

(الجزء الاول)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح
لألفية ابن مالك فى النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبى
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصارى
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين
م

(وبها مشه حاشيته للعلامة المتقن)

(الامام المتقن الشيخ يس بن زين)

(الدين العلمى المحصى رحمه الله)

(طبع)

(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)

(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجرية)

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي شرف من نجاه ونصب نفسه لعمادته ورفع من خفض نفسه وهذا الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد ورضي
الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محابته والايمان ظلام الفكر الحالك وأرشد الانام الى سبيل
أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال * (وبعد) * فيقول الفقير لرحمة
رب العالمين يس بن زين الدين العليمي الحجي غفر الله له ولوالديه وأحسن في الدارين اليهما واليه هذه حواس رمقت فحوشها
عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كلمة كدلة المحصلين غزيرة الفوائد عزيزة القرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح
العلامة ابن هشام لا يخفى الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنها المهم بما كتبه المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب أحمد
ابن عبد الحق السنباطي والشهاب أحمد الزرقاني الشهير بابن خلة وشيخنا عبد الله الدنوشري هو امش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا
رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم في علمين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللاتاني على المتن من التحقيقات ومال العلامة الشهاب
القاسمي معه من المناقشات وضمت الى ذلك أبحاثا يتبع بها المحققون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلهما
المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد في سلوك سبيل الرشاد وهو حسي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى
الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى في كل المراتب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم في المشارق
والمغارب * (ترجمة الشارح رحمه الله) * هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخزرجي الشافعي النحوي يعرف بالواد
ولد تقريباً سنة تسعمائة بخرجة من أعسال الصعيد وقحول الى الازهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجري والشمسي
والزين الانباسي ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة يشبك الدوادار (قوله المهم لتحميده) يأتي قريبي في

كلام الشارح تفسير الامام وقال لتحميده دون محله اشارة الى المبالغة في حده الله تعالى (قوله جدا)
منه وب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو أجنبي * فان قلت
الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل باجني ٣ وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل
النصب فيما بعد الخبر لمكان عام لا بهاولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلة لتعابر الجهتين
منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقاني في شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل في نظير ما هذا الكن في
الكشاف في تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول
وقرأ في متاع لازواجهم متاعا وعلى قراءة أبي متاعا نصب بمتاع لانه في معنى التمتع كقولك الحمد لله
جدا الشاكرين وأعجبتني ضرب لك زيد اضربك يا زيد قال السعدني قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز

الحمد لله الملهم لتحميده

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الملهم لتحميده

جدا موافيا لنعمه ومكافئا

لمزيده وأشهد أن لا اله

الا الله وحده لا شريك له

نصب جدا الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر * قلت الخبر في الاصل كان معمولاً للحمد في موقع المفعول شهادة

ثم جدا له في ذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبراً عنه مثل الضرب لزيد اضربك يا زيد او القيام في الدار قياماً الى الساعة
رأه موافيا لنعمه قال في الصحاح وفي فلان أي أتى والمراد هنا مقابلاً من استعمال الموافقة في مسـ بها وهو المقابلة فهو مجاز وقال
الدنوشري معناه ملاقياً لما فيه حصل معها ومعنى مكافئاً لما يزيد مساوياً لمزيد هذا معنى ما ذكره ويقال كون الحمد ملاقياً لنعمه واضح
وكونه مساوياً لمزيد قديم وقوف فيه ويقال أن الحمد لا يساوي أقل النعم وان جل اه ويمكن أن يجاب بان جملة الحمد لله الخ انشائية
رهي لانشاء الحمد بمضـ مونها كما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف
بالمساواة فتأمل (قوله وحده) حال وقوله لا شريك له حال أيضاً زرقاني وكون وحده حالاً أي مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية
قبلها واقعة موقع الصفة المكرة بمعنى منفرد مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو علي الى أن وحده منصوب على المصدرية
للحال المقدرة على معنى منفردا افراداً فينبذ تكون الحال المؤكدة عاملاً للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة على
مؤكدة عامل الظرف أي مستقر في انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلاً على تقدير المصدرية أو النظرية لان
يدان مضموناً ثابتاً مدلولها لا يقبل النجد والتغيير وسـ يأتي في باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده
هو من غير حذف وصية بكامة الشهادة وللإمام السبكي رسالة في نصب وحده سماها الزبدة ذكرها السيوطي في الاشباه والنظائر

الهشي باجني وبها يعمل الخ كذا في النسخة التي بأيدينا وفيها سقط من النسخ لا يخفى بعد قوله باجني ولعل الاصـ

بما المصدرية وبها الخ ونحو ذلك تأمل

(قوله شهادة مخاض) معلول مطابق معمول لاشهد (قوله في توحيد) لعله تعجيد أو توحيد أو توحيد ولا ضرورة لذلك الصفة مأخوذة
 الشارح كما لا يخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبده) يجوز رفع أشرف وأعظم على أنه ما خبر به خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله
 عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجهه أي أنه أشرف وأعظم من جملة الخلق
 والعبيد بمعنى أنهم ان قوبلوا كلهم وجملتهم بهذا الفرد الجامع لا كمال البشرى يرجع عليهم كما ذكره الامام الرازي على ما نقل الطونجي
 وقد حررنا ذلك في حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغنى من
 الطباق الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند اليجاد
 كما في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي كثير الفقر وان يكون
 صيغة مشبهة أي دائم الفقر (قوله المحنى) أي المبالغ فيه من حقيقت به بالكسر بالغت في اكرامه (قوله الرباني) نسبة الى رب على غير قياس
 (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أولان لقبه اشتهر وحيد يجوز تقديمه على الاسم عند
 النجاة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى واعدتم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد
 الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره هو في بعض كتبه ورأيت بخطه في الحواشي ٣ والنذر كذا ذكره السيوطي في حسن
 المحاضرة والاصف فدى في

تاريخه أعيان العصر
 وهذا على ما في بعض
 النسخ والذي في النسخ
 الصحيحة أي محمد عبد الله
 جمال الدين بن يوسف
 (قوله ينسج) بكسر
 السين وضمها مضارع
 نسج اذا ضم للحممة الى
 السدى على وجه يحكم
 به تداخله ما وتشبيه
 المصنف بالثوب الرفيع
 في بديع صنعته وتفرده
 بحسن أسلوبه استعار
 بالكنية واثبات المنوال له
 استعارة تخيلية والنسج

شهادة مخاض في توحيد وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبده صلى الله عليه
 وسلم وعلى آله وصحبه وجمعه (وبعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله الازهرى
 عامله الله باطقة الخفى وأجره على عوائده الخفى ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألقى ابن مالك في
 علم النجوم للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى تغمده
 الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على
 منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحوش كله غير انه يحتاج الى شرح
 يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لاصنفه في
 المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه سيكتب عليه ما بين مراده ويظهر مفاده فقصدت هذه
 الرواية على بعض الاخوان فقال هذا اذ لك يا فلان فان اسناد الشيخ الى كتابه الى نفسه مجاز كقولهم
 بنى الأمير المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما أيام المرء من أبناء جنسه وكنيت أنت المشار اليه لما
 تمت بين يديه وخاطبك بهذا الخطب فنهض وبادر للأجر والثواب فاستخرجت رب العباد وشمرت
 ساعد الاجتهاد وشرحت شرحا كشف خفايا وأبرز أسرارها وخباياها وباح سرها المكتوم وجمع
 شمله باصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحة بعشرة أمور مهمه مشتملة على
 فوائد جمة أحدها اني منجت شرحي بشرحه حتى صار كالنبي الواحد لا يميز بينهم الا صاحب بصير أو
 بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه السيرة ثانيا اني تنبعت أصوله التي أخذ منها ورع بما شرحت

ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة الحقيقية تبعية وفي الصحاح وفلان نسيج وحده
 أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى
 لعدة أثواب (قوله في هذا النحوش كله) لا يخفى ما في قوله هذا النحوش من التورية (قوله غيرانه) بيان للداعي لشرحه مع انه بالصفة
 المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء سفرا من باب ضرب أي كشفته وأوضحته
 وبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب
 الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمي (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الأمير المجاز) هو الطريق اما
 (قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسر على النهر المسحى بالشرية) بنى سلطاننا برقوق جسرا * بعدل والانام مطية نسوة
 مجاز في الحقيقة للبرابا * وأمر بالسلوك على الشريعة (قوله شرعا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تأخر الديباجة على الشرح
 ونحوه بعد ذلك واستغفر الله عما يقع لي في الحال دون أن يقول وقع يقتضي تقديمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى
 المحلى بقوله انما التصريح شرح * قصر الشرح عنه قد غدا منهل علم * كلهم بكرع منه (قوله أو بصيرة) هي نور في
 القلب كالنور في العين

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل و بينت عذم الحاجة لما ذكره من الشروط مع انه أهم من الاول كانه لان ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله اني طبقت الشرح على النظم) أي غالباً فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سأل قارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كفي قوله تعالى ولا يسالك أموالكم ومنه نحن فيه فن مفعول الاول وقوله فيما يأتي أي يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى قارة الى الاول بنفسه الى الثاني يعن نحو يسألونك عن الالهة أو ما في معناها تخوفاً سأل به خبيراً بناء على أن الباء بمعنى عن ان مجرورها المفعول الثاني وأنكر ذلك البصريون وتاولوا الآية على ان الباء السببية قال في المعنى وفيه نظر لانه لا يقتضي قولك سألته بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه ويمكن تأويله أيضاً على أن به متعلق بخبير اقال البيضاوي به متعلق بأسأل أو بخبير اقال المولى سعدى أو بهما ففي الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع في المفعول المتوسط على القول بجوازه فيه لان المجرور متعلق بهما لا متنازع تواردهما بلين على معمول ٤ واحد وما ذكرهنا يظهر ما ذكر في سورة النبأ فانهم جوزوا في قوله تعالى ان جهنم

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومراعاة ناله التي ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تعريفاً مطلقاً رابعها اني كملت بيت كل شاهد مما انتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلاً لم أطفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها اني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف و بينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ ما فيها من اساسها اني طبقت الشرح على النظم قد كان أغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها اني ذكرت حجج الخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يقتضيه على الصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها في الاذهان والحزم عن فتحها ناسعها اني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها اني بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من الجائز ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عند ياتيه أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يعقروا نور الله ما فواهم ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأسأل فضل من حسن خاتمه وسلم من داء الحسد أدعيه اذا عثر على شيء مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشرف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيق الابالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على ان أول من وضع النحو أبو الاسود دوانه أخذته أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أسن وانفقوا على ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكن تخرج بابي الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبو الاسود خمسة نفر أولهم عبدة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل في لالعة بد الله بن عامر بن كرز فسمى معدان الفيل وسمى ابنه عبدة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولد أبي الاسود عطاء وأبو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى

كانت مرصداً للطاغين ما تأبوا جوهه من أن تعلق للطاغين بما تأبوا مرصداً فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجبية والطبيعة قال الجوهرى لا واحداً (قوله وسلم من داء الحسد أدعيه) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبره إشارة الى شدته بحيث ظهر على الحسد وقال الدنوشري الحسد ظلم ذي النعمة يتمنى زوالها عنه يصير ورثتها الى الحاسد به بالداء الذي يقسده المجلد ولهذا عبر بالاديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كالجين الماء (قوله اذا عثر الخ) اذا طرأ يتعلق

ابن

باسأل وعثر عليه أي أطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها

في المضارع عثراً كقتلا وعثورا كعقودا وط في تجاوز الحسد وخرج عن طريق الاستقامة وهو ياتي اللام وواوياً يقال طغى يطغى يمانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى اذا عثر ثي حاولت فيه الصواب فزلت عنه بغير اختيار والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع نعرفهما باللام للدلالة عن انه أرى بينهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدرأ) أي يدفع (قوله ويحضر) خوف على يدرأ وقوله أن الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله مح النسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما انما سمي انساناً به عهد اليه فسمى فعليه فاصله انسيان أفعلان حذف ياء وتخييفاً بدليل تصغيره على أنسان وبعد حذف الياء وزنه أفعلان لا فعلان

اللام اذا قاله له باللام العدم في الفتح السكون نسبة الى عدوان قبله من قيس عيلان

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمى بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدي) بفتحين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما في قضية الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافا لتصریح ابن الأثير في جامع الأصول أنه بالمعجمة وكذا في اللباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللبس نسبة إلى فراهيد بن من الأزدي سألني في كلام الشارح آخر باب النسب التصریح بان الفراهيد بالدال المهملة وان التحليل ينسب إليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا معنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ به آية (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الاول المعنى ذو شرف وشان يتم به وعلى الثاني ان حمل على معنى ذي قلب فوجه الكلام ان الامر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحبه ومالكه وان حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه الامر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الامر وترك المشبه الذي هو ذلك الشخص فالامر أو

الشخص أو التشبيه المظهر استعارة الكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو اثباته للتشبيه استعارة تخيلية وذو كرماء للتشبيه وهو والابنة والاجزم في التشبيه البليغ في قواه فهو أبلغ ترشيح اصاباق على حقيقة أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجزم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والجماع) (الرهاوي) بضم الراء نسبة

ابن عمر الثقفى وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعده هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرمائي ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزنجشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولدرجه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبع مائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة احدى وستين وسبع مائة واه من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق نصريف ابن الحاجب في مجازين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قول ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرح حاهما وشرح لمحة في حيان وأحكام لوهو حتى وانتصاب لغة وفضلا وجرافي قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا أو لهم جراكل منها في جزء لطيف وشرح مانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمسة سنين قال الشيخ رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) * اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبلغ ترشيح اصاباق على حقيقة أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجزم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والجماع) (الرهاوي) بضم الراء نسبة

الى رهام مدينة ومية (قوله والتوفيق الخ) أي والافظا ظاهر الر وايتين ان ذهاب الاجزمية لا يتخلص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء باحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء بغيره وتلك الابتداء بالآخر (قواه لان كلاهما الخ) أي فليس المراد بسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما فهو من جنس المقيد على المطلق بالغاؤه قيده ومحمل حمل المطلق على المقيد اذ لم يكن المقيد مقيدا بقيد من متنافيين اما ان المقيد فيحمل المقيد على المطلق لان القيد يتعارضان فيئسا قاطان ويرجع الى المطلق وهذا الجواب يفيد ان ذهاب البركة لا يتصور احدي الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شيء فهو اضافي قريب من التحقيق (قوله الله) أي تبينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد ان ذهاب الاجزمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولا أعلى غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بانها تتضمن الحمد لان فيها ثناء على الله بهما واهل ان شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الاول كون البداءة حقيقيا وان معنى بدء الشيء بالشئ تصديره به و

كل عمل يعمل فيه ولا شك ان هذا المعنى اذا حصل في بداءة أمر ذي بال بشئ من البسمة والمجدلة لا يمكن ان يحصل في تلك البداءة
بالآخر الثاني ان يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيها أصالة للبدء الرابع ان يكون المراد بالبدء
بتلك الامور المذكورة تقديمها في الذكر اللساني الذي يترجم عنه بلفظ البسمة والمجدلة الخامس ان المراد من البسمة والمجدلة
خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة لما يمكن ان يمنع منعاً مستنداً الى سنده ويقويه افتراق المناظرين في دفع
التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المنوع مع سنده مسلكاً أمام مسلكي الاولان فتقرر بهما ان التعارض انما يلزم اذا كان
المراد بالبدء في الحديثين الحقيقي وكان أمر غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز ان يكون المراد به أحد هذين الحقيقي وفي الآخر الاضافي
مقيساً الى بعض ما يتعلق بذلك الأمر ذي البال او في جميعهما بدأً اضافياً مقيساً الى نفس ذلك الأمر ذي البال او المراد به فيهما البدء
العرفي الذي يسع الأمرين فأكثر وهذا الجوابان وان كانا في جسم مادة الشبهة سببين الا ان الثاني أوجه لان اطلاق لفظ البدء على العرفي
أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على الحقيقي واضافي او مطلق منقسم اليهما ولأن منع أهل التعارض أشد حسماً للمادة الشبهة من
التوفيق بعد التسليم ودعوى ان الثاني غير مطرد لعدم جريانه في شيء بال لا يكون له امتداد عرفي لا تسمع لان تفسير الأمر ذي البال به
شرف حسي او شرعي او هكلى يقتضي ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادي المقرون بالتهيؤ العادي المستدعي لقدرة من الامتداد
والبدء الذي لا يكون كذلك لا يستحق ان يسمى بدءاً أمر ذي بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء
وجعل البدء بما ذكر من البسمة والمجدلة عبارة عن تقديمهما في الذكر اللساني نظر الى تبادل هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهما
لسياق الاحاديث لانه لا يكون دفع التدافع موقوفاً عليهما والاولو جبان يفوت بفواتهما وليس كذلك لانه بعد رجل البدء على ما تقدم
لوجعلت الباء للاستعانة والملازمة او جعلت صلة للبدء وجعل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذكر الجحاني
والعمل الادكاني والتحرير الباني وتقديم المجدلة خاصة في العمل الاركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا قلنا جل البدء في الكل
او بعضها على أحد المحامل المتقدمة كان يحمل في الكل على الحقيقي فانه لا يتم ذلك سواء جل البدء على أحد المعنيين او جل البدء على
مطلق التقديم أم أعادتم مقامه على التقدير الاول وهو الذي جعل مسلكاً ثالثاً لان السالكين له استندوا في منع التدافع تارة الى جواز
كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملازمة وذكروا ان الملازمة تتم وقوع الابتداء
بالشئ على وجه الجزئية وذكروه قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الامور جزأً من أمر ذي بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض
بدون فصل فيكون الابتداء ان التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم بيان امكان الابتداء بأمر ذي بال حال الاستعانة
بشئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودونه خطأ تادلاً مبني هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقة بقاء أن يكون أمر امتداد وأن
لا يكون العدول عن العرفي الممتد الخامس لمادة الشبهة غير موجه ولا شك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة بأحد هذين ان
أمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لا يخرجهما الا يكاد يمكن وأما ضعف الثاني فلان المراد من الملازمة المعدودة من معاني الباء هو معنى
المصاحبة اي المعية والمارة وحينئذ ما أن يكون المراد بالان الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فانهم يطلقونه على الزمان
اليسير أو طرفة كما هو المتعارف عند أهل العلوم العقلية فانهم يطلقونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود
زمان المصاحبة للحميد هو زمان التكلم بمجمله المجدد زمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه
هو والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالأمر ذي البال هو زمان المصاحبة للحميد يكون هذا الزمان متاخراً
بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء بين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما
في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقيق معناه اللغوي المراد هنا الا به ولان كلاماً من البسمة والمجدلة زماناً لا ياتي لتركيبه من أجزاء
زمانية هي الحروف وكل ما هو زمانى يتمنع أن يكون أنياً فعلى تقدير صحة كون تحقيق الابتداء مقارناً لتحقيق المجد الذي هو زمانى
يكون الابتداء أيضاً زمانياً فلا يتصور أن يكون هو أن الابتداء فضلاً على أن يكون هذا الآن أن المصاحبة مع البسمة والمجدلة
البعض لا يستقيم في الافعال التي تشغل اللسان عن الملازمة بشئ آخر حال ملازمة الفاعل بها كالانلاوة والاكل
وغيره من الاستغراق الذي نطق به كلمة كل في كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذي مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما
نعم الاول فقط يدبره أن يقال التعارض لما ذكرنا يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصراً في
أمر ذي بال لا يمكن ان يكون الابتداء بطريق التعارض السالكين لهذا المسلك لبعض مناهن
به تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسمة والمجدلة وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود
كما ان للحميد وحده وجود في الاركان فانحاء وجود الحميد أربع بعة وانحاء وجود التسمية ثلثة يحصل اثنا عشرة

صنورة خاصة من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما ان تكون كلتا هما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع به ما المتعارض والباقي وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الاحاطة بالاجال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم في الذكر اللساني فلا يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسمة والمجدة بل المراد الذكرو قد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وايضا المقام يحتاج الى زيادة مقال لتليق المقام وفيه اذ كرهناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم حديد) أي بناء على انها اضافة بيانية أي خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لاداته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقل الدنوشري المراد انه مثله في العموم والخصوص وان كان في المشبه مطلقة وفي المشبه به وجهيا (قوا وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لا رشاد حسن الاداء) لان في اسقاطها ايهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لالفظه ويمكن أن ينبني على هذين القولين مسئلة منطقية وهي ان جملة البسمة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقد رمت على الجار والمهرور فعلا والمعنى ابتدى أو أولف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يراد ان الكلية هي التي موضوعها كل ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالوضع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان المعنى قام زيد يز يد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقلوا المشر كين من القضايا الكلية وان كان العموم في المفعول لكن المعنى المشر كون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر محي الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تاليفي وتخصيص الابتداع لا يضاف الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل ابتداء للتركيب كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه في بسم الله على الاحتمال الاول لفظا لجلالة الذي هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مفيدا للجواب وكذا في الذي

٧

للحمد (قوله رأى المعتزلة) اختار الامام الرازي والبرهان الجعبري وعليه فلا حاجة الى الجواب (قوله وقيل لا ولا) أي لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم حتى به لا رشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انه م اختلغوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأى المعتزلة والثاني قول الاشعرى وقيل لا ولا وهو مذهب أهل العقل ويعزى لما لا رضى الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي اننا لم نجد شيئا معتد به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله اعلم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسمية بانية فعرب بحذف الالف الاخيرة

ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة والمعتزلة محلّه في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تسمكات الفريقين لان المعتزلة تسمكوا بقوله تعالى فله الاسماء الحسنى والاشاعرة تسمكوا بقوله تعالى سبّح اسم ربك الاعلى وهذه لم يدع فيها أحد القول الثالث فانما ادعوه في ما صدق هذه الكلمة في علوه تارة عينها كالجلالة وتارة غير او ذلك في المشتق ان كان اسم صفة بوجد أثرها في الغير كالحال من صفات الفعل وتارة لا عينها ولا غير او ذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أي فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والمحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذات بان يكون الحكم مناسباً للمسمى دون الاسم كما في سبّح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسباً للاسم دون المسمى نحو قوله الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرد في الخارج والاسماء استقيمت التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حرر في المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله عز وجل في حواشي الفاكهي في باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغنيمي في شرح الشعراوية والواضع هو مسماه لا غير اتفاقا كاسماء الملائكة وفان لم يسمهم الله وفي دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استئصال علمية بان العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه فرع العقل ابرح وعله بالكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة بانه يكفي العقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التي نقلها القرطبي في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السماوات السبعة فانه ذكر ان القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان قد في الازل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحيز مصدره بكسر اللام

قول الشارح من الاله أولى من قول غيره من الاله لان الصيغ ان الاشتقاق من المصداق الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم
 ن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لان استقهاهم
 يس راجع الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال
 ن الصفة المشبهة لا تبني من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر أنه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال
 خرو هو أن الصفة المشبهة لا تنفد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه بالواو عبارة بعض من كتب على
 لم يضاوى فان قلت اذا جعل المتعدي لازما في المحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لا فائدة المبالغة لانه لا يحصل من جعل الفعل
 منزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكتهم ما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة عما
 جبل عليه الانسان أو صار ملكتة له بال تكرار اه وبه يظهر قول البيضاوي والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل
 الفعل والحرف فلا ينافي وصفيةهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لا فائدة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه
 انهما من صيغ المبالغة غير فعلية ان صيغ المبالغة مع ضرورة في صيغ ليس فعلان منها وفعيل وان عدله سيبويه منها فانما هو اذا عمل
 النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انها من صيغ المبالغة
 لا اشكال في بنائها من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدي وبهذا التقرير علم صحة
 قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله وان
 كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يزد كر ذلك
 ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ ٨ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملة من الخلل كما يعلم مما راجعتهما مع التامل

(فائدة) نقل الدماميني
 عن بعض المتأخرين ان
 صيغ المبالغة في صفات
 الله كغفور وغفار من
 الجار وهلل ذلك بان
 المبالغة ان ثبت للشئ
 أكثر مما هو بان المبالغة
 انما تكون في صفات

وادخل الالف واللام عليه وتفخيم لانه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بال كسر
 كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة
 الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وفعيل علم والرحيم فعيل من
 رحم أيضا كمر يض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي
 هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك
 وملازمة وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختيارى على قصد التعظيم
 والوصف لا يكون الا بالاسان فيكون موده خاص وهذا الوصف يجوز أن يكون يازا نعمة وغـيرها

تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزلة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة ويشبهه أن
 تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الانعام)
 فيكون من اطلاق اسم السبب أو المزموم على المسبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن ارادة لانعام من اطلاق اسم
 المسبب أو المزموم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف
 على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وأريد غاية التي هي فعل أو ارادة فعل كما لا بد وهو الذي هو انفعال وصح كون
 ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعد ولا يختص الاستعارة التمثيلية بالهاز المركب كما لا يختص بها وان أوهم كلام
 التلخيص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكوتي في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزخشرى من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز
 قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجازا عن الاعتزال وضلال باجتماع الامة لان الامة أجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفي عنه
 حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزخشرى ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لا هم ينكرون الارادة القديمة وبصرفون رحمة الله
 الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا بخلفها الى محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل
 في هذا التلخيص ما لا يفي حلاله فاعله كما جعل التسمية كذلك فكانه قال ما نسبنا ومبر كما نسب الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل
 الاختيارى) يؤهم انه يشترط في الحمد وديه كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشروط كونه اختياريا بالحمد ودي عليه فلو قال
 كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وان لم تعرض للحمود به لاستلزام
 الوصف له (قوله بآزاة نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتي (قوله وغيرها) أى غير النعمة بالمعنى المذكور فلا
 يشترط في الحمد ودي عليه أن يكون خصوص الانعام

(قوله والشكر) أى اللغوى (قوله فعلا) أى أمر على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا إطلاق ولا تقييد أى لأجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور وعليه من الأفعال الاختيارية خصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيه ما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أى الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصلة الى الشاكر يقتضى ذلك لان هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله فى الفضائل) أى باعتبار المورد ولا يخفى ما فى كلامه حينئذ من المنافرة فلوقال كغيره لاجتماعهما فى ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد فى ثناء بلسان لا على نعمة والشاكر فى ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل فى كلامه الذاتية الاختيارية منها التى لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة اعلمت أن المحمود وعليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوى المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوى ظاهر على ما فى بعض النسخ من زيادة أو غيره فى تعريف الشاكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك فى جميع النسخ فى تعريف الحمد العرفى بعد قوله على الحمد أم على ما فى بعضهما من عدم تلك الزيادة فى تعريف الشاكر فالنسبة بين الحمد العرفى والمخصوص المطلق اذ الحمد العرفى على هذا أعم مطابقا وقد حقق الناصر اللقاني فى شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفى والشكر اللغوى التساوى ان لم يعتبر فى الشكر وصول النعمة الى الشاكر كالم يعتبر فى الحمد وصول النعمة الى المحامد وان اعتبر فى الشكر ذلك فالنسبة العموم والمخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد فى الحمد متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد فى الشكر ذكره الفخر أول

تفسيره وتبعه السيد فى حاشية المصالح وكلام السعد يقتضى أن الشكر يكون فى مقابلة النعمة مطلقا وقال الفسرى أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمى رحمه الله فى شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما فى الحمد العرفى وليس كذلك كما حره فى حواشى السنوسية

فيعلم أن متعلقه عام والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبنى عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون موزنه اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه فى الفضائل حمد فقط وفى أفعال القلب والحوارج شكر فقط وفى فعل اللسان مازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على المحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالبارى تعالى والتقييد بكون المنعم منعم على الشاكر فقط ولو جوب شعول الآلات فيه بخلاف الحمد والحمد أن صرف العبد لجميع ما أحاد اعتبارا كالشكر وان كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفى فحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوى وعرفى وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوى وشكر عرفى وحمد عرفى وشكر لغوى ويثبت للبارى توجهه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر اللغوى عموم ومخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى عموم مطلق وبين الحمد العرفى والشكر اللغوى تساوى واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظر الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى أقرب أسماء ربك

(٢ تصريح ل) فتنبه له (قوله فالشكر) أى العرفى وقوله أخص مطلقا أى من الحمد العرفى (قوله لاختصاصه) متعلقه بالبارى) أى لانه لا يكون إلا له تعالى (قوله والتقييد بكونه منعم على الشاكر) أى فقط (قوله مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى) (قوله بخلاف الحمد) أى العرفى فان متعلقه لا يختص بالبارى بل يكون له الحمد وغيره ولا يجب فيه شعول الآلات بل يكفي بعضهم عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم) (قوله الزرقانى هو جواب سؤال تنبيهه الحمد العرفى لا يصدق على الشكر العرفى لانه فعل واحد والشكر أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو ما خوذ من كلام شيخه اللقاني فى شرح خطبة المختصر ولا يخفى اننا نسلم أن الحمد العرفى فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا اذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار الحمد لله) أى عدل اليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة الى أن الفعلية هى الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر الساذجة مسددة أفعالا (قوله الحمد لله حمدت الله حمدوا الفعلية دلالة على التجدد والحديث) (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكاثر فى دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا نظير له لا يقال الدلالة على ما ذكره هى حكمة بداعة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أى على لفظ الجلالة (قوله نظر الكون المقام مقام الحمد) أى مقام افادة الحمد لا افادة اختصاص الحمد به تعالى (قوله الدين كان المقام كذلك فى بعض الممال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى الله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد بضام الحمد لله لا

استفادته منها بمغونته شي آخر في أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالحمد عرضي والاول ان لم يقدم في الاعتبار على الثاني فالساوي لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بان كلامهما يرجع بقصد المتكلم ألا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكت جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويدكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأب في الحمد الخ) ايضاحه أن المعنى بصير عليه أن جميع المحامد أي كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونه الجنس بصير المعنى حقيقة الحمد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والافراد تابعة ومن ثم كان جعلها عليه أولى عند المحققين وفي الاستغراق بالمعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والافراد تابعة لها لدخولها في ضمن الافراد اذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع الشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد الحكم على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام اذن معانيها الاختصاص فلا فرد منه غيره واللام يكن مختصا به تعالى (قوله على الاول) أي كون اللام في الله للالك والاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثاني) أي كون اللام في الله للتعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه اشارة الى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهي متعلقة بالحمد الذي هو المبتدأ فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله لغيره بخلاف الشكر العرفي لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يراد لان معنى

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في الله للالك أولا للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه ملك صفة من ربه ربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبيين الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى الا معيدا كرب الدار ومنه اجمع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظه ملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه عالما على حدوته وافقته اراه الى موجود قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أولا لانه يتوجه الى عالم كل زمان ووجه بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطلق عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم أن يكون المفرد أو سعة دلالة من الجمع لان العالم اسم مساوي لله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير

من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله قلت المراد الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى في شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن لكافي جى وأجاب بعض الافاضل بان الحمد مأخوذ من المصدر المبني للجهول فالثابت له تعالى الحمدودية انتهى

والمراد

بالمبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن الحمدودية الناشئة

من حمد الخلق صفة حادثه كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجيزون كرن المصدر مبني للجهول (قوله صفة) أي مشبهة (قوله من ربه) أي بمعنى ساسه قال في المصباح ورب زيد الامر بام بن باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما مرو مجى والصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضي بضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوي كالكشف بقولهما كقولهم ثم الحديث ينميه فهو ثم (قوله وقيل هو في الاصل صدر بمعنى التربية) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامر بن كما هو قاعدة مشترك وكان الاولى ترك قواعد في الاصل هذا أو ذكره في الاصل أيضا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوي الثاني تبعه على كس ما فعل الشارح كالكشف لان جعله مصدرا أقوى أما معنى فلانه أبلغ وأما لفظا فلان جعله صفة يحوج الى تكلف جعل لا زما (قواعد للبالغة) أي فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحادث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من الأعمال معيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يلتقي في كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم محرى الصفة ان كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقي لا بد أن يكون علما أو صفة بالشرط الاتية (قوله محمول على الجمع) أي في اعرابه بالوصف كان جمعا أي كما قال شارح السراجية وفيه أن شارح السراجية اشارة الى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى اذا دعا بشتى فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها بالغة كما نص عليه النووي في دقائق المنهاج وفي شرح المنهج أول كتاب الصلاة هي لغة عام

أول الكتاب وقال أوله انهم من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوة حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحريكها فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء استعارة عن الجواز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كاذن طاف عائد المربض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء محاز عن الجواز بالاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاستئصالها عن تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء في الدعاء محاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المستعملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء محاز في العبادات المخصوصة لاستئصالها عن الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلي عليه وقوله وارادة الخيرة له له عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرحمة في حقيقة مستحيلة فالمراد اغايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لاحاجة له صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لمحصله ولا معنى لطلب فحصيل الحاصل لاننا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لانها نهاية وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مرقبا فيه

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلي عليه وارادة الخير (والسلام) التحية وجمع: هما امثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذر من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خفا (الائتمان الاكلان) نعمتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساء قومه يسودهم سيادة فهو سيد وزنه فيعمل وأصله سيد وقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستغزى غرضه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمدا بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق ادمن اسمه ليحمله * فذوالعرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز ما خرد من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالمهمز من النبا وهو الخبر (وأما المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائ) أي دليل (الغمر) جمع أغمر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم (المجملين) جمع مجمل من التججيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه منقلبة عن هاء أو عن واو قال بالاول سيدي به وأصله عنده أهل وقال الثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤل ويظهر أثر القولين في التصغير

الاكلان) قيل هما بمعنى الغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية الآن تنزلا منزلة الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستغزى) أي يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدوشري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له كان أحسن لان المناسبة لكونه اسم مفعول اهو وقيل من كثرة خصاله الحميدة جذبا فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله حمدا بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المضطلع عليه (قوله خاتم بكسر التاء اسم فاعل فهو نعمت لاشتقاقه وبقية اسم آله فهو بدل لجوده تفسير الشارح بمجتمعهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسياتي في جوع التكسير ونظيره هجان فلم يهذان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه في تقديره واجعل كلاما لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أئمة على وزن أفعله (قوله من الغرة) أي من الغرة لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الاصل أيضا على الشيء الذي عمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعارة منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشبه الخنقة والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك الحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون الامن آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله في الدين)

وسلم لا يزال مرقبا فيه
وصلاة الله تعالى عليه
تزيده قربا (قوله ولو خفا)
من قال بذلك الغزالي
والزبن العراني وهو
الموافق لاطلاق غيرهما
كرهية الافراد وجهه على
خلاف الاولى يحتاج الى
نقل صريح عن أحد بان
الافراد في الخط غير
مكرره وعلم من قوله ولو
خطا الرد على من اعتذر
عن ترك السلام باحتمال
انه أتى به لفظا فان ذلك
انما يدفع الكراهة للفظية
لا الخطية (قوله الائتمان)

الاولى حذقه لانه يريد بيان ماخذ الاصلي لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل اليه رجع اليه بقراءة أو رأى أو نحوه وقد يجاب بانه راعى
المقام وانظر ماوجه الخلاف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال
سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهل * فان قيل لو كان أول أصلا لا لآل لانطق به العربي فقال أول وأوائل * أجيب بانه انما لم
ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو متحركة وقعت أثر فتحة لا ينطق بها فجاز أن يكونا عند الكسائي مادتين
مختلفتين كما قال الدماميني وجاز أن يكون آل اه أصلا ن أهل وأول فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله
فقال الشافعي الخ) انما فسر الشافعي رضي الله عنه بذلك لانه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فلا نسب أن يراد به جميع
أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا تو كيد للاحاطة والشمول المستغنا عن آل وصحبه لان
اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) دل الدنو شري المتبادر من عبارته ان عام لهما الصلاة والسلام
المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على
قول والعامل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا في سلام وهذا ما اتاه القواعد والمعنى أما الال فظاهر وأما الثاني
فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان
المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاما انتهى * وأقول لا مانع من حمل كلام الشارح على أن

الكلام من عطف الجمل
بل يتعين حمل كلامه
على ذلك حيث كان
المتبادر منه ما ذكر اذا
يصح ذلك الابدأ وأيضا
يلزم على كون العامل
الصلاة والسلام المذكورين
عمل المصدر مفعولا
بالاجنبي وهو الخبر أعني
قوله على سيدنا وقد تقدم
امتناعه (قوله مفيدان
لتقوية عامليهما) يفهم
منه ان ذلك من باب المفعول

فن قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن
الاول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني
عبد مناف لانهم أهلوه أو آل أمر دنهم اليه وقبل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب
وعطف الصهب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة قائمهم (أجمعين) تو كيد معنوي مفيد
للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية
عامليهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلام (بدوام) أي بهقاء (سموات) جمع سماوات على غير
قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * هذا خطيب فوق أعواد منبر
وجعت أرض جمع المذكر السالم محذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط
صرح به جماعة من النحويين لاحرف شرط اه وهي هنا مجرعة عن التفصيل كما نص عليه في المعنى في أما
زيد فغلط في قول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أنها هذه حرف شرط وتفصيل
مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (عد) ظرف زمان كثير او مكان قليلا تقول في الزمان حاز زيد بعدد عرو

المطلق المؤكد وهو مخالف ما سبأني في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم الا ان يقال وفي
التقوية والتقدير يوجدان في المبين للنوع والعدد وهو ينافي ظاهر قول الناظم * تو كيد أو نوعا يبين أو عدد وهو وجه المناقاة انه جعل
ما ذكر أقساما للمفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه
زائدة وهمزة بدل من واو لذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى
هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لاحرف شرط) أي فقط قال الدنو شري قديقال اذا كان فيه معنى الشرط
فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة
عليه بل هي دالة على استلزام أمر لا آخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال
امام موضوعه لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شيء لشيء ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزاء (قوله وقول
الناظم) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سبأني للشارح أول قوله حرف شرط به قوله أي متضمن معنى الشرط
ضرره ولذلك كما سببته في ما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه
على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل في محتمل انه بيان لا ما في غالب أحوالها لا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه اشارة الى لفظه
رر امن حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل مما يقتضي ثبوت ذلك لها دائما
ويقدر لها عادل اذ لم يوجد سياتي في كلام الشارح نقل كلامه وعن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله ومكان قليلا

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا تفهم ان الجواب في محل خزم (قوله فهم ما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله اقامة لازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بناء له جعلت متضمنة فلا بد ان يلزم على نصبه على ما ذكر عدم شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل الممثل لاختلاف فهمها هنا لان فاعل تضمنت اما واقامة المقيم لانه بالتاويل بما ذكر متحدثان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة (قوله أو بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البديل الذي منه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الالفية عند قولها خير ما لك (قوله ويمتنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يحكي والمدح كما نقله السعد عن النخشي في تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا ان يقال سلمهم ومسته حق جريا مجرى الجوامد لانها قد لا يجريان على موصوف وانها لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا ١٣ وتنكير كالنعت والمنعوت وكان الانسب للشارح التعليل بذلك

(قوله والالهام ما يلي في الروح) قال الراغب ويختص بها كان من جهة الله تعالى وجهة الملا الاعلى قال تعالى فاهمها في ورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بلمة الملك والمفت في الروح كقوله عليه السلام ان الملك وان للشيطان لمة وان روح القدس نفث في روعي وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهمة الفصيل ما في الضرع ابتلاعه وفرس لهم كانه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو منى على ان الالهام يكون في

وفي الممكن دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ولا كان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد أم فقيل فعل الشرط وقيل امالة ابتها عن الفعل المقدس وهو مذهب سيدي به فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لاعلا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهم ما يكن من شيء بعد (حمد الله) فهمها هنا مبتدأ والاسمية لازمة للبند او يكن شرط والفاء لازمة له غالبا حين تضمنت اما معنى الابتداء أو الشرط لزمها الفاء ووصوق الاسم اقامة للآزم وهو الفاء ووصوق الاسم مقام المزموم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثرة في الجملة (مستحق الحمد ومولهم) نعمتان لله لجزد المدح وصرح نعت المعرفة بهما لانهم اللدوام والاستمرار فاضافتها محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ايهما أو للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما متنف هنا والاستحقة اق الاختصاص والالهام ما يلي في الروح بضم الراء وهو القلب (ومنهى الخلق ومعه) فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الاتحاد قال الله تعالى انا أنشأناهم انشاء أي أوجدناهم ايجادا والخلق بمعنى الخلق والعدم الابداء أو الانقضاء ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالعدم من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (باحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المقنوع بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجاي المدركة بالبصرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجنس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك اعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها اللفظية (نبيه وخليفه وصفيه) نعت لمحمد والتحليل الذي خلصت محبته والصفي المختار (وعلى آله وأصحابه وأحبابه) معطوفات على

الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فاهمها في ورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره - الصلاة والسلام جامدان لانهما اسماء صديرتين كما قال في الامم انهما على طريقه لانه حقيقة كابدل عليه اقحام لفظ سبيل (قوله بالمنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قولا والذي نعتة العقل والعقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكأن الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لان التمدح بها أعظم (قوله الجنس المحرف) هو اختلاف اللفظ في الهيئة فحوجة البردجنة (وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث لا على انه منه قالوا لا بأس بتغيير سير وافهم أو التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه أراد الاقتباس مجرد الاخذ لا تسم كما لا يخفى عن ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو تقوا وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالظاهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظر المقام والافاضة الى الكثرة معنوية بتمديد التخصيص كما

باني في باب الاضافة وقوله خلافا لابي البقاء قد سبق أبا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أولارد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بيني وبين آل علي (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب كخزن اذ لا يجمع فاعيل على أفعال سواء كان معني مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل ككريم الاما شذ من نحو شهيدوا شهدا وشريفوا شرفا (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان مختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعا كيهنون ويثاؤون وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أي مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالوصاف الآتية ثابت حمد أول محمد في المراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والاعلام والقيود تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب إلا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا أقول

كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لأن كتاب اسمان والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال إن أن ولكن لا يعملان في الحال والأظهر أنه حال من الخلاصة وشروط مجيء الحال من المضاف اليه هنا موجود لأنه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف واغناؤه عنه وأن يقال فإن الخلاصة

أشرف وأعاد المجاز مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهدوا شهدا وفي التزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهدوا الاخراب جمع خرب وخرب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب المحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثاني فظاهر وأما الاول فاقوله تعالى وليجدا وفيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاخراب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أم ولد لك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعي أن الجواب محذوف والمذكور معموه أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك أن كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واطراف كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله سرنا ذات مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتاب والمجرى بدل من خلاصة منسوبة الى ألف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضين وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المستعمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام اعرابا وبناؤه وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض (الامام) مجرورا بضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والتناء فيه لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لمحل لها من الاعراب في كلامه مخالفة لاصلين

أحدهما

أوانه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من

افتتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقواه هنا لانه يطلق على ما يشمل اثني عشر علما كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناؤه) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المستعمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله اعرابا وبناؤه افرادا وتركيبا ودعوى أن الضمير في حده عائدا على الموصوف بدون بيغته خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بمحدود ما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القطر في فلانعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور واتحادهما والفرق بينهما اعتباري كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية (قوله في منظوم) أي فهو مجاز تغوي وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللاتني المنظومة وأطلق لفظ المشبهة وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعتين من نعوتيه بالحال وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسبا الجياني بلدا الاندلسي أقليما الدمشقي منشوا دارا وبدمشق توفي في ثمان بقدره له اعداد ثلثة اثنيتين وسبعين وستمائة وولد سنة ست مائة أو إحدى وست مائة وورثاه ابن النجاس بقوله

فلابن مالك ان جرت بك آدمي * جراحها كلها النجيم القاني فلقد جرح القلب حين نعتي * فتدفقت بدمائه أحقاني
لكن يؤمن ما أجن من الاسي * علمي بنقلته الى رضوان (قوله ان النعت اذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة
فقول الموضع في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز أن تقول
مرت بظرف رجل والمحاصل أن النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة
وجاز فيه ذلك وجاز اعرابه حالا ان كان نكرة وينظر ما لاولى فقول الشارح في شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب
بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة اذ هي يجوز فيها ذلك أيضا وان كان لا يكون حلالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله
أوقع في النفس) أي فحلف الواجب في خصوص هذا القلب لهذه النكرة ولا يخفى أن هذه النكرة تأتي فيما سبق للذم أيضا وبعضهم
خصه بغير القلب الذي اشتهر الانسان به أماما اشتهر به الانسان عرفا كاللقاب الخلفاء فانه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله
على أن ذلك) أي تقديم اللقب مطلقا أي وان لم يكن خصوص هذا القلب أي كونه للذم على الاسم لغة وفيه أن هذا لا ينافي أن الواجب
على الافصح تاخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالفهما اضافة ونعتا) ١٥ فان المبتدأ مضاف والخبر منعت ومع
قطع النظر عن هذا

النعت يصح الاخبار
به يجعل التنوين للتعظيم
وكأنه قال فان كتاب
الخلاصة كتاب عظيم
(قوله فهم اخبرنا ان) قال
الدونشري فيه نظر لان
قوله كتاب قبله لا يصح
كونه خبر العدم الفائدة
في الاخبار به الا أن يقال
التنوين للتعظيم وكأنه
قال فان كتاب الخلاصة
كتاب عظيم اه ووجه
النظر ظاهر لان الشارح
جعل مسوغ الاخبار
بكتاب ع-ن كتاب
اختلافهما اضافة ووصفا

أحدهما أن الامام العلامة نعتان بحال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت
والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم
اللقب على الاسم والجواب على الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب
ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هنا اللقب مسوق للذم فاذا جرى لفظ المدح
أولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لغة كما
سيأتي (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساوى اللفظا لتخالفهما اضافة ونعتا (صغر
حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملة نعت
لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محمول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجما وغزر علما هذا ان كانا
باقين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت
مر تفقا فهم اخبرنا لان نعت لكتاب لان الجمل الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم التواء
يقال ليس لمر فقه حجم أي نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب
على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن
عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان
ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا أضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح كقوله
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أو قال

واذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبر الكتاب الاول لاصفة كتاب الثاني فان مسوغ الاخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح
لانه لم يعرج على التنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما
وغزر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب أن يعد من الالغاز التي لا تكاد تفهم الا بعد العسر
الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الالغاز أولا فكأنه قال لا عيب فيه الا عيب
واحد وهو قرب به من الالغاز لكن قال الزقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والكم
وكونه قارب أن يعد من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لا طارده في نحو قوله
أخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوي كالاتداء والتجريد ويمكن احداث قول به يجمع بين الأقوال
أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن
تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف المحرك والافهسي على هذا الاحتمال لا يخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانها وان
كانت مبنيّة فهي محل اعراب لاها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فان الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لاصفائها الى المبني
وهو المحرف أعني أن كذا ذكر الرضي وذلك يجعل ما لا يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه كما قاله المصنف في المحاشي فلا

يرد أن المضاف اليه لا يكون إلا اسماء لان ذلك في المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر الى الجمل وهي في الحقيقة لمصادره
 لا المصدر المنسبك ليرد أنه معرب وان دفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير يرجع للناقة والاول قال عمر المقل (قوله ولاغز الخ) نظ
 ذلك بعضهم فقال والغز كالقفل وجاء كالرطب * وعنق فاحفظه بالغت الارب ونظمه أيضا فقال
 ولغز كرطب وعنق * والقفل فاحفظ ما أتى وحقق (قوله أي أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحبل بابين يحتمل أمرين كون
 مجازا مرسلًا وكونه استعارة تبعية كما قررره السعد في نطق الحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلًا باعتبارين وبيان
 هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحبل يحل ويحتمل أنه أراد به حل يمين لانه يلزم من الحبل البيان لانه يتسبب عن
 الحبل البيان فبينهم علاقة السببية ١٦ والمسببية وهذا الاحتمال جائز ان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام

قاله في المعنى (أنه) بفتح الهمزة والضمير للكتاب (لا فرط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد
 يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب
 يقال ألغز في كلامه إذا غمى مراده والاسم للغز كالرطب واللغز كالمنق والغز كالقفل حكاه الدماميني
 فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طائبيه) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته إذا
 قضيت له والمساعدة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة محذوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه
 في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكاشف وبه
 اشهر (يساره) أي يحاذيه وقيل يمشي مشيه (ويماريه) أي يعارضه ويفعل مثل فعله (أحله ألفاظه)
 أي أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحله) أي أفكك (به)
 تراكميه أي مركباته (وأفتح) أي أهدب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبني ومباني الكتاب
 ما تنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلى ومنه الماء العذب (به موارد) جمع موردة بالهاء
 وهي في الاصل طرق الماء لاطاء المهمل (وأعتل) أي أمتع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة
 أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة وشحها بذكر صفة ملائمة للستار
 منه وهو العقل (ولا أخلى) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم (من
 شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي
 مثال وهو خزن من جزئيات قاعدة يذكر ايضا حال تلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير)
 أنا (فيه الى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجواز خلافا لابن مالك (أو
 نقد) بالذال أي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردود باجتماع المسلمين على
 الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الاو يحتمل أن يكون بمعنى أمتع فمتعدى الى
 اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمتع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون
 بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانصب
 وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراء فقال الجهد بالضم الطاقة والفتح المشقة (في توضيحه) أي تبينه
 (وتهديه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كما فعل في الاسم والفعل
 والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلام (وترتيب) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل

استعارة بالكناية بان
 شبهت الالفاظ بالاشياء
 التي عقد عليها ما يمنع
 الوصول اليها وأثبت
 لها الحبل على جهة
 الاستعارة التخيلية وهذا
 الاحتمال تبين عند
 السككي المنكر للاستعارة
 التبعية (قوله بفتح الياء)
 قيل عليه هذا معلوم فإ
 الحاجة لا تنبيه عليه
 وأجيب بأنه للتنبيه على أن
 أوضح فعل لا اسم ففضل
 لانه لا مدح في حل أوضح
 المعاني وفيه أن هذه النكتة
 لا تطرد في ضبط الشارح
 مبانية اذا لمحال اتوهم
 أن الفتح اسم تفضيل
 (قوله وفيه استعارة) أي
 نصير بحية لانه أطلق لفظ
 المشبه به وهو الشوارد على
 المشبه وهو ما تضمنته
 قفا لافية (قوله وكل شاهد
 ذلك مثال ولا عكس) أي

حيث
 الى انهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد أن الشاهد يذكر لاثبات
 على عدة فقط والمثال لا يصاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلامهما يجوز أن يكون كذلك ولما جازله الاخر فبينهما
 حقيقة
 وجهي وكلام الشارح ما خوذ من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لابرار الضمير
 مستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل مضى مبني للجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة الى ذلك يعني فيصرح
 في المتنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم أر جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيه ما من أراد الاطلاع عليه
 لا يرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانصب) فيه نظر فان ذلك مقصور عن السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون
 جهدا تميزا غير محمول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية

انما يكون لمجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليفه حدود النجاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة برادها الكشف التام عن حقيقة الهدود وانما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقلات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخرى المشاورة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذا العامل في المعطوف عليه ليس بمقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليها انصبا به واحدة قاله السيف المحنفي فان قلت شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام أجيب بان ذكر علاماته متضمن لتفسيرها فان قواه الاسم مثلا ما يميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تبين باجزائها كتبيين الانسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الانسان بالضاحك ومن وجوه تبين ما يتألف منه الكلام بالعلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه الى أن الضمير في قول الناظم وما يتألف منه عائدا على غير من هو له فكان حقه البروز والتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضيته تأليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه امر اصطلاحى لا حجريه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لا تنفاه اللبس اظهر أن المتألف هو الكلام وقال المصنف في تعلية الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشيء الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع يباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الالتباس وتنشيط القارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لاهوته من أن يستمر على الكتاب بطواه ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سور او جزاء العلماء أعشارا وأنحسا أو أجزا (قوله والتألف والتأليف وقوع الالفية الخ) هذا بالنسبة الى التأليف تفسير باللازم وللتأليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بـ يتألف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التأليف ١٨ وبذلك صرح المنكوت وتعبه الشيخ بانه انما

(ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتأليف وقوع الالفية والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

يحسن لو اعتبرت الالفية والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن التركيب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح مشهور الا أن يراد بالالفية والمناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب

وما

قد يشعر تعبيره بـ يتألف

دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الآن يحاج بان يتألف من تفعل وللتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك بما يقتضي القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلائلها صريح على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التأليف الى معالجه وكان وجه هذا التوجيه جعل الصيغة على المطاوعة ليكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور اليها ولا لازمة هنا في الترجيح بها مالا يخفى (قوله من غير عكس) أي لغوي (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور رأى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعارف للحقيقة ما لم يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده أما حال من الكلام على رأى سيدي به أولان محل منع محي، المحال من المبتدأ اذا كان مبتدأ في الحال والاضل وليس الكلام مبتدأ في الاصل اذا الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه وصح محي، المحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعني والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما يجوز به بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أي معبر به وهي مصدر يعبر كضمير استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس القول قول أو كل لفظ مذهب اللسان قام أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المفيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر في عرف اللغة في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أي في أداء المرام ليكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو اللف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا الى أن قال وأما إطلاقه على المهمل فكذلك تسمى فلان بكلام لا معنى له وإطلاق الكلام على اللفظ مطابقة حقيق كما صححه في الارشاد وقيل مجازي فيه حقيق فيماني النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفياً بنفسه يشمل أموراً الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبراً عنه باللفظ المفيد لأن الكتابة إنما سميت
 كلاماً للقيام مقام الكلام واعتراضه المصنف بأن هذا إطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط وفيه ما ذكرنا الإشارة وما يفهم من حال
 الشيء ما في النفس من المعاني قال المصنف إلى العبارة عنهما مفيدة وهو ما أخذ من كلام القاموس وأطلاق الكلام عليها مجازي وقيل
 أنه في الأخير حقيقي وقيل مشترك بينهما وبين ما في النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطاح عليه حيث ذكر أن الكلام
 لغة يطلق على القول فالأولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولاً عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر وفي كلام
 بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه عليه حقيقي وإطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحذر (قوله وما كان مكتفياً بنفسه) قال
 الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لأن قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق أن بينهما عمومًا وخصوصًا وجهها
 (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقاً الذي من مصادقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكره وقول بعضهم الكلام
 عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الأفراد نظر الاشتباه بحثهم عن كلام الله تعالى هذا وألحق أن كلام الله
 عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطة
 كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من إضافة الناطم الكلام إليه وفيه أن الإضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن
 الجواب بأنها تكون للباسية وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقدوا الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناطم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه
 أمران) أي لازماً عليهم ما زاد بعضهم ما راجع إليهما كرجوع الوضع والاسناد والتركيب والقصد للإفادة على ما سياتي أو عدم
 تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب
 عما يقال هو مجموع الأمرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب ١٩ أيضاً بأن المجتمع فيه مجموع الأمرين

والمجتمع كل واحد منهما
 ولا مانع من كون الجزء
 مظهراً للكل (قوله
 أي أنه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة) أي
 قدرة وهو المؤتى به
 والمقتدى به كما نقول في

وما كان مكتفياً بنفسه كما ذكره في القيام - وس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى
 القائم بالنفس (في اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤان (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة)
 والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي أنه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لأن هناك ظرفاً
 ومظهراً واقعاً ولوقال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناطم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في
 الأصل مصدر لفظت الرحي الدقيق إذا رمت إلى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

البيضة عشرون مناحيد أي هي في نفسها هذا المبلغ من التحديد وهذا على المبالغة وإنما على غير هافا لأسوة وبمعنى الاقتداء وهو وصف
 المقتدى متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشيء تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في
 المحرف (قوله لأن هناك ظرفاً ومظهراً واقعاً) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفى إنما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع
 المظروف الحقيقي فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدونشري لوقال ذلك لكان باطلاً لأن المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم أن
 يكون الكلام ليس من اللفاظ وهو خلف اهـ ويجب أن المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ في الأصل مصدر)
 قيد بقوله في الأصل ما سياتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الثاني ويجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يدفع أن اللفظ الرمي وهو فعل
 الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم أن الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أي حيان بأن اللفظ جمع لفظة وأقل
 الجمع ثلاث فيلزم أن لا يكون كلاماً إلا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اهـ ومن ثم أجاب المصنف بأنه حقيقة عرفية قال ولو لم يرفع
 القرينة حائزاً وظاهر كلامه أن اللفظ الرمي مطلقاً وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجاهلي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ
 في اللغة الرمي من القم لا الرمي مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرحي الدقيق لأنه مجاز صرح به في الأساس وقال السيد في بعض كتبه
 واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحي الدقيق ثم استعمل في الرمي من القم والمعنيان مصدران وقيد في الأول باصل اللغة لأنه
 الموضوع له وأما غيره فمقول اليه من ذلك المعنى فهو فرع وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازاً
 أي من حيث خصوص كون الرمي من القم إما من حيث عموم كونه رمياً فهو من أفراد الموضوع اهـ في الأصل فيكون حقيقة قطعاً
 (قوله والمراد باللفظ الخ) إنما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الأصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة إلى ما ذكره
 ابتداءً وبعد جعله بمعنى الملفوظ وإلى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الأزهري (قوله وهو الصوت) أن قيل الصوت فعل
 الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الخاصة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل بمعنيين
 يعني المصدر المذكور ومعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من الهم) هذا يقتضى ان اللفظ خاص بما يخرج من الهم وبذلك صرح الرضى وفرغ عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من الهم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من الهم بالفعل أو لا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتيسير الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوائى فى الحواشى أو بحضرة المصنف على ما فى التوشيح وسأله بان نحووا والعطف يسمى لفظا قطعاً ولا يقال إنها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتاً ووجهة خصوص وهى كونه لفظاً فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه ببقى ان قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها ترد وذهب بعضهم الى انها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف أب ت وهى بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وما كيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فلزم ان يكون اللفظ مستعملاً اما فى حقيقة ومجازة ان استعمل فيها ما جيعاً وفى مجازة فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز فى التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند الحاجة لفظ حقيقة لا مجازاً (قوله اطلاق الاسم السبب على السبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد ههنا) أى فى تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالذوال الاربع واعترض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الارادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان ههنا عناية ببيان المستعمل اصطلاحاً فيكون هو المتبادر بحسب ٢٠ ذلك المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال السيف الحنفى ان هذا هو

من الهم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقاً) كزبد (أو تقدير) كالفاظ الضمائر المستترة
وسمى الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقاً لاسم السبب على
السبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقاً
(والمراد بالمفيد ههنا) (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ
حيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى قولهم المركب

المعنى بالمفيد حيث وقع
تيد اللفظ (قوله مادل)
أى وضعاً بان يدل على
معنى عينه الواضح بازائه
بان يحسن السكوت عليه
بخلاف الدال بغيره

كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العربى وقد نص السيد على ان لان الافعال فى التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجاز مشهور فلا ضرر حينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليسبب الا ان كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحكى بنى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلاً بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى به الى تصوره فهو ما يثير تبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة يرجع بان السكوت خلاف المتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلوا الصفة من عائذ والثانى ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر لشيء آخر) أى انتظاراً تاماً كالانتظار الذى يبقى مع المسند بدون المسند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدي والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقبل من الانتظار الاول فان قيل فعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح فى الكافية أجيب بان تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معلوم كل شخص فلا ينظر ان يذكره المتكلم لتعقل أصلاً وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك كرر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لرد كمر المفعول به لم حال الواقع ويحصل الربط أيضاً ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاماً لاننا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المنعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى الخ) بذلك أيضاً يجاب عن عدم تعرضه لدمع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل ودير مقلوب زيد فانه كلام لا يقصد الاسناد فيه اذا المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكم لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وان كان مهمل وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكيفية فانه يبقى الاشكال فى انه مضاف اليه لا يكون الاسما فهو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط التحقق الكلام لاجزؤه وان اقتضى كلام ابن المحاجب أنه جزم وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصغوى بانه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد بط احدى الكلمتين بالآخرى بحيث انه لو لم يتكلم بشئ غيره - عالم يتيق للخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع انهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس باللفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة وذلك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح المساهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهيورة في التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الأعداد المسروقة فانه مفيدة ولا تركيب فيها لالفاظ ولا تقديره (تنبيه) * عرف المفيد دون الافادة مع أن التعبير بها اذ هي التي يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المفيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعرف بالاختصاص يستلزم تعريف الأعم ففصل كثيرا الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المخنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهى ومن لم يقصد ويعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطى في التوضيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذكره ولم يتعرض لاشتراط انفصاله لا يصريح ولا يلو يجمع ان رأيه ورأى الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطوق تحت اشتراط الافادة قال لان المتحرر في حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقييد الاخير نحو السماء فوقنا والارض ارجاء قال والمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذى تحررلى هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لانه ترك الصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرد بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو مفسر المفيد بتفسير يشتمله كما صنع في التعليقة ٢١ ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره

الرضى والشاطبي في
الاعتذار عن ابن مالك
حيث اشترطه في التسهيل
ولم يشترطه في الالفية
بانه قد يكون رآه حين
تصنيفها على خلاف
ما رآه حال تصنيف
التسهيل قال ولا يعد

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما يكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجه اللفظ بدون الافادة كلفي المفرد وتوجه الافادة بدون اللفظ كلفي الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما اجناسا والآخر فصلا فيحتز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحتز باللفظ عن الدوال الاربع وهى الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحتز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام والمزجي كبعلبك والاسنادى المسمى به كبرق نحرة والمعلوم للخاطب كالسماة فوقنا والارض تحتهما اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

هذا قد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وهو - اذ يكون له في المسئلة الواحدة قولان ويمثل هذا أجاب شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات بردا للمهمات عما وقع للرافعى والنووى من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والمساهية لا تتركب من أمر من بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام مترتبة ما أجيب بان ذلك في المساهيات الحقيقية المخصوصة في الخارج لان المساهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بان اللفظ يكون مسموعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون المسموعا ومخيلا في الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنو شري فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بانها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حملها عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذى بين الافادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الاصل والمراد به المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة باني ان مراده بالافادة الدلالة المطلقة كما قال قريباً وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فبينما وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجه الافادة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره ماله تعريف المفيد بلفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ لأن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكبت يستثنى من المفيد المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمى وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد لانه ليس بكلام وصحيح أبو حبان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشرط الفائدة الجديدة بان يفيد الخاطب ما يجعله أو تكفى الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجعله أحمد وقال الاصفهاني منيل هذا كلام لانه خير وكل خير كلام

* فان قلت انما يكون خبر اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك احييت بان المراد بالمقيد ان يكون بحيث يفهم منه معنى يوضح السكوت عليه وان كان خاصا لا عند السامع واثبت سلم اشتراط عدم حصوله عنده لئلا يكتفى في ظن المتكلم لان نفس الامر * فان قلنا لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور المعلومه لكل أحد * قلت لا يلزم ان يكون المدرك منتهيا في جواز ان يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيجبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك المحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان يكون مفيدا عند كل أحد أو قول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات لا تجري في مثل الجزء اقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيه مع أن يقال لا يدقائم كما أن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للخاطب غير مفيدان الفائدة المعبرة في الكلام غير المعبرة في باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يبطل وبتدنية البعد المحكم صحة الابتداء المقضى لصحة التركيب مع اخرجهم عن الكلام اصطلاحا لأن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا افادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء وأما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والوجه التسوية بين البابين وان كل ماصح الابتداءه كان كلاما اصطلاحا وكل ماصح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحمل له على التعبير بالاجتماع) أى ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أى العربى لا الوضع معنى القصد لانه مرأنه لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بقوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية أنه لا يحتاج الى الوضع العربى احتراز عن الكلام العجمى وماد دلالة عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لا يدغلاما فتدبر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لانه

لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من	ولعل هذا هو الحمل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم بأعرابه المخصوص ففهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأول ما تاليف الكلام) خيرا
---	---

المناطقة عند تقسيم الدلالات في وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا مالا للعقل كان فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل في الجميع (قوله بأعرابه المخصوص) احتراز عما لسمعته من غير اعراب بل على طريق التعلل ادقانه لا يدل على ذلك لان الدلالة على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربى انما هو الحركات الاعرابية ولا رد على تقييد الاعراب بالخصوص أنه لو اعرابه بغير اعراب خطابان نصب الفاعل في قام زيد يفهم بالضرورة معناه لان الغرض انما هو الاحتراز عن صورة التعدد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله يفهم بالضرورة) أى العقل (قوله وصور تاليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما تاليف الخ لان قوله وأقل مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر مما ذكره ببق عليه سبعة وهى تألفه من اسم ووجه كزيد يقوم أبوه وثامنة وهى من صور الاقل وهى تألفه من حرف واسم نحو الاماء لان ألا التى للتخني لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا وانما تسمي الكلام بذلك جملا على معناه وهو أتمنى ما والايمان بالتألف في العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذى هو الكلام والقاعدة أن المميز أضيف اليه المعدود ويجوز معهما الايمان بالتألف وتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه) أى الشرط وجوابه ذكره تبعا للمصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجملة القسمية والجملة القسمية والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فانه قيد الاسناد بالمعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الاسناد الذى في الجملة القسمية لانها التوكيد لجواب القسم والذى في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلانزع وأما جواب الشرط ففقيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما يتعلق بالنسبة التى بينهما بالنسبة التى بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربت فانه قد لا يوجد منك ضرب مخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلمة وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على التمهيد في بحث تقييد المسند بالشر (قوله وأقل ما تاليف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية أى وأقل تاليف الكلام ناشئ من اسمين أو كائين منهما ما وبقي للاقل صورة قد منها قال في شرط القطر وما صرح به من

ان ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بغضهم توهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اه يعنى ابن
 الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللغاني لاحاجة لقوله أقل نظر المساقاة ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد
 عيارته في حاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كائنان أو مجرى
 مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لهما اه ومراد عما يجرى مجراهما
 ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضى فيدخل طرفا الشرط قطعاً ولا يردان طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين
 وقال السيد الصفوى الاوجه ان المحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أى لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكما قال
 يحصل منهم الا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة والافلا تالف
 وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس العبارة عنهما قلت يكفى تغايرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من
 حيث هو والمتألف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم
 الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكماً (قوله
 مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفعول نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاماً تاماً نحو أقام الزيدان ووجه
 ذلك حررنا في حواشى الفاكهى والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أى بقوله فان الوصف الخ وفي تعليل المصنف مثل أبوه على الاسمين
 يزيد أخوك وتعبه بعض المتأخرين بان هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذازيد والجواب ان الاسم الثالث يحى به لبيان
 الاسم الثانى وتعليقه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولا حظ الثالث في ٢٣ ذلك قال وللمشاح أن يشاح في دار زيد

أيضاً لان التنوين حرف
 معنى فالمثال السالم ذا أجد
 بقى انه انما يتم كون
 الاسمين بمجردهما
 نفس الكلام بناء على ان
 الاسناد شرط لاجزاء على
 ما مر ولا يصح الجواب عنه
 وما قبله بان المراد من
 اسمين ملفوظين لانه
 يندفع مع قوله ومنه

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيات العقيق أو حكماً (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعة المستتر
 في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه
 المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد
 (ومنه) أى من التأليف من فعل واسم (استقيم فانه) أى فان استقيم مع مرفوعة المستتر فيه كلام مؤلف
 (من فعل الامر المنطوق به) وهو استقيم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بانت) ولا
 يجوز التلطف به وانما فصله بقوله ومنه لا موار أحدها التثنية على انه مثال لامن تتميم المحذوف للشارح
 والمكودى ثانيها لانه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما نائلاً لثانيها لافرق
 في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون
 الضمير واجب الاستئثار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الاصح خامسها الرد على

استقيم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك بمجرّد كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المفيد
 حمداً وهى كنعم الرجل بلاشبهة لان حب فعل وذافاعل وعما قيل ان هذه الحكمة خبر عن الخصوص على بعض الأقوال وانما زاد
 الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيجى وكان ينبغي أن يزيد أيضاً يازيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند
 الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لا يندفع عن مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة
 تلحق المنادى وهى من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وان ياتصال والحرف لا ياتصال وانما أميلت لقيام مقام الفعل
 وأما كون يازيد انشاء وادعوزيد اخبار فلا يصح كونها بمعنى فذوق بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوى المتساويين
 في معنى في جميع الاحكام (قوله أى التألف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذى هو الكلام أى متألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من
 حذف مضاف أى تألف استقيم (قوله المقدر بانت) أى المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد
 من المقدر أن يحكى ملفوظ يكون مطابقاً للمقدر له صح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتها بالاتصال والانفصال لان
 المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله
 بقوله ومنه لا موار) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله
 لا من تتميم المحذوف للشارح والمكودى) ظاهرة أنها لم يجعله مثلاً وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم المحذوف
 بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثلاً لا مجرداً أو مثلاً لا متمم للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما به عليه المصنف
 لا مانع منه بناء على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودى جعلاه تقييداً للبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد
 (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط في حقها في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلامية

مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه وما ذكره امام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قال الجلال الهلبي أثبتته بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجح الى زيد مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي اتوقف الفائدة الكلامية عليه موه يقارن عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قواء والكلم الذي يتألف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظة لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ما صدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلام وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدقته أو الضمير في يتألف عائد على الكلام بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي) هذا مبني على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منشراً وتبعه السعدني في مباحث تعريف المسند اليه وسيتأق ما ينبغي عليه ما (قوله لانه يجوز تذ كير ضميره) أي جواز اسم أو بالتأنيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التأنيث واستدل أيضاً بتصغيره على كليم ولو كان جعلاً كان في التصغير م دو ذ الى الواحد فيصغر على كليمه لا على كليم وبعضهم يوقعه تمييزاً لا احد عشر واستدل الحامى على انه اسم جنس بتذكير وصفه في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جعلاً لوجب التأنيث وردبانه لادلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير فانه يجوز تذ كير وصفهما أخذاً من قول الرضى وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالابل والخيول والغنم فالحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذ كيره وتأنينه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر بالوصف فاذا جاز التذكير والتأنيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز اجراء ظاهره وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكور والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ٢٤ ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن اه وهذا

صريح في جواز تذ كير ضمير التكسير وتأنينه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والظلمات ضم بوا نظراً الى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو

أبي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعنى الناطم باستقامه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعى تقديره جود ولا وجود وورد بان المراد الالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة الالفاظ بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما لا يساهم في الافعال استحضار الاخفاء مع ولا لبس قاله الموضع في شرح اللمحة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجميع خلافا لما وقع في شرح الشذور لانه يجوز تذ كير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافاً لبعضهم لان له واحداً من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادى لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

للانواع

الرجال والاطاعات فعلت وتفعول وفاعلة نظر الى طرفان معنى الجماعة على اللفظ اه وهذا قطعاً في جواز تذ كير الضمير في الوصف اذا لفرق قطعاً بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي مادل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقاً من انه موضوع للماهية من حيث هي واد الرضى الى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على مادون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعي استعمالاً فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مناف لكونه جعلاً لكونه يلزم كونه مجازاً دائماً والظاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بانه انما وضع للجنس وقد يقال انه استعمال في الجنس في ضمن افراد ثلاثة فما أكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الافرادى والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ فإد الشارح ومن يوافق كلامه يدل لانه على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صالحاً بحسب الوضع للقليل والكثير انما يستقيم على قول من يجعله موضوعاً للماهية من حيث هي فان الماهية توجد في الفرد والاكثر أمان يجعله موضوعاً للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منشراً كابن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعدني في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على أكثر بحسب الوضع الامع أل ومن ثم قالوا انها تدخل عليه مجرداً عن معنى الواحد لكون مشى السعدني في بحث كون المسند اليه مبنيًا على الأول حيث قال في قوله تعالى انما الله واحد ان الاله واحد بل معنى الجنسية والوحدة فليحذر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة واما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله واستفيد كونه جمعاً من قوله واحده كلمة فان الواحد يكون للجمع ولا سمه ولا اسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون التكلم مبتدأ وما بعده خبره اذ الاصل تاخير الخبر لا يقال يعارضه أن الاصل في الخبر الايراد لان الرضى نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصاله أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكماً وقولهم الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكماً والمجمله مفرد حكماً (قوله ونحن نجد الخ) تقرر بهذا الموضوع أنه يرد على كون التكلم مبتدأ خبراً عنه بما قبله أى والتكلم اسم وفعل وحرف أى ينقسم الى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه الى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكل الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئياً له اذ الاسم وحده ليس كلاً وكذا الباقي وأجيب باختصار الشق الثاني وجعل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الافعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان التكلم أسماء أو أفعال وحرف أى ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكل الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان جعل على معنى والتكلم أسماء وأفعال وحرف بمعنى أنه ينقسم الى جموع في هذه الانواع متفقة النوع أو بعضها كان تعسفاً على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضوع الخ) ٢٥ يشكك عليه أن المراد بواحدة

فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لان مسماه ثلاثة افراد فصاعدان افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعداً أسماء أو أفعالا أو حروفاً أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط في مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو

للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف التكلم وكونه جميعاً من قوله واحدة كلمة وظاهر النظم أن التكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتوقف ماهية التكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد التكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضوع عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبراً بالمبتدأ محذوف وجعل جملة قوله (واحدة كلمة) خبراً ثانياً عن التكلم وقال واحدة بتذكير الضمير تبعاً للناظم ولوقال واحدة تاء بالان معطى لحذف اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم كأغزاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهى أى الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (لاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلاً ليست واحدة من هذه الثلاثة بل هى بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازى لا يصح أن تكون الكلمة جنساً لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنساً لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودى مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمى وهو كون مفهومه غير مستقر بالمفهومية والاسم أيضاً يمتاز عن الفعل بقيد عدمى وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تنقسم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا غنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فينبذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق

(٤ تصحيح ل) الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذى يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو الواحد التكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ماصدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التعسف بان يجعل الضمير المحذوف الخبر عنه باسم ونا عطف عليه راجعاً لمفهوم الكلمة من حيث هى لا للكلمة المرادة في قوله واحدة كلمة فيصير التقرير واحد كلمة أى واحدة فرد من الافراد يسمى كلمة وهى أى الكلمة أى مفهومها من حيث هى لا المرادة منها اسم وفعل ثم حرف أى تنقسم الى ذلك فتأمل بقى أنه على ما عدل الى الموضوع بكون قوله واحدة كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد ما يطلق عليه التكلم يسمى كلمة (قوله خبراً ثانياً) قال الزرقانى أى في كلام الموضوع لان اسم جنس خبر أول والمجمله خبر ثان لكن يشكك على هذا أن الموضوع لم يجعل الاقسام خبراً بالمبتدأ محذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضوع ويحتمل أن يكون في كلام الناظم ويكون سماه خبراً ثانياً باعتبار الخبر الاوفاً وهو الذى مبتدأه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسيأتى في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنى وما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هى اسم أو فعل لتعارض الاداة والقول بأنها أحدهما ليس حكماً بأنها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازى الخ) قد يمنع مذكروه من أصالة في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقانى بسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفرق الاجسام قاله القرافى * أقول نقض كلامه بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث واعم منه باشترط الفائدة هذه عبارة (قوله فنحوز بدقام أبوه) هو مركباية عن زيد بدقام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد بدقام أبوه (قوله احدها أن ذكر هذه النسبة قال الخلو في الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسير، تعريفه والغرض من التعريف تعيين المعرفة بمساعدته وبيان النسبة بينه وبين الكلام وزيادة في شرحه لانه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلام وما هو كذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معرضين الخ) اعلم ان المعارضين هنا ما هيية الكلام والكلم والعراضان الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فاكثروا الافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلام والمصادقات ثلاث صور قد أفلح المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والأفعال والحروف والصورة هي المتعلقة والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلام والحاصل أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة الا الى معنى الكلام (قوله الثالثة ان ماصدق الاجتماع الخ) لا بأس بايضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انه ما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه

أمران اللفظ والافادة وما
تركب من ثلاث كلمات
وعدم تباينهما بحسب
الذات قادح في حديهما
بان يقال انهما غير مميزين
لانهما غير جامعين ولا
مانعين فيكونان فاسدين
مشاكل من حد
الكلام والكلم صادق
على نحو قد أفلح
المؤمنون فلم يكن حد
الكلام مميزا له ولا مانعا
من دخول فرد الكلام فيه

المركب من كلمتين فاكثروا وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحوز بدقام أبوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأب بدق الماء (بل الاربعة) بالماء من أبوه وبل هنا تنقيح لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام) لوجود الفائدة (الكلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كلام لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الخلو اني يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في الذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معرضين وعارضين وثلاث مصادقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بعزل عن موضوع الفن اه الثانية انه جعل جهة العموم في الكلام واجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول الكلام أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما الدخول كل منهما في حد الآخر والمتغيران في المفهوم ينبغي ان يتغيرا في المصادق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات معية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

وكذا حد الكلام هذا ما يتعلق بايضاح المناقشة وأما ايضاح الجواب فبان نقول ان قيد الحيثية معتبر في الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلام متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غير باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو باعتبار الاول من أفراد الكلام مندرج في حده وبالاعتبار الثاني ليس من أفراد وخارج عن حده فهو من أفراد وليس من أفراد ودخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يتدرج في صحة التقسيم اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه ايرادها لاحتياج الجواب لانه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلام عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أي معبر به والمراد لفظ قول وليس المراد خصوص القول مصدر ابل مادته الشاملة للأفعال المتصرفة منه كقول وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابلة قولان أحدهما اضافة الكلام والثاني مرادفة الكلام (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا اللفظ المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي بعض الحواشي وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقة من الكلام ومباينا لا كلمة وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في باب ظن من التسهيل وجرم به أبو البقاء في الباب

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبهة استخدام لانه اطلق القول في الاول واراد به اللفظ كما تقدم واعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طاحه الاندلسي في شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعنى الجميع عبارة رديئة لانه اعم الجميع لا يطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معاً في حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معاً في حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر انه مبنى على قول الانام الرازي انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركاً بين النقيضين كوجود الشيء وانتفاؤه اذ لو حاز وضع لفظهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما معاً ثم يبيح عن المراد منهما ما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الاصول (قوله ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد واحد منهما نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لافعال ما ضياع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعنى الثلاثة أى يشملها ولا يفيد صريحاً انه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذف منه الالف كما في مرو الاصل بارفسا ولا يكونه أفعل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل صريحاً على ما تقدم (قوله ولي هنا ٢٨ تشكيل الخ) هذا التثنية كيك معنى على ان المر كبات ليست موضوعة

وعلى ان دلالة الكلام قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلام) لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثروا (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد المر كب (عموماً مطلقاً) اصدقه على الكلام والكلمة والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاماً لعدم الفائدة ولا كماله عدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عم) وما من وجه (دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلام والكلمة بدون القول فكلاماً ووجه واحد منهما هو القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذف الممزوجة خذرة كما حذف تحفياً فام خير وشرولى هنا تشكيل وهو ان ينال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقالية كما في المركبات والمفردات المحازية والى طبيعية كما في فانه يدل على ألم اصدود دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح الفطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المحازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلمة والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهم كدبر فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى في شرح التسهيل فضلاً عن أن يسمى قولاً ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي يحل كذا أى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو وقولهم من أنت زيد عند سبوحه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله أيضاً عن أبى الحسين البصرى من الاصوليين ويطلق الكلام لغة ويراد به الكلام نحو والكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلامها كلمة) هو قولها أى ان مقالة من قال رب أرجعون لعلى أعمل

وعلى ان دلالة الكلام عقالية لا وضعية وعلى ان المحازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمحازات موضوعة باعتبار كمالها مدسوط في التلويح وغيره فان قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول ان المحاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العبد فانه صرح بان الخلاف في ان المحاز موضوع أو لا لفظي منشؤه ان وضع اللفظ لا معنى بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه لا معنى فعل على هذا الوضع في

المحاز أصلاً لا شخصياً ولا نوعياً لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه لا معنى المحازى بل بالقرينة الشخصية فاستعمله فيه بالمناسبة صالحاً لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بآراء المعنى وعلى هذا ففي المحاز وضع نوعي فعلاً اذ لا بد من العلاقة باعتبار نوعها عند الواضع قطعاً وأما الوضع الشخصي فربما ثبت في بعض احوال المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعتراض لا يكفيه الاحتمال بخلاف الجيب ولا ينافي هذا ان المصنف ذكر في شرح الملح ان دلالة المركبات عقالية لانه قد يكون للجهت نظر في وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان (قوله كما في المفردات الحقيقية) قضيته ان جميع المفردات الحقيقية تبدل بالوضع الشخصي لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعى بدليل جعله دلالة المركبات والمحازيات عقالية والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام ان كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة كالمتشني والمهموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغي للشراح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالة العقالية (قوله والمهم كدبر) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلاً عن ان يسمى قولاً) الظاهر ان الصواب ان يقول فلا يسمى قولاً فضلاً عن ان يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلاً عن ان يسمي بفعل محذوف أبداً يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبية بنفى الأدنى واستبعاد على نفي الأعلى واستحالة فيقع بعد نفي صريحاً أو ضمنى كما في تقاصرت أهمهم عن ظواهر العلوم فضلاً عن دقائقهما وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من أنت زيد عند ثلاث) سياق الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جاز (قوله مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضى انها يطلق على

الكلام الذي ليس بكلام لعدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وان اجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلاق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقله السهري في شرح الاحكامية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره ان غرض الموضع الاعتراض على الناظم وفي التوشيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ما ذكره في تعليقه من ان قد في كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بانهم ان كانت للتقليل بالنسبة فممنوع لانه كثيرا والى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن ردنا به في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرته هي للتقليل من غير ارادة شيء منها بل اراد انه قليل في الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اه وبهذا تعلم ان الشارح مسبق بقوله ولك ان تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقاني اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين انها لما يصدق عليه الاسم في الجملة واما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة او الشمول بالارباه واصل ما اشار اليه ان اللام للعهد الذهني على رأى المعانين أى الحقيقة في ضمن بعض الافراد وانه قال يتميز بعض افراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام الاسهوا اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تميز للجنس قطعاً لوجوده في ضمنه فليتأمل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن ان يحاب بانها الشمول بناء على ان المراد يتميز الاسم بهذه الخمسة تميزه بمجموعها وأبجديتها أعم من أن يملأ بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يتبع ٢٩ الاخرين هذا ويردانه يلزم على

ارادة العهد الذهني ان يكون تعريفاً بالاختصاص وقبضه بعضهم (قوله لانه يدخل في اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال في تعليقه ان ذكر حرف الجر يرجح بان على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة

صاحبا في ما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة أبيد
 * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في
 الورود (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم * وكلمة بها كلام قديم * لانه قد شعر بالتقليل في عرف
 المصنفين كما ذكره الموضع في باب الامالة ولك أن تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كسيرا في
 نفسه لانه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات
 (فصل يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي المشار اليها في النظم بقوله
 بالجر والتنوين والندا وأل مسند للاسم (احداها الجر) وهو في الاصل مصدر جر (وليس المراد به) في
 النظم (حرف الجر) أى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر
 دخول حرف الجر اه وكما قال الموضع في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي في حذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أى حرف الجر (قدي دخل في اللفظ على ما ليس

التي هي الجرور جرحه شارح اللب أيضا لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الا بتأويل كذا في التوشيح وقال اللقاني الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله * ما لي بنام صاحبه * اذ قواه من أن قمت مدخول من اسم تاولا وقوى الشهاب في حواشي النكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع ان قمت وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل في حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما في حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر في هذا وجد الجر لانه في محل جر فلا نزاع لانا منع وجود الجر لان معنى كون اللفظ في محل جر انه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا انظروا أو تقدير الجر لم يتحقق في الاسم الجرور محلا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وبهذا يدفع كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكره شيء آخر كدخول حرف الجر اهو ما ذكره من ان الجر لا يتحقق في الاسم الجرور محلا ياتي عن ابن تديد خلافه هذا وفي كلام المصنف اشارة كما قال اللقاني الى وجوب اطراد العلامة بمعنى انها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أى انتفاء ما هي علامة عند انتفاء الخلف التعريف يجب فيه الاطراد او الانعكاس حدا كان أو رسما أى تعريفها بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف به وهو فيجب فيه الامران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقوله مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز أن يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو ومعناه احدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها وما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد من عكس وقال لعل وقوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح (١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في النسخ التي بايد بنا وهي غير ظاهرة في الجر

(قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشري يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حينئذ لانه في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخل في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم علل في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجحر أولى من التعبير بحرف الجحر ليمتأول الجحر بالحرف والجحر بالاضافة (قوله فليتأمل) قال الدنوشري لما ناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد به حرف الجحر أى دخوله في اللفظ أى التام في اللفظ على ما ليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا للثبوت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد لتحمل مخالف لما أسلفه من الإشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قيد للدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لابد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثاني دلالة الاول لكان له وجه ولذا أشار الزرقاني الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضي نفي الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول في اللفظ أى لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجحر على ما ليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذ من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يحددها

عامل الجحر) قال ابن قد بدفيه نظرا لان الكسرة التي يحددها عامل الجحر أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحينئذ برده عليه نحو هو ذا يوم ينفع فان ينفع في محل الكسرة وليس باسم فان قال هو واسم تاو يلا قلنا وكذلك أن قمت اسم تاو يلا ولذا قالوا انه مبتدأ في قوله أن تصوموا خير لكم قال وأيضارد عليه الكسرة في نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدده عامل الجحر فالصواب أن يقول الكسرة التي يحددها عامل

باسم) على التقديم والتأخير والاصل قيد دخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتأمل (نحو عجمت من أن قمت) فدخل حرف الجحر وهو من على أن قمت وهو اس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل أى من قيامك (بل المراد به) أى بالجحر (الكسرة التي يحددها عامل الجحر) أونائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجحر دار في قوله تعالى جدار يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) للجحر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم اضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت في البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرجح الرحيم مجروران بالتبعية الموصوف هـ ذاهو الجارى على الاسنة والتحقيق خلافه قال الموضع في باب الاضافة من هـ ذا الكتاب ومجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما أذكر الجحر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح الملحمة في باب الجحر ورات كان ينبغي للمؤلف يعني أبي يحيى أن لا يذكر الجحر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بهما يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجحر بالجحر ورة وبالتوهم لانهما مرجعان عند التحقيق الى الجحر بالمضاف والجحر بالحرف كما قاله في شرح الملحمة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني الجحر ورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الاصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلت نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تلاحق الآخر) أى تتبعه

الاسم وحينئذ دخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدده عامل الاسم اه ونظر (لفظا) فيه في التوشيح لان المقصود بذكر الجحر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجحر التقديرى والمحل لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى بدرك المبتدى ان موضع الجملة جحر (قوله أونائبها أى نائب الكسرة إشارة الى قول نحوى الحجاز ٢) في قوله المسماة دفع السور والارائك يريد المصنف الكسرة أونائبها كالفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والمثنى والجمع اه وقال السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يحدده عامل الجحر لان الكسرة هي الاصل فلاقتصار عليها الا يضروا عترضهما في التوشيح بما عترض ابن قديد فقال وكذا تقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدى لانه يرى صورة الفتحة موجوده في الفعل فلا يكتفى هذا عند في التمييز وكذا الياء راءها في نحو تفعلين فلا يكتفى عنده في التمييز ان كان كل مما ذكر مختص بالاسم فوضع ان ذكر الكسرة والاقتصار عاها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخيلية التي هي قرينة المكنية التي هي النسبة المضمر في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقيا لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو الحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) نعمه بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار

(٣) قوله في قوله المسماة الخ يقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو جمع قوله يعنى في حاشيته اه

أصله كما قال العجيسي فإنه رفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تلحق أو آخر الاسماء المتحركة
وتصحیح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أى ألحقته نونا كما أن التثنية
مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلين وليس التثنية هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد ما هو هذا بطرد في الحروف تقول
سندت الكلمة أى ألحقته بها سندا وكوفتها أى ألحقته بها كافا هـ (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لأن
التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيده الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط لما صرح
به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد الى ذلك قوله فيما ياتي ويقول لا خطا لغيره المخرج وحينئذ قد كره قوله لفظا ليس
للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه
محترز وهو ثبوتها لخطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا لبيان المحترز له لكن يبعد هذا قوله ويقول لا خطا لانه لو كان اللفظ
هو المخرج لكان يقول ويقول لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن يكتب بصورتها ألا وبعبارة هـ من
الالف أيضا واللام تحت لغرتو كبد في نحو لفسغن ومن عم كابد المصنف لم يحتج لذلك ٣١ ولا يرد عليه مزيد في الوقف حيث

تكتب بعبارة هـ لان
السقوط خطا يكفي في
بعض الاحوال كالدرج
هنا وليس في العبارة زيادة
على ذلك وفيه ان وجهه
الاراد الثبوت في الخط
والمنسوب الموقوف عليه
يثبت فيه الف حتى في
الدرج فكان الاولى أن
يقول كحالة الرفع والمجر
(قوله وبقيدهم الخط
أيضا) يريد أن قيد
عدم الخط بغنى عن قيد
الاخر وفيه أن اغناء
المتاخر عن المتقدم لا يضر
قال السيف المحنفي في
حاشيته هذه كلها تخرج

(لفظا لا خطا غير تو كبد فخرج بقيد السكون) وبقيدهم الخط أيضا (النون) الاولى (في ضيق
للطفيلي) وهو الذي يجي مع الضيف متطفا لقاله في القاموس (و) النون الاولى في (رعش لمر رعش)
لتجر كها وصلوا وثبوتها خطأ وهاتان النونان المتحرران نونان فيهما للالحاق بحرف ومما بعدهما
تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا
انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الاخر) وبقيدهم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لانه لا تلحق
الاخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت مما بالقصر والتنوين فان الميم أول
الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الف وهى آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين
قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخر في اللفظ حقيقة كزيدا وحكما كبد (و) خرج (بقول
لفظا لا خطا النون) للاحققة لا آخر القوافي وستأتى) قريبا والنون الحقيقية للاحققة لا آخر الافعال تو كيدا
لها المصورة نونا والنون للاحققة لا آخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أجد انطلق لشبوتها في الخط فلا
حاجة الى زيادة الحديث في حد التنوين ولا يكون جزءا غيرا ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد
باللحق التبعية (و) خرج (بقول غير تو كيدنون نحو لفسغا) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا
لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصورت نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله
لا خطا ومن ثم قيل ان الموضع ضرب بالقلم على قوله (ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هناد) بضم الباء في
الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة
ولا عرج عليهما في المغنى وغيره (وانواع التنوين) الخاصة بالاسم (اربعة) أحدها تنوين التامكين

بقيد لا خطا فلا حاجة الى اخرجها بقيد آخر قال والمحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت
لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا عن لا خطا اذا ما ثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط
قوله في التوشيح أن قول والده نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتجر كها وصل) قد يقال هذه النون تخرج بقوله تلحق الاخر لان
هذه نفس الاخر الا أن يقال لما كانت للالحاق كانت كانه ليست آخر حقيقة فتأمل (قوله لئلا يخرج) افراد التنوين (الخ)
أى فلا يكون تعريف التنوين جامعاً وبقى عليه أن يقول ولئلا يدخل النون في نحو يضربون ووافانها ليست ساكنة اصالة وكذلك
النون في نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال انما ينبه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت
خطافه في خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الف الخ) أجيب أيضا بان المهم كاهى أول باعتبار عدم تقدم شئ عليه
آخر باعتبار عدم تاخر شئ عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الف أنه غير مسلم وانما لحق
فهى لا تحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة وقال بعض مشايخنا ان المهم مع التنوين حذف الف الخ بقى به تنوين آخر فالتقى مع الف
فحذفت الف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أى قبل التنوين فانه أل أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرابه تقديرى على الهمزة المحذوفة
لانه انما لحق الهمزة (قوله والاولى التامكين الخ) فيه نظر لان تنوين التامكين مركب اضافي منقول وقوله لتكنه مفرد قصد به بيان

معنى تنوين التمكن وهذا معنى قول الشهاب التمكن مناصار لقباعلى المعنى المعبر عنه بالامكانية (قوله وهو اللاحق لفظاً) قيد بذلك لتقييده غالب الاسماء المعربة المنصرفه ولو أريد مطلق اللقوق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكن يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالب الماياتى من انها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظاً اللاحق بقدر اقله لا يختص بل يكون فى غير المنصرف كما سياتى فى باب الاضافة من أنه يحذف ما فى المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد ومقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجهها ولا ينصب نحو هذا الاعن تمام الكلام بل قيل فى المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لى زيد وكم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفه فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكن كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللاحق للاسماء المعربة المنصرفه بكونه غالباً الاحتراز عن اللاحق تقدر الاسماء المعربة المنصرفه لا عن اللاحق تقدر غير المعربة المنصرفه التى تحقها تقدر من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظاً الغالب الاسماء شئ واحد فاحد التقييد لا حاجة اليه فليتأمل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال قال قيل كيف يقال لها منصرفه وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هى قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انما منصرفه تحقيقى كاطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف فى كون ذلك اطلاقاً حقيقياً وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين انها منصرفه لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها ٣٢ لكن من تنوين ما منع غير ما ذكر فاطلاق انها منصرفه حقيقة اصطلاحية

لان غير المنصرف ما يوجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكن الخ) قال فى التوشيح وأورد عليه نحو صه لوسمى به فانه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب فى أماليه بأنه لا يخلو ما أن يسمى به المعرفة أو النكرة فان كان الاول صار علماً ولا يرد

والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد تمكنه والوصف متمكن لا يمكن ويسمى تنوين الامكانية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظاً الغالب الاسماء المعربة المنصرفه معرفة (كزيدو) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكن لا للتنكير بقاءه مع العلمية بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره ورد (وفائده الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معرباً منصرفاً (و) على (تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه المحرف) شهاق ويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) فى فرعتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياساً فى باب العلم المحتوم بويه وسما عا فى باب اسم الفعل المحتوم بالهاء أو غيرها وفى اسم الصوت (تقول سيمويه) بلا تنوين (اذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك) أى اسمه سيمويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة يسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استرذت مخاطبك) أى طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا أردت شخصاً ما) أى شخص كان (اسمه سيمويه أو) أردت (استراذت من حديث ما) أى حديث

حينئذ وان كان الثانى فلا يخلو ما ان تحكيه أولاً فان حكيته ثبت فى التنوين محكي او هو على كسرة فنقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لوسميت بسيمويه من ونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكيه عاملته معاملة اسم على حرفين أعربته ودخل عليه تنوين التمكن ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يحجرى بحجرى هند لمحقته وأن يقال هو مصر وف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحر كصه فهو كسقر وانما يمكن أن يقال ذلك فى مثل يدودم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولاً (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضى وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضاً فاذا سميت به تمحض للتمكن قال السيد فيه رد على من استدلل بشبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشرى ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلو التمكن (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشرى المظاهر انه عطف تفسيرى يصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) فى التوشيح قال أبى فى التنوين هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد فى الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرف فاء بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصاً بها لوجوده فى أسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخوله لهما ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اه قلت

هذا الذي ذكره آخر من اثبات الواسطة بين النكرة والمعروفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيمته في جمع الحوامع وقررت في شرحه وفي الاشياء والنظائر النحوية وانما نهيت على ذلك لانه قد يستغرب في غلظه من لا اطلاع له لا وجود له (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشري هذا معزل عما نحن فيه عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل امر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتذكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة باتفاق كامل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشري فيه فان أسماء الاصوات المحكي بها ليست معرفة أو نكرة ومن صرح بانها ليست اسما للملاحي وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محكي بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتذكير في هذا المقام وان لم يكن حقيقيا (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشري ربما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه في ٣٣ مقابلة وقائم مقامه وقال الزرقاني

محصل ما فهمه الشارح
عن الرضى ان التنوين
في جمع المؤنث قائم مقام
التنوين الذي في مفردة
وحينئذ فالتنوين والنون
متساويان في قيام كل
منهما مقام التنوين
الذي في مفردة فإين
المقابلة مع ان كلام
الرضي ليس كذلك اذ
قال عقب ذكره يكون
التنوين في جمع المؤنث
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم ما نصه
فالنون في جمع المذكر
قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع
لاقسام التنوين فقط

كان (نونتـها) فقلت سيديويه وابه بالتنوين فيهما فيسيويه بلاتنوين معرفة بالعلمية وابه بلاتنوين معرفة من قبيل المعرفة بالعهدي أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونها كانت نكرة مهمة ودلت على معنى مبهم قاله الثماني النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بالف وباء فريدتين سمى بذلك لان العرب جمع لوه في مقابلة النون (في نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على انه لتتمام الاسم ليس غير انه ليس يتمكن خلافا للربعي لثبوتيه فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوتيه مع المعربات ولا عوض عن شئ والقول بانه عوض عن الفتحة نصباً مردود بان الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفردة فزيد التنوين فيه ليموازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء في الجمع بل غير ها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بمافي مفردة التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كنهيات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو لدالتهماء على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

(هـ تصريح ل) وهو كونه علامة لتتمام الاسم وليس من النون شئ من معاني اقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتتمام الاسم فقط وليس فيها شئ من تلك المعاني امكنهم خطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب حركتها اه وهـ اذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيث الضمير المحرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شئ (قوله لثبوتيه مع ما فيه فرعيتان كعرفات) أي علما فان فيه العلمية والتأنيث واعترض بانه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسياتي انه يجوز ترك التنوين امام جمع المحرر بالكسرة أو الفتحة والحق ان تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وحرفه بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشري قد رد هذا الرد يقال حيث فقد نصب الفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل اه وهن خبر بالتنوين وقيل انه نائبة عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوتيه في حالى الجمع والجور ويمكن ان يجاب بان ثبوتيه فيها بطريق الاستطراد والجل على النصب (قوله ليست هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هي وجل البلقي على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقاني لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشري لعل وجهه ان الالف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي جعله الشئ عوضا عن شئ آخر

(قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كأن الشارح فهم أن الإضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقضى أن فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قديقال لم يزعم أحد أن فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض وأضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه فليتامل وهو ما خوذ من كلام الشهاب القاسمي فإنه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من اضافة المسبب إلى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الإضافة فيه حقيقة أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الإضافة فيه بيانية (قوله اعتبارا) معمول المحذوف والاعتبار ما هو المحذوف لا العلة موجبة كالمحذوف للتخفيف فإن التخفيف علة غير موجبة وهذا لما يتأتى على القول بأن منع الصرف مقدم على الاعلال أما على القول بأن الاعلال مقدم فحذف الياء قياسي لأنه لا لقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائية عن الكسرة خلاف المبرد فإنه يرى ذلك فعنده لما حذف الضمة والفتحة النائية عن الكسرة وعوض ههما التنوين التقي ساكنان فحذف الياء لالتقاء ههما فكل من الضمة والفتحة مقدرا على الياء المحذوفة لا لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلاف المبرد) قال الدنوشري قديقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف لا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قديقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمتنفي لا للنفي (قوله خلافا للاخفش) أي فإنه يرى أنه ٣٤ تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة كذا بالكسرة لزوال صيغة

وليس هو عوضا عن شيء فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكن والتكثير مع المقصود حاصل والمحط بسهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجوع المعتلة الآية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أولا جمل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتبارا طارعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحة النائية عن الكسرة خلاف المبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد المحذوف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم ويعيل مصغري وأعى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف وللاوصاف والكون هما يشبهان الفعل في زينة نحو أبيطر ويبيطرون تنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياقي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لاذفي) نحو ويومئذ يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجمي تضاف إليها) ولا صل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجمي بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة إيجازا وتحسينا فالتقي ساكنان زال اذ والتنوين فكسرت الذا لعل على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كبيرة أعرب بإضافة يوم إليها خلافا للاخفش لأن اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الإضافة في يومئذ ونحوها

منتهى الجوع المحذوف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجوع الآية الخ ولو قسم كلام المصنف بما عهدها بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج إلى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد

أن الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه أن يكون على وزن فاعل فقط وقوله أبيطر ويبيطرون أي مضارعا يبطر من السيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الأول لنحو جوار وفي هذا لا بدون كلمة نحو للإشارة إلى أن الأول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وأن الثاني لا ثاني لا ثاني لاذ فيه وهو موافق لما نقول النجاة لكن ذهب بعض المتأخرين إلى قياس إذا ظرفية على اذ في ذلك وإنما إذا حذفت الجملة التي تضاف هي الياء عوض عنها التنوين كقوله تعالى وإذا لا آتيناكم إلا الذقناك وإذا لا يلبثون وإنكم إذا لمن المقرين وتقول لمن قال أنا آتيناك إذا كرمك بالرفع على معنى إذا آتيتي أكرمك فحذف آتيتي وعوض التنوين من الجملة فسقطت الألف لا لقاء الساكنين قال وليست إذا في هذه الأمثلة الناصبة للأضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل إلا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشف وكنت أظن أنه منفرد بذلك وأنه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فنقله أبو حيان في تذكرة عن ابن رزين والزر كنفي في البرهان وقال به الخنوي من أئمة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بأبسط ما يمكن في حاشية المغني (قوله ويوم اذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارس لأن هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به إلى قوله وهم من بعد غلبهم سمعنا وبغلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لأن الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كبيرة أعرب الخ) قال الدنوشري هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لأن اذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع أنه لا يسلم الملازمة المذكورة وليكون البناء خاصا نذكر الجملة وتعرب إذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فإن فيه رجوعا إلى الأعراب الذي هو أصل في الأسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أي فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ووجهه أن يوم للزمان واذا للزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قال نحوي المجاز وقال السيف الحنفى في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق له جو جواز وعواش أى لكل منقوص ممنوع من الصرف والثانى ما هو عوض عن مضاف اليه ما مفرد نحو كل وبعض واما جملة وهو اللاحق لاذ (قوله لان التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظريته في حواشى الفاكهى (قوله وهذه الانواع الاربعه الخ) أو رذ عليه أنه بقى من أنواعه أربعة أخرستاقى في كلام الشارح وهى أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف في تعليقه والمحق أن الاولين من الصرف وقد يقال به فى الثالث أيضا لان الضرورة لما باحت التنوين أباحت الاعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيق كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص فى كلامه اضافى بالنسبة للترنم والغالى بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان فى مفهوم العدد تفصيلا لكن هـ - هـ ان الجوابان مناضيان لقول الشارح فقط وفى التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الانواع التى ذكرها مستوية فى اطلاق التنوين عليها لان ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوى الاسم والفعل والحرف فى اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبى الربيع فى شرح الايضاح متى أطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف أى التمكن فاذا أريد غير من التنوينات ففقد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا أطلقت فاما يراى اذالتى للتعريف فاذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت ٣٥ اهـ وهذا قد يعطى أن التنوين حقيقة فى الاول مجازى

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشـ جر أراك وفاقا للدمامى ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعاعن الاضافة مع أنه ذكره فى المغنى لان التحقيق أن ينوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الالف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف (وهذه الانواع الاربعه) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا تنو جدى غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعه لنافى ذلك كون الاسم بلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحو بين منهم الموضع فى المغنى على هذه الاربعه (تنوين الترنم) أى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب انما يحى به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة ممددة فى الحلق فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم اهـ وقال جماعة هو بديل من الترنم ثم اختلفوا فى التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضع فى اللام الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية

الباقى لان التقييد بشان المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره فى الالف واللام فانها فى الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتايد الاول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحه بأنه يرى أنه داخل فى التمكن وذكر ابن الحاجب فى شرح

منظومته الوافية مانصه ونعنى بالتنوين تنوين التمكن والتكثير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما فى التمكن وهذا كله وان لم يرجع فقيه دلالة على أن تنوين التمكن هو الاصل والباقي فروع وقد قررت فى حاشية المغنى وفى الاشباه والنظائر أن كل باب ذى أدوات ففيه أدواتها هى الاصل وباقي أدواته فروع كالالف أصل أدوات الاستفهام وبأصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكن أصل أدوات التنوين اهـ أقول وفى دعوى أن للتنوين أدوات تامل وانما هو أداة واحدة تاتى لمعان كما يظهر نعم بتجه أن يستل هل هى حقيقة فى التمكن مجاز فى غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أى المحصل للترنم) حاصل الكلام فى المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترنم من غير تاويل بل لا يصح التاويل وان كان عبارة عن مد الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لابهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أى ترك الترنم والاضافة لادنى ملازمة (قوله أبدل منها) قال الدنوشى فيه تانيث الضمير ارجع لحرف العلة لا كتسابه التانيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال أنت باعتبار الخبر وهو ممددة اهـ ويرد على الجواب الثانى أن تانيث الخبر هنا لانه بسبب اكتساب المبتدأ التانيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الاول ولا يصح أن يجاب عن أصل الاشكال بان الحرف يذكر ويؤنث لان ذلك فى حروف التانيث كالباء والهمزة لافى لفظ حرف الذى الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لادنى ملازمة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذى يجاب به عوضا منه أو المحاصل بسببه أى بسبب كراهته واردة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها أى ضحى يومها اذا العشية لا ضحى لها ٣ بياعن بالاصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني أي آخر القوافي بقريضة ما سبق وفيه اشكال اذ آخرها على ما سيصرح به حرف المدفتون الترم
ياحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك اذ التنوين يدل من حرف المد لللاحق به (قوله فالحق العروض والقافية) كان
غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعاريض المصرية والافكيص يصح التمثيل بقوله
* أقل اللوم عاذل والعتاب * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قواه أقل الخ شاهدان
والتمثيل بهما مبني على أن كل مصرع بيت والافكاشاهد في اصاب فقط اذ الالفية هي آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر الفاء
بمعنى قارب ويروى أزف وهو كاف قد ٣٦ وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبراً ولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت الى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي
قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو
الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركات وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرية
وهي التي غيرت لتوازي ضروريا عند حذف حرف الاطلاق (كقواه) وهو جرير
(أقل اللوم عاذل والعتاب * وقولي ان أصبت لقد أصابن) فالحق العروض والقافية وهما العتابان
وأصابن (الاصل العتابا وأصابا يخى بالتنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثاني فعل وأقل أمر من
الافلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذاة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط
محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطقت بالصواب فلان عذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل
الحرف كقول السابعة أفد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد
الاصل قدى يخى بالتنوين بدلا من الياء (الترك الترخيم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن
الترخيم وهو التغمي انما يحصل بحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترغوا جاؤا بالتنوين في
مكناها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما المجازيون فلانهم يدعون القوافي على حالها
في الترخيم فعبراً ولا بتنوين الترخيم موافقة لاسن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه
وثانيا بترك الترخيم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يدل التنوين من حرف
الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف (و زاد
بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي
التي يكون حرف رويها ساكن ليس حرف مد والاعاريض المصرية (زيادة على الوزن) وفي آخر البيت
كالخزم معجمتين في أوله (ومن ثم سمي غالبا) وسمى الاخفش الحركة التي قبل الحاقه غلوا وزعم ابن
الحاجب انه انما سمي غالبا لقلته ونفاة السيرافي والزجاج زعمان الشاعر زادن في آخر البيت ايدانا
بتعامه فضة صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضع وفي هذا توهم الاخفش والعروضيين
وغيرهم عجز الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صهوبومثذواختار ابن الحاجب الفتح حملا
على حر كة ما قبل نون التوكيد كما غير باوقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضع وسمعت
بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان مجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد
مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنويننا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترخيم أيضا ورد

متنافيين والظاهر أن
المصنف عبراً ولا بترك
المضاف موافقة لقول ابن
مالك في شرح الكافية
وأني نازي بالمضاف موافقة
لشيخه حيث قال لا بد
من الاتيان بالمضاف دفعا
للايهام اشارة الى جواز
الامر من وبه يعلم أن ابن
مالك أشار لما سلكه في
شرح العمدة والتسهيل
الى جـ واز الامر من ولم
يجمع بين قولين مختلفين
وقال الحفيد * فان قيل
بين هذا أي قواه لترك
الترخيم وبين قواه أولا
تنوين الترخيم تخالف
* قيل معنى قوله تنوين
الترخيم أي الترخيم الحاصل
من الخيشوم ومعنى قواه
لترك الترخيم أي الترخيم
الحاصل من أحد حروف
الاطلاق فلا تخالف
(قوله زيادة على الوزن)
حال لا مقبول له لان

الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمي غالبا)
لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمى الاخفش الحركة التي قبله) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة التقاء
الساكنين كقوله لم يومثذوصه فكسر وأما قبل التنوين (قوله انه انما سمي غالبا لقلته) وقوله فيما يأتي واختار ابن الحاجب حاصله
أنه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحوواضرباوان هذا أولى من أن يقال على يومثذلان
ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشئ بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمة عن قلة
وجوده وأما غلا الشئ بمعنى زاد فثبت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لانها جندسهما ولانها ما يكونان في الاسم والنون
فيكونان في الفعل ثم ان فتحة اضر بالتركيب كما في خمسة عشر لا تقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

قؤمن واقعدين بخلاف فحقوقم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشي قديقال أن ما ذكره ضده فان التنوين فيه
أماره على عدم الوقف وعدم التنوين وأماره عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجاب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل وادوق لانه نظيره
من كل وجه فليتماثل (قوله وقائم الاعماق) أي مغبر النواحي والاطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوي المحترقن المحترق مهب الرياح
أي خالي الموضوع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والاتحصى بالتاء المثناة والمهملة البرذومة
انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترخيم لا العالي اذ هو بدل من الالف لان أصله انهجا كما ينبي عن ذلك بقية
الايات وصدر هذا المصراع وهو ماهاج اشجاناوشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناطم من أنه * يا صاح ماهاج العيون الذرفا *
فان عجز هذا * من طلل أمسى يحاكي المصفا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلاحوا على أن
التنوين هو المعروف بالتقدم ولا بد من اثبات ذلك والالم يصح الرد عليه لمحو أزان يكون هذا ٣٧ التعريف لنوع من أنواعه وحاصل

هذا يرجع الى الاختلاف
في نقل الاصطلاح فمن
سمى ما ذكر تنوينيا يقول
اصطلاحوا على ان التنوين
اسم لما دوا عم ما ذكرتم
ومن لا يسمي ما ذكر
تنوينيا يقول اصطلاحوا
على أن التنوين اسم لما
عرفناه لا غير فليتماثل
وقال الشهاب القاسمي
في حواشي اللقاني لقائل
أن يقول الحقائق
الاصطلاحية ليست أموراً
حقيقية واقعة حتى
تطابق الواقع تارة وتخالفه
أخرى بل هي أمور اعتبارية
فأى فرد اعتبر لتلك
الحقيقة كان منها وأى
فرد لم يعتبر لها فليس
منها ولا تعاقب لواقع
بذلك وحينئذ فمن يقول
ان تنوين الترخيم والعالي

على من جعله قسم تنوين الترخيم وقال الجرجاني لحق اماره على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الا آخر
أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قوام زيد ووقع في شرح اللب أن هذا
التنوين إنما يلحق السكلم اذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني اه
والتحريز هو الاول هـ هذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤية * وقائم الاعماق خاوي المحترقن *
والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحصى انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤية على ما قيل
(قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرامعد ما قالت وان) فلحق العروض والقفية زيادة على حد
الوزن والمعنى قالت بنات العم ياسلمى أترضين به وان كان هـ ذا البعل فقيرامعد ما قالت رضيت به وان
كان فقيرامعد ما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالتخيم والعالي على أقوال أحدها انها تنوينان
لها خصوصيات منها جامعة آل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترخيمون مبدل من حرف العلة كما يدل
منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معز وزعم أنه ظاهر قول سيديويه وان العالي نون ان فحذفت الهمزة
والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة تبعه ابنه في ذلك الحاجبة (انها) ليسا بتنوين
بل هما (نونان زيدتا في الوقف) وتقدم حكاية ما في شرح اللب (كازيدتنون ضيقن) للطفيلى (في
الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شئ ثبوتها
مع آل) كالعتاب المحترقن (وفي الفعل) كأصاب وانجن (وفي الحرف) كقدن وان أول الامثلة للتخيم
وثانيهما للعالي (وفي الخط والوقف) وحذفهما في الوصل (وليس شئ من أقسام التنوين كذلك) وعلى
هذا التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة
أنه يسميها تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعاً واثماً وهما
تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الحدر خدر عذبة * وفي المنادى المضموم كقوله
* سلام الله يا مطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاة أبوزيد وعاشرا
وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلاً بقالة لبينة فانك تحكى اللفظ المسمى به قاله ابن الجبار وقد
جمعها بعضهم في قوله مكن وقابل وعوض والمنكر زرد * ورنم اضطرغال واحد ما همزا

من التنوين يكونان عنده تنويناً حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاحى
ففي قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذاً وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس
بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماء بعضهم تنوين التنكير قال الرضى ما معناه وانما سمي تنوين التنكير
وان كان أول المعرفة لان التنوين كالبكاف في افادة البعد والبعدا كالنكرة المجهولة فيكون أولاء معرفة لان التنوين كالكاف في افادة
البعد والبعدا كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كالكاف في بحت أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمى رجلاً بقالة لبينة) الغرض
من هذا ان التسمية وقعت بالمتنوين من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكر زرد) قال الزرقاني أى زرده على التنوين الثلاثة فتصير أربعة
والسنة الباقية وقوله ما همزا الاشارة الى تنوين المهموز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زداشارة الى شئ ويحتاج انه دخل في
الضرورة قسمان تنوين المنادى وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسمين ما وجد

افراد تكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين ما لا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله
 وداشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويحاج بان هذا مصدر سامي لا قياسي وقد
 صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي ادخال اذ هو الذي يطابق عليه النداء المنفي (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم
 ما في نظير هذه العبارة في المحر (قوله فقل يا فيه ما الخ) رد المصنف في التعليقة الجواب بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان
 ما دخلت يا عليه في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بالامن يعرف الاسم من غير ورود بعضهم
 الاول بانه كما لا ينادى الا الاسماء لا ينبيه الا الاسماء لان التنبيه يستدعي منها وهو المنادى ورد الناظم في التوضيح الثاني بان القائل
 لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقاني ان قلت النداء هو الدعاء
 وهو وصف المناوي بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى

مدلولها قلت المنادى
 المفسر بها ما خوذ من نودي
 لا من نادى والمراد بنادائها
 كون مدلولها منادى
 أي مدعو انتهى وحاصل
 جواب الاشكال الاول
 ان النداء هنا مصدر نودي
 المجهول لتكون العلامة
 واجبة للفظ لا المعلوم والا
 فات ذلك لكن يرده عليه
 أن مذهب البصريين أن
 المصدر الضريح لا يكون
 من المجهول دفعا للبس
 وأجاب الشهاب القاسمي
 عن الاشكال الثاني بقوله
 لك أن تقول الكلمة
 نفسها مناداة اصطلاحا
 (قوله أي مطلوبوا اقبالها)
 أي اقبال مدلولها على ما
 وقد ردد على المصنف انه
 على عدم جعلهم العلامة
 كون الاسم مفعولا به مع

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمد مع كسر النون وضمها (وليس المراد به) أي بالنداء
 (دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين
 يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول
 (نحو يا ليت قومي) والثاني نحو (ألا يا سجدوا) لله (في قراءة الكسائي) رحمه الله فانه يقف على يا
 ويتبدى اسجدوا واختلاف في توجيه ذلك فقل يا فيه ما حرف تنبيه لا للنداء وقبل للنداء والمنادى
 محذوف تقديره يا قوم ليت قومي يا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالآية والدعاء كقوله
 ألا يا اسلمي (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أي مطلوبوا اقبالها بحرف مخصوص (نحو
 يا أيها الرجل) ويا أيها المرأة (ويا فل) بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة قول ابن مالك
 بمعنى يا زيدا يا هندا قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيديويه
 والاحفش وصاحبها الصحاح والقاموس ويا مالا مان للثيم الذي في الاصل الشحيح النفس وانما خص
 هذه الاسماء بالذ كر لما لزمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة
 (الرابعة أ) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والعلام)
 من العقلاء (فاما) أ (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض
 الكوفيين واضطرارا عند المجهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما يقع الموضح
 عنه في شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن
 مروان (ما أنت بالحكم الترضي حكومته) ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل
 فادخل أ على ترضي وهو فعل مضارع والحكم بفتح تين الحكم بحكمه الخصمان في الامر والترضى
 بادغام اللام في التاء والبناء للفعل وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول أ
 على ترضي وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف فنحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن
 من أن يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيديويه ثم ابن السراج وأما أ الاستفهامية فقد

ان كونه منادى انما يختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الاسما بان كونه تدخل
 مفعول به علامة خفية لا يدركه المبتدى ولا شك ان كون الكلمة مناداة أي مطلوبوا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف
 النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذلك معقول (قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن
 تكون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوشيح يعني على
 المرى الناظم والافق قد صرح بمخالفته في المعنى وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس في كلام
 المصنف ما يقتضي أن دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وحيث دخلت عليه لا طرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثناها مطلقا
 الابتسكاف ان العلامة دخولها دخول لا ضرورة فيه ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله لترضى حكومته)
 يكون هذه الجملة لها محل لقيام مقام المفرد أو لا محل لها لاطلاق أن جملة صلة الموصول لا محل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره
 مسطناه في حواشي الفاهي (قوله متمكن من أن يقول المرضي) لا يقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذ كر

وقد قال ابن الخباز انما لم يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لمرتين الاول ان المؤنث المجازي لا يجب ثابته
عام له المسند اليه كفي طالع الشمس والثاني ان حكومتهم مصدر رفعناه الحداث وهو مذكر فيجوز التذكير نظر الى المعنى وان كان اللفظ
مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هذا وفي قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشيء ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم
الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضي الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين
الاسناد المعنوي) هو ان تنسب للحكمة ما معناها وقوله واللفظي هو ان تنسب لها ما لفظها وهذا مذهب الجمهور ورجى عليه الناظم
في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الاسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد
الجزجاني قدس سره ورد على الرضى في جعله الاسناد في هذين معنويا وان المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسه بل ضرب آخر
ومن أخرى مدلول عليهم ما بهما بان ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسهما ان سلمت ليست بالوضع قطعاً لثبوتها في المهمات قال
والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائه من المباني فاذا أردت أن
تحكم على لفظ ما ثبت له في نفسه وتلفظ به وأجريت المحكم قلت ضرب مثلاً كـ من ثلاثة أحرف لم يكن هنالك ضرب دال على
شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا
قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظ به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستفاد له من غيره والمقصود

انه فعل ماض بسبب
كونه موضوعاً للمعناه
واسمية مبتدأ وعمل
الفعل وذكر متعلق
الحرف أحوالها اذا
استعملت في معانيها
ولعل الناظم في التسهيل
يجنح لما قاله السيد
ويقول بمثله فلا يلزمه
مقاله المصنف في الباب
السابع من المعنى من
غلط النحاة في قولهم
الفعل لا يخبر عنه

تدخل على الفعل الماضي نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكماً، قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه)
أى الى الاسم من قوله يتهيز الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه ما) أى حكماً (يحصل
به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كفى) نسبة القيام الى تاء (قمت و) كفى نسبة الايمان الى (أنافى
قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون
السند اليه فاعلاً أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فاعلاً أو مفعولاً لا فرق بين الاسناد المعنوي كالم
واللفظي في نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر ادلاي سند الى الفعل والحرف الامحكوما
باسميهما قال في الكافية

وان نسبت لاداة حكماً * فاحكاً أو أعرب واجعلها اسماً

فعل الحكاية تبعيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء

(فصل بنجلى الفعل) * ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها في النظم بقوله
بتأفعلت وأنت وبأفعل * ونون أقبلن (احداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى فالدور مدفوع والاراد
ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الاراد

والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف في معناه ما قد بر (قوله أو أعرب) قال الزرقاني يرد عليه
ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الاعراب والجواب عن ذلك ان
القاعدة فيما اذا أخبر عا هو على حرفين أن يزداد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر
* ان لو اوان ليتاعنا * فشدوا لو أو أى ان قوله لو وليت عبثاً لا فائدة فيه أنشد هذا الرضى في باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه
يقال من بتشديد النون يقتضى ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحاً هو ما مشى عليه الرضى وقال
في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لو وما أشبهها وفي التسهيل وان كان ماسمى به حرفي هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرف
لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحاً نحو من وعن أعربته كيد ودم ولم تضعف وفي اعرابه نظر على رأى المصنف لانه يعتبر الشبه
الوضعي في البناء الا أن يكون بني ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلها اسماً) أى أجعل تلك الاداة التي نسبت
لها الحكم اسماً للاسناد اليها والاسناد مطلقاً من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تأفعلت اما قصوره
على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير مخاطب أو لبيان أنه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك الجواز أن يقرأ أفعلت بفتح التاء
وكسرهما وضمهما ولا مرجع لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) في حاشية النسيب الحنفى الاضافة في قوله تاء الفاعل
بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا يردان هذا يصدق على التام من قولهم أقام الآن أنت من جهة انها منسوبة الى أن التي هي
الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والاراد وانهما اتفقا في

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المفعول والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي
وأما الجواب عن الايراد فاصل جواب الشارح ان المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف
الحنفي أن لا يراد مبنى على أن المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك وما آل الجوابين
واحد وملاحظهما مختلف فالشارح قدر في العبارة مضافا والمضى جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبة نحو تبارك) قال في التوشيح
فيه إيماء الى ما قوله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال
العجيسي في شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تبارك تاء اسماء الله بلحاق تاء التانيث الساكنة وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد
ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث
الساكنة) قال العجيسي زاد الامين المحلى المنسوب معناها الى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمرت قال فان
قلت فإوجه تقديم تاء فعلت وتاء أنت على ياء افعلى ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل قلت اختصاصهما بالماضى والماضى
مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبق باراد قال تعالى انما أمرنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فإوجه الماضى الذى
هو أراد أو لا يوافق على ونون أقبلن يشتركا فيهما المضارع والامر فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم تقدم تاء فعلت على تاء أنت قلت لانها
لا تلحق في وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أنت فقد تلحق في وجه من الوجوه قليل لا كربت وثمرت وأيضا فان تاء فعلت أحدر كنى
الاسناد دون تاء أنت كذا في التوشيح وليتأمل قوله وأما تاء أنت فقد تلحق في وجه من الوجوه أولاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ
فان هذا لا يتصور الامع قطع النظر ٤٠ عن تلك الزيادة (قوله بحر كة الاعراب) أى بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة

بحر كة البناء أخذ من
المرادى وقد علمت انه
لا حاجة اليه لعدم ورود
ربت وثمرت على ما زاده
المحلى فاعل المصنف
يوافقه (قوله فتختص
بالاسم كقائمة) أى اذا
كانت في الآخر أو الكلام
في التاء المتمحضة للتانيث

فلانه يصدق على أن من قولك ما قام الأنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع أن أن هي الفاعل
وهي اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكافا كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبة نحو
تبارك) بفتح التاء وأحسن بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) في الاصل (كقامت
وقعدت) ولا الالتفات الى عروض الحر كة نحو قالت أمة بنقل حر كة الهمزة الى التاء وقالت امرأت العزيز
وقالت أيتها طائعين بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بحر كة
الاعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحر كة البناء فقد اتصل بالحرف نحو لات وثمرت
وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبها تين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (ردعى من زعم)
من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كآبي بكر بن شقير قياسي على ما النافية بجماع النفي

(و)

فلا يرد ان المتحركة بحر كة بناء تكون في الافعال أولا كتقوم هندا لانها تلحق أولا وتدل

على التانيث والمضارعة (قوله وبلاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبها تين العلامتين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس
ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل فان قيل فان لم يقع لهما فقد قاما به فيكون
فاعلا قلت فيكون حينئذ نافيا أو منقيا وارجيا وهو باطل ضرورة وقتبين بهذا ان في الرد بالتاء الساكنة نظر اذ تاء التانيث هي
الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت هندا أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما
ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوفان بمعناهما كما هو وأما نعم وبئس فلان معناهما ان كان أمدح أو أذم فكذلك وان كان أحسن
وقبح فلان الفاعل هو المحسن أى الماهية والحقيقة وهو لا يقبل اوصاف بذ كورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية
ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها مشكلة لفظا مابعدا فإساقه الخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده
انتهى وأجاب الشهاب القاسمي بان المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على
التانيث في الجملة وان لم تكن للتانيث في نفس الامر بل في نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من
البطالان كون الفاعل نافيا وارجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم ناف وراج فتأمل أقول ويمكن أن يجاب في تاء
المخاطبة بان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ماتت هند ومن قال معناها النفي مراده الانتفاء لان المصدر كثير اما راديه المحاصل
به والمراد بان الفاعل نفسه أو فردة المعصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أ والبقاء في الباب أما ليس فمن البصريين
(٣) هكذا يبايض بالاصل الذي بايد بناول لعل الكلمة التي كانت هي فيه هي مدلولها فيكون الكلام اذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو
فذلك تأمل اه

من قال هي حرف وان الضمير المتصل بها شبهها بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية هاء وفي الجمع هاء واو ابو على
يشير اليه في كتبه كثيرا ويقوى ذلك انها لا تدل على زمان وانها تنفي كما تنفي ما وانهم شبهوها بها في ابطال عمالها بدخول الاعلى الخ حرف في
قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيها ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما
ويدل على انها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقدم عليها عند كثير منهم بخلاف ما (قوله لقبولهما التامين) ولا اتصال
الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سياقي في بابهما ان في نقل الخلاف فيهما طريقتين وفي التبيين لاني البقاء قال
الكوفيون هم السما والهم في الاصل صفة لموصوف محذوف كأنك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف
الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما كذلك ما قام مقامه الرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة اولين اوجه
أحده اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي زعموا رجالا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا واضمير على شريطة التفسير كما كان ذلك
في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الاسماء الوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون
في الاسماء فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت ونمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل
على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محركة ويدل على الفرق بينهما ان التاء في نعمت ٤١ تدل على تانيث الفاعل كدلالة التاء
في قامت والتاء في ربت

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيون قياسا على اصل بجامع التبرجي والصحيح ان ليس
وعسى فعلا ان لقبولهما التامين المذكورتين نقول ليست وليست وعسى وعسى (وبالعلامة الثانية)
فقط وهي تاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيون كالقراء (اسمية نعم وبئس) لدخول
حرف الجر عليها في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر بينت والله ما هي بنعم الزلذة قول آخر وقد سار
الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير وتاويلهما المانعون على حذف الموصوف
وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم اولد ونعم السير على غير
مقول فيه بئس العير حرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يزل وبالعلامتين كالتى قبلها
لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان علامتين كما مر العلامة
(الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقوى) ياهند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالتى مخشري (ان
هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلين) للامرفهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبى والصحيح
انهما فعلا أمر للذكر لالتئاما على الطلب لقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتى بكسر التاء وتعالى بفتح اللام
وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالحذوف من هات الياء كفى أرم والمحذوف من تعال
الالف كفى أخش العلاة (الاربعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أو خفيفة) نحو لنسفعا
ويجعمهما (يسجنن) بالتثنية (وليكونا) بالتحفيف (وأما قوله) وهو ورؤية

(٦ تصحيح ل) دخولها في وجوبه (تنبيه) قال ابن ابار في شرح الفصول
اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة للفعل فانها تدل على تانيث فاعله لان الفعل لا يقبل التانيث لان مدلوله المصدر الذى هو
جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل في التانيث هي الحقيقة التى لها فرج وبازائه ذكر كمرأة بقرة ونعجة وناق
وهذا انما يتصور في الاسماء فلما امتنع التانيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تانيث الفعل
تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتانيث اللفظ الا انه توجد فيه أمارة لتانيث فيصدق بها تانيثه وتانيث غيره ولو لا ذلك لكان قولهم أنت
الفعل خطأ (قواعد فهاى بمعنى ناول) قال فى البسيط وأما هات زيد افعيه مذهب ان اسم للفعل مسماه أعطو كسر آخره هربا من الساكنين
ويعتدرون بوزن الضمير معه بقوة شبه الفعل والمذهب الثانى ويعزى الى الخليل انه فعل والهاء فى أوام بدل من همزة اتى يؤتى
ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف رام فيقول هات وهاتيا وهاتوا وهاتى وهاتين وفى التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خنيس
المنصورىه كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الاعلى صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى لاسى بمعنى عاطى
وتصرفه كتصرفه ويدل عليه ما يدخل على هاتى من علامات الافعال قال الله ما يعطى وما يهاتى أى وما اخذ قال وقيل أصله
أت قلبت همزة هاء ولا يقال فيه الا هات بكسر التاء انه أمر من هاتى كعاطى (قوله وهو ورؤية) كذا وقع للعيني وفى التوشيح قوله أقائلن
كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد فى أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد فى أماليه أتى رجل من العرب

أمة له فلما حبلت جدها فأنشأت تقول أرئت ان جاءت به أملودا * مر جلاوبليس اليهودا أقائلون أحضري شهودا * فظلت من شر اللادة كيدا * كاللذتري صائدا فاصطيدا * وكذا أوردده السكوني في كتاب أشعاره ذيل ونسبه لرجل من هذيل وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأوردده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقائل أحضري الشهود أو قال انما جسره على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله وما أدري وظني كل ظن * أمسلمني الى قومي شرانخي (نواه ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقاني أي ينكر وقوع احضار الشهود منه وذلك لان الاستفهام في قوله أقائل أنكارى وجه أنكار ذلك ان من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضرة وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في تون أنا) أي بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح مسقط وذلك لان المحذف على الاول اعتبارا وهو غير قياسي والادغام على الثاني غير قياسي لان المحذوف لعله كأنه موجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا الشنواني فيه أمور أحدها ما ذكره انه يعتبر في المقيس الخ فيه نظره من وجهين الاول انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه في علمه المحكم لا في غيرهما وقد ذكر بعضهم ٤٢ ان القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع

أرئت ان جاءت به أملودا * مر جلاوبليس اليهودا (أقائلون أحضري الشهودا) فضرر وتاديرة أي دخول نون التوكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع فجاء أقائلون وأرئت أصله أرئت حذف منه الهمزة الثانية تخفيفا والاول ملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجموعة والسبوبة يقول أخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أمر أنت باحضار الشهود لدعوتك كاحياء عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لانسلم ان في قوله أقائلون توكيد ابالنون لاحتمال ان يكون أصله أقائل أنا المحذفت الهمزة اعتبارا ثم أدغم التنوين في نون أنا على حد قوله تعالى لكننا هو الله ربنا قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذف الهمزة ثم أدغم التنوين في نون أنا والاول قصر المساقعة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهما ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللاحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فاجراه مجرى أقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا من بدل ضمير جماعه الذكور بناء على انه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المقر دوى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك

وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول الثاني سلمنا ما ذكره لكن نقول ان الالف الثانية في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراءته غير ابن عامر لان ابن عامر قرأ بآيات الالف وصلا ووقفا والباقيون محذوها وصلا وبآياتها ووقفا وكفى ذلك في كون المقيس على وزان المقيس عليه ثانيها ان في اعطاء ما ذكره نظر الجواز ان المتكلم يرد من نفسه

فصل

نفسا خاطبها ونالها ما ذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو جماعه الذكور لم أقف على نص في ذلك فان الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تباشره وأما ان بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شيء مما وقفنا عليه فان كان الشارح أطلع على نقل في ذلك فسمعا واطاعة والاف هو محمل توقف واقتصر الدونشري على قوله يمكن ان يقال انما يستترط ما يلي المقيس في علمه المحكم فتطال من كل وجه وهذا كذلك على ان الشارح سيأتي في كلامه وهو كذلك وهو قوله قريبا على حد وان أمرا فحقت من بعله انتهى وصدر كلامه بوجه انه لم يسبق بما قاله وكان وجه كون ما سيأتي للشارح كذلك ان هل است كان من كل وجه لان ان مختصة اختد اصاغير مقيد بحالة (قوله على ان العيني الخ) قد يقال العيني انما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن اذ يحتمل الافراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك) قال الدماميني مانصه وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند ان نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه أحق الافعال بهذه النون أو تلاحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلاحقه الا بشرط هذا المالم أرنا فيه وسعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلون ولم أقف عليه مضموما كذا في كتاب معتد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند محاق هذه النون المتصلة به لكن يسئل حينئذ لم أعرب مع قيام مقتضى البناء انتهى وهو صريح في انه عند ضم اللام لا يكون مبني اجزا وأجيب عن عدم بنية على الفتح حينئذ بان النون انما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاخر أب فبقى على أصله مع انه لا ضرورة في بنيه

بل في محاق النون به وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء) السيف المحقق
تساهل في تغييره بعدم المحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفي قوله النسخ نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من
عدم قبوله هذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر في الاسم بتجسيم لان من علاماته
الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر في الفعل بـجـل لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر في الحرف بعـر لان علامته بسيطة
والمعرف يتعلق بالسماط هذا وقال الناصر اللقاني كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناطم ولم يدل على نفي
الحرفية دليل أي كان تقع الكلمة أحدر كني الاسناد فانها حينئذ تنتمي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل
والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضاً ان كلامه منقوص بكيف فانها لا يحسن فيها شيء من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسم نادى
اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قطفلا نقض قال الشهاب الناصمي لا يقال بل يحسن فيها الجرح حتى في المعنى عن بعض العرب عـلى كيف
تبسيع الاحمر بن لانا مول الجرح عند المصنف ليس دخول حرف الجرح بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة ولو محـلاً (قوله
ولا غيرها) ليس فيه حواله على مجهول لان الوقف بين الغير وبقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يقبل
شيامن العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع ان في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات النسخ مع انعكاس العلامة
وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه لم تكن العلامة شاملة بقي انه ٤٣ أو رد على معرفة الحرف بما ذكر

الدور لان علامات الاسم
والفعل حروف وكأنه
قيل يعرف الحرف بان
لا يقبل شيامن الحروف
ودفع بانه لم يعنون في
علامات الاسم والفعل
بعنوان الحرفية بل عين
ألفاظا مخصوصة (قوله
وتعبيره بالمثل مجاز)
هـذا بناء على افتراق
الجمعين في المبتدأ والنهاية
والذي حققه السعد
انهما يفترقان في النهاية
فلا مجاز هنا (قوله حيث
لم يكن في حيزه فعل) أي

(فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات النسخ) * المذكورة للاسم والفعل
لا غيرها واليه أشار الناطم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفي) من حروف الجرح
(ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء
الكثرة للقلة ولوعبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بـيـاز (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه
افان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا كهل) حيث لم يكن في حيزه فاعل فانها تدخل
على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان في حيزه فاعل فتختص به اما صريحاً نحو هل قام
زيد (وهـل يقوم) واما تقدير نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على
حد وان امرأة ظافت عند جهور البصر بين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيـين ولا اختصاص
هل بالفعل اذا كان في حيزه واجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيد اضربته ومنها
ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما في اولات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء
فيعمل فيها) الجرح (كني نحو وفي الارض آيات) للوقنين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع
كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل
فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كن نحو ان ينال الله محومها ومنها ما يختص
بالافعال ولا يعمل فيها كقعد والسين وسوف

كما اشار اليها بالمثل (قوله فتختص بالفعل) أي فتكون داخله عليه لا على الاسم لان اللفظ يوهـم انها داخله على اسم (قوله ومنها
ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أي على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق ما لا يختص ان لا يعمل وما اختص بقبيل
ان يعمل العمل الخاص به ولا يكونه على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها
لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظرا لانها حيث اشبهت بليس اختصت بالاسم
وأجيب بان ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا الاوان وأمالات فهي لا والاء فيها لا بالغة وتدخل على الفعل
حيث سقطت منها الاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيهه قال
الاشموني وانما علمت ان أي واخواتها النصب دون الجزم جملا على لا النافية للجنس لانها بمنعها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام
تعريف) أي لتتربلها منزلة الجزم ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيهه عدم عمله وقال الشهاب الفاسهي في حواشي اللقاني
يقولون ان ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص واقول برده عليه ان واخواتها فانها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما
م لا خاص وقد يجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل لم يشبه بالفعل بعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا
ومعنى كما صرح به في هـ لا يقال لان اسم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لا ناقول لا بدك من الاسم فاسمها لا يكون الاسما
واما خبرها فتدري يكون وقد لا يكون ويكتفي في هذا الاختصاص انتهى وفي كلام الاشموني في شرح اللفية ان ان واخواتها من الحروف
المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجرح لما يذ كر في بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الاصل كقعد

والسين وسوف أي لتزِيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزة (تنبيه) * فنحصل ان أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملاً خاصاً أو عاماً أو لا يعمل مشترك لا يعمل أو يعمل عملاً عاماً ولا يذكر واشتركا يعمل عملاً خاصاً فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قواء والفعل جنس) أي اضافي فلا ينافي انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللاناني والاطهر ان المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمى مضارعاً الخ) قال في الغرة * فان قيل لم سميت الفعل مضارعاً لمشابهة الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعاً لمشابهة الفعل ولم تسموا أيضاً الاسم المبني مضارعاً لمشابهة الحرف * فالجواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فغناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وبإضافان الاسم مشابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمى مضارعاً لالتبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالاً ٤٤ وجواباً وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال * فان قيل لمشابهة الفعل

* (فصل والنعل) * بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحت ثلثة أنواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاختفاس باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضع في المعنى وقواء وسياقي تقريره (أحدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسياقي وجه الشبه (وعلامته) أن يصلح لان يلى لم يان يقع بعدهما من غير فصل (نحو لم يبق ولم يبق) وهذه العلامة أن تقع علامات المضارع ولذلك اقتصر عليها في النظم وقواء * فعل مضارع يلى لم يبق * (والافصح فيه) أي في يسم (فتح السين) مضارع شمم بكسر الميم (لاضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شملت بكسر الميم لا فتحتها) والحاصل انه جاء من بابي فرح وفرح ونصر ونصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنه كره مجيئه من باب نصر ينصرف وقال انه خطأ اه والصواب وروده ومن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمى) هذا الفعل (مضارعاً لمشابهة الاسم) المصوغ للفعل من جهة اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجربانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطابقة في تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعين محالها اعداد الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ما ياتي بمعنى المحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعته انتهى فلماذا اقتصر عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والامر فينبغي للشخص أن ينجلي بالافصاف الجيدة له ليعلم ان التقديم على أقرانه (ومتى دلت كلمة من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحديث المقترن بأحد الزمانين محل أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) اما الوصف كضارب الآن أو غداً اما الفعل (كأوف) بمعنى أتوجع وأتضجر) فاهو اسم لا توجع وأف اسم لا تضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فائنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها ما مجردة عن اللواحق أو ملحقه بزائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكناً أو متحركاً والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما اما مثل الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما ما السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالقائمة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد

الاسم اعطيتهموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتهموه كل البناء * فاجاب بان الاعراب لما كان ينبعث اعطى الفرع فيه دون ما لا يصلح ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوي الاصل والفرع فيه والكلام على هـ هـ ان الاعراب انما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركات متع من الدخول على الفعل لعلها فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغيير بشئ لبعض وانما الحركات هي التي يتبع بعض وليست الحركة عنده هي الاعراب وقال

أنوسعيد الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعلى المشابهة للحرف السكون فهو اذ لا يتبع بعض واعطى المشابهة للاسماء بعض الحركات * فان قيل لمشابهة الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التصغير والتنثنية والجمع * فالجواب ان التصغير والتنثنية والجمع معان تحتص بالذوات الاعراب معنى يختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب وبإضافان التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وإيضافاتهم أنسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعراباً وللأفعال حروف تحتص بها فحدث فيها اعراب انتهى ما في الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) ليس من جهة انها توجب التسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجب الاعراب (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقل لم فهي اسم) قال اللقاني ينتقض بنحو ما في يازيد فانها ثابتة عن ادعوهي حرف الان براد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظر الان الواضع يوضح بالدعاء فالجواب الصحيح أن براد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا ينقض بيا

(قوله وهذا ان كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا السنوافي لانسلم أنه قياس في اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولولسلم فلانسلم أن القياس في اللغة ممنوع ولولسلم أنه ممنوع لكن لا يمنع مطلعا بل في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمنع نبيه عليه ابن جماعة في تغيير ذلك وقال ابن الانباري هو أ. القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الاولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء هـ لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع)

تقرير الدور واضح لانه

عرف الامر بان يدل على

الامر ووجه الدفع ما قاله

المصنف في التعليقة أن

الامر المعرف هو الامر

الاصطلاحي وهو لفظ

والامر المعرف به هو الامر

اللغوي وهو طلب الفعل

واللفظ والمعنى غير ان يتي

أن المصنف أورد على

علامة الامر المذكورة

افعل في التعجب كقولك

أحسن بزيد فإنه فعل أمر

مع أنه لا يفهم منه الامر

وأجاب بان شرط العلامة

صححة الاطرا دلا لانعكاس

وقال فان قلت فهل يمكن

أن يحجب عنه بان يدعى

أن يفعل في التعجب أمر

للخاطب بان يتعجب

ولان فيه ضميرا مستترا

وحينئذ فلا اشكال لانه

يدل على الطلب ويقبل

نون التوكيد كقوله

* فاحر به من طول فقر

واحريا *

أراد أحسن فايدل النون

في الوقف ألفا قلت لالان

هذا وان كان قولنا لقوم

من النحاة الآن الناظر

فهو اما واو أو يا أو ألف والغاء فيهن مشددة والالف امام مخجمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الغاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الغاء وكسر هاء بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أفي بالامالة وان كانت مفتوحة فالغاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أفي بالسكون والسادسة أفي بالامالة والسابعة افا هاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع (الثاني) الفعل (الماضي ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (بقول تاء الفاعل تبارك وعسى وليس) تقول تبارك يا الله وعسى أنا ولست (أو تاء التانيث الساكنة كنعم وبش وعسى وليس) تقول نعمت وبشست وعسىت ولست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أو ما إليه سابقا بقوله وبها تين العلامتين وعدم تكرير تبارك ونعم وبش على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبش بتاء التانيث كما أو ما إليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاظها نعم وبش كما انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك وفي شرح التجرؤمية للشهاب البجائي ان تبارك يقبل التاءين تقول تبارك يا الله وتبارك يا الله اه وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تغيير الموضع بالتاءين ان ألقى في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتاءين للعهد المتقدم في قوله بتأفعلت وأنت (ومتي دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) وهو المحدث المقترن بالزمان الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) اما لوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيأت وشتان بمعنى بعدوا فترق) فهيأت بمعنى بعدو شتان بمعنى اترق وفي هيأت أر بعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال بشكل عليه أفعلى في التعجب وما عدا ما خلا وحاشا في الاستثناء ووجب ذى المدح فانها أفعال ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشا من استعملها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر) والامر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الامر (أى الطالب بصيغته فالدور مدفوع وباراد الامر باللام ممنوع فان دلالة على الطلب نشات من اللام لامن الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قوم) فانه دل على الطالب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر أن أمر فهم * (فان قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذى هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو ليسجن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فإنه ليس أمر على الاصح بل على صورته (وان دلت) كلمة (على الامر) الذى هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما المصدر نحو صبرا بنى عبدالدار * بمعنى اصبر وأواسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) أو هى حرف نحو كلا بمعنى انت (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحييل) في قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحييل

لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد الامساو يالة ولك ما أحسنه اه (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال الدنوشى جعل العلامة هاء وفيما تقدم في المضارع والامر منعكسة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شاه افليظ وجهه اه * وأقول قد عرفت وجهه في علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم أنزل بالف الوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لان أنزل من النزول وأدرك من الإدراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا)

قال المحقق لا نسلم أنها تبدل على الأمر بل على الزرع والجز وليس بامر (قوله فان اسميتها ما الخ) جوابه أن الذي علم مما تقدم هو مطلق
 أسميتها وما المراد هنا اسميتها بالفعل لان قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقى أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو
 نزال ودراك لأنه أفاد أن الدلالة على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود في دراك ونزال فلا محذور في
 ترك التمثيل بهما وورد اللقائي على المصنف في دعواه عدم العلم باسمه نزال ودراك مما تقدم أنه يقضى الى بطلان العلامة ثلثي
 ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهم ما واجب بان غاية ما يلزم أنه من قبل التعريف بالاعم وقد أجاب القدماء لانه يفيد التمييز في الجملة
 وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان النظم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تغتفر الحال بين ما علمت
 اسميتها مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل في بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شعولا واحدا وهو ان ما دل على الطلب
 ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أقسام اسم الفعل) أي لان النظم ذكر من أسماء الفعل
 الامر فقط والموضع زاد الماضي والمضارع (قوله ومفهومي الخ) معطوف على الاقسام أي وحيث تم مفهومي علامة الامر وذلك لان
 علامته مشتبهة على قيدي بين النظم مفهوم أحدا القيد فقط وتم الموضع بيان القيد الثاني (قوله التي أغفلها) صفة للاستياء
 المتهم بها * (هذا باب شرح المعرب والمبني) * مرفى بحث الكلمة والكلام ما لم يعلم به ما أشار اليه المصنف في هذا التركيب (قوله وانما
 قدم) قال الزرقاني * ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب
 وهو يفهم منه لانه خلافة فكانه ٤٦ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصليته وهل جى بهما مجرد الوصول والربط

فلا جواب لها في اللفظ
 ولا في التقرير أو هي مع
 ذلك شرطية فيقدر
 جوابها أو لا يحتاج مع
 كونها شرطية الى جواب
 فيه كلام مضطرب للسعد
 يبناء في حواشي المختصر
 في بحث تقييد المسند
 بالشرط * وأجيب عما
 أشار اليه الشارح من
 الاعتراض بان معرفة

(فان اسميتها ما) أي اسمية صه وحيث (معلومة مما تقدم) في علامات الاسم (لانها ما يقبلان التنوين)
 تقول صه وحيث لا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضع أن لا يمثل فيما تقدم اف لانها تقبل التنوين
 فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة
 الامر أو لا فيخالف ما اختاره أو لا فيه - ما والله دره حيث تم أقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع
 ومفهومي علامة الامر التي أغفلها النظم
 * (هذا باب شرح المعرب والمبني) *

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة
 المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء ناص - يلا وتفرعها (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار
 به الى أن في كلام النظم حذف التقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فهم شقي وسعيد فاندفع
 الاعتراض بان عبارة النظم تقتضى بظواهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومنه شئ آخر وهو لم يذكره

ضرب

المشتق انما تتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به

والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما ستعرفه قريه في حكم الاسماء قبل
 التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبني من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها
 (قوله ناصيلا وتفرعها) أي باعتبار علامة الاصول والفرع (قوله بعد التركيب) أم قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنيّة - جرى
 عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزخشي اعتبارا لمجرد صلاحية اشتقاق الاعراب
 بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا للمعرب الذي هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة
 فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا ولذا يقال
 لم تعرب الكلمة وهي معربة وقيل مبنيّة للشبه الالهي وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه - فكان اللقائي بالشارح ترك
 هذا القيد وقال الدنوشري لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أم قبله فهي مبنيّة اه وقال الزرقاني قيد بذلك
 في الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجي منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلعا يكتفي
 بجي القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما في كل ضرب منه ثم قال الزرقاني وهذا محل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك
 قال الشارح فيما ياتي وهو ما تغير آخره فعبر بالماضي اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد في كون الاسم معربا وجود الاعراب
 بالفعل وقد نبه السيد على أن الأفعال الواقعة في التعاريف لا دلالة لها على الزمان (تنبيه) محل الخلاف في الاسماء قبل
 التركيب الاسماء التي لم تشبه الحرف شبه ما تنفعا عليه كالمضمرات أم هي فبنية فتنبيهه (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

الاعتراض اندفع بمجرد تقدير ومنه ثانياً وفيه نظر لان منه ومنه لا شعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المنقصة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر جاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر ان المبنى ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلمنا من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما ما وعد المصنف قدر ضربان في كلامه أحدا من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقاني يعني الراجح فالمتجه أن يقال في مقابله وهو خلاف لا الفرع كما قال اذا الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما ينسب عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجب ان يباله السيد الشريف في حواشي الفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن المرجوح ابتناء على الراجح وأوضح ذلك بقوله أيضاً هذا النوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كان المعرب راجح في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تبين المعاني المتورة عليه فالمبنى مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو الفرع إشارة الى أنه متصف بضد الاصل المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلاف لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتأمل اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم مرجحوا بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل * فالجواب ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها سركية فكانه هو الاصل فاقراده وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى غرض الواضع (قوله وهو ما تعبر آخره) مراده بتغير الاخرة تغيره ذاتاً أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يه لحرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكماً كما في المثني

في النصب والحرف والتغير في الصفة أن تبدل الحركات بحركة أخرى حقيقة أو حكماً كما في جمع المؤنث السالم في حالة الحرف والنصب فان حركته تغيرت حكماً (قوله أشبه) قال الدونشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشاركة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعمالها في مطلق المناسبة مجازاً حيث

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكناً) متمكناً في باب الاسمية ثم ان كان منصرفاً فاسمى أمكن والاسمى غير أمكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فتتقرر في التمييز بينها الى الاعراب (و ضرب) مبنى) وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنى وسموه خصماً وليس بشئ (و) المبنى (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شهاقو يا يدينيه منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبهه من الحروف مدني * (أنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصل وهو المشار اليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جئنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعاً (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاءفت) أي كالتاء من فت (فانها) في حال الكسر (شبيهة بنحوباء

قال المبنى ما تناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقاني ان أراد الشبه القوى المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحده موجب للبناء فيجيب بضعفه وقد يجب ان يباله تقسيم للشبه القوى وللغفلة بتوهم ان الشبه في أب ونحوه من المورديات قوى فنبه عليها اه ملخصاً (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرطاً اعتباراً تاصلاً ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معنى في وغير مع تضمن الافا ما قوله حين يأتي غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم المقتضى للبناء اضافتها الى مبنى وجعل البناء في الثاني أولى للاحية غير فيه لم يلزم محل الاختلاف الاول ولك ان تقول أي وبالي يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما (قوله وضابطه المنطق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فاخبار المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مفرد حركات تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس نظائره وقول السارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضاً لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله موضوعاً على حرف) قدره متعلق الجار خالصاً لا محل تقديره عاماً لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليه في القرينة هنا فائمه (قوله أو حرفين) قال اللقاني بردها مع فانها منصوبة ظرفاً أو حالاً ويجب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بانها محذوفة اللام وهي الالف المنقلبة عن ياء الاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضى اه وأجاب في الجمع بانها انما أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه بحث لان أياً لا تلزم الاضافة والمعارض لشبه الحرف انما هو لزومها فانظر جاشيتنا على الالفية فانها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة (قوله أي كالتاء من فت) يدل على

أضافة التاء الى قمت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف نحوه والظاهر ان الاضافة لادنى ملابسة وانها على معنى اللام اذا التاء ليست جزأ من قمت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التي بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقاني فيه نظر لأن الشبه الرضعي منتف بالكتابة اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما ههنا لأنه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظر اها ومر عن اللقاني الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى الاصل الذى سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور ٤٨ بخلاف أخ فانه نطق بالاصل فى نحو جاء أخوك (قوله باقصر كما سياتى) قال فيما سياتى

ومن النقص قولهم أبان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل شبه آخر) وهو الشبه الجودى أو الافتقارى أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناءها للشبه الوضعى وبنائها نحو نحن بطريق الجمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشى المعترفى يتضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبين الظروف مع انها متضمنة معنى فى التركيب اها ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادى فالاولى أن يقال المتعبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال ينظر فى حواشى الفاكهى (قوله أى من المعانى التى تؤدى بالحروف) أى

الجر (مطلقا) ولامه (مع الظاهر غير المستغاث) (و) فى حال الفتح شبهة بنحو (واو العطف وفائه) وفى حال الضم شبهة بنحو الله فى القسم فى لغة من ضم الميم اذ لم تكن محذوفة من أم أين ذكرها فى شرح الشذور فى الحروف المبينة على الضم (والثانى) وهو الموضوع على حرفين (كنامن قنا فانها) أى فاننا (شبهة بنحو قدويل) وما ولا وقال الشاطبى نافي قوله جئت ما موضوعا على حرفين ثانى ما حرف لين وضعها أوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثنى ما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبه ذاب عينه اعترض ابن جنى على من اعتدل لبناء كم ومن بانها موضوعا على حرفين فاشبهها هل وبلى ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فاشار اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول فى الوضع على حرفين وأثبت به شبهة الحرف فليس اطلاقه بسديدا ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله (وانما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم فى التنبيه (أبوان وأخوان) برد الحذف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير دفتشية أبأ وأخا بالقصر كما سياتى * فان قيل لم يبين الشبه هما بالحروف الموضوع على ثلاثة أحرف كنعم وبلى * فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيًا * فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيًا كنحن * فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتى فى بناء المضمرات النوع (الثانى الشبه المعنوى) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوى فى متى وفى هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف) أى من المعانى التى تؤدى بالحروف (سواء وضع لذلك المعنى) الذى تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذى تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فاهما تستعمل شرطاً) فتجزم فعلى (نحو متى تقوم وهى حينئذ) أى حين اذا استعملت شرطاً (شبهة فى) نادية (المعنى) وهى تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقوم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيئا (نحو متى نصر الله وهى حينئذ) أى حين اذا استعملت استفهاما (شبهة فى) نادية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) فى طلب التصور ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن يقال أى الشرطية وأى الاستفهامية أشبه بالحرف ومع ذلك فهى معربان فاشار الى جوابه بقوله (وانما أعربت أى الشرطية فى نحو أيمما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فإى اسم شرط جازم منصوب على المعنوية بقضيت وقدمت لان لها المصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما أوجه فلا عدوان على

وليس المراد من معانى الحروف المعانى التى وضعت لها الحروف فهذا اتوطئه له سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس فى كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تتمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثير اما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤل برده عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشى ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقصود للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان ال فى الفهم عوض عن المضاف اليه أى فهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقض بفهمين وعلمين لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفهم بآء المتكلم (قوله وانما أعربت أى)

قال الزرقاني أي وجوباً وفي كلام الشمني في حاشيته على المغني ما يدل على أن الأعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قدوفيه شيء (قوله) لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة (خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة) لأنها لا تضاف إلى المفرد وهي مبنية لأن اضافتها غير لازمة وبها لم يذاهل ما في قول الزرقاني التقييد بالزوم لأجل ما هنا والافلا لاضافة كافية وذلك لأن اسم لا المفرد مبنى لتضمنه معنى من وهذا العلة موجودة في المضاف والشبيه به مع أنه معرب قال ملاجحي ولم يبين المضاف ولا المضارع إلا لأن الاضافة ترجح جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها إلى ما تستحقه في الأصل أعني الأعراب اه وعمل ابن مالك أعراب أي بما ذكر وبأنها بمعنى بعض أن أضيفت إلى مفرد وكل أن أضيفت إلى جملة وأورد عليه أبو حيان أن هذا المعنى موجود في لدن فأنها ملازمة للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فأنها لا تنفك عنها لفظاً وهي بمعنى عند وعنده معربة ولدن مبنية وكان ينبغي أن تعرب لدن كان وهي مبنية وأجاب شيخ الإسلام السراج البلعيني بأن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أي وبأن لدن بنيت لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الأخبار بها وعن مخالاف عند فأنها لا تلتزم استعمال واحد أو تكون لا ابتداء الغاية وتستعمل فضله وعمدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فإن الشيء الواحد لا يقوى أن يعارض أشياء بخلاف أي فإن معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظاً ومعنى أو لفظاً لا معنى فيصير إلى ما هو الأصل في الأسماء وهو الأعراب وبأن من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ٤٩ صالحاً عند شبيهوها بما عاربوه أو بلغتهم قرأ

أبو بكر عن عاصم لينذر
بأس شديد من لدنه إلا أنه
أسكن الدال وأشبهها ضمة
فلا يراد لا يقال إلا يراد
على ما جاء في أكثر اللغات
لأننا نقول يكفي مثل ذلك
التعليل بحجى الأعراب
وأما القلة والكثرة فلا
تعلل لأن هذا بحسب
الواقع وبأن لدن وإن
كانت بمعنى عند لكن
عند من الظروف العامة
التصرف وليس لها في
الأعراب من التصرف

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو فاي الفريقين أحق) بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف إليهما وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) إلى المفرد وفي بعض النسخ ملازمتهما بالأفراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من خصائص الأسماء والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الإشارة لا يمكن (فأنها متضمنة لمعنى الإشارة) أي لمعنى هو الإشارة فالاضافة بيانية كشجراراك (وهذا المعنى) الذي هو الإشارة (لم يوضع العرب له حرفاً يدل عليه) ولكنه من المعاني التي من حقه أن تؤدي بالحروف لانه أي معنى الإشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع له المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الإشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدي به الإشارة وعدل عن قول أكثرهم لانه كالتنبي والتبرجى إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع نحو هذا كوضعوا للتنبيه هاو للخطاب الكاف وتركوا الإشارة بل الحرف فكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها وما بعدها (وإنما أعرب هذان هاتان) من أسماء الإشارة (مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثني والتثنية ن خصائص الأسماء) وهذا القول ملفق من قولين فإن

(٧ تصحيح ل) ما لكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضياً لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعمل الشهاب القاسمي قوة الشبه في لدن بأنه انضم إلى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة بالخصوصية التي من معاني الحروف الشبه اللفظي في بعض لغاتها (قوله لم يوضع له العرب حرفاً يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب وهي حرف غايته أنها للإشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك أن الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه كما أن الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستعمل بالمفهومية فحقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم أو الفعل لأن كلامهم ما يستعمل بالافهومية (قوله ها للتنبيه بالقصر) أي ولا يجوز المدو الحاق همزة بعد ألفه لانه علم على الكافة المركبة من هاو ألف ثم نذكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد ألف همزة اقتضى أن اسماء تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الأولى مستحق أو يقال لتضمنها ما يجري الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثني) قال في الجمع وأما ما يزيد أن فانه جار لانه يشبه الأعراب التي ترى إيه يتبع لفظه كالعرب اه والظاهر أن مجاز بأنه ورد فيه سبب البناء على التنبيه بخلاف هذان وهاتان فانه ورد فيه سبب الأعراب على التي فعل بالوارد في الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمي أو وصف بصورة المثني لا ينافي إيه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثني إيه على صورته غاية الأمر أنه موهم فالتلفيق ممنوع على أنه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيمكن تقدير التنكير وفرضه اه وقال اللقاني إن في قوله على صورة المثني

أشارة إلى ان تثنيتهما الحقيقية هذان وهتيان بقلب ألف ذواتاياه كالقتيان فتثنيهما هنا بحذف ألف ذواتهما على صورة المثني لاهلي قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبديان لان ذلك محقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذ. (انا) قواه كان ينوب وكان يقتصر) قال الشهاب القاسمي الكافي فيها بما عتبار الافراد الذهبية وقال اللغاني مثالان لطريقته لانه يلزم اذا النيباءة والافتقار لا اشعار فيها باللزوم وحينئذ فلا حاجة الى قواه ولا يدخل عليها ما عامل ولا قواه متصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيباءة عنه وبوم في يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة أي لازم ذلك اه * فان قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النيباءة عن الفعل اليه * قلت انما هو كاف في انتفاء الاعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزئين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشي اعلم ان الفعل المنسوب في جواب النفي بر د على وجهين أحدهما ان يقدر النفي منصبا على الاول فينتفي الثاني لان الاول سبب له والثاني ان يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فالاعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبني على ان النفي منصوب على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفي منصبا على الاول . ه . وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل

قواه تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهـ وقوله لان الاول سبب له أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتاثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا بد ان لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقواه فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظرا لان الثاني سبب عن الاول . يلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعظم فالظن به اذا كان مساويا كنهذا على ما عرفت وجميع

من قال بانهم معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهم مبنيان قال جي بهم على صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التكثير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح السذور في حال الرفع ووضعا على صيغة المثني المرفوع وفي حالات الجر والنصب ووضعا على صيغة المثني المجرى والنصب فقواه أولاء وانما أعرب هـ ذان وهانان يقضى انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقواه ثانيا لجهيتهما على صورة المثني يقضى انهما ليسا مثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهم معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أفق عليه النوع (الثالث التثنية الاستعمالي) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم وكنية بة عن الفعل بلا * تائرو كما يقتضيه أصلا (وضابطه) المنع بق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعاني (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فام قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج في الذر فن الاستناد الى اللفظ أي اذا دعيت هـ هذه الكلمة وقواه * يؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلما اقتصر عن نفي الدخول كما فعل في المشبهة بالآتي لكما ولكنه حارل شرح قول النظم بلاتاثير لذي لوحذف وجعل الالف في قواه أعلا ضمير تنذية عائدا على النيباءة والافتقار وللإطلاق والحذف من الاول دلالة الثاني عليه والاصل كنيابة أملت واقتضت أصل لسلم عما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

وهذا

ما ذكرناه دل عليه كلام السعد في بحث لو اذ اعلمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف

على الوجهين وقواه وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الاول أعني الدخول فقط بل عليه مقيد بعدم التاثير كما ينبي عنه قواه الناشئ عنه التاثير فيرجع ذلك الى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفي الى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتعجب منه وقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قواه مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الافعال بما يشعربان العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضي فاعلية أو مفعولية لا معلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تاتر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكر كالتواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أو لا وذكر الشارح في ذلك الباب ان الخلاف في انها تاتر بالعوامل أم لا مبني على الخلاف في مدلولها فراجع (قواه كما فعل في المشبهة) هو ايت ولعل (قوله) ولكنه حاول شرح قول النظم (خ) لا قرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفي التاثير نفي الدخول للتلزام بينهما وان كان لا حاجة بالجميع بينهما (قوله لسلم بما نقله الخ) هو وما عطف عليه مجواب لو قال لا يسلم بما نقله الشاطبي مسببة عن حذف بلا تاثير وعدم ورود المصدر

وخطعتهم تحت الحجاب بعد ضربهم * بنقض المواضي حيث لي العمائم وسيأتي في باب الاضافة قول العمائم شدها على الرأس قال الحمقي
فان قلت ان اذواذاملا زمان الاضافة مع بنائهما والقياس يقتضي اعرابهما كما اعربت أي ملازمتها الاضافة قلت اضافة ما كلاً
اضافة لانهم مضافان الى الجمل والاضافة اليها في تقدير الانفصال فكانت ماعرب مضاعفين اه وقد أشاد الشارح فيما تقدم الى ذلك
حيث قد قول المصنف بان أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعرب الملازمتها الاضافة بقوله الى المفرد (قوله بأسرها) قال الدونشري أي
بجميعها لان الاسر لغة القيد واذا ذهب المقيد بقيدته فقد ذهب بحملته فاستعملوا بأسرها في معنى بحملته (قوله واحترز بذكر الاصاله
الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيان للضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا فعليه يقرأ هذا البناء لافعول لانه عطف عليه قوله واحترز
بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحد اوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال
يحتمل قوله أصل ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المهمة اذا أضيفت الى الجمل
نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا الاضافة لمبنى لا لفتقاره العارض الى الجملة أولهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكلم
الذهابة في مثل هذا الموضع على ٥٢ ما يوجب البناء دون ما يجوز به وهذا يجب عما يورد على قوله ومعرّب الاسماء البيت من ذلك

وكافتقار الفاعل
والمفعول الى ما يقوم به
معناها أعني الفاعلية
والمفعولية وكافتقار
رجل وقوع الى الجملة
بعدهما في رجل يفعل
الخبر وبأنتم قوم تجهلون
وثانها أن يحترز به عما
يعارض الافتقار بما نحى
عن البناء كافتقار أي فانه
يعارض بلزوم اضافتها
وانها بمعنى كل اذا أضيفت
الى نكرة وبمعنى بعض اذا
أضيفت الى معرفة وثالثها
أن يكون ذكره تأكيداً لما
قرره من الاصول رافعا لما
عساه يتجاوز به أي أصل
ما ذكرته قاصيلا وقرره

الظروف والموصولات فاهما أشبهت الحروف بأسرها في افتقارها في إعادة معناها الى ذكر متعلقها
افتقاراً متصلاً الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معنى الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصاله)
المستفادة من قول الناظم أصلاً (من نحو) يوم في (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم في قراءة الرفع
خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف)
أبداً (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) في افادة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب)
ويزول في بعضها (الأتري انك تقول صمت يوماً) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوماً) اذا أخبرت عن
الايحاد (ولا يحتاج) في تمام معنى يوم (الى شيء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبجان) من أسماء
المصادر (وعند) من الظروف (فانهم ما مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة
(نقول سبجان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربنا نصباً الى المصدر بقوله الظرفية والناصب لسبجان
فعل محذوف تقديره أصبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبجان ملازم للاضافة هو المشهور
وقال الفخر الرازي سبجان مصدر لا فعل لا فيستعمل مضافاً وغير مضاف واذا لم يضاف ترك تنوينه
فقبل سبجان من زيد أي براءة منه كقوله سبجان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفي آخره
ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعماله عند غير مضافة كقوله
كل عندك عندي * لا يساوي نصف عندي
فن كلام المولدين وليس بلحن خلافاً للحر يرى بل كل كلمة ذكرت مرادها بالفظها فساداً أن تقتصر
تصرف الاسماء أو أن تعرب ويحكي أصلها قاله في المعنى ثم اشعر اعتراضاً باللذين واللاتين وأيام
الموصولات معرفة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللاتين وأي

تقرر او يرجع الجوابين المتقدمين صلاحية ما جواباً لما يعترض به ويرجع الثالث كونه أوفق لما في كتب
الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظراً الى عدم تقييد الافتقار في كلام الناظم بكونه الى جملة اذا افتقارهما ليس اليها
ولان التقييد بالوذكر يكون متأخراً عن قيد الاصاله كما في كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجي التقييد
بالافتقار اليها والوجه الثاني لاجابة اليه لمحصل الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أولاً مدني (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب
فسيأتي في الشرح انه على البناء وجهه البصريين يجعلون الفتحة اعراباً مثلها في صمت يوم الخيس والتزموا لذلك أن تكون الإشارة
ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والالزم كون الشيء ظرفاً لنفسه (قوله من نحو سبجان) قال الدونشري قال البيضاوي
سبجان اسم بمعنى التسييح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علماءه فيقطع عن الاضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازي) قال
الدونشري ساق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل المضاف والجواب أن هذا إذا فلا يرد نقضاً انتهى وبالبيت نقص
القامي كلام المصنف (قوله سبجان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات المتابعين لانه لا يرد نقضاً انتهى وبالبيت نقص
عامة من الطفيل صدره * قد قلت لعلها في خبره * ومعنى سبجان من علقمة الفاخر أي براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء
المعجمة لا بالميم كما في الدونشري وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الاعراب فاطلاقه على مثل هذا التجوز

(قوله متعلق بعارضة) قال الدنوشري فيه نظر لان مقتضى جعله بيانا لما جعله حالاً منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقاً بمحذوف لا بعارضة فليتامل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشري ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فانها ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحت البناء لا جوازه هذان يجوز أن يعربا في لغة انتهي وبرد عليه ان الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناء لدن مفصل في كلام البلقيني والجواب المذكور لم يذكروا الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصاً فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعياً انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قوله في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه ان ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد انه أشبهه في كونه لاعمالاً ولا معمولاً (قوله لو كان) قال الدنوشري ضمير كان عائداً الى الفعل (قوله وأما ما سلم) قد رآنا الدخول الفاعل في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ هنا وان كان شبه باب الشرط في العموم لانه اسم موصول لكن صلاته ليست مبهمه لعدم كونه افعلاً مضارعاً الآن يقال هو وان كان ماضياً لفظاً فيمكن جعله مضارعاً معني وانظر تقدير امام مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال ٥٣ المحذوف هنا اذا الشرط وفعله وفيه نظر لان أصل وما سلم مهما

يكن من شيء فما سلم وما عوض عن مهملاويكن ومحل منع أي حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان ما لم يكن هناك تعويض لكن يرد انه حيث كانت أما عوضاً فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعراض الا شذوذاً اذا لا يختصر المختصر (قوله ما سلم من مشابهة الحرف) أي المشابهة المتقدمة وهي

الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أي لان جملة أساء صلة تامة فسقط القول بان أياها مبني على الضم لضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفرداً ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي (الضعف المشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضة) متعلق بضعف (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضة (على صورة التثنية) متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضة (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أي وأهمل الشبه الالهامي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المبرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول النظم وكنياً بقعن الفعل بلا تأثر فقال لانها تعطى من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (نوعان ما يظهر اعرا به كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضاً) بالنصب (ومرت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرا به كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمه مقدرة على

القوية التي لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلاً أو شابهته شبه غير قوي فاندفع قول المصنف في الحواشي ان ما أشبه الحرف شبها غير قوي يعترض به على قول الناظم لشبهه من الحروف وقوله * ومعرب الاسماء ما قد سلمنا لانهم ما يجريان مجرى المحذوف للمعرب والمبني والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدني فن العجب نقل المنكث الاعتراض واقراءه * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به * قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل موادة حمل المبدأ على المبدأ كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكره في حواشي النخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهي أن هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا الإشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البديت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي له فائدة أخرى وهي الإشارة الى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصراً وقائلاً الشهاب القاسمي فائدة التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبني ما أشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرا به) أي يصح أن يظهر اعرا به فلا ينافي تقدير الاعراب فيه في الوقف مثلاً

(قوله من شئت) قال الدونشري في ذكر غير مقي الاسم ثمان عشرة لغة جميعها كاتبة عبد الله الدونشري بقوله

سماسم واسم سماء كذا سما * وزد سمة وانث أو اثل كلها * (فصل) * (قوله والفعل ضربان) قال الدونشري معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كما ان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدونشري المراد بالاصل هنا الغالب اما ينبغي أن يكون الشاعليه وافرغ بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن الثاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدونشري الظاهر ان البناء زائدة في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويحوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو ما ليس بمخالفته ولو قال وهو بضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان لا يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يشعر بشبوت الواسطة لان الضدين قد يحوزان ارتفاعهما ولو عبر ٥٤ بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال ان النحويين يستوي عندهم

الجمع انتهى وفي دعواه استواء الكل عند النحويين نظروا في حاشية الفاكمي ما ينبغي مراجعته (قوله وبنائه على الفتح) قال الدونشري مبني على أن البناء معذوي وأما على القول بأنه لفظي فكان يقول بونه وفتح (قوله في الجملة) قال الدونشري ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لو قوعه صفة) قال الدونشري الوقوع صفة الخ الماعني ومرفوعه لا هو وحده في كلامه تجوز وبعضهم قال انما بني الماضي على حركة لئلا يلتصق ساكنه في نحو قال وطرد في الباقي انتهى * أقول ينسب دفع هذا بقوله في الجملة فإن

الالف (ورأيت الفتى) بفتح مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) في تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله فتح ثانيه والقصر (كهنى وهى) أى سما (لغة في الاسم) من ست ثانيا سما بكسر السين والقصر كرضي وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسر هاء من غير قصر وخامسها وسادسها سم بضم المهملة وكسر هاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسماك) أى ماسمك (حكما، صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا أو أنه يفيد ضم السين فلاذ يحتمل كسرها وبعضهم استدلل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خلد القناني نسبة الى القناني بفتح القاف جبل لبني أسد * والله أسماك سما مباركا * وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) أثرك الله به ايثاركا (ولادليل فيه لانه) أى سما (منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الماصب) وهو أسماك (ففتح) أى نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به أيضا (كما تقول في يد) اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) بمعنى آثرك الله به ايثاركا اختص بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

(فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الاصل) في الافعال اذ لم تتغير هاء معان تفتقر في تغييرها الى اعراب او ضرب (معرب وهو بخلافه) أى بخلاف المبني وهو الفرع (فالمبني) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق (و بنائه على الفتح) للخفض ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو نجاسيا كاتفاق أو سداسيا كاستخرج ولايزيد على ذلك وانما مبني على حركة لمشابهة المضارع في الجملة لوقوعه صفة واصله وخبر او ما لا وثرطا واثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح للحققة (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه عارض أو جبه

كراهتهم

معناه ان المشابهة على طريق الاجمال

فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والماضي ان المشابهة في الحقيقة بين الجمتين الماضية والمضارعية لا كنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من الفعلين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (قوله وأما ضربت الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكره مقدور للثقل في ضربت والتعذر في ضربوا وكذا رمي وغزاف الماضي مبني على الفتح لفظا أو تقدير وليس ينبغي ان يذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضرب بالاعلى المقدور والظاهر لمناسبة الالف كالكسر في مررت أي لازحرة المناسبة في نحو غلامى سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلامى فلم يمكن الا تقدير ونظيره ان يضرب باعلى مذهب سيبويه من اعراب الامثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضرب بالانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمساقتها بل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغنى عنها بمتحرك (فالسكون فيه) أى ما ذكر من ضربت ونحوه

(قوله أربع متحركات) قال النوشري هذا في الثلاثي ونحل عليه غيره نحو كرم مثلاً وقال قوله أربع بتانيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربع متحركات انتهى وقوله بتانيث العدد صوابه بتد كبير العدد (قوله وتاء الفاعل وقواه لأن تاء الفاعل) اقتصاره في الموضوعين على التاء غير واضح لأن ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضرب ونحو غيره وكما فاعل نائب الفاعل (قوله فيه ما هو كالكلمة) هذا ظرف لقواه أربع متحركات وقد يقرأ المتحركات الأربع هي كالكلمة الواحدة لأن تاء الفاعل مظهرة في ما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه والصواب أن المظروف اسم والتوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله إلى مفعوله) لوجعه مضافاً إلى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فإن كان كلاماً مناسباً للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال النوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فبني على الفتح نحو اضربن أقول زاد بعضهم لآخر هذا قوله لو كان معرباً وقد حررنا المقام في حاشية الفاكي (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لأن الأمر بالصيغة للخطاب فيناسب أخذ من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف ٥٥ وانما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل

لكن حمل عليه * فان قلت لأمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدي إلى أن الشيء ياتبس بنفسه * قلت المراد دفعا للالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لان الأمر معنى حقيقة الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم يكن حقه أن يؤدي بالحرف والجواب أن ما حقه أن يؤدي بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الأصل وأما المعنى الذي

راهم (أي العرب) (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثي وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة) الواحدة لأن تاء الفاعل أشد اتصالاً بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (اضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبتها الواو (و) (النوني الأمر) مبني على الأصح عند جمهور النصارى وإلى هذا الإشارة بقوله * وفعل أمر ومضي بنيان * وبنيان * وهما مختلفان في الماضي بناءً وعلى الفتح كما تقدم (و) (الأمر) بناءً وعلى ما يجزم به مضارعه (المبدوء بتاء الخطاب) (فجاء ضرب مبني على السكون) فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا) واضربوا واضرب (مبني على حذف النون) لان مضارعهما يجزم بحذف النون نحو لم تضربا لم تضربوا ولم تضرب (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لان مضارعهما يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وانما حذف حذفاً مستمرا في نحو قم واقعدوا الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المعنى ويقولهم أقول لان الأمر معنى حقيقة أن يؤدي بالحرف ولأنه أخوال انتهى انتهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان الحاصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولأنهم قد علقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي تلقى حوائج المسلمين وكقراءة بعضهم فيه ذلك فلتقرحوا بالثناء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وانك تقول اغز واخش وارم واضربوا واضربوا واضرب كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعدد كونه بالحذف ولان المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعث وأقسمت وقيمت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بالان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قولنا ليس له حال غير هذه وحاشا

على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدي بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجب عما يقال المضي معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم إلى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لأم العلة والغرض أن العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخفى عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولاهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني ان قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفاً مستمراً أو أن الاستمرار مع الذكر والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعدوا لا شك أنه تذكر مع ذلك أصلاً وأما الجواب عن السؤال المذكور بان هذا ضروراً ونادراً والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لانه اذا كان كذلك فكيف يستدل به في تعيين الجواب عما أشرنا إليه قوله كما تقول في الجزم (أي فلما وافق الجزم صار معرباً) (قوله ولاهم كنهم ادعاء ذلك في قولنا الخ) يعني ان قم مثلاً فعل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاً ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضاً لكان له حالتان كبعت مثلاً وهذا ليس له حالة واحدة وكيف يكون فعلاً مع عدم دلالة على الزمان مطلقاً فقد أشككت فعلية على مذهب البصريين قال الدماميني لا إشكال في

فإن أفعال الانشاء إنما قلنا بتجربتها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لادلالته على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائه وهذه الخيمية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعلية باعتبار دلالة على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لادلالته على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا إذا قلنا بان الانشاء لا بدله من زمان حالى كما ذهب اليه بعضهم فى سائر الانشآت لم يشك كل لانا نقول انه زمان من ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدوثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كبعث وهذا حالى وليست الحال من دلالة بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع فى الحال من حيث هو انشاء وامان حيث اسناد حدوثه الى المخاطب المأمور به ومستقبل ولاشك انه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أى واذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قولا من نون الاناث) مراده بها الموضوعه اصله للاناث وإن استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو ويرجع من دارن بجر الحقائق (قوله كالماضى) قال الزرقانى راجع لقوله مبنى لا لواء على السكون لما تقدم من أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا وقال الدوشرى أشار به يعنى بقواه كالماضى الى ان عمله بناء المضارع على السكون المحل على الماضى وإن كان سكون الماضى اختلف هل هو مبنى عليه أو على الفتح فقد راو قيل عليه بانه انه اتصل به ملا يتصل منه بالاسماء ٥٦ وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضى المتصل بها استواءهما فى اصالة

السكون وعروض الحركة
 فان قيل أى حاجة الى
 الحمل على المتأخر وهلا
 علل باصالة السكون
 للبناء قلت لما استحق
 المضارع الاعراب لذى
 أصله الحركة وبني مع نون
 التوكيد على حركة دل
 على ان الحركة هي المنظور
 اليها السكون يلغى منه
 اعتباره فاذا خرج عن
 الحركة مع نون الاناث

فتش كل فعليةته واذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغنى
وهذا ما وعدناه عند تقسيم الافعال (والمعرب) من الافعال (المضارع نحو يقوم) زيد (اسكن) لا مطلقا
على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الاشارة بقوله
* واعربوا مضارعا ان عربيا * من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث (فانه مع نون الاناث مبنى على)
الاصح (على السكون) كالماضى (نحو المعلقات يتربصن) وذهب السهيلي الى أنه مع نون الاناث
معرب تقدير (ومع نون التوكيد المباشرة مبنى) على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فتحول لتبلون مبنى
أيضا وقيل ألجمع معرب تقدير والمختار أنه مع المباشرة مبنى (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون
تركيب خمسة عشر وهذا الفصل بين الفعل والنون ألف اثنتين أو واو اوجع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح
بديانته لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقدير (فانه) أى المضارع
(معرب معه تقدير التحول لتبلون) مضارع بلا ياء مبنى للجهول مسند بجماعة الذكور من البلاء وهو
التحر به أصله قبل التوكيد لتبلون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان

احتيج الى وجه اخر اوجه ولا يكفي بان يتمسك بالاصل في البناء السكون انتهى وليست غنى عن توجيه نقول
للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه في حاشية الفا كهي (قوله وذهب السهيلي الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هـ ذايكون اعرابه
مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدونشري ينظر على هذا القول على ماذا بني
فحو لتبـ لمن انتهى وياتي جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقدير) يشكل بنحو ولا يصدق فان اعرابه ليس تقدير اذ كيف قال
تقدير (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور وعلى انه معني لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف
لاحظ في الاعراب فبقى الجزآن مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصاح سببا
للاعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة ليكون البناء على الفتح لا لاصل البناء لان الاصل في الافعال البناء فلا يعقل لكن قال الشهاب
القاسمي انه علة البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالماتصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه
في مكانه خرج من الاصل وانما شبهه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدى كرب ونحوه لان معدى كرب كلمتان ركبتهما وصار قافا
كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد الفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين
لان النون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد لانه بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة اشياء) سيأتي في باب لا
محفية للجنس انهم جوزوا في وصف اسمها المنكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركب قبل دخول لافها لا قبل هنا ان الفعل ركب
مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخالت النون (قوله للجهول) قال الدونشري الجهول هو الفاعل والمفعول ليس بجهول فاعل معنى قولهم

المجهول المجهول فاعله (قوله لتوالي النونات) أي التي ليست كلها أصولاً فلا يرد اجتماعها في جنس (قوله معرب مع نون التوكيد لفظاً) قال الدونشري أشار بقوله انظروا إلى ان قول المصنف في ما سبق معرب معها تقديرها مشكل بالنسبة له واه فاماترين فليتامل فان اعرابه ليس تقدير يابوسياتي في كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) ان قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لان حر كتهامع الواحد الفتح قيل الجواب ان الكسرة لا يكون الا بعد الالف فاذا زالت الالف رجع للفتح والالتباس حال اوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله فخر كت النون) فيه نظر فالذي حر كليس النون الساكنة التي التقت مع الالف لانها مدغمه بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين ان الاعراب التقديرى الخ) سبقه الى ذلك ولد المصنف والمكي قال الحفيد اعترض على المصنف ولده في تمثيله بقوام فاماترين ولا ننبه ان لم هو معرب تقريراً ثم ذكر ما حصه له ان المصنف لم يقصد التمثيل هما الساهو بصده بل بنبه بهما ٥٧ على ان عموم قوله فانه يعرب معهما

تقدير غير مراد وقال اللقاني قال الرضى أعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون ولا اعراب في الوسط وأما النون فخر فلاحظه في الاعراب وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا أسند الى الالف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضرب بين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن لتخشون وتخشين فالسند الى أحد الحرف الثلاثة معرب مقدور الاعراب لا اشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقبلت ألفاً وعلى التقديرين التقي ساكنان الواو ان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف أول الساكنين فصارت تلبون بوزن تفعون ثم أكداً بالثقلية فصارت تلبون بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظاً لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمه ونوع مذكور حذف احدهما فحر كت الواو بحركة تجازيهما وهي الضمة ولم تحرك النون محافضة على الاصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفاً لتحر كها وانفتح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة ثابتة لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجواز فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظاً (فاماترين) أصله قبل التوكيد تراين كتمعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصارتين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية وأما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقبلت ألفاً على التقديرين التقي ساكنان حذف أولهما كما مر فصارتين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة في حذفت نون الرفع فصارت فاماتري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكداً بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعد حذف أحدهما فحر كت الياء بحركة تجازيهما وهي الكسرة الى آخر ما مر في تلبون (و) نحو و (لا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية في حذفت نون الرفع فصارت لا تتبعان ثم أكداً بالثقلية والتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمه ولم يحز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحرك ياءها لانها لا تقبل الحركة لم يحز حذف النون لفوات المقصود منها فحر كت النون بالكسرة تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظاً أو ما غير المباشرة تقديرها نحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدنك حذفت النون للجازم وهو لا الهية فصار يصدنك ثم أكداً بالثقلية فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليه فصارت لا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظاً لانها لم تباشره في الاصل لان الواو والمخذوفة فاصلة بينهما تقديرها والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا أكداً بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا أكداً بالنون يبنى على اعرابه لغزاً أو تقدير الوجود الفاصل لفظاً أو تقديره او قد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى في تلبون خاصة بخلاف فاماترين ولا

(٨ تصريح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضربان وتضربون وتضربن لما اشتغل محل الاعراب أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عندهؤلاء على نون التوكيد كما دار على ياء النسب واء التانيث مشابهتهما للتون والاعراب قبل التنوين لاعتبارها ونشابهتها لتقلب ألفا في نحو لنسفعن انتهى وبه يظهر ان الموضع ما شبع بالنظم على القول الثالث وان قوله فعرب معها تقديرها صحيح على عمومها وان اعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وان محضته في ذلك مخطئة نعم توجه أن يقال ما منع من أن النون في المثالين الإخريين انما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازاني في شرح تصرف العزى فالاعراب فيهما الفعلى لا التقديرى فليتامل والحاصل ان كونها معربتين تقديرهما مبني على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه لانه غير متعين لامكان دخوله تقدير اقبل التاكيد كما قيل به بل بانه الحق لان النون انما يؤكدها بعد الطلب وما أنبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح

هو به قبل ما حكيناها الحركة الفارقة بين المفرد المذكور وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جهو وروهم مبنى على الضم قال الارشاد
 الفعل المضارع اذا حقنوا التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بنى على الفتحة اذا كان مفرداً أو مثني وأما اذا كان جمعاً فبنى على الضمة ثم قال
 وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تشنية الفاعل وجمعه فلا شغل آخره بالحركة التي هي أخت الالف والواو وسقوط النون لنون
 التوكيد فان قبل اذا عرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع النون
 التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل في النون
 الثقيلة وجل الخفيفة عليها بقي انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ولا اعراب في الوسط
 وأما الياء فخرف ولا حظ له في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤكدها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد ان ذكر
 الامور التي يؤكدها المضارع مانصه وربما أكد المضارع خالياً بالذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرى عن سائر الامور
 على قوله نظماً ونثراً (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما تستحقه فحين
 استحققت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا انما يقتضي تصحيح قول النظم لان كلام المصنف أحسن منه والاطهر في الجواب ان في
 كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق (فصل) (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدونشري لم يفرق
 رحمه الله في التعبير في جاني ٥٨ الاعراب والبناء فعبّر في الموضوعين بأنواع وابتدأ بالحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبّر في جانب

اعراب الاسم بالانواع وفي
 جانب بنائه بالانقلاب
 ووجهه العجرواني بانه
 انما لم يقل الحركات الوقف
 والبناء أنواع لفقه
 ما يكون لها جذراً شاملاً
 نظر الى الاصل اذا الاصل
 ان يكون البناء منحصر
 في واحد وهو السكون
 فلما كان من حق البناء
 أن لا يشمل هذه الاشياء
 نظر الى الاصل لم يطبق
 عليها اسم الانواع رعاية
 لمكان الاصل وكون
 تبعان فانه فيها الفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تصرف ولا يعتقب
 عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء
 اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي
 الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك
 ما جرى به الالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين
 (فصل) (وأنواع البناء أربعة) لازماً عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله
 (والاصل في المبنى أن يسكنه) ونما كان الاصل في البناء السكون لحقيقته واستحباب الاصل وهو عدم
 الحركة فلا ينبغي عليها الا السبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتأقت
 وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب
 (ويسمى) هدم الحركة (أي أوقفاً) كما يسمى سكوناً والسكون خفيف (ولحقته دخل في الكلام الثلاث)
 الحرف والفعل والاسم في الحرف (نحو هل) في الفعل (نحو قم) في الاسم (نحو كم) بدأ بالحرف
 لتوغل في البناء وثبت بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون)
 لمصوله بادنى فتح الفهم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا والواصلتين الى

ما ذكر أنواع البناء على القول بانه معنوي مشكل فان لازم ليس متنوعاً الى الفتح واخوته
 وقد يقال ان النوع متلازم فتح وزوم سكون مثلاً وأما على القول بان البناء لفظي فالامرو واضح ويرد على قوله أربعة ما بنى على حرف
 كالمنادى واسم لا وما بنى على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني وعبارته تقتضي الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على
 الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قديدي الحصر أخذ من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة باعتبار الاصل
 وما أورد فرغ عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقاني سأل هذا ويجاب عنه فقال ختمت هذا الحصر ببناء الامر والمنادى واسم لا التبرئة
 على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية قلت الاصل والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما
 سيجي وفيه تأمل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية واللغوية وهي المراد هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو
 فتح الخ أجوده من تعبير المصنف لا شعاع قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فانه أن
 يقول وغيره ما ذكر ينوب كما قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر
 أن يسكن التمكن فيشعر بازاء حركات كانت موجودة (قوله لحقيقته) أي السكون يعني وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة
 للابتداء بها كلام الابتداء) يعني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيسهل ان كل اسم له أصل في التمكن
 والاطهر أن يقال وكونها لها حالة اعراب لانهم لم يعمروا لهذا السبب الا بحاله حالنا اعراب وبنائه كان عليه أن يذكر أسباب خصوص

كل حركة من فتح وكسر وضم وقـ أو ضحا ذلك في حواشي الفاكهى والالفية (قوله ولتقلعهما وتقل الفعل لم يدخل فيه) قال النجاشي
 هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربها عارضة للنسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجامعة حيث قالوا
 في الماضي مبنى على الفتح لم يتصل به وأو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتعرج فيسكن انتهى وقد يقال لم أدام المصنف وغيره
 انه يبنى على الفتح لفظا لا فيماذا ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقديره هو ظاهر واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف النجاشي فقال
 ولا يكونان معنى الكسر والضم في الفعل خلافا للنجاشي قال في شرحه وزعم النجاشي في شرح المسامى وجودهما فيه نحو ع و س
 ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبنى على المحذف والثاني على السكون تقديره او الضمة اتباعا لبناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل
 التزاما) قال الدنوشى أى المعين اما دلالة على فاعل منافية لمطابقة انتهى و أقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما
 قال السيد الصفوى ان المحدث انما يتوقف على شئ ما يقوم به أو يقع عليه وانما يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل
 للفاعل لا لاحتياجه اليه فاذا اذنب للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما قائما ثم اذا سلم دلالة على فاعل معين كيف يصح انه يدل على
 فاعل مامطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهي دلالة الفعل على المحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما (فصل) (قوله
 الاعراب لغة البيان) قال الزوقاني في المحصر نظرية تامل وقال الدنوشى ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معانى أخرى
 اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد ٥٩ المعنى المناسب للمنى الاصطلاحي

فقد ادعى بعضهم انه
 لا يناسبه من المعانى
 اللغوية الا البيان وان
 كانت تلك الدعوى
 ممنوعة كما يئد في حاشية
 الناكهى وذكر الدنوشى
 انه يطلق في اللغة على
 ستة معان الاول اعراب
 أى ابان الشانى يقال
 اعراب أى احاد الثالث
 يقال اعراب أى أحسن
 الرابع التغيير يقال
 اعراب أى غير الخامس
 يقال اعراب أى ازال اعراب
 الشىء وهو فساد السادس

طريق في الشقة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة المجاذبة الى أسفل (ولهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا
 في الكالم الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل (نحو قام و) في الاسم (نحو أن والنوعان الآخران
 وهما الكسر والضم) ثقلان (ولتقلعهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدى العضلتين أكتيهما
 (وتقل الفعل) لدلالتهم على المحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخل فيه) لتلايجمع بين
 ثقلين (ودخل في الحرف والاسم) تخففهما بابل لالتهم على شئ واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر)
 الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم (نحو أمس) عند الحجاز بين بشرطه الآتى (و)
 الضم في الحرف والاسم (نحو من ذى لغة من جربها أو رفع فان المجازة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم)
 وسياق ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم
 ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كائن أمس حيث والساكن كم
 وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمى الاول ضمما لانه ينشأ من ضم الشقتين أو لانه
 دفعهما ثانيا وسمى الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللجى الاسفل الى اسفل انجرار اقويا وسمى
 الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما رومقدرة كتقدير الضم في
 ياسيمويه والفتح في نحو لافى الاعلى والكسر في نحو هو لا حال الوقف
 * (فصل الاعراب) لغة البيان واصطلاحا تغيير أو اخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها الغضا أو

يقال اعراب أى تكلم بالاعرابية انتهى وقد انتهى الاشمو في المعانى اللغوية الى اثني عشر (قوله تغيير أو اخر الكلام الخ) قال الدنوشى
 اعترض عليه بوجوه منها أى التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغي أن يفسر بالتغيير الذى هو وصف الكلمة
 والجواب انه أطلق وارا الاثر وهو المحاصل بالمصدر او هو مصدر المبنى لا نعول وأل في الكلام للجنس فالمضاف الذى هو أو اخر كذلك
 اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا فاللزم على اللزوم فالمدار على وجود
 العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوى
 كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها ان قوله لفظا أو تقدير لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لان التغيير
 لا يلفظه ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوى كالأبداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه
 ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسياق انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن
 هذا تعريف لفظى لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعتراض تعريف العامل الذى ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم
 والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبني للجهول لا يقول به
 البصريون وقد صرح غير واحد من المهتقين بان الاضافة قاتى لما نأتى له اللام فلا حاجة في جعل أو اخر للجنس للاكتساب من المضاف
 ليه المعروف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا بالاسناد بالتركيب من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

الخوashi الشقوانية وحاصل ذلك ان الباء لا سببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكرناه في شروط العامل الزائدين اياه التعريف لان الباء مثلاً في محسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافاً اليه حكمه صورة لكن بقاء النقص بعامل الفعل لان المعنى المقضي للاعراب لا يوجد فيه الا ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصل او ان المعاني المفترقة للاعراب تعتبر وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المتوترة في لانا كل السمك تشرب اللبن فليتا مل اقواه بحمله لعامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه بحمله ان يحدث بعد ان لم يكن له حينئذ لا يصدق على انوك اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قواه في آخر مجاز به لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كاللف المنسي والمراد بكونه فيه ان تكون معه فيصالح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر اقله اء بعده وهو الذي اختاره الرضي (قوله والسكون) قال الدنوشري عدا السكون من الاعراب اللفظي فيه تسامح وكانهم ارادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركه المفقوطة او ما يلفظه وقال ايضا جعلهم السكون وهو عدم الحركه والمخذف وهو اسقاط حرف أو حركه لفظياً تسمع واللفظ انما هو متعلقه ما هو الحركه والحرف ٦٠ وقال ايضا قوله ما يلفظه من حركه أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركه السكون

والحذف ليس لفظاً بل الحركه وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظاً ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب إلى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما إذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالمخذف وفي قوله إذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم ان الابدال اذا كان بعد دخول المجازم لا يكون مقدراً وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بانه لم ينسب العمل لجاء مثلاً ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلاً أمر ظاهر

تقدرا على الفعل بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أومقة در) فيه (بحمله العامل) المقضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تبشره نون التوكيد والمراد بالانثار الظاهر أو المقدّر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركه أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمتقدم ما ينوي من ذلك كما تنوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفسي وكما تنوي الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوي النون في نحو لبتلون وكما ينوي حذف الحركه في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول المجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ماله يحدث المعنى الخوج للاعراب والمراد بالآخر الكلمة ما كان آخر الحقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأناؤه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرّد (و) النصب نحو (ان زيد ان يقوم) فزيد منصوب وان يقوم منصوب بان (وحر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مرت (يزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو) يقوم (فعل مجزوم ولم وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالحركه * قد خصص الفعل بان ينحزما

(ولهذا الانواع الأربعة التي هي الرفع والنصب والجزم (علامات) جمع علامه بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماء الرفع وكذا الباقي وبهذا ينسب دفع ما يقلل في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب أولا بنفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها نائبا لعلامات الاعراب بقوله (و) لهذا الانواع الأربعة علامات (أصول

بمخلاف الفاعلية فانها أمر خفي اه في الارشاد و اضافته يعني الاختلاف لا مامل للدهران (قوله والمراد بالكلية هنا الخ) وهي هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرار (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بانه تكرار لانه ذكر أولاً وان الاسم يعرف بالجزم فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكر هنا لغير التمييز وان لم منه الاختصاص وذكر هنا لغير كونه نوعاً من الاءراب ومختصاً بالاسم وان لم مما سبق وقوله مختص بمعنى في فعل ان قات هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجزم مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهر او يمكن ان يكون بمعنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لقل علامات لعلامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والافرض ان مفرد علم تامل وقال اللق في ان القول بان العلامات جمع علامه بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لا اعلام لقبوها التهرب عليها وصدق حد النكره وهي ما دل على شيء لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قال الاشمووني ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها اثر اجلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مرو الانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامه للحيوان بل نوع منه ويوجب بان هذا من الانواع المنطقية وما هنا انواع لغوية

(قوله وهى الضمة الخ) قال اللقاني قد يقال الضمة وماعطف عليها تقدم انها أنواع البناء الذى هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شئ يقتضى ارتباطا بينهما فى الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء فى الكلمة ولا خفا فى استحالة وحل هذه الشهية ان مطلق الضم وماعطف عليه أعم من أنواع البناء فانه ان كان لعلامات الاعراب والافان كان لازما فبناء والافغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخاص من السكونين فليتم اه وفى قوله فانه ان كان لعلامات الاعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وماعطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والافان كان لازما فبناء ان حركات ما عدا الاخر قد يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالاخر أو ما هو بمنزلة واعلم انهم اختلفوا فى ان حركات الاعراب هى حركات البناء أو غيرهما فقال الجمهور غيرهما وقال قطرب هى هى قال فى الجمع والخلاف لفظى لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفى كون الخلاف لفظيا انظر يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبرت فيها ان بسبب العامل انها دالة على ما ذكر * (الباب الاول) * (قوله فانها ترفع ٦١ بالواو) قال الدنوشى علة لتجمل باب الاسماء الستة وكان

وهى الضمة للرفع) نحو جاز يد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مرت بزيد) وحذف الحركة للجرم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قواعد فى النظم) فرفع بضم وانصب فتجاوهر * كسرا كذا ذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين (وعلامات فروع) نائية (عن هذه العلامات) الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينومان عن الكسرة وهما الفتحة والياء واحدة تنوب عن حذف الحركة وهى حذف حرف العلة أو حذف النون والياء أشار بقوله وغير ما ذكر ينوب (وهى) أى هذه العشرة (واقعة فى سبعة ابواب) متفرقة * (الباب الاول) *

المشار اليه بقول النظم

وارفع واو وانصب بالالف * واجر ياء ما من الاسماء أصف

من ذلك ذوان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا أب أخ حم كذا وهن وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نياية عن الضمة (وتنصب بالالف) نياية عن الفتحة (وتخفض بالياء) نياية عن الكسرة (وهى ذو معنى صاحب) لاجمعنى الذى (الفم اذا فارقت الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتخفيف (الحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك فى شرح العمدة جعل أولها ذولا لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فوقين ذوى الذكرا لتساويهما فى لزوم

أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة فى كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلامهم يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها بما ذكره غيره فلا ينبغي ايراد فى حواشى هذا الشرح ويرد على قوله لان أعداد المثنى الخ ان أعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا واولاد او والد كذا فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان اواخرها حرف علة ٣ وبقي من الاسئلة المشهورة فى المقام وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع فى عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بينا فى حواشى الفاكهى (قوله والفم) قال الدنوشى أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم اذا فارقت الميم كعبارة النظم وقد قال فى الحواشى انها لا تستقيم لو جهين أحدهما ان الفم هذه اللفظة بعينها الوجود لها مع مفارقة الميم لان الوجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والاخران المحكوم عليه بالاعراب الخاص اللفظة الفم نفسها والمعرب بالاعراب المبدوءة بلفظة أخرى وهى المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعني فوك وفاك وفيك فالحكم على مسمى لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها أعينها قد اتفق مثل هذا الاستعمال أو (٢) قوله فى الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا وله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء فى الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله فى الهامش وبقي الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا وليجرر

الاسماء الستة وكان
الاولى ان يقول فاز
رفعها الواو ونصبها الالف
وجرها الياء وانما أعربت
هذه الاسماء الستة
بالحروف لانهم لما رأوا
المثنى والجمع أعربوا
بالحروف والاعراب
بالحروف أقوى لكون
الحرف بمنزلة حركة كثير
والمثنى والجمع فرة
المفرد كرهوا استبعاد
الفرع بذلك فجعلوا
الاعراب بالحروف فى هذه
المفردات وانما اختاروا
ان تكون ستة لان

قريباً منه في قوله الى ثلاثة رأى وعلم الخ لان المحكوم عليه بالنعدي الى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله اذا صار الخ ذنا فع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانان رأى وعلم لا وجود له مع أرى وأعلم كما لا وجود للفهم مع مقارعة الميم اهـ وأجيب بان المراد بالفهم ما يدل على مشاء وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفي شرح الراعي ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعاني لما شاحته في الانفاظ (قوله والاب والاخ والحكم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي طاهرة لشرف الاب وبليها الاخ ولزم تاخير الحكم (قوله ويشترط في غير ذوان تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني * فان قلت هلا قال وفي غير الفهم اذا فارقت الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافاً فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضاً * قلت لكنه لا يلزم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضاً واستثناء المصنف للنظر الى الاضافة ولو لم يكن غير الياء الا في قوله ويشترط في الاضافة أي لغير ذوان تكون غير الياء وهذا الشرط معقول في الفهم بلا ميم دون ذو و أيضاً فلم اعبر بالفهم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتأمل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فساد قال الدونشري قديقال ان بينه وبين قوله والاضافة ٦٢ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ

يقوله وخرجه الخ يقتضي انه جواب آخر عن الشذوذ اهـ أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكاً على ما ذكره من انه بيان لتسهيل الشذوذ المقضي له كونه جواباً واحداً هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزارة ولو جعل الشارح يخرج أي الحسن قوطمة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان والواو بمعنى أو كما في بعض النسخه عليه السلام اخرج أبو النجاء اللغوي كان حسناً فكان يقول بعد سوق كلام أي الحسن

الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذوا لا تضاف الياء المتكلم وفوتضاف اليها فلهذا الخط عن درجة ذو وآخر عنه والاب والاخ والحكم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينهما في الذكرك قبل الهن وآخر المن لان اعرابه بالحروف قليل اهـ ملخصاً (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (في غير ذوان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعر بت بالحركات) الثلاث ماهرة فالرفع (نحو واه أخ) فإخ مرفوع على الابتداء وخرجه في الجار والمجرور قد (و) (النصب نحو (ان اه أباً) فإباً اسم ان وخرجه الجار والمجرور المقدم على اسمها والجاء نحو (و بنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضاً بان فاجاء معرباً بالحروف مع انه مفعول فاجاب بقوله (فاما قوله) يعني العجاج (خال من سلمى خياشيم وفافشاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها وفاها) فإبقاء على حاله غير مضاف اضافة بمرحبة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفرداً على حرفين اذا لالف هي المنقولة على عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على التكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير مخاطب وضمير الغائب وفروعه (فان كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو أخى هرون) فإخى مرفوع على الابتداء

والى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبي النجاء فساد لا يقاس عليه أو الاضافة وعلامة منوية أي خالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كانه الخمر فاذا أعرب بالالف نصباً انتهت وأورد المحضرمي في حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكاله أرادوا الحق بها وكون ذلك بلا شرط والافسياتي في باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام فالثاني انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شيء غير غفل عنه الناظرون في المقام وهو ان قوله والاضافة منوية تنويجه للشذوذ ولا تسهيل له وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفاو بقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فقدر الانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي ان هذا جواب عن الاعتراض فليتأمل فان فيه خفاء والذي يظهر لي ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرر به الشارح كلام المصنف أشار اليه المحضرمي في حاشيته وحاصله وان كان بعيداً من سياق كلام المصنف ان فواذ لم يضاف وجب ان يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم يتصل به الميم فان كلام ابن كيسان يظهر جواباً عن هذا الاعتراض لجوابي المصنف أو جوابه فتأمل

(قوله تسع وتسعون نعمة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعمة تميز ونقل عن شيخنا الشنوائى ان العامل في نعمة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحر وفه وهو عجيب فان من المشهور ان التمييز الرفع لا بهام اسم الناصب اذ ذلك الاسم فالناصب لنعمة تسع وتسعون والرفع لا بهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله وما يحتمل الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة كما قال اللقاني (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا اغتفارا لما صار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغي ان يتخذ ذهباً في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قوله في باب العطف ان الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقي معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان في البحر على هذا الوجه ما تراخى آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الانفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل أيضاً فان اللبس ما مون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الأمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل ان واسمها ٦٣ لان محلها الرفع وهو ليس

معطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرر والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدوشيرى وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولا مهايأه بالسكون عند الخليل ولا مهايأه (قوله حالة افرادها) قال الدوشيرى يحترزه عن حالة تنذيتها أو جمعها فاتها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد ردتها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقاً ولا تضاف الى الاعلاء غالباً ومن غير الغالب أنا لله ذو بكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا

وعلا مرفعه ضمة مقدرة على الحذف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجمله هو أفصح مني اسناناً خبره وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخى له تسع وتسعون نعمة فاقى يحتمل أن يكون منصوباً على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعاً على انه خبر أول لان وجمله له تسع وتسعون خبر ثان وما يحتمل الاوجه الثلاثة (انى لأملك الانفس وأخى) فاقى يحتمل ان يكون مرفوعاً وان يكون منصوباً وان يكون محذوفاً فرفع من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطف على الضمير المستتر في أملك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني أن يكون معطوفاً على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الانفس فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفاً على اسم ان والثاني ان يكون معطوفاً على نفس وجهه من وجه واحد وهو ان يكون معطوفاً على الياء المحررة باضافة نفس الياء وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير المقابل للتنبيه والجمع تبعاً لاصلة حيث اقتصر على قوله في شرط ذا الاعراب ان يضافن لا * للياء لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذى وأخواته (لزمها الواو) في الاحوال الثلاثة غالباً والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصباً وجر (قوله) وهو منظور بن سحيم الفقعي * فاما كرام موسرون رأيتهم * (خسبي من ذى عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جنى بالياء معرباً ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في البحر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يجز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمر شذوذاً الى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى سلم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناطم ما بكسر الهمزة نداء ثبت في نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزى الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولاً لفعل محذوف مبنى للفعل أى فاما تقصد كرام كما قدر وا في قوله * لا تجزى عن منفس أهله كته * ان يهلك منفس والصواب انها ما اتى في قولك جاء ما زيد وما عمرو وان الاسم خبر لمبتدأ محذوف أى فالتاس اما كرام بدليل قوله وما التام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذى زعمه والجملة ان أتيتهم وعذرهم صفتان وقوله فخسى البيت أى فكفى من عطايتهم ما يكفينى لم حاجتى أى لا أتبعنى منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التأويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا فاقول فى البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذى بالظرف كما وصل به الذى فى جا الذى عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقاني ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الأتية قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقاني اذلا قائل بالفرق

(قوله الخلو فم الصائم) الخلو هو التغيير قال العز بن عبد السلام راجحة المسك للخلو في الآخرة فتطروا بآية مسلم
 فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة لما رواه السمعاني من حديث جابر أعطيت أمي خمس خ
 ثم قال وثانيها أنهم يسمون وخلو أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك وقوله صلى الله عليه وسلم الخلو فم الصائم حين ي
 روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويحذف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهم ما تصنيفاً شاع به على صاحبه * (فصل
 قوله والافصح في المن النقص) لم يذكروا فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في المن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأ
 القصر ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في الباب والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكروا شاهد ولا دليل في قوله هنوا لانه قد يكر
 لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهنالك ومررت بهنيك وهذه
 فيجربيه مجرى الابداه ومن خطه نقلت ٦٤ (قوله من تعزى الخ) قال الدونشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيد

بحالة الجرح لانه محل السماع (واذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف
 تختص بثبوت الميم في الفم حالة الاضافة للضرورة نحو * يصبح ظمآن وفي البحر فقه * خلافا للفا
 ويرد قواه صلى الله عليه وسلم الخلو فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
 * (فصل والافصح في المن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهى الواو والى
 الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (في عرب بالحركات) الثلاث على العين وهى النون ف
 هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في المن (الحديث) وهو قوله
 الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضع في شرح شواه
 الناظم تعزى بمناء مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتسمى وهو
 يقول يا فلان لتخرج الناس معي الى القتال في الباطل فاعضوه همزة مفتوحة وعين مهملة مك
 وماد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزا
 تجيؤوا الى القتال الذي أرادته أي تمسك بك كرا أبيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحو
 نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكر واكناية الذكر وهو المن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير وت
 بفتح التاء وسكون الكاف بعده انون والشاهد في قوله بن أبيه اذا استعمله منقوصا له واذا ستم
 المن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا لقوله هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم بكى به عن
 الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عاى استتبع التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاص
 الموضع في شرح التطر (ومحوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الابد
 والحكم) وهو المراد بقول النظم * وفي أبو واليه ينذر * فتقول هذا بك وأخك وحمك ورأيت
 وأخك وحمك ومررت بك وأخك وحمك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤية عدى بن
 الطائي (بابه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابهه فاطلم)
 فاه الاول مجرور بالكسرة وأبه الثانى منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من
 اباه فاطلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقل فاطلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فاطلم

اذا رأيت الرجل يتعزى
 بعزاء الجاهلية فاعضوه
 بن أبيه ولا تكنوا حم
 ن عن أبي فن صح اللفظ
 الذى ذكره المصنف فسلم
 والافلا اه ولا يخفى ان
 السيوطى لم يذكروا انه لم
 يرد الابل للفظ الذى أورد
 وقد اقتصر ابن الاثير في
 النهاية على اللفظ الذى
 أورد المصنف ثم ان
 الشاهد حاصل على
 الروايتين فلا إشكال
 بكل حال (قوله أى
 قولوا له اعضض) بكسر
 الهمزة لان مضارع
 فتوح العين أو مكسورها
 قال في المصباح عضضت
 اللقمة وبها وعليها اعضا
 أمسكتها بالاسنان وهو
 من باب تعب في الاكثر
 لكن المصدر ساكن

ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في
 أعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثى المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فامر من الثلاثى المزيده
 همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعقبه لو غيرك
 لا أعضصته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدونشري أي عن * (قوله بابه اقتدى عدى) قيل ان كان هاتم ثعلب لم أو است
 اه ولا وجه للاربع التامل مع اشتها مذكروا من التاويل * (قوله بابه اقتدى عدى) قيل ان كان هاتم ثعلب لم أو است
 فقيه نثر لاحتمال أن يكون الاصل بابيه وحذفت الياء للضرورة أقول لانظر هذا الالتمال لبعيد وانه لا ينافى الاستشهاد
 وقيل فاطلم أبوه) فانه المي داني قال المصنف يردده وقول اللحياني ان اسم الشرطى تاويلهم الم بعد اليه ضمير من خبره اه والله
 بكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى الحياى أبو قبيلة ٣ قوله انه أعض الخ هكنا في النسخ وليحذر

(الباب الثاني) (قوله من أبواب النيباة) قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه انه يقال ناب عن هذا النوب ولا يجوز ناب عنه نيباة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنتين الخ) قال اللقاني هذا المحدثا بضمير في أنهما قائمان وبائنتين واثنتين اذهى معنية عن أفقت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة هو يمكن أن يجاب بان المراد بقريظة ما شتهر من شروط المثني عن اثنتين مع بين فلا يراد الضمير وظاهر ان المراد اثنتين من لفظه فلا يراد اثنا واثنتان اذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنتين وامرأة وامرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشري معنى لاثنتين لشخصين اما ذكرين أو مؤنثين أو مؤنث ذكر ومؤنث اهو قال بعض الفضلاء تعرف المتعاطفين واتكبر اثنتين هل هو لثنية أو قول نعم له نكتة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال لزرقاني جمع تكسير واذن صنوان التيس بالجمع المذكر والقراش تميز بين ذلك اه وفي كون ذلك من الالباس نظروا وانما هو من الاجمال والفرق بينهما ان في الاول يشادرا فمهم الى خلاف المراد وفي الثاني لا يشادرا الى شيء بل يقف لاستواء الامر من عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناطم مع ايدل على اثنتين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنتين لانهما يلدان عليهما لان شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنتين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم اه فيما جل على المثني) يوجد بعد هذا في بعض النسخ وغايته ان هذا مثني في أصله تجوزاه قال الدنوشري وجه التجوز انه أطلق الاب مثلا على الام ٦٦ ثم ثني ولكن فيه حينئذ نظرا لانه حقيقة ومجاز ويأتي انه لا يشي الحقيقة والمجاز والتغليب

الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

(الباب الثاني)

من أبواب النيباة (المثني) وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع لاثنتين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولا ثنتين فصل أول مخرج لما وضع لاثنتين لا قبل كرجلان للماشي أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنتان وشفع وزوج وزك كالثنوين اسم للشيشين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضع في شرح اللمحة والذي أراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثني لعدم ذكرهم اه فيما جل على المثني وغايته ان هذا مثني في أصله تجوزاه وصرح المرادي بانه ملحق بالمثني ودخل فيه أيضا ثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزبدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وثنية الجمع المكسر كالحمالان وثنية اسم الجمع كالزبدان وتسمية اسم الجنس كالغلمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الشيء في أول أحواله وهو الرفع واقتراحها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة الثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (قانه يرفع بالالف ويحبر وينصب بالياء) المقروح ما قبلها المكسور ما بعدها (والى ذلك الاشارة بقوابال الف ارفع المثني مع قوله وتختلف اليافى جميعها الالف * جوا ونصب ابعده فتح قد ألف وقدم الجرح على النصب لان الجرح أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى أن المثني مبني

اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وثنية الجمع) قال الزرقاني هذا ما لم يكن على صيغة متتهى الجمع كما ساقى في أول الشروط (قوله وثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضى جواز ثنية هذه الامور المذكورة واشترط الافراد الا تى يخالف ذلك اللهم الا أن يراد ما نقل من ابن مالك وهو قوله لما كان شبه واحد شرط في صحة الثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان ثنية اسم الجمع أكثر

من ثنية الجمع قال ومن ثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فثتين يوم التقي الجمع ان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم في الاسماء الستة والمثني والمجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكامل حروفها وفي آخرها ما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حروفها الاخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حرف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقدر ان كما قال السخاوى في نوته والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقتربان * فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثني على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثني العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل * أجيب بان المثني لما كان لا يصلح الالوجه واحد فلم يكن مسلمان لا أكثر من اثنتين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحد في المثني ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر بالسالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلماذا افتقرت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشري وجه ذلك عنده انه

نضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضي الاعراب بل هي صيغ عند وضعه هكذا ومثل مذهبه في المثني مذهبه في الجمع على حده ويبتل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينه نظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقاني لم يسن البناء على ماذا وهو على الالف في جاء الزيدان وعلى البناء في نحو رأيت الزيدان ومررت بالزيدن قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يثنى الخ) قال الدونشري ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاسعةراق كاحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغني عن ثنيتيه نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغني عن ثنيتيهما بستة وعثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا ثنيتي الكنيات عن الاعلام نحو فلان وفلان لانه لا تقبل التثنية كبر لانها موضوعة اسماء الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التثنية ككذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثني الخ) قال الدونشري ظاهرا اقتصاره على ما ذكر جواز ثنيتيه جمع المؤنث السالم أو ينظره ما حكم المثني والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنى اولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتراط الحكم في كلامهم نقد نصوا على المانع من ثنيتيه المثني والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمي به اذا اعراب اعرابها للزوم الخذوف فيه فان اعراب بالحركات جاز ثنيتيه وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبني) قال الدونشري ليس من ثنيتيه يازيدان ويازيدون بل هو من بناء المثني والجمع لا من ثنيتيه المبني وجمعه وامامان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض ٦٧ التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب لان سبب

البناء ورد عليها والوارد له قوة كما ورد سبب الاعراب وهو التثنية على المبني في اللذان واللتان وذان وتان فاعربت وانما لم يعرب اللذين لانه لم يأت على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو يازيدان ويازيدون فهو ثنيتيه معرب وجمعه لان ياء انما دخلت على مثني ومجموع فان قيل كل من المثني والجمع معارض للبناء

ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثر من اربعة شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثني ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا تنزيلا في الاتحاد الا في الاعراب فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وتان واللتان فصيغ موضوعة للمثني وليست بمثابة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسنادا اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغني بثنيتيه المضاف عن ثنيتيه المضاف اليه الرابع التثنية فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الانوان للاب والام من باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترب ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذا السابع أن لا يستغني بثنيتيه غير عن ثنيتيه فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بثنيتيه عن ثنيتيه فقالوا لسان ولم يقولوا لسانا وأن لا يستغني بملحق بالمثني عن ثنيتيه فلا يثنى اجمع وجمعا استغناء بكلا وكلا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمر ان للشمس والقمر فن باب المجاز فاستوفى هذه الشروط ومثني حقيقة يعرب بالالف رفعها وبالياء جرأ ونصبها على الافة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثني مجرى المفرد قاله المرادي في شرح القسهيل (و) المثني الحقيقي (جاءوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها في النظم (اثنين واثنتين) في لغة الحجازيين وثنيتين في لغة التميميين (مطلقا)

فيما ذاته مبنية لا اختصاصها بالاسماء المعربة فباللحس هو مبني بطريق العروض فالحجواب لانسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لو جودها في الافعال وحينئذ في قول الموضع فيما تقدم واثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثني) قال الدونشري المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدونشري اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقييدي كالحیوان الناطق فينظر ما حكمه واظهاره يثنى كل من الجزأين ويتوصل الى ثنيتيه المركب بثنيتيه فمضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فن باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في المهم على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبيننا في تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المرادوقياسيته (قوله ولم يقولوا سوا آن) أي في الكثير فلا يثنى في انه سماع سوا آن (قوله فن باب المجاز) قال الدونشري هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتامل (قوله ومن العرب الخ) قال الدونشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن جويه في ملحق رأه بموضع يعرف بعمان

افد حبيبنا من ذوا جهته عن وجه بدر التم أغنانى في خده خالان لولا هما ما كنت مفتونا بعمان قيل يحتاج في المورى عنه ان يقول بعمين والجواب ان بعضهم يجعل المثني بالالف مطلقا انتهى (قوله وجاءوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدونشري قديقال ما وجه حمل ما ذكر على المثني الحقيقي مع ان العرب نصقوا بهما معاصحين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الأصل

(قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا يثنى ما تقدم من قوله ومن العرب النح في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنين كما جرى في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سياتي في كلامه (قوله الى ضمير تشنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع اضافتهما الى المعدودة قال بعضهم وفي النعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج الضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل بمقابله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تشنيتين بخلاف الظاهر فانه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التشنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التشنية اذا أريد بالاثنتين شيء غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثنا كذا أي عبدا كما مالا انتهى وقد سبقه الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح الملحمة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أربابا اتحادا معناه ما كونها عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بملك أو غيره كعبدى المخاطبين في اثنا كذا أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدان وثانيهما انه يشك كل بقرولك كلاهما أو كلاهما لان ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى النكية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين

فتغايرا واثنا لهما انه يشك
بما أجازه الشارح وغيره
من جاء لزيدان نفسهما
الان يفرق بان النفس
مغايرة باعتبار الاصل
وان أريد منها ما معنى
الذات وبان من أجاز ثم
أجاز هنا ومن منع هنا منع
هناك اذ انه يشك كل على
هذا ان ابن هشام المانع
هنا يجوز هناك كما أفاده
كلامه في الاوضح ورابعها
ورابعها انه يجوز زجاء في
وجلان اثنان وفي القرآن
الذين اثنين فلو كان انظا

سواء أقر دأور كما مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر او مضمرو ويمتنع اضافتهما الى ضمير تشنية فلا يقال جاء
الرجلان اثناهما وأمرأتان اثنتاهما أو اثنتاهما لان ضمير التشنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه
من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح الملحمة (وكلا وكلتا) بشرطان يكونا (مضافين لمضمرة)
تقول جاء في الرجلين كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ما ومرت
بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاحوال الثلاثة وكنا
معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصورة تقول جاء في كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا
الرجلين وكلتا المرأتين ومرت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كاف عصا وألف كاتا
كالف حبل ووزن كلا فعلى كهي وألفها قيل عن واولقها فاء في كتا وقيل عن ياء لقاها ياء في التشنية عند
سيبويه اذا سمى بها ووزن كتا فعلى كذكرى وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما و او و
اختيار ابن جني اوباء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الأضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمرة هي اللغة
المشهورة وهي من اعطاء الاصل للأصل والفرع الفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان أحدهما الأعراب
بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلخا حكاها الفراء
ويلاحظ ايضا بالمثنى ما سمى به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجوز نصب بالياء ويجوز في هذا
النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والفون واذا دخل
عليه أل جر بالاكسرة كقوله

الا

اثنين متحد المعنى مع المثنى لا تمتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة

والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس ما كيد القظيا وغيره لا بد فيه من التغاير وخاطبها بالان لا علم اتحادا معني المتضايقين هنا فان مفهوم
الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه
اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتانيث وتأوؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا محالة
للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقاني ويحجب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واولقها فاء الخ)
قال الدنوشري ينظره الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو ما ذكره أبو علي في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم ان ألف
كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولا نهأ ميلت وقيل عن واولقها يخلف مع كلتا فان
لامها عن واو مثل تجاه وراث وبنيت وأخت لاعت ياء كثنان اذ لا ثاني له وأما الامالة فلا كسرة أول الرجوع للياء جروا ونصبا وألف كاتا
عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرعي الالف لاه والتاء للتانيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند
الجرعي ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعث وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو علي انما أبدلوا لام كاتا لانه وقعت قبل
ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث في جماعدا العلامة اذا كانت ألفا لا تثنى انهم قالوا أحسدا وأحسدى وأما اللذان
لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالاكسرة

قال الدنوشري قد يقال كيف تدخل أل مع انه علم * قلت دخلت ضرورة * (الباب الثالث) * (قوله وهو الجمع الذي على هجاءين) قال الدنوشري أي على حرفين وهما الواو وفعال الياء في غيره وقد يقال الهجا أن الواو والنون رفعوا والياء والنون نصبوا جراً (قوله كالزيدون) قال الدنوشري مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تا كيدفقولنا من غير عطف أخرج زيدوز يدوز يدوقولنا ولا تا كيدأخرج زيدوز يدوز يدو يشترط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الاعراب والافراد والتسكين والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحدها كتقاء بحده المثنى لانه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغني عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه ان هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بناء مفردة ورايت بخط بعض الفضلاء ويرد النقض في جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفردة أولا * قلت وهو عجيب فان الشارح في شرح الازهرية في باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافاً للزجاج) قال الزرقاني أي فانه عنده مبني وبناءؤه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدون ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما ان المثنى الخ هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وحاصله انهم أبقوا اللفظة قبل تاء المثنى اشعاراً بانها منقلبة عن الالف وان الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من ٦٩ الوجه الثاني لانه لا يطر في لغة من فتح

نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه اشارة الى ان الفرق انما يحصل بجموع الامر من وهو كذلك وانه لا يكفى في الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح في الجمع اذا دخله اعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف في نحو مصطفى

* ألا ياديار الحى بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تشنية سبع (الباب الثالث) *

من أبواب النيباة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاءين (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعاً لانه أول أحواله وهو معرب خلافاً للزجاج (فانه يرفع بالواو) المضموم ما قبلها الفظ نحو جاء الزيدون أو تقدر ان نحو وأنتم الاعلون (ويجرو وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظاً نحو رأيت الزيدون ومررت بالزيدين أو تقدر ان نحو رأيت المصطفين وانهم عندهنا من المصطفين وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبيا الجر وانصب * سالم جمع عام ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو المقاء في شرح مع ابن جني (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

تحذف في الجمع وتقلب التشنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجرو والنصب المصطفين بياء واحدة وفي المثنى المصطفين بياءين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقاني اشارة بهذا الجمع فتحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم في قوله باب جمع المذكر السالم وإلى الرفع بالواو والجرو والنصب بالياء في قوله فانها ترفع الخ أي كان فهو منقوض أما الاول فان أهلاً ووابلاً ونحوهما بهما تتناول الفرع الثالث من الملاحظات جمعت جميع شروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما في سنة أو بعضها كما في غيرها * فان قيل نختار الثاني ولا نقض بالانواع المذكورة لانهما محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علة المحمول وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحمل على المسكول في وجوب الزكاة لمساواته في بلوغ النصاب وثبوت المحول وانتفاء الدين على القول بمناعته واعراب الجمع بالواو وشروط الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به في ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذلا وجودها فالحاقها في التامل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثاني والمشار اليه جمع المذكر السالم اصالة أو الذي يرفع بالواو ويجرو وينصب اصالة والقرينة على ذلك قوله وجعلوا على هذا الجمع الخ وان كثير من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما أحق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو في القياس الاصولي لا النحوي فان الشرط فيه انما هو التساوي في علة المحمول فقط كما مر الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

تقدمت في المثني فانها شرط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرط واحد وهو عدم الترتيب كما يأتي وقال اللغاني الثلاثة متقوضة بقوله تعالى قالتا أين أطعمنا لننظر به منزلة العاقل عن ذلك أي عن كونه غير عاقل (قوله الخ لومن تاء التانيث) قال الزرقاني قال بعض شراح الالفية الخ لومن تاء التانيث المغيرة لما في عدة وثبة علمين انتهى وسياتي ذلك في كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهي كالاصلية وقال الذنوشي مراده بقاء التانيث الموضوعه وان لم تستعمل فيه ليصح اخراج نحو علامة فان التاء فيه ليست للتانيث بل للتا كيد المبالغة وقال أيضا لوسمي مذكرة بشبة وعدة ما حذف لامه أو فاءه خارجة بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طالحة) قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع نحو طاحون وقيل طالحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بالفظه وقيل في العدد ثلاثة طحات بالحق عدد حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبتنا عنه في حاشية الفاكي (قواه وقلب الممدودة) فيه مسأحة لان الممدود ما قبلها قال الزرقاني وفيه إشارة الى عدم اصل التاء وذلك لان أصله الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور ولا نسلم الهزلة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سيأتي ولو سلمت في الجمع التيسر بالمقدرد عند الاضافة نحو عندى جرء القوم (قوله فلو كان نحو ز ينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص ز ينب بالذكور يشعر ان حائض لو وصف به مذكرة لا يجمع وهو محل احتمال (قواه ان يكون لعاقل) قال الذنوشي قيل الاولى ان يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفي في دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط ان يكون لذكور والباري جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالذكور ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بذكور ولا تانيث وقال كان المناسب أن يقول أو ينزل منزلة كفي التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتزيله منزلة من يعقل ثم ان كلامنا التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة

يكفي فيه البعض قال الرضى اعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكون كون البعض مذكرة نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف فحوزيد والحجر مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أين أطعمنا وفيه مخالفة

الخ لومن تاء التانيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طالحة) لامن الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجمع فيها مع علامات التانيث والتذكير ولو حذف التاء التيسر بالحجر دمها وقيد التانيث بالتاء احتراماً من التانيث بالالف كحلي وجرءاء علمين لرجلين فانها ما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقول الممدودة أو أفيقال الحملون والحجر اوون الشرط (الثاني ان يكون لذكور) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو ز ينب) لاصفة المؤنث نحو (حائض) لئلا يتيسر جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو ز ينب علما لم يذكروا ان يجمع هذا الجمع لعدم التيسر فلو كان نحو زيد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علما لكاب وسابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

كل

لما مر عن اللغاني وما ذكره عن الرضى صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى

أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشأنه العقل لا العاقل بالفعل وهو ذارد السمين على أي البقاء في اعراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجننا من هذه القرية الظالم أهلها فان ألبقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظر الى أن شرط الجمع ان يكون مفردة عاقلا بالفعل وما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قواه ان يكون أماعلما) قال الذنوشي اعترضه الدماميني بان هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم في الجمع فاذا وجد العلم اشترط انتفاؤه والجواب ان العلم شرط في جواز ايراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط في الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفي بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضا حدهم شرطوا في مفردة هذا الجمع اذا كان اسما ان يكون علما وقالوا من شرط ما يشي ويجمع هذا الجمع التنكير فلم يرد أنه اذا وجد العلم لا بد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح في هذا المقام الى اعتبار الشروط المتقدمة في المثني في هذا الجمع وبان بهذا الايضاح قول الدماميني في سؤاله لاهل الهند المشهور

فيسأل ما أمر شرطه وجوده * لا مرفلم تقض النجاة برده فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم حصول الحكم الا بفقده (قوله لان هذا الجمع الخ) قال الذنوشي فيه نظرا لانه يصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة لمرتبة على اشتراطها بانه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنوازي وقد عال بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف المجموع اجمعا بنافعا واحدا وفيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهي ترجع لما ذكره كمال الحنفيد في تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة في الجمع اشرف من التذكير كما ان المذكر اشرف من

المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمي هذا التوجيه يصلح أيضا لاشراط العقل (قواه ولا ترجيا) قال اللغاني يحمل على ما تناول العلم ذي
 كخمسة عشر والا انتقض به كلامه وقال لوقال جزؤه الثاني مبني وحذف معديكرب لوافق الرضي (قواه نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع
 و برق البصر شرق (قواه فانه يجمع أول المتضايقين) قال الزرقاني دون الثاني وانما لم يجمع الثاني لعدم الحاجة الى ذلك اذا تعدد هو
 الغلام مثلا المنسوب الى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع لجمع المضاف (قواه ما كان علما على التوكيد)
 قال الدنوشري أى على الاطاعة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعاقول ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك للمذكر
 العاقل انتهى فتأمل ولا يخلو عن اشكال هذا وقال المحفد * فان قلت أجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والنون من أى القبيلين
 أهو من قبيل العلم أم الصفة قلت الذى يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعني الصفة نظرا الى أصله لانه في الاصل أفعل تفضيل
 وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا في قرأتى لكل شئ ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قواه وأما صفة تقبل التاء)
 قال الدنوشري يشكل ذو معنى صاحب فانها تجميع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الآن يقال انه تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في
 التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذولست صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذومال فهو ملحق
 بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقاني هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعل اذ لم يجز على موصوفه فانه يقبل التاء مع
 أنه لا يجمع فلو زاد باطراد كما زاده ابن المصنف سلم من هذا ولكن هو مراده بقريضة قواه فلا يجمع هذا الجمع جرح ووصف ووراء انتهى وفي
 قواه ولكن هو مراده بقريضة الخ نظر اذ لا قريضة فيما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف ٧١ في الحواشي أن ابن المصنف احتراز

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يحجر العلمية الزائلة لاجله وأن يكون العلم (غير
 مركب تركيبا اسناديا ولا ترجيا فلا يجمع) المركب الاسنادى (نحو برق فخره) علما اتفاقا لان المحكى
 لا يغير (و) لا المزمجى نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشديدا بالحكى في التركيب وقيل
 يجوز مطلقا وقيل ان ختم سيبويه جاز والافلاو على الجواز في المختوم سيبويه فخرج من يالحق العلامة بآخره
 فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف وبه ويقول سيبويهون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع أول
 المتضايقين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علما غلاموزيد وغلماي زيد وعن الكوفيين اجازة
 جمعها معا فيقال غلاموا الزيدين وغلماي الزيدين يكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على
 التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهى التى (تقبل
 التاء) المقصود بهامعنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما التاكيد المبالغة
 لا لقصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء وليكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التى تقبل التاء

بقوله باطراد من نحو
 مسكين وميقان ورجل
 حميد وذميم فانهم قالوا
 مسكينة وميقاتة وجيدة
 وذمية همة ولكن لا يطرده
 ذلك في نظائرهن (قوله
 المقصود بهامعنى التانيث)
 قال الزرقاني مقتضى هذا
 التقييد خروج نحو علام
 ونسابة فانهما وان قبل التاء
 لكن ليست التاء التى يقصد

بها معنى التانيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قواه فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخره نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علام
 ونسابة لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بهامعنى التانيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة يخرج قبدا نحو لوم ناه
 التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قواه فلا يجمع هذا الجمع
 نحو علامة ونسابة) قال الدنوشري هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو طالحة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن
 أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدين * فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء * قلت كيفية اخرجهما به أنه يصدق
 عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بهما التانيث بل يقصد بهما التاكيد المبالغة ونقل الدماميني
 عن شرح التسهيل عن الموضوع في هذا المقام أن هذا الشرط أعني قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطاً وانما هو بيان محل ما يجمع
 هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادى الرأي فتأمل ولكن يبقى الكلام في علام ونسابة فانهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث مع
 انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله عليه وسلم بغدعدنان وبعذلك كذب النسابةون وسياق في صيغ المبالغة أنه يجوز
 أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أنا فى أنهم فرتون عرضى * وقد يقال ضرابون ومضربون الخ فليتأمل هذا المقام عني أن
 ينجلي عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونسابة يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعاً وعدم قبولها للمعارض في الاستعمال
 ومدار هذا الجمع على قبول مفردة اذا كان وضعاً فتدبر (قوله لا لقصد معنى التانيث) دل لى زرقاني بل التانيث اللفظ لان وضعها
 للتانيث (قواه أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل * قلت يعنى ان انتفاء القبول المذكور يصدق
 بصورتين كونه ذامؤنث ولا يقبل التاء وكونه لامؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال ابن قاسم في شرحه

وان لم تقبل الصفة الثانية فيشترط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي بما هو صفة خاصة بالمد كرفانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس بقابل للتأول اذ دل على المفاضلة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون افضل لان افضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التقضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشري لوقال لان جريح وصبور اكان حسنا اه ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقل جريحون في المذكور و جريحت في المؤنث فيلزم الاختلاف بين ٧٢ صيغتي الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكور والمؤنث فيلزم مزية الفرع على

الاصـل (قوله اسم جمع قو) قال الزرقاني انما لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحب صفة وأول وليس بوصف كما ان ذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الجمع معناه أن يكون الجمع أز يد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البدل فهو فكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع

المذكورة (نحو قائم) من المجرى (ومذهب) من المزيد تقول قائمة ومذنب (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (افضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأجر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تقضيل لان جريحا وصبور اصابا يتوى فيه المذكور والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأجر مؤنثه جراء فلا يقال جريحتون وصبورون وسكرانون وأجرون كما لا يقال جريحت وصبورات وسكرانات وجراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

*(فصل وجملا على هذا الجمع) * السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح به عليها في النظم بقوله * وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شذوا السنونا * وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جوع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جماله لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التثنية قال الله تعالى ان يكن منكم عشر ون صابرون واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعا سبعة ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخى له تسعون وتسعون نعجة (و) (الثاني) جوع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة بنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصير يفيه أدت الى حذف

لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جوع تكسير) قال الزرقاني من جوع التكسير ذو ولا نه جمع ذو فهو من الهمزة جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا للعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ اذ ارجع الى أصله في الجمع لا يوجب جمعه جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذف لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع برد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذف الواو وحذف لامه كالثابت فلم تات الهمزة وأما التثنية فلورجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح بالفتح خفيف وقد حذفت أول الغرض التخفيف فلوحذف لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لورجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها كما في بيان ولوحذف لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس بنان الكف بخلاف بنون فليتامل وقال بعضهم ان العلامة ان الجمع لما كان ثقیلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة وليس من نوع جوع التكسير الاعجميين ونحوه من كل منسوب حذف ياءه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولولوزنساء

على بعض الأعمى وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر تهذونا فاعدا نرويدا * متى كنا لملك مقتونيا
فانه جمع منسوب وأصله الأعجمي والياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب لا يجوز جمعه عند
البصريين والكوفيين ولبس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتون جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقري فحذف ياء
النسب انتهى يتصرف في آخره هذا كلام الدنوشري وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعله تصرف في لغة الله تعالى أعلم
الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن جاز غير حصين فيكتب فاضل آخر فيه نظرا فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو
الماء أو أنا فقول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من اثنان وقيل ثنان التلبس بينان الاصابع فيكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا
القائل غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذا الضمة في اشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكها ايراد (قوله اسم للعام) أى
وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقاني الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس
ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا نوع لم ان أحرون وأرضون كبين نحو وجههما على الضابط
وكل الاحسن التصريح بانها كمال فعل في بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز في نحو ثمة لعدم الحذف وشذوذ أرضون وأحرون انتهى
وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكره المكوذي وكثير من شراح
الافية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقاني فيه نظره فانه شائع لا مطرد مع انه ينافي قوله ٧٣ أولا ويشترط الخ لان الاشتراط مع
الاطراد فيه انتفت فيه

الشرط مناف له قال في
التسهيل وشرحه قوله أعرب
من هذا الجمع غير مستوفى
الشرط فسموع أى
يقتصر فيه على مورد
السماع ثم قال وشاع هذا
الاستعمال أى الجمع بالواو
والنون أو الياء والنون
فيما لم يكسر مما حذفت
لامه وعوض الخ انتهى
ويمكن أن يجاب بان المراد
بالاطراد الاطراد اللغوى

الهمزة (واحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة
بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحره كيف فهم من قول الجوهري
كانه جمع أحره وعلى هذا يشاكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار
أصله وهو أحره قصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا
(وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله
لعدضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق اعواد منبر
الانه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولا مهاو أو أهاء لقولهم
سنوات وسنات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم
(ثلاثي حذفت لاهم وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر) تكسير ايعرب بالحركات (نحو عضة وعضين)
وأصل عضة عضه بالهاء من العض وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضهم بعضا وقيل أصله
عضون من قولهم عضيته تعضية اذا فرقه ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * أى المفرق فعلى
الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضية وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فيكل من

(١٠ تصر يح ل) وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والافكان
يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم ان جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشرط قليل فيشمل ما قلناه
من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبرة التسهيل بتماها وما أعرب مثل هذا الجمع
غير مستوفى الشرط فسموع كنحن الوارثون وأولى وعلمين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشائع هذا الاستعمال
فيما لم يكسر من المعوض لاهم هاء التانيث الخ انتهى وما ذكره من التناهي بين الاطراد وانتفاء الشرط أخذه من شيخه اللقاني فانه قال
عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيها انتفت فيه الشرط
مناف له وفي قوله ومن كلامه علم الخ نظر لان ما خرج عن الضابط مما لم يكسر حذفت لاهم وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما
صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل اما يقتضى ان ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرفت ان من المسموع ما هو
شائع فلا يلزم ان يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما شذوذ مثل أرضين وبنين ونحوهما ما خرج عن باب سنين والحاء على ان ما خرج
عن الضابط المشار اليه في التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ فسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين
الذى صرح المصنف وأشار اليه في التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فامل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون
أهلون ووابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف وان كان ابن لناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين بقوله ولم يكسر تكسير ايعرب
بالحركات) قال الزرقاني جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذي حد به باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثي حذفت لاهم وعوض

عها هاء التانيث اكنه مكسر فاجاب بما ذكر (قوله كم لبستم الخ) كم معمول للبشم وقد تميز لكم (قوله فالا الذين الخ) انهم استغفاهم
 مبتدأ والذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمطعين أى مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمطعين (قوله فعزبن صفة الخ) مبنى
 على ان الوصف بوصف واعرابه مكى حلا من الذين أيضا (قوله وشذلدون) قال الدنوشري مثله رقة وورقون وهى الدراهم المضروبة
 فهى محذوفة الفاء كادة فجمعها ٧٤ بالواو والنون شاذ قال فى القاموس الورق مثله وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع

أوراق وورق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبي شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزبن (قوله وهى المساوى فى السن) قال الدنوشري فى القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون التصغير وليدات ووليدون لالديات وليدون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتاقى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الامر انه قد يقال التصغير غير يرد الاشياء الى أصولها وهى لم ترد الفاء التى هى الواو فى محلها وذلك يصلح أن يكون وجه الغلط وقد يقال الواو التى هى الفاء ردت فى التصغير ولكن هى فى غير محلها بعد ياء التصغير وقلت ياء وأدغمت فى ياء التصغير وسبب قلب ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالكون فلا

التصغير والجمع يردان الشي الى أصله (وعزبن وعزبن) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى أصلها عزى فلامها ياء وهى الفرقة من الناس والعزبن الفرق المختلفة لان كل فرقة تمتاز الى غير من تعزى اليه الاخرى (وثبة وثبين) والنبه بضم الناء المثناة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وويل ثبي من ثبتت أى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى ياء وأما النبته التى هى وسط الحوض فليمت عما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ناب يشوب اذ ارجع وويل بل هى محذوفة اللام أى ضامن ثبتت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسور هاء نحو عضة وعزة ومضموم هاء نحو ثبة فاما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان كسورا الناء لم يغير فى الجمع نحو عشرين وعزبن وما كان مضموم الفاء ففيه فى الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الناء وكسرها وهوالاكثر ووقع جمع سنة عضة وعزة فى التنزيل (قال الله تعالى كم لبستم فى الارض عدد سنين) فسين مجرور باضافة عدد الى هو علامة جر الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا علامة نصبه الياء فى الذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزبن صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة فى التنزيل الا بالالف والتاء نحو وانقر واثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع العرب بالحروف (فى نحو تمرة عدم الحذف ولا فى نحو قاعة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعدوزن بكسر أو لمما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فقلت الى ما بعدها ثم حذف الواو وعوض منها الهاء وشذلدون جمع لدوة وأصلها ولد وهى المساوى فى السن فان كاء عامين لمذكر جمع هذا الجمع فبقا عدون وزنون (ولا يجوز ذلك) فى نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدي ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجار بردى وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذأبوز وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبوز وأخو وهنوخ حذف لاماتها كما روى لم يعوض منها شئ (ولا يجوز ذلك) فى اسم وأخت وبنت لان العوض) فهين عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو وعند البصريين حذف لامه وعوض منها همزة فى أوله وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان أصلهما أخو وبنو حذف لامهما وعوض منها تاء التانيث لاهاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب بحجورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء أخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولا نهلا تبدل فى الوقف هاء ونقل ذلك الموضع عنه فى باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسيأتى قول ان التاء فيهما اللام الحاق بجذع وقيل الخافا لثنتى باثلاثى (وشذبنون) جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنون لان مؤنثه بنت ولم تر هذه

وجه لاجلهم بالغلط والناس المتكافى معهود فى كلامهم وقيل ان صاحب القاموس لعله اعتد فى الغلط على اقرار التاء اللافقين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحذر ذلك (قوله وضعفه الجار بردى) قال الدنوشري ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه الى فعال هو دليل المبرد كجمل واجال أولا (قوله فاهمسمو) قال الزرقانى وأما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذف لامه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشري ينظر هل أخو بضم الحمة وسكون الحاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون ولا انتهى وأقول بنطهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسرها بنو (قوله ولا نهلا تبدل فى الوقف هاء) قال الدنوشري أقول ما لعله عدم ابد الهاء

المذكور لا تقتضي انها ليست للتانيث كما في مسلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجد الهاء بعدها تنقص بتولهم شواها بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك ان حرف الحاق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك انهم قالوا في يدع انه فتح لحرف الحاق وحل عليه يذر لمشار كتمه في معنا، ففتح (قوله وعوض منها هاء التانيث) أي قصده التانيث أي يكون عوض الانها موجود (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جوع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه مساححة اذا غير المستوفى للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن ٧٥ جمع أهل هـ هذا الجمع كونه برد بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه في الواقع للعقلاء هـ وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لانه لا يقبل الفاء ولا يدل على التفضيل (قوله قال الله تعالى ان كتاب الابرار الخ) في الاستدلال بالآية على كون عليين اسماء على الجنة نظر اذا ظاهر منها أن عليين اسم للكتاب المرقوم الآن يقال ان في الآية حذف مضاف أي محمل كتاب يدل ان كتاب الابرار في عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجن هو أشرف النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب الى العربية اذا كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد على ومعناه أن الابرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله ويجوز في هذا النوع) قال الدنوشري ظاهره ان

التاء تلحق مؤنثا ولا مذكره محذوف الواو الجوهرى (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشفة) وان كانا محذوفين للام معرضا عنهما التانيث (لانها مكسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت (على شياه) شفة كسرت (على شفاء) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصفة فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فان قلبت ألفا فصار شاة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التانيث وأصل شياه شواه قلبت الواو يا، لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفة فحذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على أن لامها هاء تصغيرهما على شوية وشفوية وتكسيرا هما على شياه وشفاء والتصغير والتكثير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهرى ولا دليل على صحته وانما لم يحجم عا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرا هما عن تصحيهما وشذذبون جمع طيبة فانه لم كسروها على طبا ولا مها واو محذوفة الهاء عوض منها والظبية بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها طبا ولقولهم طبوته اذا أصبحت بالظبية (و) النوع (الثالث) مما حل على هذا الجمع (جوع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم (والصفة كالمون) جمع أهل وهم العشرة (ووايلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلواة ابلايسا علمين ولا صفتين ولان وابل الغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفة ووقع جمع أهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلنا أمتا وانا أهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع) مسمى به من هذا الجمع (المستوفى للشروط) (و) من (ما ألحق به) فالثاني (كعليون) فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار في عليين وما أدرى ما عليون وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلون ونقل الغزنوى عن بونس أن واحدا عليين على وعليته وهى العرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فجمع بان بالحروف اجراء لهم على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ (ويجوز في هذا النوع) المسمى به (أن بحرى) في الاعراب (بحرى غسليين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء) في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاث فظهر على النون حال كونها لم يكن أعجما ففتقل هذا زيد بن وعليين ورأيت زيدا وعليينا ومرت بزيد بن وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبع للنظم في قوله ومثل حين قد يرد هذا الباب محمول على المنصرف بقريضة للتشبيه وعدل عن التشبيه بحسين الى التشبيه بغسليين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (أن بحرى بحرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز ما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتأمل انتهى ومحمل ما ذكره المصنف ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والافلا يعرب بالحركات (قوله تبع للنظم في قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشري فيه نظر لان كلام الناطم في باب سنين لا في مسمى به أو في جميع المحققات لاني مسمى به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناطم في غير حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيرها الى قول المصنف وبعضهم بحرى بنين وباب سنين الخ لانه شرح لقول الناطم المذكور (قوله ذي زيادتين) أي ذا حرفين شبيهين بالزيادتين والافالياء والنون في غسليين ليسا زائدتين بل هما من الكامة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون في غسليين زائدتان قال الحاتمي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسسته

فخرج منه شيء فهو غسلي أي فعلم من غسل الجراح والدبر اهـ ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل
 يعربون لكان أولى لأن نونه زائدة وقد عاب هو على السير في تمثيله بـ يبتون لصالته تونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود
 ليفيد المثلية لزوم الياقود جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشري قال في القاموس الياسمون معروف الواحد ياسم
 كصاحب أو عالم ولا نظيره سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجحج وهو أبيض وأصفر نافع للشايخ والصداغ البلغمي
 والزكام وذرس حقيق يابس على الشعر الأسود يبيضه وشرب أقيقة من ماء حقيق زهره ثلاثة أيام محرب لقطع نزف الارحام انتهى قال بعضهم
 ومأقاه الشارح في ياسمين مشكل لأنه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال انه علم جنس و برده دخول الالف واللام عليه فهو اسم
 جنس فلي تأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا ياسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام فيه مسمى به ودخول الالف
 على ما هو اسم جنس للنبات المخصوص على انه يجوز التسمية بما فيه ال والعلمية انما طرأت بعد دخولها بالمطرون (قوله عربون) (قوله عربون)
 الدنوشري قال الديميري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضمة العين واس

الراء وعربان بالضم
 والاسكان أيضا وابدال
 العين همزة مع الثلاثة
 ومن تحن العوام عربون
 بفتح العين واسكان
 الراء ومراد الموضع للغة
 الاولى وظاهر كلام
 الموضع انه لا يمنع الصرف
 مطلقا بل ينون وينبغي
 تقييده بغير نحو العجمي
 كما في الوجه الذي قبله
 وكان ينبغي للشارح ذكر
 وقد يقال الشارح أشار
 الى ذلك بقوله ويحتمل
 أن يكون من باب هرون
 (قوله منونة) أي ان
 خلت من مانع للتنوين
 كما في المثال (قوله ويقدّر
 الاعراب) قال الدنوشري

للعلمية وشبه العجمة كجمدون قالوا هـ ذيا سمي معون بضم النون من غير تنوين أو ويجري مجرى
 (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (ع
 النون) حال كونها (منونة) فقول هذا زيدونا ومرت بزيديون (كقوله)
 طال لي وبنت كالجحون * (واعترني الموم بالمطرون)
 بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري
 حواشي الصحاح انه لا يفي ذهل الخزاعي رداعلي الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت
 الانصاري والمطرون بالميم والطاء المهمة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماء
 مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تلزمه الواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح
 من كلام العرب ونظيره هذه من يلزم المنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو ين
 ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد تربت في دير خراب عند المطرون
 (ولها بالمطرون اذا * أكل النمل الذي جمعها)
 الرواية بفتح النون في المطرون وتقدم انه اسم موضع أو رده في الصحاح في فصل النون من باب ال
 بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أو بالالف بدل الميم وآخره بالكسر بل الفتح قاله الموضع
 الحواني والماء من لسانه تعود على النصرانية قوال الجار والمجرور وفي موضع الخبر لقوله خرق في البيت بـ
 والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرقه وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل
 يخزن ما يجتمع تحت الارض لياكله أيام الشتاء والخرقه بكسر الخاء المعجمة ما يتخترق من التمر أو
 يجتني (وبعضهم) أي العرب (يجري بنين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجري غسلي) في لزوم ال
 الحركات على النون منونة غالباً على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تساءل

الظاهر في المنى حيث أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو
 ولا يمكن تقدير اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يقدر فيه
 الاعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبتته المصنف من أن
 أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحذر ذلك وينظر هل يجوز كون بالمطرون خبرا عن خ
 ثانياً أولاً وهل اعراب الشارح متعين أو لا انتهى ولا يخفى أن توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام
 عن الموضع في الحواشي لأنه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعيين اعراب الشارح وان قوله بالمطرون متعلق
 بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو لها كما تقول لي في مصر خرقه فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المحرور عائد على وقت في قواد وقت أكل
 النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن راجع للامذكور والافاضا هو وان لم يكونا علمين وفائدة الاتيان بالواو دفع توهم
 اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكران الوصلية بالواو قبلها اليه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق
 فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المعصور بغير حالة العلمية
 (قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولاً وان لم تنون النون على لغة

بني ثميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها اعراب ما لا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان لم ينونه بحركة ما لكسر وظاهر كلام الفراء أنه ينعده الصرف فيجره بالفتحة انتهى ويكون المانع من الصرف شبه المعجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فانهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدونشري فيه نظر اما اولافلايه مكررمع ما تقدم وأما ثانيا فلان اعتدال لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء ٧٧ فليست معتلة اللام ولعل بني عامر تجمع ل لامها واوا دائما

ويكون ذلك محفووظا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على مقام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدونشري في فهمه فليتم امل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو

يعني باب سنين الخ) قد يقال ليس في النظم ما يقتضي عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتأدران المصنف قصدهما قاله شرح النظم (قوله ضاربين القباب) قال الدونشري نقل الدماميني عن ابن ابيازانه يحتتمل ان الاصل ضاربين للقباب فحذف اللام وبقي القباب مجرورا بهامع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهره هذا ان ابن ابيازانه واراد تضاه وليس كذلك لانه بعد ان ذكر

النون للاضافة (قال) أحد اولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه (وكان لنا أبو حسن علي * أبا براون نحن له بنين الرواية بنين بالباء والاعراب على النون (وقال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل (دعاني من نجد فان سنينه) * لعين بن ناشيبا وشيدنا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الباء والالقاء فان سنينه محذوف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها أخف عليهم لان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون مقام مقامه وقواه دعاني أمر ومعتا أتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيدنا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من الجرو بالباء ومردا حال من مفعول شيدنا (وبعضهم) أي النحاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الباء والاعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم وفي) (كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)

ربحي عرندس ذي طلال * (لايزالون ضاربين القباب) الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كما سلكنا لا بالياء والالحذف النون للاضافة وقيل ضاربين ورد بانه يحتتمل أن يكون الاصل ضاربين ضارب القباب فحذف الباء الذي هو ضارب في دلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المعنى ويحتتمل أن يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدى الياءين وأسكن الباء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملة وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشدید القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحاله الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو سحيم وماذا تبغى الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الا صغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخر كما يفعل في فتيان وقال الاعلم بن يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني

(فصل) * في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما لحق بهما المشار اليها في النظم بقوله ونوع مجموع ومابه التحق * فاقطع وقل من بكسرة نطق ونون ماثني والملاحق به * بعكس ذلك استعملوا فانتمبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثاني لاحتمال المذكور قال والاول أجود لما في الثاني من الحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمر وبل ضارب عمر فان قدمت فقلت زيد لعمر وضا رب جازا انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدونشري فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب * (فصل) * (قوله سابقا على الجمع) قال الدونشري توجيهه حسن وأما توجيهه تقديم الجمع فلشبهه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدونشري قال الرضى اما نون

المتنى والمجموع فالذى يقوى هذى انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير متضادة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذى المعنى يكون على خمسة اقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعاني شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاسه كراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكبير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتكبير قد اسقط التنوين للتثنية نحو يارب يارب لا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعه واجزا في الوقف بخلاف النون فانها متحركة وباسكال المتحرك يكتفى في الوقف وان كان الحرف الآخر ساكنا قال كان ذلك بعد حركات الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضى ان التنوين يكون على خمسة اقسام ان اراد التنوين المشهور والمخصوص بالاسم فهو اربعة فقط وان اراد مطلق التنوين فهو عشرة قسم كما ر (قواه وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها اشبهت ألف غصبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ معرب بالالف ولم يحكموا ضم النون ٧٨ بعد الواو التي هي مقابلة للالف في الجمع فالفارق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما

بعد الالف (قوله جمع قدز)
قال الدماميني واحدة قدز
يضم القاف ونقله عن
الصاح ونقل عن شيخنا
الكامل الدميري انه بالذال
المهملة ونسب ذلك لابن
سيده (قواه وهو البرغوث)
قال الدنوشري في منظر فانه
مخالف لقول السيوطي
في كتابه المسمى بالظريوث
في فوائد البرغوث باؤه
مثلة والضم أفصح وهو
لذكر والمؤنث منه برغوثه
والجمع براغيث ومن
أسمائه القدة والقدة والجمع
قدان بالكسر والاهمال
بوزن كان والقدان بالكسر
وتشديد المهملة قال الرازي
يا أبتى أرقى القدان
فالنوم لا تالفه العينان

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله
يا أبتى أرقى القدان * فالنوم لا تالفه العينان
بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قدز وهو البرغوث (وقتها بعد الياء لغة)
لبنى أسد حكاها الغراء (كقواه) وهو جدي بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة
(على أحوذين استقلت عشية) * فاهى اللمحة وتغيب
الرواية بفتح النون من أحوذين تشبيهة أحوذي بفتح المهملة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر
الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي الحذقة وفي ديوان الادب الاحوذي
الراعي المتشمر للرعاية الضابط لماولى وأراد بالاحوذين هنا جناحي قطاة يصفهما بالتحفة وفاعل
استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجوع عنه على
جناحين فهاشاهدها الرائي اللمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها
وبعد الالف في لغة من يلزم المتنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور (كقواه)
أعرف منها الجيد والعينان) * ومنخيرين أشبهنا طيبانا
أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينان تشبيهة عينين وأما طيبانا بفتح الظاء
المعجمة وسكون الواو وبالياء آخر الحروف فهو واسم رجل بعينه لا تشبيهة ظي خلافا للهروى (وقيل)
هذا البيت مصنوع (لادليل فيه) وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة
وظاهر كلام الموضع ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنين فانها
محمولان على المتنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد أستند اليه (ونون الجمع)
السالم لاذكر وما جل عليه مفتوحة بعد الواو وبالياء للتحفة لان الجمع أنقل من المتنى (وكسرهما جاز في
الشعر بعد الياء كقوله وهو جريلا سحيم خلافا للجوهرى

انتهى بحروفه لكن ليس في التاموس الا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتامل كلام عرفنا
السيوطي انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الاهمال عن الدميري وانه عزاء لابن سيده في قدز ولزم من ذلك الاهمال في قدان وانظر
قول السيوطي يقل للمؤنث برغوثه مع قول أبي حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم يميز بين مذكره ومؤنثه (قواه في لغة
من يلزم الخ) أى لافي اللغة المشهورة لان الشاهد لا يوافق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الاتي على الاثر انه يطابق (قوله
أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فان في البيت شاهد على رده هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخيرين
بالياء فدل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المتنى بالالف مطلقا تارة يستعملونه كاستعمال الجماعة
(قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قواه وظاهر كلام الموضع الخ) قال الدنوشري أما ظهوره في
اثنين واثنين فلا ترد ولا شك يعتره بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو في صيغة يفعلان وتعلنان فهو
أبعد بعدوتهم سابق لان الكلام في التثنية التي هي من اقسام الاسماء وأما ذال فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مقرر ولا يحتج

أرادته هنا بل لا تصح انتهى وفي قوله وأما توهم أحتمه الخ نظر ظاهر وإن نقله بغض الفضلاء وأقره لانه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح وإنما أراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح أن الفتح يجري بعد الالف في اللغة المشهورة التي تعرب المثنى بالحروف وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الالف كما حمل الشارح الكلام عليه فيمأم ومعلوم أن الاعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الالف كما لمقصور فتأمل (قوله وقابله الموضح هنا) قال الدونشري ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقديقه لا تناقض لانه هناك عن غيره وهذا اختارانه مجرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله جائز في الشعر) قال الدونشري يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهد (الباب الرابع) * (قوله بالف وتاء) قال الدماميني أي لا ولوليتهم منه من حيث أن كلا منهما جاء للتانيث والجماعة أما مجيئ الالف للتانيث في نحو جمل وأما الجمع في نحو رجال وأما مجيئ التاء للتانيث فظاهر وأما في الجمع ففي نحو كاه فانها جمع كاه وكاهة وكعكس تخمة وتخم هو في شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالالف والتاء لعروض الجمعية والتانيث الهمازي فيه ولأن كلاما من الحرفين قديدا ٧٩ على كل من المعنيين كما في رجال

وسلمى وضاربة
والجمالة * قلت أما
في التانيث فسلم وأما
في الجمع فغير مسلم لأن
التانيث يكرن بالتاء
والالف بخلاف الجمع
فلا يفهم من التاء
ولا الالف وإنما يفهم
من أبنية المجموع
انتهى وذكر المصنف
في الحواشي للتاء اثني
عشر معنى ولم يذكر منها
الدلالة على الجمعية
لكن في المصباح في مادة
جل وجمعه جال واجال
وجالته بالهاء وباقي قريباً
ما يؤيده هذا وقد سدم
المصنف الالف لتقديمها

عرفنا جعفر أوبني أبيه * (وأذكرنا زعانف آخرين)
الرواية بكسر النون من آخرين وهو جيم آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر أوبني أبيه أولاد ثعلبة بن
ربيع والزعانف بفتح الزاي بالعين المهملة والنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو
الغصير وأراد به الأعداء الذين ليس أصلهم واحداً (وقوله) وهو سحيم
وماذا أتيتني الشعر أم نبي * (وقد جاوزت حد الأربعين)
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلاف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة بأنه مجرور
بالياء وكسر النون على لغة وقابله الموضح هنا فاستشهد به أولاً على الاعراب بالكسرة وثانياً على كسر
النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نشر ولا شعر لعدم التجانس
* (الباب الرابع) *

من أبواب النيبات (الجمع بالالف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط
(هذه ذات) وودعات أو بالتاء والمعنى جميعاً كقاطعات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحجرات
أو بالالف المقصورة كجليات أو الممدودة كحجرات أو يكون مسماه مذكر كاططحات ولا فرق بين
أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمت أو تغيرت كسجدة وسجدات وحجلى وحجليات
وصحراء وصحراوات فالأول حرك وسطه والثاني قمت أفه ياء والثالث قلبت همزته واو ولهذا عدل
الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بالالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع
المذكر ومسلم فيه المفرد وما تغير (فان) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة لجلال للنصب على
الحرف كما في جمع المذكر السالم أجزأ للفرع على وتيرة الأصل وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الاعراب
بالحروف لعله مفقودة في الفرع وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب (نحو خلق الله السموات)

في اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقاني إن كانت الباء للابسة أي الجمع الملتبس بذلك فقيد
مزيدتين لا بد منه احترازاً عن نحو أبيات وقضاة وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثاً بالمعنى) قال الدونشري يستثنى من
قوله مؤنثاً بالمعنى فقط باب عظام في لغة من بناء (قوله أو بالالف المقصورة كجليات أو الممدودة كحجرات) قال الدونشري يستثنى
فعلان كسكري فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراف فلا يقال حجرات كما لا يجمع ذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو
قياس قول الكوفيين في المذكر وحمل الخلاف ما دام باقياً على الوصفية فإن سمي بهما جمعاً بالالف والتاء بخلاف (قوله أو تغيرت
الخ) قال الدونشري معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين في قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة إلى مفرد وهي ممنوعة وقوله
قبله أو يكون مسماه لوعبر بدله بقوله وإن يكون لكن أحسن لأن بين لا تصاف إلا إلى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ بخذف
في ويكون نصبه بدل اشتغال من جميع وضمير نصبه راجع إلى الجمع بمعنى المجموع في قول المصنف بالفاء والخ (قوله) قال نصبه
بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الانحفاش إلى أنها كسرة بناء (قوله لجلال للنصب على الحرف) قال الدونشري لعل أيضاً جمل النصب
على الحرف بأن الحرف ز والنصب بفضلتان فلما لم يكن لأحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة وقد منع ما لا يتصرف

من البحر فعمل على النصب (قوله) ونحوه الزنخشي وأبي عمرو بن المحجب) قضية كلام الرضى أن الزنخشي وابن المحجب يقولان أنه مفعول به لأنه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا أو وجدت ضربا كذا نك أو وقعت عدم الضرب على زيد و كان الضرب كال شيأ وقعت عليه الإيجاد اه قال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله ووصوه الموضوع في المعنى) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة باننا لانسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل الإيجاد الفعل وإنما اشترط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أولم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه فان الاشياء متعلق ٨٠ لفعل الفاعل بحسب عقلية ثم قدبو جد في الخارج وقد لا يوجد ذلك لا يخرج عنه كونه

فالسماوات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر البحر جاني ونحوه الزنخشي وأبي عمرو بن المحجب ووصوه الموضوع في المعنى ووضعه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجودا لافعال وللذوات جميعا هو سبحانه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاجد الفاعل فيه شيأ آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا لفصل بل والعالم لم يكن موجودا بل كان عدم محضا والله أوجده وخلصه من عدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به واحتج الجمهور بالذهب - ون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لانعلم انه مخلوق لله تعالى الابدليل منفصل والمعلوم مغاير للجهول فاذا كون الله خالق للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالق فيه فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلا يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاده العالم واحدا نه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد فانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي نصب للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المرديتين بالكسرة مطلقا هو الغالب (و ربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحد بن يحيى (ان كان محذوف اللام) ولم ترد اليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وقوله

مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيأ وأجاب الشيخ شمس الدين الأصم في شرح الحاجبية أيضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الإيجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيأ آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى الإيجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والالكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الامامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله) واحتج الجمهور الخ قال الدنوشري هذه الامور

فلما جلاها بالايام تحيرت ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والايام الدخان وثباتا بضم التاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبر الما

التي احتج بها الجمهور انما تاتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما ضربت ضربا وليس كذلك بل فاته المفعول المعلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده سواء كان عينه كافي ضربت ضربا أو غيره كافي أحدث الله زيدا أو خلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظرا لانه من البين ان العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدنوشري اذا تأملته حق التأمل رأيت غير واضح (قوله كما قال أحد بن يحيى) قال الدنوشري ان قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما سياتي قلنا هو حكاه العنق وغيره - كي أفراد الخ - وصه (قوله ولم ترد اليه في الجمع) لا يحتاج الى هذا التقييد لان الضمير في كان واجد للجمع فتأمل (قوله واكتئابها) قال عطف بنفسه على قوله ذلها (قوله والايام الدخان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الايام وينظر ايضا هل ادل هذه اللغة يجوز أو أيضا النسب بالكسرة أولا هو أو فوالبيت الصحاح ونسب لابي دويب والايام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبرة القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الابل ودخان (قوله بالتاء تبدل في الوقف هاء) ونحوه

قناة وقضاة وغزاة وقناه (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدونشري ينظر هل ياتي على كلامه في بنات وبنات فيدون مقردا على قوله (قوله وردبانه يلزم الجمع الخ) رد: الله اني بار التاء فيه لهض التانيث لا للعرض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو اسقط قوله وردباني بلام التعديل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتأمل (قواه والمطر في الجمع الخ) قال الدونشري يخرج بقواه مقرونه بالتاء نحو سكرى وجره ونحو صبور وصفة المؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الحالية من التاء واذا سمى بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء لمخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضر اوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحوثة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الاثلاثة ألفاظ شقة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير ونذر خود وخودات وسماؤس ووات لا يقال دارودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المردفلا رد عليه ذلك أه ونظم الدونشري ذلك فقال وكل ما أنت بالتاء يجمع * بالف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرنا * ثلاثة ألفاظهال تنكرا شاة ولغظة أمة ثم الشفة * فجمعها بما مضى ان نعرفه وذكر في الهمع أن الذي يجمع بالف وتاء خمسة أنواع وتبعه الفا كهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كتمرة وبالف المقصورة والمدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة مؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدها ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة الذين عد منها (٢) الاول قسما برأسه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم

جنس مؤنثا بالف كجبل
أو صخر أو يعة خامسا
لكن أولى وينطبق كلامه
حينئذ على الخمسة (قوله
أوصفة المذكور غيرة عاقل
كجبال راسيات) يمكن أن
يكون منه قوله تعالى
أياما معدودات فواحدا
معدودا لا معدودا وجمع
بالالف والتاء لانه صفة
لذكر لا يعقل وهو اليوم
ولاديه في قوله

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبر المساقاة من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مقردا مردود اللام خلافا لاني على في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مقرردت لامه وأصله لغية أولغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات وردبانه يلزم الجمع بين العوض والمعووض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتقا نحو واعه كفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموال) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها ما قبلها ألفين فالالف فيها أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطر من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما مؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو عام المذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

(١١ تصریح ل) تعالى في الآية الاخرى أياما معدودة على أن واحدا معدودات معدودة لان معدودة جاءت هناك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تنهضي انقسام الاحاد على الاتحاد نعم بشكل عاقله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحدا أخر أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قبول الجمع بالجمع من غير نظر للاتحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يزاد هذه الحال وقد أشرت الى ذلك في رجز فقلت أن قبول الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بانه ياتي على أحوال * ثلاثة تدرج بالمثل ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذاك في كلام العلماء وتارة تحت مل الامرين * ولم تكن نصابا غير معين كلام رب العزة البديع * حاوي جميع الحسن والبديع دل عليها صفة الايام * باخر في أشرف الكلام وليس من ذاصفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر ما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوه اكمل سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أيام معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للاتحاد (٢) قوله الذين عد منها الخ هكذا في النسخ وليحذر

(قوله وحل على هذا الجمع شيئا ن الخ) قال الزرقاني ظاهره فقط وقد تبع الالفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالفاء وتاء لان الحق في الذن واللات ونحوهما انها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا عراب أولات اه فقواه مكسورا أي مبنيا على الكسر في الـ وال ثلاثة ونحو جاء اللات فعلمت ورايت اللات فعلمت ومرت باللات فعلمت وقوله أو معربا عراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدونشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة ببقاء الـ وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على أن قواه أصله ربما يشعر بأنه مفرد وهو مناف لـ قوله أو لا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان أن الالف والتاء فيه زائدتان لأن كونهما اجتماعا لا يقتضي اتصالهما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تخرجت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف زائدة لانه بعد قلب الياء ألفا لاسم مجتمع ألفان فيلزم حذف أحدهما ومحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الأشعار بعد التصريح بأنه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة في نونها) قال الدونشري كان الأولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتمل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدونشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الأصل جمعوا أجاب بعضهم بأنه ٨٢ جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفردا لجمع

كدرهمات (وحل على هذا الجمع شيئا ن) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه ووحدته في المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذف اجتماعها مع الالف والتاء المزيدين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حل) فأولات خـ بركان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو بعد النقل إلى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ماسمى به من ذلك) الجمع وعما لحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم الموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقوله لم يذهب عنهم عرفات مباركا على الحال ولو كان نكرة تجرى عليه صفة وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة إليها اذرعى بالفتح وهي جمع أذرع وأذرع جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الحمدي في اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلاف العرب في كيفية عراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الأصل للقبالة فاستحب بعد التسمية (وبعضهم)

قلية تامل اه (قوله وبأنه لو كان نكرة الخ) قال الدونشري فيه نظر لا لا لا نسلم انه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة والعامل حرف التنبيه سلمنا انه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها المحي بالحال من النكرة في النصيب كما في الاثر صـ إلى النسي صلى الله عليه وسلم جالسا وصـ إلى وراه رجال قياما

ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول

البيضاوي في بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليهما ويصحبهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدونشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادى وانما نون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للقبالة قال الشهاب القاسمي وقوله لأن تنوينه الخ هذا التوجيه ناسبه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة إلى الاعتذار بذلك لانه اذ لم يكن ممنوعا لم يرد أنه ممنون وان فرض أن التنوين للتمكين حتى يحتاج إلى الاعتذار بذلك لأن التعبير بقواه مع أن حقه يشعر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية ان فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لأن اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنويرتها من اذرعات روى باوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة إلا بالاعتبار بمجرد كونه ممنوعا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينهما وبين الوجه الثالث إلا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثاني يكون الجبر بالكسرة ببقاء عن الفتحة وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الاول اه وقال في حواشي الحميد وقد وجه الحميد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أعران مراعات أحدهما مخلة بمراعات الآخر لأن جرما لا ينصرف

محول على نصبه ونصب جميع المؤنث السالم محمول على حروفان راعينا الجمع انبعاثا نصبة حروفان راعينا ما لا ينصرف جعلنا حروف المحول
على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين حذف الالف مشبها في الصورة
مراعاة لما لا ينصرف واعر به في حالة النصب بالكسرة مراعاة لجمع المؤنث السالم اه فعلم انه عنده هؤلاء البعض ممنوع من الصرف
ولانه في ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف لانه انما يفهم أن البعض الاول لا يعربه اعراب ما لا ينصرف
بل يعربه اعراب أصله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم أن البعض الاول لا يمنع الصرف أى لا يعده من الممنوع من الصرف كما قد
يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه
اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرابه اعراب الجمع مع حذف
التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليست اعرابه ومن
خطه نقلت (قوله يعربه على ما كان عليه) قال الدنوشري الظاهر أنه ضمن يعربه معنى ببقية فعاده على (قوله وبعضهم يعربه
اعراب ما لا ينصرف) أى للعامة والتأنيث قال ابن عصفور في شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد محتجا بان التاء لا تجمع فهي كالواو
وكالاء فلا ينبغي أن يمنع الصرف وانما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان وزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا
هذا الذي ينبغي أن لا يجوز اذلا وجهه حيث دللنا نصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع ٨٣ الصرف والتاء للتأنيث قطعا وكونها

تدل على الجمعية
لا يخرجها عن ذلك ومن
روى تنويرها من أذرع
فهو مخطئ قال المصنف
بعد ان نقل هذا الكلام
وتلخص ان ابن مالك في
تسهيله بين القولين
وجعل الراجع مرجوحا
وبالعكس وقال الزخشي
في فاذا أفضت من عرفات
ان قيل لم لا امتنع
الصرف وفيه التعريف
والتأنيث فالجواب أنه
لا يكون تأنيثها بالتاء
التي في لفظها لانها

يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث
(وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف) فيترك تنوينه ويجريه بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية
فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية ففعل نصبه بالكسرة وراعى
اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل الالفين فانه أخذ من الاول النصب
بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فحصل في المسئلة ثلاثة أوجه (وروايا لوجه الثلاثة قوله) وهو
امرؤ القيس الكندي في محبوبته (تنويرها من أذرع وأهلها * يشرب أدنى دارها نظرا على)
الرمية بجري أذرع بالكسرة مع التنوين وتركه بالفتحة بلا تنوين ومعنى تنويرها نظرت الى نارها بقاى
من أذرع وأنا بالشام وأهلها يشرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من
العماليق وهو يشرب بن عبيد في السنع منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وأما قوله
تعالى يا أهل يشرب فكناية عن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم
وما بتا وألف قد جمعنا * يكسر في الجرو وفي النصب معا
كذا أولات والذي اسما قد جعل * كاذرات فيه هذا أيضا قبل
(الباب الخامس) *

من أبواب النيابة (ملا ينصرف) أى ما لا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه علمتان) فرعيتان (من)

ليست للتأنيث وانما هي والالف قبلها علامة لجمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لا اختصاصها بجمع المؤنث مانعة
من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت لان التاء التي هي بدل من واو اختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فات تقديرها وقال ابن
الجباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التنزيل مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث
ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مبارك فيها فاشير اليها اشارة للمؤنث رجاء الحال منها واستصعب الزخشي تأنيثها وليس بشئ لانه
لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظرا على) قال الدنوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله
أدنى دارها بقوله نظرا على وينظر معنى البيت من شواهد العنى وقوا وأهلها يشرب كناية عنها أى هي يشرب مع أهلها ثم ظهر أن
المراد أدنى دارها أى المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظرا على أى الراى منه اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل
عال في كيف من هو باذرعات فالأخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام اضافي
مبتدأ وقوله نظرا على خبره وأراد أن القرىب من دارها بعبارة فكيف بها ودونها نظرا على أى مرتفع انتهى وهذا ما خوذ من العنى
ولا بد من حذف المضاف أى ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأنا بالشام) أى لا يكونى باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل
المراد بها الاقليم الشامل لاذرعات (الباب الخامس) * (قوله وهو ما فيه علمتان) قال الدنوشري انما اكتفوا بعبارة واحدة في بناء
الاسم وهي مشابهة المحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للمحرف فظاهر

قوية انتهى وبها من استعمل حفظ كتاب الأصل اعلم أولاً أن قول النحاة أن الشيء اللغوي غلة الكذا لا يرتدون أنه موجب له بل
 المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح
 الأصوليين موجب العلة وأما عن المصنف بقوله وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى
 العلتين وتسميتهن أيضاً لكل واحد في غير المنصرف سبباً وعلّة مجازاً لأن كل واحد منهما جزء علة لعلّة قائمة اذ اجتماع الاثنين
 يحصل الحكم فالعلّة التامة اذ مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اهـ رضى مع اصلاح خلال فيه
 ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء علة لعلّة مسبقة لعلّة الجواب عما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية أشكل ان الفرعية
 تحصل بعلّة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولها منع الصرف أشكل انه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل
 وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الاول ويجاب بان احدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة
 والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل الفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احدهما الفرعية بجهة
 والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحد منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان
 المعبرتان فلا يراد على المحذور هذو سلاسل ومسلمات علم مؤنث فانها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما ما لم يكن لم يعبر
 احدهما في هندل معارضة خفة اللفظ لها ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التانيث في مسلمات لما مر عن الزاشرى والمبرد أو رعاية
 لحالمة الاصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعتين في تعريف ما لا ينصرف لزوم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان
 غير منصرف ثم ان نحو سلاسل ٨٤ وهن ذات غير منصرف على المختار ولهذا قيل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه

للضرورة أو التناسب
 بالمعنى اللغوي أى يجوز
 العدول به عن ذلك الحكم
 أو على حذف مضاف أى
 ويجوز جريان حكم صرفه
 وإنما يقال يجوز صرف
 ما لا ينصرف للضرورة
 مثلاً اذا فسر ما لا ينصرف
 بما لا يدخله الكسر
 والتنوين للسببين كما قاله
 النحاة فاندفع تنظير

علل (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عاد لا أث بعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كلاً

وسياق شرح ذلك في باب معقوداه والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم عاتان منها (كاحسن) فان فيه
 الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كساجد وصحراء) فان صيغة منتهى
 المجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة التانيث فكل من صيغة منتهى المجموع وألف التانيث
 قائم مقام عاتين (فان جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو خفيوا باحسن منها) ونحو اعانة كفت في مساجد
 (الان أضيف) لفظاً (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقدير نحو ابدأ بامن أول في رواية
 من جرب الكسرة بلاتنوين على نية لفظ المضاف اليه ودخلته ال معرفة كانت نحو وأنتم عاكفون
 في المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول
 ال الموصولة عليه وهى جمع طائفة وأما الدخلة على الصفة المشبهة (كالاعى والاصم) واليقظان

الرضى فيه بان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال
 الضرورة أو التناسب غير مجر دعنا ف كان الواجب أن يقول يزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعنى أن اللغائي قال حد
 غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بانه القاعد للعتين الواحدة المذكورة وحدهم الانصراف بأشياء ال الاسم على ذلك
 وحد الانصراف بعدم استعماله عليه وفي الاخيرين تعريف العدم بالوجود عكسه ويرد النقص بنحو نوح ولوط على طرد أولهما
 وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سياتى من أن الصرف تنوين الامكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بانه لا ضرر في تعريف العدم الخ
 في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعدم اتقرر من أن المراد عاتان مع تبرتان ولا مخالفة بين ما هنا
 وبين ما سياتى لان تنوين الامكنية انما يوجد عند الخلو من العلتين المعبرتين أو ما يقوم مقامهما فلا يتأمل (قوله فان جره بالفتحة)
 قال اللغائي من قوض بما سعى به مؤنث من الجمع بالف وتاء والملحق به على أنه معرب باعراب أصله انتهى وقد يجاب بان هذا ونحوه
 من الاعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسبويه كما بيناه في حواشى الالفية وقال الدنوشى فان قيل لم جل الجز
 على النصب هذا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المحرور والمنصوب فضائمان في الكلام فلم لم يكن بدمن الجمل جل أحد هما على
 الآخر كفى المثني والمجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه (قوله الان أضيف) قال الدنوشى
 قال بعضهم ان فيه مفتوحة لان المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بانه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال
 اللغائي هو استثناء متصل وقضيتهم أن الامثلة المذكورة في الاستثناء من منوعة من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك
 (قوله وهن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفردق وأوله أتانا بها قتلى وما في دماءها شفاء يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرتها

بالسبب وقبائحهم الشافيات لانه لولاها لماسكت الدماء (قوله فانها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثله بالوصف بالداخلية على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض المحقق على المصنف وأجاب بأنه يكفي صحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قواه مباركا شديدا) قال الزرقاني أى في حال كونه مباركا شديدا فاعل شديدا (قوله والكا هل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الدماميني ويقال له المحارث وشدته بحيث يقوى تحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية المدح للامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقاني اهـ (الباب السادس) * (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشري قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبين فان تفعلان صالح لهما وللخاطبتين والخاطبتين قال بعضهم واختلف في الغائبين اذا عبر عنهما بالصميم نحوهما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل جلا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر أولا يؤنث الفعل نظر اللفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما مر حوايه في باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب تأنيثه * (قاعدة) * عدد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبين في مخاطبتين والافهى سبعة كما عرفت ويصح ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففي تفعلان بالتحية اثنان وفي يفعلون بالتحية أيضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية أربعة

فانها حرف تعريف على الاصح كافي المعنى وغيره لاموصولة أو زائدة كقوله رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيعيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه ال للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن بني أمية والاعباء جمع عب بكسر العين المهملة وسكون الواو وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمورا الخلافة الشاقة والكا هل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله بحمل أفعال الخلافة والى هذا الباب أشار الناظم بقوله وجربا لفتح ما لا ينصرف * مالم يضاف أو يكت بعد ال ردف واذا دخله أ أو أضيف وجربا لكسرة هل يعود منصرفا ولا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والاصرف والمختار

ضميرين ففي تفعلان بالتحية اثنان وفي يفعلون بالتحية أيضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان بازيدان أو ياهندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر يفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودي انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبعة اليه الشهاب القاسمي والعجب من الشارح انه صرح بالغائبين

*(الباب السادس) * من أبواب النيبات (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعياتها كما ان الاسماء الستة أسماء باعياتها وانما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلة ما سميت بخمسة على ادراج مخاطبتين تحت مخاطبتين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح الاحقة (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين) بالتاء للمخاطبتين (نحو تفعلان) بازيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان ياهندان أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (فعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبتين (نحو) أنتم

بعد مخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدت سبعة الالف والواو فيها علامة وهي تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغي التنبيه على ما في كلام الشارح من الحزارة وقوله وذكر المكودي الخ يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية التي الالف والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن مخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التي تركها والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها في الالف بالتقديم والتأخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل في هذه المثلة كون الالف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهي كل فعل الخ) قال اللقاني التعريف للساهية وكل للافراد وأيضا كل تنهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قواه في عبارة أخرى فيه تصدير الحمد بكل وهو محل بصدق الحمد على الحدود الذي هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشري بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة الاثبات بها التصريح ان الحمد مطرد منه كس من أول الامر وفي شرح الحامي في التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا باس بمراجعة انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثاني وعبارة الحامي التي أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد ولا لافرادا فالحمد وبالحمية (٢) قول المهشي وأيضاً قد عدتها الخ حرره هذه العبارة فاعلمها غير ظاهرة اهـ

التابع والمحمد دخول كل وهو وان أعرب بأعراب سابقة من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدث ودعى كل أفراد الحمد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدث وفيه العدم ذكره غير ما فيكون جامعا فيحصل حذو مانع يكون جهة جمعه ومنعه كالنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللقاني منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحرركات مقدرة كما أشار اليه الموضح في ما مر بقرله فانه معرب معها تقدر او صرح به الرضى على ما سبق انتهى ونقل بعض الافاضل ان النحر اوى أحاب بان ما ذكره خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون انقرة اذا لمحروف تقدر كالحركات وسياقي تصريح الشارح بذلك أول الفصل الثاني (قوله بثبوت النون) قال الدونشري أي بالنون الثابتة وانما عبر بهذا العبارة لاجل المقابلة في النصب والحزم بالمحذف وجملة وان تفعلوا معترضة بين الشرط والحزاء انتهى (تنبيه) هذا النون قال الرضى تكسر بعد الالف غالباً لان الساكن اذا كسر ألفاً وكسر ألفاً وكسر ألفاً في الشواذ أتعداتي بفتحها وتفتح بعد الواو والياء جملة على نون الجمع في الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبهان نون الجمع وكسرت مع الالف تشبهان نون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدونشري وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله ٨٦ أبيت أسرى وتبتي تديكي * شعرك بالغير والمسلك الديكي

وانما حذفت لانها فرع من الضمة والضمة تحذف تخفيفاً في بارئكم وينصرف وما يشعركم فلولم تحذف النون مع انها فرع كانت آمنة من حذف لم يامن منه الاصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف في الحواشي وقد تحذف تخفيفاً وذلك على ضميرين واجب لنون التوكيد فحذف ولا يصدك عن آيات الله واماترين واما يبلغن عندك وجائر وهو ضمير بان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير

(تفعلون و) بالياء للغائبين نحوهم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيبي (فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) الأول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصب وبوتقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حصل النصب على الجزم في المثني والمجموع على حدة لان الجزم نظير الجزم في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقيل جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين ففعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو ومن حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم جعلوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وجعلوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الآن يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله (وأما الان يعفون قالوا لام الكلمة) لاضمير الجماعة وهي واو عفا يعفون (والنون ضمير النسوة) عائداً على المطلقات لانون الرفع (والفعل) معها (مبنى) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يترصدن) لامعرب واوونه يفعلان) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون قالوا) فيه (ضمير) الجماعة (المدكرين) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يعفون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوني في التنزيل (وان تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تعفوا وأصله تعفوا) بواو من الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتني ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

الله تبارك وتعالى فيمن قرأ بالتخفيف وقيل وهو فيه ما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على ان المحذوف نون الرفع لانون الوقاية وهو الاصح كما يأتي (قوله لانها شبيهة بالواو) عبارة المصنف في الحواشي لان النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا تدغم في اءواو والياء وزيدت ساكنة نالدة في نحو وجع ففعل كما زيدت واو فدوكس وباء سميدع وألف عدا فر وأبدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وجعلوا تفعلان الخ) الحامل له على الحمل في الفعل تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسبات لما قاله أولان يريد علامة الرفع في الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك في يفعلان لانه يؤدي الى اجتماع ألفين وعبارة الرضى لما اشتغل بحمل الاعراب وهو اللام بالحر كة المناسبة لمعرف العلة لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهة في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدي وعورمي ويخشى والقاضي وغلامي ليكون هذا النوع كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون وجعل الياء في تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدونشري يجوز ان يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا اشكال في ذلك ويجوز ان يكون ههنا هو الاسم وهو المطابق للقام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج ههنا عن النصب على الظرفية اللازمة له

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي أبواب النيباء (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعتل لان المداركون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعمل كيدعوه يرمى وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخر (قوله فان جزمه من حذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء لا تصير أى فان جزمه من يصور بحذف الآخر (قواد ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المقابلة هنا ليست على بابها بل المراد بعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ بني وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا او الاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قولهم ان المجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق محذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركات المقدرة واكتفى بها ودل على هذا الحذف جواب لما

ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان لها الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجرى كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحوار وجد المجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة في حذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده

واعمد لاخرى ذات دل مؤنق ائمة اللبس كلمس المحرق المحرق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الارنب والدل

الناظم بقوله واجعل انحوية علان النونا * رفعا وتدين وتسالونا * وحذفها للجزم والنصب اسمها *
(الباب السابع)
من أبواب النيباء وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيخشى أو ياء كيرمى أو واو كيدعوه) فان جزمه من حذف الآخر نيباء عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالحذف من يخش الألف والفتحة قبلها ليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب وعلى ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل المجازم كاللوازم المسهل ان وجد فضلة أزالها والواو أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل المجازم حذف الحركات المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند المجازم لانه وعلى قول ابن السراج المجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد ثبتت مع المجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق * هجوت زبان ثم جئت معتبرا * من هجوزبان لم تهجوز ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير

ألم ياتيك والانباء تنسمى * بما لاقت لبون بني زياد
فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع المجازم وقيل هذه الأحرف أشباع والمحروف الأصلية محذوفة للمجازم وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركات المقدرة ويقرر حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من غيت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقصة ذات اللين بفتح الدال وتشديد اللام الغننج ومثله الدلال والموقف بكسر النون من آنق يؤنق من الانق بفتح الحين وهو الاعجاب وقيل ان لانافية وليست بمجازمة والواو للحال والتقدير فطلقة غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضاها وحذف احدى التائين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدرة وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث واخذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فانه يظهر تقدير الاعراب وهو حذف المحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدر مع وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لو جود المحروف والظاهر اجمال المجازم ولشيخ مشايخنا الشنوا في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشمونى وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الأحرف) أشباع هذا لا يقابل القول بانه ضرورة وانما يقابل القول بانه لغة المشار اليه بقوله وقيل هذه الأحرف الخ الآن يقال القائل بالضرورة واختلاف هل هذه المحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه أشباع للضرورة (قوله وتنمى بفتح التاء) قال اللقاني

وَأُسمي بمعنى تزييد يقال شئ شئاً إذا زاد (قوله كما في يامر كم) قال الدنوشري هو مثنى في مطلق التسيكين لانه ليس في يامر كم توالي أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عدا بن جني في الخصائص باباً لاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الاشياء والنظائر فمن الاول نحو اقتتل القوم واشتتم وافهذ اشبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلى الاجال وبابه لان ذلك انما يظهـر مثله ضرورة واطهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره السارح وقولهم هاء الله أجرى مجرى دابة وشاة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا اداركوا فيها قال ابن جني ونحوه من هذا التخفيف قولهم في المرأة ٨٨ والكلمة اذا خففت الهمزة المرأة والكلمة وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي بهذا بضع عشرة سنة

فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فانت أبدأ تكررد كراجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا قال وهو هذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطي وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم ترالى الملا من بنى اسرائيل يسكنون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقاني الواغل هو الداخل على القوم في شربهم فيشرب معهم من غير أن يدعى ويسمى ما يشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بانه يشرب بلائهم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط

وبروى قلوصل بفتح القاف وضم اللام الناقاة الشابة بدل لبون وبنوز ياد الر بيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضمر وجمالاقت متعلق بتمنى لقربه ويجوز ان يكون مالاقت فاعل ياتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر) بانيات اليا من يتقى وتسكين يصبر (في قراءة قبل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجهم (ف قيل من موصولة) لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (أما التوالي حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فان كما يامر كم باسكان الراء تنزيلا للاثنتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كال كلمة الواحدة وأما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخفون مضوم العين اذا كان مستعملا فبالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثم امن الله ولا واغل

فنزل رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أى قبل (وصل بنية الوقف) كقراءة المحسن البصري ولا تمن تستكثر بنسكين تستكثر مع انه مرفوع باجتماع السبعة وكقراءة نافع محياى وعماتى يسكنون ياء محياى وصل (وأما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهاها) لا يكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقى اما اشباع فلام الفعل حذف للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتب حذفها حذف حرف العلة (تنبيه) ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان أصليا فاما (اذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقرا) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقرا) مضارع قرأ (و) مضوم ما قبلها نحو (يوضوه) مضارع وضوه ضم الضاد بمعنى حسن وجل (فان كان الابدال للهمزة) بعد دخول الجازم على المضارع (فهو ابدال قياسي) ليكون الهمزة ساكنة تحذف حركاتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركتها ما قبله قياسي (ويمتنع حينئذ) أى حين اذا بدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركه التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر (وان كان) الابدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) ليكون الهمزة متحركة فتهى متعاصية بالحركه عن الابدال وابدال الهمزة المتحرك من جنس حركتها ما قبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الانبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قول (الاعتدال بالعارض) وانه الابدال

هنا

دون الجزاء اختيار وقد يجاب بان الضعف هو الوقف على ذلك لانه لا تدبره قال الشهاب هذا ليس

شرط بل صلة الان يقال في معنى الشرط تأمل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالاصلى ما ليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيخشى اذا لاف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسي) قال الدنوشري انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسا يسكنونها للجازم أولا ولا الاول أولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كراس يشر وسؤرا الى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) ايضاح لسكلام الموضح غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كمالا يمتنع أن الاعراب حينئذ مقدروا والظاهر ان السكون حينئذ مقدور على الهمزة دون الالف عكس ما ياتي ولم يتعرض لذلك الدنوشري هنا

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد بالفتح) قال الدونشري الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح في فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف والهمزة المقلوبة المقابلة الاولى بل لوجه للثاني * (فصل) * (قوله تقدر الواو الخ) قال الدونشري كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتم ما أحل بذكره المصنف والتمه تكون بعد التمه وقد يجب بانه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وأن كانت الحركات هي الاصل في الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالقوى (قوله نحو جاء مسلمي) قال الدونشري قال النجم سعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علم وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم يبق انتهى من النكت ومن هاهنا نسخة بخط كاتب الاصل قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا أضيف الى كلمة أو لها ساكن كالاعرابه قد يربا في الاحوال الثلاثة نحو جاءني صاحب القوم ومررت بصاحبي القوم وكذا الشيء في الرفع فقط تقول جاءني غلاما الرجل ولعل الشارح لم يثبت الى ذلك لانه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمرلة اللازم (قوله المعتل) قال الدونشري لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقبيلة لاجل الالف والالف الحقيقية مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضممة والكسرة الخ) قال لدونشري هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف فكوسى فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة أصالة أو نائبة عن الكسرة

الان أضيف كمرسى بني اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضممة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فالقدر فيه الضمة والفتحة نائبة الان أضيف كجوارى الامير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه يقدريه الحركات الثلاث في الجملة في الموضعين انتهى لقائى وما ذكره

هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزلة الحرف الاصل على القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال ثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصل لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) فى كلامهم وعليه الاكثر ونفى كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض عليه الحذف وعدمه عليه للاثبات وما ذكره من جوارى اثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها * (فصل) * تقدر الواو ارفعاً في جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاءهم مسلمي والنون رفعاً في المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو كد بالنون الثقيلة نحو لتبلى لتبلى لتبلى (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا (في الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما انفقه من قبله عن ياء (والمصطفى) مما انفقه من قبله عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاورتها الثلاثة في الثانى ويسمى الاسم المعرب لذي آخره ألف لازمة (معتلا)

(١٢ تصحيح ن) في الاول مذهب الجمهور وخاف في ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذ جعلت الالف في الاسم المعرب للابدال تعزاف فان أريد بالحركات الثلاث في المقصور وبالضممة والكسرة في المنقوص الاصل منها دون النائب فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير ما ذكره وان أريد الاعم من الاصل والنائب فالحركات الثلاث في الجملة تقدر في النوعين كما بينه اللقائى في قوله أخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قد راجع الى اسم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع والنصب والجور وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة نصب وجزيه وانما قوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجور تأمل (قوله لازمة) قال الدونشري المراد باللازم في الالف والياء لزوم وجودهما في أحوال الاعراب كلها فظنا كالفى أو تقدير كفى ليكن يخرج بخروج ما فيه الالف والياء العارضتان بسبب انتقالهما عن همزة كالمقراو كالمقري اسم مفعول وفاعل من أقرأ فان التقدير المدكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجوارى انطق بالهمزة التى هى الالف لقائى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجب باللازم وجوده الفضاوتة برأولها باعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتبارها وجدت الالف فتدخل الالف والياء العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الاصل أو في الجملة وايضا ذلك لان المقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثانى ابدالها ألفا باعتبار استعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والانتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهو حذف الالف في رأيت أحواله فانها باعتبار هذا الاستعمال الذى

وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة انها في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب فتأمل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة
الرضي وسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود وكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولي لانه لا يسمى
نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطرادوا ايضا مذهب النحاة ايضا ان نحو غلامي
مبنى والمقصود من التاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدونشري بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدونشري اقتصر المصنف

على اخرج نحو يخشى ويرمى لانه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتتم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وتتم الشارح أى يذكر المحرف ولا اعـراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما في آخره الخ) لو حذف في المكان أحسن كما فعله مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ) قال الدونشري ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر ولولأن واش باليامة داره ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجراشمونى اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر ايضا عليها في المركب المزجي اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعراب المتضايقين نحو قالى قلا ومعديكرب

قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الاول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بلى ان ألف لدى قلب ياء نحو ليدى - م وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخاف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوا في الواو والياء) قال الاقاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان الساخي ومن الفعل نحو لن يرمى وقد نبه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا في الفعل وثانيا في الاسم والله أعلم

هذا
قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الاول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بلى ان ألف لدى قلب ياء نحو ليدى - م وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخاف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوا في الواو والياء) قال الاقاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان الساخي ومن الفعل نحو لن يرمى وقد نبه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا في الفعل وثانيا في الاسم والله أعلم

فهذا باب النكرة والمعرفة) قال العصام في حواشي النجاشي أثبتهم معرفتين للكثرة ذكرهما في ماسبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية لتقديمهما (قوله اسما صديدين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الاصل ثم نقلوا وسمى بهما نوعان من الاسماء ويتامل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم أن أوامنة خلولا حقيقة لاجتماع التعريف والتذكير في الاسم الواحد كما يعرف بلا الجنس فانه بحسب اللفظ معروف وبسبب المعنى نكرة فالتعريف والتذكير اجتماعا هنا وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) بمقابل الاصح ان الحال من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الزقاني أشار بذلك الى أن تقول الاقسام ثلاثة وعالم أن الثالث هو فهو وخصوصه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث في ما ذكره فيه نظره وقواه مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة فاصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدنوشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها لقاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالغيا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أول أو قد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قواه ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهوره امرأعة لدني الشمس (قواه وبالحاجة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كإصله من الاسماء المتوغلة في الابهام أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ٩١ ما يقبلها غميشير الشارح الى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط

* هذا باب النكرة والمعرفة *

وهما في الاصل اسماء صديدين لنكرته وعرفته فنفق لا وسمى بهما الاسم المنكر والاسم المعروف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكر بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوع لما كان كوكبا نارا يابس رخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما يخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمر وانما وضع أسماء الاجناس وكذلك قرافا ما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شمس وقواه وجوههم كأنها قمار فان العرب تنسب اليهما التبدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقةتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقر هذه الليلة أكثر نورا من قر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل أل المؤثرة للتعريف

معناها في نفسها قابل إلا أنه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان حيدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالانحصار وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناطم وغيره معرفة لانه يدخل حيث تدل في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة إلا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل أل الخ لكن يرد أنه يصير الغير بهما لانه ما لم يعرف النكرة بمحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حيث تدل للنكرة فباعتبار انها عطفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كما ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عماد على شائع وهو فوعان لقاني (قوله أحدهما ما يقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة عماد كرا لا يشمل ما لا تدخل عليه أل لتوغلها في الابهام نحو غير فانهم صرحوا بان أل لا تدخل عليه قال الحريري لا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفهما فائدة فآلة التعريف عنها حادثة وكذا لا يشمل نحو بعض وجز فان أل لا تدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست نكرات وان حكمها بحكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم انها نكرات فهو تجوز وقال أيضا لا تشكل حد النكرة عماد كرا فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة لا تعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويحجب كما قال بعض المشايخ بانها تقبل أل المؤثرة للتعريف فان أل الموصولة للمؤثرة لا تعريف أي مفيدة لانهام معرفة لا معرفة للمؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثر في غيرها وأولا ويجب أن يضاعف ذلك بحواين الاول أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف

والجواب الثاني انها في بعض الاحوال تقبل ال المؤثرة للتعريف وذلك اذا اراد بها المسمى فهي تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة فاملة
 وأنصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه واقع موقع ما يقبل ال فيقتضى انه نكرة والصحيح أنه
 معرفة وقواه في الحاشية والذات تقبل ال هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اه وياتي عن الشهاب ما في كون اسمى الفاعل والمفعول
 بمعنى ما يقبل ال وقد عمل اللقاني كون هذا الضمير معرفة بانه هذا الرجل من غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن ابراهيم بان الضمير
 ليس واقعا موقع رجلا المتقدم مجرد ال باعتبار كونه صار معه ودافع عنه الرجل المعهود وذلك لا يقبل ال وأورد اللقاني أيضا ان
 قوا والثاني ما يقع الخ صادق بعلم الخمس كاسامة في قولك ان رأيت اسامة أي فردا منه ففر منه قال الشهاب لك أن تقول اسامة
 لا يطلق حقيقة الا اذا أريد به الحقيقة المأمينة في ضمن الفرد حتى اذا أريد به خصوص الفرد كالحجاز اسامة في قولنا ان رأيت اسامة
 واقع موقع الحقيقة المعينة الموجود في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل ال (قوله الحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشري صريحه ان
 الفرس لا يطلق على الانثى وان سماه لغة الذكرا لا انثى وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي المصباح الفرس يقع
 على الذكرا والانثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكرا فريس والانثى فريسة على القياس ثم قال قال ابن التباري وربما
 بنوا الانثى على الذكرا فقولوا فيها فرسة وحكاء ٩٢ يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الانثى والذكرا من غير
 تحقير الله المؤنث تذكيرا

كرجل) الحيوان مذكر عاقل (وفرس) محووا مذكر غير عاقل (و ا) مؤنث غير حيوان (الكتاب)
 لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار
 والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة
 للتعريف نحو ذى بمعنى صاحب (ومن) يفتح الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (في قولك مررت برجل
 ذى مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذى ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة
 ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبلها
 أما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال
 فيه موصولة لانه قد تنوع في معناه الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك
 لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمر اقاله الشاطي في باب المبتدا (و) أماما فانها نكرة
 موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل ال فتقول الانسان (و) أماما فانها نكرة موصوفة
 أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل ال فتقول الشئ فمل للعاقل وما لغبره وكذلك اذا استعمل في
 الشرط والاستفهام فمعناها في الشرط كل انسان وكل شئ وفي الاستفهام أى انسان وأى شئ
 فانسان وشئ يقبلان ال قاله الشاطي ثم قال وكذلك أن وكيف فانه ما واقعان موقع قولك في
 أى مكان وعلى أى حال ومكان وحال يقبلان ال اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما
 الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونافانه) نكرة ولا يقبل ال ولكنه

ولوأريد المؤنث ياتي في
 التصغير عد فرس من
 الثلاثي المؤنث العارى
 من التاء الذى لا يرد بآباء
 في التصغير مع عدم اللبس
 شذوذا وقال حفيد
 السعدان فرسا مؤنث
 سماعا (قوله لا تعد
 بنوسى الخ) قال الدنوشري
 فيه نظر لان الرضى
 صرح بان ذواته تحمل
 الضمير لكونها بمعنى
 صاحب فما بال صاحب
 نفسه وغاية أمره انه صار

من الصفة المشبهة لعدم دلالة على الحدوث والتحقق أن يقال أن صاحب
 ان كان بمعنى مصاحب فالداخله عليه موصولة غير مؤثرة تعريفقا والافوه صفة مشبهة قول الداخله عليه معرفة له ويتحمل
 الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذى هو صفة مشبهة فيمطل ما فاه الشارح فتأمل ذلك اه وقواه قال موصولة غير
 مؤثرة تعريفقا بخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أى مفيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن الناطم
 عن ابراهيم أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التى غابت عليها الاسمية وتقال الشهاب القاسمى لا يخفى ان ذو موصولة لوصف
 بها فليست مستعملة ال بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفى لا الاسمى قال الداخله عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان
 المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب ذلك فانه يقبلها باعتبار ما به مناه الاسمى العلمى وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى
 المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعمل في الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك
 مررت الخ مع ان أبا حيان انما عترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسم بمعناها ما يقبل ال وما ذكره الشاطي
 لا يكفي في دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأى شئ والاطهر في الجواب انه في الاستفهام والشرطية معنى
 انسان وشئ ولا يشترط التساوى في معنى الحرف لانهم لم يوضعوا لذلك في أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الدنوشري يفهم
 منه أنه لا يضر في قولهم أو يقع موقع ما يقبل ال الخ مخالفة فان التمايز ثابت فيه ونحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقاني أى

الاذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكفي ذلك (قواه واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه فنظر فان صه منونا واقع في مكان طلب سكوت مالا في مكان سكوت كما قال لقوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقاني بمعناه وقد يرد ان القسم الثاني من النكرة وهو مالا يقبل ال المؤثرة ولا كنهه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فان الشارح نص على أنهما واقعان موقع كل انسان وكل شيء ولا شك ان التعليق المقصود فأتى منهما حينئذ وكذلك الاسماء الملازمة للتنكير كما حدو عرب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثل لارجل أو حى أو ساكن (قواه ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشري في بعض النسخ والافهم هو أحسن (قواه وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أى بمعنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الإيجاب والنفي ومنه قول هو الله أحد أى واحد اه وفي الاتقان قال أبو حاتم في كتاب الزريعة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك إذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فاكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الواحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليست في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطيرو والوحش والانس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالانتمين دون غيرهم قال وياتي الأحدي في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الإثبات والنفي نحو قول هو الله أحد أى واحد وأول فابعثوا أحدكم كبريكم وبخلافهما فلا يستعمل إلا في اثنين تقول ما جاءني من أحد ومنه أيجب ان لا يقدر عليه أحد أن يره أحد فاما منكم من أحد ولا فضل لأحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لئن كان أحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للأفراد والجمع هـ قلت ولهذا وصف به في قوله من أحد عنه خارجين بخلاف الواحد والاحد لا جمع من لفظه وهو الاحدون والاحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد يمنع الدخول في الضرب ٩٣ والعدد والقسمه وفي شيء من الحساب

بخلاف الواحد اه
ملخصا وقد تلخص من
كلامه سبعة فروق اه
وسكت عن بيان ما يعرف
به كون أحد بمعنى واحد
وفي المطول في بحث
تقديم المسند اليه ان

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة والافهم الجمهور ان أسماء الأفعال واقع موقع الأفعال وكذلك نحو أحد وديار وعرب وكتب من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولا كنهه واقع موقع ما يقبل ال وهو مثل لارجل أو حى أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي وأنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلامها هو في مرتبة (و) الضرب الثاني (معرفة) والى هذين الضربين أشار الناظم بقواه

أئمة اللغة ذكروا ان أحد اذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل في الإيجاب الامع كل قال النري ان الذي همزته لا تكون بدلا عن الواو وهو الذي يكون هموز الغاء ثم قال وقد يتال باهمزته أصلية لا يستعمل في الإيجاب أصل لا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته من قلبه اعو قوله لا يستعمل في الإيجاب أصل لا أى لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كاحد في قل هو الله أحد فان أصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب واثنى باتفاق ومالم تكن همزته كـ لا تقبل لا يستعمل في الإيجاب وهو ما نقله في الاتقان عن أبي حاتم وأما رابعا فنرى بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الاشموني في باب الاعلال وأما الواو المفتوحة فلا يقاب لحقة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة ناء والاصل ونا لانه من الونى وهو البطة قال ابن السراج وأسماء اعم امرأة لانه في الاصل وسما من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اهو يؤخذ منه ان أحد اذا كان مأخوذا من الوحدة كالاستعمال في العدد ونحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو ومالا فلا واقتصاره على المستعمل في العدد ليس للعصر بدليل ما بعد ولا صنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الأفعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورد اللقاني على المحذور من هذه الاسماء ودفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال فان قلت ديار بمعنى انسان مراد به معنى النكرة وفاء بلزوم ديار للتنكير قلت مسلم ولا كنهه يقبل ال في الجملة أى مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعرب وقد يقال التنكير انما التزم في لفظ ديار ونحوه لاني معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشري يخالف كلام الاشموني وغيره فليراجع ذلك (قواه يقابل كلام الخ) قال الدنوشري بنظره لال المراد ان كلام من ذلك يقابل نظيره في المعارف شيء يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما في مرتبة أو المراد ان شيئا يقابل لشيء وهكذا الى آخرها فليتام اه وعلى الاخبار اقتصر الزرقاني فقال أى ما هو في مرتبة في العموم فيقال شيء لشيء كذا الباقي

(قوله لانها تحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لانه يعين مسماه بلاقرينة كما صرحوا به في باب (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري
يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسم الفاعل والمفعول غير الماضين فان ال الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان في حد المعرفة
اصدقه عليهما لانها لا يقبلان ال المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك قليلا تامل اهو قد مر الجواب وقد ورد اللغاني ذلك ولم يقيد بقوله غير
الماضين بل بقوله المجرد من ال وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا
أو واقع عليه ولا يجب عنه وقال أولا أعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا بد من النقص بالمعرف بال ثم قال وأشكل من هذا المقرون بال
فانهما نكرتان تقبولا لهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقبلان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل
لنصهم على انها مع ال في صورة الاسم الأخر يجب ان الوصل بهما عارض وفيه بعد شئ وهو أن يكونا حينئذ مجازا لآخر اجهما عن
موضعهما وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب أنظر فان هذه اضافة الى المفعول ومثلها الفظية وكتب على قوله فان كلا منهما
واقع الخ أقول لا يخفى أن قولنا شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل ال المؤثرة للتعريف فاقسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل ال
فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ
بشرط ايهامه وحدث ولا يقبل ال ٩٤ والحاصل أن معاني الاوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا

للتعريف بخلاف ذو
واحد ونحوهما لم يعتبر
في معناها ما ينافي وانما
المنقاة في لفظها فاعمل
الاحسن في الجواب ان
المراد بال المؤثرة للتعريف
الدالة عليه أعم من أن
تدل عليه بمجرد كما في ال
الحرفية أو عليه مع
موصوف وهو الاسمية
لان مدلولها الذات وتعيينها
(قوله وهذا ومعنى ما ذكره
سيبويه) قال الشاطبي
وزعم الخليل ان الذين
قالوا الحرث والعباس

نكرة قابل ال مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرنا وغيره معرفة (وهي الفرع) لانها تحتاج في
دالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل ال)
المؤثرة (البنة) بقطع الهمزة سما عا قاله شارح الباب والقياس وصلها (ولاية) موقع ما يقبلها نحو زيد
وعمر (فاما قوله) * باعدام العمر من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل ال ولكنها غير
مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاها فان ال الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف
بالعلمية وانما دخلت عليها ال (للمع الاصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمع الوصف والاول
أول لان مدخولها قد يكون غير موصوف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين لا دم بالدال المهملة وتخفيف
الميم وما مر كلامه ان في هذه الامثلة دخاها عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي
اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة فدخلها عليها كمدخولها على القائم
والقاعد وبابه وهذا معني ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت انها قد أثرت معنى التعريف تقدير أو لمع الصفة
صارت تعريف مثكلا * أجب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفها فاقسمه لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر
بالتأمل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كانا
وهم) الثاني (الملم) المذكر أو مؤنث (كزيد وهند) الثالث (الاشارة كذا) المذكر (وذى) للمؤنث
(و) الرابع (الموصول) بنا على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لابل ملفوظ كالذي أو مقدره كمن

والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه أو
ولم يجعلوه سمي به وليكنهم جعلوه كاء وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو مجريه مجري زيد هذا نصه وفيه نظري يظهر
بالتأمل لعل وجهه ان مقتضى قوله انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفها فاقسمه ليس فيه تعريف اذا التعريف زال بقصد
التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما
الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال لقاول والجواب بطابق السؤال والجمهور
على انها نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولاهما قائمتان مقام أي انسان وأي شئ وهما نكرتان فوجب
تنكيرهما مقام مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم (قوله كانا
وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بأنه المراد دون علم الجنس
لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رديان الصلة كالجزم من الموصول وجزء الشئ لا يعرفه فان قيل مشترك
الالزام في الغلام قلنا لانها انفارقة بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لانه لا تفارق محال (قوله أو مقدره الخ) فيه نظر قال المصنف في
الحواشي ذهب أبو علي الى أن تعريف الموصول بال وورد من وما ونحوهما واجب بانها ماني معنى ما فيه ال وأورد أي فانه لا يمكن فيها
تقدير ال وأوجب بان تعريفها بالاضافة قاله ابن عصفور وهو عندي غلط منه لان مرادهم بكون من وما على معنى ال أنهم ماني معنى

الذي والى لان ال فيهما مقدرة فاعترض به في أي فاسد لانها على معنى الذي ولو كانت مضافة ثم ما جاب به عن أي لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذي يراه هو في أي انها تضاف لذكره فمعرفة ذكره ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى ال لان ال والاضافة لا يجتمعان والثاني انه قرر أو لا عن أي على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف بال فقد يجب عن أي بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما في قول الشارح ان ال في ما ومن مقدرة وقوله ان تعريف أي بالاضافة الا أن يكون كلامه في أي على غير قول أي على فليحذر قائله والمشهور في تعريف الموصول قولاً ما بال أو بالعهد الذي في الصلة (قوله السابع الخ) قال الدونشري فيه إشارة الى ان الناظم رحمة الله عليه انما تركه في المثل والافهود داخل في عموم قواه وغيره (قواه المنكر المقصود) كذا قيد الناظم في شرح الكافية فلا يدخل يازيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعشى يار جلا (قواه وأعر فها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته وولي ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لانه يدل على المراد خارجاً أو غائباً على سبيل الاختصاص ولوقا ب أرفعها بديل أعر فها كال أولى كما قال السيوطي لان أفعال التفضيل لا يمين من التعريف لزيادة على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقاني ظاهره سواء كان خاصاً أعرض له اشتراك وفي كلام الرضى نقلاً عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أي الذي لم يتفق له مشاركون ولم يتعرض لغير الخاص انظر في باب النعت والظاهر ما هنا ٩٥ (قوله السالم عن ابهام) قضيت

ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما علمه (قوله بان مقدمه اسم واحد) قال الزرقاني أي فلا يشبهه مفسره وقال الدونشري وذلك نحو زيد رأيت فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق اليه الابهام ونقض تمكنه في التعريف (قوله ثم المشاربه) قال الدونشري هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب

أو بالاضافة كأي (كالذي) للذكر (والتي) للأنثى (و) الخامس (ذوالاداة) للذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة) السادس (المضاف) اضافة محضة (لواحد منها) أي من هذه الخمسة معتلاً كان أو صحيحاً (كابن غلامي) السابع المزيدي على قول النظم كهم وذى وهند وبني والغلام الذي (المنادى) المنكر المقصود (نحو يار جيل معين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال في التسهيل أوعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو ذكر ثم المشاربه والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذوالاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذوالاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه أن المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقاً فتحصل ثلاثة أقوال

١ (فصل في المضمرة) بفتح الميم الثانية (المضمرة) اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيتها وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمرة على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنية لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ فصرح بمن نوى ودعنى من الكنى * فلا خير في اللغات من دونها ستر

٢ (فصل في المضمرة) ليعين مسماه وهو اما (متكلم كائناً) بزيادة

لابن السراج واحتجوا بان الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعرفها حسي وعقلي وتعرفه عقلي فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حاجة في ذلك لان الاعتبار انما هو زيادة في الوضوح والعلم أزيد وضوحاً لاسيما علم لا تعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا أعراف الاعلام أسماء الاما كن ثم أسماء الاناسي ثم أسماء الاجناس وأعراف الاشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعراف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لان تعريف الموصول بال و قيل ذوالاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي طافه موسى والصفة لا تكون أعراف من الموصوف وأجيب بانه بذل أو مقطوع أو الكتاب علم الغلبة للورا (قوله فانه في مرتبة العلم) قال الدونشري أي لتلا منتقض القول بان المضمرة أعراف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى في الافصاح رابعاً وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذى ال (فصل) * (قواه توسع) قال الدونشري توسع فيه واطلاق المضمرة عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمرة) لم يقل بمعنى المضمرة كما قاله أي معقود لانه المناسبات لقولهم المضمرة ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجي منه اسم مفعول بمرتبة مضمرة (قوله لانه ليس باسم صريح) أي بهذا المعنى المذكور فلا ينافي انه صريح بمعنى انه ليس مؤولاً بالحرف المصـدرى وقد جاءه المضمرة في باب المبة أو الفاعل صريحاً بمعنى انه ليس مؤولاً (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقاني ان أراد فقط فيه وفيما بعده كان المحذوف جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهوايا فان الحروف اللاحقة له خارجة عن

حقه كما سيأتي وإن أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أو له ولغيره كان قوله أو الخطاب تارة الخ مستدر كأي مستغنى عنه قال الشهاب القاسمي قوله وإن أراد أعم قامت تختار هذا ونفع الاستدراك المذكور لأن قوله أو الخطاب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم إرادة معنى فقط كما سبق والثاني تعيين ما وضع للخطاب تارة ولغائب أخرى فإن ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدر كما هو فان قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو الخطاب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو قليلا * فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للعاني الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على فهمه مما سيذكره (تنبيه) قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم فالذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فان هي ليس غير مضمير باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يابست استجاره فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شأن آخر حاضر معك قالت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أنفعل كذا تنزيلا منزلة من بالحضرة * فان قيل فكأن حقه أن يقول ما الذي غيبة أو حضورا ومنزل منزلة أحدهما * قلت انما يجد الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة حضورا باعتبار أصلها وإن استعملت على خلافه اه وقال السراج الملقيني في رسالته المسماة نشر العبير اطلق الضمير انفس الضمير الغائب أماما صرح به أو مستغنى بحضوره مدلوله حسا أو علما فالحس نحو قوله تعالى هي راودتني عن نفسي ويا بخت استجاره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير في قال عائد على يوسف والضمير في هي عائد على قوله باهلك سواء ولما كنت عن نفسها بقولها باهلك ولم تقل بي كنى هو عنها بالضمير الغيبة بقوله هي راودتني ولم يخاطبها بقوله أنت راودتني ولا أشار إليها بقوله هذه راودتني ٩٦ وكل هذا على سبيل الادب في الالفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالانبياء فابرز

الاسم في صورة ضمير الغائب تاديا مع الملك وحياء منه وعندى ان الذي قاله الشيخ ابن مالك أرجح عما قاله شيخنا رحمه الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصوصية عند

الالف عند البصريين وبإصالة التاء عند الكوفيين (أو الخطاب كانت) بزيادة التاء عند البصريين وبإصالة التاء عند الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والها ما وحدها عند الكوفيين واليه أشار في النظم بقوله فالذي غيبة أو حضور * كانت وهو سم بالضمير (أو الخطاب تارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره الخطاب (كقوما) للخطابين (وقاما) للغائبين (وتوموا وقاموا وقن) باهذات والهندات قن (وينقسم) الضمير (الى بارز وهو ماله صورة في اللفظ) به (كثابت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف الهاء بلفظ بصورته (والى مستتر

وهو

حاشية قول المدعي للحاكم على هذا كذا في قول المدعي عليه هو ولم املح له على

فالضمير في هو انما هو بحضور مدلوله حسا لا توالى هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يابست استجاره عائد على موسى فمفسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيخنا تعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يابست استجاره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع اشارة ليكون صاحب الضمير حاضر عند الخطاب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فخرى الضمير مجرى اسم الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قررره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هي طالق فانها تطلق لوجود ما قررره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قررره شيخنا لانه وإن أمكنه التاويل في الآيتين المذكورتين فلا يتمشى به في غيرهما (قوله في اللفظ) قال اللقاني خرج به المصنفان له صورة في العقل وينبغي أن يراد باللفظ ما يعي المذكر والذكر لتناول الحد البارز المحذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر * قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف اللفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالحذف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولهذا اختس المستتر بالعممة * قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف التعمية بدلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودالاتها أضعف من دالاتها (قوله والى مستتر) سمي بذلك لانه اعم من لفظه أى ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الادراك اللفظي كما أشار اليه ابن الناظم * فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفاً ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهراً الا حقيقة لا يظهر أبداً وانما هو أرذني تقديرى كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبداً فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وانما كان الاولى الاثبات بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلاً كما قال في التسهيل فيه واجب الحفاء ومنه جائز الحفاء إذ لفظة الحفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهراً ثم خفي

بمخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لسرته وأخفيته أى فعلت به هذا بعد ان لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم
 أنكلا على فهم المراد ثم ان سلمنا قصد هما اليه فعلى قصد أمر آخر وهو ان الضمائر المتصلة اصلها ان تبرز وتظهر في النطق لما تقر
 في الغالب من حالها اذ هي من قبيل الالفاظ الشاعرية اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما اياهما) قال الدوشري أتي
 بالضمير منفصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليس اياهما لكان حسنا اه ونقل عنه كلا مطاوعا لا لم أره بخطه وحاصله ان
 عبارة الشارح نظير الحديث المروي عن أنس ليس هما بمعنى الآذنين من الوجه وقد خرج أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على
 حد ليس الطيب المسك وتلك يفضل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لانه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الاهمال فيه لغة
 تميم بان ليس انما تهمل عندهم اذا انتقض النفي قال وأما اذا لم ينتقض فلا ظن أحد من العرب (٢) على انه اضمير في ليس ضمير شان
 والجملة من المبتدأ والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لانه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله
 وليس منها شفاء النفس مبذول وذكر ذلك التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث
 لان قول الشارح اياهما ضمير فلا يظهر كونه خبر الاعن المبتدأ ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف ان النفي اذا لم ينتقض
 لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله ان الوجهين جائزان في وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفي
 فيه ولم يذكر في المغني القول بان ليس في البيت مهملة بل ذكر ان بعضهم زعم ان قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال
 ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شائبة (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال اللقاني قد يفهم منه ان المستتر ليس بم متصل اذا
 المتصل قسم من البارز الواقع قسمه المستتر وقسم قسم الشيء فلا يكون الشيء قسما ٩٧ والجواب ان المتصل الذي

هو قسم من البارز وقسم
 للمستتر نوع خاص من
 المتصل لانه مفهوم المتصل
 فجاز ان يكون المفهوم
 الواقع على ذلك النوع
 اعم منه صادقا به وبالمستتر
 فلم يلزم من كون المستتر
 متصلا كون القسم قسما
 وقد صرح الرضي وغيره

وهو بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي (كا) للضمير (المقدر في) أقوم
 (قم) فيقدر في أقوم أنا في قم أنت ولم تضع العرب لهما الفضا يعبر به عنهما ولكن لصيق العبارة عبر عنهما
 بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة (وينقسم البارز الى متصل)
 بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعده الا كياء ابني وكاف أكرمك وهاء سلبه ويائه) وهذا معنى
 قول النظم
 وذو اتصال منه ما لا يتدا * ولا يلي الا اختيارا أبدا
 كليا والكاف من ابني أكرمك * والياء والهامن سلبه ما ملك
 وشملت هذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع
 والنصب والجرح فالياء من ابني للمتكلم ومحله اجر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحله انصب والياء من

(١٣ تصريح ل) بكون المستتر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية
 تتفاوت الى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم
 الشيء يجوز ان يكون اعم منه كافي قولك الابيض اما حيوان أو غيره والخيو ان اعم من الابيض اه ويأتي في كلام الشارح اشارة لكون
 ما هنا يدل على أن المستتر ليس بم متصل وان ما في باب العطف يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما وباتي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار
 اليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلاف الاصل فانظر كلامه
 آخر بحث الكناية وحاشية ثانيا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقاني
 هذا الحديث يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه قدره في استقيم بانه وحكمه وابانه يبرز في زيدا هذا ضار بها هو حتى صرح
 ابن الناطم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المشني والمجموع كضربتهم ما وضربتهم بتهن فان ذلك يمكن افتتاح
 النطق به ووقوعه بعد الاكتمال لا يخفى وقد يجاب بان التقدير بان ضيق العبارة وان البارز ليس بم فاعل كما قال ابن الناطم بل تأكيد للفاعل
 المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل
 لكونه حرفا واحدا منزلة الجزم منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء
 فقط وفي ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره وسيرد عليك في كلام المصنف قرىما اشارة اجمالية الى
 ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الرزقاني ما في قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أى وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل
 التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناطم كالياء والكاف فيه نكتة وهي اشارة
 (٢) قوله فلا ظن أحد من العرب على انه الخ هكذا في النسخ ولعله فلا ظن أحد من العرب يعنيه أو نحو ذلك فلا يحزر

الى ترتيب الضمائر في الاعرفية لانه مثل باني أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثني بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه في
الرتبة ثم عقبها بقوله سليه وهو مشتمل على الهاء التي هي ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله وأما
قوله وما نبالي الخ) قال الدنوشري قال الموضح في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المهور لقوله الاك أحد ثلاثة أمور الاول ان الالهيا
محمولة على غير فاقصل الضمير معها كما يتصل في نحو ما لكم من اله غيره كما جملوها عليها في الوصف بها الامر الثاني ان مذهب سيبويه والمبرد
في المقتضب والمجر جاني وبعض المتأخرين ان العامل في المستثنى الافه ذاقه يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله
ألا ترى ان من ادعى ان المفعول معه معمول الواورد عليه بانفصاله منها اذا كان ضمير انخوسرت ويا لولا تقول سرت ولت فان قلت
هذا مقتضى لان يتصل الضمير بالاداء في الفصيحة قلت هو لازم ان قيل الالهى العامل الا ان اعتذر عنه بامور تدكر ان شاء الله تعالى
في الاستثناء انتهى كلامه وفيه ما ذكره نظرا لان الاستثناء المفرغ لا عمل لافيها بعدها انتهى واقصر من كلام الموضح على وجهين
وترك الثالث ولعله ان الاصل في الضمير ٩٨ الاتصال وان الاصل في الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انت

سليه للخطابة ومحملها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحملها نصب على المفعولية والحاصل
ان الياء والكاف والهاء لا يبدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاوزنا الاك ديار
فضرورة) والقياس الاياك ولكنه اضطر في حذف ايا وابقى الكاف او وقع المتصل موقع المنفصل وما
الاولى نافية وما الثانية زائدة لامصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى
الاكثرات وجار تناخير كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاوزنا وان وصلتها مفعول
نبالي وهي مفرد لاجلة والاحرف الجاني والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى
منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكثر بعدم مجاورته أحد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع
المتصل بعد الامطالقا ومنعه المبرد مطلقا وان شدم كان الاكسوالو يحتاج الى الجواب عن قول الشاعر
أعوذ برب العرش من فئة بغت * على فالى عـوض الاله ناصر
فاوقع الهاء المتصلة موقع ايا (والى منفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبدأ به) في النطق (ويقع
بعد الا) وذلك (نحو أنا تقول) في ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) في وقوعه بعد الا (ما قام الا أنا) وتقسيمه
هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين
فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صناعته ان
كلام المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجابان مبنى
الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير المتصل بحسب مواقع
الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة أقسام) الاول (مختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة)
أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الاف)

ولعلك فقد قال في شرح
الشواهد وانما سهلت
وصله في الضرورة ثلاثة
أمور وذ كرهذين
والثالث الوجه الثاني
مما نقله الدنوشري وقد
يجاب عما ذكره من النظر
بان الموضح لم يدع ان
الاعمال في كل استثناء
بل مراده في غير المفرغ
ويكون المفرغ محل على
غيره (قوله فحذف ايا) قال
الدنوشري بجوزة هذا
الوجه من كلام الموضح
غير ظاهرا لانه ساق هذا
البيت شاهد على وقوع
المضمير المتصل بعد
الافكان ينبغي الاختصار
على الوجه الثاني ولكنه

الدالة

ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال

الدنوشري بوجه ان اذا تأخر لا ينصب وفيه نظر الآن يقال مراده ينصب حينئذ وجو بالخلاف ما لو اخرج فيه نظر (قوله ويحتاج
الى الجواب) قال الدنوشري قد يجاب بان له أن يدعى ان الهاء ليست ضميرا متصلا وانما هي حرف لاحق لا بالهاء ذوقه (قوله ويقع
بعد الا) قال الدنوشري برده على هذا الضمير في قولك ما عرت الابل فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير
فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المناقاة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اتقضى
ان المستتر ليس بم متصل لما عرفت فيما عرفت في القاني وما في العطف انهم من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك
فتمام والاطهر أن يجاب بان ما هنا مشي على قول وما في العطف على قول آخر لان في كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال
بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء في كلام المتن داخله على المقصور عليه على
الاستعمال الاصل (قوله وهو خمسة) قال اللقاني ان قلت المستتر على ما تقر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على
بحصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البار زلا المتصل مطلقا وسينيه
المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قسرا وبالفية اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشارة الى أن المصنف

أطلق التاء ليعلم بقاء المتكلم والمخاطب قال اللقاني وتقبها على أن الضمير في المثني ولما اذ لم يثبت بالشكل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط) على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احتزبه عن الالف في نحو يا خرسيا فها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الموضع قبل الاربعة النون والالف والواو والياء حرف علامات كماء التانيث في قامت لاضماير والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه الماسا في ووافقته الاخفش في الياء وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وحجج بعلامات للفرق كما حجي بالياء وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في المحالين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بائها لو كانت حرفا لكانت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ واثبتت الياء في التثنية كماء التانيث وبان علامة

التانيث لم تلحق في آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف في غير هالقوته فيها باتفاق المازني والاخفش (قوله فانه لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد بدى أنه مردود بنحو قولك ضربني حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقاني قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بنى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركتنا في كذا فهو مشترك فيه

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقما وقامتا) (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا) رابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء الخطابية) بناء على أنها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعم أنها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر (كقومي) والمضارع كقومن وخرج بقيد الخطابية ياء المتكلم فانه لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربني أكرمني) فالياء من ربني في محل جر بإضافة رب الياء وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية با كرم (و) ثانيها (كاف الخطاب) بفتح الطاء (نحو ما ودعت ربك) قال كاف من ودعت في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر بإضافة رب الياء (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالياء من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام وفي الثاني بإضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية ويحاور وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما حر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين المحال الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو ناخضة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اننا سمعنا) فنافي ربنا في محل جر بإضافة رب الياء وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع وتظهر ذلك قول الناظم * كاعرف بنا فانا اننا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معتزضا على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجرنا صلح * (لا يختص ذلك بكامة تابل الياء وكامة هم كذلك) فانهما يقعان في المحال الثلاثة (لأنك تقول) في الياء في الرفع (قومي) في النصب (أكرمني) في الجر (غلامي) تقول في هم في الرفع (هم فعلوا) في النصب (انهم) في الجر (لهم مال) رده المتأخرون فقالوا (هذا) النقص (غير سديد) بالسين المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لان ياء الخطابية غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء الخطابية تختلف في اسميتها ويا ياء المتكلم لم يختلف فيها واختلفت فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء الخطابية موضوعة للمؤنث ويا ياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لان الضمير (المنفصل غير الضمير المتصل) ضرورة فانتفى اليراد وثبت المراد (والفاظ الضماير كلها مبنية)

لكن حذف الجواز للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يعيد بالاصالة لثلاثا ترد الضماير الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش فنحو لولاى ولولاك ولولا ه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف الخطاب) قال اللقاني عبر بالكاف تنبيه على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من أشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثة فنحضره حسن وأكرمني وغلامي (قوله لان ياء الخطابية الخ) قال اللقاني حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحد معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما رواهما بتغاير المعنيين ولو اتحد اللفظ كما هى الخطابية والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشري هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء الخطابية موضوعة للمؤنث فقط ويا ياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلزم آخر كلام الشارح (قوله والفاظ الضماير كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيه على أن محالها معربة كما

عراقاني قال الدنو شري وفيه نظر وقال اللغاني كلام المصنف لا يقيد وجوب البناء المصريح به في النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما في الزمان
المحمول على اذ مضاف الى الجملة كما سيأتي في قول النظم واختر بنا متلوفه بل بنيا انتهى قال الدنو شري قال بعض الافاضل وقد يقال
ان في عبارة الموضع حسنا من جهة انها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به
فاذن في قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذي ذكره الموضع انتهى * وأقول قد
يقال ان الحكم على كل مضمير بوجوب البناء لا يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشيء في محله فاذا وجب شيء لشيء أعطاه
أياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات واسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة
شبهه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم وبحاجبان الحكم فيها انما هو على طريق الاجمال ولا يصح ان يقال كل موصول مبني وهكذا
والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من أول بحث المبني وتوسطها في بحث الضمير دون تقدمها عليه أو
تاخرها عنه بينما في حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغته) قال الدنو شري أي ولا يضر اشتباه صيغ المحرور بصيغ المنصوب كما
لا يضر اشتباه النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة
لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبتني الذي أكرمت تريد أكرمته واقض
ما أنت قاض أي قاضيه وفي ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بان ذلك من قبيل المحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما
والحاصل ان المستتر في حكم المحاضر الملقوطة به ١٠٠ المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملقوطة به ثم ترك وأهمل فليس في حكم المحاضر

والدليل عليه انك اذا
سميت بضمير ذي الضمير
المستتر حكى كما تحكى
المحل ومنها ضربه واذا
سميت بالمحذوف منه
الضمير اختصارا والاصل
ضربه أعرب (قوله
المرفوع بام الواحد الخ)
قال اللغاني اعلم ان لم
عبارات منها قول المصنف
فيما مر مواقع الاعراب
ومحل الرفع بالاضافة

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمير له البناء يجب * واختلاف في سبب بنائها فاقيل
شبهه الحرف في المعنى لان كل مضمير مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الفية وهي من معاني الحروف
وقيل شبهه الحرف في الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر وقيل
شبهه الحرف في الافتقار لان المضمير لا تتم دلالة على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه
الحرف في الجود وقيل اختلاف صيغته لا اختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابرار بضمير بعينه
بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) (وينقسم المستتر الى)
قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه في النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة تمثيله بقوله
* كافعيل أو افاق تغبط اذ تشكر * وضابط واجب الاستتار (ما لا يخافه) في مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير
منفصل وهو المرفوع بام الواحد) المذكور (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بام الواحد ما لم يثنى والجمع
فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوماء وقوموا ووقن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بباء خطاب الواحد
كقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بباء الغائبة نحو هنت تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء

فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على
المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب وأواعه حقيقة في الاثر
المتقدم فان قبل اغطاء الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقدير أو معنى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل
والاجعل ذلك الاعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع في الاعراب والمحل حيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت
الاضافة بيانية أي مواقع هي الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقي اذ المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ
الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع المحل فهو حقيقي الاسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح
أي عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقاني مفيد لامين الافراد والتذكير وحيث قد زيادة الشارح المذكور
مستغنى عنها انتهى قال المصنف في الحواشي * فان قيل هل لازم في اسكن أنت وزوجك ان أنت الفاعل * قلت لان الضمير المرفوع
لا يقع الا جنب عامله الفعلي منفصلا عنه لغير سبب ولانك تقول في التثنية والجمع اغربا انتما واضربوا انتم ولا تقول اضرب أنتما ولا
اضرب أنتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز ذلك في اضرب أنت ان تقول اضرب * فان قيل يرد قول عدي بن زيد وتذكر رب الخوذة ان
فكر يوم ما وفي الهدى تفكير * قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ في باب التحذير بانك ان العامل لما حذف انتقل
ضميره الذي كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وعبد المسبح وهذا من غريب العربية استتار الضمير في الضمير وسهلا انه
بطريق العروض ولعلمهم لذلك لم يعدوه لكن يردانهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذر التارك المصنف عدهما انتهى
وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلي منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجوز رسيومية في هو من ان يـل هو

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كقوم وبالنون كنقوم) قال الدوشري ينبغي أن يفيد ذلك بما إذا كان الفعل مدكورا
فانه إذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فمن نحن تؤمنه يبت وهو آمن * ومن لا تجره يس منا مروعا وكما في قول الآخر
* إذا نالم أطعن إذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستتر بل يفصل
ويبرز (قوله أو ما عدا أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بهما بل لا يصح الابتاء بل أحسن العطفين
بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا في قوله كخلا الخ بالواو وثانيا في قوله فحقوقك قاموا ما خلا الخ بالواو وفي بعض النسخ بالواو في
الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدوشري يراد عليه قول آخر وهو انه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل
زيد فحذف المضاف ويضعف هذا الثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل فحقوقك قاموا ما خلا الخ بالواو في
وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية الفا كهي في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدوشري
ان قلت انما تر كنه المصنف لدخوله في المرفوع بامر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما في الآية فان المستتر في المصدر المذكور من مخاطبين فلم
يشمله ما تقدم (قوله فحقوق الرقاب) ونحو سبجان الذي أسرى بعده قال شيخنا ١٠١ الغنيمي رحمه الله ونظر إذا جعنا

سبجان نائبا عن اللفظ

بالفعل هل فيه ضمير
مستتر تقديره أنا أو المصدر
لا يستتر فيه الا ضمير
المخاطب * (تنبيهه) *
قال الدوشري مما يستتر
فيه الفاعل وجوبانهم
وبشس وما جرى محراهما
في بعض المواضع انتهى
وسياتي تصريح الشارح
بذلك في باب نعم وبشس
وبقي انهم ذكروا في فندلا
زريق المال ان زريق
فاعل باندل (قوله وباسم
الفعل الخ) فيه اشارة الى
ان هيئات معطوف على قائم

بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتتمن (أو)
المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم)
ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا)
ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرة (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا
مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله المسبق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو)
المرفوع (بافعل في التعجب أو بفاعل في التفضيل) بالاول (كما أحسن الزيدين) يفتح الدال وكسرهما
(و) الثاني نحو (هم أحسن أثنا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا أو أثنا تمييز
(أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كآه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب
عن فعله فحقوق الرقاب جميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز لا لأفعل التفضيل
فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مرت برجل
أفضل منه أنت اذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فاعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير
وجوبا بشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جواز وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير
المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخاصة
من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام) بفعل الغائبة نحو
(هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو (زيد قام) أو اسم مفعول نحو زيد
(مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضرب أو مضرب أو مضروب أو
ضرب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي نحو زيد (هيئات) أي بعدد الضمير في هذه الامثلة وما أشبهها

وبذلك صرح اللقاني وقال فهيئات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل
بهيئات العقيق وهو حينئذ من تأكيد الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح في باب أسماء الافعال يشعر بانها
تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمتبدا أولا فهذا المثال مبني على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام
على حسب في باب الاضافة التصريح بان أسماء الافعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقتضي منع ان يدخل
عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهذا انما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيهه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير
متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيئت لك اسم فعل ماض بمعنى هيئات قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدوشري في باب أسماء الافعال وقال
شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في هيئات تقديره هي وبقرأ هيئات بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول
قال زيد والله ليفةعلن مع انه انما قال والله لا فعلن ويحتمل ان فيه ضمير مستتر تقديره انا جواز ان قلت أنا حيث يستتر انما يكون
وجوبا لاجواز قلت ذلك ممنوع ألا ترى الى قولك أنا قائم وأنت قائمان في كل ضمير مستتر جواز تقديره أنا في الاول وأنتما في الثاني
فان قلت من أين لك أن الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل
قائم هو وأنتما رجلان قائمان هم اقلت قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى المبتدأ ان تكون على وفق من تعود اليه غائب

لغائمت ومخاطب لمخاطب ومتمكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التنبيه والجمع على أي أعراب كان انتهى وهو بضمومة شامل لنحو أنا فأنتم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها أن ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر في هيت لك أولا ولا انتهى كلام شيخنا الغنيمي في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني أي يجوز أن يرفع الظاهر والضمير المنفصل (قوله تنبيهه) قال الحفيد نقل الامام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في اثباته بجرد المسند والمسند اليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الادب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ١٠٢ ذلك ليس معناه أن ذلك يخلفه في مادته معناه بل في رفع عامله أياء فمعنى وجوب الاستتار

وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضمير المستتر وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذي ينشأ هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن القسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه فليتامس (قوله يكون فاعلا لاتفاق الخ) قال الزرقاني الذي عند الرضى انه تأكيد اذ قال مانصه وأما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاعل لفصل ليس

مستتر جواز اذ ابرز ان فصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل (الآثرى أنه يجوز) في الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الاهو) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا (وكذا الباقي) من الامثلة المذكورة بلافرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعدليه اذ او قعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مرت برجل أما مك أو في مجلسك وجاء الذي عندك أو في الدار وزيد خلفك أو في المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذ جرى رفعه على غير من هو أو نحو غلام زيد ضاربه هو * (تنبيه هذا التقسيم) للضمير الى مستتر وجوباً وجوازاً (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح المفصل (وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح في شرح القطر وخالفهما هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر الاستتار) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابرازه متصلاً (فانه) لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل في غير تركيبة فزيد قام تركيب أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه أو ما قام الاهو فتركيب آخر) أسند فيه القيام الى سبب زيد والى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فتركيب آخر هوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الآن يقع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفي أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيداً ونقل المراءى عنه أيضاً في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مرت برجل مكرم هو أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيداً وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلاً وأن يكون توكيداً وكذلك اذا الجيد أن يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهم مامشك لانه لا يخلو ما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلاً أو منفصلاً والاول متعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد وهو انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم (أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كأقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) أي الظاهر (كقام) وهيئات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين) أحدهما

بقاعل بل تأكيد له قاله في باب الضمائر (قوله والنظر الجيد ان يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان (ما) الاتصال متعذر فاذن يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قاذح في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن الاتصال الخ) أي وهو هنا يمكن بالاثبات بالضمير مستترا والمتعذر انما هو الا برز من مفصلاً (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدونشري منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقاني واعلم انهم وضعوا الجمع المذكور صيغة تخصه وجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثني فصيغة واحدة فيسئل عن مر ذلك انتهى وقال الزرقاني انما لم يكن الجر والامتضالا لان المتصل هو الذي كالجزء الاخير لغام له بحيث لا يمكن الفصل بينهما وما والجرور كذلك فان قيل أليس الفصل جائزاً بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر فبيع فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر قاله الرضى

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الاصالة والافتد يقع ما ذكر في محل نصب فيما إذا كان مؤكدا منصوب كما سيأتي في باب التوكيد إن شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فانه في محل نصب إلا أن يقال أن ذلك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما إذا سميناه فعلى القول بأن الضمير هو المجموع يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى القول بأنه أن يبنى وعبرة الاسنوي في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال إذا قلنا بالاعراب فيعرب أعزاب ما لا ينصرف للعلمية وشبهه العجمة (قوله والواحق الخ) قال الزرقاني من التأت وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزها إلى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر أن مغايرة الأسلوب للثغنى وفائدة ذلك ١٠٣ ما قدمنا من أنه إشارة إلى أن البناء في كلام المصنف داخلة على

المقتضوع وعليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعة أن كلاما من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها أن مردفة بما يدل على أحوال المخاطب لقاني فهي كايا (قوله المذكور) التقييده هنا وفيما بعد لا حاجة إليه كما مر فتنبيه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضى وقال الخليل والاختفص ما يتصل به أسماء أضيفت إليها كقولهم فاياها واياها الشواب وهو ضعيف لأن الضمائر لاتصاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر إضافة ايا إلى الاسم الظاهر وقال

(ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزها إلى غيره (وهو أنا) للتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعه) ففرع أنا واحد فقط وهو (نحن) لأن المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأنتما) وأنتن (لأن المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد) (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهم وهن) وتعليله ما تقدم * (تنبيه) * المختار في أنا أن الضمير هو المفعول والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه أن الضمير نفس أن عند البصريين والواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء إلى أن أنت بكلمة هو الضمير وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الضمير وهي التي فعلت وكسرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو المفعول فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير لها وحدها وحكى عن الفارسي أنه المجموع وفي هن المفعول وحدها والنون الأولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوزها إلى غيره (وهو ايا) بتثنية الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا) يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع (نحو اياي للتكلم) وحده (واياك للمخاطب) المذكور (واياها للغائب) المذكور هذه الثلاثة هي الأصول (وفروعه) تسعة ففرع اياه (ايانا) لا غير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (وايا كما واياكم وايا كن (و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياهما واياهم واياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باستقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (أن الضمير نفس ايا) فقط (وان الواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيديويه واستشكك كل بان الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذهب أحدهما مذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن الواحق هي الضمائر وكلاهما عماد أي زيادة يعتمد عليهما لاحتقها بالتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني مذهب إليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك أن ايا ضمير مضاف إلى ما بعده وان ما بعده ضمير أيضا في محل خفض

الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه أن هذا المذهب مقتضى لاضافة الضمير وهي ممنوعة لأن الاضافة إما للتخفيف وإما لتكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك وإما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولأن ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشيء إلى نفسه وهي باطله وأجاب باختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية إلا لكون ايا ضمير لأن التخصيص يصير المضاف معرفة أن كان قبله إن كرهة والازداد وضوحا كازياده بالصيغة فنحو قوله * علازينا يوم النقرار أس زيدكم * ولا حاجة إلى انتزاع تعريفة وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المخرج إلى زيادة الوضوح وأما التزام اضافة الشيء إلى نفسه فلم يتر مذهب معتدلين بما اعتد به عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قال قلت الذي اعتد به من وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه أن المضاف في مثلها ما أعم مما يدل عليه المضاف إليه وغيره فإن المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لأن تكون الاضافة في ذلك هي اضافة

المحرر يرى انه زيدا بن منقذ وقال العتي المراهبه منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه اما ما يرى من تقاصرهم عن قومه أو ما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثاني باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينهض ما رده في المغنى على ابن مالك احقة كلامه عليه وبذلك ناقش الدماميني المصنف في حواشي المغنى وقد يقال مراد المصنف في المغنى انه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد وللإبالة بقى أن يكون ما قاله ابن مالك مراد اوقال أيضا في شرح ١٠٥ الشواهد ويحتمل عندي أن يكون

فاعل يزيد ضمير الذ كر ويكون هم المنفصل تأكيد لهم المتصل فلا يكون في البيت شاهدا (قوله ويجوز في فاذا كرههم) عبارة المصنف في شرح الشواهد ويجوز في فاذا كرههم الرفع عطفا على أصحاب والنصب في جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا الى الدار (قوله في بيت قبله) وهو اني حلفت ولم أخلف على فند فناء بيت من الساعين معمر الفند بفتح الحين المكذب وفناء طرق لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمر صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهار ير بمعنى الشدائد) قال الدوشري قال القراء أصله اداهير جمع ادهر جمع دهر اه

(اليزيدهم حبا الى هم) فاقوع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * (اياهم الارض في دهر الدهار ير) فاقوع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الى ويدل عليه ما نه وجد في أصل قصيدته * لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم * الى آخره وهم الاول مفعول أول ليزيد و حبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيد بن فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل اليزيدون أنفسهم فذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المعنى وحامله على ذلك ظنه أن الضمير ينسب الى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا و مراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا و يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لا يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذا كرههم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على أصحاب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملوك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم * بين ذراعي وجهه الاسد * أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعا وعمل الثاني وضمنت الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكلفت بابتدائهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاه ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهار ير بمعنى الشدائد مضاف اليه (و) اذالم يأت الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يأت فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصر كم نحن كنتم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصر اياكم فاكان جوابهم فهو جوابنا أو ان يرفع بصفة مجرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو يزيد عمر وضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله

فان أنت لم ينفعك علمك فان تنسب * لعلاك تهديك القرون الاوائل
أي فان ضللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله فالتيت لانفك أحد وقصيدة * تكون واياها بهاملا بعدى
أو ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو أن يلي اما المكسورة المهمزة المشددة الميم نحو اما أنا وأما أنت أو يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لا يا * كفى في فلن أزال مطيعا

(١٤ تصریح ل) وينظر تكرير الراعي والشارح كلامه يقتضي أن الدهار ير هي الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أي سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سياتي في شرح قوله لقد كان حبيبت حقايقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقاني والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك (قوله أو يلي اللام الفارقة) قال الزرقاني أي بين أن الحقيقة من الثبيلة والنافية اه وجرى هنا على ان اللام فارقة وفيما سياتي في باب ان تبعاً للمصنف على انها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقاني مفعول

مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله فمر في جواب شرط مقدر (قوله أو أن ينصبه الخ) قال الذنوشي حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذ كر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعاً حادي عشر وهو أن يكون عامله معنو يا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لأن كون عامله معنو ياليس متفقاً عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدأ والخبر (قوله وإنما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول * فإن قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم * قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الآن أو أنت لا يكون غائباً ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستغنى منه العام وهو غائب (قوله لأن أنا ولي الأفي المعنى) قال الزرقاني وذلك لأن أوجه انفصال الضمير من غيبة هنا ولا يقدر هنا إلا بان يكون المعنى ما يقوم الآن فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازاني وإنا نل أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تأمل (قوله لأنه كان يصح أن يقال الخ) قال السنباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض ١٠٦ الشاعر المتقدم فلي تأمل اه وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن

يقال ذلك ضرورة لأنه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يأت ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب اليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما أدعي صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وإنما أدافع أو مثلى عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم لأن أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحالى الى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله إذا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزى قديوجه ذلك

أو أن يكون منادى نحو يا اياك أو أنت أو أن ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوعة ان تحدث رتبة نحو ظننتي اياي وسياي أو أن (يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبداً أو) يتأخر عن عامله و (يلي الا) انظرا (نحو أمر أن لا تعبداً الاياه) أو معنى نحو انما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق * انا الذائد الحامي الذمار (وأنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى لأن) أنا ولي الأفي المعنى لأن (المعنى ما يدافع عن أحسابهم الآن) أو مما نل في أحراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح جملة على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال انما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تو كيدا وليست ماموصولة وأنا خبران إذا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على أنه لا يرى المحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بذال معجزة أوله ومهـ حلة آخره من ذاديد وذاد منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامى الحقيقة والحامي هنا نفسه للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهى الدفع والذمار بكسر الهمزة والميم وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شعر الحسب الفعل الحسن للرجل ولا بانه ما خوذ من الحساب كأنهم يحسبون منافعهم ويعدونها عند المفارقة فالحسب بالسكون العدول بالتحريك الشئ المعـ دود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستغنى من هذه القاعدة) المذكورة وهى أنه إذا تانى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصالة (مثلثان) يجوز فيهما الانفصال مع تانى الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله وصل أو فصل هـ اسئلني وما * أشبه في كنهه الخلف انتهى كذا خلته كذا (احداهما) وهى الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الاخص في اتصال (وليس) المقدم

العدول بان المراد الوصف أي قوم ما يدافع كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد (مرفوعاً) في المطول تعليلاً آخر وسد به وهو أن قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال أنا الذائد والمدافع أنا قال الغزى قوله لأن قواه أنا الذائد دليل الخ يعني أنه يدل على كون المتكلم مخبراً عنه في هذا الكلام فلو جعل ماموصولة كما ذكر كان مخبراً فلا يتحسن اه أي كان المدافع حينئذ مبتدأ أو ناخبر أو قد جعل أنا ولا مبتدأ (قوله الى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامى الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظراً لأنه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلاً مساوياً لذلك ففيه تعريف الشئ بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أ ل في المضمرة للجنس لا للعهد الذ كرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لأن المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السنباطي قول الناظم وقدم الاخص في اتصال * وقدم ما شئت في انفصال معناه ان

الضميرين في الابواب الثلاثة أعني باب سال وباب كان وباب حال يجب تقديم الاختصاص اذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد او جملة شرط) والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعني حال الاتصال سألني وسمعتني وعني الحسن اسألني سألني وباب
 اياه وخاتني اياه وسألني اياه وكنت اياه وخاتني اياه ويلزم من ذلك ما قاله الموضح وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وانه
 اذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكفي كل منهما بما ذكره عماد كره الاخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع
 الشارح فتأمل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لازمت فلا يردان اجتماع ما ذكره جود في أنلزمكموها ولم يقر وامن لان ضمة الميم
 اعرابية وهي غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السنباطي أما فاعل كما مثله الموضح أو مفعوله نحو الدرع اعطاه أول
 اياه وجود عليك ومنعك اياه بحل عليك ويحجب أيضا هو ما خوذ من قوله اسما الكنه أشار الى انه خارج بقيدين وانه غير مضمرا هو وقال
 السنباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس بمراد هنا قيد ذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج
 المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثاني مرفوعا لتعين في الثاني الانفصال
 ١٠٧

كما تقدم للشارح ولو كان
 الاول مرفوعا ولا يكون
 الامستترا نحو زيد
 ضاربك فيجوز في
 الثاني الاتصال والانفصال
 قال الرضى وأما اذا
 كانا بعد الاسم والاول
 منه مرفوع متصل
 ولا يكون مستترا كما
 من نحو زيد ضاربك فقد
 ذكرنا قبل جواز اتصال
 الثاني وانفصاله أيضا
 نحو ضاربك اياك وهذا
 يفهم ان المستترا سبق
 المنصوب وهو ظاهر لانه
 في العامل ثم ظاهر كلامه
 الجواز على حد سواء (قوله
 ولا التفات لغيره) قال
 الدنوشري فيه رد على العيني
 فان في كلامه خلافا من

(مرفوعا) بان كان منصوبا ومجرورا (فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال
 نظرا الى الاصل والانفصال هربا من تولى اتصالين في فضلتين (ثم ان كان العامل) في الضميرين
 المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما في باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الاصل ولا مرجع لغيره ولذلك
 اقتصر عليه سيبويه (كالماء من) قولك لشخص في عبد (سألني) أو ملكني وكالكاف من قولك لعبدك
 زيد سألنيك ويجوز على مرجوح سألني اياه وملكني اياه وسألني اياك وليكون الوصل أرجح لم يأت التثنية
 الا به (قال الله تعالى فسيكفيكمهم الله أنلزمكموها) ان يسألكموها (كل ذلك من الوصل) ومن الفصل
 قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككم وهم ولكنه فر من الثقل الحاصل
 من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين
 مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا (نحو عجيبت من
 حي اياه) فحجب مصدر مضاف الى فاعله وهو اياه المتكلم وياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله)
 في الحجاسة لئن كان حبل لي كاذبا * (لقد كان حبيبك حقايقينا)
 اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لى تقوية لعمل
 المصدر في مفعوله لكونه فرعاً عن الفعل في العمل وحبل الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة
 المصدر الى فاعله وحبيبك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصل الاول
 فصله لقال حي اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجيبت من المولى اياه ومن الوصل قوله
 لا ترج أو تخش غير الله ان أذى * واقمكه الله لا ينفك ما مونا
 فاقى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقمكه الله اياه (وان كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا)
 من باب ظن (نحو خلتني فارجع عند الجمهور الفصل) لانه خبر في الاصل وحق الفصل قبل وجود
 النسخ فيترجع بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختيار الانفصال (كقوله
 أنحى حسبتك اياه) وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

جهة انه أنشد حبيبك بياء مثناة تحتية بعد الباء وانه قال ان حب مصدر أضيف الى مفعوله وهو اياه المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه
 الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد في عجز البيت لاني هذا وانه نسب حبيبك الى أبي حيان وهو
 برى منه وانه أعرب الكاف فاعلا ويلزم على ذلك أن يكون لي حشا وقد أعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وانما هو جواب القسم
 الذي أذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال في صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانها وطات
 الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتأمل (قوله لانه خبر في الاصل الخ) قال الدنوشري هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم ايضا بانه منصوب
 بخائز التعلق والاعا وهو لا يكون معهما المنفصل لافسكان انفصاله مع الاعمال أولى ووردهما النظم في شرح الكافية بانهما
 يقتضيان جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك بمنع باجاء وما أفضى الى تمتع بمنع (قوله أنحى حسبتك اياه) قال الدنوشري
 أعرب العيني أنحى منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالاخوة وهو مخبران نواحي صدره
 ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو ما مبتدأ وما بعده خبره واما مفعول الفعل محذوف يفهمه الفعل الذي بعده

لهكذا قال بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض مكي كما نقل الزرقاني ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكم الله) قال المصنف في الحواشي في الاستدلال بالآية نظرا لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلبه وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي * فان قيل المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مفعول للفصل كالجبر * قلنا لا نسلم ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقاني يقال رجل برأى صادق واخا بكسر الهمزة والقياس فتحا لانه من حال يخال (قوله أو احدى أخواتها) قال الدونشري فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطي في همع الموامع أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع والغرة كقوله ليس اياي وايا * ك ولا تخشى رقيما انتهى وقال الزرقاني قال المصنف يتعبد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكون للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الاوقد نص على هذا التهديد في الجامع اه من النكت أقول في مفهوم قوله أو احدى ١٠٨ أخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام همع الذي نقله الدونشري من

أخى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف الناء لفساد المعنى والارجاء النواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو المحذور والاحن بكسر الهمزة وفتح الهاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو المحذور أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد في حسبك اياه حيث فصل الضمير الثاني (و) الارجح (عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك الناظم فقال واتصالا اختار وجهته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجا به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكم الله وو رديه الشعر (كقوله بلغت صنع امرئ برأخا كنه) * اذ لم تزل لا كتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا) بان كان (أو احدى أخواتها) سواء أ كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارتقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنه أو كانه زيد) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) في الترجيح في نحو خلتني فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لمأطاب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بانه الدجال (ان يكنه فان تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك في قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي (لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل فنحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير الثاني (غير أعرف) أى غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقد من ما شئت في انفصال * (نحو أعطاه اياك أو) اعطاه (اياي) فان كلاما من ضميرى المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك اياي) لان ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضى الله عنه * اراهمنى الباطل شيطانا * فنادر والاصل أو اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أى شيطانا وأجاز المبرد وكثير من

تعين الفصل في جميع أخوات كان ومن اطلاق القول في ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحذر (قوله سواء أ كان قبله ضمير) قال السيباطي فيشترط بحواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الاخص ويظهر على لائحة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدونشري قال بعضهم ما رجحه في الالفية ورجح في التسهيل التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في باب كان و فرق بان الضمير في خلت كنه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنه فانه لم يحجزه الا

مرفوع والمر فروع جزء من الفعل فكان الفعل مباشرة فهو شبه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب القدماء من الانفصال في باب ظن والاتصال في باب كان أكثر واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فيكم الاول والثاني حكم باب أعطيت ان كان بهضا ظاهرا وكان المضمروا واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكا أعطيت أو ثان وثالث فيكظننت فلي تأمل (قوله ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقاني كان ينبغي للمصنف أن يذكّر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقاني أى من انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقاني ذكر المحترز أيضا بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكّر محترز الاعرف وفي الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثاني شاذ اذا كان أزيدا أو مساويا نحو ضرب بهوك وضرب بهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدونشري

يزاد عليه ما قال القراء وهو تعين الانفصال الآن يكون الاول مثنى أو ضمير جماعة ذكر فيجوز اذ ذلك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهم مالاً والغلمان أعطيتهم موكلاً ووافق الكسائي القراءه وزاد جواز الاتصال والانفصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أى من هنا) أى من أجل ذلك التفسير الاول للإشارة الى ان ثم مستعملة في الإشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعة للإشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبنى على الاول وان ثم استعملت في التعليل مجاز اخلافاً لمن توهم ذلك وقد بيناه في رسالة أحكام الهزار الى أحكام تعدد الهزار (قوله وأفراد الخ) قال الزرقاني أى أو أفراداً وتثنية أو أفراداً وتثنية وجمعاً (قوله أولهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لان قاعدة باب أعطى ان يكون المفعول الاول فاعلام من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثنى المفعول الثاني كما لا يخفى ويمكن ان يقال ١٠٩ ان الشارح فهم ان الغرض هنا

المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الاختلاف في ضميري الخطاب ممكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظاً فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكما كه فلتحزر المستئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله احصة تعدد الخ) قال السنباطي أى لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري المتكلم وضميري الخطاب فلا يصح فيه

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهم موكلاً ولكن الانفصال عند راجع (ومن ثم) بفتح الميم المثلثة أى من هنا أى من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا التحدث الرتبة) بان يكون المتكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً * وذلك (نحو) قول العبد لسيدته (ملكتهنى اياى) قول السيد لعبده (ملكتهنى اياك) قول السيد اذا أخبر شخصاً انه ملك عبده نفسه (ما كتبه اياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصل ان كان الاتحادى) ضميرى (الغيبة واختلف لفظ الضميرين) تذكيراً وتأنيساً وأفردا وتثنية وجمعاً وهو مراد الناظم بقوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لوجهك في الاحسان بسط و بهجة * (أنا لهما قفوا أكرم واراد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله و بهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعدي لثنتين أولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط و بهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه وأتى به متصلًا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري الخطاب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتني ولا علمتنيانا ولا ظننتكما لوضوح الاختلاف في ضميري الغيبة احصة تعدد مدلوليها نحو جارية زيد اعطيتها اياه أو اعطيتها هوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيتها اياه (فصل) قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلى النصب والخفض) فنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفص بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع مع نون الوقاية وما تلحقه فالذى تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز بشا وورج جان الثبوت ورجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أوليت وجب قبلها نون الوقاية) لتلقى الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتلقى ما بنى على الاصل

ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتعارف المدلولان ببيان ذلك ان نافي علمتنيان للتكلم ومعه غيره والياء فيها المتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر انها حرف مبنى فان زعم زاعم انها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها المبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المعنى في أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضاً وذكرها المرادى في الحنى الداني في حروف المعاني وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة وانما ذكرها هنا أقسام الذي يعد من حروف المعاني وهي أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكسب الجواد (قوله لتلقى الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضر بين ونحو قل أذعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضى من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضر بين

أى وقومى وأكرمى وقال الدنوشرى أوضح منه قول ابن المصنف فإذا نصبها الفعل وجب أن يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة
 الاتباع لأنها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الأسماء فلم تلحق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فإنها لا تنسب للجر لأن
 ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الأفعال عن كثرة ياء المتكلم بالحقاق نون الوقاية قال الهشبي شيخ الإسلام زكريا هو ظاهر في غير المعتل
 أما فيه نحو دعو روى فلا كثرة فيه فكان ينبغي أن يقال الحق المعتل بغيره طرد الباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما كان
 الاعراب كذلك فإنه يظهر تارة وتقدر أخرى أه وقوله والمقدرة أى ما كان حقها أن تقدر وفيه تأمل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم
 رحمه الله قال لأن الكسر يلحق بالفعل مع ياء المخاطبة لمحاقها وأثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير
 الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فإنها معدة ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قلبها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو دنى أكرمى
 وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وإنما ١١٠ سميت نون الوقاية لأنها وقت محذورين في فعل الأمر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما

وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل (فاما الفعل فنحودعاني) في الماضي (ويكرمى) في المضارع
 (واعطى) في الأمر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما ترد بين الفعلية والحرفية (قام القوم
 ماخذ لاني وماعداني وحاشاني) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر ومازائدة
 أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال

(تم الندامى ماعداني فاني) * بكل الذى يهوى ندى مواء

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل يتمل ومولع بفتح اللام
 بمعنى مغرى خبران والمعنى تم الندامى ملا مجاوز الى غيرى وأما أنا فلا أمل فاني مغرى بكل ما يهواه
 ندى (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرنى الى عفو الله وما
 أحسننى ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس
 (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه
 ان انسانا يهدده (عليه رجلا ليسنى) حكاه سيدويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الأمر ورجلا
 مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائدا على رجل وياء المتكلم خبره (أى ليلزم رجلا غيبرى)
 وهذا مبنى على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر بل بفعل مقرر وبلام الأمر
 كما ان النهى بفعل مقرر بلا فمكان أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرر بحرف النهى لا تكون
 نائبة عن فعل مقرر بحرف الأمر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم
 وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسننى هو قول البصرى وهو مبنى على ان أفعلى في التعجب فعل
 ماض (وأما تجويز الكوفي ما أحسننى) بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية (فبنى على قوله ان
 أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحسنه ورد بان التصغير فيه
 شاذ وأما تجويز بعضهم ليسى بحذف نون الوقاية من ليس مجوز فلا يعقل عليه (وأما قوله) وهو روية
 عدت قومى كعديد الطيس * (اذ ذهب القوم الكرام ليسى)

التباس ياء المتكلم
 والثاني التباس أمر المذكر
 بامر المؤنثة فلما صحبت
 النون الياء مع فعل الأمر
 صحبتها مع أخويه ومع
 اسم الفعل وجوب باليدل
 لحاقها على نصب الياء
 ولحق ان وأخواتها
 جواز الشبهها بالأفعال
 ونقل السيوطى عن
 الناظم انها سميت نون
 الوقاية لأنها تقي الفعل
 من التباسه بالاسم
 المضاف الى ياء المتكلم
 اذ لو قيل في ضرب بنى ضربى
 لالتبس بالضرب وهو
 العسل الأبيض الغليظ
 اه وما ذكره شيخ الاسلام
 في تقدير الكسرة في نحو
 دعا ذكره الرضى فإنه
 قال ودخولها في نحو
 أعطاني ويعطينى أما

طرذ الباب واما السكون الكسر مقدرا على

الالف والياء لولا النون كما في عطاءى وقاضى وقوله أو شبهه قال الزرقانى أى كاسم الفعل فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر فنحودراك
 ونزال فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويترول عند عدمه كما ان الجر يوجد عند
 عامله ويترول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البناء زالت وهذه الموجه لاجل الياء (قوله ان قدرتهن
 أفعالا) قال اللغافى هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلا فى وماعداني اذا الظاهر في ذلك ان ما مصدرية ولا زائدة وما المصدرية لا يليها الا
 الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشرى شذوه انه ماخوذ من غير ثلاثى وهو افتقر اه وقال الزرقانى أى لأنه لم يضع من الثلاثى
 وهذا مذهب الاكثرين قال المرادى وليس من الشاذ ما أفقره خلافا لاكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى أفقر ولا حجة في قول من خفي
 عليه ما ظهر لغيره (قوله اذهب القوم الخ) قال الزرقانى اذهنا للفتا حاء وغرض الشارح مدح نفسه بأنه من الكرام ولذلك لم يقل
 اذهب القوم ليسى بل وصفهم بأنهم كرام

(قوله وأما نحو تماروني ونحو حاجوني الخ) قال الزرقاني فيه إشارة إلى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصل به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن المحجب من أنها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونون التوكيد فهي واجبة معها ما فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربون ونون التوكيد نحو اضرب بنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضرب بنني وتضرب بنني لكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يوهم كقوله الشهاب القاسمي ان

الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية حذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة في مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لمحصل الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتامل (قوله تدل على) قال الزرقاني من ذلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشي هذا الخلاف لا ثمرة له (قوله بلا أثر) ان أراد لفظا وتقديره ممنوع أو لفظا فقط فمسل لكنه لا يضر اذا كثيرا ما يكون الاثر مقدرا نحو تلبون (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من درأني وما بعده والباء للابسة (قوله لحياي) اللام بمعنى غند أو للتعليل والمفعول محذوف أي صالحا (قوله فيا ليتي اذا الخ) اذا ظرف

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليس قد نظم) والعديد كالعديد يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى والعطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائدا على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله * وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تماروني) ونحو حاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع (والمدكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب وتوالت الى الامثال في نحو تلبون ولغير ذلك نحو قوله * أبيت أسرى وبنيتي تدل على * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في قراءة أبي عمرو ونحو ما يرمي حذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضع في شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا به باوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالحفاظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذف لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزيدي على النظم (فمحذورا كني وترا كني) بكسر الكاف فيهما (وعلي كني) بفتحها فالاول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى أتر كني) الثالث بمعنى (ألزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأما ليتي) المشار اليها بقول النظم * وليتني فشا (فندحو باليتي قدمت لحياي) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة قرضى الله عنها ما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وماله بحير الراهب في شانه (فيما ليتي اذا ما كان ذا كم) * ولجت وكنت أو لهم ولو لجا باسقاط نون الوقاية من ليتني (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتني) باثبات النون (وليتي) بحذفها (وان نصبها لعل) المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالمدحوف) لنون الوقاية (نحو لعل على أبلغ الاسباب أكثر من الاثبات) لها (كقوله) وهو حاتم ابن عدي الطائي وقيل حطائط بن يعفر أخو الاسود النهشلي يخاطب امرأته عدلته على انفاقه ماله (أرني جوادا مات هزلا لعاني) * أرى ماترين أو بخيلا مخدلا والمعنى أرني جوادا مات لاجل الهزال أو بخيلا مخدلا لم يمت لعاني أرى ماترين وحاصله ان انفاق المال لا يمت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) اثبات النون في لعاني (هو أكثر من) حذفها في (ليتني وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (لجعل ليتي نادرا) مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعاني ضرورة) مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى قابع لا يسه في قوله وليتني نادرا ومخالفه في الثانية في قوله ومع لعل أعكس وانما كان الأكثر وفي لعل التجرد لاهاشبهة بحروف

مضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة وو لجت خبر ليت أو و لجت جواب وجلة اذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الاكل لذهاب ما بيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالفه في الثانية في قوله ومع لعل أعكس) قال السباطي أي من أن عبارة أبيه تقيده أن لعاني نادرا مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تعليطه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتني ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا الامام لسيبويه والفراء لا يقتضي الغلط لانه كثير ما يخالفهما وهو أهل للحاقتهما لانه امام مجتهد في العربية وكذا في تعليطه في لعل

بمجرد ما قرره قبل من قوله وان ١١٢ نصها العمل الخ فيه نظر ظاهر المثل ما قلناه فليتامل (قوله بقية اخوات) قال الدونشري لو حذف

بقية كان أحسن وقد يقال
الاضافة بيانية وهو
ما خوذ من اللقاني (قوله
وهي ان الخ) قال
الدونشري اذا اتصلت
نون الوقاية بان وأز ولكن
وكان فالأمر ظاهر وإذا
قيل اني قائم مثل ابنونين
فقط فاختلف في المحذوفة
ف قيل هي الاولى لانها
لما اعتلت بالسكون
اعتلت بالحذف وقيل
انها الوسطى لانها في محل
اللامات التي يلحقها
التغيير غالبا وقيل هي
الاخيرة لانها التي بها
تناهى النقل أفاده ابن
الصائغ (قوله محذوفة
على بقاء السكون) هذا
التعليل ربما يشكل على
حاصل كلام المصنف
من أن الحذف في من
وعن ضرورة وفي قد و قط
قليل لا ضرورة اذ مقتضى
التعليل كونه ضرورة في
الجميع الآن يقر بان
من وعن حرفان والحروف
لا يليق بها التصرف بتغير
أو آخرها بخلاف الاسماء
(قوله لانهم مبنيان على
الكسر) قال الزرقاني
أي وحيث كانا مبنيين
عليه فلا محل للنون
* فان قيل اسم الفعل نحو
درأك ونزال مبني على

الجر في تعليق ما بعدهما بما قبلها كما في قولك تب لعلك تغلج بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى
الابتداء وعدم تعلق ما بعدهما بما قبلها (وان نصها بقية اخوات ليت ولعل) واليهما أشار الناظم بقوله
وكن مخيرا * في الباقيات (وهي ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء
فلا ثبات نظر الى شيهما بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظر الى كراهية اجتماع
الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامر ان (كقوله) وهو قيس بن الملقح
(وانى على ليلي لارواني) * على ذلك فيما بيننا مستديهما

فاتي مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وازار خبران وهو برأى ثم راء منقوص من زريت عليه
زراية اذا عتبت عليه والمعنى وانى لعاتب على ليلي وانى مستديهما على ذلك العتب وكقول امرئ القيس
* كاني لم أركب جواد اللذة * ويجوز كاني وكقوله تعالى ولكني أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر
* ولكنني عن جهم العמיד * (وان خفضها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل
باء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الا في الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك
أشار بقوله في النظم واضطرار اخفقا * منى وعن بعض من قد سلفا

(كقوله) أيها السائل عنهم وعن * لست من قيس ولا قيس منى
بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلا ن باء من المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون المهملة
وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم
(غيرهما) أي غير من وعن (امتعت) نون الوقاية (نحولى وبى) مما هو على حرف واحد (وفى) بتشديد
الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى) بفتح الياء فيهن وانما
امتعت النون في لى وبى لانهما مبنيان على الكسر وأما فى فلانه وان كان مبني على السكون فان سكونه
الاصل لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما خلاى وعداى وحاشاى فان الالف
لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولا كنهن أحر وأباب
الفعل مجرى واحد وجملا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها في ذلك بل تفتح بياء
المتكلم بعد الالف (قال) الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان أحر الوجه أقشر
(في فتية جعلوا الصليب لهم * حاشاى الى مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أى مقطوع العذرة وهى قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو وقطع
قلفة الذكر (وان خفضها مضاف فان كان) المضاف (لدى أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الاثبات)
لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لدى بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب
وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناه ما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف
(بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) المسمى (وغلط ابن الناظم) في شرح النظم (فجعل الحذف
في قد و قط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثاله) أى الحذف والاثبات فى لدى و قط وقد
(قد بلغت من لدى مذار قرئ مشددا) على الاثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأه
من السبعة من عدانا فاعوا عصما من رواية أبى بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأه نافع وأبو بكر
(و) (روى) (في حديث النار) بالاضافة (قطنى قطنى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بحذفها والنون أشهر
حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الارقط (قدنى من نصر الخبيمين قدنى) باثبات نون
الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان

الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملة فوجب
فيه التون (قوله ولك ان تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قدنا كيدا قدنا والياء فيه

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد اخرج) قال الزرقاني أي من كلام الموضع حيث قال وان خفضها
 * (هذا باب العلم) * (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لسماءه بغير قيد كما سيصرح به اه
 قال الشهاب القاسمي فان أراد في الالفية بقوله اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الاشخاص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وان
 أراد تعريف العلم مطلقا فمعه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر
 الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو علم * فان قيل كلا الاعتراضين مدفوعان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم
 الاشخاص لفظا وهو علم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس
 لان تعيين هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك
 كلامه فيما يأتي فان قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقرقانهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب أن المراد بالتعيين
 بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض ١١٣ الأفراد دون بعض لعدم وجود
 ذلك اه وقال السنباطي

قوله يعين مسماه يعني
 يدل على أن مسماه متعين
 والافق لا يعترض بان
 مسماه معين فيلزم على
 هذه العبارة تخصيص
 الحاصل أو ان مسماه عين
 بعد اتمام وهو باطل وقال
 أيضا يخرج منه العلم
 العارض الاشتراك كزيد
 مسمى به كل من جماعة
 فانه لا يدل على مسماه
 حينئذ الا ان يقال هو
 دال على ذلك في الاصل
 وعروض ذلك به لا عبرة
 به (قوله تعيينا مطلقا) قال
 السنباطي لم يقل الشارح
 احترازاً عن التعيين في
 الذهن لان المصنف يرى
 أن لا تعيين الا في الخارج

الدال ثم الحق بقاء القافية لاياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا المناسبة الياء قاله الموضع في شرح
 الشواهد والخيبين ثمانية خيب بضم الحاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف
 وهو من باب التغليب كالقمرين وأراد به ما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بأبي
 خبيب وقيل هما عبد الله ولده خبيب الذي كان يكنى به وروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع
 وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم
 وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قدني
 وعلم منه ان قد ووط بمعنى حسب لانهم الركانا اسمي فعلمين بمعنى يكفي لكانت باء المتكلم معهما منصوبة
 لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لاجازة ولو كانت قد حرفا ووط ظرفا لم تتصل بهما باء المتكلم أصلا
 (وان كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدني ووط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أبي وأخي) لعدم
 السكون * (هذا باب العلم) *

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسياقي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا
 مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله * اسم يعين المسمى مطلقا
 (نخرج بذلك التعيين النكرات) كرجل فانها لا تعين مسمياتها كشمس وقمر فان لفظهما لا يعين
 مدلولهما من حيث الوضع وإنما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود
 الخارجي (وخرج) بذلك اطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها مسمياتها ليس تعيينا مطلقا
 بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (ألا ترى ان ذا الف واللام مثلاً انما يعين مسماه
 مادامت فيه أل فاذا فارقه فارقه التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما
 يعين مسماه بالتركيب والمخاطب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب

(١٥ تصرح ل) كما سيأتي ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالة على تعيين مسماه ليست مطلقة بل
 بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وخاصة أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله ونخرج الخ عدم
 احتياجه في دلالة على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود
 والمخرج المذكور لكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماه بالوضع وان كان غير
 الوضع الاول فليتماثل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطي أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل
 على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفة المقصود من انه خارج بذلك التعيين كما لا يخفى مردودا لدلالة
 له على تعيين أصلا وانما هو كلي لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي الخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السنباطي ايضاح هذا المحل يحتاج
 الى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا أو مستعملا لا وقد يكون كلياً أو مستعملا لا وقد يكون كلياً أو مستعملا لا وقد يكون كلياً
 استعمالاً القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعاً كلياً استعمالاً لا مستعملاً ككون جزئي آلة للاختطاط عليه والقسم الثالث هو اللفاظ
 الكلية الموضوعات لمفاهيمها الكلية كالانسان وضعاً لمفهوم كلي واستعماله كذلك فان وضع ملاحظاً لوضعه القدر المشترك بين الأفراد

واستعماله باطلاً على كل حصة حصته من ماصداقته قلت أو كثرت باعتبار اشتغالها عليه وباطلاقه على جملتها كذلك والاول هو العلم كالا يخفى عليك مما ذكرنا الثاني المضمرات وأسماء الاشارة الموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين افراد اشتراك تواطؤ ثم عين اللفظ بازائها يطلق على كل منها بدلا عن الآخر اطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فانما مثلا موضوع لمطلق متكلم على البديل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لفرد مذ كر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذي موضوع لفرد مذ كر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة ١١٤ العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المفيد للعموم المراد به

العموم البديلي لا الشمولي
(قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معني وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفضا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الاشارة
(فصل) * (قوله من المذكورين الخ) قال العلامة اللقاني هذا التبيين يبطل ما لاجله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه
(قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السباطي في هذه العبارة شيء اه أي لان قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لان أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموه به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقاني

فأذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي (ونحو هذا انما يعين مسماه مادام حاضرا) فإذا فارقته المحذور فارقته التعيين قال الشاطبي فان ذامنا لوضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقي) من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالاصد والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالماضى اليه فاذا فارقته فارقته التعيين * (فصل * و) العلم الشخصى (مسماه نوعان) أحدهما (أول العلم من المذكرين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والثاني كخزني) بكسر الحاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهى أخت طرفة بن العبد لانه قال أبو عبيدة وهى خزني بنت عقان من بني سعد ابن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثاني (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والاحياء جمع حى (كقرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب أويس القرني رضى الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه والبغال كدلدل والجمير كيعفور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشدقم) علم خيل من خولة الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفى المثل باء عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل ان عرارو كحل اصطدمت فانتاجت جميعا فباءت كل منهما بالآخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لغزلية بعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلاب وذكري النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخزنا وقرن وعدن ولاحق * وشدقم وهيلة وواشق

وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

(فصل) وينقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرتب) من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى (وهو) فى كلام

لا يخفى انها من أولى العلم اذا القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشدقم) قال الزرقاني سيمويه هو بالذال المعجمة قاله مكى فى حاشيته اه وقال المصنف الحواشي بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التي همل سيمويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هى زائدة فى الشجعم وهو البليغ الشجاعة بهذا كذبه الشجاع فى قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضى انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره فى صل الشين من باب الميم (قوله باء عرار) فى الصحاح أبوزيد بقاء الرجل بصاحبه اذا قدر به (قوله بكحل) فى حاشية الصحاح لابن برى كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند * (فصل) * (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثانيا ليس بمنقول ولا رتبيل وقال المنقسم اليهما انما هو العلم الوضعى وقديدى عى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية فى غيرها يشمل هذا القسم

(قوله ونقص) كذا مثل النخشرني قال المصنف وقال الخوارزمي القعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول ومحبب قال الدونشري
قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعول من الحب كقرومقرو ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لقدر كيبم حب
وجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفتح مفعول عما فؤوه واوه في التزليل موعدا كيوم
الزينة وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كفازه وقد نقل انه اسم رجل غير
منصرف للعلمية والتأنيث وحيوة أبو رجاء وشذوذ من جهة قلب لامة التي هي ياء الى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه
حيوت ثم انهم عدلوا به الى أصل مرفوض وهو ترك الادغام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما في سيد وميت ولوبنيت فعلة من
حي لقلت حية وعن أبي العباس انه انما صح مكوزة لانه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا ونحو ذلك مما يعلى لاعلال
الفعل اه وفي التسهيل المرتجل امام قيس واما شاذ بفتك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ١١٥ ما يفتح أو تصحیح ما يعلى أو اعلال
ما يفتح اه فانظر حاشيتنا

سبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا لم يات من ذلك ان قعس
وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو قعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم
يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكان لم تستعمل تلك
الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك
اقتصر عليه (كأدد) علما (الرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير
وذكر سبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما
(وسعاد) علما (الامراة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والسعد
والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ ماله
نظيره فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وقعس وحنتف فان نظيرها نروان وسرحان وندمان
وجعفر وعندس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب)
في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامدا واسم الجامد
(اما) ان يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الاصل مصدر زازد زيد او زيادة (وفضل) وهو في
الاصل مصدر فضل بفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الاصل اسم جنس
للحيوان المقترس (وثور) بالثلاثة فانه في الاصل الفعل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك
الوصف (اما الفاعل كحرت) فانه في الاصل اسم فاعل من حرت يحرت (وحسن) بفتح المهملة فانه في
الاصل صفة مشبهة من حسن (أو المفعول كمنصور) فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد
(ومجد) فانه في الاصل اسم مفعول من مجد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد
عن الفاعل وذلك الفعل (اما ماض كشمير) بتشديد الميم لغرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح
عليه الصلاة والسلام أو امر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كالموسميت رجلا بواحد من صيغ

سبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا لم يات من ذلك ان قعس
وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو قعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم
يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكان لم تستعمل تلك
الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك
اقتصر عليه (كأدد) علما (الرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير
وذكر سبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما
(وسعاد) علما (الامراة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والسعد
والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ ماله
نظيره فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وقعس وحنتف فان نظيرها نروان وسرحان وندمان
وجعفر وعندس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب)
في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامدا واسم الجامد
(اما) ان يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الاصل مصدر زازد زيد او زيادة (وفضل) وهو في
الاصل مصدر فضل بفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الاصل اسم جنس
للحيوان المقترس (وثور) بالثلاثة فانه في الاصل الفعل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك
الوصف (اما الفاعل كحرت) فانه في الاصل اسم فاعل من حرت يحرت (وحسن) بفتح المهملة فانه في
الاصل صفة مشبهة من حسن (أو المفعول كمنصور) فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد
(ومجد) فانه في الاصل اسم مفعول من مجد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد
عن الفاعل وذلك الفعل (اما ماض كشمير) بتشديد الميم لغرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح
عليه الصلاة والسلام أو امر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كالموسميت رجلا بواحد من صيغ

من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية
لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال سلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية
وان خلا من سابق استعمال * كمدحج فانسبه لارتجال وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف
المحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية المحاضرة في علمية أخرى كاسامة علما لشخص (قوله لغرس) قال الدونشري هو
غير مقصور عليه فقد ذكر الموضع في شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه (فائدة) قال الرضي وسيبويه جعل أباجاد وهو ازاحطيا
ببامشدة عربيات فهي ادن منصرفه وجعل سعة قص وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل
الاول عربية لان أباجاد مثل أنى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو از من هو از الرجل أي مات وحطى من حط يحط قال البرديجوز أن
تكون كلها أعجميات قال السيرافي لاشك ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كافي عرفات
وتعريفها من حيث كونها اعلاما لا لفظا اذ اركبتهم مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبرية)

اصمت بكسر الهمزة والميم مع ان المسموع في الام الضم اما لان مضارع فعل يجي عند بعضهم مكسور العين ومضمر ومها قال ابن
الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشية ناعلى الفا كهى (قواه كاطرقا) قال الدنوشرى
هو من جملة بيت هو على اطرقا باليات الحيا م الالتمام والالعصى وعلى اطرقا متعلق بعرفت في البيت قب له وباليات الحيام
منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على اطرقا والالتمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والحيام جمع خيمة والتمام
نبت سديه جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجد هوى أعواد تنصب فتظل (قواه وعن سيبويه
الح) قال الدنوشرى ينافى ذلك ظاهرا قول الموضع في شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطى ولا يضر على هذا
الجهل بما نقلت عنه وهذا لا ينافى ما تقدم من قول الشارح وهو فى كلام سيبويه الح * (فصل) * (قوله وينقسم العلم الى مفرد الح)
لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم فى هذا المقام اذا الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله
ولعل وجه صنيع الموضع ان من تنمة التقسيم الى الاسم الح انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثانى وهما ذافرع عن معرفة ان
العلم يكون مفردا او غيره فتناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبى كما
ينها فى حواشى الالفية تناسب تقديم التقسيم الى منقول ومترجل على هذا التقسيم أيضا قد تدبر ولا تغفل عن دقائق المصنف فى مخالفته
للنظم فى الترتيب الذى أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقانى هذا القسم دخوله فى العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ
المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الاعلام كذلك فهى كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هى عنه مجازا اه
وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حررناه فى حاشية الفا كهى فى بحث الكلمة (قواه وهو ثلاثة

أنواع الح) قال السنباطى
استرضه أبو حيان بان ثم
أشياء كثيرة تسمى بها
فصارت أعلا ما وهى
مركبة وقد عرفت من
اسنادواضافة ومزج كما
اذا سميت بما تركب
من حرفين نحو انما أو حرف
واسم وأجاب ناظر الجيش
بان المراد ذكر العلم الذى
استعملته العرب ووقع فى

الحروف قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل (واما ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (امافعلية) فاعلمها
ظاهر (كشأب قرناها) أى ذوابا تشعرها وأفعالها مضمر بارز كاطرقا أو مستتر كزيد من قوله بنى يزيد
بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله فى
شرح التسهيل (ولكنهم) أى النحاة (فاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له
على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مترجل ومنقول هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى
قوله ومنه منقول كفضل وأسد * وذوار تجال كسعاد وأدد
(وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة) لان الاصل فى الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مترجلة) لان
الاصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاقى لا مقصود
(فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأدد (وهند) وسعاد (والى
مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادى) وهو كل كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى

كلامها ولاشك ان الواقع فى كلامهم انما انقسم الى الاقسام التى ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضى عدم (كبرى
ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتى وقد تعرض فى باب ما لا ينصرف من
التسهيل لذلك فقال فى باب التسمية بناءً على كثر ما كان لما سمي به من لفظية تضمن اسنادا أو نعتا أو تابعا أو تركيب حرفين أو حرف
واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجمله ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل
اعرابه فراجعوه هذا الجواب الذى أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحو المرادى فى شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان
مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذلك تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذا القوم فى تقسيم اللفظ الى مفرد
ومركب حصروا المركب فى الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أو لا محصورا فيها ويبقى الكلام فى المركب العددي والظاهر
انه من المزمع وان كان تعريف المزمع لا يتناول به بحسب الظاهر وسيأتى انه اذا سمي به يحكى فهو وارد على حكم المزمع الذى ذكره
المصنف والناظم وقال اللقانى قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمى قلت يجوز ان يريد شخنا فسخ الله تعالى فى مدته
بوجه النظر عدم الانحصار فى الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله فهو ضرب زيد او حسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء
على ان المراد الاسنادى الاصلى بدليل قوله وحكمه المحكاية والافلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سيأتى من اقسام المركب
وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بل انزعاه وقوله والافلا حكاية هنا مبنى على كلام الرضى الاتقى وهو مخالف لما مر عن التسهيل
والمرادى وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الح فتمام (قوله مركب اسنادى) قال اللقانى ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر قال
الشهاب القاسمى قضيته انه يحكى بعد العلميه وفى الرضى فى باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اه وياتى كلام الرضى قريبا

(قوله وهذا النوع مبنى) لا يخفى انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بانه محكي وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أى على الاصح فهو معرب تقدير الكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تابط شر اعلمنا من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كعربك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شر امشعولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقدير يا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضى التعذر اه فكان الشارح تبسع كلام صاحب المتوسط وقال الرضى والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقدير أو واجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية وكما في سيبض وسوف يضرب وان يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيدا اذا الاسماء بعده هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحر في نحو ان زيد أو ما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لامطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكما واذا ما كان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولامن الاعراب المعين قال الشهاب القاسمى وهو المخصوص الموجود عند النقل ١١٧ كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله

(كبر في نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبنى و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تدكحونها * بنى شاب قرناها تصر وتقلب (وقال) روبة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر

(نبئت اخوالى بنى يزيد) * ظلمنا عليهم فديد

والقوا في مرفوعة فلولا ان في يزيد ضمير امر فوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وبجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف وما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبتت بمعنى اخبرت متعدد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه ووجه لطم فديدا بالفاء بمعنى صباح في موضع المفعول الثالث أى فادين وظلمنا مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بقديدا لان صلة المصدر لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول اناو زيد فعلنا ولا تقول فعلا

فتاومرت بعمت بالتنوين والحر كالتثنية على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالسكامة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنى وهل يدخل في نحو فتاومرت بعمت فنافيه نظر ولا يبعد الدخول اخذ من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه واعرابه كالمقصور فيقال جاءتنا ورأيت فتاومرت بعمتنا وظاهر التعليل خروج نحو قايما اذ لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في يزيد الخ) أى لانه قدره منقول من قولك المسال يزيد ولو قدره منقول من قولك يزيد المسال لا غير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد وبني بدل أو صفة ويرجح الثانى ان البدل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعه لذات باعتبار انفسها كزيد وعمر وان الصفة حقها ان تكون بالاسماء الموضوعه لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبني كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد بني بان اخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبره غير وقيل المفعول الثالث ظلمنا بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين وعليه ما فقوله لطم فديدا مفسر ظلمناهم وقيل يجوز ان يكون ظلمنا حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما الحال فلان صاحبها أما ضمير لطم فيؤدى الى تقديم الحال على عاملها المعنوى والا كثرون يمنعونه مطلقا أو اما اخوالى فيؤدى الى تقديم المبتدأ من حيث هو مبتدأ وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لنبتت وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظن بالمفعول أو للقديم فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والا كثرون يمنعونه في الظرف فالظن بغيره اه ومن خطه رحمه الله نقلت وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال السعد جواز ذلك في الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررنا في حاشية المحاضرة في الديباجة

آخره وان لم يكن للجزء الثانى قبل العلمية لامطلق الاعراب الخ قال الشهاب قد يشمل هذا القسم خمسة عشر وقيل ان المنقول من جملة مبنى وهو ما يفهمه كلام الناظم كما ياتى وقال الشهاب أجاز بعضهم في نحو فتاومرت علما الاعراب فتقول جاءت ورأيت

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ورواه ابن المحجب بان الرواية انما صححت بالياء آخر الحروف وبان تزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حد الظلمات كأنما * كسبت برود بني تزيد الادرع قوله في حد الظلمات حال لا متعلق ببعثرن (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة اللغاني أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سديمويه فليتامل (قوله ولا يكل من جزأه) قال السنباطي قدره قيل قول المتن فيكم الخ إشارة الى ان الفاء لتفصيل شيء مقدور وليست للتفريق كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريق وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتامل (قوله في ذلك الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب للبناء أي مما تر كيمه للعلمية كعدي كرب وبعلي بك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد بيني الثاني أيضا تشديها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدره هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ولا يعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبنى على وجهه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما

ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيه النظميا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب لآخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معدى كرب في النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبذ على صرف الصدر أو عده لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت

والجاري على الاسنة بنى يزيد بالياء آخر الحروف وأوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المشناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الشيايب التريديقة قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يزيد بن يزيد بن جشم بن الخزرج وتريدين حلوان بن عمران بن قضاة فان كلاما من هذين أنو قبله وهما بالتاء الفوقانية (و) اما (مركب مزجي) وهو كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة فاء التانيث مما قبلها في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولا يكل من جزأه حكم يخصه فيكم الجزء (الاول أن يفتح آخره) كما يفتح ما قبل فاء التانيث وينتقل عن الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلي بك وحضر موت) لبلدين والاصل قبل التركيب بعلى و بك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالسكامة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للشقل بالتركيب والاعلال (كعدي كرب) لرجل (وقال فلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كرمي ومسمى (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يعرب بالضممة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا الاعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة قوية فيمبنى على الكسر) في الاشهر عند سديمويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسديمويه وعمرويه) واختار الجرمي أن يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والام يقبل لان القياس البناء لا اختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

اسما

اضافته تقتضي صرفا تاملا ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزء

الثاني في المركب المزجي واصله مشكل على ظاهر تعريف المزجي الا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسياتي في باب ما لا ينصرف تجوز المصنف ما ذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللغاني هذا الصنيع يقتضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذا المزجي المختوم بغيرويه معرب بجملة والاعراب يظهر او يقدري آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمح في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم * ذان بغيرويه تم أعربا * أحسن من عبارة الموضح لنسبة الاعراب الى جملته (قوله الا ان كان كلمة وية) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشديها بالمضاف والمضاف اليه تشبيه النظميا كما جاءت في معدى كرب فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهم اخرجوا بالتسمية عن معنائهم المانعة من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سديمويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي مما تر كيمه للعلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيته ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومررت بجاءويه تامل

(قوله وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم * ذا ان بغيرويه ثم اعربا) أي لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب مالا ينصرف من بيان كونه علما مركبا اما الظهور ذلك أو احواله على ما يأتي في باب مالا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذاتي قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وبما تقر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما في دعوى الشارح أن كلام الناظم إشارة الى تفصيل الموضوع لكن كلامه مبني على ما تقدم مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافي) عطف على توهم اما في المعطوف عليه والاضافي مما تر كيبه قبل العلمية قال الرضي وان كان الجزء الثاني قبل العلمية معر بامستحقا لاعراب معين لفظا أو تقدير او بوجوب ابقائه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترا ما لمخصوص الاعراب أو عمومها وان لم يزد دور ان الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو كعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ويراعى الاصل في الصرف وتر كمو ذكر لهذا احكاما منها ما نصه ويجوز في التوابع مع متبوعاتها الجراؤها مجرى معدي كير في وجهي التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منها ونقل قبل ذلك عن س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله لمخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمي أي في الجزء الثاني وقوله أو عمومها أي في الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلي المتناول لسائر أنواعه بحسب ١١٩ العوامل فتقول في ضرب زيد اسمي

به جاني ضرب زيدا
ورأيت ضربا زيدا ومررت
بضرب زيدا فيبقى الجزء
الثاني على الاعراب المعين
وهو النصب والجزء الاول
على الاعراب العام
فيرفع مع عامل الرفع
وينصب مع عامل النصب
ويجرح مع عامل الجر كما
لا يخفى اذا المراد بالاعراب
المعين خصوص النوع
المنقول عنه ففيما

اسما واحدا انتهى وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم * ذا ان بغيرويه ثم اعربا * (وأما) مركب (اضافي وهو الغالب) في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكني وهي مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم كماله واحدة الا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلها ما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرورا بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبي قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجري) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعاً ونصباً وجرّاً (ويجرح) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثاني) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائماً وإلى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجله وما يمزج ركباً * ذا ان بغيرويه ثم اعربا * وشاع في الاعلام ذو الاضافة

* (فضل وينقسم) العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه في النظم بقوله

* واسما أتى وكنية ولقباً * (فالكنية كل مركب اضافي في صدره أب أو أم كأبي بكر) (بن أبي قحافة

تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع المحاصل عند النقل اذا العوامل لا تؤثر في أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأي العامل عمل الفعل ومعموله فتقول في زيد قائم علما جا زيدا قائم ورأيت زيدا قائم ومررت بزيدا قائم برفع الجزأين في سائر الاحوال فليتأمل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمي بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقاء على ما كانا قبل التسمية عليه فتمامه وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضي يخالف لكلام الثعلبي وقول الرضي من تعاقب الاعراب يقتضي انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التيسيل يقتضي الجواز فتدبر (قوله في الاعلام المركبة) قال السنباطي قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافي بالغلبة يخالف قوله الا في الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سمي بالغلبة المطلقة وهنا الغلبة المفيدة وهي النسبة أي ان المركب الاضافي انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أي الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكني أي في الاعلام المركبة فليتأمل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطي أي لا بمعنى الجريان كما قد يتوهم ذلك أن تقول لا اشتباه بينهما في اللفظ ولا في الخط لأن يقال قد يتوهم أن اللفظ يخفف وان التامسة قطعت من الكاتب * (فصل) * (قوله وكنية) قال الدونشري والكنية بضم أوله وكسره وجع الاولى كني بالضم والثانية كني بالكسر انتهى وقال الرضي والكنية من كني أي سترت وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما ما بين اللقب بمعنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكني بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تاذف أن تخاطبها باسمائها وقد يكتفى الشخص بالاولاد الذين له كالي الحسن لاميير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكتفى في الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقاني وصف لمذكر من الكثرة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه يصرف اذ التانيث في المركب لافيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقاني عبر باليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان في نحو أبي الخير واللقب في نحو كرزو الكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصله كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة ويلزمه أن محمداً واحداً ومنصوراً ألقاباً لا أسماءاً واللازم منتف بالاتفاق والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعراً بمدح أو ذم أو مصدر باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعتراض عليه أميراً فريضة في تلقيبه بالي القاسم مع التهيى فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقائل أن يمنع فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه في الاصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تاويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والافلامانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل

ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الاشعار فتأمل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد لكن فيه أم ان الاول انه قد يقصد بمدح ذلك والثاني أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال في حواشي النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون

رضي الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أو بنت كابت دية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسر ها واو انما فتحت تبعاً للمضارع والماء عوض من الواو والوضع الذي من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما (و) (الضعة نحو) (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قريع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعته أمه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شائك فادخل يده في أنف الناقة وجعل يحجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الخطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفى فخرج جمع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ورجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمر) وفرق الابهرى في حواشي العضدين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد بالذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالباً

لان

نحو محمد لقباً وانه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما ينافيه وان اعتبار

الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقباً لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب مانصه قلت اخراجه مطلقاً ممنوع اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لاخر على انه يجوز ان لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى وفي حواشي المطول للفتري في الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسماً والفرق بين الكنية واللقب بالحيشية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأمي الفضل وأمي جهل لا يضرب وقوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العضد قوله يشعر بمدح أي باعتبار مفهومه الاصل لان ذلك قد يقصد تبعاً وقوله الاصل أي أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنباطي يحتتمل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثاني لامن الاول (قوله وفرق الابهرى) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أبهر قال في المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقرية باصميهان أيضاً (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقاني قد نص ابن الانباري على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم يمدأ به قبل الاسم كقوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطي في نكتة قال عقبه في هذا تخصيص لاطلاق

وجوب تأخير اللقب وقدح للماعل الرضى به انتهى والذي علل به الرضى كون اللقب أشهر لان فيه العلامة مع شئ من معنى النعت فلو
أتى به أولاً لافى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة مانصه
ولك أن تجيب باننا لانسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بأنه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل
قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا
أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوماً به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢١ الامتناع في شئ ويمكن اجراء ذلك
في مثل قوله تعالى اسمه

لان الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير انسان كبطلة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه
الاصلي وذلك ما دون بتأخره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على
المنعوت فكذلك ما أشبهه (كز يدزين العابدين) أو أنف النافقة وهذا مراد الناظم بقوله
* وأخرن ذا ان سواء صحبا * (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أو وس بن الصامت أخو
عبادة بن الصامت رضى الله عنهما

(أنا ابن مزيقيا عمرو ووجدى) * أبوه منه ذرماء السماء

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ووزن بقاء بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة
التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمر و عمرو بالجرح عطف بيان على مزيقيا
أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمر وأنه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين
فاذا أمسى مرقهما كراهية أن يلبسهما ثانياً وأن يلبسهما غيره ومنذور أحد أجداده لأمه وهو منذر بن
امرى القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه
فقيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المندربلقب أمه واسمها ماوية بنت
عوف بن جشم بن الحزرج وأراد أو وس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية
وغيرها) من اسم أول لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرابى اخبارا
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
(أقسم بالله أبو حفص عمر)

مامسهما من نقب ولادبر * فاعفوا الله - م ان كان خفر

فقدم الكنية وهى أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضى الله عنه أن
ناقى قد نعتت فاجلنى فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير
ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع اذا رقى خفه ودبر البعير اذا خفى فكانه تفسيره
ويقال فجر اذا حث فى يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرمى سعد بن معاذ رضى الله عنه
(وما اهترع عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الاسعد أفى عمر و)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم
الحنديق بسهم فى أكله فقام قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهترع العرش لموت سعد بن
معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى أبو عبد الله بن عتبة أبو عبد الله (وفى نسخة من
الخلاصة ما) أى شئ وهو قوله * وأخرن ذا ان سواء صحبا * وذلك يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن
الكنية كالى عبد الله أنف النافقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال وأخر اللقب ان صحب
الاسم أو الكنية فالامر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

المسيح عيسى بن مريم
ليس بدلا ولا عطف
بيان بل خبر ثان انتهى
وأقول لا يخفى أن المقصود
في قوله تعالى انما المسيح
عيسى ابن مريم الاخبار
عن المسيح بأنه ابن مريم
لأنه عيسى فالظاهر الذى
لا ينبغي غيره أن عيسى
بدل منه أو عطف بيان
عليه لا خبر والظاهر فى
اسمه المسيح انما هو
الاخبار عن اسمه بأنه
عيسى وكان الاصل تأخير
المسيح ويكون نعنا
ونعت المعرفة اذا قدم
أعرب على حسب العوامل
واعربت المعرفة بدلا منه
أو عطف بيان عليه كما
قرر فى محله (قوله لان
الغالب الخ) قال الزرقانى
هذا التعليل يقتضى
وجوب تأخير اللقب
عن الكنية وكذا تعليل
الرضى صرح بالاولى فى
النكت انتهى ومقتضى
التعليل الاول ان الكنية
التي من افراد اللقب

(١٦ - تهرج ل) كالى الخبير كاللقب المحض فتخرج عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثانى عدم وجوب ذلك (قوله
مزيقيا) قال اللغاني بالف التانيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن أنظر ابن الناظم فى باب التانيث انتهى أى لانه قال فى أوزان الالف
الممدودة وفعيلياء كز يقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطى ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة
وتقدمت الكنية عليهم فانها فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمها عليهم بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم
وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومنه فى شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) السنباطى يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) في مع مساححة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشري لم يجوزوا فيه أن يكون تا كيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه اشعار بان قطعهما غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشية تنال على الالفية (قوله ولولاظهر لجاز) قال الزرقاني قف على ان حذف المبتداهنا جائز وهو موافق للنعمة وذلك لان عطف البيان موضع أو مخصوص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أي فالاضافة متمتعة في الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثاني بخلافه كزيد بن العابدين وقال اللقاني موجه المنع الاضافة لانها لا تكون الامن لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مر كين اضافيين ولا بين مر كب ومفرد ولوقيل يجوزها في ذلك نظر الافراد المعنى كفى هذا صاحب ومالك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطي الابهام في هذا المعنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مفردا والثاني مضافا لكان أولى لانه لا يتصور في هذين ١٢٢ القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير

في قوله فان كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ما ذكره وبقي عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق أيضا * فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وما قبله شاملا للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره * قلت لان الاحوال الاربعة لا يتصور جميعها الا في مخرجات القسم

تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة

* وذا جعل آخر اذا السما صاحبنا * فالاشارة بهذا الى اللقب وهي اصرح في المراد وليكن قال المرادى وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك أن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) عن الاسم (مضافين كعبدالله زين العابدين) أو أنف الناقه (أو كان الاول مفردا) عن الاضافة (والثاني مضافا كزيد بن العابدين) أو أنف الناقه (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثاني مفردا (كعبدالله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعث الثاني للاول) في اعرابه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعه من التبعية اما برفعه خبر المبتداه محذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاء في عبدالله زين العابدين برفعهما ورأيت عبدالله زين العابدين بنصبهما وررت بعبدالله زين العابدين بحجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجرح الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولولاظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا أن الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والاخر مفردا في حكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مفردا والثاني كالحرف قبة أو كان اللقب وصفافي الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والراجح وهو

الصحيح

الاخر فلا يتصور فيه الاحالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عمومه ويدين في التقرير ان هذه المحالة لا تتصور الا في كذا وكذا * قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغي للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون اقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهمه انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلهما تحتها * قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجزى الى طويل فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفافي الاصل) قال الدنوشري علم بعضهم ذلك أي منع الاضافة حينئذ بقوله لا لا يتوهم ارادة ملح الاصل فليتامل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجهه عدم الاضافة أن الموصوف لا يضاف الى صفته * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها في الاصل أو صاف جارية على موصوفاتها فهي وان سميت ألقابا معتبرة باصلا فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام في نحو الزرقان مما ليس بصفة في الاصل وفيه الالف واللام والهمزة بحرفه جارية على موصوفاتها لا يضاف اليه الصفة في نفسه انتهى رأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله فياضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

لا تضاف الى موصوفاتها قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شيء انتهى
 كلامه رحمه الله والمجد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنعلم ان قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الاضافة في المسئلة الثانية
 أما الاولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج انقلها عنه (قوله ويرد النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدنوشي غاية ان التأويل
 المذکور يجوز لا اضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز اضافة الاول الى الثاني قياسا ومقتضى ما يأتي
 في باب الاضافة انه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موها اذا ورد
 وقوله انما أول الخ غير واضح في نحو كتب لي سعيد ذكر فان المسمى لا يكتب فليتامل انتهى ويحاج بان قوله وانما أول الخ بالنظر
 للأكثر من انه نسب للاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه ذانسب للاول ما يصلح لنسبته للاسم كالشال المذکور
 أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غاية ما ثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى
 الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثني الالف) قال الدنوشي رده بعضهم بان نون عينا مضمومة ولو كان
 كما قال كانت مكسورة فليتامل انتهى قال اللقاني الشاهد فيه حيث رفعه اذ المثني المسمى به يعرف بأعراب أصله وقال الشهاب ان لم
 يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينا فقد يقال لاشاهد فيه لان المثني المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب ما لا ينصرف (فصل)

(قوله تعيين ذي الاداة)
 قال اللقاني بين في جماران
 تعيين ماعدا العلم من ذي
 الاداة وغيره مقيد بالجمع
 في تعريف علم الجنس بين
 عدم القيد وتعيين ذي
 الاداة جمع بين متنافين
 وقد يحاج بان قوله تعيين
 ذي الاداة أصله تعيينا مثل
 تعيين ذي الاداة والمماثلة
 بينهما في الوقوع على معنى
 واحد وهو الحقيقة أو الفرد
 المحاضر انتهى أي وان
 افتقر بان التعيين في العلم
 الجنسي مستفاد من
 جوده وفي محسوب

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجهور البصريين بوجوب هذا الوجه) وهو الاضافة (و)
 وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع أما الصناعة فلاننا أضفنا الاول الى الثاني لزم
 اضافة الشيء الى نفسه ببيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر
 اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايقين (و) أما السماع من العرب
 فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولتبه عينا (هذا يحيى عينا) بغير اضافة والالقاء
 هينين بالباء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فبني جاء في سعيد كزب الاضافة جاء في
 مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعروض للاسناد اليه والمسند اليه
 انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بانه يحتمل أن يكون جاء على لغة من
 يلزم المثني الالف مطلقا الى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله
 وان يكونا مفردين فاضف * حتما والاتباع الذي رد
 وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك
 الالزام فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب
 (فصل في العلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية
 أو ذي الاداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (نقول) في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية

أل منها وقال أيضا علم ان أل الجنسية هي المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بها الواحد منهم من الحقيقة
 كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي أدخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ
 كالمعارف وقد يأتي المعرف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة وهذا كله في التاخيص
 وشروحه وقد يأتي المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كافي الكتاب وتبعه الشيخ المحلى في شرح جمع الجوامع واعلم ان
 علم الجنس هو الموضوع الماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعيينها فيه يستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتغالها على الماهية
 كقولك ان لقيت أسدا فافر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليها المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيق باعتبار الاشتغال على الماهية
 المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية المحاضرة في الذهن ومشاربها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول
 المصنف تعيين ذي الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية المحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكره
 وكان قوله في الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معيننا
 أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد مبهم فقط دون غيره
 وكان المذکور مخالفا لمحمد السابقي فليتامل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لان
 تعريف الحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذي اعتبره في علم الجنس انما هو الإشارة الى الجنس المحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد

لمعين أو مبهم وكان الإشارة إلى الفرد المحاضر الذي على ما ذكر فليتامل مع أنه يقال حينئذ أيضاً إن كان الإطلاق على الفرد المحاضر باعتبار خصوصه وتعيينه الخارجي فهو مشكل جداً إذ علم الجنس ليس موضوعاً لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة المحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضاً لا مكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في آل الجنسية أو المحضورية وقد حصره فيهما (قواد وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللقاني فيه بحث لأن تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح جملة على شيء إنما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤل وعسمى زيد انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التأويل هنا انتهى والدنو شري أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره متات هنا (قواد في جملة أن) قال لزرقي قال في الصحاح جملة دويبة وهو فعلا من قبل أن العرب ١٢٤ لاتصر فهو معرفته عندهم ولو كان فعلاً لصرفته انتهى أي لأن النون أصلية (قواد أجيب

بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما قدمه من أن الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد المحاضر انتهى وقد أشار الشارح إلى المناقاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمى قوله لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلى لانه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازاً وإنما حقيقة إطلاقه عليه من

(اسامة أجرا) من الجرأة وهى الشدة (من تعال فيكون) في تعيين الجنس (بغزاة قولك الاسد أجرا من الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هذان للجنس) لا للبعد إذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعين ذى الاداة المحضورية (هنا اسامة مقبلاً فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (بغزاة قولك هذا الاسد مقبلاً وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس فان قيل كيف يقول هذا الاسد مشيراً إلى واحد بعينه وأنت تعنى الجنس فالجواب أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فإذا أشرت إليه فإما تعنى به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء لا أسداً بعينه قال سيمويه إذا قلت هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الاسد أى هو الذى سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزبدول كذا أردت هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنس (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يتمتع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزبد (و) يتمتع (من الاضافة) فلا يقال أسامة كمالا يقال زيد كمالاً أن قصده فيهما الشيع في المستثنين لأن المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك مأمون بالشيع (و) يتمتع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجزى بالكسرة ولا ينون (ان كان ذاسب آخر) مع العلمية (كالتائيت) اللفظى (في امامة و تعال) وكزبدولة الف والنون في جملة (و) كوزن الفعل في بنات أوبر) علماً على ضرب من الحكمة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كربه الرائحة فرق الثعلب ودون الكلب وفيه شبهة من الذئب وشبهة من الثعلب طويل الخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه * قلت أجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية تجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علماً واحداً قاله الدماميني و يتمتع وصفها المذكورة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (ويستدأ به و ياتى الحال منه) بلام و غ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجرا من تعال وهما أسامة مقبلاً (و يشبه المذكورة من جهة المعنى لانه شائع في أمته) و جماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان المذكورة نحو جـ ل كذلك فظهر من كلامه أولاً ان علم الجنس مرادف للمعنى لاسم الجنس المعروف بالجنسية وتوابعه لانه لا فرق بين علم الجنس واسمه المذكورة من حيث المعنى وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

حيث اشتهر على الماهية فهذا لا يقتضى شيوعه في الافراد اذا لم يطلق الاعلى الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك جار في علم الشخص فانه يطلق مجازاً على رسوله و كتابه وأقرب ما يصح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه لا يتعد إطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتامل اه وقال السنباطى بعد ان ذكر ان الفرق الذى ذكره الشارح هو الذى جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقى وعلى الاول اعتبارى مانصه واعلم أن كلام الموضع اولاً يوافق القول الاول وكلامه آخره لا يوافق واحداً منهما فان يفيدان كلاماً من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الاشخاص لفظاً وهو علم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو علم أى أعلم استعمالاً أى ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا اسامة أو ان رأيت اسامة ففرمته أو اسامة أجرا من تعال

(قوله وينقسم علم الجنس
 الخ) ذكر المصنف في
 الحواشي انه لم يقع التغليب
 في العلم الجنسي (قوله
 قال الموضح الخ) فيه
 اشارة الى انه مخالف لقوله
 هنا الثاني اعيان تؤلف
 (قوله وردجعه له علما)
 قال الرضى ولا دليل على
 علميته لانه اكثر ما يستعمل
 مضافا فلا يكون علما
 واذا قطع فقد جاءه منونا
 في الشعر كقوله
 سبحانه ثم سبحانه نعوذ به
 وقبلنا سبوح الجودى والمجد
 وقد جاء باللام كقوله
 سبحانه اللهم ذوالسبحان
 قالوا دليل علميته قوله
 سبحانه من عظمة الفاخر
 ولا منع من ان يقال حذف
 المضاف اليه وهو مراد
 للعلم به وأبى المضاف على
 حاله مراعاة لأغلب أحواله
 أعني التجرع عن التنوين
 كقوله
 * خالطن سلمى خياشيم وفا
 انتهى وقوله لانه أكثر
 ما يستعمل مضافا قال
 الشهاب قديقال لا يمنع من
 علميته لانه انما يضاف
 بعد قصد تنكيره كعلم
 الشخص الآن يقال
 اضافة الاعلام قليلة فيبعد
 كونه علما مع ان أكثر
 أحواله الاضافة
 * (باب أسماء الاشارة)

عاملوا أسدا معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والالزم التحكم في الالزام
 يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطلق بها
 شخص ما وعموم من حيث هي كاية مجردة عن الواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم
 الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسدوهي من حيث خصوصها وعومها
 تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من
 غير اعتبار قديمها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها
 مع قطع النظر عن أفرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم
 ووضعوا البعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو علم
 * (فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب اعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع
 سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كأسامة) للاسد وكنيته
 أبو الحارث (وعمالة) للشعب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و)
 الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبة وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله
 من ذلك أم عريط للعقرب * وهكذا عمالة للشعب
 (و) النوع الثاني اعيان تؤلف كيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للجهول العين)
 وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطاهر بن طاهر لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سبيده
 ما أدري أي هي بنى هو معناه أي الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان الجهولات مستصعبة خفية
 لاهينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمه ان لولد بن آدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذي لا يعرف
 صلوة بن قلعة وضل بن ضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبي الدغفاء)
 بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاحق) لان العرب اذا جعوا انسانا قالوا له
 يا أبا الدغفاء ولدها فقارأى شيئا لأرأس له ولا ذنب والمعنى كلفهما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في
 حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقةه وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه
 لحقه بنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب
 كما ينصب مسجدا ثم استعمله لوجه كان يسمح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله
 ابن ايازوردجعه له علما الملازمة للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف
 وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة علما (للعذر) بفتح الغين المعجمة وعلمه قوله
 اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم * الى العذر أسعى من شبابهم المراد
 وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سمو التسبيح بسبحان والعذر بكيسان اهما غير منصرفين
 والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت
 والسین المهملة وكسر الراء علما (للميرة) بمعنى اليسر كقوله
 فقلت امكش حتى يسار لعننا * نخرج معا قالت وعاما وقابله
 (وجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الواو
 وتشديد الراء علما (للمبرة) بمعنى البروق واجتمع في قول الناظمة
 انا فقهنا خطيننا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار
 وإلى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله مرة للمبرة * كذا فجار علما للفجرة
 * (هذا باب أسماء الاشارات)

(قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشري جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله وإشارة إليه فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع المظهرات داخله في هذا الحذف فلا يكون مطرد لان المضمر يشابه الى ما عدا عليه والمظهر ان كان نكرة كان إشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يدفع بان المراد بالإشارة الحسية وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل في الحذف إشارة اليه حسية لان مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والاعتراض يلزم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بان الإشارة في قولنا اسم الإشارة جزء المهدود ولا يلزم من توقف المهدود على الحذف توقف جزء المهدود أيضا عليه اذ بما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورة أو مكتسبة بغير ذلك الحذف انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أي أحاد مجتمعة قوله امام ذكر أو مؤنث قال اللقاني الواحد والاثنان صيغتان ذكرا وذكرا مؤنثا تسمى الشئ الى نفسه وإلى غيره الا ان يجعلوا قعين على شئ وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكور والمؤنث (قوله فلامفرد) أي الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقاني قوله فلامفرد وقوله وللثنى الغالب استعماله في اللفظ كزيد والزيدان لافي المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذي باني فنبت نعمة على الهجران عاتبة * سقيا ورعا لذك العاتب الزاري فقال الزنخشري الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال في مال الصفقة ذكرت والاقرب ان المعنى لذك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها الى الاثنين وإلى الجمع كما يأتي في كلام الشارح وإلى كل شئ وذلك في حيز على القول بان كلامنا باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السيباطي ١٢٦ يعني منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمخزوف ياء فهو من باب جي وقيل هو الواو

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة اليه (والمشار اليه اما واحد واثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها امام ذكر أو مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدا فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب الثلاثة في ستة والمخاطب بالإشارة يكون واحدا ذكر أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكور أو إناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالجموع مائة وثمانية (فلامفرد المذكور) في القرب أربعة (ذا) بالف ساكنة وذات همزة مكسورة بعد الالف وذات همزة مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذات همزة مكسورة بعد الهمزة مضمومة بعد الهمزة مضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر * في كف قرم ما جدم مصور يروي بكسر الهمزة وضمها وفي كتاب أبو الحسن الهيثمي انما حركت الهمزة فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لازمة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذف لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللمفرد المؤنث) في القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

واحد مخزوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شئ فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقولون بذلك السيران ومن وافقه على ان ذا ثمانية الوضع كما وقال أيضا حاصل ما رجحه شارح ان أصلا ذى

مبدوءة

حذفت الياء الأخيرة فصارت ذى فقلبت ألقافصار

ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذى بلاتنوين لبنائه محرك العين بدليل قايها ألفا وانما حذفت اللام اعتبارا كالم وقيل هو ساكن العين وهي المحذوفة سكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكان الأولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى الى آخر ما ذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمي لا يلائم الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمخزوف اللام كما سيأتي فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح امالة لالف المنقلب عنها أو اما اللام فلا يجوز حيث أن يكون واو والثلا يلزم كون العين ياء واللام واو وليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى واو وليس في كلامهم تركيب على حيوة فليتامل أو ليراجع وليحذر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما في أسماء الافعال ان يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينها لكبر وأسماء الإشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس حيوة تامل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشري انما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة لذك على ما في شرح لان أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فاسب ان يدل على الأكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويجاب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان أفراد المؤنث أكثر بانه قد ورد في السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤنث في الجنة مؤنثان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء

(قوله وثى) ذكر الدنوشرى هنا فائدة ثلث الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وحدها لا تكون اسم اشارة أصلاً فاسم الاشارة فى التاء والياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون ان فى لا تستعمل الامعها التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده فى ولا هاتى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم فخاء بغيرها التنبيه قال بعض شراح الالفية لان معطى (قوله وهذه) فان قلت ما تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهير لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاصافوها اليه قلت هذا ذكره سبويه فى باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا الثلاثية وهم ان المراد الزمان لا الصلاة والغرض ان المراد الصلاة قاله الصغار (قوله وثا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى أن يأتى فيها ما قيل فى ذافليه حرر (قوله واللام داخله على مبتدأ محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحر ان خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثالث فى اللام داخله على مبتدأ محذوف أيضاً انتهى ويقوله وعلى الوجه الثانى يندفع قول بعض الفضلاء يشكك على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر لأن يقال تشبيهه بان العامة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بالالف المفرد هذه الالف الموجودة والافشان ألف المفردان تقلب ألفا فى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء ١٢٧ لزوم الكامة حالة واحدة وأما

القائل بالاعراب فىرى انقلاب الالف بـاء لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويرغم أن التغيير المذكور عند العامل لابه وهو مستبعد بـاله بعض شيوخنا (قوله وجمعهم ما) قال اللقاني أى الجمع المفرد المذكور والمفرد المؤنث للجمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه مجازاً انتهى والمتبادر

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وثى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وهذه وثه) باشباع الكسرة (وهذه وثه باختلاس) وهو اختطاف المحركة من الهاء والاسراع بها لترك الاشباع (وهذه وثه) بالاسكان للهاء (وذات وثا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى المحاشى التسهيلية الاشارة ذوا التاء للتانيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصقة انتهى (قوله بالالف) (وللثنى) القريبة (ذان) فى التذكير (وان) فى التانيث بالالف فيهما (رفعوا ذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحوان هذان) بالالف وتشديد نون ان (لساخران مؤول) وقاويله ما على حذف اسم ان ضميرشان على حدان يلى زيد ما خوذ واللام داخله على مبتدأ محذوف والاصل انه هذان لهما ساخران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيلاً لاسما حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خشم فانه لا يقبلون ألف المثنى بـاء فى حالتى النصب والمجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الالفين وألف المفرد لا تقلب بـاء أو على انه جى به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالة على معنى الاشارة واختاره ابن المحاسب (ولجمعهم ما) فى التذكير والتانيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هوؤلاء القوم وهوؤلاء بناتى (مقصودا عند أهل نجد من بنى تميم) وقيس وربيعة وأسدد كذلك الفراء فى

من قول المصنف وجمعهم ما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء انه حمل قول الناظم مطلقاً على معنى أنه يشاربه الى أى جمع كان مذكراً كان أو مؤنثاً من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه انه يشاربه الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لان قوله بذالمفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضاً الان قصده لهذا الاطلاق بوجه التساوى وزعم الجوهري وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متعمداً على وروده فى القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الأدوات لمن يعقل أولاً لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا يتعلق له بالنحو فظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النهوى فى اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم ان لمحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركها على القرب بفشل هذا ينبى عليه من القياس ان الكاف واللام بلحقة ان اسم الاشارة قياساً اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أولاً لان كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف الجبر وقلمانية كلام النهوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثالث ان عادة الناظم اذا نزع عن الاطلاق ان يذكره فى مقابلة تقييد له والذى تقدم له هنا انما هو التقييد بحسب التذكير والتانيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف (قوله ممدودا مقصودا) قال اللقاني حالان من أولاء ومجئى محالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النيلي وانما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصودا وان كانت المبنيات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر الى ان لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة

انتهى قال الرضى وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فحمل على الياء لاسيما ان كثرنا في قليلين لاسيما وكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحي بالياء مع ان أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واو أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاهاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاهاء وتبضع الضمة قبل اللام نحو أولاهاء ونحو طومار وأما قولهم هؤلاء على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف هاو قلب همزة أولاهاء واو (قوله ويجوز في ميمه الكسراخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد والارجح في قوله كسر الميم الذي هو واجب اذا قلنا الادغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال الزرقاني ان قلت الضم يومهم انه أمر ١٢٨ الجماعة مع ان الامر هنا للواحد فالجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد في

أولئك (قوله) أو نعت له) قال الزرقاني كذا في شرح الشواهد للعيني هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من انه لا بد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبني على ما عليه ابن المحجب ومن تبعه * (فصل) * (قوله لمحقة) قال اللقاني الهاء عائدة على المشاربه لا الياء وان كان هو المذكور وقال قوله لمحقة كاف أطلق في تناول ذي فنة قول ذيك وفي الرضى وأما ذيك فقد أوردتها الرمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ (قوله) لان أسماء الاشارة لا تصاف) يعني ان الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الاعراب ولا يظهر الا كونه جرا باضافة اسم الاشارة اليها وهو لا يقبل الاضافة لالزمته التعريف وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الافية وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمنع ذلك كافي كاف ضرب بك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جرما * (تنبيه) * قال المصنف وقد جاء هذا يعني الافراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال وأبغض من وصفت الى فيه * لساني معشر عنه أذود ولست بسائل جارات بيتي * أغياب رجالك أم شهود فقياسه رجالكن يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز في الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحد فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقتهها التنبيه) قال اللقاني يقتضى قوله ويشار الى الميكان الخ يجوز دخوله في اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى فيها

لغات القرآن ولم يخصه بتعميم كما قاله الموضع في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والا كثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعدمزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام) فأشار بأولئك الايام وهي الاية قل وذم أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعدم تعلق بحذف حال من المنازل على تقدير ضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعدم مفارقة منزلة اللواء واللواء مدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكور ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم بذ المفسر مذمذكر أشرف * بذى وذو قى قاعلى الاثنى اقتصر وذان تان للثنى المرتفع * وفي سواه ذين تين اذكر قطع وبأولى أشرف جمع مطلقا * والمدأولى * (فصل) * ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لمحقة كاف حرفية) لان أسماء الاشارة لا تصاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمع فيقول ذاك وذاك وذا كما ذكرنا (ومن غير الغالب) ان تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك بوعظه في البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) في المجادلة (ولك) مع الحاف الكاف (ان تزيد قبلها لا ما) مبالغة في البعد وهذه اللام أصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لاتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه (الافى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) (الا في الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) (الا فيما سبقتهها) التنبيه بالالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله * واللام ان قدمت هاء متعنة *

وهو لا يقبل الاضافة لالزمته التعريف وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الافية وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمنع ذلك كافي كاف ضرب بك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جرما * (تنبيه) * قال المصنف وقد جاء هذا يعني الافراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال وأبغض من وصفت الى فيه * لساني معشر عنه أذود ولست بسائل جارات بيتي * أغياب رجالك أم شهود فقياسه رجالكن يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز في الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحد فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقتهها التنبيه) قال اللقاني يقتضى قوله ويشار الى الميكان الخ يجوز دخوله في اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى فيها

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقاني يرد على هذا الحمد همزة التسوية فتحوسوا عليهم أنذرهم قال الشهاب القاسمي أجاب أطال الله بقاءه في الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لامع همزة التسوية بدليل ان الانذار لا انتفهام فيه وفيها استفهام (قوله أول) أي رجع وضمن معنى فسر قال اللقاني أي صبح أن يؤول ان لم يزول (قوله مع صلته) قال اللقاني فيه دوراذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويحاجب بان المراد بصلته اللغوية أي ما اتصل به (قوله ولم يحتاج الى عائد) قال الرضي ولا يحتاج الى عائد ولان يكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو أمرت ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أي أمرت ان قلت لك قم انتهى قال الزرقاني ظاهر قواه ولم يحتاج الى عائد انه يجوز الاتيان به وليس كذلك الجواب غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تأمل اهـ ١٣٠ ولا يخفى وجه التأمل فكثير ما يأتي في الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال

الدنوشري فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكى الموضح في المعنى ان ان الداخلة عليه غير ها واستدل بدليلين ورددهما فراجعهما فالخلاف كما هو جارفي الامر جارفي الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزرقاني أي سواء كانت غير زمانية كما مثل أوزمانية فتحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدماميني وقال التحقيق انها لا تبدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصاله ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اهـ ولما عبر في المعنى بالزمانية قال وعـ دلت عن قولي

لامفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهنا والى البعيد بهنا لك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله وبهنا أو ههنا أشير الى * داني المكان وبه الكاف صلا في البعد أو بشم فيه أو هنا * أو بهنا لك انطقن أو هنا * (هذا باب الموصول)* وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفي) موصول (اسمي) الموصول (الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتاج الى عائد (وهو ستان) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بحملة اسمية وتؤول مع معمولها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أول بالـ كـون وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والوجود حكم الاسم فيهما قاله في المعنى وحكم الخفيفة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أم على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبحملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقدير (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجه حكاة الفارسي في الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذي يشر الله عباده قاله الموضح في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجمحي ياليت من يمنع المعروف بمنعه * حتى يذوق رجال مرما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وعلى القول به فقال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وقصنيع الموضح بآياه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أي أنزلنا ومثال أن بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) أي صومكم خير لكم ومثال ما (بما سوا يوم الحساب) أي بنسبائهم آياه ومثال كي (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (لو أدركهم لوعمر) أي التعمير ومثال الذي المصدرية (وخضتم كالذي خاضوا) أي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذف النون على لغة أو ان الاصل

ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت اضاءة واخفوض كالخوض لا يسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشري الظاهر ان التصرف الناقص كاف اذ قد توصل بدام مع انها انما تصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره في باب الاستثناء قال الشارح نالك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا و خلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح في بحث دام ان كل فعل وقع صلته لما التزم مضيه (قوله والذي) أي حين الاستغناء بالمصدر والافهو اسمي قال اللقاني ويشكل على كون الذي حرفا كون أل داخلة عليه لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قواه فقال الرضي الخ) قال الدنوشري قال بعضهم اد الفاضل الرضي يكونها اسمان ان المحل لها هو اد الموضع بكونها موصولا حرفيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة رجحـ في ذلك نظر فليتامل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشري قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايقين ولو أخرجه كان حسنا (قوله وفيه بعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهي هنا حكاية تمنهم

(قوله كل القوم) قال الزرقاني أعربه في شرح الشواهد تاكيداً وهذا رأي ابن مالك ونصوص النحويين على أن كلاً لا تصاف في التوكيد إلى ظاهر قيل ولا جهة في هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعمتاً بمعنى الكاملين أنظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعاني السنة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أي في هذا الكتاب والافهى أكثر من ثمانية فأنظر التسهيل (قوله للعالم) عدل إليه عن العاقل لإطلاقه على الباري تعالى كما أشار إليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكور أيضاً مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذي ذكره المصنف أن الذي يطلق على الباري جل وعلا بل ذكر بعضهم أنه يوصف بالذي لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذي وغيره من الموصولات المبهمة

كالخوض الذي خاضه، والخذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجح الذي خاضه وافقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه وأنه أوقع الذي على الجمع كقوله

وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يأثم خالد

أو أن الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح الملحمة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر إلى الوصل بحملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور تامين أو ووصف صريح وإلى عائد أو خلفه قال الموضح في شذوره وهو (ضم إن نص) في معناه لا يتحاشونه إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا منها المفرد المذكور الذي للعالم بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم المنزه عن الذكور والانوثة (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها) فالاول (نحو قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها) والثاني (نحو ما ولا هم عن قبلتهم التي كانوا عليها) فوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في ياء الذي التي وجهان الاثبات والخذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون امام مكسورة أو جارية بوجه الاعراب وعلى الخذف فيكون الحرف الذي قبلها امام مكسوراً كما كان قبل الخذف واما ساكنة فلهذه الخمس لغات في الذي والتي (ولتثنيتهما اللذان واللتان) بالالف (رفعوا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها (جاء ونصبا) تقول جاء في اللذان قاما واللتان قامتوا وأيت اللذين قاما واللتين قامتوا ومرت باللذين قاما واللتين قامتوا وتثنيتهما بالخذف الياء على غير القياس (وكان القياس في تثنيتهما) في (تثنية ذاوتا) السابقتين في بحث الاشارة (أن يقال) في تثنية الذي (اللذان) باثبات الياء مخففة (و) في تثنية التي (اللتان) باثبات الياء مخففة (و) في تثنية ذا (ذيان) بقلب الالف ياء (و) في تثنية تا (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) في تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء) كما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الالف ياء) ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى (كالذي وذا) (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفتى (خذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذي والتي والالف من ذاوتا وأثبتوه في القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى في التثنية (كما فرقوا) بينهما (في التصغير اذ قالوا) في تصغير الذي والتي وذاوتا (اللذان واللتان وذاوتا فابقوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذان واللتان والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحة) الذي كان قبل التصغير (وزادوا ألفاً في الآخر) في الالفاظ الاربعة (عوضاً عن همة التصغير) التي تكون في أول المصغرون من العرب من يقول اللذان واللتان يضم اللام فيجمع في التصغير

كأن بل ورد إطلاقها عليه تعالى كقواد ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط في باب النداء لم يرد اذن شرعي في إطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى والتجاء في صحة ذلك الإطلاق إلى ما ذكره النووي قدس سره في الاذكار في باب الدعاء عند القتال من قوله في أدعية ماثورة يا من احسانه فوق كل احسان لا يعجزه شيء نعم ان جعل على ندائه بالمبهمة اتجه هذا الجواب لكن في إطلاقه ما يغني عنه وقد تبع حفيد السعد في حواشي المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجه الاعراب) قال الزرقاني هذا يدل على أنها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع أن مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكك قال

الرضى وقد تشديداً وهما نحو الذي والتي فاذا تشدداً أهر بت الكلمتان عند الجزولي بأنواع الاعراب كما في أي ولا وجهه لاعراب المشدداً ليس التشديد موجب لاعراب وعند بعضهم يبنى المشدده على الكسر اذ هو الأصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال * وان أعفناك الالذي تنال به العلاء وتصطفيه * لا قرب أقربيه ولا صني وحكي الزنجشمرى انه أي المشددين على الضمة كقبل وبعد وقال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنتول عن الزنجشمرى انه يبنى على الضم كقبل ثم رأه في الشعر المذكور مذموراً بالحكم بأعرابه (قوله اللذان) قال الدينوشري يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعاً) نظرف مجازي أو حال أي رفوعين أو ذوي رفع عند البصريين (قوله وهي اللام الاولى)

صوابه وهي اللام الثانية (قوله في شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك أن لغة الأذبلان ماء مخففة من الذي
فصار الامر الى ان التثنية بعد الحذف ١٣٢ تخفيفا والتعويض من المحذوف صحيح ردبانه لامعني حينئذ للاستغناء بل صار الامر الى

بين الضمة والالف وما ذكره الموضع هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تشبة الذي والتي بخالف لقول
الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذان والياء واللت كذلك عن تشبة الذي والتي
بالياء فان العرب لم تشبها انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني بل قد
يحذف الآخر في تشبة العرب نحو عاشوراء وخنفسان تشبة عاشوراء وخنفساء حكاه القراء عن العرب
وحيث ثنى الموصول واسم الإشارة فجاءه ور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقس تشدد النون فيهما
تعويضا من المحذوف) منهم ما هو الياء في الذي والتي والالف في ذاوتنا (أو تا كيدا للفرق) بين تشبة المبني
والعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله

والنون ان تشدد فلا ملامه * والنون من ذين وتين شديدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا
(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالاتي الجر والنصب (خلافًا
للصريين) في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ في السبع ربنا أن اللذان احدي ابنتي
هاتين بالتشديد) فيهما في حالاتي النصب في اللذين والجر في هاتين (كما قرئ) في حالة الرفع (واللذان
بأنياتهما منكم فذانك برهاتان) بالتشديد فيهما فتجوز احدىاهما ومنع الاخرى تحكم (وبالجر ثبن كعب)
أجمعون (وبعض ربية يحذفون نون اللذان واللتان) في حالة الرفع تقصير الموصول لطوله بالصلة
ليكونهما كالشيء الواحد (قال) الفرزدق

(أبني كليب ان عمي اللذان) * قتلا الملوكة وفديكا الاغلا
أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى مذاني بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو
كليب بن ربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخا لأمه
والاغلال جمع غل وهو حديد يحول في العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على
جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوكة وخلص الاسارى من أغلالهم (وقال) الاخطل
(هما اللتان ولدت تميم) * لقييل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للابتداء وهو ما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى
هما المراتان اللتان لو ولدتهما تميم لقل فخرهم خالص واقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر أذنه واسمه غياث
ابن غوث الثعلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك)
الحذف (في) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد لعدم الطول (وتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات)
الاثبات والحذف والتشديد (وفي نون الإشارة لغتان) الاثبات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا
ولغيره) أي لغير العاقل (قليل الاثبات) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضع في شرح الملح
(مقصودا) على الأشهر كقوله رأيت بني عمي الاثباتي يخذلوني * على حدثان الدهر اذ يتقلب
(وقديم) كقوله ألى الله للشم ألا كانهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها
وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها الغير العاقل قوله

تهيجني للوصول أيا منا الاثباتي * مرور علينا والزمان وريق
(والذين بالياء مطلقا) في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين
مخصوص بأولى العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجمع المتمكنة بخلاف المثني فانه جار على سنن المثنة

الموصول (قول وتلخص ان في نون الموصول) قال اللقاني وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجرى على سنن المتمكنة
الجمع) أي لان مفردة ليس يعلم ولا حقيقة ولا يكتفى في كونه على سنن ادعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تغليب على غيره ولا حاجة في اثبات
الله انه الا أن شأن الجمع أن يكون واحدة أعين من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

ان اللذان تشبة الذي
وحذفت الياء في التثنية
مع ان دعوى الحذف في
المبنيات غير مقبولة بل هي
لغات مختلفة وقد يجاب بمنع
انه لامعني للاستغناء بل
له معنى صحيح وهو الاستغناء
عن الحذف للتثنية لان
الحذف على هذا التقدير
ليس للتثنية بل سابق
عليها ويوجه التعويض
بالتشديد بانه للتثنية على
ان الحذف من المفرد أو
عدم قبول الحذف في
المبنيات فالمصنف لا يسلمه
وقد تلواعن سيمويه ان
له مخففة من لدن (قوله
تعويضا من المحذوف)
قال اللقاني قد يقال التزم
التعويض عما هو الاصل
في التصغير دون في التثنية
فان التعويض عنه فيها
خاص بتميم وقس في أحد
الوجهين وقد يقال لان
المحذوف في المصغر حرف
وحر كة وفي المكبر حرف
فقط (قوله وبالجرث) قال
اللقاني أصله بنوا الجرث
فرخم في غير النداء يحذف
النون والواو (قوله في حالة
الرفع) فيه نظر فقد قال
اللقاني قوله يحذفون النون
يعني رفعوا غيره بدليل
قوله وتلخص ان في نون

الذان والثان تثنية الذواللت لاهلى ما قاله المصنف من انهما تثنية الذى والى وان الياء حذف لانهما حينئذ لم يحجريا على سنان
المثناة لفظا قال بعض الفضلاء و أيضا الذى عام والذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثني عن يعقل وأيضا
من شرط التثنية الاعراب ومعلوم أن الذى ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) ١٣٣ قال بعض الفضلاء لاى معنى اعتبروا

الجمع هنا لا فى الذى مر
وهو موجود وفى الجميع
بل وفى التثنية أيضا
والعجب من الشارح
حيث قال وهى مبنية وان
كان الجمع من خصائص
الاسماء لان الذين
مخصوص باولى العلم
والذى علم فلم يحجريا على سنان
الجموع وسكت عن هذا
المعنى هذا مع قرب ما بينهما
(قوله وقد يتقارض الا الى
واللاى) قال اللقاني
ويعين المراد منها هود
الضمير اليها من الصلة (قوله
من عنده علم الكتاب) هم
مؤمنوا اليهود والنصارى
(قوله أن ينزل الخ) قال
الداميني وهذا التزيل
أعم من أن يكون من
المتكلم أو من غيره كما فى
قوله ومن أضل الاية
وحقيقة المسئلة أنه متى
نسب الى المسمى شئ من
ذلك الكلام شأنه ان
لا ينسب نفيًا ولا اثباتًا الا
الى العقلاء أجرى عليه حكم
العاقل وأما كون المعتقد
لذلك المتكلم أو المخاطب
أو غيرهما فلا مدخل له
فيما نحن فيه البتة (قوله
فاوقع من على سرب القطا)

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومرت الذين بالياء جرا ونصبًا
وهى حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهى لغة هديل أو عقيل)
بالتصغير فيهما وأول الشك (قال) شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصبا) * يوم النخيل غارة ملحا

فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والحاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول
لاجله وهو اسم مضدر أغار والقياس اغارة والملاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (ولجمع المؤنث
اللاى واللاى) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف يا وهما) اجترأ بالكسرة فيقال اللات واللاء الى هذه
الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذى الاثنى الى * والياء اذا ما ثنى لا تثبت * بل ما تليه أو الهاء العلامة
جمع الذى الا الى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا * باللات واللاء التى قد جمعا
(وقد يتقارض الا الى واللاى) فيقع كل منهما مكان الاخرى (قال) نحنون ليلي قيس بن الملوح
(محاحبها حب الا الى كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
فاوقع الا الى مكان اللاى (أى حب اللاى) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بنى سليم
(فما أبأؤنا بأمن مننه * علينا اللاء قدمه هودا المحجورا)

فاوقع اللاء مكان الا الى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والا الى بمعنى الذين والذين أشهر منهما فلهذا
عدل الموضع فقال (أى الذين) اذ لا فرق بينهما وما والمعنى ليس أبأؤنا الذين أصلحوا شأننا وجمعوا
حجورهم لنا كما لمهدبا كثر امتنا ما علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما أشار الناظم بقوله
* واللاء كالذين نزلوا وقعا * (والموصول) (المشترك ستة من) بفتح الميم (وماو أى) بفتح الهمزة
وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وماوأل تساوى ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ما ذأى كما

ولكل منها كلام يخصها (فأما من فأنها تكون) فى أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم
الكتاب) تكون (لغيره) أى غير العالم على سبيل التطفل (فى ثلاث مسائل احدها أن ينزل) ما وقعت
عليه من غير العالم (منزلة) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من
لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أخنف

أسرب القطا هل من يعبر جناحه * لعل الى من قد هويت أطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى
(ألا عم صبا حأياها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذف منه الالف والنون تخفيفا
وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صبا حأى فى المساء عم مساء فكأنهم
قالوا أنعم الله فى صباحك ومسائك ويعمن أصله ينعم حذف منه النون الاولى والنون الساكنة فى
آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر ضممتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

قال الدنوشرى هو على تقدير مضاف أى على واحد سرب القطا لان من انما هى وافعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على
القطاة لكان أصوب ولم يقل فى الاية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشرى لو قال
ومن عادة العرب فى تحياتهم الخ كان أولى فليتامل (قوله فى صباحك) فى بعض النسخ اسقاط لفظ فى

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره فنحو يا جبال ويا أرض ونحو ما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العزبي عبد السلام هذه الآية مشككة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وإنما قالوا نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدان في الدنيا فجاء الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام زكريا في فتح ١٣٤ الرحمن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في

العبادة والخالق فسرعا
فناء الانسكار على وفق
ذلك ليفهموا المراد على
معتقدهم انتهى فتأمل
(قوله كالمثال الاول) قد
يقال فيه نظر لان من
لا يخلق شامل لاشياء
كثيرة مما لا يعقل
كالاصنام والاوثان الا
أن يقال ان أفراد العتلاء
أكثر وقال الزرقاني
الثمرة والقلة ليسا باعتبار
الافراد بل باعتبار الانواع
كما لا يخفى (قوله ويحتمل
عندي) هذا يجري في
المسائلتين الاوليين أيضا
ويمكن أن يعم كلام
الشارح (قوله ما عندكم
ينفد) قال الزرقاني أي
ما عندكم من متاع الدنيا
ينفد أي يفتقر ولقائل ان
يقول متاع الدنيا يشمل
الريق وهو ما يعقل
(قوله ولا نوع من يعقل)
زاد بعضهم كونها لا تحد
من يعقل نحو ولا أنتم
عابدون ما عبدوا أجيب
بانها مصدرية فانظر

في القلة على أعصرو في الكثرة على عصور والمخالي نعته (فدعاء الاصنام) في قوله تعالى يدعو من دون
الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله * أسرب القطاهل من يعبر جناحه * (و) نداء
(الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة
وعلى السرب والطلل لما كانا مناديين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من
على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق)
فانه عام في العاقل وغيره (لشموه الا دميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيئا (ونحو ألم تر
أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في
الارض) فانه يشمل الا دميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفراد الشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشي على رجلين
فانه يشمل الا دمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول
أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة
(الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقتصر) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل عن)
الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقتراهم ما بالعاقل في) هوم (كل دابة) من قوله
تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي
على أربع فوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما
وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الا دمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل
عن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة
اسم لما يدب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والادابة الارض
تاكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير هوم نوع
يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد
الله على حرف قال الموضع في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها
والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل
وحده نحو ما عندكم ينفد) أي الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو
سبح لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لأنواع من يعقل) هذه
عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للآثار وهي واصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور
وابن مالك (نحو فأنكحوا ما طاب لكم) من النساء وكلما التبعير من متكلم فيه أما الاول فرد ابن
الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلانه لا يصح أن يقال أنكحوا
الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضع في الحواشي وتكون ما

حاشيتنا على الفاكهى (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعده نظر (قوله وكلما التعبيرين (لهم)
الخ) قال الدنوشري فيه نظرا أما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد
افراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلان لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة وقال السباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ
يجاب عنه بانه لم يرد بالنوع السكلى المقول الخ بل الافراد بدليل الآية المذكورة اذ لا ينكح السكلى وانما ينكح الافراد وكان يقال
فأنكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلا به لا يصح هذا مردودا الى وصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(قوله والبحث فيه مجال) قال السنباطي لعل وجهه ان مقتضى التنزيل منزلة ما لا يعقل الابهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقة وان كانت صفة متبهمة للعلم بانه من يعقل ولا يمكن نقل المرادى عن أى البقاء ان ما معنى الذى لانه لم يصبر من يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أى البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغي ان يستثنى من بلع أو ان العقل عادة وان يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال في الكشف وقال ما طاب ذهابا الى الصفة قال السعدي عنى استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولى العقول لان هذه التفرقة انما هي اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول في ما زيد أى أفاضل أم كريم وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعنى الرخصى وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة باى صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذا لم يكن للتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فحمله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفه اذ ادى ذلك فانه ياتى بما فحوله ما خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لالذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحوه فأتى نذرت لك ما في بطي محرر المراد انها جعلت ما في بطنها وثمره فوادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذلك ١٢٥ ذكره من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر

ما ظهر أى هذا الشئ الذى ظهر كائننا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لوقال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقاني أى ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا يتأتى الآن تكون استفهامية وههنا مانع عن استفهامية وههنا وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة

(للبهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شبعا) بفتح الموحدة وبالهاء المهملة لا تدري أبشر هو أم مدر (أنظر الى ما ظهر) وكذا لو علمت انسانيته ولم تدري أذكر هو أم أنشئ قال ابن مالك في شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى انى نذرت لك ما في بطني والبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من السمة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أى بفتح الهمزة وتشديد الياء (خالف في موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتمجا بانه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل جاءنى (ويرده قوله) وهو غسان اذا ما لقيت بنى مالك * (فسلم على أيهم أفضل) وجه الرد منه ان أيهم معنية على الضم وغير الموصولة لا تبني ولا يصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهى الملازمة للاضافة لفظا وتقدرا الى معرفة (ولا تضاف لذكره خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالاضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجازا اضافتها الى نكرة وجعلنا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فإى عندهما موصولة ويعلم معنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا والمنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور أن اياهنا استفهامية منصوبة ينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا وينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو) لنترعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين (في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان في شرح التسهيل (وسال الكسائى) في حلقة يونس

لكن له أن يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للجور وعلى محذوف أى ضا أى فسلم على شخص مقول فيه أى في طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك في بنعم الولد وما الى بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمى قوله أى فسلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناء أى مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتاويل الآية أما الخليل فجعلها استفهامية بحكية بقول مقدروا التقدير لنترعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليها قول الشاعر اذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا تعلق ولا يضر قول بينهما وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على الالف والنشر الغير المرتب فتأمل له فان خالفه أشكل عليه تقديرهم فى ما هى بنعم الولد ونحوه فليحذر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشى قضيته أن تعربها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لمانع من تعربها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتها وكل منهما يفيد ما لا يفيد الا حرف تعريف الاضافة يزيل ابهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدماميني وقال اللقاني الرضى وأياما فاف المرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعربها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا غنوع لان فى أى ابهام من جهة نوعها ومن جهة نفسها فى الاضافة تعيين نوعها وفى الصلة

تعيين نفسها انتهى وفي حاشيتها على الفا كهى ما لا يستغنى عن م اجعته (قوله ان اياوضعت الخ) قال الزرقاني اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى التعليق بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشى قال الرضى وقد علل له ابن الباذش بان قال أى موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المسـ قبل الذى لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المسـ قبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الابهام وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقاني (قوله لم يقع الخ) قال السنباطى فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يعجبني الشخص الذى وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذى قبله المخصوص على معنى يعجبني الشخص المخصوص الذى سيقوم انتهى ويحاج بان الذى وقع منه القيام مخصص لتعيينه فى الخارج لان الماضى يدل على الوقوع فى نفس الامر فايأمل (قوله وقد توث) اذا عرفت فى هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لاني عمر ومحتج بان فيها التانيث والتعريف بالاضافة المنوية ١٣٦ وهو شبهه بتعريف العلمية وله ذالم يصرف جمع فى التوكيد للعدل والتعريف

(لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجهها قول الكسائي بالمنع ما معناه أن اياوضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكانت قلت يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فانخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما ما الامتاخر والمشهور عند الجمهور افراده او تدكيرها (وقد توث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هى معرفة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضاف ذكر صدر صلتها أوحذف وهو قول الخليل ويونس والاختفاء والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعـ ربت ما لم تضاف * وصدر وصلها ضمير محذوف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيه ما تشبها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شئ وخلاف فى ذلك قال الزجاج ما تبين لى أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن أيا فى الآية استفهامية وانما مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا فى مفعول نزع فقال الخليل محذوف والتقدير لنزع عن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت نزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاختفاء المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضع ذلك فى المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أى حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كأرويت الآية) وهى أيهم أشد (بالنصب) وهى قراءة هر و ن ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهى لغة جيدة

بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد تشبها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أى كيعجبني أيهم قامت (قوله ما تبين لى أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتغليب مع دلالة تطواهر الشواهد لما قال سيبويه كفى الآية والبيت المشهور بن فان ما أجيب به منه ما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفرق بانه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج

لدلالة الاضافة عليه لا فتقار المضاف الىه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد وبذلك تأثير من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم الحاجة اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لانه لم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفا كهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقاني أى وجلة الاستفهام مستأنفة قال فى المغنى وذلك على قولهما يجوز زيادة من فى الإيجاب (قوله ورد ذلك فى المغنى) قال الزرقاني أى رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق يختص بأفعال القلوب وانه لا يجوز لاضر بن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من فى الإيجاب وقول الشاعر اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أى وحر وف الجح لا تعلق ولا يجوز حذف الجر ورود دخول الجار على معمول صلتها ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم لما يعترض على يونس بان التعليق خاص بأفعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص واعترض السنباطى على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل أن

يكون المجرور محذوفاً والتقدير سلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللغاني قال الرضي كان حق الأعراب أن يدور على الموضوع فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الالكاتبة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك إلا بان يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي إشارة اليه قال أن أصل المضارب والمضروب والضرب والضرب فكر هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنى على صورة الفعل أما لفظاً ظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية ١٣٧ مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل

في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان إذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أي ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد ولا فهي حرف تعريف اتفاقاً نحو جاء محسن فأكرمته المحسن قاله الرضي ومراده حيث لا عهد خارجي والا فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله وسكت عن الصفة الخ) الاظهر أنه سكت عنها حالاً على ما يأتي قريباً في بحث صلة أل من ذكرها وللإشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال

وذلك احتج من قال باعرابها مطاقاً (وأما أل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلتها اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلتها اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة فنحو المحسن لأن أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المعنى (ولست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولة لا حرفاً لا لافاً لا زناً) في أحد قوليه (ومن وافقه) ويردها أنها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود إلا على الاسماء وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا الضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خـ لا لافاً لا محسن) الاخفش وهو ثانی قولی المازني وحجته ما أن العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجماد نحو جاء الرجل وهي مع الجماد معرفة اتفاقاً فتكون مع المشتق كذلك ويجب بالفرق بينهما مع المشتق داخله على الفعل تقدير الان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وإنما نقل الأعراب إلى ما بعدهما لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسماً أن الوصف يعمل معها بالشرط ولو كانت معرفة لكانت مبعودة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملاً وأجاب الاخفش بالترامه فذهب إلى اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو ونحو خاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناطم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسجوع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقهسي

فأما كرام موسرون لقبهم * (خسبي من ذى عندهم ما كئانيا فيمن رواه بالباء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحاسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا أفرادها) وان وقعت على مثني أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي

فان المساء أي وجدى * (وبشرى ذو حقرت وذو طويت) فاني بذو مفردة مذكور مع أنها واقعة على البشر وهي مؤنثة ويحتمل أنه راعى معنى الغائب وهو مذكر والحقر معروف والطي من طويت البشر اذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بني طيئ فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثني المذكر ذوا قاما وفي مثني المؤنث ذوا قامتا وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قن (حكاه ابن السراج) في الاصول عن جميع لغة طيئ على

(١٨ - تصریح ل)

الدنو شري عبارة السيوطي في همع الموامع وذو في لغة طيئ إلى أن قال وهي مبنيّة على الواو وهذا قد ينافي عبارة الشارح الآن يقال معنى كلام السيوطي انها لازمة سكون بدليل متابته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى وتجمع) قال اللغاني مع الأعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الأعراب أقول فانظر لم قال في التوضيح وحكي اعرابها أي ذات وذوات فخصها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجري الوجهان في غير ذات وذوات حرره (قوله وفي مثني المذكر ذوا الخ) قال اللغاني فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله في المثني فان كلامهم ما يحتم بالنون * (تنبيه) ظاهر كلام الرضي ان تصرفها مخصوص بحال الأعراب وكلام المصنف قد يقتضي أنه يكون حال البناء أيضاً فليتمام وليجرد (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السبّاطي على ما قرره الشارح في عبارة المتن حيث

قال أولا عند بعض ما يئى وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيى يكون قوله حكاية جملة معطوفة على قوله وقد ثبوت الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بثنتيهما وجمعها) وثانيتها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطى فيه تسمع كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهضن) قال الدونشوى نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفا وتذكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفلا يئى انتهى وفي شرح العجيسى ذكر ابن النحاس أنه سال شيخه ابن عمر بن الايجوزان ذوات في البيت بمعنى صاحبات معربة خبرا ١٣٨ لمبتدأ محذوف أى هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

صاحبات ويكون مما أضيف اليه الفعل بتأويل المصدر كقولهم اذهب بذى تسلم أى بذى سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف اليه فالقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لان ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم في العدد الكثير نون ولو كانت باء لكسر وا الاول لتسلم الياء كما في قوله عيس (قوله على أينق) نقل في التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوا بالغة في التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصارت نقوا ثم أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اهواقتصر على القول الوسط لان خير الامور أوسطها (قوله ان

الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب (ونازع في ثبوت ذلك) المحكى على الاطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بثنتيهما وجمعها قال الشاطبي والمردود عاينة انما هو الاطلاق في جميع لغة طيى وأما كون ذواتين وتجمع وتؤنث عند بعض طيى فهو ثابت اه قال الفراء في لغات القرآن وبما قالوا هذان ذوات تعرف وهؤلاء ذوات تعرف ويجمعون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي ثنتيهما هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذات تعرف اه (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيى (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمو ومتين) على انه مام ووصولان مستقلان مراد فان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمو ومتين مطلقا وقال في النظم وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتي أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بنى طيى كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا أعرابيا من طيى يسأل ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله والكرامة ذات أكرمكم الله) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعاقب محذوف أى أسألكم بالفضل أو فحواه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضع في الحواشى (وقوله) وهو روية

جمعتهما من أينق موارق * (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعها للنون المذكورة في بيت قبله والايئى بفتح الاء المثناة تحت الساكنة على النون المضموه جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ونجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصارت أنوق ثم قلت الواو ياء فصارت أينق ويجمع أينق على أياتق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهم في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكى) في ذات وذوات (اعرابهم) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الاول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي واذا أعرابونا لعدم الاضافة فتقول جاء في ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاء في ذوات قن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قن ومررت بذوات قن بالكسرة مع التنوين جوازا نصبا قاله الموضع في الحواشى (وأما فشرط موصوليتهما لانه أمور أحدهما ان لا تكون للشارة) لانها اذا كانت للشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وما ذا التواني) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغيره (و) الامر (الاننى أن لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤه على وجهين أحدهما حكمى والاخر حقيقى فالحكمى ذكره بقوله (وذلك) الالغاء (بتقدير هارمكة مع ما في نحو من ذا صنعت) فيصير ان اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

لا تكون للشارة) قال اللغاني لا يخفى ان ذا مشترك بين الشارة والموصولية كما في الرضى وقد نص الاصوليون على المقدمة صحة اطلاق المشترك على معنييه معارضة حقيقة على الجميع وعلى هذا فاشتراط المصنف ان لا تكون للشارة انما ينبئ على المرجوح اذا استحالة في اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويحجب بان اشتراط المصنف ما ذكره ليس لما ذكر بل لما أشار اليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغيره (قوله فيصير ان اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدماميني وهي مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في توضيحه الموضوع

للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الاذكي أقول ماذا أفعل ماذا أقول بعص
الصحابة فكان ماذا فراجع من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع في الكشف ١٣٩ في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع

في شعر ابن المرحل وكان

ماذا فانكره ابن أبي الربيع

فصنف في الرد عليه

مصنفا وأنشد لنفسه

غاب قوم كان ماذا

ليت شعري لم هذا

وإذا عابوه جهلا

دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن

مالك) قال الدنوشري

ينظر على مذهب

الكوفيين وابن مالك هل

لذا عراب أولا وهل تفيد

شيئا أولا (قوله الا ان

يقال الخ) قال السنباطي

قوله هذا فالمقصود

اثباته ونفيه زيادة

الابهام لأصل الابهام

وحاصله ان ما أكثر ابهاما

من من فاش بهت ذا في

زيادة الابهام وقوله

والمرجع في ذلك الخ

كأنه كالاستدراك على

قوله الا ان يقال الخ أي وان

أمكن ان يصح الفرق

بما ذكره المرجع في ذلك

الى السماع وكلاهما

مسموع (قوله ابن

مفرغ قال المصنف في

شرح الشواهد بالغاء

والعين المعجمة كان

داهن على شرب سقاء

كبير ففرغه (قوله لان

المقدمة بصنعت والتقدير أي صنعت) كما قدرها كذلك) أي مركبة من ما لا انهما في محل جر (من
قال) اسائل عن شيء (عماذا سأل) والتقدير عن أي شيء تسأل (فانبت الالف) من ما (لتوسطها) في
اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت
الالف لتطرفها نحو عم يسألون فراقبين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما
يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف
لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله (ويجوز زال الالف عند الكوفيين
وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومودخلها فكانت قات ما صنعت والبصريون
لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ما مع من لمع أي البقاء وتعلب وغيرهما أن تكون
من وذا مركبتين وخصوصا وذلك بما وذا لان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون
ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذائ زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا
ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام * أو من اذ لم تلغ في الكلام

(و) الامر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الاصح) عندهم لان
كلامهم للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا ما فيها من الابهام بخلاف من فانها الابهام
فيها الاختصاص بها بمن يعقل فلا يجانبه بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات
الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لاحاق من دونها وأما الثاني فلان ما مختصة بما يعقل كما ان من
مختصة بمن يعقل الآن يقال ان ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما
مسموع فالاول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري

(الأنس الآن المرء ماذا يحاول) * أنجب في قضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فقامت اذا وذا اسم موصول خبر وجهه يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب
والنجب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نجبه اذا مات والمراد به
هنا النذر والمعنى الآن المرء الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أو جبهه على نفسه فهو
يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أومية بن أبي عائذ الذي كما قال ابن مالك
أو أومية بن أبي الصلت كما قال العيني أنا ان قلبي لدى الطاعنين * حزين (فن ذاي عزي الحزينا)

أنشده ابن مالك فن مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجهه يعزى الحزينا بصلته والظاعنين جمع ظاعن من
ظعن اذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصولة اذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو
يزيد بن مفرغ الحميري عدى ما لعماد عليك اماره * (أمنت وهذا تحمليين طليق)

وتقرير الحقيقة ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحمليين صلته والعائد محذوف
وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أي والذي تحمليينه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم
اشارة) على أصله لا موصول لانها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبر وهو
(جملة اسمية وتحمليين حال) من فاعل طليق المسترفيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمول لك)
وعدى بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لجر البعل وعباده هو ابن زياد بن أبي سفيان

ما التنبيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يسم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضى اعتذر البصريون عن
المواضع التي استدلل بها الكوفيون بان أسماء الاشارة فيها آتية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل (قوله وتحمليين
حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحمليين خبر وردبانه ليس المراد الاخبار بانه محمول

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتتميز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغي إبقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومها وقال السباطي ذكر هذا توطئة للإشارة إلى ما سيأتي لكن ينبغي عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعم في الأول كان أولى لكن قصده أن يجعل الكلام في شيء واحد لئلا ينجح المراد من المتن فكان ينبغي الإقتصار على الأول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يحتج مع الامران قال في الكشف في سورة النساء في تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله إلى قوله مهين قيل يدخله وخالدين جملا على لفظ من

وكان يزيد بكثرة من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محو، باظفاره ففسدت أمامه ثم اطال سجنه فكلهم وافيه معاوية فام باخر اجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس مالعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الاشارة بذلك عند الدكوفين بل جميع اسماء الاشارة يجوز أن تستعمل عنددهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلة أي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عنددهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمر لك لانت الليث أكرم اهله * وأقدم من افنائه بالاصائل كانه قال لانت الذي أكرم اهله فأكرم صلة الليث ومنها الاسم المضاف نحو قوله

* يادارية بالعلياء فالسند * فبالعلياء صلة لدارمية قومها الذكرة الواقعة بعدها جلة نحو هذا رجل ضربته فضر بته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله أبو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان

(فصل * وتقتصر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (إلى صلة) تتصل بها لأنها انواقص لا يتم معناها الا بصلة (متاخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معومولها عليه لانه جزؤها أو ما نحو وكافيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل والتقدير وكافوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة (مشتقة على ضمير مطابق لها) في الافراد والتذكير وفروعها بخلاف الحرفية فان صلتها الا ضمير فيها فاسقط ما قيل ان قول النظم وكلها يلزم بعده صلة * على ضمير لا تفي مشتملة

يتم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده إلى الموصول ثم الموصول ان مطابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا أو أريديه غير ذلك نحو ومن وافق العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو لاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سالتك ولا تقل من سالتك أو قبح نحو من هي حراء أمك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخالف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذي في رجة الله أطمع * الاصل في رجة * وسعاد التي أضناك حب سعادا * أي حبها (والصلة اما جملة) تاممة اسمية أو فعلية (وشرطها أن تكون خبرية) وهي المختصة بالتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها لان الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

ومعناه يعني انه أفرد الضمير في يدخله باعتبار لفظ من وجع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وافراده ثانيا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الاشعار بالاجتماع المستلزم للتانس زيادة في النعيم وما في الافراد من الاشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذ برمته ابن مرشد في بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود مانقله عنه تلميذه المقرئ وذكر ابن لب انه عرض ذلك على شيخه ابن الحفار فاجاب بانه تعالى لما ذكر في الاول جنات متعددة لاجنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب في يدخله وان كان مجموعا في المعنى فهو في اللفظ

مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون في جنات متعددة معا بخلافه خالدين لرفع هذا الاليهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحا ما لا آية الثانية - فذكر فيها انارا مفردة فناسبها الافراد في خالد (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لوروعي اللفظ لزم الاخبار بثبوت عن مذكر فروعي المعنى بكسر كاف أمك أنتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو هو ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال الزرقاني أي لانه بعضه المعنى سابقة وهو قوله من النسوان

(قوله معهوده) أى معلومة للخاطب ثم قال ويشكل تفسير المعهوده بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصاً كونها معهوده شرط قال الدنوشى وقد يجاب عن هذا الاشكال ان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعيينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافي كونه عاماً أى شامل لكل ما تصف بالصلة فليتامل ذلك فانه دقيق (قوله الا فى مقام التهويل الخ) قال اللقاني اعلم ان المهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهوده كما معلومة فاستثناء المهمة من المعهوده ليس كما ينبغي اذ المهمة معلومة للخاطب على سبيل الابهام أى الاجال ولولم من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه ان يقال معهوده مفصلة الا فى مقام الخ (قوله وهى ما قارن الخ) قال الزرقانى تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثبيت القسمه كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما فى الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة فى ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى بشأنها وقد ذكر ١٤١ اللقاني ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذوف تعريف الشارح للطلبية نظراً لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متاخر فان معنى اضرب مثلاً طلب الضرب لا يجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب فى الانشاء وان القسمه ثنائية وتثليتها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقانى أى بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أى استعمالهم لها فهى انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان فى اتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر فى التضعيف نظراً (قوله وان منكم لمن ليبطئن الخ)

خبرية (معهوده) للخاطب لانك انما تاتى بالصلة لتعرف مخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (الا فى مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهوده كجاء الذى قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه (والمهمة نحو فغشيه من اليم) أى البحر (ما غشيه) أى الذى غشيه أمر عظيم والمرجع فى ذلك الى الموصول فان أريد به معهوده فصلته معهوده نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينفع وان أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو وفاوحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) فى الصلة (أن تكون) جملة (انشائية) وهى ما قارن لفظها معناها (كعبتك) فلا تقل جاء العبد الذى بعثتك قاصدا انشاء البعثة (ولا) جملة (طلبية) وهى ما تاتى بوجود معناها عن وجود لفظها أمر كانت أو نهياً (كضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذى أضربه ولا تضربه لان كلاماً من الانشاء والطلب لا خارجى له فضلاً عن أن يكون معهوداً فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما أحسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجيبة فلا لها انشائية نظراً الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما يحى بها المحرر التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاً ما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم أو حتى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمآزى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وشس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) فى حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثانى (الظرف المكافى والمجاور والمجور والتمان) والمراد بالتام فيها ما بينهما بمجرد ذكره ما يتعلق به (نحو) جاء (الذى عندك و) جاء (الذى فى الدار وتعلقهما باستقرار هذوف) وجوباً وبذلك أشبه الجملة بخلاف الناقصة من نحو جاء الذى مكانا والذى بك اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذى كرفحوا جاء الذى سكن مكانا والذى مربك والى ذلك أشار الناظم بقوله

قال الزرقانى أى لمن والله ليبطئن فاللام الاولى لام الابتداء وفى ليبطئن لام القسم (قوله نظراً الى حالة الاستعمال) قال الزرقانى الاستعمال مقابل الوضع يعنى انها وضعت لان تكون خبرية لا يمكن استعمال كذلك وانما استعملت للانشاء وقد عمل الرضى منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكافى) قال الزرقانى قيد بذلك لان الكلام فى الظرف المتعلق بمحذوف وجوباً وذلك المكافى دون الزمانى وأما اذا كان الكون خاصاً فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريباً فنحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفاً فان كان الظرف بعيداً من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكسائى انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقرار الخ) قال فى المعنى قال ابن يعيش وانما لم يحذف الصلة ان يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماماً على الذى أحسن بالرفع لقلة ذاك واطراد هذا (قوله اذ لا يتم معناهما الا بذكر) كمتعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبداً عام ومتعلق الناقصين أبداً خاص وقال الشهاب القاسمى فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

ملاحظته متعلقه بصح الوصل به تم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والنافض ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتامل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها ١٤٢ من الاعراب خلافا للدمايني لانها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل

محل غير هاء عند صاحب المفصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدمايني فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد في ما عدا نحو قوله اني لك الينذر من نيرانها فاصطل

وقوله من القوم الرسول الله منهم لانها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أي وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أو لا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطي فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن

* وجملة أو شبهها الذي وصل * به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخاصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لا فيها معنى الفعل ولذلك علمت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو * أم صبي قد حبا أو دارج * وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول النظم * وصفة صريحة صلة أل * (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعينت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضع في المعنى ان أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأ بطح) مذكرب طحا فانه في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة (وأجوع) مذكرب جع فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصارت مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضمير انتهى فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) أل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو الفرزدق خطابا للرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكيم لترضى حكومتهم) * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والمجدل

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومتهم نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قائله بقوله في النظم * وكونها بمعرب الافعال قل * وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعون ويحصرونه بالضرورة قاله قول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخالفا ولهذا قال لم يمكنهم أن يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جأ في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر أم لا فلم يتوارد على محل واحد والحكم بفتحيتين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والمجدل بفتحيتين شدة الخصومة

* (فصل) * يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة أل فالاول كقوله

نحن الا لي فاجع جو * عك ثم وجههم الينا

أي نحن الا لي عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد التيا واتى أي بعد الخطة التي من فضاة شأنها كيت وكيت وانما حذفوا اليوهــم وانها بلغت من الشدة مبلغا تعاصرت العبارة عن كنهه

(و) يجوز

الاصطلاح لاتنافي الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان

هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتامل

* (فصل) * (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسمي فسيأتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المعنى ان الكوفيين والاعفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى أمانا الذي أنزل الينا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم وأما المحرف في سياقي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الابهام) نظايره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الا لي الخ) أي بدليل فاجع جو عك قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جوقا له الدمايني

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعاً للنظم الذي ذكر فيه بظريق التعمية للكلام على أي والمناسب ثم ذم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الأول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازاً) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن بقي المصنف لم يذكر في المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبراً ولا تم به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدأ أما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً أو ما خبراً إن حكمه حكم خبر المبتدأ وأما اسم ما المجازية فلا يحذف أصلاً للضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدنوشري فيه نظروا لنسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتأمل انتهى وقال السنباطي أي لانه مقدم من تأخيره وتقديم ما حقه التاخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض وأصل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فان جعلت في الظرف ضمير يرجع على الذي وأبدلت المساء منه كان على ١٤٣ ضعف لان الغرض الكلي اثبات الالهية لا كونه في السماء

(و يجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبراً عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدأ) فانه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازاً والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد) لانه في الأول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد الحذف) للضمير جملة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتراكه على الضمير مستتر في الفعل وفي الحارو المجرور والى ذلك أشار الناظم بقوله وأبو أن يختزل * ان صلح الباقي لوصول مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصول على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها فاي (نحو أيهم أشد) فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و) غير أي نحو (وهو الذي في السماء) فانه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو والى ذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو والى وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (أي هو الاله في السماء أي معبود فيها) ولا يجوز تقدير الاله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة والاله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض الاله معطوفاً كذلك تضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المغنى (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين (الان طالت الصلة) اما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء الاله أو تأخر نحو قوله هم ما أنا بالذي قائل لك سوء أحكامه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لاسمياً زيد فانهم جوزوا في زيد اذ ارفع أن تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لاسمى الذي هو زيد حذف العائد

الأول الرفع على البدل والثاني بدل لان المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والالعابدل من الفتى واذالم يتكرر بالبدل الابدال الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أو لا وحيداً يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيد الا حتماً بل لبيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح في منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يمنع المطلق ولا يمنع المقيد وهو مستلزم له وفي مسألة تعدد البدل كلام للدمايني في شرح الخرزجية لمخصنا الغرض منه في حاشية الالهية في الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف في صلة غير أي) قال الدنوشري الفرق بين أي وغيره أن ملازمته للاضافة لفظاً ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضية أن صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لحصول الاستتالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول الحفيد وانما اشتراط في صلة غير أي الطول بخلافها لان الطول ملازم لما فاشترطه تحصيله للحصول انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط في كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذي في السماء الاله) في الرضي أن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حذو فلا يحتاج لعائد أي تمام على أحسنه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة و يكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لافعال ماضيا وفتحته اعراب لبا ناء وهي علامة الجر وهذا الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشري مجزوم عن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سر كم وعلا نيتمكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلا نيتمهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشري أقول هذا الدليل فيه بل قديدي أنه دليل كونها موصولا اسميا لان المراد بالسر والجهر في الآية ما سر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه أنه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فلي تأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لأنك اذا حذفته احتمل أن يكون الاكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضربت السوء أدبه لان المعنى مفهوم لأنك لا تضرب زيد السوء أدب عمرو وولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين اذا اجتمع في الصلة نحو الذي ١٤٤ ضربته في داره اذ لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال

الشهاب القاسمي يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان أنه ان أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم ان دل عليه دليل أمكن الجواز وأن أريد حذفه نسبيا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بان هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لان هذا الشق الثاني حاصله أنه لم يوثق ابتداء الابعائد واحدا أو بغيره في اختصار كلام فيه العائدان وعدل الى ما فيه أحدهما فليحذر انتهى

وجوب ما لم تطل الصلة وهو مقيد وليس بشاذو ذلك لأنهم نزلوا الاسميا منزلة الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بحمالة فان قلت لاسميما زيد الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالذمت كقوله * ولا سيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله وفي * ذا الحذف أبا غير أي يقتضي أن يستطل وصل (وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي اسحق (تمام على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عملة والضحاك ورؤية بن العجاج * لا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله من يعن بالجد لم ينطق بما سقه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم أي ما هو سقه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعني بها ضم أولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سقه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة (يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم لانه جعله قايلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما سر ون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سر كم وعلا نيتمكم بدليل أنه قد جاء مصرح به في مكان آخر هو يعلم سر كم وجهر كم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجوز حذفه نحو

والظاهر أن هذا إنما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتأمل * (تنبيه) * جاء بقى شروط حذف العائد المنصوب ذكرها شراح الالفة والنكت وفيها نزاع أشربنا له في حاشية الالفة منها أن لا يؤكد ولهذا زار الفارسي على الزجاج في ان هذان لساحران وأم الخليس لعجوز قال في الاغفال لان القصد باللام التأكيد والحذف ينافي فيه قال المصنف في الحواشي وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الاخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيت زيد رأيت بالحذف وان الحذف لا يجوز في الذي رأيت نفسه زيد لأنك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذف أردت الاختصار فبني على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جني ويبقى النظر في هذا فان خبرنا يحذف نحو ان ملاوان ولد اوان ابلاوان شاء وذلك في الفصيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف ان هؤلاء مخالفون لسيبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الاخفش في الصلة صحيح لان المقضي للحذف هو الطول والافلم لا حذف في خبر المبتدأ والاول الطول والافيه ما في الخبر من التهيئة فاذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتأكيد لان ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج في غاية الحسن ٣ قول المحشي ولك ان تقول طرد الخ كذا بالاصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة ولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طرد الخ فتأمل اه

(قوله قال الموضح في الحواشي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنضوب كونه متعيناً الخ
 فلا اعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لأن ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع المحذف ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت
 في داره زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم المحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا الوقت الذي
 ضربت في دار زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم أنه في داره ومع ذلك كره يعلم أنه في داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما)
 قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معاً ظاهراً وذلك لأن الموصول ما اقتصر
 إلى صلة وعائدها لا يتقرر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله مولى كره) قدر الضمير متصلاً وان كان لا رجح تقديره منفصلاً
 لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فيمكن فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره مولى كره أو مولى كره (قوله لانه منفصل)
 نقل اللقاني عن الرضى أن الشرط أن لا يكون منفصلاً بعد الانحواء الذي ما ضربت الأيا، قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم ما أي أعطيتهم ما أياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب أياه ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجروراً في محل
 نصب أي الذي أنا ضارب انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجي، المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء
 الذي أياه أكرمته لانه منفصل تقدم لافادة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم لافادة المحصر كما في ضيع الزيدان الذي أياه
 أعطيتهم فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لافادة المحصر لا كونه بعد الأ
 وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهى وفي شرح بابت سعاد عند قوله فلا يغيرك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي
 وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) ١٤٥ قال الزرقاني أشار إلى جواب سؤال وارد

على قوله يوقع في الباسه
 بالمتصل وذلك لانه
 حذف ههنا مع انه يوقع
 في الباسه بالمتصل وما
 جوزه الرضى من نحو ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم
 أي أعطيتهم أياه مثل
 الآية الشريفة أه وفي
 جواب السارج بحث

جاء الذي أكرمته في داره فان العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي
 وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً انتهى وشرط الفعل أن
 يكون تاماً فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الأصح (و) الوصف نحو (قوله
 ما الله مولى كره فضل فاحدنه به) * فالذى غيره نفع ولا ضرر
 فاموصول اسمى في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله مولى كره صلة ما والعائد محذوف منصوب
 بالوصف والتقدير الذي الله مولى كره فضل (بخلاف جاء الذي أياه أكرمته) لانه منفصل وحذفه يوقع في
 الباسه بالمتصل ومفوت لما قصده من التخصيص عند البيانين والاهتمام عند النحويين وانما حذف
 منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى وعما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم أياه لان تقديره متصلاً يلزم منه

(١٩ تصرح ل) لانه لا يصلح جواباً عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلاً الا ان يكون مراده ان هذا
 المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وكأنه لم يحذف الا المتصل هذا وانما يراد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقاً لا على
 ما ذهب اليه الرضى من انه يمتنع اذا كان منفصلاً بعد الا كما أشار اليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بابت سعاد من انه
 انما يمتنع اذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصه في شرح بابت سعاد لكون الانفصال لغرض
 وعبارته بعد ان جوز في ما من قوله ما منت ان يكون موصولاً اسماً أو حرفياً ومن مت متعدلاً ثنين محذوفين والتقدير ما منتكه أو
 منتك أياه على كونها موصولاً اسماً أو تمييزاً اليك الوصل على كونها موصولاً حرفياً أو وادانه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا
 على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي أياه أكرمته أو ما أكرمته الأياه ما نصح انما يمتنع في نحو ما أوردته لان حذفه في المثال
 الثاني مستلزم لحذف الأفيوهم نفي الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يفيد
 الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فاذا حذف فأنما يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخر على الأصل فيفوت الغرض الذي
 فصل لاجله وأما الضمير في البيت فانه يستوى متصلاً ومنفصلاً فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجب أن يسأل في نحو وما
 رزقناهم ينفقون وتقديره انه اذا قدر وعما رزقناهم وه لزم اتصال الضميرين المتحدى الرتبة وذلك قليل في ضميرى الغيبة يمتنع في
 غيرهما ولا يحسن حمل التثنية على القليل وان قدر رزقناهم أياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وان العائد
 المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى وعلى هذا الحاجة لما نقله الراعى في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله
 * وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * بعد ان أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة
 اتصالها وهي اللغة القليلة لعلهم يانه سيحذفونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا إلى ما نقله المصنف انه رآه بخط

العز النسائي من السؤال المذكور. لكن في قوله تعالى فأكهين بما آتاهم ربهم. إذا كانت ما موصولة والجواب أن الاتصال ممنوع في اللفظ للقيح وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قواه وهو قليل) قال الزرقاني أي فيعتبر ما هو الكثير وهو الاتصال وهذه المسئلة هي المشار إليها في النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلامع اختلاف ما (قوله قواه قريب الموضع) فيه أنه لم يقله في المثال وإنما قاله في اشتراط كونه الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش في المثال لأن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكي اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقائي كلام المكي قال وفيه بحث إذا التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف أن يكون المنصوب عائداً لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائداً ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم ١٤٦ منع حذف مثله اذ قال وأما في غيره أي غير العائد المنصوب المنفصل بعد الافلامع أي

من حذفه ولعل هذا مراد المكي وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن أن يحاب بان قواه أو أنا الضاربه ليس عطف على إياه أكرمت حتى يكون التقدير أوجاء الذي أنا الضاربه بل على جاء الذي إياه أكرمت والتقدير جاء الذي أخرج أو نحو أنا الضاربه وتجعل الها عائدة لال والفاعل المستتر عائداً لغير آل محذات عليه القرينة ويفرض هذا المثال جواباً عن السؤال عن مضمون زيد كانه قيل من الضاربه زيد فقال للتكلم أنا الضاربه أي هو أي زيد غاية الأمر ان الصلة جارية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب ابراز الفاعل مطلقاً ومذهب الكوفيون الوجوب عند خوف

اتصال الضميرين المتحدتين الرتبة في ضميرى الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذي انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكان المشددين لا يحذف الاشد وذا وافي مثالين أحدهما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان (أو) الذي (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية آل خفية والضمير اذا كان مذكوراً يدل على اسميتها ناصفاً اذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضع في حاشية هذا الكتاب وهو سهو ولان العائد المنصوب ليس عائداً على آل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها ناصفاً وانما هو عائداً على الذي كما يفيد العطف باو والعائد إلى آل انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بالان كان عائداً على غير آل كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائداً على آل فنحو جاء في الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قواه) المستغفر الهوى مجود عاقبة * ولو أتبع له صفوه لا كدر حذف العائد إلى آل المنصوب بالوصف وما نافية والمستغفر بالسبب المهمة والقائه والزاي بمعنى المستخف اسم ما وجد خبرها ان كانت حجازية وأتبع بالبناء للفعول بقاء مشناة فوق قيام مشناة تحت فناء مهملة بمعنى قدروا المعنى ليس المستغفر الهوى مجود عاقبة ولو قدره صفوه خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل في العمل للفعل فكثير تصرفهم في معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جداً بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردى جداً وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير من جلي * في عائدة متصل ان انتصب * بفعل أو ووصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (ويحوز حذف) العائد (المحذور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفاً) ناصباً للعائد تشريراً بان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافاً للكسائي (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذي أنت قاضيه حذف العائد على ما هو موصول اسمى قال الموضع في الحواشي وما هذه تحتل ان تكون مصدرية أي اقض قضاءً أو مدة قضائك بدليل انما تقتضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم كذلك حذف ما بوصف خفصاً * كأنك قاض بعد أمر من قضى

واللس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جواباً لقول التائل من الضاربه زيد وانما كما قرئناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتأمل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لانه لازم له (قواه ناصباً للعائد تقديره) قال الزرقاني فيه نظر لان النصب التقديرى لا عبرات دون المبنيات فلو قال ناصباً للعائد محملاً كان مناسباً وأجيب بان النصب لما كان عارضاً على الاصل وهو الجرس ما تقديره بالذلك (قوله قال الموضع في الحواشي وما هذه الخ) قال في حواش أخر قال بعضهم ولا يكون الصلة جملة اسمية تمتنع كون ما مصدرية أي فاقض قضاءً قال أبو حيان ليس مجعاً عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية تتوصل بالجملة الاسمية أقول انظر وما أبردها الكلام وكيف يردي الناس بالاقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يحوز مثله في القرآن انتهى

(قوله المحرور بالحرف) قال اللقاني قال الرضى وينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد من حذف الجار أيضا لا يبقى حرف جر بلا محرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما أمرنا أي نامرنا به أي باكر أمه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي به أي باظهاره قال فقلت لها لا والذي حج حاتم * أخونك عهدا التي غير خوان ثم قال ورد ما يحذف المحرور وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا أي مررت به وان احتمل مررت معه أوله أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بالاخفاء انتهى وقال الرقاني قال الرضى ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدرج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف ١٤٧ حرف الجر قياسا ياتي كل موضع

والمحور زاهنا استطالة الصلة ومع هذا المحور فلا بأس بحذفهما مع المحرور بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أي على طريق التوسع وقوله بحذفها أي الكسامة التي هي حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتي قرير ياتي في كلام السارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذي تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدرا الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا الان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيره - م وقد يصح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه وعن مشي على عدم الجواز

وانما لم يحذفه فيمن لانه ليس منصوبا بتقدير (و) يجوز حذف العائد (المحرور بالحرف ان كان) في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول محرور) مثل ذلك الحرف لفظا ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفاقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحادا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمحرور كان في الكلام ما يدل عليه ما وذلك معنى قول النظم * كذا الذي جر بما الموصول جر (نحو ويشرب مما تشربون) فالوصول وهو ما محرور وعن التبعيضية وهي متعلقة يشرب قبلها والعائد المحذوف محرور وعن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا (و) نحو وقوله وهو كعب بن زهير (لا تركزن الى الامر الذي ركنت) * ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالوصول وهو الامر محرور وبال المعدية وهي متعلقة بتر كنت والعائد المحذوف محرور وبال المعدية وهي متعلقة بتر كنت الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهمات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية و وزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للوصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت أي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حلت في الذي حلت به فيجوز حذف الضمير المحرور بالباء لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أي به لان اصدع في معنى مر على خلاف في هذه التي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمرام حقة * فبح الآن منها بالذي أنت بالبح أي به انشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدى الطائي ومن حسد يحو ر على قومي * (وأي الدهر دولم يحسدوني)

فأي استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتهما والعائد محذوف (أي فيه) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقدا عدا عليه الضمير المحرور بقي كما تقول أعجبنى اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قنابان الحذف ليس على التدرج كما يقول به الامام سيبويه أما اذا قلنا انه على التدرج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في أول اصار الضمير منصوبا على المفعول به

الاشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهره في المعنى ولم يلتفت الى اعتراض أبي حيان على الزخشرى في تجويزه انه مبني على مذهب من يحيز أن يكون المصدر براديه ان والفعل المبني للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره في مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذي براديه ان والفعل المبني للفاعل لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة عرج في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستعارة * (تنبيه) * يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا يؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الاعراف ويدل على ان العائد المحذوف محرور وقوله تعالى في نونس فاكانوا يؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا يؤمنوا به كذبوا به فأتحد المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالياء يؤمن نقيض يكذب فاجراه مجرا لا لهم قد يحملون الشيء على

نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع المحذف إذا كان العائد المجرور محضورا) هذا يعلم من باب المفعول به وأنه يمتنع حذفه إذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فضلة أجزان لم يضر * كحذف ماسيق جوابا أو حصر وذكر المرادى امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره أن حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف ما مر عن الرضى في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه بملبس انحور غبت الخ) هذا اجمال لا الباس ويأتى الفرق بينهما في باب الفاعل * (هذا باب المعرفة بالأداة) * ١٤٨ (قوله المشهور عند النحويين أن المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه)

على هذا جرى النظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله أنه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة لا تخفيف وعلى أن ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الأصلية وأنه في حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع أن وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزدناه على الأصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقينا على الأصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أى في شرح التسهيل وقال فيه أن الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لأصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث

توسعاف كما أنه قال وأى الدهر ذول يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أى به حذف الجار أو لا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى أن الذي في الآية النبر بفتح موصول حرفي ولا حذف (و) شذأ أيضا (قوله) وهو رجل من بني همدان

وان لسانى شهدة يشتفى بها * (وهو على من صبه الله علقم)

أى عليه أنشده الفارسي وشهادة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ أو علقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مرو العلقم المحنظل وجلة صبه الله صلة من المجرورة بعللى والعائد على من محذوف مجرور بعللى وهى متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لسانى مثل العسل والشهد يشتفى به الناس وأنه مثل المحنظل في المراجعة على من سلطه الله عليه (حذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بى مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعللى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لسانى شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع المحذف إذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذى مامرت الابه اذا مامرت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذى مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذى مررت به في داره أو كان حذفه بملسا نحو رجعت فيما رجعت فيه لانه لا يعلم ان الأصل فيه أو عنه وقيل يجوز أن المحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجوز المحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

* (هذا باب المعرفة بالأداة) * قال في التسهيل

(وهى أل لا اللام وحدها وفاقا لخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضع في شرح القطر والمشهور بين النحويين أن المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرفة أل قال وإنما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك بما وقع أو ردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة أل والالف أصل والثاني أن المعرفة أل والالف زائدة والثالث أن المعرفة أل واللام وحدها انتهى وأسقط مذهب اربعاء هو أن المعرفة الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المسبرد ولكل منها حجة تعضده فحصة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون لا جرم ينقل حركة همزة

لا يغدر بآء يافيعطى مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي
للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى
وهذا يندفع قول اللقاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذا لمعنى لان ال بجملة ما معرفة لانهم موضوعه للتعريف وذلك بالضرورة منافي لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافى الاصلية الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستعمال ونحو ذلك

(قوله فيثبتونها مع حركة له بعدها) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالسكان لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها قال ابن الناطم المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو الأخر والاولى ومنه في المرادى وحاصله ان ورش لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر الاشذوذ وفي النشر خلافه (قوله ويثبتونها في القسم والنداء) أي جواز بدائل ما قالوه في بابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرغ على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لأن دهوى أن الألف أصل ساقطة من ذلك ولهذا قال الناطم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه التحليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة و مرادهما أن الهمزة إذا فتحت تلتبس بهمزة ١٤٩ الاستفهام فتحتمل الى الابدال أو

التسهيل وذلك مؤد لوقع الفرع حيث لا يقع الأصل (قوله وانما كانت الخ) قال الدنوشري بيانه ان اللام لما كان يكثر ادغامها خففت فكانت أولى المكثر دورانها وأشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف والاطهار في آخر (قوله فهي لبين الحقيقة) قال اللقاني ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل سوقا فان كلا لا تختلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بدخولها فرد بهم فليتمل انتهى ويمكن أن يجاب بان أل فيهما تنص به للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على

أجر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحريك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدي ويثبتونها مسهلة في نحو الأخرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج وأما فتحها فلم خالفها القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها في القسم والنداء فنحوها الله لا فعلن وبالله فلان أل صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم في التذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلة منزلة قد وأما الذكرين فلا تلباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التكثير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالف التنوين ودخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف كثير اخصصت من الحذف بذلك وانما كانت لا لما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا وإذا أظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت بمعنى وأولى الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزحاج في حواشيه على ديوان الادب حمير بقلبون اللام ميمما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الأناخذ ثين أبدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال: أل حرف تعريف أو اللام فقط (وهي) على كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة وجه المحصر فيها أن يقال لا يحلوا ما أن تخلقها كل حقيقة أو مجاز أو لا تخلقها أصلا (فان لم تخلقها كل) لاحقيقة ولا مجازا (فهى لبين الحقيقة) والماهية من حيث هي (فحجوجعنا من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شئ حى) والفرق بين المعروف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق وذلك ان ذال الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة بدّل على مطلق الحقيقة لاعتبار قيد قاله الموضح في المغنى (وان خلقتها) كل (حقيقة فهى لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلقتها) كل (مجازا فهى لشمول خصائص الجنس مبالغة فنحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز

فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فشمول خصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لمحصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما ينافي ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذا تميز طبق المميز افراد او غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل في نحو العلم للجنس أي الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا فنحو زيد الامير أو مبالغة كما فيه نحو عمر والشجاع وهو لخصه الدنوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتمامه الآن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم وبؤيده قوله في المغنى بعد التمثيل بان الرجل علما أن الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) مقعول له

(قوله الفراء) قال في القاموس كجبل وسحاب جمار الوحش وقال الهروي الفراء مقصور جمار الوحش (قوله وأل في الصاغة موصولة) فيه نظر لأن محل كون الذال على الصفة الصريحة موصولة عالم يتصدا بالصفة الثبوت والافهـى حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لأنه يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو علمي) قال اللغاني العلمي هو العهدي إذا العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه فالصواب أو حضورى كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضورى كما قال الشارح ولا اشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمي لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بدعوى في جرد (فصل) * (قوله أي غير معرفة) قال اللغاني أي ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط إذا لازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتى في علم) قال اللغاني ١٥٠ فيه إشارة إلى أن جزء العلم والالقاء كالدخلة على علم (قوله وفي القاموس الخ)

قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وإنما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم الرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير يكنى بما ذكر (قوله واليسع) جعل آل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب إليه البيضاوى من كونها من قبيل البزيد لأن تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع لسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الألف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الألف ضرورة الشعر انتهى وقد يجب أن الشاذ قد يلحق بالمحوز

على معنى أنك اجتمع فيك ما اختلف في غيرك من الرجال من جهة كمال في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيدين جوف الفراء وقال ابن هانئ وليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

فإن قيل هذا الضابط يصدق على آل في الاستغراق العرفي نحو ججمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته فإن كلاً يختلف الأداة فيه مجازاً وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بأن الكلام في آل المعرفة وأل في الصاغة موصول على الأصح (وأما عهديه) وهى ثلاثة أنواع أيضاً (و) وجه المحصر أن يقال (العهد ما ذكرى) بكسر الهمزة والفتح المعجمة وهى التى يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (فقصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثانى هو الرسول الاول الذى لوى به من ذكر التوهم أنه غيره ولذلك لا يجوز نعتها والذكر باللسان ضد الانصات وذال مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذال مضمومة قال الكسائى وقال غيره هما الغتان بمعنى حكاى الماوردى في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذهما فى الغار) لأن ذلك معلوم عندهم أو حضورى وهو أن يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم) كملت لكم دينكم (أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضورى وإثبات علمى مكانه ومثله باليوم كملت

* (فصل وقد ترد آل زائدة أى غير معرفة) * وغير موصولة (وهى) ثلاثة أنواع وذلك لأنها (أما) زائدة (لازمة كالتى في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الميمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمز طير يكنى بأبراه (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمى معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي (و) الثانى (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لضمين فاللات كانت لتقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلبس السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

فعله

للضرورة كما ذكره ابن الناطم والمصنف (قوله وهو أعجمى

الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني أنه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنته الوضع أى النقل قال اللغاني وأنت إذا قاملت ذلك وجدته مشكلاً لأنه على القول الاول عربى وهو علم ليو شعتى موسى عليه السلام على ما ذكره وافى يخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الأربعة صاحبها وشعيما وهو داود ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثانى قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمى أى الموضوع بوضع العجم لأن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجب أن قولهم المذكور بالنظر للفق عليه وقوله وعلى الثانى الخ هذا يتوقف على أن آل ليست في لغة العجم وقوله لأن يقال الخ فيه نظر لأننا وان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الإسلام أسماؤه والدان ومن ينزل منزلهما كذا قرره في درسه انتهى أقول نهى السعدى التلويح على أن الاعلام لا ينسب للغة دون

أخرى وقول النحاة أن بعض الاعلام أعجمى معناه أنه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلاشكال على كل حال (قوله سمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عازر) قال الدنوشري بضم العين منادى مرخم حذف ألفه (قوله اسم اشارة) قال الدنوشري فيه نظرو عبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلافاً لمقتضى كلام المصنف لانه جعل ألف في الآن قسم التي في العلم وقال بعده هذه ١٥١ عارف بالعلمية والاشارة

والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علما اقولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقاني أي معرفان وتجاوز المصدرية (قوله واعترض الدماميني الخ) قال السنباطي وأجاب عنه الشسمنى بان المراد بال الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزءا من اللفظ أو لا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شيء أم لا انتهى أقول واليه الاشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليتأمل انتهى وفيه أن ما أشار اليه المصنف إنما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها أل بازائه وجواب الشسمنى لا يلاقيه والا قرب الجواب بان المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعية معنى لا فيها على ما مر صدر

فعلوه وثناو كانت تأوه مشددة خففت والعزى كانت لغطفان وهي شجرة أصلها ثابث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم خالد بن الوليد فقطعهما فخرجت منها شيطانها ناشرة شعرها داعية وياها واضعة يدها على رأسها وجعل يضر بها بالسيف حتى قتلها وهو يقول

يا عازر كفرانك لا سبعا نك * اني رأيت الله قد أهانك

ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزولن تعبد أبدا (أو) كالتى (فى) اسم (اشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الاشارة الذى كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقال الزجاج والناظم) فى قوله

وقد تراد لازما كالكالات * والآن والذين ثم اللاتي

(أو) كالتى (فى) موصول وهو الذى والتى وفروعهما (من) التثنية والجمع فال فى جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة (لانه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرهما من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما فى الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ أل وما بعده فلهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى (والاشارة) كما فى الآن خاصة (والصلة) كما فى الموصول (وأما) زائدة (عارضة) وهى نوعان وذلك لانها (اما خاصة بالاضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكما وعسا قلا * (ولقد جنيتك عن بنات الاوبر)

أنشده ابن جنى وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجاء وتوسعا وأكما بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كم كقلس وهو أيضا واحد كما كجبهة وعسا قلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملة وهو الكما الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض وأصله عسا قلا فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات أوبر كما صغار مرغبة رديئة الطعم وهى أول الكما وقيل مثل الكما وليست كما (وقوله) وهو رشيد بن شهاب الشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الشكرى رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)

وأراد بالوجوه أعتان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعيانا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صددت عنك عمرو والشاهد فى زيادة أل الداخلة على بنات أوبر فى البيت الاول وعلى النفس فى البيت الثانى وهى لا تدخل عليها (لان بنات أوبر علم) لضرب من الكما (والنفس تمييز) واجب التذكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) قال الداخلة عليها زائدة للضرورة والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا ضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السرى

الباب (قوله والاشارة كما فى الآن) وليست زيادة أل فى الآن مبنية على انه متضمن حرف العريف فقط ليراد ان هذا القول ضعفه الناظم فى شرح التسهيل فمسقط ما ذكره الجلال فى النسكت (قوله لان بنات أوبر علم) أى كما ان ابن أوبر وبنات أوبر علمان فاندفع ما ردد أن بنت أوبر علم وهو اذا جمع بنوى تنكيره فاذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار اليه اللقاني (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقاني قد ردد بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة أى يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم فى النكرة والمعرفة وغير معرفة قال الشهاب القاسمى أقول جواب هذا الايراد ان المراد بقبول أل فى تعريف النكرة قبولها فى نفسه مع

قطع النظر عن كونه تمييزا لا يقبلها وإنما منعها من القبول وقوعه تمييزا العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقاني اعلم ان قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعده في علمهما فاللام فيهما للعهد الذهني لازائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهي مترتبة (قوله فالسابق منه محال) سياق في باب المحال ان المحال المحمومع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا تطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كدب وانه لم يستعمل هذا التركيب الا في أول ومتمصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق بالسبق مطلقا أول في حالة كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعناه فنقول الاول والاولان والاولون والاولا والاوليات

والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وانا أول المؤمنين وبالله فالاحكام التي تجرى في أسبق كلها تجرى فيه وان كان أول ما يحق باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه في أحكام تلحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الرازي وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معني المدح أو الذم فالاولى جواز لمع الاصل نحو الاسد في المسمى باسمه والكتاب في المسمى بكتاب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم ندخله الا للغلبة كما يأتي انتهى وقوله معني

(ويلاحظ بذلك ما زيد في النشر (شذوذ اخو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منه محال واللاحق معطوف وأل فيه - هازائدة لان المحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فالاول وفائدة العطف بالغاء الدلالة على الترتيب التعقبي والمعني ادخلوا مترتبة الاسبق فالسابق وأصل أول على الاصح أو أل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثليين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فيمنذ يكون منصرفا منقولا ومنه قولهم أولا وآخرا والثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة تلح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أي من شيء (يقبل أل قد يلحق أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) تلح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة بكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل) فانه في الاصل مصدر ففضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه في الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت ثقاتي النعمان لشبه لونهما في جمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح بخالفان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخوله على منقول من مصدر ويليه دخوله على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل للتحقق ببعاللنظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا * للتحقق ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان * فذكرنا وحذفه سريان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن أن يكون سمى بنعمان مجردا من أل كقوله

أيا جيلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيجها

ومقر ونابها فلا تخالف (والباب كله سماعي) يقتصر فيه على الواو (فلا يجوز في نحو محمود صالح ومعروف) ان يقال فيهما الحمد والصلح والمعروف حال العلمانية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع دخول أل في نحو يزيدو يشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

المدح قال الشهاب القاسمي يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد (رأيت

المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفضيل كبير أمر فليتامل (قوله أيا جيلي نعمان) فيه ان نعمان في البيت بفتح النون ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعي) ذلك الا ان أن تسمى ولذك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للتحقق لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللقاني لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر في نحو محمد بقوله لم يقع وفي نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بادي تأمل قال الشهاب القاسمي وجهه كما أفاده في تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هي أي معرفة

أو غيرها وهو مشكل لأنه يقبل أل الموصولة وإن كان قليلا كما قال الناظم * وكونها بمعرب الأفعال قل * لكن يرد على هذا الجواب أن المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الأصل الملوح لها - يشرط في هذا النوع أي أل المزيدة للمحالات والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقائي * (فصل) * (قوله من المعرفة) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقائي يعني في أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقواه أو الاداة يعني العهدية كما في المغني إلا أن لقائل أن يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الأفراد هو الاسم المحرر لا المعرفة بال العهدية إذا لم يتحقق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق إلا في ذلك الفرد ولا دليل على أنه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعني العهدية قال الشهاب القاسمي لعل وجهه أن مدلول مدخول الجنسية ليس إلا الجنس من حيث هو أو باعتبار وجوده في ضمن جميع أفرادها وفي فرد منهم فلا يناسب أن يغلب على بعض الأفراد ألا تعريفة لأنه لا يستعمل فيه بخلاف ما إذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا إشكال فيه لأن الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فرد إذا ما من فردا لا يصح أن يستعمل فيه لأن يعهد فإن كثرا استعماله ١٥٣ في بعض المعهودات صار علماله بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على أنه علم الخ قال الشهاب القاسمي لا انتفاء كون هذا المعرفة بلام العهد مشتركا بين أفراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد إلا في فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالاعلام) قال اللقائي أي صار علماله التحق بها في رتبة التعريف إذا مضاف إلى العلم في رتبته وإن لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله أن الحقوق في العلمية لا في التعريف اثبوتية قبل قال اللقائي ثم لا يخفى أن المعرفة بالاضافة هو

(رأيت الوليد بن يزيد مبارك) * شديد باعباء المخلافة كاهله (فضرورة) دخول أل على يزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل في الوليد للمح الصفة وقيل أل في يزيد للتعريف وأنه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله علازيدنا يوم النقي رأس زيدكم * بابتض ماضى الشفرتين يمان حكاة في المغني ولم يتعقبه وعندى فيه نظرا لأنه وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر (فصل من المعرفة بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحقق بالاعلام) الشخصية في أحكامها وصار علماله اتفاقيا (فالأول) وهو المعرفة بالاضافة (كأبن عباس وأبن عمر بن الخطاب وأبن عمرو بن العاص وأبن مسعود) قيل والصواب ذكر أبن الزبير مكان أبن مسعود لأن أبن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى قيل وهذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من أخوتهم) فليتامس (والثاني) وهو المقرون بالاداة (كانجم) فإنه في الأصل يتناول كل نجم ثم صار علماله (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروان والثروة أي كثرة الكواكب لأن كواكبهم أسبعة فمغرت فصارت ثروى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي (والعقبة) فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجرة فيقال جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة يالة (والبيت) فإنه في الأصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطبيعة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يدبر علماله بالغلبة * مضافا ومحبوب أل كالعقبة (وأل هذه لازمة) دائما (الافى نداء أو اضافة فيجب حذفها) لأن حرف النداء والاضافة لا يجامعان أل

(٢٠ تصريح ل) المضاف وإن الذي صار علماله المركب (قوله قيل وهذا إنما يرد الخ) قال اللقائي هذا الجواب ظاهر وحاصله أن من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبد الله هذا دون من يشار كه في هذا الاسم من هو مسمى به مع أنه لم يغلب على أبن مسعود لأنه مات قبل إطلاق هذا اللفظ وأيضا قلان الكلام ليس في العلم الغالب بل في المضاف أو المعرفة الغالب ومن قال غلبت أي هذه الالفاظ وهي أبن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه أبن مسعود لأن هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من أخوته وحينئذ في تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظم (قوله الافي نداء أو اضافة) قال اللقائي لا يخفى أن أل هذه من أل الزائدة في علم قارنت وضعه أي نقله الحاصل بالغلبة وقد قال في أل الزائدة في علم قارنت اسم الازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والاضافة وغيرهما قليلا فإن كان الإطلاق في الأول مرادا أشكل الأمر وإن لم يكن مراد بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا إشكال إلا من حيث الإطلاق في موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال أن السمين في إعرابه في سورة الانعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك أن الزائدة في علم قارنت وضعه الغالب فيها لا يثبت وهو يخالف ما عليه الموضع انتهى

وقوله أشكل الأمر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضع قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انها لم يجعلها لازمة بل غالبية ومن حيث انه يشمل أل في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضع فليحذر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين في الاصل اسم لمجموعة شيئين لا للفرد المتأخر منهما اذا سم الفرد المتأخر هو الثاني لاثنتان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثانی فتدبر ﴿هذا باب المبتدأ والخبر﴾ قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيمويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدأ هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرحاني لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصاً انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا أثر له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله أو بمنزلة مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلة صفة موصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلة أي بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى انه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكليتيه يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كلياً يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضاً وأجيب بان هذا انما يرد

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله وحذف أل ذي ان تنادوا تضاف ﴿أوجب﴾ (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول الناظم ﴿وفي غيرهما قد تحذف﴾ (سمع) من كلامهم (هذا عيوق طالعاً) حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراءه من المحاورة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدرارن يخطب اشربوا العيوق يعوقه عن الكونه بينهم قاله الفخر الرازي (و) (سمع) من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركا مية) حكاه سيبويه ومجىء الحال منه في الفصح بوضع فساد قول المبرد في جعله أل في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة قد دخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران ﴿هذا باب المبتدأ والخبر﴾

ولم يحذف الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بما مثل فقال ﴿مبتدأ زيد وعاذر خبر﴾ وحده الموضع بقوله (المبتدأ اسم) صريح (أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة أي بمنزلة الجرد) مخبر عنه أو ووصف رافع

اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجسد لآحي واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لان نفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسام ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم

والافتراق فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجي كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور لمكتفى ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم الجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا ردماد كراض الا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً ليخرج نحو زيد جواباً لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجرداً عن العوامل اللفظية لفظاً فليس مجرداً تقديراً واشترط التجرد عن العوامل اللفظية بمعنى على غير مذهب من يقول انهم ارفعوا أي كل منهما رافع الآخر وعلى مذهبه يراى أيضاً غير الخبر (قوله مخبر عنه أو ووصف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا المخبر غير جامع لجميع افراد الله ودواذ نحو أو قل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا ووصفاً رافعا لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبراً عنه ولا ووصفاً الخ وقوله أو ووصف ليس معطوفاً على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فانه التنبيه على اعتبار التجرد شرطاً فيه أيضاً فليكن نظر على ما ذاعطف فتأمل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ان قيل الاوتي ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو ووصف وان كان ذلك انما يطرأ في الوصف فقد ياتي في غيره نحو لا تولك ان تفعل فقد أعربوا تولك مبتدأ وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فإز ذلك لانه في معنى قل رجل فهنا لا ووصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فله تجرر عبارته لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشمل تولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعد مفعلة عن خبره وأشار لقول

آخراته تجعل خبر انتهى هذا وقال اللقاني قوله أو وصف رافع مكتفي به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم وقد يحجب بان التجرد منه مرادوان لم يصرح به إلا أن يقال المراد لا يدفع الاراد فتأمل وقد يحجب بان مرفوع لاهية غير مكتفي به كما تاتي الإشارة اليه انتهى ويندفع ما ورد من أصله يجعله معطوفا على خبر عنه أي محكوم عليه بانه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغني صرح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلة كما أشار اليه الشارح وكان ينبغي له أن يشير الى حذف مجرد وكأنه لوضوحه لم يشير اليه وصرح عطفه على خبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع لمكتفي به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفي به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشيء لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لأن حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجهه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بان يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا اليه كما في أقام الزيدان ونحوه تأمله (قوله لمكتفي به) قال بعضهم من مظهر كاقام الزيدان أو مضمربارز كاقام هما المستتر قال الشهاب القاسمي أنظر ما ياتي من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بان غير مبتدأ مع أن الوصف الذي أضيفت اليه لم يرفع ظاهره ولا ضمير ابرز ابل ضمير المستتر ثم سمعت شيخنا أقر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضمير المستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال في درسه معترضا قول المصنف ١٥٥ الآتي والخبر الجزاء الخ ما نصه يمتنع

بل على زمن في غير ماسوف
على زمن فانه خبر لانه نائب
الفاعل تمت به الفائدة
مع مبتدأ أو هو غير الوصف
المذكور مع انه ليس
خبرا ويحجب بان غير مبتدأ
في اللفظ والمبتدأ في الحقيقة
هو ماسوف اذ هو في معنى
ما ماسوف فلا يصدق مع
مبتدأ غير الوصف بل مع
مبتدأ هو الوصف انتهى
حاصل ما علقناه من
تقديره في الدرس أطال
الله بقاءه (قوله من

لمكتفي به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد العظيم والاقرار لا الاخبار وهذا الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذي بمنزلة) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو) وأن تصوه وأخير لكم) فان تصوه وامتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبر خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أم أنذرتهم أم لم تنذرهم) فانذرتهم مبتدأ وهو في تاويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصرح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتأليه مبتدأ وسواء خبر لان ما في خبر الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعدي خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقوله أن مقدرة والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها (والجحد) عن العوامل اللفظية (كما مثلنا) للصريح المؤول به (والذي بمنزلة الجحد) عن العوامل اللفظية

يعتقد السامع عدم إيمانه) أي بناء على اشتراط الفائدة الجديدة في الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد ان يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصوان أن يقول وهو الحرف المصدرى وصاته وكذا يقال في قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتأمل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبران في قواه تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا الأخير مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى وقد مثل الدنوشري بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبر مقدم ما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثير ان سواء خبران وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سواء ليس بصيغة في أصل الوضع فاجزأه على باب الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة في الاصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مرت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مرت برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواء أبوه أحسن من قولك برجل سواء أبوه فالتلك كان جعل سواء خبر مقدم أولى من جعله خبرا لأن لتلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسي الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبران وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولما علق في علمت أيهم في الدارقلة ذاك استفهام اذا المعنى علمت جواب أيهم في الدار أو أما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ في غيرها) قال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل في باب القسم لا نسلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ في غيرها على الاطلاق وإنما يكون شاذ اذا لم يطردي

باب أما إذا أطر في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان نحو جئت حين ركب الأمير أي حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أي يوم تنفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنك إذا نصبت تشرب بأن مضمة يصير في الظاهر اسم ماعطوف فاعلى فعل وهو متمتع في تصيد اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهو شاذ مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة اللقاني قوله أن السمك بدون حرف مصدرى مطرد في باب النسوية هذا كلام مهم وقد يقال لا نسلم أن السمك بدون ساء لأن همزة النسوية بحرف مصدرى فيكون السمك مع ما بعدها وما المانع من تعداها من حروف المصدر بل هي أقوى من لو مثلاً لأنها لا تغارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السمك بدونها شاذ سياتي في نواصب الفعل أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بأن أن مقدرة فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السمك غير شاذ في قوله شاذ وقفة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدأ وغير فاعلاً أغنى عن الخبر لأن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما هو بمنزلة انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشف وتبع المصنف أباحيان ١٥٦ في الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا

يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسياتي في باب حرف الجر أن خبر المبتدأ محذوف أي لكم لأجله برزقكم لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الشذوذ وانما جملة برزقكم صفة واعتبار التوضيف لجره وتصوير النسب في اللائيات فان الاستفهام لا انكار وكمن مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه (تنبيه) قال الدنوشري من المبتدأ المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك برزقكم مبتدأ مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى أن زيدا

مادخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء زائدتين (لأن وجود) الحرف (الزائد كلا وجوده) أي من المبتدأ المحرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (يا أيها المفتون) فايكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاختفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر ويا أيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لازائدة والمعنى على الاول أيكم المفتون أي الجنون وعلى الثاني الفتنة بيا أيكم أي الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائباً عن ليس لمزم والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما سمي بالضمير غائباً على انظم من والافهول للمخاطب في المعنى قاله أبو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو * لعل أي المغوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقيته فجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبه الحرف الزائد في كونها لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقام هذا) وما مضروب بالعمارة وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي أنوال والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نؤلك أن تفعل فنؤلك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائماً مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنؤلك سدمسداً الخبر وسياتي في باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من أسماء الافعال (فانه لا مخبر عنه ولا

يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسياتي في باب حرف الجر أن خبر المبتدأ محذوف أي لكم لأجله برزقكم لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الشذوذ وانما جملة برزقكم صفة واعتبار التوضيف لجره وتصوير النسب في اللائيات فان الاستفهام لا انكار وكمن مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه (تنبيه) قال الدنوشري من المبتدأ المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك برزقكم مبتدأ مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى أن زيدا

ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك المبتدأ المضمر في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * في قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستترا الضمير فيها وعلة قراءة شاذة عن اليزيدي وان كانت الكبيرة قلت هو داخل في قوله مجرور عن العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيها شئ وانما استتر فيها استقباحا لظاهره لوبقى (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المفتون من الفريقين لاعتدال مكن المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشري لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لانه لا يتعين في مثاله المبتدأ والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولاً على حد قولك زيد اضربته (قوله وان تفعل فاعل بنؤلك) قال الدنوشري فيه نظر أما أولاً فهو مخالف لقوله في باب لا نهائياً عن الفاعل وأما ثانياً فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم بنؤلك أن تفعل كذا أي حقت أن تفعل وينبغي لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا أو ما نؤلك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك تفعل كذا ومن قول الرضي في باب لا والنوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وما ماخوذك هذا الفعل أي لا تشمل نؤلك تناولاً وناخذة أي ان خبر لا رفوع أعني عن الخبر وان صح أيضاً وكان أباحيان لم يحظ ذلك فقال ما قال مما هو محكي عنه في

باب لا كما ذكره الشارح (قوله غير مكتني به) أي فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقل أقام أبوه فإنه يكتفي به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة أقام أبو زيد وصرح الرضي في نحو أقامهما بعد ذكر الزيد بن بان الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فز يدمبتدا مؤخر الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ ثان وأبواه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير زيد أقام أبواه (قوله وفي الا كفاء بالفاعل) قال الدنوشري كان الاولى ابداله بالمرفوع كما هو ظاهر رأى فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضي وإنما ذلك شرط فيما إذا عمل النصب لامتلا كما قال الشارح نقلا عن المغني في باب أعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدا) هذا غير متعين لجواز كونه اسما للمالحجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظاهر ورضد

الاستنار) قال الدنوشري يفهم من هذا الجواب أن الزمخشري وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضمير منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك وإذا رفع الوصف ضمير مستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم لا في مسئلتين الاولى نحو أقام وضارب زيد إذا علمنا الثاني فقام مبتدا والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقام الزيدان أم ذاهبان إذا لم يحمل ذاهبان خبرا لمبتدأ محذوف أي هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدا والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتمل انتهى وكلام المغني في باب المبتدأ من الباب الخامس صريح في رد جواب الشارح لانه نقل أن الكوفيين أوجبوا في نحو أقام أنت ابتداءية الضمير

وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الأعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع المكتني به (نحو أقام أبواه زيدان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتني به) في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فز يدمبتدا) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور) وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم نفي أو استفهام) عليه ما وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشتمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف (نحو قوله) خليلي ما واف بعهدى أنتما * إذا لم تكونا لي على من أقاطع فمنا فية وواف مبتدا وأنتما فاعل سدمسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطوا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضع في شرح الشذوذ وجوابه أن المراد بالظاهر ورضد الاستنار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقام اسم ليس والزيدان فاعل بقام سدمسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقام مضاف اليه والزيدان فاعل بقام سدمسد خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قام قاله ابن عقيل أيضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو وأما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قام الا الزيدان (والاستفهام) يشتمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله

(أقاطن قوم سلميا) أم نوواظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقطان مبتدأ من قلن بالمكان إذا أقام به وقوم سلمى فاعل سدمسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيه لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول مبتدأ والثاني * فاعل أغنى في أسارذان وقس وكاستفهام النفي * وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافا للاخفش والكوفيين) في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام (ولاحجة لهم في نحو) قول بعض الطائيين (خبير بنو لهب) فلا تمل مغليا * مقالة لابي اذا الطير مرت (خلافا للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبر مقدم) وبنو لهب مبتدأ مؤخر (وإنما صرح الاخبار به) أي بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لانه) أي خبير (على) وزن (فعليل) وفعل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) وله ب كسر اللام وسكون الهاء

قال وواف فهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشري زعم أن أراغب أنت عن آلهي يا ابراهيم أنت مبتدأ فاعل أن مراد الزمخشري بالظاهر ما قبل الضمير مطابقة مبتدأ أو بارزا (قوله والنفي بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية إنما هو مرفوع بليس والفاعل سدمسد خبرها وكذا يقال في ما الحجازية ثم انه برادتهم قالوا في باب النواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لان المبتدأ حينئذ ليس وصفا لا بالتأويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما إذا تطابق الوصف وما بعده أفراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقاني قد يناقش بان الملائكة جمع تكسير

فيقول بالجماعة وهي مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعل كافي أن رجة الله قريب من المسمنين ومولم أبجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى ثانيته المترتب عليه أفراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكره في باب اسم الفاعل أن الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وأيضا فقد أسلف عن المغنى أن الراجح أن الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لايهامه أن الجمهو ر على خلافه فليس الخفاقة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمر فوع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والفرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افراده ا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمة رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مشئى مثل أقائم زيدا فلا يجوز اذ لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ١٥٨ ما بعده تعينت ابتدائية) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان

يكون مفردا وما بعده مشئى الثانية أن يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو مشئى وما بعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون مشئى وما بعده مجموعا أو بالعكس ففي الاربعة الاخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفي الاولى والكلام صحيح وهو محمل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للاربع للعلم بطلانها فقامل انتهى (قوله تعينت ابتدائية) قال الدنوشري أخذ من اللغاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فافضل خبر مقدم وان كان ما بعده مشئى (قوله تعينت خبريته)

حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتد على نفي أو استقهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسياق ان العمل من جملة المسوغات * فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتمادا على شئ كما حكاه المصلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز أو لوالرشد (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية وجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية نحو أقائم أخوك) فقام مبتدأ وأحوال فاعله سدمس دخبره ولا يجوز أن يكون أخوك مبتدأ مؤخر أو قائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المشئى بالمفرد (وان طابقه) أى طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته نحو أقائم أخوك وأقائم أخوتك) بالناء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سدمس دخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرهما ومثله جمع التكسير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أى الوصف ما بعده (في الافراد) تذ كير أو تانبثا (احتملها) أى الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم أخوك) وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سدمس دخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر أو الوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر (وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للاسناداوارتفاع الخبر بالمبتدأ) عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعا مبتدأ بالابتداء * كذلك رفع خبر بالمبتدأ فاذا قلت زيدا أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع نريد وصح رفعه به وان كان جامدا لان أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما كان فعل الشرط لما كان طالبا

قال اللغاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قايلا على ما يصرح به في الفاعل الجواب (قوله وان طابقه في الافراد احتملها) قال الدنوشري محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب ثانيته حينئذ لاسنادا الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضا في نحو أراغب أنت عن آلهتى للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الآن يقدر للجار متعلق وينتقص أيضا بنحو أقائم عندك هند فان الوصف مبتدأ الخبر انتهى وقد نقض اللغاني بالاول قول المصنف احتملها (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشري زعم عبد الغفور محشئ شرح ملاجى انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجلا مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيدا في نحو أقائم زيدا بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كفي نحو ضرب زيدا فلا يجوز ا ابتدائية زيدا جواب بعضهم بان زيدا في الاول محتمل الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتأمل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدماميني والحب الشمني يتخير بالفرق بين الاجمال واللبس طالب من حواشينا على الفاكهى (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشري هذا صادق على

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلاً في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداءً لانه تجرد دلالة اسناد (قوله واعترض بان المبتدأ الخ) قال
الدنوشري فيه نظر لان الرفع لا يوجب المبتدأ وانما هو صامته لان المبتدأ هو آل الموصولة ولكن ظهر اعراضها فيما بعدها لكونها على
صورة الحرف كما هو معروف فتأمل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذ
هما متعبران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعاً وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضاً لان مدار العمل
على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكره عاملاً لانها هو باعتبار المعبر وقوله فلان اجتماع عاملين الخ
مردود أيضاً بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل قاتل الخ (قوله وعن الكوفيين أنهم ما ترفعوا)
قال الدنوشري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم أنهم ما ترفعوا بان حق العامل أن يكون قبل المفعول فيه وحق المفعول فيه أن
يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما أن يكون متقدماً متأخراً ١٥٩ قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدأ اذا

للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو
القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما قابلاً للآخر وأجيب بان
الجهة مختلفة لان طلبه لا فاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه وطلبه لا خبر من حيث كون الخبر
محكوماً به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء
رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتضى لما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا)
ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى
حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين (وعن
الكوفيين انهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما يقتضي
الآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه كما ان أيا الشرطية عاملة في الفعل بعد ها وهو عامل فيها في نحو
أما تاتى واه هذه الاقوال كلها ضعيقة أما الأول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد
أخوك فلورفع الآخر زيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين
وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولغظي لا يعهد وأما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر أقوى من
المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيقا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيهما أثر فيه من ذلك
الوجه وهو الرفع واحد ترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسروعة نحو اثنان ثلاثة فانه وان تجردت فلا
اسناد معها فليست بمبتدآت واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله
* (فصل والخبر) * هو (الجزء الذي حصلت به) أو بتعلقه (الفائدة) التامة مع مبتدأ غير الوصف
المذكور في قوله أو وصف رافع لمكتفي به (خارج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام
زيد (فانه) وان حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو
هيأت العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك
أقام الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو

دخلت عليه ان وأيضا
فانا نقول زيد قائم فقائم
قد رفع ضمير مستتر فيه
فان كان قائم هو والذي
رفع زيداً أيضاً قد رفع
العامل الواحد شيئين
على غير وجه الاشتراك
ويلزمهم ان يخلوا قائم من
الضمير لانه قد رفع اسما
ظاهر أو من قال انهما أي
المبتدأ والابتداء رفعها الخبر
بالنار ومثل هذا القدر والماء
وذلك ان النار تعمل في
القدر فتحمى ثم انهما
يثنان على العمل في
الماء واحسانه (قوله قد
يكون نفس المبتدأ في المعنى
نحو زيد أخوك الخ)
والظاهر انه أراد بكونه
نفس المبتدأ في نحو ذلك انه
ليس خلافاً كما في نحو زيد
عندك مما أخبر به بظرف

على ما سبق في مسألة الاخبار بالظرف والالف يكون الخبر نفس المبتدأ معوما لا يصح وما صدقاً لا بد منه على ما سبق في الكلام على كون
الجملة الواقعة خبراً ولا يتأتى هذا التأويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف في اثنان الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع
أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال الثاني ان قلت يلزم من هذا
التعريف الدور اذا الخبر يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعرفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم
اذا ما راعى من الخبر الاخبار الغوي * فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري مما كان
الخبر فيه عن المبتدأ قلت يصدق اذا الفائدة في الأول حاصلة باصل الوضع وفي الثاني بتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده ثم
اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريتة ذاهبة اذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدأه لانه لا يستلزم على ضمير
الغائب انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور بغير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بتعلقه)
أي كما في صورة الاخبار بالظرف والخبر والمجرور ينبغي ان يزيد أو بصيغة يندخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم نجهلون فان الذي

ثم الفائدة الصفة لا الخبر ويجعل انه أراد بمعلقة ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المغاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناطم والخبر الخ) فانه لم يسم فيه الحد للخبر وقد أجبتنا عن الناطم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتمم الفائدة أي مع المبتدأ بقريئة ما علم من أول الباب الى ههنا من ان الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره فاندفع ما قدر عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلاً والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقريئة قوله فاعل أغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرد واما جملة) قال الدوشري ان قلت الظرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال نارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلت من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الاول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الانباري كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسلمو * صاليا نار لوعة وغرام ولا قسمية خلافا لثعلب فحو والذين هاجر وافي سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقهم الله رزقا حسنا ولا مصدره بالسین وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد يسقيهم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا للبتة بل حال وان سمع يقوم غدا فعناه ينوي القيام غدا والبتة لأن حاصله والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد يسقيهم لانه مستقبلي فلا ١٦٠ يتصور الاخبار به لعدم تحققة وقوله باطل لان الاخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق وتاويله

الوصف المذکور فلا يكون الزيد ان خبر ابل فاعل سدم سد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناطم * والخبر الجزء المتمم الفائدة * فانه يرده عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى ثيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه في حكمه وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناطم عليها فقال * ومفردا ياتي ويأتي جملة * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد اذا أريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجاع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صاحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ الى ذلك أشار الناطم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الان أول) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ (نحو زيد أسد اذا أريد به شجاع) عندهم والبصر بين فان أريد به التشبيه على اضمار الكاف أو أنه نفس الأسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول مشتق أم لا (وأما مشتق) وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناطم بقوله

فاسد لانه لا يتأتى في نحو وما تدري نفس الاية اذا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غدود عواء عدم السماع باطله هذا النمر بن توبل يقول قال امرأته آمنها ان وجدها وقالت أبو ناهكذا سوف يفعل رقي البيت ودعى تلميذه السهيلي وعليه حيث معانان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهم ما عندهما انهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن

والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وان بمعناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لا خص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى للأمر فانه يلزم الابتدائية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد ذلك نحو اذهما في الغار وخبر المبتدأ الواقع بعدهما الشرطية نحو لو أنهم صبروا (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره ان هناك من يرى أنه ليس جامدا والخلاف الاتي بالنسبة الى تحمّل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر ان لازائده والمناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا ليناسب الاضمار الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثلث الاشعار والمنفى الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ما ذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد به شجاع) قال اللقاني يعني اما اذا أريد به شجاعة وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيهقيين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذي كلامنا فيه وان تحمّل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور غير المفرد ووجه تدرجه بين المفردان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فلا ينظر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظ أسد ولذا رغم في تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يخفى انه منتقص بنحو زيد عمر وضاربه

فهو فان الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدأ الجملة أعني زيد اعلی ان مثالی الموضح في الوصف الجاری علی غیر من هو له الضمير فيه ما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير في غير المصنف ضميره عائد على المبتدأ اعم من مبتدئه فلولم يقيد بضمير ذلك المبتدأ كالنظم اسلم من الانتقاض وقال الدونشري فاذا قلت زيدا قائم وهو كان تأكيد الافعال لكن اجازييه في مثله ان يكون تو كيدا وان يكون فاعلا كما نقله الدماميني (تنبيه) يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقة له قال في الارتشاف والمبتدأ والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز الخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه فاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التانيث غير حقيقي كتوله والعين بالانثى الجادى مكحول أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الاعلى التحقير نحو هذا الرجل ام أة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة فتجوز المبتدأ اذا أجزأ فتجوز الخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الاعلى نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد ومشتق فالمطابقة فتجوز الرجال قيام ولا يكون مفردا لا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جازا فردا الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كالفعل التفضيل فان كان بمن فهو في معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأخبره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجزى لا تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان

المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر بصفة جاز ان يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى في حكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الآن

وان * يشترق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزندان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضميره شتت عائد على المبتدأ والالف قائمان والواو قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كافي الرجلان والزيدون (الان رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدأ (غير من هو له) في المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (لغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفضا لانه خبر عنه فلولم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

(٢١ تصحيح ل) رفع الظاهر قال اللغاني ينتقض بنحو زيد ما قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أى بدلا من المبتدأ (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا تو كيدا الفاعل المستتر ونفى الحفيد عن الرضى انه تا كيد ووجه بحصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمي ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الآن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبا الحالفة للمقصود من الكلام من ان الغلام مضروب لاضارب والاصل المذكور مؤ كدله لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معينين فليس في قوله كون الاصل في الضمير ذكر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه * (تنبيه) قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه في حواشي الالفية ورأيت بخط المصنف في التذكرة وتلخيص القول في المسئلة ان تعلم ان ما في أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما في أواخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هو له وذلك كقولك في المضارع زيداً كرمه أو تكرمهم أو نكرمهم وفي الماضي زيداً كرمته أو أهنته أو أهانته أو ما الوصف فانه فائد للامرين جميعا فاحتيج فيه الى الابرار تقول زيد مكرمهم أنا وأنت ونحن ولولا الابرار لم يعلم من المكرم وذ كر الخفاف في شرح الايضاح ثلاثة أقوال في تعليل وجوب الابرار أحدها الالباس ورد به وجوب الابرار عند البصريين في نحو زيد هندا ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونه غير علة وأجاب بان العلة في هذا النوع الطرد كالعلة في مكرم ونعت العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجري على غير من هو له فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

هو له وجب الابرار لئلا تنفع الخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل في قولك زيد هند ضاربها هو ان تقول زيد هند هو ضاربها تتجري الصفة على من هي له ولكنهم آخر والضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبرا لشيء بعد ان كان خبرا لغيره والتمزوا هنا ابراز الضمير تنبيه على ذلك الاصل اه سقناه برمته انفاسته وسياتي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال الدنوشري يقتضي بظاهره جواز ابرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشمو في من امتناع الابرار للالباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بان الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذ لم يلبس عموم قوله وفي اختيار لا يجبي المنفصل * اه وانما يحتاج الى التخصيص اذ لم يقل بظاهر كلام الرضي من ان البارز تأكيد ١٦٢ مستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقاني فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب

ببأنون محذوف فامسرا بيانوه او ان كان مضافا قلت يمنع منه ان بانوها ماض مجزوم من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق ان بانوها محتمل فيه الضمير ان يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بال أو المحررة منها اذا وقعت شذوذا أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجزئها من النون وجاز في الضمير بعدها الحذف والنصب نقله عنه الرضي وأشار اليه الموضع في باب الاضافة اذا تقرر هذا فلا مانع من ان الوصف في البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة

الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) المحال (نحو غلام هند ضاربته هي) فتاء التانيث في ضارته تدل على أن الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا أن البصري التزم الابرار مطلقا طرد الباب وجرى على ذلك الناظم فقال وأبرزه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والكوفي انما يلتزم الابرار عند الالباس) خاصة (تمسكنا بنحو قوله قومي ذرا الجذب بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عندنا وقططان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ أول وذرا الحمد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا الحمد وخبره خبر قومي والماءعائدة على ذرا الحمد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا الحمد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية لا بانية ولو بزر لقل على اللغة الفصحى بانها اهم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم ولا حاجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرا الحمد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانوها ذرا الحمد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشيء أعلاه والحمد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانينون أعل اعلال فاضون وحذفت النون للاضافة وقال العين من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه ييمونه ويبينه قاله الجوهري اه فان أراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان ييمون أو يمين فقياسه بآن بهمة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بانئون لا بانون (والجملة اما بنفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لربط) يربطها بالمبتدأ والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تكن اياه معنى اكتفى بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شان) فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد ولا

الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببيانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجاب بمنع انه يكون ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضي (قوله والذرا) قال الدنوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصريين لان ألفه عبدة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس ذات الشيء قال اللقاني ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذا جملة في قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها بنفس المبتدأ انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لربط) قال الدنوشري يفهم ان الربط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج الى رابط على ما يحتاج اليه عكس ما في النظم لان الاولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج الى الرابط (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معني الجملة

المبين في باب القضية ففقيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشأن وانما الشأن مضمون الجملة الذي هو مقرر ذو الظاهر في المثال انه ليس الشأن مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدة اذ ان جعل مضمون الجملة الذي هو مقرر في كل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحادها بالمبتدأ بحسب الذات ولا يتحد به كذلك المضمون الجملة الذي هو مقرر فكيف تتجه هذه الفارقة ورأيت بخطي شينا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع كلاما لا بأس بآراءه وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الاخلاص لا نها هي هو يعني به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره أقول يمكن أن يقال على وجه تشديد الاذهان أن أريد أنها عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والايحاد بحسب المصادق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فيقال انه مشكل أيضا اذ مصادق ضمير الشأن أعم من الله أحد والخاص لا يحتمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبوعنها تصريحهم بان ضمير الشأن لا يتخلو عن إبهام وبعبارة أخرى وهي ان ماصدق ضمير الشأن مقرر ومصادق ضمير الجملة مركب ولا شيء من المفرد مركب فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدأ أصلا واللازم باطل فكذلك المزموم * قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يقولون الجملة الواقعة خبرا بمقرر مصادق على المبتدأ ليصح وقوعها خبرا * فان قلت فليكن الامر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن * قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمفرد وان كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للافضل الكرام هذا وما عندكم في المماش على هذا المحل من الاشكال فقد تأملته مع غنيته عن بعض التأمل فوجدته كلاما مخرجا لاطائل تحته يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاء لم يجد شيئا مأولا فلما أفقدته في محاسن المغاوضة من ان الجملة وهي الله أحد عين ضمير الشأن فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعة لا يقولون به ولا ان يقال في ذاته

١٦٣

الصفات كما ادعاه ذلك المحشي وكأنه فهم ان ضمير الشأن راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد

يكون ضمير الشأن لحاضرا وانما يكون ضمير غيبة مقرر الجملة بعده خبرية مصرح بجزأها فان كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن وان كان بلفظ التأنيث سمي ضمير قصة وقديسهم بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فغيره مقرر وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحوها) فاذا هي شاخصة بأبصار الذين كفروا) اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ و شاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر و جملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى أي فاذا القصة بأبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مقرر (ومنه) قول الناظم (نطق الله

الضعيف لوسلهم ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشي بوجه اصلا وبيان ان دعوى القاضي رحمه الله انما هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق ان تكون صفة تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشي ألا ترى ان كلامنا من الاشاعة والمعتزلة يعترفون بحجة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المبتدأ والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم اجمعين بحجة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الاشاعة ان الصفة ليست عين الذات الجميلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التأمل الا ان قول الاشاعة هو الظاهر فينبغي المصير اليه والتعويل عليه وهذا التجزير يظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشي بل هذه الدعوى تجامع قول الاشاعة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاستغال بهم العيال وقد كتبناه لمولانا موسى افندي بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا المحل * (تنبيه) * من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ما جاء في ذكر الاعتلال أحق ما قال العبد وكلنا لك عباد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم فحق ما قال العبد مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عباد معترض بين المبتدأ وخبره (قوله وأما اذا قرأ الخ) قال الزرقاني قال المكي ويحتمل أن يكون هو عائد على المسؤول عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزنجشري ان يكون أحد بدل من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبره (قوله اذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف حذف من الثاني دلالة الاول ولا يجوز ارتفاع ابصار بشاخصة لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المكي وقال الثاني لم يقل اذا

قد رهي ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جعل له عائدا على ما في الذهن وابصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه
 باجنبي من التابع اه و مراده بالاجنبي شاخصة الذي هو خبر هي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدأ فلا
 يكون اجنبي اثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتامل وقال
 الدونشري انما لم يقيد المصنف بقوله اذ قدر هي ضمير القصة احتراز عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمدا يلزم
 عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكره وكون هي ضمير الابصار
 خلاف الظاهر وعليه فحاشعة خبر هي وأبصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هي خاشعة نظير
 قوله هندی قائمة تامل (قوله قاله الدماميني والمرادى) قاله المصنف أيضا في المغنى في بحث الجملة التي لا محل لها من الاعراب فالاولى
 نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بدوان أو همه ذلك في الظاهر والالكان مضارعا
 للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا للقرآن عندك وكل مصدر متعدي بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منقيا
 (قوله وهو اما ضميره) قال الله في انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطها بالواو فخلافا للجملة الواقعة حال لان الحال تنجي
 بعدم تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضى ان الواو
 أقوى في الربط ونفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ما ذكرناه انما يقيد عدم اشتراط الربط بالواو لعدم الربط بها
 فتدبر وقال الحفيد لقائل أن يقول ١٦٤ ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا عما هي خبر عنه أعم

من رابط جملة الصلة
 بالموصول وكذا من
 الجملة الواقعة حالا أو صفة
 وأجيب بأنه لما كان
 الاخبار بالجملة أكثر
 من الوصف والموصول
 والحال ناسب أن يكون
 رابطها أعم من رابط
 كل لان الشيء اذا كان
 في الكلام ناسب أن
 ياتي على أنحاء مختلفة

حسي) فنطقي مبتدا والله حسي مبتدا وخبره والجملة خبر نطقي وهي نفسها في المغنى (لان المراد بالنطق
 المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار
 بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو ولا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة قاله الدماميني
 والمرادى (وأما غيره) أي غير المبتدأ في المغنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له)
 والى ذلك الاشارة بقول الناطم * وياتي جملة * حاوية معنى الذي سيقته * (وذلك بان تشمل على اسم
 بعينه) أي بمعنى المبتدأ (وهو) أي الاسم المشتبه عليه الجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدأ حال كون
 الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) بجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء
 (أومقدرا) وهو ما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أول ومنوان
 مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أي منوان منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر
 المبتدأ الاول والرابط بينهما ما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله

(الحسي)

اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في

الخبر دونها مما لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كافي المغنى وحالها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد
 بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك
 قال الموضح في المغنى الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومجذورا مرفوعا ونحوان هذان لساحران اذا قرأهما سحران اه ولعله
 انما خص المجرور والمنصوب تبعاً للموضح في المتن والافس كما يكون منصوبا ومجروا ايكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح
 لانه كان عليه ان يتمم المرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البرا الكبر يستين أي الكبر منه والفرق بينهما ان منه حال
 من الضمير المستكن في يستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان قلت هما بالقاعدة
 من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة
 بخلاف وصفه فان قيل انما ذهبوا الى تكبيرهما انظر الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقر أو مستقرافه لا قدر بالمستقر ليكون معرفة قليل
 المستقر معناه الذي استقر فيقضى هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين
 الجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويحوزان يكون منه متعلقا باستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا
 العلامة الغنيمي نعمه الله بغفرانه ودعوى ان أل في المستقر موصولة بخالف لما مر عن السعد من ان أل الداخلة على الوصف المراد به
 الثبوت للتعريف ولا شك ان الوصف هذا لا يثبت كانه واعي ذلك في حواشي الطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المفرد

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالحجاء لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المحاهدين فساوي بين الجملة في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المحاهدين وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المغني (قوله فكل مبتدا) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) انما قال تابعا لشمول البدل وعطف البيان والنفث على ماسياتي (قوله مضاف اليها) قال الدنوشري الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاج الخ) يشكك عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المغني قال الدماميني فيه نظر لان الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال اننا نضيق أحر المصلحين منهم الا ان يجعل من ١٦٥ المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله

أو تشتمل الجملة على اسم بلفظه) قال الدنوشري قال في المغني والثالث اعادة المبتدأ بلفظه أو كثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاققة ما الحاققة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال لا أرى الموت يشبه الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقير قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمير في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب الباب والتنعيس التكدير

الحسن) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وع. الله الحسن من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعده على انه مفعوله الاول (أي وعده) الله (أو إشارة اليه) أي الى المبتدأ (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانية لا تابعا للباس) فلباس مبتدأ والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو وخبر خبره الاول والرابط بينهما الإشارة الى المبتدأ وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا أو الإشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآيات أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لانعت خلافا للفقارضي ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالتخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أي غير الضمير والإشارة وهو اعادة المبتدأ معناه (نحو والذين يسكنون بالكتاب الآيات) وقامها وأقاموا الصلاة اننا نضيق أحر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يسكنون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلاة وجملة اننا نضيق أحر المصلحين خبر المبتدأ او الرابط بينهما اعادة المبتدأ معناه فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المغني ورد بفتح كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قواه والدار الآخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ما أجورون قاله في المغني (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) أي بلفظ المبتدأ (ومعناه نحو الحاققة ما الحاققة) فالحاققة الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاققة الآخرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاققة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدأ (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الراحمين ميادة ألايت شعري هل الى أم معمر * سبيل (فاما الصبر عنها فلا صبرا) فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبر السهماء مبنى معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة لا صبر لي خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطر دم هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا او زيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدأ معناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

يقال نغص الله عليه العيش تنغيضا أي كدره ووروي يسبق مكان يشبهه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشري ظاهره ان العموم جامع قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانه قطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور في فعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتاج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دمايني (قوله) فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ماسياتي في مسوغات الابتداء بالكرة حيث قيدوها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الرابط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد في غير الرابط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والأورد على الرابط بالإشارة كذا وهو كذا نعم الرابط في اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقر (قوله) فقد تقدم رده (قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ردهم ككون الذين مبتدأ فهذا ليس ردا لكون العائد اعادة المبتدأ معناه وانما هو

رد لكون الذين مبتدأ وهذا الرد أخذ من المعنى لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ نحن
هناك الرد لأنه جعل الآية دليلاً وقد اختلفت في بطلان الدلالة وأما هنا فاساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح
ردا غير هذا فلم يتقدم له شيء غيره * (فصل) * (قوله ويقع الخبر ظرفاً) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم
ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المعنى ما قررته شيخنا ص غير مرة أن الظرف والمجرور لا يحكم عليهما به خبر إلا إذا كان

المتعلق عاماً فإن كان
خاصاً فهو الخبر حذف
أو ذكر وعلى هذا
فيخص قوله هنا فصل
ويقع الخبر الخ والصادق
في خطه إشارة إلى الشيخ
ناصر الدين والصقوى
زعمهم الله (قوله والركب
أسفل منكم) قال اللقاني
أى في مكان أسفل من
مكانكم فهو أفعول تفضيل
بدليل من وصف المكان
ثم أقيم مقامه انتهى (قوله
ومجروراً) قال الدنوشري
ظاهر كلامه أن الخبر هو
المجرور وحده وليس
كذلك وقد صرح السيد
في حاشية الكشف عند
قوله تعالى أنعمت
عليهم بأن الظرف
المستقر محكوم بجموعه
بأنه في محل رفع بخلاف
اللفظ فإنه انما يحكم
بالنصب في نحو أنعمت
عليهم وبالرفع في نحو
مرزب للجرور فقط (قوله
وشرطهما أن يكونا
تامين) قديس قال ترك
المصنف كالناظم هذا

بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التحويل والتعظيم نحو الحاقه ما الحاقه قاله
الشاطبي وأما العموم فلأنه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء وأما ما الصبر
عنها فلا صبراً من باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدأ بل غظه ومعناه وليس العموم فيه مراداً
إذا مراد أنه لا صبراً عنها لأنه لا صبراً عن كل شيء قاله في المعنى

* (فصل) * ويقع الخبر ظرفاً نحو والركب أسفل منكم ومجروراً نحو والحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما
مثل فلا يجوز زيد مكاناً ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجواباً ثم قيل الخبر نفس الظرف
والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقاً على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء
من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضع تبعاً لطائفة (أن الخبر في الحقيقة
متعلقهما المحذوف) لاهما ولا مع متعلقهما واختلاف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزنخري
تقديره كان أو استقر ووجهتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحمل المجرور والاصل في
العامل أن يكون فعلاً (و) (الصحيح) عند جمهور البصريين (أن تقديره كائن أو مستقر لا كـ أو استقر)
وجهتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسماً مقرباً في كل من الفرقتين
استند إلى أصل صحيح يرجع الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أمان في الدار
فزيد إذا لم يكر في آياتنا إلا أن لا ينقص من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولأن إذا
الفجائية لا تلزم الأفعال على الاصح وقال الموضع في المعنى والحق عندى أنه لا يرجع تقديره اسم
ولا فعلاً بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوین معنی کائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابتاعوا ظاهراً وخوف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخوف الناصب لهما
المبتدأ وزعم أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك وقال
الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما محالين للبتدأ قال في المعنى ولا معمول على هذين القولين
(و) على القول بأن لهما متعلقاً محذوفاً فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف
والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثمانى بارض سواكم * (فان فؤادى عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيداً للفؤادى ولا للدهر لأنهما منصوبان ولا للضمير
المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والمحذوف متنافيان ولا لاسم أن على محله من الرفع على الابتداء لأن
الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيداً للضمير المنتقل إلى
الظرف وهو المطلوب ولا يشك كل بالفصل بالاجتهاد وهو الدهر فإنه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في
الظرف والمجرور مطلة تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً
أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والقراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتم الفائدة * وفيما سياتى من قوليه ما لا يخبر باسم الزمان عن
العين والتأمان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن الناقصين ما يتعلقان بخاص لم يبق عليه قرينة أخذ من كلام الشارح
المفيد لجواز الاخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة (قوله لأن التوكيد والمحذوف متنافيان) فيه نظر كما عرفت في باب
الموصول (قوله لأن الطالب للمحل الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول يجوز أن يكون توكيداً للفؤادى على محله من الرفع بالابتداء وقد
حصل الشرح والهيء بعد الخبر إذا الغطف وغيره سواء كفى الرضى

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدونشري واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لافان كان غير متصرفا نحو ز يد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت منى مكان قريب ودارك منى عين وشمال وهو باق على الظرف عند البصر بين والمضاف محذوف اما من المبتدا أى مكانك منى مكان قريب أو من الخبر أنت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلقتك انتهى من الرضى (قوله ولا يخبر بالزمان الا عن أسماء المعاني) قال الدونشري قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فى أكثره لانه باستغراقه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر ووجهه بنى نحو الصوم فى يوم أو يوم ما خلا فالله كوفيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما فى الاول عند البصر بين ثم قال فان وقع الفعل لافى أكثر الزمان سواء كان الزمان معر فافا ومنكر افا لا غلب نصبه أو جره بنى اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أو فى يوم والسير يوم الجمعة أو فى يوم الجمعة وأما قوله المحج أشهر معلومات فخاز لنا كيدا أمر المحج حتى كأن أفعال المحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار الكلام الرضى وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام فى هذه المسئلة لما شتمل على فوائده فعليك بمطالعة (تنبيه) * قال المصنف فى حواشى ابن الناطم كالخبر الحال والصيغة قال أبو البقاء والبدل ورد ١٦٧ بذلك اعراب الزمخشري اذنى

اذا ثبتت بدلا من مريم وليس بشئ اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية يقول سرق زيد ثوبه فيصع ولا يجوز زيد ثوبه انتهى و مراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لانها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة فى الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا

على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقرىب (ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلقتك والخبر أمامك ولا يخبر (بالزمان) الا (عن أسماء المعاني) اذا كان المحدث غير مستمر (نحو الصوم واليوم والسفر غدا) فان كان المحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات) نحو زيد اليوم والفرق أن الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن فى شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحية فى نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفى شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف نحو نحن فى زمان طيب (وأما نحو الورد فى أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومى (واليوم خمر واليلة الهلال) بنصب اليوم واليلة (ذ) التاويل فيها

على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر فى الوضعية أن يكون باعتبار المظنة بان يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه وتقصد افادته واستفادته والذوات التى لا تتجدد كذوات الأديمين لكونها معلومة الوجود فى سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن يجهل فى شئ من الأزمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها فى ذلك الزمان ولا أن تقصد افادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد بخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الأزمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم أن الرضى جعل العين الخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى فى تجدد وقتادون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالورد والثانى كقولهم اليوم خمر وقضيته ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتامل (قوله والزمان خاصا) قال الدونشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لازمان مخصوص فالحصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحو فى شهر كذا) قال الدونشري لوقيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون فى هل يجوز أو لافيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف فى الحواشى لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية وفى الارشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجملة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بنى ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جرته بنى جاز وقوعه خبر للجملة نحو نحن فى يوم طيب ونحن فى يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجر بنى لا يشترط كون المبتدأ عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز فى هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بنى (قوله لصلاحية فى نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني ان كون المبتدأ عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له فى كلام الأئمة والمعول عليه ما فى الرضى انتهى وسبقه

لذلك الدمامي فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى ولا يخفى أن مثل نحن أنا الصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف في الجامع الافي نحو الرطب في تموز ونحن في شهر كذا وأما في يوم طيب انتهى فإشارة إلى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن (فصل) * (قوله والحكم على الجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدأ أن يكون معلوما لأن الحكم على الجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لأن الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التري كيب الذي فيه المبتدأ والخبر معرفتان إذا جهل الانتساب فتدبر (قوله كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال أخوان وسيأتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذموم منذ أذوقها مبتدأين كما سيأتي في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشري متعلق بقوله مختص وهو مخرج ١٦٨ لنحو عند رجل درهم كما هو في كلامهما ولكنه مخرج لنحو في الدار رجل إذا لم يرد ليس

مختصا بما يصلح للأخبار كما هو واضح ويمكن أن يحاب بأنه إذا كتفى بالاختصاص بما ذكر فلا أن يكفى بالذي يصلح الأخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف الوصف فإن لم يتقبل به كان هو صفة للوصف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قدر دبان عطف البيان لا يكون في المشتقات ولا شك أن لفظ مجرور مشتق انتهى وما ينبغى التنبه له أن الشارح أشار بما صنفه إلى اصلاح عبارة المصنف لأنها تقتضي اجازة عند

واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسي (والاصل خروج الورد) في أيار (و) اليوم (شرب خمر) الليلة (رؤية الهلال) فالأخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لأن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجاعلة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاجبرا والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك في قول (فصل ولا يبتدأ بنكرة) * لأنها مجهولة والحكم على الجهول لا يفيد غالبا (الآن حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يصلح للأخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (طرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسوية والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع الباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المعنى فالظرف (نحو ولدنا فزيد) والمجرور (نحو) وعلى أبصارهم غشاوة) فزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الأخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للأخبار عنه وهو الضمير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة * ما لم تقدر كعند زيد غيره وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لغوات الاختصاص والتقدم معا (ولا يجوز) عند رجل ماله (لعدم الاختصاص بما يصلح للأخبار عنه) (أو) كانت (تتلون فيا نحو ما رجل قائم) ومثله في النظم بقوله فإدخلنا ف رجل و دخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك يحصل الفائدة لأن النكرة في سياق النفي تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعروف بال الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاما نحو أله مع الله) ومثله في النظم بقوله وهل فتي فيكم قاله وفقى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك يحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير

رجل درهم إذا الظرف مختص لقوله أن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب معين قول المعنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور واضح كل منهما للأخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشري قديقال لانسلم أنه لا دخل له في التسوية فليتأمل (قوله ولا يجوز رجل في الدار) قال اللقاني لأن يراد بالتذكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما في لدار جاز أن يقول رجل قائم في الدار وأن لم يتخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمي قال شيخنا أطال الله بقاءه في الدرس زيادة على مذكره هنا ينبغي الجواز في مثل ذلك لأن الأخبار عن النكرة بالحصول في الدار المعينة مفيد بخلاف في دار ما لا أن يقال الأخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بأن المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (توله لأن الاستفهام الخ) قال الدنوشري هذا لا ينطبق على قوله أله مع الله اذهول لأنكارا للسؤال ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها في العموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى وقال اللقاني حصول الفائدة فيه يعني الاستفهام وفي النفي بتعيين المبتدأ الذي النفي والاستفهام يتعلنان بكل فرد لأن الاستفهام هنا انكاري انتهى قال الشهاب

القاسمي الآن الاستفهام هنا لا ينحصر في الإنكارى كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الاختصار هو التحقيق لأنه لا فرق بين العموم الشمولى والبدلى كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكارى لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لأن عمومها بدلى لأنه أجيب بان عمومها متوهم بخلافه فيما ذكرناه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الإنكارى فشمولى لأنه نفي في المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من مزيد أو أجاب بان مزيد ليس مصدرا بل وصف محذوف أى هل شئ مزيد أى براد سلمنا انه مصدر الان خبره محذوف يقدر مـ قدما كما يفعل في * ان محلا وان مرتجلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لانا فاطعون بان المراد المفصلة بين الجنس لا فرادهم المخصوصة قال فان قلت المسوغ هذا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون معتبرة في الموضع الذى لا يراد فيه الجنس وتأتى هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بالصفة أخص مما لخاصة والذى ضعفه انه اذا صح جسم حى في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يكون رجل في الدار لانه أخص منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت ولا عباد ١٦٩ خير باسطة الصفة لم يجز قلت

هو مستقيم في الاعراب وهو الذى نريده ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عباد خير من عباد قلت نعم الآن كلامنا في شرط المفردات لان المبتدأ مقدم وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء القسام من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غير في شرط المركبات انتهى قال الدوشى وذكروا بعضهم ان المسوغ للابتداء بعيد

معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو المعزلة المعادلة بام نحو أو رجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكر) أى الموصوف والصفة (نحو ولا عباد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخبر خبر المبتدأ ومثله الناطم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذف الصفة) وذكر الموصوف (نحو والسمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهملهم أنفسهم) فنون وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أى منوان منه وطائفة من غير كم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسوية نحو أو المحال كما قاله في المعنى (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سواء ولد خير من حسناء عقيم) فسواء بالمبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أى امرأتان سواء) حذف الموصوف وأقيمت صفة مقامه وولود صفة ثانية لامرأتان وخبر خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث أمر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المحرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناطم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه المحرر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم واللييلة خمس مبتدآن وسوغ الابتداء به كونهما عاملين في المضاف اليه ومثله الناطم بقوله عمل برزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والاوراد على الظرف والمحرور عند الناس درهم وفي الديار رجل وعلى النقي ما جار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر وواضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلان انسان

(٢٢ تصحيح ل) هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتأمل (قوله وفيه رد الخ) قال الدوشى قد يقال لان سلم انه قصد الدوام فصدان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدوشى ذكره في الاحياء بلفظ سوداء وولد خير من حسناء لا تدل على العراقى في تحريكه أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح ذكره في النهاية كالذى ذكره الموضع وقال السواء القبيحة يقال رجل أسوأ وأمرأتان أسوأ وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الأزهرى حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدوشى هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك في نفسه فليتأمل (قوله ومن العاملة المضافة) إشارة الى ان مالى النظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل المضافة نوعا غير العامل وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه المحرر بسبب وصف المضافة (قوله كتبهن) قال الدوشى تبعه اللغاة في من غير عزوله أى أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت اصلوات والخبر قوله في اليوم واللييلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم منعلق يكتب والكتب وهو الغرض سابق على اليوم واللييلة فليتأمل انتهى قال الشهاب القاسمى أقول اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الجار والمحرور

بمسئلة المبتدأ المشبهة بالخبر عجيب لخالفته لكلام المصنف وقال الدونشري ويجب تاخير الخبر أيضا اذا كان طلبا نحو زيد اضربه وزيدا هلا
 تضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخر في مثل نحو الكلاب على البقرة قال السيوطي في شرح ألفيته وهو
 مبنى على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الحمار قبل الدار ويجب تاخير خبر في صور أخرى أيضا فيجب تاخير خبر
 ضمير شان وسياتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلوحامض لانه سياتي انه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تاخير الخبر اذا
 كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تاخير خبره في باب الاخبار بالذي (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدأ) قال اللقاني أي اكسأؤه
 بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا معنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ ويشك انه يعتقد أنه اذا الخوف
 يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يراد نحو قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتد السامع معه انه مبتدأ بل
 يتردد فيه وفي انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيديويه ولا يرد أيضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقض بنحو
 أرأيت أنت فقد جوز فيه ان أرأيت مبتدأ أو ما بعده فاعل وان أرأيت خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقض به ان التجويز الثاني
 يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدأه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل لا لوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التاخير لا تقدم
 الخبر معه في الآية ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ أو ما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده
 مبتدأ فليتامل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فترده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير
 اليه شيخنا أبقاء الله تعالى انه لا لبس في ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيئا من المراد وغيره
 والمحدور انه هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتد بل يتردد ما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية
 ههنا في مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراد بمخالفة التباس الاصل من ان الاصل في عامل الفاعل
 أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخر فليتامل (قوله أو متساو بين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساو بين
 وأراد به التساوي في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم ١٧١ الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد تجاز

عند سيديويه أن يكون
 ان يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك اذا كانا معرفتين أو (نكرتين متساويتين) في التخصيص (ولا قرينة)
 تغير أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلاما من هذين الجزأين صالح لان يخبر عنه
 بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

كون المعرفة مبتدأ ولو تاخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساو بين مع قوله معرفتين لتساويهما في صحة الوقوع بمبتدأ لئلا يتوهم
 التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التأخر كونهما معرفتين
 من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشبه أمر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شرع الكافية من صرح
 بان المراد بالتساوي بين المتساويين في أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعظم من ان يتساوى في رتبة التعريف وبان المراد بالتساوي بين
 المتساويين في أصل التخصيص وان تفاوتتا فيه حتى يمنع تقديم الخبر وان كان المبتدأ أز يد تخصصة صامنه بان اختص بصفتين فاكتر
 والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خبر منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادى بيان
 قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتأمل
 للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة أم الجنين ذكاة الجنين وانما أخر لا شتمه الى على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا
 على ارادة التقديم والتاخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثاني أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغیره
 يصلحان للاقتداء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذي دلنا على ذلك اننا لم نقدر محذوفنا ان ذكاة الجنين اذ وجدت ذكاة كماله
 والاجاع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الاجزاء والاصل عدمه وان قدرناه مثلامضافا للخبر لم يجاز الحذف والتعبير عن
 الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لمنا مجاز التقديم والتاخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود
 منه وقال الراعي في الاجوبة المرضية على الاسئلة النحوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله
 فالزمه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادى بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا
 عنه وبالعكس يحجب عما أورده ابن هشام بان ما تحرز منه لا صورة له في الخارج فيحترز منها لانه لا يطاق عليه جنين الا وهو في البطن
 لا بعد خروجه واذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة له وما بعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا
 ان النصب من تغيير الرواياتهم اختلفوا في توجيهه فقيل على نزع الحافض أما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بلا خبر
 وتقدير الكاف أبعد مع النصف لفقد الدلالة على التشبيه بالخبر فاما ذلك في الرفع نحو زيد زهير او حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد

زهرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الديار على معنى بالديار ويعرب المنصوب خبر المبتدأ ويمكن أن يوجه النصيبانه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ما خلاصه فيه كلام ياتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الاصولي للزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا ورواية النصيب وانها ان صحت حملت على أن التقدير وقت ذكائه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على الظرف وهو يدل للشافعي لان الثاني انما يكون وقتا للاول اذا أغنى الفعل الثاني عن الاول والاقن الحال وقوع الذكاء الاول في وقت الثانية وان ابن عمرون رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكائه ثم حذفت المضاف والمضاف اليه ابن جني على عادته بان المجاز على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بان سياق الحديث وسؤالهم نلقيه أم ناكله لم يكن لانهم سألوا ان ما أدرك ذكائه وذكي من هذا الصنف المأكول يحل أكله وانما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللقاني برده عليه فما زالت تلك دعواهم حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيحكي وذلك فرع تجوز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبى

ثياب كريم ما يصون حسانها * اذا نشرت كان الهبات صوانها قال فذمه وهو يرى انه مدحه ألا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم له مقام الهبات أن تصان انتهى وايضا حقه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد اثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا (تنبيه) * قال في المغني أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب ١٧٢ يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمر ولم يعلم زيد

وجعل أخوته لعمر و
وكان أخوه مروان
يعلم أن عمر وروى مجهول ان
اسمه زيد وان كان يعلمهما
ويجهل انتساب أحدهما
الى الآخر فان كان
أحدهما أعرف فاختر
انه الاسم انتهى المقصود
منه ولا يخفى ما في الاشكال
لانه كيف يجهل المخاطب

اتصافه بانه أخو المخاطب وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد واذا
عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول
زيد أخوك هذا هو المأثور وقيل يجوز تعيير كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا
فهو الخبر وان تقدم نحو القاشم زيد وقيل ان كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ ونحو هذا زيد وان استويا في
الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك
أفضل مني) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالآخر لعمله في الجرور بعده فاذا جعلت
أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقرير الخبر لانه لا يتوهم ابتدائية فيعكس المعنى لعدم القرينة
والى ذلك أشار الناظم بقوله فامنع حين يستوى الجزآن * عرفوا نكر أعادى بيان
(بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية

احدى المعرفتين أى لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضى تعيينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك
حيث قال وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بما آخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط في
التقديم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف يعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين
في الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يقدم اللفظ
الدال عليه وأيها كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالتأليب ان تحكم بشيئ من الذات أو نفيه عنها وجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها
وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط

* نخوض بحرانفعه مأوه * أن الصواب مأوه نفعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما في كلام المصنف من الاشكال
عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر عما هو المراد صرحا لما قرر من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم
ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي ان ذلك غير
مسلم عند المحققين وكانه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ما قاله في المغني في تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد
ولاشك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاء الخبر بذكاء أمه الحكم على ذكاء أم الخبز بانها ذكاء لا العكس (قوله بخلاف
ما اذا كان معه الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين انهما متساويتان في جواز الابتداء واذا وصف أحدهما
دون الآخر لم يتساويا في ذلك لتعين أن الموصوفة هي المبتدأة قدمت أو تأخرت وحينئذ فقوله المصنف بخلاف رجل صالح اختر زعم
غير المتساويتين لا عمل قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيدهم التساوي والظاهر أن القرينة هنا لا تكون الامعنوية

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللقاني يرد عليه ان نحو قائم زيد يجوز في زيد منه ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم نحو بر التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدونشري مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالناكيد للفاعل نحو أنأقت وقواد وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زیدیهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشك كل على هذا أقولهم في نحو نعم رجلا زيدان زيدا مبتدأ أو الجملة قبله خبر لان اللبس مامون لا يكون فاعل نعم لا يكون المعرف بال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمي حتى فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية ١٧٣ المختلفين بإفادة الاولى الثبوت والدوام

والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه انه مبني على ان الاسمية التي خبرها فعل تقييد الثبوت والتحقيق خلافه كما في حواشي المختصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير في الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه في حاشية الالفية وبديانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب اراد اللقاني ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا في نحو قائم زيد وما قائم زيد ابتداءية زيد وفاعلية فهم غير مباينين بالتياس أحدهما بالآخر في الجملة الاسمية وغاية

وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتداءية تقدمت أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان أبو يوسف مبتدأ لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تأخر (وقوله

بنونا بنوا أبناءنا) وبنائنا * بنوهن أبناء الرجال الأبعد

فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الأبناء مشبهون بالأبناء فبنوا أبناءنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنوا أبناءنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم الا أن يقتضي المقام البالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبنائنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والأبعد نعت الرجال المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لا لتباس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا لارافعا لظاهر أو لضمير بارز فالأول نحو زيد (قام أبوه) الثاني نحو (أخوالك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقام أخوالك وهذا التقييد لا بد منه في قول النظم

* كذا اذا ما الفعل كان الخبر * المسئلة (الثالثة أن يقتصر) الخبر (بالا معني نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معني اذا التقدير ما أنت الانذير (أ) يقتصر بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما روي الى ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منحصرا (فاما قوله) وهو الكهيت بن زيد

فيا رب هل الابلك النصر يرتجى * عليهم (وهل الاعليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالافظا والاصل وهل المعول الاعليك وهل النصر الابلك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالمجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الامانة من ذلك فكما لا يقال هل الاقام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولي المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فاما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيد أخبره (ومن في الدار) فن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يقيم أقم معه) فن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبركم فالخبر في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيهما لازم الصدر والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو لازم الصدر (أو مشبهاته) أي

ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى بقي ان في عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف التباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذي يحصل فيه الخوف ومحجبان في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبهاته) قال اللقاني الضمير في به عائدا على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغير معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه باجني وهو قوله أو مشبهاته لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

(قوله متع - ما) قال اللقاني مقتضاه ١٧٤ امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدأ وفي المغني مقتضى كلام جماعة الجواز وفي أمالي ابن

الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى وفيه أيضا اللام الابتداء الصدريّة ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ نحو أقام زيد (قوله أم المجلس الخ) تصغير حاس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم المجلس كنية الأمان ولعل هذه المرأة كنيته بذلك ومن في قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقيم أقم معه) قال اللقاني غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لا كنسابة الشرطية لضافته لاسم الشرط وضعاً وهو من وقوله يقيم هذه الجملة شرط لغلام لأن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لأن والمحاصل أن اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف والمبتدأ له لا للمضاف إليه فاعلم ذلك والمعنى أن يقيم غلام شخص هت معه أي مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه أن الجازم هو المضاف في ذلك فليحذر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفتها للقواعد والشواهد (قوله في أربع مسائل) بقي خامسة وهي إذا وقع مدو منذ اسمين

بما يستحق التصدير (نحو الذي ياتيني فله درهم) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتي صليته وجلة فله درهم خبره وهو واجب التأخير (فان المبتدأ هنا) وهو الذي (مبشبه) باسم الشرط (لعمومه) وإيهامه (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو ياتيني (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سبباً لما بعده) وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتقييد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الأتيان فلم تذكر الفاء احتمال ذلك احتمال الإقرار (أو) يكون مستحقاً للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذي له الصدر (أما) أن يكون (متقدماً عليه) أي على المبتدأ (نحو لزيد أقام) فزيد مبتدأ وأقام خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخير (فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن باللام الصدر وجب تقديمه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * أو كان مسند الذي لام ابتداء (فأما قوله) وهو رتبة

(أم المجلس لعجز شهره) * ترضى من اللحم بعظم الرقبة

(ف) اللام داخل على مبتدأ محذوف (والتقدير لم ي عجز) والجملة خبر أم المجلس (ولا يمنع دخول اللام في الخبر) إذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف (واللام زائدة) لا لام الابتداء كقوله

خالي لانت ومن جر خاله * ينال العلاء ويكرم الأخوالا

ويضعف التقدير الثاني أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني وإذا أراد الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لأن لا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (متأخر عنه) أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافاً إليه المبتدأ (نحو غلام من في الدار) فعلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغلام من يقيم أقم معه) فعلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويقم خبر المبتدأ وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) قال مبتدأ وكم خبرية مضاف إليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافته إليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية قوم الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره لغاؤه لأم الابتداء والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو قول هو الله أحد فإنه يلزم صدر الكلام والأخبار بالمثل وإذا أخبر عنه بحملة لا يجوز أن تقدم عليه (الحالة الثانية) التقدم ويجب في أربع مسائل (أ) أيضاً وفي غالب النسخ إسقاط الحالة الثانية لتقدم واثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (أ) أحدها أن يقع تأخير في لبس ظاهر نحو في الدار رجل في الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفاً في هذه الأخيرة (وعنديك فاضل) فعنديك خبر مقدم وانك فاضل بفتح أن مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فان تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندك انك فاضل (يوقع في التباس أن المفتوحة بان المكسورة) لفظاً (و) في التباس (أن المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التي بمعنى لعل) معنى فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر بصير انك فاضل عندك فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندك وهذا التباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليها (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدأ (بعدها) الشرطية المفتوحة المهمة المشددة الميم

(كقوله)

وقيل بأنهم ما خبران فيجب تقديمهما (قوله أن يوقع تأخير في لبس) أي فقول الناظم ونحو عندك درهم

كنية عن ذلك وليس قاضياً على مسألة الأخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظاً) قال الدونشري فيه نظر إذا انظر بالمكسورة وغيره

بالمقولة فاني اثبت ان اللبس ولو قال بدل قوله افظا كناية لكان أحسن ويحمل على ما اذا لم يثبت بالشكل (قوله باسم مفرد او جملة شرط)
قال الدنوشري مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور وبديل مقابله بالجملة (قوله فاما ان كان من المقربين فروح) قال المصنف في
رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لما استدلل بها على ذلك لان الاصل عند النجاة هما يمكن من شيء
فان كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت ههما ووجه شرطها وانبتت عنها اما فصارت اما فان كان ففروا من ذلك لوجهين
أحدهما ان الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل والثاني ان الفاء في الاصل للعطف فقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما
أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شيء مما في حيزها عليها اصلا لا لفظا فقدمت
جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتم فلا تقهر فصار فاما فان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي في
جواب اما لئلا يلتقي فان فتاخص ان جواب اما ليس محذوف بل مقدما ١٧٥ بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى

وأراد بالبعض الذي
استدل بالآية على
اعتراض الشرط على
الشرط الشيخ الامام تقي
الدين السبكي وقد انتصر
له ولده التاج في الاشباه
والنظائر فقال وغلاط من
تعقب كلام الوالد من
أهل العصر زاعما أن
الفاء يجب تقديرها في
لفظ الشرط الثاني وهو ان
والشرط الثاني وجوابه
جواب الشرط الاول ووجه
غلطه انه لما اعتقد تحتم
تقدير الفاء زعم ان الشرط
الثاني وجوابه جواب
الشرط الاول ودخول الفاء
غير مسلم له الا ان يكون
الشرط الثاني وجوابه
جوابا وذلك محل النزاع
بل الصواب ان الجواب
جواب الاول وقد استشهد
سبويه على الاعتراض

(كقوله) عندى اصطبار (واما اني جزع * يوم النوى فلو جحد كاديبرني)
فاما اني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفرق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من
الجزع بفتح الجيم وهو تقيض الصبر ولو جحد جار ومجرور خبر اني جزع على حد ما زيد في الدارويبرني
من بيت القلم اذا نحت وأصل البرى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلا جمل وجد قارب ان ينحلي
وانما جاز ماخر الخبر عن المبتداهنا (لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلا منهما
مع معه وليهما جملة تامة متقلة واما لا تفصل من الفاء بحمولة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح (وتاخيرته) أى الخبر عن المبتدأ (في الامثلة) الثلاثة
(الاول) بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مل وقصدك غلامه رجل (يوقع في لباس الخبر بالصفة)
لان النكرة تطاب الظرف والمجرور والجملة تختص بها طلبا لثبوتها لولا تاخر الخبر فيها لوهو انه صفة
لان الجملة وشبهها بعد النكرات صفات التزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله
ونحو عندى درهم ولى وطير * ملترم فيه تقدم الخبر
(وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو وأجل مسمى عنده لان النكرة) وهي أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف
طلبها للظرف (فكان الظاهر في الظرف) وهو عنده (انه خبر) لأجل (لاصفة) ثانية وفي الكشف ان
تقديم المبتداهنا واجب لان المعنى واى أجل مسمى عنده تعظيم الشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى
وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقتصر المبتدأ باللفظ نحو وما لنا الا اتباع
أحد) صلى الله عليه وسلم فلما خبر مقدم واتباع أحد مبتدأ مؤخر (أو) يقتصر بالالف (معنى نحو وانما عندك زيد)
فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم
* وخبر المحصور قدّم أبدا * المسئلة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أن زيد) أو
بغيره امامه قدما عليه نحو لقا ثم زيد (أو) متاخر عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) أى الصدرية
(نحو صديحة أى يوم سفرك) فصدية خبر مقدم وأى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر
والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * المسئلة (الرابعة) ان يعود ضمير متصل
بالمبتدأ على بعض (متعلق) الخبر كقوله تعالى أم على فلوب أقفالها) فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى فلوب

بالآية (قوله وتاخيرته) قال الدنوشري ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تمكّم على المسئلة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمه لها قلت
اطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر (قوله الثانية) أن يقتصر المبتدأ بالالف (الخ) قال الدنوشري
ويجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدأ بفاء الجزاء نحو واما في الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم إشارة نحو هنا زيد ثم عمرو وكذا اذا
كان الخبر كم الخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منهم مع تقديم الخبر لا يفهم منهم مع التأخير نحو والله درك اذ لو أخر لم يفهم منه التعجب
وكذا اذا استعمل في مثل نحو في كل دار بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح الفية السيوطي (قوله فلو لقا ثم زيد) قال في المعنى ما نصه
واختلف في دخوله في غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقا ثم زيد فيقتضي كلام الجماعة الجواز وفي أمالى ابن
الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى فكلام الشارح مبني على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء
لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن في كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف خالف في

الحواشي أن النام أحترق بقوله عليه ما إذا ادعى بغيره فقيه تفصيل وقدينا في حواشي الألفية وبه يظهر أن عدوله هنا غير ظاهر
وينبغي أن يقيد البعض بمافي البيت والاية على ما بيناه في تلك الحاشية اذ لا يجب التقديم في عندهند بعلها الغرض (قوله أهالك
اجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا فخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبغي على قاعدة صديق زيد وزيد صديق لان الخبر
يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديق الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدأ فنجعله كذلك ولذلك
قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديق زيد فانا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فابق
الآن يجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز واذا كان مساويا يلزم الانحصار ضرورة قصد أن كل من هو صديق زيد
وكذلك لا ينحصر ملء العين في الحبيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر
والملء المألوف مثل لك الحمد ملء ١٧٦ السموات كذا في التذكرة للصف ومن خطه نقلت (فصل) (قوله وقدينا) وقد

يتمتع حذفهما وحذف
أحدهما وذلك فيما اذا
وقعت الجملة خبرا عن
ضمير الشأن فانه يجب
ذكر المجرز أين كما أسلفه
الشارح عند قول المصنف
والجملة اما نفس المبتدأ
في المعنى (قوله فنحوم
عمل الخ) قال الدنوشري
يكثّر حذف المبتدأ في
في جواب الاستفهام فحوم
أدراك ماهية نار أي هي
نار قل أنبئك بكم بشر من
ذلك النار أي هي النار
وبعدفاء الجواب وبعد
القول نحو قالوا أساطير
الاولين أي هو ويقل
بعدا إذا الفجائية نحو
خرجت فاذا السبع ولم يقع
في القرآن الا ثابتا (قوله
دنف) قال الدنوشري

خبره مقدم ولا يجوز تأخيرها لثلاث تعود الهاء المتصلة بافعالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض
متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجوار والمجرور متعلق الخبر رتبة التأخير
فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا ادعى على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو
نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لانصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة
أهالك اجلالا وما بك قدرة * على (ولكن ملء عين حبيبها)
فل خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لثلاث يعود الضمير على عين وقد أضيف اليها
الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي
ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيدا الى ذلك أشار الناظم بقوله
كذا اذا ادعى عليه مضمحل * مما به عنه مبينا خبر

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك في ما فقد فيه موجهما كقولك زيد
قائم فبترجح تأخيرها على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وجوزوا التقديم اذا لضررا *

(فصل) وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه * والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف ما يعلم جائز *
(وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدأ جواز فنحوم من عمل صالحا فانفسه ومن أساء فعليها
ويقال كيف زيد فتقول في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة
جواز العلم بها (والتقدير فعله لنفسه واسأته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها
أن عمله وأسأته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ
قرينة دال على حذفه وان الضمير معلوم من العادة عليه في السؤال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف
(وأمأ حذفه) أي المبتدأ (وجوابا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لهز دنف) نحو الحمد لله

الحجيد

الدنف المشرف على الهلاك ويجوز

فتح نونه فيكون مصدر الاثنى ولا يجمع تقول رجلا ندف وندف وقوم دنف ونسوة دنف وأن كسرت النون فهو اسم فاعل لشيئين ويجمع
ويؤنث تقول رجلا ندفان وقوم دنفون وامرأة دنف ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو دنف وتوسعوا فقالوا أدنفك الشمس اذا
أشرقت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استنهام عن حال الشيء لاعن ذاته كما أن ما للسؤال
عن حقيقة الشيء ومن عن شخصاته مطلقا وبنيت لضمها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لثلاث يلتقي ساكنا وكانت فتحة للهمزة
والاطهر انها اسم مجرد عن الظرفية بطلعا بدليل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف
زيد ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالس حال من ضمير
كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية بن معطي وهي في نحو كيف جاز يد حال مقدرة
بالجار والمجرور والتقدير على أي حاله وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوابا الخ)

قال الدنوشري ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله جى به بدلامن اللفظ الخ) قال اللغاني إن كان المقام للفعل لان المبتدأ في هذا ونحوه هو أمرى أو شانى والشان هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيد إلا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة الخبر بها عن الشان ألا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه إلا الجملة (قوله فيقتلونه) قال الدنوشري هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها يحذف النون وهو منصوب بان مضمره وان وصلت في محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللغاني هذا التقيد وان كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج اليه اذا الكلام

فيها وقع فيه الخصوص من خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما فليتامل (قوله أو محذوف على رأى ابن عصفور) أى زيد الممدوح والمحذف حينئذ واجب كافي الباب الخامس من المغنى وفيه أن قول ابن عصفور مردود بانه لم يسد شئ مسده (قوله ومن ذلك) قال اللغاني إنما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كاية وهذا إنما هو في ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لأنها كالامثال التي لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشري فائدة يجب حذف المبتدأ أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرالك وجزعالك أى دعائى لك قال الرضى في شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليل

الحجيد أو ذم نحو أعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مرت بعبدك المسكين) برفع الحجيد وعدو المسكين على أنها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا أو التقدير هو الحجيد هو عدو المؤمنين هو المسكين وإنما وجب حذفه لانهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو أظهر والمناصب لا وهم الاخبار وأجروا الرفع في وجوب المحذف مجرى النصب واحد ترز بقوله لمجر دمدح الخ من أن يكون النعت للابيضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كما يظهر الناصب واضماره (أو) أخبر عنه (بصدر جى به) أى بالمصدر (بدلا) أى عوضا (من اللفظ بفعله) أى بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله فقالت حنان ما أنى بك ههنا) * أذن نسب أم أنت بالحى عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جى بها بدلامن اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا بحال الرفع على النصب وفاعل قالت مسـ تتراءى على المرأة المعهودة والمعنى انى أحسن عليك أى شئ جاء بك ههنا ألا ترى أن معرفة بالحى وإنما قالت له ذلك خوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بخصوص بمعنى نعم) في افادة المدح (أو بشئ) في افادة الذم (مؤخر) الخصوص (عنهما) أى عن نعم وبشئ (نحو نعم الرجل زيدو وبشئ الرجل عمر واذ قدرا) أى زيدو وعمر و (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل أبو بشئ الرجل فسأل عن الخصوص بالمدح أو الذم من هو فقل له هو زيد وهو عمر وأما اذا قدر مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليساما نحن فيه (فان كان) الخصوص (مقدما) على نعم أو بشئ (نحو زيد نعم الرجل) وعمر وبشئ الرجل (فبتدأ) أى فهو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدأ وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (أى مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولان زيد ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيد أو هو ليس أهلا للذكره فقل له من أنت زيد روى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيد ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والتمزم حذف الرفع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدأ وجوبا (قولهم فى ذمتى لا فعلن) ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا بالمدح جواب القسم مسده

(٢٣ تصريح ل) الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك أى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المينة للعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما يعنى الذى وأما المينة للنكرة فهي صفة لها كمالو جعلنا ما فى الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الرزقانى أى عن الثانى ويمكن أن يجاب عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم ان حذف المبتدأ وجوبا يتوقف على سد شئ مسده كالتحيز وليس كذلك ولذا لم يذكر فى المسائل المقدمة أن شيئا مسده المبتدأ لعدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر ان الخبر يحفظ الفائدة

فأعني بشأنه فاشترط في وجوب ذلك سد شئ مسده فثامل (قوله أي في ذمى ميثاق أو عهد) قال الدنوشري ان قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وإنما الذي في ذمته هو الجواب أي مضمون لافعلن ونحوه أجب بان المعنى في ذمى متعلق الميثاق مثلاً والمتعلق هو مضمون الجواب وهو في ذمته بالاتزام كادين والنذور اللذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الأعلى ضعف) أي مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليق المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشري هو سؤال لا حاجة اليه على ما حقه الشارح فقد قدم ان التحقيق انه لا مدخل للتقديم في التسوية (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشري وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قل أزيد قائم التقدير نعم ١٧٨ هو قائم قال بعضهم واللائي لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل

والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك انتهى أقول حقق المصنف انه لا حذف في الآية فانظر حاشيتنا على الآية (قوله في أربع مسائل) يراد عليها خبر ما التعجبية عند الاختفش فان ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عندها بن عصفور كما مر عن المغني (قوله - يد شو عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقية انتهى فقوله في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن عهد أي لقيه وادراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه

(أي في ذمى ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي (وأما حذف الخبر جوارا فنحو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوارا (أي حاضر) لان اذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دأتم وظلها) فظلمها مبتدأ وخبره محذوف جوارا للدلالة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوارا للدلالة خبر من عليه (أي عندي) واليه أشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندك * ويقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخرا قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم الأعلى ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم في الجواب ولان الاصل تأخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التأخير يوجب الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى * فان قلت اذا قدر الخبر متأخرا فاسوغ الابتداء بدرهم * قلت كونه جوابا للاستفهام (وأما حذفه) أي الخبر (وجوبا في) أربع (مسائل احدها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق التقييد بما رزأئد على الوجود وياضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كونه مطلقا (نحو لولا زيد لا كرمك) فالأكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كونه مطلقا (أي لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كونه مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كونه مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه مع لوم عقتضى لولا اذهى دالة على امتناع لوجود المدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرمك لم يشك في أن وجود زيد منمنع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب اسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالبا حذف الخبر : حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد مسلمنا مسلم) من القتل فزيد مبتدأ وجمله سالما ناخبره وهو كونه مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصية بيتها فلذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطابا له أشبه رضى الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواهد ابراهيم) وحكاية في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وخبره وهو كونه مقيد بالحدثا (وجاز الوجهان) وهما اذ كر الخبر وحذفه (أن وجب الدليل) الدال عليه

(نحو)

اذ لا زمن لقيه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها القوا الكفر وأدركه أي وصلوا اليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا يحدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولوقيل في الكلام لولا عهدهم في الاسلام قسرب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبروا لله سبحانه أعلم على أن الأقرب أن العهد هو العلم واطافة العهد الى ضميرهم المقدر من اضافة المصدر الى المفعول وفي الكلام مضاف الى عهدهم مقدروا الاصل لولا قومك حديثو عهد وعلم الناس باتصافهم بالكفر لبنييت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز ذلك بان المحذوف اذا سد شئ مسده يكون المحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب المحذف لا جوازه كما قال به الرماني ومن تبعه والجواب عن ذلك اننا ناسلم انه سد مسده

لان سده مسده انما هو اذا كان الخبر عاما وما اذا كان خاصا فهو مقصود ومرعى فهو كما لا كور فلا يسد هكذا وقع في المذاكرة (قوله اذ من شان الخ) بهذا يندفع تنظير اللغاني وجود الدليل عند حذفه قال اذا المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجوده لا انصارا لوجودها يتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالة زيدا يانا الخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيدا مسالما سلم وهو مشكل اذ اللفظ لا يقبل ذلك التفسير فان قيل انه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافق وينبغي ان يكون المراد منه ان زيدا في قولك لولا زيدا الخ مبتدأ على حذف مضاف أي مسالة زيدا والخبر محذوف أي موجودة قواسمنا ما سلم حال كذا قال الشهاب لكن قواسمنا سلم لا يناسب كونه من خبر الحال ولا يناسب الا كونه في خبر لولا فليتأمل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قواسمنا نحنوا ١٧٩ المعري) قال الزرقاني المراد بالبحر هنا ارتكاب الخطا لا

(نحو لولا انصار زيد جوهه ما سلم) فخموء خبر انصار وهو كون مقيد بالحياة والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحكى من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (المعري) في وصف السيف (يذيب الرعب منه كل غضب * فلول الغمديسكه لسالا) فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شان نخذ السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل غضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاء معجمة ساكنة فوحدة وهو السيف القاطع والغمديسكه الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايحاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل غضب قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع عنه السيوف فلولان انما ادها تمسكهها السالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك واليه أشار في النظم بقوله غالباً (وقال الجهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أي المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيدا مسالما سلم (لولا مسالة زيدا يانا أي موجودة) ويقال في لولا انصار زيد جوهه ما سلم لولا حياقة انصار زيد ياداه أي موجودة (ونحنوا المعري) في قوله فلولان الغمديسكه قال الموضح في المعنى وليس يعني التلحين بحجة لا احتمال تقدير يمسكه بدل اشتغال من الغمد على ان الاصل ان يمسكه ثم حذف ان فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أي بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لدشولا قدره سيبويه من لدان كانت واعترض عليه في تقديره ان أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقا بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولان الغمديسكه فحذف وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المعنى عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حدثان قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادى عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ وهو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسمياتي المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ صرحا بحافى القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل

البحر في الاعراب لا انتقاءه ثم ظاهر قوله نحنوا ان الجهور جري معهم وقع منهم ذلك وفي المعنى والمحسن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم ان المالحن بعض منهم لا الجميع (قوله لا احتمال تقدير يمسكه بدل الخ) خرجته بعضهم على ان يمسكه حار وعامها الفعل الذي نابت عنه لا وهو أولى من اعمال كائن في قوله كائنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبني على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيبويه قد ران ولفظ كانت ولا شك ان كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لانه خبر كان وبهذا يندفع

نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان صارت بعضه ولو كان هذا ما اذ لم يصح اضماران في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا اضمارها في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف في الجملة الرابعة عماله محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزامه بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول المحرف لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر وان كان هو قابع للنظم في تخريج نحن الاولون الا آخرون بيد كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها لان ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر يضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الزوزني قال فاما عمر ك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة أن الفعل منه لا يجيء إلا مضعف العين وهذا ليس بيمين وإنما هو استعطف (قوله والاول أولى) قد يقال اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر كان الاولى حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان لفظ عمر ك انما وضع ليستعمل مقسما ١٨٠ به واذا جعل خبر الم يستعمل مقسما به بل مخبر به عن القسم به (قوله والموت يلتقيان)

قال اللغاني اعلم ان الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية قبل المعية فيه انما هي من خصوص مادة الخبر والتي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التميمية مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمثول نحو ان ضربت زيداً قائماً (قوله عاملا في اسم الخ) ظاهره ان الشرط العمل ولو بلا اضافة نحو ضرب عمرا قائماً بلا اضافة واشترط الرضى الاضافة فقال ويكون المصدر مضافا الى الفاعل أو المفعول أو اليه ما وقد يقال مراده التعميم في الاضافة دون اشتراطها بدليل ان الاضافة في أخطب ما يكون الامير قائما ليست الى شيء منها والمراد بالاضافة النسبة كما عبر بذلك الجاهلي فلا

بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مراد به الحياة أي وحياتك (لا فعلن وأمين الله) بفتح الهمزة يضم الميم من اليمين وهو البركة أي وبركة الله (لا فعلن) فعمر ك وأمين الله مبتدأ ان حذف خبرهما وجوبا (أي لعمر ك قسمي وأمين الله يميني) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهد الله لا فعلن جازايات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمر ك لا فعلن أن يقدر لقسمي عمر ك فيكون من حذف المبتدأ) والاول أولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والاول أو من الاعجاز والاول فالحل على الاول أولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقدرا أولى من جعلها داخل في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفي نزل يمين ذا استقر * المسئلة (الثالثة) أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل يرضعته (بالضاد المعجمة) وهي المحرفة سميت بذلك لان صاحبها يرضع بتركها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله وبعدوا وعينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

في كل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جى بجمع مكان الواو كان كلاما قافيا (ولو قلت زيد وعمر ووأردت الاخبار باقترانها جار حذفه) أي الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فان ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب الفتى بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضع هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والاختف ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة) ان يكون المبتدأ اما مصدرا (صريحا) عاملا في اسم مفسر (بكسر السين) (اضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذى حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أي الحال (خبر عن المبتدأ المذكور نحو ضربت زيداً قائما) فضمير مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيد مفعوله وقائم حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربت لان الخبر ووصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربت قائما فلعمام مصدر أمؤ ولا نحو ان ضربت أو ان تضرب زيداً قائما على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربي السويق ملتوتا) فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) شيء مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الامير قائما) فخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

يردان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا يمكن وانما لا تتصور في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيداً قائما وتوهم بعض الفضلاء أخطب ان الاضافة على ظاهرها وبني عليه ما قالوا ان معنى ضربت زيداً قائما حصر الضرب في حال القيام فقال ذلك لان اضافة المصدر الى مفعوله تفيد الاستغراق اذ لم تقم قرينة الخصوص على انه يراد به ان المصدر المضاف الى المفعول لم يشترط فيه الاضافة الى المفعول نحو عليه رجل هو اعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق في اقتضاها هذه البكسر شابهة بقي انه اذا أضيف الى كل ما نحو ضارب ضاربنا وضاربنا فلا

بعد كما قال الشهاب في حواشي الجاهلي ان نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها في محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان اريد الماضي الخ) بقى انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر اذا لانها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لان نافي كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتي في كلام الشارح في باب الناسخ (قوله نحو ضرب زيد قائما شديدا) أنت خبر بان هذا المثال المذکور في المتن ظاهر اوله يفارقه الان زيادة شديدا الذي هو الخبر وزادته ليست الاعداد صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها في كون المصدر عاملا في ١٨١ صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك

لقد صد المتكلم واعتباره
فكان الظاهر ان يقول
الشارح بعدم مثال المتن
وهذا اذا اعتبر كون قائما
حالا من ضمير يفسره زيد
فان جعل زيدا صاحب
الحال نفسه لم يسد الحال
مسد الخبر ووجب ذكر
الخبر نحو ضرب في الخ وعنه
احترز الموضح بقوله عاملا
في اسم الخ وما احترز عنه
الموضح بقوله المذکور
مستفاد من قول الناظم
وقبل حال بيده الموضح في
الحواشي ويستفاد منه ان
الفرق اعتباري حيث
قال مانصه لا بد ان يشترط
في تلك الحال ان لا يكون
مقدرا كونها معمولة للبتدا
ولهذا صرح بالخبر في قول
ذي الرمة غيلا من مدح
متروحا على باها فذرحي
مبتدأ ومضاف اليه والمدرج
هنا مصدر لا ظرف لعمله
في متروحا وهو حال من
الياء التي هي فاعل في المعنى
وعلى بابها خبر وقد يقال

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله في الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان اريد الماضي (أو اذا كان) ان اريد المستقبل (عند) سيديويه و (جهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذا كان أو اذا كان فاعل خبره وإذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفعالها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملته وناحالا من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الوجهين أحدهما التزام تكبيره فانهم لا يقولون ضرب زيد القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش) واختاره الناظم في التسهيل لقلة المحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضرب زيد قائما ضربه قائما) وفي أكثر شري السويق ملته وتاثر به ملتونا وفي أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفعاله محذوف والهاء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفان الاول غير مرضي عند سيديويه وجهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضرب زيد قائما وضرب زيد اوقا قتيامه فكل منهما مسد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر بنفس الحال كما قيل بل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوب السد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر ضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضرب زيد قائما شديدا فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضرب في فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد حاكما قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ اذا صحقانه (لا يجوز ضرب زيد شديدا) بالنصب (لصلاحيته الحال للخبرية فالرفع) لشديدا (واجب) لانه وصف للضرب لا للزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضممار وهو مشكل غاية أنه أن يكون راجحا كما في زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم - م وأجاز واحكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة أي مشتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولا كنهه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي نافذا وشذوذهم وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية

اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للبتدا لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذا لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية وبما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم - م انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضرب زيد اذا كان شديدا أو ضرب به شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان يكنى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضرب زيد اوقا قائما (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدأ معطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلايه نحو زيد والريح يبارها وزيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب * بعقارها

خلافاً لمن منعه وخرجه البصريون على أن الخبر مخدوف والتقدير يجريان يباريه اقيسارها في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالة عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المخدوف يتباريان ورد بعدم اطراذه في زيد والمنية تشارب بعقارها وأجاب الدماميني بإمكان تقديره بالتبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بإلغاء أو ثم لم يجز اتفاقاً وبدون عطف جاز اتفاقاً * (فصل) * (قوله أي ناثر) قال الدنوشري تفسير الكاتب بالناسخ بنظر هل هو لغوي أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لأن الاعتبار عند ابن النظم في اتحاد المبتدأ اتحاد بحسب الاصطلاح فيبدأ في البيت مبتدأً واحداً قطعاً وكونه في المعنى ذاتاً جزأ لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد وكذا الاعتبار عند في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فيلوح حامض خبران قطعاً لا خبر واحد والزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وما رده قوله لانها بمعنى خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبر به إذ المعرب إذا سئل عن وجه الرفع ١٨٢ في حلوله لا يسعه إلا أن يقول على الخبرية وكذا في حامض وقواه ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على

انها بمعنى خبر لانها في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التامل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح في الثالث لأن الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قعر التعدد على تعدد الخبر لفظاً ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى وهو محمل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم أن التعدد أعم من التعدد الذي هو محمل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد إلى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقواه وليس منه أن أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناظم

والثاني أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكم كلاً لأن الذات لا توصف بالنقوذ وأشد منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبه بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكناية فعصبه حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجت مع عصبه

* (فصل والاصح جواز تعدد الخبر) * انظروا معنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده وإلى ذلك أشار الناظم بقواه * وأخبره بانثني أو بأكثر * عن واحد سواء اتفقا أفراداً أو جملة أو اختلغا فالأول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كبن عصفور (يدعى تقدير هو للثاني) من الخبرين (أو) يدعى (أنه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاخبار بكل منهما) على انفراد لوجود التعدد لفظاً ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله) وهو طريقة على ما قيل

(بذلك يدخيره هاريجي * وأخرى لأعدائها غائلة) بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعد في نفسه حقيقة (لأن يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف مبتدأ عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضاً (من نحو قولهم الرمان حلوا حامض) بل من تعدد الخبر لفظاً لا معنى (لانها بمعنى خبر واحد أي من) وضابطه أن يكون الخبر عنه مشتقاً على طرف من كل من الخبرين لأعليهما معاً لا ترى أن المزليس تام الحلاوة ولا تام الحوضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثاني على الأول (على الاصح) لأن العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلوا وحامض خلافًا للفارسي في أحد قوله (و) يمتنع أيضاً أن يتوسط المبتدأ بينهما (وأن يتقدما على المبتدأ على الاصح فيه) ما عند الأكثرين قاله في البديع فلا يقال حلوا الرمان حامض ولا حلوا حامض

الرمان

جعل من مطلق التعدد وأن أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق

الأعلى الخاص فمنوع انتهى وقال الدنوشري قال شيخ الإسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فانه بعد أن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام قال فالأول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طريقة على ما قيل) قال شيخ الإسلام قائله التحليل (قواه لان يداك في قوة مبتدأين) قال اللقاني انما رد بهداه ما كان أن يرد بان الثاني تابع كما في الآية التي يذكرها آخر الان هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واسعاً طلاً والمذكور في الآية يرفع التعدد أصلاً حالاً لا معنى إذا المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغره فهو صغير ومالح فهو مليح قال الجوهري في باب الهباء وقد فرقه بالضم يفرقه فهو فارقه وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله ألا ترى الخ) قال اللقاني ان المראה كيفية متوسطة بين الحلاوة والحوضة الصرفين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحوضة إذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بينين ولا أشد كالان

هذه أمثلة يغارم معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصفتين موجود فيهما (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضى أن يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعدة علمانه (قوله في حذف المبتدأ الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد إلى كون الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو في و بكم حينئذ داخل على مبتدأ مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر * (تتمة) * يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان في حذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعيان من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربه ثم ما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان * (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر) * (قوله اذ لم يلزم التصدير) قال الدونشري يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذ امت كان الناس صنغان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع * (فائدة) * لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها النفي المحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا الامع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح الملحمة ونقل بعد ذلك عن همع المواقف أن اشتراط الاقتران بقدر مذهب الكوفيين وان حجتهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجملة لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها الا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحدا

١٨٣

واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وان ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسما ضميرا للشأن كقوله - م ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي المحال فيلزم من الاخبار

الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا متنازع وصف الشيء بما قاضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حملويه جوقة والصفة توصف اذ انزلت منزلة الجماد نحو مرت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بالاخلاف قاله الموضع في شرح بان سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والغارسي ثالثها وتظهر عمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلوا ماض زمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع زمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو الذين كذبوا بآياتنا ضمهم ببعضهم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بل وادعى ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم ضمهم وبعضهم بكم في حذف المبتدأ وبقي خبره ما عطف أحدهما على الآخر * (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ)

اذ لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني

عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي المحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضى وما قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قائما ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجهوهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستقدم مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا أصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قيصر قد من دبر قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدة وان في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي الا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد اياديه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطاً فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النجاة وتبين ما في تقرير الرضى من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز مما اذا كان الفعل الماضي ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضى من المخالفة في نقل المنع لما في الجمع والاطلاق العجدة وان فتدبر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فان دفع اذن نحو طوبى للمؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدأ وما لزم النصب لا يكون مبتدأ وقيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء لانه والثاني عرضي لكونه واقعا موقعا ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح أن أقل رجل يقول لزوم الابدائية لذاته وأيضاً ما قاله يقتضى أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف
 فالحق أن المراد بالزوم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يشن ولم يجمع كما قاله الدماميني لأن ذلك الاسم لجوده أشبه بالحرف والنواسخ
 لا تدخل على الحرف فكذلك ما أشبهه (قوله فترفع المبتدأ الخ) يجوز أن الجمهور ررفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله اذا مت الخ
 واختلف في تخريج فاعيل في كان ضمير الشأن اسمه والجملة من المرفوعين خبرها كما هو وقال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة
 (قوله ولا انشاء) قال الدنوشري من عطف العام على الخاص ان قلنا بشمول الانشاء للطالب والافهوعطف مغاير وقد يقال الانشاء
 والطلب من أقسام الكلام والغرض ان ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبهاً بالفاعل) قال الدنوشري ينظر على ماذا ينصب
 قوله تشبهاً ولا يصح أن يكون مفعولاً من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال يتناول تشبهاً
 بمشبهها فتدبر (قوله وفاعلها مجازاً) أى على طريق الاستعارة النصرية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان)
 الاصح ان وزنها فاعل بفتح العين ١٨٤ وقال الكسائي فعل بالضم وروايته لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فاعيل

(قوله لا تكون لاختواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالاختوات (قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبيت بمتاويين متاويين أو مبيتاويين متاويين أى يفعله لـ لا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوماً فاذا نام ليلاً لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم أى ليس معناها النوم قليلاً ويجوز على هذا أن يقال بات زيد

كالخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو وأقل رجل يقول ذلك الا يزيد والخامس كحجوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن طلباً ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبهاً بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازاً (وتنصب خبره تشبهاً بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازاً لانها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمر اهـ مذهب البصر بين مذهب جمهور الكوفيين الى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعاً قبل دخوله والخالفهم القراء فذهب الى أنها عملت فيه الرفع تشبهاً بالفاعل والتفقهوا على نصبها الجزئية الثانية ثم اختلفوا في نصبه فقال القراء تشبهاً بالحال لانها شبيهة بقاء وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصر بين لور وذه مضمراً ومعرفة وجامداً لكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالحكيمة بالقول نحو قال انى عبد الله وكذلك شبهها كررت زيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصر بين أشار الناظم بقوله * ترفع كان المبتدأ اسمها والخبر * تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلاً (وهى ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم وتنصب الخبر (مطلقاً) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صالحة للظرفية أولاً (وهو ثمانية كان وهى أم الباب) لاختصاصها بما مور لا تكون لاختواتها كما سيأتى (وأسمى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قدراً) وأمسيت خلافاً لصبحتم بنعمته اخواناً وأضحى يمزق أثوابى وظل وجهه مسوداً وبات ريان الجفون وصار السرر رخيصاً وليس مصر وفا (و) القسم الثانى (ما يعملها) أى هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كما في الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى يزال وبرح وقتى وانفك) وانما اشتراطوا فيه ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتاً فمعنى ما زال زيد قائماً هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائماً كما يجوز ما كان

نائماً وقوى جميع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلاً من زيد المعتل العين * (تمديه) * ذكر في التسهيل ان العرب جميعاً التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شيء فيخذيذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على ان ماضى يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لافعل المفتوح وعكسه ناله ينيله لغة في يناله (قوله وأبيت) إشارة الى قول الشريف الرضى أبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع والمهمزة في أبيت للاستفهام التعجبي مجازاً وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والمجاز والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الأولى التى هى حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المغنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللغوي أى بلا فى الماعنى أو بلان فى المضارع قال في جمع الجوامع وشرحه للمجل وترد أى لن للدعاء فاقال ابن عصفور كقوله ان تزاوا كذلك كم ثم لازا * بكم خالد اخلود الجبال وابن مالك وغيره لم يشبهوا ذلك وقالوا الوجه في البيت لاحتاهل أن يكون خبراً وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف في المغنى وشرح القطر

ابن قصور وقال ان الحجة في البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدوشري ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر
 حراجيح لا تنفك الامناحة * عن الحسف أوترى بها بلدا فقرا والحسف الذل وأصله ١٨٥ أن تبيت الدابة على غير علف

ثم استعمل في كل ما ذل
 قال الشاعر

ولا يقيم على ضمير راديه
 الا الاذلان غير الحي والوتد
 هذا على الحسف مربوط
 برمته

وذا يشج فلا يرثي له أحد
 انتهى وفيه نظر لانه
 لا يظهر الاستشهاد بهذا
 البيت فقد قال في المغني ان

الاصمعي وابن جني حلا
 الا فيه على الزيادة وقيل
 انه غلط منه وقيل من

الرواة وان الرواية الا
 بالنسبة بن أي شخصاً وقيل
 غير ذلك فانظر كلام المغني

(قوله كل) قال الزرقاني
 يمتازع ليس وينفك
 ويحتمل أن يكون ليس

مهما حلا على ما ويحتمل
 أن يكون اسمه ضميرشان
 ومعنى البيت لم يزل كل

ذي عفاف واقبال وقبالة
 غنيا وعز يز او أخذ من
 العيني وبقي انه يحتمل ان

يكون كل اسم ليس
 مؤنثا وجملة ينفك من
 اسمها المستتر العائد على

كل لتقدمه رتبة وخبرها
 وهو ذاعني خبر ليس
 (قوله ألا يا سلمى الخ)

اعترض بأنه أراد الدعاء
 لها فاعا عليها بالخراب

زيد الاقام هذا قول البصر بين وصححه أبو البقاء والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وهذه الاربعة * شبه نفى أو لنفي متبعه (مثالها بعد النفي) بالحرف (ولا يزلون مختلفين) في زال فعل

مضارع والواو واسمه ومختلفين خبره (ان نبرح عليه ما كفين) فبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه
 وجوابا وكفين خبره ولولا فتصر على المثال الثاني كفاء ولا كنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع
 ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تقتؤ) تذكري يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(فقلت عيّن الله أبرح قاعدا) * ولو قطعوا راسي لذيك أو صالى
 (اذ لا يصل لا تقتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه
 جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت وعين يروي بالرفع على انه مبتدأ

حذف خبره أي عيّن الله قسمي بالنصب على أن أصله أقسم يمين الله فحذف حرف الجر أو لا فوصل
 الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحال ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة
 ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لأبرح ومثالها بعد النفي بالاسم للنفي قوله

غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر
 ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله

ليس ينفك ذاغني واعتزاز * كل ذي عفة عقل فنوع
 ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله

قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داء أو مجيها
 فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما الباقية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أيبت أزال أستغفر
 الله أي لا أزال قاله القراء وجهه ان من أبي شيلم يفعلها والاباء مستلزم للنفي ولهذا ساع بعد أبي تفرغ

الاستثناء قاله الموضح في الحواشي (ومثالها بعد النهي قوله
 صاح شمر ولا تزل ذا كرامو * ت) فسيان ضلال مبين

صاح مخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهى واسم تزل مستتر فيه وجوابه تديره
 أنت وذا كراموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا يا سلمى يادارمي على البلا * (ولا زال منها بجرعائك القطر)
 فالقطر اسم زال مؤخر ومنها لا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منها لا بجرعائك والاحرف استعجابا
 حرف نداء والمنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تنبيه مؤ كذا لا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه

واسلمى فعل أمر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدارمي بالسلامة وهي اسم امرأة
 وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للصاحبة أي أسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء
 تأنيت الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما

فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهي والدعاء بالسلامة مقام النفي لان
 المطلوب بهما ترك الفعل وترك النفي (وقيدت زال بما غني بز ال احتراز من) زال (ماضي يزيل)
 بفتح الياء (فانه فعل تم متعد الى مفعول) واحد وزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول
 زل ضانك من معزك أي ميز بعضهما من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب

(٢٤، تصرح ل) وأجاب المصنف في شرحه بان سعاد بانه احتس أولاً بقوله سلمى وان زال
 وأخواتها انما تقتضي ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلي (قوله ترك الفعل) قديقال الدعاء بطلب به
 الفعل لا تركه الآن يقال انه ترك أضده وعلى بعده يأتي في الامر

(قواه ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ما-ي يزال أيضا وقوله ومعناه الاستمرار ادهم انه معناه واسطة النفي لان نفي الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قواه وهو دام) فاما قوله دمت الحميد فبما تنفك منه نصير * على العدا في سبيل الجهد والكرم ١٨٦ فشكل لانه ان قدر حال الحال ذكره أو خبرا فاما رفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب

باختصار الاول وأل زمنة
مثل ليخرجن الاعز منها
الاذل (قواه وناب المضاف
الده وهو ما وصلها الخ)
قال الدوشري يفهم ان
ما وحدها المست هي النائية
عن الظرف فافهم من
قوله لنيايتها عن الظرفية
فيه مسامحة (قوله بدليل
مادامت السموات) فيه
نظر لان الكلام الآن
في الافعال الناقصة ودام
في الآية نامة كما يأتي
والمناسب لمطلوبه أن يمثل
بشاهد فيه دام ناقصة
مستوفية للشروط ولم يعمل
فتدبر * (فصل)
(قوله ودام) دل الشهاب
المراد به ان يثبت ببقية
لمشيدات عاملة عمل المصدر
وحينئذ فلا اشكال وذكر
ان ما قاله اللغاني ليس هو
المعنى المصدر كما هو في غاية
الوضوح قال على أنه لا نسلم
اتحاد معنى دام الناقصة
وغيرها فيه ذكر (قوله
الترم مضيه) قدم في بحث
الموصول ان ما المصدرية
نوصل بفعل متصرف غير
أمر وغير الأمر يشمل المضارع
وفديقال ذلك لما طلق ما وما

ضربا (و) احترام (من) زال (ماضي يزيل فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا) أي تنتقلا (ولئن زلتا) أي انتقلتا (وهو صدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فانه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدولا قصورا وليس له مصدر وحكي الكسائي والفرام لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفرغ غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت بفتح العين فراقبين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ما عوزا يزيل عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل بشرط تقدم ما بالمصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) أووصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فاما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفية ما انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان (أي مدة دوامى حيا وسميت هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيايتها عن الظرف وهو المدة) فاهل مادمت - يا مدة مادمت حيا الخذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلها عنها في الانتصاب على الظرفية كما باب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئت صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المعنى وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال

ومثل كن دام مسوقا لها * كأعط مادمت مصيادرها

فلو كانت مامة مدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي رفوعها منصوب فهو حال نحو يعجني مادمت صحيح أي يعجني دوامك صحيحا ولو لم تذ كر ما أصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام معنى بى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما بالمصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

(فصل وهذه الافعال) الثلاثة عشر (في التصريف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بد كر متعلقها (ودام عند الفرع وكثير من المتأخرين) لانها اصلها الظرفية وكل فعل وقع صلة ما التزم مضيه قال أبو حيان في التكميل الحسان وأما يدوم ووم ودائم ودوام فن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها) الثلاثة فتى ورج وانفك (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقليل من المتأخرين (فانهم أثبتوا لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على ان لها مصدرا فصدر كان الكون والكيفية ومصدر أرضحى وأمسى وأصبح الاضحا هو الامساو ولا صباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (ولما صار يف في هذين القسمين) وهما المتصرف والتصريف التام والاقص (مما مضى من العمل) بشرط وغيره الى ذلك أشار الناظم بقوله

هنا للمصدرية انظر في (قوله لا يستعمل منه أمر) عبر به دون يوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير فلا بد من وصفه استعمه أم لا (قوله وقليل من المتأخرين) فيه تنكيته على المتن قال اللغاني لوقال عند جهور الاقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو مرجح الشارح بين عند ولفظ الاقدمين لفظ جهور و في التنكيته فتأمل (قوله مما مضى) قال اللغاني من اقامة الظاهر مقام المضمرة والاصل ما هما اذ القسمان هما الماضي المتصرف وتصرفا ناقصا والماضي المتصرف وتصرفا تاما

(قوله ولومثل به لكان حسنا) قال الدنوشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أى من جهة المعنى لا تحكيم فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجارة وبعبارة أخرى ان كونوا ربانيين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة (قوله فانه قال فى المغنى) أى فى الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف ١٨٧ كما ان الضمير كذلك قال الدماميني هذا

مث كل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيهه من الاسماء الضمير فى كونه لا يوصف ولم يحمله على هذا الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسموك من ان وصلتها المعرف بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثله بالضمير ولم يبقه أحد في ما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقيل للمصنف فى الباب الخامس فى النوع الثانى من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته فى ذلك معرفة فلا يقع صفة للمذكور لم يخصه بان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن وفى جواز مثله نظر فتأمل انتهى واستفيد منه ان تقديرهما بالمصدر

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضى منه استعملا (فالمضارع نحو لم أك بغيا) فأك مضارع كان وأصله أو كون حذف الضمة للجازم والواو لا لقاء الساكنين والوزن للتخفيف واسمه مستتر فيه وجو او بغيا خبره وأصله بغو يا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لا لقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزال اللقاء الساكنين والواو واسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولومثل به ممكن حسنا (والمصدر كقوله) يبدل وحلم سادى قومه النقي * (وكونك اياه عليك يسير) كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه مرد على أى البقاء فى زعمه ان المنسوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائية والبدل بالذال المعجمة العناء والباء متعلقة بسادى وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير (واسم الفاعل كقوله) وما كل من يبدى الشاشة كائنا * أخاك (اذ لم تلقه لك منجدا فكنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جواز تقديره هو وأخاك خبره والباشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلقف بالفاء بمعنى تجددت عدلائين وفى التنزيل ألغوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجمع مفعوله الثانى لاجل خلافا للعينى واسم المفعول كقول سيمويه فى الظرف مكنون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين بن مطير الاسدى (قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض) فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقدير أنا ووجه أحبك خبره (* فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه فى ليس ولا بن معطى فى دام) نص عليه فى ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناطم * وفى جميعها توسط الخبر * أخر * (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بين اسمها اذ لم يتقدم عليها (وقرأ جزء وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم ينصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف مانعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغنى ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف فانه قال واعلم انهم حكوا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر) لطيب للعيش مادامت منعصة * لذاته (بادكار الموت والمهرم) فنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف مانعه ابن معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشـ كل ذلك بانه صرح فى المغنى فى الباب الخامس فى الكلام على قوله تعالى وما كان لشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل يجوز أن يكون بتقدير أو ارسل (قوله فنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أى منعصة من معموه أى بادكار باجنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يحجب بادكار للضرورة فيه نظر اذ لا ضمير ضرورة الاعراب الذى قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتأويل الحية كما قال الهكسنى والجمع

في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ في ذاته بالتدكير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لاركانه فيه خلافا للشهاب وسياتي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل ابقالها (قواه وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يفهم وجه الاولية مع احتمال التنازع أيضا لاسيما في غير مرفوع سببي (قواه وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بأنه لا مانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدرى ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناطم لذلك بقوله وآتيك مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما لا يزيد فانظر النكت * (فصل) * ١٨٨ (قواه وتقدم أخبارهن جائز (مرئال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم ذلك

فحسبكم كان مالك وأين كان زيد وتحصل ان للخبر أربع حالات وجوب التقدم وجوب التوسط وجوب التأخر وجواز لامور الثلاثة وتوالتوا عن تقديم أسمائهن وكأنه لعدم صورته اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ أو تمحل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبهة للفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها وهو ما ذكرته أحسن فتأمل (قواه فان البصريين أجازوا الخ) أظهر منه انه نقض بمعمول خبر ما فإنه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا لان ما ذكره جائز عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرير الحجج منه

في السببي المرفوع الا أن يكون لا يرا، وأولى منه قول الآخر مادام حافظ سرى من وثنت به * فهو الذي لست عنه راغبا أبدا فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر ان نحو وما كان صلاتهم عند البيت الامكاه) أي صغيرا وكخفاها عرابها نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمنع وقسم يجب * (فصل * وتقدم أخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير (بدليل أهولاء باكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فأيكم وأنفسهم معمولان للخبر كان وقد تقدم عليهما وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك القارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا ريدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فجازوا تقدم المعمول ولم يحجزوا تقدم العامل وفي التنزيل فاما اليثيم فلا تقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أملا يلمها فاعل قاله الموضع في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلح الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما دام على الصواب ان لما ان الموصول الحرف ما يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذالم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يحجز فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يحجز قطعاً قاله الموضع في حواشيه وحكي الناطم الاتفاق على المنع فقال * وكل سبقه دام حطر * (و) (الا خبر) ليس (فلا يجوز أن يتقدم عليها) (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناطم بقوله * ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وحجتهم انهم (قاسوها على عبي) وخبر عبي لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والقرءاء وابن برهان والخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى اليوم يأتيهم مصر وفاعلهم) وتقرير الحجج منه أن يوم يأتيهم معمول لمعروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصر وفا خبرها وتقدم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر هو مصر وفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (واجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجب (بان المعمول ظرف فيمتنع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بان يوم معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصر وفا جملة حالية، وكذا أو مستأنفة أو بان يوم

الخ) قال الدنوشري ان قيل هل يجب ان الظرف متعلق بليس في نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال المناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح لرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المتن في الباب الثالث ترجحة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث من ذلك ثم قال الصحيح انها كلها دالة عليه الاليس اه ومراده انها دالة عليه استعمال الاليس ولا ينافي ان ليس تدل عليه وضعها ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور باليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم بوقوله ويؤخذ منه الخ نسبة اليه الفاكي والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بأنه لا يلزم من اعتقار تقديم الفضلة اعتقار تقديم العدة

كما يأتي في ما الحجازية وموت الإشارة إليه قريبا (قوله لانقيها ايجاب) رأيت نحولا المصنف في بعض الاوراق وقد تقدم على بنت ذى الرمة السابق في كلام الدونشري وهو * حراجيج ما تنفك الامناحه * مانصه ومنشاهذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب والكلام هنا موجب لان زوال المناقبة كان اثباتا لان نفى الزوال اثبات واعتراض بعض أصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه الايجاب فينبغي أن يجوزوا تقديم الخبر لانه انما يمنع في نحو ما كان زيدا قائما للنفي وأما الآن فالتنفي قد زال معناه فينبغي أن يزول اعتباراه فاحاط به بعض أصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي النفي وجهة معني وهي الاثبات فلم يجوزوا التقديم نظرا الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعني واعتراض وقال فلم اعتبرتم جهة المعني في الاستثناء فنعتموه وجهة اللفظ في التقديم فنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعني في التقديم فاجزتموه وجهة اللفظ في الاستثناء فاجزتموه فاجيب بان التقديم أمر راجع الى اللفظ والنفي موجود في اللفظ فلهنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النفي ١٨٩ فلم نجز الاستثناء أمر ينظر فيه الى

عموم المستثنى منه واخراج ما أريد اخرجهم من مفهومه فهو اخرج من معنى الاول فلهنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعني وهو كون معني الكلام الايجاب (قوله) ويرده قوله على السن خيرا (لا يزال) هذا صريح في ان لا ليست كما ومنه ان وقال الرضي ان كل ما يتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا في ما وان وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلى الرضي ذلك بان حروف النفي لما لزمت تلك الافعال صارت كـ بعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال واخواتها دون غيرها ولا في انه

في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لضافته الى جملة ما تهم وليس مصر وفا خبره (واذا نفي الفعل بما) النافية (جازتوسط الخبر بين الثاني) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطيا في العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والقراء) من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذلك سبق خبر ما النافية * (وأجاز بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال واخواتها لان نقيها ايجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع (وعم القراء المنع في) جميع (حروف النفي) ويرده قوله (وهو المغلوط القريني) ورجل الفتى للخبر ما ان رأيت * (على السن خيرا لا يزال زيد) فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال زيد خيرا وارجأ من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخبر ما معمول زيد يعني انك اذا رأيت الشاب زيد خيرا كما جاز ادعمره فرجه للخبر وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيد ان بعدها الشبه في اللفظ بما النافية وجزم به في المعنى ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف * (فصل) ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول (ظرفا أو) جارا (و) مجرورا (للتوسع) نحو كان عندك أوفى المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندك أوفى المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر (فان لم يكن) المعمول (أحدهما في مفهومه البصريين يمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجني منها (والكوفيون يحيزون مطلقا) لان معمول معمولة في معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فأجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكل زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعه وان تقدم وحده نحو كان طعامك ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر

يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فليحذر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق ان ما وان ولا لها الصذر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نيه على ذلك الشاطبي كما نقله ابن غازي * (فصل) قوله ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم إشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسألة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرف في ليس حسنا مطلقا ولذا اسأل الزمخشري في ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربي انصيح أن يؤثر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدما في أفصح كلام وأعرب قلت هذا الكلام انما سيق لنفي المكافاة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومر كزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأجراه (قوله لما في ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الاتي اذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول معمول معمول ان أريد أجني من العامل ويؤخذ من كونه أجنيام منها منع تقديم معمول اسمها وجعله رابعا لانه أجني منها اذ لا فرق

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدونشري فيه نظروا غما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعدون نحو ما به من الاستعارة فكيف يكون غلطاً وكان الاظهر التغليظ في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذا الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو أنشدت المنية أظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسداً في الحمام وهذا كله مما يعرف من انه أقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغفيمي نقل عنه انه نظري في كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شيء من

١٩٠

أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطابقة لافي كونها تصر بجمية (قوله) وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته (قوله) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم أن العائد محذوف أي والتقدير بماعطية عودهم وهو حينئذ لان لم يتحدد متعلق المحرفين فإن البناء الداخلة على الموصول متعلقة بهذا جاون والبناء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مراد به الشأن) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر في جواز دخول التواسخ عليه

(فصل)

(قوله تستعمل هذه الأدوات ثمانية) قال الدونشري فائدة تختلف في كان وكثرت لاخرينه

زيداً كلاً) اذا لا يفصل بين الفعل ومفعوله باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقاً (بنحو قوله) وهو الفرزدق قنأ هذا جاون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عودا) وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان مع معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً قنأ فذا بالذال المعجمة جمع قنأ فذا بضم الفاء وفتحها خبر مبتدأ محذوف أي هم قنأ فذا جاون جمع هذا جاون بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جبر وأراد الفرزدق بهذا البيت هجور هجرير مشبههم بالقنأ فذا في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) في كان حال كونه (مراد به الشأن) وعن ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمر الشأن اسمان واقع * موهما سببان أنه امتنع

(أوراجعنا إلى ما) الموصولة (وعلى من فعطية مبتدأ) وعود خبره وَاياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضروري وهذا) التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله)

باتت تؤدى ذات الحال سالبة * فالعيش ان حملى عيش من العجب

ولا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مراد به الشأن (الظهور نصب الخبر) وهو سالبة لان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وحسم البناء لمفعول بمعنى قدره لا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون قوادى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لآل

(فصل) قد تستعمل هذه الأفعال ثمانية أي مستعينة بمفعولها (عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله في النظم * وذو تمام ما رفع يكتفى * وتبعه في التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالاتها على الحدوث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصة المسمى ناقصة فعلى الاول اكونه لم يكتف بمفعول وعلى قول الاكثرين اكونه سلب الدلالة على الحدوث وتجوز دلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عشرة أي وان حصل ذو عشرة) وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح (نحو فصبحنا الله حين تمسحون أي حين تدخلون في المساء حين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي (نحو خالد بن فيهما ادامت السموات والارض أي بقيت) وبات بمعنى عرس وهو التزول ليلاً

كانما كان فقال الفارسي هما تامان في الموضعين ومما صدريه وهى وما بعدها فاعل كائن أي كونه

نحو وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كائننا ضمير هو اسمه وخبر ما وهى موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقدير اياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاخرينه كائننا الذي كان اياه وكائننا حال من مفعول لاخرينه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون ما ذكره موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية الفاكه (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بالزعم وقد ذكرنا معنى فعل متهم ونحو كان الصوف بمعنى غزا (قوله هو التزول ليلاً) قال الدونشري

لم يقيده بأخره وصرح السيد بقيد الله في شرح اللب بأنه النزل آخر الليل قال أيضا يقال بات التوم أو بهم فتتعدى بنفسها أو بالباء
(قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذي العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدوشري زاد السيد عبد الله قوله أو طال
(قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عجزيت صدره * وإذا أقرضت قرضا فاجزه * ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى لا لاحتما
أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف انهم المعنى والتقدير ليس الجمل حازيا * (فصل) * (قوله ما جاوز زيادتها) من ذلك
قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهدي صبيلا لهم لم يذكر وأذلك بعدما كان في المهدي بل هو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف
قال أبو طاهر جزة في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لا يتوافق الحال
ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لأن كان انما يلغى عملها ولا يلغى معنى الماضي فيها قلت هذا خطأ لأن الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعاً
بل ولا يلزم القائل بالالغاء لأن كان الزائدة لا تخرج عن افاد الزمان خلافاً للبردو أما التي ١٩١ بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي

موضع وجد الفعل بمعنى
الاسم هذا محال قال ولكن
الوجه أن كان من قصد
الخبر لا أن عن حالهم لانهم
أكبر اذ ذلك في وقت كونه
في المهدي فكانه قال أكبروا
تكلم صبي كان في المهدي
طفلاً فيكون الكون من
لفظ الخبر لا من لفظهم كقول
الحطيمية يصف الرياض
يظلم بها الشيوخ الذي
كان قائماً

يدب على عوج انحراف
فلم يأتها قبل ديبه بل
وقت ديبه فذكر الكون
من لفظ الخبر (قوله لتعين
الزمان فيسه الخ) قال
الدوشري فيه نظر لأن
تعيين الزمان فيه لا يقتضي
ما ذكر على أن الامر الزمان
فيه معين وقوله أحدهما

نحو قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقد بات بمنى أي عرس بها (وقوله) وهو
امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لابن حجر الكندي خلافاً لمن زعمه
(وبات وباتت له ليلة) * كناية لذي العائر الارمد

أي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد
صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني (والبات بالتوم أي نزل بهم ليلا) ظل بمعنى دام
واستمر نحو (ظل اليوم) الرفع (أي دام ظله) أوضح معنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أي دخلنا
في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو أوالا إلى الله تصير الامور
أي ترجع ويرجع بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفته لأبرح أي لا أذهب وأنفك بمعنى انفصل
فككت الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا
الباب استعملت تامة وناقصة (الاثلاثة أفعال فانها ألزمت القص) ولم تستعمل تامة أصلاً (وهي فتى
وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يقول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنقص في * فتى ليس زال دائماً وفي ذهب أبو حيان في نكته إلى أن فتى تكون تامة بمعنى سكن
وذهب أبو علي في الحلبات إلى أن زال تكون تامة نحو من زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب
الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزى الفتى ليس الجمل *
(فصل) * تختص كان بامور ما جاوز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي (لتعين
الزمان فيه دون المضارع) وشذ قول أم عقيل (بن أبي طالب وهي ترقصه
أنت تكون ما جندبل) * اذا تهب شمال بلبل

أنشده ابن مالك شاهداً على ذلك فانت مبتدأ وما جند خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونيل فاعيل
من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجفع مفرج تهب من ناحية القطب وبابل كفتيل بمعنى
مبلولة (و) الشرط (الثاني كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها انها

كونها بلفظ الماضي مع قوله أولاً تختص كان فيه هر كاكة وتهيأت اذا الاول يغني عن الثاني وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة
بلفظ الماضي بخفته (قوله بين شيئين) أي لا في الابتداء لان البداهة تكون باللازم والاصول والمجردة للزمن كالزائدة فلا يليق لها
الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدوشري نازع الرضى رحمه الله في كونها زائدة مطابقة لانتها على معنى وفي نحو

* على كان المسومة العرب * ادعاء الزيادة واضح فتأمل اه وقال القاني زيادتها ما بان لا تفيد شيئا لا محض التاكيد وهو معنى
زيادة الكثرة في كلام العرب كقوله * على كان المسومة العرب * وأما بان تدل على الزمان المسامى ولم تعين نحو كان أحسن
زيدا قال الرضى في تسميتها زائدة نظراً لما ذكرنا والاولى أن يقال سميت زائدة مجازاً لعدم عملها وانما جازان لا تعملها مع انها غير زائدة
لانها كانت تعمل لانتها على الحدث المطلق لا لانتها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب القاعر والمفعول لم يبدل عليه من
الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مفعولاً ولا منصوباً وذكر السيراني أن قاعرها مصدرها أي كان الكون وهو
مذهب سيديويه وذهب أبو علي إلى أنها الافاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

(قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدونشري فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان في الماضي وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها أم الافعال فلا تنقل عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على اللوحة باختصار (قوله من السمة وهي العلامة) قال الدونشري يشكل بان المادة لا تساعد عليه اذ المسومة معتلة العين والسمة الغاء اللهم الآن يدعى القلب المسكاني فليتامل اه وفي بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائد وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق واما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير هـ) اذ كتاب أنزلناه مبارك (هـ) من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

لا تدل على معنى البتة بل انهما لم يؤت بها اللسان نادوا الافهى دالة على الماضي ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على الماضي (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدأ وخبره (و) قدرنا بين الفعل ومفعوله (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جيا دني أبي بكر تسامى * (على كان المسومة العراب)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهو ما كالشيء الواحد والجماد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفنا إحدى التاءين من السومة وهو العلم والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها لامة وتركت في المرنى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تراد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما (وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب أبي العباس المبرد وأثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزيادة بل هي الناقصة وألوا واسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والتحليل حيث ذهبوا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقها الزيادة فيها والذي فهمه النحويون انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تأتي وقد عملت في الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذي فيها تو كيدا لنا في ان لا نرفع بالفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال أبو الفتح محتج بالتحليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر والكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلان في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تراد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد اتصل بغير عامله في الضرورة ونحو قوله

* ان لا يحاورنا الاكديار * والاصل الاياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه قال المرادي في شرح النسب هيل وهذه تخرجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني التحليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما أراد بالزيادة أنه لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالفجيرة كانت في الزمن الماضي فحى بقوله كانوا لنا لئلا يكتسب ما فهم من الماضي قبل دخولها فاطلق التحليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يتفحالا ماضية قوله قبل هذا

هل أنتم عائجون بنا لعنا * ترى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمنع أيضا في البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرانهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادي والمحصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هـ هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير تو كيدا للسنن في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملقى نحو

(قوله ان تحذف) قال اللغاني هذا خاص بمبدأ كان لا بصيغة الماضي لما يأتي عن سيمويه في قوله ولو تمر من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر (قوله دال عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفعولاً منصوباً وأما اذا كان جارا ومجروراً أو وجهاً فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير المجازمة) - ياتي في باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير المجازمة (قوله ان راكبا وان ماشيا) قال الدونشري جعله اللغاني حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت راكبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظرا لان فيه تعليق المفصل على الجمل وهو كعلق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا علي بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشينين لا مجموعهما

بدليل انه يكون ممثلا اذا
أتى باحدهما مسرعا (قوله
وان بقیة اما) قال
الدونشري قد يقال بقيتها
أم لان اللهم الآن يكون
أصلها ان مائم أدغم (قوله
بأعمالهم) قال اللغاني فيه
حذف مضاف أي
يخسر أعمالهم اذا اعمال
يجازى عليها الا بها (قوله
وفيه رد على التسهيل
الح) قال الشهاب القاسمي
أقول وفيه نظر اذ لا نسلم
ان مراد المصنف ان
الاسم هو الاسم الظاهر
المذكور أعني عملهم بل
الاسم ضمير مستتر في
كان عائداً على العمل
على ان تقدير المصنف
لا ينض حجة على التسهيل
(قوله أي ان كان عملهم
خيرا) قال اللغاني لا
يتعين ذلك لجواز تقدير
ان عملوا (قوله أي ان
كان في عملهم - الخ) قال

زبد ظننت عالم هذا ما في المغنى مرتبا (ومنها) أي من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك)
الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضمير اكان أو ظاهرا (ويبقى الخبر)
دال عليها (ويكثر وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانها من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان أم أدوات الشرط المجازمة ولو أم
أدوات الشرط غير المجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون في الامهات ما لا يتسعون في غيرها والى ذلك
أشار الناظم بقوله ويحذفونها ويثقبون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا اذا اشتر
(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قوله كسر مسرعا ان راكبا وان ماشيا) أي ان كنت راكبا
وان كنت ماشيا (وقوله) لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالمنا أبدأ وان مظلوما)
أي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضممار كان وانما اتصبا على
الحال وان بقیة اما وهذا البيت قاله ليلى الاخيلية (وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا خيرا وان
شرا شرا) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف (أي
ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير) وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم
كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفعولاته (ويجوز ان خير خيرا) وان شرا شرا برفع الاول على انه اسم
لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان للفعل محذوف (أي ان كان في عملهم خير
فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فجزون خيرا (ورفعهما) معا بتقدير ان
كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (و الوجه الاول) من الواجهة الاربعية (أرجحها) لان فيه اضممار كان
واسمها بعد ان و اضممار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلها ما كثير مطرد (و الوجه الثاني أضعفها) لان فيه
حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلها ما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيمويه
(و الوجهان) الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلو بين هما متكافآن يعني على حد
سواء قال تلميذ ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف
نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتناسوا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من
نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أي وان كنت مستخرجا
(ومثال لو) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) أي التمس شيئا ولو كان
ما التمس خاتما من حديد (وقوله) لا يامن الدهر ذوبني ولو ملكا * جنوده ضاقت عنها السهل والجبل

(٢٥ تصحيح ل)
اللغاني فيه أمر ان الاول تقدير الجزاء مضارع مقرونا بالفاء والثاني ان تقدير
في عملهم منظوريه اه وقال الدماميني وهذا الاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف
من جهة المعنى اذ معنى ان كان في عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المالك ان كان نفس عمله خيرا لان لهم أعمالا وفي تلك
الاعمال خير وقد يدنع هذا بان على التجريد فيكون نحو ان كان في عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا
تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فاما ذكره هنا ليني عليه ما بعده (قوله وقال
ابن عصفور الخ) قال الدونشري وجه أحسنية الرفع عنه على النصب ان في النصب حذف أكثر من الحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر
اه وقال الدماميني اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثاني خيرا من نصب الاول لاستوائهما في الاضمار ورجحان رفع الثاني بان

أضمرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت إلى الابقحين رأيت نصب الثاني أقبج من رفع الأول لاستوائهما في الاضمار وضعف نصب الثاني بانك أضمرت جملة وفي رفع الأول لم تضمر جملة وبوضوحه ان سيبويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشري فيه نظر لان آخره لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشري راجع لسائلة لا تجمعها على شول لاق قياس الصفة المختصة بالمؤنث ان لا تلحقها التاء كطالق وحائض وتديقال ان فعلا لا يكون جعما كما قالوا في صحب على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع سائلة واختلف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضرب فهي سائل بغيرها وواجمع شول كرا كع وزكع وقيل ما قاله الشارح انها جمع سائلة إلى آخر ما قال قال الغنيمي وتدرج الأول بأنه دروي من لدشول بالخفض وأجيب بان التقدير من لدشول ان شول أو زمان شول أو كون شول فحذف المضاف والتقدير الأخير أولى لمتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد رجح الثاني برواية الجرحى من لدشولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولا بالمدولكن قصره لضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول

كانتصاب غدوة بعددها وهو مردود باتفاقهم على ان ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر في البيت على ان المراد بالشول جمع سائلة الخ (قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا في بحث حذف الخبر بعد دلولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يخص المنع بما اذا كان غير علة تصرفية فاما لما فيجوز في نحو يدودم اذا صلحها يدي ودعى فقد حذف بعض الاسم الذي هو الياعوكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على ان الموصول المحرف لا يجوز

أي ولو كان صاحب البغي ملكاذا جنود كثيرة وقولهم ألاحشف ولومعرا وفيه ما رد على أي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعدلوا على ما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف (وتقول) فيما اذا كان ما بعدلومندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الاطعام ولومعرا) فان الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها (وبقي الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (كقوله من لدشولا في اتانها * قد رده سيبويه من لدان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع سائلة على غير قياس وهي النوق التي خف ابنها وارفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وأما السائل بلاهاء فهي الناقة التي تشول بذنبها اللقاح ولا ابن لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كرا كع ور كع والاقلام مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلوقة بالولادها وانما قدره سيبويه من لدان كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن إلى الجمل نقلا في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ لم يلزم منه حذف بعض الاسم بقاء بعضه بل نفس سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قرره وقع فيه الوجه (الثاني ان تحذف) كان (مع خبرها وفيه في الاسم وهو وضعف ولهذا ضعف ولومعرا وخبر برفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) وبقي اسمها وخبرها (وكثير ذلك) بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجلها في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (في مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول ومقبله علة له مقدمة عليه (وأصل انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعيلية (ومابعددها) المحرور بها (على ان نطقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم

حذفه) الابعاد المحروف التي تذكر في النواصب كما قيد بذلك المرادى ثم المراد لا يجوز جواز امطر داوا لا قد تحذف ان بشذوذ في غير ما تذكر في النواصب كما ذكره في المغني لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والافهو مطرد كما في باب المبتدأ في تسمع بالمعيدي (قوله ان ما قرره الخ) قال الدنوشري الذي قرره ان لدن لا تضاف للجمل (قوله ان تحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده فنص في المغني في بحث الحذف على انه لا يجوز لانه عوض أو كالعوض من مضدرا هو من ثم لا يجتمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال اللقاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لا مكان ان يدعى ان امانا ثمة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهتما تذكر منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزه في اما عالم أريد عالم أي مهماتذ كر شخصا في حالة كونه عالما أي مذكورا بل علم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء بعد المنصوب في نحو * فان قومي لم ناكلهم الضبع * فانه منافي لما قرره فتأمل اه قال الدنوشري قوله اما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الرد ان اما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه ان يتبع بما قال وزعم انه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز في بعض المواطن عما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لوجه تخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا

(قوله ثم حذف كان لذلك) قال الدنوشري قدي قال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما أنت فليتأمل (قوله أي لان كنت ذات فرخت) قال اللقاني لا يخفى ان تقدير فرخت يورث في التركيب

١٩٥

ركاكة وفي المعنى فسادا لا يتجه

أن يقال فرخت لكونك

ذات فرلان قومي لم تأكلهم

الضبع بل المتجه ان يقال

مهما تذكر أنت في حال

كونك مذكورا بالذفر فاني

مثلك ذونفر اذ قومي لم

تأكلهم سنة الجذب حتى

ترفع على بقومك ونفرك

وهذا يتبادى بكون

امانا بة عن مهمما كثر

وقال الشهاب القاسمي

يجوز أن يكون قوله فان

قومي الخ تعليلا لمحذوف

أي ولا اعتبار بفخر

بذلك فان قومي الخ وبعضهم

جعل التقدير لا تفخر

والتعليل حينئذ واضح

فتأمل (قوله التامة)

فيه نظر فانه لا مانع ان

يكون قومي اسمها وقوله

كالذي خبرها وهذا

كالمتعين فانه شاهد ومثال

الحذف كان مع بقاء اسمها

وخبرها وان كان ما قاله

الشارح محتملا في نفسه

(قوله أي ان كنت لا تفعل

غيره) قال اللقاني لا محوج

الى هذا التكلف الذي

لادليل عليه اذ الظاهر ان

ما مر يده لما كيد ان

الشرطية ولا نافية للفعل

المقدر ولا ومنفيها هو

الشرط فاما أداة شرط

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصاران كنت منطلقا انطلقت (ثم حذف كان لذلك) الاختصار (فان فصل الضمير) الذي هو اسم كان فصاران أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصاران ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (في الميم) من ما (للتقارب) في المخرج فصاران أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعدها تعويض ما عنها ارتكبت * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أباخرشة أما أنت ذات فر) * فان قومي لم تأكلهم الضبع (أي لان كنت ذات فر فرخت ثم حذف) فرخت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدها وأباخرشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسر هاو براء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بن خثعم معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف والنفر بفتح النون والفاء الهمزة والضم على وزن العضد السنين المهذبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة شهابا بالاكل فهو واستعاره تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر وتقول أبو الفتح عن أبي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته وحجته ان ما ما نابت في اللفظ نابت في المعمل وزعم انه مذهب سيديوه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أي بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعي (أزمان قومي والجماعة كالذي) * لزم الرحالة ان تميل بميلا (قال سيديوه أراد ازمان كان قومي) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالجماء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوب بان في موضع التعليل وميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان) الشرطية (في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض) عن كان واسمها وأدغمت نون ان فيها التقارب مخرجيها (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجار بردي تقول أخرج فاذا امتنع تقول اما لا فكملم أي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من امام مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة قال معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أي لان كنت تحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت في الميم اه كلام الجار بردي في باب الامالة وهو عجيبي فان صيرة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما أنت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبله ما جاز قاله الخضر اوى وحكى الكوفيون انه يقال لاتات الامير فانه جائز فتقول أنا آتية وان أي وان كان جائز افتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقير امعدها قالت وان

أي وان كان فقير امعدها ولا يجوز هذا المحذف مع غير كان عند البصريين (وهنا) أي من الامور المختصة

مؤكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله

فطلقها فلست لها بكفء * والايعل مفرقك الحسام والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره وهذا معني واضح لا غبار عليه

فعليلك بالحق وان أفتاك الناس وأفتوك

كما قال اللقاني (قوله لا انتفاء الحزم) قال اللقاني لا يخفى ان شرط الحزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبني فليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله ترد الاشياء الى اصولها) أي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لان أصله غير مستعمل الا أنه يشكل عليه رد الياء في يد ودم في التصغير حيث قال يدي ودمي اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شيء (فصل في ما ولاولات وان) (قوله في النفي) أشار به الى الجامع في الحق المذكور فان قلت هذا قياس في اللغة وهو ممتنع قلت لانت لم انه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محققه ولو سلم فلان لم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزيز جماعة (قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيده أنهم قالوا ان المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه ان

بها كان (أن لام مضارعها) وهي النون (يجوز حذفها) تحقيقا وصلالا وبقا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم أك بغيا) وان تلك حسنة ايضا عفا أصلهما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لا انتفاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لا انتفاء الحزم فيهما) لان الاول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف نحو (وتكونوا من بعده قوماصا تخين لان جزمه بحذف النون) بالعطف على يخل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتمحذف كما تحذف في الجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو أن يكنه فلان تساء عليه) فلا يحذف أيضا (لا اتصاله بالضمير) المنصوب والضماء ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله يغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لا اتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي معاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر (وخاف في هذا) الاخير (يونس) بن حبيب (فاجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة المعارضة لا انتفاء الساكنين (تمسكنا بحقوقه) وهو الخنجر بن صخر الاسدي

(فان لم تلك المرأة أبدت وسامة) * فقد أبدت المرأة جهة ضيغ

فحذف النون مع ملاقات الساكن والمرأة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظرو وجهه فيها فلم يره حسنا فأسلى بانه يشبهه الضيغ وهو الاسد والوسامة بفتح الواو والحسن والجمال (و) هذا البيت (جمله الجماعة) المعتقدون في المنع عطاق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي فليست بآتيه ولا أستطيعه * (ولا اسقني ان كان مأوك ذافضل)

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به القراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فخفي انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك من أخ يعني نفسه بواسيت بطعامه بغير من ولا يخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم وليست بآتيه ولا أستطيعه ولكن ان كان في مأكل الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه

* (فصل في ما ولاولات وان المعاملات عمل ليس تشبيهها بها في النفي) *

(أما ما فاعملها المجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشر اما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط وأما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض وأعملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أنه ملوا ليس جملا عليها فقالوا ليس الطيب الامسك بالرفع قاله في المغني (و) لا يعملها المجازيون مطلقا بل (لا عملهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقترب اسمها بان الزائدة) فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله بني عدنان ما ان أنتم ذهب) * ولا صريف ولكن أنتم خرف

بعد المنذ لانهم مرفوض في توجيه لغة المجازيين المعاملات لما وعلى هذا الجز أن بعدها يرد ما زعموه من قولهم ما شيا (قوله لا عملهم اياها) قال اللقاني أضاف الاعمال الى ضمير المجازيين إشارة الى ان أعمال غيرهم المواطن مما فيه

قد يوجدون الشروط أو بعض أعمال الفرزدق أياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقاني لوقال المرفوع بعدهما كان أولى إذا لم يقترن به ليس باسم لها (قوله لازائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حينئذ أن الزائدة تفصل أجنبي دون النافي المؤكدة لكن الزائد في كلامهم هو المسوق لنقص التأكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق إذا العمل للأولى في الوجهين اهـ وقال الشهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام لتأكيد الكلام لا لتأكيد خصوص ما يتخالف النافية فإنها التخصيص ما ١٩٧ فيبينها في فليراجع هل الأمر كذلك اهـ وقال الدنوشري

كذلك اهـ وقال الدنوشري قوله لازائدة رده بعضهم بأنه لا وجه له كونه شاملا له كونه انافية مؤكدة لما أنها عينها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفي خبرها) قال اللقاني إشارة إلى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غير، فإذا وجد

برفع ذهب على الإهمال وانما لم يعمل حينئذ لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهب بالنصب فتخرج على أن أنافية مؤكدة) لا مؤسدة لأن نفي النفي الإيجاب (لازائدة) كافة لما وهذا التخرج انما يمشى على قول الكوفيين أن أن المقرونة بما هي النافية حتى بها بعد ما تو كيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت أن الزائدة بعدما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالمدال المهملة والنون قبل ما التانيث حتى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالص والحزف يفتح الحاء والزاى المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الآخر زاد في القاموس وكل ما عمل من طير وشوى بالارحتى يكون فخارا الشرط (الثاني أن لا ينتقض نفي خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فذلك وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

صح العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقات به فانه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما يرد قائما بل قاعده وما يرد قائما الا في الداراه ثم ان الشرط انما هو عدم الانتقاض بغير غير أما إذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوبا وجوز الاخفش الرفع (قوله فن باب ما زيد الاسير) أي خلافا لابن الناطم حيث جعله من هذا الباب أعني المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا

(فن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد (ما زيد الاسير أي) ما زيد (الاسير سير أو التقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور محذوف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الإيجاب والباعث على تقدير دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للاداء الذي يسبق عليه الماء فتارة يجعل السائل عالما وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلهتها فخر بته سوطا (و) كذا القول في * وما صاحب الحاجات الا معذبا * فانه في تقدير (الا يعذب معذبا أي تعذبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لأن معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب وهذا البيت يشهد به والاصل عدم التأويل وأشهد ابن مالك * أرى الدهر الا منجنونا * وحكم بزيادة الا واعترضه في المعنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الغراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولا يمكن قاعدا على انه خبر لمبتدأ محذوف) أي بل هو قاعدا ولكن هو قاعدا (ولم يحجز) في قاعدا (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل ولكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أي مثبت والى ذلك أشار الناطم بقوله

بعد الإيجاب) أي لانه مخصوص بالاوسياقي في باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت الاسير أو انما أنت سير ا فاندفع ما يتوهم ان الوقوع في الإيجاب لا يقتضي النصب نحو وما محمد لان ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع بالفواتية يزيد تبيين في الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والخشري مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقاني ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لا انتفاء الشرط كناية تضييه قواه ولاجل الخ قات أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد

انتقض فيه النفي بل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالتحاق بالفعل لانها من الحروف لانها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما بانى وهذه انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فسي خبر مقدم) قال الدونشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أوصفتها (قوله كما قال سيديويه) الذي قاله سيديويه انما هو ان العربي لا ينطق بالحظا ١٩٨ ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن

بنى لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلاً خالفت المهمات في انها تشي وتجمع كقوله تعالى الأأم أمثالكم وقول الشاعر والشمر بالشر عند الله مثلاً ان كما في الباب الرابع من المغنى (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشعري في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عامة للفصل بينها وبين اسم ما بالحال اه قال الشهاب القاسمي وكان وجهه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل باجنبي اه وقال اللقاني ان ما خيئت على عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاسند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهمة لا خبر لها اه ثم قال الاشعري وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليصح عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثاهم

ورفع معطوف بل كن أو يبل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيدنا بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضع عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للقرء وان كان ظرفا أو جاروا مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقوله مامسىء من أعتب) فسي خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي مامسىء من أعتب على الاعمال وقال انه لغو والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعدما أساءك (وقوله وما خذل قومي فاخضع للعدى) * ولكن اذا ادعواهم فهمهم فخذل بشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فاما قوله) وهو الفرزدق فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قریش (واذا ما مثلهم بشر) ينصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيديويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم باللغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطأ وعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيديويه (وقيل) بشر خبر مؤخر (مثلهم مبتدأ ولكن بنى) على الفتح (لا بهامه مع اضافته للبني) وهو الضمير والمهم المضاف لبني يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه لمحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من ففتحها) مع أنها ما يستحقان الرفع على التبعيية لمحق في الاول والفاعلية في الثاني فأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص باللغة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافته مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممنوع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلهم قاله المبرد وورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممنوع قاله في المغنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذهم مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همام بن غالب ويكنى أبا فراس واختلاف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدق ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم أعمال ليس أعلمت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم ابن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافى منى أنا عارف) والاصل ما أنا عارف كل من وافى منى في كل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بشديد الرأه تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن مزاحمنا اجتماع بحبوبيته في الحج ثم

فقدما

مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل ياتي

وان جعلنا العامل متعلقا بالجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

نفسه وان لم يكن ظرفا ويبقى الكلام في معنى - مولى اسمها هل يغتفر تقديمه على الاسم مطلقا وان كان ظرفا أو جارا أو مجرورا (قوله وإنما قول النابغة) قال الزرقاني الاحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذ هو محتمل لأن يكون على حذف مضاف أى لا مثلى باغيا فمدخول لا نكرة لأن مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأتى بمنفصل لا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل يلزم ذلك) قال الزرقاني أى يلزم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول يلزم الحذف غاية لعلمية الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما استلزمه العلية من معنى الحذف في القائل فكانه قيل قد خفي حتى لم يطع عليه بعض الناس فقال يلزم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجع في بحث أن المكسورة الهـ مزنة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صداح) قال في المغنى ١٩٩ وانما لم يقدر هو هامه ملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ

واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لاشاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ أو رديان لالداخله على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلمالم تتكرر عـ لم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه فيـ ير عاملة ولا مكررة فرد بان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يدفع ماللقاني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فانا مخالف له والـ براح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكاني براح وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله

فقد هـ فسال عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من هـ فقال أنا لا أعرف كل من وافي منى حتى أسأله عنها (الان كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله) باهية خرم لذوان كنت آمنا * (فكل حين من توالي مواليا) والاصل فـ من توالي مواليا كل حين فـ انافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر وظرف كما * بي أنت معنيا أجاز العلما والاصل ما أنت معنياني وفهم منه أن المعمول اذا لم يكن أحدهما أنتـ لم لا يجوز العمل وهو الشرط الرابع (وأما لافاعمالها أعمال ليس قليل) جدا عنـ دلحجازين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترطه الشروط السابقة) في عمل ما (ماعداء الشرط الاول) وهو أن لا يقتصر اسم بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لأحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله

* في النكرات أعلمت كليس لا * وأما قول النابغة لأنا باغيا * سواها ولا في جها متراخيا * وقول المتنبي * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ماز يذاهبا ولا أخوه قاعد اقلت لا عمل للابل هي زائدة والاسمان تابعان للمعمول ما (والغالب) في لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صدعن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح) فبراح اسم لا وخبرها محذوف أى لا براح لى (والصحيح جواز ذكره) أى الخبر (كقوله) تعزف فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر عما قضى الله واقيا)

فتعزف فعل أمر من التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الانافية للوحدة وليس كذلك نسبة عليه في المغنى وثنى اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء أو لغوم متعلق بماقيا وباقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملقا والواقى المحفوظ (وانما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقتصر اسمها بان (لان ان لا تتراد بعد لأصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فاصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ

يا بؤس للحرب التى * وضعت أراها طاسترا حوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشى يجوز أن تكون لاقى البيت عاملة عمل ان فكانه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أى من جواز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلقا واقيا محذوفا أى واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقة والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك فى الاول لان باغيا بمعنى دائما لا يحتاج لصفة فتأمل (قوله لان أن لا تتراد بعد لأصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الاذهبة للهروى انها تتراد بعد لا وأنشد عليه باطائر البين لان زلت ذا وجل * من المقنص والمقتصص محجوبا قال أراد لالت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تتراد بعد لا التى الكلام فيها وهى العاملة عمل ليس الداخله على الجملة الاسمية ولا فى البيت المذكور داخله على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في شر ولا في نظم فتأمل (قوا أولهما) فيه نظرا لأنه يانم حينئذ اجتماع وصفتين متناقضتين وضعها
 لان تاء التانيث ساكنة وضعها وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعها (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة
 تحين في اللغات واشتهر لات حين وأيضا يقولون لات أو ان ولات هنا ولا يقولون قاء وان ولا تهنأ (قوله قلبت الياء ألفا) أي لتحركها وانفتاح
 ما قبلها (قوله وأبدلت السين قاء) هذا ابدال شاذ كما في سدت فان أصله سدس قاله الدماميني (قوله وعملها الجمع من العرب) قال
 الدنوشري فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لاتعرف العمل وانما المحاكم به النحاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أي كون الاسم الواقع

بعدها منصوبا وحينئذ
 فلا ينافي قول الشارح وفيه
 خلاف عند النحاة لقاني
 اه وأراد أن اللقاني أشار
 لذلك لان ذلك نص
 كلامه كما يعرف بمراجعته
 (قوله فزعم القراء أن
 لات الخ) قال الرضى وليس
 بشئ اذ لو كان حرف جر
 لمجر غير أو ان واختصاص
 النجار لبعض المجرورات
 نادر وأيضا لو كان جارا
 لمكان لا بد له من فعل
 (قوله وهو شمردل) قال
 الدنوشري الذي في شرح
 ديوان الحماسة للتبريزي
 انه عبد الله التميمي ابن أبي
 أيوب وقال له فامبتدأ وهو
 مضاف الى ضمير النفس
 ففر من الكسرة وبعدها
 ياء الى الفتحة فانقلبت
 ألفا ولوروى له في عليك
 مجاز ويكون جارا على
 أصله وعليك في موضع
 الخبر واللام في اللفظة متعلق
 بمادل عليه له في فيقول
 لي عليك حسرة شديدة
 من أجل رجل نابذ ريب

أولها اللفظة في معناه أولهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التام هنا أحسن منها في ثمت ووربت لان لا محمولة
 على ليس وليس تتصل بها التامون ثم لم تتصل بـ لا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا
 فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كـامتان عند الجمهور ولا النافية وتاء التانيث
 وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
 الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى بليت بمعنى ينقص
 استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان
 حكاهما في المعنى (وهما الجمع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى أنها لات تعمل
 شيئا وان ولها مرفوع فمبتدأ محذوف خبره أو منصوب فمفعول للفعل محذوف وهذا أحد قولي الاخفش
 وعنه أيضا أنها لات عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها لات عمل ليس
 فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما
 والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها
 محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) (هم)
 وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص (رفع الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس
 حين فرار حينئذ لهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز
 البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفه مالم يتصرفوا في
 أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم القراء أن لات تستعمل حرفا جارا الاسم الزمان
 خاصة كما ان منذوم ذلك فتحصل في حين ثلاث قرات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة
 أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية لالات أن كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لسان كانت عاملة
 عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية لالات ان كان عاملة عمل ان أو على الخبرية لسان
 كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه
 واحد وعلى كل حال لاتعمل الا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم * وماللات في سوى حين عمل *
 (فاما قوله) وهو شمردل الليثي له في عليك اللفظة من خائف * جوارك (حين لات مجير
 فارتفع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديره (أو على الفاعلية) بفعل
 محذوف (والتقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم
 دخولها على الزمان) ومجير بالجم اسم فاعل من أجاز (ومثله) في اهمال لات (قوله) وهو الاعشى ميمون
 (لات هنا ذكرى جبيرة) أو من * جاء منها بطائف الاحوال
 (اذا مبتداه ناذ كرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (برمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف ليمضي ويمنع في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كانه
 قال حين ليس مجير في الزمان أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس فبناء لان المضاف اليه غير متمم فاكسب البناء من جهته
 فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كانه أخرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان
 الرواية ليس مجير وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وقارة
 بـلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر
 كونه خبرا لا لتسوية (قوله اذا مبتداه ناذ كرى) قال اللقاني فيه نظر اذا الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

ليس هذا المحين حين ذكرى جبيرة وهنأ في الأصل طرف مكان استعير للزمان اه قال الدوشري وكوز هنا طرف زمان يلزم عليه
 إضافة اسم الإشارة إلى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة * (فصل)
 (قوله وتراد الباء) آخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناطم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على
 أعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشئ تعدى معناها إلى الغير
 لانها لا تدخل على معنى لدالاتها على رفع توهم الاثبات أو تأكيد النفي وأنظر لم أطلقوا ٢٠١ عليها الزيادة دون اللام في باب ان قال
 الدوشري قال الرضى ولا

يمنع دخول الباء في خبر ليس
 غير نقض النفي بالاولئك
 لان الباء لا توكيد النفي
 فلا تدخل بعد انتقاضه
 انتهى ومنه يعلم ان الباء
 لا تراد بعد ما التيممية ولا
 المجازية الفارقة شرطا غير
 ماذكر وذلك مستفاد من
 قول المصنف وخبر ما كما
 هو قضية عطف ما على
 ليس وأشار إليه الشارح
 بنقده وفي خبر وقال
 اللقياني قال الرضى ونحو قوله

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح
 الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن خزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا
 البيت وأومن عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أومن جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطرق
 بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكأنه رآها وهي غصبي ففرع من ذلك والاهوال جمع
 هول وهو الخوف (وأمان) النافية (فأعماله) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو
 لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي مافوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما
 والاهوال النسبة اليها على وعلى غير قياس كذا في الصحاح واختلاف في جواز إعمالها فذهب الكسائي
 وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى الجواز وذهب القراء وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى
 المنع واختلاف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك
 النحاس ونقل ابن مالك عنهم ما الإجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خير من أحد
 الابالغافية) وان ذلك نافع ولا ضارك وان قائما أي ان أنقائما (وكرهه سعيده) بن جبيرة (ان الذين
 تدعون من دون الله عبادة أممكم) بكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان الخنفة من
 الثمينة وانما تنصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج
 على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستوليا على أحد) * الاعلى أضعف المجانين

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

* (فصل وتراد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو وأليس الله بكاف عبده وما
 الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين
 لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائمه رد لان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقوله ما غير الاستثنائية قاموا
 ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان محسوب ليس الاستثنائية محسوب الاكتمال لا تقول ما زيد الا بقائمه لا
 تقول قاموا ليس بزيدا كما تراد الباء في خبر ليس تراد في أممها اذا نأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس
 البربان تولوا وجوهكم بنصب البروقوله أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه
 وهذا من الغريب كما قال في المعنى (و) تراد الباء (بقلة في خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ
 منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
 (وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمنغ فتيلاعن سواد بن قارب)

فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو المحيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق
 أي بمنغ اغناء ما كاد الوجهين في ولا تظلمون فتيلاعن يوم لصاحب شفاعة مغنيا شيئا فاقام الظاهر
 مقام المضموم وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذ لم تجعل الباء بمعنى في

(٢٦ تصحيح ل) ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانها لم
 تدخل معه الا بطلان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحاله فلا يرجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للثنان لان ظاهر ضربه
 ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يحجرني بقعد دلانهم لم ترد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقياني أي
 وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو يجوز باعتبار الأصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة
 التيميم ان يقول وكما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس زيدت في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس أن يكون منقياً عن اسمها كما في قولك لا رجل فاشم فان معناه في الغيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخير قلت بل يظهر فيه أيضاً ان الخير الذي بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار اكون الخير مشروطاً في الاعتداده أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعني ان القتل الذي ٢٠٢ بعده الحياة لا يسمى قتلاً فالمقصود في القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل

لكون مسجى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من ان المقصد من التركيب انما هو نفي الخيرية المطابقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض مجاهيده وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعده قوله ممنوع مانصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصوداً من التركيب ان جعل بعده النار ظرفاً لغواً متعلقاً بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو

قاله ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الأزدي

(وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذ جشع القوم أعجل)

فزاد الباء في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا التفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعاني أنحي والخيل بيني وبينه * (فلما دعاني لم يجدي بقعدد)

فزاد الباء في قعد وهو المفعول الثاني لوجد والقعد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف (و) تراد الباء (بندور في غير ذلك كخبر ان) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

فان تناعنها حقبة لا تلاقها * (فانك مما أحدثت بالحرب)

فزاد الباء في الحرب وهو خبر ان وتنا من الناي وهو البعد والمساء في عناء عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً خيلي مراني على أم جندب * لتقضي حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح في شرح الشواهد والحرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختيار (و) في قوله

ولكن أجز الوفعت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجزاهن لوفعته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق بهجوج ريرا

وكليار هطه ويرميهم باتيان لاتن بالمشاة اثاث الخبير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولي عليا وأقردت * (الآيت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء في دائم وهو خبر برليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا ونعت له واللذيذ نعت العيش واقول بالثقاف ارتفع وأقردت بالتانف والراء سكنت وذات وفي الواقت للزاهد المقول المتجاني المستوفز وفي اثر ان عمر كان اذا سجد اقلولي قال الفرء هو ان يرفع مقعدته ويتجاني قليلاً وأنشد

لما رأيتني خلقتهم قلوباً أي متجافياً عن النساء والمقلولي أيضاً الركب على الشيء العالي عليه ومنه هذا ومعنى البت يقول الكلي اذا ارتفع على الاثان وسكنت له الآية هذا العيش اللذيذ بدائم وروي الامل أخو عيش لذذيذاً ثم عليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وفي هنا جحد وعليه شرح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاماً وجحداً وشرطاً وأمرأتو يبخا وتقريرا ومعنى قد

واقصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال

وبعد ما وليس جراً بالخبر * وبعد لا ونفي كان قد يحجر

(وانما دخلت في خبر أن) المفتوحة (في أولم يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن

ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعده قوله بقادر من باب القلب لكن يبقى النظر في انه هل من شرط القلب صحة حلول الثاني بهيئته محل الاول أو لان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خير انتهى وأقول في هذا الاخير نظراً وما المانع من صحة قولها لا بخير ان خصوصاً على ما قاله بعضهم ان الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبر ان) قال الدنوشري في ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضي ربما زيدت في الحال المنقبة نحو ما جاء في زيد برأكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدأ بعد هل نحو زيد بخارج

(قوله لما كان في معنى أوليس الخ) قال اللقاني رجعه الى ذلك اي قول الى خبر ليس ولو قيل انه يرجع الى خبر المنفى الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشري اذا المعنى اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا علمية وقد يقال ان الباء لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه * (هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللقاني فيه بحث يمكن ان يراد بافعال المقاربة في الترجمة حقيقة أي البعض الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطراد الاينافي ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع أفعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهوان الكلمات كلها اشتركت في اطلاق الكلمة عليها

ولم يغلب اسم على اسم
كالانتمين انتهى بقي ان
دعوى اللقاني ان ذكر الشئ
استطراد الاينافي ان
الباب له محل نظر تام اذ
الاستطراد ذكر الشئ في غير
محله لمناسبة فكيف
يكون استطرادا والمحل
له ودعواه ان التعبير
بافعال المقاربة من التغليب
لا يخفى لوعن خازنة لان
التغليب لا بد من علاقة
وفي تحقيقاتها هنا خفاء اذ
لا يظهر هنا شرف ولا خفة
وذلك ظاهر ولا كثرة لان
أفعال الشروع أكثر فتدبر
ومن هنا يظهر أيضا
التوقف في كون الهاز
عربا لعلاقته السامية
والجزئية لان الشرطي
تلك العلاقة ان يكون
لذلك الجزء من بين الاجزاء

بقادر (لما كان) أو لم يروا ان الله (في معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جامع مصر حاه في موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنبي متناول لما مع ما في خبرها فليست حينئذ من النوادر وهي نظير ما جازاه الزجاج من قولك ما ظننت ان أحدا يقام لما كان في معنى ليس في ظني أحد بقاتم * (هذا باب افعال المقاربة) * (وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم زبيئة التوم عينا (وحقيقة الامر) في ذلك (ان أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بثلاث الدال (على قرب الخبر) للمسمى باسمها (وهو ثلاثة كادوكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك) (و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في محتم (وأخلوق) بخاء معجمة ووقاف (و) النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير) وانها بعضهم الى نيّف وعشرين فعلا (ومنه أنشا) وأنشأ (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبقي بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعاق) وهلمل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (الأن خبر هن يجب كونه جملة) لتوجه المحكم الى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو ثابت شرعا واسمه ثابت بن جابر (فابت الى فهم وما كدت آيبا) * وكه مثلها فارقتها وهي تصغر فاتي بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروي وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الماء أبو قبيلة وهو فهر بن عمرو بن قيس بن عيلان وكخبرية ومثلها تميم بن جحر ورب الاضافة والماء المضاعف اليها ترجع الى القبيلة وتصغر من صغر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكه مثل هذا القبيلة فارقتها وهي تصغر (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبؤسا) فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

زيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يحجب بما ذكرناه في حاشية الالغية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللقاني فيه تجوز الحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدالة عارض للوضع لا موضوع له (قوله) وهي كاد قال الدنوشري فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نقيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه منه فاطلاق الرجاء عليه ما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه ان طلع كن للتخويف لا للتخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافه وقال انها ترجع للحظة فليتاامل (قوله هذا قول سيبويه وأبي على) أي وقالان ذلك من مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع ان بدليل قوله والتقدير ان يكون أبؤسا وبدليل قول المصنف في شرح الشواهد في رد هذا القول ومنع سيبويه اضمارا ان يكون في قوله كل أخ مفارقة أخوه * لعمر أبيك الا لفرقدان لان فيه اضمار الموصول الخبر في وقدرا لاصفة انتهى ومما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لا

(قوله والاحسن من ذلك كله) أي لما براد عليه مما عاينته ومن جملة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذي صوبه في المعنى خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه أخر كلام المعنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المعنى من جملة الاقوال الغير المحسنة فتنبه له (قوله وقال في المعنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لان في ذلك الخ أي من كون خبرها جملة وليس ٢٠٤ كلام المعنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يماس أبوسا أو ياتي بابؤس

أن يكون أبوسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسي الغوير ياتي بابؤس لحذف الناصب والجارتوسا وتلخص ان أبوسا خبر عسي أو لكان أو اصار أو مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يماس أبوسا فيكون مفعولا مطلقا على حذف فاعله مسحا أي يمسح مسح انتهى وقال في المعنى الصواب انه مسح حذف فيه كاد أي يكون أبوسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصل انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آبيا انتهى والغوير تصغير غار بالعين المعجمة وأصل هذا المثل في ما قيل أن الزباء قالت اقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء ليل على طريقه عسي الغوير أبوسا يريد لعل الشرياتيكم من قبل الغوير فصار من لا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه من خير نيسان تخيرتها * ترياقة توشك ففقر العظام

أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح: قد يقال انه على حذف كل أي توشك أن تكون فقر العظام (وأما فاعله - جافا الخبر) فعل (محذوف) للدلالة منه عليه ومسح مفعول مطلق لا خبر (أي) فطفق (بمسح مسح) وفيه رد على الناظم في قوله * وحذف عامل المؤ كدامت مع * كما سيأتي في آية وفي قوله وشذبحية مفردة بعد كاد وعسي تقييد لقول النظم

كذلك كاد وعسي لكن ندر * غير مصارع لهن خبر (وشروط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذبحية) (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الجملة

وقد جعلت قلوص نسي سهيل * من الاكوار مرتعها قريب
فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروي ابن سهيل بالثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور يضم الكاف وهو الرجل بادائه أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثير من الابل المرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها أعراء وتعب وكلال فلم تبعدهم الا كوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن مالكون في ماله على الحجاسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلفت فقليل ألفت على حد اجازة لا خفش ظنفت زيد قائم وقيل الاصل جعلته أي جعلت القلوص الامر والشان كما لو ان بك زيد ما خوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان أفعال التصيير لا تلغى (وشروط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة) أمور أحدها ان يكون رافعا للضمير الاسم الذي لهذه الأفعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع لانه تحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النمرى (وقد جعلت اذا ماقت يثقلني * ثوبى فانضض غرض الشارب الشمل وقوله) وهو ذو الرمة (وأسقيه حتى كادما أبشه * تسكمني أحجاره وملاعبه

لانه لم يتعرض لشي من تلك الاقوال وكيف يصح ان يكون ماقاله صوابا دونها لما علم به وكلها اشارت في التعليل لان في جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصل من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فقيهه خلط على خلط هذا واعترض في الشواهد ما صوبه في المعنى بان فيه مجي الخبر بعد عسي بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله) وأصل هذا المثل الخ قال ابن قدامة في قنعة الاربيب في تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار من لا تاكل شيء يخاف ان ياتي منه شر ثم حكى ماقاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطل به الدنوشري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الاصمعي مقتصر

عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به مثلا وهذا احسن لان الزباء فيما زعموا فتوى كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب تمذات به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشري قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف في رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذا ما منع منه (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنوشري غير واضح في أفعال الترجى وأفعال المقاربة ووضح في أفعال الشروع فليتامل (قوله يثقلني) قال الزرقاني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم من معاني من قوله اذالم يشتغل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال اللغوي انما يتيم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما يخفى انه الظاهر فلا تمامه انتهى وان اراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم ولم يكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان اراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبداية ومن المعلوم ان البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاولين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبيه على شيء وهو ان الجملة البدلية اغنت عن خبر جعل او كاد الاولين كما سدد البدل سدد الجزأين في نحو عسى زيدان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحث ان ورد في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البدل لانه وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لاحاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واسمها انما هو ثوبى واحجاره فالضمير انما عائد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنواي كلامه وذلك لانه قد رماه بمقتضى ان يثقلني رافع لضمير ٢٠٥ المتكلم ووثوبى بدل اشتمال منه وكذا

يكلمني رافع لضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفة لقول المصنف ان البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى بدل عن الخبر فتأمل (قوله وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ما ذكره العيني ان

فثوبى في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (بدلان من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لافعالان يثقلني وتكلمني بل فاعلها ضمير مستتر فيهما والالتفات يرجع لثوبى يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالتحكم والمتمم عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل آخر ذكرها الخضر اوى تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوزني) خبر عسى خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الغرزدق حين هرب من الحجاج لما اتعده بالقتل

(وماذا عسى الحجاج يبالغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد)

بروي بنصب جهده على المفعولية بيباغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياده موضع بين الشام والعراق وزياده هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن معاوية (و) الام (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما مخرج الرجل اذالم يستطع ان يخرج أرسل رسولاً) فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره وجهه ان اذامنصوبة بحجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن

التحقيق انه أقام السبب وهو الاتقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب التمل أي المشوان وهو يفتح الشاوع كسر الميم المعنى وقد جعلت نهض نهض التمل لا يقال ثوبى ابى فقدم ذكر السبب الثاني مما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرية باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرج جملة على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه منذوحة الثالث ما ذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذو رانه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبى يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا مجرد لا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يقال أن يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في الربط فليحذر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المعنى من ان عامل اذا شرطها لا جوابا والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذاله محل من الاعراب وفيه وقفة فليتأمل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما نصه وقد يقال ان خبر جعل هنا مجعول جملة الشرط والجزاء مقرون باذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لما لم تأت رأيت الشيخ السنهوري في شرح الاخر ومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللغوي ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لايصح ان يكون عامله جعل ولا أرسل لان كلامه ماض لفظا ومعنى ولو أولي أرسل مضارع كان حالا مستقبلا اذ افعال التبرع تستلزم كون اخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشرع انما يلزم منه حالية

الجزء الذي وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظن فيه (قوله مقر ونايان) قال اللغاني لا يخفى ان الحرف
المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشترط الجملة غير صحيح
بل الوجه أن يقال يشترط في ٢٠٦ خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبني على ان الحرف المصدرى هنا يسبك ما بعده

بالمصدر وهو ما شئ عليه
الشارح حيث أورد
الاشكال وقد حقق ابن
عصفور أن هنا لا تقول
بالمصدر وانما جىء بها
لتدل على ان الفعل
تراخيا كما بيناه في حاشية
الافية وقد جزم به لـ ما
قاله ابن عصفور وفي
المعجم قال الشهاب
القاسمي فان قلت كان
يجاء بالسبب أو سوف
فانما تدل على التراخي
قلت الاصل في الخبر
الافراد وان الفعل
يؤيد ان بذلك لان ما في
معنى المفرد وفيه نظر
لان هذا لا يناسب قوله
لا تقول بالمصدر انتهى
وباقى ان السبب تدخل في
خبر عيسى (قوله حرى
واخلوق) قال اللغاني
ووجه ما قاله الرضى ان
اصلها حارى زيد بان
يفعل واخلوق بان يقوم
فحذف حرف الجر كما هو
القياس مع أن وان (قوله
وطبقا لخصفان) قال
الدنوشري قد تاقى طفق
بمعنى لزم فلا يكون من
هذا الباب يقال طفق
طفاً أى لزم لزوماً

مالك حيث قال في التسهيل أو فعليه مصدره باذا قال في الموضع في الحواشي الصواب ان يقال أو جملة
فعليه فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه له كونه امر جملة للشذوذ ولهذا لم يقل
أحد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ماقت يشنئى * ثوى * ساذن جهة التصدير باذا وانما جعلوا
شذوذه من جهة رفع السبب خاصة فافهمه انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقر ونايان)
المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على التبرجى (حرى واخـ لواقى) لان الفعل المترجى وقوعه قد
يتراخى حصواه فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن ياتى واخلوق لت السماء أن تظمر)
واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غـير جائز وأجيب بانه من باب
زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الاتيان واخـ لواقى أمر
السماء الامطار أن حرى زيد صاحب الاتيان واخـ لواقى السماء صاحبة الامطار بكسر الهاء زنة وكذا
البواقى (وأن يكون الفعل مجردا منها) أى من أن وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع ونحو وطقفا
يخصفان) لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينفي الاستقبال (والغالب في خبر عيسى) خبر
(أوشك الاقتران بها) أى بان لان عيسى من أفعال التبرجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى
ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانه يغلب معها الاقتران بان
حيث جعلت للتبرجى أختم العسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلازمه ابن الضائع
والاندى وابن أبى الربيع أن أوشك من قسم عيسى الذى هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك
انك تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاذب يحج الا وقد اشرف
عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا
تبعنا للنظام وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عيسى (نحو عسى ربكم أن
يرحمكم) في أوشك نحو (قوله) ولوسئل الناس التراب لا وشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
فان يملوا خبرا وشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من
طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والمثل اذا قيل
لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قيل كقوله) وهو هدية بن خشرم العذري

(عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عيسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وأمسييت
قال في الموضح تبع اليمنى الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره
في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها تدعى الكرب وقريب نعمت لفرج
وفي نتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة اقريب
ثم قدم عليه فانتصب حالاً في متعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالاً من ضمير
قريب وفيه نظراً انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعاً
بيكون لاعلى التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط
خبر عيسى ان يرفع الضمير أو السبب (وقوله) وهو أمية بن أبى الصلت الثقفى

(يوشك)

(قوله والغالب في خبر عيسى الخ) قال

الدنوشري قال بعض شراح الفية ابن معطى وقد أدخلت السين في خبر عيسى لمشاركتها في الاستقبال قال الشاعر
عسى طيبي من طيبي بعد هذه * ستطفي غلات الكلى والجوانح وكادوكرب بالعكس قال اللغاني يشكل كون أوشك مشاركة

(يوشك من فر من منيته * في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالفاء والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجر من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافق الموت في بعض غفلاته (وكادوكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومدامته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقتربان غالباً ويقل اقترانه بان نظر الى أصلهما (فن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كحبة البريوى وقيل رجل من طيبي

(كرب القلب من جواء يذوب) * حين قال الوشاة هذد غضوب

فيذوب خبر كرب مجر من أن القلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وثى به اذا ختم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هذد غضوب عليك (ومن القايل قواه) يرثى ميتاً (كادت النفس أن تفيض عليه) * اذغدا حشـ وريطة وبرود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاه وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة تميم قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاه الميث يقيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميث المرثى وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاء اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن يروى مذنوي بالمثلثة بمعنى أقام (وقواه) وهو أبو زيد الاسلمى سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيمويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقتربان قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تقطع بتاءين حذف احداهما وسقي يتعدى الى اثنين أولهما الماء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش (ولم يذ كرسيمويه في خبر كرب الا التجرد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسماح والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلاق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلنا * خبرها حتما بان متصلا * وألزموا الخلق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول الناظم * وترك ان مع ذى الشروع وجبا * وما يجوز فيه الامر ان الغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول الناظم أولا * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر * وثانيا بقوله * وبعد أوشك انتقاء نزر * وما يجوز فيه الامر ان والغالب التجرد وهو كادوكرب وهو المشار اليه بقول الناظم أولا * وكاد الامر فيه عكسا * وبقوله ثانيا * ومثل كاد في الاصح كربا *

(فصل وهذه الافعال لازمة لصيغة الماضي الأربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وضمها كقلت حكاهما سيمويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكادزيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكدود كيقول حكاه ابن أفلح في منبت الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين

لكادوكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة للاسراع المفضى للقرب (قواه يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق على البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للمفعول وليس مبنيًا للمفعول كذا قيل

(فصل)

(قواه وعينها واو) قال الدوشري بعضهم نقل عن سيمويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيدزيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتامل

(قوله كضرب) قال اللغائي الاحسن ٢٠٨ مجلس وكعرف للموازنة في الفعل والمصدر انتهى ولما زاد الشارح قوله وفرح بفرح

لمناسبة طفق المصدر
الفاء لفرح في المصدر لالعلم
كما سيأتي ان مصدرها طفقا
كفر حاله كان عليه
ان يفعل كذلك أولا فيقول
بغيره قول المصدر
كضرب يضرب وجلس
يجلس (قوله بالذي أنا
كأثر) قال الدونشري قال
الغنيمة جـ له أنا كأثر
صلة الموصول والعائد
محذوف تقديره كأثره
وأنت خير بان كأثر حينئذ
ناقص وخـ به لا يكون
مفردا فلو قدر أنا كأثر
فعله لكان حسنة فإيه تامل
(قوله وقد ثبت عن
الموضع الخ) الا انه لم يغير
ما وقع هنالاه كان قد شاع
هذا الكتاب بقي انه على
تقدير صحة كأثر قال ابن
مالك لا دليل في البيت لانه
لم ينصب واذا لم ينصب فلم
لا يجوز ان يكون اسم
فاعل لكاد التامة كما في
كرب فالاعتراض باق الا
أن هذا يتوقف على ان
كان تكون تامة (قوله
واستعمل مصدر لاثنين
قال اللغائي يرد عليه حري
فانه استعمال للمصدر كما
نقلناه عن الرضي الآن
يريد حري بفتح الراء فلا يرد
عليه لانه مصدر حري
بكسرهما (قوله وتختص

بقولهم لا أفعله ولا كيدا قلناه عارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيله الى محي الياء للتخفيف
انتهى (وأوشك كقوله * يوشك من فر من منيته *) أنشد سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو
أكثر استعمالا من ماضيها) حتى ان الاصمعي وأباعلى أنكر المحي وما ضيها وهما محجوجان بما تقدم
ولقلته لم يعدل أكثر النحويين لها بالماضارع (وطفق حكي) أبو الحسن (الاخفش طفق يطفق) بفتح
العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب وطفق يطفق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح
(وجعل حكي الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء مجيء) وفيه شذوذ وقوع الماضي
خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل رسولا وركب بكر كضرب ينصر قاله ابن أفلاح في منبت الالباب وعسى
أعسى حكاية ابن طرفة في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتبرت
الواو والياء على لامة قاله قريب الموضوع في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال
* واستعملوا مضارعا لأوشك * وكان لا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم) في شرح
الكافية (وأشده عليه) قول كبير بالياء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسي يوم الرجام وانتي * يقينا (لرهن بالذي أنا كأثر)

فكأثر بصورة الياء المنة تحت بعد الف اسم فاعل من كاد والاسي بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء
المهمله وبالجم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى رهون خبر ان (وكتب قاله جماعة وأنشدوا
عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبني ان أبالك كارب يومه) * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كارب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم
فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير ابن عبد الرحمن

(فانك موشك أن لاتراها) * وتعدودون غاضرة العوادي

فوشك اسم فاعل وأوشك وتعدود مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغيرين فساد معجمتين جارية أم البنين
بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائذ الدهر فاعل تعدو
(والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالياء الموحدة من الكابد والعمل وهو اسم للفاعل (غير
جاء على الفعل) لان فعله كابد وقاس اسم فاعله الجارى عليه مكابلا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن
السيكيت (في شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضوع انه رجع لقول الناظم
أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقت مدة على مخالفته وذكرت
ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معها انتهى (و) الصواب (أن كارباني البيت الثاني اسم
فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه
برفع يوم أي قريب وفاته وفي كرب استعمالا ناقصة وقامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو
كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد اذا ضيقته على المقيد
(واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكي الاخفش طفقا) كقعودا (عن قال طفق بالفتح) ان
قياسه الفعول (وطفقا) بفتحين كفرحا (عن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتحين (وقالوا كاد
كودا) كقال قول (ومكادا) كقالا (ومكادة) كقاله وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود
لما ذكرى حكاية ايشاك مصدر أوشك قاله الموضوع في الحواشي

* (فصل وتختص عسى وأخذ لولق وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (يجوز اسنادهن

الى عسى الخ) قال اللغائي يشـ كل على الاختصاص قول الرضي وغيره ويقال أيضا هو حري ان يفعل بفتح الراء والتنوين
على انه مصدر بمعنى الوصف فلا ينبغي ولا يجمع بحوون حري ان يفعل انتهى وقد يجب ان حري مصدر واقع على الوصف أي حري

وحرى فهو مجهول الضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدرا لا يحمل ضمير امتهاء اذا السمع في الحديث فثامله (قوله الى ان يفعل) قال الدونشري فيه مساحقة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون باى صيغة ٢٠٩ للمضارع كانت (قوله مستغنى به

عن الخبر الاستغناء) عن
التي فرع الاحتياج اليه
وهذه الادوات عند
الاسناد الى ان يفعل تامة
مستغنية عن مرفوعها
غير محتاجة الى خبر منصوب
فلو قال ولا تحتاج الى خبر
منصوب لكان أظهر
وقال الدونشري لو حذف
قوله مستغنى به عن الخبر
كان أحسن والمراد انها
تكون تامة (قوله فتكون
تامة) أى والخاص بهذه
الادوات الثلاثة التامة في
هذه الحالة وهى حالة ما
اذا اسندت الى ان والفعل
فلا ينافى انه أسلف ان
كرب تكون تامة بمعنى
قرب بقى انه سياتى في باب
ظن ان حسب وزعم يعان
على ان وصلتها فتسدد
مسد الجزأين فهلا قيل
ان هذه الادوات عند
الاسناد الى ان يفعل
ناقصة وان يفعل سادة مسد
الجزأين (قوله وعسى ان
تكرهوا) قال الرضى
يجوز ان يكون الفعلان
متنازعين في شيئا وقد أعمل
الثانى (قوله وينبنى على
هذا فرع الخ) أى على
مجيئها ناقصة تارة كما سبق
وتامة أخرى كما ذكر في هذا

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم
بعد عسى اخلاق أو شئ قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد
(نحو وعسى أن تكرر هواشيا) وهو خير لكم وعسى ان تجبوا شيئا وهو شر لكم (وينبنى على هذا) الاصل
(فرعان أحدهما انه اذا تقدم على أحدهن اسم هو المسند اليه) الفعل (في المعنى وتأخر عنهما ان والفعل
نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة
الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى
الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل في موضع نصب
على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله
وجردن عسى أو ارفع مضمرها * بها اذا اسم قبلها قد ذكرنا
(ويظهر أثر) هذين (التقديرين في) حال (الثاني والثنية والجمع) المذكور والمؤنث (فتقول على
تقدير الاضمار) في عسى (هند عست ان تغلج) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على هند وان تغلج في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع
على انه خبر المبتدأ (والزيدان عسيان يقومان) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة
بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدأ (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك
(والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في عسى هند (عسى) ان تغلج
والزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من
الضمير (في الامثلة) (الجميع) وهى تامة وان والفعل بعداها في موضع رفع على الفاعلية بها وهى
ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية وللمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الاذخ) وبه جاء التزويل
(قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن
(و) الفرع) (الثاني انه اذا ولى أحدهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان
يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخر الا غير
وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (في ذلك الفعل) (المقرون بان) (ان يقدر خاليا من الضمير)
العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسند الى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون عسى مسندة الى ان
والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثاني انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا
لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى) وتكون ان والفعل في موضع نصب
على الخبرية (لعسى مقدما على اسمها) فتكون ناقصة (ومنع الشلو بين هذا الوجه) الثاني (الضعف هذه
الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد) أبو سعيد (السيرافي) وأبو علي (الفارسي) ويظهر
أثر الاحتمالين أيضا في) حال (الثاني والثنية والجمع) المذكور والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار)
في الفعل المقرون بان (عسى ان يقوموا أخوالك) فأخوالك اسم عسى مؤخر وان يقوموا في موضع نصب خبر
عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فأخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى
ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتائيت لا غير)
فالشمس اسم عسى وان تطالع خبرها وان (وجب تائيت الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب
تائيته لئلا ياتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيحى في باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

(٢٧ تصريح ل) الفصل والحاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين المقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله
الثاني انه اذا ولى الخ) قال اللغاني ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقام محمودا فانه صديق عليه والتقدير
الثاني عمتنع فيه ثم نقل عن الرضى ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبي وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف في الجهة

الخامسة من المعنى على ذلك ونقله عنه أولى لأن شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وإذا دأب العلامة اللقاني بنقل عن الرضي ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسي انشائها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضى الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الرضوي والمعنى هل قاربتم ان لا تقتاتوا به عني أتوقع حينئذ من القتال فادخل هل مستفهاما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وأنه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انما خبر لا انشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وقوعها خبر لان في قوله اني عسيت صائغا وهذا الدليل فيه لانه على ٢١٠ اضمار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظر الى ان الموضوع للقلة)

لهذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بأنه من موضع جمع الكسرة قبل بظاهرة على ان التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فسادونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهو هذا أوفق بالاستعمال وان صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدأ الخ) قال اللقاني فيه مناقشة اذ الفاء تنقض تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معا أي وقوعهما بعدها والحال ان النصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب الاول

الاضمار في الفعل عسى ان يقوم أخواله وعسى أن يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى به عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسياتي ان الافصح توحيدة (و) في المثال الاخير (تؤت تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازي التانيث وسياتي انه يجوز تذكير وتانيثه لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا ياتي في فيه ما تقدم لاننا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجى (خلافا لابي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمر (خلافا للغارسي) في اجازته الكسر مطلقا في غير عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يقتيد بان يسند الى ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون أو ناختو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتم وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وغير بالفتح وهو المختار) لجر يانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار النظم بقوله والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت وانتفاء الفتح زكن * (هذا باب الاحرف الثمانية) *

عبر بالاحرف نظر الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الدخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصر بين بشرط ان لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحمد على انه خبر لمبتدأ محذوف أو واجب الابتداء كأمين أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكلم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأمين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الآن يكون الاستفهام جوابا بحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

دخولهن

للاول والثاني للاول (قوا غير واجب الابتداء) أي بنفسه او بغيره كما في باب كان ولو قال

أشار ج ويشتد في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخص وأعم لانه أسقط ههنا ما لم يعمد التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط ان لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تحتل الصدق والكذب كالامر والنهي والدعاء والتمني ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا اليه من ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبره الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا فتدبره * ولم ونحوه (قوله وأمين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبيا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتعني والترجي وأخواتها وقد مر قريبا الاشارة اليه (٢) قول المحشي قوله نظر الى ان الموضوع للقلة الذي في نسخ الشارح التي بايدنا نظر الى ان هذا العدد للقلة

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تأتي في ما الحجاز بقوله لا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسبات لا يلزم اطرادها (قوله ونفى الشك عنها) قال الدنوشري قيل الانسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويقيم من قوله فهم المجرى دتوكيد النسبة انها تفيد مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعده بقوله فالنوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاة بقيل ذكره اللغاني وعبارته الا وفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفى الشك عنها والمحصل انه ان تعلق الجار بالنفى فيه ما يفيد به عن أو بالمصدر في عديده بنى أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها افتامل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري يخالف بحسب الظاهر لقول الملا جامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما توقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بداه أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يوجه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد فحق التعريف المذکور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل فابعد زيد شجاع رافع متوهم ثبوت كرمه فليتامل وعند التامل الصادق يظهر ان ما زيد شجاع لكنه كرم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان ٢١١ الكلام الاول لا ثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض الجاميع قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الاحرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولى الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبني على

دخولن وهو المبتدأ ولكل من الفر يقين حجة فحجة البصر بين ان لهذه الاحرف شها بكان الناقصة في لزوم دخولن على المبتدأ والخبر والاستغناء عنهم ما فعلنا عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كفعول قدم وفاعل آخر تنبيهها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لجاز أن يلبها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي (ذ) الحرف (الاول والثاني أن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما التوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفى الشك عنها) (نفي) (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهم المجرى دتوكيد النسبة واذا كان مترددا فيها فهم ما لنفي الشك عنها وان كان منكرها فهم ما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا (و) الحرف (الثالث لكن وهو الاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيتوهم ذلك أنه كرم لان من شيمة الشجاع الكرم فنقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكرم فتقول لكن كرم ولا يكونها الاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعده امان أن يكون

عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفه على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوته اذا الضمير في نفيه عائد على ما فان قلت ما لال عبارتين حينئذ واحد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه و برفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفى المثبت وبنفى المنفى فيصير مثبتا قلت يمكن أن يحجب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تغني عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذکور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولواقصر على التعبير الاول ر بما يتوهم ان الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كرم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت المخال فيرفع بقوله لكنه كرم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يؤول بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازماله فافاد بالعبارة الثانية انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كرم ويصح بقولنا لكنه ليس بخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بار دو هل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الهاء في ثبوته أي تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كرم فترفعه بقولك لكن بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كرم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتامل (قوله ولا يكونها الاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان فاني في قولك هذا متحرك اكن هذا ساكن بناء على تعدد المشار اليه وان ينسب ما ارتبطا يتوهم من تحريك أحد هاء

تحرك الآخر لكنه لا يتأني في قوله ما هذا السود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفى السواد نفى البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفى القيام عن زيد نفى الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجز) قال اللقاني مبني على عرف أهل العربية من ان للدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المنطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتأنيها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التأني أو بانتفاء التأني على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفاءه وكذا تأنيها وقولنا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المغني والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما انفي كونها التشبيهية لان انتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكال الدماميني كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهـ مزة قبل حذفها (قوله وحذفت المزة تخفيفا) ٢١٢ أي بعد نقل حركتها الى الكاف في كافي الجاحي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال

اللقاني ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد المشبه للتشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيهه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسدان زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكدهم قدمت الكاف اذ انابان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملاحمي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبهه

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا سا كن أو ضاله نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلا فله نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قولك لوجه في) زيد (أكرمه) فهذا يدل على امتناع الجحى لان لو اذا أدخلت على مثبت نفته فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجز) فاكدت بلكن ما أفادته لومن الامتناع وهي بسطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت المزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا أسدا أو حمارا بالخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه فقيه تشبيه مؤكدهم كان (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالأسد أو كالخمار فقد دمت الكاف على أن لا يدل أول الكلام على التشبيه من أول هله وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بحذف على الاصح وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

فاصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هاشم

لانه محمول على التشبيه فان الأرض ليس بها هاشم حقيقة بل هو فيها مدفون ولا لظن في ما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كان زيد أقعداء يقعدا وفي الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدينار ولم تكن خلافا لابي الحسن بن الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال عليها أي ما أنت دال عليه خلافا للغارسي (و) الحرف (الخامس آيت وهي التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن في السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالة عادة (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحجج به (ليت لي لا فاحج منه) فان حصول المال ممكن وليكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب الجحى والحاصل أن التمني

بنفسه ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذي في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدماميني لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت بأبدال الياء تاء وادغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قائم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسما واجب ومستحيل والتمني لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجي (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة أماما قال عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقاني ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المار ادب لا طمع فيه ماشانه أن لا يطمع في أحد كعود الشباب بخلاف مال يحجج به فان الاطماع تتعاقب غالبا انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجاء احتراز من قول متوقع وقوعه فانه ترجح فيستعمل له لعل (قول فان غدا واجب الجحى) هذا ما لم يكن قصده الا أن لا يمر من الامور فان

كان قصده ذلك فلا يمنع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشيء المكروه) قال الدنوشري صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعان التوقع وقدي يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق بصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه وعل الخشية كد من الخوف لاقتراها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لحصول الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلك ٢١٣ باخع نفسك مصروف للمخاطب

نظير قوله تعالى لعلهم يتقون اذا الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرضي مامعناه ان لعل في كلام الله تعالى مراد بها الامر بالترجي أو الاشفاق (قوله لعل في ذلك منه) قدي توقف في ذلك ويقال كل من الامر من لا دخل له في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون (قوله أي اذهب على رجائي كما) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقدي يكون من غيره وقدي يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجي (قوله تجيز اسمها) أي وتجيز نصب اسمها وقتح لامها الأخيرة وهو ظاهر

يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في) الشيء (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وعند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق في) الشيء (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن وأما قول فرعون لعلی اباغ الاسباب اسباب السموات ففهل منه او افك قاله في المعنى والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرتة (قال الاخفش) والكسائي (و) تاتي لعل (للتعجيل نحو) ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه (افرغ علك لعلنا نتعدي) واعمل عملك لعلك فاخذ أجرك أي لتعدي ولتأخذ انتهي (ومنه) أي من التعجيل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قال في المعنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للخاطبين أي اذهب على رجائي كما انتهى (قال الكوفيون) (و) تاتي لعل (للاستفهام) قال في المعنى ولما ذاق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكي) انتهى وعلى هذا فالقدير لا تدري أي الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أن يزكي والمعنى لا تدري جواب أي الله يحدث وما يدريك جواب أن يزكي قاله قريب الموضع في حاشيته وهذا من المغنيان لا يشبههما البصريون (وعتيل) بالتصغير (يجيز جراسمها وكسر لامها الأخيرة) وحذف لامها الاولى واثنائها قال شاعرهم

* لعل أي المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها في حال الجرعاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المعنى فقال مانصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتزبل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجماع ما يدعيها من عدم التعاق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغة) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود المحصري وكان ترجي ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

(فتأت عساها ناركا) * * * تشكي فأتى نحوها فاعودها فالهاء المتصلة بعسى اسمها وناركا خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سنيا فترجى امرأته من الخوارج ففعل له فيها فقال أردوها عن مذهبها فغلبت هي عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة (ولي نفس تنازعني اذا ما) * * * أقول لها العلى او عسائي فبهاء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا ابتاعك أو عساكا * فالكاف اسمها وخبره محذوف وما ذكره الموضع من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمها وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد والمراد انها تجيز ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجماع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو رؤية وهو عجزية وصدرة * تقول بنتي قداني أناكا * * * وبعد قوله * فاستعزم الله ودع عساكا * * * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قداني أناكا أي قد جان وقت رحيلك الى من تلتمس منه مالا تنفقه وقوله يا ابتاعك أي ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية في قوله فاستعزم الله أي استعزمه في الرحيل ودع قولك عسايا لأحظي بشي اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شرح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لان هن الصدر الا ان المفتوحة ولكنها حلت على المكسورة فلم يقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) وللتنبية على فرعيتها عن كان ولم يحتج الى ذلك في ما المهمولة على ليس الامر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح غير حسن لاقضاءه ان الحرف اذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما ٢١٤ يجوز اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا في كان المناسب

ان لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط أداة الاستثناء وان قوله ان عندهند بعلمها أى ما كان في الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقى انه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيد التي ادار لقيده كون اللام داخله على الخبر فتلخص ان للخبر الظرف في ثلاث حالات

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللطفي لقائل أن يقول ان أردت سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جواز الانها يابس مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر اه خبر كسبيجي وان أردت سد المصدر أعمن ان تتم الفائدة بما ذكرناه مع تقدير شيء فالمسح من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعا على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بان الجملة المقرونة بان ان أردت به ارادة

مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى أن الضمير خبر عسى مقدم وما بعده اسمه ما مؤخر او رد قولهما بامر من أحدهما أدأوه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاهد جدا والثاني ان من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظيران ما لا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمه وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كأس برفع نار (وهو) أى عسى (حينئذ) أى حين اذن نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كعمل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفقا للسيراني) بكسر السين (ونق) أى نقل السيراني القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته) سواء كان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج) وثعلب (في اطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل لعل حرف والافعل وحمل الخلاف في عسى الجمادة أما عسى المتصرفه فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى لولا الحياه وان رأسى قد عسى * فيه المشيب لزت أم القاسم أى قد اشتد (و) الحرف (الثامن لالناحية للجنس وستاق) في باب معقوله بعدهذا (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب بصورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عاداتهم انهم اذا تروا شيئا لا يعودون اليه قال

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لذي أنسكالا) فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (ان في ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في الدار مال الكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرة ما لا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها وهنا غير البذى

ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

(فصل) تتعين ان المكسورة وهى الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسده معموليها) تتعين (ان المفتوحة) وهى الفرع (حيث يجب ذلك) واليه أشار الناظم بقوله وهن من اقبح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذلك اكسر

(ويجوز ان) بالف التثنية أى ويجوز ان المكسورة والمفتوحة (ان صرح الاعتبار ان)

نسبة اسمادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعا وان قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسند اليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان معموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجب بانه لم يكف المصدر وحده بتعين الكسبه لاغنائيه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير بهما أمكن لان الاختصار بهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لانه يؤدي الى وجوب الكسر في مسائل نحو (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيه انه لم يشر الى ضابط جواز الاخرين والتحقيق خلافه كما سنألف

حاشية اللقية (قوله وهما سدا الخ) فالاعتبار ان كما قال اللقاني بمعنى (قوله وهو تعين) أي لما فهم كما قال اللقاني من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللقاني برده على هذا ان الداخلة على مبتدأ في خبره لام الابتداء أي التاكيد كقولك أخرج فان زيدا الخارج قال الرضي وتكسر أيضا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تتجوز لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى اهـ وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعظم من المعلقة اذا المعلقة خاصة بافعال القلوب اهـ وقال الحفيد اعلم ان المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامران انه اذا كان المبتدأ قولاً ولم يجبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسيأتي انها اذا وقعت خبراً عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب الكسر نحو اعتقاد زيد انه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الا ان يقال هذه داخلة في الابتداء

وهما سدا المصدر مسدها ومصدر مفعولها وعنده (فالاول) وهو تعين ان المكسورة (في) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومصدر مفعولها (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذا لو فتحت لصارت مبتدأ بالخبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستعمل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزله بالا باستقرار أو حكماً (ومنه) أي من الابتداء المحكمي (ألا ان أولياء الله) لان الواقعة بعد ألا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكماً أو تقع (تالية لمحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أولاد كجئتك اذا ان زيدا أمير) لان حيث واذا لا يضافان الا الى الجملة وفتح ان يؤدي الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفتاحه اتنوء) فاموصول اسمي ووجب كسر ان بعدها الواقعة في صدر الصلة وصله الموصول غير أن يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع مفعولها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرهما في نحو عجبني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر براسم عين فاطلة ههنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قوله لا أفعله ما أن حرام مكانه) بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقدير (اذا التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت ان حرام مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول المحرف في الظرف والمعنى لأفعله مدة ثبوت حرام مكانه وحرام بكسر الحاء المهملة وبالراء الجبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذهاب الى منى قال القاضي عياض يمـدو يقصرو ويؤث ويذكر فـعـلى التذكير بصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة (أو) تقع (جواباً لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حوم والكتاب المبين انا أنزلناه) وانما في نحو أو قسمت ان زيد قائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال أفى عبد الله) لان المحكي بالقول لا يكون الاجلة أو ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل ونحو أقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالاول (نحو كما أخر جـك ربك من بيتك بالحق وان فر يقامن المؤمنين لكارهون) بجملة ان ومفعولها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيدانه

قال اللقاني اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لمحيث) قال اللقاني قد ذكرنا ان حيث تضاف قليلا الى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الرزقاني عم الشارح في الموصول لاجل ما أخرجه من قوله لأفعله ما ان حرام مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن مع الموصول المحرف لا تكون مفتوحة لعدم تلوها الموصول تقدير في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا ولا فـهـي في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع مفعولها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدونشري الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (نحو له لاها فاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول المحرف لا يدخل الاعلى فعل لفظا وتقدير (قوله وجاءت اللام) قال الرزقاني اذا لم تحي فسيأتي انه يجوز في ان الوجهان (قوله ونحو أقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظ محكية يعني عن ذلك كما قاله اللقاني (قوله لان أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدونشري هذا على اطلاقه غير مسلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا

قال اللقاني اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لمحيث) قال اللقاني قد ذكرنا ان حيث تضاف قليلا الى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الرزقاني عم الشارح في الموصول لاجل ما أخرجه من قوله لأفعله ما ان حرام مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن مع الموصول المحرف لا تكون مفتوحة لعدم تلوها الموصول تقدير في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا ولا فـهـي في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع مفعولها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدونشري الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (نحو له لاها فاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول المحرف لا يدخل الاعلى فعل لفظا وتقدير (قوله وجاءت اللام) قال الرزقاني اذا لم تحي فسيأتي انه يجوز في ان الوجهان (قوله ونحو أقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظ محكية يعني عن ذلك كما قاله اللقاني (قوله لان أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدونشري هذا على اطلاقه غير مسلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا

منطوق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغني واعلم انهم حكموا لان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أى لان قوله بمصدر معرف يشير الى انها قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقاني نقلا عن الرضى بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا يؤول ولا يوجه له الا مقال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقدم من جواب الشارح لا وجه له (قوله) وأما وما أرسلنا قبلك الخ المتبادر ٢١٦ من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا

وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الجباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد الالام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الامرين الحالية والالام والاذلا مانع من تعدد الاسباب وأى خزية لبعضها على الاخرى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الالام أو ما اقتران الخبر باللام بعد ودمنها كما سيأتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فاجواب ان يشهد معنى يعلم حينئذ متها فصيح التمثيل به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال

فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما يكون الطعامة كسرت ان لاجل الالام لا لوقوعها حالا على ان ابن الجباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الانحوا ما يعجبني فيه الا أنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مرت برجل انه فاضل) لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفعول مع أن بخلاف الواقعة فى حشوا الصفة فانها تفتح نحو مرت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجـ له لا بالمصدر (أو) تقع (بعـد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانها الوقت تحت لزيم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لمصادر الكلام وماله صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه الالام وان كانت متأخرة فى اللفظ فترتبها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف تو كيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعـمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيد القعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه الامع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبر اعن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتاويل وذلك ممنوع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والهوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم) فجملة ان ومعه وليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل به بقى عليه الواقعة بعد كلاً نحو كلاً ان الانسان ليطغى والمقررون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمر اجاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق أن ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخله فى قوله أولان تقع فى الابتداء واقصر لناظم على ستمه مواضع فقال

فاكسر فى الابتداء وفى بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كثرته وانى ذو أميل

* وكسر وامن بعد فعل علما * باللام (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومصدر معموليها (وهى ان تقع فاعلة نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا) أى أنزلنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافوا أن كذبكم أشركتم) أى أشرككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (ناطقة عن الفاعل نحو قول أوحى الى أنه استمع) أى استماع نقر (أو) تقع (مبتدا) فى الحال أو فى الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطر زى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيديويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثانى نحو كان هندی انك فاضل والفرق بين

ما المانع من ذلك على حدسى زيد أن يقوم وما الفرق بين ان الحقيقة النون وان المشددة والظاهر قوله ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدى بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناطم ووجهه انه فى قوة ان زيدا منطوق (قوله ان يسد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المفرد لان العبرة به بدليل انها اكسر واقعة موقوع المفرد فى نحو حست زيدا انه فاضل (قوله فاعلة) قال الدوشرى هو مجاز من اطلاق اسم البكل على الجزل لان الفاعل حقيقة هو ان وصلت لالان وحدها تأمل وهو نظير من أنت زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يومه لا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطر زى الخ) قال الدوشرى ظاهر

كلام المطرزي ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو في الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله
فلولا انه الخ) قال اللقاني عدده من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذ كر بعد لولا وأما على قول غيرهم فها المانع
من ذ كره والكسر غاية ذ كره اه و مراده بغيرهم من يقول ان ما بعد لولا مبتدأ وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما أما من يقول انه
فاعل وهم المبرودون ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور وهو المانع عند الجمهور
وهو وجوب سد المصدر مسدان ومعه وليها كما هو القاعدة في وجوب فتحها ولا مدخل لمحذف الخبر وذ كره في ذلك (قوله ولا صادق
عليه خبرها) يعني به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله ٢١٧ فتبقى الجملة بالرابط) ما المانع

من تقديره والدليل عليه
قرينة المقام (قوله
فتحتاج الى خبر) أى
فيقال حق أو باطل (قوله
لا يخبر عنه بالفضل) اذ
أول القول بالمقول وجعل
على حذف مضاف أى
مقولى دال فضله لا يظهر
للمنع وجه الا انه تكلف
وقال اللقاني أى مقولى
هذا اللفظ المذكور وهو
انه فاضل بالخبر مراده
التركيب المحكى بصورة
ما وقع فلا يصح فتح
الهمزة لاقتران المصدر
الذى هو الفضل ومعلوم
ان الفضل ليس بمقول
وانما المقول اللفظ
وبقرينة ان هذا المتكلم
كانه قال أولان زيدا
فاضل بكسر الهمزة
لوقوعها ابتداء ثم أراد
الاخبار بما نطقت به على
صورته فقال قولى أو مقولى
انه فاضل (قوله لان الخبر

قوله أولان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخله في أول جملة
مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه
عند سيبويه (فلولا انه كان من المسيحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لا شتمال صلتها على المسند والمسند اليه
وقيل له خبر محذوف والتقدير فلولا كونه من المسيحين موجود وذهب المبرود والزجاج والكوفيون الى
انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسيحين على الخلاف في ولوا أنهم صبروا فانه في
المعنى (أو) تقع (خبر اعن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أى على اسم المعنى (خبرها) أى خبر ان
(نحو اعن قادي انه فاضل) فيجب فتحها لانها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على
اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما تحت لسان المصدر مسد ها ومعه وليها
والتقدير اعتقادي فخله أى معتقدي ذلك ولم يجوز كسر ها على ان تكون مع معموليها جملة مخبر بها عن
اعتقادي لعدم الرابطة لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذى هو اعن قادي لان خبرها غير صادق عليه فهو
يعود على غيره فتبقى الجملة بالرابطة (بخلاف قولى انه فاضل) فيجب كسر ها لانها وقعت خبر اعن قولى
ولا تحتاج الى رابطة لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ
لا غيره اما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولى كانت من تنمة المبتدأ فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها
افساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (أو) بخلاف (اعتقاد زيد انه حق) فيجب كسر ها أيضا لان
خبرها هو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعه وليها خبر اعن المبتدأ لان اسم ان
رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يميز اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يقيده لان الخبر لا بد ان
يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبر اعن قول وخبرها صادق
عليه نحو قولى انه حق اظهر وانها اذا كانت تكسر مع أحدهما فعهما أولى (أو) تقع (بجرورة بالحرف
نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المحرور بالحرف لا يكون الامفردا (أو) تقع (بجرورة بالاضافة) الى غير
ظرف (نحو انه لحق مثل ما أنكم نطقون) فخل مضاف الى انكم نطقون وما صلة أى مثل نطقكم لان
المحرور بالمضاف حقه لا فردا اذ الم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في
حيث واذا (أو) تقع تابعة لشي من ذلك وهى اما ان تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو اذ كروا نعمتى
التي أنعمت عليكم وأنى فضلةكم) فانى فضلةكم معطوفة على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذ كروا نعمتى
وتفضيلى (أو مبدلة من شيء من ذلك نحو اذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم) فانها لكم بدل اشتمال

(٢٨ تصريح ل) لابد ان يستفاد منه الخ) قال الدنوشرى ينبغى ان يعلل امتناع الفتح بانه يلزم عليه حمل صفة الشئ عليه
اذ يصير التدبر اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه انه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدأ لا قدر زائد
عليه اه وتحت بغير خطه مانصه اللهم الا ان يقال ان كونه حقا أو الحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يعد الخبر قدرا زائدا (قوله
الى غير ظرف) قال الدنوشرى فيه نظر وكان عليه ان يقول ان كان المضاف غير ظرف الا ان يحاج بان الى فى كلامه بمعنى مع كقوله
تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذالم يكن المضاف ظرفا) أى ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكان قال اللقاني لم
يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف فى هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا وقاويلا الى تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فعبر فى هذه
بالمحرورة بالاضافة وفى تلك بالتالية بالمحرورة تنبيهها على ذلك فلم تحتج الى الاستدعاء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) عم

تأبعت والمصنف اقتصر على العطف والبذل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولهذا المبحث الفتح في القرآن الاسموقبان المفتوحة (قوله وكنت أرى زيد الخ) قال الدنوشري قال ابن الصائغ في قولهم سالت عنه فاذا انه عبد فن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يرى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ببدال الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه ما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المنكلم ولا يسند له الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأنى بالهمزة عوضها

فان قيل لم لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائماً تركوها مع علمهم بأنها لا بد منها في مثل ذلك وأرى المبني للجهول غلب استعماله لم له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشري فيه نظر لتصریح غيره بأنه متعد الى ثلاثة كما قال الملا جامي في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني ان قلت لم لم يقل ومثل لبيك باسقاط الضمير عطفاً على مثل وصل قلت المقصود ان لبيك ان الجدة فيه الفتح والكسر مثل انه هو البرقة لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الاول ومثل يفيد الثاني (قوله والفتح اختيار الشافعي) قال الدنوشري ينظر ما وجه اختيار الشافعي الفتح مع ان فيه تكثير الجمل

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها الكف هذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اما كن المفردات لا اما كن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع) أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو (فانه غفور رحيم من قواه تعالى) (من عمل منكم سوءاً فاجعله الاية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعمولها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (هلى معنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان من الشرفيؤس أى فهو يؤس) (الموضع) الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمرا د بها الهجوم والبيغة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليه بك بيغة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة (قوله) وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً * (اذا انه عبد القفا والهازم) أنشد سيبويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيد وسيد او ما بينهما ما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتماها (والفتح على معنى) الافراد أى (فاذا العبودية أى حاصلة) على جعلها مبتدأ محذوف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف والهازم جمع لهمزة بكسر اللام وبالزاي وهو طرف المحل قوم وقيل مضغعة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولما زمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدياً كما قيل فاذا هو ذليل خدس عبد البطن وخصه هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع والهازم موضع اللسكز الموضع (الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأنا فاع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظاً أو تقدير افتح همزتها فهو تعليل لافرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستأنف) بيباني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستأنف (ومثله) في جواز الوجهين (لبيك ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لاجلة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بان سعاد والكسر اختيار أبى

وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعي انما اختار حنيفة الفتح من حيث الرواية لامن حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما ما وقوله من حيث الرواية أى أكثر يتساءل على ما قال الخطابي كما نقله الامام النووي في شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابي الفتح رواية العامة اه وهو يفيد ان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافي ان الكسر مروي بل قال بعض شراح الهداية من الحنيفة انه رواية ابن عمرو وابن عباس ومقاله صاحب الكشف من ان الكسر اختيار أبى حنيفة خلاف ما قاله الزيلعي في شرح السكوني انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين

مفيد الشئ والظاهر ان جملة ليلى وحدها لادالة فيها على الثناء فتامل واعلم ان النووي وكثير من الحنفية عملوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال ليلى بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعميل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث ايهاهه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهاهه التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثير اما تكون للتعليل والتعليل يحصل فهو موهم الا ان يقال الايهاهه في الفتح أقوى للزوم التعليل اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ما ذكره النجاة هنا فان كلامهم صريح في انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذري على الاسنوي في نقله عن الزنجشري أن الشافعي رضى الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعي رضى الله عنه لا تؤخذ عن الزنجشري أى لان أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقي انه يرد على ٢١٩ ما عبره المصنف في شرح بان سعاد

أن الدماميني نقل رجحان الكسر في مباحث الحذف من حاشية المغني عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين وعمومه صادق على ما هنا (تنبيه) قال العزبن عبد السلام في الامالى الملى مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الاحسن عند المفسرين الثاني دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم اتعلم أن الاخبار بالمالا على العبادة لا يصح في العبادة الماضية وانما يصح الوعد في المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية الى آخر المناسك

خليفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشف الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤية (أو تحلفي بربك العلى * انى أبو ذىالك الصبي) يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين وأوجبوه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانهم مفرود جواب القسم لا يكون الاجلة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذا الاصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أى فعل القسم وذكرت اللام ولم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أقائم (وحلفت ان زيدا قائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان أباعبد الله الطوال منهم يوجبوه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولى انى أجد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقة منه من المصدرية أى قولى جدد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أى مقولى انى أجد الله قاله الموضع في حواشيه على التسهيل ومن خلاله نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبعا ثلث اللهم قاله الموضع في شرح الشذور (ولوانتفى القول الاول فتحت) وجوبا (نحو على انى أجد الله) لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملى حمد الله وهذا مبنى على انحصار العمل في الحمد اذا لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديق زيد لان المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارتعت اعتقاد زيدانه حق والجامع

لانه اذا بقى له شئ من الرمي أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعي قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعي يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة له ومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتدكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام المناظم وللظاهر ووجه نسخة بعدها بتانيث الضمير وهو عائد على أن الاشارة الى أن سبب الكسرة تاخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل في الجواب الخ) ظاهره انه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمى كونه ليس قسما فى البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما فى نحو قووانا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما وهذا قال الفقهاء فى حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم انه يعين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وان لم يكن جوابا باصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقانى أى على تقدير حلفت المحذوف للقرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على المالك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بانه ناطق انما يكون مفقدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغو الفائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة انى

أحمد وهو لا يصح لأنه ليس بعمل وفيه أنهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بأن ذلك بالمعنى المصدري (قوله نحو أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام في الامالي قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجنس أن لا تجوع ولا تطعم ولا تعري ولا تضحي للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب في الآية جناسا خبر من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعري تجرد الظاهر من الغشاء فأنس في الآية بين التجردين وكذلك الظاهر الباطن والضحي وهو الظهور للشمس حر الظاهر فأنس بالجمع بين الحرين اه وفي البرهان في إجازة القرآن لابن أبي الاصبع في باب التوهم أن التعلبي حكى في التهمة أن سيف الدولة بن جردان اعترض على المتنبي في قوله وقف وما في الموت شئت لواقف * كانك في جفن الردى وهو نائم * تمربك الابطال كلمى هزيمة * ووجهك وضاح وتغر بك باسم ٢٢٠ وقال له كلاما معناه انك فعلت في تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز

الصدر الثاني وبالعكس بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الآن يقال باستغنائه عن العائد لكونها انفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثاني او وجد القولان ولكن (اختلف النائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولي اني مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدا ووجه اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج لرباط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان موردده الجنان والقول موردده اللسان (و) الثاني نحو (قولي ان زيد الحمد لله) فالكسر على ما قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمسكاه فكيف يستنده المتكلم الى نفسه الموضوع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقه بمفر دصالح للعطف عليه نحو ان لا تجوع فيها ولا تعري وأنك لا تطعم فيها ولا تضحي قرأنا فاع وأبو بكر بالكسر) في وانك لا تطعم (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهي ان للثان لا تجوع وعليهما فلا محل لهما من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الضم واحترز بقوله صالح للعطف عليه عن نحو قولك ان لي مالا وان عمرافاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لي مالا وفضل عمر وفيجب كسر ان الموضوع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل يختص الكسر بالابتداءية ونحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتداءية منزلة منزلة ألا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالمجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل) حتى في هذا المثال صالح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها في الجر فادخول الجار عليها وأما فتحها في النصب فاعطفها على المفعول الموضوع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل فالكسر على أنها) أي أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على أنها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار ابعدا التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضوع في الحواشي (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما ومعاني وضاد بينهما يصح

السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تطعمها لوجب أن يقال وأنك لا تعري فيها ولا تضحي والتضحي البروز للشمس بغير ستره معناه التعري فلا وجه لعطفه على ولا تعري وفي نظم الآية ضم نفي العري لنفي الجوع لتماثل النفس بسد الجوع وستر العورة اللذين تدعوا اليهما الضرورة وتطلبها الجملة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الكل على الشرب أو جبت البلاغة تأخر ذكر النظم عن الجوع وتقدمه على التضحي لانه مهمم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتأخر ذكر التضحي كما تأخر ذكر العري عن الجوع لان التضحي من جنس العري والنظم من جنس الجوع وانما ذكر التضحي وهو عري في المعنى لفائدة هي وصفه الجنة بأنها لا شمس فيها لان التضحي مشروط بالبروز للشمس وقت الضحي والانتقال من اعم الى اخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدونشري هذا بظاهاه ينافي قوله أولا

انتصب

السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تطعمها لوجب أن

يقال وأنك لا تعري فيها ولا تضحي والتضحي البروز للشمس بغير ستره معناه التعري فلا وجه لعطفه على ولا تعري وفي نظم الآية ضم نفي العري لنفي الجوع لتماثل النفس بسد الجوع وستر العورة اللذين تدعوا اليهما الضرورة وتطلبها الجملة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الكل على الشرب أو جبت البلاغة تأخر ذكر النظم عن الجوع وتقدمه على التضحي لانه مهمم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتأخر ذكر التضحي كما تأخر ذكر العري عن الجوع لان التضحي من جنس العري والنظم من جنس الجوع وانما ذكر التضحي وهو عري في المعنى لفائدة هي وصفه الجنة بأنها لا شمس فيها لان التضحي مشروط بالبروز للشمس وقت الضحي والانتقال من اعم الى اخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدونشري هذا بظاهاه ينافي قوله أولا

والفتح على انهار كبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغني رحمه الله بعده لامنافة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستقهام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكامتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدونشري ينظر ما عراب لاجرم حينئذ وقد يقال ان لا نافية للجنس وجرم اسمها وهو مبنى على الفتح والمعنى لا يدمن الايمان وقوله لا تينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني في شرح التسهيل لاجرم عناء لا بدوان الواتعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثيرا استعملها حتى صارت بمنزلة حقا قول لاجرم لا تينك (فصل) * (قوله وتسمى اللام المزحقة) وانما لم تزد الحاق في لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن همزة ان لان صودرة ان قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة ان وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدونشري عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال

كونه ما معنى واحدي يقتضي صحة التأكيد اللفظي

وهو ليس بمكره الا ان يقال مدار اللفظي على

تكرير اللفظ بعينه او بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال

الزرقاني اختز به قوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم

أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا

في افتتاحه قاله الدماميني واعترض في ذلك الشمني

بان الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة

كإيدل على ذلك كلام المغني والمثال المذكور

ليس لمضمون الجملة بل للمفرد حينئذ فالتقييد

لبين الواقع لا للاحتراز ٢ وأجاب عـ عن ذلك

بعض شـ بـيـوخنايان مضمون الجملة في قولك

٢

أحقان جبرتنا استقلوا * فنيئنا ونيتهم فريق

انتصب عليها حقا في قوله

تقديره في حق وقد جاء مصرحاً في قوله * أفى حق مواساتي أخاكم * وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيمويه والجمهور فهي بمنزلة ما في ومن آياته أنك ترى الأرض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلة ما في أول يكفهم أنا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيمويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم الفتح عند سيمويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أي وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا تزداد في أول الكلام وعالله في المغني بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيمويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها او الوقف على لا وأن وما بعده في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيمويه حكاية في المغني عن قطرب (و) الفتح (عند الفراء على ان لاجرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لارجل) في التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لا بد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعدهما مقدرة) أي لا يدمن ان الله يعلم أو لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لا تينك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم أنك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا خفاء أو قسم * لالام بعده بوجهين نعى

مع تلويها الجزا وذا يطرده * في نحو خير القول اني أجد

(فصل) ول تدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو وان زيدا قائم وتسمى اللام المزحقة والمزحقة بالقاف والقاف والقاف بنونهم بقولون زحلوفة بالقاف وأهل العربية زحلوفة بالقاف سميت بذلك لان أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلوه اللام دون ان لئلا يتقدم

جاء القوم نسبة الجحى الى القول وكلهم قدأ كذا ذلك يعني أن الجحى قد وقع من جميع القوم لامن بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا قائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبرة المغني ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التأكيد المذكور والمنكر والمنكر لما كان المؤكدا بالفتح عنده فكانه سابق والتأكيد ليس في الابتداء أو ورد انما فان السكاكي ادعى ان سبب افادتها المحصر ان ان للتأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فافادت المحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا والشمني في ذلك كلام فانظره وأردأضاله قد يجتمع بين كلمة أو ياتو كيد للنسبة كافي قراءة أو لا بأس جدوا ان قلنا ان باليست داخل على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تأكيد في افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بان التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة بل لجملة قاله الشمني واورده عليه أيضا نحو لو سوف يقوم زيد ووجه ابراده ان اللام للتأكيد وسوف قد خاضت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخوله فافاد ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تأكيد في افتتاح وأجاب ٢ قوله في المحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا واتجرر هذه العبارة

فمن ذلك الشئ بان المراد مؤكداً لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لاسمها
مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزادة وتقديم وتأخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعني اصالته والا فإسائه
صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسبي (قوله لم
تدخلهما اللام) أي الأعلى ما قاله الموضح في الحواشي عما نقله عنه الشارح فيما يأتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدونشري ويحوز
دخول اللام على أول جزء منها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي أنه قال الوجه دخولها على
الجزء الأول وقد حكى أن زيداً وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدونشري ينظر ما وجه كون نحن ليس
ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى أن هذا هو القصص كما سيأتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا في المانع كون ما بعده
جملة وشرط ما بعده أن يكون اسماً ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك

أي كون القصص اسماً
معمولها عليها وانما لم ندع أن الأصل أن لزيداً قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول
قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد أن لانها شبيهة للقسم في التأكيد قاله سيمويه وسميت لام الابتداء
لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد أن المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة
شروط كونه مؤخرًا) عن الاسم (و) كونه (مبتدأ) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو أن ربي اسمي
الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وأن ربي لك عليم) والمجاز والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما
نحو (وانك ألعلى خلق عظيم) وأن زيداً عندك أما إذا قدر امتع لقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لأن
معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافًا للاخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا
لنجن نجي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافًا للجرجاني بخلاف نحو أن لدينا أنكالا لتقدم الخبر
(و) بخلاف (نحو أن الله لا يظلم الناس شيئاً) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حرام بن غالب بن حارث
العكلى (واعلم أن تسليمًا وترك * للام تشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت أن وكان القياس أن
لا يتعلق لأن الخبر المنفي ليس صالحاً للام وسوغ ذلك كما قيل أنه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمغني أن
التاسيم على الناس وتركه ليساً مساوياً وبين ولا فريبين من السواء وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان
ولكنه اضطر فقدم وأخر وسواء في الأصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه - برأ عن اثنين
(وبخلاف نحو أن الله اصطفى) لأن الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه أشبه المبتدأ وعلى
الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانها في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ
وخبر ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفاؤه كيد ولا إذا كان منفيًا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو
لم وان وما ولا وجل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والقراء وتبعهما
ابن مالك أن زيداً نعم الرجل) مما سلب الدلالة على المحدث والزمان (و) أن زيداً (لعسى أن يقوم) مما
دل على الزمان وانتقل إلى الانشاء (لأن الفعل الجماد كالاسم) ووافق الشاطبي على الأول دون
لئلا يتوالى حرفاؤه كيد

الثاني

قضية جواز دخولها على الخبر المتمد إذا انفصل بمعموله

نحو أن فيك راغب زيداً واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو أنه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفاؤه كيد) أي أن
واللام (قوله لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضاً بالتنافي في الظاهر وذلك لأن اللام للثبوت والتبوت
ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والقراء) قضية أن القراء يقولون نعم فعل وفي الشذوذ أنه يقول أن نعم ويثس اسمان
(قوله محادل على الزمان وانتقل إلى الانشاء) قال الزرقاني أي محادل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على المحدث خاصة
وهذا خلاف ما عليه المحققون من أن أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغني في بحث الأفعال وحينئذ يظهر لك
الفرق اللاحق وبيانه أن ما سلب الدلالة على المحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجمادة محادل على الزمان هذا مع أن في كلام
الشارح اشكالاً وهو أن أفعال الانشاء إما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح
في نعم على ما عليه المحققون وفي عسى على خلافه ووجه كون عسى للانشاء أنه ليس المراد الاخبار عن ترجيح سابق

(قوله والفرق لا يخرج) قال الدونشري أقول الظاهر فيه ان نعم اختلف في اسميتها بخلاف عسى فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها ووزن الاسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستشكا (قوله وأجاز الجمهور) قال الدونشري هذه الإشارة لقول ابن مالك وقد تليها مع قدح لكن هـ ذا لا يغيى د القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضي) قال الزرقاني قال الدماميني وأيضا فالفعل من عسى أن يقوم ونعم الرجل للنشأ وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمني أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجاهل فنحو ان زيد العسى ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجاهل للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يجعله بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المغنى) قال الزرقاني ان قيل ما نقله في المغنى يمكن أن يكون استند فيه فكيف لم يحفظه يجعله الشارح مقويا لمحافظة الجواب ان الظاهر من جزمه بذلك انه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله فتي تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقاني أي لان لام القسم في مثل هذا المحل ٢٢٣ لاتعلق لان القسم وجوابه في محل رفع خـ برلان وهى مع معمولها اسادة مسد

المفعولين انتهى من الدماميني وفي قوله لان لام القسم في مثل هذا المحل الإشارة الى أن له حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحووا وقد علموا ان اشتراه ولا يكون لام القسم مع ان المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وهشام ما بينه الدماميني لان اللام للابتداء (قوله ويشترط

الثاني والفرق لا يخرج) وأجاز الجمهور ان زيد التقدم لشبه الماضي المقرون بقدم المضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبهه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردى حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزفي بغين معجمة مفتوحة وزاى سا كنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيد القام بدون قد ظاهرة (ففي الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصري والكوفي) اتفقا (على منعها ان قدرت) اللام (للا ابتداء) لا للقسم (والذي نحفظه) نحن وهو المنقول في المغنى (ان الاخفش) من البصريين (وهشام) الضرير من الكوفيين (أجازاها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هى لام القسم فتي تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر اه كلام المغنى الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بده الكسائي ويشترط في الخبر أيضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري (الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تنمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيد العمر اضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان زيد عمره يومئذ يخبر وقد تدخل عليه ما معاكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني ابعده الله لصالح وذلك قليل أجازاه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما تمنع دخوله على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس في الدار) لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدور ما يمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلقا) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الأئمة على منعه ومقتضى قياس دخوله على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد

(في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردي الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما يتأتى اذا الخبر في هذا الباب لا يتعدى قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضى رفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في المصنف وحينئذ فقل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثاني صفة للاول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا ان تاته ياتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتنبيه على هذه مع ان دخوله على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيه على الاعتراض على ابن الناطم لانه شرط له دخوله على الخبر ان لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الشارح (قوله وأجازاه المبرد الخ) قضيه ان خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطي ميخا الفه وفيه مخالفة لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو معمولا له نحو ان زيدا القيام قائما وان زيدا الاحسانا نورا فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي ان

يثوقف في ذلك ولا يقدم عليه الاسم اع قال الشهاب القاسمي وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين
المفعول الخ) قال الشهاب القاسمي قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز نيا بته عن الفاعل (قول
وزيد اجهله أحرز) مثل بمثلين لان الاول تقديمه جائز والثاني تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف في نحو
كنت أنت الرقيب لان الضمير لا ينعى ولعل المراد ان ما ذكر أصل وضعه وقال في المعنى ان التعبير بالتابع أولى يشمل ذلك (قوله لانه
اسم ان في المعنى) بيانه ان هو في ٢٢٤ قوله تعالى ان هذا هو القصص عبارة عن هذا الذي هو اسم ان وقس عليه لكن يرد ان هذا

انما يظهر لو كان اسم ان
في مثل هذا الموضع تدخل
عليه اللام واللام في اسم
ان انما تدخل اذا تقدم
عليه الخبر وأورد بعيدا
يعطى حكم لشيء مطبقا
ليكونه في معنى شيء آخر
وذلك الحكم غير ثابت
لذلك الشيء الا بقيد فليتام
(قوله ولا التفات لمن يحيز
تقديمه الخ) اذا الحق انه
لا يتقدم على المبتدأ وقال
الدونشري قوله ولا التفات
الخ يحتاج الى تأمل انتهى
وظاهر كلام الشارح انه
دفع لما يقال كيف يقول
المصنف بلا شرط مع ان
شرط دخول اللام عليه
ان لا يتقدم مع خبره على
المبتدأ ويرد عليه ان كلام
المصنف في دخول لام
الابتداء بعد ان المكسورة
بدليل الترجمة وحينئذ لو
التفت لمن أجاز ما ذكر لم
يتجه على قوله بلا شرط شيء
نعم ان أجاز أحد ان هو
للقائم زيد احتاج الى الرفع
فتدبر (قوله لان ضمير
الفصل لا محل له من

بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه
والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ
واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيد الطعمه ما كول (و) بخلاف (ان زيد اعمر اضرب) لان الخبر غير
صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والفرع من الكوفيين (في هذه) المسئلة
الاخيرة وحجتهم ما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المفعول فاسم وحجة انما نعين ان دخول
اللام على المفعول فرع دخوله على العامل فكيف يتفرع عن غير أصل قال الموضع في الحواشي
وينبغي أن يجري خلاف في ان زيد اطعمك قدأ كل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد القول
عندى قول الاخفش والفرع ابدليل احازة البصريين زيد اعمر وضرب وزيد اجهله أحرز مع قوله لا يتقدم
الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المفعول وان لم يحيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل
الالتباس وذلك معنى خاص به دون المفعول فكذا ههنا (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد ان (الاسم
بشرط واحد وهو ان يتأخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك اعبدة أو عن معموله) أي الخبر اذا كان معمول
ظرفا نحو ان عندك لزيد اقمه أو جارا ومجرورا (نحو ان في الدار لزيد اجالس) وما اختاره ههنا من جواز
تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز
أن يقال ان بك زيد اوائق وان عندك لزيد اجالس ثم قال وأجاز به بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام
(الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمدا لانه يعتد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين
لانه يفصل به بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مفعول للخبر لرفعته توهم السامع كون الخبر تابعا له
فزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن
يحيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير
الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر (نحو ان هذا هو القصص الحق) هذا اذا
لم يعرب هو (الداخله عليه اللام) (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ أو ما بعد خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير
فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان
المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخر ان أحدهما الخبر اذا لم يكن منفيا
ولاماضيا متصرفا مجر دامن قدوا الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تعجب الخبر * لام ابتداء نحو اني لوزر
ولايلي ذى اللام ما قد نفيا * ولان الافعال ما كر ضيا
وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا
والثاني الاسم واليه أشار بقوله * واسما محل قبله الخبر * وأما المتوسطن فهو معمول الخبر وضمير
الفصل واليه أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

الاعراب) قال الدماميني هذا شكل من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير فصل
باسماء الافعال بل ما ورد على الأول بر دعي الثاني وكذا القول في آل المرسولة انتهى أي لان المصنف في المعنى نظره بذلك قال والتنظير
بال الموصولة يقتضي أنها لا محل لها وفيه وقف لانهم قالوا ظاهر اعرابها نيم ما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا ان لها اعرابا لما ظهر
(قوله والحاصل ان لام الابتداء الخ) قال الدونشري ولا تدخل على غير ما ذكر الان في ضرورة هكذا قالوا لکنهم صرحوا فيه اياتي في بحث
ان المكسورة الخفيفة ان اللام التي بعدها عندها الهاء لا لام الابتداء خلافا لبعضهم وهي داخله على خبر المبتدأ في نحو ان زيد القائم

فالواجب تقييد اطلاقهم هنا بما قالوه هناك فاما ما في (فصل) ٢٠ (قوله من الجمل ٢٢٥ الاسمية) قال الدنوشري انما قيد بذلك

لان الكيف يقتضي انه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك انما يتحقق في الاسمية والظاهر من عبارتهم انها كافتة مطلقا (قوله فقال الخ) قال الدنوشري تقديره فيه نظرا اذ يصير التقدير فقال ان وان مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد ان يكون لا معنى له فتأمل (قوله ولكن ما يقتضي) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون ما في قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز اعمانها) قال في الزرقاني أي وعلى الاعمال فيجوز ليتها زيدا ألقاه ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يخرجها عن الاختصاص الا عند ابن أبي الربيع فظاهر (قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه رد على قوله في المعنى ان احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمينه بقاء الاعمال (قوله يحتمل أوله الاعمال) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب

(فصل وتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الاحرف) المقدمة (الاعشى ولا) فان ما لا تتصل بها ما وتصل بان وان وكان وليكن ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال في المعنى وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فقال ان وان (نحو قول انما يحيى الى انما الحكم له واحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كان نحو (كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلمنا اضاءت لك النار انما النار المقيدة * ومثال لكن قوله * ولكنما أسعى لخدم مؤث * بخلاف قوله) فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * (ولكن ما يقتضي فسوف يكون)

في اسم موصول لازمة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان الموصولة تشبه باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك يوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها (الا لیت قتیبقی علی اختصاصها) بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن أبي الربيع وظاهر القزويني فانها ما أجاز اليتها قام زيد (ويجوز اعمالها) استعما بالاصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (اهمالها) جملا على أخواتها (وتدروى بها قوله) وهو النابغة الذبياني (قالت ألا ليتها هذا الجمال لنا) * الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروي برفع الجمال ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم لیت وهذا خبر مبتدأ محذوف والجمال نعت هذا ولنا خبر لیت والتقدير لیت الذي هو هذا الجمال لنا وحذف صدر الصلة لطلوها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام شرع وارد التمدد بحسبه فالفوه كما ذكرت * تسعوا وتسعين لم ينقص ولم يزد فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيمما كفتاة الحى وهى زرقاء اليه مائة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها مرب من القمابين جباين فقالت

ليت الحمام اليه * الى حمامتيه ونصفه قد به * تم الحمام ميه فنظر فاذا القطاة قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شرع وشرع يحتمل أوله الاعمال والاهمال وبصفة الافراد وهو واردوا الشمة بفتح المثناة والميم الماء القليل وحسبه من الحساب وهو العدد (وندر الاعمال في انما) نحو انما زيد اقامت بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سمعا (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في البواقى مطلقا) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهى أن المفتوحة وكان لعل ولكن وقوفام السماع ذهب الى ذلك سبويه والاخفش (أويسوغ) القياس على ما سمع في انما (مطلقا) في بقية أخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن الراج والنخشي وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لانها أقرب الى لیت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى لیت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كان) لقرينها من لیت لان الكلام معرر غير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة وإلى هذه المسئلة أشار الناطم بقوله ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد بينت العمل

(٢٩ تصريح ل)

في المساء شرع شرعا وشرع شرعا ونعت وقوله والاهمال أي فيكون معناه شرعة وهذا لانه في أمدح في حدة البصر وأبلغ في اصابتها قاله المكي وأينما كان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتاكيد بخلاف الثاني

﴿فصل﴾ (قوله أن الربيع الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر القصول الثلاثة مع ان التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشري واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كما نسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على الحمل ولم يذ كر غيرهم في ذلك منعوا ولا اجازة والاصل الجواز اذا لفارق ولم يذكروا البذل والقياس كونه كسائر التوابيع في جواز الرفع نحو ان الزيد بن استحسنهما شماء لهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئية نحو لا غلام رجل في الدار الا زيدا انتهى وقوله والاصل الجواز اذا لفارق مخالف لكلام الشاطبي فانه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتاخير والحمل على الموضوع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائر ما هو هذه المسئلة كانت سبب عبي الاعمال لم سأل به بعض نخاة عصره لم جاز اعتبار الموضوع في العطف دون النعت فتكاف الجواب وكان أرمذ فنزل الماء في عيفيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحصى علام الغيوب على انه صفة لربي بالتأويل الذي في العطف قال ويمكن جملة على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا يلقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول في المعنى مثله في قوله انا لا نصيغ أجرا لحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا لظاهر الخ فانه على وجه لم يثبت الابتداء ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان هذا التماس يتأني بناء على ان هذا العطف من عطف المقر على محل ٢٢٦ اسم الزائل بالنسخ وانه لا يتأني بناء على ان هذا العطف من عطف الحمل لا من عطف

المفردات بناء على ان من شرط العطف على الحمل ان يكون الطالب لذلك الحمل موجودا والطالب هنا غيره وجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتأمل وانظر قوله ان الزيد بن استحسنهما

﴿فصل﴾ يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيئ الخبر وبعده كقوله (وهو روبة

(ان الربيع الجود والخريف العباس والصبوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيئ الخبر وهو يد إلى العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيئ الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالดาล المطر الغزير وروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بابي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيهه بديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيوف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا إلى العباس الربيع والخريف والصيوف (يعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الاحرف (بشرطين

شما لهما اهل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع لا جنبي الذي هو الخبر وهذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تأتي بالمعطوف بالخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمر وكذلك أو تحذفه وتقدره الاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمر ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولغاؤل ان يقول يجوز ان يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرام معطوف على محل زيد وله خبره معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يأت الفساد قال الشهاب القاسمي هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من ان العطف على محل اسم ان لا انتفاء للفساد الا في بيانه قريبا حينئذ ما اذا قلنا ان العطف من عطف الحمل وعلا لنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتأمل وفي شرح التسهيل لابي حيان ما نصه وتلخص ان في العطف حالة الرفع مذهب أحداه انه مرفوع بالا ابتداء والخبر محذوف وانما في اسم ان لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما عملت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشئ من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستثناف أو بالعطف على الموضوع قدر له خبرا محذوفه مثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الحمل أم المفردات فنزعم انه مرفوع بالا ابتداء والخبر محذوف اعتقده من عطف الحمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما عملت فيه اعتقده من عطف المفردات قل من

فقال في هذا المذهب الاصل في هذه المسئلة عطف الجمل لانهم لما حذفوا الخبر لالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدر
 اذالك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعووض منه فاشبهه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده
 في اللفظ المفرد انتهى وهو يخالف ما قاله الرضى ووافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضى بعطف المفرد
 هذا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد ويدل عليه تعليله فتأمل ثم عرضت قولي مراد الرضى
 الخ على شيخنا الجبرتي فوافق عليه وقول أبي حيان ولم يقدر واذا كان الخبر المحذوف في اللفظ مراده بالتقدير المذكور بدليل في اللفظ كما
 وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضى وجوب الحذف فليتأمل (تنبيه) يعطف على اسم لا يرفع قبل
 الاستكمال وبعده كما في المعنى وغيره وعليه فهذا فرع حار فيه لم يجز في أصله (قوله) مما لا يغير معنى الجملة بخلاف كان وليت ولعل
 لا يغيرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر أن تغييرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة

لا يمنع أى جملة كانت الا
 ان يقال انها تغير الجملة
 انشائية وهو لا يعطف
 على الخبر فليتأمل (قوله)
 بل على انه مبتدأ الخ قال
 اللقاني برده أنه لو كان
 صحيحاً لم يخص بالحرف
 الثلاثة اذ غاية ما يلزم في
 غيرهما عطف الانشاء على
 الخبر وهو صحيح عند غير
 أهل المعاني ولتعيين ان
 الجملة اذا قدمت على الخبر
 تكون اعتراضاً لا معطوفة
 مقدمة اذا معطوف لا يتقدم
 فليتأمل انتهى وياتى في
 كلام الشارح ان وجه
 الاختصاص منع عطف
 الخبر على الانشاء وياتى
 ما فيه للشهاب ثم هو ليس
 بخبر عند أهل المعاني
 اتفاقاً ولا مطلقاً كما ياتى
 في المعنى وغيره واقتضى
 كلامه ان الاختصاص

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن (مما لا يغير معنى الجملة) (نحو وان الله يرى من المشرقين
 ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجملة بعد استكمال الخبر وهو يرى (وقوله)
 فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * (وان لنا الام النجبية والاب)
 فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)
 وما قصرت بي في التسامى خولة * (ولكن عى الطيب الاصل والحال)
 فعطف الحال على محل عى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم
 وجائز رفعك معطوفاً على * منصوب ان بعد أن تستكمل
 * وأما محقق بان لكن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين
 لا يشترطون وجود المحرر أى الطالب لذلك المحل (والحقه قون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك
 مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) نيس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) دلالة
 خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله يرى هو الاب النجيب والحال الطيب
 الاصل (أو) على انه مفعول (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من
 عطف مفعول على مفعول فمفعول معطوف على الضمير المستتر في يرى أى يرى هو ورسوله لوجود الفصل
 بالجار والمجرور وهو من المشرقين والاب معطوف على الضمير المستتر في لئلا لوجود الفصل بالصفة
 والموصوف والحال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود انفصل بالماضي اليه (لا) ان رفع ذلك
 ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأته على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأة
 بالرفع لان الرفع) محل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق لا يمنع عن العمل في محل رجل المحرف
 الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود الرفع محل الاسم (في مسئلتنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال
 بدخول الناسخ) وهو ان وأن ولا كن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان
 هذان عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر
 وكون العامل ان أو أن أولاً كن عندهم قلت أما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

بالاحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله ولتعيين
 ان الجملة الخ مبني على ما نقله به عن الرضى لا على ما قاله المصنف وما ياتى عن ابن عصفور تأمل (قوله) والعامل اللفظي الخ قد يقال ان
 وجود هذا العامل أيضاً كلا وجود لانه لا يغير معنى الجملة وانما أفاد التوكيد فقط (قوله) فان قيل اذا كان هذان
 عطف الجمل الخ فيه انه انما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان لم يبق ذلك
 صريحاً في أشار الى وجه الشرط الثاني بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكان (قوله) قلت اما اشتراطهم الخ قال
 الشهاب القاسمي وأقول لا يخفى ما فيه أما ما أجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيه اذ لم يتعين كون
 الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بان سعادته في الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاهتراض بين اسمين
 وخبرها الا ان يريد ما تمنع ذلك بناء على انه عطف لاهتراض وان فرضه فيما اذا يتعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

الجل اذا بصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجل فلانه انما يأتي على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتمامه انتهى وأقول بقي انه رد على قوله فائلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فائلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ماذكره المصنف بعد في تخرج الآيات التي استدلت بها الكسائي والقراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على المحذف من الاول دلالة آتية في فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لم يلزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك كما يأتي عن اللقاني الاشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الآن يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم المحذف وانما يترك ذلك عند الحاجة اليه فلم يشترط المحققون ما شرطوه لافضى الى جعل ذلك من جاقوى وما صراطا مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فائلا يلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا لازم في العطف بالنصب قبل مجيء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير

الخ) قال الدونشري قال السيد عبد الله في شرح لب الباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والفصل بالضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان ولا يكن وان فبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبنى على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون القراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه

فائلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فائلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجل فائلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضر في عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائي) ولم يذكر (القراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تسكابا نحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون) فعطف الصائبون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله ولائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكتهم بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابطي بالاضاد المعجمة وبعد الالف باء واحدة فهما من الحرف البرجى بهم الموحدة والمحميم فن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها الغريب) فعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو الغريب وقيار بقاف مة متوحدة ويا مثناة تحتية مشددة اسم فرس هذا الخيال واسم جل عند أي زيد وضميرها بالمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالحاء والزاي المعجمتين (والافعال ما أنا وأنتم * بغاة) ما بقينا في شقاق فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهرا للاستدلال لا كسائي والقراء جميعا والقراء لاوافق على نحو ان الله ولائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط القراء اذ لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لا شترط والظرف مة درمن فاخير والاصل ولكن اشترط القراء خفاء اعراب الاسم اذ لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشي فقال المعروف عن القراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان في نقل المؤلف اه فيجوز ان كان الاسم مبنيا (كافي بعض هذه الادلة) المتقدمة وهي ان الذين آمنوا الا يقولان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله ولائكته بالرفع لما فيه من تخالف

لنبه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله القراء (قوله تسكابا نحو ان الذين آمنوا) قال اللقاني المتعاطفين كيف يتمسك به القراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيتأتى في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهرا الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا امراده الذين آمنوا بالاسم منهم وهم المنفقون والوجهان في تأييد الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد يا أهل الكتاب آمنوا بجملة أي بامن آمن بمسمى وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوا والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصائبين والجوابان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود والصائبين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فن يك أمسى الخ) من شرمية حذف جزاؤها وأقيمت عاتقه مقامه تقديره من عيسى بالمدينة فليمن فاني لا أمسى بها لاني غريب عازم على الارحال وفيه بالغة في التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أنظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي غير ظاهر الاعراب ليشمل ما اعرابه تقديره على ما قدمه

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلامة الخ) فيه إيماء إلى أن التعبير بفتح الأعراب أنسب بتعليله لكن قد يقال هذا العلامة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر إذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلامة حينئذ تظهر التخالف ثم انه سكت عما يقول الفراء في مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي المصطفى والمطوف عليه ظاهرى الأعراب وعلله بيلتجئ الى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بان سعاد واعلم ان ظاهر الشارح وغيره ان العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور ٢٢٩ توارد عاملين على معمول واحد وبذلك صرح في المطول

في الباب الثالث لكن بحث فيه الفري بن الخبر المقدر لعطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التثنية في حكم الأعراب فيلزم كونه مرتفعاً والمفروض انه خبر مبتدأ أعني المعطوف على محل اسمان وغاية ما نقول ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا الا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلك مفردا ومجوعا فيكون المعطوف خبرا للمبتدأ لا خبرا لان ويؤيد انه لو لم يحمل على هذا لكان العطف على معمولي عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على ان العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم ان باعتبار المحل وأما اذا

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلامة انه يحيزان القى وزيد ذاهبان برفع ز يدل على عدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممنوع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والقرء لان الرفع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدأ الا انه مشكل أما على القول بالرفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ قد زال بدخول الناسخ وأما على القول باز رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطي عنهم فلانه يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا تواردا عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فهاهما ربا منه وقعا فيه (و) ما تمسك به من الأدلة المتقدمة (خرجها الماسعون) من البصريين (على التقديرين والتأخير) فيكون من آمن خبرا وخبر الصابئون محذوف (أى والصابئون) والنصارى (كذلك) والاصل والله أعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الاول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله

خليلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بل هو دنقان)

فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فاني دنق أي مريض وأنتما دنقان والتوجيه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس قاله الموضع في شرح الشذور (ويتعين التوجيه الاول) وهو التقدير (في قوله فاني وقياره الغريب) والاصل فاني لغريب وقياره غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول (لأجل اللام) لانها لا تدخل في خبر المبتدأ (الا ان قدرت رائدة مثلها في قوله * أم الحليس لعجوز شهر به) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني بصير التقدير فاني غريب وقياره غريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الاول (في قوله تعالى) ان الله (وملائكته) بالرفع والتقدير ان الله صلى وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في يصلون) لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (الا ان قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فانها للتعظيم الواحد فخطاب على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الاول أيضا بصير التقدير ان الله صلى وملائكته يصلون * فان قلت كلا التوجيهين مشكلان فان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى أما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا قلت أجاب عنه

كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها الماسعون على التقديم الخ) قال اللقاني لا ينبغي ان الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبح بمكان والاولى ما في الرضى من ان الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الاول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال ان الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وانما جاز ذلك كما جرت وخشاعية ونعيمة (قوله ويتعين التوجيه الاول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدأ بعد اللام أي فهو غريب تأمل (قوله فانها للتعظيم الواحد) قال الدنوشي فيه نظر اذ لم يسمع أنا قائلون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كفي المعنى (قوله على أحد الوجهين الوجه الثاني انها بمنزلة تكرير الفعل أي أرجحي أرجحي أرجحي

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهمها اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن اللفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم جعل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحلة لا يتأني على وجه الحقيقة اذ الرحلة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدونشري في هذا الكلام نظر لاصحة له بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منه عدم من يمنع تواردا عاملين على معمول واحد كما دل (قوله على ان الأصل وأنت معي) قال العلامة اللقاني ان قلت ما باله لم يخبره على أحد الوجهين السابقين قلت أينا التقديم فلا استدعائه ان المقدرا كما كذلك فالجمله معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعد وأما معي فجملة وأنت معي حال من الضمير في بلد تقدمت على عاملها المعنوي وهو نادر وأما الحذف من الاول فلا استدعائه ثماني انه في بلد خوب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوسه وأنه أخبر عنها بانها في بلد خوب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليثني وفيه انه يلزم صدور النفي في حال مصاحبتها وان المتعني لا يتقدم به هذه الحالة انتهى وياتي ما فيه عن الدونشري (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدونشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لدفعهم ٢٣٠ ما قلناه بانه يلزم عليه انه ثماني في حال كونها معه وجودها في بلد ليس بها أنيس

والمراد خلافة لاننا نسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) الله -م الآن يقال قدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه (فصل) (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقاني ان قلت هل يجوز في المهملة ان يقدّر معها ضمير شان محذوف كالمنفوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو على في المكسورة المحذوفة المهملة من تقدير ضمير شان

بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على

في المعنى فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة معني واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا فخوانك وزيد ذاهبان وأما نحو ان زيد وعمرو في الدار فائز باتفاق قاله الموضح في شرح فانت سعادوه وهو مخالف لما أطلقه هذا (ولم يشترط القراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان أو أن أول لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج (يا ليتني وأنت يا ليس * في بلد ليس بها أنيس) فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم وليس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للفعول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره و(ان الأصل وأنت معي والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالا اسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور أو قال فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المستصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال * ونذر * نحو سعيد مستقر في هجر * وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهم ما أبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فاما مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد حذف أنا اه (فصل) تخفف ان المكسورة لثقلها (بالتضعيف) فيكثر اهمال الزوال اختصاصها بنحو وان كل لما جميع له ينال محضرون في قراءة من خفف لما ذكر مبتدأ واللام لام الابتداء وما اذرة وجميع أي مجموعون خبر المبتدأ ومحضرون نعمته وجمع على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل)

واليه

المفتوحة انتهى وقول الرضي المهملة أي بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الامر فلا تقدر معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو على هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديد هاء فهي بمعنى الاوان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدونشري المراد انه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد أورد الزنجشري سؤال في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجمع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز أن الذاهبة جاريته صاحبها واستشكوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنتين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بانثني ملائمة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جاريته فاضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فانها ملكه وأجاب الزنجشري عن السؤال بان كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا ما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميعا فاقاله الزنجشري مشكلا لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة أو تقييد صحيح أن يثني بالفظ المبتدأ أو به معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان

ما قاله الدنوشري هو معنى كلام القدر ويجي الخبر موطناً أمر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز اعماله) قال الدنوشري فان قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم

٢٣١

واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلاماً ليوفيهنم) ربك أعم لهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقلية وكلا اسمها واللام في السلام الابتداء ومما موصولة خبر ان وليوفيهنم هم جواب لقسم محذوف وجلة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلاماً ليوفيهنم وقل ما تكررة موصوفة وجلة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلاماً ليوفيهنم موفى جملة (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلزم اللام اذا ما تمهل * حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد قائم بتخفيف ان ورفع زيد فلول اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فاما جي باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منفيًا (نحو ان زيد ان يقوم) ومنه * ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * فيجب حينئذ ترك اللام كما في المعنى لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه المحكمين أنا بن أبيه الضيم من آل مالك * (وان مالك كانت كرام المعادن) ولو قال لكانت باللام لمجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا امتنع وأبأن جمع آب كصفة جمع قاض من أي اذا امتنع والضم الظم واللك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفه امرأه لا جي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أرادته معتمدا

(وان ولي ان المكسورة المخففة) من الثقلية (فعل) فشرطه أن يكون ناسخاً ورعاً تخالف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع لأنه (كثر كونه مضارعاً ناسخاً وناسخاً) الذين كثر واليرلقونك) بابصارهم (وان تظنك لمن الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضياً ناسخاً ونحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاستقن) وقد دخل اللام حينئذ على الجزاء الثاني من معمولى الناسخ أما دخول ان على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شـ بهما الفعل جاز دخوله على الفعل وكان من النواسخ لثلاً تغارق محلها بالكلية ألا ترى أنها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاهما مفعولاً عليه اذا الجزآن مذكوران بعدم دخولها وأما دخول اللام في الجزاء الثاني من معمولى الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد قائماً فعنه ان زيد قائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شديدة به لفظاً ومعنى فقصداً بعد تخفيفها أن يدخلها على مشابهاها ويقاس على النوعين اتفاقاً ولا يحيز جهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضياً غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدو ية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مخاطب عمر بن جرهم وز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل (سليت يمينك ان قلت مسلماً) * حلت عليك عقوبة المعتمد

فأدخلت ان المخففة على قلت وهو فعل ماض غير ناسخ وسلت بفتح السين المعجمة أفصح من ضمها أخباراً ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على ان قلت مسلماً (ان قام لا ناوان وقد لزيد خلافاً للاخفش) فانه أجازة كما قاله في المعنى وزادها (والكوفيين) وهو يوههم انهم يحيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قوام وقد وذلك مخالف لقاء تم فانهم لا يحيزون تخفيف ان المكسورة

مع ان العلة في الموضوعين زوال لاختصاص قلت يمكن أن يقال ان الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله ومما موصولة) قال الدنوشري وذ كر الرضي ان ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشري يقتضى ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشري واذا علمت لا تلزم اللام قبل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العامة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنياً أو مقصوراً (قوله نحو وان زيد ان يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني يبعد ان يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر اذ لو أريد به نفي النسبي لحي بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع ما قاله بان

الاثنان بنى النفي شائع في الكلام المبلغ ومنه ليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لمجاز) قال الدنوشري يرده ما مر انها لا تدخل على الماضي الا بعد خلافاً للاخفش ولشام فانه يجوز عندهما باضمار قد والجهور يردها

اللهم الآن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح باب اللباب للسيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فعمل النقل عنهم - ثم اختلف (قوله) وله ولا راجعا الى الخبر) قال الدنوشري لم اربا بالراجع معمول الخبر * (فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري الفاء للاستئناف لا الانعليل كما هو ظاهر (قوله لية تحقق مقتضاها)

قال الدنوشري الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة لذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض متصوذا به المضى والامر والمكسورة لا تشبهه الا الامر كجد و فرق الرضى بين ان بالكسرة وان بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لا تكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كأنها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى

(قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قراءات نافع

ويحملون ما ورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لم يتم لقليل لاحكامها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يخلف به ان جاء مخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ (وأندرمه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (كقوله ان يزنيك لنفسك وان يشينك لميعة) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المنفقة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها ووجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيد اقائم بالاعمال ومذكره من اهل الام لا ابتداء قال به سيدي ويدا الاخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع الى انها غير واجبة للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبر في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت مسلما وأجيب بان الفعل والفعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلماء بمنزلة ان قتيلا لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا من منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضمير امتصه الا فان تقدم عليها فعل من أفعاء القلوب نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام لا ابتداء كمرت ان وان قلنا الام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيقه غايبا بان دي موصلا

* (فصل) وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) * وجوبا لية تحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (مخذوفا) لا مذكور اسواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبتت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقد روا عملها في المضمر ثلاثا لانه لا يخط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون اللسان (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمر وذى الكلب

(بانك ربيع وغيث ربيع * وأنت هناك تكون الشمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهر وربيع الازمنة ربيعان ربيعان أو هما ما ياتي فيه النور والكلمة والثاني ما تدرك فيه انتم اموالهم المراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا أو المطر والمربيع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلا أي خضيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وأمرعه المطر والشمال بكسر الشاء المثناة الغيث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لا شتما لها على المسند والمسند اليه محافضة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلمها جامعا ودعاء لم تحتج لفواصل) من الفواصل الاتية امامع الاسمية فلانه حي وبعد ان باسم وخبر كما جي بهما بعد المثناة العامة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فعل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبهيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وأخردعواهم ان محمد الله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وان ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء ما بخير نحو ان يورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) في قراءة من خفف ان وكسر الصاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

(قوله وهو الصحيح) فضيحه ان في ذلك خلافا ولم يذكر في المعنى في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن الاشرط ان يكون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف الكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشترطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية وعدم الاول خبر ان وضمير الشأن ثم قال وينبغي ان يستثنى من ذلك في خبري ان وضمير الشأن خبر ان المتنوعة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والحامسة ان غضب الله عليها في قرأة من قرأ ان غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جاز الله خير افيمن فتح الهمة اذ لم يلتزم قول الجمهور وفي وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدروا الحامسة انها واما انك (قوله ويجب الفصل في غيرهن الخ) قال الثاني ان قيل ما السبب في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور اجيب بانه التمييز بين المدة والحقفة ولم كانت المصدرية لا تقع بعد هذه الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا ولا التي فعلها جامد او دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتج الى فاصل باليس اوسوف او قد قال الرضي او بحرف نفى نحو علمت ان لم يقم وان يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء لضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لوبل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتمل انتهى وعن مخرج ايضا ابن مالك (قوله اولئلا يلتبس الخ) قد يستدل بان الفصل لدفع الالباس للتعويض بلزوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت اهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض ٢٣٣ هناك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل

تفسير ضمير الشأن بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل في غيرهن) ان يكون عوضا لما حذف وان انه وهو أحد النونين والاسم اولئلا يلتبس بان المدة ولم كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل ام (بقيد) لان ما يقرب الماضي من الحال (نحو وعلم ان قد صدقنا أو تنفيس نحو علم ان سيكون أو نفي بلا أولن أولم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) في قرأة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال ان (أيحسب أن لن يتدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب أن لم يره أحد) لو نحو (وأن لو استقاموا) (أن لو نشأ أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفي وكل منهما اما مض أو مضارع ولم ثبت ان كان ماضيا ففصله قد وان كان مضارعا ففصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففصله لا فقط وان كان مضارعا ففصله ان أولم أو لا أو ما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويندر تر كه) أي الفصل بواحدة منها (قوله علموا أن يؤملون) بخادرا * قبل أن يسئلوا باعظم سؤال والقياس علموا أن أسئملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أو تيت سؤلك يا موسى أي قد

والاسم لكن كون الفصل لدفع الالباس لا يخلو عن نظر كما يأتي (قوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبي فانه يعلم منه بعد التكلف في تأويله فانه قد يندزع في قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد في الاسم والفعل وهو حذف إحدى النونين والاسم وغاية الامر انه في الاسم

(٣٠ تصرح ل) جي بعده بالاسم وخبر كما يجاء بهما بعد المنة وفي الحقيقة الاسم محذوف مطع قائم الاكثرية تخفى جدا بالنسبة لما أشبهه الاسم اذ التغيير ان موجودا بالنسبة لهما ولم يقيم شيء مقام حذف الاسم غاية الامر انها جلا على الاسم لشبههما له في الوجود وعدم التصرف واذا تقررت ذلك فكان لا نسب مجازا فاسلف ان يقول ولما لم يسد شيء مسد الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم واما الفعل الجامد والدعائي فهما محمولان على الاسم لشبههما له في الوجود (قوله أو نفي بلا) قال الدنوشري ان قلت لا فائدة في الفصل بهما لوقوعهما بعد الحقفة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانهما في الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد الحقفة فان كانت الحقفة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك انهما شيئا لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تغير لاحتمال المصدرية والحقفة بعده مع لا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهي مخففة أو فعل ظن فيجوز ان تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فمصدرية فالحقفة اما ان لا تشبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيئا وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهي تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به في غير لا تأكيد دفع الالباس وقال الزرقاني قوله لئلا يلتبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والحقفة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب لمقاله المحقيد ان لا الدخلة بعد الحقفة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فيا جرد

المقام (فصل) * (قوله فيبقى اعمالها) أي وجودها (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللقاني ظاهر اللفظ صار على جواز الثبوت
عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اهـ (قوله أي كأن مكانها) قال الدنوشي أي في مكانها من عكس التشبيه
للمبالغة أي انها جارية جذاذا دخلت في مكان فكان الظبية حلت في مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشي
يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شان ظبية مبتدأ وتعطو خبره والجملة خبران ويلزم على ذلك الابتداء بالذكرة من غير
مسوغ (قوله شجر العضاء) ٢٣٤ بكسر العين والضاد قال في المصباح العضاء ككتاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشأن) قال

الدنوشي لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر (تنبيه) لم يتعرض المصنف تبعا للناظم في هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره في باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وان لم يتعرضا هناك لها كلها لان المحذوف اما الاداة أو الاسم أو الخبر أو اثنين منها أو الثلاثة ثم ذلك اما جائز أو واجب فتصير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها في الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع مما لم أر من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وان سمي به عقده بابا فقال باب ان الماوان ولذا قال الشنواني في حواشي المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه ان المراد حذفها اما

أوتيت مسؤولك (ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصرفه ممنعا فالاحسن الفصل بقدر أن في او * تنفيس اولو قليلا ذكر لو او قول ابن الناطم ان الفصل بها (أي بلو) قليل وهم) بفتح الهاء أي غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع اد الفسخ التي فيها ورع فاصلت بلو فاعترض عليها والافالذي قاله ابن الناطم في شرح النظم في ثاب النسخ مانصه وأثر النحو بين لم يذكر والفصل بين ان الخفيفة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار الناطم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فليست (فصل) وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استصحب الالفصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناطم بقوله وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى (قوله) وهو روية (كأن ورديه رشاء خاب) فورديته وهما عرقان في الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمخبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى بالغين المعجمة والراء المحل والمخرب بضم الحاء المعجمة الالف قاله أبو اسحق وقال غيره الخاب البشر البعيد التعر (وقوله) وهو باغث بالموحدة فالمعجمة فالمثناة ابن صريح المتغير اليشكري قاله النحاس وقال السيرا في هو أرقم بن علياء وقال صاحب المنقذ هو علياء بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها ويوعا توافينا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم بروى بالرفع) ظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أي كأنها) ظبية (و) بروى (بالنصب) ظبية (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أي كأن مكانها) ظبية (و) بروى (بالجر) ظبية (على ان الاصل كظبية وزيد أن بينهما) أي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة ظبية والموافقا الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد الحسن من القسم وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه أي حسنه وتعطو أي تتناول وعداه بالي لتضمنه معنى تيل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أرق أي صار ذا ورق وروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتح ميم شجر العضاء له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتاج لفاصل) كما تقدم تعليقه في ان الخفيفة (قوله) ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان) فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أي كأنه وهذا البيت رواه

وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدماميني انه قال في أين شمر كأي الذين كتم ترعون ان التقدير سيمويه ترعون أنهم شركائي وأقول ليس في ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدماميني قاله المصنف في المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسياقي في أول باب الاستثناء ان المكسائي ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام الوم الا زيدا الا ان زيد لم يبق وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما في أختها الساكنة النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان في الارشاف في الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدان محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأخيرهم منصوب باضمار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

تجبرهم زيد اه وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقائه علمها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة المجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقي عن أبي البقاء رده بان لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمولي عامين انه بعيد * (هذا باب لا العامة عمل ان) * (قوله وأفردت بباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخل في أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما فصلها بترجمة عن أخواتها الخواتم الخافي بعض الاحكام (قوله فلا انا كيد النفي) كذا قال الناظم وتعقب بان فحوز زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفه دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وانما استغيد الاثبات من التجرد عن جوف النفي فاذا دخلت ان أكدت ٢٣٥ الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية

سبويه هكذا وروا غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقيق في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أفرد) في الماضي المثبت فالاول (نحو) كان لم تغن بالامس و) الثاني (نحو) قوله

لا يهولنك اصطلا على الحر * بفحذورها كأن قدأما

فصل بين كان وألمابعد والموال الفرع يقال هاله الامر يهواه اذا أفزعه ولفظي الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمهذور من المحذور وهو ما يخاف منه ولم ماض من الاسم وهو النزول يقال ألم به أمر اذا نزل به (سئلة وتخفف لكن فتحمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليما ين لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تغنك لوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والخنفس جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسع مع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

« هذا باب لا العامة عمل ان المشددة »

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيا والكنهم خصوصها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها يمكن منها في غيرها لعمومها بالانصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لظول الكلام عليها قال أبو البقاء وانما علمت لا عمل ان لمشايتها لهما من أربعة أوجه أحدها ان كلامه ما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما لا كيد فلان كيد النفي وان لا كيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمله على نظيره والرابع ان كلامه ما لا يدرك الكلام ولا يكون لا محالة على أن في العمل انخطت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهر واسم ان يكون مظهر او مضمهر او منها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا لا يفتح ولا يفتح في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اه ومنها ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نائية) لازائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسمه (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

لانا كيد فيع وللفنري كلام في المقام ينبغي الرجوع اليه (قوله وان لا كيد الاثبات) ذكر في المغني في ما في الكلام على سبب افادة انما الحصر ان ان لا كيد النسبة مطلقة وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا الخ) عذب بعض الفضلاء من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعد بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عدها من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا لا يكون الا مظهرا) يعني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا لا يجوز ان يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الجمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا الخبر ولا اجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو مجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقاني فيه نظرا لما لا يخفى من انه ينون وان أريد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وان يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالجمع مل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشببه وحينئذ فعدم من الشروط كون النفي للجنس وكونه ناصرا يح في ان لا نفي للجنس ناصرا وبني اسمها أو أعرب لكنه خلاف

والنفي عدمي وليس المراد انها اجتماع لان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستغادا قبلها الا ان يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فغنى كونها لا كيد النفي انها ترجع طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما لا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استغيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيدان لا يدل على تأكيد أصل لا حيث جمعوا لوالا رب فيه مما

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الآن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلق الكثرة أعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها
 الدماميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ووراده البعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان
 قلت هل هذا الشرط مغن عن قواه النكرة لاستلزامه الجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بالجنسية فآخرجه بقوله نكرة
 (قواه وقدر) قال الدنوشي معناه ان النكرة متضمنة لمعنى من لانها مقدرة ومعنى قواه للجنس انه لتنصيص في الجنس (قواه وان
 يكون اسمها نكرة) قال اللغاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباه ولا اعلامي له ولا مسامي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها
 مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يحجب بانها نكرة صورة
 فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها فلولهم لا أبالي ولا أخالي فلول كانوا قاصدين
 الاضافة لقولهم لا أب ولا أخ لي فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانها مضافة اليه لا بالياء تقدير افان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان
 في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا أبالك المجر هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل
 ولئلا يلزم قطع حرف المجر عن العمل واذا كان العامل حرف المجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة
 حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساء لا أبالك ولا أخالك باثبات الالف
 والاب والاخ اذا ضيف الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فاجواب ان المانع من ردها اذا قلت أي ثقل التضعيف لاجل الادغام في
 ياء المتكلم لا ترى المثل لو رددتها ٢٣٦ وهي الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم وللازم أن تنبع حركة العين حركة اللام فتقول أبو ي ثم

تسكن الواو وتعلم ما
 فتقول أي فلو فصلت بين
 الالف وياء المتكلم أمن
 التضعيف المستقل
 فاعادوا اللام المحذوفة
 كما يعيدونها في الاضافة
 الى غير ياء المتكلم نقل
 من كلام من ذهب الى
 ان لا أبالك وشبهه لاسماء
 المضافة وفي الغمرة لم
 يفعلوا ذلك مع غير اللام
 من حروف الجحر اه

نكرة وأريد بها النفي العام وقد روي عن الاستغراقية لان من هي الموضوع للجنس فاذا قلت لا رجل
 في الدار وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح الابدان تقدير من ولو لم ترد من لكنك نافي ارجل واحد او جازان
 يكون في الدار اثنان فاكثروا من هذا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو
 سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وان لا يدخل عليها جار) وهو المراد بقوله لم من
 لا يقع بين عامل ومعمول (وان يكون اسمها نكرة) لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة
 بالنكرات (وان تكون النكرة متصلة بها) خلافا لابي عثمان فانه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولو كنه
 لا يبنى وقد جاز في السعة لامنها بديا بالنعام مع الفصل وليس مما يعمل عليه قائد الموضح في الحواشي (وان
 يكون خبرها أيضا نكرة) على الاصل فجملة الشرط سبعة أربعة راجعة الى لا وانسان الى اسمها
 وواحد الى خبرها وسيأتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع
 الخبر (نحو لا غلام سفر حاجر) فعلا م سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها

بأختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرب باللام في موضع الصفه لماسة تتعلق
 بمحذوف وشبه غير المضاف بالمخالف في نزع التنوين من المفردة النون من المثنى والمجموع على حذف (نفيه) وقال في التسهيل وقد
 يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه ما أخيف اليه من ألف ولام وقال في الشرح قد ر
 قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل قوله آخر من الاسم أي هذا الاسم أو لا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد
 من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو
 بكيت على زيد ولا زيد مثله * برى من الحى سالم الجوانح الثاني ان المتكلم انما يصدق في مسمى العلم المغرور بلا فلو قد ر مثل
 لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتقاما مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصره لكم وأما
 التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كأي حسن وقبصر فتقديره بما ذكر
 كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في النكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءتين جبر ان الذين تدعون
 من دون الله عبادا أمه لكم والقراءة المشهورة لان المنية المنقية في قراءة ابن جبر انما هي في العقل والحواس والمثنية المثلية في الخلق
 مانصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أباحسن لها ولا مثل أي حسن فقال لوصح تقديره مثل لم
 يقع مثل خبرا للآ في قوله * بكيت على زيد ولا زيد مثله * لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فبطل تقديره مثل في هذا البيت
 فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلام من المثلين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة
 والهيئة مثله في الاخلاق كما تقول ما كل يبضاء شحمة ولا سوداء نكرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشي قد يقال انها أحط مرتبة
 قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وعل هنا سقطا في جحر

من ان كما تقدم وقد قيل ان لا عمل لها في خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اهـ وأصل هذا اللام ميمي فانه قال ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محمولة عليهم انها لا عمل لها في الخبر مطاوعا فانك بهذه اهـ وكلام المغني يشعر بان المراد ٢٢٧ اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف

بين البصريين (قوله) لانها غير مركبة (قوله) التركيب لا يقتضي ان يكون الرفع بها ألا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا

وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله) بما كان مرفوعا به قبل دخول لا قال الزرقاني ظاهره انه مرفوع بالمبتدأ

وهذا لا يتفق الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا أي لاني اللفظ ولا في المحل وأما اذا قلنا انها عاملة في المحل النصب كما هو

المشهور بينهم - فكل كلام سيديويه مشكل لانه يرى ان خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء وبعد دخول

لا زال الابتداء فلا يس ثم مبتدأ يعمل في الخبر (قوله) لولم تكن الخ (قال) ابن جني سألت أبا علي

فقلت الزائد لم أولا فقال لم تأت لم زائدة في كلامهم فيجب ان يكون لاهي الزائدة (قوله) وقعت لابن

عامل ومعمول الخ (قال) الدوشري هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق

وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم

غير مركبة وأما اذار كتبت فعن سيديويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لاني موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) في الاسماء شيئا (وشذ اعمال) لا (الزائدة في قوله) وهو الفخر زدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري

(لولم تكن غطفاً لا ذنوب لها * اذ اللام ذوو أحسابها عمرا) فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها أشبهت النافية لفظا وصوره فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستأد منها مستفاد من لولان لو شرطها تمتنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات قدل على اثبات الذنوب لغطفاً لانقيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع للمولم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيًا بعد دخول لول انما شذ عمل الزائدة لانها

غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت الاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا ان - يرنى الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لارجل قائما) فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور ونحو لارجل قائما ويمتنع ان

يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا أردت نفي الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عتميل (وان) وقعت لابن عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيئا (خفص) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشي) بالجر فيها محذوف الج - روعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعده خفص بالاضافة وغيرهم

براهم حرفا ويسميها زائدة يعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبيين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلاشي بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب بنحو لاجسة عشر وليس حرف الجر مع لاقبل لا وماركب معها في موضع جر لانها جارية بحري الاسم الواحد قاله

ابن جني في كتاب القند وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منقصة لامنأ عملت) وجوبا (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في الصورتين مع العاطف اية كون تكرارها عوضا من ماصحبة ذى لعموم أولان العرب جعلتها في جواب من سال بالهمزة وأم السؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد في الدار ولا

عمر ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم لا نولك ان تفعل) في (قوله) أشاء ما شئت حتى لا أزال ما * لانت شائفة من شأننا شاني للضرورة (قوله) البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للتمسك بلام وموصول في موضع نصب على المفعولية بأشاء وشئت

ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله) ولان لا التحول الخ) قال الدوشري مراده بذلك حيولة مانعة عن العمل (قوله) وان ما بعده اخفض بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعرابها ظاهر فيما بعدها الكونه اعلى صورة الحرف (قوله) على الاعمال والتركيب (قال) الدوشري الظاهر ان لا حينئذ لما خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها في ما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التماثل

(قوله من الشنان) قال الدنوشري قال الشيخ ابراهيم السقاقي في اعرابه شنان هو البغض وفعله شنى بشنا وشنا وشنا ثلثي الشين فهذه ستة ومشنوة وشنا وشنا مشنة ومشنا ومشنا وشنا ثمانية هذه خمسة عشر وهي أكثر ما حفظ للفعل قلت وحكي الجوهري شنا بثلاث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله الا ان يشذبي كالشنان وفيه قرأتان احدهما بفتح النون والآخر فيه انه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالنروان والغليان وقل في الصفة كقطوان في الحجار العسر السير وعدوان في القيس الكثير العدو وأشد أبو زيد وقبلك ما هاب الرجال ظلامتي * وفقات عبي الاشوس الا بيان والاخرى يسكون النون والآخر فيه انه وصف فقد حكي رجل شنان وامرأة شنانة وقياس هذا ان يكون من فعل متعد وحكي أيضا شنان وشناى وقياسه ان يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد لا تعدى والملازم نحو فعر فاه أى فتح وفعر فوه أى انفتح وجوزوا ان يكون مع السكون ٢٣٨ مصدرا وقد حكي من مصادره وجاء في غيره قليلا كوايته لينا وانا وقال الآخر

فما الحب الا ما تلهذ

وتشهى

وان لام فيه ذوالشنان

وفندا

وأصله الشنان حذف

المهمزة وتل حركتها الى

الساكن قبلها وقل فيه

مسكنا انه مخفف من

شنان المحرك كالكثرة

توالى الحركات فان قلنا في

الاية انه مصدر فالاظهر

انه مضاف للفعل ولأى

لا يحملك بغضكم لقوم

ويجوز ان يكون مضافا

للفاعل أى بغض قوم

ايام وقيل انه وصف

معناه شنان قوم أى

مبغض قوم وليس مضافا

للفاعل ولا للفعل وان

كان فعله متعديا بل معناه

بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وأزال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم أزال مستتر فيه وجوبا وخبره شانى آخر البيت بنون من الشنان وهو البغض وقى عليه بحذف الالف على لغة قريبة ولما يتعلق به وما موصول اسمى ولا نافية وأنت مبتدأ وشانية من المشددة خبره ومن شأننا متعلق به الجملة صلة ما والعائد محذوف والمضى أشاء الذى شنته حتى لا يزال شائنا لاذى لأنك شنته من شأننا أى أمرنا (ولتأول) معطوف على للضرورة (لأنك بلا ينيب) معنى لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التأويل والنوال وهو العطية مبتدأ وان تفعل سدد مسد خبره كفى الوصف مع رفوعه قاله الخضر اوى وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله أن لا نولك مؤمل بلا ينيب لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع السادم سد الخبز لا يرفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضى والنول مصدر بمعنى التأول وهو هنا بمعنى المنعول أى ليس متأولا هـ هذا الفعل أى لا ينيب لك أن تتأوله ام فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار الا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان أشار الناظم بقوله

عمل ان اجعل لك لا فى ذكره * مفردة جاءت لك أو مكرره

(فصل) واذا كان اسمها مفرد أى غير مضاف ولا شبهه به بنى على الفتح ان كان مفردا (لفظا ومعنى) أو لفظا لا معنى (أوجع تكسير) لمذكر أو مؤنث فلاول (نحو لا رجل) والثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لا رجاء) ولا هند ودلى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فالتح (و) بنى (عليه) أى على الفتح (أو على الكسر ان كان جمعا بالف واء) مزيد تبين (كقوله) وهو سلا مة بن جندل يبكى على فراق الشباب لا يقبل خلافا لابن عصفور (ان الشباب الذى يجدعوا قلبه * فيه نالذ والذات للشيب

بكسر

مبغض من قوم (قوله ولتأول لا نولك بلا ينيب لك) قال الدنوشري قد يقال ان الاسم

الذى هو نولك لا يجوز ان يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذى هو ينيب يدل على حدث هو لا ينبغى أى الطلب وعلى زمان ولا شك ان النول بمعنى التأول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أى غير الماضى الذى ليس دعائيا قال الرضى يجب تكرير لا المصالة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقدير او ذلك اذا دخلت على منصوب بفعل متدر نحو لا مرحبا أى لغيت مرحبا أو لا مرحب موضعت مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليكم لان الدعاء بالفعل أولى فكانه قيل لا سلامت سلا ما ولذا دخلت على نولك كما مر وانما تتكرر لاني هذا المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها تدخل على لفظ شى سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لاشى أو بحرف الجر أى حرف كان نحو كنت بلا شى وغضبت من لاشى أو انتصب نحو انك ولا شى أو انفع نحو أنت ولا شى وثانيهما ان ينجر ما بعده لا ياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شى الا بهما من بين حرف الجر والثالث ان يعطف ما بعده لا على المحرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (فصل) (قوله نالذ)

بأنه ما فيه لذهن باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيت (قوله فكأن فتحة) قال الدوشري فيه نظر وحق العبارة فكأن أن نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي نائب فتحة الخ (قوله شيا) قال الدوشري أي فتحة الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه بفتح لان الحركة الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فإن ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكان الذي يفهم من المغنى أن كلام من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قوله لان خبر الناسخ الخ) ٢٢٩ قال الدوشري صريحه أن قولهم انه نفس

أمانة جملة وقعت خبرا
عن ما وهذا إما فيه ما قدمت
يداه من ان ما اذا بطل
نفيها بطل عملهم اللهم
الأن يكون ذلك بمنيا
على مذهب نونس القائل
بالحمامطة وهذه المسئلة
في المطول أيضا على هذا
النمط وقد كنت كتبت
فيها جزا وهو قولي قال
الامام السعد في المطول
قولا من الاشكال ليس
بالخلى

خبر ما أن يقترب بالا
يجوز فيه الواو حيث خلا
وذا مخالف لما قدرنا
وبين أهل العلم قد تقررا
من أن ما اذا بالاي بطل
نفي لها فانه لا تعمل
اه بقى ان كلام الشارح
صريح في أن لا تعمل مع
انتقاص النفي وبرشحه
أنه لم يذ كر فيما سلف من
شروطها عدم الانتقاص
لكن صرح العصام في شرح
الكافية باشترط ذلك
وهو القياس وسياتي

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) في لذات جمع لذة وهو اسم لا ولا شيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع
بالالف والتاء اذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكأن فتحة في
الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في
الخصائص) ما حاصله (انه لا يحيز فتحه بصري الأبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لم يحز أصحابنا
الفتح الاشيا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول لأنه ينون لأن تنوينه
كنون مسلمين لا كنونين زيد فلا ينافي البناء خرم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم
وقابه ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني
والفارسي وهو حسن في القياس ورجعه الموضح في المغنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح
والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامر من مبنى على الخلاف
في حركة اسم لا فن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفي من
كسر ومن قال هي بناء كجمه وور البصريين فتح (و) بنى (على البناء ان كان مثني أو مجرعا على حده) أي
على حد المثني وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة فتحذف للاضافة
(كقواه تعز فلا الفين بالعيش متعا) * وليكن لوراد المنون تنابع

فالفين بكسر الهمزة وتشديد ألف اسم لا مبنى على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعرأ من التعرية
وهي التحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقواه
يحشر الناس لابنين ولا ا باء) الا وقد علمت هم شئون
فبين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبنى على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والاحرف
ايجاب وقد علمت بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشئون جمع شأن
وهو الخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبرا للناسخ يجوز اقترانه
بالواو كقول الحماسي * فامسى وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أمانة وليست حال خلافا للعين
لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى أن المثني
والجمع وع على حده في باب لامعربان بناء على أن التشنية والجمع عارضا للتضمن أو التركيب في علة البناء
ولو صح ذلك لزم الاعراب في يازيدان ويازيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف
في علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستعراقية (بدليل ظهورها في قوله)

فقام يذود الناس عنها سيقه * (وقال الألامن سبيل الى هند)
واختارهذا القول ابن عصفور وعلمه بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد علمت هم شئون حال كما قال العين وقد نقل الشارح في باب
الحال عن شرح اللب تجوز اقتران الماضي التالي بالواو (قوله في علة البناء) قال الدوشري فيه عوض وكان الظاهر أن يقول الذين
هما علة البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قواه في علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المار كورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك
لزم الاعراب الخ) أي في كلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علم به المبرد وأقول قد أجيب عن
ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثني والجمع مع فنيا كما أعرب اللذان لورود التشنية على المثني وهو الذي والى لان
الوارد لذة قوه ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق الجمع

(قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للذكر لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لا يمكن أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومادم قال انهما ركبنا ان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة بل قلنا معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمعنى ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لأن أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حذف قوله فتولى غلامهم ثم نادى * أظايم أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظايماء مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المغني (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون مزائدة وترك تنوين نور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا بألي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفة بقوله (ما اتصل به الخ)

واعترضه ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسه الا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف (كما في تركيب الاسم) (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم اذا فصلوا أعرابوا فقالوا لا فيهما رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله * أنورما أصيدكم أم نورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لأصيد وأماكم فعلى التوسع باسم سقاط اللام والمعنى أصيدكم نوراً أم نورين (وأما المضاف وشبهه مفعول بان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا مالباعا مائة قوت وأمالا بأل باللام زائدة لئلا كيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلان اسم لا يضاف لمعرفة فاللام مزيله لصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافاً أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا بألي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أى شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيل جافله محمود ولا طالعاجبه لاجل حاضر ولا خير من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعلة في الاول فاعل قبيل حاله صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالع لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالعاجبه لابلا تنوين أجروا في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاعراب وعليه يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قاله في المغني (فصل) * ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها ففتحهما (أى فتح ما بعد الاوولى وما بعد لا الثانية) وهو الاصل فنحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقرين) من السبعة (وقوله)

مشكل لشمواه للمعوت اذا نعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري جل الحديث على ما ذكره غير متعين يجوز أن يكون مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا في ما بعده اه وهو ما خوذ من كلام المغني في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما مانع له الشارح فقال في الباب الثاني من الجملة لمعتزة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتعوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية

دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأى البصريين ممنع ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه وهذا بنى على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من ومرفا فيه فتنبيهه ونقل اللقاني عن الرضى ما يستفاد منه الجواب باسب من ذلك فقال قوله فعربان ان قات فتا تصنع في مثل قوله تعالى لا تشرىب عليكم اليوم قلت في الرضى ان الظرف بعد النفي لا يتعلق بالنفي بل بحذوف وهو خبر اليوم في الآية معه ولعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان جملة اذا المعنى لا وجود عاصم ولا تنظير أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منقيا كقوله لا تسكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصليا في الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواه صلى في الجامع أو غيره * (فصل) * (قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجوز النحاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

(قوله لا يدينكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط الكم اذ ليس غرضه كونه لا يدين لهم بل غرضه كونه غير يدين أي ليس وارثا كما قاله (قوله على الراجع) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن الوردي وغيره ان القافية وان الرواية اتسع الخرق على الراقع (قوله الا انها متممات لان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك ٢٤١ جلس وقعد زيد فاعلاهما

لان العاملين متممات لان مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل باحدهما فقط والجواب ان العاملين هنا متممات لان لفظا ومعنى وفي المثال المذكور ليس كذلك أو يقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب المحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الاولى الخ) قال الدنوشري قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لافي الموضوعين أولا فيهما عملة عمل ليس (قوله ماغاة لكررها) قال الزرقاني المغةة هي التي كانت عاملة عمل ان وألغيت عند العمل لكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فلا يتأتى ما قاله الاعلى الاول وهو انها مغةة على انه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما اذا قلنا انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثاني فيجوز ان يقدّر لكل من لا والاي والثانية خبر ويجوز ان يقدّر لهما خبر واحد لا لهما

وهو عبيد الراعي بن حصين وما هجرتك حتى قلت معانة * (لاناة لي في هذا ولاجل) ويرفع ناقة وجل والمعنى وما تركتك حتى تيرأت مني وقلت صر يحالاناة لي ولاجل وهو من لى ضربه لبرأتها منه (والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله

هذا العمر كم الصغار بعينه * (لألم لي ان كان ذاك ولا أب) واختلاف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعراب الى رجل من بني عبدمناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاجر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة ابن ضمرة وقال الصغار بفتح الصاد الذل وبعينه تو كيدله والباء زائدة (وقوله) وهو جرير بن جهم بن عامر بن مصعب بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيصة من قيس

بأى بلاء يا غير بن عامر * وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر) بأى متعلق بمحذوف والتقدير يا بلاء تفتخرون وذنابي يضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الألف باء موحدة مفتوحة أى اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابي والمعنى لستم برؤس بل أتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رافع الاول وفتح الثاني (قوله) وهو أمية بن ابى الصلت في أحوال الجنة (فلا تغرو ولا تأثم فيها) * وما فاهوا به أبدا مقيم

واللغو الباطل والتأثم من أثمته اذا قلت له أئمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثم أحد لا حد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأييد (والخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس (لانسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع

وهذه الواجهة الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم وركب المقعر دفاتح كلالا * حول ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا أو منصوبا أو مريبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

والكل من اتوجه به يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لافيه امر كبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدّر به مذهبهما خبر لهما معاً أى لا حول ولا قوة لنا أى موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهم ما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع مانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد و عمر وقائمان ويجوز أيضا عنده ان يقدّر لكل واحدة منهما خبر أى لا حول موجود لنا ولا قوة وجودة لنا فيكون الكلام جملة من وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت في لا الناصبة اسمها في جواز أيضا ان يقدّر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انها متممات لان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيد او ان عمر قاتلانا لانهما شي واحد ويجوز أيضا عنده أن لا يقدّر لكل منهما خبر على حiale وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى مغةة لكررها فاعلا مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدهما مرفوعا بها وعلى الوجهين فانه خبر عن الاسمين ان

(٣١ تصحيح ل) عاملان متممات لان على قياس ما سبق اه بقى انه قد يقال ما المانع من كون الشئ الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما في معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهما مختلفان الان يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا لفظا لانه في لارجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجوز المصنف في المعنى زيد في الدار وعمر بخلاف زيد قائمان وهما فليحذر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشري واضح اذا جعلت لا الاولى مغةة وأما اذا

قدرت عاملة عمل ليس قلنا خبر عنها الا عن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للامرين معا وقوله تكرار أي زائدة ثم
يثبت لها عمل أصل لا بخلاف الملة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي ان قيل هذا
لا يجري فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملا مع ان هذا هو المتقدم فالجواب
ان محل هذا اما اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدأ (قوله
وخبر الاخرى الخ) قال الدنوشري فيه مساحقة من حيث قوله الاخرى بالثبوت مع ان ما بعدهما مبتدأ على تقدير انهما مهملة
(قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة لمعنى النفي المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدهما معطوف) قال الدنوشري ان قدر عطفه
على مدخول الاولى من عطف ٢٤٢ المفردات اتجه ان لها خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احتراز عما

اذ لم يقدر معطوفا وسد تضع
(قوله والابتداء) هذا مبتدأ
على ان العامل في خبر
المبتدأ الابتداء لا المبتدأ
وعلى غيره كان ينبغي ان
يقول والمبتدأ (قوله
ويجوز ان تجعل لا الثانية
الخ) قال الدنوشري لم
يعرب التركيب على هذا
وحاصل ذلك وجهان
الاول انه يجوز تقدير خبر
واحد على مذهب سيبويه
ويجب تقدير خبرين على
مذهب غيره والثاني يجب
تقدير خبرين لانه يلزم
على تقدير الخبر الواحد
اجتماع عاملين مختلفين
اه ويلزم كون الخبر
الواحد مرفوعا منصوبا
عند غير سيبويه لان خبر
لا العاملة عمل مرفوع
ليس منصوب (قوله

قدرت لا الثانية تكرار الاولى وما بعدهما معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو
بالعكس قلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمر وقائم ولا يكون خبرا عنهما الا يلزم
محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني تواردا عاملين على معمول واحد قاله في المعنى
في مسئلة لارجل ولا امرأة برفعهما أو أفتتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا
الثانية زائدة وما بعدهما معطوف على محل لا الاولى مع اسمها عند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر
واحد لانه خبر مبتدأ وما عطف عليه وعند غير لا بد لكل واحد من خبر لثلاث تجمع لا والابتداء في رفع
الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني
فوجهه ان لا الاولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه
الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية
زائدة وما بعدهما منصوب منون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه
بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في الفرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين بالضرورة كتبتون
المنادي) المفرد المعرفة وجعله النحشي منصوبا على اضمار فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على
تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند
غيره على لفظ اسم لا لانه لما طرد في لابتداء اسمها معا على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة
الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع
عما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في
الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر
على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا واحد ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه
الوجه الخمسة ما خذت من اثني عشر وجهها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع
على الالغاء والرفع على الاعمال عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك وجه رابع وهو نصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجهها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على
الالغاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وأنها ابن الفخاري في شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين

وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس) أي ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال وجهها
الشهاب القاسمي أقول ينبغي ان يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على الاعمال عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية
لتعمل فيه النصب عند الجميع وللأولى عند الجمهور وللا ابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد الزم ان يكون خبر واحد مرفوعا
ومنصوبا فليراجع ولي حرر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل اجمال في الحال عليه ويلزمه الاجمال في الحال لانه سكت عن كيفية
تقدير الخبر في الحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في الحال عليه العلم بما أسأله (قوله وأما
الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشري قديقال هذا بنا في ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مفعول مفعول مانع من
ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوع عا كان مرفوعا الخ) قال الدنوشري هكذا ينقل عن سيبويه
وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدأ في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدأ ابما كان مرفوعا به قبل

دخولها ولا ينظر ذلك (قوله عطفا على محل لا الاولى) قال الدنوشري هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطفا على محل لامع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشري قديقال الاصوب الاتيان باذلا باذا الا أن يقال ان اذا هنا لماضي اه وأتى بالضمير مفعولا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير في ارتدى وتنازرا على لفظ هو مفعولا والعجب ان العين لم يوجهه الافراد في الضمير وقال ان الافراد في الفعلين كقوله تعالى اذا رأو اتجارتا أولهوا وانقضوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المشبه للمشبه به والافراد

في الآية اما لان العطف باو او على ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأو او هو الحق

(فصل)

(قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللقاني هذا

الضابط صادق بنحو بارد

في لاماء ماء باردا اذا بنيت

ماء الثاني مع انه لا يجوز فيه

البناء كما سيذكره (قوله على

انه ركب) قال الدنوشري

ظاهره بل صريحه ان

الاسم مجموع الاسمين

وينافيه قوله اذا وصفت

النكرة فان ظاهر ذلك ان

الاسم الاول والثاني صفة

له (قوله ثم دخل الخ) قال

الدنوشري صريحه انها

حينئذ اسم لا وقيد توقف

فيه من حيث ان كلا

منهما دال على معناه وقضية

التركيب عدم ذلك اه

وفيه انه قدم عند القول

بان علة بناء الاسم المفرد

التركيب ان مراد من غير

بانهما ركب ان ذلك شبه

تركيب البقاء معني

وجها هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا واجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان

(وجاز في الثاني النصب) عطفا على محل الاول (والرفع) عطفا على محل لامع اسمها او امتنع الفتح لعدم

ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

(فلا بوابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجد ارتدى وتنازرا

يروي وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش لارجل وامرأة

بالفتح) بلا تنوين (فشادة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء

شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بما للنعته ذي الفصل انتهى

*(فصل واذا وصفت النكرة المبنيّة بمفرد) * متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز) في الوصف

المفرد (فتح على انه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجيء لا) وصاد الوصف والموصوف كالشيء الواحد

ثم دخل عليها لا (مثل لائحة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب

له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معا تضا معني من وقيل انه أجرى على لفظ الموصوف لانه أشبه

المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للأشاكله (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة

لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالمحل على لفظ النكرة وان كان مبني لان حركات البناء هنا

شبيهة بحركات الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لانها ما في محل رفع

بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلها بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسو

في النعت المقرون بلا فتحو رت برجل لا ظرف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي

بعده صفة لرجل انتهى (فحو لا رجل ظرف فيها) هذا من أمثلة الخليل في جوفيه لرجل ظرف

بفتح ظرف لرجل ظرف بانه نصب ولا رجل ظرف برفعه ومثله لرجلين ظرفين وظرفان ولا رجل

ظرفين وظرفون يستوي فيهما اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظرفيات لان اسم لا في ذلك كله

مبنى ولا فرق في النعت بين المشتق ككلمة والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لاماء ماء باردا عندنا) في جوف

ماء الثاني بالفتح على انه ركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضح الكمال الانصاري في شرح

المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل

التوكيد اللفظي أو البدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار غاير للاول

تغاير المطلق والمقيد و (لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) كررت برجل رجل عاقل (والقول بانه

توكيد) لفظي أو بدلي (خطا) لان الماء الثاني لما وصف وتقييد بغيره خرج عن كونه مرادقا للاول فلا يصح

الكلمتين (قوله لائحة عشر) قال الدنوشري فان قلت هل يقدر في هذا أي خمسة عشر حركات بناء غير حركاته الاصلية لاجل لا أو لا قلت مقتضى النظائر التقدير ان تلك ذهبت وخلفتها حركات البناء لاجل لا أو يقدر على الثاني لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدنوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحته فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلها مع اسمها) قال الدنوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظي خطا) قال اللقاني وجه الخطأ ان التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التوكيد وان يراد به معني المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويحجب بان

الواجب إعادة المسألة وأصل المعنى لا الهيئته وعدم الزيادة على المعنى ٢٤٤ المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول ان يش المسامحة من أن
التأكيد اللفظي هنا إعادة الاول بعينه اذ التأكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التأكيد فالتأكيد بماء الثاني مع
قطع النظر عن وصفه فان قيل يثبت ٢٤٤ بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يثبت ان المراد به مقيد لا مطلق

قلنا اذ لا يضر لانه كما
يثبت بالوصف ان ماء
الثاني مقيد يثبت به ان
ماء الاول ايضا مقيد لانه
عين الثاني فتقيد هو
ايضا فليتامس (قوله
لعدم مساواته للاول)
قال بعض الفضلاء ما
المسامحة من جعله بدل
بعض ويكون الضمير
مقدرا واورد بعضهم
أنهم جوزوا في النسبة
بالناصية ناصية كاذبة
التأكيد مع الوصف
(قوله كما جاءت توطئة
الخ) قال الزرقاني أي كما
جاءت النكرة وهي قواه
تعالى أمرا في المثال
المذكور اذهى حال
موطئة لانها ذكرت
توطئة للمنعت بالمشتق
وهو قوله من عندنا اذهو
متعلق بكائن وهو
مشتق نظير فتمثل لها
بشراسويا (قوله وهم
لا يربون ما زاد على
كلمتين) أي بدون تنزيل
لما ان اسم لا يركب
مع ضفته قبل دخولها
فصار بمنزلة كلمة دور كبايع
لا فلا يرد ان في

كونه تو كيد له ولا بد لانه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعت الماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول
لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرر النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت
توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر امن عندنا واعترضه الموضع في الحواشي بأنه إنما
جاء بالجماد توطئة للحال ليحذف على منعه اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره
في جاز يذضا حكاية على حذف الموصوف وهما لم يذكر التابع لجري قولك باردا نعتا على ماء الاول
فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) في النعت (نحو لا رجل قبيل جافله عندنا أو) فقد
الافراد في المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت
فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريف أولا ماء عندنا ما باردا امتنع الفتح) فيمن لانه يستدعي التركيب
وهو لا يربون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان
كان معربا والى محله ان كان مبنيًا قال ابن خروف المحل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب
والمبنى لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومقدرا نعتا المبني بلى * فافتح وانصب أو ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المقرد * لان وانصبه أو ارفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشبهه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف
بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبهه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتهى

وصنيع الموضع أقدم من جهة التقسيم وأنسب لقواه (وكافي البدل الصالح له عمل لا) وهو المنكر
(فالمعطوف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو
لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعها (أو لا يحوز الفتح) في المعطوف والبدل لوجود
الفصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له)
أي له عمل لان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لامع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل
اسم لانها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمر وفيها) فزيد وعمر وبدل تفصيل من أحد (وكذا)
يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا) فبالا (فيها ولا زيد) لان لا الجنسية
لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه
قاله صاحب السبب ووجهه أنهم يغفرون في الثواني ولا يغفرون في الاوائل وسكت الموضع عن
البيان والتوكيد المعنوي بناء على انها لا يتبعان نكرة وسياق الخلاف فيها

* (فضل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا) * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمهما مع
الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو لا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو
الارجل في الدار يفتح رجل لا غير وتكرر نحو الارجوع والاحباء بالوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان
باقين على معنييهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن
المولوح على ما قيل (ألا اصطبار لسامي أم لها جلد) * اذا لا في الذي لا فاه أمثالي

ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى
لامكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكتفي في الفصل التقدير كافي الفعل المؤكد بالنون
فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدونشري طاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف
والشبهه مرفوعان محلا أي باعتبار ما كان قبل دخولها * (فصل) * (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما يأتي عن التحليل وسيمويه

والمعنى لبت شعري اذا لاقيت مالا قاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد
وتثبت وكفى عن الموت بما ذكر تساميه لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادرو بقاء
الحرفين على معنيهما (قليل حتى توهم) ابو على (الشلو بين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على
المجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل أفلا قاص بالعيز والقماص بكسر
القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهمة الحمار والشلوين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد
واو بين الباء الموحدة والفاء ولا مهم مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أى بالهمزة ولا
(التوبيخ) والانسكار (كقوله)

ألا رعو املن ولت شبيبته * وأذنت بمشيب بعده هرم

فلا حرف توبيخ وارعواء مصدر ادعوى برعوى أى انكف عن الشئ يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن
يقال أرعوى فلان عن القبيح أى أنكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشببية الشباب قال في المثلول
والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة
اتهمى وهو ما خوذ من كلام الاطباء وأذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب
دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم يياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين
يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعتبرته الدماميني فقال اعلم ان المفيد لانكار التوبيخ
هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المقادير لا باق على حاله في البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ
مسلط على ذلك وحينئذ فهم احرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمي بان المراد ان الهمزة تفيد
الانكار التوبيخي وكامة لا تفيد النفي فمجموع الا يفيد الانسكار التوبيخي على النفي (وتارة يراد بهما
التمني كقوله

ألا همرولى مستطاع رجوعه) * فيرأب ما أنات يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء في آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح
منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأنات بمثابة بعد الهمزة الاولى أى أفسدت ويد الغفلات فيه
استعارة بالكناية واستعارة تخيلية استعار للغفلات يد تشبيهها بمن يكسب أشياء بيده (وهو) أى كون
الحرفين يراد بهما التمني (كثير) واختلف في ألا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و)
المعتمد (عند سيبويه) والحليل ان ألا هذه (ملاحظة في معنى الفعل والحرف فهي) بمنزلة أتمنى فلا خبر لها
كما ان أتمنى لا خبر له (وبمنزلة أليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغائها اذا تكررت) كما ان لبت
كذلك لان لبت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عند هذا الا في الاسم خاصة فيمنى ان كان
مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازني) والمبرد في فعلها كالمجردة من همزة
الاستفهام فلها عند هذا كية ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها أو محله
واستدلالا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اذا خبر لا لا واما صفة لاسمها مراعاة محلها مع
اسمها الامل اسمها فقط والانصب وعاليها مفرجوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم
أحد الامرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها أو أيا ما كان فهو المدعى (و) ردبانه (لادليل لهما في
البيت) أى الذى استدلاله (اذلا يتعين كون مستطاع خبرا) لا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا)
على حذف مضاف أى نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدا ورجوعه مبتدأ مؤخرا
والجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الاولى جملة ولى واذا طرقة هذا الاحتمال سقط منه
الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المر كبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله
وأعطى لامع همزة استفهام * ما استحق دون الاستفهام

في الا انى للتمنى من عدم
الخبر ومنع مراعاة لا واسمها
والغائها اذا تكررت (قوله
وأدخل اذا الخ) قال
الدنوشى فيه نظرفان
المعنى على الاستقبال
فالمضارع واقع في محله لا
في موقع الماسغى (قوله
وأجاب الشمي) لا يخفى
ان جوابه لا يلقى جعل
البيت شاهد للقسم الذى
أريد فيه بالحرفين التوبيخ
وجعل مقابلا لما يكون
فيه الحرفان باقيين على
معناها

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسفّلنا آخرباب ان ولم يتعرضوا الى الحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم هو قليل كما قال الناظم في الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا علمك أي لا بأس عليك وتحذف لا كما في حكاية الاخفش لا رجل وامرأته بالفتح (قوله لا أحد غير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للامام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لاشخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصاً ولذلك ترجم البخاري بباب لاشخص غير من الله وترجم قبله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيأاً وأورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم كماله لا

الاية نصاً على تسميته تعالى شاهداً وقال العزيز عبد السلام في الامالي ما معنى الغيرة ههنا ان جملناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهى يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأى المعتزلة وان جملناه على رأى القاضى على صفة فعلية أى يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغير وتمتقي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذاباً نهى عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهى (قوله وركب مع لا الخ) أى ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمى لانه لا عمل للاعلى هذا لكان المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وت نصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشى

شرح في الا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد الا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئاً فالاسمية (نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصر وفاقهم) فالادخاله على ليس تقدير لان يوم منصوب بمصر وفاقه مـ دم من تاخير والاصل ألا ليس مصر وفاقهم يوم يأتيهم مـ (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتخصيضية) بحاهم مائة وضادين معجمتين (فتختصان به) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيئاً فالعرضية (نحو ألا تحببون أن يغفر الله لكم) والتخصيضية نحو (ألا تعاتلون قومًا ذكروا آياتهم) وانما اختصا بالفعل لانهم اللطاب لان العرض طلب بلين ورفق والتخصيضية طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعاقب الطلب به بخلاف الاسمية فانها الثابت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التخصيضية معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (مسئلة واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لام المبتدا (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد غير من الله) عز وجل (واذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا فت) أى لهم (قالوا الا ضمير) أى علينا ولوذ كر محاز عند المحازيين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهـر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والظاهر) هذا نزل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ويظهرون الخبر وروا الظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثروا ما يحذفه المحازيون اذا كان مع الانحوالا لا الله أى لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك قال الزنجشري في جزئه لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله المبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم حى باداة المحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها فى نحو لا رجل فى الدار ويكون الله مبتداً مؤخرأواله خبراً مقدماً وعلى هذا يخرج نقاؤه نحو لا سيف الا ذوالفقار ولا فتى الا على نقله الموضع عنه وقال بعده قلت وقد رجح قواه بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفه وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبراً اه

* (هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء افعالها على المبتدا والخبر فت نصبها مفعولين) *

هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين فى باب ظن ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كـ مفعولى أعطى واستدل بظننت زيدا عرافانه لا يقال زيد عمر والا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمر اقمين خلافة وذهب الفراء الى ان الثانى منصوب على

المغنى ولا يخفى ضعف هذا القول يعنى قول الزنجشري وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا التشبيه ثم لو كان كذلك لم يجوز نصب الاسم العظيم وقد جوزوه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقانى أى لان خبر لا لا بد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقانى أى من أن الاستثناء المفرغ بـ دل (قوله من يجعل المرفوع خبراً) قال الزرقانى أى على النكرة * (هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء افعالها على المبتدا والخبر) * (قوله فت نصبها مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما مر عن اللقاني فى باب ان وأجاب بنظير ما أحابه هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقانى أى بمنع العلم بذلك بل هو مراد بـ دليل انه يقال ظننت زيدا عمر اقمين خلافة فالظن المذكور للتشبيه به اه وأجاب الكافي جى بانه

مما لا يمتنع من أن يكون له معنى بغيره وكان قولك زيد حاتم متناول بمعنى زيدا بل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدونشري فيه نظر فإن ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضهير الخ) لا حاجة لقوله وضهير بعد قوله معرفة ثم الحال قد تأتي معرفة وجملة كثيرة بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلم يلحقا الفراء واقفهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدونه) قال الدونشري ٢٤٧ أي ليس هذا شأن الحال دائما

وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعين (قوله واليه أشار الناظم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلبي لا يتعدى بقوله أعني رأي الخ (قوله وجدوا أني) قال اللقاني دلالتها على اليقين بالانتماء قال الرضي واما لا بانه الشيء على صفة وهو وجدوا أني وعدا من أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعامه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله واما ساغ الخ قال الدونشري * (قائده) * لا يستعمل أني الا مزيدا وقال ويكون أني بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم أقيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدونشري وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسيقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضهير او جاءه - د - وبانه لا يتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنتين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعني رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعت مع - د - * حجادرى وجعل اللذكا عتقد وهب تعلم (وينقسم) هذا القسم المتعدى لاثنتين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجدوا أني وتعلم معنى اعلم ودري قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخبر مفعوله الثاني وهو وضهير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجيؤه وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقة فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألقوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زيد بن يسار (تعلم شقاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشقاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على ان) المشددة (وصلتها) فتسدمسد المفعولين لاشتغال صلتهما على المسند والمسند اليه (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بهم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) * والاضيعها فانك قاتله فان يفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والا الى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر

(دريت الوفي العهد يا عروفا غبظ) * فان اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفا مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مخم بحذف التاء وفا غبظ جواب شرط مقدم أي ان دريته فاغبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر في) دري (هذا أن يتعدى بالباء) نحو دريت زيد (فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لا آخر بنفسه نحو ولا ادراك به) فضهير الخاطبين مفعوله الاول والهرور بالباء مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعدو وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناما) فالملائكة مفعوله الاول واناما مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن أبوسنبل الاعرابي

عند السيراني وقال قوله في الآية تجدوه أي تثيقنوه لا بمعنى أصاب والام ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا أني (قوله وانما ساغ الخ) قال الدونشري قد يقال ان مجيؤه وجد بمعنى علم غير مفرع على غيره (قوله فانك قاتله) قال الزرقاني أي صائده أي قاتله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغبط) قال الدونشري قد يقال كيف يقول له اغبط مع انه ينبغي أن يكون هو الغبطة بفتح الباء وقد يقال ان معناه ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

جعل وعد فقد جعلهما الرضى لا اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاد غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها لا لقول بان الشيء على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما حجاو هب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أخاثة) قال الدنوشرى ينظر هل ثقة صفة لا خافية كون منونا منصوبا أو هو مجرد مضاف اليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف في نسخة مصححه بخطه مجر وراو كذا رأيت مضبوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعيني عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألت بمعنى نزلت) قال الدنوشرى هذا معنى مجازى اذا لام الم حقيقة الزبارة الحقيقية يقال ألم به اذا زار به بارة خفية - قوله بعض شراح ديوان أبى الطيب اه وهو ٢٤٨ عجيب فقد قال فى الصحاح الامام النزول وقد ألم به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الامام بمعنى الزبارة ثم قال انه يقال نزول لما أى فى بعض الاحايين وفى الاساس ألم به نزل ونزورنى لما أى غبا ثم قال ومن المحازل شعته أى أصلح حاله فعلم ان الامام معنى النزول حقيقة (قوله والاقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبنى فعات ذلك أى أحسبني وأعد دنى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينبه على ان الشارح أشار لرد تبعها للغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيد اقامت لمن وذهل عن قول القائل هب ان أمانا جمارا (قوله واقراد الضمير الخ) قال الدنوشرى

(قد كنت أحجوا بأعمر وأخاثة) * حتى ألت بنا يومامامات فبأعمر ومفعوله الاول وأخاثة مفعوله الثانى والملمات جمع ملحة بمعنى النازلة فاعل ألت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنه (فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى) * ولكنما المولى شريكك فى العدم فالمولى بمعنى صاحب هنام مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى (فقلت أجزى أبنا خاله) * والافهبنى امرأها لى (فيا المتكلم مفعوله الاول و امرأ مفعوله الثانى وهما الكانعت امرأ الاقل فى هب هذا وقوعه على ان وصلتها كفى المسئلة الحمارية فى الغرائض هب ان أبنا كان جارا (و) نحو (قوله) وهو أبمية الحنفى واسمه أوس (زعمتنى شيخا ولسن بشيخ) * انما الشيخ من يدب ديبا فباء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثانى ويدب ديبا بـ درج فى المشى درجارد يد (والاكثر فى زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (أو أن) بنشـ ديدها أى مع فتح المهمزة قيمها (وصلتها) واقراد الضمير فى مثل هذا أفصح من تشبته لان العطف فيه باو وهو رأى البصريين والتنسية رأى الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) الثانى (نحو) (قوله) وهو كثير عزة (وقد زعمت انى تغيرت بعدها) * ومن ذا الذى باعز لا يتغير وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما رى بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا وراة قريبا) الاول للرجحان والثانى لليقين (و) كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما رى بهما) أى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (قوله ظننتك ان شئت لظى الحرب صالبا) * فعدرت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثانى وان شئت بالبناء للمفعول شرط وظنى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريف بالعين المهمة الانهزام والجنب يقال عرد فى الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحدا والمعنى ظننتك صالبا للحرب اذا أو قدت نارها فانهزمت فيمن كان منهم ما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون انهم ملائكة اربهم) أى يثيقنون ذلك (و) الرجحان فى حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

الامام بمعنى الزبارة ثم قال انه يقال نزول لما أى فى بعض الاحايين وفى الاساس ألم به نزل ونزورنى لما أى غبا ثم قال ومن المحازل شعته أى أصلح حاله فعلم ان الامام معنى النزول حقيقة (قوله والاقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبنى فعات ذلك أى أحسبني وأعد دنى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينبه على ان الشارح أشار لرد تبعها للغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيد اقامت لمن وذهل عن قول القائل هب ان أمانا جمارا (قوله واقراد الضمير الخ) قال الدنوشرى

(وكذا)

قف على اقراد الضمير وتنشيتة بعد العطف باو اه أقول الذى نص عليه المصنف

فى حواشى الالفية كما نقل عنه المنكت أول باب النكرة والمعرفة ان أوالتى للشك والابهام يقر دبعدها الضمير والتى للتنويع يطابق تجحوان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك فى بحث الجملة المعترضة من معنى اللبيب فقال فى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تنشيتة الضمير كما قد توهمه والان أو للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حاشية الفاكهى فى باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبني للفاعل وأما رأى المبني للمفعول فقال الرضى ويستعمل رأى الذى لم يسم فاعله من رأى حاملا لعل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أريت بمعنى أهامت

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقاني لأدليل فيه على أن رأى هذه متغدية إلى واحد دائما الجواز أن تتعدى تارة ٢٥٠ إلى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حالا قال الدوشري ويمكن أن يقال الثاني حال

وفيه نظر ثم قال اللقاني
ونارة الى واحد هو مصدر
ثاني هذين المفعولين
مضافا الى أولهما كقولك
رأى أبو حنيفة حل كذا
كما قد تستعمل علم المتعدي
الى اثنين هذا الاستعمال
الثاني كما صرح به الرضي
(قوله فلا يتعديان) قال
الدنوشري يقتضى أنهما
فعلان وإنما ذلك فعل
واحد وهو وجد لكنه ورد
بمعنيين وكان المصنف
ثني نظرا الى المعنيين
المذكورين (قوله وبمعنى
ضربت فحوراً) أيت الصيد

الاولى اسقاط الضمير بان
يقول ومعنى ضرب ثم الاولى
ان يقول ومعنى ضرب
زيد الصيد ولا يقتصر على
ضرب (قوله وتاتي وجد
الح) قال الدنوشري ومصدر
وجد هذه الوجدان
والوجود ايضا من ذلك
قول المتنبي
والظلم من شيم النفوس
فان تجد

ذاعقة فعله لا يظلم
وثاق وجد أيضا معني
مزن تقول وجد زيد على
محبوبه أي مزن عليه
ومصدره الوجد ومعني حقد
نحو وجد على عدوه أي
حقدقة تعدى الى واحد
واذا كان وجد معني استغنى

لا تعرفون شيئا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنن) بالطاء المشالة أي بمتهم (و) ثالثها (تقول رأي أبو حنيفة حل كذا ورأي الشافعي حرمة) أي ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الشافعي إلى حرمة (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نوبته وقصدته (وترد وجدهم في حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجدهم إذا حزن أو حقدوا ويحذفون في المصدر فصدر وجدهم في حزن وجدهم مصدر وجدهم في حقد موحد - (وتأتي هذه الأفعال الخمسة) (و) بقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتأتي علم للعلمية بضم العين - علم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأي بمعنى أبصر نحو رأيته أي أبصرته وبمعنى أشار نحو رأيته أي أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيته أي ضربته وتأتي حجاب بمعنى غاب في الحاجة نحو حجاب زيد عمر أي غلبه في الحاجة وبمعنى رد نحو حجبت السائل إذا ردته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجاب مكة أي أقام بها وبمعنى نحل يقال حجابها له أي نحل به وبمعنى وقف كقوله فنهن يعتكفن به إذا حجاب أي إذا وقف وتأتي وجدهم في أصاب نحو وجدهم زيد ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجدهم فلان أي استغنى وتأتي عدم بمعنى حسب بفتح السين نحو عدت المال أي حسبته أحسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيد أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأنا له زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمزة وتر كنهوزعم زيد إذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال كقول أبي زيد الطائي

بالمف نفى ان كان الذى زعموا * حقا وماذا يريد القوم منهم
 اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى ومعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت
 ومعنى طمع قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى غير مرعى أى طمع فى غير
 مطمع وتأتى درى بمعنى خدع ونحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتى حسب بمعنى
 اجر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا اجر لونه وابيض كالبرص وتأتى خال للعجب يقال خال الرجل
 تكبروا وعجب بنفسه ومعنى طلع باضاء المشالة يقال خال الفرس أى عجز فى مشيه وغـير ذلك (وانما لم
 نختز زعمنا لانهم يشبهوا قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثانى) من التنبيه بين العرب (الحق وأراد أى
 الحليمية برأى العلمية فى التعدى لاثنتين) بجامع ادراك المحس الباطن كقوله تعالى انى أراى أعصر
 نحر افارى عملت فى ضميرين متصلين لمسئ واحد وأحدهما فاعل وثانيهـ مامفعول أول وجمله أعصر
 نحر افارى المفعول الثانى و(كقوله) وهو عمرو بن أحر الباهلى بذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرأهـم فى
 منامه (أراهم رفقتى) حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل وانخزلا
 فالهساء الميم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسر هاء مفعول ثان والرفقة الجماعة يزلون جملة ويرتحلون
 جملة وسمو ارفقة لا رفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل
 أى انطوى وانقطع والى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا أنهم ما لعالم * طالب مقبولين من قبل انتهى
 وذهب بعضهم الى أن رأى الحلمية لا تنصب مقبولين وان ثانی المنصوبين حال ورود وقوعه معرفة كما
 هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم الخاطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالأضافة فيه غير محضة
 قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي
 (و) (مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذات أو يلد رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل)

فصدره الحمد والوجد وفي الحديث مطل ذى الوجد ظلم وأعل الحمد كما أعل يمجذ والاصل الوجدة لانه قد
متصدر وجد قوله والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا لکن کان ينبغي أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لانه لا

يتوهم جريانها فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم فيه بحث اذ معمولها هذه الافعال متمايزان مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونها ممتدا أو خبر الوجود اتحادهما انما جايين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويحاج بان نحو الفقير غني صحيح أي الفقير في ما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجودا ذ الوصف العنوان لا يشترط وجوده دائما بل يكفي وجوده في بعض الاوقات انتهى والابعض الذي نقل عنه هو اللقاني وأما ما أجاب به فقد ذكره المنطقة في بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد في شرح التهذيب بانه لا يناسب قواعد اللغة يعني لان الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي قد يحاج عن البحث بانه ان أراد اشيعنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولها الامتغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى وتر كنابعضهم يومئذ يوج في بعض فان ترك هنامن أفعال التصيير مع صدق أحد مفعولها على الآخر واجبا معه خارجا فان المسائج يصدق على بعضهم ويتحد مع خارجا وان أراد انه قد يكون معمولها كذلك فسلم ولا يضر لان افعال الباب لا يحجب ان تدخل على المبتدأ والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أي ابن المصنف على دخولها عليه حاله الغالب ولانه المراد هنا والا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمر الاعلى وجه التشبيه أي ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه المقضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف في الحواشي عما يتعين ان يكون من هذا بن من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراعه ورهم فمفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنايذون غير كائنين وراعه ورهم انتهى وقوله لان الظرف لا بد ان لا يخلو اطلاقه عن نظره وقد حذر الرزكري في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال في الترجمة التي نصها ظرف المكان حجة عند الشافعي وقد ذكر انه روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم

قد (تقع مصدر الابرص به خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلناه الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضى الله عنهما (هي رؤيا عين) ولكن المشهور واستعمالها في الحلمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناعمة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لهذا ذلك لدلالة التحويل والانتقال من حالة الى أخرى (كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) واليهما الاشارة بقول الناطم

قريش وصاحب الحسب
والنسب رضى الله تعالى
عنه من جواز الصلاة
على الميت في المسجد

وزعم انهما كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر وما تقر في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي يكون لهما بخلافه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قتلت زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه وان قد فته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النجاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر في شرح المنهاج ولك ان تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرفا للفعل حسي متعذر لم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه أجنبى من الظرف الحسي فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما انه في القتل بشرط وجود المقتول فيه لا القاتل في القذف بعكسه وهو وجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الرجوع الى انتهاك حرمة وانها كها يحصل بوجود المقتول فيه لا استلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتوف فان قلت فهل لما ذكره وجه قلت يمكن ان بوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسي حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسي في انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقر من صدقه مع غيبة المقتوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشري فيهما خلاف فقيل (٢) تارة يتعديان الى مفعول واحد ونحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشري صير وأصار من قولنا بالهمزة والتضعيف من صار الذي هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمر عالما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرتكم الى موضع كذا أي نقلتكم اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو في أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا

(٢) قول المهشي فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا فقيه سقط ولعله فقيل هما من الاخذ كما قاله الجوهري واوليسا منه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطال في الرد على الجوهري بما حمله في القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله في آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعبده كما مثل به الموضح فخر راه

عالمًا ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت الفضة خالخالًا والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكثرت زبدًا عالمًا أي صيرته عالمًا قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعًا (قوله وتركتنا بعضهم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم اختلفوا في ترك فبعضهم جعله يتعدى إلى واحد وجعل الثاني منصوبًا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فإلى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد وربيت حتى إذا مات ركته * أخا القوم واستغنى عن المسخ شاربه (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشري أما الشطر الثاني فظاهر وأما الأول فلا يعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وإن نظير نحو لا بالك حيث قيل إن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة ولا عمل لها والتصيير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة أنه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قال الدماميني بعد هذا ادعاء الزنخشري في قوله تعالى وما هم بضاري به من أحد وإن الذن من ضاري حذفته للإضافة إلى أحد ولم يضر وجوده من لانهاجره من المجرور (قوله وقيل ٢٥٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كذلك شيء والمناسب

لما هنا أن لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهي تأكيد لمثل الأولى إذا لمؤكدة بكسر الكاف وهو الثاني هو كذلك في المعنى (قوله فداك) قال الدنوشري الفداء إذا كسر ويقصر إذا فتح (قوله لأنه أنما سمع الخ) قال الدنوشري قد يتوقف في كون وهبني الله فداك مثلًا (فصل) (قوله لهذه الأفعال) قال اللقاني المراد به مجموعها لا جميعا لما علمت من أن التعليق لا يجري في الظن ومراد فاته وما تعامله من عدم جريانه وعدم جريان الإلغاء في أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار إلى قول الرضي ولم يسمع مثل ذلك في

والتي كصيرا * أيضاها انصب مبتدا وخبر

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الأول وهباء مفعوله الثاني ومنشورا نعت هباء وقال الله تعالى (ليردوكم من بعد أيمانكم كفارا) حسدًا قال الكاف والميم مفعول أول وكفاراء مفعول ثان وحسدًا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركتنا بعضهم يومئذ يوجف بعين) فبعضهم مفعول أول ووجهة يوجف في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) فإبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلي

(تخذت غراراثرهم دليلا) * وفروا في الحجاز ليه جزوفى

فغرا ازبضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفي آخره زاي اسم وإدخاله العيني وأنشده الموضع مختوما بنون وقال أنه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البتة ودليلا مفعول ثان واثريهم منصوب على الظرفية والتصيير المضاف إليه فاعل وفروا يوجف جزوفى راجع إلى بني الحبيان في البيت قبله وفي معنى إلى واللام في ليه جزوفى للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج

ولعبت طيرهم أبابيل * (فصيره مثل كعصف ما كول)

وهو من السريع مستعملان مستعملان مفعولان مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهي المفعول الأول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضامين وقال الدماميني فينبغي أن تكون الكاف اسما أضيف إليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها أما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم إلا أن يقال نزل منزله الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية تتو كيد لها قاله في المعنى في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع كل حبه وبق تبته قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداك) أي صير في حكاية ابن الأعرابي عن العرب وهو قيل فياء المتكلم مفعوله الأول وفداك مفعوله الثاني (و) وهب (هذا لازم للضى) لأنه أنما سمع في مثل والأمثال لا يتصرف فيها

* (فصل) لهذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الأعمال وهو الأصل وهو واقع في أفعال هذا الباب

الظن انتهى لكن منعه في الظن قول

(الجميع)

ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطي فراجعته ثم قال اللقاني ثم قول المصنف لهذه الأفعال من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس إذ للأفعال أحكام أخر خاصة في الرضي ومن خواصها بضاد دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت أن زيد أقام ولا تقول أعطيت أن زيدا درهم ثم قال ولا تقول ان مع جر أي اسادة مسداسمين هم مفعول لأفعال القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جر أي في تقدير مقرر في جميع المواضع بل الأولى ان يقال ان الاسم المنصوب بين في نحو علمت زيدا أقام سادان مسدان مع اسمها وخبرها ويقتد أن فائدتها اذ هي مابتدأ المصدر بلا آلة المصدرية انتهى وقوله من قصر الأحكام على الأفعال يعني أو ما لحق بتلك الأفعال قال ابن الناطم وقد لحق بأفعال القلوب في التعليق غير ها نحو نظر وأبصر وتفكر وصال واستنبا في قوله تعالى فليتنظر أيها الركي طعاما فانظري ماذا تأمرين فستبصر ويصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما يصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو ومنه ما حكاه سيديويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي فريقي ههنا وقول الشاعر

ومن أنتم أنا سيدنا من أنتم * وريحكم من أي ريح الاعاصير علق فيه نسي لانه ضد علم انتهى وهو ماخوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشار كهن يعني الافعال القلبية فيه يعني التعليق مع الاستفهام نظروا وبصروا تفكروا وما وافقهن أوقارهن لا ما لم يقارهن خلافا ليويس وقد علق نسي انتهى وفيه ان الملحق بافعال القلوب اصاله الافعال الاربعة الاول والباقي لموافقتهن وتقاربهن وليتأمل في كون تكفر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسي ليست ملحق وان يونس يجيز الملحق في غير ما ذكر واقصر في المغني على ان التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ملحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار فحو أو لم يتفكر وأما صاحبهم من جنة فلينظر أيها أركي طعما ما يسألون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الافعال ليست من أفعال القلوب على ما في التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المصرح به في البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما لا يتجدد في المغني الرد عليه بان من التعليق لنترعن من كل شيعة أيهم لان نزع ليس بقلبي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية عماله محل من الاعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسلمه وانما توجه الرد عليه بما يوافق عليه الآن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب وما ملحق بها لافي كون الآية من التعليق بقي ان نظر التي عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلبي فهي من أفعال القلوب فلا معنى للملحق فيها وان كانت من النظر البصري أشكل انه في المغني في كلامه على الجملة الثانية عماله محل بعد ان قسم الجملة المتعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فلينظر أيها أركي طعما وذكر الخلاف في مسألة عرفت زيدا أبو من هو ونقل كلام الزخشي في سورة هود وانه قال انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجهها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال مانصه ولم أفد على تعليق النظر والبصر والاستماع الا من جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الا من جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر في قوله تعالى فلينظر أيها أركي طعما ما بصري وأيضاً حيث كان يونس يجيز التعليق في غير الفعل القلبي لا معنى لهذا ٢٥٣ الكلام من المصنف فاي جرد المقام (قوله

(الجميع) الجماد منها والمتصرف والقلبي والنصب يري ويختص المحكم الباقين بالقلبي المتصرف (و) الحكم (الثاني) الاناء وهو باطل العمل لظافوا محلا لضعف العامل بتوسطه (من المبتدأ والخبر) أو (ناخه) عنهما فالمتوسط (زيد ظننت قائم و) التاخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المفعول أنت بالخيار في الاعمال

والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد ظننت قائم وان كان الفعل منفياً تعين الاعمال نحو زيدا لم أظن قائما ومن مواضع الالغاء وقوعها بين معمولي أن نحو أن المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب المحب مغتفر وبين سوف ومحمو بها نحو قوله وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فاجنة الفردوس أقبلت تبتغي * ولكن دعاك الخير أحسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال شيء فان كان لام التاكيد تعين الالغاء نحو ان زيدا ظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أو تظن زيدا منطلقه فالاعمال متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معه ولا هذه الافعال نحو أين تظن زيدا قائما أو متى تظن زيدا قائما فان جعلتها معمولين لقائم فانت بالخيار ان شئت عملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم تبين الكلام على الظن فقلت أولا زيدا قائم ثم عترضت بالظن بين متى وزيدا وان جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويدي لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدره والذي يليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغاء انتهى * (تنبيه) ونقل عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا أبو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعم الجملة التي بعده علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب في نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما مانافية ولعل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو ناخه) قال الدوشري قال بعضهم في هذه الحالة يجوز الالغاء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغاء فعدم انتفاء الفعل فلون في تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن لانه لا يجوز أن يبني الكلام على المبتدأ والخبر ثم تاتي بالظن المنفي وأما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الالغاء نحو لزيد قائم ظننت (قوله خلت اللوم والخور) قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيسما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطالب الابتداء لا ترى انها وواو الابتداء فالظرف خبر واللوم مبتدأ (٢) ولا يمنع النصب على ان (٢) قوله ولا يمنع الى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطا فحرر اه

يقدر مبتدأ أي وأما خلت ألا ترى إلى قوله لن تراها البيت تقديره الأول أنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استقهامية
إذا لمزة داخلية على توعدي أي أتوعدني بالاراجيز (قوله لأن ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لأن العامل القوي أعني فعل القلب
يقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوي كأنه احتراز عن الابتداء وإشارة إلى وجه الأعمال (قوله وشجأك مفعوله
الثاني) قال الدماميني الشجاء يطلق ٢٥٤ ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشأ في الحلق من عظم وغيره فعلى الأول جعل

ظعن الاحبة ومفارقة
شجالة أي حزنا باعتبار أن
ذلك سبب فيه وعلى الثاني
يكون استعارة شبه مفارقة
الاحبة بما يعترض في
الحلق من عظم وغيره من
جهة أن كلامهم مأمور
للالم والتأذي المفضي إلى
الهلاك (قوله وهو لام
الابتداء الخ) قال اللقاني
أن قلت برده عليه عدم
اطراد العلة في تعليق
هذه الحروف وهي أنها
لا تدخل الأعلى جملة لأن
لام الابتداء لا تدخل على
المفرد نحو أن زيد القائم
قلت قد صرحوا بأن
الأصل فيها التقدم
وأصله لئن زيدا قائم
أخرت اللام لأصلاح
اللفظ قاله الرضى انتهى
وقال الدونشري ويبعد أن
تكون من شرطية وماله
من خلاق جواب القسم
المضمر (قوله ولقد علمت
الخ) قال اللقاني يعني أن
التعليق سبب دخولها
على القسم وجوابه الفعل
وفي الرضى وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الارجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد
بها القصائد المربعة على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشع ومهانة النفس وذناة الآباء
فهو من أدم ما يهيج به وقد بالغ هذا الشاعر في هجور وبه أوالعجاج على ما قيل حيث جعله ابن اللؤم
إشارة إلى أن ذلك غير رقيقه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة الضعف والمعنى
أتوعدني يا ابن اللؤم بالارجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الديبري
وان لنا شيوخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجري علينا غناهما
(هما سيدان يزعمان) وانما * يسوداننا ان اسمرت غناهما
فأخر يزعم عن المبتدأ والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان أنهما سيداننا
وانما يكونان كذلك إذا لم يمت غناهما صابان كثرت ألبانها ونسبها وأجرى علينا من ذلك (والغاء)
العامل (المتأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط
بالعكس) فالأعمال فيه أقوى من أعماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي
الالغاء والأعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالمتوسط سوغ مقاومة الابتداء
أه فلكل منهما مرجع قاله أبو حيان (تنبية) * هذا الالغاء بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة إلى الفعل
ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه أنه انما ينصب
بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل قاله الخضر اوى وأبو حيان وشاهد
الجواز قوله * شجأك أظن ربع الضاعنين * يروي رفع ربع على الفاعلية وينصبه على أنه مفعول أول
وشجأك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربع قاله في المغني واعتراض باننا لا نسلم أن شجأك
فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع الضاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول
مقدم وربع الضاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث التعليق وهو باطل
العمل لفظا لا محلا لحي عماله صدر الكلام بعده) وسمى تعليقا لأنه باطل في اللفظ مع تعلق العامل في
المحل وتقدير أعماله والمانع من أعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو
لقد علمه والمن اشتراه الآية) وتماها ماله في الآخرة من خلاق فن مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة
اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن
زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرباط بينهما الضمير المحرور باللام وجملة من وخبره في
محـل نصب معلق عنها العامل باللام الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب
أن رفع الخبر لانه مؤخره من تقديم لأصلاح اللفظ وأصلها التقديم على أن (ولام القسم كقوله) وهو
ليد على ما قيل (ولقد علمت لتأني منيتي) * ان المنايا لا تطيش سهامها
فاللام في لتأني لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل باللام

القسم

ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيد الكلام لأن فيه اللام المفيدة
للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصارت كقوله * وانني * قسم اليك مع الصدود لامل انتهى وقضيته ان الثاني
جواب علم لكونه قسمالا جواب قسم مقدر كناية تقتضيه كلام المصنف ولا ينكر أن الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بمن
ثم وعلمت أيهم ضربت على أن أيهم مفعول اضربت انتهى وقوله يعني أن التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق
دخول المعلق على جملة اسمية بل إذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتامل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم قد يشك كل هذا لان لام القسم مشاخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد كان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو احد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناطم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليل كون المعمول تالي استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا الى متضمنه أو تالي لام ابتداء أو القسم أول أو ما أو ان النافيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن مانصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى فكانه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان أحد لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ومرتجوه عن الرضى وقد يقال ما ذكره أولا في سبب التعليل الموجب وهو - ذاني المحوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح فنعلم ان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظير ما علل به الناطم جواز التعليل في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صبيحة أي يوم سفرنا لان المضاف الى ماله الصدر له حكمه وهو صبيحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المعنى على هذه المسئلة وبين تناقض الزخشي في بحث الجملة الثانية عماله محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فويل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف معنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون ٢٥٥ في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد

في لفظها وان لم يوجد
معلق وذلك بنحو علمت
زيدا أبوه قائم فاضطرب
كلام الزخشي في ذلك
فقال في قوله تعالى
ليبلوكم أيكم أحسن
عمال في سورة هود
انما جاز تعلق فعل

القسم لاجلة الجواب ففقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل
لها محل فيثنان فان ولها قال أبو حيان وأكثروا أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقة وفي الغرة ولا م
القسم لا تعلق كقوله لقد علمت أسد أننا * لهم يوم نصر لنعم النصير
بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيد يقوم بفتح ان انتهى وفي المعنى ان أفعال
القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت ان اثنين منيتي * انتهى في خارج
لام لتأني عن كونها للقسم (وما النافية بنحو لاقدم علمت ما هؤلاء ينطقون) فنانافية وهؤلاء مبتدأ
وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية
(ولا وان النافيتان) الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ

البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في نفس سورة الملك ولا يسمى هذا تعليفا وانما التعليل ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوب به جميعا كعلمت أي ما عمر وألا ترى انه يفتقر الى الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليفا لا فترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلقا والمكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزخشي مسدوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المعنى (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناطم في باب اعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليل قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليل لا محل لها بل لا جزائها بل لا محل لها تامل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تقييده بان يكون في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضى وقد يكون أي المعلق أحرف النفي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمر ولا رجل في الدار فاما الاستفهام ولا م ابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وأما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان صلة تعليل هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل واعلم هذا دائما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المعنى في بحث اذ اني أناء كلام مانصه والثاني ان ما لا تنقاس على لا فان ماله الصدر مطلقا باجتماع البصريين واختلفوا في لا فويل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا التوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لاتقم أقوم وجاء بلا زاد وقوله الان قرطاعا على حالة * الانني كيد لا أكيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لمحل لها محل أدوات الصدر والافلاو عليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه وقد

كره في مواضع وبه يعرف وجه التقييم وليس المصنف من يحشج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعنى الناظم * كذا سبق خبر ما النافية على ان غير ما من أدوات النفي لاصدر لها وسبب ذلك مبنى على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيبانه ان لم مع الفعل بمنزلة الجزم منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخل على الايجاب في كنت تقول لم يفعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فادخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لتردد على المتكلم به فاذا قلت ذلك بتغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي خفاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فاما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليهما الن ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بلن يفعل كله جوابا عن سيفعل ولم يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالجملة الواحدة فكذلك ان يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلة وما وضع كالجملة الواحدة دل على أصل معناه الذى وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصل اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فانها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير ٢٥٦ بدخول ما عليه فوجب تغير الحكم فلهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في

الكتاب في أبواب الاشتغال به نحو علمت والله لازيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لازيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان احدهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالجملة (و) الصورة الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو اعلم أى الخبز بين (أحصى) فأى اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء محذوف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها اعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبومن زيد او الخ خبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفره (أو فضله) بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) فأى منقلب مفعول مطلق منصوب ينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون أى انقلاب وليست أى مفعولا به اعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر الملاحظات أشار الناظم بقوله * والترم التعليق قبل نفي ما * وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذاله انختم (ولا يدخل الالغاء والتعليق في شئ من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلب جامد) لعدم تصرفه (وهو

الكتاب في أبواب الاشتغال فاذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا ان أضرب لم يكن فيه الا النصب لانك لم توقع بعد لم ولن شيئا يجوز لك ان تقدمه قبلها ما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقوله سا ضرب كما ان لم أضرب نفي ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو أولى ما يفسره وقد فسر السيراني والفارسي وابن خروف على غير ذلك فعليك به في الشروح وليكن القاعدة في نفسها

صحيحة وهي مبينة في الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي المنع لان اثنان كلا منهما داخل على موجه اذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد غير معنى الفعل الذى دخلا عليه فوجب ان يغير احكمه وقد نصوا على ان في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لاف الظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة النفي بها بالاضافة الى غيرها أو تبع في لا قول السيراني وابن الانباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدنو شري هنا بما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقاني وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهى فقال ما نصه قال لا يظهر وجهه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ورده قول الفاكهى وما وان ولا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذ لم يصدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذى محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صاته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأ مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أى اظهر أو اثرها في الاغلب كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو احداث للشئ بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر نائيه المعنوى اذ هي أفعال باطنة

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق الخ) المشار اليه أمر ان عدم دخول الالغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الامر ووجه الاشارة الى الاول في تعلم انها ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ولتصار يفهن) قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدران قلنا انه اصل الفعل وقد يقال انه يشملها انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتاخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بدله ٢٥٧ وعمر اجالسوا ونصب الجزأين فيه

يشتمل ان عمر اعطف على محل زيد وجالس اعطف على محل قائم وهو بعيد فان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجوعهما فانه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمي وهذا يعني عطف غير بالنصب على المحل يقتضي ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتأمل (قوله ولك ان تدعى ان البكامة فعل الخ) قال الدنوشري أي هو مفعول أول والمفعول الثاني الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الاصل

انسان هب وتعلم) فانه ما يلزم ان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء * من قبل هب والامر هب قد ألزما كذا تعلم واعتراض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف الاسب) من أفعال التصيير فانه ملازم للماضي كما مر في آخر النوع الثاني (ولتصار يفهن ما لهن) من الاعمال والالغاء والتعليق (تقول في الاعمال) للمضارع (أظن زيدا قائما) لاسم الفاعل (أظن زيدا قائما) تقول (في الالغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم) مع التاخر له (زيد قائم أظن) مع التوسط للوصف (زيد أنا ظان قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجه أنه أنا ظان متوسط بينهما ومع التاخر له زيد قائم أنا ظان فالغنى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (في التعليق) بما (أظن ما زيد قائم وأنا ظان ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريح والمصدر في ذلك كالفعل فيماذا كرم الاعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كما له ركن أي علم (وقد تبين بما قدمناه) في حكمي الالغاء والتعليق (ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل الملقى لا عمل له البتة) لافي اللفظ ولا في المحل (و) ان (العامل الملقى له عمل في المحل) لافي اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) غير (عطف على المحل) أي محل جملة زيد قائم فانه في محل نصب على المفعولية علمت ولولا ذلك لا تمتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان احدهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذهب أحدها للسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكهوفيين لاموضع لها وانه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للعارضين لاموضع لها أيضا لان الأفعال أنفست بها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل اه الفائدة الثانية انه انما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتم قول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمر ولا ن مطلوب هذه الأفعال انما هو مضمون الجمل فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به والا فلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجهات القلب حتى نوات) فعطف موجهات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المعنى هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدري موجهات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو لالحال وموجهات اسم لأي وما كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجهات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدري أي شئ البكا وصح عطف موجهات على محل الجملة لانه يؤدي

(٣٣ تصريح ل) ولا أدري كذا في أكثر النسخ وفي بعضها أو ان الاصل بالعطف باو هو الواو في المعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو في أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل ان المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لان ما زائدة للاستفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لازائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهي انفردت * بعطف عامل فزال قد بقي * مع موله أو بلا (قوله وصح عطف موجهات الخ) قضيتها ان المعطوف مفرد في معنى

الجملة وقال اللغاني في قوله ولا موجهات حذف المفعول الثاني أي ما هي والالزم عمل أدري في المفعول ذلك لا يجوز وبين لك ان المفعول
جملة قول الرضى فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة بالجزأين على الجملة المعلقة عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع ما مر عن
الدنوشري في الكلام على نسخة ٢٥٨ وعمر اجالس (قوله أنى وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العينى فاعل

صار مجاز (قوله وعلى هذا جعل سبويه الخ) فان قلت فهل اكسرت ان في قوله انى رأيت ملاك الشيعة الادب قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان المتوسط الخ) قال اللغاني هذا الوجه هو المسمى في علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يوثق بجملة فاكثر في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون الماتى به لا محل له من الاعراب لنسكتة غير دفع الابهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما اذ المعتبر في تركيب الكلام الكلام واجزائه معا عاده ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط في قوله انى وجدت ملاك الشيعة الادب اذ لا معنى لقولك انى ملاك الشيعة الادب بدون وجدت فتأمل (قوله مقتضى أيضا) قال اللغاني يوهى انه قسم للاول ولو

معنى الجملة لان معنى ولا موجهات القاب ولا موجهات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجهات (و) الوجه (الثانى) من وجهى الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت ما زيد قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء مجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيد اظننت قائما) بنصبهما مع المتوسط (وزيد قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الالغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الالغاء فى الابتداء * (خلافا للكوفيين والاختفش) فانهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائما برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بنى فزارة كذا أدبت حتى صار من خلقي * (انى وجدت سلاك الشيعة الادب) برفع ملاك على الابتداءية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليها ما وفى الجملة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير أرجو وأمل ان تدنو مودتها * وما أخل لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتداءية وخبره المحرور قبله مع تقدم أخل بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بنى أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل للملاك وللدنيا ثم حذف) اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا ما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله فى المغنى وعلى هذا جعل سبويه قوله * وأخل انى لاحق مستتبع * بكسر ان على تقدير انى لاحق (و) الوجه (الثانى أن يكون من الالغاء لان المتوسط المبيح للالغاء ليس) هو (المتوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتضى أيضا) للالغاء (نعم الالغاء المتوسط بين المعمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت فى البيت الاول وأخل فى البيت الثانى (قد سبق) بمقدم عليه ما وجدت فقد سبق (بأنى و) أما أخل فقد سبق (بما النافية) بخار الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) فى المسبوقية بالغير (متى ظننت زيد قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشأن والاصل) انى (وجدته و) ما (أخله) حذف ضمير الشأن منهما (كما حذف فى قولهم) أى العرب (ان بلى زيدا مأخوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث أشار الناظم بقوله

وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء * فى موهى الغاماة قدما

والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهده فى الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاه والاصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه فى الجملة وهو البناء من انى منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديره منزلة تقديم الخبر أما اذا قدر ادخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف المحذف فن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتى بيانه وضعف حذف ضمير الشأن لانه يستعمل فى مواطن التفتيح والمحذف مناف لذلك

* (فصل) ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب (اختصارا أى لدليل) يدل عليهما (نحو أين شر كائى الذين كنتم ترعون وقوله) وهو الكمية يدح أهل البيت

حذف أيضا لئلا يفيد انه أعم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتضى واكتفى بمقابله قاضيا توسط العامل (بأى) كان أولى اذا لاقتضاء للتوسط فى الالغاء كما مر * (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما ان مضمونها هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجتماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي ان ذاك القرينة فهو بمنزلة المسد كورلانه
 معلوم (قوله ترى حبه عار الخ) قال الدنوشري فيه نظرفان ترى ان جملة على العلمانية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان جملت على
 الظن فيكون تكرار مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون ههنا من الرأي بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المفعولين الخ) قال
 الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولان تقول ما يسد مسدهما بمنزلة ما حذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام في
 حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتمال انتهى وأقول في الجملة السابعة من الباب الخامس من المعنى
 الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم
 شعراء كم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا
 كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان
 الانسان لا يخلفي الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه
 صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذاك فانه اذا ساكت عليه لاني قد تقول ظننت فمقتصر كما في ذهبت
 ثم تعمل في الظن كما تعمل ذهب في الذهاب فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدل على انه الظن
 انك لو قلت خلت زيد او أرى زيد الميجز انتهى وفيه أيضا ان الاشارة الى المصدر ٢٥٩ لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال
 سيبويه وتقول ظننت

به جعلته موضع ظننت
 كما تقول نزلت به وعليه
 ولو كانت الباء زائدة
 بمنزلة في قولك كفى بالله
 لم يجز السكوت عليه فكانت
 ظننت في الدار أي ظني
 في الدار انتهى وهذا نص
 آخر واقتضى كلامه ان
 الاشارة في المثال السابق
 ان لم يجعل للصدر والباء
 في المثال الثاني ان لم يجعل
 ظرفية بل جعلت زائدة
 لم يجز لاقتضائه الاقتصار

(بأى كتاب أم بابه سنة * ترى حبه عار على وتحسب)
 وحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء
 وتحسبه) أي حبه (عار على) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم
 شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معالا في حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أي لغیر
 دليل فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاخفش) والجرحى وابن خروف وشيخه ابن طاهر
 والثلبوبين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم في ذلك ان العرب
 تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص
 * ولقد علمت لتأتين منيتي * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلة وردبان تضمنها معنى القسم
 ليس بلازم (وعن الاكثرين الاجازة مطلقا) لحي ذلك في أفعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم
 لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الأشياء كائنه ويرى ما عتقده
 حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في أفعال الظن نحو و (ظننت ظن السوء) فظن السوء مفعول
 مطلق مقيد للنوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يخل) أي يقع منه خيلة قاله الموضع وصاحب التقرير
 والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاقتصاري

على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم حذفه في الباب
 الخامس من المعنى فقال بدليل ما بعده ويحجب بان المراد لا يحذف لغیر دليل (قوله وردبان تضمنها معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا
 التضمن وقد أسلف في الكلام على اقد علمت الخ ان المصنف قال في المعنى ان أفعال القلوب لا فادتها التحقيق يحجب بما يحجب به
 القسم نعم أسلف في الفرق الاول بين الالغاء والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الأفعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى
 وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لان الجملة عنده في محل نصب (قوله ونحو وظننت ظن السوء) قال
 الدنوشري لم يمين الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتامل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننت ان لن ينقلب الرسول
 والمؤمنون الى أهلهم ظن السوء وحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدنوشري قد
 يقال كون مثلا مشكلا (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير
 قاصر لكن هذا مبني على الفائدة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف
 الاقتصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصاري والظاهر ان الحذف فيه ما
 اختصاري لان الدليل أعم من المقالي بان يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ومن الحال بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتامل (قوله
 فتدجعه الخ) ذكر اللقاني نحوه فقال جعله الرضي من الحذف اختصارا قال أي يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لان تقديره المفعولين

صادق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لا يخفى ومجرد ذكره يسمع لا يكفي دليلا لابدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدوشري لا مانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظرية اللقاني وأيد النظر بكلام الرضى ويأتى فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائي في شرح الكافية وانما لم يحذف الاقتصار على أحدهما لان الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس عامك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضل زيد ثم أخبرتك عن ذلك المحاصل فكان ذكر زيد مرة الى حاجتك فلما اقتضت على زيد ضيعة معزى كلامك ولما اقتضت على فاضل ضيعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازة الجمهور) في شرح ابن الناطم عكس مانقوله المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فإجازة اذ دل دليل على المحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسن الخ) أى على قراءة تحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخبر مفعول ثان فان قيل أصل مفعولى حسب المبتدا والخبر ولا يظهر ذلك فى الآية لعدم صحة الجمل قلت فى الآية إيجاز والتقدير ولا تحسبن بنحو الذين يدخلون بها آتاهم الله من فضله هو خير لهم وان كانت الآية فى اليهود كان التقدير ولا تحسبن بنحو الذين يدخلون باظهار ما آتاهم الله فى التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خير لهم وقوله بعد سيطون ما يخلوا به أى اثم ما يخلوا باظهاره (قوله

٢٦٠

وكقوله وهو عنتره ولقد نزلت الخ) جعله الرضى على ما نقل اللقاني من المحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تنظى شيئا غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه اللقاني كون جعل المحذف اقتصارا انه ذكر المحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هـ ذا التوجيه انما هو فى كلام الرضى ولا يلزم ان يكون الفراء جعله من ذلك لان غاية ما نقله الرضى عن الفراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضى

وليس الكلام فيه (وعن العلم) يوسف الشنميرى تفصيل فقال (يجوز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) وعن أبى العلاء ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب لانه سماع فيها ويمتنع فى الباقي ونسبه لسببويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أى لغير دليل لان المفعولين هنا أصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا خبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناطم بقوله ولا تجز هنا بالادليل * سقوط مفعولين أو مفعول (وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أى لدليل (فمنعه) أبو اسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه وهو من جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه من مقتضى خبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اذ دل عليه دليل (وأجازة الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يدخلون بها آتاهم الله من فضله هو خير لهم تقديره ولا يحسبن الذين يدخلون ما يدخلون به هو خير لهم ثم حذف المفعول الاول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنتره العبدى (ولقد نزلت فلا تنظى غيره * منى بمنزلة الحب المكرم) تقديره فلا تنظى غيره منى واقعا حذف المفعول الثانى والتاء فى نزلت مكسورة والحاء والراء من الحب المكرم مفتوحان * (فرع) * اذا قلبت زيد اظننته قائما قلتقدير عند الجمهور ونزلت زيد اظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيد اظننته قائما أولا يست قاله الموضح فى الحواشى * (فائدة) * هذا الخلاف فى الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من المحذف فى شئ عند البيهانيين لان

لا يقدح فى الاجماع نعم ان ثبت عن الفراء كان قادحا فليحذر هذا ولو قيل ان قوله منى هو المفعول الثانى تنازعه غرض قوله نزلت وتنظى ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمى أنظر على تقدير الجمهور أى حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا كتنى ظننت المذكور باحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتأمل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليه ولو دل على ذلك وهذا لو قدر يلزم حذف ثانى المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمى فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفى الباب الخامس من المغنى بيان انه قد يظن ان الشئ من باب المحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا المحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويردون بالاختصار المحذف لدليل وبالاقتصار المحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أى أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنتين من يسمع بنحو أى يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد ايقاع وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه أو وقع عليه فيجاء بمصدره سند الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوف لان الفعل ينزل لهذا القصد نزلة ملام مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقول ما أحسن زيد وهذا النوع هو الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل

محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف في المغنى انما اعترض عليهم اطلاق المحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لان مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر في قول الشارح وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما وما يؤيد النظر انه لا شك في أن تزعمون في قوله تعالى أين شر كائى الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله * ترى حبهما عارا عليك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة هذا الباب خصوصاً ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظنى غيره * منى بمنزلة الحب المكرم اذا لم يحال لتوهم تنزل الفعل هنا منزلة اللازم وقول المصنف في المغنى أى اذا أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى يكن منه خيلة تفسير منه لامنهم اذ لو كان منهم لم يصح أن يمثل به المحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه * (قنبيهان) * الاول قال ابن الناطم أشار الناطم الى حذف المفعولين اختصاراً بقوله أما حذف المفعولين فحائز اذا دل عليهم ما دلائل والى حذفهما اقتصاراً بقوله ولو قيل ظننت مقتصر عليه ولا قرينة تدل على المحذف أو العموم أو قصد التجرد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف في الاول يحذف لفظاً فقط وفي الثانى لفظاً ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونها مفيداً مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لادل عليه دليل عطف الخاص على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام الانصارى وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمى فيه نظروا الظاهر انه من عطف المبين وان المقصود بيان ان المحذف جائز في مواضع منها اذا دل عليها ما دلائل لانها ما حينئذ في حكم المذكور ومنها اذا ٢٦١ أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل كما اذا قيد بالظرف لان

العلة في امتناع المحذف
هو انه لا فائدة في الاخبار
بمجرد الظن للعلم بان كل
أحد لا يخلو عن ظن واذا
قيد الفـعل حصل
الفائدة لان الظن المقيد
غير معلوم ومنها اذا
أريد العموم لان ثبوت
الظن على العموم غير
معلوم والمعلوم قد يحذف
لقصد العموم كما يقرر
في المعانى ومنها ما اذا

غرض المتكلم يختلف في افادة الخطاب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما * (فصل نحو: كى الجملة الفعلية بعد القول) * عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل القول في جزأيهما كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فخر آها معه كالمفعولين في باب أعطيت فصيح أن ينصب بهما وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيهما مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصب بهما ففعولاً واحداً لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الجملة كناية قاله ابن الناطم (وسايم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سايم بن منصور بن عكرمة بن حفضة بن قيس بن غيلان وساييم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن يجررون القول بحرى الظن (ويعملونه فيها) أى في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقاً) من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرساً

أريد التجرد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقاً وقضية كلامهم سيما الرضى امتناع المحذف في المواضع المذكورة وان قصد الاخبار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه تقرر في المعانى انه في هذه الحالة لا يذكّر المعمول وقد يحتمل على ما اذا كان الفعل بمجرد مفيداً بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقصر الشيخ خالد على الثانى فراجعه والوجه الاول * الثانى سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع رفوعها والظاهر جوازها للدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيد قائماً * (فصل) * (قوله نحو كى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشرى يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤدياً معنى الجملة فقط كما تقول مثل قلت كلاماً حقاً أو باطلاً وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظاً عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظاً يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظاً فانك تقول زيد قائم لفظاً فتصحب هذه الثلاثة لانها ليست أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أراد به الكلام فحائز اتفاقاً قلت شعراً أو مسجى كلمة كز يد أو قام أو هل فمتنع اجماعاً وهذا فيه الرد على الرضى فليحذر ثم قال الرضى وراعيها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد فوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون أى سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقاني يعنى ان اجراء القول بحرى الظن في العمل لافى المعنى أيضاً اذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم انه قد يحكى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هنالك سواء كان ذلك الاعتقاد علمياً أو ظناً

كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أى كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين
 اه ونقل الشهاب القاسمى في بعض الهوامش كلام الرضى المذكور وقال الى ان قال وجواز الحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى
 يقيد أن القول الجارى مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسياق حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شاو بن الخ) قال
 الدوشى فسر اللقاني شاو بن بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقتين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقتين والطلقين معنى كما هو قضية قول
 العينى شاو بن ثنية شاو وهو السبق يقال عدا شاو أى طلقا (قوله وهز يز الريح دويها عند هوبها) أو عندهزها الاشجار كما في الصحاح
 وكان الشارح تركه ليعلم ان قول الشاعر مرثا بن ثابت فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدوشى الظاهر انه كتمر وتمره اسم جمع لاجمع
 (قوله اذا قلت انى آيب الخ) قال ٢٦٢ الدوشى ينظر معنى البيت فانه خفي علينا اه وذكر العينى ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة

يمدح بها بعبء وان أهل
 بلدة كلام اضافى منصوب
 بآيب وأصله آيب الى
 أهل بيته يقال آبت الى
 بنى فلان اذا أتيتهم ليلا
 ووضعت جواب اذا والباء
 فيها بمعنى فى والضمير
 راجع للبلدة والضمير فى
 عنه للبعير والولية بفتح
 الواو وكسر اللام وتشديد
 الياء البرذعة أو بوضع
 تحتها والباء فى بالجر بمعنى
 فى والهجر بفتح الهاء
 نصف النهار عند اشتداد
 الحر (قوله لانها لم تقو قوة
 المضارع) دعوى لادليل
 عليها وقال الدوشى
 وما ذكره الشارح هنا من
 بيان وجه اشتراط هذه
 الشروط غير واضح فليحذر
 (قوله لان الاعمال انما
 يكون مع فعل الخطاب)
 لا يخفى ما فيه من المصادرة

(اذا ما جرى شاو بن وابتل عطفه * تقول هز يز الريح مرت باناب
 بالنصب) لهز يز على انه مفعول أول للقول وجملة مرت باناب مفعول ثان وشاو بن ثنية شاو بسكون
 الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهز يز الريح دويها
 عندهوبها والاثنان بفتح الهمزتين وسكون التاء المثناة وفى آخره باء موحدة جمع أثابة وهى نوع من
 الشجر (وقوله) وهو الخطيئة يصف جلا
 (اذا قلت انى آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالجر
 بالفتح لاني على انها مع معمولها سدت مسد مفعولى قلت وآيب أى راجع وأهل بلدة مفعول آيب
 والضمير فى عنه يعود الى الجملة والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التى
 توضع تحت الرح والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد
 الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله * وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) فى
 أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهى كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف
 والماضى والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب (وسوى به السيرافى)
 بكسر السين (قلت بالخطاب) سوى به (الكوفى قل) فيجوز على قولهما الأعمال الماضى المسند الى تاء
 الخطاب وفعل الامر فعول قلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا مع الاسناد الى ضمير الخطاب (و) يشترط
 فى المضارع (اسناده للخطاب) لان الأعمال انما يكون مع فعل الخطاب اذا استفهمه عن ظن نفسه فلا
 يجوز أعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا من
 منطلقا للمام ولو قال واسناده للخطاب وسوى به السيرافى الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط فى زمن
 المضارع (كونه حالاً قاله الناظم) فى شرح النسيهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبى ربيعة
 أما الرحيل فدون بعد غد * (هتى تقول الدار تجمع معنا)
 أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط
 الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال ان الدار تجمعها وأجابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لانه ظنه
 فى الحال اه وهذا مبنى على ان متى ظرف للقول (والحق ان متى ظرف لتجمع معنا للقول) وفيه نظر لان

فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الأعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من الخطاب تقول
 وانما استفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام فى فعله ممنوع (قوله اذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقاني فى توجيهه الرذصة لان
 متى ظرف للقول فهى استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا فى الحال والام يستفهمه عن وقته اذا استفهمه عن حاصل وفيه
 بحث اذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويحجب باى وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان
 متى ظرف لتجمع معنا) قال اللقاني يعنى ان متى ظرف لتجمع معنا فهو استفهام عن وقت الجمع فى مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا
 وقال الدوشى قال الدمامينى فى شرح النسيهيل ولناقل أن يقول لان سلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بقوله تجمع معنا فالمستبعد هو
 الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعها فان قيل المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب ان ذلك
 فى المهرزة وأم وهل على ما فيه كما سياتى ان شاء الله تعالى لانها أحرف لاموضع لها من الأعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو تقول زيد قائما ومن تقول أخاه قائما وأجها لا تقول ٢٣٣ البيت فالمراد وقوعه بعد الاستفهام

وإن لم يكن مستفهما عنه
أهـ وبه يعلم سقوط النظر
الذي ذكره الشارح وقول
الناظم إن ولي مستفهما
به ولم يقل إن كان مستفهما
عنه مرشدا إلى ما قاله
الداميني وكذا قول
المصنف كونه بعد
الاستفهام فتدبر ولم يذكر
الشارح علة اشتراط
الاستفهام فليحذر فاعل
بها ينكشف المحال هل
الشرط في القول إن يكون
مستفهما عنه أو وقوعه
بعد الاستفهام (قوله علام
تقول) قال الدونشري
الاستفهام هنادا دخل على
سبب القول لأعلى القول
فيعلم أنه لا فرق (قوله
وأطعن بضم العين) قال
الدونشري اقتصار الشارح
على ضم العين في مضارع
طعن بالمرح وغيره لعله
لـ كونه الأكثر الأشهر
فقد جوز القاموس فيه
الضم والفتح وعبارته
طعنه بالمرح كعنه ونصره
طعناض به وزجره فهـ و
مطعون وطعن والجمع
طعن بالضم وفيه بالقول
طعنا وطعنا (قوله
والعمل فيما عداه لهذا
الظاهر) تقدم له عند
الكلام على حسب ما قد
مخالفة فليتامل (قوله
قال السهيلي ويشترط

القول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الأعلى قول من لم يشترط
الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا مخاطب فقط على ما حكاه ابن الجوزي في شرح الجزولية وليس التفريع
عليه (و) يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع
الكسائي) من العرب (أقول للعميان عقلا) فعلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم
والتاخير (وقال) عمرو بن معد يكرب المذحجي

(علام تقول الرمح يثقل عاتق) * إذا نألم أطعن إذا الخيل كرت
وقال عام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفتم ألفها الدخول الجار عليه والرمح
الانصب مفعول أول وجهة يثقل عاتق في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن
الضم إذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح إذا كان في النسب وإذا في الموضعين داخله على فعل
محمذوف يفسره المذكور على حد إذا السماء انشقت والتقدير إذا لم أطعن أنألم أطعن وإذا كرت الخيل كرت
القال سبويه والاختش) من البصر بين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جهور العرب
كونهما متصلين) من غير جاز بينهما (فلو قلت أنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة
عـ وخولفا) قال أبو حيان وخالفهم الكوفيون وسائر البصريين فجازوا الانصب ولم يعتدوا بالضمير
فأصلا ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين
فحينئذيهما وارد بان الحكم إنما هو لئلا كوروا المضمير فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل
فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه
نقلت وعلى هذا يشك كل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا محذوف والنصب) للمفعول
(بذلك المحذوف حازا اتفاقا) فليتامل (واغتر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف)
زمانى أو مكانى (أو مجرور أو مفعول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وكتظن أجعل تقول إن ولي * مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو ظرف أو عمل * وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزمانى (قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

فالمزلة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف إليه وبينهما جناس محرف
والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثاني
ومحتوما مفعوله الآخر فاعل تقول مرتين والاول منهما مفعول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل
بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكانى كقولك أعندك تقول زيد جالس أو الفصل بالمجرور كقولك
أنى الدار تقول زيدام قريبا (و) الفصل بالمفعول نحو (قوله) وهو الكمية بن زيد الاسدي

(أجها لا تقول بنى لوى) * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل أ تقول بنى لوى جهالا وبنى لوى مفعوله الاول
والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى
أ تظن بنى لوى جهالا أم مظهر بن الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر
مع فضلهم عليهم والفصل بالمحال كقولك أمسر عاتقول زيد منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير
(قال السهيلي) ويشترط أيضا في المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمر ومنطلق) برفعهما قال
لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقولا مسموعا لان الظن من أفعال القلب وذكر أنه
يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المردى بتعليقه في شرح التسهيل وأقره

أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بأن القول إذا عمل عمل الظن يجري مجراه في المعنى أيضا

(قوله وتجاوز الحكاية الخ) قال اللقاني يعني ان الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاعتماد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود اللفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الازمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنتم رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم * (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) * (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل في الغالب غير موصوف فاجرى مجرى الاسماء قلت وكذا مفاعيل جمع لمفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الا ان ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجرى مجرى الاسماء

بضم كسبه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدنوشري ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة اذ ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللقاني بفتح الميم ماضيا لا بصمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعي لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال

(وتجاوز الحكاية مع استيفاء الشروط ونحوكم تقولون ان ابراهيم الآتية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (في قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجرى مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معامذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجرى مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنتم رجلا فطينا * هذا العمر الله اسر اثينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضيفا قالت هذا اسرائيلين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حاجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائيلين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقى المضاف اليه على جر لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه مجاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسى واحدا قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجهم على القولين السابقين فن قال انه يجرى مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تعقها ولم أره نصا * (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) *

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقل عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا ام للفظ وهو غير عاقل قاله الموضع في الحواشي (وهي أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنتين) وانما اقتصر عليهما وقوف فاع السماع وامامة بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصر واذلك على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيد اعمر اقاء لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازة قوم منه ثم طرد الباب قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وماضين معناهما من نبا) بتشديد الموحدة (وأبنا وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر

المتعديين بالنصب) (قوله المتعديان لاثنتين) قال اللقاني نعت لعلم ورأى اخترزبه عن أعلم ورأى الذين أصلهما (وحدث) علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما سيجي من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أفعال بالهمزة كالضعيف (قوله وماضين معناهما الخ) قال الله في اشارة الى فرق بينه وبينهما وهو ان أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا بخلاف الخمسة التي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم الا خبر بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبر وانبا ونبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو الضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء أى علم وأما حدث ونبأ لاثنتين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة المحققة في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبى والاخبار والتخبر والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثت بخروج زيد وبالحزب وخرج انتهى وقوله يعني الاعلام فيه مخالفة ما تقول المصنف ضمن معناهما ثم قيل المصنف بقوله اذير يكهم الله اشارة الى أن أرى أعم من أرى القليمة

والعلمية وفي الرضى وألحق بعضهم أرى العلمية بأعلم سماعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع انتهى وقد جرى
الشارح على التقييد بذلك وإن كان خلاف ظاهر إطلاق المصنف (قوله كما في قول النابغة) ٢٦٥ أى يجوز زرعته بن عمرو بن خويلد
(قوله والسفاهة كاسمها)

وحدث) بتشديد الدال (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى
والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزخشرى وهو
مبنى على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما
أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصريته وحسرات حال والمعتزلة
يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا فإنهم إذا أبصروها وحسرات فقد
علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى وألحق بذلك رأى العلمية سماعا نحو (اذكريهم
الله في منامك قليلا ولو أراكمهم كثير الفسائم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا
في الأول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الجباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد
لثلاثة الأول وهو مبنى للمفعول كما في قول النابغة

نبئت زرعته والسفاهة كاسمها * يهذى إلى غرائب الأشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول وزرعته مفعول ثان وجهلة يهذى إلى مفعول ثالث وما بينهما
اعتراض وقول الأعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيسا ولم أبله * كآز عمو أخيرا هل لي من

فالتاء مفعوله الأول وقيسا الثاني وخيرا الثالث ومعنى لم أبله أجربه وقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير
وخبرت سوداء الغميم ريضة * فاقبلت من أهلى بمصر أعودها

فالتاء المفعول الأول وسوداء الثاني وريضة الثالث والغميم بالعين المعجمة موضح من بلاد غطفان
وقول رجل من بني كلاب وما عليك إذا أخبرتنى دنقا * وغاب بعليكم يوما أن تعودينى

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنقا الثالث والدنف المريفى وقول الحرث بن خفاف
الشكرى أو منعمت ما تسالون فن * حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبنى
للمفعول وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

إلى ثلاثة رأى وعلمنا * عدوا إذا صار أرى وأعلمنا

ثم قال وكأرى السابق بنا خبرا * حدث أنبا كذلك خبرا

وقال الناظم في شرح التسهيل أن أولى من ذلك يعنى من نصب نبا وأخواته ثلاثة أن يحمل الثاني منها
على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا ممتصرا عليه وكما قال سيبويه

في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه جملا على ما ثبت وهو التوسع وإن فيه سلامة من
التضمن الذى هو خلاف الأصل اه (ويجوز عند الأكثرين حذف) المفعول (الأول) استغناء عنه

(كأعلمت كبشك سمين) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من
أعلمت به لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ قد راد الأخبار بمجرد العلم

به وبمجرد إعلام الشخص المذكور هذا قول أبى العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع
وابن مالك والأكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن ظاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا

يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين
أنه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

مبتدأ وخبر وأراد
السفاهة كاسمها قبيح
فكذلك المسمى بهذا
الاسم قبيح لأن السفه كما
ينكر فعله يكره اسمه
(قوله وقول الأعشى) أى
يمدح قيس بن معد يكرب
(قوله كآز عمو) صفة
لمصدر محذوف أى لم أبله
بلو أمثل الذى زعموا
أى قالوا وما موصولة
والعائد محذوف أى كما
زعموا فيه كذا قال العيني
وفيه نظر لأنه يلزم حذف
العائد المحرور بحرف
لم يحرك الموصول بمثله قال
ويجوز أن تكون مصدرية
أى كزعمهم فيه (قوله
ومعنى لم أبله أجربه) من
بلوته بلوا إذا جربته واختبرته
(قوله بمصر) صفة لقوله
أهلى وقوله أعودها جملة
وقعت حالا (قوله أن
تعودينى) أى بان تعودينى
والباء تتعلق بخبرنا وإن
مصدرية والمعنى ليس
عليك بأس بسبب عيادتك
إماى وقت غياب بعليك
(قوله وإن فيه سلامة من
التضمن الخ) التوسع
الذى هو نزع الخافض
كذلك بل قد يقال التضمن
أولى لتكثير المعنى المحاصل
به ولأنه قيل بأنه قياسى

(٣٤ تصريح ل) فتدبر (قوله كفاعل علم) أى فإنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم أنك إذا أعلمت
شخصا فاعلم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة إذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمى

ومأثله من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطي في نكتته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بالاختلاف ويجوز عدم وجوده باختلاف اهـ وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال ٢٦٦ من الهاء المجرورة بفتح ثـ ولا بد من اقتصار الابعصار إذا لمقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا

المحذوف ولا يصح نصبه على أنه مفعول له إذا مصدر لا يعمل مضمر عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الاول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي اذ هو كقول مفعولي أعطيت (قوله خلاف لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد بوجه بان الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لانهما غير الاول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذ ذلك الخ) قال الرضي وليس ما قال بشي لان أعماله بالنسبة الى شئ والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شئ آخر (قوله لبقاء الاول غير مرتبط) أي بالمفعولين الآخرين فلا ينافي انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الامنصوبان) عبارة غيره فاذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الامر فوعان بلا منصوب

حذف الثلاثة لدلائل وغيره وان لم يجز في باب ظن المحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غابا عن علم أو ظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اهـ (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الإشارة بقول الناظم ومأثله مفعولي علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حقا

(خلاف لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أي سواء أكان مبنيًا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لن) منعهما في المبني للفاعل (وهو أبو موسى الجز) ولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول مساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل اذ ذلك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيع لا تلغى أعلم وأخواتها لان منصوباتها لا ينبغي عقد منها حينئذ مبتدأ وخبرها لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها أو آخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الامنصوبان ينعقد منها ما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيها ما شيا (ولنا) من الادلة (على الغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعاننا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنيًا للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أراي الله أمتنع عاهم) * وأدأف مستكني وأسمح واهب

فانت مبتدأ وأمتنع خبره وأدأف ملغاة لتوسطها مبنيًا للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا فرقت كل ممزق انكم اني خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجمله انكم اني خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرتان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه به مجدي والتقدير اذا فرقت تجد دون وجمله الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سدت مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذي * ستجزي عما تسعى) فتسعد أو تشقى

في ذار بكسر الراء سم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والنائب الفاعل وهو المفعول الاول وجمله انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرتان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولاتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديا) بالمهزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته أياه وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته أياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم متحبون) فالكاف والميم مفعول أول ومتحبون مفعول ثان وأما واذا يركبوهم اذ التقيتم في أعينكم قليلا قليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما أحكم مفعولي كسافي المحذف) لهما ولا أحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله

حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا الامنصوبان بحسب الاصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيها ما شيا) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الادلة على الالغاء) أي مطلقا سواء كان مبنيًا للفاعل أو لا بدليل قوله خلاف لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والاشكل

ما يأتي من جملة الدلائل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبنى للمفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أي مؤولة بمفعول فلا ينافي ما يأتي قريبا ان كيف تحي الموتى في موضع نصب على انها مفعول ثان لا رنى (قوله انما يحفظ الخ) قال اللقاني انما يرده هذا على من أثبت علم معين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها لامعني واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالترام الخ) أجاب المنسكت بان مقاله مبنى على ما اختاره في التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى في المتعدى الى واحد كالتعاضل لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنسكت الا ان المنسكت جعل مناط الجواب ان ذلك ٢٦٧ مذهب الناظم والمصنف التزمه

والشارح جعل جواب

المصنف مغايرا لمقاله

المنسكت حيث قال بعد

قوله قياسا على المتعدى

لاثنين كما قيس الخ وكان

اللائق بمذهب الناظم ان

يقول بعد قول المصنف

قياسا من غير توقف على

سماع وقال اللقاني يحتمل

ان يراد بالقياس قياس

علم المتعدى لواحد على

ليس المتعدى الى واحد

وان يراد به الاطراد أى

لا يتوقف على ما سمع من

ذلك وفي الاول اثبات

اللغة بالقياس والصحيح

عند المحققين من الاصوليين

منعه والثاني مذهب

الاخفش (قوله وبإدعاء

ان الرؤية هنا علمية)

يعنى وبإدعاء ان التعليق

يكون عن المفعول الثانى

فقط على ما مر عنه من

الخلاف واضطرار

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناظم بقوله وان تعدى الواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا

والثاني منهما كثنائى اثنى كساة * ووجه الشبه بينهما ان الثانى منهما غير الاول ألا ترى ان الحكم غير زيدى

قولك أعلمت زيد الحكم كان الثوب غير زيدى قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول فى حذف الاول أعلمت

الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفى حذف الثانى أعلمت زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت

زيدا وفى حذفهما معاً أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفى منع الالغاء والتعليق) فى المفعولين معا

لانهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قيل وفيه نظر فى موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما يحفظ

نقلها) الى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثانى ان أرى

البصرية سمع تعليقا بالاسم تفهيم) عن المفعول الثانى (نحورب أرنى كيف تحي الموتى) فارنى فعل

دعاء وبإدعاء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحي الموتى جملة استفهامية فى موضع نصب على انها مفعوله

الثانى معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لاني حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالترام جواز

نقل المتعدى لواحد بالهمز قياسا) على المتعدى لاثنتين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبّة) على كسوته

جبّة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع فى علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع فى المتعدى فكثير

وذكر أمثلة منها علم الشئ وأعلمته آياه أى عرفته آياه هذا نصه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها

بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع

(و) قد يجاب عن النظر الثانى (بإدعاء ان الرؤية هنا) أى فى أرنى كيف تحي الموتى (علمية) لا بصرية كما

قال المحوفى فى ألم ترى الى ربك كيف مد الازل الرؤية رؤية القلب فى هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز

فى مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اهذ كره فى سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليق فى

شئ بل جملة كيف تحي فى تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرنى كيفية احيائكم الموتى كما

قال الكوفيون وابن مالك فى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم

امتناع التعليق عن المفعول الثانى فى باب كسا الجواز أن يقول اكسنى كيف شئت كما تقول أرنى كيف

تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول

الناظم

والثان منهما كثنائى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذواتنا

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمرب بارز أو مستتر (أو ما فى تاويله)

الرخشبرى (قوله ويجوز فى مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظه فى زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف

تحي فى تاويل مصدر) لك ان تقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما يأتى أول باب الفاعل من انه لا يقدّر فاعل مؤولا بالاسم من غير

سألت ويمكن ان يجاب بان ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سياتى صرح ان يجاب عنه بذلك (قوله على أنا

لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من ان التعليق لا يدخل فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا لليونس فجرد عدم التسليم

لا ينبغى فتأمل *(هذا باب الفاعل)* (قوله لغة من أوجد الفعل) قال الزرقانى فى هذا شئ لأن ألقى الفاعل للعهد الذى كرى

والمعهود هو الفاعل الاصطلاحي المبوب له فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لغة انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخفاف فانه كما

حققتنا فى حواشى المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك وميزنا مابين باعتبار معنييه أو بحالين كذالك أو خبرين كما

هنا كان استخداما ومثلوا لهذا النوع بقول بعضهم * مثل الغزالة اشترقا ومثلقتا * ولا شك ان الفاعل من حيث هو مشترك وأخير عنه بانه من أوجد الفعل باعتباره معناه اللغوي وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فتدبر (قوله أى الاسم) أى الصريح وكان ينبغي للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وصفه بكونه صريحا وقال اللاتاني ما واقعة على لفظ وفي للظرفية وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أى لفظ حاصل في عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله في فلك ما بعده ولو قال بدل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لا يخفى ان تاويله مراد به معناه اللغوي أى ترجيع الالفاظ الى الاسم في الاول والفعل في الثاني باى وجه لا العرفى الذى هو ترجيع بالسبك من الفعل وحرف مصدرى والا يخرج الفاعل الذى هو لفظ الجملة كـ عجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمحرور لكن يرد على الحد أمر ان اسم كان وأخواتها وما تصرف منها والجملة المراد بهام معناها اذا أسند الفعل الى مضمونها نحو ولم يهد لهم كم أهلكتنا قبلهم من القرون أى أولم تبين لهم كثرة من أهلكتنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليها بدون المحدود ودون يجب ان الاول يمنع الاسناد اليه وبان كان مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مرو فيه نظر لانا ننقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتاويل معناه اللغوي تعرف ما في قول الشارح الاتي ان المؤول ما اقترن بسابك وقواه وفاعل المصدر أى لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد أجاب الشارح عن اليراد الاول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجب ان الثانى بان الصحيح ان فاعل يهدى ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهدى أى أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمى قد ينزع ٢٦٨ فى الامر الثانى قول ابن مالك فى شرح التسهيل وكتوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم

ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا انه على تاويل أولم يهد لهم كثرة أهلكتنا وجاز الاسناد فى هذا الباب باعتبار التاويل كما جاز فى باب المبتدأ نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الاسناد الخ فانه يشعر بان

أى الاسم (أسند اليه فعل) تام منصرف أو جاهد (أو ما فى تاويله) أى الفعل (مقدم) أى الفعل وما فى تاويله على المسند اليه (أصل المحل فى التقديم) (و) (أصل على الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تبارك الله والمستتر نحو أقوم وقم (والمؤولة) أى بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقدير او السابك هنا أن وأن وما دون لو وكي (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى أنزلنا ألم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب الليالى * أى ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا أن خاصة فحو وماراعى الاسير أى أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما العدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاث عند البصر بين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بداهم من بعد ما رأو الايات ليسجنه حيث أولوا ليسجنه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضمير مستتر فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كما جاء مصر حابه فى قول الشاعر * بدالى من تلك القلوص بداء * واليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أى من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) فى

الفاعل الجملة لتاويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تأمل (قوله أسند اليه الخ) قال الدونشرى مراده بالاسناد فى هذا المقام ذلك مطلق الربط والتعليق لاضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد يشمل ذلك نحو ان قام زيد فاعل الصفات فى بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقانى عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله لقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحي أو الحقيقي الذى هو المصدر وأيا ما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله أو ما فى تاويله ويمكن ان يحجب بان المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير فى قيامه عائدا على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقانى سياتى ذكره فى الاحكام وأخذه فى الحد دور وقد يحجب بان الماخوذ فى الحد هو تقدم الفعل الذى هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه أى المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه فهنا وخارجا نعم يندفع الدوران بكون الحد لفظيا أى بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمى قد يجب بغير لزوم الدور لا مكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل تأمله (قوله والسابك هنا) أى فى باب الفاعل واحترزه عن السابك فى غيره فانه أعظم (قوله دون لو وكي) لانه لا بد ان يتقدم المصدرية فعل من مادة الود مع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا ونحو يود أخذهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كي اللام المجردة لفظا أو تقدير افتكون كي بدخولها مجرورين محسلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز بقوله فاعل عن المبتدأ فانه يقدر من غير سابك فى باب التسوية

(قوله أو اسم موضوع الخ) قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار بهذا إلى تسميم الحد وهو أن المسند ما فعل أو ما في تأويله أو اسم الخ والعطف باو يدل على هذا ووجه ذلك أن الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل بل قال الدنوشي ويحسن أن يكون أياك أنت وزيد أن تخرجنا عز أو قد نظمته بقولي من جملة أبيات أين لي ما ضمير ذو ضمير * له رفع به وله استئثار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التأكيد صار له اعتبار (قوله رافع اتوهم) قال اللقاني ٢٦٩ كان التعبير بقوله رافع لتوهم دون مخرج ليكذا إشارة

إلى أن نحو زيد قام خارج بقواه أسند إليه فعل أو ما في تأويله إذا الفعل فيه انما هو مسند إلى ضميره لا إليه ولا يمكن على هذا كان ينبغي أن يعبر بمثله في نحو قام زيد لظاهر أن الوصف فيه مسند إلى الضمير وقال الشهاب القاسمي قد تقررت المعاني أن في نحو زيد قام قد تكرر الاسناد فيصدق أن الفعل مسند إلى زيد ولو بواسطة الاسناد إلى ضميره انتهى (قوله وذ كر الصيغة مخرج الخ) قال اللقاني قد يقال كما يخرج ذلك يخرج بعض أفراد الفاعل كفاعل نعم وبش وشهد مخففا (قوله فأنها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما) هذا أحد قولين واستدل به بسور البناء للفرعون وذلك أنها لو لم تكن مفرعة بل كانت أصلية كان الواو والياء أصليتين الذات وكان يلزم قلب

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجاء) كنعم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه) فختلف في تأويل يختلف ألوانه فاعل وصح أعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لا فرق بين في اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (نحو منير أوجهه) في قولك أتى زيد منير أوجهه وهو المشار إليه في العظم بقوله

الفاعل الذي كرفع أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى

فأتى فعل ماض وزيد فاعل ومنير حال من زيد ووجهه فاعل منير أوصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وأمثله المبالغة نحو أضراب أو ضرب أو مضرب أو ضرب زيد أو الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

مارأيت أحرا أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله * إلا أن ظلم نفسه المرء بين * واسم المصدر نحو عجت من عطاء الدنيا بزيد واسم الفعل نحو هيئات العقيق والظرف وعديله المعتمد من نحو ومن عند علم الكتاب وأنى الله شك قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو أياك أنت وزيد أن تخرجنا في أياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أ كد بالمتفصل المرفوع وع لف عليه المرفوع فأيك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيد لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح (و) قواه (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (نحو زيد قام) في حد الفاعل خلافا للكو فيين بل زيد مبتدأ أو قام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي أن يعقد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الأعمى وابن عصفور أنها ما قالوا في قلما * وصال على طول الصدود يدوم * أن وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وأن الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصل المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فان) زيد ليس فاعلا (لأن المسند وهو قائم) مقدم في اللفظ (أصله التأخير لانه خبر) وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكو فيون إلى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي أو استفهام وزيد فاعل سد مسد المحرر على قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج إلى قواه أصل المحل (وذ كر) أصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثانيه فأنها صيغة) غير أصلية لأنها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فأنها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو أعجبتني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبنى للمفعول فصيغة مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل تقدير أو القرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لانه عمدة إذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه لا الاسناد خلافا لخلف الأجر وقد ينصب شذوذ إذا فهم المبنى

الواو وادغامها في الياء فيقال سير لانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتنقلب ياء وتندغم وعلى أنها مفرعة لا تكون الواو أصلية الذات لأنها منقلب عن الالف فلا يتأتى فيها ذلك والقول الآخر أنها ليست مفرعة واستدل بضم الميمزة في قولك انطلق لانه يضم إذا كان الثالث مضموما واصله أرميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبتني الخ) قال الزرقاني وجه آخر أنه ان قراءة مصدر المبنى للجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافا للخانى) قال الدماميني وقد يوجه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقترض للأعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذ) قال الزرقاني

يمكن أن يقال إن الثوب مرفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن
الفاعل فانه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذه نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو
المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقي ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف
في شرح بانت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل ان الباء معدية وكفى بمعنى اكفى قال الشارح في
بعض كتبه وهو من الحسن يمكن ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فاعل خير اي شب عليه أي امتق الله ويا فاعل خير او أقول تفسير كفى

على هذا القول بما كتفى
غير صحيح اذ فاعل كفى
حينئذ ضمير المخاطب وكفى
ماض وهو لا يرفع ضمير
المخاطب المستتر (قوله
وقوعه بعد المسند) قال
الدنوشري يلزم عليه الدور
لانه جمع له حكما وأخذ
الحكم في التعريف يلزمه
الدور * وأجيب بانه
تعريف لفظي والتعريف
اللفظي هو الذي يقصد
به تعيين صورة حاصلة
من بين سائر الصور بانها
المرادة باللفظ كذا كقولك
الغضنفر الاسد قاله السيد
في شرح المفتاح اه وهو
ماخوذ من كلام اللقاني
السابق عند قوله مقدم
وقال بعضهم انما ذكر
المصنف هذا الحكم مع
علمه من الحدوطة لما
بعده (قوله ما ظاهره)
قال الدنوشري ما في كلامه
واقعة على اللفظ الذي
يتوهم انه فاعل تقدم (قوله
وجب تقدير الفاعل الخ)

سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة
قياسا مطردا واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات
وفيه نظر لا مكان جملة على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يجزى لفظا باضافة المصدر
نحو ولولا دفع الله الناس) قاله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجزى
باضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبله الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء
مبتدأ مؤخر ومن قبله الرجل خبر مقدم وقبله بضم القاف اسم مصدر قبل الرجل فاعله وامرأته مفعوله
وسياقي ان اسم المصدر غير العلم والميمى انما يعمل عن الكوفيين والبغداديين (أو) يجزى (بن أو
الباء الزائدين) أو اللام الزائدة فالأول (نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير) أي ما جاءنا بشير (و) الثاني (نحو
كفى بالله شهيدا) أي كفى الله والثالث نحو هيات هيات لما توعدون أي هيات هيات ما توعدون (الحكم
(الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحمد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة
لقواه (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضمير امستمر)
في المسند (وكون) المسند اليه (المقدم امام مبتدأ في نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
عائد على زيد وزيد مبتدأ واقام وفاعله خبر زيد (وأما فعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد
من المشر كين استجارك) فاحذف فاعل فعل محذوف يفسره المذ كور والتقدير وان استجارك أحد
استجارك وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة
لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجملة الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاندلس
والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعتا بالجرور
بعده واستجارك خبره (وجاز الامر ان) الابتداءية والفاعلية (في نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن
يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل
محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أي يهدينا بشرا يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في المزمة دخولها
على الافعال (و) جاز الامر ان في (أنتم تخلقونه) فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن
يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذ كور والاصل أن تخلقون تخلقونه فحذف الفاعل احترازا عن
العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل لا على ما هو القانون عند حذف
العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفان
عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتداءية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال
الموضح في المغنى وتقدير الاسمية في أنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا للمعادلة الاسمية وهي أم
نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل
المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وب في الرجحان على السواء وما ذكره من وجوب تأخير

قال اللقاني علمه ما سياتي من ان الفاعل لا يند منه (قوله في نحو زيد قام) قال اللقاني سياتي في باب الاشتغال ان وجوب الفاعل
الابتدائية في زيد في المثال قول غير المبرود متابعيه وان المبرود متابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اه وقال الدنوشري لعل
الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامر ان) قال اللقاني رحمه الله الواو اما للاستئناف واما العطف
الجملة على جملة الشرط جوابه أي ان وجد ما ظاهره الخ لا على الجز فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم في الاستئناف
انه فاعل وانس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة
في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لا بالنظر للنسبة الخاصة (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محضه انه قد اجتمع في قوله أنتم

تختلفونه ثم جع الفاعلية ومرجع الابتدائية فتعارضا فانساقطوا حينئذ فقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقواه انتم تخلقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة في العطف اذا استفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو أمر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة فانها أمر لغضي بشرط انساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قواه التؤدة) قال الدونشري تفسيره الوثيد بالتؤدة وبالرزانه والثاني فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للو أو دلا للوثيد (قوله ضرورة) قال اللقاني في المغني عن ابن السيدان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في نثر ولا شعر ذكره في بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدا الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفي فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلوا الجملة من رابط والتقدير تكاف (قوله لثم كنها الخ) هـ ذامني على ٢٧١ ان الضرورة ما ليس عنه مندوحة

لما وقع في الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقاني أي والعامل مقدر أي يمشي (قوله كما مرفى بابه) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبرا هذا اذا قدر الخبر يظهر أما اذا قدر بكون كافي المغني فلا شدوذ أي مشيها يكون وثيدا أي يوجد (قوله ففيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال اللقاني وجه ضعف البديل انه في قوة احلاله محل البديل منه ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا اذ يصير التركيب هكذا أي شيء أي مثبت كائن المشي للجمال وثيدا وفيه بحث اذ يغتفر في الشيء حال كونه تابعا لا يغتفر فيه حال كونه غير

الفاعل عن المسند هو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تسكبنا نحو قول الزبائ) بفتح الزاي والباء الموحدة المشددين والمدمكة المحزبرة وتعد من ملوك الطوائف (مال للجمال مشيها وثيدا * أجنح لا يحمن أم حديد) وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدا اذ لا خبره في اللفظ الا وثيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا لا بوثيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ووثيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدا ل مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوثيد الرزانه والثاني (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبديح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدا حذف خبره) لسد الحال مسده (أي يظهر وثيدا كقولهم حكمت مسمطا) فحكمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده (أي حكمت لك مثناة قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنقل اليه بعد حذف الاستمرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما هو هذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجرح على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخرج على شاذ كما في بابه وأما الابدال من الضمير فلا نه اما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقدير او على تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترب به من الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل (انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) بان ينطق به ظاهرا كان أو مضمرا (فهو قام زيد الزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المسند (كز يد قام كمر) في الحكم الثاني في قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالمحدث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففي

تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم الاما أمرتني به أن اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله بدل من الهاء في به فتأمل (قوله انه لا بد منه) قال اللقاني محمول على فعل مبني له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبني للفعل ولا بالمكفوف بما الكائن عن طلب الفاعل وهو قول وكثير وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعله تصريغية نحو يا قوم اضربن ويا هندا ضربن اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف لعله كالثابت ويأتي في كلام الشارح انه يطر د حذفه في أربعة مواضع غيرها هذه (قوله لان المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أي التلغظ لا الظهور المقابل للامضاء حيث قال اما ظاهره راض ضمير (قوله والا فهو ضمير) أي فالفعل المذكور تو كيد في نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلا فالبعضهم (قوله حين يرني) قال اللقاني الاقرب انه ظرف لمؤمن أي لا يرني وهو مؤمن حين يرني لا يرني اذ لا ينظره فائدة لتفسيده الزنا بالوقوف في وقته لا العلم الضروري بذلك الآن في

قديم الظرف على واو الحال شيالان واو الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليهما ما في خبرها (قوله أي الشارب) قال اللغاني قد يقال أن الزاني في قوله لا يزني الزاني نعت للثمن محذوف فالضمير في يشرب يرجع إليه مجر دأ عن صفه الزنا أي لا يشرب هو أي المؤمن (قوله لمادل عليه الكلام) قال اللغاني أي بقرينة السياق اذكر التراقي والراقي والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه أن الحال في كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللغاني يصح ذلك والمجر عطفا على ما هو أصح معني وأوفق في المثال (قوله هي أي الروح) إشارة إلى أنه كان الأولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللغاني لو قال بلغت هي أي الروح كان أوفق لقوله والأفهم ضمير مستتر وما ذكره في الأمثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال اللغاني أسقط نحو إشارة إلى أنه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لوحات حتى فيه على أنها استثناء كالغائية كما في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل لكان ما بعده فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ في الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الآن ٢٧٢ تردني أي ردك أي أي اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ

على هذا إلى آخر القولة (قوله أي إذا كان هو الخ) كما أقدر الناظم في موضعين ولك تقدير كل منهما ما في كل من المثالين قاله الأشموني وقوله في تقدير الثاني وإن كان هـ - وأي ما تشاهده من أي الحال الذي تشاهده مني فيه إشارة إلى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لأعلى الكلام فتمام (قوله ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع) قال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالثمن نحو ولا يصدك أه وقوله فاعل الجماعة أي وفاعل فعل الخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشري قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامسا بقولي (فعله) بعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى عن فاعل لفظا كذا إذا سكرن * وبعده مستتر بلا وهن أه وبقي موضع سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو * فتلقه فارجل رجل * والأصل فتلقهها الناس رجالا رجلا حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالأشياء الواحدة نحو حلو حامض في قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو مقام وقع - الأثر بدلانه من الحذف لأن التنازع لأن الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له (قوله وفي المصدر نحو أو اطعم الخ) قال الزرقاني أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بضمير لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطي وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله لأن الجماد إذا أول بمشتق كاسم بمعنى شجاع يتحمله كما في باب الاستدراك المصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن اطعم في تاويل أن يطعم وهذا ناويل بمشتق أه من التثنية (قوله الرابعع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعني التثنية

على هذا إلى آخر القولة (قوله أي إذا كان هو الخ) كما أقدر الناظم في موضعين ولك تقدير كل منهما ما في كل من المثالين قاله الأشموني وقوله في تقدير الثاني وإن كان هـ - وأي ما تشاهده من أي الحال الذي تشاهده مني فيه إشارة إلى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لأعلى الكلام فتمام (قوله ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع) قال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالثمن نحو ولا يصدك أه وقوله فاعل الجماعة أي وفاعل فعل الخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشري قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامسا بقولي (فعله) بعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى عن فاعل لفظا كذا إذا سكرن * وبعده مستتر بلا وهن أه وبقي موضع سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو * فتلقه فارجل رجل * والأصل فتلقهها الناس رجالا رجلا حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالأشياء الواحدة نحو حلو حامض في قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو مقام وقع - الأثر بدلانه من الحذف لأن التنازع لأن الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له (قوله وفي المصدر نحو أو اطعم الخ) قال الزرقاني أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بضمير لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطي وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله لأن الجماد إذا أول بمشتق كاسم بمعنى شجاع يتحمله كما في باب الاستدراك المصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن اطعم في تاويل أن يطعم وهذا ناويل بمشتق أه من التثنية (قوله الرابعع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعني التثنية

وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والافضير استتر ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي إجازة حذفه) وتبعه السهيلي (تمسكا بنحو ما أولناه) من الآية والتحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو مقام الأهند وفي أفعل بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمعهم وأبصر وفي المصدر نحو أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيها الحكم (الرابع انه يصح حذف

أي وفاعل فعل الخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشري قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامسا بقولي (فعله) بعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى عن فاعل لفظا كذا إذا سكرن * وبعده مستتر بلا وهن أه وبقي موضع سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو * فتلقه فارجل رجل * والأصل فتلقهها الناس رجالا رجلا حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالأشياء الواحدة نحو حلو حامض في قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو مقام وقع - الأثر بدلانه من الحذف لأن التنازع لأن الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له (قوله وفي المصدر نحو أو اطعم الخ) قال الزرقاني أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بضمير لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطي وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله لأن الجماد إذا أول بمشتق كاسم بمعنى شجاع يتحمله كما في باب الاستدراك المصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن اطعم في تاويل أن يطعم وهذا ناويل بمشتق أه من التثنية (قوله الرابعع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعني التثنية

(قوله وقطري بفتح القاف الخ) قال الدنوشري هكذا في بعض النسخ وبعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء فلا يجر الجمع والتانيث

(قوله ومنه قوله بجلدت الخ) قال اللغاني ان قلت ما الداعي الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مقدر اعلی مثله قلت هو ان بل الواحده بين مقدرين المسبوقة بنفى أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد المنفى لما بعدها ومحال نفي كل واحد ثموت أعظمه فتعين انها بين جملتين لغرض ابطال الاولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لا عظم فليتأمل اهويه تعرف وجهه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أي مملووظ به) قال الدنوشري قسر محقق بقوله أي مملووظ به فيشمل نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وما اذا قسر المحقق بالموجود حال الكلام ولقاءه فلا يكون شاملا لئلا ذلك (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللغاني قرر الشيخ التفاتاني كونه منه بان

٢٧٣

فعله (له) جواز (ان أجيب به نفي كقولك بلى زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بلى قام زيد) ليطبق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعرف قلبه * من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد)

فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعرف بالعين والراء المهملة من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعرف ووشي فاعله وبيل للضرب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أي مملووظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله) فالتة فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند التحقيق ما فرض من الشرط والجواب ان يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفاتاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم المحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات السبر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحجـل عليها أولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمىة (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للفعل قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأبي بكر) يسبح له فيها بالغدو والاتصال رجال) فيسبح مضارع مبني للفعل وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاف الخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضع في الحواشي لا يجب بل هو أولى بما بعده والاتصال جمع أصل بضمين وأصل جمع أصيل ويجمع اتصال على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المندروك انه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والاتصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار بسبح المبني للفعل به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للفعل لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسر هاء فالوقوف دونهم (وقوله)

تحقق السؤال المذكور فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدرامفروضا * فان قلت كيف يقابل المقدر * قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اه وقد أشار الشارح الى هذا السؤال وجوابه فيما مر في تفسير قول المصنف محقق كما عرفته والسيد مع السعد بحث اجاب عنه الخفيد فانظر حواشي المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز ان يكون الله فاعلا بينجيكم محذوف اعلی حد أبشر يهدونا للمتقدم (قوله وما يقال قائله الدماميني (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني فانه ليس المراد بقولهم تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص انه كان مؤخر او قدم على انه فاعل على حاله بل المراد ان

(٣٥ تصريح ل)

المسند اليه اذا أتى به مقدما كما في الآية وصح ان يكون فاعلا معني أفاد التخصيص كما لا يخفى على من أحاط بالمفتاح والتأخير (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظا فلا ينافي انها مطابقة لها معني لان من خلق اختصار لقضايا فعلية لان معني من قام أقام زيد أم عمرو الى غير ذلك كما حققه السيد وقال ان محبي الجواب جملة فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم اشارة الى المطابقة المعنوية ونواقشه الخفية بانه يجب ان يقترب بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما هو محقق ولا شك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار فليس السؤال الاجلة اسمية وترك المطابقة اشارة الى بلاغة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثها ينبغي ان لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسبت المحالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والاتصال جمع الخ) قال الدنوشري قد ألغزت في ذلك فقلت

أفدنى أيها النحوي جمعاً * له جمع مجي بالاطراد وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق بادي وفيه نظر فإن مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه ٢٧٤ على بقية المعطوفات فقد يفهم أنها اسماعية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله

وهو ضرار بن نهشل برئ أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والزملي وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي

(ليمك يزيد ضارع لمخصوصة) * ومختبط مما تطبيع الطوائع

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يملكه فقيل ضارع أى يملكه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف) أى يسبحه رجال ويملكه ضارع ويزيد نائب فاعل يملك المهزوم بالام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذى يأتى اليك المعروف من غير وسيلة وتطبيع من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائع جمع مطيعة على غير قياس كطوائع جمع ملقة والقياس المطاوح والملاقع ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصرية والمعنى ليمك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنيا يزيد يروى ليمك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفى كل من الروايتين وجه حسن أما الاولى فن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذا الضعفاء فى صورة العمدة وأما الثانية فن جهة عدم الحذف (وهو) أى حذف فعل الفاعل كفى الآية والبيت (قياسى وفاق للجزمى) بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جنى) بكسر الجيم واسكن الياء ليس منسوباً وانما هو معرب كنى واسمه أبو الفتح وهم من البصر بين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيه ما مذهب الجهو وانه لا ينقاس والمرفوع فى الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكى ضارع صرح بالتقدير الاول أبو حيان وبالثانى صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز فى نحو بنوعظ) بالبناء للمفعول (فى المسجد رجل) ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ فى المسجد رجل زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظمهم قيل زيد أى يعظمهم زيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيد فى جواب من قرا (أو استلزمه) أى استلزم الفعل الرفع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق (غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والنجر)

فالنجر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أى وحلت له النجر لان أحلت) المزيد (يستلزم حلت) النجر ودوحكى ان الكسافى سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع النجر فى هذا البيت فقال باضمار فعل أى وحلت النجر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالنجر يدل من ابن اصرم أو عطف بيان عايه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب النجر وأكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب النجر وأكل اللحم الطرى (أو فسر) أى فسر الفعل الرفع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحدهم المشر كين استجارك) فاحذف فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

خبر مبتدأ محذوف) رده فى المغنى فى بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد ان أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف اخبارها لان هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفى قوله مبتدآت حذفت اخبارها قلب كما قال الدمامينى والاصل اخبار حذفت مبتدآت وانوزع فى ذلك (قوله صرح بالتقدير الاول أبو حيان الخ) قال الدنوشرى ألحق عندي طريقة ثالثة وهى تجويز الوجهين جميعاً (قوله لان أحلت الخ) قال اللقاني فيه بحث اذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالنجر فالذى يستلزمه حل العبيطات لا النجر فليامل ولو جعل النجر ولو كان مرفوعاً عطف على عبيطات وان كان منصوباً هل التوهم أى توهم انه قيل غداة حلت عبيطات السدائف * لكان جيداً نظير بدلى أى لست مدرك ما مضى *

البيت المشهور وقال الشهاب القاسمى هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم ان أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالنجر واسناده اليه لانه لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزامه له فى الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لافهمه باعتبار اسناده المخصوص الذى ترى انهم يستدلون فى باب الاكتفاء بتقدير شئ فى كلام لوجوده فى آخر وان كان وجوده فى ذلك الاخر لا يستلزم وجوده فى الاول باعتبار تعلقه به

(قوله المحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدنوشري هذا المحكم وما بعده و بعض ما قبله الظاهر انها من أحكام الرفع لا الغاء - (قوله مع تنبيهه ووجهه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما واما ووقن قلت التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذا مراد بتثنية الفعل ووجهه المحاق الفعل حرف التثنية والجمع وباتي بعده بالفاعل مظهر أو مضمير أمثني أو مجموعا فظهر ان الفعل يوجد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرورا بالكاف والمجرور المجزوء رعت المصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والاصل فتقول قام أخواك قولا كقولك قام أخوك وقواه كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تأكيد لفظي كما تقول (قوله لانه لو قيل قاما أخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه في الله شك وقد مر في باب المبتدأ والخبر انه انما يمنع تقديم الخبر النعلى اذا كان رافعا للضمير المبتدأ المستتر لا البارز ٢٧٥ لانه لا بدس لضمة لغة المحاق علامة

التثنية والجمع وهو مشكل على ما هنا نعم مر ان التحقيق كما بيناه ثم ان المانع الغاء العامل القوي وهو الفعل وعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا اللقاني ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التانيث فالترمو الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالترمو اعدم الدلالة عليهم اقبله قلب هو ان نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقطع من غير تانيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل الخفاء دلالة في الاول والباسه في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف

والقديروان استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الأخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعووض وتقدم الخلاف فيها (و) المحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو غير له (يوجد مع تنبيهه ووجهه كما يوجد مع افراده فكما تقول قام أخوك) وأقام أخوك (كذلك تقول قام أخواك) وأقام أخواك (وقام أخوتك) وأقام أخوتك (وقام نسوتك) وأقام نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخواك وقاموا أخوتك وقن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر متقدم وكذا في تنبيه الوصف ووجهه فالترزم توحيد المسند فاعلم هذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث ألحقوا علامة التانيث دون علامة التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضممار فلا تانس بعلامة الاضممار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليه أشار الناظم بقوله ووجد الفعل اذا ما أسندا * لاثنتين أو جمع كفاز الشهدا (وحكي البصريون عن طيبي و) حكي (بعضهم عن أزدشنوة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزدأ بوحى من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوة وأزدعسان وأزد السراة واختلف في تسميته أزدأ وأسدا فقل لانه كان كثير العطاء فقل له ذلك لكثرة من يقول أسدى الى كذا أو أزدى الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازدوا لاسد النكاح وشنوة بفتح السين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وضربتي نسوتك وضرباني أخواك) وفي الحديث أو مخر جي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ودية بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخر جك قومك والاصل أو مخر جوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط المجاهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فأولى لك ذاواقبه)

فالفتيا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفتيا وذاواقبه حال من المضاف اليه وهو الكاف

لتثنية والجمع فان لمحاق الفاعل علامة ظاهرة مطردة فكتفى بها انتهى ويرد عليه انه قد يسمى بالمتنى والجمع فعلا منها في الفاعل غير مطردة أيضا فليتأمل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ) قال الدنوشري أو بدل تأمل (قوله بعلامة اضممار) الاضافة بيانية (قوله حكي بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد ببعض طائفة من البصريين قال ويحتمل أن يكون المراد ببعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل للكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكي عدل عن قواه وحكموا عنهم المحاق الفعل علامة التثنية والجمع الى ما عبر به اذا حكي عنهم انما هو ضربوني أو ضربني أو ضرباني فيصح فيه التاويلان الاتيان من الصحيح بمقابله وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائذ على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيبي لجواز أن يكون ذلك لغة لبي وازدشنوة وان المحاكى له عن طيبي جميعهم وعن ازدشنوة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائذ على النحويين والامر سهل (قوله نائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع انه نائبه وأجاب بانه مثله أي في هذا المحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى فى عينك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دعاء الخ) قال العيني فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره دعائى أولى فأولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فأولى لك بالفاء عطف على أولى الاول كذا كرسيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه قولان أحدهما فعلى والالف فيه للالحاق بالثاني والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لانه صار علمه اللوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ أولك الخبر والثانى ان يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه وبلك غير بعدش ولك تبين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من لم يبن بالبناء للفعل) أى شذوذ الان الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفعل كما سياتى فى باب (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدونشمرى الجمع بين هذا والبيت الاول على رواية ألوم اكناه وهو اخلاف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يمين فأوله وكذا العيني وفى يثيمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أبى فراس الحمداني وكتب الى سيف الدولة بأبيه الملك الذى * أضحت له جل المناقب

نتج الربيع محاسنا

ألقحها غر السحاب

راقت ورق نسيما

فحكت لنا صور الحجاب

حضر الشراب فلم يطب

شرب الشراب وأنت غيب

انتهى ولا يخفى ان أبا

فراس من المولدين

فالعرض من كلامه

التمثيل لا الاستشهاد

وان كان خلاف المتبادر

من كلام المصنف وغيره

حيث أدرجوا هذا البيت

مع الشواهد (قوله ألقحها

غر السحاب) ضمن

ألقحها معنى أولد فعدها

الى ضمير المحاسن ومحاسنا

مفعول ثان لنتج قال

اللقاني وفى كل من قوله

نتج الربيع وألقحها

وواقية معناه مصدر الواقية كالسكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فأولى لك دعاء أى قاربك ما يهاك كك
وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يسمع قتلنى عيناء عند
قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلومونى فى اشتراء النخية * لى أهلى) فكلام ألوم
فأهلى فاعل يلومونى فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشترائه مصدر مضاف الى مفعوله
وحذف فاعله ويروى انتم اثنى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح
الواو غير مهموز وخبر وهو اسم تفضيل من لم يبن بالبناء للفعل كقول أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل
ويروى وكلهم يعذل وبعده وأهل الذى باع ياحونه * كالحسى البائع الاول
(وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا * ألقحها غر السحاب
فجمع غر مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألقحه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحاب
جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كسوا وجمع مسوا على غير قياس والوصف
فى ذلك كالقوله الان الوصف اذا أسند الى جماعة الاثنا لخمعة الالف والتاء دون النون نحو أقالمت
الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وان
طبيعى وأزدشنة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكروا تانيثا (كأدل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت
على التانيث) بجمع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع افراد كان المؤنث فرع المذكور قال سيبويه
واعلم ان من العرب من يقول ضرب بوفى قومك فشبها وهذا بالتاء التى يظهر ونها فى قالت فلانة فكأنهم
أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناطم
وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

(لانها ضماير الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر
(والتاخير) للتبدا (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

ايضا

استعارتان احدهما مكنية والاخرى تخيلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان

وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخيل وشبه غر السحاب بالفعل من الحيوان فى ادرار شئ كالطر والنطفة فى آخر كالربيع
والانثى من الحيوان وهذا كناية واثبات الالقاح الذى هو الايلاد تخيل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبر ان ذلك يتعين
عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدونشمرى كلامه مردود
بما فى الصحاح وغيره والمحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كما أنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقام جمع سوء على
غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل
المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جوع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجع القلة بمثابة المفرد فلذلك
وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جواز المطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الا فراد وفيه اعدا
إطابة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقاني (قوله لانها ضماير الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقاني

هذا الوجه لا يتأتى في قوله وان كانا له نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا نقوش أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبالغان عندك الكبير
أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما بابتقدير أو يبالغه
كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالد في وبالوالدين احسانا لا على ما بعدهما وليس لك أن
تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أن يجزئني زيد وجهه أخوك لأن بدل الكل تقرير للبدل منه وما إذا كان بانه على ظاهره
وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناول اللفظ واعلام بان الاول ليس مراد به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله)
وتقديم الخبر الخ قال اللقاني يعني أن الراعيين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعيانهم واللازم اطل باتفاق وفيه نظرا
اللازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم ٢٧٧ منه عند المتقدم أن الظاهر مبتدأ
أوبدل ولزوم الاسناد الى

أيضا (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلاف
لراعي ذلك) بكسر ميم الجمع أي خ- لا فالان زعم أن الظواهر مبتدآت ولما زعم أنها البدال ولما زعم
امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح أنها أحرف لاضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة
(ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني
يحييها جميع العرب (والا يختصان بلغة قوم باعيانهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان
الصحيح أن هذه اللغة لا تمنع مع المتعاطفات (لحي وقوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات برئى مصعب
ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مبعودا وحجيم)
فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعود وحجيم والمارقين الخوارج من
برق السهم من الرمية فخره فاذا خرج من الجانب الآخر وأخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم
تنصره على عدوه والمبعود اسم مقعول من الابداد والمراد به الاجنبي من النسب والحجيم القريب وقوا
وهو عر وقبن الورد يمدح الغني ويذم الفقر

ذريني للغني أس- حى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير
وأحققرهم وأهونهم عليه * (وان كانا له نسب وخير)

والحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكرم
والعني وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان
على المخضر اوى حيث قال لا تعلم أحدًا يحير فاما زيد وعمر ولا قاما وزيد وعمر و بكر وقال الموضع في
الغني وليس الرديني لأنه يمنع التخييع لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل
(انه ان كان مؤنثا أنث فعله بتاء كنه في آخر الماضي) جامدا كان أو متصرفا قانما كان أو ناقصا وذلك
مستفاد من قول النظم وتاء تانث تلى الماضي اذا كان لا نشي (وبقاء المضارعة في أول المضارع)
ولم يتعرض له في النظم (ويجب ذلك) التانث (في مسئلتين احدهما أن يكون) الفاعل (ضميرا
متصلا) لغائبة حقيقية التانث أو مجازية ومعنى تحقيق التانث ماله فرج والحجازي خلافا لحقيقة
(كهذه قامت أو تقوم) المحازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تانث الفعل في ذلك لثلا
يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا ان يجوز أن يقال ههنا قام أبوها والشمس طلعت قرنها (بخلاف الضمير

الضمير خاص بهم قطعاً
(قوله وأحققرهم وأهونهم
عليه) قال الدونشري
الظاهر أن أحقرهم وما
بعده منصوبان بالعطف
على محل جملة شرهم الفقير
لانها مفعول ثان وتذكير
ضمير عليه باعتبار ان
الناس اسم جمع (قوله
لاجل فقره) قال الزرقاني
اشارة الى ان الضمير في عليه
يرجع الى الف- فقر الدال
عليه قوله الفقير في البيت
قبله وكلمة على للتعليل
كما في قوله تعالى والتكبروا
الله على ما هداكم أي
لهديته اياكم (قوله وان
كان مؤنثا قال اللقاني
أي تانثا معنوا بالما
لفظيا (قوله اما كان الخ)
وقال الدونشري يوجب
عمل الفاعل على

ما هو أهم من المجازي وكون التاء في أول المضارع للتانث قد يتوقف فيه من حيث أنها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له
على معنى والمسئلة منقولة فلتر اجمع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الاطلاق ممنوعة
وانما يصح في حروف المباني اذ لا شك في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وباء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل
حد الكلمة بمسقل (قوله ضمير متصل) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا بأي لا يمكن أن
يفتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام ههنا تقوم هي معه انتهى وصله
ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التانث في المثال المذكور على
الاول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعاليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التانث)
قال الدونشري فيه نظر فان ذلك لا يتقدم بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان رمتا

(قوله ما قام أو ما يقوم الاهی) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومراً الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف وانظر لموجب التذكير في مقام أو يقوم الاهی ولم يجز الأمران بناء على ما يأتي عن الناظم في المؤنث الحقيقي الظاهر المفصول بالأو أي فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثاً حقيقياً وكلام المصنف محتتمل لذلك لأن قواه بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه لا يجب فيه التانيث وكلام الدماميني في شرح التسهيل يفيد حوازل وجهين في ذلك فأنظر حاشيتنا على الالقية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المفصول بالأنحوغلام ههنا حصر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد ورد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلاً مؤنثاً منظرًا اذ لو قيل ههنا قامت احتمل أن المعنى قامت أمهات مثلاً فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طرد للباب (قوله وفي هذا التاويل نظر لان المساء الخ) قد يقال لمانع من اعتبار الأمرين ٢٧٨ والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وك

لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفي عروس الافراح للهباء السبكي في آخر احوال المسند اليه أهمل المصنف يعني الخطيب القزويني أمور من آتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالاولى لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض فلأبقاها لانه أراد تفخيم لأرض فعبّر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلي لك أنه لا شذوذ في هذا البيت لانه انما يكون اذا أريد بالظاهر مؤنث ويعود عليه ضمير غائب مذ كرا على جميع خلافا لابن كيسان

(المنفصل نحو) ههنا (مقام) الاهی (أو ما يقوم الاهی) والشمس ماطلع الاهی أو ما يطلع الاهی فالتذكير واجب في النشر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعل لأن وبخلاف قول المرأة الحاضرة ههنا أو قوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضمير امتصلا لمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازياً) واليه أشار الناظم بقوله * ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع * (كقوله) وهو عاتر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضاً نافعتين فلا ترمته ودقت ودقها * (ولا أرض أبقل أبقالها) وكان القياس أبقلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام الشرقي بل الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمير والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت أبقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بأنه انما ثبت ما ذكره بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان أن الاعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت أبقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان فاعله لا يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الأرض بالمكان فلا ضرورة انتهت وفي هذا التاويل نظر لان وجودها في أبقالها باباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة مدح بهار هط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي فامأثر بني ولي لمعة * (فان المحوادث أودى بها) وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللام بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمجمة والمحوادث جمع حادثات والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد المحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهراً (متصلاً) بالفعل (حقيقي التانيث) نحو اذ قالت امرأت عمران (والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله) وانما تلزم فعل مضمير * متصل أو مفهم ذات حر

المؤنث المجازي أما اذا أريد بالمؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكر فاعله تامل (وشذ قوله فان المحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لا يضر الوزن لان القافية مؤسسة والتأسيس هو الالف الواقع قبل حرف روى بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هي الحرف الاخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي تانيث) قال الزرقاني هو على ما قاله الشارح ما كان من الحيوان بازائه ذكر كرامة ونعجة وأما ان انتهت ومراده بالشارح ابن الناظم رد على ما قاله ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقوله الشارح ههنا ما له فرج أشمل لكن ينبغي أن يراد بالفرج محل الوطء شمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشري المراد بالحرف فيه الفرج قال في المصباح المحرر بالكسر فرج المرأة والاصل في حذف الحاء التي هي لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على جر ويجمع على ارجاء والتصغير وجع التكسير يردان الكلمة الى أولها وقد يتعمد استعمال يردوم من غير تعويض قال الشاعر كل امرئ يحصى حره * أسوده وأجره

انتهى ويجوز أن يكون المحرف في كلام ابن مالك من المحذف ويجوز أن يكون من المشدود وخفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على أنه مختص بقرع المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدونشري يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دال على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدونشري فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أي لان في ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما يأتي في باب نعم وبئس (قوله وسياتي ان الجنس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكرنا والمجرد منها كشجرة وتمر كما سيحكي (قوله الحقيقي) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد في القطر لان ارجح المجازي نحو مطلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قاله المامني وان نوقش فيه وما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض ٢٧٩ به بذلك للمجازي المفعول وكيف

يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقي مع قوله الاتي لان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو في المجازي بدليل الاتيين اللتين استشهد بهما فان صحة ومساكن من المجازي كما لا يخفى وكذا بنات العلم لانه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله في القطر لما جمع بالف وتاء فز يدتين باصطفي البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالف وتاء أعمر من أن يكون سالما أو غير سالم وسياتي النص في كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وهذا يندفع ما يأتي عن اللقاني من المنازعة في استشهاده ابن مالك فتدبر

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيدي عن بعد العرب (وهو ردي لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والمخذف قديما في بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جازي) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) في الملاح (وبئس المرأة) في الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسياتي ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك واليه أشار الناظم بقوله والمخذف في نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (في مسئلتين احدهما) المؤنث الحقيقي الظاهر (المنفصل) من الفعل بفواصل (كقوله) وهو جرير بن الخطفي يهجو الاخطل

(لقد ولد الاخطل أم سوء) * على باب استهبال وشام

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصرى والشام جمع شامة (وقولهم) أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد المحكية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد من الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقدي يبيع الفصل ترك التاء في * نحو أتي القاعني بنت الواقف (والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبته (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الاهندلان ما بعد الاليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الاوذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكور ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحدا لاهند (وأشدد) الاخفش (على التانيث) في الشعر (ما برئت من ربيعه وذم * في حر بنا الابنات العلم)

فبنات العلم فاعل برئت وأشبه مع وجود الفصل بالا (وجوزه ابن مالك في النشر) على قلة فقال والمخذف مع فصل بالافضلا * كما زكا الفتاة ابن العلا

(قوله جمع شامة) قال الدونشري لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمررة بل جعله كتمخ ونخمة جمع الغلبة التانيث عليه وهي علامة المحبة دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في نحو قواه تعالى وان أحدهم المشر كبن استجارك لان استجارك المذكر كالعوض من استجارك المذخوف ولا يجمع بين العوض والمعووض (قوله ما برئت الخ) قال الدونشري قال اللقاني هذا البيت لا يصح شاهد اعلى المسئلة لان الكلام في مؤنث حقيقي يجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة لانية وأقول اذا كان الفصل بالامع المؤنث الحقيقي المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتانيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير الا الا أن الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقاني فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل في البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقاني وجهه ان يتقدر الفاعل المذخوف مؤنثا ومستثنى عاما

المير كمنسأه في الاول وأخذ في الثاني وأشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللغائي أي الجمعي بدليل قوله لانه في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللغائي ان قلت يلزم على طرد هذه العلامة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورد ولا أوردت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قن قلت الجماعة لفظ مفر د مؤنث في اللفظ جـع في المعنى فيجوز في ضمير هام اعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له وم اعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء قن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدنوشري رد التمثيل بذلك بان الاعراب اسم جمع لاجع عرب والالزم كون المفرد أوسع دائرة

من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتامل وعبارة الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربى بين العرب وبههم أهل الأمصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الاعراب والنسبة الى اعراب اعرابي لانه لا واحد له وليس الاعراب جمع لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) أنظر وجه الفرق عنده قال الدنوشري في حواشي الفاكي ولعله شرف المذكر كور انتهى وذ كر الرضى غير متره لان ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسي وعبارة الرضى وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء

(وقرى ان كانت الاصيحة) بالرفع وقر أمالك بن دينار والحسن وأبورجاه وعاصم المحدثي بخلاف عنه وجماعه من التابعين (فأصبحوا الا ترى الامسا كنهم) بضم التاء من ترى ورفع مسا كنهم على النيباء عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولورود وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أى من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لانه في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب) مع اسم الجنس نحو (أوردت الشجر) (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورد الشجر) ومع اسم الجمع المذكور نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة) مع الجمع المكسر المذكور نحو (قال الرجال) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فأتى في جانب التذكير بالشعر م تباعى ترتيب الف وفي جانب التانيث تحتطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازاً عن اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لأمري أحدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكور على المؤنث في جاءني كتاب زيد أى صحيفته والى ذلك أشار الناطم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللين

(الآن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكور والمؤنث (أوجبت التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيديويه وجهود البصريين (خلافاً لكو فيين فيهما) فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافاً (للفارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناطم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذي آمنتم به بنوا سرائيل) فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي) * والطاء معون الى ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى خزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) في قوله بنوا سرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذا الاصل بنوه فذقت لامه وزيد عليه واوونون في التذكير وألف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام في مقال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

لفظ الواحد فيه كذلك لانه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة أمابحدفها ان كانت تاء نحو العرفات أو بقلبها ان كانت ألفاً تغيير كما في الحمايات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كندلت الآن المقدري حكم الوجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللغائي قضيته ان نحو جاءت الحملات يجوز دنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله اذا الاصل بنوا الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار أصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جوع التكسير وهو بعيد جداً وكان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

الشكل في الجمع (قوله أي اللاتي) قال الدونشري فيه نظروا لجعل الضمير راجعا الى آل - كان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدونشري قد رده - هذا النظر بان آل انما كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر - كون المراد بهما الشبوت لا حدوث وأما المؤمنات فالفيها موصولة لانها لحدث والمعنى اذا جاءك اللاتي تجدن منهن الايمان وحدث بعد ان لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقاني قالوا لا يكون ذلك هو الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد وقضية كلام المصنف ان ما ذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا او وقع في كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أي الراجع (قوله ان يخشى اللبس) قال اللقاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لمحصل ٢٨١ اللبس حيثئذ وخوف اللبس

بانتفاء القرينة اللفظية
كضرب زيد عمر او قتلت
سلمى عيسى وأكرم
موسى الظريف عيسى
والمعنوية كأرضعت
الصغرى الكبرى وأكل
الكهشرى موسى ووقع
في خط الشهاب القاسمي
وغيره تقديم الفاعل في
أمثلة القرينة اللفظية
والمناسب للمقام فآخيره
وتقديم المفعول كما وقع
في أمثلة القرينة المعنوية
وقوله ولا الفعل أي كما في
عيسى ضرب موسى فانه
يتوهم ان عيسى مبتدأ
والفاعل ضميره وموسى
مفعول كما يأتي في كلام
الشارح آخر الباب (قوله
وخالفهم ابن الحاج الخ)
لم يجز ابن الحاج ولا غيره
الخلاف في مسئلة وجوب
تقديم المبتدأ على الخبر
اذا خيف اللبس فليتنظر
وجهه هذا وقال اللقاني

تغيير فيهما اما ما تغير منهما كبني وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير في جاءك)
المؤمنات (الفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة (أولان الاصل النساء
المؤمنات) والنساء اسم جمع حذف الموصوف وخلفته صفته فعومات معاملة (أولان آل) في المؤمنات
اسم موصول (مقدرة باللاتي وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع
التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا لارجح فيه
التانيث وتر كمرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح
وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة
قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان آل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للشبوت والدوام
للاحدوث والتجدد وسكت الموضع تبع للنظام عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرد فان كان
لذكر وجب تذكير الفاعل نحو قال رجلان وان كان مؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان
(و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة خبره (ثم
يجب المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك في متصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما (وقد)
يتأخر الفعل والفاعل (و) يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول
وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخله تحت قول
النظام والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجمعا بخلاف الاصل * وقد يجيء المفعول قبل الفعل
(فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فليمان فاعل وداود
مفعول (وأما جوبه) أي الاصل (ففي مسئلتين احدهما أن يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تميز
الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول وبمتنع هنا تقديم المفعول على
الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثالها
وذلك بان يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضاقين لياء المتكلم وكلها داخله تحت قول النظم
* وأخر المفعول ان لبس حذر * فيتمتع في هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا
(قوله أبو بكر) بن السراج (والمتاخرون كالتجزولي وابن عصفور وابن مالك) في النظم وغيره (وخالفهم)
في ذلك (ابن الحاج) في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه

(٣٦ تصحيح ل) يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا لاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز
الاجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجمال بل من اللبس اذا اجمال ان لا توضح الدلالة
واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الانعاب فيه اختلاف معنى لان كلاهما هو الآخر
بختلاف ما نحن فيه فتأمل انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكون كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدى الفعل وزومه ياباه لانهما جعللا
حذف الجار في نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس
والاجمال فقال والفرق بين اللبس والاجمال * مما به يتم في الاقوال فاللفظان أفهم غير القصد *
فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما المحمل * فربما يفهمه من بعقل وذلك ان لا تفهم المخالفا * ولا سواء بل تصير واقفا

وحكمه القبول في الموارد * فاحفظه نظماً أعظم الفوائد (قوله انه لا خلاف الخ) اذا تباينوا تعريفاً ولا قرينة يجب تقديم المبتدأ على الخبر فافرق بينهما وبين مفعول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال اللطفي وقدي قال تجوز الوجهين في الآية مبني على صحة كون كل منهما محكوماً عليه ولم يعلم مراد الله في ذلك فجاز الوجهان وما ذكر لا ينافي ذلك تأمل انتهى بقي ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل ٢٨٢ مرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمر فوع ليدخل الفاعل واسم كان

(قوله وذلك واضح) قال الزرقاني وجه ذلك ان المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقي) فيه نظر لان الباقي لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض في الاجمال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقاني ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور في محصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أي من وقع عليه فعل الفاعل فليتأمل (قوله عند الجزولي) قال اللقاني الذي أوجب الاتفاق في انما دون الا هو انه لا دال على ان محل المحصر هو تاليها فحيث قدم المفعول مع الارتفاع

الاعراض الواهية (محتجابان العرب تجيز تصغير عمر وعمر) على غير مع وجود اللبس (وبان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرضاً في الاجمال كما ان لهم غرضاً في البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمر (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد أن يهتدقاً صدم ضرباً - دهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل (وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق) عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالجمل ويتأخر البيان الى وقت الحاجة كدخار ومنقاد فانهم ما مجملان لتردد هما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة الفاء (و) جائز (شرعاً على الاصح) خلافاً للمعتزلة وكثير من أصحاب أي حنيفة وأصحاب الظاهر وأي اسحق المروزي وأي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تم كمن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) في معانيه (انه لا خلاف) بين النحويين (في انه يجوز في نحو فازالت تلك دعواهم كون تلك اسماً) أي اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلوزال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضرب موسى سعدى أو معنوية كما قلت الكمثرى المحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما تحو انما ضرب زيد عمراً) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمراً انحصار ضرب زيد في عمر ومع جواز أن يكون عمر ومضرب والشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمراً زيد جاز أن يكون زيد مضارب بالشخص آخر ولم يحز أن يكون عمر ومضرب والشخص آخر (وكذا المحصر بالاعند) أي موسى (الجزولي وجماعة) من المتأخرين فانهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بالانحوصا ضرب زيد لا عمراً (وأجاز البصريون والكسائي والفرعاء وابن الانباري) من الكوفيين (تقديمه) أي المفعول مع الا (على التنازل كقوله) وهو دعبيل بن علي الخزاعي

(ولما أبي الاجاحاقواؤه) * ولم يسئل عن ليلى بال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جاحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الامر اع والجموح من الرجال الذي يركب هو اء فلا يرد شي (وقوله) وهو مجنون بن عامر

ترودت من ليلى بتكليم ساعة * فجازاد الاضعف ما لي كلامها

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطى الا وشيجه * (ويغرس الا في منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى يفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء الرفع المنسوب الى الخط

اللبس وهذا المقدار منتف في انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان وهو لان التقدير في ماضرب الا همرا زيد ماضرب احداً اجد الا عمر ازيد كما قاله في المطول آخرباب القصر والمصنف كابن مالك لا يحجزه ولهذا زد في المعنى في الباب الخامس قول أبي البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أي نمتا تقفوا أخذوا حال من فاعل يحاورونك (قوله وهو دعبيل) في القاموس دعبيل كزبرج يبيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعي رافضى (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمصرع الثاني من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهر اغنياء عن التكلف اذ المفعول وهو الخطى قدم على

الفاعل وهو وشيعة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيع بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمام وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمير لا يخلو عن تعسف انتهى أي لانه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وآخر المنصوب وذكر كلا ما يتعلق بذلك وسيأتي (قوله قال في التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدوشري عبارة الرضي في هذا

المقام أكثر النحويين منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء في الازيد أحد أو قابعا للمستثنى نحو ما جاء في الازيد الضريف أو معمول لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الاموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت ربحا في ذلك مطلقا التابع وذا كرا مسألة كون ما بعد الا معمول لغير العامل في المستثنى ما قبل الا لا يكون دائما في ما يكون بعدها نلت الامل في غير مستثنى كذا أثبتا ما منه مستثنى وتابعا في فكذا قد قاله في المغني نقلا عن التسهيل ذاك المعنى وجوز الرضي قدر رأيتك اذ لم يكن الالردى بلا تكا وبعدا لمسئلة محتاجة الى التحرير فله تجرر انتهى وقد تبع السعد في المطول آخر باب القصر الرضي وقال في بيان الصورة الاخيرة فان

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم وشيعة بالشين المعجمة والجيم جمع وشيعة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالماء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ما قام الازيد أو مستثنى منه نحو ما قام الازيد أحد أو قابعا له نحو ما قام أحد الازيد فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الايات ليس واقعا في مركزه الاصلى لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقدر الابعدها لم يبعدوا لكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حلى في موضعه لا ينوي به غيره والالتجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ومبالا أو بانما انحصر * آخر وقد سبق ان قصد ظهر (وأماتوسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جواز افنحو ولفاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمرفاعل وربه مفعول (قال) جرير مدح عمر بن عبدالعزيز جاء الخلفاء أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر) فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة واليه أشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأمأوجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (في مستثنتين احدهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوباً ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوباً وانما وجب تقديم المفعول فيهما لثلايعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في ثرولا) في (شعروأجاز فيه) ما الاخفش وابن جني (من البصريين) (و) (أبو عبد الله الطوال) يضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك بأعمال الثاني حكاه سيدي به وأجاز البصريون في ضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجاء حكا ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفعول مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه (جزى ربه غني عدي بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فر به فاعل وهو متصل بضمير عائدا الى عدي وهو مفعول رتبة التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب ف قيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب الفساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فستثنيان

ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله في مستثنتين) قياس ما يأتي في التنبيه أن تكون ثلاثة نالها أن يكون المفعول ضمير امتصلا والفاعل ظاهرا نحو ضربك زيد (قوله ان يتصل) قال اللقاني يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التأخر وأما انه يجب التوسط فلا بل يجوز التقديم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز في خصوص هذه الامثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله واذا ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل ادولاً يمنعان من التقديم أو لا عليهما أو على الفعل فقط

راجع هذا حرره وقال الدوشري ويمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالترسط واجب مخير فصح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال اللقاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال اللقاني مقتضاه ان البصريين ينعنون التقديم هنا وان أجازوه في المفعول المحصور بالاكامر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل ٢٨٤ المحصور بغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور

لحيثهما على خلاف الاصل اذا الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فتي جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابيه عليه كما استثنى بيع العرايا بخبر صهاقرا الى الجذاذ ما هو خارج عن القواعد الى ذلك أشار في النظم فقال «وشذ نخوزان نوره الشجر» (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (أن يحصر الفاعل بانما) باتفاق (نحو) انما يخشى الله من عباده العلماء (فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيرها فلم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء) (وكذا المحصور بالاعند غير الكسائي) فانه يجب تأخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الازيد (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالا (بقوله

ما عاب الا لثيم فعل ذى كرم * ولا جفا قاط الاجبا بطلا) فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذى كرم الا لثيم ولا جفا بطلا الاجبا وعاب بالعين المهملة من العيب والاثيم هنا البخيل مقابل الكريم والجباب ضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة غير معدود الجبان ومقابل البطل وهو الشجاع (وقوله) نبثهم عذبوا بالنار جارها - م * (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على المحرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل معنى ما والاصل ما يعذب أحد أحد بالنار الا الله ونبثهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجرها - م مفعول عذبوا الا المفعول الثالث خلافا للعيني (وقوله) فلم يدرك الله ما هي جت لنا * عشية انا الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هي جت والاصل فلم يدرك ما هي جت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والانا بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالا بعدوزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالبرق ثم ذرعها النيلة مرفوع على الفاعلية - تهييجت وغير الكسائي قدر للمنصوب والمحرور وغير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عام لا قدر قبل فعل ذى كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هي جت درى بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مسئلتى أو مسئلتى منه أو قابله كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالاً أو بانما انحصر * آخر وقد سبق ان قصد ظهر (وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جواز انفعو فر يقا كذبتم وفر يقا تقتلون) ففر يقا فیهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تأخيرها (وأما وجوبا) أى وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (ففي مسئلتين احدهما أن يكون) المفعول (مما له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو) فای آيات الله تنكرون (فای مفعول مقدم انكروا أو اسم شرط نحو) (أيا ما تدعوا) فله الاسماء الحسنى فای اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وماصلة وتدعوا مجزوم بابيا في كل منهما ما عامل في

اذ بصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين فمعنى ما ضرب عمرا الازيد ان عمر لم يضرب به الازيد ومعنى ما ضرب الازيد عمرا ان الضرب لم يقع من أحد الا من زيد فانه وقع منه ملتسبا بعمرو (قوله وغير الكسائي) قدر للمنصوب والمحرور (الح) قال في المطول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل للرفع كما مر نعم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع وآخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمر منصوب بضمير كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمر أى ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكر فاقيل

لثمن ضربت لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمر وفي المثال المذكور مضر وبالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال اننا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا وننزع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بان تقدير السؤال لا بد منه في دعوى الحذف وان لم يذكره الشارح هنا

تقدير (قوله أن يقع عامله الخ) قال اللغاني هذا الضابط شامل لنحو أما زيد فيضرب عمر أو لا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب
لوزيد في الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الأحسن أن يقول فلوقال المصنف بدل قوله
وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فإن محترزه الذي ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيد أو آخر فيه
اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه وأعلم أنه لا فرق في المنصوب المتغير للمفعول المذكور بين كونه
طرفا كما مثل المصنف أو غيره كما في أما زيد فاكس جبة والاصل أما فاكس زيدا جبة وأنه إذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتأخير
الظرف كما أشرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فإنه يكتب بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٥ يجب تقديم المفعول به لأن القرض

الفصل بين أما والفاء وإنما
نهى على ذلك لئلا يتردد

بعضهم فيه (قوله فالجواب
أنها انما تمنع فيما بعدها

الخ) الاظهر أن يقال أنها
انما تمنع عمل ما بعدها فيما

قبلها حقيقة وهذا ليس
قبلها حقيقة لأن رتبة

التأخير ونظير ذلك أن
المفعول إذا كان له الصدر

يتقدم على عامله وأما
دعوى أن حقه أن تدخل

على المفعول المتقدم ففيه
نظر لأن حقه انما هو

الدخول على صورة الجملة
وتقديم المفعول لا ينافي

صدارتها كما علمت فتدبر
(قوله متصلين) لا يظهر

فريق بين المتصلين
والمنفصلين بل قد يقال

لا يتصور اشتراط كونه
لا حصر في أحدهما إلا إذا

عم في الضمير لأن الحصر
انما يكون في المنفصلين

أو المنفصل أحدهما وهو
المحصور فيه فكان الأولى

لشارح أن يجعل قيد
لشارح أن يجعل قيد

عامله من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد
الفاء الجزائية في جواب انا ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أى لعامل المفعول (منصوب غيره) أى غير
المفعول (مقدم) نعم منصوب (عليها) أى على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما
ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فاما اليتيم فلا تقهر) وانما واجب تقديم المفعول فيهما أحذرا
من أن تلى الفاء أما المنعوضة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما
قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول فالجواب أنها انما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في
مركزها الأصلي وهي ههنا ليست فيه لأنها مؤخره من تقديم وكان حقه أن تدخل على المفعول المتقدم
لطلبها الصدم ما أمكن ولكنها حلت إلى الفعل حذرا من إيلائها أما (بخلاف) ما إذا كان للفعل
منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتب بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو
أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الأمر منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف
وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول (تنبيه) * يدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل
والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما واجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو
الاصل فيهما (كضربته) فالتا فاعل والمفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تذر الاتصال في
الفاعل (وإذا كان المضمير) المتصل (أحدهما فإن كان) المضمير (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب)
في المضمير (وصله) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لأنه لو قدم الفاعل
والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصلا مع امكان اتصاله (وان كان) المضمير (فاعلا) والظاهر
مفعولا (وجب) في المضمير (وصله) بالفعل (و) وجب أما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو
تقديمه) عليه (على الفعل) معا (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع
التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (بوجه امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا
ضربت (لأنه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى
عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمير الفاعل غير منحصر

فأقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب
ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى
مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضع من أول الحكم السابع
إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخفى اللبس وان

كونهما منفصلين مستفاد من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده و يلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم
الخ) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامهما كفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمير الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع
وسياتي في باب العطف ان الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقرب بنة قوله وما بال أو يانما منحصر
آخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا رده عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضمير الفاعل غير منحصر ما كان من
الفاعلين ضمير منفصلا غير محصور فانك إذا قلت ضرب زيد اما عمر واما أنا أو كرمك أما أنا وما زيدا وقلت ان كرمك لزيد وان أهانت
لهو هذا كله وما أشبهه قد أضمير فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عن أورده المصنف بأن
مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل افراد مسئلة التقديم بقوله وقد يحجب المفعول قبل الفعل مع شمول

مقابلها لما ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يحكي المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين من الناظم لا ينافي في دعوى المصنف بأن في كلامه إيهام التساوي لانهما لا يفيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والاختصاص فيهما مع جحان التعبير المصنف بالإيهام دون الدلالة والاختصاص فامل (قوله وانه يجب تأخير الفاعل الخ) لا يخفى انه اذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضمير امته متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تظم هذه الصورة الى مسئلتى وجوب توسطه وتكون مسأله ثلاثه كما أشيرنا اليه سابقا ولا تعد قسمامستقلا والله أعلم بالصواب * (هذا باب النائب عن الفاعل) * (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدّم في أحكام الفاعل انه لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تاويل ما تقدم بما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية (قوله للجهل به)

نظر فيه المصنف بان الجهل به انما يقتضى أن لا يصرح باسم الفاعل لان يحذف وتقصيه وما يتعلق به يطلب من حاشيته على الفا كهي (قوله أو أغرض لفظي) قال اللقاني اعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعول أولا في تصادق في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لمحصل عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا بالمقصود وغرض لفائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة

يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتصبا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا ما بعد النائب بشرطه وانه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضمير امته متصلا والفاعل اسما ظاهرا أو أنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضمير امته متصلا والمفعول اسما ظاهرا أو الجواز فيهما عاذا ذلك * (هذا باب النائب عن الفاعل) *

قال أبو حيان لم أر مثله هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) اذا لم يعلم السارق من هو (أو أغرض لفظي) كالايجاز فهو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكأصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته جدت سيرته فانه لو قال جد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره (كتصحيح النظم) كما وقع للأعشى ميجون ابن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد (علقة أعرضوا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل)

فجنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل لعدم العلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال خلقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضها بالعين المهمة وقتح الرأفة مفعول مطلق أى تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقها عرضا اذا هوى امرأه أى اعترضت لى فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما خرج به في بيت أول القصيدة في قواه ودع هريرة أن الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا أيها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذى عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (أو) أغرض (معنوى كان لا يتعلق بذكره غرض) أى قصد (نحو فان أحصرتم واذاحيتهم اذا قيل لكم تفسحوا) اذ ليس الغرض من هذه الأفعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أى فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فمنوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

اللسان عن الخطا في المغال فائدة لا غرض اذا تقرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان (وتأنيث اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوى) قال اللقاني أى معنى يشار اليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد المحصر فلا يرد النقص بغيرها لعل الفاعل بالسامع اذا كان الفعل لا يصلح الاله كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا (قوله كان لا يتعلق) قال اللقاني ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله ووجوب التأخير الخ) قال الدنوشى لم يعبر في الاولين بالوجوب وكان الاولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لان الرفع الذى في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذى في الفاعل وأشار بقوله واحد الى انه لا يجوز تعدده كالفاعل والاسناد الى غير المفعول له اسناد مجازى كاسناد الفعل المبني للفاعل اليها فانه مجازى كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو ما اخذ من كلام اللقاني فانه قال لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخر كان أحسن اذ كل من الثلاثة واجب والنسبية في مضائق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحد اشارة الى معنى آخر نأب عنه

فيه وهو منع التعدد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة في النيابة أى في كون كل نائب عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن اسناد الفعل المبني للجھول الى المفعول به حقيقى والى غيره مجازى لانهم قالوا اسناد الفعل الى ما بنى له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للابسة مجازوله ملاسات شتى يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى ما بنى له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسرفيه ان اسناد الفعل الى غير ما بنى له يستلزم تنزيله منزلة ما بنى له فيجعل فاعلاً أو مفعولاً به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للجھول الى المفعول به فانه الى ما بنى له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمى فيه نظروا الوجه التبعيض ٢٨٧ وقديقال مراد الشارح البيان اللغوى وهو لا ينافى التبعيض انتهى وقال

(وثانيث الفعل لتانيثه) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي حوازاضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين التخصيص كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضى الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وأتبع المفعول به مناه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلا وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائزا للتقديم عليه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء أ كان الفعل لازما للبناء للمفعول أو لا فالاول (نحو والماسقط في أيديهم) والثاني نحو (قولك سير بزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه أبو على (الزندى) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير والماسقط هو أى السقوط وسير هو أى السير (لا المجرور) بالحرف المعدي (لانه لا يتبع على المحل) أى محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو ورفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المعقب فلم يتم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أى المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤولا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الاحيث يتقدم الاصل (ولانه) أى المجرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيدل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو يذوق وأجاز الكوفيين تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أى للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفعل في (نحو مرهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت به هذه الالل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قوله -م سير بزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لانهما مبل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد اهما منه وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) لنا من الاجوبة (انه انما يراعى محل يظهر) اعرا به (في الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله ظرف فالاول

الزرقانى ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فاجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهى التبعيض الثانى ان المراد البيان اللغوى والنعت مبين للنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعيض ان المراد بنبابة الاربعة نيابته على سبيل البديل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلهما معتل القاء وانما خصهما الشارح بالذكر لاقصاار المصنف عليهما (قوله الثانى المجرور) قال الشهاب القاسمى رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذى لم يلزم المجاز له طريقة واحدة في الاستعمال

كذوب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن ايازان الباء الحالية في نحو خرج زيد بنىابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان معه من قولك طببت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثانى نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما ستعرفه في بابها انتهى وأقول سيأتى في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولاً به ان التمييز مطلقا لا ينوب وعاله (قوله بالراء) أى المضمومة نسبة الى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدونشرى عن الشهاب وفي اللب الرندى بالضم والسكون ومهملة نسبة الى رندة حصن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم الفرع الخ) قديقال لا يلزم لما قدمه من ان البصريين أجازوا زيداعمر وضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) إشارة الى رد ما قاله الحفيدان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما يأتى في قوله * وقالت متى يبخل عايك ويتعلل * بقدير (قوله وهو المجرور الخ) قال الدونشرى فيه نظر ظاهر لانه يوجه

الحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اثباته بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصداق انه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصداق محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المحرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلم يبق قيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من * طلب المعقب حقه المظلوم * فان الرفع يظهر في الفاعل اذا اضيف المصداق الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الاشدوا) قال الدونشري الجمع بينهما وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى

(نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فترعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها بالنصب تتجدد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد من دون عدنان (بخلاف) المحرور بحرف أصلى معد (نحو مرتز يد الغاضل بالنصب) اتباعا لمحل المحرور والمنصوب على المفعولية (أو مرتز يد الغاضل بالرفع) اتباعا لمحل المحرور المرفوع على النيابة عن الغاضل (فلا يجوز ان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكى الاشدوا فلا تنقل (مرتز يد) بالنصب على المفعولية (ولا مرتز يد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحاً فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يسألون في نجد وغورا غائرا * بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أى ويسألون غورا لا بالعطف على محل نجد فقط وقوله لانه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤولا هو أى المكلف وانما بقدر ضمير كان راجعا لكل لثلاث لمؤسول عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المحرور بحرف أصلى (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض القاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ النائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأة هند اذ لو قيل هى نعم امرأة لم يجوز لان المبتدأ حينئذ يصير عائدا على شئ من الخبره فخر انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكيفية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في) لم يضرب من أحد) اتفاقا لان الجربا بحرف الزائد كلاجر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا تزداد في الإيجاب الا لوقوع أحد في الاثبات لان في ضمير مسوغ لذلك كقوله * اذا أحد لم يعنه شان طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مهند فلانه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزله الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منهم فمما ابتاءه المشئة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المحرور بالحرف فقد (قالوا في كنى بالله شهيدا ان المحرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث الفعل مع ان الفاعل محرور بحرف زائد فبالك اذا كان محروراً بحرف أصلى هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وماتسقط من ورقة وما يخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتانيث الفعل مع ان فاعله

على أرباب الذوق ويمكن ان يكون قوله الاشدوا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدونشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن أن يكون ذلك من باب * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد الخ ويدعى ان الظرف يشمل نحو تجد وحينئذ فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت فهدا في الفصيح فتأمل (قوله وانما لم يقدر الخ) قال الدونشري لا يقال عليه يجوز حينئذ أن يكون في مسؤولا ضمير يعود الى المكلف لانا نقول لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى ان الصفة على غير من هى له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين

فليس لانه يحتمل أن يكون عنه نائب عن الفاعل وقدم على رأيهم لانه لا يتجاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون محرور النائب ضميرا يتحمله مسؤولا فلا لباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باى شئ كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه به أما بان يقول بعد فراغه من كلام الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بان يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا إشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه متفق الخ ومثله لا ينظر لم يضرب من أحد وهو نعم امرأة هند قوله وهو معارض بنحو وماتسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يحجب

فنه بمنع وروده فان المصنف لم يدع ان كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وانما اراد رداسدلال المخالف بان الفعل لا يؤنث للمجرور بانه لا يلزم اذا كان المسند اليه مؤنثا ان يؤنث له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتانيث فلا يضر ان المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشموني عقب أجوبة المصنف قبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان غير مجرور ويجب ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدوشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه الفضلية فيه ثابتة وصد عنه الفعل ظاهرا فثبت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشموني المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيتها ان المختص في المثال كون نفخة لغير توكيد لانها للعدد لا وصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاف كلام الشارح

فليجـ ر ر بـ قـ ان شرط الاختصاص محله ما لم يرد الابهام نحو فـن عـقـي له من أخيه شئ ثـبـه عليه المنـكـت وفيه نظـر فـانـظـر حاشيتنا على الالفية (قوله المؤكد) قال الدوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه ان ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابة عن الفاعل لعدم ابهامه حيث لا بد وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز ان يقول قيم وقعد

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفي مضمن معنى ا كـتـف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفي ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أى كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث) لما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (فخوفاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لا يكون مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ملزم بالنصب على المصدرية فهو سبحانه الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمنع سبحانه الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحانه الله لعدم تصرفه (ويمنع سير سير لعدم الفائدة) اذا المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتعلم معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تعاريفهما بخلاف ما اذا كانا مختلفين فان الفعل مطلق ومذلول المصدر مقيد فيتغيران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للفعل (على اضمار) ضمير (المصدر أحق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر ابهاما من ظاهره (خلافا لما أجازوه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما أجازا جلس بالبناء للفعل وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت المحسان فقال ومضمر المصدر مجرى مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والجميع المنع (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي (وقالت متى يمخل عليك ويعتلل) * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

(فا) لنائب عن الفاعل بـيـعـتـلـل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة (المعنى ويعتلل) هو أى (الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتعبد بها فيقيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهى حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات الخاصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلانقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافع لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغنى واضمار ضمير المصدر النوعي أجازوه سببه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدريب بالدال المهملة من الدربة وهى العادة جواب الشرط الثاني

(٣٧ تصریح ل) فتضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعروف فدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم فتجوز نيابة اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون النائب في البيت المجرور وعلى وحذف من الثاني لدلالة الاول قال الدوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الآن يقال يجوز ذلك لدليل لاسيما اذا كان مما لا محذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدوشري ينظر هل النوعي صفة لضمير أو للمصدر والظاهر الاول اه فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر ان يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدلل المجيز على اضمار ضمير المصدر المؤ كدبة قوله ويعتلل أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤ كد فتأمل (قوله وتدريب بالدال المهملة) قال الدوشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفة لان التقدير وان يكشف غرامك تعبد وهذا مجرده لا يفيد ثم ظهر انه يفيد والمعنى

وان يكشف غرامك بالوصال تعتد ذلك وتجعله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطالبه منا كل حين ويعظم الخطب اه وفي
المصباح رب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الاشمو في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال
غيرهما ففتح بناءه) أي لاضافته ٢٩٠ لمبنى كافي لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد السفاقي قول المحوفي قام الظرف وهو

بينهم مقام الفاعل بأنه كان
يلزم رفعه كقراءة من قرأ
لقد تقطع بينكم ثم قال
لا يقال بني لاضافته إلى
مضموم وموضع رفعه لأن
الاضافة إلى المضموم لا تسوغ
البناء مطلقا والاحجاز
مررت بغلامك ولا فائل
به بل له مواضع مخصوصة
أه ووجه الردان هذان
تلك المواضع ولذا قرئ
تقطع بينكم بالفتح (قوله
بالعلمية في الاول) قال
الدونشري ظاهره ان
رمضان وحده علم على
الشهر وهو خلاف ما صرح
به البيضاوي في تفسير
قوله تعالى شهر رمضان
الذي أنزل فيه القرآن
والشهر من الشهره ورمضان
مصدر رمض اذا احترق
فاضيف اليه الشهر وجعل
علما ومنع من الصرف
للعلمية والاف والنون
وانما قلنا ظاهره الخ
لاحتمال انه موافق
للبيضاوي فيما قال من انه
جزء العلم لا علم ولكنه نسب
ما لكل للجزء حيث قال
بالعلمية في الاول فنسب
العلمية اليه وهو وصف
لشهر رمضان لرمضان
ولكن ذكر بعض المشايخ

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه به اعتذراه عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (بوجه
وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة هنا
مذكورة (و) بذلك بوجه أيضا (قوله) وهو طرفه من العبد

(فيالك من ذي حاجة حيل دونها) * وماكل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيها لانه غير متصرف
عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز في لقد تقطع بينكم ومزادون ذلك أن يكون الظرف في
موضع رفعه مع فتحه ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني ففتح اعراب واستشكل وقال غيرهما ففتح بناءه وهو
المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روى حيل دونها بالرفع فيها ما كثر ليدق لقطع بينكم بالرفع وكما روى
* وباشرت حد الموت والموت دونها * بالرفع أيضا الجازم لم يحتج إلى هذا التوجيه (و) بذلك بوجه
أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين

(يغضي حياء ويغضي من مهابته) * فأي يكلم الاحـ بن يئشم

فيكون المعنى يغضي الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب الهرور) من وهو مهابته
(لكنه مفعول لاله) قاله ابن جني فيما كتب على الحجاسة وتبعه أبو البقاء في شرح مع ابن جني فقال
والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعنه المنع أن المفعول له مبنى
على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وهذا بطل منع نيابة الحال لانه مبنى على سؤال مقدر ولا ينوب
التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفرء (الرابع) مما
ينوب عن الفاعل (ظرف) زمان أو مكاني (متصرف مختص) فالزمانى (نحو صميم رمضان) والمكاني
نحو (جلس أمام الأمير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لانهم يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية
والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويمتنع نيابة نحو عندك
ومعك وشم) بفتح المثناة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا شم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن
لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فلا ياتى تصرف بحال كقطع وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع
نيابة (نحو مكاننا وزماننا الذي بقيد) بقيد يخصهما فلا يقال جلس مكان ولا صميم زمان لعدم الفائدة لان
الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضع في الثاني فان قيد بوصف مثلا جاز نيابتهما
نحو جلس مكان حسن وصميم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على
خصوصية الوصف والى جواز نيابة الهرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر نيابة جرى

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به * لان غير المفعول
انما ينوب بعد أن يقدم مفعولا به مجازا فاذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه
من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجازة الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول
به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبي

جعفر

ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان ومقاله البيضاوي أقعد فليتأمل (قوله لامتناع رفعهن) قال

الدونشري أي لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذا المفعول ان الجرح من لا يجعل الظرف متصرفا
اصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجرح فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بشيوت الخلاف فيما فسقط ما للدمايني وظهر أنه لا وجه لتردد الشهاب في أنه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولاً (قوله قال الموضح في شرح القطر الخ) قال الدنوشري أو وضع منه ما قاله في شرح الشواهد فما القرأة فلا دليل لهم فيها الجواز أن يكون الأصل ليحجزى الله الغفران قوم بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل لأنه لم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستمر في الفعل وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وإنما النائب المفعول الثاني في باب كساجائزة عند أمن اللبس وهذا ما ٢٩١ (قوله ظرف المكان) لا الزمان لأن دلالة

الفعل على المكان الالتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أتت دفالمكان شبهه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كمنعته وتوكيده وعطفه مع أن رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الشنوافي بأنه يمكن أن يقال أن ذلك معلوم من باب التوابع فإنه ذكر فيه أنه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الالقية فإن قلت كان ينبغي أن يقول وما سوى الفاعل والمشبّه والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فإن هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب أنه عنى بالرفع رافع النائب لا الفعل مطلقاً فلم يحتج إلى ذكر الفاعل ولا المشبّه (قوله لفظاً) قال اللقاني يقابل محلاً

جعفر ليحجزى قوم بما كانوا يكسبون) فبني يحجزى للمفعول وأنبأ المجرور بالبإع عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوم ما تقدم على النائب والثاني كضرب في الدار زيداً (و) أجازته (الخفض بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثاني (و) (كقوله)

وانما يرضى المنيب ربه * (مادام معنياً بذكر قلبه)
فعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كضرب أعل بقلب الواو يا وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالبإع وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخر أو هو قلبه (و) (نحو) (قوله) وهو روبة (لم يعن بالعلية الاسيداً) * ولا شئ ذا النى الا ذو هدى

فيعن مضارع مبني للمفعول من عنى بكذا وبالعلية نائب الفاعل وسيد مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقدير يشمل مذهب الكوفيين والخفض وأجاب جهور البصريين عن البيهقيين بأنهم اضرورة وعن القراءة بأنها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضمير اسم مترا في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أى ليحجزى الغفران قوماً وانما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجوزولى تساوت البقية واختار ابن عصفور إقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطى المجرور (مسألة) * وغير النائب مما معناه متعلق بالرفع (لأن النائب عن الفاعل) (واجب نصبه لفظاً ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضرباً شديداً) (فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أى من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذى لم ينب) عن الفاعل سواء كان الاول أم الثاني (في نحو أعطى زيد ديناراً وأعطى ديناراً زيداً) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أه) (واجب نصبه (محلاً ان كان) (غير النائب) (جاراً ومجروراً) (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) (فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) (النصب الواجب لفظاً ومحلاً ما عدا النائب) (ان الفاعل لا يكون الا واحداً) (فكذلك نائبه) (لا يكون الا واحداً في نصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا * بالرفع النصب له محققا
وهل نصبه بالرفع للنائب فيكون متجدداً أو برفع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً فيه مذهب ابن أصحابهما الاول ويعزى لسببويه

* (فصل) * واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقاً ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً نقله) (ابن هشام) (الخضر اوى) (وابن أبى الربيع) (وابن الناظم) (في شرح النظم) (والصواب ان بعضهم أجازوه ان لم يلبس) (بغيره) (نحو أعلمت زيدا كبشاً سميناً) (فتقول أعلم زيدا كبشاً سميناً) (قاله أبو حيان

فيدخل فيه التقديرى كأعلمت موسى قائماً لكنه ينقض بالمبنيات فنحو أعلمت هذا قائماً (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبراً في الأصل فنحو أعلمت زيدا قائماً أو هو أعم فلا يتأمل والظاهر أنه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برفع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذى حذف لا يتخلو من أن يكون محذوفاً من الكلام أو مذكوراً ويمكن أن يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذاهبين الى صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها

ويكون ذلك من قبيل العامل ٢٩٢ المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدونشري ان اراد به ان المسند اليه

في ضرب موسى عيسى هو
المقدم فواضح وان اراد
به ان المقدم في نحو أعطى
زيدا عمرو بنصب الاول
ورفع الثاني هو المسند اليه
فلا وضوح له فليتامل
(قوله ورفع به مجاز) قال
الدونشري ينظر هل يجوز
حينئذ اتباع المنصوب
مرفوعا والمرفوع منصوبا أو
لا يجوز ذلك (قوله وان كانا
معرفتين) قال الدونشري
الظاهر من أنه ما اذا كانا
تكررتين كان الامر كذلك
(قوله ولعود الضمير على
المؤخر الخ) قال الدونشري
يمكن دفع الاحتجاج على
منع نيابة الثاني بلزوم عود
الضمير منه الى الاول المتأخر
رتبة وهو ممنوع بان يقال
تقدم المفعول الثاني قبل
النيابة رتبة كاف في رجوع
الضمير على المتأخر وان كان
بعد النيابة رتبة التأخير
على انالانسلم انه مؤخر
رتبة بكل اعتبار فليتامل
ورسده ان ابن طلحة
أجاز نيابة الثاني بشرطه
ولم ينظر الى انه يلزم عليه
عود الضمير الى الاول
المتأخر (قوله ولم يكن جملة)
قال الدونشري ينظر هل
مثل الجملة الجار والمجرور
والظرف أو لا ثم رأيت في
كلام بعضهم ان شبه الجملة

في النكت الحسن وقال الشاطبي أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه
الخلاف في الثاني وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني ان يقول بإقامة الثالث اذا فرق بينهما ما قال
الشاطبي وهو الزام صحيح اه وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني قياتي فيه
الخلاف الا في فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثاني ففي
باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول (ان ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا متنع) نيابته (انقافا)
للا لباس تقدم أو تأخر لان كلامهم ما يصلح أن يكون معطى ولا يثبت الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب
فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو ولتوهم أن عمرا آخذ وزيدا ما خوذوا والفرض العكس وقال
بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو
المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما مجاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا
وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيدا أخذ أو درهما ما خوذ أو (وقيل) يمتنع (مطلقا)
طرد الباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتد القلب) في
الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والمائب في الحقيقة هو
الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز ضروري ورفع مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء
المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسحور وكسر الزجاج المحجر
وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسي فلا يقال
أعطى درهما زيدا ويتعين أعطى زيدا درهما لان المعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل
بالجواز) في الثاني (فقال البصريون إقامة الاول أولى) لانه فاعل معنى (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا
(ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فأقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله
المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا
بأعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقد رده فعلا آخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه إقامة
الدرهم مع مفعولا لا أعطى لانه مفعول لغيره اه (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في
الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يتمتع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء كان جملة
أم لا وسواء كان نكرة والاول معرفة أم لا (للا لباس في التكررتين) نحو ظن أفضل منك أفضل
من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) (في) (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيدا هو
الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب)
في الثاني (كونه مشتقا وهو حينئذ) أي حين اذنب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل
المبني للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا في قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا
ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود
من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي) (و) ابن
هشام (الخضر اوى وقيل يجوز) نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا ويتمتع ان
ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه
لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسبب في الاقناع وابن الانباري
(وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط) في إقامة الثاني (أن لا يكون
نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لأنه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة
وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه جملة جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

في
كالمجلة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدونشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته
باق على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم ينسب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسندا اليه بكل

اعتبار على أن الاخبار عن الفكرة بالمعرفة في باب النسخ جائز فليتامل (قوله الحق اطلاق الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان
المفعولية لا تطلق على الثاني والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وانما
المفعول في الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة النسبة التي هي قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون
الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد كان أولى لا يهاجم عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحاً وليس كذلك بل اطلاق المفعولين
عليهما حقيقة عرفية غير متجاشي عنها في عرفهم وأما في نفس الامر فليسام مفعولين ٢٩٣ وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فاقبل

(قوله بما كان متلبساً به)
قال الدنوشري أي من
كونه عمدة وجوب رفعه
وتأخيرها وغير ذلك من
الاحكام النابتة للفاعل
(قوله كانت تسمى جوا)
قال الدنوشري ربما يفهم
ان تسميتها بذلك هجرت
فليتامل (قوله والمراد
أعيان القيمة) قال
الدنوشري أي والمراد به
أي بصميمهما (قوله الاولان
مسلمان) قال الدنوشري
غير مسلم فقديم قال دعواه
الاتفاق على نيابة الثاني
من باب كسانا شئنا عن عدم
الاعتداد بالخالف وكثيرا
ما يقع ذلك للمصنفين وعدم
اشتراط أن لا يكون الثاني
من باب ظن جملة ولا شبهها
للاستغناء عنه بما تقر في
باب الفاعل انه لا يكون
الاسما امراً يحاوما
مؤولاً ونائباً مثله (قوله
أحدهما الخ) قال
الدنوشري قديم قال عليه
ان عدم تعرض الناظم
مـوهم كما ذكره

في كان رجل زيد او البان واحد قاله الشاطبي (و) المفعول الثاني (في باب اعلم أجازة قوم) منهم الجزولي
والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (اذ لم يلبس فيمتنع) اعلم زيد
عروفاً (ومنه قوم منهم الخضر اوى والابدي) بضم الهزة وتشديد الموحدة نسبة الى أبدة بلاد
بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) الحق اطلاق
المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبساً به (و) أما المفعولان (الاخيران)
فاصلهما (مبتدأ وخبر شهما) في نصبهما (بمفعولي أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع
انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبت عبد الله بالجوا أصبحت) * كراما مواليها صميمها
فالتاء هي المفعول الاول نابتة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة أصبحت المفعول
الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانتهى باعتبار القبيلة وكراماً خبر أصبحت
ومواليها فاعل كراماً خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئما والجوا بفتح الجيم وتشديد الواو والجماعة
كانت تسمى جوا والكريم الشريف والثلثم ضده وصميم الشيء خالصة والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها
والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة بالجماعة مواليها كرام ورؤساؤها الثام (وقد تبين) مما
ذكر من جريان الخلاف في ثاني كسانا اشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجران الخلاف في الثالث
باب أعلم (أن في النظم أموراً) غير مناسبة (وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسانا حيث
للبس) فانه قال وباتفاق قدينيوب الثان من * باب كسانا فيما التباسه أمن
(وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة) حيث قال

في باب ظن وأرى المنع اشهر * ولا أرى منعا اذا القصد يظهر
(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائز) بالاتفاق اذ لم يذكروا مع المتفق عليه (وهو اقامة الاول
(ولامع المختلف فيه) وهو اقامة الثاني (واعلم هذا) الصنيع الموهوم (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم
(حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين
أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً وذلك لان الثالث في باب أعلم هو
الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلماذا الثالث لكان تصريحاً بما علم التزاماً فيه شائبة تكرار والثاني
ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن
الخضر اوى فلا ينسب حكايتها الى غلط غاية ما في الباب ان حكاية الاتفاق لم يقف على الاختلاف
* (فصل يضم أول فعل المفعول) * الذي لم يسم فاعله (مطلقاً) سواء كان ماضياً أو مضارعاً والى ذلك
أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضممن * (ويشركه) في الضم (ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة)
معتلدة سواء كانت للمطاوعة أم لا (ثاني) (كتضارب) الاول نحو (تعلم) وتدرج وتزيدنا الزيادة بالمعتادة

الموضع وان كان تعرضه له التزاماً فاعلم هذا الايهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثاني الخ) قال الدنوشري قد يرد بان حكاية ابن الناظم
الاتفاق على منع اقامة الثاني تدل على عدم ثبته الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقاً بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل
بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثاني الماضي الخ) قال بعضهم انما ضمير الثاني مما أوله تاء زائدة لانه
لو بقي مفتوحاً مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المستند الى الفاعل المبدوء بالتاء فنحو أنت تعلم زيد العلم مضارع علم
العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشري لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معايق على التعدي (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخا لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله بquam وجلس) فيه نظرا لهما يتعديان بحرف الجر تقول قلت الى زيد وجلس في المسجد كيف والتعدي بحرف الجر مطردة (قوله وعلة بانه لو بنى الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانسلم ذلك تقول جلس في الدار أو جلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذ انبى

الفعل اللازم للفعل في
النائب ثلاثة أقوال
أحدها ضمير المصدر
(قوله وتسكينه وفتح)
قال الدنوشري ينظر هل
يقع في هاتين اللغتين
كسر ما قبل الآخر
أولا (قوله اذا علمت)
قال الدنوشري أحسن
منه قول الالفية أعل عينا
لاخر اضمحور بخلاف
هذا لان المعتل ما أحد
أصوله حرف علة وان لم يعمل
أى يقع عليه الاعلال
بخلاف المعتل فانه الذي
أوقع عليه الاعلال (قوله
في العين) قال الدنوشري
لو حذفه لمكان حسنا كما
يدرك بالذوق السليم (قوله
أوشمام الضم الخ) قال
الدنوشري يمكن شموله
للذهبيين الاخيرين من
المذاهب الثلاثة المحكية
عن الشاطبي وينظر هل
يمكن اجاؤه على المذهب
الاول منها والظاهر الثاني
لان الالف لا تقلب بعد
حركة مترددة بين الضم
والكسر اللهم الا اذا كان

احترازا من التاء في قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فلها الكون زيادتها غير معتادة
قاله المرادى والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله
والثاني التالى تالمطاوعة * كالاول أجمعه بلامنازعه
(و) (يشير كه) (ثالث المبدوء به من الوصل) سواء كان متعديا أو لازما فالثاني (كانطق و) (الاول نحو و
(استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذى به من الوصل * كالاول اجمعه كاستحلى
وفى جل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للفعل محول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما
لا يتعدى بحرف جر ومثله بquam وجلس وعلة بانه لو بنى للفعل لبقى الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال
(ويكسر ما قبل الآخر من الماضي) واليه أشار الناظم بقوله والمتصل * بالآخر كسرى مضى كوصل
ومن العرب من يسكنه كقوله * لو عصر بها البان والمسلك انعصر * واختاره قطرب قال الخضر اوى وهى
لغة بكر بن وائل وكثير من بنى تميم ومن العرب من يقلب الكثرة فتحة في المعتل اللام فتنة قلب الياء ألفا
فتقول فى رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طليح فتحصل فى معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل
آخره وتسكينه وفتح (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه أشار الناظم بقوله
* واجعله من مضارع مفتحا * هذا كله فى صحيح العين السالم من التضعيف (و) (أما) اذا علمت عين
الماضى (وهو ثلاثى كتمام) من الواوى (وباع) من الياء (أو) (كان) (على) وزن (افتعل وانفعل كالخيار)
من الياء (وانقاد) من الواوى (فلك) فى العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف
ياء (فيهما) واخلاص الكسر لغة قریش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر
بنى أسد قال الشاطبي وفى كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون
حركاتها بين حركاتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء والثاني ضم الشفتين مع اخلاص
كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لآخرها فكما كان الاشمام فى
الاولى بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام فى أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه
وقال المرادى الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة قائمة
مركبة من حركتين افرز الاشياء عاجزة الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم
تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثى المعتل العين أشار الناظم
بقوله وأ كسر أو اشمم فالثلاثى أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل
وأشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله

وما لفاء العين تلى * فى اختار وانقاد وشبهه ينجلي
(قال) رؤية فى الضم الخالص (ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت)

جزء الكسرة أكثر كما يأتى عن المرادى (قوله فيهما) أى الاخلاص والاشمام وقيل فى حالتها
والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادى الخ) قال الدنوشري قول
المرادى هذا قريب من القول الاول من الثلاثة المارة لأن هذا زيادة تحرير كذا كروذ كراشمو فى ان الحركة المنطوق بها حركة
قائمة متوجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوخ عكس ما قال المرادى وحكى ما قال المرادى أيضا وقال ان ذلك يسمى روما
(قوله بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

(قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدونشري قديراً لا يتعين كونها توكيداً للاولى بل يجوز ٢٥٩ كونها توكيداً للثانية الا ان يقال ان

مخالفتها للثانية في حركة
الاخر مانعة من كونها
توكيداً لها وفيه نظير
(قوله ولجته أيضاً) قال
الدونشري بما يفهم من
قوله أيضاً يطلق تارة
على العلم وتارة على اللحمية
وينظر حينئذ ما معنى كون
الحالة تحال على علمين أو
لجنتين (قوله ودبير) قال
الدونشري ينظر ضبطه اه
وهو عجيب في القاموس
في فصل الدال المهملة من
باب الراء ودبير كزبير أبو
قبيلة من أسد (قوله
وادعي ابن مالك الخ) قال
الدونشري يفهم من سياقه
ان ابن مالك لا سلف له في
امتناع ما ذكر وقديقال
ان جعل المغاربة له مرجوحاً
سلف له لان الوجه
المرجوح ممنوع مغل
بالفصاحة وأما قوله ممنوعاً
فهو من تصرفه ومخالفة
ابن مالك سيبويه غير
ضارة له لانه كثير ما يقع
له بل يقع لمن هو أخط
درجة من ابن مالك مخالفتا
(قوله للالباس) وأما
نحو مختار فليس من باب
الالباس أي ايقاع خلاف
المراد في الفهم بل هو من
باب الاجال وبين اللبس
والاجال بون بعيد (قوله
ونص سيبويه على اطراده
قال الدونشري ينظر ما

فروع مبنى للفعول وهو خبر ليت الاولى وشباب اسمها وليت الاخيرة توكيداً للاولى فلا اسم لها ولا خبر
وليت الوسطى فاعل ينفع وشباب مفعول مطلق أي نفعوا فافعالاً للوضع لا مفعول به خلافاً للعيني والجملة من
الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روي وما ينفع شيئاً ليت والواو
للاعتراض (وقال آخر) (حوكت على نيرين اذ تحاك) * تحتبط الشوك ولا تشاك
فحوكت من الحياكة وهي النسج مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحالة ونيرين
تشية نير بكسر النون وسكون الياء المشناة تحت وفي آخره راء علم الثوب ولجته أيضاً فاذا نسج على نيرين
كان أصغق واصفاً لها تحتبط الشوك ولا يؤثر فيها شياؤه هذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة)
موجودة في كلام هذيل (وتعزى لفعةس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بني أسد قاله المرادي في شرح
التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضع حكيت عن بعض نيم (وادعي ابن عذرة)
وطائفة من متاخرى المغاربة (امتناعها في افتعل) كاختار (وانفعل) كاتقادعما زاد على الثلاثة فلا يقال
اختور ولا انقود (والمشهور الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في
نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعي ابن مالك امتناع ما اللبس
من كسر كخفت وبعث أوزم كعقت) مبنيات للمفعول والى ذلك أشار النظم بقوله
* وان بشكل خيف لبس يجتنب * (واصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافني زيد وباعني عمرو
وعاقني عن كذا) فخذفت الفاعل (ثم بنيتن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لا شتر اكهما في
الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعث بالكسر) في الخاء والياء (وعقت بالضم) في أوله (لتوهم
أنهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم في) خفت وبعث
الاولين (والكسري) عقت (الثالث) (تعين ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الاولين والضم في
الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحاً لا ممنوعاً) فةالوان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت في ما سمي
فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت في ما سمي فاعله مكسورة قرأ بينهما وهو ظاهر (و) لهذا لم
يلفت سيبويه في ذلك (للباس) بل أجاز الواجهة الثلاثة ما اكتفاه بالفرق التقديرى لان الالباس
غير مانع (لخصوصه في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفاً للفاعل أو للفعل
ومع ذلك اعلمه بقلب الياء ألفوا كتقوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفاً للفاعل تكون الياء
مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنياً للفاعل
وان يكون مبنياً للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى
تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولا م
من جنس واحد (نحو شدومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر
في الفاء جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضارع
الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال ردك بما يقال قيل نقله الموضع عنه في الحواشي ومن خطه
نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن ادم
بن مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البطلاني وسي ضبة بضاد المعجمة والنون لا بالياء وهو بطن
من قضاء ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة
(و) لغة (بعض نيم وقرأ لغة) ويحيى بن وثاب (ردت اليها ولوردوا بالكسر) فيهما ينقل كسرة العين
الى الفاء محالة على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام) (أيضاً) قال في التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال
المهاباذي من أشم) من العرب (في قيل ويبيع) من المعتل (أشم هنا) يعني في المضعف فتحصل في فاء

معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى ان لنا ان نقيس على ذلك أولاً وينظر هذا مع افادة كلامه ان البصري لا يرى الكسر

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بخدو وقال اللقاني قوله اذا اشتغل الخ هذا قصد به المصنف الخ والضبط لاسم الاشتغال ولذا اتراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه خدو وكلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الاخر وهو منتف من غير وجه بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمل اه ويمكن ان يجاب بان المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالاختصاص وايضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما ياتي في التتمات (قوله ناصب الضمير) مبنى على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتي قريباً عن النكت انه يكون في المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الغامض (قوله اسم متقدم) قال الدونشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعد ونحو زيد او عمر اضر بتمها وينظر هل نحو قولك زيد الدرهم اعطيته اياه من باب الاشتغال أولا اه واقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قال الدونشري وفي نكت السيوطي نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب وفيه ايضا ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مسند الى ضمير الاسم وفي فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذي ذكره * (فائدة) *

نحو قوله تعالى واياي فارهبون واياي فاعبدون من باب الاشتغال وايايه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واياي فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك اذ هي صلة ولا يصح ان تكون مفعولا مقديما لارهبون لانه نصب الضمير الذي بعدنون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله بالمعنى المجازي في شرحه على التجرؤمية في باب المفعول وهذه مسألة نفيسة قال الرهاوي في حاشيته على البجائي قوله هذا من باب الاشتغال قال السعدني حاشية الكشاف قد سبق الى بعض الاوهام

المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله * وما الباع قد يري لنحو حب * وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع المساء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع المساء جوابه ان اصله ان زيد المساء في المحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانصب عنه المفعول وكسر الهمزة على حذرت الينا بكسر الراء واستقدنا من تغيير الفعل اذ اني للمفعول ان صيغته مفعلة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وسياتي في التصريف توجيه كل من القولين * (هذا باب الاشتغال) *

وحده ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبه ناصب للضمير أو الما لبس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو لمحله) أي محل ذلك الاسم المتقدم (كزيدا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضع وان الضمير لا ينتصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا (ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجع لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فابعد) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للبتدأ والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجله الكلام) من المبتدأ والخبر (حيث) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو

النصب

ان قوله واياي فارهبون من باب الاضمار على

شرطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعلقا بالفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وهو هنا لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا في اياي اذا الفاء متوسطة بينهما ومن الهال ان تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب ان يقال في اياي فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياي منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما في باب الاضمار لانه فرغ من ذلك الباب لان التقدير واياي ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخرا وهو او كذا في الاختصاص لاننا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز الا عند التعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والاخر تكرار متعلق الرهبة بالمتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على مزيد اختصاص له به اه والذي أوقع الشارح في ذلك عبارة الكشاف فانه قال اياي فارهبون من باب قولك زيد ارهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدونشري ينظر هل ذلك

مشكل على ما سيأتي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الأمرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتي بمقتضى ما لا ثم ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشا ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشري اعلم ان هذا كلام اجالي وتقصيله أن يقال ان التفسير اذا كان باي جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الاعراب وكذلك اذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيري بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيد اضربه فاجازه بعضهم والصحيح منعوه بعد المسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن فالحكم بعدم ٢٩٧ محلية الجملة لكون الفعل مفسرا لا يخلو عن نظر (قوله

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما أو ما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فابعد) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجهه الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (وجهه فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفات فالتصنيف في نحو زيد اضربه أقوى من النصب في نحو زيد اضربت أخاه والنصب في زيد اضربت أخاه أحسن من النصب في زيد امرت به والنصب في زيد امرت به أحسن من النصب في زيد امرت بأخيه قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله فالسابق أنصبه بفعل أضمرنا * حتما موافق لما قد أظهرنا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه القراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشي واحد ويرد عليهما أزيد امرت به وأزيد اهدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوى) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معموله لا ما بعده وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وساطع عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيشية (وسيتضح ذلك) في التنبيه الأول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمه) وأهمله في الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير المهمة) نحو هل زيد أكرمه (فيجب نصب زيد بفعل محذوف يشبه المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد أكرمه رأيت الآتي الشعر هذا

(٣٨ تصحيح ل)

لانه ذكره نالنا وقد يحتمل أن لا يكون سيمويه قصد تفاضلا وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول زيد أكرمت أباه وزيد انصحت له فتقدر في الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشري ينظر هل معنى الغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائد الاعراب له وللغراء وشيخه الك. أي أن يجييا عما أورد عليهما بالترامهما ان هناك عاملا محذوفاموافقة لغيرهما والمخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقي في بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا ثم في قوله لا يصدق عليه تجاوزا حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيد أكرمه) قال الدنوشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلية على المبتدأ ويكون مآدهم بكون الفعل في جيزها أن يكون مع ذلك ظاهر الامتدادا بتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذاهم موم

أحسن من النصب الخ
قال الدنوشري ينظر هل
لتعبيره هنا وفيما بعده
باحسن وفيما قبله
باقوى سر غير التقين أولا
(فائدة) * كون النصب
في زيدا ضربت أخاه
أحسن من النصب في
زيد امرت به رده بعضهم
بقوله وليس الامر كذلك
غندى لان الحاجة فيهما
للتقدير من غير اللفظ
واحدة ويريد السببي
بتجاوز وهو ما يلزم النصب
من وقوع فعل يزيد ولم
يقع في الحقيقة فعل الا
بوجه التجاوز بخلاف زيد
في زيد امرت به ومن نص
على ان النصب في الاول
أرجح من الثاني ابن
كيسان في الحقائق وهو
ظاهر كلام سيبويه

كلامهم وهو محل نظر (قوله الاصريح الفعل) قال اللقائي أي الفعل الصريح أي المصريح به لا المقدر فانه لا يليق بما لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بعموله ٢٩٨ كقولك ان زيد القيتة فاكرمه مقدرا ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم

لما صرح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما وإذا تقرر لك هذا ظهر لك اشكاله لقوله تعالى وأما محمود فهديناهم بنصب محمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدور بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهـ) والامر والدعاء فان اللقائي لم يذكر النهي من أقسامه لان الطلب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتباس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقائي يتعلق في المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلامهم ما رد بصيغة الخبر فان قلت تعلق بهما شكل لان الامر والدعاء فعلا بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طالبا فتعلق بهما يفضي الى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة قلت الصيغة هيثة تعرض للحروف باعتبار حر كاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيرها والباء للابسة والمعنى ولولا التباس القولان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هي المحروفي باعتبار الهيثة

مذهب سيديويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز أن يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يرجع وما تقدم في صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل (زيد أخوك) فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الاعليه ولم ترض باقتراح الاسم بينهما قاله التفازاني وغيره (ومتى عمر القيتة) فيجب النصب لما ذكر في هل وسبق في الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيد القيتة فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الأن هذين النوعين) هما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر) عند سيديويه (وأما في) نثر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل) فلا يجوز في الكلام متى عمر القيتة وحيثما زيد القيتة فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا ومعنى (فيقع الاشتغال بعدهما في) نثر (الكلام نحو اذا زيد القيتة) فاكرمه (أو) اذا زيدا (تلقاه فاكرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا (و) نقول في ان والفعل ماض لفظا (ان زيدا القيتة فاكرمه) ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره (ويجتمع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد ان الحجازة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) تحذف الالف (فاكرمه) لان لما حزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا الماضي به واما تجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها بالفعل فيليها غيره (ويجوز الاشتغال في الشعر) بعد ان الحجازة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية النظم) في النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع لاني الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا ومعنى يقع الاشتغال بعدهما في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فلا اشتغال بعدهما مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أو ما التسوية بينهما في جمع الوجوه فليست بالضرورة وبعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان فلا السابق ما * يخص بالفعل كان وحيثما (ويترجع النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الامر والدعاء) بخبر أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيدا أضربه) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيد اغفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا اغفر الله له وانما ترجع النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حل الكلام عليه أولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال أبو علي كنت أسئ بعد اجازة سيديويه الاخبار بحكماتي الامر والنهي حتى مرني قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا اليكم عن ليهم ناما

(وانما وجب الرفع في نحو زيدا أحسن به لان الضمير) المحرور وبالباء (في محل رفع) على الفاعلية عند سيديويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ولا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عاياه) أي على الرفع (في نحو الزانية والزاني فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان (تقديره عند سيديويه عما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) فحذف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف اليه

المذكورة فالامر والدعاء حاصلان بالصيغة مدلولان لما اذهما طالبان والطلب مدلول عليه لادال وقوله ان كان الفعل طالبا على حذف مضاف أي ذا طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المحتمل لما ذكره يقابل الانشاء أي

الكلام الخبري لا خبر المبتدأ (قوله ثم استؤنف) قال اللغوي إشارة إلى أن الغاء استثنائية عاطفة لأن الراجع امتناع عطف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف في الآخرة (قوله أظلمني وأظلمه) قال الدنوشري في بعض النسخ أظلمني بلانون والظاهر أن موسى اسم فاعل من أسأمو ينظر ما حل جملة أظلمني وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معنى قوله أظلمنا وينظر ٢٩٩ هل موسى علم ويكون رب

منادى حذف منه المضاف إليه اذرب مضاف إلى موسى اه وهذا ما يتعجب منه لأن أظلمني لا يستقيم الوزن معه إلا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أظالم به بلا طائل قال الزرقاني رب منادى مضاف وموسى مضاف إليه فهي مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمني أفعل تفضيل مبتدأ وأظلمه معطوف عليه وجملة فاصيب عليه خبره ويجوز أن يكون أظلمني منصوبا بفعل محذوف من معنى أصيب أي أهلك أظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت أنه ورد بالنصب فأظلمه بالنصب معطوف على أظلمني ولا يضر في الوزن تحريك الميم بالفتح في الأول وبالضم في الثاني أي الزائد منا في الظلم قال في باب أفعل التفضيل من التسهيل وإذا قيدت اضافته أي فعل التفضيل بتضمن معني من جاز أن يطابق وأن يستعمل

مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف المحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لأن الغاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثال فإنه يمنع زيادة الغاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو ظرف واصله أل غير ذلك (ولذا) أي ولا جمل منع سيبويه زيادة الغاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (قال في قوله وقائلة خولان فأنكح فتاتهم) وأكرموا المحيين خلو كما هيأ (ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فأنكح فتاتهم مستأنفة ههنا بام من زيادة الغاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن الأثير في نتيجة المطارحة أياضاً عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجوزي بأن يكون الخبر أمراً أو نهياً وخولان بفتح الحاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرموا بضم الميم من الكرم كالأعجوبة من العجب مبتدأ والمحيين تمنية حي والمراد حي أبيها وحى أمها يعني أن كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الحاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الأزواج خبر أكرموا وكما جار ومجرور وخبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف والخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه (وقال المبرد الزناء في فاجلدوا (المعنى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الغاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى أن زنا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشرط كذلك ما شبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل الغاء زائدة أجاز النصب في زيد فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى باب موسى أظلمني وأظلمه به فاصيب عليه ما لا يجره المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو بن أبي عبله والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطل وسبي (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع في) الاسم المنظور فيه إلى (العموم) بالامر (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا نهبها بالشرط في العموم والابهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى (الخصوص) بالامر (كزيد اضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يرجع فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقروناً باللام أو بلا الطلبيتين نحو) عمر أليضربه بكر وخالد الاتيه) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لأن اللام ولا

استعمال العاري ولا يتعين الثاني خلافاً لابن السراج ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه وشذ أظلمني وأظلمه اه وقال ابن يسعون في المصباح في شرح أبيات الأيضاح بعد أن أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فاصيب عليه كقولهم أخزى الله الكاذب مني ومنه ثم قال فان قلت أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك خولان فأنكح فتاتهم قلت ذلك لا يسـ هل لأنه لا يكلف كمالاً يتجه هذا أناعلى إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن ينزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن اضمارهـ ذاهنا فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا أنا قلت فانه وان كان كذلك فان المراءيه بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا يا أيهم كلهم في قوله على

الغنية لما كان اللفظه وان جملة عمل هذا كانت قلت أنظمتنا في عامك كان مستقيما (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدونشري
عندي في الطلبية ووقفه وينبغي مراجعة اعراب قول ابن مالك واليا اذا ما ثانيا لا تثبت اه والوقف في لام الامر أقوى فقد صرح
شرح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعذب الله) قال الدونشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وان كانت
في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسئلة الاولى ويكون
تكرار اجمع قوله ولو بصيغة الخبر ٣٠٠ فليتامل (قوله تقديره الخ) قال الدونشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب

الطاميتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ما قياسا قالت أجب ابن عصفور بأنهم أجزوا الامر باللام مجرى
الامر بغيرها وأجزوا النهى بالجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذب الله)
يرفع يعذب (لأنه نفي بمعنى الطلب) فزيد منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيد الان عدم
التعذيب رحمة (ويجمع المسئلتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) واختير نصب قبل (فعل ذي طلب
فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيتين (على الفعل الذي هو طلب) كالامر والدعاء
(وعلى الفعل المقرون اداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطاميتين المسئلة (الثالثة أن يكون الاسم)
المشتغل عنه واقعا (بعد شي الغالب) في ذلك الشيء (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله
وبعد ما بلاؤه الفعل غلب * ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أشرأنا واحد انتبه) فيترجع
نصب بشرأ بفعل محذوف بفسره المذكور لان الغالب في همزة أن تدخل على الافعال وانما لم يحجب دخولها
على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب لم يتوسعوا في غيرها (فان
فصلت همزة) من الاسم المشتغل عنه (فأختار الرفع نحو أنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل
على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وأن جعلته فاعلا بفعل مقدر
وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فاختار النصب لان همزة داخله في التقدير على الفعل (التي
نحو أكل يوم زيد اضربه) فيترجع النصب (لان الفعل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل)
وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع)
واجب (نحو أزيد تضربه أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه
(وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جري مدح ثعلبة ورياحا ودم طهية والخشاب
(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا)
بنصب أثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديده بالباء قاله الموضح في
الحواشي وثعلبة ثاء مثلثة وعين مهملة وباء واحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظر الى معنى أهل
القبيلة ورياحا ثمانية من تحت وحاء مهملة وطهية بضم طاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر
الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل
الزجاجي قال المازني سال مره ان الاخفش عن أزيد اضربه أم عمر افتعال الاخفش المختار النصب لاجل
الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال
المازني وكذا القياس عندي ولكن النجاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي
هو في الاول للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيد اضربه أم عمر ابا النصب
اه (وقال الاخفش أخوات همزة) في ترجيح النصب (كالمهمزة) في ذلك (نحو أيهم زيد اضربه) فايهم

الله زيد لانه اذا أمكن
تقدير مثل المذكور فلا
ينبغي العدول عنه (قواه
لان الغالب في همزة الخ)
ان قلت هذا لا يقتضي
النصب لجواز تقديم فعل
مبنى للجهول أوجب بان
الاصل موافقة المفسر
للمفسر وذلك انما يكون
بالنصب (قوله كباقي
أخواتها) أي غير هل
لما تقدم من التفصيل
فيها (قوله فاختار الرفع)
قال اللقاني قد يقال
مقتضى ما سياتي من أن
الاسم بعد همزة فاعل
بفعل محذوف على المختار
في نحو أنت تم تخلفونه
أرجحية النصب هنا
بالفعل فتامله (قوله لان
الفصل بالظرف كلا فصل)
قال الدونشري هل يشمل
الظرف الجار والمجرور
نحو أفي الدار زيد اضربه
أولا والفصل له صورة
وله أحكام كثيرة منها
الفصل بين اذن والفعل
والفصل بين المتضامين
والفصل بالجملة المعترضة

والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وتقول الجار مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفع ذلك ونضيفه مبتدا
الى ذيل المعنى وفي الاشياء والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقنع في ذلك وغيره وهي أحد مواد كتابنا ذيل المعنى الذي هو عديم النظر
اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثير او توجيهه اما بان لامع ما بعدهما صارا كلمة والاعراب جار على الآخر واما ان الاسم بمعنى غير ظهر اعرابها
فيما بعدهما ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر
اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدونشري كلام
ابن الطراوة له وجه وجهه لان الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالسكينة فليس الاستفهام طالبا حينئذ للفعل فلا يكون به

أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الأصل فيها دخوله على الفعل وطلبها له لأن الاستفهام عن الصفات غالباً على الذوات فحملت حينئذ على الأعم الأغلب والفعل حينئذ يراعى في الجملة (قوله أولاً لا يدارأيته) قال الدونشري إن قلت لا الدخالة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المغنى وغيره وهو الممتنع مع دخوله على الماضي والجواب أن ذلك مقتطع من كلامه والتقدير لا يدارأيته ولا أكرمه مثلاً (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدونشري يغير خطه أن قلت ما الفرق بين هذه الأحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها ٢٠١ هـ - أقوى من غيرها (قوله فلا

يليهما غالباً لا الفعل) أى ومن غير الغالب إضافتها إلى الجملة الاسمية فيلبيها الاسم وذكر الشارح في باب الإضافات أن حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية أن لا يكون عجزها فعلاً نقله عن سيبويه فهمي كهل في أنه لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه الثاني بقوله أما لأن حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالأفعال فيجب النصب ولا يمنع شرطية ترفع تلقاه أذهى بدون ما غير جازمة مع أنها شرطية كفى إذا زيداً لقائه فأكرمه وأما لأنها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوى الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمر أكنث له أخا ولست

مبتدأ وزيداً منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم - م غريب زيد (ومن أمة الله ضربه) فن يفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أى من الأمثلة (النفي بما أولاً أو أن نحو ما يدارأيته) أولاً لا يدارأيته أو أن يدارأيته فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بيانه وحدثه ألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الأحرف وإنما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الأسماء والأفعال بخلاف غيرها من أحرف النفي وهى لم ولما ولن فانها مختصة بالأفعال فيحكمها حكم أن الشرطية في وجوب النصب أن اضطر شاعر إلى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيداً تلقاه فأكرمه) قوله الناظم في شرح الكافية ونصبه ومن مرجحان النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيداً تلقاه فأكرمه لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا الفعل فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال إذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الأسماء فإذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصب بالقياس تقول إذا عبد الله ثلاثة فأكرمه وحيث زيداً تجده فأكرمه ونوزع سيبويه في إذا لأنها عند مختصة بالأفعال ولم ينزع في حيث فظن الموضع أن المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم في المغنى فقال وإضافة حيث إلى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيداً أراه اه ولعل وجه النظر في قوله فأكرمه فانه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بهما من الكوفيين أو جب النصب بعدها فلا يكون راجحاً المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مقصود) ذلك العاطف من الاسم (بأما) المفتوحة المهزلة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبراً عن ذلك الاسم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولاً

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعاً للفعل أو ناصباً للفعل فالأول (كقام زيد وعمر أكرمه) الثاني (نحو والآنعام خلأها لكم بعد) قوله (خلق الإنسان من نطفة) وإنما ترجح نصب المعطوف فيه ما لأن المنكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة أحدهما على الأخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما إذا فصل بين العاطف والاسم بأما (نحو ضربت زيداً وأما عمره وفاهنته فالتحتمار الرفع) لأنه لا يحتاج إلى تقدير وحكم

بأخيك وبكر أعيذك عليه مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لأن كان وليس فعلاً (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدونشري قد يقال أن في الرفع تخصصاً من تقدير العامل فلكل مرجع فكان ينبغي التساوى لأرجحية النصب ويحجب بان مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على إطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن إذا أريد التجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى قال الله تعالى سواء عليكم أدهو وتموهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة أم أنتم عابكم صمتكم فينبغي أن يختار النصب إذا أريد التجدد منها والرفع إذا أريد الاستمرار منها وكذا النصب يختار إذا أريد بجر نسبة الخبر إلى الخبر عنه من غير تعرض للتجدد والنموت لرعاية المناسبة اللغوية وهذا كله إذا لم يوجد ما يرجح الرفع

أو يوجب (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا عمل الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المعنى لأن أمانة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل لئلا لا ينسب إليها إثباته عن شيء أصلا ولو سلم كما ذهب إليه بعضهم فانه إثباته عن جملة الشرط بأسرها لا عن فعل فقط فلم يجاوز الفعل فعلا ولا نائبا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه إيماء إلى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى زيد اضربه) ٣٠٢ قال اللقاني هذا الكلام صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف

على المنصوب قبله خلافا لما صرح به - وأبه في قوله * والزا حتى نعله ألقاهما * من أن نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يجاب بأنهم انما صرحوا هنالك بما ذكر لا مكان حمل ألقاهما على التأكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا تأمل (قوله لأن الصفة الخ) قال الدونشري قد يقال كان الأولى أن يقول لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف أن جعلت الجملة صفة لكل (قوله أي من أجل أن) الصفة الخ) الأنسب بقوله الآتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل أن مالا يعمل لا يفسر عاملا لأن المصنف رحمه الله تعالى علل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس صفة إلا في الأول في الأخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لأن الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لأن صريحه أن عدم النصب لأن الفعل

الاسم الواقع بعد أم في الأحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لأن أمانة ما بعدهما قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرئ وأمانم ودفعهم بناهم بالنصب) ثم ودمنونا وغير ممنون قاله الدونشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحكي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بـ لا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حد زيد اضربه) إلا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيد اضربه لئلا يلزم الفصل بين الما والفاء بجملة قامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأمانم ودفعهم بناهم وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ الما كوروا والاصل وأمانم ودفعهم بناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخالت الفاء على مفسره فصارت وأمانم ودفعهم بناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الأصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وشم وأوقاه الشاطبي (وحتى وليكن ويل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد اضربه) وما رأيت زيدا يكن عمر أيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وإنما قال كالعاطف لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فعملت هذه الحروف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) ما يرجع فيه النصب (أن يتوهم في الرفع أن الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو أنا كل شيء خلقناه بقدر) لأنه إذا رفع كل احتمال خلقناه أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خالق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقنا صفة شيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن مالا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر أو الصفة هي الخلقية المنسوبة له فالخلقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أن ثم مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وأنما يتوهم ذلك مع النصب) لكل على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شيء (لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم) يفتح المثناة أي من أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لكل (أن كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شيء (نحو وكل شيء فعلوه في الزبر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لأن تقدير تسليط الفعل عليها أنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو شيء في الزبر خبر كل (أو) أن كان الفعل (صلة) الموصول (نحو زيد الذي ضربته أو) أن كان الفعل (مضافا إليه) نحو زيد يوم تراه تفرح) فزيد فيه ما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الأول وتراه في الثاني لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الأول فلا لأنه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلا لأنه مضاف إليه يوم وهو شبهه بالصلة في تنعيم ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل يفسر عاملا (أو) أن (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كذا الفجائية على الأصح) متعلق بـ مختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أحها هذا مطلقا

في الآية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف كادل عليه قوله ومن ثم الخ وما ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق يذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لأن تقدير تسليط الخ) قال الدونشري هذا واضح إذا زيد بالزبر العموم لا يصح أعمالهم أما إذا أريد بها صحف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلوا كل شيء هو في صحف أعمالهم وهذا المحذور فيه والآية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضح أن كان الفعل صفة إشارة إلى أنه ان لم يكن صفة بل جعله مفسرا يصح ذلك أولا (قوله متعلق بـ مختص) قال الدونشري فيه نظر بل هو متعلق باذا الفجائية من حيث المعنى لأن

الخلاف الذي ذكره مختص بها فإيتا مل وما يخص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيد ما أحسنه) قال الدنوشري جعل المانع ماذكروا لا ينافي ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه الجواز ففيه ما نعان على هذا ٣٠٣ (قوله اثنتان) قال الدنوشري صرح

بإشارة الى انه مثنى لا مجموع

فقد يلائس لان النون كثيرا ما تشبه بالتاء (قوله يوهوم ذلك) قال الدنوشري قد يخالف ما سبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان سبق صريح في ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا وليكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان العامل في حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لانسب الاسم السابق وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما أو هل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير متأت في نحو زيد ما أحسنه لان الفعل يحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر في الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقول مرادهم انه لا يجوز فيما قبله نصب فانتفاء المانع شرط للنصب لا ملطاق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فإيتا مل انتهى وهو ما خوذ

والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترب الفعل بقديف جواز دخولها عليه وان لا يقترب فيمتنع حكاه في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قدوالية أشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتداء * يختص فالرفع التزمه أبدا (أو) ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا ما بعده (واليه أشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا ما بعده وجـد (نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (ان رأيت فأكرمه أو) زيد (هل رأيت أو) زيد (هل رأيت به) أو ما زيد لا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعدهما التعجيبة وان الشرطية وهل الاستفهامية وهما التحضيضية والالاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور (تنبيهان) * اثنتان (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كلفي مسئلة اذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لانسب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) في البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الخاتمة الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثاني لم يترسب يوهو ايها الصفقة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايها غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علمه باخضر مما قدمناه (بل جعل) سببويه (النصب في الآية) المذكورة مرجوحا (مثله في زيد اضربه) فانه (قال) في أثناء كلامه فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فاعلمنا جاء على حد قوله زيد اضربه (وهو عربي كثير) انتهى كلام سببويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن السجزي أجمع البصريون في هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقضى ذلك انضمنا انتهى المسئلة (السادسة) مما يرجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا للاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيد اضربه جوابا بل قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يرجع نصبه لكونه جوابا للاستفهام منصوب لفظا في الاول ومخلاف في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد يضربه برفع زيد ارجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد يضربه وعمرا أكرمه أجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سببويه في ذلك النصب على حده في زيد اضربه ويقال هل رأيت زيد افتقولا لولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن السؤال عنه وكذا الوعظ فقلت لابل عمر القيت أو وعمر القيت قاله الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة) وهي ان يقع الاسم بعد عطف غير مقصود بامام سبق بفعل (اذ اني الفعل) السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجيبة وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالغاء) المفيدة للسببية

من حواشي الشهاب القاسمي (قوله مرجحا) قال الدنوشري هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أو لا (قوله اذ اني الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذ وقع خبر في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو بكرمة (قوله معطوفة بالغاء) اختصت بذلك لانها تصير الجملة في معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدماميني في بحث روابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان الفاء قد انحسرت بمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله لمحصل المشاكاة الخ) قال الدونشري
قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى أو على الكبرى والاول أولى قال شيخنا بل الاولى الثانية لاستقلال الجملة وهذا لا ينافي
التساوي كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة
فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا في المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففي بحث الجملة السادسة مما لم يحل
من المعنى ان الخبر مجموعهما كما في ٣٠٤ جملة الشرط والمجزأ الواقعتين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا

محله (قوله فلا أثر للعطف) قال الدونشري قال بعضهم لو قال فلا أثر للنهي للنصب لكان أحسن فلا ينظر ما وجهه ثم ظهر ان قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب لان العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فإشار هنا الى أنه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبها وأما قوله ولا أثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت اليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لان ما التعجيبة تمنع من ذلك اذ لا يقع بعدها الا فعل انتهى وهو عجب فان البعض الذي نقل عنه هو اللقاني وقد وجه كلامه وعبارته يعني ان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه كما هو

(لمحصل المشاكاة) متعلق بـ يستويان على أنه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به من اسم فاعطفن مخبرا وذلك (نحو زيد قام وعمر أكرمته لاجله أو فعمر أكرمته) فيجوز في عمر الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان را عيت صدرها رفعت عمر أو كنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما المحل له من الاعراب وان را عيت عجزها نصبت وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرباط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فلما مناسبة خاصة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان أبا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصر ينال بصرح سبويه بانها على حد سواء وانما ذلك قول المجزول والظاهر ترجيح النصب لان المحل على الصغرى أقرب وهم يرعون الجوار ما أمكن نحوه هذا جرح ضرب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلا كل منه ما مرجح فساويا (بخلاف) ما اذا بنى الفعل على ما التعجيبة نحو (ما أحسن زيدا أو عمر أو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمر وفي هذا هو المختار ذكر ذلك سبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء فجاء وده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسمية فكأنه ليس في الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن في) الجملة الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فلا خش والسيرافي يمان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مقتضى الرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيد اضربه ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بخلاف قوله المرادى في التلخيص (والفارسي وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يحيرونه) أي النصب وهو ظاهر كلام سبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمر ولقيته وزيد كلمته ان جملت الكلام على الاول وان جلمته على الاخر قلت عمر ولقيته وزيد كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان جملت على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا بذلك باجماع الفراء على نصب والسماع رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضمير من الكوفيين (الواو كالفاء) في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمر وورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولم يلا يجوز هذان يقوم ويتعد وقال ابن خروف تبعنا

وأى جماعة واذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أى لا ثمرة اذا الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى لطائفة انه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لان النصب فيما قبله أثره ان الجملة معطوفة على الجملة الخبر بها عن المبتدأ فتكون هي أيضا مخبرا بها عنه والرفع أثره أنه ساعه فت على جملة المبتدأ والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدأ بخلاف مسئلة ما التعجيبة فان الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفعت الاسم أو نصبت (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مقتضى) لهم يقولون التقدير خلاف الاصل والا فالضمير قد يقدرا لم يوجد في اللفظ (قوله وهو جائز بخلاف) فيه نظر فقد حكى في ذلك في المعنى ثلاثة أقوال ثالثها الجواز في الواو والمنع

في غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدونشري كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدونشري لو اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله نحوزيدا أناضاربه) قال الدونشري صريحه انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ عن الضمير لان المتدا فاصل بينهما وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجنبي كما صرحوا به في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم وإذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به في قوله فيقدر الناصب لزيد ووصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أناضار بزيد أناضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر ووصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحينئذ فضايله المذكور ينظر ما الرفع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك في حاشية الالفية (قوله والتقدير أنت حذره) قال الدونشري فيه نظر فانه قدم انه يشترط في الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم الآن يقال ان حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر في نظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٥ أولا على مذهبه انتهى ولا يخفى انه لا يتوهم ان قصد الشارح بحذر التمثيل للصفة المشبهة بعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة (قوله وخبره ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليه كما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبر اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده في محل رفع على انه سيأتي في باب أسماء الافعال ما يشعر بان أسماء الافعال تقع معمولة لعامل لفظي لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا الى ذلك في باب المعرب والمبني ثم الحكم على مناب عنه اسم الفعل بالخبرية

اطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده نعلب
فذكرني أجول في البلاد اعلمني * أسر صديقا أو يساء حسود
خرج على ان التقدير أو يساءني حسود (وهذه أمور متماثلة لما تقدم) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها
ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشرط ثلاثة أحدها ان
يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثاني ان يكون) (الوصف) عاملا (عمل الفعل فلا يكون
وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) (الوصف) العامل (صالحا للعمل فيه ماقبله) فلا يكون وصفا
مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله
وسوفي ذا الباب وصدنا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل
(وذلك) الاسم المستوفى للشرط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالاول (نحو
زيد أناضاربه) والثاني نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت متحارها
والعبد أنت ضروبه أو ضربه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب
بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أناضار بزيد أو أنت معطى الدرهم وأنت شراب
العسل وأنت متحار النعم وأنت ضروب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليه وزيد ضربا
اياها) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانهما) أي عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم
فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما او ما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين
واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز نصب)
فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي) وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي
لا ينحل بحرف مصدر (كضرب بالنائب عن فعله الطائي) وهو المبرد والسيرافي (عند من جوز عمل
اسم الفعل والمصدر محذوفين) (بخلاف زيد أناضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لا يعني الماضي

(٣٩ تصریح ل) يقتضي ان الافعال التي نابت عنها الاسماء ملاحظة في الكلام مثل الافعال التي سدت المصادر
مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت في الكلام وقال الدونشري قوله من
الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز نصب
الخ) قال اللغاني بهذا بين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فاقام غير صالحين للعمل
فيهما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الحواشي فان قلت بقي عليه المصدر المبدل
من فعل نحوزيدا ضربه اياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يختار في هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع
ان أو ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا المصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل
عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعووض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعووض ومقتضى كون المصدر نائباً
عنه في اللفظ انه يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شيء بل أقيم مقامه غيره فكانه لم يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الاشعري أما المصدر

الذي ينحل الى الحرف المصدرى فلا يجوز النصب قبله اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبس في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوا لا بداح) قال اللقاني لا يحسن عددها شرط في الاشتغال اذ لا يعدم من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء باطراد والعلاقة لا بد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فاعسا لهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل محذوف كما بيناه في حاشية الالفية قال

ابن هشام قال بعض العصر بين يحمي ان يقال اللام في سقيالك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعاً فيكون عاملاً فيما بعده وهذا اخذ الان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدونشري قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكره غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكامه وبهذا يتبين ان الضمير الذي به العلاقة يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذي به العلاقة في المثال مرفوع وهو المستتر في تكامه لعوده على هند أو أما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أي أهنت هذا ضربت من تكامه (قوله بالواو) إشارة الى اختصاص

نعم يجوز النصب عند من جاز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيدنا الصاربه ووجه الابداز يدحسنة) فز يد في المثال الاول ووجه الابد في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهي ضارب (والصفة اشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملاً بخلاف زيد عمر وأكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقاً لا تقديماً ولا تأخيراً الامر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علامة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل في ذلك الابتداء والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو وفرعه (وكما تحصل العلاقة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلاقة رابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيد الماء المتصلة بضميرت (كذلك تحصل) العلاقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (فحوز يد امرت به) فالهاء المحرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المحرورة بتأنيدها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو بإضافة كوصل يحجى

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (نعتاً له) لان التعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغنى (نحو زيد ضربت رجلاً يحبه) فالهـاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو رجلاً يحبه نعت لرجلاً وهو أجنبي من زيد لانه ليس سبباً له (أو) يكون التابع (عطفاً) على الأجنبي (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالانثان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضع في الحواشي (نحو زيد ضربت عمر أو أخاه أو) يكون التابع (عطفاً) على الأجنبي لان عطف البيان كانعت في الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمر أخاه) فالهـاء في أخاه فيها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التمهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلاً) من عمر (بطلت) هذه (المسئلة نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على فية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صرح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابطة فيهما فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضاً بان يجعل العامل في الاخ خبراً في الرفع ومفسر في النصب وجملة ضربت عمر امرت به بينهما * قلت عامل المبدل ليس كالماغوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبراً أو مفسراً الغير وانما هو تقدير معنوي واللام يمكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

الواو بعطف الذي لا يغنيه تبوعه كما سيحكي قاله اللقاني وتعب بما نقل عن الرضى من التعميم لساخر حروف العطف وذلك (قوله فان قدرت الاخ بدلاً الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح ان يقدرا الاسم فيه بياناً لا بدلاً فيزاد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح ان يكون بياناً يصح ان يكون بدلاً في موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) ان أراد لفظاً فسلم لكن لا يجوز ان يقدروا ان أراد لفظاً وتقديراً فغير مسلم ثم ان هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قاله في ما قلت لهم الاما أمرتني به أن أعبدوا الله (قوله واللام يمكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصوداً للاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقدير حقيقة ونظيره في

التوكيد اللفظي احبس احبس وسيأتي أيضا فيه ان نحو قمت تو كيد للضمير فقط ألا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا أولنا وآخرا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لا أولنا وآخرنا بدل من الضمير المحرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد الممنون وأما اللفظي فلا ضمير يربطه المؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدرا الخ) قال الدوشري ويقدر في نحو زيد ضربه (قوله أولنا وآخرنا) إشارة إلى ان في كلام المصنف قصور أو كان عليه يجب المضمر أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه عناية وأهمية لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظم في ذلك من جهة ان نصح زيدا لغة ونصح لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الجوزي نقله عن أبي البقاء (قوله أولنا وآخرنا) إشارة إلى ان في كلام المصنف قصور أو كان عليه زيادته يشمل نحو زيد اضربت أخاه كما سيبينه وما يتحققه عن اللقاني (قوله جاء زيدا مرتبه) قال اللقاني هكذا في الرضى وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المحرور نظر لأن مفهوم المحرور يزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه ما يزيد لا مجاوزة فكيف يكون المحرور هو المجاوزة في قول الشاعر أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذو الجدارا وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا اضربت أخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى ٣٠٧ الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج الشارح الكلام عن

ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقاني في كون الاهانة من معنى الضرب نظرا لا يخفى نعم هي لازمة له فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالاتزام أو بهما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد منه بالظن إلى جميع مفاعيله ومفعولاته

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيد اضربت عمر ان نفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدرا في نحو زيد اضربه من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيد امرت به (جاءت زيدا مرتبه) ولا يقدّر مرتبه لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيد الست مثله لان خافت هو معنى الست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيد اضربت أخاه (أهنت زيدا اضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانه لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متاخرا عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الواجهة الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابس الضمير بحري (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقدر نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المحرورة على في محل دفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملا بس الضمير نحو زيد قام أو) فقد يكون ذلك الاسم السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمر وقعدا فادرت ما كابة) لايت عن العمل فعمر ومبتدا وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عمر و فاعلا المحذوف لانه لم يسمع لیتما قعد عمر فان قدرت ما زائدة غير كافية لم يكن الرفع واجبا بل جائزا ما تقدم من أنها اذا اتصل بهما الزائدة جازا عملها وانما عدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لکن على الغاية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر (أو)

قدر ذلك كزيد مرتبه فان المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيد اضربت أخاه أهنت وفي زيد اضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملازمة كما في زيد امرت بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضى وغيره وبان الانقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) المحصر نحو وانما زيد ضربته لانه لو قدر مقدما وقيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربة على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضر ويا وغیر المحصر اما كون الاسم السابق لازما الصادرة أو مفعولا ما بعد الفاعل نحو أو ما تدفعه بناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اماو الفاعل بجملة قائمة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضى بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظنه منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقت زيد اطن منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد اضرب على ان الضمير عائد على زيد او يجوز ذلك في المنفصل نحو زيد لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا ما مر في نصه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع لیتما قعد عمر) أي فليت مع ما الكافية باقية على الاختصاص بالجملة الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافية فالنصب واجب كما لا يخفى تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم

نظر لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان أحد من المشر كين) قال الله اني هنا بحث وهو ان أداء الشرط انما يقتضي فعلا أعم من ان يكون ناصبا
 أو رافعا وكون استجارك تفسير اليتعين لجواز أن ينصب أحد بوجوده مثلا بقربة المقام فاستجارك نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتل
 الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب لا خبر المقابل للنشاء لا خبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من
 ذلك فترجحت) اعترض بانها وان ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فترجح الابتدائية بعدم الاحتياج
 الى تقدير ثم ان في ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان ابن مالك صرح في قوله تعالى
 أسكن أنت وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك وبخالفه ابن هشام له لا تضربه ولا تنس لم ان ذلك شاذ ولو سلم فاشاذ وورد في القرآن
 لاسمه اذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تمة) قال في المجمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز مصدر
 مؤكد ومجور وما لا يحجر المضمر كحتى ٣٠٨ والكاف بزعم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور

والمفعول معه فيجوز
 الاشتغال عنها (قوله
 فالتماسب حاصل على كلا
 التقديرين) أي يرجح
 الاول بالقرن والثاني
 بالسلامة من المحذف
 (باب التعدي وال لزوم)
 (قوله الفعل ثلاثة أنواع)
 قال الدنوشري دخل فيه
 شكرته وشكرت له الاول في
 المتعدي والثاني في اللازم
 وقال السعد التقي تارة ان
 الثاني من المتعدي أيضا
 واللام زائدة انتهى وكلام
 المصنف لا ياتي صريح في
 ان نصحته لازم والجار
 محذوف سماعا مع الجواز
 في الشرط قد اعترض
 اللقاني في حواشي التصريف
 مقاله السعد فانظر حاشيتنا
 على الالفية واعلم ان دخول
 نحو شكرته وشكرت له انه

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان أحد من المشر كين استجارك وهلا زيد قام) لان أدوات الشرط
 والتعديض تختص بالافعال خلافا للكو فيبين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح (وقد يكون)
 الاسم السابق (راجع الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم أجازوا رفعه بفعل
 محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في استذكرة ونقطة له ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن
 عصفور فقط ما قيل انه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العربي الترجيح فرجح الفاعلية
 على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل) من نفي أو
 استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في باب (وقد يكون) الاسم السابق (راجع الفاعلية
 على الابتدائية نحو زيد قام) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجار له الطالبية عن المبتدا وهو
 خلاف القياس لانها لا تحتل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هـ ذات تقرير كلامه
 وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كفسره وقد قال
 في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجعا مع كونه
 شاذ (ونحو قام زيد وعمرو وعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسمه وعدا لتناسب
 العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشريه دوننا وأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية
 بفعل محذوف لان الغالب في الممثلة دخوله على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم
 الرفع على الفاعلية في أبشريه دوننا أرجح من الرفع على الفاعلية في أنتم تخلقونه وتقدير الاسمية في أنتم
 تخلقونه أرجح منه في أبشريه دوننا المعادلة للاسمية وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المعنى (و)
 الابتدائية والفاعلية (قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو وعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه
 عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتماسب حاصل
 على كلا التقديرين (هذا باب التعدي وال لزوم) في الافعال
 (الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها) في حال نقصها فان منصوبها خبر
 لها على قول البصريين وحال أو شبهه به على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثاني

ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف في هوامش ألفية ابن معلى ما نصه في هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه المتعدي
 وذلك لتساوي الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثاني ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا
 ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغي ان يجعل الاصل فيه التعدي بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير
 بان بعض العرب يمكن ان يلحظ الفعل قويا ولا يحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص في وقتين وقيل ان الاصل
 التعدي بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتاخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الاصل التعدي بالجار
 الاصل التعدي بنفسه وحرف الجر زائدة انتهى وهذا المحكى عن أحد كونه غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فتأملوه فان قلت انه لما حكى
 عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه
 والجار زائدة نحو مشحت برأسي ورأسي وحسنت بصدري وصدري لان التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده قلت فكان يجب ان

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصع وباب مسع (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها الصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كانه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالأفعال القاصرة الصحة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح فماده على وجه لا يكون خيرا وقال الشهاب القاسمي جواب الاول ان المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاهنا غير خبر كان وحذف هنا لقيد العلم به من مقابلة المتعدى للأفعال الناقصة وكونه قسيما للمصاح ما صرح به في بحث الضمائر من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة المحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بان هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدونشري ربي ايشكل على ذلك الأفعال اللازمة بناؤها للمفعول فانها لا تتصل بها الهاء المذكورة لان ذلك يخبر جها عما لم يمتبه وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني عن هذا بانها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وان عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبني للمفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفي هامش نسخته بغير خطه قوله أن يصح أن تتصل الخ

يقضي ان نحو صام وجلس متعددا ولولم تتصل به الهاء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويحجب بان المراد الصحة في كل وقت وهذا ان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال نزولهما منزلة المتعدى ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدى والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء

المتعدى وله علامتان احدهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر (على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تتصل به هاء غير مصدر به العلامة) الثانية أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى انك تقول زيد ضرب به) أي يضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا ونحو الصديق كنهه فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعددا كما مر (و) ألا ترى انك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفعول تام فخر بالاطراد من نحو عمرون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس مظهر دفلا يكون ممرورة (و) المتعدى (حكمه أن ينصب المفعول به كضرب زيد وتدبرت الكتب) أي تأملتها (الاناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله * فانصب به مفعوله أن لم ينب * عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الأحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للأفعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كاشي الواحد ولا يعمل بعض الكامة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدى بنصب المفعول به أن بقاء المفاعيل بنصبها المتعدى واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدى النوع (الثالث) اللازم له اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهي) مطردة فالاولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى انه لا يقال

انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدونشري وينظر هل يجوز جرحه على الجوارأولا (قوله الاناب) قال اللقاني معناه ان فعل المجهول متعد بالدرجة الى مرفوعه وفيه نظر اذا تعدى الى شيء هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدى المقابل لللازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف في العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطابق المتعدى على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء انه ما ليس كاشي الواحد من كل الوجوه واللام يحجز الفعل بينهما وخلف بضمير زيد ولم أضرب زيد او قال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير منصرف ونحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اذا فاعل هنا ونحو ضربني زيد او الضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رده على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيدوه معنى المفعولية باق بدليل مرزوق وعمر بالنصب لبقائه في المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدونشري يشمل ذلك صام وقعد اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان

فهم ما لا حينئذ لا زمان انتهى وقال اللغاني رحمه الله أعلم ان كلامه صريح في ان علامتى اتصال الماء المذكور و بناء اسم المفعول مطردتان أى متى وجدت أو احدهما فى فعل كان متعديا منعكستان أى متى انتفتان من فعل لم يكن غير متعدي وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل إما أن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فإذا كان الأول متعديا والثاني لازما فإن الواسطة التى لا توصف بتعدي ولا لزوم وهى القسم الذى صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله أعلم ان قول المصنف ان تتصل بهاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو غير الخبر وحذفه للعلم به من جعل المتعدي مقابلا لأفعال الناقصة وقسم المصنف ما صرح به فى بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر فكان وتمثيله بنحو الصديق كنهه أو كما نه زيدا والحاصل أنه حذف هذا القيد لقرينة الحذف لقرينة بمنزلة المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالأفعال الناقصة فالقيد أن لا يتصل بهاء الماء المذكور ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة فى غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وان أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للإيضاح (قوله لا يقال زيد خرج) قال اللغاني فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذى يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل الى الفعل بنفسه توسعا وهو الذى يسمى منصوبا على اسقاط ٣١٠ الخافض كما فى واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه مما عفى فقد لا يرد (قوله من

وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدونشري مشكل بنحو حسن زيد اذا حسن من أفعال السجاياء كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويحجب بانه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل وبابه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر ان حسن ليس من أفعال السجاياء لان فعل السجاية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على

زيد خرج عمره) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وانما يقال المخروج خرج عمره) فيتصل بهاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجيبة) بالسين المهملة أى الطبيعة والسليقة (وهى ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها (فخوجين وشجع) من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الأفعال منها قاله شارح القصارى واليهما الإشارة بقوله وحتم لزوم أفعال السجاياء العلامة الرابعة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل على عرض (بفتح العين والراء المهملةتين) (وهو) أى العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كعرض وكسل ونهم اذا شبع) بكسر العين فهين بخلاف نهم اذا صار كولا فليس لازما واليهما الإشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل على نظافة كتنظيف وطهر ووضع العين فهين ويجوز فى طهر فتح العين السادسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسر اوصافهم ما فيه ما واليهما الإشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدي لو احدث نحو كسرتة فانكسر ومددته فامتد) واليهما الإشارة بقوله أو طواع المعدي لو احدث والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي (فلو طاع ما يتعدى فعله لاثنين تعدي) المطاوع بكسر الواو (لو احدث كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

عرض) قال الدونشري يقتضى ان سائر الأفعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويحجب بان العرض الثامنة هنا مخصوص وينظر هل الأفعال الدالة على النظافة والدنس داخله فى قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدونشري هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعدي اللهم الا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان منزلة الثابت وأقول فيجوز ان يشكك على تعريف أفعال السجاياء ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) فى عددهن أمثلة العرض تنكيب على النظم حيث عددهن أفعال السجاياء فافتضى انه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر ههنا مع عدد الناظم له فى أفعال السجاياء وقول شارح القصارى المار فى كلام الشارح الدال على ان أفعال السجاياء بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدونشري مردوبانه حينئذ من أفعال السجاياء وليس قاصر اولو عبر بديل صار به كان كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الامتعديا متمكن المطاوعة وذكر الفارسي ان اللازم قد يكون مطاوعا فنحو قول يزيد بن الحكم

يا جراهه من قنة النيق منهم وفى الشعر أيضا منغور وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لاهوته

عن سكتة زائدة في قوله لا يجوز أن يكونا مطاوعين لاهوته والجار والمجرور

فإن كسر ويقال علمته فاعلم يقال فاعلم وافرقت بينهما بالان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمر من جانب المتعلم لم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فإنه يعقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر وينظر في فهمته وحفظته وجعته الماء هل هو من قبيل كسره أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فاعلم ولا يقال كسره فإنا كسر والفرق بينهما أن العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعاً للجزء الذي من المعلم فقط لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدونشري وكانه أراد السبكي الذي نقل عنه أولاً المولى تاج الدين صاحب جميع الجوامع والأفا الشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الأفراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والباء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فإنا كسر بخلاف لما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير وعلم آدم الأسماء كلها من أنه يقال كسره فلم ينكسر وعلمته فلم يعلم وقال إن حصول الأثر غالباً لا لازم (قوله بأن حكم المالحق) قال الدونشري عرف بعضهم الألفاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساوياً له ٣١١ في التكسير والتصغير وغير ذلك (قوله كما كوهذا الفرخ)

مثل به للمالحق رداعلى أى حيان حيث قال وكذا اشماز واطمان والألفاق به نادر نحو ابيضض وأما كوهذا الفرخ وكوال الرجل فوزنهما أفعال والواو فيهما أصل انتهى ووجهه الردان الواو تكون أصلا في بنات الأربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدونشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدونشري أن قيل لم اقتصر على الجار ولم

الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعل) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (كأشعر واشماز) معجرتين وهو بناء مفتضب وقيل مالحق بأحرفهم وأصلهما أشعر واشماز بسكون العين والمهمزة فذكر هو اجتماع مثلين متحررين فاسكنوا الأولى ونقلوا حرف كته إلى ما قبله ثم أذغوا أحدهما المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعتراض بأن حكم المالحق أن لا يدغم لثلاث نفوت الموازنة ولم يذو جب الفل في اقعنسس والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) (يكون موازنا لما ألحق به) أى بافعل (وهو أفعول) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كما كوهذا الفرخ إذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) (يكون موازنا لافعل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصلين (كأحرفهم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) (يكون موازنا لما ألحق به) أى بافعل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائدا بالتضعيف أو من حروف السالمونين فالأول نحو (افعلنل بزيادة إحدى اللامين) وهـ ل هي الأولى أو الثانية قولان (كأقعنسس الجمل إذا أنى ينقادو) الثاني نحو (افعلنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الألف في آخره وهى من حروف السالمونين (كأحرفى الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (إذا انتفخ للقتال) فإن قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة أن افعلنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الرازي قد جعل النعاس يعرندى * أدقعه عنى ويسرندى قال أبو عبيدة المعرندى والمسرندى الذى يغلبت ويعلوك قالت أجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد اطلاق سبعويه بأنه غير متعدي واقصر النظم على افعال وافعلنل بقوله * كذا افعال والمضاهى اقعنسس (وحكم الفعل) (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد من قول النظم وعدلازما بحرف جرو ويختلف

بذكر الهمزة والتضعيف أجيب بأن الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعدد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدى بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدى بالنسبة لما يتعدى إليه فحوضرت زيداً بالسوط ولم يذكره الموضح لأن المتعدى بالنسبة لما يتعدى إليه قاصر فتعدي على دخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء للتعدية نحو ذهبت يزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولاً ولما كان المراد الأولى عدد الأمثلة انتهى واعلم أن الأمور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفرع على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الألفية بقى هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو أن التعدية أسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا في رسالة من رسائل الفراءدوأما الجار غير المتعدى مجرى المتعدى فعلى وجهه إلى أن قال ومنه الاعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم عن صيغته إلى صيغة المتعدى وتغيير معناه وهذا مما قد فيه نظر العلامة الزنجشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا غيره فان كان ما قاله شرحا لإلغته في الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والافليس فعول من التفضيل في شئ وقال لكشف قوله أن كان شر حال فيه إيماء إلى أن الطهارة لمسلم تكن قابلة للزيادة لانها شئ واحد يرجع المبالغة فيه إلى انضمام

التطهير اليها لان اللازم صار معذبا ثم قال ومنها جل النظر كعدة تنويهم على نبواهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبواهم من الجنة غرة فاقروا لنشويهم من الثواء وهو الزول للقامة يقال نوى في المنزل وأتوى غيره والوجه في تعديته أي لنشويهم الى ضمير المخاطبين والى الفرق أما جراؤه مجرى لغز لنهم ونبواهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمهم انتهى وحمل النظر على النظر شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعدية واظب بنفسه في قول صاحب المفتاح وافتخار اعمواظبها فان واظب نظير لازم المتعدي بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها نظروا الصواب بالمواظبة عليها في نظر وقار السيد انه من المحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الخافض وفيه ان المحذف والايصال في مثل هذا ليس بقياسي كما ياتي وقال في رسالة التضمنين ان منها حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك في عكسه وهو اجراء المتعدي مجرى اللازم كما ذكره في الكشف في تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدي فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد

له أيضا ما ياتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضي في قواه * اذا رضيت على بنو قشير * ثم حمله على نقيضه وهو سخط وما ياتي في باب علامة التانيث وهو كثير في كلامهم وان شاء الله تعرض له فيما ياتي * (تنبيه) * قول الناظم بحرف جراولي من قول المصنف بالجار لصراحتة وشمول الجار المضاف وان لم يكن متانيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لا يخفى ان هذه قضية جريئة فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانه قد يحذف ويبقى الجار ويجعله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما ياتي في باب حروف الجر من ان الجار قد يحذف ويبقى عمله كثير اكر ب بعد

الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومرت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق (اذا قيل أي الناس شرقيته) * أشارت كليب بالا كف الاصابيع (حذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن ربوع بن خطفة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل أشارت وبالا كف حال منها والباء بمعنى مع أي أشارت الاصابيع في حال كونها ماصحة للا كف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل أشارت الا كف بالاصابع (وقد يحذف) الجار في متعدي الفعل بنفسه (وينصب المحرور) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي جائز في الكلام المنشور نحو نحتته وشكرته) وكلته ووزنته (والاكثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونحمت لكم ان اشكر لي) وكلت له ووزنت له وقال التفقاز اني اللام زائدة لان معني نصحت زيدا ونحمت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كلوهم أو وزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعي خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة بن جؤية

لكن بهز الكف يعمل مثنه * فيه (كما غسل الطريق الثعلب) فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أي هو لدن أي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب بهز الكف ومثنه فاعل يعمل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى المخر وفي المصاحبة يقول هذا المخرج يضطرب صدره بسبب المز معه وذلك دليل على كثرة ليلته والثعلب فاعل غسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسبح

(آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يا كله في القرية السوس) آليت حلفت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هاجم ملك الحيرة فبلغه ذلك فخاف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمع وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيم اقبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس مهملتين قل القمع ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر

الواو من بعد كم انجرت بالباء نحوكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله في وبالا كف حال منها) قال الدونشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله وقال التفقاز اني) قال الدونشري على كلامه يصح العطف فيه بالنصب اذ اللام زائدة تقول نحمت لزيد وعمر بالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو ولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في النصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكامل لم يبين كلامه على هذا التقدير انما بناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتمثل المصنف تحذف الجار ونصب الجار وشكرته ونصحه غلط فانها متعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا بد عي انه حذف قبل حرف الجر (قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) أي مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعي وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه في المعنى وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا والوجهة الخامسة والوجهة العاشرة من الباب الخامس

(قوله والثالث قياسى وذلك الخ) قصر القياسى على ما ذكر فيه قصور كمالهم من تصفح كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وان) قيل يشكل على قياسيته فيهما ما سياتى في كلام الشارح من اختصاص ان المحقة اذا كانت مع صلاتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأحبب الينان تكون المقدما * ويحبب بان الكلام في حروف الجر المتعدية والباء ٣١٣ الحارة للتعجب منه زائدة لا متعدية

(قوله لطولهن بالصلة) ان قيل هذا يقتضى جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بان الموصول المحرف في عهد سده مسددة جملة نحو علمت ان زيد أقام ولم يعهد في الاسمى فعلم ان للجر في زيد اعتبار في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع المحرف في دون الاسمى استقباحا لدخول المحرف على الحرف (قوله نحو رغبت في أن تفعل الخ) قال الدنوشري صريح كلام جمع هنا أنك اذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بنى ولا عن يكون لبسا وهذا يخالف ما صرحوا به في مواضع من ان ذلك اجمال لالبس فليمنظر هل اطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشري قد يتوقف في تجويز ذلك من جهة أن المقدور حرف واحد اما في واما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا فليتناهـل (قوله) لكان قولاً قويا اسم تدل

في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أى في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردوبانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغنى (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب (أى على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وان حذف فان نصب للنجس * (و) الثالث (قياسى وذلك في ان وأن) يفتح القمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (و) الطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أو عجبتم ان جاءكم نحو كى لا يكون دولة) أى بانه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم كى لا اله الا هو) (و) (وأهمل النحويون هنا ذكر كى) مع تجويزهم في نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى مصدرية بقول اللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمنى قاله في المغنى (واشترط ابن مالك) في النظم وغيره (في) حذف الجار من (ان وان آمن اللبس) فقال في النظم وفي ان وان يطر دمع آمن لبس فنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل أو عن ان تفعل (لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما او معناه مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن) حذف الحرف (الجار) (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهم المرادى في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة لللبس وقد أشار الى هذا في منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمايتهن وفقهرن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشف يحتج في أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمايتهن وتبعه البيضاوى والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغنى وانما حذف الجار في أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدور من المحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيديويه فقال بعدما أورد أنه ثلثة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جرح لكان قولاً قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أولئك ثم نزل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلي من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بربت السكين القلم والاصـل بالسكين خلافا للاخفش الاصـغر على بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد تشابعا الاخفش الاصـغر أى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيديويه والاخفش الاكبر غـيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيديويه والاخفش احدى عشر نحويا والسيديويون أربعة

(فصل * لبعض المفاعيل الاصلة في التقديم على بعض) آخر واصله المفعول (اما بكونه مبتدأ في الاصل) والاخر خبر كفى باب ظن (أو) بكونه (فاعلا في المعنى) والاخر مفعول معنى كفى باب أعطى (أو) بكونه (مسرحا) أى مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقدير او الآخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقدير) كفى باب اختار في تقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزبدافى ظننت زيدا قائما) فتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(٤٠ تصريح ل) له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمة كم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وخلصت أن أستفعل فاما هاتان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا التمايز تب على تقدير الجرح أو لو قدر النصب وانه يكون مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باسقاط الحرف فرع عن المنصوب بتعدى لا يقع الا حيث (قوله خلافا للاخفش)

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدونشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو فى هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سياتى أما الامتناع فى الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدونشرى مشكل فى جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدونشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكث قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيدا انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والاولى فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

(وأعطيت زيدا درهمه) فتقدم زيدا على درهمه لان زيدا فاعل معنى لانه لا تحذف القابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقدير او القوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علاقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علاقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله * ويلزم الاصل لموجب عمرا * (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كاعطيت زيدا عمرا) وكاخترت الشجعان الحمدوي يأتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا الاقائما و (كما أعطيت زيدا الادرهما) وما اخترت زيدا الا القوم ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) (المفعول الاول ضمير انحو) العالم ظننته محتمدا و (ان أعطيتك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم يأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الناعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمت على الفعل والضمير وان شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار النظم بقوله * وترك ذلك الاصل حتمه اقربى * (كما اذا اتصل) (المفعول الاول بضمير) (المفعول الثانى) كظننت زيدا غلاما و (كاعطيت المسال مالكة) واخترت قومه عمرا (أو كان الاول محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و (كما أعطيتهم الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكررا (أو) كان الثانى (مضمرا او الاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيتهم زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع فى الاولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلان المحصور فيه واجب التأخير وأما فى الثالثة فلانه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستغنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بهارؤس الاى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما نالك فحذف المفعول ليناسب سجي والاولى (و) فى نحو (الانذكرة لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشف وهو معنى حسن واعراب بن انتهى (وكالايجاز) والاختصار وذلك (فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه أى الايتان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى) كاحتقاره نحو وكتب الله لاغلبن أى الكافرين) حذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانة) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو وانما ضربت زيدا) لان الحذف ينال المحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضله أجزان لم يضرب * كحذف ما سيق جوابا أو حصر

و بهذا يدفع ما يقال المحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيدا وقد يعتد عليه عن المصنف فى اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيسهل الواجب * (فصل)

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقاني الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أي كثير الدور على الالسنه (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشري فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيته في مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع في العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشري يقتضي ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٣١٥ أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا

فلو قلت من ضربت

وأكرمت فقال لك قائل

زيد أي ضربت وأكرمت

زيد أي كان من التنازع

ونقل شيخنا عن بعض

الفضلاء ان التنازع لا يتأني

بعد النطق وانما يكون

قبله بحسب القصد لا غير

ولا بد ان يكون بين العاملين

ارتباط بوجه ما لعطف

أو الترتيب نحو أتوني

أفرغ عليه قطرا أو يكون

خبرا عن اسم نحو زيد

مكرم ضارب أخا وتوقف

شيخنا في هاتين اقرؤا كتابيه

من حيث الارتباط فينبغي

بما به فذكرت له ان طلب

أخذ الكتاب أعم من طلب

قراءته فيبينهما ارتباط

بالعموم والخصوص ولم

يزتصه وينظر هل يجوز

في الآية ان تكون الجملة

الثانية بدلا من الأولى

أو موطوفة عطف بيان

كقوله تعالى فوسوس اليه

الشیطان وقال يا آدم ويكون

العمل للأول أو الثاني ولا

تنازع أو لا يجوز على

التنازع في الآية ينظر

هل ذلك يشكل على اشتراط

التصرف في العاملين فان

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) المحذوف كما أشار إليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما وذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال كزيد اضربه) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيماسياتي (كما عبد الله) لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوذ (وفي الامثال) العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضر به بمرورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أرسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها المشابهة مضر بها بمرورها الزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم الصيف ضيعت الابن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقرة في المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الامثال) في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه في انه لا يغير (نحو انتهوا خير الهم) فخير مفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره ما تقدم وذهب بعضهم الى ان خير اخبار لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خير الهم وهو تخريج على قوله لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا لا بعد ان ولو الشرطيتين (وفي التحذير بياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (ياك والاسد) فايالك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا وية تدرم اخرا (عن اياك أي اياك باعد) على أحد التقديرين الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أي (وأحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير اياك وأخواتها (بشر طعطف أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفي الاغراء) بشرط (أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروعة والنجدة) التكرار (نحو السلاح السلاح) بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالترمز حذفه لذلك * (هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا باب الاعمال) *

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته ان يتقدم فعلا) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهان هما) في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف (ويتأخر عنهما) أي عن العاملين (معمول غير سببي مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد الاعلى الاصح فيهما (وهو) أي المعمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلا أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها اثنا عشر مثالا مثال الفاعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيد ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيد ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع أقام وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمر ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل في

قبل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاتين للتصرف قلبيين وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول الشارح الاتي واستفيد من أمثلة الموضع الخ والمحصل ان الشرط كما في المعنى في الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو أرجو وأخشى وأدهو والله أو يكون الثاني جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو جوابا لصانعا نحو أتوني أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وأنه كان يقول سفيها وأنهم ظنوا كما ظنتم قال في الحواشي ولينظر هاتين اقرؤا كتابيه

فقال يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد يكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهان في العمل لاني التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا إشكال في التنازع في اسم الفعل لانه مشبه للفعل في العمل فليحذر (قوله ٣١٦ أقام أو تعد) الانسب بما بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتوني) قدره الزخشي

آتوني قطرا وهو الصواب لان الموضوع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو المحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السنباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطابق كما سياتي التصريح به في كلام الموضح في الحديث الا تى وقياس جواز في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع في ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع في أكثر من الثلاثة ولهذا قال في الحواشي لا يقال عاملان فضاء كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع في أكثر من ثلاثة ومثله في المرادى واعتراض بانه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الجاسي طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * فقدت فلم أبغ النسي عند سائب وفي البخاري في باب امر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه فصل في ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال

طلب المرفوع أقام أو تعد زيد ومثاله ما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمر او مثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقام ويضرب عمر او عكسه ضربت وأقام زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيعسان ويسى ابناكا * وقد بغى واعتدى عبدك والموضح اقتصر في الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني أفرغ عليه قطرا) فأتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعول واحد والثاني وهو أفرغ في قطرا او عمل آتوني في ضميره وحذف لانه فضله والاصل آتوني ولو عمل الاول قليل أفرغ (ومثال الاسمين قوله عهدت مغيشا مغنيا من آخرته) * فلم أتحذ الافناء مؤثلا فغنيان من الاغنية بالمثلثة ومغنيان من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المفتى على المفعولية وعمل الثاني لقربه وعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيشا وعهدت مبنى للمفعول مسندا الى تاء الخطاب ومغيشا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئيل المجاز (ومثال المختلطين هاؤم اقرؤا كتابيه) فهما اسم فعل بمعنى خذوا الميم حرف يدل على الجمع اقرؤا فعل أمر تنازعا كتابيه وعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤم وهاؤم هاؤم هاؤم كما أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة في الجزء الاول من شرح البحر من عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم قال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحدادان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضح في الحواشي فان صح انه يريد قاصر ابغى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين بهذا المعنى متعين وظاهر في الآية وليكني لأستحضر الآن أحدا قال بغير هذا الرجل في هذا الحديث اه قلت قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع الممولات وفي النهاية لابن الجايز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التميز ويجوز في المفعول معه تقول وقت وسرت وزيد ان عملت الثاني وقت وسرت واياه وزيد ان عملت الاول اه وسياق الكا في الواقع بعد الاواسه فندان من أمثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع أن يكون أحدهما ملين معطوفا على الآخر خلافا للجزمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثة وقد يكون التنازع فيه متعدد او في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون (في اثنين ظرف وهو دبر) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيلها عنه المصدر وعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فاضتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغناء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعتراض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول أبي الاسود كسالك ولم تكسه فاشكرناه * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

الكرماني ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال سلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال قال الدنوشري والصواب ولما لعدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اه وأظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أي تطلب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقعت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذي رأيته بخط المصنف في الحواشي ناصر بالياء المشددة تجت وفي الصحاح أصره بصره حبسه اه والمعنى أخ بوليك الجزيل ويحبسك عنده

ولا يفارق وفيه مدحه بالهبة والمودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على المحدث حتى تطلب الخ) هذا انما تم لو كانت علة اختصاص التنارع بالفعلين وما أشبههما بالدلالة على المحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف في الكلام على تعريف التنارع الذي اقتصر فيه على الفلين وما أشبههما ذلك لانه يكون توطئة ولا ناقص وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على المحدث وقد قررنا في غير موضع ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجاهل كما لم يتد اذا كان جاهلا يعمل في الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا العمل أولا لعدم التنارع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لماعل به ان يقول ومنع ان التنارع لا يكون الا فيما دل على المحدث أو عارض الدليل بذلك نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان تطلب الخ) لا يخفى ما في ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن تعمل في محل لم تفعلوا وليس كذلك وكان الاظهر في الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنارع لان مطالبة لافعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا في حاشية الالفية ان العامل في تفعلوا لان كما قديتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنارع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ الدنو شري مردود بان المصريح به ان ذلك غير شرط (قوله ورد

بان منصوب عسى لا يحذف)
قال السنباطي أي على
اعمال الاول لانه يضم
في عسى المرفوع ويلزم
حذف المنصوب في انه
اذا عمل الثاني يلزم حذف
منصوب اعل ومرفوعها
اذ هي حرف لا يضم فيها
وأياضا لما يضم المرفوع
واسم لعل منصوب وحينئذ
ليس هذا تنارعا بالمعنى
المتقدم (قوله لان التنارع
يقع فيه الفصل الخ) قال
السنباطي أي اذا عمل
الاول واذا بطل اعمال
الاول بطل التنارع اذ من
شرطه جواز افعال كل
منهما كما سيأتي في كلام
الشارح ولا ينا في هذا
قول ابن الجوزي في سرنى
اكرامك المثال وجب

قال المرادى فدل على ان استقرائه غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني اه (وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنارع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلني الاسمية والفعالية) ان التنارع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على المحدث حتى تطلب المفعولات وأجاز ابن العلي التنارع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنارع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مستدلا ولم تطلب منقيا وشرط التنارع لاتحاد في المعنى ونقل السنباطي عن الفارسي انه أجاز في التذكرة التنارع في قوله حتى تراها وكان وكان أعناقها مشددات بقرن
ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسبب الكلام عليه في باب التوكيد (ولا يقع التنارع بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنارع بين حرفين أجاز به بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرو عن بعضهم انه جاز تنارع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على أعمال الثاني ولعل وعسى زيدان خارج على أعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف (هـ) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا يقع التنارع) (بين عاملين) (جامدين) فعلمين أو اسمين أو مختلني لان التنارع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجاهل لا يفصل بينهما وبين معموله قال أحمد بن الحجاز في النهاية فاذا قلت سرنى اكرامك وزيارتك عمر اوجب نصب عمر الثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا يقع التنارع بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) في كتابه المدخل (اجازته في فعل التعجب) مع جوده ما سواه كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجل زيدا) فعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فضله (و) الثاني نحو (أحسن به وأجل بعمره) فتعمل الثاني في الظاهر المحرور وتعمل الاول في ضميره المحرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المحرور في محل نصب على المفعولية عند القراء والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينهما وبين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح أعمال الاول بطل التنارع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير انه (لا يقع التنارع) (في معمول مقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته) لان الثاني لم يأت الا بعد ان أخذ الاول معمولا المتقدم عليه وقوله أو شتمته

نصب عمر الثاني لا بالاول لاحتمال حمله على حذف معمول الاول لدلالة الثاني لانه من باب التنارع (قوله والجاهل لا يفصل الخ) عبارة اللقاني يعني لان الجاهل لا يقوى على كونه مفصلا ولا مفصولا به فان تقدم فالاول والافال الثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطي يؤخذ من التعليق السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجاهل أو لهما فان كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتام (قوله وعن المبرد اجازته في فعل التعجب الخ) قال اللقاني فان قلت فاحكم فعل التعجب في التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجله وأحسن يزيد وأجل (وقال الشهاب القاسمي هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف المتعجب منه في الفعل الاول وهو جاز لقرينة كما قال في الالفية وحذف مامنه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يصح والقرينة هنا ذكره في الثاني وقوله وأحسن يزيد وأجل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما عرخوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقاني أشار به الى المنع سواء عمل الثاني كما في أيهم

ضربت وأكرمت أم أعمل الأول كما في أيهم ضربت وشتمته على ماسيجي قال المشهاب القاسمي هذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف
تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والاخر أيهم ضربت وشتمته وانما أتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه
ليس كذلك فيمنبغي أن يوجه به أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر باشارة الى أنه لا فرق
بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للفارسي) ظاهره أن القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وان
الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليجرح الفرق وانظر على قول الفارسي اذا تنازع ثالث متاخر اثنين منها والظاهر انه يضمن في
الاخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار في الملقى أولا كان أو غيره عند مجوزه في المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذي
هو المحذور (قوله متى تصباح) ٣١٨ رواه في المغني بنص مهم ما وجعله شاهد الابن يسعون على ان مهم ما حرف

وبينه ثم قال انه مفعول
يتصب واقعا ظرفا ومن
بارق بنفسه لهما أو
معلق يتصب فعنها
التبعية والمعنى أى
شيء يتصب في أفق من
البوارق تشم فليراجع
(قوله ولو كان من
التنازع افعال الخ) قد
يقال بل هو منه وعدم
قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه
بناء على مذهب الفراء
فيمنبغي أن يوجه بان
الثاني لما لم يكن له فائدة
الا التوكيد لموافقة
الاول لفظا ومعنى واتحاد
المعمول لفظا ومعنى لم
يكن مقتضيا للمعمول فلم
يكن من التنازع
فليتامل (قوله في نحو
وعزة مطول الخ) قال ابن
عصفور في شرح الابيات
يجوز التنازع فيه ثم انه
قد ركونه نائبا عن
الفاعل وفاعله مطول

عديلا مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا
بقوله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم ولا حاجة له لان الثاني لم يحمى حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني
محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضى وعبارته وقد يتنازع العاملان ما
قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيد اضربت وقتلت وقت وقعت وتعبه البدر الدمايني فقال يلزم
عليه عند افعال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممنوع ثم اعترض على نفسه بان المحذور
قد ارتكبوه في نحو فلم يسير وافي الارض فعملوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت
عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بتعدي الى غير الهمزة بل هو تصور عليه عندهم اه (ولا) يقع
التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استقل به قبل مجي الثاني (خلافا
للفارسي) فانه اجاز في قوله * متى تصب أفقمان بارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق في موضع
نصب بشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائذ على بارق وما المرادى في شرح التسهيل الى
جواز التنازع في المتوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تاخير المعمول ليس بشرط في جواز
التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون
المعمول مطلوب بالكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير
(فهيات هيات العقيق ومن به) * وهيات خل بالعقيق نواصله
(خلافا له) أى للفارسي (وللجرجاني لان الطالب للمعمول) وهو العقيق (انما هو) هيات (الاول وأما)
هيات (الثاني فلم يثبت به للاسناد) الى العقيق (بل لجر دالتقوية) والتوكيد لهيات الاول (فلا فاعل له)
أصلا (ولهذا قال الشاعر) فابن الى أين النجاة يبلغنى * (أناك أفاك اللاحقون احبس احبس)
فاللاحقون فاعل أفاك الاول وأما الثاني لجر دالتقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان
من التنازع لقال أفاك أتوك) على اعمال الاول (أو أتوك أفاك) على اعمال الثاني وليس بعين لجواز
ان يضمن مفر داني المهمل منها أو يستتر كما حكى سيديويه ضربت وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع
في البيت فاعل بالعاملين لانهما بالفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال
أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه (لا) تنازع (في
نحو) قول كثير عزة قضي كل ذي دين فوفى غريمه * (وعزة مطول معنى غريمها)

فمطول خبر عزة ومعنى خبر انما ياء على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للغير كما يقول الفراء في قام وقعد لانه
أخوالك الثاني أن يكون الاصل معنى هو خذف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضمير مستترا على قولهم ان الصفة اذا جرت
على غير من هي له وظهر المراد جاز استئثار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه في نية التقديم وارتبط معنى بعزة
لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدأ كما قال غريمها وجوزوه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير
مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في ان ربطوه به فلذلك أجروه مجرما في الاستئثار وان
قدرت عامله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء وعلى قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوف وهو اسم ظاهر أى
مطول غريمها معنى غريمها الا على انه مضمرا لان الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين في استئثار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكي (قوله لان هذا ياتي الخ) دفع هذا اللقائي بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخا، لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الاصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما دلالة الاتصاف به والمصنف انما قال ولا يمنع في نحو زيد ضرب وأكرمت أخاه ولا اشكال فيه فليتامل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمنع الخ لكنه علمه بقوله لان السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا واللام يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجرد فلاشكال

بحاله فليتامل اه واعلم ان التحقير ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرمت بكر أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هناك بان يكون مراده بقوله ولا في نحو وقعد الخ بمالا ارتباط فيه ويقوله في نحو زيد ضربت الخ بمائيه ارتباط لكن يعمده اطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لان الوصف الخ) أي فكونه صفة مبنى على ان الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب نالها بوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز اطلاق الشارح بوجه عدم الفرق

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند أحدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمتبدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما اندس بضميره قاله المرادى تبعه الابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت وأكرمت أخا، لان أحد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمتبدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من ان غريهما ان رفع بمعنى يكون مطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمعنى مطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل على الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهيئ أخاه اذا كان الضارب والمهيئ زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهيئ والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول غرة مبتدأ وليس مطول ومعنى خبرين لها (بل غريهما مبتدأ) ثان مؤخر عن خبره (ومطول ومعنى خبران) لغريهما خبر بعد خبر (أو مطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريهما وخبره خبر غرة والربط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع انه (لا يمنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرمت أخاه لان السببي) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والربط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطي التنازع في السببي المنصوب وعلمه بانك ان أعملت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عنه هم عليه قال ابن خروفي لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الاعلى الصحيح كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيممه * الاكواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملقى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الانا أعاده ضمير غائب على حاضر قاله المرادى في شرح التسهيل ووجه في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام أحده قعد الانا حذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكور ان لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور * (فصل اذا تنازع العاملان جازا أعمال أيهما اشئت باتفاق) من البصريين والكوفيين لان أعمال

بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبنى على ان المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس مطول خلافا لمن غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه نو كيدا وما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون نو كيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه انهم جوزوا في باب الاخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وأيضا لا شك في جواز زيد ضرب أخاه وأكرمه فالفارق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكور ان الخ) قال الدونشري سبق ما فيه من المناقشة وانه ما المانع من ذلك * (فصل) * (قوله جازا أعمال أيهما شئت) قال الدونشري فيه نظرا لانه سيأتي عن القراء في نحو قام وقعد أخواك ان أخواله

معمول للعاملين معا فليتامل اهـ ولك ان تقول ما ياتي عن القراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما ياتي فلا ينافي انه يوافق على جواز اعمال الاول او الثاني (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل واللاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدماميني وما أحسن تعبير المصنف بالا قرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين والشموله ما اذا كان التنازع في أكثر من عاملين وان كان يصدد ذكر العاملين على الخصوص اهـ فافاد ان الثاني أولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني وقال الدنوشري قوله فهل يلحق الخ ٣٢٠ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى عما

قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين بين الاول أولى بالعمل مساواه والثاني أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جـ وابان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى المحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قروره شرح الكافية فراجع (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقاني فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه انعرض ايراد الشيء محلا ثم مقصدا لايكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب

كل منه - ما سمع من العرب (و) الخلاف بينهم في المختار هل هو الاول أو الثاني أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه و) اختار (البصريون الاخير اقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فلما واحد منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم ذاتسره وقيل هما سريان لان لكل منهما مرجح حكاه ابن العلي في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالمحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامر ان لم أر في ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعلمنا الاول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعلمنا الاخير في ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضر بهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما) أخواك (وبعضهم) كالسير في (يحيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضله) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبدالمطلب

(بعكظ بعشي الناظر بين اذا هم نحو اشعاعه)

فاعلمت الاول وهو يغشى فرفعت شعاعه وأعلمت نحو في ضميره وحذفته والتقدير نحو هو وعكظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالطاء المشالة موضع بقرب مكة كان سواقيا الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالسين المعجمة ضوؤه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (ولنا) من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان في حذفه تهية العامل) وهو نحو (للعمل) في شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وان أعلمنا الثاني) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) ان لم يمتنع الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرح به (في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونم رجلا) فرجلا فيهما تغيير للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عدا الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع نشر او شعرا (نحو) قول بعض العرب (ضر بوني وضر بت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد عمل الثاني وأضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبة

القاسمي جواب هذا البحث ان هذا لا يضر لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حد ذاته التاخير

ليس أمرا متناظرا ولا شبهة ان وروده في غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنع لما جاز مطلقا فاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنع في نفسه وحينئذ لا يمنع اتركابه فيما نحن فيه لو جود الداعي اليه وهو امتناع حذف العمدة واستتبع التكرار بالاظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتأمل (قوله وفي الباب) قال اللقاني لا يفيد اطراد الجواز لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مظهر فقال الشهاب القاسمي جوابه انه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لو ورود ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبتت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شيء على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لا نأمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد فلا يقاوم النشر والنظم

الضمير مخفي في الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهمي لانه لا يقال انه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهمي وابن ٣٢١ مضام من المغاربة (قوله لانه يجوز

التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة) وقال الشاعر

جفوني ولم أجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل

فاعمل الثاني ونصب الاخلاء وأعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك (والكسائي وهشام) الضمير (والسهمي) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هرمان الاضمار قبل الذكر (تسكابا بظاهر قوله) وهو علامة ابن عبدته يرح المحرث بن جملة الغساني (تعفوق بالارطى لها وأرادها * رجال) فبذت بملهم وكليب (اذالم يقل تعفوقدا) على تبر أعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير أعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ولم يقل تعفوقا على لفظ الجميع لانه يجوز أن ينوي مفعدا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالذكور ولهذا قول الموضع بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفوق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والارطى شجرو بذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت ونبلهم م يسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبه - ما أم اختلف (والقراء يقولون استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المعنى (فالعامل لهما) لانهما الماكان معلومهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قوام وقعد أخوالك) فإخوالك مرفوع عنده بquam وتعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفتعتين مختلفتين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالآثار الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند القراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الاول ضمير منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل يلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن القراء اه (وان اختلفا) أي العاملان في طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربني وضربت زيدا هو) انتهت مقالة القراء فهو فاعل ضربني وأما آخر عن الظاهر هرمان الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هرمان حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع أعمال الثاني (وان) أعلمنا الثاني و(احتاج الاول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فإن أوقع حذفه) أي المنصوب (في لبس) ظاهر (أو) لم يوقع في لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضمارة المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاولى (نحو استعنت واستعان على زيدته) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور على فاعلنا الثاني وأضمرنا ضمير زيدا مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك اننا لو أضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقاياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعلنا الثاني فيه وأعملنا الاول في ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظنني وظننت زيدا قائماياه) فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ولا مفعولا ثانيا وظننت يطلب ماما مفعولين فاعلنا الثاني ونصبتا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا ياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر

أن ينوي الخ) أولان في تعفوق ضمير يعود الى الضائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تاويله بالذكور) الاحسن أن يقال باعتبار تاويله بذلك أو بما ذكر لان الافراد في مقام الجمع من خصائص الاشارة والموصول كما بيناه في حاشية الفاكي (قوله والحاصل الخ) قال السنباطي هذا الذي ذكره توطئة الكلام القراء لا حاجة اليه بل مغير لمقصود المتن فليتامل (قوله في لبس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر ان خلافه مطلقا لا يخلو عن لبس في الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدونشري صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب الاجمال لان باب اللبس وقوله قبله أوقع في لبس يخالفه وبعضهم قال لو حذفه هنا لفهم انه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المهدور وهذا حسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بان خبر كان والمفعول الاول والثاني من باب ظن يجوز حذفه ليل فليجابهم ذكره واضماره مؤخرا مشكلا على ما قالوه فليتامل اه وما نقله عن بعضهم قاله

(٤١٠ تصريح ل) الشهاب القاسمي فانه وجب اللبس بان المتبادر استعنت على زيد بقريته معمول الفعل الثاني يعني مع ان المراد استعنت بزيد اما لو اريد استعنت على زيد فينبغي جواز الحذف اذا المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فان المصنف صحح حذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي المحوز للحذف يرى انه صار فضيلة أو في

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخته وانظر ماوجه ذلك وعدم ضمها الظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني يأتي فيها انتم تعليل الاخير لا يجري فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك بعينه وينبغي تصحيح جوازه بل بعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهاره بخبره عن التنازع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لا حذف الخ) قال اللقاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منه ودليل المنع من الثاني وهو تهية العامل وقطعه جاري في الحذف من الاول ٣٢٢ فيجوز وقد تبين انه جائز قلت التهية عبارة عن ايلاء العامل اما هو معموله معنى وقطعه

عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيؤ بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدونشري اذا اعملنا فيه الثاني نعين ان يقال علماني وعلمت الزيدان قائمين اياه فليتاامل وقال السباطي هذا المثال من افراد المسئلة الاتية كما يظهر بالتامل فقول الشارح نقلا عن أبي حيان فلا بد ان يقال اياه متقدما ومتاخرا لا يوافق كلا المذهبين الاتيين في المسئلة المذكورة (قوله

مبتدا (وقيل في باب ظن) وكان (بضم مقديما) كما مرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنتي اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منقصة لا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو وظننته على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعه لا يبيـه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف اظاهر التسهيل ولتصریح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضر ولا يحذف بل (يظهر) كافي المسئلة الاتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنتي قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اهـ وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افراد او تذكير او فروعهما فان لم يكن مثله لم يجوز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدان قائمين فلا بد ان تقول اياه متقدما ومتاخرا ولا يجوز حذفه قال أبو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يأسر (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربتني زيد) ومررت ومررتني زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب) * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود فاعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهـ ذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعا والستزم ما التزما
ولا تجئ مع أول قدأهـ محلا * بمضمر لغير رفع أو هـلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * واخره ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف الخبر عنه ومفسر الضمير (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه) خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) الخبر عنه (مخالف في الافراد والتذكير وغيرهما) من التانيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وهو) وجب العدول من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله وأظهر ان يكن ضمير اخبرا * لغير ما يطابق المفسر (نحو أظن ويظناني أخوا الزيدان أخوين وذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظنني الزيدان أخوين) بالتثنية فيهما (فاظن يطلب الزيدان أخوين مفعولين يظنني يطلب الزيدان فاعلا وأخوين

اختلف الخبر عنه الخ) قال الدونشري يعني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتاامل (قوله خبرا عن اسم الخ) مفعولا قال اللقاني تبين فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له الا انه جعل المخالف هو الاسم الخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسر له) أى للضمير بدليل التصريح به فيما سيجي (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنازع فيهم مع ان التنازع في اسمين معا والجواب ان المحصر بالاضافة الى الاسم الخبر عنه (قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضمير اقال ابن معطى في شرح الجزولية تقول ان ترزني ألقك فان عملت الاول قلت ان ترزني ألقك في هذه الحالة راكبأى ان ترزني راكبألقك راكبأ ولا يجوز الكناية عنها لان المحال لا تضمنه والاجود اعادة لفظ المحال كالاول وفي كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع في المحال لانها لا يمكن عنها

(قوله وجوابه الخ) قال اللقاني الحق انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمفعول انما هو توجهه الى معنى المفعول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلا أو ظن وأعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذي قاله الشارح وكذا قال الشهاب بحاجب يمنع أنه لزم التنازع في مهم لان مطلق الاخوة الصادق بالثنى والمفرد لا بهام فيه بل هو أمر معلوم وايضا حان المتكلم لما قصد أن يأتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له (هذا باب المفعول المطلق) * أخره عن المفعول به المتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه نظر الان ذلك أخرج للأعراب لانه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضى لانه المفعول المحقق الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولا جـ بل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التي هي ٣٢٣ صيغ المصادر بعينها للآثر

الحاصل بتأثير الفاعل المسمى باللفظ المصدر كما سيأتي عن السيد وقال السيد أمير بادشاه في رسالته في المحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضى وأنتا خبر بان لا يعقل في مثل الحسن والموت اذ لا يعقل تاخير واجبا منه قال فان المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقة مطلقة اقلت مقام التعريف ياتي عن التخصيص على أنهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التأثير وانما كون المفعول المطلق بعينه مبني على عدم الفرق بين التأثير والآخر فلهذا وجود التأثير والآخر في كل مصدر حاشيته فعل فالوجه أن نقول أريد بالتأثير ما يعبر المحقق وما نزل منزلته

مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعولا الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فاعملنا الاول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيد بن أخوين) على أنهم مفعولان لا ظن (وأضمرنا في الثاني) وهو يظنني (ضمير الزيد بن وهو الالف) في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (وبقي علينا المفعول الثاني) ليظناني (بحاجة الى اضماره وهو خبر) في الاصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به فان الياء مفردة لأخوين تشية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الأخوين (وفي كل منهما ما محذور) لا يحصى عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا أخا فوافق المخبر عنه) وهو الياء في الافراد (ولم يضره مخالفة لأخوين لانه) أي أخا (امم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقر بما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضع تبعا لجماعة على سبيل البحث (والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين لان يظنني لا يظن به لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان التنازع فيه مطابق للاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مهم (وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين حذفه واضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه) فيقولون على المحذف أظن ويظناني الزيد بن أخوين ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظناني اياه الزيد بن أخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدمة ما لان العلة المقتضية لتأخيرها وهي تأخير المفسر مفقودة هنا وان أعملنا الثاني فالجـ كم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضر مؤخر اقاله المراد في شرح التسهيل وفيه البحث السابق * (هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول) *

بغير صلة (صدقا) منصوب ببيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليه ما مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصر بين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقولون في غير مشبه بالمفعول قاله الموضع في الحواشي (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكده عامله) فمقيد بما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أي نوع العام بل في مقيد بزيادة على التوكيد

شاركه اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أي الذي) أشار الى وجهه تسميته بذلك فان بل لا يثقل للمصدر مفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذي فعل حقيقة ويرد عليه نحو وقت اجل لالك وقطعت قيامي وقيل وجهه بهيته بذلك كون العامل يصل اليه لا بحرف جـ لا لفظا ولا بتقدير ادنا (قوله يؤكده عامله الخ) قال الدنوشري قال الدمايني تبعا للرضي برادانه يؤكده مصدر عام له ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الاعلى الحدث على يتحدوا والاتحاد مشروط في التاكيد اللفظي الذي هدامه فعني قولك ضربت ضربا أو حدثت ضربا ضربا وقال الابدي ليس هذا من التاكيد اللفظي بل من التاكيد الرافع للتجاوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشري يؤخذ من كون المصدر مبني للنوع رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الاطلاق رد اعلى امام الحرم من انه لا يصح أن يكون ثلاثا في قولك أنت طائي ثلاثا مفعولا مطلقا لانه مبين ولا يكون التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مبين أيضا

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه ظاهر في انهم ايدلان على شيء واحد وانما امتازا بالبحر يان على الفعل وعدمه الا ان يحمل قوله اسم الحدث على ما هو اعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم المصدر لانه اسم المصدر الذي هو اسم الحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجاري في اخراج اسم المصدر بل كان يقول نخرج اسم المصدر لانه اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتأمل (قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقاني في التمهيد به لما يعامل فيه مصدر مثله نظرا لقوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا معناه المهزى به لجهنم فعني الآية ان جهنم هي الشيء الذي اتمم مجزيون به وفي الكشف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجاوزون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل النصب بمعنى الفعل الذي تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتأمل ممتصفا (قوله سربال طبياخ) السربال القميص ٣٢٥ (قوله أصلان) قال الدنوشي ينظر على

مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لان الفرع الخ) قال الدنوشي قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالانفاظ ولا فائدة له اذ لم يكن كذلك قلنا بل فائدة اذ لم يكن كذلك تعلق الغرض بذكره اذا كان أنقص من الاصل وتوسيع الطريق اذا كان مساويا لاصله وما ذكره هنا من ان الفرع لا يذفيه من معنى الخ لا يخالف ما ذكره في جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم منية الفرع على الاصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أنقص ولا يجوز أن يكون أزيد من أصله لان الفرع هنا معناه الاولى من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك (فصل)

وخرج بقولنا وليس علما نحو ما دعاهم الله حمدة وبقولنا ليس مبدؤا بيمين زائدة لتغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهم ما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فدل على المصدر معنى ومدل على المصدر لفظ المصدر وسمى المصدر مصدر لان فعله مصدر عنه أي أخذ منه كمصدر الابل للسكان الذي ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عالمه امام مدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لالفاظا نحو أعجني ايمانك تصديقاقول البحر مي لا يعمل المصدر في المصدر مردودا بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ما في عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن زيدا حسنا والأفعال الناقصة فلا يقال كان زيدا قائما كونا والأفعال المفعولية فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو المخزما كولأ كلا وأمثله المبالغة نحو زيد ضرب ابضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قيا ما أو أما قوله

أما الملوك فانت اليوم الأهمهم * لثوما وأبيضهم سربال طبياخ
فلثوما منصوب بحذف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله
* بمثله أو فعل أو وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصر بين واليه يرشد قول النظم * وكونه أصلا لـ * (و) زعم بعض البصريين كالغارسي واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (و) زعم الكوفيون ان الفعل أصل لهما أي للمصدر والوصف وزعم ابن طاحنة ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقان الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا يذفيه من معنى الاصل وزيادته والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين
* (فصل) ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف للدلالة اضافة صفة الى مثله عليه

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشي يشعر بان الاصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرقية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدنوشي المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا أن يقال المراد بدلالته عليه اشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فإياه تأمل (قوله والاصل صرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدرة ابن الناظم ذكره فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقاني يلزم على تقديره ذكره وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفة بالوصف المعرف بالبال مضاف وأجيب بأنه لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أي من أجل ان الموصوف أحسن أو مساو لموصوف ذواللام الا بمثله أو بالمضاف الى مثله أي صورة اذ البواني كلها أعلى من ذى اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزوم وصف المعرف الخ انظر ماذا يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشي لا يشك على قوله والاصل الخ ما قال اللقاني انه يلزم وصف ما فيه بالخال

منها وهو محدود لان كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه ال أو بالمضاف لها هي فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لانظيل به ذكره الدنوشري وأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطي الصماء أن يتخلل بشبوت على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الامير اللص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان هفة المصدر لم تقع فيه هفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كانت عبارته أن تنطبق به غاية الامران هذه الصفة محذفت وأنيب ما أضيف اليه عنها وينبغي أن يراذ نحو ضرب الامير على ما قاله لانه ليس واحدا مما ذكره مما ينبوب (قوله اذا الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضاف الى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغدا العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيمويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو كلامنا رغدا أو ما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لانها لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب ٣٢٦ معموله المحذوف أو غير ذلك (قوله والاحجاز اقامته الخ) قال الدنوشري

قد رد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتامل (قوله أوض-ميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث ذكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالس مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبد الله ويجب وزحال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوف أو يجمع رفع جالس ورفع عبد الله على الالغاء توسط العامل ويكون الضمير منصوباً على انه مفعول مطلق ووجه قبحه ان الغاء يقتضي عدم اعتباره وتا كيد يقتضي اعتباره فيمتا فيان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان الملاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الملاء للمصدر على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتامله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكداً وأن يكون نوعياً فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحيية) قال الدنوشري المراد بالتحية المالك هنا (قوله هذا سر افة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في بحسب لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سر افة خبراً أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبراً ثانياً لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقاً أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل بما صرح به في باب نواصب الفعل انها ترا دوثة - لوالذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانا جاعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعني البيت

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفة منابه (وضربت ضرب الامير اللص اذا الاصل ضرب ما مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتاً للذكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكن سبب التعريف من المضاف اليه لتو غله في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينبوب عن المصدر صفة محذوفة ككلامنا رغدا اخلافاً للعرب بين زعموا ان الاصل أكلارغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفة منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيمويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكل حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويلا بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والاحجاز اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فبعد مفعول أول لا ظن وجالسة مفعول الثاني والماء في أظنه ضمير المصدر نايبه عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نايبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظناً أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعها للفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك من كل مانال الفتى * قد نالته الا التحية

هذا سر افة للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشان يا بقها ذئب

أي

ورفع عبد الله على الالغاء توسط العامل ويكون الضمير منصوباً على انه مفعول مطلق ووجه قبحه ان الغاء يقتضي عدم اعتباره وتا كيد يقتضي اعتباره فيمتا فيان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان الملاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الملاء للمصدر على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتامله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكداً وأن يكون نوعياً فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحيية) قال الدنوشري المراد بالتحية المالك هنا (قوله هذا سر افة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في بحسب لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سر افة خبراً أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبراً ثانياً لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقاً أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل بما صرح به في باب نواصب الفعل انها ترا دوثة - لوالذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانا جاعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعني البيت

كما قاله الشامي رد على الدماميني هجور رجل من القرأ يسمى سرقة بانه يراقى ويقبل الرشاوا ثم اصبره ذنبا لمحرصه على اخذها فاقضى
ان قوله ذنب بالذال المعجمة والهمزة والباء ورشاضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سرقة بضم السين اظنه سرقة الصحابي وقال ان
قواه عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التاخر فاقضى ان ذنب بالذال المعجمة والنون ورشاضم الراء وهو الحمل وان الضمير
في بها عائد على الرشاوانته لان الرشا في معنى الآلة وان معنى البيت ان سرقة درس القرآن فتقدم والمرء يتاخر عند اشتغاله بما لا يهتم
بكن امتهن نفسه في السقي وأرخص الارشية في الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشي يرد بذلك على
من يزعم ان الكلام في ضمير المصدر والضمير في الآية عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر نعت ذنب ووجه الرد ان الضمير عائد الى
التعذيب وهو بمعناه فان قيل يلزم على ذلك خلوا الصفة يعني لا أعذبه أحد من العالمين من ضمير الموصوف أعني عذابا قلت قال شيخنا
الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتغال جملة الصفة على اسم معنى الموصوف
كافي في الربط لان الضمير معنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه و مراده

بمن زعم الاقاني (قوله
وذهب ابن مالك في شرح
التسهيل الخ) لذلك خطئي
من جل قول المتنبي
هذي برزت لنا فهجرت
رسيسا

على انه أراد هذه البرازة
لان مثل ذلك لا يستعمله
العرب (قوله شئ) قال
الدنوشي بكسر الشين
له خمسة عشر مصدرا بينها
السفاسي في قوله تعالى
ولا يجرم منه كمشنا
وفي حفظي انه قال ليس
لنا فعل له خمسة عشر
مصدرا سواء فليراجع
وفي القاموس شئ كعلم
ومنع فاقصر السارح
على الاول فتور منه اه

أى يدرس الدرس وقد نلت النيل ولصرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو)
فاني أعذبه عذابا (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر
النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان تكون أل في النيل
والدرس للجنس لا للعهد والالكان نوعيا أيضا (أو) من (إشارة اليه) أى الى المصدر سواء كان اسم
الإشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك في
المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر
تابع الاسم الإشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شئته
بغضا) فيغضاه مفعول مطلق نائب عن شئنا فان الشئنا مصدر شئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحبته
مقة) مقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر موق مرادف للمحبة (وفرحت جذلا)
جذلا مفعول مطلق نائب عن فرح فان الجذل بفتح الحاء (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر)
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضع تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل الماذ كور وهو مذهب
المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدم من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شئته
وبغضته بغضا وأحبته وموقته ومقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أى للمصدر المحذوف
(في مادته) وحره فقه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل وغسلا وتوضأ وضوا
وأعطى عطا وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبنيما (واسم عين ومصدر لفعل
آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره
ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انبأنا قاله

وقد أسلف كلام السفاسي في باب الانافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسئلة ثلاثة مذاهب
هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل
فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله السالك النقرة البيضان سالكها * مشى الملوك عليها الحجيل الفضل
فشي الملوك منصوب بفعل مضمر أى مشى مشى الملوك لا بالسالك وان كان في معنى الماشي لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل
استيفاء عمله وهو غير جائز لان المعمول من تمام الصلة واستدل المازني بانه لما كان في معناه تعدى اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه
واستدل لابن جني بأن المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي وينبغي الحاق
العددي به هذا خلاصة ما نقله الدنوشي عن بعض شروح ألفية ابن معطى (قوله كما تقدم) قال اللقاني أى من قوله اغتسل غسلا
وتوضأ وضوا وأعطى عطا لكن لقايل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل
آخر كما في وتبتل اليه تبثيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبثيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فتقدم من الامثلة الاول
كذلك لمجرى ان الغسل على غسل والوضوء على وضوء وعطا على عطاء أى أخذ الا ان يجب ان مراده بما ليس جاريا على فعله مادخله نقص
لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشي يؤخذ من كلام الجاهلي انه أى نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب نحو

أنبأ الله نبأ ما أحسنوا سيوبه فقدر له عاملاً من بابه أي فعلت وجلست جلوساً وأنبأ الله فنبت اه وقال الشهاب القاسمي بعد أن نقل كلاماً عن الرضي ولا يخفى أنه يفيد أن نباتاً مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناطم لم يجعله من القسم الأول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسلاً وكانه للإشارة إلى أن المراد بمصدر فعل آخر أعني أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في أنبأ من الأرض نباتاً أولاً كما في وتبتل إليه تبتيلاً وأنه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتاً من الملاقى في الاشتقاق مع إمكان جعله اسم مصدر إشارة إلى كفاية ملاحظة ٣٢٨ الملاحظة المذكورة وبهذا يسقط قول اللغاني أنه لا يصح في نباتاً في الآية أن يكون مصدراً

الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل إليه تبتيلاً) فنباتاً نائب عن انبأ ما وتبتل إلى نائب عن تبتل (والأصل) في مصدر انبت وتبتل (انبأ ما وتبتل) لأن قياس مصدر أنبت الانبات لا النبات لأنه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتاً وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلاً لأن التبتيل مصدر بقل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقعد القرفصا) بالممد والقصر (ورجع القهقري) بالقصر فقط فان القرفصاء نوع من القعود والقهقري نوع من الرجوع والأصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقري فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصاء والقهقري مصدران فكيف يقال نباتاً عن المصدر قلت أجيب بأنهما نباتان المصدر الأصلي المهتمل للتبديل والكثير وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضع في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (كضر بته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والأصل ضر بته عشر ضربات فحذف المصدر وأنيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والأصل فاجلدوهم جلدة ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آله) أي آله المصدر (كضر بته سوطاً أو عصاً) والأصل ضر بته ضر بته سوطاً أو عصاً ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيته ماله من اعراب واقرأه ثمانية وجمع تقول ضر بته سوطين وأسواطاً والأصل ضر بتين بسوط وضرباً بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضر بته سوطاً ضر بته سوطاً فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك مطرد في كل آله معودة للفعل فلو قلت ضر بته خشبة لم يحز لأنه لم يعهد كون ذلك آله لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافة إلى المصدر (نحو فلا تملوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل فلا تملوا ميلاً كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوخ

وقد يجمع الله الشئتين بعدما * (يظنان كل الظن أن لا تلاقيا) والأصل يظنان ظناً كل الظن ونحو ضر بته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافة إلى المصدر (كضر بته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ضر بته ضر بته بعض الضرب وفي التنزيل ولوتقول علينا بعض الأقاويل ونحو ضر بته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضره شياً وحاصل ما ذكره الموضع أن النائب عن المصدر نوبع نائب عن مؤكد نائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة بقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والإشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه دل * * (مسئلة المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق

الفعل آخر إذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم فعين النائب وبهذا يمكن أن يحاب عن اشكال اللغاني المتقدم فتدبر (قوله بالممد والقصر) قال الزرقاني القرفصاء بكسر القاف والفاء مقصورة وبضمها بممدودا جلدة المحتجب بيديه لا بشو به ومنه قيل قرفصت فلانا إذا شدته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال القراء يقال قعد القرفصا إذا ضمت أولهما مددت وإذا كسرت أولهما قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويمس اليته بالأرض اه وقال المهلب في زيادته على ابن ولاد حكى الجرمي في كتاب الابنية أن القرفصاء بالضم يمد ويقصر اه ونحوه للدنوشرى وقال كلام الشارح مـ نـ على قول الجرمي وأن بعضهم قال أن القرفصاء مثلث في أوله وثانيه هذا وقال اللغاني

أن قلت ما الفرق بين اشتمال الصماء وقعد القرفصاء حتى كان الأول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع قلت هو أن الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصاء اسم لهذه الفعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السنباطي تقدم أنه يكون من النوع الأول أيضاً نحو لا أعذبه أحداً (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشرى هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكد والظاهر أنه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضر بلك حسن والحاصل كما قال بعضهم أن المصدر لا يخلو أن يكون مبهماً أو مختصاً فان كان مبهماً فلا يثنى ولا يجمع لأن التثنية ضم الشئ إلى مثله والجمع ضم الشئ إلى أكثر منه والمصدر المبهم لا يثنى فيه ضمه إلى شئ آخر لأنه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شئ يضم إليها فصح

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وإنما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لأنه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمها إلى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربتني) ٣٢٩ (فرع) ضربت ضرباً ضربتني صحيح

بناء على أن الفعل ينصب

أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتني بدلاً من ضرب بالان ضرباً يصح للمفرد والمثنى والجمع فلا بد أن منه يعني أن المقصود ضرب بتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضرباً

فان قلت ضربت ضربتني ضرب بالم يصح ذلك وان

وصفت ضرباً يصح سواء

قدمته فقلت ضربت ضرباً

شديداً ضربتني أو آخرته

فقلت ضربت ضربتني

ضرباً شديداً (قوله كقوله

تعالى وتظنون بالله الظنونا)

قال الدونشري إنما جمع

الظن لاختلاف أنواعه

لان من خاص إيمانه ظن

أن ما وعدهم الله من النصر

حق ومن ضعف إيمانه

اضطرب ظنه ومن كان

منافقاً ظن أن الدائرة تكون

على المؤمنين فاخلقت

ظنونهم وقال الآخر ثلاثة

أحباب فحب علاقة وحب

تملاق وحب هو القتل

(فصل) *

(قوله في شرح الكافية)

عليه إنما عزاه لشرح الكافية

لنقل المصنف عنه الدليل

وفي الخلاصة لم يتعرض

له (قوله لتقويته وتقرير

معناه) قال المصنف

فلا يقال ضربت (ضرب بين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضرباً) بالجمع (لأنه) اسم جنس مذكر مذكر (لا يشترط) (كما هو عمل) (ودقيق) ولأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق في ذلك ما كان بمنزلة (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة) كضربته بعكسه (فيثنى ويجمع) باتفاق فيقال ضربت ضربتني (وضرباً) لأنه فرد الجنس (كثيرة وكلمة واختلاف في) المصدر (النوعي) فالشهور (من الخلاف في تثنيته وجمعه) (الجواز) قياساً فيقال ضربت ضربتني ضرباً بعينها وضرباً برفقها وضربت ضرباً باختلافه (وظاهر مذهب سيدي به المنع) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلو بين) واحتج المحيز بجيبته في التصحيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف فريدة تشبهاً للفواصل بالقوافي وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله

وما لتوكيد فوجد أبداً * وثن واجمع غيره وأفرداً

(فصل) * النجاة (اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقال أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو الـ (دوال دليل مقال) ما رجعه إلى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلي جالساً طويلاً أو بلا جلستين) (جلوساً مصدر نوعي) لوصفه بالطول يحذف عامله جواز الدليل مقال وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلي جلست جلوساً طويلاً وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلي جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما رجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوماً مباركاً) (ولن تكرر منه) أصابته الغرض أصابتن فقدوماً مصدر نوعي وأصابتين مصدر عددي محذف عامله ما جواز الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوماً مباركاً وأصابت أصابتين (وأما) المصدر (المؤكدة) كدفعه (ابن مالك) في شرح الكافية (أنه لا يحذف عامله لأنه إنما يجيء به لتقويته وتقرير معناه والمحذف منافي لهما) فلم يحذفه بخلاف المصدر المبين نوعاً وعدداً فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبهه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤكدة امتنع * وفي سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) في شرحه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكدة يقصد به تقويته عاملاً وتقرير معناه دائماً فلا شك أن حذفه منافي لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكدة يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم أن المحذف منافي لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى (وبأنه قد حذف جوازاً) إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سيراً ووجوباً) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سيراً) وما أنت الأسير (وفي) غير ذلك (نحو سقياً ورعياً) وجد أو شكر لا كفر أفع مثل هذا ما لا سهو عن وروده وأما البناء على أن المسوغ محذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيهما نحو الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكد حذفه مع هذا القصد منقضى للغرض وأما ما استدلل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تات للتأكيد أصلاً وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها وعوضت منها

(٤٢ تصحيح ل)

في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فإن ذكر الشيء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقدير رفع الجواز (قوله فجاز حذف عامله) في إطلاقه نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو فضرر الرقاب ونحو بكي بكاء ذات عضله ويأتي عن المصنف تحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية وتقدم

لها خصصا محذوفاً أي سعيًا عظيمًا أو نافعًا وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) فهو مثل كلام الشاطبي في تعميم الحكم بانها ليست من المؤكدة (قوله من قسم المصدر المؤكد) أي بحسب الأصل وأما بحسب الحال فهي بدل من أفعاله ما به يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم ان إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل فان منها ما هو من النوعي كما سياتي في كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والمحذف حتم مانصه الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لا يمتنع ان دل وانما يجب المحذف في مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحوي يله ويله زيد وريد عمرو وسبحان الله الثاني ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصر في مجال الموت صبرا * بخلاف ضربا زيدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف الى معمول الفعل فاعلان نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم ايامه بان هذا السماع نحو سقيا وريا وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو أو اثم أو اغترابا والمصدر فحين مؤكدا في الاصل وأما الاخر فانه صار بمنزلة الفعل الذي سدمسده وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا النوع ولا عدد وفي النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لاني أعد قوله مكرروا وحوصر واحدة وانما الاختلاف الشرط وأعد كلاما من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فحين في الاصل مؤكدا الا اخيرة فحين للنوع والعشرة مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * ومن مفهوم قوله * وفي سواءه دليل متسع * ٣٣٠ لان معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض

فقد أدتها النياية عن أفعالها واعطاء معانيها ألتاما كيدها فلو كانت مؤكدة لما كانت مؤكدة لنفسها -
والثاني لا يؤكده نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان أنت سير التوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا
مكرر وتقول في المؤكدة أنت تسير سير أفيظ ظهر أيضا يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناطم
بل أقره عليه لكن أقراده على نحو سقياور عيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناطم ليس
بصحيح فان جميع ما أتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائية عن
أفعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قواه
وحذف عامل المؤكدة امتنع وقاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) (المؤكدة
منام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه
وهو نوعان ما لأفعل له) أصله من أفضه (نحو ويل زيد ويوحى - وبله لا كف) بالاضافة الى المنعول
(فيقدر له عامل من معناه على حد تعدت جلوسا) بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر
في نحو ويل زيد ويوحى أحن الله زيد ويوحى أحن الله زيد ويوحى لان الويل والوحي بمعنى الحزن قاله أبو
البقاء وقيل يقدر أهلك لانها بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويوحى رحمتها لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب
لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى أن ويوحى وويله وويله منصوبة بأفعال من لغظها وأنشد

الحزن كما ذكر اولاً وكذا يقال فيما بعده (قوله فاولاً) قال الدشرى وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله في الطلب) رعي
قال الدنوشرى يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الاصلى فيكون مجازاً وحقية (قوله كسقياء ورعياء) قال الدنوشرى ومن ذلك عقر أى
عقره عقر او بعد أى بعد بعد او سخة انضم السين أى سحق سحقاً وقوله يضم الحاء يقال سحق الشئ فهو سحق اذا بعد وتغسا أى تغس
تغسا أى لا انتعش من عثر تدونكسا انضم النون وقد يفتح نونه اما فى لغة قليلة واما اتباعا لتعسا فتقول تغسا وتغسا وتغسا وتغسا
عود المرض و بؤسا أى بئس بؤسا أى اشتدت حاجته وخيبة أى خاب خيبة وجوعا وبوعا أى جاع وجوعا وبوعا اتباعا لجوعا وقيل معناه
العطش فيكون قد دنا عليه بالجوع والعطش وتبأ أى تب تبأ أى خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف انواعها منها ما رفع على
الابتداء سماعاً لا قياساً فان كانت معارف فيبين وان كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم
يقولوا سقى له ورعى له والنصب فى هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر
سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك قال سيبويه لو قلت السقى لك والرعى له لم يحزوا الجار والمجرور والواقعان بعد
نحو سقياً منطلق بفعل مخرج مخرج البيان التقدير أعني لك ولا تعلق بالمصدر فنحو سقياً لك على هذا جائزاً وذهب الكوفيون الى انه
كلام واحد انتهى بماء كره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافاً فانظر المعنى فى بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف فى

حواشي ألفية ابن معطى الجذع بالذال المهملة قال أجد يستعمل في الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا تعودا) قال الدنوشري جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا تقعد تعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو قال قائل ان مثل ذلك الاول مفعول به لعامل محذوف ولا عطفة والتقدير افعل قياما لا تعودا لكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الاول من حذف الجزوم وبقاء الجزاز ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف الجزوم الخ بناء على ان لانهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد تعودا وزعم أبو حيان ٣٣١ انها نافية للجنس وقعودا اسما وقد يقال انه ورد منونا وعلى كلامه يكون خيرا

بمعنى الانشاء (قوله وكذلك النوعي) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضر الرقاب) قال الدنوشري عرفوا الضرب بانه اساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز (قوله علم رجل) قال الدنوشري زعم الشيخ زكريا انه علم قبيلة وقد راعى العامل اندلي وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو تو كيد أو هو مفعول لهذوف آخر ثم ظهر انه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لا تعرف بالاضافة الى معرفة هذا وقال بعضهم ان المعرف بالجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذامنه (قوله واقعي) الخ (قال اللقاني أراد بالخبر

رعياء كواه الله كيا وجدعه جذا عا والجذع قطع طرف لانف أو الشفقة أو الاذن أو غير ذلك (أو) الوارد (أمر أو نهى) نحو قياما لا تعودا (أي قم قياما لا تقعد تعودا) (و) كذلك النوعي (نحو فضر الرقاب) أي فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) (نحو) (قوله) على حين ألهمي الناس حل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب) أي اندل يازريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فراء مصغر علم رجل والمال مفعول به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع أت بدلا * من فعله كندلا لا كندلا (كذا اطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه المحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطري بن الفجاءة الخارجي (فصبرا في مجال الموت صبرا) * فنانيل الخلود بمسطاع

أي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرر المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام اضممار المصادر في الامثلة كقوله سم المحذر المحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل وأشار بقوله سم هذا الى التحذير بغير ايا ومثل قواه قال ابن عصفور وكلها مخالفا لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي أقيم مقام عاملا في الطلب يلتزم معه المحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموافق بيت امرأته لولايته وتوبيخ مخاطب (نحو) أتوانيا وقد جد قراؤك (أي أنتواني تواني) (وقوله) وهو جرير بن جوحا ليد بن يزيد الكندي أعبد احل في شعبي غريبا * (أو مؤالا بأبالك واعترايا)

أي أتلوم لثوما وتغرب اغترابا وعبد امتدادا نادى بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع توبيخ غائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب أعبا وقد علاك المشيب أي أتلعب لعبا (و) نوع (واقعي في الخبر وذلك في) خمس (مسائل) احداها مصادرها مجموعة كتر استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقوله سم عند تذكرة نعمة وشدة جداد وشكر لا كفرا) وهي من أمثلة سيدويه وقدره أحمد الله جدا وأشكره شكر الأ لا كفره كفرا كذا يتكلم به هذه الامثلة بجمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع جداد وشكر ولا يقال جداد وشكر لا كفرا الا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضممار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب انتهى (وصبر الاجزعا) والتقدير أصبر صبرا الأجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقوله سم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أي أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مرضيه) عنه أو مغضوب

ماليس بطلب والافلاش ان قوله جداد وشكر لا كفرا وصبر الاجزعا وعجبا من الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا ان يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال جداد وشكر لا كفرا الا ان يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بان يقال أجد جداد أو أشكر لشكر أو يدل على هذا قوله ولا يلزم الاضممار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ ان جد ليس مما أضمر عاملا وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب المحذف وقد يستعمل فعله نحو جدت جداد وسقال الله سقيافا الجواب ان يقال المراد بانه واجب المحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو جداله وشكره أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا كد كيد اولاهم) قال الدنوشري هما بضم
 اولهما بنيان للمفعول (قوله أي الناقصة) قال الدنوشري ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفاً أي ولا أكاد
 أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلاً) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقعا بعد أدانه لان التفصيل انما جاء من
 أدانه لا من المصدر وقوله لعاقبة ٣٣٢ ما قبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ما قبله فرجع

لقول ابن الحجاب ما وقع
 تفصيلاً لا لثمة مضمون جملة
 مقدمة وفسر الجاني
 المضمون بمصدر الجملة
 المضاف الى الفاعل أو
 المفعول ولا يخفى انه لا يظهر
 في الجملة الاسمية الا أن
 يريد بالفاعل ما يشمل
 الفاعل في المعنى والمبتدا
 كذلك فمضمون زيد قائم
 قيام زيد ومنه الجملة
 المنسوخة فمضمون كان
 زيد قائماً قيام زيد الماضي
 اذ كان قيد للخبر وانظر
 هلا قيل المضمون المصدر
 المضاف للفاعل مطلقاً
 ومضمون شد الوثاق شدم
 الوثاق وعبارة بعضهم
 المضمون هو الماخوذ من
 مادة الكلام وهيئة من
 حيث دلالتها على الاسناد
 فقط كقيام زيد من زيد
 قائم واختصاص المحامد
 بالله من الحمد لله (قوله
 والتقدير الخ) قال
 الدنوشري قدر بعضهم
 فامتنوا بدين ان وحذف
 النون وهو لغة جاء عليها
 قول الشاعر

أبيت أسرى وتبيتى تدلي
 وجهك بالغبر والمسل

عليه أفعله) أنا (وكرامة موصلة) أي أفعله ما تريد وأكرمك كرامة وأمر كرامة ولا تستعمل مسرة الا بعد
 كرامة وكرامة اسم مصدر كرم (ولا أفعله ولا كيد اولاهم) أي لا أكاد كيد اولاهم هما هذا تقدير كلام
 سيبويه واختلف في تقديره كاد فقال الالهة هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة
 وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشئ ولا يخفى ما في كلام الموضع من ألف والنشر
 المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفى للغضب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلاً لعاقبة
 ما قبله) من طاب أو خبر فلاول (نحو فشدوا الوثاق فاماننا بعدوا ما فداء) فناء و فاء ذكر تفصيلاً لعاقبة
 الامر بشد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تغادوا فداء والثاني كقوله

لاجهن فاما دره واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرو بلوغ ذكر تفصيلاً لعاقبة المجهود أي اما أدروا واما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
 ومالتفصيل كاماننا * عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكرر أو محصوراً أو مستفهماً عنه وعامله خبر عن اسم عين) في
 الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو المحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني
 كون المصدر مستمراً للحال لا منقطعاً ولا مستقبلاً نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر
 خبراً والرابع كون الخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سير اسيرا) والتقدير أنت تسير سير الحذف تسير
 وجوب القيام التكرير بمقامه (و) المحصور بالاً أو انما نحو (ما أنت الاسير او انما أنت سير البريد) والتقدير
 ما أنت الاسير سيراً وانما أنت تسير سير البريد حذف تسير لما في المحصر من التأكيد التام مقام التكرير
 والمعطوف عليه نحو أنت أكللاو شرباً والتقدير أنت تأكل أكللاو تشرب شرباً لان العطف كالتكرار
 نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملاً بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل
 هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتماعطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل
 الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضع في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أأنت
 سيرا) والتقدير أنت تسير سير اسير عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطالبة للاستفهام ومعنى
 الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفاً وهو غير
 مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال
 كذا مكرر وذو محصر ورد * نائب فعل لاسم عين اسند

فان لم يكن المصدر مكرراً ولا محصوراً ولا مستفهماً عنه ولا معطوفاً عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير
 سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سير او لو كان العامل خبراً عن اسم معنى لم يحتاج الى اضمار فعل بل يتعين
 رفع المصدر على الخبرية فمحو انما سير اسير البريد بخلاف كونه خبراً عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن
 معه اعتقاد الخبرية اذا المعنى لا يخبر به عن اسم العين الاحجازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * أي
 ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤ كذا نفسه أو) مؤ كذا

الذكي وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في) (لغيره
 قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصاً وقد اعتمد وليس المراد
 خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أي يوصون
 وصية أو ما وصية بالرفع فبتقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معمول

وانما جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة كما حققه في المطول في بحث الجواز العقلي (قوله هي نص في معناه) ان ارادوا انها لا تحتل
غيره فمنوع وان ارادوا انها تحتل غيره فهو مساو للاول وهو مشكل (قوله زيدا بنى حقا) قال اللقاني أى أحق حقا وأما قوله وهذا زيد
الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابله الباطل فنصبه حينئذ على انه منقول به وعمله محذوف أى
أعني الحق أو على الحال بما يليه منكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازى يتصف بالاثبات لكن التأكيد
انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعتنى بدفع التجوز عنها فالتأكيد يصير اللفظ نصا ٣٣٣ في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله

(لغيره فالاول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو قوله على ألف عرفا أى اعترافا)
فجملة له على ألف نص في الاعتراف لانها لا تحتل غيره وسبب مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة إعادة ما قبله
فكان الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتل معناه وغيره) ويقع منكرا
ومرر فالاول (نحو زيدا بنى حقا) فجملة زيدا بنى تحتل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان
قولك حق ارفع الجواز يثبت الحقيقة وسبب مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتلا فهو
مؤثر والمؤكده متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني تسमान ما هو جائز التعريف وما هو واجب فالاول
نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت
أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكأنك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان المخاطب
يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثاني (لا أفعل
كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي
ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لارجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة
الذكر قاله الموضع في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا أفعله ببتة والبتة
أى ببتة ببتة والبتة وفي الباب لم يسمع في البتة لا قطع المزمرة والقياس وصلها وألى هذه المسئلة أشار
الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمتدا

نحوه على ألف عرفا * والثاني كابنى أنت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيها) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أى على اسم
بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أى المصدر فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرطا خامسا وهو أن يكون
ما شتمت عليه الجملة غير صالح للعمل (كررت فاذا له صوت صوت جادو) اذاله (بكاء بكاء ذات داهية)
فالمصدر الثاني فيهما فاعل علاجى واقع بعد جملة وهى له صوت وله بكاء وذلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه
وهو المصدر الاول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الماء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في
المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لامع حرف مصدرى ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت
به في حال تصويت وبكائه لانه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان
يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذاله صوت هو بصوت فاتجه
انتصاب ما بعده به لجهة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال
تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوفا فصار
قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو بصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء
الشروط البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة

فاذاله صوت) قال اللقاني
قالوا في تقديره وتقدر
ما شبهه فاذا هو بصوت
صوت جادو اذا هو يبكى
بكاء ذات داهية صرح
بهذا التقدير في المتوسط
وفيه إيماء إلى ان الدال
على الفعل المقدر الناصب
انما هو والجملة قبله
لا المصدر كما هو ظاهر
ما هنا ويدل على ذلك أيضا
قول الموضع في التشبيه
في طى المحمل لان ما قبله
بمنزلة له طى أى ما قبل
المصدر من الجملة السابقة
في تاويل جملة تدل على
الفعل المقدر اه واعلم
ان صوت مرتفع بالابتداء
لا الفاعلية لان الاصح
ان الرفع حينئذ فعل
الاستقرار واذا الفجائية
مختصة بالحمل الاسمية
ولانا وان قلنا العمل
للظرف فانما هو بالنيابة
عن الفعل الذى كان وأيضا
فعدم الاعتماد (قوله لانه
لا يحل الخ) حاصله ان
ان والفعل لا يحل محله

لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له يفيد الاماحة وليست المراد (قوله تعين
أن يكون الخ) أى عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين
قال المصنف في الحواشي وتعين الحالية عندى ولا يرد بجمودها لانه قد مر مثل أو قوله بمنكر ولا يمتنع كبر صاحبها لاننا لزم قول س أو
يقدر تنديه ونحوه وعلى الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو بصوت) هذا وقوله الا فى بمنزلة قولك فاذا هو بصوت يقتضى ان المصدر
محذوف الزوائد أى تصويت جادو الا أن يضبط بصوت بوزن بموت (قوله ولم ترد ان الخ) اذ لم يكن هذا مردودا لم يحجز الوصفية ولا البدلية

بالعلاجى ما يقابل
المعنوى بان يكون من
الافعال الظاهرة وان
لم يكن له علاج وحركة
كالهيكى بمعنى مجرد الدمع
والحزن على تسليم ان
لا علاج فيه فليحذر اه
وفيه اشارة الى قصور
تفسير الشارح للعلاجى
ويجوز الرفع استيفاء
الشروط على البدلية أو
الوصفية

(هذا باب المفعول له)

(قوله والذوات لا تكون
علالا الخ) يرد عليه ان هذا
يقضى عدم التعليل بها
مع الجر بحرف التعليل
فقال (قوله أى مهما
يذكر شخص الخ) أى ان
مناسبة عن اسم الشرط
وفعله والمفعول له علة
لذلك الفعل لان العلة لا بد
لهامن معلول وليس
فى لفظ الكلام بحسب
الظاهر ما يصلح لان يعال
(قوله اذا لم يرد عبيدا
باعيانهم) ينظر ما وجهه
وكون غير المعيينين فى
معنى المصدر بسبب
الابهام بعيد من المرام
لان علة اشتراط المصدر
عدم صلاحية الذوات
لتعليل الافعال ولا فرق
بين ابهام الذوات وتعيينها
(قوله وأوله الزجاج على

ان كانت معرفة ولا يجوز الا فى الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصيغة أيضا على تقدير مثل وهل
الرفع والنصب متكافئان أولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثانى ليس هو الاول
والنصب سالم من هذا الجواز وذهب ابن عصفور الى أنهم متكافئان لان فى الرفع التقدير والاصل
عدمه (ويجب الرفع فى نحو) قولك (له ذكاه ذكاه لانه) أى الذكاه فعلى (معنوى لا علاجى)
والمراد بالعلاجى ما يحتاج فى احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوى
بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجى لانك اذا قلت له ذكاه فلسنته تريدانه فعل شيئا
بل انه ذو ذكاه فكان بمنزلة ان يد يد اسد فكم لا ينتصب بد فكذا ذلك هـ ذاو يجب الرفع أيضا فى نحو قوله صوت
صوت حسن لانه غير تشبيهى (وفى نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت حمار
خبره (وفى نحو فاذا فى الدار صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما آه يا
الاول فلان الضمير المنتقل الى الحمار والمجرور المصدر لا صاحبه وأما الثانى فلان الضمير المجرور به على
ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لالتنازع فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذى ينصب
المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (الكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس
منه (تنبيهه مثل له صوت صوت حمار) فى النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة
المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلى يصف فرسا

(ما ان يمس الارض الامنكب * منه وحرف الساق طى الحمل)

فطى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما أن يمس الارض الامنكب
(بمنزلة له طى) فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بمعناه ونصبه صار ما أن يمس
الارض بمنزلة له طى انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا
الفرس مضمر قد باع فى التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه
منكب وحرف الداق وأراد بطى الحمل انه مدهج الحلقى كطى الحمل وان له تنافيا كتجافى الحمل بكسر
الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقه السيف واقصر فى النظم على بعض شروط المسئلة وأطال بقية
الشروط على المثال فقال

كذلك ذو التشبيه بعد جملة * كلى بكى بكاء ذات عضله

*(هذا باب المفعول له * ويسمى المفعول لاجله و) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله
جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المحيى وحكمه النصب بشرط (وجميع ما اشترطوا له
خسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون علالا للافعال غالبا (فلا
يجوز جئت السم العسل) بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجوهري وأجازيونس)
ابن حبيب (أم العبيد) بالنصب (فدوعبيد) زاعم ان قوم من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم
شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمذكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان
كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالما كور دوعبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا
النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيد ابا عيانهم
وأوله الزجاج على تقدير انما تلك العبيد أى مهما يذكر شخص من أجل تلك العبيد فدوعبيد وهذا كله
مراعاة للمصدر (و) الشرط الثانى (كونه قلبيا) أى من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هى
الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتكم
قراءة للعلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الجوزي وغيره)
كالرندى ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قوله تعليلا لأولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض ٣٣٥ أخص من العلية لانه عبارة عن

العلة المطلوبة للحصول
فيخرج منه فعدت عن
الحرب جنبافان قيل اذا
ضربت - تاديبا فالضرب
هو العلة المقتضية للحصول
التاديب فكيف يقال
ان التاديب علة للضرب
قلت معنى التاديب ارادته
فهو من باب اذا قسم الى
الصلاة وقد يؤول على
حذف المضاف ولاشك ان
ارادة حصول التاديب
هو العلة الباعثة على
الضرب اهويه يعلم انه
يتعين ان يكون قوله هنا
غرضا كان كربة بالغين
المعجمة لا بالمهمة كما قال
الشارح وأما قول المعترض
ان الغرض ما كان باعنا
على الفعل ووجوده متأخر
عنه فدفع بما يؤخذ
مما قاله المصنف فتقدير
جئتكم رغبة اظهر رغبة
فتأمل (قوله أو بالعكس)
فدفعه من العكس تاهبت
السفر فلم منع وقد يقال
تاهبت السفر فيه مانعان
آخر ان كون السفر ليس
قليبا وعدم الاتحاد في
الزمان (قوله وأجاب
عنه ابن مالك الخ) فان
قلت فما تصنع بقوله تعالى
أولئك هم الراشدون

أفعال الجوارح لا يجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئتكم ضرب زيد
أي لتضرب زيدا) ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لان فاعل المحي غير فاعل
الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل
واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجتمع لشرط وجوابه بان هذه شروط
النصب لا لتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف
غير ثابت كما تقدم في باب التعدى والازوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة كما كان باعنا على
الفعل ووجوده متأخر عنه فلا يصح تحمله بقوله (كربة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح
الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جنبافا) فان الجنبين
وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقت) بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام
الاولى والمصدر المعلل بكسر هاواحد وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتكم رغبة
وقعدت عن الحرب جنبافا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستكم خوفا من فرادك أو
بالعكس نحو جئتكم اصلا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهبت) اليوم (للسفر)
غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمري (والمتاخرون)
كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضادوا همال العين لم يشترطه سيمويه ولا أحد من المتقدمين
فعلى هذا يجوز جئتكم أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بان
يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحد كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر
الموت فان الحذر مصدر ذكر علة لتجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان
اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتكم محبتكم اي) لان فاعل المحي المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون) أيضا وخالفهم ابن خروف (فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل
محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريك البرق خوفا وطمعا ففقاء لاراءه والله تعالى وفاعل الخوف
والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريك يجعلكم ترون ففاعل الرؤية
على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل
الزنجشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكال الباقي الى المثال فقال
ينصب مفعولا له المصدران * أبان تعليلا كجدشكر او دن

وهو بما يعمل فيه متجدد وقتا وفاعلا وبق عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح
المع لابن جني فقال وللمفعول له شرط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي جعلني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع
جعلني على زيارتي اياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا
يجوز أن يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشئ لا يكون علة
لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها واجب عند
من اعتبر ذلك الشرط أن يجزى بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر الناظم على
اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد جاز به باللام (ففاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (نحو والارض

فضلا قلت انما تنصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان
كأنهما مستندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدوشري فيه نظرفان قوله أي الذي جعلني الخ يناقيه عند التامل الصادق
وكذا يقال فيما بعده (قوله والشئ لا يكون له لوجود نفسه) هذا بعينه ياتي في اشتراط كونه علة لان الشئ لا يكون علة لنفسه

(قوله وأيسر هـ درأ) قال الدونشري فيه مساححة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللغاني لم يذكر الشيخ الثالث نحو ضرر بالانه ايمن من هذا الباب وألحق انه لم يذكره لآخر اجه بقوله ومتى فقد المعلن فخرج بالمعلن مالم يس بعلة فلا يجوز جرحه بلامها (قوله وقد نضت) قال الدونشري يقال نضت ثوبي انضوه اذا خلعتته ونضوت السيف انضوه اذا سللته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدونشري أقول وفيه أيضا عدم كون ٣٣٦ الهزة فعلا قلبيا (قوله فظا هره التخالف) قال الدونشري قد يقال بل نصه وصرح به التخالف

وضعها للنام) فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جبر باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو ولا تقتلوا أولادكم من اطلاق) فاملاق وهو الفقرة له للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض عن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية اطلاق) فالخشية مصدرة قلبيا فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتله صبرا فمتنع جرحه لان الجرح يحرف التعليل بفقد العلية والغرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي (فجئت وقد نضت انوم ثيابها) * لدى السترا لابس المتفضل

فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جبر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابي لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واضح واحد تنوشع به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي (واني لتعروني لذكرك هزة) * كما انتفض العصفور بلك القطر

فالذكري علة عر وهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العر والهزة وفاعل الذكري وهو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جبر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام مخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جبر بلام التعليل وقال في المعنى اللام في لدلوك بمعنى بعد فظا هره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جرح المستوفى للشروط) والى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة ان كان) مقرونا (بال وبقلة ان كان مجردا) منها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقل ان يصحبها الجرح ديه والعكس في محبوب آل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بال والجرح ديه منها (قوله

لا أتعد الجرحين عن الهيجه) * ولتواتر زمر الاعداء

فالجرحين مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناصر به ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرور من آل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجرح والاكثر فيه أن يكون منصوبا وانما كان جرحا لانه لا يخلاف المقرون بال لانه أشبه الحال والتميز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجرح (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجرح (نحو وان منها لما يهبط من خشية الله) أي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جرح المفعول له المضاف (لا يلاف قريش) فايلاف مفعول له وهو مضاف مجرور وباللام وهي متعلقة

قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللغاني (قوله والدلوك الميل) قال الدونشري وبما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصغرت وتدلكت للغروب انتهى فيكي ما ذكره الشارح فقييل (قوله ويجوز جرح المستوفى للشروط) فيه اشارة الى ان الشروط شروط الجح وازالنصب لالوجوبه وهذا يدل على ان الجرح هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له انه يقع جواب السؤال بل والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان المحذوف واجبا والضمائر ترد الاشياء الى اصولها (قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وان منها لما يهبط من خشية الله) قال اللغاني ان قلت

ان الضمير في منها اللججارة وخشيته غير قلبية فليس ذلك من جرح المستوفى للشروط قلت المراد بالقبلي ماشانه ان يكون بقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللغاني يحتمل أنه أشار بقيل الى ان لا يلاف مصدر الرأعي المتعدى الى اثنين أي ألفت زيد عمر أي صيرته بالفه فهو ضاف في الآية الى مفعوله الاول وقام له محذوف أي لا يلاف الله تعالى قريش رحله الشتاء وأصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل انفعال الا يلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على ان الا يلاف حينئذ ليس قلبيا وانما العلة الى الالف فتأمل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه أشار به الى ان ما ذكره بعد قوله والجرح في هذه الآية واجب أو لما أشار اليه من اختلاف

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ماض من معنى في) قال اللقاني أن قلت هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف كما قلت المقتضى للبناء تضمنه آياه وضعاءه - هذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب إن قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لأن اليوم في مضي اليوم لا يسمى ظرفا لصطلحات كذا - معني بقوله ضمن الظاهر في التضمنين بالفعل لان التضمنين بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كاليوم في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمنين نعم قد يقال لا يكتفي في التعريف باي لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللقاني معناه حصول التضمنين مع كل فعل عمل فيم لو وقع معناه في معناه انتهى قال الدونشري قال ابن غازي نافلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا معنى في - لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهور والبطن فهذه على معنى في لان المعنى في السهل والجبل وفي الظهور والبطن لكنهما ليست بظروف لان تضمنهما معنى في ليس بظرف فيهما لو قلت أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٣٧ والتلول أو ضرب زيد اليد والرجل

يبعدوا (أي فليبعدوا وب هذا البيت لا يفهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت القامع في الكلام من معنى الشرط اذا المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبده لسائر نعمه فليعبدوا لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهما خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) الجار (في هذه الآية) واجب عند من اشترط في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتأخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاحفش اللام في الايلاف متعلقة باعجبوا ومقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحها في مصحف أي سورة واحدة ويضعفان جعلهم كعصف انما كان لغيرهم وجراهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلاف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدم من لفظه والتقدير جئتكم أكرمكم اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

﴿هذا باب المفعول فيه﴾

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماء الفراء محللا والكسائي وأصحابه يسمون الظرف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ماض من معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالة على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كما مكث هنا أزمانا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان أزمانا جمع زمن

(٤٣ تصريح ل) وفي حاشيتنا على الالفية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كما مكث هنا أزمانا) كذا وقع في كلام الناطم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهم وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الالفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شيء وهو ان كلام الكشاف يشعر بجمع عطف الزمان على المكان فانه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصرتكم الله في موطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام موطن ويوم حنين ويجوز ان يراد بالموطن الوقت كما قتل الحسين على الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمرا لهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذ عجبتم بدل من يوم حنين فلوجعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثير في جميعها فبقي ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصب اذ صار اذكر انتهى قال السفاقي ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضممار الفعل فهو مبني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار الى منعه ابن الحاجب في مختصره في الاصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذنيب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعلته معطوفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في مكانه قال لقد

أو الرأس والجسد لم يحجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متغناء ايها فنحن قولهم هو مني منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو مني مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قري يمانى ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا مني ولا مكانك درج السيول مما الظرف فيه سماعى فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى

نصر كم الله في مواطن كثيرة في يوم حنين وهذا المعنى باطل لانه يعين مكان النصر و زمانها ولا شك انه ليس زمان النصر في المواطن الكثيرة يوم حنين سواء اجعلت اذ اعجبتكم بدلا أم لا وأما اذا عطفت يوم حنين على محل في مواطن كما هو الظاهر فحرف العطف قائم مقام نصر كم العامل في مواطن فكأنه قال لقد نصر كم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جازان يكون اذ اعجبتكم بدلا من يوم هو هذا كما تقول رأيت مرارا في مصر وليلة العيدة اذ فاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذي لا عطاء على وجهه المنير فلا تخش من قعقة سلاح الزمخشري فانها جمعة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والاصل مقدار حلب ناقة) اعمل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعده حذفه مما ناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمانا مقدارا حلب ناقة ونحو جزوراي وقتا قدر حلب ناقة ونحو جزور

من أسماء الزمان (و) الاسم (الذي عرضت دلالة على أحدهما) أي (الزمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز لهما) أي بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوم وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخ وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثاني (ما أفيد به كناية أحدهما) أي الزمان والمكان (أوجز ثبته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيقا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصاراد الين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيقا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصاراد الين على جزئيهما الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لاحدهما) أي الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار) فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما اوصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمانا طويلا ومكانا شرقي (و) الرابع (ما كان مخفوعا بضافة أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف (أنيب عنه) المضاف اليه بعد (حذفه) أي المضاف (والغالب في هذا) المضاف اليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدرا) (والغالب في) المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زائدا ولا بد من كونه معينا لوقت أو مقدار) فالمعنى للوقت (نحو) جئت صلاة العصر أو قدم الحاج (فصلاة وقدم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدم (و) المعين للمقدار (نحو) انتظر تلك حلب ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم في المثل (لا أكلمه القارطين) بالثنائية (والاصل مدة غيبة القارطين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارطين وهو ثنية قارظا بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا تيك أو يوب القارظ العنزي وهما قارطان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أي مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وببعد ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالترام الخارجى اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمنين معنى في كقولهم أحقا نك ذاهب) فاحكام منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقراء

(قوله كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة هؤلاء أهدي من الذين ٣٣٩ آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن

الشارح أراد به الأسراء
الآن الواو ليست من
التلاوة (قوله لانه ليس
فاعلا في المعنى) قال
الدنوشري قد يقال ان
التمييز لا يجب أن يكون
فاعلا في المعنى بل قد يكون
كفا في طاب زبد نفسا وقد
يكون مفعولا في المعنى كما
في وفجرنا الارض عيونا
وقد لا يكون فاعلا ولا
مفعولا كفا في امتلاء الاناء
ماء الآن يقال ان التمييز
بعد اسم التفضيل لا يكون
الافاعلا معنى كذا قيل
وهو منقوض بمثل زيد
أكرم الناس رجلا (قوله
وسكنت) قال المصنف
في الحواشي الظاهر ان
سكن متعد مثل بني نعم
سكن ضد تحرك قاصر
وليس الكلام فيه ولهذا
جاء مصدره على السكون
ولم يجئ مصدره هذا على
السكني مثل الرجعي
والبشري (قوله انما هو
على التوسع) أي واجراء
اللازم مجرى المتعدي
وحينئذ فلا حاجة الى قيد
الاطراد لان ما ذكره يخرج
بقوله لم يجئ حيث
المنصوب على سعة الكلام
منصوب بوقوع الفعل
عليه لا بوقوعه فيه فليس
مضمنا معنى في و به يعلم
ما في كلام المصنف

على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حدوم
آياته انك ترى الارض (والاصل أفى حق) ذهابك فذفت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقتوا
بذلك) الحرف الجار في قوله * أفى حق مواساتي أخاكم * (قال) فائدا الغاء ابن المنذر القشيري
(أفى الحق أفى معر بلك هاتم) * وانك لا خل هو التلاوة

فصرح بنى وشبه هوى من هو معر م بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين
الحياة والمجربة فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خر صرف حتى يستعمل خر ان كان حال
هو اه به هذه المماثلة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضع والجارى مجرى أحدهما
شاملا للزمان والمكان خصه بقوله (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع
خبر عن المصادر) كما تقدم في أحقا انك ذاهب (دون الجئت) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن
مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدهما من ان ومعه وليها في تاويل مصدر مرفوع على
الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا انزلنا ورده أبو حيان (ومثله) أي مثل أحقا انك ذاهب في الانتصاب على
الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أوجه رأي) انك قائم (أو ظننا مني انك قائم) غير شك وجه
رأي وظننا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاطي والاصل في غير شك وفي جهدرأي
وفي ظن مني على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله * الظرف وقت أو مكان ضمنا *
في باطراد * وتبعه الموضع (ثلاثة أمور) أحدها وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بنى) فانه يصدق عليه
انه اسم ضمن معنى في اذا التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما
ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثاني) نحو يخافون
يوما من أسماء الزمان (ونحو والله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا
من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهما ليسا على معنى في) اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك
اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لافيها وانما نصب لفظ يوما
يخافون (ونصب) محل (حيث) فعل مضارع منترع من لفظ أعلم بتقديره (يعلم) حال كونه (مخدوفا)
لدلالة علم عليه لا أعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا)
هذا وقد قال الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلامن
قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا وليس
تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجهها وقول العباس بن مرداس

* واضرب منابا للسيوف القوانسا * انتهى وفي الارشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني
أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل
حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادى
بقوله لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل
الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان
يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال
ولستم كذلك انتفى (و) الامر (الثالث) نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما (أي الدار والبيت
(انما هو على التوسع) وهو في الاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف
الحاوض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

وتحقيق المقام يطالب من حاشيته تعالى الالف

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالقرسوخ والميل والبريد فانها إنما ينصبها أفعال السير والنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المذكور غير الموصوف وما يقع جوابا متى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والناتج الابد والدر والليلة والنهار اذا كن بال فاتهن لا يعامل فيها الا ما يتطاول لان العمل واقع في جميعهن اما تعميما كصمت يومين أو تقسيما كاذنت يومين فان لم يكن بما يتطاول لم يكن استمراره في جميع الظروف لا يتناول ما ت زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمي اذا كان التعدى المنفي بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالأمر مسلم الآن الكلام في ان ماهو ٣٤٠ ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الآن يقال لا يشترط استعماله مع سائرهابا بالفعل لكن

يكفي اذن الواضع في ذلك ولو بقاعد وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت في الدار ولا شك في صحته فتعمل (فصل) قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه لا تخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم في النظم حذف مضاف لان الواقع في الظرف الحدث الذي هو معنى من المعاني وهو لا ينصب وانما ينصب ما يدل عليه امام مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصداق لانه الواقع في الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهي أن يقع صفة) قال

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا تمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيحى (فصل) (الظرف الزماني والمكاني) حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهـ ذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه (ولهـ ذا اللفظ ثلاث حالات احداها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله منظره (كامث هنا أزمننا وهذا هو الاصل) لان الاصل في العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة الثانية أن يكون محذوفا جوازا (لدليل مقال) (وذلك كـهـ ولـكـ فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لما قال كم سرت أو متى صمت) أي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كـ يطلب بهاتين المعـود ومطابقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بهاتين الزمان خاصة (و) الحالة الثالثة أن يكون محذوفا جوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة كررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذي عندك) فعندك صلة الذي (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقدره استقر أو مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبر الاية قال مرتت برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليهما ثلاثة أشياء القطع والبناء وقوعهما موقع شي آخر ومثل للزمان مثالان أحدهما قياسي والآخر سماعي فقال (أومشـ تغلا عنه) العامل بنصبه محل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يقدره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل بحسب جره بنى كما مثل (أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أمر اقدم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوبه لفظا بفعل محذوف وأضيفت الى اضافة تبيان أو اضافة أعـم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى آل وأل الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (أي كان ذلك حينئذ اسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وحينئذ الآن أي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع

اللقافي فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشـ تغلا عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ) لهذا في الآن المنفي في الفصل الذي عقده للتدريب في ما تبعه الا بى حيان قوله من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهي وصاتها في موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدميني وهذا الاشكال مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أن سمعت بان المنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع في الا يتخبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أباحيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يجربا محرف أو لا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد في ايار والطب في تموز والحقي في الحواري ان محل المنع اذ لم يكن المضاف اليه

معلوم انهم القادة وهو في الـ ٢٠ يتبين معلوم هذا حاصل مما أجاب به الشنقي عن رد أبي حيان على الزمخشري وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهم اعراب من قبل خبر عن ما وقال وقد ذهـل عن قاعدة عربية وحق لهما ان يذلا عنها وهي ان هذه الظروف الخ مائنه هذا تحامل على الرجلين وموضعهم امن العلم معروف * (فصل) * ٣٤١ (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط

المصنف في حواشي ابن الناطم ما نصه لا في بيان شخص مسماها فان نحو البيت والدار تختل صورة مسماها عن الصورة السكينة من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليست (قوله ومكان) هذا اذ لم يرد به معنى يدل فان ارد به ذلك فلا يستعمل الا ظرفا نحو هذا مكان هذا أي بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال السنباطي فيه اشارة الى ان قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر في نفسه بل هو المتعين في عبارة الناظم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقاني قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به في اعراب

الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس اغير لانه يرى ان قولهم لا غير لمحا للمصريح به في المعنى وبالغ في انكاره في شرح شذوره والمحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم لفعل وما جرى مجراه او شمل مستثنى المحذف قول الناظم والافانوه مقتدران ذلك يعي الجائز والواجب * (فصل أسماء الزمان كلها صالحة للالتصاف على الظرفية سواء في ذلك مبهما كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسابيع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمتخص ما يقع جوابا للمتي كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين وأسابيع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو وعدت متعذرا بدريد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله السنباطي (والصالح لذلك) النص على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أي صورة هي مسماها والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقة وينحل الى قولنا ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقة الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قد ادم اغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس الكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها او الوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم بخلافك اسم لما وراه ظهر لك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (وشبهها في الشئ ياع كناية عن جانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه عما يتعين التصريح معه بقي (وكأسماء المقادير كليل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل و(اتحدت مادته ومادة عامله كذهب زيد ورميته مرمي عمرو) لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجميع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نعد منها مقاعد للسمع) فذهب مرمي ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمي رمي وعامل مقاعد مقاعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنافتم مقامك والمصدر نحو عجمت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الابهام وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذام قيسا أن يقع * ظرفا لما في أصله معه اجتمع فلواخذ لغت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهب مرمي عمرو ولم يجوز في القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بنى (وأما قولهم هو مني مقعد القابلة ومخرج الكلب ومناط الثر يا فاشاذ) نصيبه

الافية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر (قوله فشاذه نصبه) لا يخفى ان قول المصنف فشاذه خبر عن قوله في فشاذه ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النص فكان اللانقي بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذه بسبب النص وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل في غير مواضعه

(فصل) (قوله أو خبرا) ٣٤٢ فيه ان غير المتصرف يخبر به نحو قدومي سحر ولذا قال في التسهيل فان جازان يخبر عنه

أو بحرف غير من فتصرف
(هذا باب المفعول معه)
(قوله وهو اسم فضلة الخ)
يرد عليه نحو
وزججن الحـ واجب
والعيونا
لان الواو بمعنى مع كما سيأتي
غايته انه لا فائدة في
الاخبار بالمعية فاحتيج
للحذف أو التضمين ولهذا
قال في الحواشي ان أولى
ما حذفه المفعول معه
الاسم الفضلة الواقعة
بعد واو الدالة على المصاحبة
المقصودة ليخرج بالمقصودة
ما ذكر (قوله كسرت
والنييل) مثله فاجعوا
أمر كم وشركاءكم اذا لم يقدر
عامل ثلاثي ولا مضاف
ثان وهو - والاسم قال
المصنف في الحواشي
وقول بعضهم ان جمع
يخص الذوات مردود بل
يعم - ما أجمع يخص
المعاني ونظير قول بعضهم
فرق بين الاجساد وفرق
بالتخفيف بين المعاني
بدليل قولهم ما انفارق
ولا يقولون الفـ رـق
والصواب ان الثلاثي
مشترك كما ان جمع مشترك
ودليله واذا فرقنا بينكم البحر
فافرق بيننا وبين القوم
القاسقين انتهى وهذا
البعص - والشهاب
القرافي كما أسلفنا صدر

لمخالفة مادته لمادة عاملة (اذا التقدير هو منى مستقر في مقعد القابلة) وفي فـ جـ الـ كـ بـ وفي مناط الثريا
(فعامله الاستقرار) المتعلق به منى الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد و فـ جـ و مناط
والمعنى هو منى في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط و فـ جـ
الكـ بـ من الزاخر من الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاخر
متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل في المقعد تعدد في المزج و فـ جـ و في المناطق لم يكن شاذا)
لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر منى قعد مقعد القابلة و فـ جـ فـ جـ الكـ بـ و مناط الثريا و فـ جـ
استأثرت أسماء الزمان بصلاحيته المبهمة منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل
الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لانه يدل على الزمان تضمننا وعلى المكان التزاما
(فصل الظرف) الزماني والمكاني (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان
يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا اليه كالיום) فانه يستعمل مبتدأ أو خبرا (تقول
اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبنى اليوم) ومفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك
) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفا وغـ يـ ظرف * فذلك ذو تصرف في العرف

(وغيره متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) في استغراق الماضي (وعوض) في استغراق
المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي
ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء أى قطعته ففنى ما فعلته قط ما فعلته شيئا
انقطع من عمرى لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرقى
ابتداء الغاية وانتهائها اذا المعنى ما فعلته منذ خلقني الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرار من التقاء
الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها جملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان
عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن
مضافا (و) النوع الثانى (ما لا يخرج عنها) أى عن الظرفية (الايدخل الجار عليه) وهو من خاصة قال
في درة الغواص واختصت من بذلك لان أم الباب ولكل باب أم غمماز بخاتمة دون أخواتها (نحو قبل
وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من
تدخل عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناها رجمة من عندنا وعلمناهم من لدنا علما (اذ لم يخرج
عن الظرفية الى حالة تشبيهية بها) أى بالظرفية (لان الظرفية والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيهما
والتعلق بالاستقرار اذا وقع عاصفة أو صلة أو خبرا أو حالا فان جرى من الظروف بغير من كان متصرفا نحو
عن اليمين والشمال عزين والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك
ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله
وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية تجملة ذات فعل أو ذات) اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات
الفعل (كسرت والنييل) ذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو (اناسائر والنييل) فيصدق
على النييل في المثالين انه اسم لدخول أل عليه - وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو - نى مع
والواو تالية تجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال
الثانى فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النييل مفعولا لانه

الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضى ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولى ظن فعلى

(قوله بناء الخ) قال الدونشني هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى أن يقول ولا يجوز ٣٤٣ أن يكون ان والفعل مفعولا معه خلافا

لبعضهم وكنت سألت
قديم مشايخ العصر عن
وجه المنع فلم يبدو جوابا
شافيا وظهري أن قصد
العطف على المصدر
المستفيد من الكلام السابق
منع من الحمل على المفعول
معه وهذا غير مطرد في
كل اسم مؤول فليتامل
ذلك (قوله ولو قال بدل
الخ) هذا اعتراض ضعيف
لان المراد ان عمر في المثال
يتمنع نصبه وان كان
حينئذ فضلا لما ذكر
(قوله قدروا الضمير الخ)
هذا التقدير على تسليم
ان النصب على المفعول
معه وقد يمنع ذلك ويقال
انه مفعول به بتقدير
وملا يستلز بيدا (قوله
ويتعين ذلك) أي كون
الضمير فاعلا في الثاني أي
كيف أنت وزيد لانه
بتقدير كيف تصنع ضمير
تصنع فاعل لا غير دون
الاول لانه بتقدير ما تكون
فضمير تكون محتمل
الفاعلية ان كانت تامة
والاسمية ان كانت ناقصة
هذا مراده فيما يظهر وهو
مبنى على ان الاصل في
كلام الموضوع المذكور
متعين وفيه نظر لان
سبويه قد رده من مادة
الكون فيما وقال بعض

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (خرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (تحولتا تاكل السمك
وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيد الموضع بذلك في شرح اللحمة (وتحوسرت الشمس طالعة) برفعهما
(فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر (لانها دخلت في) المثال (الاول) في اللفظ
(على فعل) وهو تشرب (و) داخله (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشمس طالعة فليس مفعولا
معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة
ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزنخسري كناية له عنه في المعنى (و) خرج (ب) اللفظ
(الثاني) وهو قوله فضلة (نحو اشترك زيد وعمر) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله تال
لواو (نحو جئت مع زيد) فانه تال لنفس مع لا الواو التي بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى
مع (نحو جاء زيد وعمر وقوله أو بعده) فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي في المعية ولو قال بدل جاء رأيت
حتى يكون عمر ومنصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بغيره (و) خرج
(ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضعيته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه
النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمري) بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول
معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل
وحر وفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هـ ذالك وأباك فقيح لانك لم
تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن
عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه
(خلافا لابي علي) الفارسي فانه أجاز في قوله * هذا رداي مطويا وسريالا * اعمال الإشارة وأجاز بعضهم
اعمال الظرف وحرف الجر اهـ كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال
ينصب تالي الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه

فقال
(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيد وكيف أنت وزيد) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى
الفعل وحر وفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير)
وهو أنت (فاعلا بحذف لامبتداء) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول
(والاصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية (فاما
حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برزض ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقد رده سيبويه من لفظ
الكون في المثالين وقد رده بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيد او ما كنت
وزيد واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصوده أو غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس
لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز الا ما قد رده سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست
سؤالاً عن مسألة مجهرولة ولو كانت لجراد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدره
فخص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون
حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصا وكيف وما في موضع
نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة
أشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب
(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم
اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فعني سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اهـ وهو فاسد لانه يقتضي انه
مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) بقي عاياه التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان اصل وقت وزيد اختلفت مع زيد فحدثت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الحجاز وأبطل النحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف ه ذا الابطال باطل بنحو جئتكم قدوم الحاج وعكسه لم تقمض عينك ليلة ارمدا وقال الزجاج في اما العبيد تقدره اما مملك العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) هم ذارد على من قال في حروف النداء انها العاملة في المنادى لقوله يا اياك دون اياك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقوله لا اياك دون الاك الا ان الناطم اجاب عن هذا لاخير بانهم حملوا التام على المقرغ قال المصنف وعلم الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو حلت على واو العطف التي هي اصلها نحو ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واما كما هكذا ظهر لي انه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه ٣٤٤ ايضا لم نر حرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا ايضا لقوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها

(الخ) أي مخالفة للمفعول معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضع في باب التعجب ان أفعل في ما أحسن زيد امثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحته كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخ بر للبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لزيد لا الضمير ما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بان أحسن الجارى على ضمير ما لفظا انما هو في المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصاح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للنفي وهو ما يصلح للنفي وهو لا يصلح ومثاله استوى الماء

الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروا بمسئلة النصب بالافان نصب الاسم بعد الواو كما ان نصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر المحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناطم بقوله بمامن الفعل وشبهه سبق * ذا النصب بالواو في القول الاحق (ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضع في شرح اللحمة فانهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلم مخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمر انتصب همز و وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت ولا بست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملاسة لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عاياه فكذلك هذا الاولى متفق عليها واثانية طرقها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جمعت وخشا غيبة ونغيمة * خصا لا ثلاث لست عنها برعوى
وهذا مخرج على أن غشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله
ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام
والاصل عليك السلام ورحمة الله

(فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضعه ونحو) اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو وقوله أو بعده لما بيننا) من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضاة في الثاني لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتاقي الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (دجانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجع العطف (لانه الاصل وقد

والخشبة ومات زيد وطلع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتي
في الفصل على الامر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصاح أن يجرى على ما قبله في بعض الاحوال وحمل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشري الاشارة فيه الى اعرايه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنفي فليتا مل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه * (فصل) * (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال المحمدي اعلم ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسي لاسماعي اما من يقصره على السماع فلا يتاقي على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال المحمدي اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جاءا في الرفع يحتمل أن يكونا جاءا منفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد الجمعية

فما نصب لا غير وان لم يقصد المعية نصا رفع لا غير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي يتجه ان يراد على هذا انه ان قصد نسبة الهى بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فان أريد بخصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتامل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمور ثلاثة بل الحق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد فان كان الاول نصب قطعاً أو لا رفع خ ما فإين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أو لا من أنه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصاً وتارة ٣٤٥ يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها

وتارة يقصد الاعم من احتمالها ونصوصيتها في الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فإين جواز الوجهين وظاهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لابد ان يراد بالانظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصد من حيث غمومه والاخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا يتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لمحصل المقصود بالذات الذي هو أمر مخاطبين بمصاحبة الآخرين على

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيد او مات زيد وطلوع الشمس لا متناع العطف في) المثال (الاول) وهو مالك وزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المحرور وهو الكاف في لك الابد الى اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجرح قال الموضع في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطر اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمنع ما كان وزيد كما امتنع هذا لك وأياك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيد على ما يشترط طلبه للفعل وهو الاستهامة الانكارية قدر واعمالا بعد هذه الشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيد وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لا متناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع الشمس (من جهة المعنى) لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله * والنصب ان لم يجوز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أى المفعول معه (وذلك في نحو قوله فكونوا أنتم وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال) والكليتان بضم الكاف مجتان جمر أو ان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذى عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو وقت وزيد الضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبنى أبيكم (من جهة المعنى) لانه اذا قلت كن أنت وزيد كالآخ وعظفت زيداً على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأموراً وأنت لا تريد ان تآمره وانما تريد ان تأمر مخاطبك بان يكون معه كالآخ قاله الموضع في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا بنى أبيكم فالحاطبون هم المأمورون بذلك واذا عطف كان التقدير كونوا لهم وليكونوا الكرم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بنى أبيهم بشئ بل أمرهم بموافقة بنى أبيهم وبدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً لجاز هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو وقت وزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الابدوتو كيد به بضمير منفصل أو باى فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والنصب مختار لذي ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعها) أى العطف والمفعول معه (كقوله

(٤٤ تصريح ل) الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجع النصب لمحصل المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير مخاطبين بمصاحبة مخاطبين على ذلك الوجه فليتامل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشى فائدة الكليتان تنبيه كلية بضم الكاف والحاوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكمهم هاو الجمع كليات وكلى وسياق انه لا يجوز كليات بضم عينه لا اتباع كما لا يتبع عين زيات (قوله بعظم القلب) قال الدنوشى ينظر ما معناه فان القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي يراد على قوله ليس المعنى على انه أمر بنى أبيهم الخ ان المصنف في شرح القطر معترف بانه ليس المعنى ذلك الا ان المعنى لما كان حاصل مع الرفع مع زيادة صرح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجاز هنا انه لا شبهة في جوازه لانه لم يرفع ولا يلزم من

المحو والوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدوشري هو من بحر الكامل (٢) ودخل المحرم في أوله ويجوز كونه رجزا مخبونا وروى غدت مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لأن الذي من المنصوبات التي الكلام فيها إنما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم إلى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن المصنف أشار لذلك لكن قال السعد في حواشي العنود ينبغي أن يعلم أنا إذا قلنا جاء في القوم إلا زيدا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى مجوع لفظ إلا زيدا وهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسبه من المعاني الأربعة والاستثناء استفعال من ثبت فهو في الأصل الاستثنائي

ففعل فيه ما فعل في رده
ومعناه أنك ثبت الحكم
عن الوصول لما بعد أداة
الاستثناء أي رجعت به
من قولك ثبت عزمي
هذه (قوله أو تقدرا)
ذكر في شرح التسهيل
أمثلة للخروج تقدرا
منها جاء زيد الأعمى رآته
قال وإذا قلت جاء زيد إلا
عمر فكذا نك عرفت علم
السامع بموافقة زيد
لعمرو وقد قدرت أنه توهم
أنك اقتصرت على زيد
اتكالا على عامه بتوافقهما
فأزلت توهمه بالاستثناء
ثم قال في الكلام على
المفرغ قد بقاء المستثنى
مقام المستثنى منه إذا لم
يذكر وفرغ العامل لما
بعد الأول واحتز بالتفريع
من نحو وما قام إلا زيدا
عمرو وما قام زيد الأعمى
فإن الأصل فيهما ما قام
أحد إلا زيدا الأعمى وما
قام زيد ولا غيره الأعمى
(قوله بشرط الفائدة)
ظاهرة أنه من جملة المحذوف

علفتها تبنا وما باردا) * حتى شئت هما العيناها

(وقوله)

إذا ما الغائبات برزن يوما * (وزججن المحو واجب والعيون
أما امتناع العطف) فيهما (فلا انتفاء المشاركة) لأن الماء لا يشار كما التبن في العلف والعيون لا تشارك
المحو واجب في التزجيج لأن تزجيج المحو واجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان
حاجبا هما دقيقتا طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلا انتفاء المعية في) البيت (الأول) لأن
الماء لا يصاحب التبن في العلف (وانتفاء فائدة الأعلام بها) أي مصاحبة العيون للمحو واجب (في) البيت
(الثاني) إذ من العلوم أن العيون مصاحبة للمحو واجب فلا فائدة في الأعلام بذلك (ويجب في ذلك اضممار
فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الأول والعيون في البيت الثاني (على أنه مفعول به)
والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن المحو واجب
(وكحلن العيون هذا قول الفراء والغارسي ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله

* أو اعتقد اضممار عامل نصب * (وذهب الجرمي) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة
مناظرته في النحو وصياحه قال ابن درستويه (والمأزني) بكسر الزاي نسبة إلى أبي مازن (والمبرد) بفتح
الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك أن المأزني سأله عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد
بكسر الراء أي المئبث للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمي فخلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين
(والاصمعي) بفتح الميم نسبة إلى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي
(إلى أنه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور)
قبلهما (بمعامل يصح انصبابه عليهما) معاً انصبابه واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لأن
التحسين يصح تسامعه على العيون والمحو واجب فيقال حسن العيون والمحو واجب (و) يقول (علفتها
بانتلتها) لأن الأتالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال ألتها تبنا وما باردا فهو من باب التضمن واحتج
الأولون القائلون بالحذف بأنه لو كان على التضمن لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساع علفتها تبنا وما باردا وهو
غير سائغ وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لها سيب ترمي به الماء والشجر *
واختلف في التضمن أهو قياسي أم سماعي والاكثرون على أنه قياسي وضابطه أن يكون الأول والثاني
يجمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

* (هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقاً أو تقدير من مذكور أو متروك بالأو ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقول
المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أكلت رقيقة مؤمنة وبالشرط
نحو أقتل الذمي إن حارب وبالغاية نحو أتمموا الصيام إلى الليل والاستثناء نحو فشربو آمنه إلا

قليل

وقال الدماميني أنه حكم وليس من
المحدث فقه إن يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا أن كان المراد أن أحد الأيجمل ذلك كما هو مراده بغير المفيد في
باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لأحاجة هذا الشرط مع عدمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على أحد المذاهب الثلاثة أن
(٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه أن المحرم اسقاط أول الوند الجموع ولا يدخل الخمسة أبجر ليس منها الكامل كما نص عليه
فالتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اهـ

الغاية تقتضي اخراج ما بعدها (قوله عن نحو جاء في ناس الازيدا) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق اثبات لم تخصص
فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاء في أحد الارجل أو الازيدا أو خصصته بنحو قام رجال كانوا في دارك الارجل أو بنحو جاء في القوم
الارجل ما كان المستثنى منه معرفا والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة بنحو قام القوم الارجل منهم جاز
وسبب عدم الفائدة في الاول أن المستثنى منه اذا لم يقع لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع
وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويرزول الاشكال) قال
الدنوشري أراد بالاشكال ما أورده ابن المحجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا ٣٤٧ من حيث أن في قولنا لزيد

على عشرة الاثباتا
لثلاثة في ضمن العشرة
ونفيها لناصر يحاوي جواب
بما حاصله يرجع الى
جواب الشاطبي المذكور
ويلزم عليه أن لا يكون
الاستثناء من النفي اثباتا
ولامن الاثبات نفي ا هـ
ووجه اللزوم ان بيان
انه لم يرد دخول المستثنى
في المستثنى منه لا بعنوان
حكم المستثنى مغاير لحكم
المستثنى منه لـ وازان
يكون غير معلوم الحكم
(قوله للاستثناء أدوات)
أي من حيث هو ولا يلزم
استعمال الادوات كلها
في كل استثناء متصلا
كان أو منقطعاً وقال أبو
حيان ولا يستوي المتصل
والمنقطع في الادوات فان
الافعال التي يستثنى بها
لا تقع في المنقطع لا تقول
ما في الدار أحد خلا جارا

قليل منهم وقوله تحقيقاً أو تقدير الإشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو مستترك إشارة
الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالامتداد بالخرج وهو فصل يخرج به ما عدل المستثنى عما تقدم وقوله أو
ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاء في ناس الازيدا
وجاء في القوم الارجل فانه لا يقيّد قال الشاطبي ومعنى اخرجته أن ذكره بعد الامبين انه لم يرد دخوله فيما
تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد التكميل ثم اخرجته هـ ذاق حقيقة الاخراج عند أئمة
اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اهـ وبه يتضح الحال ويرزول الاشكال و (للاستثناء
أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه
وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاختفش وأبو زيد والفراء وأبو عمير
الشيبياني الى أنها تستعمل كثير احرافا جارا وقليل افعلا متعديا جامدا التضمنه معني الا وذهب جمهور
الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها عاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى
واليهما أشار الناطم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعتراض بان حاشا المحرفية الاستثنائية
لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين
فعل قالوا انصرف فهم فيها بالحذف ولا دخل لهم اياها على الحرف وهذا الدليلان ينفيان المحرفية قاله في
المغني (و) الثاني (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها
مطلقا وذهب بعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعتراض
بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهما المار كباغلب الفعل على الحرف لشرف الفعل
فسمى الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين المحرفية والفعلية) فيستعملان تارة تحرفين وتارة فعلين
(وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع
(اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم
السين والقصر (كهدي وسواء) بفتح السين والمد (كسواء وسواء) بكسر السين والمد (كبناء وسواء) هذه
الاخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها ومن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الجباز في النهاية
ومنه أخذ ابن اياز والمحاصل انها تدمع الفتح وتقص مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني
(فاذا استثنى بالاول كان الكلام) قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لابل يكون
الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل (مثله عند فقهاء) فان كان ما قبلها يطلب رفوعا رفع

(قوله واعتراض بان حاشا المحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا في حاشا التنزيهية وبذلك قوله وانما ذلك وانهم قاسوا
لاستثنائية المحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان سنده من أثبت الحذف في حاشا المحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه
لذا الاعتراض (قوله وهذا الدليلان الخ) ربما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا)
أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ
عدم تحقيق أصل الكلام كما قام الازيد أو لا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقهاء) قال
لدنوشري فيه بحث لانه يرد عليه بنحو ما محمد الارسل قد دخلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقهاء لان الحكم عند
وجودها وجوب رفع رسول لا يتقاض النفي بالافعال لـ لها وعند فقهاء النصب بما الحجازية على أنه خبر لها اهـ وقد يقال

المراد أنه مثله في مطابق عمل ما قبلها من غير نظر مخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للنصب لان الكلام في المنصوبات وغير ذلك كما ينسأ في حواشي الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعده الا اذا استثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فما قبل الا وهو محذوخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محذوخ وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن الا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يتأق في النفي نحو ومات الازيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدونشري قال بعضهم ولا فرق أيضا في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يومه يومئذ درهم الامتجر فالقتال فهذا شرط في معنى النفي أي لا تولو الادبار الا متحرفين (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدونشري انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا ٣٤٨ نحو ما في الدار الازيد (قوله وجب نصف المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز

رفعه في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الامارة أو مسافر أو عبد أو مريض رواء الدار قطني وغيره وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك جائز في لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الام - وجبا جاز في الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والاخر أن تجعه له مع الا ناعبا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الازيد انصبه ورفع عليه يحمل قراءة من قرأ فشر بوامنه الا قليل بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم الأبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس

ما بعده وان كان يطلب منصو بالفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جرحا متعلق به نحو مقام الازيد وما رأيت الازيد وما مررت الا يزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعده ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعده الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير مقام أحد الازيد وما رأيت أحد الازيد وما مررت بأحد الا يزيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلو العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرج به عن الايجاب (وهو النفي نحو وما محمد الا رسول) فما قبل الا وهو محمد مبتدأ او المبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعده الا وهو رسول على الخبرية (والنفي نحو لولا تقولوا على الله الا الحق) فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صرحا فأنصب ما بعده الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فخر بها ما بعده الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشي الا بالتي هي أحسن (والاستقهام) الانكار لما فيه من معنى النفي (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائباعن الفاعل فرفع ما بعده الا وهو القوم على النية عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأق التفريع في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيد لانه يلزم منه ما نك رأيت جميع الناس الازيد او ذلك محال عادة (فاما قوله تعالى ويأق الله الا أن يتم نوره فحمل ياق في افادة النفي (على لا يريد لانهم) أي لان ياق ولا يريد معناه النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا تمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسألة التفريع أشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الامسا • • • • •

وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

البحاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم الأبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس
الرملي وما نقله عن ابن مالك لم أطفر به في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع الا النصب وقد أعفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا الأبو قتادة لم يحرم فالامعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمى معاقى الا المهاجرون أي لكن المهاجرون بالماضى لا ينافون اه وجاز حل الاستثناء على المنقطع وسأق عن المعنى ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور رسبه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشر بوامنه الا قليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان حل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر أن أبانواس لم ينف في أمر ظاهر فقال الحمد الامين
پاخير من كان ومن يكون الا النبي الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء في الموجب بان أبانواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

كثيرا وهذا الموضع من جملة مذهبهم وقد قال لمن طالع عافى لعل ذفين * عفا آية الاخوال دجون فابتدأ بقوله خوال دجون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك النبي ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضل له اه وحيث جعل مبتدأ وخبر فافا الجملة في محل نصب على الاستثناء كما نبه عليه في المغني وقال انه فاتهم زيادة عد تلك الجملة في الجملة التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الابدان) قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البديل حيث وجد النبي صراحة وأما اذا كان المغني عليه فالمنظور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشر بوا منه الاقليل ٣٤٩ منهم وحيث نذ قطع النظر عن معنى

النفي واذا روي معناه جاز الرفع بالنظر اليه ولا يترجح وكلام المصنف في المغني يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الالفية ان معنى النفي كالنفي الصريح وفيه نظر لانه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشر بوا منه الاقليل لانه لم يقر به احد من السبعة انظر كلام المغني في بحث لولا (قوله ولا يمكن نقل الاعراب منها الخ) لا يخفى انه يرد عليه فحوا ما قاله اللقاني من نقل اعراب الالموصولة الى ما بعدها ويجاب بما أجاب به فليراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره (١) فانهم يمكن أن يصدق عليه وأن لا يصدق اذا لم يرجح لاعتبار أحدهما على الآخر ومجرد التقديم في العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست عليهم

* ما استثنى الامع تمام بنصب * (نحو فشر بوا منه الاقليل) فاقبل الا وهو شر بوا كلام قام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شر بوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهة وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الابدان كما سيحكي فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالأفوية ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لا آلهة ولا يمكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة المحرف (وأما قوله) وهو الاخطل

وبالصريمة منهم منزل خاق * عاف (تغير الا النوى والوئد)

رفع النوى والنوى على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب (لحمل تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لانهما) أي لان تغير ولم يبق معناه النفي فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملة تين كل رمة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتح تين بمعنى بالوعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الرجح درسته يتعدى ولا يتعدى والنوى بنون مضومة فهمة زسا كنهة بوزن قفل حميرة حول الخباء تصنع للابيدخله ماء المطر والوئد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلاف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال أحدها انه نفس الاوحدتها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الاو اليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الاو اليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى التقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع أن يفتح المهمة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الآن زيد لم يقم حكاة السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامر كبة من ان ولا ثم خفت ان وأدغمت في اللام حكاة السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لانها عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففقيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير مترسخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في اعرابه للشاكة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الاعندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبديل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الابدائي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل

بسيط الامن تولى وكفر فليحذر (قوله ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهم وفيه اه لا يلزم من المخالفة بينهم في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الابدائي تنافي البديل لمنع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائدة في اللفظ لتخاطب العامل لها ومعناها راكبا في قولهم جئت بلارا دوان جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان المخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قيل لو (١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بايد بناولعل هنا سقط كما يعلم بالتأمل

استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات كان أولى وفيه أنه من تنه اعتراض ثعلب أن البدل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضي في جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني في الهندية لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لأن الاوابعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتاج الى الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به في امر أهلك الاكثر فيلزم محيى قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهلك ليكون من قام موجب والرفع على الاستثناء من أحدوا اعتراض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخرجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى أنها اتبعتهم وأهلها سمعت ٣٥٠ هذه العذاب التفتت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة

الثامنة من الباب الخامس من المغنى والظاهر أن الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية الشريفة (قوله) فاما قراءة بعضهم الخ به يعلم ان مراد المصنف بقوله في المسائل السفوية انهم أجمعوا على النصب في هذه الآية اجماع العشرة (قوله في معنى لم يكونوا شرابوا منه) قال الزرقاني أي من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك

لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الاول كانت عاطفة لم تبشر العامل في نحو ما قام الازيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العامل قال في المغنى وقد يجاب بأنه ليس تأليها في التقدير اذا الاصل ما قام أحد الازيداه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله * وبعدني أو كني انتخب * اتباع ما اتصل مثل النفي (نحو ما فعلوه الاقليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبهه النفي النهي والاستفهام مثال النهي (ولا يلتفت منكم أحد الامر أهلك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامر أهلك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقطع من رجته ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجيع والضالون بدل من الضمير المستتر في يقطع بدل بعض من كل ولم يوثق معه بضمير لما قلنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الاقليل منهم (و) في (امر أهلك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الامر أهلك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشرابوا منه الاقليل منهم بالرفع فحملوه على أن شربوا في معنى لم يكونوا شرابوا منه بدليل فن شرب منه فليس مني قاله في المغنى وخرج بالمتمصل المنقطع وسياق وبغير الردود نحو ما قام القوم الازيد بالنصب وجوابا رداعلى من قال قام القوم الازيد اقصد التتابع بين الكلامين ولم يجوز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المترأخي ما جاء في أحد حين كنت جالسا هنا الازيد فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج قيدا للتقدم ما جاء الازيد القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجى (واذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (أبدل على الموضوع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من أحد الازيد بدبرفعهما

لانه قال فن شرب منه أي من النهر فليس مني فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياعه (قوله) وليس قاله في المغنى) أي في القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر مقاله الشارح وقيل الاوابعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخص من الاعتراض ان كان لازمالا ان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فلا استثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متمصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتمصل (قوله بالنصب وجوبا) فتميد الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لا جعل جواز الوجهين اتفاقا أرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوز ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المترأخي الخ) في التسهيل واختير فيه مترأخيا لنصب قال الدماميني والاصل في هذا أقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلي خلاها ولا يعصدها كما يقال العباس يا رسول الله الا الاذخر قال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر ويمكن أن يكون من هذا ما لعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الأعلى يعذفون

من كل جانب دحو راو لهم عذاب واصب الامن خطف الحظفة ان من في موضع رفع بدل من الواو في لا يسمعون أي لا يسمع الشياطين
 الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء مترشح (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ)
 هـ ذا لا يناسب قوله الا في وزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له أن يقول هنا قاله في المثال الاول بدل من اسم لانه في موضع رفع
 بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعاملاها فتدبر (قوله لا يتوجه
 عليه تقدير دخول لاعلى الجملة) أي وحينئذ يفتوت النفي والاثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لاعلى الجملة ان الجملة على هذا
 التقدير بدل من لامع اسمها الامن الاسم فقط فالداخل على الجملة انما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها لان البدل على
 نية تكرار العامل (قوله لانهما موجبان بدخول الاعليهما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا فآخيره هذا عن
 قول المصنف كذلك نامل

وأقول قام للمناه فوجدناه
 لا يصح اذ لا يحسن أن
 يقول الشارح مثل قول
 المصنف ومن الخ ولم يحجز
 خفضهما على اللفظ
 والشارح قصد أن يكون
 ما قاله توطئة لكلام
 المصنف لبيان وجه
 التشبيه في قوله كذلك
 وليكون قوله ومن الخ
 عطفًا عليه لكن يرده عليه
 انه يلزم عطف الشيء على
 نفسه كما لا يخفى ولو أن
 الشارح فرج قوله لم يحجز
 خفضهما بعد الواو التي
 في قول المصنف ومن الخ
 لكان أحسن كما لا يخفى
 على العارف بأساليب
 الكلام هـ ذا وكلام
 المصنف مشكل لان
 قوله كذلك بعد قوله ان
 لا تعمل في معرفة ولا في
 موجب يقتضي أن

وليس زيد بشئ الاشياء لا يعاينها بالنصب (قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجملة من
 اسم لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنبه (لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في
 موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الحديث والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا
 على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضع في باب ان واعتبار محل لامع اسمها على
 انها في محل مبتدأ عند سيدويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لاعلى الجملة والخاتمة عند أبي حيان ان
 الجملة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية
 من محل أحد لانه في موضع رفع بالابتداء وشي في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه في
 موضع نصب على الخبر لا ليس ولم يحجز خفضهما جملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الاعليهما (و)
 لان (من والباء الزائدتين) بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح
 الاتباع ان النصب على الاستثناء في هـ هذه الأمثلة مرجوح قلت أما الاخير ان فواضع ذلك فيهما ويجوز
 فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي ابني ابني لستما بيد * الا بدليست لها ضد
 بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه لا يجوز في نحو لاله الا الله من نصب المستثنى ما
 جاز في نحو ما فعله لوه الا قليل كما لا يجوز في ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لئلا يكتسب بدعية لم ينسبه
 عليهما من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام
 بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عر باعنه تعين
 اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب اهـ (فان قلت لاله الا الله واحد) فالرفع أيضا في اله واحد
 على البدل من المحل ولا يجوز النصب جملا على اللفظ وان كان البدل تكرره موصوفة (لانها) موصوفة
 لوقوعها بعد الاولا الجنسية (لا تعمل في موجب ولا يترجع النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه
 على المستثنى نحو ما فيها رجل الأخوك صالحا لا فالمازني) فانه قال اذا تأخرت صفة المستثنى منه على
 المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الأخاك صالحا فرجل مبتدأ تقدم خبره في الجر ورجله
 وصالحا نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما
 فيها رجل صالح الأخاك ونقل ابن الجباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على
 الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب
 فتدافعوا والصواب ما نقله الموضع عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال

من والباء كذلك وهو في من مسلم دون الباء لانها تعمل في المعرفة نعم لا تعمل في موجب كما تقر في باب ما ولا العاملين عمل ليس في الكلام
 على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء هنا انه لا يشترط في زيادتها الامر ان فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هذا
 يجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرور هـ مبتدأ ويلزمه عدم استفادة اشتراط تكبير مجرور ومن والظاهر أن قول المصنف
 كذلك بالنسبة لجموع من والباء ففيه تغليب فليتامل (قوله ابني ابني الخ) ابني بصيغة المثني بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه
 حرف النداء وليست في قوله الا يد وصف الشئ بنفسه لان المعتد بالصفة ليد الاولى صفة يد الثانية قويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز
 في نحو ما فعلوه الا قليل) أي لانه يوضح ان يقال فعلوه الا قليل ولا يصح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعوا) اذا تدافعا
 تعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

الاتباع ان المستثنى منه وهو راجل من حيث ابدال المستثنى وهو أخوك منه يصير في نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازماً من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشري تجوزهم هنا البديل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البديل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرح حوايه في وجوب تقديم النعت على البديل فليتامل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبي بكر الشنغواني فتوقف فيه وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشري قدم هذا القسم لكون قيده عدمياً والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناطم وكتب المصنف بهامشه مانصه قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل بديل من محل لامع اسمها ومنه واهنا الا بديل كما ترى وقال ابن عمر بن الخطاب لا يحتمل أن يحتمل عاصم على شيء وإطلاق البعض وإرادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بديلاً على الموضع مثل لا اله الا الله قال فخر المشايخ لا يمكن هنا البديل لانه لا يقال لشيء اليوم من أمر الله الا من رحم ولورد المحذوف منه أعني الخبر لم يحجز أيضاً لبدال لانه لا يقال لاهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم ٣٥٢ وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الله

ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكثر بالصفة بل يكون البديل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيهما راجل الأبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجعاً وهذا الاختيار المبرور عندى أن النصب والبديل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مخرجاً فكافاً اه فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه فنحو ما حررت باخيراً من زيد الا ابنك مبروراً لديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضع في الحواشي (وان كان الاستثناء منقطعاً) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل الاداء على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الاجارا ويمتنع قام القوم الانعباناً في ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقاً) من الحجاز بين والتبيين (نحو ما زاد هذا المال الامانة قص) فام صدرية ونقص صاتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) في القياس (مانفع زيد الاماخر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيراني ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسب من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم السيلوبي ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئاً الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلاً وردبانه لانه نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقد عمرو (وان أمكن تسليطه) أي العامل على المستثنى نحو

فكأنه قيل الله فالاستثناء متصل ومثل الا يتعلق الانقطاع أن تقول عند مجيء سليل عظيم لا عاصم اليوم من هذا السيل الا من أقام في الجبل ولا يمكن في ذلك البديل اه ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للمفعول فقيل بانه منقطع وقيل بانه متصل على حذف مضاف أي الاجهر من ظلم وقول ابن عطية

على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل ان من في

موضع رفع على البديل من أحد المقدور ودبانه لا يصح في هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزنجشري يجب وزان يكون رفوعاً كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد الاعمر وورده أبو حيان بانه لا يمكن أن يكون الفاعل لغواً زائداً ولا يمكن أن يكون الظالم بديلاً من الله ولا عمرو ومن زيد لان البديل راجع في هذا الباب الى كونه بديل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيداً أو مجازاً نحو ما قام القوم الاجارا وكلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيبويه ما يقتضي ان ما جاءني زيد الاعمر واقعة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمته لانه سيبويه للاستثناء المنقطع ما تأتي زيد الاعمر وما قام اخواته الا أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أي ما أتاني أحدوه وهذا عكس ما لي الأبوك ناصراً في وضع العام موضع الخاص (قوله مانفع هذا المال الخ) المستثنى في الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله مانفع زيد الخ) قال الدنوشري الظاهر ان وجه فصله بمثل ان الاول وارد عن العرب والثاني قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله في القياس وهذا الدنوشري انه يساقط من نسخته وأنظر هل يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال اللقاني فيما سألني في غير مانفع هذا المال غير الضر ومن ان الاستثناء

مقتطع مقدّر الاتصال فراجعهم مثاملا (قوله ولا يجوز ان يقرأ بالحذف الخ) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وبحجاب به انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيمويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الحجاز الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من اقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويج وهو ادعاء ان معنى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخيل وهو نوع واسع يجري في ابواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه منزلة بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تشبيهة فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال في دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى في بيت أبي تمام على انك تشبه شيئا بشي فجاء مع بينهم في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يحول السيف بدلا من العتاب الا ترى انه يصح ان يقول مداد قلمه قاتل كسم الافاعي ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غير ضميم هذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما قد بلغ في ايلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكر معه ٣٥٣ ما يحيل دخول الاداة كقوله

اسد دم الاسد الهز برخصابه
موت فريص الموت منه
برعد

قانه لاسبيل فيسه الى
دخول اداة التشبيه لدلالة
التشبيه على انه دون

الاسد ودلالة الوصف
على انه فوقه ولهذا قال في
دلائل الاعجاز انه يقرب

من اطلاق اسم الاستعارة
زيادة قرب لانهم جعلوه
قسما للتشبيه لان

التشبيه يعكس المعنى
المراد وليس فيه ولا في
شي من اطرافه تجوز

ما قام القوم الاحمار اذ يصح ان يقال قام حمار (فالاحجازيون يوجبون النصب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة) مالم يه من علم الاتباع (الظن) بنصب اتباع (وتيم ترجمه وتحييز الاتباع) ويقرؤون الاتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالحذف على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
وانصب ما انقطع * وعن تيم فيه ابدال وقع
(كقوله) وهو حمار العود عمار بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس * الا العيافير والالعيس)
فابدل العيافير والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى والعيافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يحاط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيمويه في توجيه الرفع وجهين أحدهم انهم جعلوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقاتل ما في الدار أحد الاحمار المعنى فيه ما في الدار الاحمار وصار ذكر أحد تو كيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الاحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار ارى الذي يقوم مقامه في الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحية لهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم

(٤٥) (تصريح ل)
ووقع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الالفية والمراد انه مجاز على اذ التصرف في النسبة الا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحية لهم كان حقيقة قطعا فعل الغرض المقدر كالظاهر وهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد اسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويج قلنا نعم لكن لا خفاء في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهم كما تقول اسدنا زيدا في غير التهم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان في قوله قلنا نعم نظر اظاهر وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشاف في سورة المسائدة في نفسه يرقوله تعالى بشر من ذلك مشوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المشوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المشوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فيشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الاعجاز وان في الكلام تنويجا مقسدا والقد ران نعمتهم منهم وادعيتهم لهم العقوبة فعتقوهم المشوبة وقصصه في صورة تريم وهذا انه ان يجعل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كانه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصليب وقوله شجعنا جرحها الذي لم يل طوكه * أصلا اذا راح المطي غرانا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم نبى عليه خير ثوابا وفيه ضرب التهم الذي هو أغبط للتمه من أن يقال عقابك النار اه والمراد ان بعض التنويج قد يستعمل في التهم

وليس بلازم فيه لعدم تصوره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقرأه الامام
 قراءة فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها في الفضليات والبيت
 غصبت حنيقة ان تقتل عامر * يوم السار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهي فعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوي في سورة
 البقرة في تفسير فبشرهم بعد ذاب أليم على التهلكة أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني انه استعارة تكمية استعيرت البشارة للانداز
 والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصريف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خبط في المقام لا يخفى على من اه بالتنويع مع المام
 واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخيلا هو المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض
 المواضع وقال في بعضها ان المقصود به نفي ما صدر به يعني لا تحية بينهم وعليه جرى في الكشف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا
 بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف وبيانه ان يقال هل يزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة
 قلبه تريد نفي المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال في موضع آخر انه يدل على اثبات النفي فعني ليس بها أنيس
 الا اليعاقبة انه لا أنيس بها قطع لانه جعل أنيسها اليعاقبة دون غيرها وهي ليست بأنيس قطعاً فدل على انها لا أنيس بها وهو قرين بما
 ثقلت ان كانت اليعاقبة أنيساً فلها أنيس ووجه دلالة على بقاء النفي ان العرب استعملته مراد به المحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو
 الجواد زيدو الكرم في العرب وقال السيد في شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يتعين بناءه على التنويع لاحتمال ان يبنى
 على التعليل كما صرح به في الكشف أي انما يكون فيها أنيس ان لو كان هذا أنيساً (قوله وجل عليه الزمخشري الخ) أي وفي ذلك محذور
 وهو جعل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ٣٥٤ وهي ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغي للشارح ان يتعرض لهذا

ليكون توطئة لقوله
 الآتي قال ابن مالك
 والمخلص من هذين
 المحذورين الخ كما لا يخفى على
 العارف بأساليب الكلام
 (قوله وجوز الصفائسي
 الخ) نقل هذين
 الصفائسي لا يناسب
 قوله بعد قال ابن مالك الخ

(وجعل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري) قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
 (الله) فمن في محل رفع على الفاعلية يعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم
 وهو استثناء منقطع لعدم اندراجهم في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفائسي ان يكون
 متصلاً والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والجواز في الظرفية وعلى هذا فيرفع على
 البديل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم
 من يذكر في السموات والارض اه وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني وهو أن يقدر من مفعول به والغيب
 بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اه
 (فصل * واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقاً)

لتأخر الصفائسي عن ابن مالك ثم كان ينبغي له أن يتعرض لعدم كون الجمع بين الحقيقة والجواز محذوراً عند
 بعضهم ليكون أيضاً توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولونه قل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المغني
 ومازاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والجواز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتاج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم
 من يذكر لكان خيراً له والجواز لا اجتماع الحقيقة والجواز جماعة منهم أهل الاصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فاتهم لا
 بشرطون في الجواز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن كمال باشافان قلت كيف استثنى الله واه تعالى منزله ومثاله عن
 أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * يعني ان كان الله تعالى عن
 في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال فلا استثناء
 متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شرح الكشف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل
 وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال
 الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وختمه بان انقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشف أيضاً القطع بالانقطاع حيث قال جاز
 رفع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد الا حمارك أن أحد المذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح
 رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضاً هو حاصله ان الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل اشتمال
 يحتاج الى ضمير يكون رابطاً ولا ضمير هنا وليس البديل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى للمستثنى منه تفني عنه (فصل)
 (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقاً فانه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال الا زيدا قام
 القوم لان الامشيه بلا عاطفة وذهب الكسائي الى جواز ذلك قياساً على كثير من الفضلات وبديل قوله خلا الله لأرجو سواك وانما

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن الابعث غير فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المتقدم والمعنى في مالى الا بولك ناصر مالى غير أبيلك ناصر وغير أبيلك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبذل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا * (فصل) * (قوله ثلث واوا عاطفة) قال الدنوشري أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سياتى صريحا في قوله الاعماله الارسيمة والارمله فافهمه وقال أيضا وينبغى أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحذر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده بعبارة سهل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح في بديل الكل من الكل ولذا قال اللقاني ان في كلام المصنف قصورا على بديل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الازيد الاثوبه وأعجبنى القوم الازيد الاوجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مة تصود بحكم ما قبلها شمل البديل باقسامه ولا ينبغى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثاليين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا وجهه واثبات ذلك في غير بابي العطف والبديل فليتامل اه ٣٥٦ وسياقى في كلام الشارح التمثيل لاقسام البديل التى أشار اليها وهذا مبنى على عدم

اختصاص البديل ببديل كل من كل وفيه كلام للمصنف يبينه في حواشى الالفية (قوله الغيت) قال اللقاني فيه بحث لان الناصب عنده في الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما يأتى بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبديل على تقدير العامل فالاهى عامل البديل قدرت معه أو صرح بهامعه فلا يكفى اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا ينبغى كقوله ولتكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت (واوا) عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها (أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه) (الغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم * والى الذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاءنى زيد والاعمر وفا بـ الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاءنى الا زيد وعمرو (والثانى) وهو البديل باقسامه الاربعة فبديل المماثل وهو بديل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم (لا يتردد هم الالفى الا العلافى المستثنى من الضمير المحرور بالباء) وهو الها والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعا لـ فى جوه) وعلامة جوه كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بديل من الفتى بديل كل من كل لانهم المسمى واحد والـ الثانية) زائدة (مؤكدة) لا الا الاولى وبديل البعض من كل نحو أعجبنى أحد الازيد الاوجهه فزيد مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء وجهه بديل من زيد بديل بعض من كل وبديل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الازيد الاعلامه فزيد مستثنى من شئ ففيه الوجهان وعلمه بديل من زيد بديل اشتمال وبديل الاضرب نحو ما أعجبنى أحد الازيد الاعمر فزيد مستثنى من أحد وعمرو بديل من زيد بديل الاضرب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبديل فى قوله

مالك من شيخك الاعماله * الارسيمة والارمله

فرسيمة) بفتح الراء وكسر السين المهملة (بديل) من عمله بديل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمة وذهب ابن خروف الى ان رسيمة ورمله بديل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسم والرمل ضربان من السيم والرسم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك فى غير بابي

اختصاص البديل ببديل كل من كل وفيه كلام للمصنف يبينه في حواشى الالفية (قوله الغيت) قال اللقاني فيه بحث لان الناصب عنده في الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما يأتى بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبديل على تقدير العامل فالاهى عامل البديل قدرت معه أو صرح بهامعه فلا يكفى اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا ينبغى كقوله ولتكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت (واوا) عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها (أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه) (الغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم * والى الذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاءنى زيد والاعمر وفا بـ الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاءنى الا زيد وعمرو (والثانى) وهو البديل باقسامه الاربعة فبديل المماثل وهو بديل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم (لا يتردد هم الالفى الا العلافى المستثنى من الضمير المحرور بالباء) وهو الها والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعا لـ فى جوه) وعلامة جوه كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بديل من الفتى بديل كل من كل لانهم المسمى واحد والـ الثانية) زائدة (مؤكدة) لا الا الاولى وبديل البعض من كل نحو أعجبنى أحد الازيد الاوجهه فزيد مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء وجهه بديل من زيد بديل بعض من كل وبديل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الازيد الاعلامه فزيد مستثنى من شئ ففيه الوجهان وعلمه بديل من زيد بديل اشتمال وبديل الاضرب نحو ما أعجبنى أحد الازيد الاعمر فزيد مستثنى من أحد وعمرو بديل من زيد بديل الاضرب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبديل فى قوله

العطف

به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاءنى فلهذا العمل فيه لا البتة

اه أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل مماثل الاول والبحث بالنظر لعموم المحكم وشموه للاستثناء التام كالا مثله الا تية (قوله فبديل المماثل الخ) قال الدنوشري ينبغى أن يلحق عطف البيان بالبديل فانه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللقاني جعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالارجح كونه تابعا لـ جوه) قال اللقاني فيه حذف حرف الجر مع البديل وابقا جوه وذلك سماعى فى غير ان وان (قوله والعلاء بديل من الفتى) قال الدنوشري اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وبقائنا ان البديل على نية تكرار العامل فهل ينوى الالفية أو يقال لا موجودة فيه حسا فلا تقدر بحل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الـ موجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البديل على الوجه الثانى مطلقا لان العامل فى البديل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به المحلى كفى شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسم فلنأين المراد السعى فى الحج فقط (قوله على رسيمة) فيه انه اذا كان معطوفا على رسيمة

فريسيه بديل والمعطوف على البديل له حكمه وحيد من ذلك كلام ابن خروف فانه صريح في انه اذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف
كان رسيمه معطوفا على عمله وبديل لذلك كلام ابن خروف فانه صريح في انه اذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف
وبديل فتأمل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ما عدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب
فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلهما مامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب ان وجه الرفع على
البديل بديل بعض ولا يتأتى هنا لانه لم يتقدم ما عدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بديل بعض منه ٣٥٧ (قوله نحو ما قاموا الازيد الخ)

عدل عن تمثيل الناطم بقوله

كلم بقوا الامرؤا على
لانه نظرفيه في الحواشي
بوجهين بينهما ما مع
جوابهما في حاشية الالفية
(قوله حكم المستثنيات
المكررة) قال اللقاني يعني
سواء كانت مما يمكن
استثناء بعضه من بعض
أم لا فان قلت كيف يصح
هذا التعميم وقضية ايجاب
نصها اذا تأخرت وهي مما
يستثنى بعضه من بعض
وليس كذلك قال الرضي
وان كررتها غير تو كيد فاما
أن يمكن استثناء كل نال
من متلوه أو لا فان أمكن
فاما أن يكون في العدد أو في
غيره فالذي في غير العدد
نحو وجا المكيون الا
قريشا الا هاشميا الاعقلا
في الموجب فلا يجوز في كل
وتر الا ان نصب على الاستثناء
لانه موجب والقياس
كل شفع الابدال والنصب
على الاستثناء لانه عن غير
موجب والمستثنى منه

العطف والبديل فان كان العامل الذي قبل الامفرغا) بان لم يشغل بمعمول قبل الامفرغا) بان لم يشغل
بمعمول قبل الا) تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت)
وجوبا على الاستثناء (ما عدا ذلك الواحد) الذي أثر فيه العامل (نحو ما قام الازيد الا عمرا الا بكرا
رفعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على انه فاعل) له (ونصبت الباقي) من المستثنيات وهو
عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الاول لتأثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من
العامل (وتقول ما رأيت الازيد الا عمرا الا بكرا) افتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب
الباقي) من المستثنيات (بالا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير العامل بل يترجح فما كان
منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه
الخلاف وتقول ما ردت الازيد الا عمرا الا بكرا) افتنصب واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب
الباقي ولا يتعين الاول للجواب بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناطم

وان تكرر لا لتوكيد دفع * تفريغ التأثير بالعامل دع

في واحد مما بالاستثنى * وليس عن نصب سواء معني

(وان كان العامل غير مفرغ) بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات) كلها (على
المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ما قام زيد الا عمرا الا بكرا أحد) فاحد فاعل قام
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما من أن التابع لا يتقدم
على المتبوع والى ذلك أشار الناطم بقوله

ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم

(وان تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو
قاموا الازيد الا عمرا الا بكرا) لما من أن جواز الاتباع مختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير
ايجاب أعطى واحدا منها) أي من المستثنيات (ما يعطاه لو انفراد) من نصب واتباع (ونصب ما عداها)
وجوبا (نحو ما قاموا الازيد الا عمرا الا بكرا) في واحد منها الرفع راجعا والنصب مرجوحا ويتعين في
الباقي) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح) والى ذلك أشار الناطم
بقوله

وانصب لتأخير وجي بواحد * منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الابدال رفع الجميع على الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ) من حيث الاعراب
(وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو
وبكر) في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء (وما يمكن) استثناء

مذكور وتعي بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس والثامن
والعاشر ونحوها وكل وتر منى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلة تناقدا جاء من المكين غير قريش مع جميع نى هاشم الا
عقلا وتقول في غير الموجب ما جاء فى المكين الا قريش الا هاشم - ميا الاعقلا القياس أن يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء
والبديل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب ثم قال والذي في العدد نحو
له عشرة الا تسعه الى الواحد في الموجب فكل وتر منى خارج وكل شفع موجب داخل كفى موجب غير العدد والاعراب في الشفع
والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعه الى الواحد القياس أن يكون كل وتر داخل

وكل شفع خارجا والاعراب في الشفع والوتر كافي غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح في توجيه الوجهين بان ما جازا فيه مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة يظهر بالتأمل (قوله في الحكم) عبارة للثاني أي في مفهوم المسند إلى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابيا أو سلبيا (قوله في النوع الثاني الخ) قال للثاني هذا النوع شامل لنحو جاء القوم الابن يميم الا يزيدا منهم والقول الاول لا يجري فيه كما لا يخفى الا أن قوله من أصل العدد يخص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا أو بقي نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فليل الحكم كذلك) اعلم انه مبني هذا الموضع على قواعد أحدها لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وهذه القاعدة متحالفة فيه عند النحاة واختلاف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيًا ومن النفي اثباتا عند النحفية بل هو تكلم بالباقي بعد التثنية او معناه انه أخرج المستثنى وحكمه على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل على عشرة الاثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاولية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الاربعة لا تثبت شئ بحسب دلالة اللفظ لغة وانما يثبت بحسب العرف وطريق الإشارة كفي كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل بنفي الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية انه من الاثبات نفي بانه مجاز تعبير عن عدم الحكم بالحكم بعدم لكونه لازما له اه ومن ٣٥٨ هنا توقف شيخنا العلامة أجد الغني عن الانصاري عليه رحمة الله الباري في قول ابن فرشته في شرح

المنار في بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كافي قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الا يزيدا وهذا كما يصح أن يقال عندي عشرة الا واحد ولا يصح العشرة زوج الا واحد اذا ليس الحكم على الاحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الاووا والعطف فان الاتقضي الاخبار والمباينة والواو تقتضي الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالاعداد (نحو له عندي عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففي النوع الاول) وهو لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) في الحكم (وذلك اذا كان المنثنى من غير موجب فابعد) من المستثنيات (داخلا) في الحكم كذلك نحو ما قام أحد الازيدا الاعمر الا بكر افز يد هو المستثنى الاول وهو داخلا في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمره وبكر داخلا كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فابعد خارج) فهو ما قام القوم الازيدا الاعمر الا بكر افز يد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمره وبكر خارجا عن ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحكمها في القصد حكم الاول * (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فليل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فابعد داخلا وان كان خارجا فابعد خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيغري وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن ادراكه في قول الناظم * وحكمها في القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى عن الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان

الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا (محتملان) أربعة أو الا ثلاثة تعين عود الثاني لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائدو كذا ان قال الاثلاثة والاثنين لعطف الثاني بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد اثنا لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بالمرجع وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون وبشروط في هذا أن يكون الثاني أقل من الاول ليتأتى الاخبار ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف في الحواشي ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انالمنجوههم أجمعين الامر أنه فالمرأة مستثناة من الاول والا ل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمنع عندي في مثل عشرة الا أربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لا متعين وكفي بباب التنازع شاهد وان كلاما من الفريقين يبيح اعمال كل من العاملين الا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا أربعة فان قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانها من الا ل ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثاني فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعباد فلا يصح اخراجها من المعبدين فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في انالمنجوههم وحينئذ تكون معذبة ويكون حمل على اقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزنجشري وليس عندي كغالب أقواله الاعرابية لان انالمنجوههم أجمعين انما ذكرت تو كيدا

لا تأييدا لاستثناؤه من الاخراج من حكم المعذبين وعن الكسائي أنه سأل أبو يوسف عن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خله نفقات وقوله ان الآل مستثنون من القوم المحرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيم بدمجهم من لكون مجرمين وصفاله فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثناءه فهو منقطع لاختلاف الجنسيتين وهذا ما قاله في الكشف وتبعه القاضي ونوقشا بما كان الاتصال بتغليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعاً عما عدا بالهلاك قال لوط لم يرسل اليهم أصلاً وقوله اننا لننجوهم متصل بالآل لوط جرى مجرى خبر لا كن لا خبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه لانه لا يلزم بينهما ومما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنيرة قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها تتم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما لا يزيدا ويحسن ما رأيت أحدا لا يزيد الا في ذلك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أساءوا لا يزيدا وهذا يقتضي عموم النكرة ٣٥٩ اذا وصفت وهو ما ذكره بعض

الاصوليين من الحنفية وكلام النجاة في باب المبتدأ والخبر بخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جواز في الكشف أن يكون الآل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلك والنجاة والقوم شامل للمجرمين والآل لوط وقوله اننا لننجوهم استئناف والمعنى اننا أرسلنا الى قوم أحرمت عليهم الآل لوط منهم لهلك المجرمين وننجى آل لوط واقصر على أن الأمر أنه مستثنى

(محملة لان) أي محتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجمع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقرب في المثال) المذكور وهو له عندى عشرة الأربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الأربعة والاثنين والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يعني ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلام من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحداً من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الأربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقان احدهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فأنك تجبره) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربع فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الاخر) مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فتأخذ ما حصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحداً من اثنين يعني واحد تحطه من الأربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلاً وما اجتمع فهو المحاصل ففي المثال المتقدم أخرج

من ضمير منجوهم وليس استثناءه من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بأمر أنه متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الأمر أنه مستثنى من ضمير منجوهم لانه جواز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعاً كون الأمر أنه استثناء من آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل اننا لننجوهم اعتراضاً وقد استشكل كون آل لوط متصلاً على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متعمد مرجعه وقوم نكرة فكذلك ضميره فلا يكون متصلاً اذا لم يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاخراج وأجيب بان قوم وان نكرة فهو في حكم المعرفة لان المراد قوم لوط بدليل آية هو وقوله في المنكبوت حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان فيها لوطاً بعد حكاية قول الملائكة انهم هلكوا أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذلك لقوله ما سبتمكم هم من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستناده في الصفة نفسها فلا يتعبد بتقيدها كما لا يخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقاً معرفة واعتراض على صاحب الكشف في تعاليه عدم كون الأمر أنه مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما اولاً فلانه انما يتم عنده على تقدير كون آل لوط متصلاً لا منقطعاً مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانياً فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

فلا اختلاف اذ التقدير الالوط لم يهلكهم فهو بمعنى منجوههم واما الثاقلاته يمكن تصحيح كونه استثناء من الالوط ويكون استثناء من استثناء بامر من الاول ما اشار اليه المصنف من ان انالمنجوههم انما ذكرت تو كيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير في المنجوههم عائدا على الالوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من الالوط لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم قال في التقرير بـ شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وهو هنا قد تخلل انالمنجوههم فلوقال الالوط الامر أنه لما ذكر ذلك قال الطيبي لاسيما ان قواه انالمنجوههم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا بجملة منقطعة عاقلها على تقدير سؤال سائل فينبغي أن يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البصاوي قوله لا اختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتحلل الشيء بين العواصم لحائها وتاويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والانجاء فيجوز الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من الالوط ولهذا يجوز الرضى أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة بصريون الا يزيد الكن لا يخفى في أن الاعتراض بما له

تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقى هنا شيء وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الال ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناء من الالوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كقوله وانما أظلام الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الأئمة الاعلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى

أربعة وواحد اذ دخل اثنين يبقى سبعة وايضا أنه أن تقول له عندى مائة الاخسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في الوترية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة عشرين لانها أول المستثنيات فهي اذن وتروا دخلنا عشرين لانها ثمانية المستثنيات فهي اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتروا صار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل * (فصل وأصل غير أن يوصف بها) * لما فيه من معنى الاسم الفاعل لالتري ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (امانكرة) محضة (نحو صالحا غير الذي كئنا نعمل) وغيره ووصف صالح ولا أثر لضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لاقوام باعيانهم) وذوهاب السيرة الى أن غير التعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الايتين بدل لصفة (وقد يخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى والا فيستثنى بها اسم مجرور بضافتها اليه) كما يخرج الاعن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله أى غير الله فلما جلت الاعلى غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعده الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعده الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعده الا بما يستحقه (وتعرب هي) أى غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بالافى ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قواما غير زيدو) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

فما أتى بالمرام * (فصل) * (قوله وهم جنس الخ) قال اللقاني المعروف ان المعرفة الشبيهة بالذكورة هي المقروءة بال موضوعة للجنس أى الحقيقة مراد به فرد مبهم من أفراد كقولك ادخل السوق أى ادخل سوقا أى فردا من أفراد ماهية السوق واما الموصول فانه معين باعتبار صلته بالمعهوده وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير في الآية صفا فلاها تتعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما وما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أى فهي بمنزلة الالموصولة وما بعدها بمنزلة صلة الوفي دعوى نقل الأعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن الاحينثلا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الابعنى غير يقتضى أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابا باعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الاضافة والكلام في غير والا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بهما افضل لاعن تابعه كما بيناه في حواشي الالفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الالفية * واستثنى منصوبا بغير معربا * الخ شئ فراجع حواشينا ان أردت

المال

تجدد المنزل أي خذوه وقت الانزال فالوهم ثابت لاخفاء فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها إذا كانت حقيقة أصاحب الحال تذكريا وتانيا وافراد او ثمنية وجمعاً ضرورة ان اشتقاقها يقتضي تحملها ضميرها وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته الاما علم تخلفه وهو الاعراب والتعريف ضرورة ان الحال واجبة النصب والتنكير وان كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتانيث والافراد وفرعيه بالظاهر كافي النعت فتقول جاء زيد قائما معه وجاءت هند قائما أبوها وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه ان الجمع لا بد وان يكون مطابقا للعقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك احواله على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال الى حقيقة وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لا بد من تاويله ولهذا أشكل قول المولى أبي العود والعمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤون خالدين ان خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور ولا عتماده على المبتدأ وقيل من فاعل يشاؤون انتهى ووجه الاشكال ان الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الانواع المستلذبة التي يشاؤونها وهي لا تعقل وهو ضمير مفعول وكيف جمع المحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا إشكال فيه خلافاً لمن وهم وأجاب بان المراد به عدم الانقطاع ولا شك ان نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب ان الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لان من الانواع المستلذبة الولدان والمجور وهم من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه وأنه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصارت حكم العقلاء وأما حال سببية والاصل خالد أهلها ولم يذكر في الاشكال كون الجمع مذكروا ولازم ويحتاج في الجواب عنه الى تغليب المجور على غيرهم لان المستشكل نظر الى ان الانواع المستلذبة من الماكولات والمشروبات لا تنصف بتذكير ولا غيره فلا فرقة لاحدهما على الآخر حتى يستشكل كل أحدهما بخصوصه واعلم ان بعض الفضلاء قال ان الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومراعاة هذا البعض انه حال من الضمير المشتمل عليه لفظهم وهوهم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حال من الضمير في لهم

أو من فاعل يشاؤون وساغ
تقديمه مع كونه في
خبر الموصوف للتوسع فيه
والتقدير هم ما يشاؤون
حال كونهم كائنين فيها
على سبيل الخلود انتهى
ويمنع من هذا قوله لاعتماده

لا العبارة الدالة عليه والمنصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لاحامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) كجاء زيد ضاحكاً فان ضاحكاً مشتق من الضحك والى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه منتهقاً مشتقاً * يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كرزيد اسدا وبنت الجارية قرا وتنت غصنا) فاسد حال من زيد وقرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تنت المستتر فيه وهي احوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (أي شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى فيهن

(٤٧ تصريح ل) على المبتدأ اذا المعتمد عليه هو قوله لهم لقوعه خبر المم عنه ومتعلق الخبر لا فيها فانه حال من أحد الامرين الا ان يتكلف وية اللفظ فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدأ بهذا الاعتبار بقى هنا شيء وهو ان حكاية المولى المذكور كون خالدين حال من فاعل يشاؤون المشعر بتضعيفه فيه مخالفة للظاهر وأجاب بعضهم بان وجه تضعيفه افادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهلهم مع كون خلودهم مذكوراً في مواضع متعددة وأجيب أيضاً بان الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك ان الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤون موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على انه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله ان تدل على تشبيهه) أي ضمنا يدل قوله أي شجاعا الخ لانه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيدي ان قوله أي شجاعا باطل لانه منافي للتشبيه وسيأتي له والتماني عند قول المصنف لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فان قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهذا قد جمع بينهما فالقربان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد في المطول أول بحث الاستعارة ان ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيهاً بليغاً استعارة وانه لا يجمع فيه بين الطرفين لان أصل مثل زيد أسد زيدر جل شجاع كالأسد وكلام المصنف الآتي يقتضي انه استعارة تصرح بحجة بان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي ان قول المصنف أي شجاعا انما يناسب التجوز لا التشبيه اذ عليه يكون الاسد مثلاً مستعملاً في حقيقة وقال الدنوشري قوله ان يدل مراده ان يدل دلالة التزامية لان الدلالة المطابقة خاصة باداة التشبيه وتفسيره أسداً شجاعاً وقرأ بمضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضي ان يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لانه جار على أحد القولين فيه انتهى وفي قوله ان ذلك جار على أحد القولين نظر لانه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولاً واحداً (قوله ومعتدلة) تفسيراً لتانيث

فخصنا وفيه نظر لان معنى ثلث ان عطف بعضها على بعض للين أعضائها (قوله في المثل) قال الدونوسمى يقتضى انه ذاتها يستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى ولو وقع مصطرعان معال يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقاني الاقرب ان عدلى مفعول مطلق وأصله وقوعا مثل وقوع عدلى غير اذا النيباء انما تكون بين متضايقين أو موصوف وصفته (قوله أى مصطحين اصطحاب الخ) هذا لا ينافي ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسىأتى ان الشارح يقابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال بنفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لان الحال مصطحين وهو ليس على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فقامل (قوله وآليه يرشد قوله وكر زيد الخ) أى في كلام المصنف محال لم يرشداً له كلام الناظم (قوله لانها اذا اولت بالمشتق الخ) أى كما فعل المصنف وسىأتى عن اللقاني شبهة وجوابها (قوله فيداحال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول ٣٧٠ هو زيد وقوله وفيه أى يدام معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر

منه ان الحال مجموع اللفظين وانه هو الدال على المفاعلة وهو الذى تشهده البديهة ثم رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناطم ما نصه قوله فى شعر هذا الموضع قصدوا اليه فلم يتفوا عليه وحقيقته ان يقال يكثر الجود حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك اذا كان بعده ما ينعقد معه مبتدأ وخبر وسواء فى ذلك الشعر وغيره نحو كلفه فاه الى فى وبعه يدا بيد ووجهه ان الاصل فى ذلك انما هو المبتدأ والخبر ثم لما ضعف الابتداء بالمسوخ فى اللفظ أعطى جزء الكلام الحكم المستحق لجملة قصد الى اصلاح اللفظ ومبادرة لاعراب المقصود واظهارا

على التشبيه (وقالوا) فى المثل (وقع المصطرعان عدلى غير) فعلى بالثنية حال جامدة من المصطرعان وغير بفتح العين المهمة الحار وحشيا كان أو أهلياً مضافاً اليه وعدلى مؤول بمصطحين على تقدير مضاف (أى مصطحين اصطحاب عدلى حارجين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل قروم مثل غصن ومثل عدلى غير وآليه يرشد قوله فى النظم وكر زيد أسداً أى كاسداً مثل أسد وصرح بذلك فى التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح فى الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يدل على مفاعلة) من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيد (يدا بيد) فيداحال من الفاعل والمفعول وبيد يمان قال سيبويه كما كان لك فى سقيالك بياناً أيضاً فمتعلق بحذوف استؤنف للتبيين قاله فى المعنى وفيه معنى المفاعلة (أى متقايضين و) زيد (كلمته فاه الى فى) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى فى بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متشافهين) وما ذهب اليه الموضع من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا وموقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه فى التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافى الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى فى فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فى غيره وأجاب أبو على بانه انما يقال ذلك فى معنى كلمتى وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان أصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافى بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجلا رجلا وضابطه ان يأتى التفصيل بعد ذكر المجموع بحزأيه مكررا قال الرضى وفى نصب الجزء الثانى خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع فى موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادى والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلوا مض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على

لما يحفون لورفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ فى المعنى حال فى تقدير اللفظ وهذا كما يقول الكوفى فى زيد بك وان قال والافيقال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور فىم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فبأى شئ يتعلق الظرف ونظيره هذا الذى ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب الى الرفع لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فبأى شئ يتعلق الظرف جواب انه يتعلق بحذوف استؤنف للتبيين وقال أيضاً قد بين ان السعر وما يدل على التفاعل انما الحال فيه فى الحقيقة الجملة والجملة لا الاشكال فى وقوعها حالاً وانها لا تقول أجزاؤها بمشتق بل المؤول جملة كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاز زيد بضحك أو هو ضاحك والافلاتا ويل نحو جاز زيد الشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسئلة لنا فلانا ويل (قوله قاله فى المعنى) قال فيه انتقد فى سقيالك أرادنى لك ويمكن ان يكون التقدير فيه ما نحن فيه التقايض أو تقايضا بيد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من ان الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه

الى في (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال اللقاني ينافي قوله في المحدوصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال اللقاني مصدر بمعنى القراءة فهي مؤولة بمقروا عريا فانهم مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيحكي (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللقاني دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثيل ملك لا بشرا فلا قرب انه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها بشرا أى تشبهه وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا البيضاوى ما لا ياتي حيث قال أنا هاجر بل عليه السلام بصورة شاب أمر دسوى الخلق لتستأنس بكلامه ولعله ليبيح شهواتها فتمجد نطقها الى رحها انتهى فقوله ليبيح الخ عبارة غير لا ثقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى إنما أمرنا بشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى في التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فنفخنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها للاحقية النفخ الذى هي اجراء ٣٧١ الرجح الى جوف صالح لا مساكها والامتلاء بها كما فسره

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا كان مذهبنا حسن ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو موضوا كبكبة ثم كبكبة (أى مترتين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالاول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد ضرب بنا للناس في هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشر حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمران عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانها ذ كرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المعنى فقال وإنما ذكر بشر اتوطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لسانت اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة ليكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا ولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فذا حال من الماء وبكذا بيان لما (أو) دالة على (عدد) ونحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات وليمة تميز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حال قاله ابن الانبارى (واقع فيه تفضيل) بالاضاد المعجمة (نحو هذا بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه طبيا) بضم الراء وفتح الطاء فبشر حال من فاعل أطيب المستتر فيه وورطبا حال من الضمير المحرور بمن والمعنى هذا فى حال كونه بسر أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا وسياقيا باوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مال كذهبها) فذهبها حال من مال ك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرع له) أى لصاحبها

والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعد عود في سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضي بانه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لا بد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لمحصل الولد وإنما تمثل لها بصورة حسنة لتأنس به ولا تنفر منه وتصنى لسماع البشرى وكان بصورة أمر دالاف النساء الى الاطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهـ والمالك) أى

ضمير الملك (قوله لا نهاذ كرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسى في سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجري عليه تشبها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسى في سورة الزمر فى الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد الموصوف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الا تى فى نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسى ولان لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينفي جوده فتدبر (قوله فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبط به أولا من كسر الطاء خارج على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) اشارة الى أن الضمير فى بعته عائدا على البر المفهوم من المقام وايضا حه ما قاله اللقاني ونصه الضمير فى بعته أى المنصوب عائدا على الشيء المبيع كالقمح مثلا ومدام منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدام مدام قصد به تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشتري يعنى بعته مدام اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فإمسه (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم معنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدوشى أعظم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

باعتبار طو رمن أطواره أو يكون مفضلاً على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسر أطيّب من هذا عنباً تأمل (قوله وهو سهو) قال اللقاني قد يقال ان من هي المفعول بناء على انها كبعض معنى واعراباً كما عليه الزنجشري وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أي شيامن الجبال فيبوتاً حال من من أو من المندرو هذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللقاني طيناً حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلفت لامن من اذا الحال قيد في عاملها والطين ليس قيداً في أسجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارناً أيضاً خفت اذا الطين سابق على ايجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل انه منصوب مفعولاً به على اسقاط الخافض أي خلقة من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فانه موقوف على السماع ان هذا مما سمع (قوله وانها لا تؤول المشتق) قال اللقاني فيه نظر اذا المفهوم أنها تؤول بتكاف اذا القيد في قوله بلا تكلف هو محل التخلف بين المنظوق والمفهوم واذا ثبت انها تؤول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ في الرد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا محذور في ذلك (قوله لان اللفظ فيها الخ) قال المحفّيد

(نحو هذا حديدك خانماً) فخانماً حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتحتون الجبال بيوتا) فيبوتاً حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتاً على هذا مفعول به لا حال (أو أصله) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديد) فحديد حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طيناً) فطيناً حال امامن ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المحرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طيناً منصوباً بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكى هذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة على مقابلة أو سعر أو ترتيب أو صلة أو تفرع أو تنويع أو طور وواقع فيه تفصيل (تنبيه) أكثر هذه الانواع العشرة (وقوع مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاولى) جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مقابلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) في النظم (ويكثر الجود في شعرو في * مبدى ناول بلا تكلف

وفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع أخرى وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها) بقولى أولاً لا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل وبقولى ثانياً لا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قولى في التنبيه والى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الاولى) وهو ما دل على تشبيه أو مقابلة أو ترتيب (لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي) فالتأويل فيها واجب وقد تقدم كيفية وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويافى صفة البشر والثانية على معنى مسعر او الثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلاً أو مصنوعاً الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لان الغالب كونها

قال أولاً احداها ما دل على تشبيهه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه ولا تنافي بينهما لان كل واحد من زيد وأسجد استعمل في معناه الحقيقي في قولهم كر زيد أسداً نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازاً الا انه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أي شجاع لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بدت المجازية قراً وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضاً لان معنى قولهم بعته يدا يدا يد بيدى أي شيأ صاحب يد بشئ صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازاً وكذلك ما دل على ترتيب نحو أدخلوا رجلاً رجلاً

أو ثم رجلاً أو رجلاً فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها معناه مقدرة مشبهة ولكن حذفت للاختصار انتهى ومر ما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا وقال اللقاني في قوله مراد به غير معناه الحقيقي نظراً لانه في الاول حينئذ استعارة لتحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحة من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالجواب ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه من التشبيه الحقيقي البليغ يحذف الاداة وهذا هو التأويل المشار اليه في النظم بقوله * وكر زيد أسداً أي كاسد فتأمل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل بصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التأويل كاف في ذلك اذا الحال حينئذ هو مما لا أو كأنما مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس في كزيد أسداً رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسداً كان فيه رائحة وقال الشهاب القاسمي لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الاولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كر زيد أسداً مثل أسد فالاسد مستعمل في معناه وكذا قرأ أصله مثل قرو كذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو بغيره فقليل فلا يردان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف في المغني ان

تقديم الحال في لية موحشاطل لدفع ايهام انه نعت لالتسويغ كما سيأتي نغله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم الخ) عبارة المصنف في الحواشي انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان منصوب كضربت الناص المكتوف والمفعول عسة ان كان لرفع أو مخفوض كجاء زيد الركب ومررت بزيد الركب ولا نهما لازمة للصفة فاستعنت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضي التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعها فيملا على المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحمل في ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا ٣٧٣ جاء وحده) ان اراد ان الحال تلك

الكرة فممنوع اذا المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها الا على الحال وان اراد ان الحال هي المعرفة فتاويلها بالكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فابن لازم فكان الظاهر ان يقول وتكون الحال نكرة غالباً ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم انه يستغنى عما ذكره من التاويل بان وحده وعوده مما لا يعرف بالاضافة كغيره ومثل وان العراك مفعول لاجله وبان الباقي ال في زائدة كما يأتي عن شرح الشذور فليست الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أي معتركة) أوله ابن الجباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف ابلا) قال المصنف في المستوفى قال لبيد يصف عيرا أو أنثى انتهى ومثله

مشتقة وصاحبها معرفة فالترنم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه (فان وزدت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجي مع معرفة الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم * والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي متوحدا أو منفردا أو) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجوع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي عائدا) أو راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمي وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالغاء وهو ما بلفظ المعرفة بالفيؤولان بنكرة (أي مترتين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاءوا الغفير) فالجاء حال من الواو في جاء وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر التغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجاء والجماء بالجم والمد فانث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حباجا وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولا كنهم أنشأوا الموصوف على معنى الجماعة وذكر الوصف جملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض بكثرة (و) قالوا في الابل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من المهاء في أرسلها وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي معتركة) قال لبيد فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والداخل بكسر الدال المهملة والحاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراك أي ازدحم وصف ابلا أوردها المسامحة وخزجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة ال وما هنا أولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لانها وصف له وخبر عنه ووصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلا ذلك) الاتحاد جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك مصدر وزيد ذات والمصدر بيان الذات (وقد جاءت مصادر أحوال بقله في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداء في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها شربت بالمصادر المنتصبة بأفعالها كما تجد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارة يصف حمار الوحش والآن يقول أرسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث أو التخليه بين المرسل وما يراد أي أرسلها معتركة متراجمة ولم يذدها ولم ينعها عن العراك ولم يشفق على نغص الدخال أي على انها لم تتم الشرب لبغضها للماء بالداخل والداخل هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما ساء لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نغص مداخله بعضه في بعض والمعنى أنغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع) أن تكون نفس صاحبها في المعنى (المراد بالمعنى الخارجى) يعني ان ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحد احتراز عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

(قوله وكانت غير الاول الخ) يتأمل ٣٧٤ مامعنى ذلك (قوله بقتة وركضا وصبرا) قال اللقاني التمثيل بها للحوال لا يدل على تعين

ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة اذهى نوع من عام لها فهي كرجع القهقري وكذلك شعرا وعاما في الامثلة يصح جعلها تميزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقاني عن الائمة وقال المصنف في الحواشي وعندي انه ينبغي ان يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدأ زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف فغايزيد ركضا في معنى ذار ركض وكان ينبغي أن يأتي هنا الخ لاف الذي في باب النعت فلا أدري ما الفرق والبيان سماع وسيأتي للشارح حكاية القول بأنه على حذف مضاف (قوله لان السرعة نوع الخ) فيه تجوزاذا السرعة والبطء وصفان للجى لا نوعان منه والا كانا مركبين من الجى ومن شئ آخر هو فصل والنوع انما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لانوع (قوله والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أى وهو العامل السابق وفيه ان العام لا يدل على الخاص وان جعل الدليل المصدر وردان كل مصدر يدل على فعله فيلزم ان يقيسه المبرد مطلقا وهو انما يقيسه في نوع الفعل وقدر المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الالفية

مثله او كانت غير الاول وغير ماهى له صفات انتهى وقال ابن السجري الاصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على المحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذا واقع وموقع الاحوال لا احوال انتهى وحكى الاصمعي وحيد كوعدي فعلى هذا يقال وحيد وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحيد كما يقال وعده مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون ان تأتي المحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسمى فالحسن والمسمى حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم تتقدرب بالشرط لم يصح تعريضها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة في النكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثير واتساعا نحو زيد عدل فعلموا مثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الإشارة بقول النظم * ومصدر منكر حالي يقع * بكثرة (كطلع زيد بقتة) بقتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) فر كضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبرا) فصر او هو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كاه مع كثرته (على التاويل بالوصف) فيؤول بقتة بوصف من باغت لانها بمعنى مفاجأة (أى مباغتة) وقدره ابن عقيل باغتة من بغت يقال بغتة أى فجأة والبغت المفاجأة قال الشاعر

ولكنهم كانوا ولم أدر بقتة * وأعظم شئ حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه ار كض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبرا (مصبورا أى محبوسا) ووقع المصدر المذكورة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه (و) المحجور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فاجاز) قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من الجى (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من الجى قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقيسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عند مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف في انه حال أو مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعدا ما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أواعلم افعالم) والاصل في هذا ان رجلا وصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف أواعلم افعالم (أى مهما يذكر شخص في حال علم فالمدكور عالم) كأنه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب المحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب المحال لما تقرران العامل في صاحب المحال هو العامل في المحال ويجوز أن يكون ناصب المحال ما بعد الفاء اذا كان صاحب المحال العمل فيما قبلها وصاحبها ما قبله من ضمير والمحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمدكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد ما نحو أواعلم افعالم فان له علما وأما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالى أمامه فبال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كاه ما بعد ما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى أنه ما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكركم افعالم الذى وصفتم عالم قال ابن مالك في شرح

(قوله ويجوز أن يكون شعر التميز الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التميز وروى صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أسجد لمن خلقت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتميز ولم يذكره المصنف فيما اتفق عليه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني الاظهر ان المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده تميز محمول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تميزا * (فصل) * (قوله فالمسوغ في المثل تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في المبتدأ والخبر نقلًا عن المغني من أن التقديم لا مدخل له في تسوية الابتداء بالنكرة (قوله لثلاثا يلتبس ٣٧٥ بالصفة) فيه ان هذا الالتباس جار

فيما اذا كان ذوا الحال
نكرة مخصوصة لجواز
الصفة بعد الصفة فيلزم
أن يجب تقديمها عليه أيضا
والألفا الفرق الآن يقال
الالتباس فيما اذا كان
ذوا الحال نكرة أشد لان
الحال يمين الهيئة والوصف
يمين الذات والنكرة الى
بيان الذات أحوج منها
الى بيان الصفة فالجمل على
الوصف حينئذ أرجح وأما
اذا ووصف مرة فقد حصل
تبيين الذات وناسب ان تبين
الهيئة بعده فالجمل على الحال
جمع (قوله وقيل من الضمير
المستكن في الظرف) أى
الذى هو فاعل الظرف
وهذا هو المناسب لما
تقدم من الحال انما
تأتى من الفاعل أو من
لمفعول فالمناسب للشارح
أن يقول والصحيح انه حال
من الضمير الخ والمناسب
للمصنف أن يمثل التقديمها
بقوله تعالى وجعلنا فيها
فخا جاسبا لان الفجاء
صفة للسبل بدليل قوله

التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاساه أيضا (بعد خبر شبهه مبتدؤه كز يد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبهه مبتدؤه وهو ز يد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام باع وشعر حال في تقدير الصفة أى شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقر من أن الجامد المؤول بالمشقة يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تميزا لما انبهم في مثل المحذوف وهى العاملة فيه قاله الخصاص في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضع في المغني (أو قرن هو) أى الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلمنا حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني أنت الرجل فهم أو أدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أى أنت الكامل فهم أو أدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهم أو أدب أدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندى أن يكون تميزا كانه قال أنت الكامل أدبا أى أدبه فهو محمول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء خال مفعول مطلق تميز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاختصاص انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدر جاعر كضاجاء ذار كض وكذا باقيا وعلى القول بالحالية فذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد ما وبعد خبر شبهه مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مفعولا وبال الدالة على الكمال

* (فصل) * وأصل صاحب الحال التعريف (لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على الجهول لا يقيدها لبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقر به من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسار جل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحش اطال) وتماه عند الاعلم بلوح كانه خلل وروى لمية موحش اطال قديم * عفا كل أسحهم مستديم
فالساقى المثال حال من رجل وموحش في البيت حال من طلل وسوغ مجىء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسوية الخال فيها بل لثلاثا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضى ما وافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلمه بان الحال خبر فعلها

تعالى لتسلوا منها سبلا فحافنا حقها ان تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال وهى من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أى وعدم جواز ذلك فن جوزه جعل الحال من النكرة والناسب له الاستقرار الذى يتعلق به الظرف ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم من مجىء الحال من المبتدأ أن يكون قيد الابتداء وهو معنوى لانها انما تكون قيد له لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان بعضهم يعامل منع مجىء الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضى ان المبتدأ معرفة وانه لا يمنع مجىء الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملها واحدا) هذا ليس بالازم عند سيبويه وقد ذكر

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحبها في الباب السابع الذي ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلافه واستشهد
 لسيبويه بما ورد لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه انه يحتمل ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جني الخ) ما قاله ابن جني
 أي اذا جاز العطف فالتركيب والابدال منه كذلك اذا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى ان البيت من تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه الذي أراد ابن جني التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف على ضمير
 الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بان عدم الفصل أسهل (قوله اما بوصف) ان قلت فلم قال في الكشف ان جملة ليس له ولد ليست
 حالا من امر وقع ان بعده هلك قالت لان مفسرة لصفة فتعين ان الجملة الثانية دقيقة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الرنخسري والحاصل
 ان فرض الاخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعافان وجد الولد فان كان ابنا أو بنتا فلا شيء للاخت أو أختين فليس للاخت
 النصف وكذا ان كان له بنت لان الاخت حينئذ انما أخذت بالعصوبة ما بقي لا النصف وقد وهم في ذلك الرنخسري والامام والآية أيضا
 مقيدة بان لا يكون لليت أيضا ب ٣٧٦ وبان تكون الاخت شقيقة أو لاب (قوله أمرا) من عندنا يجوز في الكشف ان يكون واحد

الامور وان يكون ضد
 النهي (قوله مع قولها
 انه لا يأتي) أي فهذا وجه
 قول المصنف وليس منه زاد
 اللقاني ولان الحال وصف
 وأمر اجامد اقال الان هذا
 قد يمنع بان الاسم اذا وصف
 كان المشتق انتهى أي
 والاسم هنا وصف بقوله من
 عندنا (قوله وذلك مفعود
 هنا) بمنوع لانه كبعضه
 في صحة حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه
 لجهة يفرق أمر لان النكرة
 في الاثبات قد تعم ولان كل
 شيء في الامر لانها بحسب
 ما تضاف اليه (قوله ففعله
 من التخصيص بالاضافة)
 أي فهو حال من المضاف
 وهو كل لانه الذي يتخصص
 بالاضافة لامر الذي

لاظهر الاسمين أولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساوى ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن
 خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا فارق ولا ضمير فيه اذا تقدم
 ولهذا لا تؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في * عليك ورحمة الله
 السلام * ان العطف على الضمير في الظرف والظلل بفتح الطاء المهمة واللام الاولى ما شخص من آثار
 الديار والموحش هو الفقر الذي لا أنيس فيه وخلل بكسر الحاء المعجمة جمع خلة بكسر الحاء وهي بطانة
 تغشي بها أحفار السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا ما بوصف كقراءة بعضهم)
 وهو ابراهيم بن أبي عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فصدقها حال من كتاب اتخصيصه
 بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور
 الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ (وقول الشاعر
 نجيت يارب نوحا واستجبت له * في فلك ما خفي اليه مشحونا)
 فشحونا حال من فلك لوصفه بما خروجه يمتل أن يكون حالا من الضمير المستتر في ما خروجه وهو بالحاء المعجمة
 الذي يشق الماشقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء
 المهمة المملوء (وليس منه أي من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمر اخلافا
 للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم فانه ما عر بأمر المنصوب حالا من أمر المجرور بالاعانة
 لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولها انه لا يأتي الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض
 المضاف اليه أو كبعضه أو عاملا في الحال وذلك مفعود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله
 من التخصيص بالاضافة وفي نصب أمر أو وجه أحدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث
 على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل في أنزلنا أي أمرين أو من ضمير
 المفعول وهو الهاء في أنزلناه أو من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين (أو) مخصوصا

هو المضاف اليه وان أو هم صنيع الشارح خلافا لانه جعل المخالفة في المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه (باضافة
 سيذكر من الاقوال الآتية انه حال من كل بقي ان عبارة الشارح فن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة كقوله
 تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا وهو ظاهر في جواز الامرين فلم يخالف ما هنا بل أشار الى عدم تعيينه (قوله وفي نصب أمر
 أوجه) أي غير ما ذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقي حتى يرد انه لا يكون نكرة كما
 يأتي في باب بل المراد انه منصوب باخص محذوف ونحوه قال في الكشف أي أهـ بني بذلك أمر ا كنا من لدنا وذلك تفخيم لشانه ويقويه
 قراءة زيد بن علي أمراهم ومن المصنف في الكلام على قائم بالقسط ما يخالفه وان الاختصاص الحقيقي يكون نكرة (قوله الرابع على
 الحال من كل الخ) جعل الحالية وجهها واحدا والمغايرة لها قبلها وما بعدهما وأشار الى اختلافها باعتبار حاجتها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون
 القائل به واحدا فيحتمل ان القائل بالحالية واحد جواز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وأخر قال انه من الفاعل وهكذا
 (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدونشري فيه وقفة من جهة المعنى اهـ لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر

(قوله غير مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من أقسام المخصوص بالمعمول كمدل عليه صليعه في باب المبشدة انه لما جعل من المسوغات كون الذكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصصا بعطف) أي مخصص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعروفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالذكرة (قوله) ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها (قد نقلها الدماميني في شرح المغني فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعد ها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤ كدوا أيضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو لو صاححت لتؤكد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٣٧٧ موضع الحال نحو ان رجلا رآه

سديد لسعيد فراه سديد
جملة نعت بها ولا يجوز
اقتراحها بالواو لعدم
صلاحيتها للحال بخلاف
ولها كتاب معلوم فانها
جملة تصلح في موضعها
الحال لانها بعد منفي
والمنفي صالح لان يجعل
صاحب حال بها هو
صالح لان يجعل مبتدا
قال نجم الدين سعيد في
شرح الكافية أقول على
الوجه الاول ان جار الله
العلامة عرف باللغة مع
انه لا يلزم من عدم
العرفان بالمعول عليه
عدمه قلت قوله أعرف
باللغة مجرد دعوى مع انها
لوساكت لم تصلح لردان

(باضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لا اختصاصا بها بالاضافة الى أيام (أو) مخصصا (بمعمول) غير مضاف اليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا) فشديد حال من ضرب لا اختصاصا به بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصصا بعطف نحو هو لاء اناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقا بنفي نحو وما أهلا لكننا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقا بالنفي وزعم الزنجشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضر اوى ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الإيجاب نحو او كالذي مر على قرية وهى خاوية على عروشها اما في النفي فلا (أو نهى نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ على امرئ مستهلا) فمستهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهى والبنى التعدى والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الظرمح خلافا لابن الناظم (لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لاجحام) فمخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهى والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجميم النكوص والتأخر والوضى بالمعجزة الحرب والاحجام بكسر الهمزة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال ابن مالك (يا صاح هل حم عيش باقيا فترى) * لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بل وهو احمر خم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعاد والامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

(٤٨ تصريح ل) هذا المذهب غير معروف له صرى ولا كوفي وانما وجه الردان يقال بل هو معروف ويبين من قاله به منهم والزنجشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمر اختياره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثاني ان تغاير الشئيين لا ينافي تلاصقهما والجملة التى هى صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها في أصلها للجمع المناسب للتلاصق لانها لا تنعاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكيد الثاني وان اتقى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سياقي قريب ما مرده هذا من كلام المصنف اه والذي ياتي قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتراح الجملة بالاذا لا يجوز التفريع في الصفات (قوله اما في النفي فلا) أي فلا يحتاج اليه وان جاز اعتباره لانه لا يتمتع ان يكون للشيئ مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا أمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لان الوصف لا ينعى اذا عمل بل هى حال من أمين قال المصنف والمسوغ اما تقدم النهى واما التقييد بالمعمول ولا يتمتع الوصف لان نفعه قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فاما بعد العمل فبأنه قد كمل وقد رآه أبو البقاء مضافا أي ولا قتال أمين وه

نفس لان الاجال لا تتعلق بالذات وقد رد المصنف على أبي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه ان هنامسوغا للحال وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وذلك الاخبار عنها بطرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لان التخصيص بالحكم انما يكفي فيما تقدم لزوما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكتفي به الا عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد المسوغ * (فصل) * (قوله ان يتاخر) هو الارجح فالاصل في هذا الاصل هو التاخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التاخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تاخيرها عن صاحبها عند المغاربة اذا كانت جملة مقرونة بالواو وعاقبة لا يصل الواو الذي هو العطف كذا نقله الفري في بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدماميني ان ابن اصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر انه تحريف وكلام ابن اصبغ انما هو في تقديمها على عاملها اما على الصاحب فلم يذ كر في جوازه خلافا وأوجبوا في الخبر اذا تعدد نحو الرمان حلوا حمض ٣٧٨ تاخيرها وقياسه ان الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين الامبرشرين ومنذرين الخ)

من قصر الموصوف على الصفة قصر اضافا أي الامقصورين على التبشير والانداز لا يتجاوزونه الى ما اقترح الكفار عليه من الامور التي أخبر الله بها عنهم (قوله والمقصود يجب تاخيرهم لم يبين علة ذلك كانه أحاطه على ما سبق في باب المبتدأ ان تقديمه يؤدي الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يحى فيه خلاف الكسائي اذ المعنى المراد مع الاظهار وعمله بعضهم بانه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلمته لا تظهر كلام الكسائي هنالك وهنا (قوله كررت بهند جالسة) انما لم يمثل بذي

ولم ينكر غايبا ذوا الحال ان لم يتاخر او يخصص أو بين من بعد في أمضاهيه (وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة لثمة المائة بهمة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك في الموطأ فقيما ما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ أصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجي الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أولا ذهب سيبويه الى الجواز والتحليل فيونس الى المنع * (فصل ولله حال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كمال للخبر من المبتدأ ثلاث حالات (احداها) وهي ان الاصل ان يجوز فيها ان يتاخر عنه وان تقدم عليه فاعلا كان أو مفعولا (كجاء زيد صاحبك وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكاه مكتوفا ان تقدمهما على المرفوع) في الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكاه زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا محالة (الثانية ان يتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الامبرشرين ومنذرين) فبشرن ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحذور يجب تاخيره ويمكن ان يحى وفيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (أو يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كررت بهند جالسة) فخالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول كررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعلا ما منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه

الحال مذ كر انحور مرت را كبا نزيد لاحتمال ان يكون من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها لا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما عمل به الشارح لان الزائد غير معدل كن قد رد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالتبوع وقد تعدى اليها من غير الواسطة التي تعدى بها الى التبوع اذا كان التبوع مجرورا كررت نزيد العاقل أو نفسه أو وعمره وهكذا ويجب التزام ان حققه ان يتعدى الى التوابع بتلك الواسطة وان لزوم تاخيرها أيضا عوض لان التوابع لا تقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الاشمو في انظر مرت نزيد الكرم فان العامل في النعت العامل في المنعوت الا ان يقال النعت والمنعوت كالشي الواحد لان القصبة بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلى بعضهم المنع بان الباء من حروف الصفات تتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا لهذا مطلقا وضا حكمة من صفات هند وقيد ما فقد اجتمع صفتان احدهما الباء المقيدة للزور والآخرى الحال المقيدة لهند وفي مثل ذلك

لا يجوز ان تلي صفة أحدهما غير موصوفها بل تلي كل صفة موصوفها كررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلي صفة الموصوف
 الثاني صاحبها أو تلي صفة الاول صفة الثاني ولا يجوز ان تلي صفة الاول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني الاول (قوله لا يتعدى
 بحرف واحد الخ) أي لانه يلزم تعلق حرف جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد كررت يزيد بعمر وأما لو اختلف المعنى
 فيجوز تعدى الفعل بهما كررت يزيد بالبادية أي فيها وظاهر كلام الزنجشري في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز
 مع كون المعنى واحدا لان الثاني انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالاول والاول يتعلق به في حال الاطلاق (قوله وخالف في هذه الاخيرة
 الفارسي الخ) ان قلت يؤيد الخالف ان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مروت اليوم ههنا فينبغي ان يجوز ذلك في
 الحال فالجواب ان الظرف مقدر بفي وهو متعلق بالمرور وليس بصفة تغيره والحال هي هندو والشيء الذي بينهما انما هو في المعنى لا في اللفظ
 المشبه بالشيء لا يكون كالشبه به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لان الجرور مفعول به في المعنى فلا
 يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى و جاؤا على قيصة بدم كذب فان قوله على
 قيصة حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قيصة كما افاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى ٣٧٩ يرشد اليه وأما قول الزنجشري

كالحوفي انه في محل نصب
 على الظرف كانه قيل
 و جاؤا فوق قيصة بدم
 كذب كما تقول جاء على
 جاله باجمل وانه ليس
 بحال لان حال الجرور لا
 يتقدم ففيه ان المعنى لا
 يساءد على نصبه على
 الظرف بمعنى لان العامل
 فيه اذا ذك جاؤا وليس
 الفوق ظرفا بل يستحيل
 أن يكون ظرفا لهم (قوله
 وما أرسلناك الا كافة
 للناس) القصر اضافي لانه
 للرد على من زعم ان الرسالة
 للعرب خاصة فلا يلزم
 قصر الرسالة على الناس

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين
 فعملوا وعوضا عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد
 أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الاخيرة (الفارسي وابن جني وابن كيسان) وابن برهان وابن مالك
 وبعض الكوفيين (فاجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناطم) في النظم ولا منعه فقد ورد وقال في
 شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) في الفصح (قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس
 في كافة حال من الجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه الجرور باللام (و) نحو قول الشاعر
 تسليت طرا عنكم بعد بينكم) * بذكر اكم حتى كأنكم عندي

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه الجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت)
 نحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوف ممدولا عليها بعدكم المذكورة (وان كافة) في الآية (حال
 من الكاف) في أرسلناك (و) ان (النساء للبالغة لا للتأنيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق النساء
 للبالغة مقصور على السماع ولا يتأتى غالبا الا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان جعل على
 روايه فهو وحل على شاذة له الموضع عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزنجشري الا رساله كافة مصادم
 لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الاحال وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها
 معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و)
 يلزمه (تعدي أرسل باللام) والا كثر تعديه بالي (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها
 (ممتنع) كما تقدم (والثاني) وهو تعدي أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور
 بالاي ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

عدم تجاوزها للجن وغيرهم وأعلم ان عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة
 يه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما
 أرسلناك الا كافة للناس فقال الذي هذا لا يثبت البناء على تقديم الحال على صاحبها الجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه
 بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم يرجوا باوهدا من القصور وقد بينا ذلك في حاشية أم البراهين في العقائد أتم بيان (قوله من
 عنكم) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة اه أي لان الحال انما هي من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بان الحاق الخ) رده
 بهذا فيه تكلم اذا المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه مخفاء (قوله ان كافة لا
 نستعمل الاحالا) قال في المعنى في الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزاج لم يثبتها بالقياس
 بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لانسلم ان الحال من الناس لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التأني للبالغة (قوله ويدفع
 الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على انه يمكن أن يجعل المحصور رساله والمحصور فيه كونه للناس كافة
 وكل في محله ومنع اللقاني كلام المصنف أيضا بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحب المحصور فيه ولا يقاس هذا على حصول

والكسائي والغراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل وأى فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالايصال
على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تصرفان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل
كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا بتقديم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف ان كان مضمرا كررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور وبحرف نحو مرت مسرعة بن زيد
وعمر وأو كان الحال فعلا نحو مرت تضحك بهند ومنعوه اذ لم يكن كذلك واحتز بقوله أو لا بحرف غير
زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول
نحو ما جاء في را كلب من أحد وما رأيت را كلبا من أحد (واما) مجرور (بإضافة) بمعنى مضاف من اطلاق
المصدر على اسم المفعول (كأعجبنى وجهها مسفرة) وهذا اشار بالسويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال
على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه
من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما
يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناطم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة
غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالحذف لان الاضافة فيه في نسبة
الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضع ذلك
في المحواني والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (واما تجيء الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه
لهذا المثال) المتقدم وهو أعجبنى وجهها مسفرة (وكقوله تعالى وترعنا ما في صدورهم من غل اخوانا)
فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أحب أحدكم أن يأكل لحم
أخيه ميتا) في مثال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة)
ابراهيم حنيفا (حنيفا حال من ابراهيم المضاف) اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ألا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل وياكل أخا
واتبع ابراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا في الحال) كأن يكون مصدرا أو وصفا فالاول
(نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع مرجع مصدر ميمي عامل
في الحال النصب (و) نحو (أعجبنى انطلاقت منفردا) فنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاقت
وانطلاقت مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن
أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى
الحال أو الاستقبال واعتماده على الخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناطم

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزءا له أضيفا * أو مؤدب لجزءه فلا تحيها

واما اشتراطوا أحدهم الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في
صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معه ولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذالم يشبه الفعل
فاذا كان المضاف مصدرا أو وصفا فانه لا يوافق لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان
المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزءه فله شدة اتصال الجزء بكاه أو بمنزله منزلة صار المضاف كله صاحب
الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب
الحال اذ لو قلت ضربت غلاما هند جالسا أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض
البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذالم يكن في موضع رفع ولا نصب
لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا أو كجزءه أو لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد

الالتباس بالاول دون
الثاني يعرف بالتأمل اه
وهذا انما يظهر بناء على
ان علة منع تقديم الموصو
فيه حصول الالتباس
(قوله) وفصل
الكوفيون فاجازوا الخ
قال الدنوشري ينظر ما وجه
اجازتهم تقديم الحال فيما
ذكر دون غيره (قوله) كما
يجوز التقديم على
الفاعل والمفعول (أى
غير المجرورين بحرف
زائد فلا يردان ههنا
تقديم على الفاعل
والمفعول فيه لزم تشبيه
الشيء بنفسه لان ما ههنا في
المجرورين بحرف زائد
(قوله) وأما اضافة
وجه المنع ان الحال انما
تتقدم حيث يتقدم
صاحبها وهو هنا لا يتقدم
لان المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف (قوله) في
البعض الحقيقي (أى
الذي يصح مجيء الحال
منه) (قوله) لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أى حقيقة والتوجيه المتقدم إنما ثبت الاتحاد حكماً (قوله كما إذا كان) قال اللقاني إشارة إلى نحو تقديم الحال فى جاء راكباً رجل أه بقی أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم المحصر فيه أمثل به لأن مثله ما ذكر ومثله إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ما لا بأسه نحو جاء زائر أهدأ أخوها * (فصل) * (قوله وهى الأصل) المحكم بالأصالة على جواز التقديم والتأخير بالاضافة إلى وجوب أحدهما فلا ينافى أن الأصل التأخير بالاضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللقاني المحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضرباً زيداً مجرداً كما يعلم من احترازه عنه فيما سياتى ٣٨١ بقوله المقدربا الفعل وحرف مصدرى

ثم لا بد من تقييد الفعل المتصرف بما يتعرض له مانع أخذ أساسياتي أه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه مأمراً فلا تغفل (قوله أو يكون ماضياً) أى بخلاف ما لم يسمع له ماض أولم يحى له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعدم مثال المصنف ووجهى زيداً راكباً الآن ووجهى راكباً يعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجاهل فيقول بخلاف دع زيداً راكباً (قوله فى تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما يأتى من تقديمها وهذا تحمليين طليق ومن عدم

الحال وصاحبها فى العامل وأماميتا فيحتمل أن يكون حالاً من لحم أخوانا فيحتمل أن يكون منصوباً على المدح وحينئذ فيحتمل أن يكون حالاً من المفعول لأن الماتة والدين بمعنى أو من الضمير فى اتبع أه بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أى على صاحبها (وجوباً كما إذا كان صاحبها محصوراً) فيه (فحوماً جاء راكباً لا يزيد) وفيه البحث السابق

* (فصل) * وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً أحدها وهى الأصل أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه (كجاء زيداً راكباً) (وأن تتقدم عليه) (كراكباً جاء زيداً) (وأنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعلاً متصرفاً) وتصرفه يكون بثقله فى الأزمنة الثلاث أى يكون ماضياً ومستقبلاً وحالاً قاله أبو البقاء الماضى (كجاء زيداً راكباً) والمستقبل كقم مسرعاً والحال كيقوم زيد مسرعاً الآن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) فى تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهى علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء فى ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعاً) فسر عا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلا فى راكباً) فى جاء زيداً راكباً فى المثال الأول (و) فى (مسرعاً) فى زيد منطلق مسرعاً فى المثال الثانى (أن تقدمه) معاً على جاء وعلى منطلق فتقول راكباً جاء زيد مسرعاً زيد منطلق أو زيد مسرعاً منطلق هذا مذهب البصر بين الالجمرى فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والالاخفش فإنه لا يجوز تقديمها على الفعل فى نحو راكباً زيداً جاء لبعدها عن العامل وردجهم والبصريين على الجرمى والاخفش بالسماع فى الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعاً أبصارهم يخرجون) خاشعاً حال من الواو فى يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعاً صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعى إلى شئ نكرو قوماً خاشعاً أبصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويحاج بان الأصل عدم المحذف (وقالت العرب شئ توب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع غالب وتوب بمعنى ترجع (أى متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين فى منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكى أن ثعلباً نواظر فى هذه المسئلة وأنه انقطع بقولهم شئ توب الحرب أى متفرقين ترجع الحرب أى إلى تفرق الحكامة ترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميرى يخاطب بغلته

عَدَسْ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ أَمَارَةٌ * (أمنت وهذا تحمليين طليق

فتحمليين) جملة (فى موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه * فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الاسبام مؤخر كيف جاز تقديمه وكونه غير سببى * قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها فى الحال فيعنيها من معنى الفعل كما صرح به الموضع فى بابها واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق فى ذلك بين كون الحال مفرد أو جملة

ظاهر فى شرح كلام المصنف (قوله فى نحو راكباً زيداً جاء) أى من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفواصل أخذ من قوله لبعدها عن العامل وإنما يعتد بالفواصل فيجوز عنده زيداً راكباً جاء على أن راكباً حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق أنه لا فرق بين أن يكون الفاصل أجنبياً أو لا يصح الرد عليه بخاشعاً أبصارهم يخرجون لأن الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعاً (قوله وقالت العرب الخ) هذا برضى الجرمى دون الاخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) دلالة على مذهبهم أولاً كناية على مذهب الجرمى والاخفش (قوله وحكى أن ثعلباً الخ) أى فثعلب كان يرى رأى الجرمى

(قوله كيف جاء زيد) قال الدنوشري ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يردان الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله) وعلى القول بالظرفية لا تنفتح الخ) أي لان الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أن ومـ حتى وسقط قول بعض الفضلاء أن أراد بعدم افتقارها الى الاستقرار انها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وان كان المراد انها لا تنفتح لمخصوص الاسـ متقرر فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال المحفيد بقي عليه أن يعد المحال التي هي جملة مصدرة بالواو من المحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئت فانه لا يقال وانما لم تتقدم مراعاة ٣٨٢ لاصل الواو فان أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومرت في كلام الشارح

بعد الكلام على وهذا
تحميلين طليق ان الجمهور
على جواز تقديمها ثم قال
المحفيد في الكلام على المحال
المؤكدة المضمون جملة
قبلها ان ابن مالك قال
العامل فيها الجملة لما فيها
من معنى الاسناد وعلى
هذا يكون من الاحوال
التي يجب تأخيرها عن
عاملها وأما على قول
المصنف أن العامل
محذوف فالظاهر أن لا مانع
من تقديره مؤخر لانه فعل
منصرف لم يعرض له مانع
اه وفيه ان المصنف قال
انها واجبة للتأخير وعمله
الشارح بما ياتي فينبغي
أن نضم الى الست على
قوله أيضا (قوله وهي أن
يكون العامل فعلا جامدا)
قال الدنوشري فائدة قال
بعضهم جميع الافعال
الجامدة تعمل في المحال
الاعشى وليس فاعلها
لا يعملان فيه (قوله مقدرا
بالفعل وحرف مصدرى)
قال الاشـ موني فان كان

ومنع القراء بعض المغاربة بتقديم الجملة المحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد
والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأى السكوفيين لانهم يقولون بان هذا
اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحمليه طليق كما مر في باب الموصول والى
ذلك أشار الناظم بقوله والمحال أن ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا
لخافز تقديمه المحالة (الثانية أن تتقدم) المحال عليه أى على عاملها (وجوبها كما اذا كان لها صدر الكلام
نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع المحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما انها ظرف
شبيهة باسم المكان كما ان سواك كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى
الى الاخفش وعلى القولين يستقيم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في أى
حال جاء زيد وعلى الثاني على أى حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تنفتح الى الاستقرار بخلاف أين
ومتى قاله أحد بن الجباز في النهاية المحالة (الثالثة أن تتأخر) المحال (عنه) أى عن عاملها (وجوبها وذلك
في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فقبلا حال من الماهوى واجبة
التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو)
يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما
لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بفعل
موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن
يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى نحو يعجبني
اعتكاف أخوك صائغا) فصائغا حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدربان والفعل ومعمول المصدر
المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزل مسرعا) فسرعا حال من
فاعل نزل المستتر فيه ومعموله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل
دون حروفه) كاسم الإشارة (نحو فذلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة
وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه فان قلت العامل في المحامل وصاحبها يجب أن
يكون واحدا عند الجمهور وهذا قد اختلف فان العامل في المحال معنى الإشارة والعامـ ل في صاحبها
المتبدل قلت العامل في المحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره أشير اليها خاوية
والضمير المهرور وهو صاحب المحال والعامـ ل فيه وفي المحال واحد وذهب السهيلي الى أن اسم الإشارة
لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ
القيس (كان قلوب الطير رطبا وباسا * لدى وكرها العناب والمحشف البالى)

المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضرب بازيد الاصل ضرب زيد قائما (قوله أو يكون العامل لفظا
مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل
فان نزال كذلك وقد لا يكون كذلك فنحو صومعه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار المحفد لذلك (قوله فان قلت العامل في المحال الخ)
قال الدنوشري السؤال وجوابه مردودان لان اسم الإشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب المحال وعامل في المحال فالعامل متحد (قوله)
وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كان وبذلك صرح في الحواشي فصر اللفظ المضمين معنى الفعل دون حروفه في
شبهة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المغني بان حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله

تعبيراً نافعاً * ونحن صغاليك أنتم ملوكا الأصل نحن في حال صغاليكنا كما كنتم في حال ملككم والعامل في صغاليك وملكوكا حرف التشبيه من قوله كأنتم وفي هذا تقديم الحال الأولى عليه فيرد على ما هنالك وجهين عمله مع أنه لم يذكره وتقديم حاله مع أنه مضمن معنى الفعل وفي الارتشاف وأجاز ابن مالك أن مجرى اداء التشبيه مجرى أفعال التفضيل في توسط بين حالين فيعمل في أحدهما مقدمة والآخرى متأخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح أن نصب الحالين على تقدير اذ كنا صغاليك واذا كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أي هي مؤنثة وقوله احذر على عينيك والمشافر عرقاء دلو كالعقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرقاء الدرة التي يضرب بها (قوله وحرف التهنيت) مثله حرف الترحي وهو لعل وقد نص المصنف على أن لبت و لعل وكان تعمل في الحال دون أن وان ولكن (قوله لبت هذا مقيمة) قال اللقاني فيه نظر اذ جعله مقيمة حالاً من هندو كون العامل معنى لبت يصير المعنى أتمنى هنداً في حال أقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى أن هنداً اذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب أنها حال من ضمير هند المستتر في الظرف أي أتمنى الكون في حال الإقامة اه وفيه نظر كما يلزم من إقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا وقال الدونشري بعد أن نقل كلام اللقاني وبين أن ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه ٣٨٣ الإقامة فيجوز تمنى الإقامة متى كونها عنده ثم تأملت المسئلة

فرطبوا ويا بسا حالاً من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح أن يكون رطباً ويا بسا حالين من قلوب قلت على معنى قسم رطباً وقسماً ويا بسا وليس المراد بالرطب ولا بالياس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير وشبهه الرطب بالعناب والياس بالخشف البالي وهو أودأ التمر اليايس وهو تشبيهه موقوف وهو ان باقى المشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التهنيت نحو (ليت هنداً مقيمة عندنا) فقيمة حال من هند والعامل فيها لبت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخر ان يعمل

كتلك لبت وكان (أو) يكون العامل (عاملاً آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله (نحو لا صبر محسباً) فحسب بما حال من فاعل أصبر المستتر فيه (ولا عتكفن صائماً) فصائماً حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محسباً وصائماً ان يتقدم على عاملهما (فان ما في حيز لام الابتداء) وهو محسباً (و) ما في حيز (لام القسم) وهو صائماً (لا يتقدم عليهما) أي على لام الابتداء ولا م القسم لانهم من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن زيد محسباً أصبر (ويستثنى من الفعل التفضيل ما اذا كان عاملاً في حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه واجداهما مفضلة على الأخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس فالاول (كهذا بسر أطيبت منه رطباً) قال ابن خروف انتصب بسر اعتدبويه على الحال من الضمير في أطيبت وانتصب رطباً على الحال أيضاً من الضمير المجرور بن والعامل فيهما أطيبت بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسر أطيبت

فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى أتمنى هنداً في حال أقامتها أن تكون عندنا وهذا تقوله اذالم تكن مقيمة عندك ويجوز ان تقوله وهي عندك لكنها عازمة على عدم الإقامة فتتمنى مقيمة عندك اه المقصود وفي قوله أولاً وبيان ذلك نظر لانه لا يصح به بيان كلام اللقاني لا ما ذكره في وجه النظر لانه عكسه ولا ما صوبه بناء على مغايرته لما قبله لانه لا يلزم من الكون عنده الإقامة وفي

قوله ثانياً ويجوز ان تقوله وهي عندك الخ نظر لان العزم على عدم الإقامة لا ينافي الإقامة بل العزم على دوامها لان الإقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لي فرق بين ما نظره في اللقاني وما صوبه فان الذي يخطر بالبال ان المثال واحد قد دبر (قوله عرض له مانع) قال اللقاني أي من تقديم معمول العامل على نفس العامل لان المانع صير العامل عماله صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالاولى وهذا طبق ما تقدم من قوله في باب المبتدأ والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدماً ومتأخراً فقله فان ما في حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل امام مع التقديم على المانع وامام بدونه اه وبه يعلم ان ما وصف به الشارح المانع وما وطابه للتعليل هو المراد لكن التعليل لا يتجه قد دبر (قوله واحداهما مفضلة على الأخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز عن رتبة أحسنهم مقبلاً فانه لا يجوز كما في شرح التسهيل ثم ان المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه في محل آخر ليشمل ما اذا اختلف صاحب الحال أيضاً كما في المثال الثاني وما نقله الشارح عن ابن خروف في تقرير كلام سيدويه يوافق ما قالوه في الهل الآخر لانه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متأمل كلامه (قوله هذا بسر الخ) قال الدونشري قال بعضهم بسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول ثمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح الحاء المعجمة واللام المخففة ثم بلع ثم بسر ثم رطب ثم غر فاذا بلغ الارطاب نصف البصرة قيل منهفة فاذا بدا من ذنبه ولم يبلغ النصف قيل

مذهب به بكسر النون ولها أسماء أخر بين ذلك ويقال في الواحدة بسر تبا س كان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمرة بسر (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضمار كان قوله * وهو ذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه للاضمار اذ كان أو اذا كان وقال المحضر اوى التقدير اذ ادعى فيكون حينئذ مفعولا به لاحالا ولا خبر الكان (قوله المضمر ان في كان) أى أولا وثانيا اذا التقدير هذا اذا واذا كان بسر أطيب منه اذ كان أو اذا كان رطبيا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناطم وبعد تسليم الاضمار يلزم أعمال أفعّل في اذا واذا فيكون ما وقع فيه يعنى السير في شديها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ لاخبار عنه بالخبر والمختص المتقدم وهو لك العامل في كل يوم الاستقرار الذي تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسر او رطبيا خبر ان كان المقدرة أولا وثانيا (قوله وانما سمى - سد المحال الخ) قال في الارشاف ولا ينصب المحال مع أفعّل التفضيل المختلف في الذات مختلف في المحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو ومعانا أو متفقي المحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدى

الذات مختلف في المحال نحو زيد قائما أخطب منه قاعدائم قال ولو اشترك المختلفان في وصف هو لا حدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر أطيب منه غيب فبسر خبر المبتدأ وأطيب وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في موضع الصفة لبسر وأطيب هو المبتدأ وغيب خبره وهو الاختيار فوقع المبتدأ في محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدا وغيب المبتدأ انتهى وبه يعلم ما في قول بعضهم ان أطيب في هذا بسر أطيب منه غيب لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشري ويصير ذلك جملة من أحدهما هذا بسر والثانية أطيب منه

من نفسه في حال كونه رطبيا يريد أن يفضل بسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسر أعلى طيبه في حال كونه رطبيا وأشار بذلك الى التمره المعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المسازني في أظهر قوايه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامه صلة لا اذا واذا فان قلت ذلك وهو يلج فالمقدر اذا أو وهو عمر فالمقدر اذا واذا صاحبان المضمران في كان لا المضمر في أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على أطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا جازا كل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز يزيد جالسافي الدار عند الجمهور وروى يحيى أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسمى بخفا أمر فرتين وانما تعدد المحال مع أفعّل اذا كانا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر أطيب منه غيب قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسر هو هذا أى اسم الإشارة أو حرف التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو ومعانا) فمفردا حال من الضمير المستتر في أنفع الرجوع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اماها التنبيه أو اسم الإشارة تخلفه ههنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين في المثالين على أفعّل كما في المحال الواحد ولكن اغتفر تقدم المحال الفاضلة فرقابين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر الالتبساقان قيل اجعل احدهما تابليا لأفعل ولا لبس قلنا يثبدي الى فصل أفعّل من من ومجرورها وهما كالوصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعدليه والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناطم بقوله ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو ومعانا مستجاز لان بين (ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (طرقا أو مجرورا - برأيهما) متأخرين عن الخبر عنه (فيجوز بقلة توسط المحال بين الخبر عنه والخبر به كقوله

غيب والمعنى الغيب أطيب منه وسوغ الابتداء بغير ما فيه من معنى العموم مثل ثمرة خير من جرادة انتهى وقد بنا يقال ان أطيب هو المبتدأ وسوغ الابتداء به عمله في منه والخبر غيب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشري ولو وقف على كلام الارشاف لم يحتاج لهذا وقول الارشاف ولو اشترك المختلفان أى ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد في القسم الثاني في كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الحفاء وقوله اذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف واحدا ههما مفضلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قلت هلا جعل تمييزا قلت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الإشارة) رده الرضى كما نقله اللقاني بان العامل المحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسر اقيست الإشارة بالسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام الا في حال السرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال في غير حال السرية انتهى وقوله لقيدت الإشارة أى وههنا التنبيه وسياقي في الشارح رده بالمثل الا في على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغي ان يستثنى أيضا كاف التشبيه على ما مر عن المعنى في قوله ونحن معاليك أنتم بلو كافاتا تفعل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط المحال

وأني أن يكون فداء حالاً
والعامل فيه لك (قوله
لصلة ما) قال اللقاني فيه
نظر إذا المعنى حينئذ وقالوا
الذي استقر في بطون
الانعام حال كونه خالصاً
لذكورنا ومعلوم أنه لم
يستقر في البطون حالة
الخلوص أي لذكورهم
بل إنما خلص لذكورهم
بزعهم هذا القول والمجمل
منهم (قوله وان السموات
عطف) لا يتعين هذا بل
يجوز عطفها على الأرض
على أنها مؤخر من تقديم
والاصل والأرض جميعاً
والسموات مقبوضة
* (فصل) * (قوله
ولشبهه الحال بالخبر)
لشبهه المذكور لا يقع
اسم الزمان حالاً وصاحبه
اسم ذات كما لا يقع خبراً
قاله الدماميني في الكلام
على أقسام الحال
من الباب الرابع (قوله
جازان يتعدد) أراد
بالمجاز عدم الامتناع
فيصدق بالواجب قال
الرضي تكرر الحال بعدما
واجب لو حوب تكرر بما
نحو ضرب زيداً ما قاماً
واما قاعداً وكذلك بعد لا
لانها تكرر في الأغلب
نحو جاء زيداً لا راكباً ولا
مشياً (قوله ويحتمل

بنا عذوف وهو بادئ ذلة * لديكم) فلم يعد مولا ولا نصراً
فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم
بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنقلب الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف
والجور بالتأخير لبيان محل الخلاف اذ لو تقدم ما عن الخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالساً زيد جاز
التوسط بلا خلاف لان الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حرفه وذلك ظاهر والخلاف
المتقدم جاز في الحال المفردة والجملة المصدرية بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة
بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خاصة لذكورنا)
بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو ما الموصولة والخبر به وهو لذكورنا والاصل لله والله
أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقع على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنقلب الى
المجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه)
بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو السموات والخبر به وهو بيمينه والاصل لله والله
أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنقلب الى الجار والمجرور في هذه الأدلة دلالة على
جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والمجار والمجرور (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك الفراء
(وتبعه الناطم) في التسهيل وشرحه وأشار اليه في النظم بقوله ونذر * نحو سعيد مستقر في هجر *
(والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين (ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الاولى
(ومطويات) في الثانية (معمولان لصلة ما) وهي في بطون (ولقبضته) لخالصة معموله للجار والمجرور
قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معموله لقبضته على انها حال من الضمير
المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه
للمبالغة كما في رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظراً لانه المبالغة في غير أبنية المبالغة
والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف
على ضمير مستقر في قبضته) لأنها بالمشقة (لأنها بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشقة
يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ وبيمنه) خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول الحال)
لتعلقها بها (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبهه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جاران يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر
والنعت والى ذلك أشار الناطم بقوله والحال قد يحكى ذات تعدد * لمفرد فاعلم وغيره مفرد
(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية * زيادة بيت الله رجلان حافيا)
فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيادة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا
أي ما شيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من بقاء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان يسكنون الجيم وفي
آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقرأه رجلاي بالاضافة الى بقاء المتكلم وأعربه فاعلاً لزيارة وحافيا
حالان من ضمير المتكلم في رجلاي نبيه عليه الموضع في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد
البحر جاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلاي الخ (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو
ان الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحسباً) لان من شرط التعدد عدم لاقتران بالعاطف
عند الموضع (والثاني) وهو ان يتعدد لمفرد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (ان اتخذ لفظه ومعناه

(قوله ثنى أوجع) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك واجب والذي في الرضى ان ذلك هو الاولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل المفعول معافان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التقريب نحو لقيت زيدا راكبا كبرا كبا وقال أيضا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندام مصعدا منحدرا وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجانبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا أقل من ان يكون أحدا الحالين بجانب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغني ويجب كون الاولى أى في المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدماميني حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يفيد ان تأخيرهما ضعيف وكلام المغني يفيد ان اذارتكبهما هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثاني الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقليلا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفي شرح التسهيل للدماميني وههنا بحث وهو ان مسألة الجمع مثله أى والثنية لا تدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ٣٨٦ ثم واحدة كالحرف في الزيدون قائمون انتهى وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

وكل حال واجعة الى صاحبها فلا تعدد في الاحوال كما قاله ابن الناطم في يدك يدخيرها البيت وأيضا الجمع والثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمي فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه وانتهى والذي ادعاه لانه ليس من التعدد

ثنى أوجع) فالثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤنسة بمعنى دائبين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث وأصل الدؤب مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بآمره فسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة ولده في شرح النظم والاصل مسخرات مسخرات مسخرة ومسخرات مسخرة فلما اتفقت لفظا ومعنى جمعت (وان اختلف لفظه ومعناه) (فرق بغير عطف كلفيته مصعدا منحدرا ويقدّر) الحال (الاول) من الحالين (لثاني) من الاسمين (وبالعكس) فيقدّر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل أحدا الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه القرينة * فان قامت فبالعلماء البيان يجوزوا في اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملقوفة والثاني للثاني وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قالت أجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحدا الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فصعدا حال من الماء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب (قال عهدت سعاد ذات هوى معنى) * فزدت وعادسلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث أرشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هي فعاد هواها سلوانا (وقد تاتي) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدّر الاول للاول والثاني للثاني (ان أمن اللبس كقوله) وهو امر والعيس

ان الله يبشركم الخ لكن سيأتي في بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالاولى وما يخالفه وتحير هذا البحث في حاشية (خرجت الالفية) (قوله وان اختلف) كان الاول اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكّر من اللفظ والمعنى ليفيد ان افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بان هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين سر تخالف الاصطلاحين ولعل في الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدماميني في شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثاني للثاني قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبجملتها هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الجمع من مرجع وهو ما ذكرناه فغدبان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وبجملتها هذا الخ يخالف لقول المصنف وقد باني الخ لانه صريح في ان الاول أعمن من ان يكون ثم ليس أولا ويبدل على هذا جعله عهدت سعاد شاهد المسئلة (قوله وعادسلوانا هواها) قال الدنوشري عادم أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشيء وتركه وفي القاموس سلاسلوا وسلوانا وفيه وفي الصحاح والسلوانة بالضم خزة كانوا يقولون اذا صاب عليها ماء المطر فشر به العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وحيد العيش يا مأسلوا واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعا الدماميني (قوله والمعنى اني الخ)

فيه مدعى المغنى حيث قال والتقدير زدت أنا سلوة وزادت هي غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي دائما بضد المقصود (قوله على أثرنا) أى أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أى جواز تعدد الحال وظاهره أنهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لأن بسرا حال من الضمير فى أطيب وربط بالحال من الضمير فى منه فلم تعدد الحال لمفرد بل لتعدد وان كان واحدا فى المغنى فلم يسلموا الجواز الذى وقع التنازع فيه فتدبر * (فصل) * (قوله رده الى المبينة) قال الزرقانى أى ٣٨٧ فيؤول العامل باوجدنا مثلاً قالوا

لأنه لا بد من تحدد فائدة عند ذكر الحال انتهى أى فى وأرسلناك للناس رسولا مما كانت الحال تا كيدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليجتاجوا الى تأويلها وفى الارتشاف ما يفيدان تأويلهم أنهم يجعلون المنصوب فيما استفيد المغنى مما قبله منصوباً على القطع (قوله لان التسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمى هذا بناء على ان التسم والضحك بمعنى اما بناء على ان التسم الاخذ فى أوائل الضحك فهى مؤسسة انتهى وفى كون ماقاله الشارح بناء على انه جامع معنى نظر لان الشارح جعل التسم نوعاً من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشرى ومثل قدسم ضاحكاً لا تعثوا فى الأرض مفسدين يقال فسد الشي فساداً وفسودا كما يقال فى ضده صالح يصلح صلاحاً وصلاحاً

(خرجت بها أمشى تجروراً) * على أثر يناديل مرط مرحل
فخلة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجروراً حال من الماء المجرورة بالباء والمغنى أخرجتها من خدرها حال كوفى ماشياً وحال كونها جارة على أثرى قدمى وقدمها ذيل مرطها التخفى الاثر عن القافة قصد الاستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحداً فلا يقتضى العامل الا حالاً واحدة (فقدروا نحو قوله حانياً) فى البيت (صفة) لرحلان (أو حالاً من ضمير رحلان) فيكون حالاً متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم تفضيل) واتخذ صاحب الحال (نحو هذا بسر أطيب منه رطباً) وتقدم الكلام فيه

* (فصل) * الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهى الغالب نحو هذا على شيخا ومقدرة وهى المستقبلية نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكباً
* (فصل) * الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة أيضاً لانها تبين هيئة صاحبها (وهى التى لا يستفاد معناها بدونها) أى بدون ذكرها (كجاء زيد راكباً) فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكباً (وقدمضت) أول الباب (ومؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهمي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك رده الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لانها (اما) مؤكدة (نعاملها الغطاء ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من السكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلناك الغطاء ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته) * والزم توفى خلطاً بالمجد بالعب
فصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهى مؤكدة لعاملها الغطاء ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى وذلك لان الحدث المستفاد من الوصف مؤكداً للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والحاء المعجمة من الاصغاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصيخاً لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجذب للزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو قدسم ضاحكاً) فضا حكا حال من فاعل قدسم وهى مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولى مدبراً) فان الادبار نوع من التولى ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بها قدأ كداه (واما) مؤكدة (لصاحبها) نحو لا آمن من فى الأرض كلهم جميعاً (فخمى) حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لان جميعاً يدل على الاحاطة فهى مؤكدة للعموم الذى فى من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضع قال فى المغنى وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (واما) مؤكدة (المضمون جملة) قبلها (مفعولة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) قالتو كيداً بالبيان يقيين كوزيد معلوماً وأخروكا نافعلاً بطلاً أو تعظيم كوفلان جليلاً ماها بآ أو تحقير كوفلان ماخو ذاماً معهوراً أو تصاغر كانا عبدك فقير اليك أو وعيد كانا فلان متمكناً منك أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطفوا)

وكان الاصل فى مصدريهما الصلوح والفسود لانه قياس فعل اللازم مثل قعد قعوداً وزوى (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقانى ان قلت هل يتناول هذا الضابط نحو قتلك بيتوتهم حاوية قلت لا لان المبتدأ فى معنى المشتق اذ تلك فى معنى المشار اليه فعنه أشير الى بيتوتهم فى حالة كونها حاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف الى الفاعل أو المفعول على ما فى باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطفوا)

مضمونه ثبوت الابوة زيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لانهم مؤكدة) ولانهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يلزم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعمالها أوصاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذي ذكرناه الجواز فليحذر (قوله المحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقه الخ) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فواجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لاشك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف والمحذوف يكون الاب عطوفا مستغادا من قولنا زيد أبوك فالمستغاد من عطوفا مستغاد عما قبله فلذلك كان مؤكدا وقيل بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أي أثبتته وليس مؤكدة لمضمون أحقه اذا ثبتا لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنهما مؤكدة لمضمون الجملة التي هي كالعوض من عامر الحال وهو أحقه (قوله أحقني أو أعرفني) وقع في عبارة غيره وان كان انما قدر أحق أو أعرف أو أعرفني انتهى وضبط بعض أرباب الحواشي الاولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتأوله بمسمى) هذا لا يظهر في كل مثال وانما يظهر اذا كان ٣٨٨ الخ برعلما كزيد في مثال المصنف وفي نحو هو زيد معروف وكذلك قول ابن

خروف انما يظهر اذا كان المبتدأ اسم إشارة مقرون بهاء التثنية (قوله لاستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة

(فصل)

(قوله عن الجملة وشبهها) أي وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا في النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتأويل وقع كل منهما ياباه قوله فانهما يتبعان (قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أي وأما مستقرا في

قاله ابن الناطم في شرح النظم زاد أبوه في التسهيل جودا محضا احتراز من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعمالها على قائل الابد بمشتق فالعامل الابد لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضع في هذا المثال تبع الشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي معمولة) عند سيبويه (المحذوف وجوبا) مقدور بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كاعرفه ان كان المبتدأ غير أنا فان كان أنا فالأنا تقدير أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ التضمنه معنى اثبتته وكلا القولين ضعيف لاسيما التزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا بالنزول الجملة المذكورة منزلة البديل من اللفظ والى ذلك أشار الناطم بقوله وان تؤكده جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤثر

(فصل) يقع الحال اسما مقردا عن الجملة وشبهها (كمضى) من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو خرج على قومه في زينته) ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستقر فيه العائد على قارون (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما يتبعان مستقر (ان قدر في موضع المفرد أو استقر) ان قدر في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونامطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التلزم والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا قامين كما تقدم فلو كانا فاصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق

قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فعناه عدم التلزل والانتقال الوجود والكينونة الصادق بالترلزل لان معنى زيد كاش في الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قلنا ان الجملة على ما ذكرنا لا ينافي ارادة الكون المطلق لان العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي في الاشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر أن يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المندورين على الصحيح ولا يغييه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صحايقاع المندور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع في الاول لمخصوصية المثال لافي كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرع فقهي قال الله على أن يعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال الله على أن يعتكف صائما لزمه الاعتكاف والصلاة لا بعيد الجمع مع انه قيد بالحال فيه ما في الفرق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوب للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يعم دليل على مطلوبيته في الاول يلزمه الجمع بينهما ما من حيث انه نذر قرينة فوجب الوفاء بهما وفي الثاني لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقرينة فلا يلزمه ألا ترى انه اذا قال الله على أن يعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تابعو

الحالية في المسئلة الثانية وبهذا يجعل اشكال الحنفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم في الاعتكاف يجب بالنذر فدل على انه شرط فيه والالم يجب بدليل الصلاة قلنا انما لم يجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد في الحديث لا تتبعوا الذهب بالذهب الا هاهنا وهاهنا وعلى اضمار القول أي الاقائلين هاهنا وهاهنا من جهة البائع والمشتري ومنه حديث وجدت الناس أخبر بقله ان كان وجد بعني أصاب فان كان بعني فعل قاي فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تعليط الامين المحلى اما لعدم اضماره القول أو لان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها طلبة قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للرازي ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد للكشاف ما يوافقه لكن كلام المغني يخالفه وأقول ليس في المغني ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشبه بالحالية ويميزها عنها أمور أحدها انها تكون غير خبرية الثانية انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قال وانما حاز لا ضرر به ان ذهب وان مكث لان المغني على كل حال انتهى فقوله لكن في المغني الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للطرزي اهـ والتحقيق ان الكلام في الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء والشرط قيده فالجزء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فاناشية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالاناشية بخلافها وان كان ٣٨٩ الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة أخرجهما عن ذلك وتحرير ذلك في المطول والمختصر في بحث تقييد المسند بالشرط ان الشرطية وان اندرجت في الخبرية ففيها ما مانع من الوقوع حالا اما التصدير بعلم الاستقبال على ما سياتي في كلام الشارح واما التصدير بالحرف الذي له صدر الكلام قال في المطول أول التذنب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا

قول النظم * وموضع الحال تجي بجملة * (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدأ في المعنى الا انها قيدوا القيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ وزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء شرطاً ولا نعتاً هذا حاصل جواب الحديثي (وغلط من قال) وهو الامين المحلى في كتابه المفتاح ومن خطه تغلبت (في قوله) وهو بعض المولدين (اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب أن يضجرا اما ترى الحب لبتكراره * في الصخرة الصماء قد أنرا

(ان لانا هية و) ان (الواو للحال) قال في المغني وهذا خطأ (والصواب) في الواو (أنها عاطفة) امام صدرها يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ليكن منك طالب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول فتحة تضجرا عراب ولا نائية والعطف مثل قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجر بنون التوكيد الخفيفة فذفت للضرورة ولا نائية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعني فتحة تضجرا عراب مثلها في لانا كل السمك

انه اذا أريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يـ ال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصديرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة وزيد اقضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنه ما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن راجعها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال أبو حيان بقي أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فعندها ثابت لا منتقل فسانعها ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فردم آخر ما ان الذي مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتهى ومرت في كلام الشارح في باب الموصول ما يقتضي ان في التعجبية خلافا في انها خبرية أو انشائية وعلى الاول هي مستثناة من مآثر ما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) أي من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانباري والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقاني غير متعين لجواز كونها للاحال ولا نافية وبمعنى مع ولا نائية أيضا (قوله ولا نائية) نقل المصنف هذا في الحواشي عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوصح كان حسننا ولكن لا نافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد أيضا فقولك ولا انما يقع بعد نفي لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تأتي هنا لخاصة فيقال لا الترك لان لا النفي والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ونفي عنه الحكم وهذا الرد من من الاول لانه يقال في رده

فكيف قيل زيد لا شاعرو ولا كاتب فادخلت لا على المقر فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستتر قيل النسبة في نصبر أظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذي يتعذر لي ان لا انما تدخل على ذي نسبة مفردا كان أو جملة وان لا في قولك بلا زاد في غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات الهوى ونفى الزاد جعل النفي في آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد أو لا نفي الهوى بزاد لا اثبات الهوى وانه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفي بل لم يحجزه ذلك بخلاف الاول وأما جاء في زيد لا عمرو فلا هنا نائبة عن العامل أو مقدر بعده العامل كما يقولون في جاء زيد وعمروان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدونشري يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غد معه صقر صائده على أن يكون غدا معمولا لصائدا ولا يشمل وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتأخيرها بان الشاعرة اذا قدم موجودة بخلاف حال تأخيرها فليتامل ثم تأملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنع لان ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائده صفة صر وزلو كان التركيب يحجب زيدا معه صقر صائده غدا كان حسنا (قوله وذلك ينافي الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالمحرف الدال على الماضي كلم ولما مع تحقق المناقاة وأيضا اجازة الحال المقدرة يقتضي جواز التصدير بدليل استقبال لان في المقدرة استقبالا للتقدير في الآية مقسدا هدايته اياي (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره في حواشي المطول لكن ذكره في بحث اقتران الجملة

الحالية المقدرة بالماضى
يقصد وأن علة ذلك انها
تقرر به من المحال
واعترض بنظير
الاعتراض المذكور هنا
والذي في نسخة بالنظر الى
ذلك المقيد وأكثر نسخ
الشارح القيد وفيه تحريف
وبقية عبارته بعد قوله كما
في معانيها الحقيقية نصها
وليس ذلك مستبعد فقد
صرح النحاة في مباحث
حتى يكون الفعل مستقبلا
نظر الى ما قبله وان كان
ماضيا نظرا الى زمان
التكلم وعلى هذا فاذا

وتشرب اللبن لانه لا جل نون تو كيد محذوفة انتهى الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (غير مصدر بدليل استقبال) لان الغرض من المحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون المحال وذلك ينافي الاستقبال واعتراض بان المحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاما من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب المحال معنى الزمان المحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ المحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير المحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبلتها وحاليتها وماضيتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالمجوف (سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلانه صير معنى الآية ساذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو في الآية للهداية وأجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدماميني وأما قوله لم لا ضربته ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدر بدليل استقبال وهو أن لان المعنى لا ضربته على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشئ وعدمه لشي واحد قال في المعنى وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا عن المحال له تقول في جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون المحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرطية (الثالث أن تكون)

قلت جاء في زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى الهوى ومتقدما عليه فلا
تتحصل مقارنة المحال اعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان الهوى وتفهيم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على
الهوى لكنه قارنه دوما واذا قلت جاء في زيد ركب دل على كون الركوب في حال الهوى وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي
وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالتياس الى عاملها وظهر أيضا صحة ما ذكره
السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أي حال الهوى ولا حال التكلم
ويجوز أن يكون حالا اذا شرع في الكتابة وقدمت منها جزاءه متلبس بها يعني في حال الهوى وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه
وأنت اذا وجدت الكلام أخيك محمدا فلا تقدم من على تخطئه فتخطي ابن أخك خالتك اه ورد عليه المحفد في الحواشي (قوله فانما
جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا في غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حاصل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية
في القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطي ما يحذفه وهذا ظاهر في ان الشرطية داخلية في الخبرية والافكان اللذان ان ورد
القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزي الخ) كلام
المطرزي عام في كل شرطية لاني الشرطية لفظا كما في القول المذكور وأيضا فالمطرزي لم يقل ما ذكر لتصدير الشرطية بدليل الاستقبال بل

لصدورها بالخبر المفترض للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليستام ذلك كله اه وكل يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدأ وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ بما لا ينبغي منعه في المعنى ان الجملة الواقعة نعتا للربط بها الا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المعنى وحالها في الربط تختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينهما دون شرط القيد اذ بقي انه ذكر في الجملة السابعة مما له محل من المعنى ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بعينه فانه جوز في قوله ذكر تلك والخطي يخطر بربنا * وقد نهلت منا المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا وربطها ما ذكر فر اجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادى ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدر للحال صاحبها وحواء آدم لا يقدر ان المعاداة وأما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادى بينهما ما يقارن باعتبار ما له من الزرية التي كالذر (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لا بد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشري واو الحال يعني اذ قال ابن معطى في ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو في تقدير اذ لا حال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه * (تنبيه) مثل ابن الناطم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة لأنفسهن قال الشهاب القاسمي لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء في لهن لا يقال هذا

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معالته تقوية الربط (نحو) ألم ترالى الذين (خرجوا من ديارهم وهم أفد) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعددو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادين) يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لا دم وحواء يدل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولا يلبس والحية وصحح الزخشي الأول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو) لئن أكله الذئب ونحن عصبة (جملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل نحن في الربط لانهم لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضرع) مثبت (نحو) لم تؤذوني وقد تعلمون (أي رسول الله اليكم جملة تعلمون حال من الواو في تؤذوني وهي حال مقررة لانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته بوجوب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي) (وتتمتع) الواو (في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادي (نحو) جاءها سنا بياتا وأهم قائلون (جملة هم قائلون من التيقولولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذبا بنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفي عطف صورة الصورة (الثانية)

الضمير ليس عائد الذي الحال وهو واو يرمون بل لمعهوده لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شيئا والجواب أن صاحب الحال الأزواج أي النساء لا واو يرمون وضمير لهن للأزواج (قوله جملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منها (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقدير اذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدر ان نحو مرت بالبرق فغير بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله * نصف النهار الماء غامرة * محذف الواو والاصل والماء غامرة وهي مقدرة وان أوهم كلام التسهيل خلافا (قوله قبل قد) لم يعمل الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصرح بما علم من اشتراط قد لاختصاصها بالثبوت كما في المعنى فتقولهم قد لا يكون ليس بعربي (قوله لم تؤذوني وقد تعلمون) جعل السعدي في شرحه على التلخيص هذه الآية محذوف فيه المبتدأ أي وأنتم تعلمون فهي من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدأ (قوله في سبع صور) ذكر السعدي في الكلام على قوله تعالى قل ان تحفوا ما في صدوركم الآية انما لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به في ما مر في مسألة تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر وم التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هي على صورتها

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الرخصى وتعقب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما أن الغاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فانها تقترب بالواو نحو قوله تعالى ثم توأمت لآقلياتكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه أن الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال أن الحق هو النابت في نفس الامر أعني من أن يقع فيه شك في الظاهر وأولا

فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة (قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الانحوا ولها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناطم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الامرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاسم متقيما ولا تتبعان بالتخفيف قال السعد فتكون لانه في دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اه وسياق للشارح في باب نوني التوكيد نحو قوله لكن قال في التسهيل انها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأنتما لا تتبعان ونقل الفري في حواشي المطول عن أبي البقاء احتمال أن لانهاية وحذف نون الرفع والنون الاولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال انها للنون الحقيقية على مذهب يونس أو أن لانافية والواو للعطف وصح عطف

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لاشك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل مر جائى لاشك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جازية نفسه لا تدخل هنا لان المؤكدة نفس المؤكدة في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء عليه نفسه الصورة (انما الثالثة الماضي التالى الا) الايجابية (نحو) وما باتيهم من رسول (الا كانوا يستهزؤنه) فجملة كانوا يستهزؤنه لا تقترب بالواو عند ابن مالك وصرح شارح الله بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا لا كقوله

نعم امرأهم لم تعرنائبة * الاو كان لمرتا عها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلوا ونحو لا ضرر به ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الماء وهي متلوا باو ولا تقترب بالواو لانها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترب بالواو وكذلك ما كانا في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي) بالانحوا وما لنا لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمة المجرور باللام ولم تقترب بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجرى مجراده الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكلا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناطم ترك الواو قبل لا كثيرا وأنشد على مجيئه الواو قول مالك بن رقية * وكنت ولا ينهنني الوعيد * وقول مسكين الدارمي أ كسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعى لاب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصب ووفيك سبيبة * فالك بعد الشيب صبا متقيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصب وحوال من الكاف في عهدتك ولم تقترب بالواو لما تقدم في وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكسها ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرود من قد (قوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترب بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اس الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه أشار الناطم بقوله

وذا بد بمضارع ثبت * حوت ضمير او من الواو دخلت

(وأما نحو قوله) وهو عنبرة العبي

(علقة تعرضوا وأقتل قومها) * زعم العجم أبوك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقته وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلاف في تخريج (فقبل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعد عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

الخبر على الامر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقول الناس حسنا على الخبر الذي في معناه الشيخ في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله (قوله أ كسبته الورق الخ) قال الدوشري معنى هذا البيت ان المتول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك بحوزة الورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي بما) مثله الاو اما المنفي

(فصل) قوله وقد يحذف عامل الحال قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما إذا كان العامل ظرفاً أو محروراً أو اسم إشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أو لا تضعفه اه وأقول مر عن المغني وابن مالك ما يقتضي أن حرف التشبيه بعمل محذوف فظن له ثم انه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف وجوبه ٣٩٣ وجوب الذاكر (قوله أو جواب نفي نحو

بلى قادرين) قال الدنوشري
قدية قال بلى هو جواب
للاستفهام في قوله
أحسب الانسان أن لن
تجمع عظامه * (قائدة)
يجوز حذف الحال وهذا
هو الاصل وقد يعرض
لها ما يمنع منه ككونها
جواباً لنحو را كبا لمن قال
كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) فهذه
أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً فرأى أن يصوب (باضمار تساقرو) ما جاور منصوب باضمار
(رجعت و) قادرين منصوب باضمار (تجمعهم و) رجالاً منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تساقروا أشدا
ورجعت ما جاور أو فجمعها قادرين وصلوا رجالاً لا يجوز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوداً قياساً في أربع
صور) أحدها السادة مسد الخبر (نحو ضربني زيداً قائماً) والاصل حاصل إذا كان قائماً أو ضربه قائماً على
الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة
المضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفاً) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتبطل الجملة قبله منزلة البدل من
اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمضتا) فالأولى في باب المبتدأ أو الثانية قريماً هنا (و) الصورة الثالثة
هي (التي يبين بها الزيادة) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيها فالأول (ك) تصدق بدينار فصاعداً
(و) الثاني (نحو) اشتري بدينار فصاعداً (و) سافلاً حالاً والفاء الداخلة عليهم اعطف عاملاً قد حذف
وبقي معمولة من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعداً واشترى
بدينار فانحط المشتري به سافلاً قال أبو البقاء ولا يجوز ههنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة
(ما ذكر) بدلاً من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو قائماً وقد قعد الناس و) لن لا يثبت على حال (أتميم مارة
وقدسيا أخرى) فقائماً حال منصوبة بفعل محذوف وجوباً (أي توجد) وتيممياً وقيسياً حالاً منصوباً بان
بفعل محذوف وجوباً (أي تحول و) يحذف (سما عافى غير ذلك نحو هنياً لك) فهنياً حال محتملة
للتأسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنياً) على التأسيس (أو هنالك) ذلك
(هنياً) على التاكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنياً لانه ذكر ان خيراً أصابه
انسان فقلت هنياً كأنك قلت ثبت لك هنياً أو هنالك ذلك هنياً اه حذف الفعل وقامت الحال مقامه
قاله ابن السجري وهنأ بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئاً كعلم يعلم وهنؤاً كظرف يظرف
والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأما أنقل) قومها والجملة من
المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال

وذا ت واو بعدها أنو مبدأ * له المضارع اجعلن مسنداً

وعلقته امبنى للفعول وعرضاً بفتح العين المهمة والراء وزعماً بفتح الزاي والعين المهمة مصدر زعم بكسر
العين يزعم بفتحها زعماً بفتح العين أي طمع بطمع كفرح بفرح فرحا والمزعم المأمع

(فصل وقد يحذف عامل الحال) إذا كان فعلاً (جواز الدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشداً و)
قولا (للقادم من حج ما جاورا و) لدليل (مقال) كأن يقع في جواب استفهام كقولك را كبا لمن قال

لك كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) فهذه
أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً فرأى أن يصوب (باضمار تساقرو) ما جاور منصوب باضمار

(رجعت و) قادرين منصوب باضمار (تجمعهم و) رجالاً منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تساقروا أشدا
ورجعت ما جاور أو فجمعها قادرين وصلوا رجالاً لا يجوز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوداً قياساً في أربع

صور) أحدها السادة مسد الخبر (نحو ضربني زيداً قائماً) والاصل حاصل إذا كان قائماً أو ضربه قائماً على
الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة

المضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفاً) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتبطل الجملة قبله منزلة البدل من
اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمضتا) فالأولى في باب المبتدأ أو الثانية قريماً هنا (و) الصورة الثالثة

هي (التي يبين بها الزيادة) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيها فالأول (ك) تصدق بدينار فصاعداً
(و) الثاني (نحو) اشتري بدينار فصاعداً (و) سافلاً حالاً والفاء الداخلة عليهم اعطف عاملاً قد حذف

وبقي معمولة من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعداً واشترى
بدينار فانحط المشتري به سافلاً قال أبو البقاء ولا يجوز ههنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة

(ما ذكر) بدلاً من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو قائماً وقد قعد الناس و) لن لا يثبت على حال (أتميم مارة
وقدسيا أخرى) فقائماً حال منصوبة بفعل محذوف وجوباً (أي توجد) وتيممياً وقيسياً حالاً منصوباً بان

بفعل محذوف وجوباً (أي تحول و) يحذف (سما عافى غير ذلك نحو هنياً لك) فهنياً حال محتملة
للتأسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنياً) على التأسيس (أو هنالك) ذلك

(هنياً) على التاكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنياً لانه ذكر ان خيراً أصابه
انسان فقلت هنياً كأنك قلت ثبت لك هنياً أو هنالك ذلك هنياً اه حذف الفعل وقامت الحال مقامه

قاله ابن السجري وهنأ بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئاً كعلم يعلم وهنؤاً كظرف يظرف
والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل
(هذا باب التمييز)

وهو في الاصل مصدر مبر إذا اخلص شيأ من شئ وفرق بين مثابهن وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(٥٠ تصريح ل) نفس التوبيخ (قوله أتميم مارة الخ) كدامثل الزمخشري قال المصنف في
المحاشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تيممياً بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التيممية الى القيسية فهو
مصدراً للاحال وهو مذهب سيبويه *(هذا باب التمييز)* (قول مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وان كان هو حقيقة حرفية

(قوله على اسم الفاعل) قال الذنوشري لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاً هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلي لعل المراد أنه كان حقه أن يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطالع والناجم اه ولا أدري ما الخوج إلى هذا وأي خفاء في كلام الشارح فإن قوله كاطلع الخ أي في انهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لا بهام الخ) قال الذنوشري ضمن مابين معنى فزيل وخرج من هذا الحد التمييز للمؤ كد فانه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعاً ومرادهم من البيانية كما يصريح به وهي التي يكون مجرورها عين المبين بها وهذا لا يجوز جزمه أحد عشر لعدم صدقه على الأحد عشر ولا جزمه تمييزاً ونحو طالع زيد نفساً إذا النفس ليس زيداً وكذا علماً وداراً وأبوة وعلى هذا فهذه التميزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطقاً عليهم فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع إذ منه ما ليس بمعنى من كتاب زيد نفساً ومررت برجل حسن أو حسن وجهاً وأنت أعلى منزلاً اه وقوله ضمن مابين أي لانه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لأن مبدئاً عاملاً بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لأن التعريف كما قال الشهاب القاسمي متناول للمؤ كد لانه بمعنى من مابين على وجه التاكيد لکن قال المصنف ان قوله مابين اقتضى أنه لا يكون مؤ كد او هو قول سيديويه وقد بينا ذلك في الحواشي على ان المصنف كان ناظماً لم يتعريضاً في هذا الباب لكون التمييز مؤ كد افعلاً لهما اتباعاً لسيديويه وقوله ومراده من إلى قوله وقال بعضهم كلام اللقائي واتباعه في قوله فهذه التميزات الخ عجيب فسياق في كلام الشارح عن المصنف ما يرده واعلم ان قول المصنف مابين بالرفع صفة لاسم بدليل انه جعله فيما يأتي فصلاً ثالثاً ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك ٣٩٤ بل قيد الفصل الثاني كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ ان يقول البيانية لمحصل الغرض

من اخرج ما خرج بقوله مابين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيد كلامه لكن قوله الا في فانهما وان كانا على معنى من لكنهما ليست فيهما للبيان قديهم بظاهره ان قوله هنا مابين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح في اعراب الالفية انه وقع في التوضيح ما يفيد ان قول الناظم مابين بالجر وقد علمت ان جعله فصلاً ثالثاً ياباه وأما قوله الا في

اطلاق المصدر على اسم الفاعل كاطلع والناجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء (التمييز) في الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مابين لا بهام اسم أو) ابهام (نسبة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مابين نكرة (خرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبهة بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فان فيه ما في حسن وجهها الا التذكير فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره (وقدم مضى) في باب المعرفة بالاداة (ان قوله) وهو رشيد الشكري رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * (صدت وطابت النفس) يا قيس عن عمر (محمول على زيادة آل) عند البصريين كما زيدت في * باعدام العمر وعن أسيرها * وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (وخرج) (ب) الفصل (الثاني) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكباً (فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من) (وخرج) (ب) الفصل (الثالث) وهو مابين لا بهام اسم أو نسبة اسم لا تبرئة (نحو لارجل و) ثاني مفعولي استغفر (نحو) (استغفر الله ذنباً) است محصيه * رب العباد إليه الوجه والعمل (فانهما) أي رجلاً وذنباً (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بنحو لارجل واستغفر الله من ذنب (لكنها) أي من (ليست فيهما للبيان) فلا يكونان مابينين (بل هي) (في الاول) وهو لارجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لا معها (وفي الثاني) وهو استغفر الله ذنباً (للاستغراق) كانه لما أراد الاستغفار ابتداءً

منه

فالمراد منه لازمه وهو ان الاسمين لا يكونان مابينين كما أشار إليه الشارح فيما سياتي

وعبارة المصنف في الحواشي قوله مابين بالرفع وخرج بذلك لارجل وذنباً فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يثبت فيهما للبيان شيء مبهم سبقهما انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلي لم يخرج باسم وكان حقه ان يخرج به غير الاسم كالحلة والظرف فان كلامهما لا يقع تمييزاً وذلك أحداً ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المعنى اه وفي قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لأن الاجناس ليس من شأنها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققة هنا نظر فامل (قوله نحو لارجل) يخرج به أيضاً المبهم (قوله استغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمي لقائل ان يقول قد عدوا السنين من المعديات فما المانع هنا ان تكون قد عدت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد ان ذكر ان مما يتعدى به القاصر الصوغ على استغفر وقد ينقل ذلك المفعول الواحد إلى اثنين نحو واستكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استغفرت ولو استعمل على أصله لم يخرج فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اخ تار فر دود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) اعترض بان بناء اسم لا انما هو لتضمنه معنى من التي هي في ارفع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضى للبناء انما المقتضى له تضمن معنى من الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كانه لما أراد الاستغفار الخ) قال الذنوشري كلام فيه تامل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

والتأمل للشهاب فانه قال قوله لا ابتداء فالمعنى استغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضى بناء التمييز على ما قررروه في باب البناء من الفرق بين التضمن للبناء والتضمن الذى لا يقتضيه بان الاول هو الذى يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثانى فانه الذى يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضى ان المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبنى الخ لانه حينئذ لا فائدة فيه لاغناء قوله بمعنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا نحو لا رجل واستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اخر اجها بقوله مبنى الخ نعم لا بد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه منه وورالم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تاويل فلا يراد ان معنى من المطلق شامل لمعنى في ولا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من وقد اخرجوه به لان كون من بمعنى في غير مشهور به عن شواهد مؤول لا يقال قوله مبنى أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لانا نقول هذا حكم من أحكام التمييز لا توقف عليه حقيقة ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخرج ٣٩٥ ماذكر لا يقال الاحتياج الى قوله

مبين الخ نظر الى عموم قوله بمعنى من وان اريد منها البيانية لان المراد لا يدفع الاراد لانا نقول كان اللائق حينئذ وصفها بما يوضح المراد وهو قولنا البيانية فانه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التمييز بمعناها بيانية هو ما ذهب اليه المصنف فى معنى من الظاهر مع التمييز والمتبادر ان الظاهرة هى المقدرة وقيل ان الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفى التسهيل ان التمييز على معنى من الجنسية قال الدمامنى المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخر جفى

منه بالجانب المتناهى وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذى لا ينهاهى لكونه غير محدود فكأنه قال استغفر الله مبتدئا من أول الذنب الى ما لا ينهاهى قال الموضع فى الحواشى وليس المراد من قوله فى التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ والتمييز العدد وانما المراد ان الاسم حى به التبيين الجنس كما يحجب عن المبينة للجنس لأن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز بالنصب) لانه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلاف فى صحة أعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالبه فى المعنى (كعشرين درهما) فانه شبهه بضاربين زيدا ورطل زينا فانه شبهه بضارب عمر فى الاسمية والطالب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بالفعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمدا واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى أصل بالفعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا فى مسئلة واحدة وهو أصل للتقدير لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمل هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به أشبه اولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمأزنى والمبرد وما تبعهم (المستند من فعل أو شبهه) بالفعل (كتاب زيدا نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) فى النظم (ينصب بتمييز انما قد فسر) فانه يقتضى أن التمييز ينصب بما قد فسر سواء كان مقسرا لابهام اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع ابهام عنه فاندرج به هذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسر وذهب قوم الى ان العامل فى غير النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها الا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا أن الناظم صرح فى غير هذا الموضع وفى آخر الباب بان ناصبه الفعل لمحات كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز بالنصب) قال اللقاني أى حكمه الاصلى بالنصب والافقديانى ان الجر حكم له (قوله) واختلاف فى صحة أعماله (أى فى توجيه ذلك) قوله لانه طالب له فى المعنى (قال شيخنا الحلبي فيه ان هذا موجود فى اسم المفعول المتعدى لمفعولين والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأمثلة المبالغة اه) وأقول نعم هو موجود فى كل عامل طالب للعموم ولو كان لا يحتاج اليه ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدى لانهين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح فى العدد المفرد مثل هذا أو أم المر كب نحو وتسعون وتسعون نعمة فقال المصنف فى الحواشى الناصب العقد والاصل تسع نجات وتسعون نعمة وقد يقال العددان ككامة واحدة ولا تقدير وليس هذا با بعد من جائز يد وأتى عمر والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا فلا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمر كب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر لو كان المستند ما دنا نحو هذا أبوك حنو ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بان قوله انصب بن بالفعل وقوله وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذوالتصريف يدل على ان العامل بالفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا

(فصل) (قوله رطل زبنا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنعة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله امامساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الأرض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار للمسوح به أو مكعبه أي ربع المقدار للمسوح به من المجسمات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبه أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح والجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الأجزاء ولعلهم لم يعتنوا بإدخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر أن المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتأمل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد

انه يعرف به قدر الشيء وليس منه لانه لم يوضع للتقدير به قال الرضى والمقادير امام قاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الأرض ذهباً وقولك عندي مثل زيد رجلاً (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجمد أولا اه وفي شرح الاشموني لنحو الزق وما كان للسمن خاصة قال في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهره ان نحوان لنا غيرهما ابلا دل على المماثلة وهو باطل ويمكن ان يكون في كلامه تعليلية أي لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال

(فصل) والاسم المهم أربعة أنواع أحدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كأحد عشر كوكبا) والكناية كحكم الاستفهامية نحو كم عبدك قلت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلاً وأشير أو قفيرا ولا يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأورد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقة بل مقداره حتى انه يصح إضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زبنا ولا تقول عندي مقدار عشرة من رجلا قاله الموضع في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لانه (امامساحة كشر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع في شرح لمع ابن جني لاني البقاء ومن الممسوح عندي قفيران شعيران الان القفيز عبارة عن ضرب قصبه في عشرة قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كغوين عسلا) ونحرا (وهو ثنية مننا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بهامقادير الموزونات فيقال في ثنية منوان كما يقال في ثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وثنية مننان) بالتشديد كما يقال في ثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) يره مثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسم الشيء يوزن به عرفا (و) الثاني نحو (نحو سمننا) فالتحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيراً وصغيراً والثالث نحو (ولو جئت بأمثله مددا) فنل شبيهه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دل على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغيرة (نحو ان لنا غيرهما ابلا) ووجه جملة عليه انه غير وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه للاحاقه بالمقدار الابان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعاً للتمييز نحو) هذا (خاتم حديد فان الخاتم فرع الحديد) من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع به هذا الاعتباره ضابطه كل فرع حصل له بالتفريق اسم خاص بلبه أصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديد في ذلك (باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة نرا) فان الجبة فرع الخبز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) وينبني عليه الخلاف في الاتباع فنخرج النصب على التمييز قال ان اليع عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جوداً محضاً فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً

شيخنا أبو بكر الشنواني يعدسوا الى عنه (قوله فرعاً للتمييز) قال الدنوشري صحح هنا ان الاصل بعد الفرع تمييز (والنسبة) خلاف ما صححه في باب الحال انه حال فليتأمل اه وأقول سياقي حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بانه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديد اتعنت الحالية ولمن يرجع التمييز أدلة جوده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهوره من معه ولمن يرجع الحالية انه قد يقع نعتاً تابعا للاول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا للبدل لان المعنى ليس عليه بل على سني الاول فبقي ان يكون نعتاً وكل شيء تبع النكرة نعتاً لما وانصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديد) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكره الاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أوجهها المافية

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المهمة نوعان) قال اللقاني يرد عليه امثلا الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول في الاصل ويحجب بما قاله الرضى عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملا الاناء الماء وأقول الذى يصح ان ماء مفعول به لا تمييز في الاصل في قولك ملا الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورد في الموضع في شرح الملح) قال الدنوشرى ٣٩٧ لم يتيسر لى مراجعة الشرح المذكور

وله كن قدي قال وجه الرد ان النصب على اسقاط الحارمة قصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال في شرح الملح والثاني المنقول عن المفعول نحو وفخرنا الارض عيوننا وغرسنا الارض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختل في فائته الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوين وأول عيوننا في الآية على انها حال مقدره لانها حال التعجب لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الحارم أى يعيون ورد في الموضع في شرح الملح (ولك في غير الاسم) المفرد (ان تجر به باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفي زبر) من المكيالات (ومنوى غسل) من الموزونات والى ذلك أشار الغاظم بقوله * وبعد ذى ونحوها جرره اذا أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تميزه واجب النصب لمسايق بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما وما مائة وما فوقها فتميزه واجب المحر بالاضافة الا ماشد كخمسة أنوابا ومائتين عامافلا يدخل الجواز شيامن واجب النصب وواجب المحر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهمين) وامتنع حر لانه يضاف الى غير التمييز بنحو عشرين زيد فلوا ضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ولم يعكس الامر دفع الاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (مثل مددا ومل الارض ذهباً) فقد تميز مثل وذهباً تميز لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الغاظم بقوله والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل مل الارض ذهباً

(والنسبة المهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمه وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جى بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضله وتميزا (ونسبته للمفعول نحو وفخرنا الارض عيوننا) فان نسبة فخرنا الى الارض مبهمه وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفخرنا عيون الارض فحول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجى بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولى وابن عصفور وابن مالك وكثر المتأخرين وأنكره الشلوين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدى وابن أبي الربيع وتناول الشلوين عيوننا في الآية على أنها حال مقدره لانها حال التعجب لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الحارم أى يعيون ورد في الموضع في شرح الملح (ولك في غير الاسم) المفرد (ان تجر به باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفي زبر) من المكيالات (ومنوى غسل) من الموزونات والى ذلك أشار الغاظم بقوله * وبعد ذى ونحوها جرره اذا أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تميزه واجب النصب لمسايق بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما وما مائة وما فوقها فتميزه واجب المحر بالاضافة الا ماشد كخمسة أنوابا ومائتين عامافلا يدخل الجواز شيامن واجب النصب وواجب المحر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهمين) وامتنع حر لانه يضاف الى غير التمييز بنحو عشرين زيد فلوا ضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ولم يعكس الامر دفع الاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (مثل مددا ومل الارض ذهباً) فقد تميز مثل وذهباً تميز لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الغاظم بقوله والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل مل الارض ذهباً

(فصل * من يميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يقيد التعجب) اما بصيغة الموضوعة له أولا فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبوا ما أشجعه ر جلاو) الثاني نحو (لله دره فارسا) فابا وزجلاو فارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدربفتح الدال المهمة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللين يدر ويدر بكسر الدال وضمهادر ودرورا كثر ويسمى اللين نفسه درأ وهو هنا كناية عن فعل المدح والصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من يميز النسبة انما

وأيضاً فليس الشجره غرسا به ولا العيون مفجرا به بل هى نفس الشئ المغروس والمفجرا به بحر وفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدنوشرى عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعال ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعنا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد للمقالى يميزه مع ان يميز الثلاثة والتسعة وما بينهما مجر بالاضافة واجب (فصل * (قوله بعد ما يقيد التعجب) قال اللقاني هذه الكلية منقوطة بقولك بالماقومة ونحوها لما يقع بعد التعجب يميز الضمير مبهم فانه عن مفرد لانسبة (قوله الذى نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشرى يحتمل ان الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

مسببا عن اللين بل الامر بالعكس وانما عبر بما عبر به للغة التي اقتضاها مقام التعجب قاله مولا نا حسين الاولى وعبد الهادى المالكي
(قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقاني ملخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا في نصب وتارة لا فلا وان مال زيد
أكثر مال وزيد أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحده خفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر
الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني
تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم
والفاعل المعنى انصب بافعلا مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكرم مال) قال اللقاني قضيته ان مال في أكرم مال تمييز مخفوض لا تنفاه
شرط انصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا تمييز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند

اليه أكثر ولا في اسناد
أكثر الى الضمير المذكور
فلا يصح كونه تمييزا بل هو
مفضل عليه أى هو أكثر
من كل مال سواه (قوله
وانما جاز الخ) قد يقال انه
واجب لما ذكره وهو يجب
بان الجواز لا ينافي الوجوب
أو ان التركيب في حد ذاته
يجوز فيه ازالة المضاف اليه
والا تبيان مكانه بالتمييز
(قوله تعذر اضافة أفعول
مرتين) قال الشهاب
القاسمي قد يقال التعذر
لا يستلزم النصب لان الجر
يمكن يعنى الاضافة كن
مقدرة اهو يجب بان عمل
حرف الجر مقدرا كن
لا يطردها في أماكن ليس
هذا منها فتأمل (فصل) *
(قوله زائدة عند سيبويه
معنى التبعية) قال
الدونشري قد يقال كونها
زائدة ينافي كونها معنى

يتشبه اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من غير الاسم لان من غير
النسبة لان الضمير مهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله
* و بعد كل ما اقتضى تعجبا يميز (و) من يميز النسبة بالتمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله طالتان
تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط انصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببا وذلك
اذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكرم مال) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعل من لفظه
ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد أكرم ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
* والفاعل المعنى انصب بافعلا مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل
بعضه نحو (مال زيد أكرم مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل
ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال أن
يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد أكثر ماله لانه يؤدي الى أن المثال له مال وانما واجب
نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وانما
جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذا
يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل بل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب
(تعذر اضافة أفعول مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك
ممتنع لان المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى غيره

* (فصل ويجوز التمييز عن كرم من زيت) * واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز ف قيل
للتبعية ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذي أعطت عليه الجملة وقال
الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعية قال في الارشاد ويدل على صحته انه عطف على موضعها
نصبا قال المحطبة طافت أمامة بالركبان آونة * يا حسنه من قوام ما ومنقبا
وبحث الموضع في الحواشي انها البيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا
الانحفا ان من لا تزداد (الافى) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز عن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد
كعشرين درهما) لماسياق (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرس الارض شجرا ومنه) أى من
المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف
ما أحسنه) أى زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجلا زيد مع أن المراد

التبعية (قوله طافت أمامة الخ) أمامة تضم الممزة اسم امرأة وآونة بالم نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل
تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لان
المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدونشري هذا الدليل لا يثبت أنها البيان الجنس بل ينبغي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها
للتبعية (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيدا بيان وليس من شرط
التحويل أن بقدر التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا
بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للتمييز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضى ثم يقال للصنف اذا لم يكن
رجلا تمييز محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيه امر النسبة في نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه فقال قديقال انه محمول عن
المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محمولا عن الفاعل) قال اللقاني يرد عليه نحو كفى يزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد
فرجل فاعل وزيد بيان له ثم آخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره عن البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذي انتصب هو عنه ويجوز جره
عن (قوله اذا المحل عظم فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل في التبع وباتى ما فيه (قوله منها انه قيد
الفاعل المعنوى بان يكون محمولا الخ) قال شيخنا الحلبي فيه انه لم يقيد بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محمولا عن مضاف غيره اه وهذا
سهو فان قوله أن يكون محمولا عن مضاف قسيم لقوله ان كان محمولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا لصناعة وهذا ظاهر من قول الشارح
قيد الفاعل المعنوى بان يكون الخ ولم يقل قيد المحول بان يكون محمولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لخراج الله دره
فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه
تمييز مفرد لا تمييز جملة)

ما قاله المرادى هو الذى
ذكره الرضى فانه قال ولا
ريب فى ان التمييز جملة
فى نعم وما بعده اعم
وهو الضمير ثم قال بعد
ذلك فلا تظن أن الناصب
للتمييز فى نعم رجلا
وبئس رجلا وساء مثلا
وحبذا رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما فى نعم
زيد رجلا اه وبما قلناه
الرضى اعترض اللقاني
كلام المصنف وبين
الشهاب القاسمى صحة
الامرين فقال ما حاصله ان
كان الضمير مبهما لا يعرف
المقصود منه كان التمييز
عن المفرد لا عن النسبة
لان الضمير فى نحو باله رجلا
يحتمل أن يكون المراد
منه رجلا أو امرأة أو صبيا

بالرجل نفس زيدو (الثالثة ما كان فاعلا فى المعنى ان كان محمولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا)
اذ أصله طابت نفس زيد (أو) محمولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدا (نحو زيد أكثر مالا) فلا
محول عن مبتدا (اذ أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محمولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا)
بكسر التاء خطا باللونث أخذ من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا
(فانه ما) أى فادسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذا المعنى عظم فارسا وعظمت جارا الا أنهم ما غير
محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليها) فتقول من فارس ومن جارا كقوله
باسيدا ما أنت من سيد * موطا الاكتاف رجب الذراع
(ومن ذلك) الفاعل فى المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذا المعنى نعم الرجل
زيد الا أنه غير محمول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود
تخيره فلم تعدل سواه * (فنعلم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيم ان واقتصر فى النظم على استثناءه مسئلتين فقال * واجر بمن ان شئت غير ذى عدد *
والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها
ويصح بها اسم جنس سابق صالح لجل ما بعده اعلية نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم
صحة الجمل لكون العدد لا على متعدد او التمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمنعول لان التمييز مفسر
للسبب لا لفظ المذكور وجاز دخوله فى غير ذلك لان التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا أمور
منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محمولا لصناعة ولم أقف عليه لغيره ومنه انه تبع الشارح فى جعل
لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم
على أبرحت جارا أنه غير محمول والمنقول عن الاعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن
فاعل وتقديره أبرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسير اذهب ابن خروف الى أنه مما انتصب

وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو ما جاء فى زيد فباله رجلا واقبت زيد الله دره فارسا أو كان كاف الخطاب
لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا والله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة فى الاضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله
الشارح فيتمار قرية اعم من الموضع فى الحواشى فن العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل
يتفضيل ولا فاعل متعد وفى الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوههم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال
الاعشى وأشد البيت وقال أى عجبت وبالغت وأبرحه أى ضاعنى أكرمه وعظمه اه ومثله فى القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل
تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل فى التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محمولا عن الفاعل فى المعنى بل
لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لافعل اما مستعمل فى التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غيره مستعمل فيه فليجرد
وفى الارشاف واختلاف فى اشتقاق أبرح فقال الاعلم من البراح أى صرت فى براح لاشتقاق أمرك وقال السيرافى من البرح وهو الشدة

عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها أنه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح الملحقة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد و قد قدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الأصل ثم حوّل الاسناد من الظاهر إلى المضمّر وجعل المرفوع تمييزا لذلك المضمير اهـ فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها أن قوله إذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان أن فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذا المعنى عظمت فرسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جارا

*(فصل لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما) * جامدا (كرطل زيتا) وفعل جارا ما أحسنه رجلا) لأن الجار لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معمله بتقديمه عليه (ونذر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ

(أنفسنا تطيب بنيل المنى) * وداعى المنون ينادى جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي) قال الناطم في شرح العمدة بقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قايلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نرأسبقا

ولم يحز سيمويه والجمهور ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل وقد حوّل الاسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاختلال بالأصل وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله النحوي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المعنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير تطيب نفسا تطيب وأما أن كان العامل وصفا

فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يحيزه مع الوصف الأمع اسم التفضيل

واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا

يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعت

لأن النعت لا يتقدم على

المنعوت قاله ابن

عصفور والله

أعلم

(ثم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله هذا باب حروف الجر)

المتعجب منها أي صيرت
ذا برح أي جئت بمالم
يجئ بدغيرك وقيل معناه
تناهيت واشتهرت وقيل
عظمت وقيل دهوت
(قوله) وكان حقه أن
يرفعهما ويقول إذا المعنى
عظمت فرسيتك الخ
كيف يصح أن يقول ذلك
وقد قال أن التمييز ليس
محولا عن الفاعل صناعة
ولو كان المعنى على ما قال
كانا محولين عنه فتدبر
*(فصل) *
(قوله) نحو ما أحسنه
ظاهره أنه لا يتقدم على
ما أحسنه ولا على أحسنه
(قوله) نحو طاب نفسا
الخ) قال الدنوشري في
كونه تمييزا مقديما على
المميز نظر ظاهر فليتامل
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

(الجزء الثاني)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام

خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح

لألفية ابن مالك في النحو للشيخ

الامام العلامة جمال الدين أبي

محمد بن عبد الله بن يوسف بن

هشام الانصارى

تغمدهم الله برحمته

ورضوانه

آمين

م

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)

(الامام المتقن الشيخ يس بن زين)

(الدين العليم المحصى رحمه الله)

(طبع)

(على ذمة أكبر العائلة المهدية)

(وشركاه)

(الطبعة الثانية)

(بالطبعة الازهرية المصرية)

(سنة ١٣٢٥ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الاكرمين *(هذا باب حروف الجر)* قيل انما سميت بذلك لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء ٢ والاظهر انها اسميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها

حروف الجزم وعملها الجر على الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لنول السبوطى في الجمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمود مدخولها فضلة ولا نصب لان محل مدخولها نصب بدلية لال الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم (قوله وهى عشرون حرفا) بقى عليه حروف ذكرها شرح الانفية منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولا فانه اجارة للضمير عند الجهور ولا تتعلق بشئ وموضع الجر ورفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدأ وانابا الضمير المحفوض عن المرفوع لكن رده في المعنى بان الانابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدونشرى قال الحفيد

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذا*(باب حروف الجر)*

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهى عشرون حرفا) كما فى النظم (ثلاثة مضت فى) باب (الاستثناء وهى خـ لا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) فى عمل الجر (أحدها متى فى لغة هـ ذيل) بالتصغير (وهى) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم (سمع من بعضهم آخر جهامتى كـه) أى من كـه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلى فى وصف السحاب (شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لمج خضر لمن نشيج)

أى من لمج واللجج جمع لجة بضم اللام وهى معظم الماء والنشيج يفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المرالسريع مع الصوت يقال ان السحاب فى بعض الاماكن تدن من البحر الملح فيمتددها خرطوم عظيم تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم فرعج ثم تذهب صاعدة الى الجوف يلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى (والثانى لعل فى لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا) * بشئ ان أمكم شريم

قال ابن ولاد متى فى لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كـه أى فى وسطه اه فعلى هذا تكون اسمها الحرف بحر فليتا مل وينظر أهى معربة أو مبنية حينئذ اه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطرده عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط فى متى لمج فلعلمها مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسمية مبنية لمشايتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التزيهة بنيت لمشايتها حاشا الاستثنائية فان فرض انها دائمة بمعنى وسط فهى مغربة اذ لا مقتضى لبنائها (قوله لعل الله) قال الدونشرى هى باقية على التبرجى ولا تتعلق بشئ

بحر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المارة المفصاة (ولهم في لامها الاولى الانبات) كحرف
 (والحرف) كقواه * على صروف الدهر اودولاتها * أنشده الفراء بحرف صروف (و) لهم (في) لامها
 (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما لعل الله يمكنني عليهما * جهار من زهير أو أسيد
 فهذه أربع لغات ولا يجوز الحرف في بقية لغات لعل (والثالث كي) لا تجر معربا ولا اسما صريحا (والرابع
 ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية يقولون اذا سالوا عن علة الشيء كيمه) والاصل كيماء خذفت
 ألف ما وجوبها وحى بهاء السكت وقفاحفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان
 يقولون الم) باللام والمعنى لاى شئ كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فانها في تاويل الاسم (كقوله)
 وهو النابعة اذا أنت تنفع فاضر فانما * (يراد الفتى كيماء يضر وينفع)
 فيكى جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهى حرف تعليل بنزلة اللام (أى) انما يراد الفتى (للضر والنفع)
 أى اضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى ربحى الفتى وكون ما فيه مصدرية (قوله)
 الاخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (ككافة) لى عن عمل البحر مثلها في ربحا وقول ربحا الموضح في
 حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي
 تكرر منى اذا قدرت ان بعدها) والاصل كي ان تكرر منى خذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في
 الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فقال أكل الناس أصبحت منحا * (لسانك كيماء ان تغر وتخدع)

فتغر وتخدع بمنيار للفاعل والمنح الاعطاء متعديا ثنين أو لهما أكل الناس وثانيهما السانك على حذف
 مضاف والمعنى أصبحت منحا كل الناس خلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة
 المكره بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهارا بعد كي لئلا يلزم بحمله ضرورة كما
 فعل الموضح (والاولى) فيما ذالم تذكر ان بعد كي (ان تقدر كي مصدرية) ناصبة للمضارع بنفسها (فتقدر
 اللام قبلها) استغناء عن ذكرها بنيتها (بدليل اثر ظهورها معها نحو ولكيلا تاسوا) فهذه ستة أحرف
 (والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة بحرف الظاهر والمضمر وهى من والى وعن وعلى وفي
 والباء واللام) وهى بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام
 وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى
 وبدونها من لاتها أم حروف الجر قال صاحب درة الغواص وغيره مثال جر المضمرة والظاهر (نحو ورمك
 ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتر كبن (طبقا عن طبق رضى الله عنهم)
 ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال فى (وفى الارض آيات وفيها ما تشتهى الانفس) ومثال
 الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما فى السموات له ما فى السموات وسبعة تختص بالظاهر)
 وهى المشار اليها فى النظم بقوله بالظاهر اخصص من مذمود حتى * والكاف والواو ورب والتا
 وهى بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على
 حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو مذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة
 (وتنقسم) بالنسبة الى عملها فى الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى
 والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كذلك شئ والطور (وقد تدل) حتى (الكاف فى الضرورة
 على الضمير) فالاول كقوله أنت حنك تقصد كل فج * ترجى منك انما لا تخيب
 والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله فى المغنى والثانى (كقول العجاج) يصف جارا وحشيا
 خلى الذنابات شملا كئيبا * (وأم أوعال كها أو أقر با)

* (فصل) * (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر ضيقه ان التضمن ليس ما ولا يعطفه على التاويل باو ولا يخفى انه ما، بل فكان الاحسن ان يقول مؤول اما يحمله على الاستعارة واما يحمله على التضمن ثم هذا ظاهر ان كان التضمن قياسيا فان كان سماعيا كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه فلا مزية له على انابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص عليه في المعنى لا يقتضي مزية ٤ التضمن المطلوبة هنا الاخراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المصنف في المعنى

في تقريره التضمن في مواضع يقتضي ان أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أي فلن تحرموه وفي ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تقووا وحينئذ فمعنى قوله انه اشرب لفظ معنى آخر ان اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى الآخر وقول ابن جني في الخصائص ان العرب قد تتسع فتوقع أحدا الحرفين موقع الآخر ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فذلك لحيى معهما بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الآخر فقط وعلى هذا فالتضمن مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة كما يستتضح ذلك وهذا أحد أقوال فيه وقيل ان فيه جمعا بين الحقيقة والجاز لانه

فادخل الكاف على الماء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعدها الفباء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبيهة بالخفاط يقع من أنوف الابل وهذا اسم موضع بعينه وأم أو عال اسم عضفة بعينها وهي في الاصل جبل منبسطة على وجه الارض وشمالا ظرف وكتبا بفتح الكاف والهاء المثناة صفة ومعناه قريبا وأوحرف عطف والمعنى ان هذا الجمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمالة قريبا منه وترك أم أو عال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو روبة يصف جمارا وحشيا أو آتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا * (كه ولا كهن الا حائلا) فادخل الكاف في الاول على ضمير الجمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهي امرأة الرجل والمحاظ بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعازل والمعنى لا ترى بعلا مثل الجمار الوحشي ولا زوجات مثل الاثني الوحشيات الامانة (وما يختص بالزمان وهو مذومند) والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بمذومند وقتا * (فاما قولهم ما رأيت مذ أن الله خلقه) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلت في قاييل مصدر محجور ومذ في الصورة الظاهرة (فتقديره مذ من أن الله خلقه) فذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر (أي مذ من خلق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة فذ فيه اسم لدخوله على الجملة (وما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء الىه الاشارة بقول الناظم ورب منكر انحور رب رجل كريم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة لازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقوله رب رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب امرأة ورب امرأتين ورب نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر (ربه فتية) دعوت الى ما * تورث المجد دائما فاجابوا فاني بالضمير مقرر دام قسم بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون جواز مطابقته لفظا انحور بها امرأة ورب رجلا ورب رجلا ورب نساء واختلف في الضمير المحرور رب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزنجشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال ومارو وامن نحو ربه فتى * ترزكذا كهوا ونحوه أتي (وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو اياه المتكلم وهو التاء) في القسم واليه أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو وتالله لا كيدن) أضناكم (وترب الكعبة وتربني لا فعلان) حكاية الاخفش (وندرتالرجن وبحياتك) حكاية سيمويه * (فصل) * في ذكر معاني الحروف الجارة والصحة في عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم امام مؤول قاييل لا يقبله اللفظ وأما على تضمين الفعل معنى فعل متعدي بذلك الحرف وأما على شذوذا نابة كلمة عن أخرى وهذا

المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والجاز وهو ظاهر قول المعنى ان فائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العزبن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمن وهو ان يضمن اسم معنى اسم لا فائدة معني الاسمين فتعديبه تعديته في بعض المواضع كقوله

الاخير

حقيقى على أن لا أقول على الله إلا الحق فيضمن حقيقى معنى حريص أي بعيد أنه محقق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديده أيضا تعديده في بعض المواضع كقول الشاعر قد قتل الله زيدا داعى بضمن قتل معنى صرفه لإفادة أنه صرفه حكمه بالقتل دون ما عداه من الأسباب فإدما معنى القتل والصرف جميعا هما المقصود منه وفيه تصريح بأن التضمن يجري في الأسماء بل صدر به وقول المغنى اشتراب القضاة ما فاقه صار السعد والسيد على بيانه في الأفعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى أصالة في الأفعال مجردة عن الدليل وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشف وعجيب للصف في المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمنين بما عرفوا وهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشف وبيان أنه لا يرى أن في التضمنين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمنين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ما خوذ من الفعل الآخر بعمونة القرينة اللفظية نحو أجد اليك فلانا معناه أجد منه اليك حمده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين أهو في قوله مع فعل آخر حذف مضاف أى مع حذف فعل فإن كانت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين به قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا أى مني اليك ضربه ولا تكفى القرينة واعتراض عليه بأن في كلامه تناقضا لأن قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فإن الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الأول وأجيب بأن في كلامه تعليل واطلاق للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله أن يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المراد وذلك أن الداعى للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمن الفعل لمثله فالملاحظة في تضمن المذكور مثله وأشهر بالحال عند بيان المغنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المحذوف في تضمن المذكور وأيضا في قدره تكثير للحذف وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمن في ما قال وإن منها العطف نحو الرث إلى نسائك كم أى الرث والأفضاء إلى نسائك فقد غفل عن الباعث على هذا القول على أنه لم يدع أحد المحصر وقال السيد ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمغنى الآخر ادبلفظ المحذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته

الآخر هو محل الباب كله

فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيدافيه على أنه حال كما في قوله والتكبر والله على ما هداكم كأنه قال ولتسكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أجد اليك فلانا كأنك قلت أنهى اليك حمده وحالا كما يدل عليه قوله يعنى الكشف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أى يعترفون فانه لا بد من تقدير الحال أى يعترفون به مؤمنين إذ لو لم يقدر له كان مجازا عن الاعتراف لا تضمننا أهو قوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال ما خوذ من الفعل الآخر والظاهر أن السيد وافقه على ذلك لأنه لم يشترط عليه كما هو دأبه عند مخالفة فاندفع قول بعضهم أن في جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظر اظاهر الآن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة أجد حالا من فاعل أنهى والمغنى أنهى هذه اليك حال كوني حامدا له ويرد عليه أنه أن أراد أن جملة أجد حال في التركيب ففاسد أو في المغنى فالذى وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه وإنما أراد بيان وجه آخر ليقيد ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال أنه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون مفعولا كما في قولهم أجد اليك الله أى أنهى حمده اليك ومن العجب أيضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم أن هذا من السبب لا سبب كباب التسوية وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبب هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على أن في أجد اليك زيدا تضمينا أو وقع للولى أى السعد في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما بالمفعول في كيفية التعاقب في جملة ومذحته فان تعلق الثانى بتعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ولاول مبنى على معنى الانتهاء كما في قولك كاتمه فانه معرب عما تفيد لام التبيين في قولك قلت له ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام أقوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشى له في رسالة التضمن وقواه وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الانتهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك فلا حاجة إلى ادعاء التضمن فيه فليست أم ذلك أهو أن أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يأت فيه بيان المرام بقى هنا أمران الأول ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور لا شك أيهما وجهان متغايران عند من أهو في

التحقيق يبان وإنما الكلام في أنهم ما هل يستويان دائماً أو يترجح أحدهما في بعض الاحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل نعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المام فيترجح أحدهما من المحذوف في ولت كبر والله على ما هداكم وان جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشف المعنى لتكبر والله حامدين ولم يقل لتحمدا والله مكبرين قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكفى حديث أن تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفاً بالقضاء لان تعترف بالقضاء مؤمناً لان ان والفعل يسبب بمصدر معرف وهو لا يقع حالاً كما قاله الرضي في الكلام على ان ان تكسر وجوباً اذا وقعت حالا وان كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ولما ساد لان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح أحدهما من المذكور كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لا فعلان فالمعنى أقسم بالله علماً لا فعلان لا عكسه لان أقسم جملة انشائية لا تقع حالا الا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فاماته الله مائة عام لان التقدير ألبته الله مائة عام مما لا أمانته الله مائة عام ملبثاً لانه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والاصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتركون تدل على أنه المقصود اصالته فردود بانها انما تدل على كونه مراداً في الجملة اذ لو لاها لم يكن مراداً أصلاً بل ان الصلة لا يلزم أن تكون للمتركون كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسيره اذا ثبتت من أهلها مكانا شريعافاته فسر ان ثبتت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى أنت ومكانا ظرف أو مفعول ولا شك ان قوله من أهلها حينئذ متعلق بان ثبتت الذي بمعنى اعتزلت لابات وعمما ينقطن له ان المراد بالصلة ماله دلالة على التضمن لا ارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدي فان التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة أو اما اذا ضمن فعل متعدي لواحد معنى متعدي لاثنتين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة انما هو الجواب الثاني هل الخلاف في كون التضمن سماعياً أو قياسياً مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في المجاز مبني على كون المجاز سماعياً أو لاولا والذي يحظر بالبال انه على القول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياساً في هذا المجاز الخاص خلافاً لبعضهم قال في التلويح المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم ٦ في آحاد المجاز ان تنقل

بأعيانها عن أهل اللغة وذلك لاجتماعهم على اختراع لاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلم يصح لها كان كذلك ولهذا لم يدنو المجاز تدوينهم المحققين وتمسك المخالف بأنه لو جاز التلويح مجرد وجود العلاقة لمجاز نخلة لطويل غير انسان للشابهة وشبكة للصيد لله جاوره وأبالا بن السببية واللازم باطل اتفاقاً وأجيب بمنع الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن مقتضى ليس بقادح لمجواز أن يكون لما منع مخصوص فان عدم المانع ليس جراً من المقتضى وذهب المصنف رحمه الله الى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لان تمام شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الاوصاف أي في حاله فريد اختصاص بالمشبهة به كالشجاعة للأسد فان قيل الطول للنخلة كذلك فلما عمل المجامع ليس بمجرد الطول بل مع فروغ وأغصان في أعاليها وطرارة وتمايل فيها ما لا ولا شك أنه على القول بان التضمن مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلامات أمر مشترك بين افراده لكن الذي يرجعها في كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتمدة وبذلك يمتاز بعض الافراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وكل من حققه مع اطالته الكلام ولنا رسالة في التضمن فريدة حررها في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على افرادها بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا مما حررنا هنا تميم الكلام عليه فلذا أرخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يمل عند أرباب التحصيل وحيث كان الامر كذلك فنتمم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الاصل فيكون هو المقصود اصالته لكن قصد بشبهته معنى آخر يناسبها ويثبته في الارادة وحينئذ يكون واضحاً لا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمسئوعات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالاً عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتني فستعرف التهديد وان زيد قائم انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية اه والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بشبهته التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام على قوله أسد على وفي المحروب نعامه لا ينافي في تعاقب المجاز به اذ لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من المجازة والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمن ان في التضمن لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ عام مقصوداً في المقام اصالته وبه يفارق

عند الكوفيين وبعض

المتأخرين

التضمن الكناية في هذا الوجه لا يكون المعنى الماحوظ تبعاً مقصوداً في المقام أصلاً كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة وذلك يغني عن القصد إلى وصف الجرأة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمن ان قيدته بمعق الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصل في القصد والام في التضمن ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بأنه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصل في قوله لا إلى المقصود ولا حاجة إلى التقدير الا تصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكني به قد لا يقصد وفي التضمن يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيه اه ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين وجعلها المنطقة شورا الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان ارادته لا يقصد أصلاً فمنوع لتصريحهم بخلافه وان اراد التمثيل أو التكثير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته في بعض آخر وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصل ولو كان التضمن منها الاستعمال استعملها في وقت ما ويجب كما قال العصام بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها ولذلك سمى باسم خاص اه فان قيل اذا ما شرط في التضمن وجوب ارادة المعنيين نافي الكناية لان المشرط فيها اجواز ارادته أجيب بان المراد الجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لاخراج الجواز لا الجواز بمعنى الامكان الخاص اظهر وان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له في خروج الجواز حتى لو وجب ارادته خرج أيضاً وأورد بعضهم على قول السيد ان التضمن يجب فيه القصد إلى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وارد على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى الايمان جعله في الامان وبعده تضمنه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصل وأرى أنك بمعنى أخبرني اه وهي باطل لما انه مفقوت لفائدة التضمن من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرى أنك بمعنى أخبرني من التضمن غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على طريق عموم الجواز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمن قولاً آخر لوضح كان سابعاً وهو ان دلالة غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ وانما التجوز في انضائه إلى المعمول وفي ٧

المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً
قاله في المعنى (من سبعة معان أخذها التبعية) عند
الغارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامته

على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا أسير بالباء جملاً على جهه وفضل
بعن جملاً على نقص ولا يجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صانه وانما هو تصرف
في النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في
الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في

الخصائص واستدل به لمذهب في التضمن جعله مغايراً له هذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمن ولا قرب منه ليقرب به
ولهذا قاله بعضهم به فانه قال في المعنى في بحث على وقد تكلم على قوله * اذا رضيت على بنو قشير * يحتمل ان يكون رضى ضمن
معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقضه وهو سخط نسال الله تعالى الرضا بغير سخط بقضاه وكرمه وبقول آخر ان ثبت كان
نامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لا بد في التضمن من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض
المراد به يفارق في الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والاخر وسيلة اليه لا يكون مقصوداً أصلاً وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل
المراد كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وان كان
فيه ما لزوم الجمع بين الحقيقة والجواز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب لان كلام المعنيين ههنا
مراد بخصوصه اه المفصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والجواز في التضمن لما اعترف به من أن كلام المعنيين
مراد بخصوصه ثم قال ان التضمن على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين الجواز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو فيه غير
متعذر نعم يلزم اندراجه تحت مطلق الجواز بين ان الحق انه دكن مستقبل من أركان البيان كالكناية والجواز المرسل وان فيه مذروحة
عن تكلف الجمع بين الحقيقة والجواز في قوله ان المعنى الحقيقي في التضمن غير متعذر نظراً لانه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما
مر ولا بد من المصير إلى الجواز أو الجمع بين الحقيقة والجواز لان القرينة في الجواز انما تنجم من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه لما يقع فيه
الغلط ثم انه علم من كلامه ان في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والجواز اللام على بعض الاقوال وهو القول الثاني
المتقدم كما عرفت تحقيقه مما ردد عوى ان شبهة الجمع في التضمن مطلقة واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من
راجع كلامه وان كلام السيد لا يوجب في ذلك الجمع فن قال انه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا
يجعلون ذلك شاذاً) قال الزرقاني لعلة الواو زائدة اه ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله محمّل الباب كله

٣ قوله لان اللفظ الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل فيه سقطاً والتقدير فلا يرد لان الخ

(قوله وجل المانعون هذه الأدلة الخ) قال في الجني الداني فان قلت فاصنع بنحوه الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبي الربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو في الموضوع الذي يصلح فيه دخول عند ولا يقع خلاف في صحة وقوعه من هنا اه وزأيت بخط المصنف مانصه ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لثلاثة اوجه متناهية من اضافتهما ٨ الى الفعل بغير سابق نحو من قبل أن تأتينا والاخبار بهما عن الجملة نحووا الجبل بعد

الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت اه والجواب عن الاول انهما ليس اسمين لشي من اوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعما للادلة على التقديم والتأخير فلم يكونا أصلي الموضوع للزمان فلذلك لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليه احكم الصفات حين ترك موصوفها وهجر وهذا يصلح جوابا عن الاول أيضا (قوله من تأسيس أول) قال في المغني ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان اه بقي ان التأسيس مكانا بمعنى التاويل به الا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشري صحة هذا

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا ما يحبون) أي بعض ما يحبون (ولهذا قرئ بعدم يحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثاني بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان أي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فن ذهب بيان لاساور أي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور رأوزائدة على رأى الاخفش وبدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحانه الذي أسرى بعبد لهعلا (من المسجد الحرام) الى المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والافخش والمبرد وابن درستويه (و) خلافا لاكثر البصريين (في منعهم ذلك) (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه فيهر جال (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه (فطرونا من الجمعة الى الجمعة) رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد جكاه الاخفش في المعاني (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف

(تخير من أزمان يوم حليلة) * الى اليوم قد جرب كل التجارب

من أزمان لابتداء الغاية الزمانية وتخير وجرب بمعنى المفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتخير اصطفين وجرب اخترن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحرب ابن أبي شمر وحة والتجارب جمع تجربة وجل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تأسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما شبهها وأجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم ألا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نافي نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نضافا زيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاء أحد وما جاء من أحد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تقييد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها تميز مقعمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مغللا بالمعنى المراد كما قالوا في لانه زائدة في قولهم جئت بالازد مع ان سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) باي أداة كانت (أونهي) بلا (أو استفهام

موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداء صلاة الجمعة لا أول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر (بهل) ابتداء أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير فليتأمل اه وأقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لان فيه أن أهرابا قام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أولا قلة المطر وثانيا كثرت أو شكى غيره الكثير فراجع (قوله) نحو من محمد الخ) يمكن ردها في مثل ذلك للابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها

ذلك لانها أم الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك للثقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارتشاف والمصنف في المعنى لكن لم يقيد ابن الناطم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاسي فانهما نقلوا في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بان كم ان كانت خبرية فلا تتراد من في الخبر وان كانت استفهامية فمتعلق الاستفهام المفعول الاول والثاني الا أن يقال يجوز اه لا نسحاب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادته من بعد كم لاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما للطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتأمل (قوله اما فعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة في ذلك أن زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسماء والتعدي انما هي للمنصوب واذا زادت في المرفوع أو وقعت في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل الى المرفوع فكأن كانت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انها تزد في ظرف أو مصدر اتسع فيها نحو ما سيرى من سير شديدا وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المعنى تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع وباللام وبتي ولا تجامعهن من ولاكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر ان أبا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجع له قال الدماميني وقد يشكك قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع بالخبرانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقرائة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويحجب بان مع المندخولة من بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولاشأن مع التي تجعل الواو بعدها في المفعول q معه ليست بمعنى عند بل بمعنى

الاجتماع وقد صرح أبو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضر ونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضرر فاعل المصنف أطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

بهل) خاصة وفي الحاق المعزة بها نظرو في الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورا بها نكرة) كما مر (و) الثالث (أن يكون) مجرورا بها المنكر (ام فاء - لان نحو ما باتهم - من ذكر) فذكر فاعل ياتهم (أو مفعولا به) (نحو هل تحس منهم من أحد) فاحد مفعول تحس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ وغير الله نعتة على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس برزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فاقطع نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقه المصنف في التسهيل وعلمه في

(٢ تصريح في) قيد بقوله بهل يكون في المفهوم تفصيلا فتأمل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشري قال بعضهم تتراد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفاعيل أعلمت وفي أول مفعول أعطيت وفي ثانيها وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه أقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان نافضة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له أي ليس على النبي اثم فيما قدره الله له ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله له ظرفا وقول المولى أبي السعود أي ما صبح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاتباع بقيد مستغنى عنه وهو الحكمة وتفسير المخرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب أن يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعمة على المحل) هذا بناء على المجرور بحرف زائدة اعرابه وان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثير بن مشكل كما بيناه في حاشية الفا كهسي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا سمع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث نخل عني قيل من في الموضوعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضوعين ضمير يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قائلها قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقخرج ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من اقامة العطف مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من ربنا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان ذلك محله ما لم يقم غيره مقامه مردود فليتأمل وقوله هذا التخريج فاسد الى آخر ما علم به الفساد قد يمنع بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده ان هذا المجرور صفة قامت مقام

موصوفها بعد حذفه وأصل هذا مردؤه اه أقول كأنه أراد به قص المشايخ الشهاب القاسمي فقدم ذلك فيما كتبه بهامش ابن
الناظم في آخر باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بأنه ان أراد بما سدمسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وان أراد
ما يحل محله مطلقاً أشكل أنهم في قوله تعالى ثم بدأ لهم الآية احتاجوا الى التاويل ما مكن ولو صرح ما ادعاهما احتاجوا اليه وأجيب
باختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية (قوله والثاني نحو اذ انودي
للصلاة من يوم الجمعة) قال الدنوشري كونها في هذه الآية للظرفية بخلاف لقول البياضوي انها فيها البيان اذا خيئت تكون من لبيان
الجنس (قوله وزاد في المعنى الخ) ١٠ لم ير ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظري كثير منه في كلام الشارح ايها ما لا ينبغي

(قوله وهو الفصل الخ) قال في المعنى بعد ان نقله
عن ابن مالك وفيه نظر
لان الفصل مستفاد من
العامل فان ما زويز بمعنى
فصل والعلم صفة توجب
التمييز والظاهر ان من في
الآيتين للابتداء أو بمعنى
عن (قوله نحو ينظرون
من طرف خفي الخ) قال
في المعنى والظاهر انها
للابتداء وقال الدماميني
ان أريد يكون الظرف
آلة للنظر فمن معنى الباء كما
قال يونس وليس الظاهر
حينئذ كونها للابتداء
كما قال المصنف وان أريد
ان الظرف وقع ابتداء النظر
منه فن لا ابتداء الغاية
لا بمعنى الباء فهما معنيان
متغايران موكولان الى
ارادة المستعمل فتأمل
(قوله نحو ان تعني عنهم
أموالهم الخ) قال في المعنى
وقدمضي القول بانها في
ذلك للبدل وقدم في بحث

شرحه بشبوت السماع بذلك نشر او نظماً (الخامس معنى البدل نحو أَرْضَيْتُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) أي
بدل الآخرة وأذكر قوم مجي من البدل وقالوا لا تقدر أرضيتكم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد
للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء نقله في المعنى وأقره المعنى (السادس الظرفية) عند
الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ما ذاخلقوا من الارض) أي في الارض والظاهر انها البيان
الجنس مثلها في ما نسخ من آية قال في المعنى (و) الثاني نحو (اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم
الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى ما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم
فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن علي بن الحسن بن علي
ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم (يغضي حياء ويغضي من مهابة) * فبا يكلم الا حين ينشتم
أي يغضي منه لاجل مهابته والاعضاء بالغير والضاء المعجمتين ارناء الجفون واقتصر في النظم على
قوله بعض وبين وابتدى في الامكنه * بمن وقد تاتي لبداهته
وزيد في نفي وشبهه فجر * نكرت وزاد في المعنى ثامنا وهو الجاهل اوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله
أي عن ذكر الله تأسعوا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا
وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أي عليهم وخرجها المانعون على
التضمين أي منعماء بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني
المتضادين ونحوه ما نحو والله يعلم المقدم من المدح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا
من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من
طرف خفي أي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو ان تعني عنهم أموالهم
ولأولادهم من الله شيئا قاله أبو عبيدة ورابع عشر مردؤه بما كقوله
* وانالما انضرب الكدش ضربة * قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر
للغاية قال سيبويه وتقول رأيت من ذلك الموضوع فجعلته غاية لرؤيتك وأسقطها هنا لما في بعضها من
الرداء (وللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما في السموات) المعنى (الثاني شبه الملك ويعبر عنه
بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السر ج الدابة) والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار
لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص
تختلف ذلك المعنى (الثالث التعدية) الى المفعول به (نحو ما أضرب زيد العمار) لان ضرب متعد
في الاصل ولا كنه لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصر افعدى بالمهزة
الى زيدو باللام الى عمرو وهو ذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الفعل باق على تعديته

البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء (قوله وانالما انضرب
الخ) تمامه * على رأسه تليق اللسان الفم من * قال في المعنى والظاهر ان من فيهما ابتداءية أو ما مصدرية وانهم جعلوا كأنهم
خلقوا من الضرب (قوله فجعلته غاية لرؤيتك) قال الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو
شيء آخر وهو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناظم ألا تراه
تبعه فيما ذكره مع انه يستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه ونحو النار لك كافر من مع كونها للاستحقاق
لا الاختصاص لا لانه لا يختص بالحق بل يدخل العصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معنى

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدوشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخر او محاب ان الكوفيين قد لا يسمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتنا مل (قوله ويشرب) قال الدوشري اطلاق يشرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يشرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) ١١ تعجب من شدة الحرب والبؤس

الشدة مهموز ويخفف

بابدال الواو (قوله وهو

مشكل لان من شان الخ)

قال الزرقاني هذا الاشكال

منوع لانه لا يلزم من

الاضافة كون العامل

المضاف (قوله وورد بقوله

ولان الله يعطى الخ) قال

الزرقاني يحاب بان هذا اذا

لقوة العامل وحيث كان

شاذ فكيف يتاقي الردي

أنظر المعنى يظهر للأن

ما هنا غير حسن والذي

أوقعه في ذلك ان المصنف

ذكر هذا بعد كلام ابن مالك

فاعتقد الشاوح انه مرتبط

به وليس كذلك بل هو مرتبط

باول الكلام (قوله وهو

مشكل فان الزائدة المحضة

الخ) قال الزرقاني الجواب

عنه اننا لانسلم انها متعلقة

أو غير متعلقة في آن واحد

بل يجوز ان تتعلق نظر الى

كونها مقوية ويجوز ان

لا تتعلق نظر الى كونها

زائدة فلم يجتمع الامر ان في

وقت واحد وهذا يحاب عن

قولهم معدية وغير معدية

أي يجوز أن تكون معدية

نظر الى كونها مقوية ويجوز

أن تكون غير معدية نظرا

الى كونها زائدة قاله بعض

شيوخنا اه وقوله فلم

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا

الخلاف مبني على ان التعجب اذا صبح من متعد هل يبقى على تعديته أولا ذهب الكوفيون الى الاول

والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه

ابنه قال الموضع في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما ضرب زيد العمرو كما مثل هنا ووجه

الاولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليل في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان

مثال الموضع ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى

اسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المعنى (الرابع التعليل كقوله) وهو أو بصخرة المذلى

(واني لتعروني لذكر الكهزة) * كما انتفض العصفور بلاء القطر

أي لاجل ذكرى اياك المعنى (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل

المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان

وملكت ما بين العراق ويشرب * (ملكا أجاز لمسلم ومعاذ)

أي أجاز لمسلم او هي بالحجم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجاز بمعنى فعل الاجارة

واللام صلة له اه (وأما ردف لكم فالظاهر انه) أي ردف (ضمن معنى اقتراب) فاللام صلة له زائدة و به

جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلا للبردوم واثقه بل ضمن ردف معنى اقتراب (فهو مثل

اقتراب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضايقين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس

الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انفجار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني

أرجحه ما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق اه وهو مشكل لان من شان المضاف أن يجز

المضاف اليه والافلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة

اسقاطها المعنى (السادس تقوية للعامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمى الفاعل

والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد العمرو (ونحو صدقنا معهم) ونحو زيد معطى

للدراهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين وورد بقوله

* ولا الله يعطى للعصاة منهاها * (واما بتأخره عن المعمول) مع اصلته في العمل (فخون كتم للرؤيا

تعبرون) والاصل والله أعلم ان كنتم تعبزون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معه موله عليه ضعف عمله فقوى

باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم (ولا

معدية محضة) لا طرأ صحة اسقاطها (بل هي بينهما) فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة

المحضة لا تتعلق بشئ غير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضع فتكون متعلقة غير متعلقة في آن

واحد وهو ممنوع لادائه الى الجمع بين متنافيين المعنى (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى)

أي الى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) وتختص بالجملة لانها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر

الاجل) أي تالله المعنى (التاسع التعجب نحو لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة المعنى (العاشر

الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المسال (نحو

يجتمع الامر ان في وقت واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامر ان من جهة واحدة وعبارة الدوشري يرد بان جهة الزيادة

من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاصل باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدوشري أي من التعجب وهي حينئذ

مكسورة على أصلها لانهم قالوا الام المجر مكسورة لامع الضمير ما عدا الياء واللام المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافية ما صرحوا به

في باب التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يحاب التزامه في باب التعجب ويكون نسبتهم هنا التعجب كنسبتهم الطلب للسين

على ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة مال لكل للجزء تامه (قوله علة للولد) قال الزرقاني لعلة للولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أي بعده لأن الوقت إنما يدخل ونعاه بالدلوك فلا تقام الصلاة إلا به الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا للرؤية وأفطروا للرؤية وقول متم بن نويرة فلما تفرقنا كافي وما لك في طول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله وللتميليك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتامل ثم ظهر أن الأول للملك وشبهه وهذا للمتمليك وشبهه وفرق بين الملك والتميليك اه والفرق أن الأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح المفتاح أن العلم والتعليم بالذات ١٢ واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما إلى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس

إلى الذي يحصل فيه تعلمه وبالقياس إلى الذي يحصل منه تعليمه وقال

المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقليل فتأمل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التامل في الحاشية بأنه يلزم عليه إقام الصفة الواحدة بالذات المحلين إياها على شيء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لأن قيام الصفة الواحدة بالذات محلين إياها يكون محلين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وإنها ليست كذلك وأما إذا كانت واحدة بالنوع فيجوز أن يقوم ببعض جزئياته بمحل والاخر بمحل آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لأن من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يعلم

لذو الموت وابنوا للخراب) * فكلكم يصير إلى الذهاب فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء وله كن صار عاقبة ما وما لم يمت إلى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بخذف السبب وإقامة الميب مقامه المعنى (المحادي عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول اه لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للذقان) جمع ذقن (أي عليها) ومجازا نحو وان أساتم فلها أي عليها قاله في المعنى وتأتي النسب نحو لز يدعهم وله عمر وخال وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيالك قاله سيبويه ولا ظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه ومعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه إياهم قاله أبو الفتح ومعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أي نحن أفضل منكم يوم القيامة ومعنى عن إذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن المحجب وللتميليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينار ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضع في المعنى واقتصر في النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي * تعديّة أيضا وتعليل في

والباء الموحدة (اثناعشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدر أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه إلا كمال الإباحة في المعنى وهو أحد قول الزنخشري في البسملة والقول الثاني إنها للصاحبة والظاهر عنده المعنى (الثاني التعديّة) بالباء المضافة فوق وتسمى بآء النقل وهي المعاقبة للهزمة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهب) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلى حيث زعم أن بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهبت بريد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المعنى المعنى (الثالث التعويض) وتسمى بآء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسا (كبعثك هذا) الثوب (بهذا) العبد فدخل الباء هو الثمن أو معنى نحو وكافات إحسانه بضعف فدخل الباء هو العوض قال في المعنى ومنه أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون وأنما يقدرباء السبيبة كما قال المعتزلة وكلهم قال الجميع يعني من أهل السنة في أن يدخل أحدكم الجنة بعماله لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد دون السبب وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لا خلافا في محلي الباءين

ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو بالتعليم كامل وأيضا لا مانع من قيام الشيء بشي آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى أنه يقال الضوء مضى مع انتفاء مبدأ المحمول والالزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى بآء الآلة والظاهر أن المراد بالاستعانة الإعانة لا طابها فالسبب للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضع التعوضية وكانه أراد بالمصدر المحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كذا قال الدهاميني قال والافلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل أن المعتزلة قائلون بأنه متحقق الطائفة الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تابا بدخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجباً لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث وقال الشافعي وأقول المعتزلة إنما يقولون يجب على الله إثابة الطائع ومن مات تابا وأما إثابهم بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وأيضا فهم لا ينكرون أن قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لمخلقة ما بخلق الله

تعالى وإيجاده فيصح نفى سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال وإثباتها الرحمة الله تعالى (قوله وهي التي يصلح في موضعها مع) قال
الدنوشري في رسالة التضمنين والظاهر أن الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من أن ١٣ الأصل دخول مع على المتبوع

نحو جاء زيد مع الأمير فان قيل جاء الأمير مع زيد كان على خلاف الأصل كما في المطول في بحث الكناية فالأصل في الباء أن تدخل على التابع نحو بعث العبد بأثوابه اهبط بسلام من أوفرق ابن مالك في شرح المنار بين استعمال الباء التي للمصاحبة وبين مع أن مع لا ابتداء المصاحبة والباء لا استدامتها (قوله أي معه) وليست للتعدية ذليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسأل به خبيراً) فالسؤال تجاوز الله إلى الخبير حيث كان الخبير هو المسؤول والضمير في به راجع للرحمن ومر في الكلام على الديباجة ما يتعلق بمعلق به فراجع (قوله وتناولوا ما ورد من ذلك) أي على أن الباء في الآية الأولى سببية كما في المغنى أو تجريدية كما قاله الرضى والتقدير واسأل بسؤاله خبيراً وفي الثانية بمعنى مع (قوله البدل) ففرق الشهاب القاسمي بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الافية (قوله ما يسن في الخ) أي بل الذي

جمع بين الأدلة اه المعنى (الرابع الاصل) وهو أصل معانيها قال سيديويه وانما هي للأصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قال في المغنى ثم الاصل حقيقة (نحو أمسكت بزيد) أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبس به من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري به كان يقرب من زيد اه في الأصل الاصل بما يقرب منه كالاصاق به ثم الحقيقة في نوعان ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدون نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن امساك بزيد كان مباشرة منك له بخلاف أمسكت بزيد فانما يفيد منه التصرف بوجه ما المعنى (الخامس التبعيض) أثبتته الأصمعي والغارسي والقتي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عبد الله أي منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة المعنى (السادس المصاحبة) وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مضمونها المحال (نحو وقد دخلوا بالاكفر أي معه) أو كافرين المعنى (السابع المجاوزة) وهي التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيراً أي عنه) بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشق السماء بالعمام أي عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصل لا وتناولوا ما ورد من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالكناية (نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أي فيه المعنى (التاسع البدل) وهي التي يحسن في مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله تعالى عنه (ما يسن في أني شهدت بدرًا بالعقبه أي بدلًا) المعنى (العاشر الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من أن تامة بقضار أي على قنطار) قاله الاخفش ويدل أهل آمينكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه ونحو واذمروا بهم يتغاضون أي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى (الحادي عشر السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما أن بقاء الاستعانة في بقاء السببية وعدم مفرداته المعنى (الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو كني بالله شهيداً) مع المفعول (نحو ولا تلعوا بأيديكم إلى التهلكة) مع المبتدأ (نحو بحسبك درهم) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتأتي الباء للقسم وهي أصل أحرفه وتستعمل في القسم الاستعطاف وهو المؤكد بحجة كخبرية نحو بالله لتفغان وللغاية نحو قد أحسن في أي إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتعدية نحو باني أنت وأمي أي فذاك أبي وأمي واقتصر الناظم على قوله

والظرفية استبين يسا * وفي وقد يبينان السببا

بالباء استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ولفي ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية) فالأولى (نحو في أدنى الأرض) الثانية (نحو في بضع سنين) فادنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليهم فان أدنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث إلى التسع (أو مجازية) اما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو والكم في

يسرني شهود العقبه (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا في الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسية وقد تزداد في الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها * ومنعك ما بشئ يستطاع * وزاد في المغنى أنها تزداد في الحال المنفي عاملها كقوله فارجعت بخائبة ركاب * والتوكيد قال وجعل منه بعضهم ينربصن بانفسهن (قوله حقيقة أو مجازية) قد يحتمل أن نحو وان المتقين

في جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمل الظرف في حقيقة بالنسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك قد روي في عيون وفواكه قد كون في الثانية مجازاً محضاً شبهها في كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فاولى ان يحمل الجميع مجازاً او التقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أو مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لأفنيه اذ لاس في الحديث والكلام (قوا ولكن شبه المصلوب) حاصله ان في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبعاً للمصنف في المعنى على ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف زعماني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الحزنية وهم صاحب التلخيص ففسره بالجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحداً منهم فالحق في ١٤ تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجزع بظرفية المقبور في قبره ثم استعمل

في المشبه في الموضوعه للشبه به أعني الظرفية فحرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبشبعيتها في على وفي (قوله المقايسة) المراد بها الاضافة والنسبة فقهوله في الاخرة أي بالاضافة والنسبة اليها (قوله خامتاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هذا للظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالاخرة (قوله جمع كلوة) قال الدوشري هو بالواو لغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أحازه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة انغى أحازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوا فانظر من تثق على حله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدماميني قوله

القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتاً نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ ان كان في يوسف الآية (و) الثاني (السببية) نحو لم يكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لم يكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها على (نحو لا تصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها قيل ان هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لانه كنه من المجزع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقايسة) وهي الداخلة بين مفضل سابق ومفضل لاحق (نحو فاستمتع الحياة الدنيا في الاخرة الاقليل) أي بالقياس الى الاخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله) وترك يوم الروع منافوارس * (بصيرون في طعن الاباهر والكلام) أي بصيرون بطعن وهو بالياء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلبي جمع كلوة وتأتي في معنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الخوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقوله ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أحازه ابن مالك وحده قال في المعنى وفيه نظروا لا توكيد وهي الزائدة تغيير تعويض أحازه الفارسي في الضرورة وأحازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوا بها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبين بها * وفي وقد يبينان السببا (و) على أربعة معان أحدها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب (نحو وعابها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كعن (كقوله) وهو تخيف العامري (اذا رضيت على بنو قشير) * لعمر الله أعجبنى رضاها (أي) اذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها

وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر من تثق لا تتعين الباء مؤنثاً فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من اذ يجوز كما مر ان تكون استفهامية لاموصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهماً بقوله من تثق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في اعراب السفاقي وعدي اركبوا بني لنضمه معنى صبروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها ففعل اركبوا محذوف وقيل في زائدة لا توكيد اه الداعي الى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل بهاء غير المصدر نحو الجواد ركبته ويبنى منه اسم مفعول تام نحو الجواد ركب وجميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذاركبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين للتلويح كيداً للطلب (قوا على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازاً نحو أو ائلك على هدى وانك لعل خالق عظيم شبه التمكن من الهدى الاخلاق العظيمة الشريفة والنبوت عليها من على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك قولهم عليه ديس قال س كان شيئا اعتلاه ٢ قوا ونحو ان المتقين الخ هذا مثال وليس كله لغزاً آية اه

فاشار الى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائي جل على نقيضه الخ) الحمل على النقيض كثير في كلامهم كالحمل على النفي كما في باب التعدي والازم ويأتي في باب علامة التانيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قديقال هذا راجع لاحتمال التضمن الذي قاله في المعنى غاية ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمن اشرب افطمة معنى آخر يشتمل ذلك فتدبر (قوله فحوا وتكبروا لله على ما هذا كم) قال الدماميني يحتمل التضمن كما صرح به الرنخشي أي وتكبروا لله جامدين على ما هذا كم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا ناوا الحمد لله على ما أولانا فإتي الحمد بعد تعدية التكبير على أه وايضا أنه لو كان وقوع على في الآية لتضمن التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله في البين قال الدماميني وفيه أي في الاعتراض نظرا لان ١٥ المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني أه واصل براده ان

مؤثنا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله في المعنى وقال الكسائي جل على نقيضه أي في التعدي وهو سخط وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كم عند الكوفين (فحوا وان ربك لذوم مغفر للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وقائي بمعنى اللام فحوا وتكبروا لله على ما هذا كم أي لمدايته اياكم بمعنى عند فحوا لهم على ذنب أي عندي ومرادفة من فحوا اذا اكلوا على الناس أي منهم وموافقة البناء فحوا حقيق على أن لا أقول على الله لا الحق أي بان لا أقول وبذلك قرأ أبي وزائدة للتعويض وغيره فالاول كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجديو ما على من يتكمل
أي عليه فذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور
أي الله الآن سرحة ملك * على كل أفنان العضاء تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الحارية ونص سيبويه على أن على لا تتراد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمن تروق وتشرق وللإستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يباس من رحمة الله أي لكنه وافتصر الناظم على قواه * على للاستعلاء ومعنى في وعن * (ولعن أربعة معان أيضا أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (فحوسرت عن البلاء وميت عن القوس) والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى البلاء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما القراء وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكي أيضا رميت على القوس قاله في المعنى (الثاني البعدية) (الباء الواحدة) (فحوا) لتر كبن (طبقة عن طبق أي حالا بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقة متباعدة في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني (الثالث الاستعلاء) كقوله تعالى ومن يخل فأنما يخل عن نفسه أي عليها) ويحتمل التضمن والمعنى فأنما يبعده الخير عن نفسه بالخل قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدواني واسمه المحدثان بن الحرث ابن مجزب (لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني) ولا أنت ديان فتخزوني (أي على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المعنى ولاه أصله فذف اللامان الجارة والاخرى شذوذا والمحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مقار آبائه والديان الملك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل فحوا

الشيء أه واصل براده ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتجصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الرنخشي معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي أن يقول الحمدوا الله بالتكبير على ما هذا كم أه وهذا بناء على التضمن اشرب لفظ معنى آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) أي من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشري فسرهما الرضي رضي الله عنه بانها بعد شي عن مجرورها الى آخرها قال فليسير اجمع وأقول هي حقيقة في

مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا شبه انصرف البصرة عن قائل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوز (قوله والتقدير طبقة متباعدة عن طبق) هذا هو التضمن على طريق المحققين فضمن الركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الامران الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكي فتسوسني) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما أنه في كلام الشاعر يحتملها فحوا ما تينا فتحدثنا رفعنا ونصبا أي ولا أنت مالكي فكيف تسوسني أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قواه فاسودتني عامر عن ورائة * أي الله أن أستموا بولأب * وليس بضرورة فقد قرئ في الشواذ إلا أن يعسفون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفوا الذي أه من الدماميني

(قوله أى ما نتركه اصادرين الخ) هذا هو التضمن على طريق الحقيقة وهو الذى أرادته النخشمى (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذى الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من فى الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال فى المعنى والظاهر انها على حقيقة وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تك عن حمل الخ) عجزيت صدره وآس سرارة الحى حيث لقيتهم * والرباعية بكسر الراء قال فى المعنى نحو حم الحماله والجمالة اقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا فى ذكرى) قال فى المعنى والظاهر ان معنى ونى عن كذا جازمه ولم يدخل فيه ووفى فيه دخل فيه وفتر (قوله ان نفس أتاها الخ) نفس مرفوع بفعل ذل عليه قوله أتاها أى ان هلك نفس لان من أتاها حاصمها تلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستاني أى صارت كالورود يقال معنى وردة أى جرافة فى لون الفرس اوردو الدهان جمع دهن أى تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاحمر اه ويشهد الاول يوم تكون السماء كالمهل ١٦ وهو دردى الزيت وقيل ما اذيب من النحاس وشبهه ورأيت

وما نحن بتارىك اللهم عن قولك أى لاجله) قال فى المعنى ويجوز أن يكون حال من ضمير تارىك أى مانتر كما اصادرين عن قولك وهذا رأى النخشمى اه وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منه * وم مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أى به والاستعانة بنحو رميت عن القوس أى به كما تفسد دم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى بدل نفس وفى الحديث صومى عن أملك أى بدل أملك والظرفية كقوله * ولا تك عن حمل الرباعية وانباها أى فى حمل بدليل ولا تنيا فى ذكرى وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أفجزع ان نفس أتاها حاصمها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع
قال ابن جنى أراد فها لتدفع عن التى بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر فى النظم على قوله * بعن تجاوزا عنى من قد فطن * وقد تجبى موضع بعدو على (والكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيهه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثانى التعليل) أثبتة قوم ونفاه الاكثرون (نحو واذكروه كما هذا كم) فالكاف تعليلية ومصدرية (أى لهدايته اياكم) وأجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ لذكروا الهداية يشتركان فى أمر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة واحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤية (كيف أصبحت قال كخير أى على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت بحى والكاف بمعنى الباء وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف أى كصاحب خير (وجعل منه) أى من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أى على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ وحذف خبره هذا أحد الاعاريب والثانى أن موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أى كالذى هو أنت والثالث ان مازائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن الجور والمعنى كن فيما يستقبل مما نال لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وأنت مبتدأ وحذف خبره أى عليه أو كائن والخامس ان ما كافة أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان مازائدة وشبه الشئ بنفسه فى حالين المعنى (الرابع) من معانى الكاف

بخط المصنف فى التذكرة مانصه وقال الملاحدون ما وجه التشبيه فى فكانت وردة كالدهان وتكرير فى ما لا امر بكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليه كما شواظ من نار ونحاس وانما حرق ذلك أن يذكر بعد تعدد النعم والجواب عن الاول انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفزع الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلى وقيل الدهان المجلد الاجر وأما الجواب عن الثانى فان من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تحير اليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك

الارحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشير المن آمن ونذير المن كفر فجعل الانذار رجة كما جعل التبشير وكذا كل من علمه فان فاذا انشئت السماء فيه انعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رافة بقوله ويحذر كم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذكور والعام الهداية والاصل اهتدوا كما هذا كم (قوله ثم عدل عن ذلك) أى عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذى ذكر (قوله وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الاصح (قوله حذف خبره) أى كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يجر مثله الموصول (قوله أى الذى هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أى فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه (قوله والسادس ان مازائدة) لم يذكر هذا فى المعنى وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا يقتضى المغايرة لان تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضى ليس على جهة التقييد

(التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثل شيء أي ليس مثله شيء) كذا قدره الاكثر واذل لم يقدره كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا في قيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المعنى والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذا شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال * فصيروا مثل كعصف ما كول * زاد في المعنى في معنى الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بمافي نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجوزي في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اهـ واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعني وزائد التوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى لنهاية الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) ومثال في الزمان (نحو) ثم (أتوا الصيام الى الليل) ومثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) ومثال في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله * لانتهى حتى ولا م الى * (وانما يجزى حتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (أو متصل بالآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كما مثلنا) واذ ثبت انها لا تجزى الا آخر أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخر أو لا متصلا بالآخر قالته المغاربة قال في المعنى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزخشي وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة فزال حتى * نصفها راجعا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فزال في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اهـ وناقشه الدماميني بانها في حكم المفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي للقراءة (ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذوم منذ ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر * (أقوين مذ حجاج ومذ دهر)

أي من حجاج ومن دهر والحجاج بكسر الحاء جمع حجة بكسر هاء أي صاوه السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ بتقديم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثم دوما زلهم بناحية الشام عند وادي القري وأقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

قغانبك من ذكرى حبيب وعرفان * (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر لواء واحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم أو بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانجحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذوم منذ (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضر نحو) ما رأيته مذوا (مذيو منا) أي في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يجزى في مضي فكم من * هما وفي الحضور معنى في استين

(و) يكونان (بمعنى من والى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدلان على الزمان الذي وقع

(قوله وقيل الكاف اسم) أي بناء على ان اسميتها لا تختص بالشعر (قوله) انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لاني وقال في المعنى انها الثمانية معان وزاد في حرف الفاء انها تأتي بمعنى الفاء كقوله وأنت الذي حببت شغبا الى بدا

الى واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قالو ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حلت بهذا حلة بعد حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره اهـ وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الاولي وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في المحاشي ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد أوما اليه الدماميني وجوز أن تكون الاولي بمعنى مع (قوله واذ ثبت انها لا تجزى الا آخر) فيه ان المصنف ذكر ان جرهما لذلك في الغالب وحينئذ ففي قول المصنف فلا يقال الخ تنظر أيضا

(قوله بل ترد لا تكثير كثيرا) قال الدنوشري قال ترد ذون نحو بل هي موضوعة الخ لان الكثرة والقلّة لا يتعلّقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله) يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وان في محل رفع على انه مبتدأ والمجرور والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور ورب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر اوصفة كاسية أو بدل على المحل وان توسط الخبر والمجرور على انه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على انه مجرور ورب محذوفة وان لم يتقدمها الواو والغاء وبـل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر في المجرور والمجرور بناء على انه الخبر وهي حال منتظرة (قوله لن يصومه ولن

يقومه) قال الدنوشري قديتوقف فيما ذكر من حيث ان لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد ان يصومه وان يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض يمنعه من ذلك بموت أو مرض فليتم له (قوله) وهو عما تمسك به الكسائي (الخ) وجه التمسك انه ماض فلو كان غير عام لفي الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب حينئذ لان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحد منهما

فيه ابتداء الفعل وانتهائه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيته مذأو (منذ يومين) أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا لكثيرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجعالة بل ترد (للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا) قاله في المغني (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائم لن يصومه وقائمة لن يقومه) باضافة صائمه وقائمة الى ضمير رمضان وهو عما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرور بمعنى الماضي وقول الشاعر يارب يوم قد لوت ولاية * بانسة كأنها خط تمثال

ووجه الدليل ان الآية والمحدث والمثال مسوقا للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحد منهما التقليل قاله في المغني (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة (أأربم - ولودو ليس له أب * وذى ولد لم يلبده أبوان) وذى شامة سوداء في حروجه * مجاللة لا تنجلى لزمان ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا ومثمان

وعن الفارسي ان عمر الخثني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وآدم عاينهما الصلاة والسلام) والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلبده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشديها لها بناء على كنف فالتقى ساكنان فحركات الدال بالفتح اتباعا لفتح الياء أو بالضم اتباعا لضم الهاء والثامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم الخالف للونها وفي رواية شامة غرام وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والمحرم من الوجه ما بدمان الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجاللة أي ذات عز وجلال وروى مجاللة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلي * (فصل من هذه الحروف مالفظة مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في النثر والشعر معا وفي الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها بخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعا جيم * (يضحكن عن كالبرد منهم) فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعا جيم جمع نعة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال غير البقر من الوحش نعا جيم والجمع بضم الجيم جمع جاء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتح تين مطر دمه منعدو منهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة وقظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى عنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (كقوله) وهو

التقليل) قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا المثال لا يوصل اليه الا قطري بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المعنى لمولود ولم يلبده أبوان صفة لذى ولده وينظر ما النكتة في الايمان بالواو في الاول دون الثاني * (فصل) * (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أنتنهن ولا ينهى فوسطها * كاطعن يذهب فيه الزيت والقتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالاسماء) أي وقد دخلت عن قلى الكاف فدلت ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما اذا دخلت عليهما من) نظيره ان ذلك

مضابط لاسميتها وقال في الحواشي ان قول الناظم * من أجل ذاعليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لاضابط فلا تقيده اسميتها
بذخول من وذكر ان على دخلت على عن في قوله * على عن يميني مرت الطير سنجاه * (قوله ولا يجوز ان يكون نعتا ليزاه) أي لانه جامد
ليس بما يؤول بالمشق لكنه اسم جنس كادل عليه قول الجهل القفر وفي هذا رد على العيني حيث قال ومجهل صفتها اما مصدر ميمي
للبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا فعلا ماضيا) أي فتمكمل لها حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشار كما
في ذلك من على ما بيناه في حواشي الفاكهى وحتى على ما قال بعضهم ففي تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما
لامرأة وأنشد ماذا ابتغت حتى الى حل العرا * أحسبنتي قد جئت من وادى القرى واسما للموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن
دريد في شعره حيث قال فما ألكم ان لم تحطوا ذماركم * سوام ولا دار بجنتي ودامت وفعلوا ذلك بان تخبر عن فعل اثنين من ألحمت
انتهى فان كان ماقاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكرى والحازمى ١٩ لم يذكره وان لم يكن صحيحا فلا

يبعد ان يكون ذلك محققا
من حى بضم الحاء
وتشديد الباء الموحدة وقد
سموا انسانا حى وقالوا
في المثل المعروف أشقى
من حى وهى امرأة وأما
في اسم الموضع فقد ذكر
البكرى حيا بفتح الحاء
المهملة وتشديد الاء آخر
الحروف وفتحها وبالمد
فيجوز ان يكون الذى فى
البيت هذا وقصره وذكر
الحازمى حيا بضم الحاء
المهملة وبعدها ثمانية
مفتوحة وقال من مدن
باب الابواب وجبا بضم
الجيم وبعدها ثمانية
مفتوحة وقال ناحية
بخوزستان فيجوز ان
يكون أحدهما (قوله فى
الطارقية) هو كتاب
اعرب فيه سورة
الفاحة ومن والسماء

قطري الخارجى فلقد أرانى للرماح رديئة * (من عن يميني مرة وأما حى)
فعن هنا اسم معنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء وردية بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح
المزة وهى الحلقمة التى يتعلم فيها الطعن والرمى مرة مصدر (و) الثانى (قوله) وهو مزاحم بن المحرث
العقبى بضم القفا (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) * تصل وعن قيص بن زيار مجهول
فعلى هنا اسم معنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال أبو عبيدة بمعنى عند
والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القفا
وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من جوفها من شدة العطش قال
أبو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقفا انما تذهب الى الماء لئلا يقل لم يرد العدو وانما هذا مثل
للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكون هناك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أى كدل
وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل فى الابل
ولكنه استعاره للقفا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما
والقيص بفتح القاف وسكون الاء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الأعلى من البيض
وقال العيني أراد به الفرخ ههنا وزيار بن زيارين معجمتين مكسور أولهما بينهما ثمانية تحت وبالمد
الغليظة من الارض ويروى ببدياء بالمد المهملة كة الجهمل القفر الذى ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو
مجرور باضافة زيار اليه ولا يجوز ان يكون نعتا ليزاه عند البصر بين قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل
والى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى * من أجل ذاعليهما من دخلا
وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول علا علوا وعلاوا على يعلى علا قاله ابن خالويه فى الطارقية وقد تكون الى
اسما واحدا لا اله الا الله وهى نعمه تقول الى والآلهة قاله أبو البقاء فى شرح مع ابن جنى (والرابع والخامس)
عما يستعمل اسما (مذوم منذ ذلك فى موضعين) أشار اليهما الناظم بقوله
* ومذوم منذ اسمان حيث رفعاه أو أواليا الفعل * (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة
معدود أو لا (نحو ما رأيت مذيوما) فيوما (منكر معدود) أى منذ يوم الجمعة * (فيوم الجمعة معزف)

والطارق الى آخر القرآن والذى رأيت فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا فعلا ماضيا كقوله تعالى ولعل بعضهم
على بعض تقول علاز يد على الجمل يعلوا وعلاوا علىيت فى المكارم على علا انتهى ويمكن ان يكون قوله وعلىيت بكسر اللام لا بفتحها كما
هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح فى ان ماضى يعلوا وعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للاصحاح حيث قال وعلا فى المكان يعلوا وعلاوا
وعلى فى الشرف يعلى علا ولوفهم الشارح ذلك لم يحتاج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله ما رأيت مذيوما) قال الزرقانى قال الرضى
قال الاخفش لا تقول ما رأيت مذيوما وقد رأيت أمس ويجوز ان ية ما رأيت مذيوما وقد رأيت أمس أما اذا كان وقت
التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان وأما اذا كان التكلم فى أوله أعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا
جعلت بعض اليوم أى يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه يجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يومه
ولا يحسب بعض اليوم الآخر وان اعتدت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول فى يوم الاثنين مثلاما رأيت

مذنب يومان وقد رأيت يوم الجمعة ولا تعد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رأيت مذنب يومان وانت لم تره منذ عشرة أيام قال لانك تكون قد أخبرت عن بعض ماضى أقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقوله منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستند الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بما نفع لانه جواز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدان) اعترض ان فيه ابتداء منكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وأجيب باختيار الاول وتقدم النفي صورة مسوغ كافي قوله تعالى أولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض بقادر على اختيار الثانى وهو نظير تعريف أجمع واخوانه أو هو تعريف معنوى كما يؤخذ مما يأتى عن اللقاني (قوله اجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمه وجوب تأخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثانى أظهر لان تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوباً فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في مذنب يوم الجمعة فلا يصح كونه خبراً عن مذنباً لانهم انكرتا وكانه على القول الاول لوحظ في مذنب منذ التعريف المعنوى اذ معنى ما رأيت مذنب يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية ٢٠ بانه يلزم ان يكون الشئ ظرفاً لنفسه لان بينى وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب

غير معدود (وهما حينئذ) أى حين اذ رفع ما بعدهما (مبتدان وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن المحجب ومعناها الامدان كان الزمان حاضراً أو معدوماً وأول المدة ان كان ماضياً قاله في المغنى (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وأبى اسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجي ومعناها ما بين وبين مضامين فغنى ما لقيته مذنب يومان بينى وبين لقائه يومان قاله في المغنى ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذى هو يومان وهو قول بعض الكوفيين وهو مبنى على ان منذ كناية من من الحارة وذو الطائفة ومنها من اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذنب يومان أربعة أقوال فالبصريين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك يومان فمذنب مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جني بينى وبين لقائه يومان فمذنب خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان أحدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة فحذفت

جملتي وهو ان بينى وبين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جواباً فهو جوابنا (قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قال في المحمع لانه تقدير ما لم يصرح حوايه في موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذى هو يومان) قال الزرقاني قال الرضى وينبغي ان يكون

التقدير من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فافاد ان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير الواو مضاف هو ابتداء مع ان من لا ابتداء الغاية وبيان ذلك انما اذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صادق باولهما وباخرهما فلا يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها ومن أى جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا بقى هذا علم ان قوله ينبغى معناه يجب (تنبيه) قال الرضى قال البصريون بناء على مذهبه وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التى بعدهم ويجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل آخر تقديره وما رأيت أى ما رأيت مذ قام زيد وما رأيت يوم الجمعة (قوله أو منها ومن اذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الحارة الخ وبناءً على الاول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لانه تقدير الذى يدل على ان ذو طائفة قال الرضى وقال بعض الكوفيين أصل منذ من اذ فر كبا وضم الدال للساكنين فالمر فوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير مذنب يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عند في نحو ما رأيت مذ يومان من اذ ابتدأ يومان انتهى قوله وينبغي الخ أى ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مقادماً رأيت من اذ مضى يوم الجمعة ان انتفاء الرؤية من وقت مضى يومين فيصدق بوجودها فيهما مع ان المراد نفياً في جميعها فتعين تقدير ابتداء اذا تقرر هذا علم ما في قول ابن الخباز والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا يخفى انه لم يتعرض في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون

الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني أن الأصل من أذمضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى
(و) الموضع (الثاني أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن
المهلب (ما زال مذعقت يدها زارها) * فسمافادرك خمسة الاشبار

فادخل مذع على الجملة الفعلية وهي عمدت وخبر زال يدي في البيت بعده وسمافادرك لمحق والمراد
بخمسة الاشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الاعشى
(وما زلت أبغى المال مذأنا يافع) * وليداو كهلا حين شبت وأمر دا

فادخل مذع على الجملة الاسمية واليا فاع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشر من سنة يقال يفع وأيفع
فهو يافع ولا يقال موقع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين إلى
الخمسين أو الستين والامر الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت
فهو التبط بالمثلثة والمهمة المشددة قاله الزركشي (وهما حينئذ) أي حين اذ دخل على الجملة (ظرفان
باتفاق) مضافان فقيس إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن
مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق
السابقة منه وأصل مذمنذ فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقة السا كن نحو مذ
اليوم ولول لأن الأصل الضم لكسر واو لوقيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنهم أصله ابن
فزيدت الميم وقال ابن مالك كونهما أصلا لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهة ويرده تحقيقهم أن وكان
قاله في المغني وقال المسالقي إذا كانت مذكرا فاصلا لها من ذوا إذا كانت حرفا فهي أصل نظر إلى أن الحرف
لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال مذقيل متحرك فعرّف من
ضمها وضمها قبل سا كن أعرف من كسر ها لأن القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المذكور
وضم ذال مذلغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة
لفظا لانية على حذف قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

* (فصل) * تراد كلمة ما بعد من وعن والباء كثير أو بعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجحر) وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيدا * فلم تعق عن عمل قد علمنا
فن (نحو) أخطاهاهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني
وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما انقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

إلى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قرارا
يريد فان لكل شيء وإذا دخل شيء من هذه الحرف المقترنة بـ على فعل أو جملة اسمية أولت ما بانها
موصول حرفي والجملة صلتها (و) تراد ما (بعذب والكاف فيبقى العمل قليلا) وتكفهما كثيرا إلى ذلك
أشار الناظم بقوله وزيد بعذب والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدى بن الرعناء الغساني
(وبما ضرب بسيف) صقيلا * بين بصرى وطعنة نجلاء

فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجم والمدا الواسعة المدينة الاتساع
صفحة طعنة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف أي أما كن بصرى
وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهدي بالنون المكسورة
(تنصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجرور عليه وجارم)

فجر الناس بالسكاف المقترنة بما الزائدة والمجرور بالجم من المجرور ويروي مظلوم عليه وظالم (والغالب)

أصل ما لقيته مذ يومان في
الزمان الذي هو يومان
فلا يحسن قوله يومان
مبتدأ أو خبر وكان الظاهر
أن يقول ويومان خبر
لمبتدأ محذوف والتقدير
وهو يومان فتدبر (قوله
وضم ذال مذلغة) قال
الرزقاني أي سـ واء كان
بعده سا كن نحو مذ اليوم
أولم يكن
* (فصل) *

(قوله قيل وهو على المحكية لمحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع يكون للحال فحكي به الآن ماض وقال أيضا معني هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية ٢٢ بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار إليه

فيما اذا زيدت بعد رب والكاف (أن تكفه ما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جملوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نوح بن جري يرى أخاه

أخ ما جلد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو لم تخنه مضارب به) فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع على رضي الله تعالى عنه وأراد بعمر وعمر بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضارب به جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف فهو شبر من طرفه ووجهه على حد ثابت مفارقة وانما للانسان مفرق واحد والعرب يتقدرون تسمية الحزب باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الابرش ربما أوفيت في علم * (ترفن ثوبى شمالات)

فكف رب عن الجرح وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جمل وشمالات بفتح الشين جمع شمالات ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض لهذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه بخور بما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما أخاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية وردة في المعنى (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو داود الا يادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف (ربما الجامل المؤبل فيهم) * وعنا جيج بينهن المهار

فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعتهم وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعدلة لقفية والعنا جيج بعين مهملة فنون فالف خيمين بينهما مشاة تحتية جياذ الخيل واحداهن جوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو علي (الفارسي يجب أن تقدما اسما) نكرة (محزور ارب بمعنى شيء) (يقدر) الجامل خبر الضمير محذوف (والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أي رب شيء هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضمير محذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

* (فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) وهو امرؤ القيس السكندی (فذلك جملتي قد طرقت ومرضع) * فالهيتاعن ذي غمام محول

فخر مثل رب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلالوا لهيتها اشغلناها والتمائم التعاويذ واحداهن تيممة وهي العود التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محمول اذا تم له حول أي سنة وانما خص المحبلى والمرضع بذلك لانهما أزهذا النساء في الرجال وأقلهن شغفاهم (وبعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لا شرا كهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا (وليل كوج البحر أرخى سدوله) * على بانواع الهموم ليبتلى

فخر ليل رب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعاره سدولا وهي السطور واحداهن سدول لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بآخى والباء

في المعنى بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على خذ ونفخ في الصور وورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفصل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن المستقبل اه وأقول نظري فيه الشمني بانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه المحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق المستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الاعلى الاسماء ولما دخلت هنا على الفعل احتيج الى أن يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى أن رب لا تدخل الاعلى لفظ الماضي (قوله وردة في المعنى) قال في بحث رب ٣ وانما ذكره في بحث ما فقال مانصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لمعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا يتعلق بشئ خلاف

ما قاله السعدانها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقيق وثبت نقله في مطوله في بحث لو * (فصل) * (قوله واستعاره سدولا) في قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بأيدينا ولعله لا في بحث رب

أى استعارة تصير بحجة لأنه شبه ظلام الليل بالستور بجماع عدم ظهور ما يستترانه وأطلق اسم ٢٣ المشبه به وهو السدول على المشبه به

وهو الظلام (قوله فقيل من أجله الخ) رأيت لمخط المصنف مانصه في كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا من الاضداد جليل وانه يقال أمر جليل للشديد

والهين وانما الجليل ما عظم في النفس في بابه فقد عظم في الكبر وقد عظم في القلة وقالوا في قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا وانما العظم في نفسه الوجه لا الرسم وقالوا فيه قول آخر ان معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجلالك (قوله لانها قائمة مقام عدد م ك ب) قال العزبن جماعة هذا الدليل يحتج به لقلب بان كم الاستفهامية مقام عدد م ك ب والعدد المركب لا يجر عميزه من فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقاني ليس للاختراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثاني مؤكدا للاول فلم يكن الاعمال واحدا (قوله وتقديره ان لا أمر الخ) قال اللقاني أى لان ان الشرطية لا يقع كل (هذا باب الاضافة)

في بانواع لأصاحبة ويبتلى يختبر بقول رب ليل به - هذه الصفة أرخى على ستور وظلام - مع أنواع الاخران ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أخرج منها (وبعد بل قليلا) لبعدها من الواو (كقوله) وهو رتبة أو العجاج (بل مهمه قطعت بعده مهمه) جزم مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المقارزة البعيدا الاطراف والى حذف رب وابقا جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله

وحذف زب فخرت بعد - بدل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل (وبدونهن أقل كقوله) وهو جليل بن معمر

(رسم دار وقفت في طلله) * كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لا صقما من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار وأقضى أموت وبرى بدل الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب ويبقى عمله) واليه الإشارة بقول النظم * وقد يجرب سوى رب لى * حذف (وهو ضربان سماعى كقول رتبة) بضم الراء وسكون الهجزة ابن العجاج بن رتبة (خير) بالجر (والج - دلله) جوابا لمن قال له كيف أصبحت (والاصل بخبر اوعلى خير فحذف الجار وأبقى عمله ورتبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوى لاحقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضغهما الا دميون ومن قرأته ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة رفرف بعوضة (وقياسى) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم استعريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أى بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره بالجر بالاضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما ان كم استفهامية لا يصلح ان تعمل بالجر لانها قائمة مقام عدد م ك ب والعدد المركب لا يعمل بالجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشترط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمره لا يكون حرف الجر الداخلى على كم عوضا من اللغظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لابن مضمره خلافا للفرأء (وكقوله) ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا (فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أى وفى الحجرة عمرا) اذ لو عطف على الجور وبقي لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك يمنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا لالاخفش اذ قدر العطف على معمولى عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل فى الدار حرف الجر والعامل فى زيدان (وكقوله) مرت برجل صالح الاصل فطاح حكاية يونس (بجر صالح وطاح بحرف جر محذوف (وتقديره ان لأمر) أنا) بصالح فقد مرت بطاح (هذا تقدير ابن مالك وقد رده سيبويه ان لا كمن مرت بصالح فبطاح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطلانيوسى فى شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا أمر نقضت المعنى فانك قد قلت مرت بصالح ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضممار السكون فتقول ان لا كمن فيما يستقبل موصوفا بكونى مرت بصالح فانا قد مرت بطاح نقله المرادى فى شرح التسهيل عنه فى باب كان وأقره

(هذا باب الاضافة)

وهى لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلم ادخلنا هاضفنا ظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

يريد لمسا دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا

من شرطها وجوابها الاجلة

(قوله اسناد اسم الى غيره) قال الدونشري المضاف لا يكون الاسماء المعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الاسماء لانه محكوم عليه ولا يحكم الاعلى الاسماء فان قلت وجدت في كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزخشي حيث قال وتضاف أسماء الزمان الى الفعل وعمل ذلك بان أسماء الزمان بينهما وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك والافعال حركة الفاعلين فناسب اضافتها الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا لما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما في نحو عدم ومات اذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت الى ان تحذف مضارع مبدوء بباء الخطاب لابيائه الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف ٢٤ أل لزوم بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثني ولا جمع على حده والثاني مجرد من أل وأما قوله

تولي الضجيع اذا تنبه موهنا
كالاقحوان من الرشاش
المستقى
وقوله الثلاث الابواب فال
زائدة فيهما وتاء التانيث
جواز ان لم يوقع حذفها في
لبس نحو واقام الصلاة
بخلاف ما اذا ألبس نحو
شجرة زيد وبهذا يعلم ان
تقديم المفعول في قول
الناظم نونا الخ ليس
للاختصاص ولذا قدم
المصنف العامل فتدبر
وما ألفت قول بعضهم
أزال الله عنكم كل آفة
وسد لديكم سبل الخافه
ولا زالت نوابكم جميعا
كنون الجمع في حال الاضافة
(قوله لان التنوين يدل
على الانفصال الخ) قال

اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذي تريد اضافة ما فيه من تنوين ظاهر) كتينون ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتينون دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوين مقدر انصب التمييز في نحو هو أحسن وجهها اذ لا ينصب فنحو هذا الاعن تمام الاسم بالتنوين (كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الاعراب وهي) أربعة الاول والثاني (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو) تبت يد أبي لب (فيه) تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف (و) الثاني (نحو) (هذان اثنا زيد) فائشابه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليس تثنية حقيقة اذ لا يقال في مفرد هاتين والاصل اثنتان فحذفت النون للاضافة لسا ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو) المقيم الصلاة) فالمقيم جمع مقيم جمع مذ كرسالم والاصل والمقيم فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء (و) الثاني (نحو) (عشرو عمرو) فعشر شبهه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها أشبهت بالتنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب (و) لهذا (لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو سائين زيد وشياطين الانس) لانها لا تشبهه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله
نونا تلي الاعراب أو تنويننا * مما تصيف احذف
(ويجوز المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الابعام له

المصنف في التذكرة ان قيل لم تحذف التنوين في الاضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعاني فهو كلمة كواو والعطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعل كالشي الواحد وهذا لا يرده ان التنوين ساكن فان اللام التي للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الجباز في شرح الملح ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه وورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي ما فهمه * فعند جهينة الخبر اليقين * وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له في حالة النطق به مدحرا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندي عدا بن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا أما الاول فلانها كلمة برأسها وقد أجمعنا على ان التنوين لا يعدف النون كذلك لانها نائبة وأما الثاني فلانه نائبة عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف نائبة انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال المعبري في نونيته
والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنا
وقد ذكرنا توجيههما في حاشية الفياكهي في بحث الاعراب

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجرح فليتامل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جرح غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جرح مقدر فليتامل * (فصل) * (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك وجساعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك اسمها ومائة درهم أصله دراهم - موكا - ثلث قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب يقيم العدد تمام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلثة ثمانية لان مائة بمعنى مئتين والثلث من المئتين مئوون وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني ظرفا للاول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده ان الضابط لا يكون مانعا لانه سياق التمثيل بحصير المسجد لما اضافة فيه على معنى الاختصاص ويحجب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وادارته ببيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد ٢٥ لا يتناول أحد الضابطين الآخر

(لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهيلى وأبي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش * (فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية) * لانها الاصل ولذلك انتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقله) ولهذا لم يذكره الابن مالك تبع الطائفة قليلة (وضابط) الاضافة (التي) تكون (بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف اليه (ظرفا للاول) وهو المضاف سواء أكان زمانا ومكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وترتب أر بعة أشهر (و) المكان (نحو) (يا صاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف اليه) ان يكون المضاف اليه (صاحبا للاخبار عنه) أى عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى ان الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة) فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان اتقى) شرط القسم الاول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوب زيد وغلامه) بما اضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما اضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف (أو) اتقى الشرط (الاول) من شرطى القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم (أو) اتقى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا اتقى ان تكون الاضافة بمعنى من أو في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص)

فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أى بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القون بانها مجاز عقلية فانه كما يكون في النسب لاسنادية يكون في الاضافة والابقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ما كرا مجازا لتوقع المكرفيه (قوله يا صاحبي السجن) قال اللقاني أى لان المراد وصفها بما يحجب تمامها في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستاجرها ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضى ان ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس

(٤ تصریح فی) قلت لاسلم ذلك بل الاختصاص أعم من أن يكون لقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافي أى مقصور على صاحبة السجن دون صاحبة الاطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة عطفا بمعنى لام الاختصاص لان كلاما من الطرف والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صاحبا) أشار الى ان قول المصنف صاحب الماعطوف على بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعرب به بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاده الى صح قول المصنف الاتي فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال المحققين من انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود الاتي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا باو فتدبر ٢ قول المحقق لا يلزم كما قال المحققين من انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو في النسخة التي بأيدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الاول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

(قوله ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام) في شرح الكافية للجامي عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقدير امانه ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيها ما لکن لم يبين بتقدير حرف الجر فيها ما لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء في سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لأم لتقوية العمل أي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد ٢٦ الحسن الى زيد ابداعاً فانها لا يعلم أي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث

الوجه فان قلت هذا في الحقيقة مخصص فلا يصح ان الاضافة لا تقيد بالتحقيق في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تقيد به الاضافة اه بحر وفيه (قوله) وذهب الجهور الخ (قال الدونشري قال بعضهم هو الصحيح لان الجمل على المحارز أولى من الاشتراك وايضاً فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فعمله على المتفق عليه أولى

(فصل)

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيماً وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تقيد بالتخصيص لكن

كافي بقية لامثله ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم

والثاني أجزوا نون أوفى اذا * لم يصلح الاذاك واللام خذا

الاسوي ذينك فعمل منه ان كل اضافة متع فيها ان تكون بمعنى من أوفى فهي بمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقدير احيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عرو وامتجان هذا بان تاتي مكان المضاف بما رادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوههم معنى في فهو على معنى اللام مجازاً قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خ ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته

*(فصل والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يعيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان) المضاف اليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة كتسبب التعريف منها (وتخصيصه) أي تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير قول النظم وأخصص أولاً أو أعطه التعريف بالذي تلا (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايقين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني الجبر والثنى يؤثر في الاول التعريف أو التخصيص (ونوع يعيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلاً فالاول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله أبا موت الذي لا بداني * ملاق لأبال تخوفيني ونحو رب

رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا تعمل في المعارف ورب وكل لا يجزئ المعارف والحال لا يكون معرفة فلاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلاً) أي شديد الدخول (في الابهام) يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (كغير ومثل) اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كالمما

أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدماميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النكرات والتعريف رفع الاحتمال في المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم وأخصص أولاً الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يعيد ههما معاً ولا يصح جعل أو مائة خلولا لان الخلوات كافي في النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه انتفاء ضابطي القسمين الاتيين (قوله أبا موت الذي الخ) خرجه ابن مالك على انه دعاء على مخاطب بانه لا ياباه الموت ففعله ما ضيماً والكاف مفعول به ويضعفه ووروده حيث لم يذكر الموت وقوله لا أبأى ولو كان فعلاً لآتى بنون الوقاية (قوله) ونحو رب رجل الخ (جعل في الباب الثامن من المغني هذه ما اعتقر في الثواني ما لا يعتقر في الاوائل فالاضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كالمما) قال اللقاني أي لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد بثبوت كالمما الشخص أو بثبوت اضدادها كلها الشخص فقد تعين اه

(قوله بفعل المقتضى الخ) فيه نظر فانه جعل المقتضى للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثاله بالوقوع بين الضدين ولم يحضره في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه الى السماع) انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا شعريا بقياسيته (قوله وشعر عك) بفتح الشين قال في الصحاح ويقال شرعك هذا أى حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة في ذلك على معنى اللام لفظة شرطية ولا معنى لكونها على معناها الا تقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما في اللفظية وهو الموافق ٢٧ لما سياتي في توجيهه كون اللفظية تسمى غير محضة (قوله

في كونها مرادها المحال الخ) بيان لوجه المشابهة في قول الناظم وأن يشابه المضاف الخ وفيه رد على أبي حيان حيث ظن ان المراد المشابهة في الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعمته الخ) استدلال ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فيمكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المبتدئ من الموصول المحرف في صلته في مثل أعجبتني ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعت وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر

من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهها بعينه اه بفعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاء السلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالامثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى المحال ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومثالك واختاره أبو حيان في النكت المحسان وهذا النوع مرجعه الى السماع ومنه شبهك وخذلتك وضررتك وتربكت ونحوك ونذك وحسبك وشعرتك وأما مثلك وغيرك فاذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا تعرفان بالاضافة (ولذلك صرح وصف النكرة بهما في) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة في هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لانها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا محضة أى خالصة من تقدير الانفصال (اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك) (نوع لا يفيد شيئا من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادها المحال أو الاستقبال) واليه أشار الناظم بقوله

وأن يشابه المضاف يفـعل * وصفافعن تنكيره لا يعزل

فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافة محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعمته بالمعرفة نحو قوله

ان وجدى بك الشديد أرا في * عاذر من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتكم اكرامك فان اضافته محضة خلافا لرياشي وخرج تشبها بالمضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند اكثر من خلافا لابن السراج والفارسي وأبو البقاء والكوفيين وجاعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المضاف خرج ذلك على البديل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البديل بالمشتق يقل اه كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختاره خلافا له وزعم ان

لا يجب اضافته بل يجوز أن يذكر المفعول بعدهم فوعاومصوبا نحو أعجبتني ضرب زيد وزيد ابنتون ضرب ورفع زيد ونصبه فلم يجوز تقديره هذا المصدر منكر او فاعل الفعل الذي كان مرفوعا بعد السبب بالمصدر المبتدئ المنكر ودعوى الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المبتدئ يكون نكرة وجوز بعضهم في أو برسل رسولا في قراءة النصب أن يكون في تاويل ارسالا وقد مر في باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لانعتا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون أل في الشديد للجنس ومصحوبها في حكم النكرة (قوله نحو جئتكم اكرامك) قال الدنوشري في كون اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجاب بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فاعلاهما واحد

(قوله هذيان بالغ الكعبة) قال الدنوشري الهدى بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدى بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بها جميعا القراء حتى يبلغ الهدى محله الواحد هدية وهدية بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والهاء) أى وضم الهاء (قوله انما تنقيد هذه الاضافة التخفيف) قال اللقاني قد يقال ٢٨ هذامتنقوض بنحو قوله * الودانت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم

تقد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدنوشري حصر التخفيف في هـ هذه الاشياء الثلاثة يشك كل بثلاث مسائل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا تون ولا ضمير الاولى قولك الضارب الرجل فان هـ هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا تون ولا ضمير واجيب بان هذه الاضافة محمولة على الحسن الوجه كما ان المحسن الوجه محمول في النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه المحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان المضاف فيه ما صفة محمول بالالف واللام والمضاف اليه فيه ما معمول معرف بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف معمول في المعنى وليس ثم شيء مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافي واجيب بان التنوين في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك

ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد أمس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكنائي وخرج ايضا الصفة التي تعمل نحو كاتب القاضي وكاتب عماله فان اضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبهة للضارع في ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمرة فالاول (ضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كثر اب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي أم لا فالاول (كضروب العبد) لأن أو غدا (و) الثاني نحو (مروغ القلب) بفتح الواو والمشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الامل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثاني كسـ تقيم القائمة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واطراف هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيد هاتريقا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تنقيد المضاف تعريفا ووصف النكرة به) أى بالوصف المضاف (في نحو هذيان بالغ الكعبة) فهذيان نكرة منصوبة على الحال وبالع الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التذكير والاصل عدم التاويل (وقوله) وهو أبو كبير الهدى يمدح تابط شر او كان زوج أمه

(فانت به حوش الفؤاد مبطنا) * سهد اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالسين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المحرورة بالياء العائدة الى تابط شر او معناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحق (ودخول رب عليه في قوله) وهو جرير يهجو الاخطل (يارب غابطنا لو كان يطلمكم) * لاقي مباعدة مذكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحمد (والدليل على انها) أى هذه الاضافة وهى اضافة الصفة لمعمولها (لا تنقيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تنقيد الاتخفيفا فقال بل تنقيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال في المعنى وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب باقطة فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن المضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هـ هذا ضارب امرأه فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تنقيد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل في الصفة أن تعمل النصب وليكن الخفض أخف منه لان تنوين معه ولا تون قاله في المعنى (أو) تنقيد (رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كأني ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة (أو) بحذف التنوين (المقدر كأني ضارب زيد وحواج بيت الله) ففي ضارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول

على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا واجيب قاله بان الضاربك محمول كأي الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيه ما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذرا لفظي بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شيء واحد وهو اتصال الضمير بالاولى أن يغتفر في الضاربك لان المانع فيه شيان الف واللام واتصال الضمير

لفظ لان الضمير مقدرا ونابت ال عنه كافي الترجمة التي نضها الاشياء التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في رجل حسن الوجه بالرفع ف قيل التقدير منه وقيل ال خلف عن الضمير قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه قال اللغاني ان قلت هذه العلة تطرد في حسن وجهه وقد تقدم جوازه قلت انما جاز فيه لافادة الاضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا

(فصل) قوله يجوز دخول ال الخ كان يحسن ان يوطئ لهذا الفصل بان ال تحذف من المضاف في غير هذه الصورة وان لزم ذلك في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل ال الموصولة (قوله والضمير فيهما وهن للسيوف الخ) رأيت بخلاف المصنف ما نصه أي قتلنا بقتلنا قتلهم ايسوا ا كفاء عندها ولا وفاء في دمائهم والناس الاخذون بالشار الحائون حول الدماء يستشفون اذا قتلوا مثلهم ضمير وهن للدماء لا بقيد الاضافة بل ذكر

قوله الموضح في الحواشي (أو) بحذف (نون التثنية كافي ضارب زيد أو) نون (الجمع) السالم (كافي ضارب زيد) في التثنية والجمع نون حذفت للاضافة (وأما رفع القبح في نحو مرت بال رجل الحسن الوجه) بالجر (فان في رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلوا الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال في المغني (وفي نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجرا ووصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه بالمفعول به في رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح (وفي الجر تخلص منهما) مع الان الصفة لا تضاف لرفعها حتى يقدّر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجهه) بالجر أيضا (لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسيأتي ان الصفة المفردة المعروفة بال لا تضاف الى المحالي منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة في هذا النوع) وهو اضافة الوصف لمعموه (لفظية لانها أفادت أمر الفظيا) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح وم جمعهما الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقول * وذى الاضافة اسمها الفظية * (و) تسمى أيضا (غير محضة لانها في تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينهما وبين مجرورها تقديرها

(فصل) تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة (يجوز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها أن يكون المضاف اليه) مقرونا (بال) والياء أشار الناظم بقوله

ووصل ال بهذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان (كالجمع والشعر) فالجمع صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطه والشعر يفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو الفرزدق أبانا بها قتلى وما في دمائها * شفاء (وهن الشافيات الحواشي) بحر الحواشي باضافة الشافيات وأبانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في بها وهى للسيوف وفي دمائها القتلى والحواشي العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالماء المهمة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دمائها القتلى التي تهريقها السيوف شفاء واما السيوف هي الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافا لما فيه ال) والياء أشار الناظم بقوله

أوبالذي له أضيف الشافي * (كالضارب رأس الجاني) فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الجاني المقرون بال (و) نحو (قوله لقد ظفر الزوار أفضية العدا) * بما جاوز ال مال ملاسر والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى أفضية جمع تقاوأ أفضية مضافة الى العدا المقرونة بال والال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملاسر أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زيد وبنى ختمهم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف اليه (مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود أنت المستحقة صفوه) * معنى وان لم أرج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفوه وصفوه مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخيرة اساسيات ولم تعرض لها في النظم المسئلة (الرابعة أن يكون) الوصف المضاف مثني كقوله

ان يغنيا عنى المستوطناعدن * فانه في است يوماعنهما يغني

(قوله فانها الاصل في ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر دون المضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) في حواشي اللقاني ما نصه نزل هنا ضميره منزلة كتزليل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ منزلة في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي يتربصن أزواجهن فيوز ٣٠ كون يتربصن خبر المبتدأ ومن منع كونه خبرا كالجمهور ومنع هنا اه فانقله عن الجمهور

نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى

نقل المصنف عن المبرد

وصنيع المصنف في

المغنى في مباحث روابط

الجملة وما يؤيد اللقاني

(قوله فلان النون فيهما

لم تحذف الخ) قد يقال

حذفها من الصلة تغير

إضافة لا يقتضي أن

الحذف للطول دائما لانه

اذا لم توجد الاضافة

فالاصل ان الحذف

لاجلها لما ثبت من منافية

النون للاضافة ثم انظر

مامعنى تعليل جواز

الجمع بين أل والاضافة

في المسئلة الرابعة

والخامسة بقوله لان

النون فيهما لم تحذف

للاضافة اذ لا شك ان

الاضافة موجودة والجمع

بينهما وبين أل حاصل

ولا دخل تحذف النون

للاضافة أولا للطول في

جواز ذلك (قوله

الحذف الخ) هذا بعض

بيت لقيس بن الخطيم

الانصارى وعزاه

سيبويه لرجل من

الانصار وتتمته

لا ياتهم من ورائنا وكف

والعورة ما لم يحم وقيل

فالمستوطنا صفة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيها مضارع غنى بكسر التون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهى جملة شرطية وجوابها فاني لست والمعنى ان يستغن عن المستوطنا عدن فاني لست غنيا عنهم ما من الأيام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جمع تابع سبيل المثني) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويجتم بنون زائدة) بعد علامة الاعراب (تحذف للاضافة كما ان المثني كذلك كقوله

ليس الاخلاء بالمصنعي مسامعهم) * الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم فالمصنعي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم وكذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلتى المثني والمجموع أشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع * مثني او جمع اسبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والاضافة أما المسئلة الأولى وهى مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فاما أضيفت حذف الضمير الجار وربا بالاضافة على الاول أو بالحرف على الثاني فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود أل وقرن المضاف اليه بال عوض عما فات من الضمير او من التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين وجعل على الصفة المشبهة نحو المضارب الرجل لمشابهة له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلان أل اذا كانت في المضاف اليه الثانية كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز المضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلاف فيها ومدر ك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة تغير اضافة كقوله المحافظ وعورة العشرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قاله الشاطبي بعينه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز القراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها) سواء كان تعريفا لها بالعلمية أم بالاشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعارف بال (بخلاف) المضاف الى المنكر نحو (الضارب رجل) لا تمتنع اضافة المعرفة الى النكرة (وقال المبرد والمازني والرماني في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجرود منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهى محققه موجب خفض الاضافة وهى غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وتحذفه سبب آخر غير الاضافة وهو صدون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير ك) الاسم (الظاهر فهو منصوب في الضاربك) لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا ما فيه أل أو الى المضاف

عورة القوم نعرهم فاذا جوه فلا يس بعورة والكف الاثم وقيل العيب ويروى نطف وهى التهمة يقول هؤلاء يحفظون لما عورة عشرتهم فيحملونها فلا ياتهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الاخفش نصب) استدلال للاخفش بقوله تعالى انا منجولك وأهلك ألا ترى ان الكاف لم تكن منصوبة لم يحز نصب أهالك وأجيب بأنه منصوب بتقدير وتنجى أهالك * (مسئلة) *

(قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقلة ذلك ولا ينافي ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المغنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلتين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسألة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه قال وقد ورد مثل ذلك في التذكير فلم يأت بعد الا في الثانية وقد يقال استواءهما في القلة لا ينافي ان أحدهما أقل والمصنف أشار لامروا بن مالك لا آخر فقلة المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لا ينافي كثرتها في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية (قوله وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد في التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول بمن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالف لما قاله في حواشي المغنى ألا ترى انه لا يصح ان تقول أعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطى التسهيل في زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجاز وفيه إشارة الى ان المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقاني صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا ولا يخفى ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه التحقيق ٣١ العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب (قوله

قطعت بعض أصابعه) قال اللقاني ان أريد بالبعض أصبع فاكثر فتأنيثه أصلى اذا أصبح مؤنثة وان أريد بعض الأصبع فاكتسب ان انتهى وبیان الثانی ان بعض الأصبع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها أي الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتأنيثها ليس بمكتسب (قوله لانه اكتسب التأنيث من الليالي) الاظهر

لما فيه أل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الا قران الوصف بال وهو مجرد عنها (ويجوز في الضاربك والضاربك الوجهان) المحض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتحقيق وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها لا طول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب أحوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير في نحو جاء الزائر الك والمكرمول فخانز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع وموقعه انتهى * (مسئلة) * قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث (تأنيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكور تذكيره (وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى في الجملة (فن) التصوير (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهي الأصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعبيراً عن الجزء بالكل مجازاً (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (تأنيثه بعض السيارة) بتأنيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الاغلب العجلى وهو من المعمرين (طول الليالي أسرع في نقضي) * نقض كلي ونقض بعضي فأنث أسرع مع انه خبر عن مذكروه وطول لانه اكتسب التأنيث من الليالي ونقض ونقض في الموضوعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو

ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ليلاه كوماه وموامي فيمكن ان المراد بطول الليالي طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى كقوله تعالى هل أتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف في المعنى لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرقت صدر القنطرة من الدم * وقوله * وما حب الديار شغف قلبي * وجدعت أنف هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضع لم يشعر كلامه بمحض بل هو صريح في عدمه حيث قال فن ذلك والشارح فهم ان في كلامه محصر ابدليل قوله وبقي الخ ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض في الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الأصابع أصبح والأصبع مؤنثة يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التأنيث اكتسابا لانه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقاني ومرت التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شراره ما هو كالبعض بطول الليالي أسرع في نقضي وقولهم اجتمع أهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضح لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثاني اخراج أعجبتني يوم عروبة ويوم عاشوراء كما رفلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر نعم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب التأنيث قد يكتسب

الناس هذا فقاواله منه حصري في أربعة أنواع قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلقب بالثاني وأنت تريد تحوطة قطع بعض أصابعه * إذا بعض السنين تعرفتنا * وتلقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وأنت تريد أنه لا نه ليس مؤنثا وذلك نحو شرت صدر القناة وقنانه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قنانه بخلاف بعض الأصابع فإنه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريد أنه لا نه لبعض ولا مؤنث نحو اجتماعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو أن يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولدت عليه كل عصفه * هيفاء ليس للها زبر فانت كلالا نه المصنفات في المعنى اهويه يظهر ما في عبارة الشارح وانه لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضح وان كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني لكن بردان الثاني حيث لا يسبب بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثاني كما شرت صدر القناة واستفيد منه أن المراد البعض في المعنى كما أسلفنا (قوله فالي ابن أم أناس الخ) هو صدر بيت عجزه * عمر وقتل حاجتي أو ترحف * وبعده ملكا اذ نزل الوفاء ديبابه * ٣٢ عرفوا واراد مزيدا لا تنرف أنشده سيبويه شاهدا على ابدال ملك وهو نكرة من عمر والمعرفة

قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح آياته أم أناس بعض جددات عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت البعير أرحله وحلا اذا شدت على ظهره الرحل فغنى أرحل ناقتي أضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن أم أناس والضمير في تبلغ راجع الى الناقة وكذا في ترحف قال في الصحاح الزحف الجيش يرحفون الى العدو والصبي يرحف على الارض قبل أن يمشي والبعير اذا أعيا فخر فرسنه (قوله انارة العقل مكسوف) قال اللقاني قد يقال لادليل

مؤنث والثاني ما كان به ضاوه ومذكروا الثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجبد كل نفس ونفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف اليه قد يكسب التانيث من المضاف كقوله * فالي ابن أم أناس أرحل ناقتي * فنع صرف أناس ليكونه سري اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد جعله على الضرورة قاله في الحواشي (ومن) التصوير (الثاني) وهو ان يكسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكور تذ كبره (قوله انارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعند عاصي الهوى يزداد تنورا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل (ويحتمله ان رجعت الله قريب من الحسين) وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الغراء أنهم التزموا تذ كبر قريب اذا لم يرد قرب النسب قصد للفرق هذانقله في المعنى ونقل عن الغراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بخلاف تقول هذه قرية فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الآية على المعنى لان الرحلة بمعنى الغفران والعنوة واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعنا واما يفتقر حكم المجازي والحقيقة في الظاهرين لا المضمرين قاله في المعنى رداعلى الجوهري (ولا يجوز قامت غلام هند) بتانيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (اعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أنى العالمة لا تنفع نفسا ليمانها بتانيث الفعل انه من باب قطع بعض أصابعه لان المضاف لوسقط هنا لقييل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي

فيه لان المؤنث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير ناب في الآية الخ) أى فلذا قال الموضع ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقاني يحتمل الخبرية وانه وصف لشيء محذوف أى شيء قريب وأما قول الحفيدة انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر واعلم ان المصنف رسالة في هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنتها أقوال الائمة وأوصلها الى ستة عشر وهي مذكورة في الاشباه والنظائر للسيوطي (قوله اعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقاني كيف هذا وقد وجهوا جازا زيد نفسه برفع احتمال ان الحائى غلامه أو كناه مثلا له وأقول تفصيل الكلام انه ان أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا فلا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسألة التوكيد وان أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف في مسائل الجواز اذا ساند ما لبعض الأصابع من القطع بمجازها مجاز ولذا عم الشارح فيما تقدم الان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه ممكن معه الحقيقة باعتبار ان اسناد القطع الى جملة الأصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر المحذف فيه مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أى بل التانيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتانيث الفعل) أى

بناء على انه لا فرق في المضاف اليه المؤنث بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً خلافاً للقرآن كما بيناه في الحواشي * (مسئلة) * (قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أي لانه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوي وضعاً كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كما في الموصوف والصفة (قوله لان الغرض الخ) لأن تقول المنعوت يتخصص بنعته مع انه ليس غيره في المعنى وأيضا فها لاكتفى بالمغايرة بحسب المفهوم وعمل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفة بان الصفة تابعة للموصوف في اعرابه فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دائماً ولم تتصور متابعتها في الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة تجب ان تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن أن تضاف اليه والالكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضاً ومنع اضافة أحد المترادفين الى الآخر لعدم الفائدة (قوله ما يوههم شيأ من ذلك الخ) قال اللقاني الوهم احتمال مرجوح التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقولهم يوههم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحتمل على المعنى المرجوح فالموهم والمؤول به واحد ٣٣ ولا يخفى عدم صحته فالصواب ان الموهم

هنا معناه الموضع في الوهم أي العقل وكثيراً ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أي لتنتفي اضافة الشيء الى نفسه في المعنى التي باباها النظر العقلي فان قلت قد تقرر ان العقل يمنع هذه الاضافة وانها منتفية فكيف قال النظم تبعاً للبصريين بوجوبها في الاسم واللقب المقدرين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت انما أوجبوا اضافة توههم هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الاضافة لامنافها نعم يتجه ان يقال لا يجاب ما يوههم متمنعاً وهو الذي عني الموضع بقوله

ناب عن الايمان في الغاءية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر النظم على التصوير الاول فقال
وربأ كسب ثان أولاً * ثانيان كان لحذف موهلاً
(مسئلة) ذهب البصريون الى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث أسدولا) يضاف (موصوف الى صفة كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم
* ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى لان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشي لا يتعرف لنفسه ولا يتخصص بها (فان سمع ما يوههم شيأ من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موهها اذا ورد (فن) ورود (الاول) وهو اضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءني سعيد كرز) فسعيدو كرز مترادفان لكونهما مسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراد بالاول) وهو المضاف (المسمى وبالثاني) وهو المضاف اليه (الاسم) أي اللفظ الدال على المسمى (أي جاءني مسمى هذا الاسم) وتوجيه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى مالا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز هذا اذا نسبت الى الاول ما ينسب الى الذوات أما اذا نسبت اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تأويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا قاله قريب الموضع (ومن) ورود (الثاني) وهو اضافة الموصوف الى صفة (قولهم حبة الخقاء) بالمدوام وصفوها بالحق لانها تنبت في مجارى السيول فيهر السيل بها فيقطعها فتطوؤها الاقدام قاله الرضى (و) قولهم (صلاة الاولى) ومسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف (أضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان (أي حبة البقلة الخقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضى مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو اضافة الصفة الى موصوفها (قولهم حرد قطيفة)

(هـ تصريح في) ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالاول الخ) قال اللقاني هذا التأويل لا يخرجها عن اضافة الاسم الى مرادفه نعم يخرجها عن اضافة الاسم الى ما أريد به معناه كما في النظم فتدبر وعساك تقول اذا أريد بالثاني الاسم فليس مرادفاً تقول هذه الارادة ليست وضعية بل في الموضوع له اللفظ هو معنى الاول فالمرادفة ثابتة (قوله أي جاءني مسمى هذا الاسم) قال اللقاني ومثله جئت ذاصباح وذات يوم أي وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الامر رضى (قوله هذا اذا نسب الى الاول الخ) فيهر ذلك قول الرضى ولا ينعكس التأويل لان اسناد العوامل الى لفظ الاسماء ممنوعة وقد نقل اللقاني كلامه وأقره (قوله وانما وصفوها بالحق الخ) حاصله ان قولهم الخقاء استعارة تبعية لانهم شبهوا نبتهم في المجارى بالحق بجامع ترتب ما يضر عليها واشتقاقهم من الحق الخقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الاولى) قال اللقاني الساعة الاولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقاني في الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اه وسأني ان الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا) أي من انه يقدر في كل مثال غير ما قدر في الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم حرد قطيفة) منه قوله تعالى

خاتمة الاعين قال السقاقي الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصفها أي الاعين الخاتمة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا ان تكون خاتمة مصدرا كالعاقبة أي يعلم خيانة الاعين (قوله أن يقدم موصوف) قال اللقاني الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا محالة الا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذا ليس موجودا في اللفظ فلا بد من تقريره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الامثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة الاخرة قوما كنت بجانب المكان الغربي * (تنبيه) * احتج الكوفيون أيضا بان العرب أجازت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف * فالتى قولها كذبا ومينا * والحاصل انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم * (فصل) * (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقاني الغالب برأيه تارة مانع غيره من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثير بالاضافة الى غيره ويعدى بى كقوله الغالب في الناس الشع ومنها ما امتنع اضافة يعلمان من مفهوم قول النظم * وبعض الاسماء يضاف أبدا فإنه يفهم ان بعضها لا يضاف أبدا وتحتة تسامان لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انهما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو

الغالب فله دهره وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار الى حكمته تكرر الامثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثاني الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله للمازمتة التعريف) أي وضعها فلا يراد بالضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به في الجنس وكذا اسم الإشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء

بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وسحق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتأويله أن يقدم موصوف أيضا) يقدر (اضافة الصفة الى جنسها) ويجري جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لاموصوف بفتح الباء واداموصوف محذوف (أي شئ جرد من جنس القطيعة وشئ سحق من جنس العمامة) فثنى موصوف ووجد أوسحق صفتيه والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها البيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك

(فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد) عنها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها ما يمنع اضافته) للمازمتة التعريف (كالمضمرات) خلافا للاختلاف في نحو اياك فإنه يقول انهما ضميران أضيف أحدهما الى الآخر وتبعه الناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكغير أي من الموصولات) النصبة والمشاركة (و) كغير أي من أسماء الشرط (و) كغير أي (من أسماء الاستفهام) وانما لم تضاف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة

الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن يراد ان الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعتد بالاضافة في قوله واياه واياها والشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدنوشري يقدر فيه عائدا على المبتدأ تقديره فيه اه يعني ان جملة فالكاف الخ خبر المبتدأ واداه وذلك ولا ريب في اللفظ فلا بد من تقريره (قوله وكغير أي من الموصولات) قال اللقاني ككرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيه على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في عموم منع الاضافة وكرر مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيه على استثناء أي من النوعين أيضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غير وهما بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير أي ان كان تعريفها بالصلة فلو أضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض باي فان أجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك اه ومر في باب الذكر والمعرفة ماله تعالى هذا فراجع ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما لم تضاف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد أسلف التعليل بقوله للمازمتة التعريف في كيف يصح المحصر فكان ينبغي أن يقول لما لم تضاف الى الاول خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التشبيه على ذلك بقوله لما لم تضاف في بعضها واشبه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة جميع المبينات وليس كذلك (قوله وانما أضيفت أي الخ) ظاهر ان ايا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان ايا غير الموصولة لم تشبه بالحرف لانها معرفة فلا ترد الموصولة لم يعارض فيها التشبيه عند الاضافة بدليل

بنائها وكان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان كلامه لا يفيد الجواب عن اراد الموصولة على التعليل
 الاول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة
 الكلام عليه بالنسبة للثاني ولانه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدور ولذا
 نوبت هذه الاسماء عند القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى وان الفرق بينهما ان الملاحظ في
 اللفظية هو اللفظ تحقيقاً وتقديراً وفي المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين في هذا القسم تنوين التمكين لا التعويض
 عن المضاف اليه اذ الموجب حذف التنوين مع الاسم اضافة الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في
 هذا الكتاب وفي شرح الازهرية من ان تنوين كل وبعض للتمكين لا للتعويض وانما لم يبين هذا النوع لماسياً في بحث قبل وبعد
 (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الاضافة الا اذا لم تكن تأكيداً ولا نعتاً فان كانت أحدهما او جيت الاضافة لفظاً نحو جاء
 القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لان الشارح قيد كلامه اذا لم تكن نعتاً ولا تأكيداً فلا حاجة لتقييده وكان ينبغي
 له الاقتصار على تمثيل ما قيده الشارح (قوله قال الله وكل في فلك) لا بد من تقدير المضاف اليه هنا جعله للاخبار عن كل بالجمع في قوله
 يسمعون قال العزبن عبد السلام في الامالي في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سماء الدنيا والرابع
 والثاني لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث أتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها الا من يعقل ٣٥ والجواب عن الاول انهما وان كانا

في فلكين فالافلاك كلها
 في المحيط فصارت كمال في
 صندوق والصندوق في
 بيت فيصدق ان المال
 في البيت وعن الثاني ان
 الضمير عائد عليهما مع
 الليل والنهار وذلك لان
 الليل والنهار يسمعان
 أيضا لان الليل ظل
 الارض وهو يدور على
 محيط كرة الارض على
 حسب دوران الارض
 وكذلك النهار يدور أيضا
 لانه يخلف الليل في المحيط

الى المفرد وهو نون (الاول) ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ) فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله
 * وبعض ذا قديأت لفظاً مفرداً * (نحو كل) اذا لم يقع نعتاً ولا تأكيداً (وبعض وأى قال الله تعالى وكل
 في فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما او الحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور الى
 انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مرت بكل قائماً وبعض جالساً وأصل
 صاحب الحال التمر يف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول ان نصفاً
 وسدساً وثلاثاً وربعاً ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجتماع وردبان العرب تحذف
 المضاف اليه وترتبه وقد لا ترتبه ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته (أيا ما تدعوا) فاي اسم شرط
 مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الاضافة لفظاً) وهو المشار اليه بقول النظم
 * وبعض الاسماء يضاف أبداً * (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما يضاف للظاهر) مرة (وللمضمرة)
 أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتا هما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب
 ولديك (وقصاري) الامر وقصاراه بضم القاف أى غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص
 بالظاهر) دون المضمرة (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات)
 بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أى أصحاب قوة (وأولات الاحمال) أى صاحبات الاحمال

وعن الثالث انهما ما وصفهما بالنسب وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدنوشري
 رجح مذهب الفارسي مجيئها بالاحكامي الاخفش مرتب بهم كلاً فخات طالا (قوله وردبان العرب) أى رد الا لزام وأجاب المصنف عن
 الا لزام أيضاً بان كلام من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلامعنى لها الالباب أضيفت اليه أى انها
 وضعت لتعميم شئ فكان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل مجيء الحال الخ) فيه ان الحال قد تأتي من النكرة بلا
 مسوغ الآن يقال الاصل تعريف صاحب الحال وأيضاً تنكيره قليل واثبات الحال من كل كثير (قوله لفظاً) قال اللقاني منضوب على
 التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التافظ والا صل ما يلزم التلفظ بالاضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار
 اليه بقول النظم وبعض الاسماء الخ) فيه نظر وانما الاشارة الى هذا النوع بمفهوم قوله * وبعض ذا قديأت لفظاً مفرداً * وأما قوله
 وبعض الاسماء الخ فانما هو اشارة الى موضوع النوعين وهو ما يجب اضافته الى مفرد لان المراد من قوله يضاف أبداً يضاف الى مفرد
 بدليل قوله بعده والزمو اضافة الى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضى وأمالدى فهو بمعنى غمد ولا يلزمه معنى الابتداء وعند
 أعم تصرفاً من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيد المخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد
 ثم قال بعده بقريب وأمالدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بيانه (قوله أى غايته) قال اللقاني قصارى الشئ ما يقصر الشئ عليه فلا
 يتجاوز الى ما فوقه وذلك غاية الشئ (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الاعلام في قوله تعالى وذال النون هو يونس بن متى

أضاف ذا إلى النون وهو المحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب المحوت وبينهما فرق وذلك أنه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بهذا أشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة الأعلى وجهه ما وأما ذو فانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقبال حمير ذو جذن وذو برن وذو عرين وذو كلاع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليمين وذلك كله تفخيم للسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريض لا يقترب به شيء من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور ونحوه والقلم وقد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعمرمة والحولة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحده يحده وحدا ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور فإفرا دأوه عند المبردم رتبته بمنفردا وهو أولى لا طرادته في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيديويه اسم موضوع موضع المصدر فوحدا نائب مجازا نائب مناب موحد وموحد حال فعني مررت به وحده مررت به ٣٦ في حال كوني موحد له بمروري وقال يونس انه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على

(وذا النون) أي صاحب النون وهو المحوت (وذات بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله
و بعض ما يضاف حتما امتنع * ايلأوه اسما ظاهرا حيث وقع
(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للإفرا دأوه والتذكير على المشهور فإضافته الى ضمير الغيبة (نحو واذا دعى الله وحده) من اضافته الى ضمير المخاطب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي (وكننت اذ كنت الهى وحدا) * لم يك شيئا الهى قبلها
فالهى الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزارى

أصبحت لأحمل السلاح ولا * أملك رأس البعير ان نفرا
(والذئب أخشاه ان مررت به * وحدى) أخشى الرياح والمطر
قال ذلك الكبير سنة وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثاني من النوعين (ما يختص بضمير المخاطب وهو مصدر مثنى لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكرير جعلوا التثنية عاما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهى لبيك) بفتح اللام تشديد الموحدة (بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادك بعد اسعادك ولا تستعمل) وسعديك (الابعد لبيك) لان لبيك هى الاصل في الاجابة وسعديك كانت وكيد قال المرادى أراد سيديويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد

انفرا دأوه والاصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بان وحده ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر أن يونس انما قصد تفسير المعنى وانما المعنى جاءنى في وقت توحدته وعلى التى قدرها بمعنى في مثلها في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما يقدر في لانها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يندفع أيضا ان تقديره يقتضى أن النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا

بمحدوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور أن يكون ظرفا والمجاز على رأيه على فتأمل (قوله على المشهور) اجابة يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر ملقا بله قول يونس انه ظرف كالم ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للإفرا دأوه قال في التسهيل وربما بنى مضافا الى ضمير مثنى فراجع شرحه (قوله لم يك شيئا الخ) ذكر المصنف في بحث لما من المعنى ان ابن مالك مثل بهذا البيت للمنفى المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شيئا الهى معك * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيئا قبلك ثم كان شيئا قبلك واعتراض بان هذا لا يلزم اذ لا أخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلا أى لم يك شيئا الهى قبلك ثم كان وعن السراج الباقين أن الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شيئا الهى معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلة لها بقوله وحدا فتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقاني المطابق لما سيجىء ان يقول التكرير وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه ما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان أقام به والى ان الكاف في غير دوايك مفعول المصدر المضاف وفي دوايك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك ودوايك أى تداولنا طاعتك بعد تداول ولوفر سعديك باسعاد منك بعد اسعاد وحنانك بحنانا

منك بعد حنان ودو اليك بادالة منك بعد ادالة ليكون من اضافة المصدر لفاعله كان اتيق بالمقام أو فسر حنانك بتحننا اليك بعد
 تحنن كان أوفق للواقع اذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دو اليك في البيت على تفسيره بتداول احواله لا يعلم على ان الكاف
 حرف لخر د الخطاب اذ لم يمكن كونها افعالا للتداول ولا مفعولا لادفاعه المتكلم وجاعته ومفعوله شق الاراد فستتفي اسميتها بانتهاء
 لازمها وبما فسرناه من ادالة منك بعد ادالة يندفع ذلك اذهي فاعل الادالة والتقدير قائلين يا الله ادالة منك بعد ادالة والله سبحانه أعلم
 وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غير همزة ولا يتم كلامه الا على ذلك لكان الذي قاله غيره انما هو ألب
 بالهمزة وفي اطلاق قوله وما بعده مصدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذا ذيك بمضمر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه (قوله وهذا
 أنسب من قول ابن الناطم الخ) فيه ان قول ابن الناطم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني وقد فضل رحمه الله الكلام وهو في المرام وقول
 الشارح لان الادالة الخ لا يثبت مدعا اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذا ذيك الخ) ٣٧ قال الدوشري قال بعضهم

وأما هذا ذيك بذالين
 معجمتين فالمراد به
 الكف قال الأصمعي تقول
 للناس اذا أرادوا أن يكفوا
 هذا ذيك انتهى وقيل المراد
 به الاسراع قال الشاعر
 ضرب يا هذا ذيك وطعنا
 وخضا
 والطعن الوخض الذي
 لا يصل الى الجوف انتهى
 كلامه وهو ورد قول
 الشارح الطعن الحائف
 فليتأمل انتهى وهذا
 عجيب اذ لا مدخل للتأمل
 في هذا لانه أمر نقلي ثم
 لا مرجح لكلام هذا
 البعض على كلام الشارح
 حتى يرد كلام الشارح
 بكلامه وقد صرح
 الجوهري بما قاله (قوله
 وعامله أي هذا ذيك) قد
 يقال قضيية قول
 الشارح بهذا هذا بعد هذا

اجابة انتهى (وحنانك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفه بن العبد
 حنانك بغض الشر أهون من بعض * أفشده سيبويه (ودو اليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداول
 بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناطم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم أداني على فلان
 وانصرني عليه (وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى اسرعا لك بعد اسراع قال) العجاج
 (ضرب يا هذا ذيك وطعنا وخضا) والمضى ضرب يا هذا هذا بعد هذا على التكرير وواطن طعنا
 جائفا وهذا السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الحائف وهو بفتح الواو
 وسكون الحاء نعت للطعن (وعامله) أي هذا ذيك (وعامل لبيك من معناه) على حد قدمت جلوسا
 والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقي) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسرع وأتحنن وأتداول
 (وتجوز سيبويه) مبتدأ ومضاف اليه (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (وفي دو اليك من
 قوله) وهو سحيم بن الحسحاس

اذ اشق بردشق بالبردمثله * (دو اليك حتى كلنا غير لابس

الحالية) مفعول تجوز (بتقدير نفعله متداولين وهذين أي مسرعين ضعيف) خبر تجوز (للتعريف)
 بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التذكير وجوابه انه مؤول بنكرة كافي جائز ووحده (ولان المصدر
 الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لاحالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه
 عسر وسجيم بالتصغير وبمعملتين والحسحاس مهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تأكيده
 المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما ببرد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجوز العلم) وهو
 يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج
 (الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجوز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا بنكرة فلا يوصف بمعرفة ولان
 المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول
 بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف عما تقدم
 (وقوله) أي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه (فيه) أي في هذا ذيك (وفي أخواته) وهي لبيك وسعديك

ان عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعيني (قوله وعامل لبيك من
 معناه) قال اللقاني اذ لا عامل من لفظها وأما قولهم لي فانه مأخوذ من قولهم لبيك وصدره التلبية وأما لبيك فعامله ونطق به انما
 هو لب وصدره لب مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق به بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو ألب
 بالهمزة وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لان أخذ من هذه المادة باعتبار نوع
 المعنى لا يقتضي ان فعلها فعله (قوله والحال واجبة التذكير) كان ينبغي أن يقول غالبا ايلأثم قول المصنف ضيف ولم يقل غير صحيح فادق
 من قول اللقاني أي وهو خلاف الغالب فار تكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جائز ووحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم
 ان يمكن في وحده أيضا أن يكون مفعولا لما نأى يتفردا نفراده (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقاني
 يعني ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فار جع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف

لمجرد الخطاب الخ) قال ان لم يكن على ما ذكرنا فشاذلان الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فكون المعنى تداونا مثل مدا وتلك
وأجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقي وليس المعنى على شيء من ذلك قلت لا يمنع أن يكون المعنى
اجابته لغيرك أجبت وكذا البواقي ٣٨ (قوله لقولهم حنانيه ولي زيدي الخ) أدق من هذا قول اللغاني قديقال ان الهاء والظاهر

مثلهم في اياه وايا الشواب
فما كان جوابكم فيه - ما
فهو جوابنا ثم انه اجاب
عن الشبهة الثانية بنحو
جواب الشارح واجاب
عن الثالثة بقوله قد
يقال لعله يرى ان لبيك
واخواته أسماء أفعال
منقولة من مصادر مثناة
مضافة الى الكاف
فالكاف جرت لمجرد
الخطاب كما في رويدك
زيد اسم فعل معناه أمهل
(قوله وفي شرح المواقف
ان يدي الخ) ينبغي أن
يؤخر هذا عن الكلام
على معنى البيت ويذكره
بعد قوله خص يديه
ليكون مقابلا له ولقوله
الاتي وقيل كان عادة
العرب الخ فانه المناسب
كما لا يخفى وذكروه هنا
يوهم انه مقابل لكلام
المصنف وليس كذلك
فان يدي مضافة الى
مسور وان كانت زائدة
بدليل ظهور جر مسور
اذ لا سبب له في البيت
الاضافة يدي اليه (قوله
لانهما اللتان أعطياه)
المعطى حقيقة انما هو

وحنانيك ودوايك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (في ذلك مردود) خبر
قوله (ايضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) باضافته الى ضمير الغيبة (ولي زيدي) باضافته
الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في لبيك واخواته اسم القيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام
مثله (ولم يذفهم النون لاجلها ولم يذفوها في ذانك) وتأنك في ذلك دليل على أنها اسم مضاف اليه
(وبانها) أي الكاف الحرفية (لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه
الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد
على الاعلم علمتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل
واستعمل مع العدمي الباء تغايرا بينهما وتغننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولي زيدي شاذان
وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلح ان للرد وقول أي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما
باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الأضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما
في اثني عشر وانما لم يذف في ذانك وتأنك للالباس بالمفرد (وشذت اضافة لي الى ضمير الغائب في) نحو
(قوله) انك لودعوتني ودوني * زورا ذات مترع بيون * (لقلت لبيك لمن يدعوني) *

فدوني زورا بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم وانزورا الارض البعيدة وذات مترع صفته او المترع
من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء أي عمتل بيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة
تحت أي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولاكنه التفتت من الخطاب الى
الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الغلظ وجرين بهم (و) شذت اضافة لي الى (الظاهر في قوله) وهو اعرابي
من بني أسد دعوت لمسا بنى مسورا * فلي فلي يدي مسورا
واليه أشار الناظم بقوله * وشذا يلا يدي للي * وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة انتهى ومسور
علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونا بنى بمعنى أصابني
صلة ما وجلة فلي معطوفة على جملة دعوت والاصل فليبا في أي قال لي لبيك فحذف المفعول وهو الياء
والمعنى دعوت مسورا الامر الذي نا بنى من نوائب الدنيا فليبا في وأصل - هذا ان رجلا دعا اسمه مسورا
ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته
وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فداء النبي عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا
دعا أحدكم أخاء فقال لبيك فلا يقولن لي يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي (و) قال سيبويه
هذا البيت (فيه رد على بنو نيس في زعمه انه) أي لي (مفرد وأصله لي) بالف بعد الموحدة على وزن فعلى
بسكون العين (فقلت ألفه ياء لاجل الضمير كما) قلت (في) لذي وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال
فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كما ألف لذي
وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لذي الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح
النظم (ان خلاف بنو نيس) جار (في لبيك واخواته وهم) بفتح الهاء أي غلط وانما هو خاص بلبيك
(ومنها هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما قد بر (قوله كما في لذي) أشار (وحيث)
الى انه كان التمثيل بلديك ولذي أقعد كما قاله اللغاني (قوله وهم) قال اللغاني لانه لا يمكنه دعوى الالف في اخواته للنطق بها مجردة
عن الالف والياء كحنان وسعد ودوا ولم يقولوا الب (قوله الى الجمل) أي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد اذ قوله كانت
منازل ألفهم - دتهم * اذن نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولى طرف لعدهم واخوانا فمفعول ثان له ونحن مبتدأ

حذف خبره أي اذ نحن مثاقون ومثله قول الآخر * والعيش منقلب اذ ذاك افنانا * والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المغني (قوله
 وحيث) قال الرضي اعراب حيث لغة قيسية (قوله من أسماء المكان) قد تاتي للزمان كما في قوله حيثما تستقيم بقدر لك *
 الله نجاحا في غابر الزمان فانظر المغني (قوله اذ انتم قليل) سيأتي ان الشارح قال في حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم
 مثال الفعلية ولم يقل هناك ان الاسمية أكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللغات في قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ
 مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ فتقدم الاسمية لشرورها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في
 باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه ان اذ لما كانت
 للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكان في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارا نحو اذ زيد يقوم (قوله
 أو معنى لا لفظا نحو اذ يرفع الخ) بان يكون مضارا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزخشي في الاية قال المصنف في الخواشي
 قال أبو حيان في تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر قليل (قوله اذ هما في الغار) ينبغي أن يتعين ٣٩ في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار
 والمجرور واسم فاعل أو

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله * وألزما اضافة الى الجمل * حيث واذا
 (فاما اذ فنحو واذا كنتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذا كنتم قليل) باضافة اذ الى
 الجملة الفعلية واذا في هذين المثالين مفعول به لا ذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أي واذا كنتم
 نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذا كنتم قليل لا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص
 على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو واذا يرفع ابراهيم
 القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميهما في قوله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا
 ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة باسمها
 (للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أي من المضاف اليه (كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم
 اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها بالتنوين وكسرت الذال لا لالتقاء
 الساكنين واذا بقية على بنائها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله * وان ينون يحتمل * افراد اذ
 (وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس)
 باضافة حيث الى الجملة الاسمية قولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية
 وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى المفرد)
 كعند (كقوله) ونطعمهم تحت الحما بعد ضربهم * ببيض المواضي (حيث الى العمائم)
 فاضاف حيث الى لي وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للكمسائي) فانه قاس عليه ونطعمهم بضم
 العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نفسه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء
 المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي
 العمائم شدها على الرأس (ومنها ما يختص بالجملة الفعلية وهو لما) الوجودية (عند من قال باسميتها)
 كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجامعة فقال انها اسم وهي

والجارور واسم فاعل أو
 فعلا مضارا عائلا يؤدي
 الى وقوع خبر المبتدأ فعلا
 ماضيا وقد استتبعه
 ويحتمل أن يقال انما
 استتبعه مع التلغظ
 بالفعل (قوله وقد يحذف
 الخ) قد يقال المحذف
 ولو على قلة ينافي وجوب
 الاضافة وجوابه منع
 المناقاة فان الواجبة أعم
 من اللفظية والتقديرية
 نعم الاضافة الى المفرد كما
 في حيث تنافيه (قوله
 وكسرت لذل) تجوز
 فتحه للتخفيف كما يأتي
 (قوله على الاصح) مقابله
 ما ذهب اليه الاخفش
 ان الكسرة اعراب
 المضاف اليه وان التنوين

للممكن وجملة على ذلك انه جعل بناءا ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زال من اللفظ صارت معرفة وردت ملازمة للبناء وبانها كسرت
 حيث لا شيء يقتضي الجرح نحو نهيتك عن طلبك أم همرو * بعافية وأنت اذ صحيح وبأن العرب بنت الظرف المضاف لا ذولا لعلته
 له الا كونه مضافا لمبنى وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منوناً وبانه لو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على أنه بني على الكسر
 تارة على أصل التخلص من الالتقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الزرقاني قال
 الرضي ومع اضافة حيث الى المفرد يعبر به بعضهم لزوال علة البناء أي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه لشذوذ الاضافة الى المفرد وتروا
 اضافة حيث مطلقا الى جملة ولا الى مفرد أندرو ظرفيتها غالبية لا لازمة قال * لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم * وكذا في قوله
 * أمتري حيث سهيل طالعا * هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي أحسن الناس حيث نظر ناظر
 أي وجهها فهو تمييز وقال الاخفش قد راد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به * حيث يهدي ساقه قدمه ولا يتمتع هنا جملة على
 المكان انتهى وفي حاشيتنا على الافية عن المصنف كلام يتعلق باعراب حيث عند الاضافة للمفرد ينبغي مراجعته (قوله ما يختص
 بالجملة الفعلية) قال اللقاني أي بالاضافة اليها وفي قوله وهو لما عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الى الجملة

الفعالية بعد هاء أو أي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف في متى فأتيني أكرمك على ما هو التحقيق غنـ ذههم وكذا
تقول في إذا انهم منصوبة بشرطها لا خافضة له (قوله وذلك يقتضي الحرفية) أي لان الأصل في الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل
عند الجوهـ وخرج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الاول قال شيخنا
العلامة الغنيمي ويمكن أن يجاب باختيار الثاني لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذنا ما أجاب به الدماميني
عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى وأقول الكلام في ناصب اذا مطلق هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة
والمصنف فرض الكلام في لما في مادة معينة وهي الآية الشريفة وجوابها مقرون في الآية بالمانع فمع القول بان الناصب فيها هو
الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم ان ٤٠ المصنف في الحواشي لما أورد على القول بان الناصب اذا في جوابها من فعل أو شبهه انه

ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذا واستحسنه في المعنى لانها مختصة بالماضي (نحو لما جاءني أكرمتي)
والصحيح عند سيدي به انما حرف وجود لوجود واستدل له الموضع في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها الناصب وذلك
العامل اما قضينا أو دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان التأملين بانها اسم برعمون
انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي
الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان التأملين باسميتها لا يقولون
بإضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المعنى بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان
اذا عندها ولا غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا خربت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها
تختص بالجل الفعلية واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اذا إضافة الى * جل الافعال * ويقع
شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون
ومخلفين نحو واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وسجدوا وأمر (نحو
اذا طمتم النساء فطعنوهن وأما نحو واذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز
دخول اذا على الجمل الاسمية (فمثل وان أحسن المشركين استجارك) في التأويل فالسما فاعل بفعل
محذوف يفسره المذكور واصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحدا فاعل بفعل محذوف يفسره
استجارك واصل وان استجارك أحد لان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس
نظر لان شرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش
والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد في الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائية
لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضع وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم
الاختصاص بالجل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلي تحته حنظلية) * له ولد منها فذاك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى اضمار كان) وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها
والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوف وباهلي فاعل بمحذوف يفسره

قد جاء الجواب مقرونا
بالفاء أو باذا الفجائية
ف قيل ان قائله أجاب بان
الظرف الجائر التأخير
يُشع فيه بالتقديم حيث
لا يتقدم غيره فطائفت
بالممتنع وبه يعلم انه يمكن
في مسألة لما أن العامل في
الآية بدل لكن قال في
المعنى ان مثل هذا
التوسع باب السـ عر نحو
ونحن عن فضلك ما استغنينا
(قوله لا يقولون بإضافتها
الى ما بعدها) هذا صادق
بقولهم بإضافتها الى جوابها
وليس مرادوا وانما المراد
مطلقا بدليل التنظير باذا
ولانه لا يفصل بين المضاف
والمضاف اليه بمثل جملة
الشرط (قوله لان اذا
عندها ولا غير مضافة)
ظاهره انهم مصرحون
بذلك وعبارته في

العامل

الحواشي ولزوم هؤلاء أن يدعو أن لا إضافة وان

يقربوا بان اذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما اذ حيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط النـ ومن خطه نقلات والمتبادر من
قوله ولزم انهم لم يصح جواب ذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الخ يشك كل على جواب الشارح لان الما ظرف بمعنى حين أو اذا فلا يحصل بها
ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جملتين فقيها معنى الشرط ولهذا يسمى تأليها شرطاً وما
بعده جواباً أو يقرن بالفاء اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي أن جملة اذا
لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف في الحواشي فان قلت فاصنع في اذا السماء انشقت قلت الماضي صيغة الفعل لا الزمان
ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المعنى أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجني للماضي كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

بنت لا أجدها أحكام عامه وللحال وذلك بعد الفهم تحو والليل اذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعته * (فضل) * (قوله لما مضى) قال
 قال اللقاني نعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال بدله وبدل ما بعده ساض أو مستقبل كان أحصر وأظهر (قوله فانه)
 في ما كان بمنزلة اذا واذا فيما تقدم (قوله بمنزلة) أي اذا واذا قال اللقاني ثني ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما على حد قوله
 تعالى فانه أولى بهما انتهى وحاصله ان أو ههنا للتنويع لا للاحد الشئين وقولهم ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الاولى
 كما نص عليه الابدی ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللقاني يضافان صلة جرت على غير ما هي له
 فان ما واقعة على الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة

الى أن يقول يضافان
 هما اليه فتدبر (قوله
 ويمتنع زمن الحاج قادم)
 قال اللقاني لقائل أن يقول
 كونه بمنزلة اذا يقتضي
 تأويله باضمار كان الثانية
 واسمها الامتناع وجوابه
 ان التأويل المذكور
 سائغ فيما سمع ولا
 يسوغ أن يتكلم به من
 غير سماع (قوله ووافقه
 الناظم) أي في غير النظم
 بدليل قوله محتجاً الخ
 وأما في النظم فكلامه
 محتمل قال المصنف في
 الحواشي فان قلت فهلا
 قال وما كاذم معني كاذلت
 يحتمل وجهين أحدهما
 أن يكون أراد ذلك وترك
 ذكره كتقاء بماتبه
 عليه فيما كان بمعنى اذ
 وهذا الذي رآه ابنه والثاني
 أن يكون المحم عنده
 ثابتاً في موافق اذ دون اذا
 وهو الظاهر فانه رد على من
 يقول يوم هم بارزون وقول
 الصالحى يوم لا ذو شفاعة

العامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهل ان الظرف يدل على المفسر فكأنه
 لم يحذف والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى
 حنظلة وهي أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذي يكس الدرع بالذال المهملة يعني أنه اذا ولد للرجل
 الباهلى من امرأة حنظلية ولد فذل الولد النعيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع أشرف أبو به وقال
 الدماميني والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذي أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حنظلة
 أشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود (كما اضهرت هي وضمة مير الشأن في قوله) وهو
 قيس بن الملوح والصمة القشيري أو ابن الدمينه

ونبت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (فهلا نفس ليلى شفيها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيها مبتدأ مؤخر على حذف ولكن مل عين حبيها * والخبر هنا واجب
 التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ الى الخبر المؤخر لفظاً ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها
 ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من
 جنس المذكور أقس وشفيها على هذا خبر مبتدأ محذوف أي هي شفيها قلت ويرجع من وجه آخر
 وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه المحذف ويحجب عنه بانه حذف تبعاً للفعل فاغتر
 * (فصل وما كان من) * أسماء الزمان (بمنزلة اذا واذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى) كما ان ذلك
 (أو ما يأتي) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلة ما فيما يضافان اليه) فما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف للجملة
 الاسمية والفعلية واليه أشار الناظم بقوله وما كاذم معني كاذف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن
 الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أو زمن كان الحجاج أمير لانه) أي لان زمن (بمنزلة اذا) في افادة
 معنى الماضي والناصب له جئت لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا الماضي (وما كان بمنزلة اذا جاز أن
 يضاف الى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك) (تقول آتيك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف الى الجملة
 الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الاستقبال (ويمتنع) آتيك (زمن
 الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أي لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تنضاف الى الجمل الاسمية فكذلك
 ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) في مشابهه اذا واذا (ووافقه الناظم في مشابهه اذا) واقتصر عليه في النظم
 (دون مشابهه اذا) بقرينه تعالى يوم هم على النار يفتنون) فاضيف يوم وهو مشبهه اذا في الاستقبال
 الى الجملة الاسمية واذا لا تنضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب

وكن لي شفيها (يوم لا ذو شفاعة * بمن) فتبلاغن سواد بن قارب

(٦ تصريح في) بمن والدليل ان يمكن منازعة فيها المكن الذي يظهر لي ان غير اذا لا يلتحق بها لانها تختص بالجملة الفعلية لا الاسمية
 فيها من معنى الشرط لا لامر يساويها فيه غيرهما من الظروف المستقبلة المهمة على أن الذي نصره الناظم في اذا أنه لا يلزمها الجمل الفعلية
 مستدلاً بقوله اذا هو لم يخفى في ابن عمي * وان لم ألغه الرجل الظلوماه وعلى الاحتمال الثاني جرى الشارح فقال واقتصر عليه في النظم
 وانظر قول المصنف لاهل المبحث الخ الظاهر في أن غيرهما من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فانه صريح في أن الظرف متضمن معنى
 الشرط (قوله محتجاً بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقاني برداً محتجاً به بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المهم اذا اليوم موضوع لزمان
 محدد واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى واتوا حق يوم حصاده انتهى وأقول صرح في شرح الكافية بان اليوم مبهم وعمله
 بانه عند العرب لا يختص بالنيار (قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللقاني يعني فهو من مشبهه اذا لا مشبهه اذا (قوله وكن لي شفيها الخ) قال اللقاني

ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لانفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجد اني فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول
 * (فصل) * (قوله جملا عليهم) ٤٢ قال اللقاني يؤخذ من هذا ان الحمل على المبنى سبب للبناء فتزيد الاسباب على العدد المذكور اول

الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيله منزلة الاصل كان أضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة اول الكتاب انما هي للبناء الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله او جملة اسمية) قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرية به مبنيا اذا الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يرجع معه البناء نظرا لاصاله كالاسم فلم ترجع الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل في اسم الزمان وهو الاعراب تمام (قوله واجاب جهـ ورا البصريين بان الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من لغة ساييم في أعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا يجعله فتحا وانما مشى هذا على أنه لا يجب أن يشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنتم رجلا فبيننا هذا هو الله اسرايينا

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا الاتصاف اليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذ اذ ذلك أضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع وبيومين وشهر لم يضاف الى الحمل خلافا لبعض المغاربة

* (فصل) ويجوز في الزمان المحمول على اذواذا * اذا أضيف الى جملة (الاعراب على الاصل) في الاسماء (والبناء) على الفتح (جملا عليهم) أي على اذواذا لانها مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتاصل الى جملة واقصر في النظم على مشبه اذ قال * وابن أو اعراب ما كاذ قد أجريا * (فان كان ما وليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله * واختبر بنما متلو فعل مبنيا * واختلف في علمته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليها مقترنة اليه والى غيره وذلك ان قلت من قولك حين قلت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بان فالبناء الاصل (كقوله) وهو النابغة الذبياني

(على حين عاتبت المشيب على الصبا) * وقلت ألم أصبح والشيب وازع يروي على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله)

لا جئت ذن منهن قلبي تحلما * (على حين يستصين كل حليم) يروي بخفض حين على الاعراب وفتح على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصيت فلانا اذا أعدته صديدا أي جعلته في عدد الصبيان (وان كان) ما وليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فلا عراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاختف (وواجب عند) جهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة تافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الإشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا الاجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله)

تذكر ما تذكر من ساييم * (على حين التوصل غير دان) يروي بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن ينافلن يغندا أي ان يغلط * (فصل) مما يلزم الاضافة * لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لذكره مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين (عند البصريين) خلافا للكوفيين فانهم أجازوا اضافة كل واحد الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بانظر وحكما كالمتاجارين عندك

(قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي فالنصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أي بل للذكور قبل من كلامه مقطوعة مع عيسى وكلام عيسى معه أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله والالزم كون الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يخاب بانه على اضمار كان الشانية واسمها * (فصل) * (قوله أحدها التعريف) قال اللقاني وجهه أيهما في المعنى تو كيدلا أضيفا اليه وسيأتي ان المنكور لا يؤكده عند البصريين وان أفاد تو كيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم

(قوله الدلالة على اثنين) قال اللغة في وجهه ان كلا وكلتا في المعنى متساويان وهما تأكيد للمضاف اليه والتأكيد مطابق لما ذكره وأما الزيدان أنفسهما فخرج لعل (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر الثلاثة الكاف المتصلة بالميم والميم والالف والماء والالف واللفظان نحو كلاهما وكلاهما (قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة كوضع التامتكام معه غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما الا اشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكبر على حده انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضمائر كليات وضعا جزئيات استعمالا وأما على ما حققه العضد وتبعه السيدانها جزئيات وضعا واستعمالا فليست من ٤٣ المشترك في شيء (قوله لان دامت في استعمال المعنى) قال اللقاني كونها

مقطوعة يدها أي تاركة للغزل قاله في المعنى وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثاني نحو كلا البستانين (و) كلتا الجنين أو بالاشتراك (بين المنى والجمع) نحو قوله

كلا ناغني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا
(فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة) فذلك صح إضافة كلا اليها (وإنما صح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل

لان ذا) وان كانت حقيقة في الواحد الا انها (مثناة في المعنى) لانها مشاربها الى اثنين وهما الخير والشر (مثلا في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) أي بين الفارض والبكر فالاشارة بذاتي الموضعين تعود الى ما ذكر (أي وكلا ما ذكر) من الخير والشر (وبين ما ذكر) من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبير يوم أحد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالذال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبله معنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمر) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناطم بقوله

لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا

(فاما قوله كلا أخى وخليلي واجدى عضدا) * في الثابتات والمسام الملمات

بإضافة كلا الى متفرق وهما أخى و خليلي (فن تواد الزهورات) والتحليل من الخلعة وهي كما قال أبو بكر ابن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره أصل الخلعة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشد والناثبات المصائب والامام النزول والملمات جمع ملعة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواحدى بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو بيا المتكلم خبر المبتدأ وعضد مفعوله الثاني وأجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنين أنت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمع على قول الفرزدق

كلاهما حين جدا جرى بينهما * قد أقلاعا وكلا أنفهما رابي

المعنى) قال اللقاني كونها مثناة في المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين تقديما لا يحدى نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فان دلالة ذا عليهما ليست بواحدة منهما فلوزاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أو وضع (قوله ما ذكر) قال اللقاني يعني وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أي وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان لان ما ذكره أو فوقه بافرا داسم الاشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لان ما ذكره أو فوقه ان التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الانعام عند قوله من اله غير الله ياتيك به حيث قال أي ياتيك بذلك

اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيها وجمعها على خلاف الاصل غاية الامر ان دلالة ما وخواها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير الواحد كالمثنى في الآية والبيت والجمع في قوله * وسؤال هذا الناس كيف ليبد * وعلى كل شيء في باب حيزا بطريقة المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار اليه اللقاني أن تغاير البراء كن وقع في الكشف في سورة البقرة ما يقتضي احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للتعدد دلالة على الموصول حيث قال انما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع ان كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك في حاشية الفاكه في بحث تقسيم الفعل فراجع فانه نفيس (قوله ان يكون كلمة واحدة) قال اللقاني هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل ان المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمر ولا اشتراك زيد وعمر (قوله كلاهما حين جدا جرى بينهما)

كلا هذين الحاصنين أو الجوادين وقول العيني في بحث المثني الفرسين فيه نظرا لان الفرس مؤنث سماعى وكان يجب ان يقول
 ثامها وان يقول أفعلا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقاني أى تضاف من حيث هى أى فى الجملة لاني كل حالة من أحوالها
 اسيجى من ان الموصولة لا تضاف للنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عاد على أى باعتبار بعض أحوالها فهو شبهه بالاستخدام ولو
 المصنف بعد قوله ومنها أى فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله
 ان كان بينهما جمع) قال اللقاني هذا الاستثناء فى التحقيق منقطع لاحاجة اليه اذا مضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو
 المصنف اذا التقدير أى أجزاء كان أحسن من قوله اذا المعنى (قوله أو عطف مثلها) أى المضافة للمعرفة محله حيث كان المحرور باى
 لاضمير المتكلم نحو أى وأى زيد عالم فلا يقال أىك وأى زيد أفضل ولا أى زيد وأى عمر وأفضل وعبارة النسب هيل تقتضى العموم
 انقله الشهاب القاسمى عن ٤٤ السيوطى ورأيت بخط المصنف فى الحواشى ويظهر لى انه لا اشكال فى جواز أى زيد وعمر ولا شيا

فالحق أقول اضمير التثنية مراعاة للمعنى وأقصد رادى مراعاة للفظ (ومنها أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء
 (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أى رجل وأى رجلين وأى
 رجال) (وتضاف للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فإى القرينين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة
 نحو أىكم أحسن عملا ولا تضاف) أى (اليها) أى الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا
 ان كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أى زيد أحسن اذا المعنى أى أجزاء زيد
 أحسن) فبين أى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)
 فلئن لقيتكم خالين لتعلمن * (أى وأيك فارس الأحزاب
 اذا المعنى أيننا) فارس الأحزاب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله
 ولا تنصف لمفرد معرف * أيا وان كروتها فأضف * أو تنو لا جزا
 والسر فى ذلك كله ان أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف فلا يخفى لو امكن أن يراد بها تعميم
 أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو موشى شخص بأحد طرق التعريف فان كان
 المراد بها الاول أضيفت الى مذكر وطابقته فى المعنى وكانت معه بمنزلة كل لعمدة دلالة المنكر
 على العموم مفردا أو مثنى أو جمع وعما يجب ما يراد من العموم فيقال أى رجل وأى رجلين
 وأى رجال على معنى أى واحد من الرجال وأى اثنين منهم وأى جماعة منهم وان كان الثانى أضيفت
 الى معرف وامتنع ان تطابقه فى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرفة على
 العموم ولذلك وجب كونه امامثنى أو مجموعا واما مكررا مع أى بالواو لان المفرد من مع الواو فى حكم
 المثني لكونها المطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة الى المعرفة
 نحو أىهم أشد) لان معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أى رجل
 هو أفضل (خلافا لابن عصفور) فى اجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنعوت بها والواقعة حالا لا
 لنكرة) فالاولى (مكررت بفارس أى فارس) بخفض أى نعتا لفارس (و) الثانية مكررت (بريد أى
 فارس) بنصب أى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيه لان نعت النكرة

نافعة لمتعدد وانما امتنع
 لك فى كلامنا ذكر ابن
 الحاجب فى شرح المفصل
 هى قلت وهذا يقتضى
 ليها من انما فى هذه الحالة
 رلة بعض من كل
 لبعضية لا تصور الا
 متعدد اذا مضاف اليه
 ينثمة متعدد ولا دخل
 عدد أى ورأيت بخطه
 ضا فى شرح المفصل
 بن الحاجب نظر
 بخشرى قوله م أى
 يك بقولهم أجزى الله
 كاذب منى ومنك وهذا
 اق بينى وبينك وانما
 رت أى يمكن العطف
 الى الضمير المحفوض
 نهى فعلى هـ ذا لا يجوز
 يزيد وأى عمر وولا
 لون أى وأيك ضرورة

نهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز الظاهر اسقاط لا ان غاية ما دل عليه كلام الزمخشري ان ايا اذا أضيفت الى
 ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقاني ليس قيد للاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لا تمنع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانها
 تنص بعطف الذى لا يستغنى بمجموعه كما يأتى (قوله ان الاستفهامية) لوجه التقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الإلفية (قوله
 انت معه بمنزلة بعض) أى من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة
 الخ) فيه نظرى المعرفة بال فانه من صيغ العموم كما حقق فى الاصول لان يريد المعرفة بغير أى أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله
 لا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة فعلم انها لا تدخل فى باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذى الخ) فى
 التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أى لتوغلها فى الابهاء
 من اضافتها للمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظرا لانه لا يفيد منع اضافتها للمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان
 ظرفي والحال مشتقان فحقا أو ما وبلا والمستحق كلى والمضاف الى معرفة جزئى اذا المعرفة كما قال بعضهم ما أشربته الى شئ بعينه اه
 جهة أيهما

وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجدمانعا أن يقال مررت بال رجل أى الرجل وبالغلام أى الغلام كما جاز
أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة والمعرفة (قوله وهى بمعنى عند) في مفردات الرغب ان لدن أخص من
عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو ألفت عنده من لدن طلوع الشمس الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع
عند يقال ما أصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى اينذر يا ساشد يدان لدنه اه وسياق عن
الحجر الى ما يقتضى تبينه ما قال اللقاني في الرضى ولدن بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتهما المذكورة يلزمهما معنى الابتداء ولذا يلزمهما ان اما
ظاهرة وهو الاغلب أو مقدرة فهى بمعنى عند أو مالى لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفان لدى لان عند
تستعمل في المحاضرة وفيه ما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند ملازمته ابتداء الغاية
فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذى هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائها التى هى الوضع على حرفين في بعض لغاتها
فقول الموضع بمعنى عند مخل بهذه النكتة (قوله كما ان عند كذلك) أى لانها تنبى للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان
اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدأ الغايات) ٤٥ قال اللقاني أى لا تطلق الاعلى أمكنة هى

مدافع مل مغيا أى هى
ابتداء غاية وكذا الزمانية
(قوله الزمانية أو
المكانية) الاولى نحو ولدن
صباح والثانى نحو من
لدن حكيم وهذا حيث
لم تصف للجملة والا
تمحضت للزمان لان
ظروف المكان لا يضاف
الى الجملة منها الا حيث
كانت له اللقاني عن
الرضى (قوله وفي التنزيل
آتيناه رجلا من عندنا
الح) قال البقاعي في نظم
الدرر فى تناسب الاى
والسورى قال الأستاذ
أبو الحسن الحرالى ان
عند فى لسان العرب لما

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أى فارس كامل فى القروسية واليهما أشار الناظم بقوله
* واخصص بالمعرفة * موصولة أيا وبالعكس الصفة * (وأما) أى (الاستفهامية والشرطية
فيضافان اليهما) أى الى المعرفة والنكرة والى ذلك أشار الناظم بقوله
وان تكن شرطاً واستفهاماً * فطلقا ككل بها الكلاما
لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى
معرفة (نحو أياكم يا بني بعشرها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيا الاجلين قضيت) فلا عدوان
على ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فبأى حديث) ومثال الشرطية المضافة الى نكرة (قولاك أى
رجل جاءك فاركمه) والمحصل ان أقسام أى خمسة وهى ضربان مالا يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ
وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالاً وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو
اضرب أيا أفضل واثنائية نحو قلت ثم أى والثالثة نحو أيا ما تدعوا (ومنها لدن) وهى (بمعنى عند) فتكون
اسما للمكان المحصور وزمانه كما ان عند كذلك واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة لدن فى * (الا
أنها) أى لدن (تختص) عن عند (بسته أمور) أحدها انها ملازمة لمبدأ الغايات (الزمانية والمكانية جمع
غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لمبدأ الغايات (فن ثم) أى من أجل ان لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات
وان احتمالهما فى اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أى يتداولان على شئ واحد (فى نحو جئت من عنده ومن
لدنه) وقد اجتمعوا (فى التنزيل) قال الله تعالى فى حق الخضر (آتيناه رجلا من عندنا وعلمناه من لدنا
علما) ولو جى بعند فيهما أو بلدن اصح ذلك ولكن ترك دفع التكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده
فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف الابتداء هو من غير موجود هنا (و) الامر
(الثانى ان الغالب) فى لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى انها لم تات فى التنزيل منصوبة

ظهر ولدن لمباطن فيكون المراد بالرجة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفى المعلوم قطعا بانه خاص بخاصة اه وهذا يقتضى ان
لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرجة النبوة وكان بعضهم يقول الرجة على بابها وقد ذكرها احتراسا لما يأتى من
قوله حتى اذا القيها غلاما فقتله وقتله للغلام يوهى اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقانى فيه نظرفان من اذالم
تكن موجودة تكون مقدرة كما فى الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل
أو يقول لانه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه اذ المبتدأ لا بد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بان فى كلامه حذف
مضاف أى لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أى غير حاصل لعدم تاتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان
الغالب استعمالها الح) يقيدان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بماد كرمفيل دلكون عند
ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما ان الغالب فى عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما انها تستعمل
منصوبة ومجرورة فان نفي غلبة استعمال الجرم صادق بغلبة النصب وعدم غلبة أحد الامرين للآخر فان قيل اذا كانت لدن ملازمة
لمبدأ الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها لذلك لمالم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم أى بمن لتكون

أى كلا هذين الحاصنين أو الجوادين وقول العيني في بحث المثني الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعي وكان يجب ان يقول
 كلاهما وان يقول أقول (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقاني أى تضاف من حيث هى أى في الجملة لاني كل حالة من أحوالها
 لما سيجي من ان الموصولة لا تضاف للنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عاد على أى باعتبار بعض أحوالها فهو شبهه بالاستخدام ولو
 قال المصنف بعد قوله ومنها أى فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله
 الا ان كان بينهما جمع) قال اللقاني هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لاحاجة اليه اذا مضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو
 قال المصنف اذا التقدر أى أجزاء كان أحسن من قوله اذا المعنى (قوله أو عطف مثلها) أى المضافة للمعرفة محله حيث كان المحرور باى
 أو لا ضمير المتكلم نحو أى وأى زيد عالم فلا يقال أىك وأى زيد افضل ولا أى زيد وأى عمر وأفضل وعبرة النسب هيل تقضى العموم
 كذا نقله الشهاب القاسمي عن ٤٤ السيوطي ورأيت بخط المصنف في الحواشي وبظهر لي انه لا اشكال في جواز أى زيد وعمر ولائها

مضافة لمتعدد انما امتنع
 ذلك في كلا الماذكر ابن
 الحاجب في شرح المفصل
 انتهى قلت وهذا يقتضى
 تعليلهم انها في هذه الحالة
 بمنزلة بعض من كل
 والبعضية لا تتصور الا
 في متعدد اذا مضاف اليه
 حينئذ متعدد ولا دخل
 لتعدد أى ورأيت بخطه
 أيضا وفي شرح المفصل
 لابن الحاجب نظر
 الزخشرى قولهم أى
 وأىك بقولهم أجزى الله
 الكاذب منى ومنك وهذا
 فراق بينى وبينك وانما
 كرت أى ليمكن العطف
 على الضمير المنفوض
 انتهى فعلى هذا لا يجوز
 أى زيد وأى عمر ولا
 يكون أى وأىك ضرورة

فالحق أقول اضمير التثنية مراعاة للمعنى وأقصد راني مراعاة للفظ (ومنها أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء
 (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أى رجل وأى رجلين وأى
 رجال) (وتضاف للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فأى الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة
 نحو أىكم أحسن عملا ولا تضاف) أى (اليها) أى الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا
 ان كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أى زيد أحسن اذا المعنى أى أجزاء زيد
 أحسن) فبين أى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)
 قلن لقيتكم خالين لتعلمن * (أى وأىك فارس الا خراب
 اذا المعنى أيننا) فارس الا خراب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله
 ولا تضاف لمفرد معرف * أى وان كرتها فأضاف * أو تنو لا جزا
 والسر في ذلك كله ان أبا الاسمتفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخفى لو انما أن يراد بها تعميم
 أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فان كان
 المراد بها الاول أضيفت الى مذكر وطابقته في المعنى وكانت مع مذكره بمنزلة كل صحة دلالة المذكر
 على العموم مفردا أو مثنى أو مجوعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أى رجل وأى رجلين
 وأى رجال على معنى أى واحد من الرجال وأى اثنين منهم وأى جماعة منهم وان كان الثاني أضيفت
 الى معرف وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت مع مذكره بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرفة على
 العموم ولذلك وجب كونه امام مثنى أو مجوعا وامام مذكر رافع أى بالواو لان المفردين مع الواو في حكم
 المثني لكونها المطلق الجمع وامام على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة الى المعرفة
 نحو أىهم أشد) لان معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أى رجل
 هو أفضل (خلافا لابن عصفور) في اجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنعوت بها والواتعة حالا لا
 للنكرة) فالاولى (كرت بفارس أى فارس) بخفض أى نعتا لفارس (و) الثانية كرت (بريد أى
 فارس) بنصب أى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيها لان نعت النكرة

انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز الظاهر اسقاط لا اذغاية ما دل عليه كلام الزخشرى ان اما اذا أضيفت الى
 ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقاني ليس قيد الا لا حتر از عن المعطوفة بالفاء أو ثم لا امتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانها
 تختص بعطف الذى لا يستغنى بمجموعه كما ياتي (قوله ان الاستفهامية) لوجه التقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالغية (قوله
 وكانت مع بمنزلة بعض) أى من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة
 الخ) فيه نظر في المعرفة بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول ان يريد المعرفة بغير أل أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله
 ولا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة فعلم انها لا تدخل في باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذى الخ) في
 هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أى لتوغلها في الابهام
 منع من اضافتها للمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها للمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان
 الظرف والحال مشتقان حقيقة أو قانونا ولا المشتق كلى والمضاف الى معرفة جزئى اذا المعرفة كما قال بعضهم ما أشبهت الى شئ بعينه اه
 وجهه أيهما

(قوله اما على التمييز) قال اللقاني قال الرضي أما النصب فانه وان كان شاذاً فوجه كثر استعماله لدن مع غدوة دون سائر الظروف ككبكرة وعشيقه وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة ونحو ضارب زيداً وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضاً اهـ وبه يظهر لك ان قول الموضع اما على التمييز ليس على ما ينبغي فان قصده انه تمييز حقيقة وليس مبيهاً للحقيقة لدن ولا نسبتها فالصواب أن يقول على التشبيه بالتمييز والله أعلم (قوله لان لدن في آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما قاله ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذا النون مفقودة في اخواتها وأما ما يقال لم يختص غدوة بالنصب بل لدن فلم يحزل لدن سحره خوياه ان غدوة أكثر تصرفاً من سحره ونحوه وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم ففسره بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص (قوله في لغاتها العشر) لان في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال في الاولى وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح ٤٧ النون والسابعة والثامنة لدن بفتح اللام فيهما وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية والتاسعة بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لتبديل الدال تاء (قوله شبهها بالفاعل) قال الزرقاني أي في نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون في المفعول يكون في الفاعل (قوله فظاهره انها مفعولة بل لدن) قال الزرقاني أي ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجر والجر القياس) ولهذا الوعطف عليه المنصوب جازر المعطوف كما ذكره في الكافية والشافعية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله

بنصب غدوة (فنصبها) لدن أما (على التمييز) لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراود خلاً لا فنصب غدوة على التمييز بل لدن كنصب خلاً لراود (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو ضارب زيداً فان نونها أثبتت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة تنقل ذلك عنه ابن السجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منوناً حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناظم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على اضممار كان واسمها) وابقا خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كما قد لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدش ولا فالنصب على هذا ليس بل لدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكى الكوفيون) في غدوة (رفعها بعدها) أي بعد لدن (على اضممار كان تامة) أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني شبهها بالفاعل فرفع قال المراد في ظاهره انها مفعولة بل لدن (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها (و) الامر (السادس انها) أي لدن (لاتقع الافضلة) بخلاف عند فانها قد تكون عمدة (يقول السفر من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتعجيده في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها المحذوف الآن يقال لما سدمسأعطى ماله من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لان ذلك يجر جهات عما استقر لها من ملازمة الفضائية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفاً (وهي) حينئذ اسم لما كان الاجتماع (ولهذا) يجر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

وان كانت معرفة (قال الزرقاني المراد بالتعريف التعيين أي وان كانت دالة على معين كما في سحر وذل لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنبون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معنى فتصنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة اولاً للتعريف والتأنيث وحينئذ فتنبو به مشدداً لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بما مر من أحدهما انه لما أشبه التمييز لكونه مبيهاً لذات ما يليه نون مثله فتنبو به لجر المشابهة الثاني انه لو لم ينبون لالتبس حاله بالنصب بخلاف الجرح كذا ذكر كذا الجرح فتجوز تأنيثه عن كسره فلم يعلم كونه منصوباً فيكون معر بآء ومجروراً فيكون مبنياً ولو اوضح غرض في بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة أنظر الرضي اهـ وأنظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحاً بل علم على الوقت المنصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العلامة وقوله لكونه مبنياً لذات يليه مخالف لما مر عن اللقاني في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبيهاً للحقيقة لدن ولا نسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أي في غالب استعمالها لكان أولى لان كلام المصنف يقتضي انها مما يلزم الاضافة لفظاً ومعنى لقوله ومنها وهو مشدداً لما سياتي من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جواباً لانه يفيد أن كونها مما ذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه إشارة الى أن اقتصار المصنف على انها لكان قصوراً وقد نقل اللقاني عن الرضي انها ظرف زمان أيضاً

(قوله لانه ثلاثي) أي فهو نظير أب وأخ وإخواتهما ويودوم وقال الحفيد دائما عرفت مع انهما موضوعه وضع الحرف بحسب الاصل لانها لازمة للاضافة فضعف عن مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضعها ولا يرد عليها ان الشبه الصوري لا يعارض كما قاله الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنائهما مع الاضافة لان الشبه الصوري ضعيف مجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه في حواشي الالفية في بحث اسباب البناء ونقل اللقاني عن الرضي انه عدل اعرا بها بدخول التنوين في نحو كنما معا وانجراره بمن وان كان شاذ في نحو جئت من معه قال ثم قال والالف في معا عند التحليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل وهي عنديونس والاخفش ٤٨ وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام استندكار الاعراب الموضوع

جئت مع العصر وم اذفة عند فجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيمويه ذهبت من معهما الحمر (وهي) اسم بدلي لجرها بمن وتنوينها عند تجرد هاء عن الاضافة نحو حاء آما (معرب) لانه ثلاثي الاصل (الافى لغة ربيعة) بن زرار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حنيفة (فتنى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبي كقوله (وهو الراعي) كما قال الشاطبي أوجرير كما قال العيني (فرشي منكم وهو أي معكم * وان كانت زيارتكم لاساما) الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيمويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحو ولما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتنا بعد وقت (واذالتى) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرهما) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استحبابا للاصل أو اتباعا (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حر كة وكسرهما قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حر كة نحو جئت معك وتسك قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل * فتع وكسر لسكون يتصل (وقد تفرد) مع عن الاضافة فتنون وتصير (معنى جميعا فتصب على الحال) من الاثنين (نحو جأ معا) قال فلما تفرقنا كافي ومالك * اطول اشتياق لم نبت ليلة معاً أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء وأفنى رجالي فبادوا معاً * فاصبح قاي بهم مستغفر بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استغفره الخوف اذا أرعبه والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معاً أي اذا صوتت الجماعة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حر كة معا اذا نوت فذهب التحليل وسيمويه الى انها فتحة اعراب والكامة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء فتى لانها افردت ردت اليها الامها المحذوفة فصارت اسماء مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذف ألفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذف ألف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معافيو معون معافى موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحوهم عدى ولو كان

على حرفين وقع عندهما عكس أخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها (قوله فتنى على السكون) قال الزرقاني قال الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البناء في الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتأق التفرق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وان كانت الخ) قال الزرقاني ان واصله بما قبلها وهي معطوفة على مقدراى ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول اه وهذا مبنى على ان مثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه في حواشي المختصر (قوله

فافاد الخ) قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الافي لغة ربيعة وذنم فتنى على السكون شامل لما اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شيء فاستغيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة (قوله وقد تفرد الخ) قال اللقاني قال الرضي يلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا خفاء انه يخالف ما عليه الموضح والذي يقوى في النفس ان مع اسم للصاحب مطلقا أي سواء أضيف أو أفرد وانه منصوب مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا مع الافراد فلا يلتصقا بها ساكنة مع التنوين وامام مع الاضافة فتحقيقا أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكامة ثنائية في حال الافراد) قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أفطر الرضي وأقول ليس في كلام الشارح ما يدل على انها

عندهما موضوع على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قد مر عن التحديد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله واعترض بان معالج) المعترض أبو حيان وبعبارة بعضهم وزده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا خبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يحجب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا اُفردت كما في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها لازمة للظرفية وحجى عليه اللقائي فلعـل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك) في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظرا لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشبهة كما تقر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي عن اللقائي بالحركة غير السكون أو نحوه كالانسان غير الفرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد منها وقوله والا لا يتقضى الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان ٤٩ المتبادر من الحقيقة ما نغاه وورد

هذا التركيب على المصنف

فلا يحسن ما قاله اللقائي وبعبارة حقيقة الشيء وما هيته ما به الشيء هو هو ولا يخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعترض بان من شروط الحذف كما في معنى اللبيب ان لا يكون عوضا عن شيء قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اه ومثـل كان بقية أخواتها بل لست أحق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال

بأقيا على النقص لقيد الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معان طرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله بالحقيقة بما بعده) اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لا يتقضى بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح (واذا وقع) غير (بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غير) برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير هام مقبوضا ونصبـ بها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المتقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلـف) في ضمته (فقال المبرد) والجزمي وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لانها) أي غيرا (كقبـل) وبعد (في الابهام) والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيمويه (فهـى اسم) ليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهى في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لاهذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهى في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غير هام مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غير هام محذوف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناطم بقوله واضمهم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدما (وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للاضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده (لانها اسم كـلـ وبـعض) في جواز القطع عن الاضافة لفظا (لا طرف) للزمان (كقبـل وبعد) ولا للكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهى اسم) ليس وعلامة رفعها الضمة الظاهرة (لا خبر) لان خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هـى اسم أو خبر وعلى الاعراب هـى اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف اليه (فهى خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير (والحركة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الضم اذا أضيفت الى مبنى فيجتمـل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيجتمـل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة اعراب باتفاق لان

(٧ تصريح في) على الحديث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المعنى ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فان الصحيح انها تدل على الحديث ولا يطرأ القول بان خبرها عوض عن مصدرها الاعلى القول الضعيف فلا ينهض عنه منع حذف خبرها وقد يجاب بان ما ذكره في المعنى في ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما في بعض أوجه ان خبره غير ذلك اذا رفع الاول ونصب الثانى لان التقدير ان كان في عملهم خير في جزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقائي هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الابهام) قال اللقائي أي الشبوع لان غير اشائع في كل غير وقبله اشائع في كل قبله وان تخالفا في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقائي وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضى ان غير معرفة وقوله في محلها يقتضى انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة (قوله اعراب) قال اللقائي بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لاجره

لاستزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مرأول حروف الجر عن ابن ايازوغن المصنف ما ينبغي
مراجعتة (قوله ولذا سهل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المكان (قوله فاعطفت مولى عليه العواطف) قال العيني
مولى يدل من الضمير في عليه واما كنهه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدونشري معنى ساغ خلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى ساغ
شربه أي حلواه وفي شرح الشواهد العيني أي استمر الشرب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني
ساغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمر أو سهولة اساغته (قوله أسد خفية) قال العيني بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء
وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده ٥٠ علم الموضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبنى

التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب أو للتعويض فكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف
ما يضاف اليه غير بقواه بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المعنى وقال انه لحن
وبأنه في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور وورد بان أبا العباس كان يقول لا غير البناء على الضم كقبل
وبعدو كما قال الزنجشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل
جوابه تنجوا عتد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل
وتبعهم صاحب القاموس (ومنها قيل وبعدو يجب اعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (في
ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا
يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك دارى قبل دارك أو بعدها فلها هذا سهل دخول من عليهما
عند البصر بين قاله الدمعيني الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى
الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله
ومن قبل نادى كل مولى قرابة) * فاعطفت مولى عليه العواطف
بخفض قبل بالتنوين على نية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) حذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا
(وقرئ) في الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعد) بالخفض من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده
وهي قراءة الجحدري والعتيلى الصورة (الثالثة ان يحذف المضاف اليه (ولا ينوى شئ) لا لفظه ولا
معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو بالخفض بمن (ولكن يرجع التنوين
الذى كان حذف للاضافة (لزال ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الام
(من قبل ومن بعد) بالجر والتنوين قوله (وهو عبد الله بن يعرب
(فساغ لي الشراب وكنت قبله) * أكان أغص بالماء القرات
بنصب قبله على الظرفية والرواية المشهورة لماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء القرات قال الموضح وهو
الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله)
ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * (فاشربوا بعدا على لذة نخرا)
بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة
قال المرادى مسئلة اذ انونت الغايات للاضطرار فاختار سيمويه وأصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله
* فاشربوا بعدا على لذة نخرا * ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله
* فساغ لي الشراب وكنت قبله * اه (وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقدير او لذلك
نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما
تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وهما (معرفتان في الوجهين

على ضم مقدر المحذف
المضاف اليه ونية معناه
منع منه تنوين لفظه فهو
معرب ونون ضرورية اه
وأقول اذا كانت المسئلة
المشهورة مفروضة فيما
حذف منه المضاف اليه
ونوى كان الظرف مبنيا
على الضم الظاهر في محل
نصب على الظرفية ولا
وجه لتقدير الضم قال
الرضي يجوز تنوين هذه
الظروف المقطوعة عن
الاضافة في حال بنائها
للضرورة الشعر مرفوعة
ومنصوبة نحو جئتك
قبل وقبل كما فيل في
المنادى المضموم يامطر
ويا مظرا اه فقوله في
حال بنائها صريح فيما
قلناه وقوله مرفوعة على
التسامح ومراده مضمومة
لكن عبر بالرفع لمناسبة
قوله ومنصوبة ويؤخذ
بيان مراده من التشبيه
بالمنادى اذ يعلم منه انه
مبنى على الضم الظاهر

لوجود مقتضى البناء ولا أدري ما ساند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا) قال اللقاني قد
يعارض ذلك بجعلها مما لزم الاضافة اه ويمكن ان يجاب بان ذلك المجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الاصل في وضعهما
وتذكيرهما بخلاف الاصل هذا وقال بعض الافاضل هاجعلا في الحالة المذكورة بما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل
وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما عرب منها وما بنى قال الرضى وهو الحق (قوله معرفتان في الوجهين الخ) قال
اللقاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبنى على ان المعنى تعبير قال الرضى قال

بعضهم إنما أعربت لعدم تضمن معنى الاضافة معني كنت قبل أي قد توأ وأبدأ به أولاً أي متقدما ومعني من قبل ومن بعد أي متقدما ومتأخرا لان من زائدة اه يعني ان القائل بالنسبة كبر لعدم تضمن الاضافة يرى انها غير واقعين على الزمان بل معناها اسم مشتق منكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذي يراه هو أي الرضي ان سبب اعرابها وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لانتزاعه انه تنوين التكمين فتأمل (قوله لا فتقارهما الى المضاف اليه - ما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبهة الافتقار الى المتقدم في باب المعرب والمبني وهو أن يكون افتقارا متصلا الى جملة لا نأقول ذلك ضابطا للاختصاص باللازم للكلمة و بناء قبل وبعد ليس كذلك وقد عدل بناؤه ما غير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله فرار من التقاء الساكنين) قال المصنف في الحواشي بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحقيقة التقاء الساكنين اه وأقول فيه نظرا لان البناء على الحركة أسما ولا يلزم من تعليل قبل وبعد بما ذكر اطراده في كل مبني على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنياء على الضم) قال اللقاني قال الرضي انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمساها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلان بنيت مع - كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه - من صلاتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجع جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء أما حيث وإذا وإذا فانهما وان كانت هـ مضافة الى الجملة بعدهما الا ان

اضافتها الست بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجملة فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف اليه كانه ثابت بشبوت بدله اه ثم قال وبناء الغايات على الحركات ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما حققها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعني المضاف اليه اه وما علل به بناؤه اه على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعني

قبله) بالاضافة لفظا في الاول وتقدير في الثاني (فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما الى المضاف اليهما معنى كانهما حرفا غيرهما وبنياء على حركة فرار من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء كنى الاعراب (نحو الله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوبة والاصل والله أعلم الله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة ما اذا كان نكرة فانهما يعرفان سواء نويت بمعناه أولا اه واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها أن تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد) من انها اذا أضيفت لفظا أعربت نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن واذا لم تصف لالفاظ ولا تقدير أعربت الاعراب المذكور ونوت واذا حذف المضاف اليها فان نوى لفظه أعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى بمعناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيه - ما (تريد خلفهم أو أمامهم) ولكنك حذف المضاف اليهما ونوت بمعناه وبنيتهما على الضم (قال) رجل من بني تميم لعن الاله تعله بن مسافر * لعنا (يشن عليه من قدام) بالضم والاصل من قدامه حذف المضاف اليه ونوى بمعناه فبناء على الضم وتعله بفتح التاء انشئة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروي ابن مزاحم ويشن بضم الياء انشئة تحت وفتح الشين المعجمة نصب (وقال) معن بن أوس لعمر ك ما أدري واني لا وجل * (على أين اعدو والمنية أول)

قوله عرقا أصلا ويرد عليه ان كل اسم له أصل في الاعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال اللقاني قال الرضي اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو كيمين وشمال وآخر وغير ذلك اه فقول المصنف كيمين وشمال غيره مسموع اه ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضي لا يقتضي على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضي فانه كان نحوي عصره بشهادة أئمة عصره كاللجج السبكي صاحب جمع الجوامع ثم قال اللقاني اعلم ان أول يصح فيه أن يعتبر واقع على زمان وقد مر معني في فيكون معني قبل فينصب على الظرفية معرفاً أو منكرامونا كجئت أول الناس أو أولاً أي في أول أزمنة مجيء الناس أو بضم كجئت أول وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئت أول الناس أو أولاً أي متقدمهم أو متقدما ورأيت أول أي شخصاً متقدماً ما قول به - ذا المعني أوليته باعتبار عامه أو غيره وقال أيضاً دون ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الترتيب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الا كرام دون الالهة أو عن محكوم الى آخر نحو كرميت زيدا دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الاخير يكون فيه

محازفي المرتبتين كما لا يخفى (قوله وبالخفض على نية الخ) قال اللغاني قال الرضى لمسلم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني أنه أفعل من وول لاسماً استعمل منه اسم كـأخذك خفي فيه معنى الوصفية أذهى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كـأعلم أى ذو علم أكثر من علم غيره وأخذك أى ذو حنك أشد من حنك غيره وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أى جرى فلاجرم لم يعتبر وصفية الامع ذكر الموصوف قبله ظاهر انحو بوماً أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة أذهى دليل على أن أفعل ليس اسماً صريحاً كما نكّل فإن خلاصته ما معاً ولم يكن مع اللام والأضافة دخل فيه التنوين مع الجر مخفاه وصفية كما يقال ماتر كتله أو لا ولا آخر ويجوز حذف المضاف إليه من أول وبناءؤه على الضم إذا كان مؤولاً بطرف زمان نحو قوله على أين اتعدوا المنية أول * أى أول أوقات عدوها ويقال ما لعتيه مذعام أول برفع أول صفة لعام أى عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذعام أول بفتح أول وهو قليل حتى سيمويه أنهم جعلوه ظرفاً كما أنه قيل مذعام قبل عامك وفي تأويل أول يقبل اشكال لأن أول الشئ أسبق أجزاءه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه أما من اللبالي أو الأيام والأوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك ٥٢ - كان محذوف المضاف إليه فوجب بنؤه على الضم وتقول إذا لم تر زيداً يوم ما قبل أمس

بالضم والاصل أول الوقتين وذلك لأن لكل منهما وقتاً يموت فيه يقدر أحدهما سبباً وتأويله لا يعرف عدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أى الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو على) الفارسي (أبدأ بزمان أول * بالضم على نية معنى المضاف إليه) والاصل من أول الامر (وبالخفض على نية اللفظ وهو بالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لانه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستفيد من حكاية أبى على أن أول له استعمالان أحدهما أن يكون اسماً كقبول والثاني أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر
إذا بالأم أو من علمك ولم يكن * لتأوك الامن وراء وراء
بالضم وأنشد سيمويه لا يحمل الفارس الا الملبون * المحض من أمامه ومن دون
بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنياً على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جالسيت يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) في العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (ف تكون نعتاً مكررة) لانها لم تتعرف بالاضافة جلا على ما هي بمعناه (كررت برجل حسبك من رجل أى كاف الش عن غيره وحال المعرفة كذا عبد الله حسبك من رجل) بنصب حسب على الحال من عبد الله أى كافياً للش عن غيره (وتستعمل) استعمال الاسماء (الجمدة) ترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبر ويجوز العكس وهو أولى لأن جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسمها لأن نحو (فان حسبك الله) فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاثر اب الاول ويجوز بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لأن حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا)

مارأيت مذ أول من أمس فان لم تره مذ يومين قبل أمس قلت مارأيت به مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضيت به انه قد يعرب منصوباً وليس بطرف (قوله على نية تركهما) قال اللغاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان توى لفظ المضاف إليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجا لماسيا بقى ن لا ينصرف اذا اضيف باق على منعه اذا بقيت فيه العلمتان وكل ما بهوهم المتنافي بين النية والمنع (قوله ان أول استعمالان)

قال الذنوشرى قال بعضهم له ثلاث استعمالات الاول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويترن بمن الاستعمال نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالألف واللام وبنى ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاولى والاوليات والاولى له حكم تختص به دون أفعل التفضيل وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم جلا على قبل وبعد الثاني ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث ان يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه لم يبق فيه الا الوزن كاف لكل للردة قال أبو حيان وفي محفوطى ان مؤنثه أوله (قوله لا يحمل الفارس الا الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون أى الفرس التى تسقى اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللغاني من افتقارها الى موصوف تجرى عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال فى الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم نحو أريد من فح الى ان قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الاسماء) قال اللغاني من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما فى قول الذنوشرى الظاهر ان هذا القسم ليس مغايراً للاول اعلان حاصل ما أشار اليه انها فى القسم الاول تباشير العوامل وبردبانها وان باشيرتها لكن يقدر لها موصوفات هى المباشرة فى الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الذنوشرى قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب بدليل فان حسبك الله وفى كلام الشارح اشارة اليه (قوله لان جهنم معرفة بالخ) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم أى كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

فيه نظر لان من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف أو مجزور مختص وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا تدخل على اسماء الافعال) قال اللقاني لانها ثابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فعنوى على ان القياس عدم دخوله اه ولا يخفى ان كونها ثابتة عن الفعل انما يقتضى انه لا يدخل عليها عامل يقتضى هـ رفعا أو نصباً لا مطلقاً في قوله على ان

القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح نظر ورفي باب المغرب والمعنى ما يتعلق بذلك (قوله لا تدخل على الاخبار) اللقاني هذا المعنى مراد منها مع المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشترابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر يعنى ان هذا يخالف قوله بعد وتأملناه فرائنا جارياً على الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعدم تجدد لها كما قاله في المتن مستدركاً بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها الخ اه وفيه نظر (قوله تجدد لها اشترابها الخ) قال اللقاني فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الاصلى أى نيته لازمت البناء فتأمل ودعوى الاشرب لا دليل عليها لعدم الاقتدار اليه بل كلام الجوهري دليل على عدمها فتأمل (قوله الدال على النفي) قال الدنوشرى فيه نظر فان الدال على النفي لفظها

الاستعمال الثاني (يرد على من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكفى (فان العوامل اللفظية) فخوان والباء في المثالين الاخيرين (لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال (الثاني) من أصل التقسيم (أن تكون) حسب (بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هي حسب المتقدمة) في الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشترابها هذا المعنى) الدال على النفي (و) تجدد لها (ملازمها الوصفية أو المحالية أو الابتداء وبنائها على الضم) بعد أن كانت عربية بحسب العوامل (تقول) في الوصفية (رأيت رجلاً حسب) في المحالية (رأيت زيداً حسب) فحذف المضاف اليه منها ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهري) كأنك قلت حسبى أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه (وعنى بالاضمار الحذف فكأنه قال فحذف المضاف اليه منها واضمرت في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيت على الضم كقبل وبعد (وتقول) في الابتداء (قبضت عشرة حسب) بحسب مبتدأ حذف خبره (أى حسبى ذلك) والمعنى رأيت رجلاً لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخيرة ترين لفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط (واقضى كلام ابن مالك) في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب أول * ودون والمجهات أيضاً وعلى وأعر بواصباً اذا ما نكرا * قبل او ما من بعده قد ذكرنا

(انها) أى حسب (تعرب نصباً اذا نكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الان نقل عنهم) من نصبها حالاً اذا كانت نكرة اه (كلامه) (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظاً (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) في كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضآن (كلاهما ممنوع) أما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بنائها على الضم وأما الثاني فلانها نكرة دائماً اضيفت أم لم تصف (وان أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (لانها لم ترد) في كلامهم (م) (الا) نكرة (كذلك) لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة (وأيضاً فلا وجه لتوقفه) أى لتوقف أى حيان (في تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (فانه) أى فان نصبها على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى انه مذكور في كتاب الصحاح) للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديماً وحديثاً (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصب على انها حال منها وهى في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف (وأيضاً فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقبلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله * وأعر بواصباً اذا ما نكرا * (التنكير الذى ذكره في قبل وبعد وهو أن يقطع عن الاضافة لفظاً

لامعناها) (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبراً (قوله اذا نكرت) قال اللقاني أى نويت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللقاني قد يجاب بمنع الاقتضاء لانه على ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتباراً بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فانه قريب وان كان في المعنى نكرة في الحالتين (قوله مع كثرة تداول الايدي له الخ) حل اللقاني العبارة على غير هذا يقال يعنى انه

بلغ في الشهرة إلى أن ذكره أئمة من اللغة الذين هم بصدد بيان الأوضاع اللغوية دون أحوال الكلام فضلا عن الاعراب (قوله وأما
 عل) قال اللقاني لم يقل ومنها عل كما قال في غيرها المساميد كره من أنها لا تستعمل مضافة فلا وجه له ذلك في عداد الاسماء اللازمة
 للضافة وإن نوى معنى المضاف اليه في بعض صورها (قوله وفي بنائها على الضم) قال اللقاني قال الرضي إذا بنيت على الضم وجب
 حذف اللام أي الياء نسيها إذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يبين كونها مبنية على الضم كاخواته وأما
 نحو يا فاضل فاطر اد الضم في المنادى المعرفة المقرر بشرطه اه وكان الدنو شري لم يره فقال فائدة على المذكورة محذوفة كيعدم
 ولا مهاو وحذفت اعتباطا وأجرى الاعراب والبناء على عينها التي هي اللام (قوله إذا كانت معرفة) قال اللقاني لا وجه لاشتراطه
 إذا البناء يتوقف على حذف المضاف إليه للعلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمنع
 (قوله مكر مفر الخ) قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكرم مجرور لأنه صفة لمجرد قيد الاوابد هيكل فيما قبله ومكر بال كسر
 أيضا لا يسبق في الغرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعني إذا استقبلته أحسن وإذا استدبرته أحسن وقال الدماميني مقبل
 إذا أريد منه اقباله ومدبر إذا أريد منه ادياره ومعنى قوله معان هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من
 التضاد وأطال الدنو شري هنا ٤٠ بما لا طائل تحته (قوله والثاني أنها لا تستعمل مضافة) قد يقال إذا كانت لا تستعمل مضافة

فكيف قالوا أنها قطعت
 عن الضافة وإن حركتها
 عارضة ومنعوا الحاقها
 السكت بها وجعلوا قوله
 وأضحى من عل ضرورة
 (قوله منهم ابن أبي الربيع)
 أي فانه كما قال المصنف في
 الحواشي قال في كتاب
 الافصاح عن مسائل
 كتاب الايضاح على منزلة
 فوق ولا تستعمل مضافة
 ولا تكون الامتطوعة عن
 الضافة وبنيت على
 حركة تشبيهها بالانصراف
 في المعرفة وينصرف في
 النكرة لأن عل إذا لم تكن
 معرفة فلا يلحقها تنوين

وتقدير (وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو خسما ولم يسمح بذلك لامطلق التنكير كما
 توهمه أبو حيان وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب أن يحمل عموم قوله
 * وما من بعده قد ذكرنا * على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآية (وأما عل
 فانها توافق فوق في) فائدة (معناها) وهو العلو (وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة) فيما إذا أريد بها
 علو معين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل أي من فوق الدار
 و (كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية * (وأثبت نحو بني كليب من عل
 أي من فوقهم) والثنية طريق العقبة و (توافق فوق أيضا) في اعرابها إذا كانت نكرة (فيما إذا أريد
 بها علو مجهول) (كقوله) هو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا
 مكر مفر مقبل مدبر معا * (كجامود صخر حطه السيل من عل)
 بكسر اللام (أي من شيء عال وتخالقها) أي وتخالق الفاعل فوق (في أمرين) أحدهما (أنها) أي على
 (لا تستعمل الا بحركة) (دائما) و (الثاني) أنها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما (كذا قال
 جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها
 وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح (فتقال) يقال آتيت من عل الدار بكسر اللام أي من عال وهو
 سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم
 وأعر بوا نصبا إذا ما نكرا * قبلوا ما من بعده قد ذكرنا
 (انه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أطن شيأ من) هذين (المرين) وهما جواز

وإذا نكرت لمحقها التنوين فصارت بمنزلة أجد ولاية فيها ما قيل في قبل لان قبل الاستعمال مقطوعة
 عن الضافة وغير مقطوعة فإذا كانت غير مقطوعة أعر بت وإذا قطعت بنيت فقد أنست بالحركة عند اعرابها فكرهوا اذبنوها أن
 تزول عن الحركة وعلى لا تستعمل الامبنية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لي انه لو لم يكن
 هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع الحرف ألا ترى انها في حالة التنكير معرفة وما وضع الحرف لا يكون
 الامبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل وبعده وبنيت لما بناه واستحققت الحركة لما استحقها له وإذا كانوا بنوا حيث شئت على
 الضم تشبيهها بقبل وبعده فعل أولى اه ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله
 الخ) قال اللقاني لقائل ان يقول كون ذلك مقصاه مبنى على ان نصب ما مفعول مطلق لا عر بوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز
 كونه حالا من قبل ومما عهده مقدا عليه والاصل وأعر بوا قبل حال كونه منصو بالفظا أو محلا إذا نكر فالمقصود على النكرة هو
 الاعراب لا النصب * فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعده * قلت غير المقصود من الظروف
 لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أطن الخ) قال اللقاني اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الضافة قبل وبعده إلى ان قال ومن
 على ومن عـ لموشم قال وتقول جئت من عل معربا أيضا كفف ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح

الغناء مثلث اللام واذا قصدت بناء ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بناء علو على الفتح نحو من علوم من دون سائر الغايات فمقتل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما التقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع بطريقه أو مع الاضائة الى ياء الضمير وأما البناء على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اه فقله فعلى هذا لا يكون الكسر الامع جار قبلة قضيته ان الضم والفتح يكونان مع الجار وضمه وعلو لغة في عل اه والعجب من الدنوشري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علو

(فصل) (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جليست زيد اتر يد جليوس زيد خلا فالاني الفتح لانه لا يمتنع أن يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المغنى شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلى بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أى ولو بواحدة فلا يراد به قد يحذف مضافا فان كثرة ويقام الثالث فافوقه على انه لا حاجة لذلك لان الارجح ان الحذف تدريجي (قوله في اعرابه) وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللغاني هذا عليه جمع من البيانيين ٥٥ فمنهم من جعله مجازا في الاعراب

المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التاخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الأصوليين على ان القرية مجاز في أهلها والاسناد اليها حقيقي فلا يجوز في الاعراب على انه لا يعذف كون الاسناد في الآيتين مجازا فلا يجوز اه وقوله لا يجوز أى لا في الاعراب ولا في الكلمة المعربة (قوله فالسماعى ما يصح الخ) لا ينافي قصر هذا

إضافته أو جواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وإنما بسط القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعمل (لأنى لم أر أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

(فصل) يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه) فان كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه في اعرابه المضاف اليه) وهو في ذلك على قسمين سماعى وقياسى فالسماعى ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن أبى ربيعة

لا تلمنى عتيق حسبي الذى بي * ان بي يا عتيق ما قد كفاي

أراد يا ابن أبى عتيق والقياسى ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو و جاهر بك أى أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أى نزول الملائكة قاله ابن جنى وفيه نظرا ومبتدأ ونحو ولكن البر من آمن بالله أى بر من آمن قاله الشاطبى وفيه نظر أيضا بر عن المبتدأ نحو * شر المنايا ميت بين أهله * أى منية ميت أو مفعول به نحو وأشر بواقي قلوبهم العجل أى حب العجل أو مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون * ألم تغتمض عينك ليلية أرمد * أى اغتمض ليلية أرمد أو مفعول فيه نحو قولهم آتينا طلوع الشمس أى وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو حيث زيد افضله أى ابتغاء فضله قاله ابن الجباز أو مفعول معه نحو جاهدو الشمس أى وطلوع الشمس أو حال نحو تغرقوا أيادى سبأ أى مثل أنادى سبأ أو مجرور بالحرف نحو كالذى يغشى عليه من الموت أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت أو بالاضافة نحو * ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أى دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا

على السماع قولهم فى التوكيد ان جاء زيد لم زيد لان الاحتياط فى دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أى أمر ربك) الصواب أن يقول أى رسول ربك لان الداعى الى تقدير المضاف ان نسبة المحمى الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والامر من المعانى لا يتصف بالمحمى ومن هنا تعلم ان فى قول الشارح والقياسى ما لا يصح فيه ذلك أى استبدال القائم مقام المضاف فى الاعراب بالمعنى نظر بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو أمر لا يستبدل بالمعنى فلا يظهر نفي الاستبدال عن المضاف اليه المقضى لكونه خالف المضاف فى ذلك (قوله قاله ابن جنى) وفيه نظر قال الدنوشري وجهه ان ذلك المضاف الذى قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) أى فى قرأه نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقيين من السبعة بنصب البروتشديد لا يمكن فالحذف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولاكن ذا البروتشديد يثبته قراءة ولكن البارود على ما ذكره الشاطبى ووجهنا به كلامه ان المناسب لقراءة الباقيين من السبعة ان المحذوف على قرأه نافع وابن عامر الخبر وأيضاً يجوز على قراءتهما أن يقدر ولكن ذوالبر من آمن وهذا وجه النظر الذى ذكره الشارح فى كلام الشاطبى على ما فى بعض النسخ (قوله أى حب العجل) قيل لا حذف وان الكليم عليه السلام برد العجل ورد ما فى الماهقين كان منهم بحجة خرجت برادة الذهب على فيه قاله ابن جرير والسدى

(قوله أي فلاخوف شيء عليهم) قال اللغائي غير متعين لجواز أن تكون لاناوية للجنس وفتحة خوف بناء اه وفيه انحراف
في قراءة خوف مضموم لا مفتوحا * (خاتمة) * قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظرف ٥٧ المبنية قولهم من قبله بفتح

اللام وسكون الهاء وفتح
الياء أي لله أبوك لان
أصله جار ومجرور وحذف
حرف التعريف وغير
المجرور فبقي لاه أبوك
وبني لتضمن الحرف
حصل في الكلمة قلب
مكاني وهو - وانه جعلت
الهاء في موضع الالف
وسكنت لوقوعها موقعا
وجعلت الالف موضع
الهاء ورجعت لاصلها
من الياء وحركت لاجل
سكون الهاء وكون الياء
أصلا لها أحد مذهبي
شيبويه في الله وهو انه
من لاه يليه أي يستتر
وفتححت الياء مخففة
الفتحة على الياء دون
الكسرة والضمة قال
وقد تحذف فيقال له اه
بالعني باختصار
* (فصل) * (قوله انه
لا يفصل بين المتضايقين)
قال المصنف في الحواشي
المتضايقان أشد امتزاجا
من الموصوف وصفته
ومن ثم أجاز الجميع وأمير
المؤمنين واختلفوا في
وأريد الطويل اه (قوله
ثلاث جائزة في السعة)
كلامه يوههم استواءها في
الجواز وقال في الحواشي

حاله فلم يتور لان المضاف اليه منووي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل
المجرر بالإضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بيباب
التنازع فان ربيع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة
وذهب شيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربيع ما حصل ونصفه
ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربيع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء اصلها للفظ
فصار ربيع ونصف ما حصل ومثل هذا عند شيبويه والجوهري لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه
من المحذوف من الاول لدلالة الثاني عليه فلا فصل - فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليه أشار بقوله
في النظم
ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف وإضافة الى * مثل الذي له أضفت الاول
(أو غيره) بالرفع أي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف (كقوله)

عانت آمالي فعمت النعم * (بمثل أو أنفع من وبل الديم)
فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم فحذف
و بل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل
المجرور وبالباء المتعاقبة بعلة والو بل بسكون الباء الموحدة المطرا الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة
وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي (ابدأ بذا من
أول * بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أي من أول الامر (وقراءة بعضهم) وهو
ابن محيصن (فلاخوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الإهمال (أي فلاخوف شيء عليهم) وأما
قراءة يعقوب فلاخوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال

* (فصل) * زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايقين في الشعر (خاصة لان المضاف اليه
منزل من المضاف منزلة تجزئ لانه واقع موقع تنوينه فكلا لا يفصل بين أجزاء الامم لا يفصل بينهما وبين
ما نزل منزلة الجز منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها
(ثلاث جائزة في السعة) بفتح السين وهي الشر وضابطها أن يكون المضاف اما سما يشبه الفعل وأن
يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم
(احداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك
زمن لكثير من المشركين (قتل أولادهم شر كانتهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل نزن المبني
للفعل ونصب أولادهم وجر شر كانتهم فقتل مصدر مضاف وشر كانتهم مضاف اليه من إضافة المصدر الى
فاعله وأولادهم مفعوله وفصل بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثه أمور كون الفاصل
فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتدال به وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدرا لتأخير من أجل
ان المضاف اليه مقدار التقديمية تضي الفاعلية الممنوية تسقط بذلك قول الزمخشري في الكشف وأما
قراءة ابن عامر فشي لو كان في مكان الضرورات وهو الشرح كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام
المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظامه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عواذا أجبناهم الى السلم رأفة * (فسقناهم سوق البغاث الاجادل)
فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من إضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

(٨ تصریح فی)
ان في قول النظم شبه فعل اجالا فانه ان كان مصدرا كان
حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدنوشري اقتصر عليه لانه أفصح ويجوز الكسر بقله وقالت في ذلك
وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصاغاني وتفسير السعة بالشر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة

أولاً (قوله) ~~بعضهم ترك يومانفسك الخ~~ ٥٨ وقوله لله در اليوم من لأمها وفي مسائل أبي الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الظرف

بدرأ اليه من جهة المصدرية
وأمتنع منه أبو علي فلم ينصبه
إلا بالله قال المصنف في
الحواشي ويلزمه الفصل
بالاجنبي (قوله) والتقدير
ترك نفسك شأنها الخ
هذا أولى من قول الحفيد
ترك نفسك إياك لأنه
أحوجه إلى أن قال فان
قلت لو كان المعنى كما
ذكرت لقال وهو لا
وهو أهمل لما كان
إياك ونفسك عبارة عن
شيء واحد صرح أن يقال
وهو أهمل (قوله) والمضاف
إليه إما مفعوله الأول
لم يأت المصنف لأمه هذه
بمقابل والصواب
تأخير المسئلة الفاصل
وأن يقول والفاصل إما
مفعوله الثاني لأنه قد عاقل
ذلك بقوله أو ظرفه وهذا
الذي أوقع الشارح في قوله
ثم عطف على مفعوله الأول
وصوابه الثاني وقوله بعد
مأمفعوله الأول وصوابه
الثاني (قوله) يشبه الفعل
في التقييد بذلك نظر قال
في الحواشي قوله فصل
بين معنى مطلقا سواء كان
المضاف شبه الفعل أم لا
وهذا الذي يدل عليه كلام
الشارح السابق في ضابط
المسائل الثلاث ويدل
عليه مثال المصنف هنا
لأن غلام لا يشبه الفعل
وفي بعض النسخ لا يشبه
الفعل زيادة لا وعلى ذلك
لا إشكال (قوله) أن يكون الفاصل قسما

المضاف والمضاف إليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بثلاث
الموحدة أوله وبشاء مسئلة آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما من معجمة طائر ضعيف
يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر (وأما ظرفه) عطف على قوله أما مفعوله أي والفاصل
أما مفعول المضاف كما تقدم وأما ظرفه (كقول بعضهم ترك يومانفسك وهو أهمل) سعى لهافي رداها
فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوما
ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهو أهمل مفعول معه والتقدير
ترك نفسك شأنها يومامع هو أهمل سعى لهافي رداها ويحتمل أن يكون الاصل تركك نفسك فيكون من
الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى
الحال والاستقبال (والمضاف إليه أما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله) ينصب وعده وجر رسله فاعل متعدي لاثنتين وهو مضاف ورسله
مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعد مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
إليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده (وقول الشاعر)

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى * (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدأ وما نزع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني
وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله
الأول أي والفاصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجواز والمجور (كقوله) صلى
الله عليه وسلم هل أنتم تاركوني صاحبى فتارك كوجع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو
صاحبى بدليل حذف النون ولى حارو مجرور وظرف تارك كوجع فصل به بين المضاف والمضاف إليه والاصل
هل أنتم تاركوني صاحبى (وقول الشاعر) فرشني بخير لا كونن وممدحتي * (كناحت يوماصخرة بعسيلي)
فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله أو بواظرف ناحت بمعنى
أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ورشني أمر من رشت السهم إذا أذقت عليه الريش
والمعنى أضلح حالي بخير وممدحتي مفعول معه وبعسيلي متعلق بناحت وهو بمنع العين والسين
المهملتين مكسنة العطار التي يجتمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه مالا فائدة فيه مع حصول
التعب والكدر المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما
كقولهم هذا غلام والله زيد) بجزز يبدأ إضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى
الانباري هذا غلام أن شاء الله ابن أخك بجزابن بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو أن شاء
الله وزاد ابن مالك الفصل بما كقول تأبط شرا هما خطتا أما اسار ومنة * واسادم والقتل بالحر أجدر
في رواية النحر والاسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الأربع الباقية) من السبعة (تختص
بالشعر) لفقد الضابط المذكور (أحدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف) وان كان
عاملها واحدا (فاعلا كان) الاجنبي (كقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به * اذنجلاه فنعم مانجلا

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذا
مضاف إليه والدة فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره (أي
أنجب والداه أيام اذنجلاه) يقال أنجب الرجل إذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجمع نسلاه (أو مفعولا)
معطوف على فاعلا أي فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جريز
(تسقى امتياحا ندى المسواك ريتها) * كما تضمن ماء المزنة الرصف

(قوله وندي مفعوله الاول الخ) قال الدنوشري الصواب أن يقال المسوال مفعوله الاول وندي ريقتهام مفعوله الثاني على غلط أسقيت
عمراماء فمفعول الاول في باب أعطى لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذ كر بعض المشايخ ان مراده بقوله وندي مفعوله الاول
وبقوله والمسوال مفعول الثاني مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثاني لفظا (قوله فالحاء مجرورة الخ) قال الدنوشري ما قاله مردود بمنع ان
الحاء مجرورة محلا بل محلها نصب أو رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الحاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفي كونه
مقياسا نظرا انتهى وقوله يلزم عاياه الاستعارة أى استعارة غير ضمير الرفع لانه المسال ليست من ٥٩ ضمائر الرفع والاستعارة انما

وقعت في الضمير المنفصل
بشروط نحو ما أنا كائنات لا
في المتصل كما هنا وعلى
ما قاله من ان الحاء ليست
مجرورة لا اشكال في خفض
مطر لانه الذي أضيف
اليه نكاح ولم يضاف الى
الحاء فتدبر (قوله بنعت
المضاف) هو أضـعـفها
لان فيه فصلا وتقديما
للتابع على بعض المتبوع
(قوله كقوله من ابن أبي
الخ) لا يقال ان أبي
في البيت أضيف الى
شيخ الاباطح وأبدل منه
طالب لانا نقول شيخ
الاباطح هو أبو طالب فعلى
أضيف الاب الى شيخ
الاباطح اقتضى ان أبا
طالب له ابن هو شيخ
الاباطح وان ذلك الابن
غير على وليس كذلك ثم
ان أبدل طالب من شيخ
الاباطح اقتضى انه عينه
أومن الاب كان ذلك
مقتضى ان عليا رضى الله
عنه ابن لطالب ولان أبا
طالب صار لقباً (قوله
وانما هو نعت للمضاف

فنسقي مضارع سقي متعدلاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم عمر وفي البيت قبله وندي مفعوله الاول
وهو مضاف وريقتهام مضاف اليه والمسوال مفعوله الثاني فعمل به بين المضاف والمضاف اليه (أى
تسقى ندي ريقتهام المسوال) والمسوال أجنى من ندي لانه ليس معمول لاله وان كان عاملاهما واحدا وهو
تسقى والامتناع بمشنة فوقية فتحتانية فحاهم لاله الاسئلة والمزنة السحاب والرصف بفتح تحتين جمع
رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (وأطرفا كقوله) وهو أبو
حبة النمرى (كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى) يقارب أو يزيل
فأضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو أجنى من المضاف لانه ليس معمول لاله وخطمبى
للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعمان ليهودى * المسئلة (الثانية) من الاربعة (الفصل بفاعل
المضاف كقوله) ما ن وجدنا للهوى من طيب * (ولا عدمنا قهر وجد صب)
فأضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا
ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (أومن
الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شئ * (فان نكاحهما مطر حرام)

في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالحاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل انه
يروي بنصب مطر ورفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان
كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هي فهو من الفصل بالفاعل والمحاصل ان الحاء المتصلة بالنكاح
اما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون في تقدير (هي) فعلى الاول فاعل النكاح
مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
فالحاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف
لا يضاف لشئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطر اكان أقبح الناس منظرأ أو كان تحته امرأة من
أجل النساء وكانت ترى ذفراته وهو يالى ذلك * المسئلة (الثالثة) الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو
معاوية بن أبى سفيان ما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن أبى طالب
وعمر وبن العاص ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية
نحوه وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبى شيخ الاباطح طالب)

ففصل بين المتضايقين وهما أبى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أى من ابن أبى طالب شيخ
الاباطح) وتجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو أبى دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف
والمضاف اليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عرو والشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم
المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمرادى بهامكة لان أبا

والمضاف اليه معا) أى لانه كنية وهو قسم من العلم الذى معناه افرادى وكل الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد أشار الحفيد الى
هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموعه لا لجزءه وفي هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما
يضع الجزأ الاول في الاعراب لا الثاني فقوله نعت للمضاف اليه أى من جهة الصـورة اللفظية وان كان هو فى المعنى نعتا للمجموع وانما
جعل نعتا للمضاف لانه تادى له فى اعرابه كما ان النعت الحقيقي كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل
انتهى وذكر نحو الالة انى باختصار (قوله والمرادى) بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مذبح كافي الباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

نقل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزي وقال وقول القاموس وملجم ككرم ليس بذلك البين في المراد لاحتمال
مكرم لاسم الفاعل ولا اسم المفعول وكثيرا ما يكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر
فليست وليتدبر وأقول ذكر المقر يزي في شرحه انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر في الذ كرفعل صاحب القاموس قصد
الاثبات بما يحتمل الوجهين (قوله كان برزون الخ) قال المصنف في الحواشي يحتمل أن يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر
وزيد بدل أو عطف بيان ٦٠ (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشري فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو

عامل في المفعول الاول
وهو وهم وفي المفعول
الثاني وهو حلو اغاية
الامر ان متعلق الفعل
وهو باي تقدم عليه
وفصل بين أي وبين
الارضين بالفعل ومفعوله
فتامله

(فصل)

(قوله لانه أصل ما بيني
وهو على حرف واحد)
فيه نظر لان أصل ما هو
على حرف واحد البناء
على الحركة المطلقة لا
المخصوصة بدليل
ما ذكره من أسباب البناء
على مغلق الحركة ومن
أسباب كل حركة مخصوصة
من فتح أو كسر أو ضم
(قوله بالذال المعجمة)
هو كما قال في الصحاح في
العين والشرب ما يسقط
فيه (قوله ونذر اسكانها
بعد الالف في قراءة نافع)
قال الدنوشري يلزم على
قراءة نافع التقاء
الساكنين على غير حده
فينظر فيه (قوله في لغة
بنو ربوع) قال شاعرهم
وهو الأغلب العجلي

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها * المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى
(كقوله) كان برزون بأعصام * زيد حمارك بالاجام
فاضاف برزون الى زيد وفصل بينهما بالنداء الساقط حرفه وحمارك خبر كان (أي كان برزون زيد) حمارا
(بأعصام) وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله * باي تراهم الارضين حلو * أراد باي
الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جرة وقت الهوادي * أراد
معاود وقت الهوادي جرة والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل مانصب * مفعولا او ظرفا آخر ولم يعب
فصل يمين واضطرار او جزا * باجنبي أو بنعت أو نذا

*(فصل في أحكام المضاف للياء) * الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أي المضاف لمناسبة الياء سواء
كان صحيحا (كعلامي) وعبدى أو شبيها بالصحيح كدلولي وظبي (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف في
أيهما أصل ففعل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه أصل كل مبنى
والياء مبنية والفتح أصل ثان لانه أصل ما بيني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر
(ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل)
لا يأتي فيها ذلك (وهي المقصور وكفتي وقذي) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه
(كابنين) بالوحدة (وغلامين) واثنين بالمثلية (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين
(فهذه الاربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى
المحذوف والمنقوص وجمع المذكر السالم ملغيا ما دغم في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم
قابلا للتحريك (والياء معها واجبة الفتح) للتحفة والتحرر لا لتقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف للياء اكسر اذا * لم يك معتلا كرام وقد
أو يك كابنين وزيد بن فدي * جميعها الياء بعد فتحها احتدى

(ونذر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحيى ومعا في الوصل بسكون ياء محيى وليبيان ان ذلك في
الوصل عطف عليه ومعا في الافلا حاجة لذكره (ونذر) كسر ما بعدها) أي بعد الالف (في قراءة الاعمش
والحسن) البصري قال (هي عصا) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أي الكسر مطرد في
لغة بني ربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والاعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم
(بمصر نحي أني) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه ما في وهذا، اللغة حكاهما الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو
ابن العلاء قاله الشاطبي وبذلك سبق ما قاله المعري في رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما
أنتم بمصري نحي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين
كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فاتمى معهم ساكتان ونظيره الكسر في شد وفي مع القوم وان كان الكسر
في الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) في حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

قال لاهل لك ياناقى * قالت له ما أنت بالمرضى وقول الزنخشري هي ضعيفة واستشهدوا لها بيت مجهول مردود بان غيره قال (في
انه للاغلب قال أبو شامة ورأيت أنه أنافي أول ديوانه فاو له هذا الرجز أقبل في ثوبى مغافرى * عند اختلاط الليل والعشى *
يجر ثوب ليس بالحقى * (قوله قاله الشاطبي) قاله المرادى أيضا في شرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معين انها صواب وكان ثقة
بصير او لا التفات الى من طعن في قراءة حمزة هذا قال الكسائي كان نصير النحوي محملا قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحوي يحسبونه
من حمزة غلطاً انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم ان المعري لم ينفر دعما قاله في رسالته فاقاله المصنف

محامل عليه وان كان ممن روى بالاحاد وانما هو مبني منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو ان ٦١ القراءة بالرأى والمحق أنها سنة متبعة

وقدر قرى باردا في حيان
على الزخشرى فراجعته
(قوله أودى بنى الخ) قال
الدنوشرى بعده

فالعين بعد مدهم كأن
حدافها سملت بشوك
فهى عورت مدمع

فاطلق الجمع فى قوله
حدافها وأراد الاثنين
وقوله عند الرقاد أى رقاد

الناس (قوله هوى) بفتح
هاء الواو (قوله ورويت
عن النبي صلى الله عليه

وسلم) حيث قرأ بها أبو
عاصم الجحدري ومن
ذكر يلزم أن تكون مروية

عن النبي صلى الله عليه
وسلم لأن القراءة سنة متبعة
كما علمت وانما تظهر

الحاجة الى قوله ورويت
الخ على ما هو مخالف للحق
فقطن له (قوله فان بعض

العرب لا يقلب) ان كان
عدم القلب لازما عنده
فخالفته لدعوى المصنف

الاتفاق ظاهرة وان كان
جائزا ويجوز القلب عنده
أيضا فلا مخالفة

(هذا باب اعمال المصدر)
(قوله قدلول المصدر الخ)
فى الاشياء والنظائر

للسيموطى قال الشيخ بهاء
الدين بن النحاس الفرق
بينهما ان المصدر فى الحقيقة

هو الفعل الصادر عن
الانسان وغيره كقولنا
ان ضرب بام صدر فى قولنا يعجنى ضرب زيد عمر افيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدر ايجازا نحو ضرب فى قولنا ان ضرب بام صدر

(فى باب الاضافة) الاجتماع المثلين (كقاضى) رفعوا نصبا وجر (ورأيت ابني) بفتح النون (وزيدى)
بكسر الدال (ومررت بابنى زيدى وتقلب واوا الجمع) السالم فى حالة الرفع (ياء) لان الواو الياء اذا اجتماعتا
وسبقت احدهما بالساكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو فى ياء
المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يربى بنى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا فى طاعون واحد
(أودى بنى وأعقبونى حسرة) * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فأودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم وأصله بنوى عمل فيه ما تقدم (وان
كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كافى) (أودى بنى و) جاء (مسامى) وعشرى وظاهر
سياقه انه يريد بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو فى ذلك تابع للترتيب المذكور فى قول النظم
وتدغم الياء ياء الواو وان * ما قبل واو ضم فأكسره يهن

واختار ابن جنى ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كافى أخرج جرو وأصله أخرج وفانهم قلبوا الضمة
كسرة أولا لانها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على المحرف الاقوى الابعـدان
قدموا على المحركة الضعيفة ولوعكسوا المكان اقداما على الاقوى من غير تدرج قلت لا يمكنهم العكس
فى أجزائه يؤدى الى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه فى مسامى فان موجب قلب الواو ياء اجتماع

الواو والياء وسبق احدهما بالساكون وانما قدم قلب الضمة فى أجزائه فى مسامى لان قلب الواو ياء فى
أجزائه عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسامى ناشى عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو
(فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين (كصطفى) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر
وأما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالنقص (وتسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كسماهى

اذلا موجب لقلب ياء وأطلق الناظم فقال وألفاسلم (وأجازت هذيل فى ألف المقصور قلبها ياء) عوضا
عن كسرة المحرف التى يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعن هذيل أن قلبها ياء
حسن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلى (سبعوا هوى واعنقوا هوهم) * فتخرموا واو لكل جنب مصرع
فهو ياء أصله هوى فقلب الالف ياء وأدغمها فى ياء المتكلم والواو فى سبعوا تعود الى بنيه الخمسة فى قوله

أودى بنى واعنقوا تبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا بالحاء المعجمة والراء مبني للفعل أى خرمتهم
المنية واحدا بعدوا وحذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغيره ذلول وهو المرتفع من
الارض ويجوز أن يكون تصغيره ذلول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيها انتهى وهـ ذيل حى من
مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيم بن مدركة أمهم أهند بنت وبرة أخت كلب بن

وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هـ ذيل بل حكاه عيسى بن عمر عن قرش وحكاها
الواحدى فى البسيط عن طيئ فى قوله تعالى فن اتبع هداى وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن اسحق
وعيسى بن عمر وهى وهى عصى ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قاله الشاطى (واتفق الجميع)
من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (فى على ولدى) الظرفيتين كما فيه مد المرادى

وهو ظاهر فان الكلام فى المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لاتضاف وفى دعواه الاتفاق نظر فان
بعض العرب لا يقلب فى قول لداى وعلاى قاله المرادى فى شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف
ياء (بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو عليه ولديه وعلمنا ولدينا وكذا الحكم فى الى) نحو الى وظاهر
كلام المرادى السابق أن من يقول لداى يقول الاى فانه قال بعد أن قال ذلك وكذا الى انتهى وأورد
الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسم الواحد الا لا هوى النعم

* هذا باب اعمال المصدر (اعمال) (اسمه) *
ومدلوله ما يختلف قدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث
قدلالة اسم المصدر على الحدث انما هى بواسطة دلالة المصدر وتحقيق ما هيتهما ان يقال (الاسم

منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للشيء الصادر عن الانسان وغيره كسبعان المستقي به التسييح الذي هو صادر عن المسيح لا لفظت سبى حبل المعنى المعبر عنه به هذه الحروف ومعناه البراءة والتزينة انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدران المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالتهميش فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقديرة ولون مصدر واسم مصدر في الشيتين المتعارين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور والاكل والاكل فالظهور المصدر والظهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اه وفيه مخالفة لما قاله الشارح تبعالغيره مرفى كلامه في باب المفعول المطلق ومضى ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٢ الحديث لاعلى لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول

الدال على مجرد الحدث (من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وجماد) علمين (للفجرة) بسكون الجيم (والجمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدؤا بيمين زائدة لغير المفاعلة (كضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما (أو) كان (متجاوزا فاعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء) بضم أولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوا (فانهما) أى فان الغسل (بزنة القرب) والوضوء (بزنة) (الدخول في) قولك (قرب قريبا ودخل دخولا فهو واسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولا الاسم الدال والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضع في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعده اخبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حذف قول النظم * والامران لم يك للثنون محذوف فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدؤ بيمين زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تتبع فيه ابن الناطم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمى وانما اسمه أحيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فصدر) يعمل المصدر عمل فعله (في التعدى وال لزوم) (ان كان يحل محله فعل امام مع ان) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيد أمس) الثاني نحو (يعجبنى ضربك زيد اغدا) فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول (أى ان ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع في الثاني (أى أن تضربه) غدا (وأما مع بنا) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبنى ضربك زيد الآن أى ما تضربه) الآن (ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لا تنفاه هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان أو ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا فافيه حذف لاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضع في شرح القطر المنع دعه بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضع والى افعال المصدر عمل فعله أشار الناطم بقوله

بفعله المصدر المحق في العمل * ان كان فعل مع ان أو ما يحل محله وبقي من شروط افعال المصدر شروطه العدمية وهى أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أن يعجبنى ضربك زيد ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عروا قبيح خلافا للكوقيين ولا محدودا فلا يجوز أن يعجبنى ضربك

المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث الآن يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدونشوى أى أو ذات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط عمله في غير الظرف والمجاور والمحذور وأما ما يعمل المصدر فيهما وان كان لا يحل ماذ كرمحه كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمها عليه كما قاله المصنف في شرح بان سعادوبيناه في الحواشي (قوله والزمان حال فقط) قيد لمحل الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض أنه اذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محذوف المصدر بل ما وليس

الغرض ان ما لا يحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله ما لفاعله الامر أن زيدا أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غيرها مع امكانها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لما فاتته بخلاف ما فاتتها لاتنافيه (قوله ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجوز تعلقه ما به وماها ما في التعلق بكل غادورا مع الان هذا المصدر لم يذ كر لذلك كما ان الفعل الثاني في قام قام زيد لم يؤت به للاسناد (قوله خلافا للكوقيين) احتجاجا بقوله وما الحرب الامامتهم وذتم * وما هو عنها بالحديث المرجم فان ظاهره ان منها متعلق به والذي هو ضمير المصدر أعني ضمير الحرب تأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق بأعني مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراءوا الميم المشددة الذي لا يؤلف على حقيقة واذا جعل متعلقاته فندمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أى مرجعها أو على تقدير وماها والحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله يحل بي بالجد الذي هو حازم * بضربه كفيه الما لنفس راكب

واعمل الضربة ونصب بها المـ لا واما نصب راكب فنصب ببيحاىي والجمادى بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والمسالبا القصر الصغراء والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الموضوع وتيمم وسقى بذلك المسار كما معه كاديموت فاحيا نفسه فشا ذلا يقاس عليه والمراد من كونه محدودا أن يكون مردودا الى فعله قصد التوحيد والدلالة على المدة فان كان فعله مصدرا غير مقصود بها التوحيد نحو رهبة ساوى العارى من التاء فى صحة العمل كقوله فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كلواوارد فاعمل رهبة فى عقابك لان التاء فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبني على فعلة كرجة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا لنا كلواوارد ووطنناهم كما توطأ الواورد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا أعم من أن يتبع بالنعى أو غيره فلا يجوز عجيبت من قتالك نفسه زيد ولا عجيبت من اتيانك مشيك الى بكر ولا عجيبت من شربك وأكلك الابن فاما قول المحطية

أرمنت ياساميينا من نواكم * ولن ترى طاردا للحم كالياس فقوله من نواكم ليس متعلقا بالمصدر وهو ياسالنته بقواه مينا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره يشست من نواكم فان قلت قد جوز السير فى قوله أرواح ٢٣ مودع أم بكور أنت فانظر لاي ذاك تصير

كون أنت فاعل المصدر قلت قدر دعاه الفارسي بان المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم على ان أنت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواح امامبا الغة واما على معنى ذوزواح (قوله ولا موصوفا من معموله باجنى) ولو كان المعمول ظرفا كما فى الآية الشريفة والفاصل ظرفا أوجار او مجرور كما فى قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيا ما مع أدوات ولهذا اعترض فى المعنى

زيد ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبنى ضربك الشديد زيد ولا محذوف فلا يقال ان باء البسـ معلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدأتى خلافا لقوم ولا موصولا من معموله باجنى فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما ما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يجوز أعجبنى زيد أضر بك قاله فى شرح القطر أخذ من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله

الان ظلم نفسه المرءين * اذالم يصنع ان هوى يغلب العقل (و) عمله (منونا أديس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتكثير (نحو أو اطعام فى يوم ذى مغبة يثيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويثيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يثيما والمسغبة الجماعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفىون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مفعول ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله معرقا (بال قليل) فى السماع (ضعيف) فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه (كقوله ضعيف البكاية أعداءه) * يخال الفرار براخى الاجل

فالبكاية مصدر مقرر بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نهكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يبعد الاجل وفى التنزيل ان الموت الذى تغفرون منه فانه ملائكم واختلاف فى المصدر المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه يعمل والكوفى لا يعمل كما لا يعمل المنون وجوزة الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت أل فيه معاينة للضمير كما فى البيت ومنع عجيبت من الضرب زيد اعمر او واقفه أبوحيان ويرد عليهم اقوله عجيبت من الرزق المسىء الله * ولترك بعض الصالحين فقيرا أى عجيبت من أن يرزق المسىء الله ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا وفى أعمال المصدر فى أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله * مضافا ومجردا أو مع أل * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا) لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكل المصدر) فى العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة

على الزمخشري اذ علق أيا ما بالصـ يام فان فيه الفعل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال ان يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف تكلم على هذه الآية فى الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى وقال ان الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تنقـ بدذلك اليوم ولا غيره بل تتعلق بمحذوف أى برجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا فى الخصائص عليها فى الترجمة التى فيها باب فى تجاذب المعانى والاعراب وذكرا ما حاصله ان الظرف فى المعنى متعلق برجعه الا أنك اذا جعلت على هذا الزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نهيت على هذا ليقطن من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعة للمعنى وقد نهينا على ذلك فى حواشينا على الالفية فى أول باب ظن وأخواتها (قوله نحو أو اطعام الخ) قال الدنوشى والاكثر فى المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالأية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله فيكالمصدر فى العمل) الوارد فى أعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبي ولم يأت فيما أحفظ منونا ولا معرفا بال ولم يأت

الناظم له في كتبه مثال لأنه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره أعماله في جميع أحواله والامر محتمل (قوله)
فصاحب مصدر ميمى) قال الدونشري ٦٤ مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ما هو الحق عند

المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث بن خالد الخزومي ونسب به الموضع في المغني للعريحي
تبعه الحريري (أظلم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم)
فصاحب مصدر ميمى مضاف الى فاعله ور جلام مفعوله وجهه أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول
مطلق على حد تعدت جلاما وظلم خبران وظلم منادى بالجمزة (واركان) اسم المصدر (غيرهما) أى
غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو برنة حدث الثلاثى (لم يعمل عند البصريين) لان أصل
وضعه غير المصدر فالغسل موضوع لما يغسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (ويعمل
عند الكوفيين والبغداديين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي
(أكثر اربع دردم الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرقا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف الاول أى عطائك اياى المائة على
حد حتى يعطوا الجزية أى يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهى الابل التى ترتعى نعت
مائة والخطاب لفر بن الحرث الكلابى وكان من خبره ان القطامى أسر فخلصه فزور دعليه ماله وأعطاه
مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضع من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا
ينافيه قول النظم ولا اسم مصدر على التذكير لان ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر الى فاعله)
لشدة اتصاله به (ثم ياتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو
الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلبت المفسدون وتعمات المصالح
(ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيش الاسدى
أفنى تلادى وما جعت من نسب * (قرع القواقير أفواه الاباريق)

فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على القافية يافى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقير
بقافين وزاى معجمة أقداح يشرب بها الخروا حادها قافوزة وأما قافوزة براءين معجمتين فجمعها قوازير
كقوارير بجمه مملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت في الجمع
والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الأفواه فيكون من القسم الاول وتلادى بكسر التاء المثناة فوق
المال القديم من تراث وغيره وجعت بمشديد الميم والنسب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على
المضياع والدور والاموال الثابتة التى لا يقدر الانسان أن يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر
الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من
استطاع اليه سبيلا) فحج مصدر يحل محله أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة
فاعله (أى وأن يحج البيت المستطيع) وللسانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا
دليل فيه (وأما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكّر المفعول) في اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف الى
المفعول ثم لا يذكّر الفاعل في اللفظ (فكثير) فيهما فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائى و) الثانى (نحو
لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائى مهذرم مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر
مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثانى الفاعل (ولو ذ كر لقل دعائى اياك
ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الاربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل الى ذلك أشار الناظم بقوله
وبعده الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله

(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحتمل على المحل فيرفع) ان كان المجرور

به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من أهل اللغة قاله (قوله) وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على
كلام أبي حيان ومرفى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله) ومن دعائه الخير) قال اللقاني الانسب بقوله وعكسه أن لا يذكّر الفاعل

الناظم له في كتبه مثال لأنه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره أعماله في جميع أحواله والامر محتمل (قوله)
فصاحب مصدر ميمى) قال الدونشري ٦٤ مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ما هو الحق عند
المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث بن خالد الخزومي ونسب به الموضع في المغني للعريحي
تبعه الحريري (أظلم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم)
فصاحب مصدر ميمى مضاف الى فاعله ور جلام مفعوله وجهه أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول
مطلق على حد تعدت جلاما وظلم خبران وظلم منادى بالجمزة (واركان) اسم المصدر (غيرهما) أى
غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو برنة حدث الثلاثى (لم يعمل عند البصريين) لان أصل
وضعه غير المصدر فالغسل موضوع لما يغسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (ويعمل
عند الكوفيين والبغداديين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي
(أكثر اربع دردم الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرقا)
فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف الاول أى عطائك اياى المائة على
حد حتى يعطوا الجزية أى يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهى الابل التى ترتعى نعت
مائة والخطاب لفر بن الحرث الكلابى وكان من خبره ان القطامى أسر فخلصه فزور دعليه ماله وأعطاه
مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضع من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا
ينافيه قول النظم ولا اسم مصدر على التذكير لان ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر الى فاعله)
لشدة اتصاله به (ثم ياتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو
الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلبت المفسدون وتعمات المصالح
(ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيش الاسدى
أفنى تلادى وما جعت من نسب * (قرع القواقير أفواه الاباريق)
فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على القافية يافى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقير
بقافين وزاى معجمة أقداح يشرب بها الخروا حادها قافوزة وأما قافوزة براءين معجمتين فجمعها قوازير
كقوارير بجمه مملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت في الجمع
والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الأفواه فيكون من القسم الاول وتلادى بكسر التاء المثناة فوق
المال القديم من تراث وغيره وجعت بمشديد الميم والنسب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على
المضياع والدور والاموال الثابتة التى لا يقدر الانسان أن يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر
الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من
استطاع اليه سبيلا) فحج مصدر يحل محله أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة
فاعله (أى وأن يحج البيت المستطيع) وللسانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا
دليل فيه (وأما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكّر المفعول) في اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف الى
المفعول ثم لا يذكّر الفاعل في اللفظ (فكثير) فيهما فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائى و) الثانى (نحو
لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائى مهذرم مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر
مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثانى الفاعل (ولو ذ كر لقل دعائى اياك
ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الاربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل الى ذلك أشار الناظم بقوله
وبعده الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله
(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحتمل على المحل فيرفع) ان كان المجرور
به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من أهل اللغة قاله (قوله) وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على
كلام أبي حيان ومرفى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله) ومن دعائه الخير) قال اللقاني الانسب بقوله وعكسه أن لا يذكّر الفاعل

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال في المعنى يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف أى ومخافة الليان ولولم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذا المراد انه داين حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقة لعامله في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي يروى بكسر اللام وهو أقيس كخرمان وعرقان وفتحها فاقيل مصدر كالشنان فيمن سكن نونه وقيل لصفة للفاعل أى مخافة الرجل الذى يلوينى عن حق قاله الفارسي ورأى ان ذلك أحق من تقديره مصدر الكثرة فعلان في الصفات وتندوره في المصادر (قوله ومذهب سيديويه والجمهور منع الاتباع على المحل) لان شرطه ان يكون مجوزا لا يتغير عند التصريح به وهنالك صرح برفع الفاعل ونصب المفعول ٦٥ تغير العامل بزيادة التنوين

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال

اللغاني لا يخفى صدقه على

أمثلة المبالغة وان اسم

النساء على يقع (قوله

والفعل انما يدل على الخ)

علل اللغاني خروج الفعل

بقوله لانه انما يدل على

نسبة الحدث الى فاعل ما

(قوله لان الفصل لا

يتقدم الخ) المحققون

منهم على جواز تقديمه وقد

قدمه السعدي تعريف

الخاصة في التهذيب وبيننا

ذلك في حواشي شرحه

للخبيص ولعل نكتة

التقديم هنا لا يتوهم

رجوع ضمير فاعله للحدث

لأن آخر اقرب به حينئذ (قوله

عمل مطلقا) ظاهره ولو

مصغرا أو موصوفا (قوله

أحدهما ان لا يوصف)

ظاهره ولو بعد العمل

وان الكسائي أجاز عمله

فاعلا كقوله (وهو لبديد العامري يصف أتنا وجمارا وحشين حتى تهجر في الأرواح وهاجها) * (طلب المعقب - حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم

الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أى كما يطلب

المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجرور مفعولا (قوله) وهو زباد العتري لا رؤية

قد كنت داينت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا)

فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أى مخافتى الافلاس والليان بكسر

اللام وفتحها وهو الاكثر المطلب بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجر ما يتبع ماجر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيون وبعض البصريين ومذهب سيديويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء

من ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتويل خلاف الظاهر

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي وال لزوم (وهو ما دل على الحدث والحدث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس

يشمل جميع الاوصاف والافعال (فخرج ب) ذكر (الحدث) اسم التفضيل (نحو أفضل و) الصفة المشبهة

نحو (حسن فائما) لا يدلان على الحدث و) انما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله (اسم المفعول) نحو

مضروب و) الفعل نحو (قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على

الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالانتماء وفي غالب المسخ تقديم الحدث على الحدث

والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فان كان) اسم الفاعل

(صلة لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس

أو الآن أو غدا وذلك لان هذه موصولة وضارب محل ضرب ان أريد المضى أو يضرب ان أريد

غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن صلة آل في المضى * وغيره اعماله قد ارتضى

(وان لم يكن) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين وشروطيين وجوديين فالعدميان

أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه لالحال أو

(٩ تصريح في) مطالعا وفي التخييل ان الكسائي يحيز اعمال الموصوف وحكى سور افرسخا وأجاز ان زيد اضارب أى

ضارب دون أن اضارب أى ضارب زيدا أو مقتضى قوله دون كذا لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنما زيد اضارب

أى ضارب على ان أيا خبر ثان وليس بشئ لان أيا لا يحذف موصوفا الا اذا سمعوا لانهم لا يمكن تمكن الصفات وصحح المصنف

في المعنى جواز وصفه بعد العمل فجوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يتبعون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام

يتبعون فضلا نعتا لا آمين ورد على أنى البقاء منعه ذلك وقوله ان يتبعون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من الذكر وهو تقدم

النهي والتقييد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقد رآب البقاء مضافا أى ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات هلى

بما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والطباب والمساواة واعلم ان محل اشتراط

عدم الوصف انما هو في افعال اسم الفاعل في المفعول به اذا لم يكن ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقاً لانهما ما يتوسع فيهما وبه يعلم انه يعمل في المفعول به مطلقاً فلا شاهد له كسأني فيما احكامه من سور افرسخا وأما ما استدلل به من قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخياط المزايل فاجابوا عنه بأنه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف في الحواشي وقالوا لاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بحكمة اجنبية وأخف الامر من عندي ارتكاب الابتداء في فاقد أما اعماله فلا لانه ليس أهلاله لتجرده من علامة التأنيت مع انه لمؤنث بذليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معتزة بين المبتدأ والخبر مبنية للفقود ما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط في افعال اسم الفاعل ان يكون ظاهراً ولا غير ذلك مما تقدم في شروط عمل ٦٦ المصدر كن سأتى في باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل بمحذوف وانه يفصل بالظرف

وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبي فعليه من شروط عمله ان لا يفصل بالاجنبي فليحجر (قوله على حكاية الحال) قال اللقاني أي يقدر الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقين في معنى حكاية الحال (قوله في انز اتفاقا) قال الدونشري هو صاحب احكامه ابن عصفور وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الاشموني وهو يرد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما احكامه عن ابن عصفور عن ذكر نقله المصنف عنهم في الحواشي كما بيناه في حواشينا وذكرنا في المقام ما ينبغي مراجعته (قوله أودى

الاستقبال) لانه انما عمل جملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي (لما مضى) لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه (خلافاً لكسائي) في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجاعة واستدلوا به قوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حكمة) ولهم (في باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال) الماضية (والمعنى ببسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بذليل) ان الواو في وكلمهم واو الحال اذا يحسن ان يقل حازيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال (ولم يقل وقلبه ناهم) بالماضي ونخل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أمارفع الوصف الضمير المستتر بخائز اتفاقاً (و) الشرط الثاني (اعتماده على استيفهام أونفي أو مخـ برعنه أو موصوف) أودى حال فالاستفهام والنفي (نحو أضراب زيد عمر او ماضرب زيد عمر او) الخبر عنه نحو (زيد ضارب أبوه عمر او) الموصوف نحو (مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو حازيد راكباً أبوه فرسا (والاعتماد على المقدّر) من الاستفهام والنفي والخبر عنه والموصوف وذو الحال (كالا اعتماد على المفعول به) من ذلك (نحو مهيمن زيد عمر أم مكرمه) فمهيمن رفع زيد او نصب عمر الاعتماد على الاستفهام المقدّر (أي أمهيمن ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتماداً على الموصوف المقدّر (أي مصنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميمون

(كناطح صخرة يوما ليوهنا) * فلم يضرها واوهي قرنه الوعل

كناطح نصب صخرة اعتماداً على الموصوف المقدّر (أي كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرهما كفرس أو كتمف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادرو والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحة تين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتسديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنا ين عزعها (ومنه) أي من الاعتماد على الموصوف المقدّر (باطال العاجبلا) فطالعنا نصب جببلا اعتمداً على الموصوف المقدّر (أي يارجل طالع العاجبلا وقول ابن مالك) في النظم أو حرف ندا تصرح منه (انه اعتمداً على حرف النداء) وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء

لا يصلح

الحال) لعل المصنف أدرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد قال في الحواشي أدرج

الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها فليل دانية صفة يهذوف أي وجنة دانية وقال ابن جني دانية عطوف على متكئين انتهى والاعتماد في الآية انما يحتاج اليه من يشترطه في المرفوع (قوله ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبني على ان الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع ويأتى عن المعنى خلافه (قوله وقول ابن مالك الخ) رأيت بخط الدونشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الالفية لان قول ابن مالك وولى استفهاماً الخ ليس فيه تصریح بانه اعتمد عليهم بل انه يعمل اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمداً على حرف النداء فما باله ذكره مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لرفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كونه معتمداً على الاستفهام والنفي ويجاب بان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بحالة المعترضين فان قلت أي نكتة في حذف المضاف من الاستفهام والنفي والتصریح بحرف في قوله أو حرف ندا قلت سره انه قد شاع

اطلاق الاستغهام والنفي على أدانهم بخلاف النداء فان قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل في قوله أوصفة قلت عرج به لرفع قصر
الصفة على الصفة التي صرح بموصوفها معها والظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال انها داخل في قوله وقد يكون نعت
محذوف الخ لكن اطلاق النعت على ما يشمل الحال لم يعد بخلاف اطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذي ادعى انه ظهر له ما خوذ من
كلام الشهاب القاسمي برمته (قوله بدليلين أحدهما انه يصح الخ) قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدلان على كون الشرط الثاني
لعمل النصب دون الاول كما لا يخفى وذلك ان ما مثل به معتمد فلا قرب أن الاعتماد شرط للعمل وبذلك يشعر تمثيله فيهما مضي
بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فإفراجه الخلاف بين الجمهور والكسائي وأتباعه في اشتراط الحال أو
الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير (قوله وذهب الاخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتماده
على استغهام الخ وقد نقل عن المغني أنفا ان الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت انما سهل في مرفوع كما لا يخفى فكيف
يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف يحتاجون الى تأويله نعم هذا ظاهر على القول بان الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا
وتقدم للشارح في باب المبتدأ والخبر كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاعتماد انما هو في أن ترفع
الصفة لا يسد مسد الخبر الا اذا عتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت وأولوه قد بر ٦٧ (قوله تحول صيغة فاعل) فيه اشارة الى انها

انما تحول عن اسم فاعل
الثلاثي وهذا باعتبار
الغالب كما أشار اليه في
التسهيل فقال ورد بما بني
فعال ومفعول وفعل
وفعيل من أفعل يشير
الى قولهم دراك وسائل
ومعوان ومهوان ونذير
وسميع وزهوق فاندفع
قول اللقاني قوله يحول
بدل ع الى ان غير ها
لا تحول ومعلوم أن شبهه
محول عن شبهه لان
فعالها أشبه انتهى وفيه
اشارة أيضا الى الاعتذار
عن عملها مع أنها غير

لا يصالح لذلك (لانه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن الناطم
بمعناه والى هذين الشرطين أشار الناطم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل
وولى استغهاما او حرف ندا * أو نفيًا او جاصفة أو مسندا

وأشار الى الاعتماد على المقدّر بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب
لما لا يخفى العمل بدليلين أحدهما انه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني انه لم يشترط الصحة نحو أقام
الزبدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتد على
شي من ذلك واستدل بنحو قوله خير بنو هب البيت وتقدم في باب المبتدأ انه محمول على التقديم والتأخير
* (فصل في تحول صيغة فاعل للمباينة في الفعل (والتكثير) فيه (الى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء
وتشديد العين كضرب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعول) بكسر الميم كضراب (بكثرة)
واليها أشار الناطم بقوله فعال أو مفعول أو فعول * في كثرة عن فاعل بديل

(والى فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضرب (أو فاعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء
كضرب (بقلة) واليهما أشار الناطم بقوله * وفي فعيل قل ذا فاعل * وتسمى هذه الخمسة أمثلة المباينة
(في عملها) بغير وطه (المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم * فيستحق ماله من عمل * (قال) التلاخ

حارية على الفعل وكذا قال فيما ساقى في عملها ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشري ينظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة قياسي
أو سماعي أو قياسي في الثلاثة الاول سماعي في الاخيرين وقال بعد هذه الامثلة على مذهب البصر بين منقاسة في كل فعل متعدد ثلاثي
نحو ضرب تقول ضرباب وضروب وضرب ومضرب كذا قال أبو حيان وتقييده بمذهب البصر بين فيه نظر * (تنبيه) * من
العجب ان ابن الاثير في المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية الى ان عليهما أبلغ في معنى العلم من عالم ولا يرى ذلك صوابا لان
الحروف في الموضوعين عدة واحدة بل الذي يوجب القياس تقيض ما قالوه لان فعلا في وزن طريق وكريم وأمثالهما من أفعال الطبايع
التي لا تقع الا قاصرة وبناء فاعل يحى من المتعدى واللازم وما لا يكون الا لاقصر أضعف مما يكون له وللمتعدى انتهى وكان الاولى به
ان يقول انهم جعلوا فعلا أبلغ من فاعله لانه أقل حروفا وفاته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أغلبية
والمرجع في ذلك لاستقراء كلام العرب وقال في الفلك الدائر ان العرب نهوا باستعمال فعيل خبرا عن الجماعة وجره على المذكر
والمؤنث على انه كالصادر الواقعة على الاجناس وانه أشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه حرف مد وانما استعماله فعولا لكثرة لانه على
لفظ ذول الذي يقع مصدر نحو الدخول والخروج (قوله للمباينة في الفعل) قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم في الفعل والمفعول
وهو يخالف كلام الشارح (قوله أو فعول بقلة) صريح كلامه ان القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال
الدنوشري والظاهر انه لا مخالفة (قوله في عملها) من هنا استشكل قول الفقهاء طهور بمعنى مطهر لغيره وهو محمول عن
ظاهر وهو لا يتعدى لان فعله طهر بضم العين وأجيب بما قدمنا في باب تعدى الفعل ولزومه فراجع (قوله بشر وطه) قال اللقاني

قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد بالامثلة المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زهم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل ولوعني الماضي مجردة من آل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله * بكيت أخلا وأصحمد قومه * ألا ترى انه يرثيه وأجيب بانه على حكاية الحال (قوله في مزية خسته) المزية بتخفيف الياء مصدر كحمدة وتشديد الياء محض وهذا المصدر يضاف تارة الى الفاعل فيقال مزية فلان الشاعر وتارة الى المفعول فيقال مزية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مثنى ٦٨ بها للدنو شري في ضبط مزية بيت كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكحمدة فقال

بالقاف المضمومة والحاء المعجمة (أنا الحرب لباسا اليها جلالها) * وليس بولاج الخو الف أعقلا فنصب جلالها لباسا لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله وأراد بالجلال بالجم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في وياج من الولوج وهو الدخول والخو الف بالحاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضلعت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال أو على الخبرية لئلا ينزع تعداد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها واثاء واذا قامت الحرب لا يبلغ البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مزية خسته أمية بن المغيرة المخزومي

(ضروب بنصل السيف سوق سمانها) * اذا عدم وازاد افانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب أو أنت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك أضافه الى السيف وقديس السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرب الابل السماء للضيفان عندهم الزاد (وحكي سيبويه) بمعناه (انه من جارواثكها) فنصب بواثكها جمع باثكة وهي السمينة المحسنة من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في نادر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (وقال) عبد الله بن قيس الرقيات (فتان أمامهما فشيبة * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدر فنصب هلالا بشيبة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشيبة هلالا (وقال) زيد الخيل سمى بذلك لانه كان له خمسة أفراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخيل بالراء (أتاني أنهم مرقون عرضي) * جعاش الكرمين لها فديد

فنصب عرضي مرقون جمع مرق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لا تاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجعاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جعش وهو الصغير من الخير خبر مبتدأ محذوف أي هم جعاش والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيب والغديد بالغاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده واعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وخجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يحجز الكوفيون اعمال شي منها لخالفتها الاوزان المضارع ولعناء وجعلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فلان شراب ولم يحجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل وأجاز الجرعى اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

وكالمجدة من حيث الوزن مزية وقد نظمت ذلك بقولي

ومزية بلا تشديد ياء كحمدة ومن شدة خطي انتهى ولو ذكره هنا كان أنسب وختم الرجل زوج بنته (قوله أو أنت ضروب) هذا متعين كقولك فانك عاقر (قوله فشيبة هلالا) الظاهر انه على اسقاط الخافض أي بهلال لانك تقول ما زيد كعمرو ولا شبهه قال الدنو شري ومن اعمال فعيل أيضا قول الشاعر حتى شاتها كليل موهنا عمل

باتت طرما وبات الليل لم ينم فاعمل كايلا في موهن انتهى وهذا البيت استدله سيبويه على اعمال فعيل ورد بان موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائج الفعل بخلاف المفعول به قال في الباب الثالث من المغني ويوضح كون

الموهن مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كايلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه (فصل كما يقال أتبعك يومك أو مائة استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل الكلام على الجازع امكان جملة على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغاء اطبقوا على ان الجازع خبر من الحقيقة (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعول الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه الموضوع لافادة المبالغة والتمثيل هذا حاصل ما فيه * (فائدة) * مما كتبه الدنو شري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل الخ أمارده عليهم في منع التقديم فظاهر وأمارده عليهم في تقدير الفعل فوجه ان لا يصح التقدير هنا لان امالا فصل بينها وبين الفعل بحملة

﴿فصل﴾ * (قوله كمفردهن في العمل) لا يخفى انه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتزليل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراجون برحمتهم الرحمن غذف معمول الراجون اما قصد اللعموم أى كل أحد أو المراد من يوجد منهم الرحمة وفي الحديث سؤال مشهور وهو ما المحكمة في الاتيان بالراجين وهو جمع راحم دون الرجاء الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وأنه لا يرحم إلا من كان عنده رحمة زائدة وإنما أتى برجاء في قوله وإنما يرحم الله من عباده الرجاء لأن لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرجن دال على العقوب بالاستقرار حين ورد لفظ الجلالة ليكون الكلام مسوقاً للعظيم فلما ذكر ناسب أن يذكر معه من عظمت رحمة ولما ذكر لفظ رجن الدال على المبالغة في العقوبة ذكر معه ما يدل على كل رحمة وإن قلت قال بعضهم وخق هذا ٦٩ الجواب أن يكتب بماء الذهب على صفحات القلوب

﴿فصل﴾ *

(قوله ويجوز في الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم منه أن لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو المحر في باب كان أما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور إليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهراً فان كان ضميراً أمفضلاً تعين جره خلافاً للاختصاص وهشام أو منفصلاً وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معرباً بالحرركات وهو بال والمضاف اليه مجرد منها والايس إلا النصب فتخلص أن التالي لا وصف تارة يجب

﴿فصل﴾ * تنبيه اسم الفاعل وجمعه) تبحر حواطة كسيرة أذكروا تانياً (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعهما كمفردهن في العمل والشروط) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط خيراً ما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكروا فاعله مستتر فيه والحالة منصوبة به ولا يحتاج إلى شرط لا فترانه بال (وقال تعالى هل هن كاشفات ضره) فكاشفات جمع كاشفة فاعلهما مستتر فيهما وضره مفعولها وهي معتمدة على الخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) خشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وجزء والكسائي وأبصارهم فاعل به لا عتماده على صاحب الحال (وقال) عنبرة العيسى الشاتمي عرضي ولم أشتمهما * (والناظرين إذا لم ألقهما دمي)

فدمي منصوب بالناظرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصينا ومرة وأراد بدمي قتلى والمعنى انهما يندران على أنفسهما في الحلاء أنهما إذا القيا قتلاه فاذا القيا أمسكاعنه هيبه له وجنباهنهما (وقال) طرفه بن العبد (ثم زادوا أنهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم ان المنوحة على تقدير الباء وفخر بالحاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروي فخر بالجم جمع فخور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فخر الرجل إذا كذب ومعناه أنهم لا يقسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل

﴿فصل﴾ * يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به) أى بالوصف (وإن يخفض باضافته) إليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) في السبع (ان الله بالغ أمره) وهل هن كاشفات ضره بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالآية الأولى قرأها خفض بالخفض والباقيون بالنصب والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض وأبو عمرو وحده بالنصب وإلى أشار الناظم بقوله * وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض * (وأما ما عدا التالي) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي وإليه يشير قول النظم * وهو لنصب ما سواه مقتضى * (نحو خليفة من قوله تعالى انى جاءك في الارض خليفة) وفي بعض النسخ وسكننا من وجاعل الليل

جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الأمران فاطلاق المصنف تبعاً للناظم جوازهما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا على الألفية (قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض ما يليه وغير ما يليه أمره مشكل لانه لا يضاف إليه إلا يضاف مرتين ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك الأعلى رأى فالظاهر أنه يكون معمولاً لمخزوف ولا يرد هذا ظان زيدا مطلقاً لكونه إذا لم يقدر المفعول الأول يلزم المحذف اقتصاراً وهو لا يجوز في باب ظن وإن قدرنا ناصبه لا نختار الأول ومحل امتناع المحذف المذكور إذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكننا فسكننا منصوب بمحذوف (قوله ان ينصب الخ) اختلاف في أيهما أولى فقيل النصب وإليه ذهب شيبويه وقيل الجر وقيل هما سياتن (قوله وأما ما عدا التالي فيجب نصبه) قال اللقاني أنظر مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني اذ مقتضاه جواز خليفته في الآية الثانية باضافة جاعل إليه مفصلاً بينهما في الأرض ويمكن الجواب بأن الجرور بالاضافة هو التالي حكماً وغيره غير وان تقدم لفظاً (قوله وفي بعض النسخ وسكننا) من هذا البعض نسخة اللقاني قال سياتن ان جاءعلا

في الآية غير عامل فقضية ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول فاعل هذا عامل في سكننا الذي هو غير تال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي يصح هو ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حالته الحكيم فالجزء ان كلاهما معمولان والافال الثاني معمول لمقدر كالتابع مطلقا قالوا لان شرط التبعية للاحل وجود محرر زاله لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضع هو قول السرافي والثاني الذي قلنا الاصح هو قول البصريين والزنجشري نقله السمين في اعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر انما ان سكننا معمول لمحدوف عندهم يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا أتبع المحرور) خرج بالمحرور والمنسوب فلا يجوز اتباعه لان شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الاصاله والوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله الاضافه لا لتحقاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله فظل طهارة اللحم ما بين منضج * ضعيف سواء أو قد مر معجل يحرق قدر عطف على محل ضعيف وأجيب بان الاصل أو طابخ قد ير حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب ٧٠ الرجل وزيد لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقريضة

سكننا والصواب حذفه لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر (واذا أتبع المحرور) بالوصف باحد التوابع الخمسة (فالوجه جر التابع على اللفظة فتقول هذا ضارب زيد وعمر) بالخفض عطف على لفظ زيد (ويجوز نصبه باضمار ووصف منون أو فعمل اتفاقا) أي وضارب عمر أو ويضرب عمر (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجهه والبصريين ويحتمل المذهبين قول الناطم واجر أو انصب تابع الذي انخفض * كناية عن جاء وما من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل (بان كان بمعنى الماضي) فنصب الشمس في وجعل الليل سكننا والشمس باضمار جعل (أي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز اضماره فلا بد ان تجعلها منصوبة باضمار ووصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي (الا ان قدر جعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار ووصف منون أو بالعطف على محل الليل لان جاء على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة في اضافته اعتبارا ان أحدهما أنها محضة باعتبار معنى الماضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ويعمل فيما أصيب اليه قاله اليميني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاء في صدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزنجشري كون الشمس معطوفة على محل الليل * (تنبيه) اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عموم معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدهما ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كظاهر القلب والثاني ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما يختلف فيه وهو

ما مر في باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرن بأل الماضي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار ووصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المتدولا تابعا (قوله أو فعمل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للذكور ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناطم الخ) اعترض بان قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع والالم يسمه تابعا (قوله ويتعين اضمار الفاعل) قال

اللقاني أي الماضي لان الوصف بعينه الآن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمر أمس وبكر ما غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتابه المحرور بالمصدر عند بعضهم خلافا لس والبصريين والفرق ان المصدر يحرز محله ما بعده اذا لم يمتنع اضافته منه ومنه واسم الفاعل فانه عند دخوله منهما يضاف اضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتامل انتهى ولعل في العبارة تحريفها والذي في المعنى ان للعطف على المحل عند المحققين شرط وطانها هو ذلك المحل في القصص وان يكون الموضع بحق الاصاله ووجود المحرر الطالب لذلك المحل قال وانبنى على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسألة اسم الفاعل ومصدر ثم قال لان الاسم المشبهة للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا قدل على ان من يشترط بقاء المحرر يؤول بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الاعلى القول بان عمله لشيء به الفعل (قوله عموم معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه دليل ما أتى في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة به ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مرفوعة يكون صفة مشبهة وبديل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

الدلالة على الحدوث وأخر جوابه الصفة المشبهة وعن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبني الا من اللازم لانه يكفي
اللازم اما وضعها أو كونه بالتحويل أو التزويل * (هذا باب اعمال اسم المفعول) * (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال
الدونشري انما لم يقل ما دل على حدث وحدوث لانه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله
غيره حتى لا يذكر لاجل الاحتراز به عن شيء آخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة ٧١ وفاعله الصفة المشبهة وأفعله فلا بد

من ذكره في حده ليحترز
منهما انتهى وهو كلام
المخفي بدبرته (قوله
كتدرج) قال الدونشري
فيه نظر وأهل الصلة
محدوفة أي متدرج به
(قوله وينفرد اسم
المفعول بجواز الخ) قال
اللقاني يعني من غير قبس
لانه سـ يذ كر جـ واز
الاضافة في نحو كانت
الاب واخرجه من حد
الصفة المشبهة انتهى ولا
يخفى ان صنيع المصنف
كالنظام يقتضي ثبوت
الانفراد بين اسم المفعول
واسم الفاعل والشارح
أخرج الكلام عن الظاهر
وجعل الانفراد بين كل
من قسمي اسم الفاعل
واسم المفعول وأحوجه
الى ذلك ما أسلفه من انه
اذا قصد باسم الفاعل
الثبوت أضيف الى مفعوله
وانه باق على كونه اسم
فاعل ومرفعه (قوله
والاصح أن يجعل الخ)
ظاهره ان اسم المفعول
حينئذ يصير صفة مشبهة

ما يتعدى لواحد فيقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع
ان حذف مفعوله اقتصارا جازوا الامتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن
مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيد الظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل
ليس عبيد فلان ظالمين فينشد ويجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كافي
الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة
تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك تائب النفس باخ
وشاهده من المتعدى لواحد قول الآخر

ما ارحم القلب ظلما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

(هذا باب اعمال اسم المفعول)

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر
والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كضروب) من المزيدي فيه نحو (مكرم)
بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كتدرج ومن المزيدي فيه كتدرج (ويجوز عمل فعل المفعول) أي
الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في انه ان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) لما تقدم من انه وانع
موقع الفعل لكونه صلة آل والفعل يعمل مطلقا (وان كان مجردا) من آل (عمل بشرط الاعتماد) على
الاستفهام أو النفي أو الخبر عنه أو الموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) لا
للساعي كما في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من آل المعتمد على الخبر عنه (زيد معطى أبوه
درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو واسم مفعول متعدياثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو
مفعوله الاول ودرهـ مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا
فرق (وتقول) في المقرون بال (المعطى كفايا يكتفي) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول
الذي يعطى ان أردت الحال والاسـ تقبال (أو أعطى) ان أردت الماضي (فالمعطى مبتدأ) وهو متعدي
لاثنين (ومفعوله الاول) لقائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى آل) الموصولة به (وكفايا
مفعول ثان به) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفرد اسم المفعول) المتعدى الى
واحد اذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت
(عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب
الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل وعمل معاملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم
مفعول المتعدى الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل
مستوفى قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية

وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لانائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم
المفعول اذا جرى مجرى الصفة بخلاف ذلك فهو خارج الكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر
من الانفراد الذي قالوه وتحرير المقام يطلب من حواشينا على الالفية (قوله المتعدى الى واحد) قضيته المنع في المتعدى الى أكثر من
واحد سواء لم يذ كر غير القائم مقام الفاعل نحو مرت برجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الاب درهما
ومعلم الاخ زيد اقام (قوله فانه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفع على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمجئ

وجناتها قال فرغ النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف لخالف المصنف في الحكم والشارح في رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر ان يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول في حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال في أن المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول أجرى مجرى الصفة في جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه أن يكون المرفوع بعده نائباً عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته ومطراً عليه أن يكون فاعلاً فاخترنا مراعاة الثاني مع أنه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى أنه ليس في شواهد الرفع ما يدل على أنه فاعل أو نائب ٧٢ فاعل (قوله فهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه أنه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس

على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لاعلى النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضع في المحاشي ومن خطه ثلاث وعقبه بقوله ويستل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذ أريد به معنى الحدث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجبر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثبوت ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس ومن شواهد النصب قوله لو صنعت طرفك لم ترع بصفتها * لما بدت مجلولة وجناتها ومن شواهد الجر قوله تمى لقائى الجون مغرور بنفسه * فلما رأى اتراع ثم عردا فجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب انتصابها ثم يجبر بالاضافة فراراً من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف الاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمودة ويعوض منه أل على رأى الكوفيين فنصبه (وتقول الورع محمودة المقاصد بالنصب ثم) بعد أن نصب المقاصد تجر هاو (تقول الورع محمودة المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أفعال وقد بين ان هذه الواجهة أصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع منه النصب ويتفرع عن النصب بالجر * (هذا باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي) * الهرد (اعلم أن للفعل الثلاثي الهرد ثلاثة أوزان) لارابع لها (فعلى بالفتح) في عينه (ويكون متعدياً كضربه) فانه متعد الى الهاء المتصلة به (وقاصراً كعدو فعل بالكسر) في عينه (ويكون قاصراً كسلم) بكسر اللام (ومتعدياً كعلمه) فانه متعد الى الهاء ولومثل بفهمه لكان أولى لماسياني وقدم الغالب في المفتوح

مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما تعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجلولة وجناتها) الشاهد فيه انه أجرى المفعول وهو مجلولة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفتها والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات ثلاث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة المحفوظ كذا في بعض الشروح (قوله تمى لقائى الخ) الشاهد فيه انه أجرى اسم المفعول وهو مغرور مجرى الصفة المشبهة وأضافه الى معجوله المضاف الى ضمير

الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمى وهو في اللغة يطلق على الأبيض والأسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فرغ (تمة) * قد يعامل الاسم الجماد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا وادبا عسلا مأوؤور دننا وادبا عسل المسابحجر أو عسلا الماء أو ماء لتأويل عسل بمعنى حلوا وتقول مررت بقوم أسدا انصارهم وأسدا الانصار أو الانصار أو انصار التأويل أسد بمعنى شجاعان ومن ذلك قوله فلولا الله والمهر المغدى * لا بت وأنت غرابال الالهاف فاجرى لتأويله بمتعب مجرى الصفة المشبهة وقوله فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكاب تدونه كلب فاضاف كلام فراشة وفرعون الى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بالميم وأراد بذلك ان هذا الذي هجاه هذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب برميته بالحماقة والتجبر * (هذا باب أبنية مصادر الثلاثي) * (قوله ولومثل بفهمه كان أولى لماسياني) أي

من ان علما بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى الابتضمين أو تحويل) التضمين نحو حجتكم الطاعة أي وسعتمكم وان بشر اقد طلع اليمن أي بلغ والتحويل نحو قلت قصيدة (قوله واللم) قال الدنوشري ينظر هل هو بالناء المثلثة أو بالناء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسر ها الذي الكلام فيه وان كان الثاني فامعناه انتهى وأقول هذا عجيب فان اثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد لثمت فهاها بالكسر اذا ٧٣ قبلتها ووربما جاء بالفتح وفي

المصباح لثمت الغسم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال قائمت فهاها أخذ بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبردينشده بفتح التاء وكسرها انتهى فالتشثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفي الصحاح اللتم بالمثلثة الطعن في النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدنوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر الشيخ خليل للتأني ان اللتم بالمثلثة الضرب في اللمة (قوله الا ان دل على لون) ينبغي ان يرادوا لان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليموسة (قوله وقال ابن الحاج الخ) ما قاله ابن الحاج موافق لكلام ابن مالك في العمدة فانه قيد اطراد فعول في فعل بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشي فكان ينبغي

والمكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) في عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الابتضمين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المتعدى من ذى ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا مصدره فانك تقسمه على هذا لانك تقس مع وجود الهمزة مع ذلك سيبويه والاخفش والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالاكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى (والثاني) وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) المهموز الفاء نحو (الامن) مصدر آمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى يقال فنى خبأه فنيا لزمه وأطلق ذلك تبع السيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التشهيل بان يفهم عملا بالثم نحو شرب شرابا ولقم لقم (و) أما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين واليه أشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل * ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشهر) مصدر أشهر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعود (و) معتل اللام نحو (الجوى) والمضاعف نحو (الشلل) مصدر شلل (الا ان دل) فعل القاصر (على حرف أو ولاية فقياسه الفعل) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعداء بعلى لتصحیح التشثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو كولى أمرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدى ولم يثبت للحرف استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل لها كما سيأتى وبقي عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالجرة والسمررة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علا حاو وصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والاروف والعسول والصعود مصدر قدم من السفر وأزف الشيء وعسل بالشيء أى لزمه ولصق به وصعد في الجبل قال وهذامقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم انتهى (و) أما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالعود والجلوس والخروج) والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد وقال ابن الحاج بقل في معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاب والخبم وهو الجبن والخيض والغيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعول) بكسر الباء (كالاباء) مصدر أبى (والنفار) مصدر نفر (والجراح) مصدر جرح (والاباق) مصدر أبى واعترض الاباء به متعد تقول أبيت الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم (أو) دل (على ثقل) واهتزاز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفـعال) بضم الفاء (كـشي بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفـعيل) بفتح الفاء

(١٠ تصريح في) ان يقول أو اللام انتهى أى ليخرج نحو دعا وسعى لكن هذا لا يناسب جعله في ما سياتى مات موتا عابا به النقل ادعى كلام العمدة ذلك هو القياس (قوله واعترض الاباء) قال الدنوشري قد يجاب بان أى اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن جعل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واهتزاز) إشارة الى انه ليس المراد بالثقل مطلقا كالحركة الشاملة لضرب ومشي بل حركة مخصوصة باشتغالها على اضطراب واهتزاز

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال أبو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ذميلا قال الأصمعي ولا يذمل بعير يوم اوليله الامهرى (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدونشري قال في الصحاح الصهيل والصهال ٧٤ صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يسهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(قوله وايس منه تجراخ) فيه تنكييت على المصنف في تمثيله بخاط وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله امر عليهم) قال الدونشري بفتح أوله وثانيه وحكى فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الامارة كما مر والامرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الامر والامر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا مر ولا تثبت همزة الامع واوالعطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل خر خذوكل ولا رابع لها فليتامل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدونشري وسمعت سببا بكسر العين مصدر سب سببا وسببا شتم وفسره الراغب بالشتم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم الخ أى سبه قاله الزركشى (قوله ورضى الخ) انظر عدرضى وسخط اللازمين مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثلتها في شرحى على التسهيل) قال الدونشري

(كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفاعل) بضم الفاء (أو الفاعل) بفتح الفاء فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) باللام مصدر عوى (و) الثاني نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزئير) بزاى فهمزة مكسورة مصدر زار الاسد والى هذه المسئنيات أشار الناطم بقوله * ما لم يكن مستوجبا فعلا لا بالبيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفاعلة) بكسر الفاء فالحرفة (كـ تجر) فى المال (تجارة) بالهمزة الفوقانية أوله وليس منه تجر الخشب بالقدم تجارة بكسر النون (وخاط) انشوب خياطة لانهم ماتعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو أمر عليهم اماره اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا صلح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة تقيس فى الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطر فى مصدره فعول الا فى هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلا وفى الداء فعال وفى الصوت فعل أو فاعل وقد يجتمعان نحو نعى نعا فاونعية وقد ينفرد فعلا نحو نغ نغما وقد ينفرد فعلا نحو صهيل لا واطر اذا نقر افعال فى الرغاء وفعل فى السير واطر فى الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم) فى عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعّب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعدوئية) مصدر عذب الماء (والمالوحة) مصدر ملح (والفعالة) بفتح الفاء (كالبلادة) مصدر باغ (والفصاحة) مصدر فصح (والاصراحة) مهماتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم * فعولة فعالة لفعلا (وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فما به السماع) وهذا معنى قول النظم * وما أنى مخالفا لما مضى * فما به النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم فى فعل) المفتوح العين (المتعدى جحد جحدوا وشكره شكر وشكرانا) والقياس جحدوا وشكرا (وقالوا جحدوا على القياس و) كقولهم (فى فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونظم نجيمة وذهب ذهبا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم فى فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم (فى فعل) المكسور العين (القاصر رغب رغبة) بزيادة الواو واتقاء القياس رغبنا (ورضى رضا) بكسر الراء (ونخل بنخلا وسخط بسخط بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط بفتحين فعلى القياس كالرغب) بفتح الراء والعين المعجمة (و) كقولهم (فى فعل) المضمو العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة أو الفعالة (وذكر الزجاجى وابن عصفور ان الفعولة بضم الفاء وسكون العين (قياس فى مصدر فعل) المضمو (وهو خلاف ما قاله سيدييه) فهذه نبذة من المصادر وهى كثيرة لا تكاد تنضب وذكروا فى التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازية فيه اعداد كـ الفاء وقد ذكرت أمثلتها فى شرحى على التسهيل فليتنظر ثم * (هذا باب مصادر غير الثلاثى) * وهى مصادر الرباعى المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثى اعلم انه (لا بد لكل فعل) ماض (غير ثلاثى من

وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشرى والثانى ذوالالف بعدها نحو ذهاب وجماع مصدر وصراخ الثانى مؤنثه بالتاء نحو فصاحة وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رجوة ونشدة ونبرة السادس ذوالالف المة صورة نحو دعوى وذكركرى ورجعى والسابع المزيد ألف ونون نحو لوى ومصدر لوى وغفران وحرمان انتهى * (هذا باب مصادر غير الثلاثى) *

(قوله وسلقى) يقال سلق الرجل ٧٦ اذا القاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل اذا البسه القلنسوة (قوله سنبل) في

المصباح سنبل الزرع أخرجه (قوله وعذيط) أي
أحدث عند الجماع قال
في المصباح العذيط
فيقول بكسر الفاء وفتح
الياء هو الرجل يحدث
عند الجماع وعذيط عذيطه
فعل ذلك (قوله وتابل)
في المصباح يقال توبل
القدر اذا اصابها تابل
انتهى وفيه لتابل بفتح
الباء وقد تكسر الانذار
(قوله وبذلك يعيد قول
انظم فعلال الخ) قال
الدونشري ينبغي تفهمه
(قوله اسم الفاعل) قال
الدونشري أي معنى اسم
الفاعل (قوله والقياس
تنزية) قال الدونشري
قال الجار بردي ثم اعلم ان
أكثر ما يحكى المصارع على
تنزية في الناقص نحو
وصيته توصيته ولا يحذف
منها التاء الا ضرورة الشعر
واذا حذفت التاء ضرورة
الشعر عاد الى تنزيل كقوله

وهي تنزي دلوها تنزيا
كما تنزي شهلة صديا
يريد تنزية يصف ناقه
بانها تحرك دلوها وامرأة
شهلة كانت نصفه عاقلة
وهو اسم لها خاصة
لا يوصف بها الرجل
انتهى وهو مخالف للكلام
الشارح فليتأمل والنصف
هي التي تكون لاشابه ولا عجز ابل متوسطة والضمير في بها عائدا على الكلمة والصفة أي لا يوصف بهذه الكلمة
أو الصفة الرجل وقال في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفها عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الرازي وهي تنزي الخ

وهي تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صديا
والقياس تنزية ولكنه جملة على ما هو بمعناه أي تحرك دلوها تحريكاً والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه
يديها اذا أخذت الدلو لم تخرج من البئر يدي امرأة ترقص هيباً وخص الشهلة بالذكر لانها أضعف من
الشابة (وقولهم تحمل تحملاً) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملاً (وترامى القوم ميا)
بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس ترامى (وحوقل حيقلاً) وهو الفتور عن الجماع للكبر

وهي التي تكون لاشابه ولا عجز ابل متوسطة والضمير في بها عائدا على الكلمة والصفة أي لا يوصف بهذه الكلمة
أو الصفة الرجل وقال في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفها عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الرازي وهي تنزي الخ

والقياس حوقلة وأشد منه حوقلا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا) في مصدر معتلها (تنزيق) في مصدر تفعل نحو كحل (تحملا) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراسى (تراميا) في مصدر فاعل نحو حوقل (حوقلة) في مصدر فاعل نحو اقشعر (اقشعرا) ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب

(فصل) ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي (المصرف التام) (بفعلة بالفتح) في الفاء كما في فعلها (كجلس جلسة وليس لبسة) ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جالوسا أولا كجلس لسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تتصرف على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فراقب بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقائه واحدة وأتيته أتيانه واحدة حكاهما سيديويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعله من الباقي وتختتمها بالتاء فراقب بين الواحد والخمس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الخمس وواحدة أن يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أي من المصـدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كحمر حمرته واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعلة بالكسر) في الفاء فراقب بينا وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم (الان كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها) كشد الضالة نشدة عظيمة) أو نشدة الملهوف (ويدل على المرة من غير الثلاثي) رباعيا كان أو غيره (بزيادة التاء على مصدره القياسي) كأنطلاقة واستخرجة فان كان بناء المصدر العام (أي المطلق) على التاء دل على المرة منه بالوصف (بالوحدة) كقائمة واحدة واستقامة واحدة (ودرجة واحدة ولا يقال درجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصميري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر ان قياسي وسماحي لحقت القياسي دون السماحي فان كان له مصدران قياسيان أو سماحيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لان بناء الفعل لا يتأني فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الحكمة بحذف ساقدائمه فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصل (الاما شذ من قولهم اختمرت المرأة) (خجرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالبخار (وانتقبت نقبة) أي غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطى رأسه بالعمامة (وتقص قصة) غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انه لم يهدموا بنية المصدر وبنوا الفعل حرسا على البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعله لمرة كجلسة * وفعله لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتأخرة * وشذ فيه هيئة كالخجرة

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها تأتي وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي المجرد) من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة (بكسرة في فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقته) فهو قاتل (أو لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين يعني ساء) فهو غاذي يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا أسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته انابا للين فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كأمنه) هو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم

شرح ألفية ابن معطى
مانصه وهما تنبيهه
عليه الشيخ أبو حيان
وهو ان هذا التاء الدالة
على المرة الواحدة لا تدخل
على كل مصدر بل على
المصادر الصادرة عن
الجوارح المدركة بالحس
نحو قومة وضربة وقعدة
وأكلة وأمام صادر الأفعال
الباطنة والمخالفات الجبلية
الثابتة نحو الظرف
والحسن والخبز والعلم
والجهل فلا يقال من ذلك
عائته علمة ولا فهمته فهمة
ولا صبرته صبرة وهذا
الذي نبه عليه الشيخ أبو
حيان قال انه أمر منقول
عنه يعني أن أكثر
المتحويين لم ينهوا عليه
اذ لم يستنبطه هو من عند
نفسه لان الأحكام النحوية
اليوم قد تقرر فليس
لاحد أن يزيد فيها الكون
العرب المسموع منهم قد
انقرضوا وأما الاستقراء
فلم يترك المتفرد للتلأخر
استقراء اه كلامه وفي
آخره نوع تحامل على
أبي حيان وقوله وأما
الاستقراء الخ مردود وما
هي باول مسئلة أفادها
أبو حيان
*(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء
الفاعلين والصـفات
المشبهة بها)*

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقدم في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة انه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا

اسم للفظ وهو غير عاقل وفيه تشابه مناقشة فانظر حواشي ما على الالفية (قوله بطل) قال الدنوشري فعله بطل يبطل كعنه بحسن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد عمل فصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ما في القاموس هو الصواب لانه أدري باللغة من ابن هشام واضر ايد لا سيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصغرة معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر أو العنان تزداد في المسئلة علما ها ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا في جعل ما في القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ في قوله ان صاحب القاموس أدري الخ ولا دليل على هذه الدعوى وبمجرد تصنيف القاموس

لا يقضى بها وقد أخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي انه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الادبية (قوله وودع ووداع) بناء على ما قاله بعضهم والمحق انهم استعملوا وودع ومنه قول أبي الاسود ليت شعري عن حميد ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وقري كما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسن الموافقة بين الكامتين كأنه قيل ماترك وما قلاك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا المحبشة ما ودعوك وأتركوا الترك ماتركوك وحسنه فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله اذا اقصد بها الحدوث) قضيت ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم يحول الى فاعل فقوله - اذا اقصدوا الحدوث

* كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثه يكون * (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (القاصر) على الفاعل (كلم) فهو سالم (وفي فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أي حاذق والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدي * (وإنما قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (في الأعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية (وأفعل في الألوان والحلق) فاللون (كأخضر وأسودوا كحل) أي أسود العينين من غيرا كتحال (والمى) أي أسود جرة الشفتين (و) الخلقة نحو (أعور وأعمى) وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان) والثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم * بل قياسه فعل * وافعل فعلا نحو وأشر * ونحو صديان ونحو الاجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فاعيل كظريف وشريف ودونه) أي دون فاعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء اذا غاظ (ودونها) أي دون فاعيل وفعل (أفعل كأخظب) بالخاء والظاء المعجمتين يقال أخظب اللون (اذا كان أحمر الى الكدرة وفعل) بفتح حين (كبطل وحسن وفعل بالفتح) في الفاء (كجبان وفعل بالضم كشجاع وفعل) بضم حين (كجنب) بضم الجيم والنون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعقر) بالعين المهملة والفاء (أي شجاع مكر) وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل اولي وفاعيل بفعل * كالضخم والجمل والفعل جل * وأفعل فيه قليل وفعل (وقد يستغنون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ وأشيد وطيب وعفيف) ولم يقلوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وزر ووازر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم * وبسوى الفاعل قد يغني فعل * ومحل الاستغناء علم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يمل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (الافاعلا كضارب) من المتعدي (وقائم) من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) في المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والخاء والطاء المهملتين (أي بعيدها) والاصل طاهر قلبه وشاحط داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المحر لا يكون صفة مشبهة

حوالت الى فاعل ليس بواجب الان أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضى وليس استدلالا لشيء ذكره ولهذا أطر د تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى مرفوعه) أي اضافة حسنة بدليل ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة) أي بناء على انها تكون مجاربه للضارع ويأتي ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي ان يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن المحاسب والرخشي لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجاربة للضارع وان لم يقصد بها الحدوث

(قوله ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في أن الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة
 * (فصل) * (قوله ويأتي وصف الخ) شذأ يفع الغلام إذا شب فهو يافع وأورس النبت والشجر إذا اصغر لونه فهو وارس وأقرب
 القوم فهم قاربون إذا كانت أبلهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهي عقوق إذا حملت وأحصرت الناقة فهي حصو وإذا ضاق
 مجرى لبنها وسمع بفع وورس فيكون يافع وورس مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أما
 منه فلا وشذبه فهو محب ولم يقولوا أحب (قوله وشذ كسر هاء في معين الخ) قال الدنوشري يزداد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في
 منتن بضم أوله يقال منتن وانتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أو لا فيلزم (قوله وكسر ما قبل الآخر) فاما قولهم أنتن فهو منتن
 بضم التاء وهو من جذر الجبل بضم الدال فاتباع الأول في الأول وللآخر في الثاني (قوله من الفج) بالقاء والجمع معنى أفلس وفي الحديث
 أرجوا ملفجيا كم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي ٧٩ التصريف قد يقال إن مقـ عمل

بفتح العين من هذه
 الثلاثة اسم مفعول من
 فعل لم ينطق به في غير
 محسن يقال أحصنت
 المرأة قرحها فهي محصنة
 انتهى وزاد ابن خالويه
 في كتاب ليس رابعا وهو
 أحشنت الأبل سميت
 فهي محشنة بفتح
 المهملة

* (هذا باب أبنية أسماء
 المفعولين) *

(قوله ومن اللازم
 كدخول عليه وورور
 به) أشار إلى أن اسم
 المفعول من اللازم لا يتم
 إلا بالصلة كما تقدم في
 باب التعدي واللازم
 ومن هنا قال بعض الفضلاء
 إن النطق بالفظ محصول
 غير جائز لأنه لا يصح
 أخذه من حصل لأنه قاصر

وليس كذلك ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعدل القامة
 * (فصل ويأتي وصف الفاعل من غير) * الفعل (الثلاثي المجرد بالفظ) حروف (مضارعه بشرط
 الاتيان بيمين مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسر هاء في معين من أعان ومغير من أغار ومبين من
 أنان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشديدا باسم الفاعل من
 الثلاثي وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن ومفتح من أفتح بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقا
 سواء كان مكسورا في المضارع كمنضلق ومستخرج) فكسر هاء حال كونه اسم فاعل غير كسر هاء حال كونه
 مضارعا (أو مفتوحا) في المضارع (كتعلم ومدحرج) وأما نحو مختار ومفتاد ومنجأ بالادغام فكسر
 ما قبل الآخر فيهن مقدر إذا كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله
 وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل

مع كسر متا ولاخير مطلقا * وضم ميم زائد قدس بمقا
 واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لأن الواو لا تزداد أولها والياء والالف يوقعان في التباس
 اسم الفاعل بالمضارع ولا يكون مخرج الميم قريبان مخرج الواو لأنهما من الشفتين وحركت بالضم
 دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم
 والكسر يؤدي إلى التباس باسم الآلة منه

* (هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين) *
 تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف
 (على زنة مفعول) من المتعدي (كضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كدخول عليه
 و (عمر وره) زيدت الميم لما في اسم الفاعل ففتح للخفض وضم ما قبل الآخر خوف أن الميم كان ثم
 أشيعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي
 الآتي على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرعى) ومدعو (الأنها غيرت) عن صيغة مفعول في اللفظ
 فاصل مبيع مبيوع فتلت حركة الياء إلى السا كن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت

من حصل بالتشديد لأن اسم المفعول منه محصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر أيضا وقال الدنوشري في رسالته تتعلق بذلك
 هو ضواب وقد سمي الامام بعض كتبه بالمحصول وفي القاموس حصل حصولا ومحصولا فجعل محصولا مصدرا كاليسور والميسور
 فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا وتحصل تجمع وتثبت والحصول المحاصل انتهى فهو اسم فاعل أي بصيغة اسم المفعول
 على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده إلى محصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه
 لى طائل أي فائدة والذي حصل له محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا لتركيب ظفر وباب الحذف
 الاتصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ما خص من خطه وفي الأخير نظر لأن الحذف والاتصال في هذا لا يطرده على ما حررناه في باب
 التعدي واللازم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم) قال التفتازاني في شرح تصريف العزى لرفضهم مفعول في كلامهم إلا
 مكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم أنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان ومالك بمعنى رسالة كقوله * أبلغ النعمان عنى مالك
 وميسر بمعنى البسعة والغنى كما قرئ فنظرة إلى ميسرة بإضافته إلى ضمير المديان ولادليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه

الانفاط مفعلة بأثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر في قراءة ميسرة قوله عين الفعل قال الدونشري مراده به عين الكلمة (قوله لا فيماله فعيل) فيه اصلاح للتميز لان صديعه يقتضى ان كلاما من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتعطف له
 * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) * (قوله وجه الشبه بينهما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبهه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسر ج خر صفة حكاية الاخفش وان لم تشن ولم تجمع ولم تاذكر ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا عهد لي بالآثم فقامنه ولا أوضعه بالفتح أى أوضع فقامنه فحذفت من لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لاسبية ولو كان مجرورا والعطف بالخوض ٨٠ وقول بعضهم فى أى شىء أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه

الواو لا لتقاء الساكنين وخصت بالتحذف لزيادتها وقر بها من الطرف وأصل مفعول مقول وبواوين فتلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالتحذف لزيادتها وقر بها من الطرف هذا مذهب سبويه في مبيع ومفعول وذهب الاخفش الى أن المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لالتقاء الواو ياء لثلاثا لئلا يلتبس بالواوى وأصل مرجى مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون فقلبت الواو ياء والضممة التى قبلها كسرة وأدغمت الياء فى الياء وأصل مدعو مدعو وبواوين أدغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثى أشار الناظم بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد (و) يأتي وصف المفعول من غيره (أى من غير) الثلاثى المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بيم مضمومة مكان حرف المضارعة) لما مر فى اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول الناظم

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتى من المتعدى فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج) من اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح) بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ورجعه السماع) وان كان كثير او اليه أشار الناظم بقوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل لا فيماله فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ودحم) بكسر الحاء (كقولهم قدبر ورحيم) بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعول نحو أعقدت العسل فهو عتيد واعله المرض فهو عليل أى مقعد ومعمل * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) *

وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة وحسان وحسنات وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فذلك عملت النصب كما يعملها اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات التعدى وكان أصلها أن لا تعمل النصب لما ينبتا الفعل بدلالتها على الثبوت ولا يكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عملها (وهى الصفة) المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة المحدث الى موصوفها دون افادة المحدث وخاصتها انها (التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل) بها (فى المعنى) سواء كانت وصفا لازما

بالمفعول به خطأ لان أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وكذا تشبيهه ما لا يؤنث قليل كخافض الان جعلها فى هذا الباب أقوى من جعل أفعل من فى هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافا لى على لاجتماع على ان منه أجب الظاهر ليس له سنام (قوله وهى الصفة المصوغة الخ) هذا حد ابن الناظم وقال المصنف فى المحواشى فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحو لا يسمونها صفة الا اذا خفضت أو نصبت وهو وارد على حد الناظم أيضا (قوله وخاصتها انها التى الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فان أهل هذا الفن لا يفرقون بين

التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذى جعله الشارح خاصة سماه المصنف فى المحواشى حدا كما علمت واعترضه بانه غير لاصدق على بعض الحدود لان منه يهراق الدماء وغر بال الالهاب ونحو محمود المقاصد وليس فى الاول والثانى وصف ولا فى الثالث فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه فى الفعل بمنوع وان الحامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه ويرى باسمه والنائب عن الفاعل فاعلا بالهجاز وهو مشهور فى كلام الزمخشري والمتقدمين انتهى بسبب ما فى كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل مغل لان الاعتراض الاول انما اندفع به فتدبر لكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يهراق فعل مضارع لاصفة مشبهة كما اعترف به فى الجواب فلا يتوهم انه من افراد الحدود وقد وقع له فى المعنى بعد ان ذكر انها تختلف اسم الفاعل فتنبه مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث

ان امرأة كانت تهرق الدماء فالدماغ يميز على زيادة آل الى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ ٨١ الاسلام السبكي وغاية ما أجاب

الشيخ ان ذكر ذلك
استطردوه تعداه كلامه
هنا ثم المراد من استحسان
اضافتها للفاعل استحسان
ذلك في نوع مادتها لا بها
نفسها ولا يرد مسائل
امتناع الجبر ومسائل
ضعفه كما فعلنا في حواشي
الافية (قوله وخرج اسم
الفاعل القاصر) أي
الذي لا يقع على الذات
كما اشار اليه الشارح بعد
فلا يرد ان كتب متعدد نحو
كتبت الكتاب (قوله
لعدم اللبس) قديم لان
يحتمل انه بمعنى مرتب
الكتابة لانيه كما يقال
كاتب الساطع (قوله
حسن أن يسند الحسن
الى جملة مجازا) ظاهر في
ان التجوز في الاسناد فهو
مجازة على وكذا قول
الشارح فهو من الاسناد
الان جعل العلاقة
الكلية والجزئية ينافيها
فانها ليست من العلاقات
التي ذكرت للمجاز العقلي كما
صرح به العصام في
الاطول والسيد في حاشية
المطول في مباحث تأكيد
المسند اليه (قوله وقبح
أن يقال الخ) قال اللقاني
اعلم أن إخراج الموضع
لنحو كاتب الاب من
الصفة المشبهة منافي لما
قدمه من أن فاعلا اذا

لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى
الشعر وظاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة عما يوجد فيقد (نخرج) باستحسان الاضافة الى
الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أي
في هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (متمنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لثلاثتهم) الاضافة فيه
(الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان
اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لا تتمع) على قوله (لعدم اللبس)
بالاضافة الى المفعول الكون الكتابة لا تقع على الذات (لكنها) على قائلها (لا تحسن لان الصفة) الدالة على
الثبوت (لا تصاف لمرفوعه) احتيج تقدير نحو (يل اسنادها عنه) أي عن مرفوعها الى ضمير موصوفها
فيستتر في الصفة (بدليلين أحدهما انه لو لم يقدر الامر) كذلك لم اضافة الشيء الى نفسه (لان الصفة نفس
مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالمزوم مثله (و) الدليل (الثاني انهم يؤثنون الصفة) بالتاء (في نحو همد
حسنة الوجه) فلم تكن الصفة مسندة الى ضمير همد لذ كرت كما نذكر مع المرفوع قوله ابن عصفور
(قل هذا) التحويل (حسن أن يقال) في زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة للحسن
مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملة بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن (لان من حسن
وجهه حسن أن يسند الحسن الى) جميع (جملة مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى
الكل واردة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن أبي الربيع اذا قلت
مرت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد
وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن
يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستترفوا لان الصفة حينئذ كانت جارية على من
هي له حيث رفعت ضمير فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان
من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد) سري من المضاف وهو الاب في كاتب أبوه الى
المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه واردة المضاف وجهه قرب الاول وبعد هذا ان
الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما واردة الآخر بخلاف الابوة والنبوة (وقد تبين مما شرحتنا أن
العلم بحسن الاضافة) في الصفة الى مرفوعها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة الحدث الى
موصوفها على سبيل الثبوت فجاز من الصفات أن يسند الى ضمير موصوفه فاضافة الى مرفوعه حسنة
وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة) حينئذ فلا دور في التعريف المذكور (في قول

الناظم صفة استحسان ج فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناطم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصاح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما
عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه
وأنت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرر الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة
متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها
صفة مشبهة فجاز الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجملة وتقرر به ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على
استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة
مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره
لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية

(١١ تصرح في) أضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يحمل قوله اذا أضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك (فصل)

(قوله وضعاً أو قصداً) عبارة غيره أدا باللازم ما يشمل المتعدي الذي نزل منزلة اللازم أو حول إلى فعل بالضم فلا يردان الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد اتتهت ثم هذا التعميم إنما يحتاج إليه لادعى أن اسم الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى أن اسم الفاعل جار مجراها لانها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وإن كان مانقوله فيه امر يقتضي أنه منها وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى وقال النهاب بعد أن قال أن قول التسهيل الذي نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عموم معاملة الصفة المشبهة مشعر بأنه ليس صفة مشبهة ٨٢ حقيقة بل له حكمها والظاهر أن اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريقه أول الباب فانه اعتبر فيه ما يخرج ذلك

والجمع وشرط الاعتماد إذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها أنها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعاً أو قصداً (دون) الفعل (المتعدي) الذي لم يرد الوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعاً (كحسن وجيل) فانهما مصوغان من حسن وجيل وهما لازمان وضعاً والمصوغة من اللازم قصداً كضارب الأب ومضروب العبد فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في آخر هذا الباب (وهو) أي اسم الفاعل المراد به المحدث (بصاغ منهما) أي من اللازم والمتعدي في اللازم (كقائم) من المتعدي نحو (ضارب) الامر (الثاني أنها) تكون (للزمن) الماسي المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون) الماسي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غداً (وهو) أي اسم الفاعل (يكون) لاحد الزمات الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غداً والحاصل من هذه المادة أن أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وإن أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغهما من لازم لحاضر الامر (الثالث أنها تكون مجارية للضارع في تحركه وسكونه) والمراد تعاقب حركته بحركة وسكونه لا تعاقب حركته بعينه الا بشرط التوافق في أعيان الحركات ولهذا قال ابن الحشاش هو وزن عرضي لا نصري في سواء كانت مسوغة من ثلاثي أو غير ثلاثي (كغائر القلب وضامر البطن) غير الثلاثي نحو (مستقيم الرأي ومعتدل القامة) فانها مجارية ليعطرو ويضمرو ويستقيم ويعتدل (وغير مجارية له) أي للضارع (وهو الغالب في المبنيّة من الثلاثي كحسن وجيل وضخم وملائن) فانها ليست مجارية ليعحسن ويجميل ويضخم ويملائن وقول الزمخشري وابن المحجب وابن العلي وجاعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله من صديق أو أخ ثقة * أو عدو شاحط داراً

كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغهما من لازم لولم فالكلام هنا في ما هو صفة مشبهة غالباً وحينئذ يندفع تنظير الشاطبي انها منها حقيقة فتواه وصوغهما من لازم يخالف ما رأه في التسهيل من صوغهما من المتعدي بشرط أن يقصد به الثبوت إلى آخر ما أطال به أقول يوافق ما قاله الشاطبي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التبيين السابق في باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم في كلام الشارح وقول المصنف انه يرد على حد الصفة المشبهة الذي ذكره الناظم محذور المقاصد كما تقدم (قوله لانها فارغ اسم الفاعل) قال المصنف وان شئت قلت انما لم يتقدم لانه كان فاعلاً في الاصل فحذفت

بالشأن المعجمة والحاء والطاء المهماتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشطو وجوابه يمكن اذ لم يكن ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أخرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لانه صفة مشبهة حقيقية (ولا يكون اسم الفاعل الا مجارياً له) أي للضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا داخل ويدخل لان توفيق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر (الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها) لانها فارغ اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمر اضارب (ومن ثم) بفتح المثلثة أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (في نحو زيد ان اضارب) لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملاً فيه (وامتنع) نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (في نحو زيد أبوه حسن وجهه)

علة مرتبة الاصلية وهذا أولى من أن يعمل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لان ذلك ليس مطرد فيه أعني النقل (وجهه) من الفاعل فيحتاج أن يقول في نحو فجرنا الارض عيوناً انه محمول على واشتعل الرأس شيباً (قوله وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الدونشري الاولى أن يمثل بقوله وجه الأب زيد حسنه لان في زيد مانعاً آخر وهو كونه غير سببي وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الأب أشار إلى أن محل التمثيل للذمعي الأب لا زيد وأشار إلى الرد على المكي حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لانه فهم أن التمثيل بزيد وهو غير سببي وما يعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الاسيا فكان

الدنو شري رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللقائي مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندي ان ذكر هذا فيما تقتضيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الاما تخالف لان الصفة المشبهة لا تحتمله لفرعيتها والامر هنا بخلاف ذلك هنا لامر آخر وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد حرت صفة على الاسم فلا تقضي الاضمير او سببيه كما تقول في اسم الفاعل القاصر مرتب بالقائم أو القابض أبوه (قوله أي اسما ظاهرا) قيد به أخذ من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضمير ابارز متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت ٨٣ فيجوز في الضمير المتصل وهو

الماء ان يكون في محل نصب أو جرحا لاولى ان يقال المراد بالسببي ما عدا الاجنبي أو يجاب بأن مدلول الضمير سببي لا بشكل اشتراط السببية في عملها انصب والجرر واقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف في الحواشي وحينئذ في مفهوم كلام الشارح تفضيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرف بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بحس الندامي أي بلمسهم وقوله بضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيقة الجلود والمتجرد المعري عن الثياب

وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم ولا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجهه الاب زيد حسنه بنصب الوجه * الامر (الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا أي) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اسما لفظا نحو زيد حسن وجهه) فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زينة (واما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا رأى البصريين (وقيل) لا حذف (ان أل) في الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله رحيب قطاب الحبيب منهار رقيقة * بحس الندامي بضة المتجرد (وقول ابن الناطم) في شرح النظم ما معناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لعموم قوله) يعني الناطم (ان المعمول للصفة) المشبهة (لا يكون الاسببيا) ولا يكون الا (مؤخر اوردود) خبر قول ابن الناطم (لان المراد بالمعمول) في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتبى * وكونه ذات سببية واجب (ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناطم وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدا (وانما عملها في الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقه (و) في (التمييز) نحو حسن وجهها (ونحو ذلك) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل في متأخروا متقدم وفي سببي واجنبي وتختص أيضا بامور منها انه لا يراعى معمولها محل بالعطف وغیره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها أنها تؤنث ومنها أنها تخالف فعلها فتصوب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمرارى من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه يقبح حذف موصوفها واصافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مرت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف

والشاهد في قوله الحبيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا بد على اطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا انها تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها رجل طيب في داره نومك أو اعتمد على استقامتهم نحو وأحسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنو شري قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف في الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها انه لا يراعى معمولها محل) أي على الاصح وأجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو وبالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا أقوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الحذف في العطف على المنصوب كحسن وجهها ويد (قوله تؤنث بالالف) أي قد تؤنث بالالف نحو جراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يسهل الخ)

أى الاى الضرورة كقوله والطيون اذا ما ينسون أبا * (فصل) * (قوله قال الفارسي) قال اللقاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد حسن أبوه نظرا انتهى ووجه النظر ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتغال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقاني في الرد على الفارسي بحكاية الفراء بالمثال الاول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيه ما انه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة للضمير الموصوف لوجب تأنيدها وان يقال حسنة الوجه وقوية الانف لان الصفة اذا رفعت ضمير المؤنث ووجب تأنيدها (قوله والخفض بالاضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من اجراء الوصف القاصر بجري المتعدي اذا كان ٨٤ المعمول معرفة أو نكرة وقيل انه شبيه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار الى ان

في اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصورا (قوله فالحائز اثنان وثلاثون) منها أربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة كما سيأتى جميع ذلك (قوله) والامتنع منها أربعة في نسخة الدونشري بخلاف كاتب الاصل حسنة والمحاصل ان صور الامتناع أربع وستون (قوله ولا تختصا من قبح حذف الرابط) أى رفع المعمول وقوله أو التجوز في العمل أى اذا نصب المعمول ووجه التجوز اجراء الوصف التامير مجرى المتعدي وقوله كما في الحسن الوجه مثال لما أى لان الوجه ان رفع كان مثلا الاول أو نصب كان مثلا الثاني (قوله ووجه ضعفه انه من اجراء وصف الخ) قال الشهاب القاسمي

اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماسخي أو أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبهة بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال داخله على ما حرف تعريف وال داخله على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيهما (فصل) * المعمول هذه الصفة المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسي أو على الابدال من ضمير مستتر في الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مرتب بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز ب رجل مضر وب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتغالا (والخفض بالاضافة) أى باضافة الصفة اليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة) كوجهها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهى الرفع والنصب والخفض (اما نكرة أو معرفة) مقرونة بأل (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الارباع الثلاثة في حالتى تنكير الصفة وتعریفها (للمعمول مع ست حالات لانه) أى المعمول (اما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد) من أل والاضافة (كوجه أو مضاف الى المجرد) من أل والاضافة (كوجه أب فالصور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضرب ست في مثلهما وهى ضربان جائز وممتنع فالحائز اثنان وثلاثون صورة (والممتنع منها أربع وهى أن تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو) أى المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو الحسن وجه أبيه أو الحسن وجه أب) لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا اختصاصا من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الحائز الى قبح وضعيف وحسن فالما التبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجردة منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك أربع صور وهو حسن وجهه وحسن وجه أب والحسن وجهه الحسن وجه أب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهى جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقدير أو أم الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من أل المعارف بأل والمضاف الى المعارف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر بجري وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجرف فيهما وهو أى الجر عند سيبويه من الضرورات وأجازة الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في

الحديث

في حواشى ابن الناطم قد ردد عليه ما سيأتى في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه

بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه الآن يفرق بأن هذا انضم الى الاجراء المذكور ونقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة فليتأمل انتهى وفرق في حواشى الاشمونى أيضا بان في الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة فروعى ذلك القول قال لكنه مناف لما رول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب في مرتب بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدونشري معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتى في كلامه تعليل ضعف جبر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف (قوله وهى حسن الوجه) قال الشهاب سيأتى عد هذا المثال مع الرفع من الحسن مع ان في النصب اجراء وصف القاصر بجري وصف المتعدي وفي الرفع خلو اللفظ من الرابط لان يقال محذوف الاول أقوى اذا جائز له بخلاف الثاني له جائز وهو تقدير الضمير

(قوله شثن أصابعه) بالهاء المثناة كما في الأساس وكذا ضبطه شرح الشمايل قال امرؤ القيس وتعلو برخص غير شثن كأنه *
 أساريع ظي أو مساويك اسجل وجاء في صفة صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني أنهم إلى الغلظ والتصر
 أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمول في الرجال وقيل معنى شثن الكفين أن في أنامله غلظا بلا قصر بدليل ما روي أنه كان سائل الاطراف
 (قوله وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفرو رداها والمعنى أنها ضامرة البطن فكان رداها صفراى
 خال من شدته موز بطنا والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه والصفير بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لانه يشبهه اضافة الشيء
 إلى نفسه) أوردناهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجهه ٨٥ وحسن وجهه وكل ذلك يشبهه اضافة

الشيء إلى نفسه ويمكن
 الجواب بأنه يمكن في
 صورتين المذكورتين
 في مسائل القبح العدول
 إلى الرفع ولا محذور فيه
 بخلافه في تلك الصور
 المعدودة في صور الحسن
 لكن برده يمكن في
 الصورة الأخيرة العدول
 إلى النصب على التمييز بل
 يمكن في الأولين العدول
 إلى الرفع بناء على أن ال
 قائم مقام الاضافة إلى
 الضمير فليحذر (قوله
 وحسن وجهه) قد
 تقدم أول الباب الحكم
 بقبح زيد كاتب الاب
 بالاضافة لانه من كتب
 أبوه لا يحسن أن يضاف
 الكتابة إليه إلا بإجازة بعيد
 ويرد عليه نحو هذا الجريان
 هذا التوجيه فيه فإن
 حسن وجهه لا يقوم
 بزيد لا كلا ولا بعضا
 كالكتابة فكيف حكموا

الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها وفي
 حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جواز دفعه ضعف لانه يشبهه اضافة الشيء إلى نفسه وأما الحسن
 فهو رفع الصفة المجردة من ال التعريف بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف
 إلى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف إلى المجردة منهما وجر الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى التعريف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف إلى المجردة منهما وجر الصفة مع ال التعريف
 بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى المجردة منها وجر الصفة التعريف بال والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف
 وهي حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
 وحسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
 والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه
 والحسن وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
 فافزع بها وانصب وجر مع ال * ودون ال محسوب ال وما اتصل
 بها مضافا أو مجرردا ولا * تجرر بها مع ال سماعا ال خلا
 ومن اضافة اتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما
 واوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة وسائتين وست
 وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال أولافه هذه حالتان ومعمولها اما بال أو مضاف أو مجرد
 والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو
 حسن وجهه والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجهه والثالث مضاف إلى التعريف بال
 نحو حسن وجهه الاب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجهه اب والخامس مضاف إلى ضمير مضاف
 إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جيله أنفه من قولك مرتب بارقة حسن وجهه جاريته جيله أنفه
 والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مرتب برجل حسن الوجهة
 جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيبي كل ما التائب به الازر من قوله
 ففجها قبل الاخيار منزلة * والطبيبي كل ما التائب به الازر

بحسن هذا نعم يمكن أن يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتمل معنى انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما
 اشترنا اليه ساقا وان ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السبب طي المجرد اما مجرد من الاضافة دون ال وقد قد به أو من ال دون
 الاضافة أو من ال والاضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أي المجرد وما أضيف هو اليه من ال والاضافة أو من ال دون الاضافة أي إلى الضمير
 فقط (قوله نحو الطيبي كل ما التائب به الازر) فان كلاما معمول للصفة وهو الطيبي وكل مضافة إلى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي
 كما قال العيني لانه لا يناسب موضوع الكلام لانه في أقسام معمول للصفة لافيهما فتدبر (قوله من قوله ففجتها الخ) البيت المفرد في
 والضمير في عجزها للناقاة من عجزت البعير اذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعذب بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدته على أن
 وجد فعل ماض والماء ضمير نصب مقوله وأما ما في نسخ الشارح من رسمه ففج بها على أنه فعل أمر والماء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت له - هربن أبي ربيعة وأسيلا جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في
 وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو كسر الاء المثلثة أرادوطيات الاردا
 والاعجاز وارتقاها على انه خبر بعد خبره أسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جئنا نوال أعده) أي فان نوال مرفوع بجماع
 انه غير ما تنسب بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جئنا نواله عظيماء عطاؤه (قوله من قوله ترور امرأجا
 الخ) جاحال من امرأجلة أعده من الاعداد ٨٦ قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لام أو الضمير المنصوب

يرجع اليه وأمه بمعنى
 قصده ومستكفيا مفعول
 ثان لأعده واللام في لمن
 يتعلق به وأزمة الدهر
 منصوب مستكفيا أي شدته

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رأت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرى من الاضافة وأل
 يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رفاق خضورها * وثيرات ما التفت عليه المسائر

والموصوف نحو جئنا نوال أعده من قواه

ترور امرأجا نوال أعده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مرتب رجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضرورة في حالتها تكبير الصفة وتعر يفها
 تصير أربعاً وعشرين وكل من هذه الأربع والعشرين مضرورة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنتين
 وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضمير أو هي ثلاث الأولى أن يكون مجرورا
 وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مرتب رجل حسن الوجه جملة الثانية أن تفصل الصفة
 من الضمير وهي مجرودة من أل نحو قرئش نجباء الناس ذرية وكرامهم هو الثالثة أن تتصل به ولو كان
 تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجملة والضمير في هاتين الصورتين منصوب والالزم اضافة
 الشيء الى نفسه فصارت خمساً وسبعين والصيغة اما أن تكون مفردة مذكراً أو مثنى أو مجموع جمع سلامة
 أو جمع تكسير أو مفردة مؤنث أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين
 تصير ستمائة واذا نعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وتوضرت في الستمائة تصير ألفاً
 وثمانمائة واذا نعت الصفة ايضاً من وجه آخر الى مفردة مذكراً أو مثنى أو مجموع جمع سلامة
 ومجموعه كانت ثمانياً فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفاً أو بعماًائة قال ويستثنى
 من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صورده مائة وأربع واربعون
 فالباقي أربع عشرة ألفاً ومائتان وست وخمسون بعضها حائز وبعضها ممنوع فيخرج منها الممنوع على
 ما تقدم انتهى * (هذا باب التعجب)

* (هذا باب التعجب)
 (قوله وهو استعظام
 الخ) قال الدونشري حد
 بعضهم التعجب بانه
 انفعال يحدث في النفس
 عند الشئ عور بامر خفي
 سببه ولهذا يقال اذا ظهر
 السبب بطل العجب
 ولا يطاق على الله انه
 متعجب اذ لا يخفى عليه
 شيء وما وقع محاطا بآه
 ذلك في القرآن فصرف
 الى مخاطب نحو قوله
 تعالى فما أصبرهم
 على النار اي ان حالهم
 في ذلك اليوم ينبغي لك
 أيها المخاطب ان
 تتعجب منها وعرف
 بعضهم التعجب بانه
 استعظام فاعل فاعل
 ظاهر المزية فيه
 * (قائدة) * توقف
 بعضهم في صحة قولنا

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن
 عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما ضرب زيد تعجباً من الضرب الواقع على زيد
 ويخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها القولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقله
 النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات
 كثيرة) واردة في الكتب والسنة ولسان العرب في الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله
 وكنتم أمواتاً فاحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يهريرة رضى الله عنه (سبحان الله ان
 المؤمن لا ينحس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وانما لم يوجب لها في النحو لانها لم تدل على
 التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمقوله منافي النحو) صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (احدهما
 ما فعله نحو ما أحسن زيدا) واليها أشار الناظم بقوله * بافعل انطق بعدما تعجبنا * والكلام فيها في

شيدتين

مثلاً ما أعظم الله وما أجله لانه يقتضى بظاهرة ان المعنى شيء عظيم أعظم الله أي جعله

عظيماً وهذا ان لم يكن كقرا فلهو قريب منه وقد رعب بعضهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شيء عظيم قدرة الله وهذا الشئ هو الله وفيه
 اطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن الانباري بصحة ما أعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا
 ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله سبحانه الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب في كلمة التسميع قلت اصل ذلك ان يسمع الله عند رؤية
 العجب من صنائه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمحبوب في النجوم منها صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نغم ويأتي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لان في أحسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان في أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الاتي في أحسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولومع الفصل ولأن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ وينظر هل التأكيده كالعطف أو لا (قوله عجيبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ أول تلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور ببدل من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل انه منصوب حالاً فليحرره اهـ وأقول في الارتشاف في باب المفعول المعلق وعجب مبتدأ والخبر في تلك وقضية تمييز احوال وقيل التقدير أمرى عجيبت لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية ونعم العلم أن عجب لتلك مرفوع على الإهمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار إلى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء ٨٧ قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء

وقد أفصح عن هذا اللقائي بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء موصوف بأنه أحسن زيداً شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفه كالحال الموطئة (قوله للزوم مع ما المتكلم نون الوقاية) قال اللقائي قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسن أي بدون نون خبني على أن أحسن عندهم اسم فالمراد بالزوم وهذه الملازمة بحسب الاستعمال المنقول لينال الزوم الذي هو الإيجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتأمله (قوله وما

شديتين في ما وافعل (فاماما) التعجبية (فاجعوا على اسميتها لان في أحسن ضميراً يعود عليها) اتفاقاً والضمير لا يعود الا على الاسماء (وأجمعوا) أيضاً (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاستناد اليها) وأما ما روي عن الكسائي انها لاموضع لها من الاعراب فشاذا لا يقدح في الاجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيديويه) وجهه وور البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر
عجب لتلك قضية واقامني * فيكم على تلك القضية أعجب
(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فوضعه رفع وقال الاخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلاموضع له) من الاعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فعله رفع) تبع المحل ما (وعليهما) أي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوباً أي) الذي أو شيء أحسن زيداً (شيء عظيم) ودرجانه يستلزم مخالفة الناظرين من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمنه من الكلام افهاماً وابهاماً تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسلم مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيديويه والجمهور وذهب القراء وابن درستويه إلى أن ما استغفاهية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فان الاستغفاه المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيديويه وأصحابه لان قصد التعجب الاعلام بان التعجب منه ذووزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحيت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلويا فافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع أفعل على التعجب منه اذ لا يكون الاختصاص فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام (وأما أفعل) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزوم مع ما المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقر في الى رجة الله) وما أحسنني ان اتقيت الله (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمر او ما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما أحسن زيداً مثل اعراب زيد ضرب عمر احرافاً بحرف (وقال

بعده مفعول به) قال المصنف لاختلاف أعرافه في أن همزة أفعل في التعجب للتعدية بدليل تعدى ما أحسن زيداً وما أصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على انه قبلها مقدرة قصوره والالتعدي نحو ما أصبر زيداً لاثنين بأي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمنه ما لا يتعدى من افعال الغرائز كقولك ضعف وكل ونقص ورد عليه بوجهين أحدهما ان فعل وفعل اللزوم كجزع وصبر يساويان فعل في عدم التعدى وقبول همزة التعدى فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والباقي العين أو اللام نحو حي وعي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وانت قدرت تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما إجازة فاذا قلت لا حاجة الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم امة وما من النطق في ذلك بفعل لانه

أمر لفظي وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شيء يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحته اعراب) قال اللقاني أي ومنع الصرف لما فيه من الصفة ٨٨ ووزن الفعل (قوله كالفتحة في زيد عندك) قال اللقاني دلالة على أن بقية الكوفيين

وافقه واسيبويه على أن ما مبتدأ أو أفعل خبر (قوله وأحسن انما هو في المعنى الخ) قال اللقاني مقتضاه جواز انصب عندهم في زيد أفضل أبو نحوه (قوله لفظ الامر) وحيث أن فيمنبغي أن يكون مبتدأ على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتلة وقيل مني على فتحة مقدرة نظر الى الاصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدونشري فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بأنه خبر اه وتفصيل هذا ان الفعل الرفع للظاهر مفعول لا يتصف حقيقة بخبر ولا انشاء لانها موصوفان للكلام وان أريد انصاف المفرد بوصف جملة مجازا فالجملة انشاء فتدبر (قوله ذا بقل) قال الدونشري صوابه ذات بقل اه أي لان الأرض مؤنثة وهذا على ما في بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتانيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بدع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو (قوله والباء للتعدي) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فجعل الجرور نصب على المفعوليه والهمزة للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحذر لکن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام أفعل (اسم لقولهم) أي العرب (ما أحسنه) وما أميا لم يلاحظ بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (فتحة) التي في آخره (اعراب) لابناء (كالفتحة في) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر لابتداء) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا أو مشبه به فهو أزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفا في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر (وأحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا ضمير ما) فلذلك نصب (وزيد اعندهم) مشبه بالمفعول به (لان ناصب وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في أفعل شاذ وجه تصغيره أنه أشبه الاسماء وما تجوده ولانه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لم يصيغوا واحدة قاله أبو البقاء وأشبهه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبذلك لا تله على الزيادة وبكونهما لا يبدان الائم استكمل شروطا ياتي ذكرها ونذكر حذف همزة أفعل سمع ما خبره وما شره معنى ما أخيره وما أشبهه وما حذفوا همزة أخير حر كوا الحاء بحر كة الياء عنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما يقول مخبره وسمع الكسائي محبته (الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن زيد) والياء الاشارة بقول النظم * أوجئ بأفعل قبل مجرور بيا * (وأجمعوا على فعالية أفعل) لانه على صيغة لا تكون الا للأنف فاما أصبح فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادي ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعلية اختلغا في حقيقة (قال البصريون) جهوهم (لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر) فدلوا ومدلول أحسن في ما أحسن زيد من حيث التعجب واحد (وهو في الاصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزة للصيرورة (عني صارذا كذا) فاصل أحسن زيد أحسن زيد أي صار ذا حسن (كأغد البعير أي صار ذا غدة) وأبقت الأرض أي صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضوية الى الصيغة الامرية فصار أحسن زيدا بالرفع (فجمع اسناد) لفظ (صيغة الامر الى الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به) الجرور بالباء (كأمر يزيد وذلك) القبح (الترمت) زياتها صونا للفظ عن الاستقبح (بخلافها) أي بخلاف زيادة الباء (في) فاعل الفعل الماضي نحو (كفي بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقبح (كقوله) وهو سحيم مبهملتين عبيد بن الحساس مبهملات أربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا * (كفي الشيب والاسلام للرعنا هيا) حذف الباء من فاعل كفي (وقال القراء والزجاج والزخشي وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين في التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر فوع على الفاعلية (والباء للتعدي) داخله على المفعول به لازائدة (ثم) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه باحسن كانه قيل أحسن يا حسن زيد أي دمه وألزمه ولذلك كان الضمير مفرد على كل حال لان ضمير المصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طاحه (وقال غيره) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم القراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزخشي من المتأخرين الضمير المستتر في أفعل (للمخاطب) المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في التانيث أحسن وفي التثنية أحسنوا وفي الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستثنائه

(لانه) الغدو (قوله والباء للتعدي) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فجعل الجرور نصب على المفعوليه والهمزة للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحذر لکن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

أفعل ولا كن حوّل من صيغة الماضي الى صيغة الامر والمعنى الاصل باق (قوله وهو ما لم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معنى الماضي فلا يرد ان صيغة الطالب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهد وعكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله باربعة أو ج) قال الدونشري ما يرد على من زعم انه أمر لا يجب بالفاء ولو كان أمر الاجيب به ان تقول أحسن يزيد فيحسن بك اه (قوله لزمن ابراز ضميره) قد يجب بانه جرى مجرى الامثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال ضربتني وفرحت بي (قوله لو كان أمر الوجوب له الخ) عبارة الشاطبي الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجوز أبين به ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فكذلك لم يكن كذلك ٨٩ لم يصح أن يكون أمر او هذا مشتركة

الالزم في ما فعله اذ هو عنده فعل ماضٍ والماضي يجب فيه أقام وأبان فكان يتمتع فيه ما أقومه وأبينه كما يتمتع في الماضي فاجواب عن هذا هو جوابنا والافلا يصح اعتراضه فلا يقتصر الى جواب واذا تقرر هذا كله سهل الامر في فاعل أفعل وانه مضمر وفي المجرور انه في موضع نصب وان الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدونشري انها اذا حذفت لا تقرأ (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدونشري يفهم منه ان زيدا في قولنا ما أحسن زيدا متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لازيد (قوله وهو على) في القاموس في

(لانه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو ما لم يعهد والمعهد وعكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه باربعة أوجه أحدها انه لو كان أمر ألزم ابراز ضميره الثاني انه لو كان أمر لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالخلف ونحوه حالها ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسند الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمر الوجوب له من الاعلال ما وجب لا قم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها بقوله واجب اليئ ان تكون المقدما أي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسي أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة الثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاث الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا أو أكرمت رجلا بمعنى ما أحسنت وما أكرمت وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان أفعل وما أفعله وافعل به في معنى واحد (مسئلة) لا يتعجب الامن معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا أو ما أسعد رجلا اني الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) اذا كان ضمير الكا (في مثل ما أحسنه ان دل عليه دليل) والى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عندا الحذف معناه بضع (كقوله) وهو على بن أبي طالب كرم الله وجهه

جزى الله عنى والجزاء بفضله * ربيعة خيرا (ما أعف وأكرما)
أي ما أعفها وأكرمها (وفي) مثل (أفعل به ان كان أفعل) بكسر العين (معطوفا على آخره) كور منه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله
أعز زبنوا كتفان دعينا * يوما الى نصرمة من يلبينا
أي واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كسواء صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استترى الفعل حين حذفت الياء كما في قولك زيد كفى به كاتبا

(١٢ تصريح في) مادة ودق نقلا عن المازني ووصوه الزنجشري انه لم يصح انه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله
تلكم قريش تمناني لتقتلني * فلا وربك لابر واو لاظفروا وان هلكت فرهن ذمتي لهم * بذات ودقين لا يغفوا لها أثر
(قوله معطوفا على آخر) قال الدونشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل في العبارة مساححة لانها تقتضي انها من عطف المفردات (قوله واكتف بنا) قال الدونشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا اه وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتف بقاء مشنات بين الكاف والفاء وهذا لا يتوهم انه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذي رأيت في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير تاء وضبطه بفتح الهمة إشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لان لزومه الخ) قال الدونشري علل ذلك بسعدى جلي بقوله لانه للامزجة الجمل لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفها كقفاء بما تقدم

٩. (قوله زيد كني كاتباً) قال الدونشري يتأمل . في هذا التركيب (قوله فاعروا اذذاك عن القاعدة) هـ ذاي تخلف فيم اذا ذاي

الكلام بغير المفعول عما
تحصل معه الفائدة من
ظرف أو غـيره مع ان
مقتضى كلامه --م انه لا
فرق (قوله صير الحسن)
قال الدنوشري كان ينبغي
أن يـقـول أو الجمال اه
لان ذلك المناسب لقوله
أولا (قوله وعلة جودها
تضمن الخ) وشبههما اسم
التفضيل أصلا ووزنا
ودلالة على زيادة الحدث
ومن ثم أعطيا حكمه
أيضا في جواز التصغير
وفي وجوب التصحيح
نحو ما أقوله وأقوم به هذا
وقال اللقاني فيما علل به
المصنف دلالة على ان
تضمن معنى الحرف كما
يقتضى منع الاعراب
على ما تقدم يقتضى عدم
التصرف (قوله اعزز
على أبا اليقظان الخ) أبو
اليقظان كنية عم ابن
ياسر رضي الله عنه (قوله
وقوله وأحرا إذا حالت بان
أتحولا) هذا أظهر من
الاستشهاد بقوله
خلي لي ما أخرى بذي
اللب أن يرى
صبورا وليكن لاسبيل
الى الصبر
لانه محتـمل القلب
والمعنى ما أخرى ذا اللب
أى صاحب العقل بان
يرى صبورا فالباء في غير

زيد كفى كاتباً ورده ابن مالك بوجهين أحدهما الروم ابراهه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستئثار كما من أكرم بنافان لم يدل عليه دليل لم يحجز حذفه أما في ما أفعله فلأعروه اذ ذلك عن الفائدة فانك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاماً لان معناه ان شيئاً صير الحسن واقعاً على مجهول وهذا لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو افعـل به فلا يحذف منه المتعجب منه الغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عروقة بن الورد

فأذلك ان يلقى المنية بقها * حميدا (وان يستغن بوما فاجدر)
 فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله (أى) فاجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسئلة وكل
 من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (منوع التصرف) اتفاقا قاله ابن مالك واليه أشار في النظم
 بقوله وفي كلا الفعلين قد مالزما * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا وهو تياس ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع
وليس أفعل أمر من أفعل لاختلاف مدلولي الممزة عند الجمهور ولا نهى في التعجب للصيرورة وفي غيره
للتقل (قالوا) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجود وفي ملازمة المضى (والثاني) وهو
أفعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى علم) في الجود وفي ملازمة صيغة الامر (وعلة جودهما تاضهما
معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسئلة لعدم تصرف هذين الفعلين)
للدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما) (امتنع أن يفصل بينهما) وبين معمولهما
(بغير ظرف ومحور ولا تقول ما زيدا أحسن) (بتقديم معمول أحسن عليه) (ولا) تقول (زيد أحسن)
بتقديم معمول أحسن عليه (وان قيل ان زيدا مفعول) به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف
والى ذلك أشار الناطم بقوله «وفعل هذا الباب ان يقدم معموله» (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله
زيدا) بالفصل بالماندى بين أحسن ومعموله بالاختلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار
الناظم بقوله ووصله به الزمنا وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول على رضي الله عنه لما رأى
عمار بن ياسر مقتولا أعز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجذولا أى مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهى
لارض قال ابن مالك وهذا صحيح للفصل بالماندى (ولا) تقول (أحسن لولا بخله زيد) بالفصل بلولا
لامتناعية ومحموها وأجاز ذلك ابن كيسان قال الماردى ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمى وهشام
الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعه أن يكون له مصدر وأجاز الجرمى وهشام
الفصل بالحال نحو ما أحسن را كبا زيدا أو أحسن را كبا زيدا (واختلفوا في الفصل بظرف أو محذور)
حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناطم
وقوله

ذهب الاخفش والمبرد وأكثر البصريين الى المنع وذهب القراء والجرحى والمأزني والزجاج والقارسي
ابن خروف والشلوبين الى الجواز (كقولهم بأحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله)
هو أوس بن حجر أقسم بدار الحزم ما دام خرمها * (وأحرأ حالت بان أتحولا)

فصل باذا الظرفية بين أحروء - موله وهو ان وصلتها وايس لسببويه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف
المحرور بمول فعل التعجب لم يحز الفصل به اتفاقا) كما قاله ابن مالك في شرح التلخيص (نحو
أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بحالس عنه - ذلك) فلا يقال فيه ما أجن في المسجد معتكفا
أحسن عندك بحالس لثلاثين لزم الفصل بين العامل ومعموله بمول معموله

فصل * وانما ينبغي هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط اُحدها أن يكون فعلا فلا يبينان من) لاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي

(قوله لغات الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو كانت السين لالتا كيد مثلاً أو كان الفعل المزيد أصل الفعل هل يجوز البناء منه ما حينئذ اعدم قوت الدلالة على معنى مقصود أو لا يجوز ذلك ٩١ لغوات التا كيد وحصول اللبس

تأمل وسيأتي ذلك في كلام الشارح تأمل (قوله ويكنى في رده مخالفته للأجاء) أي بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا ما تردد فيه بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب من الدماميني فان الكلام في المسئلة قديم وقد اطل ابن جني في الخصائص الكلام فيه انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص والافلا لانه لم يرد في القرآن ولا في السنة انهم لا يحتمون على الخطا وقد يخص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على ان احداث قول خرق للاجاء) يتأمل ما معنى ذلك ولعل في الكلام صفة لقول مقدروا اصل قول ملفق من قولين فأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أي لان هذه الافعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أي لانه يجوز عندهم (قوله بدليل

وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فثبت له فعلا فيبني من فعله (والجمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أي ما أجفاه وفيه ما تقدم من القاموس (ولا يقال (ما أجمره) أي أبلاه (وشذما أذرع المرأة أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليد بالغزل يكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا الشذوذ في قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) في الشذوذ (ما أقمه) بكذا (وما أجدره) بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما الشرط (الثاني ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يبينان من) رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (درج) وتدرج (وضارب) وانطلق (واسم خرج) لان بناء ههنا من ذلك يقوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أمما أصوله أربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلااله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى ان لو ثبت الفعل من ضارب وانطلق واسم خرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لغات الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (الأفعل ففعل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للثقل أم لا وهو مذهب سيويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه (وقيل يمنع مطلقا) الا ان شذمه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاعفسي والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الهمزة تغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للثقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب اليها نحو ويكفي في الرد مخالفته للاجاء بناء على ان احداث قول خرق للاجاء ثم اطل في الردعائه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطاعا والمنع في أحد شي التفصيل (ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف) مما الهمزة فيه للثقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنتين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما أعطى زيد أو ما أولاه الثاني أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهم المفعول الآخر منصوبا محذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيد الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيد الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتى وامثلا وافتقر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغنى وذهب ابن خروف وجاعة الى المنع لان العلة التي من أجلها المتع بناؤهما من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجوده هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك باشدو أشدد ونحوهم (و) شذ (على كل قول) من أقوال المسانعين (ما أنقاه) لله (وما أملاه الغربة لانه ما من اتقى) بتشديد التاء (وامثلات) وما أفقرني الى عفوا لله وما أغنانى عن الناس ان فتمت لانهم ما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تبي معنى خاف وبلو به معنى امثلا وفقير بضم التاف وكسرها بمعنى افتقر وغنى بمعنى استغنى لذوره (و) شذ (ما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي) وهو انه مبني للمفعول

قولهم في الوصف تقي الخ) أي ولولا الاجراء المذكور لقالوا متقى ومتمل ومفتقر على ما تقدم في بناء اسم الفاعل في قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثي (قوله من أقوال المناعين) الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند المناعين والمجوزين للبناء من الفعل لان هذا الخاف فيه شرط كونه ثلاثيا وراعيا اذ هو نحاسي (قوله لذوره) قال الدنوشري أي المذكور ولو قال لذوره هالكان

حسن اه يعنى ان مرجع الضمير جمع مالا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع ، تاويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور ولو قال
 أى ما ذكر كان أولى لما تقدم في باب الإضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيا على معناهما الخ) أما اذا خرجا عن ذلك كأنه تصرفين كما بانى
 قريبا (قوله أو تاصيلا) قال ٩٢ الدنوشرى قد يقال فيه نظرا لانه لا ياتى الا على مذهب من يقول انه أصل برأسه والجواب ان مراده

بالتأصيل عدم استعماله
 مبنيا للفاعل (قوله وجرى
 على ذلك ابن مالك) كقوله
 وغير سالك سبيل فعلا
 ولم يقل وغير فعل المفعول
 لان معنى السالك سبيل
 فعل انه لا يكون لازما
 البناء للمفعول بل يكون
 جائزا (قوله ولا تجر باللام
 لتغيره المعنى) أى لانه
 يخرج عن البعض (قوله
 وذهب الكوفيون الى
 جواز الخ) حاصله انهم
 أجازوا جر الخبر ان كان
 جامدا في المثل الاول
 بخلاف ما لو كان مشتقا
 كالمثال الثانى هذا هو
 المعابق لما في الارتشاف
 ويوجد في النسخ دون
 ما كون زيدا القائم على
 ان القائم معرف بال والمعنى
 انهم لم يجوزوا النصب
 وهذا بعيد من سياق
 الكلام كما يشعر به قوله
 دون لانه ظاهر في انه مما
 كان مجرورا (قوله ألهه)
 قال الدنوشرى ينظر
 ضبط ألهه اه وأقول في
 المصباح لذا الشيء يلزم
 باب تعب لذا ولذا
 بالفتح صار شيا فهو لذل
 ولذل ولذلته ألهه وجدته

* الشرط (الثالث ان يكون) الفعل (متصرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم
 التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقه الأفعال من الدلالة على الحدث
 والزمان كنعم وبئس وانما انى يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على أصله
 من الدلالة على الحدث والزمان كيدرويدع حيث استغنى عن ماضيه بما مضى يترك وكلا القسمين مراد
 هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذرويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وانعم به وبأس به وهما باقيا
 على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما أودعه وشذما أعساه وأعس به * الشرط (الرابع ان
 يكون معناه قابلا للتفاضل) في الصفات الإضافية التى تختلف بها أحوال الناس سواء كان بالنسبة الى
 شخص واحد في حالين كالعالم والجمل أو شخصين كالحنن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أعلمه
 يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو
 فى ومات) لانه لا فرقة فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه * الشرط (الخامس أن لا يكون)
 الفعل (مبنيا للمفعول) نحو يلا أو تاصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره
 فلا يقال ما ضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذى وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه
 بالتعجب من فعل الفاعل (وشذما أخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم
 يستثنى) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (نحو عنيت
 بحاجتك وزهى علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (سأعناه بحاجتك وما أزهاه
 عاينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع
 التشبيه بأفعال الخلق بحام ان كلامهم لا كسب للمفعول فيه فيمنعنى أن لا يستثنى شيئا ويؤول ساور من
 ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به * الشرط (السادس أن يكون)
 الفعل (تامافلا يبنيان من نحو كان وظل ومات وصار وكاد) لانهم نواقص فلا يقال ما كون زيدا قائما
 بنصب الخبر ولا يجزى باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما كون
 زيدا الأخيل دون ما كون زيدا قائما وحكى ابن السراج الزجاج عنهم ما كون زيدا قائما وهو مبني على
 أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك سماع * الشرط (السابع أن يكون)
 الفعل (مثنيا فلا يبنيان من فعل) منفى (سواء كان ملازما للنفي نحو ما عالج بالدواء أى ما انتفع به)
 ومضارعه يعين ملازم للنفي أيضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعتراض بانه قد جاء في الاثبات قال أبو
 على القالى في نوادره أنشدنا زهير عن ابن الاعرابى

ولم أر شيئا بعد ليلى ألهه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أى أنتفع به وما عالج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثنيا ومثليا (أم غير ملازم) للنفي (كما
 قام زيد) وما عالج أى مال فلا يقال ما أقومه وسأعوجه لئلا يلتبس المنفى بال مثبت * الشرط (الثامن
 ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (افعل فعلاء) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أخرج من العيوب
 (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الألوان ولمى
 فهو أسمى من الحلى واختلاف في المنع من ذلك فقبل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثى المحض
 وأكثر أفعال الألوان والخلق انما تجى على أفعال يتسكن القاع وزيادة مثل اللام نحو أخضر

كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفى بال مثبت) لان صيغة التعجب اثبات فلم
 اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جاز
 التعجب من الثانى دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للمبنى للمفعول وملازمة الفعل للبناء به يعين ارادته فتأمل

(قوله وقيل لان الالوان الخ) ردهذا ابن المحاسب بانه ما أشد سواده وأكثر حمرة ٩٣ قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد

في التعجب ليس الالوان
وتعجبك انما كان من جهة
المعنى لان جهة اللفظ
* (فصل) *

(قوله ما أكثر ان لا يقوم)

قال الشهاب القاسمي

لا يخفى ان المقصود

التعجب من عدم قيامه

مثلا في الزمن الماضي

فكيف يقدر ذلك وان

للاستقبال وقد يحاب

بان الصيغة صارت

للانشاء وانما عندها معنى

الزمان (قوله فليتمكن

فيه بحث اذا استعمال النفي

متصور مع المصدر

الصريح نحو ما أقرب عدم

قيام زيد فلم يجب كون

المصدر مؤولا ثم كان وجه

تعجبه مع النفي باكثر

دون أشدان النفي لا

تفاوت فيه بنحو الشدة

(قوله وان يعمل فيه الفعل

المنفي الخ) قال الدنوشري

ينظر ما معناه وما دل عليها

منها (قوله نحو ما أسرع

نفاس هند) قال الشهاب

القاسمي قد يقال لم يؤمن

اللبس هنا لان النفاس

يطلق بمعنى الحيض

وفعله مبنى للفاعل الأز

بصوره اذا ما اذا دلت

قرينة على ارادة الولادة

الحيض بقي ان بعضه

نقل البناء للفاعل في

نفسه بمعنى ولدت فاما

فلم ينفعنا التعجب في الغالب بما كان منها ثلاثا لاجراء الالوان لاكثر وقيل لان الالوان والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب
منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبين منه أفعل تفضيل لثلاثا لئلا يلتبس أحدهما
بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لمجرى ما مجرى واحد في
أمر كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم
وصغهما من ذي ثلاث صرفا * قابل فضيل تم غيري ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

فهذه شروط ويؤخذ الثامن من قواه ذي ثلاث فانه نعت لمحدوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقى
شرط تاسع لم يذكر وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقبله
استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيديويه ونحو سكر وقعدو وجلس ضد أقام فانهم لا يقولون ما أسكره
وأقعدوه وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثروا قعوده وجلسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور
قام وغضب ونام وفي هذا ما نظر فقد حكي سيديويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

* (فصل) * ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وعما وصفه على أفعل فعلا بما أشد ونحوه (كما
أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه
ذلك) وينصب مصدرهما (أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلا) (بعد) (أي بعد أشد
ونحوه) (وباشد ونحوه) كما ضعف وأكثروا أقل وأعظم وأكبروا أصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك
(ويجوز مصدرهما بعد) (أي بعد أشد ونحوه) (بالباء) (لزموا) (فتقول) (على الاول) (ما أشد أو أعظم
درجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو جرته) (أو عرجه) (عما الرصف منه على أفعل فعلا) (و) (تقول
على الثاني) (أشد أو أعظم بها) (أي بدرجته وانطلاقه وجرته وعرجه) وذلك مستفاد من قول النظم

واشد أو أشد وشبههما * يخلف ما بعض الشروط علما

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالباب

(وكذا المنفي والمبني للفعول) يتوصل الى انه يجب منهما باشد ونحوه أو باشد ونحوه (الا ان مصدرهما)

أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للفعول

(لا صريح نحو ما أكثر ان لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للفعول (وأشدهما) أي بان لا يقوم وبما

ضرب فتأتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان

يعمل في نفسه الفعل الذي يتعجب بسببه وأما المبني للفعول فليقتضي لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للفعول

لثلاثا لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو أمن اللبس جازا لاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس

هند وأسرع نفاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فان ثلثا له مصدر) وهو الصحيح (فن النوع

الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) (نقل له مصدر) (فن النوع) (الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول)

على الاول (ما أشد كونه جميلا أو) (تقول على الثاني) (ما أكثر ما كان محسنا وأشد دوا أكثر بذلك) أي

بكونه جميلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذي لا يتفاوت معناه) نحو

مات وفني (فلا يتعجب منهما بالية) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشئ أما الجامد فلانه لا مصدر له

فينصب أو ويجوز وأما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف

زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أجمع موته وأجمع موته كما رشد إليه كلام الشارح ولا يختص

التوصل بأشدا فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمره وما

يؤمن اللبس الآن بوجه جواز التعجب بان ما المبني للفاعل والمبني للفعول هنا واحد فليتم

(هذا باب نعم وبئس) * (قوله وفي الحديث من ترصا الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والامام أحمد في المسند من حديث سمرة وفي شرح الكنز الحنفى للأقصر اى هكذا فى أكثر كتب الحديث فيها ونعمت فالهاء الحسن وأهل النحو يقولون فيها بكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فيها ونعمت المتقضيان فيه متروكان والمعنى فعلى كهاه أو فبالسنة أخذت ونعمت الحصلة السنة وتأوهم بوطئة والمدودة خطأ وكذا المدمع الفتح فى هاء اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنجاة يقدرونه فبالرخصة أخذوه والحق لان الوضوء المذكور فى الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل أحد بان من السنة الوضوء للروح وذلك الوضوء واجب لاسنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالحجة فقول النجاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذوا ونعمت السنة التى تركها

ورد من بناء فعلى التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثله فى كلام الموضوع وحكم عليها بالشذوذ ونه عايم فى النظم بقوله
وبالنسب دورا حكم لغير ما ذكر * ولا تنفس على الذى منه أثر

(هذا باب نعم وبئس وهما) لانشاء المصح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية الخلاف فى حقيقة قمتها طريقتان احدهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال قاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضع يوم الجمعة (فيها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بثت المرأة جملة الخطب (واسمان عند باقى الكوفيين بدليل) دخول حرف الحمر عليهم فى قول بعض العرب وقد بشر بينت واللهما هي (نعم الولد) نصرها بكاء ورهاسرة وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على جاربطى والسير نعم السير على بشس العير وأجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بشس العير فحذف الموصوف وصغته وأقيم معمول الصفه مقامها فحرف الحمر فى الحقيقة فاعلم انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهى التى حررها ابن عصفور فى تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فىهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة فعالية وكذلك بشس الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تباطشرا فنعم الرجل عنده اسم للمدح وبئس الرجل اسم للذم ومهما فى الاصل جملة ان نقلت عن أصلهما واسمى بهما وذهب الفراء الى أن الاصل فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وررر نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وحذف الموصوف الذى هو رررر وأقيمت الصفه التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلها متاهم فى حكمها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد عمر كما لو قلت مدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هى المشهورة وأصحها ان نعم وبئس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى النظم بقوله فعلى ان غير متصرفين * نعم وبئس واسم عالم يتصرف فالزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنة لتأعنا وضعت له من الدلالة على الماضى وصارنا لانشاء نعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمه وبئس منقولة من قولك بشس الرجل اذا أصاب بؤسا ويح. وزفيهما أربع لغات فتصح الاول وكسر الثانى على الاصل المنقول عنه وفتح الاول أو كسره مع سكون الثانى

أى الغسل قال زين العرب فى شرح المصابيح وهذا وان قوى معنى ضعيف لفظ الاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثانى (قوله ورهاسرة) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فاتبه والدھاسرة قة من زوجها ويحتمل الزاى المعجمة أى سلبها والمعنى انها لا تقدر على الغنيمه والجهد (قوله وذهب الفراء الى أن الاصل الخ) حاصل الفرق بينهما وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسائي بطريق الاصل وعند الفراء من قبيل أسماء الاجناس (قوله ويرد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليهما تقدم

دخول النواسخ عايمها وقد يقال عدم الدخول لا يقتضى فعلى تهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف وكبرها كطوبى للمؤمن وردا ايضا عايمها بانه يلزمهما اجعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة الا أن يكونا قائليين بجواز ذلك كما جازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا ذكر واقعا مسائلى ان بعضهم جوز فى حيداز يد على القول بالتركيب كون حيداز خبرا مقدرا وهذا الراد انما يظهر ان جعل كل من الجملتين مبتدأ وخبر أما ان جعل مبتدأ وانائب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدأه مرفوع يغنى عن الخبر فلا جرح (قوله ويجوز فيهما أربع لغات) أى فى نعم وبئس المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبى فى باب التاكيد انهما يلزمان وجه واحد واللغات انما هى فى الاصل المنقول عنه (قوله ولا يجوز الخ) أنظر هذا مع استعماله ما فى التبريل الذى هو بلاغة الحجاز على خلاف ذلك الاصل

(قوله بالجنسية) بدليل انهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والترنوا أله حال ان يكون ذلك التعريف مطلقا والجازع زيد بل لما يخص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يحز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك لجود الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله للجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وفاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله وردبانه الى التكاذب) يمكن ان يجاب ٩٥ بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس

ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها للجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وكأنه قيل نعم الجامع لمخصال المدح زيد وبئس الجامع لمخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعنة ناشئة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجل اه وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لمخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثاله ما نحو الخ) قال الدونشري فيه ركاكة

وكسرهما عند بني تميم ولا يميز المجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضر اوى في أول شرح الايضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلي في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم براد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بالجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفرادها ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له واغيره ونسب الى سيبويه وردبانه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الامدح معين ولا كنت جعلته جميع الجنس مبالغة واختلاف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما انها المعهود ذهني فهي مشاربها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشترا لاجم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن مالكون والجواب اليق ومثلهما (نحو نعم العبد وبئس الشراب أو) معرفين (بالإضافة الى ما قارنها) أي أل (نحو ولنعم دار المتقين وليئس مشوى المتكبرين أو) معرفين (بالإضافة الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طاب علم النبي صلى الله عليه وسلم (فنعم ابن أخت القوم غير مكذب) * زهير حسام مفرد من جمائل

غير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وخسام مفرد خبر ان لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لانعتان لزهيران المعرفة لانعت بالنيكرة واقتصر الناظم على قوله * رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما قارنها (أو) رافعان لفاعلين (مضميرين مستترين) وجوبا في نعم وبئس (بمعنيين بتمييز) لكل منهما ما يطابق لهما في المعنى قابل أل مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفهمه ميم (نحو بئس للظالمين بدلا) ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وتبديلا لتمييز مفسر له والتقدير بئس هو أي البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان (نعم امرأهرم) لم تعرنا بقة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأة تميز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرءهرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت ففعله فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذوا ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيره أو فعل من ولا كلمة ما خلا فاللغراء والزخشرى ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيد (كقوله نعم الفتاة فتاة هند) لو بدلت * رد التحية نطقا أو بإيماء

ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثاله ما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعمار جلين ونعمو ارجالا ومن الغالب نعم امرأين خاتم وكعب كلاهما غيث وسيف غضب وقدير فعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا لنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الالغية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه واه شروط باعتبار محله تاخير عن الفعل وتقديمه على الخصوص ونعم زيد رجلا شاذ (قوله نطقا أو بإيماء) قال العيني نطقا تمييز وإيماء عطف عليه اه

وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباء لعطف عليه المحرور وذهبوا الاقرب ان عطفا نصب بترفع الخافض وان لم يكن قياسا بدليل قوله
بأياء والاصل ينطق وقوله بأياء ٩٦ عطف على معناه (قوله علمت بان دين محمد) الباء زائدة (قوله لانه من التمييز المؤكد وليس

الكلام فيه) فيه نظر لان
س والسير في احتجاج على
منع الجمع بان التمييز لرفع
الابهام ولا ابهام مع ظهور
الفاعل وحاصل رد ابن
مالك ان التمييز لا يلزم
فيه الرفع المذكور لانه
باتي مؤكدا في باب العدد
فيجوز ان يكون ما هنا
منه فتأمل (قوله المعروف
باب شعوب) قال العيني
هي أمه (قوله فنعم المرء
الح) قال الحفص لا يقال
التمييز بـ رجل وهو
لا يفيد وحده فكيف
يمثل به لما أفاد فيه
التمييز معني زائد الانا
نقول التمييز باعتبار
يفيد معني زائد باعتبار
الصفة وهي تهامي ونسب
اليه الافادة باعتبار انه هو
المقصود (قوله وقيل هي
تمييز) أي بناء على جواز
وقوع ما تميزا كما هو
مذهب الزنجشري ومن
تبعه كما قدمه الشارح قريبا
(قوله والى الخلاف في
المتلوة بجملة فعلية أشار
الناظم بقوله وما الخ) قصر
كلام الناظم على الإشارة
الى ذلك قصور منشؤه
الوقوف على ظاهر مثال
الناظم وقد يدعي ان
مراده بنحو نعم ما يقول كل
ما وقعت فيه مامتلوة

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنع سيبويه والسير في مطلقا) سواء أفاد
معني زائد على الفاعل أم لا وحجتهم ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن
مالك بامرین الاجماع على جوازله من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب واقعد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا
والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاختل

والتعليقون بشس القفل فخلهم * فخلوا وأهمهم زلا منطيق
وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه
وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من المحال المؤكدة (وقيل ان أفاد) التمييز (معني زائدا) على
الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والافلا) يجوز وصحبه ابن عصفور فالاول (كقوله) وهو أبو بكر
ابن الاسود المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواء * (فنعم المرء من رجل تهامي)
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المحرور بمن وقد أفاد التمييز معني زائد على
الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي
النسبة اليها الغتان تهامي بكسر التاء وهي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشدها
والثاني كقوله نفى الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشهر
(واختلف في كلمة سابع - نعم وبشس) اذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين (ف قيل) هي
(فاعل) فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية (فهى معرفة ناقصة أى موصولة) والفاعل بعدها صلتها
والخصوص محذوف كما (في نحو نعم اعظمكم به أى نعم الذي يعظمكم به) وهو منقول عن الفارسي (و) ان
وقع بعدها مفرد فهى (معرفة تامة كما في نحو نعم ما هي أى فنعم الشئ هي) فكلمة هي المخصوص وهو
منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشئ ابدأوها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف
وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارفع (وقيل) هي (تمييز) فيهما (فهى مذكورة موصوفة) بالجملة
الفعلية (في) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) مذكورة (تامة في) المثال (الثاني) وهو نعم ما هي
لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله

وما تميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هـ ذه على ثلاثة أقسام مفردة أى غير متلوة بشئ ومتلوة
بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دقته دقانعا وفيها قولان معرفة تامة فاعل مذكورة تامة تميز
وعليها فالخصوص محذوف أى نعم الشئ الدق أو نعم شئاً الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما
هى وبشساتر ويح ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل مذكورة تامة تميز مذكورة مع الفعل
قبلها تركزيب ذامع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافق فيه والثالثة
المتلوة بجملة فعلية نحو نعم ما يعظمكم به بشس ما شتر وابه وفيها عشر أقوال ومرجعها الى أربعة
أحدها انها مذكورة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها مذكورة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو
مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزنجشري وكثير من المتأخرين والثاني انها مذكورة

بشئ غير مفرد نحو دقته دقانعا فيشمل المتلوة بشئ ولو مفردا نحو فنعما هي فتدبر (قوله مركبة مع الفعل) غير
هذا أراد الأقوال لان نحو تزويج وهى في المثال والاية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هي فاعلا لزم استناده ووجب تمييزه

(قوله الفعل صالحة الموصولة المحذوفة) هذا بناء على موصول آخر (قوله والرابع انها مصدرية الخ) هذا ما انف الى جوازها وبمعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه أن يعطف عليه جواز حذف الموصول الاسمي وفي المغني ذهب الكوفيون والاختف لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا أن يقال انها ما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا (فصل) * ٩٧ (قوله وقيل بدل) اعترض بانه لازم

غير موصوفة والفعل بعدها صفة مخصوص محذوف والثالث انها تميز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادى ونقل عن الكسائي وأما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلوا على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقرة الى صلة والفعل بعدها صفة محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها ما كتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها للاشتغالها على المسند والمند اليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها مذكورة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وسأخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادى عن الفراء وأما القائل بانها كافة فقال ان ما كتف نعم عن العمل كما كتف قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية

(فصل * ويذ كر المخصوص) وهو المنصود (بالمذح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبئس الرجل) أو رجلا (أبو لهب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمذح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقها سدا كوابها في الامر العام طريق الاجال والتفصيل لنصدم فريد التقرير برحفا وأبعد الفعل عما يدل على المخصوص بالمذح أو الذم حتى يتوجه المذح والذم الى المخصوص به أولا على سبيل الاجال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المذح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى المحكم فريد التقرير ما يزيد ذلك الاستبعاد (و) اختلف في رفع المخصوص فقل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن البادش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدأ واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل بتعيين الثاني وقيل بمبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذ كر المخصوص بعد مبتدأ * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا (و) من غير الغالب انه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس (فيتعين كونه مبتدأ) على القول بفعلية المبتدأ والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعرو وبئس الرجل وجوزوا على القول باسمية المبتدأ أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شيء (يشعر به) أي بالمخصوص بالمذح أو الذم (فيحذف) المخصوص جواز العلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب فحذف المخصوص بالمذح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذا كر عبدا أي أيوب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعره كفي * (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول الناظم (العلم نعم المقتني والمقتنى) (وانما ذلك من التقديم) للمخصوص لامن حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء أما اذا جعلناه خبر المبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لامن التقديم كما ذكر الناظم

والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبانه قد يجوز في الشيء تابعا لا يلزم فيه اذا ولي العوامل فانهم أجمعوا على جل انك أنت قائم على البدل ولا يجوز ان أنت بقي انه سيأتي في مخصوص بهذا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هذا لان البدل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه وما واذا كر عبدا أي أيوب فالمدح كورفيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما اذا

(١٣ تصریح فی) الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لدلالة ما به عليه والتقدير نعم المقتني والمقتنى أي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في اعراب لالفيه لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر به يأباه اذا المشعر بالشيء خلافه وعلى ما قال الشارح يكون المخصوص نفسه مذکور وان لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

﴿فصل﴾: (قوله متصرف تام الخ) قال الدونشري صرح به مع غامه من قول الموضع صالح للتعجب زيادة في الايضاح فلا جناح اه والظاهر أن الشارح إنما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أفعال التفضيل كما يأتي فتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدونشري قد يقال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا استعمل للدح أو الذا لم تكون حركته غير حركته الأصلية ويكون التغيير تقديرها كما في ٩٨ فلك وفلك (قوله ولتصير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ما روم لان أفعال الغرائر لا تكون

القاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من ان ساء لما تضمن معنى بشئ صار جامدا وقول الشارح فيما يأتي والمعنى نعم الفاهم زيد فالتن من فهم الفاهم نظرا لاصله قيل لتضمن معنى بشئ فليحذر (قوله ولا يدغم) قال الدونشري أي بعد القاب كما هو ظاهر (قوله ومن أمثله) فصله عن الخفاء التحويل فيه كما أشار إليه بقوله فانه في الاصل الخ وهذا حكم افراد الناطم له بالذ كر وقيل في حكمه غير ذلك فانظر حواشينا (قوله فانه في الاصل سواء) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (قوله لا بد وأن يكون) قال الدونشري ذ كر بعضهم ان الواو زائدة وذ كر آخر غير ذلك فراجع المسئلة من حواشي المغول اه قول ذكر الشهاب القاسمي في حواشي مختصر المعاني أول التنبيه المتعلق

﴿فصل﴾: وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على فعل فعلاء (صالح لا تعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقيل أو مكسورا كعلم (وفهم) بضم العين فيهن وانما حاولت للمعنى لغرائر وتصير قاصرة كنعم وحق المضاعف أن يدغم نحو حب يجوز النبل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء واو للضمة قبلها ثم يفتح فيه ما فعل في قوة ويجوز فيه ما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضوم العين نحو سر ويجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن قتيب لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم العين اصالة أو تحويلا لقال الفارسي والاكثر (يجري حينئذ) مجرى نعم وبشئ في افاءة المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمضمر (وحكم الخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا لزيد (وفي الذم خبت الرجل عمرو) وخبت رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبشئ الخبث عمرو والى ذلك أشار الغاظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا (ومن أمثله ساء) بالمدح وهو المنبه عليه في النظم بقوله اجعل كبش ساء (فانه في الاصل سواء بالفتح) من السوء ضد السرور من ساءه الامر يسوءه اذا أخزنه فهو متصرف (فحول الى فعل بالضم فصارت قاصرة ثم ضم معنى بشئ فصارت جامدة قاصرة محكومة لفاعلها كزنا) في بشئ (تقول) في الفاعل المقرون بال (ساء الرجل أبو جهل) وفي المضاف الى المقرون بال (ساء حطب النار أبو لهب) في المضمر المفسر بالتميز ساء رجلا (في التثنية وساعت مرتقا) في ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتقا تميز على حذف مضاف أي نار مرتقا لان التمييز لا بد وأن يكون من المميز في المعنى والمترفق المتكافؤ (و) مما يحتمل الفاعلية والتميز (ساء ما يحكمون) في جري في مخالاف المتقدم فان جعلنا فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء الذي يحكمونه وان جعلنا فاعلا فهي نكرة موصوفة أي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله أل أو الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لأن في فاعل فعل المذ كر ان تأتي به اسما ظاهرا مجر دامن أل وان تجر به الباء) الزائد تشبيهه بالفاعل أفعل في التعجب (وان تأتي به ضمير مطابقا) لما قبله فالظاهر المجرد من أل (نحو فهم زيد) جملا على ما أفهم زيد او المجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بريد جملا على أحسن بريد (وسمع) من العرب (مررت بابيات جاديهن أبياتا ووجدن أبياتا) حكاها الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أو لا وتجرده منها ثانيا وأصل جاديهن أبياتا من جاد الشيء جودة اذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها القصد بالمباغة والتعجب وزيدت الباء في

بتعريف صدق الخبر وكذبها انما كيد لصدق خبره والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز) الفاعل لك في فاعل فعل المذ كر الخ) منه ساء فقول الاشمو في عند قول الالفية واجعل كبش ساء معنى وحكما مطلق لان حكم ساء يخالف حكم بشئ في ذلك ومن فعل المذ كر حجب اذا لم تقترن بذا كما اقتضاء كلام المصنف الآتي وبهذا يخالف نعم وأحسن الاشمو في ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حجب في المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث الدما ميني انه يلزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بشئ وجزم الشاطبي بان فاعل حجب اذا لم يكن ذال يترزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتي جواز مطابقتها بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرمح حب بالزور الخ) فيه إشارة كما قدمنا إلى أن حب إذا لم تقترن بزمان أفراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لخصوص
 وصرح المصنف في الحواشي بانهاية تجدد لها حينئذ ما موردها الاكتفاء بالفاعل عن الخصوص لكل سياقي في التنبيه انه يذكروا حيث
 قال اذا قيل حب الرجل زيد واستفيد من كونها من أفراد فعل انه لا يجب في فاعلها ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ وبوافقه ان
 بعضهم مثل محب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٩٩ وما سوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

*(فصل -) * (قوله
 ويقال في المدح الخ) أي
 في المدح والذم العامين
 وأشعارها بان الممدوح
 محبوب والمذموم غير
 محبوب لا ينافي ذلك وإذا
 لم تقترن بهذا كانت من
 أفراد فعل المتقدم كما مر
 وكانت المدح أو ذم خاصين
 كما بينه المصنف وهو
 ظاهر اذا كانت حينئذ
 لا يذكروا لخصوص (قوله
 وإلى ذلك أشار الناظم
 بقوله ومثل نعم الخ) مراده
 المماثلة في افادة المدح
 والذم وان كان بين نعم
 وحبذا مخالفة من وجوه
 كما بيناه في الحواشي ولعله
 لذلك قال الفاعل ذا وان
 كان فيه إشارة أيضا للرد
 على مدعي التركيب كما قاله
 الشارح (قوله والخصوص
 الخ) لما سكت المصنف
 عن اعترابه على هذا
 القول وتعرض له على
 القولين بعده ثم الشارح
 الفائدة بيانه على هذا
 القول أيضا (قوله وقيل
 مبتدأ الخ) ظاهره ان قوله

الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجرف قليل بهن وإيائنا تميز وجدنا إبيانا على الأصل من عدم زيادة
 الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وإيائنا تميز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتميز (وقال) الطرمح
 (حب بالزور الذي لا يرى) * منه الاصفحة أو لم يسم
 (أصله حب الزور) بفتح الزاي بمعنى الزائر (فإذا الباء) في الفاعل جملا على احبب بالزور (وضم الحاء
 لان فعل المذكور يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حركتها إلى فائه) ولو كانت الفاعل غير حلقية خـ لا فـ
 لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون
 الراء وصفحة كل شيء جانبه والمسام بكسر اللام جمع لمية بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يحاوي وشحمة
 الاذن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سوى ذالرفع محب أو فاجر * بالباء * ومثال الضمير المطابق
 ما قبله الزيدان كمرارجلين والزيدون كرموارجالا جملا على ما كرمهم راجلين وما كرمهم راجلا
 *(فصل -) * ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر
 (الاحبذا عاذري في الهوى * ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر
 الاحبذا أهل الملا غير انه * اذا ذكرت محي فلا حبذا هيا
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل نعم حبذا * ثم قال * وان تردد ما قبل لا حبذا * ودخول لافي الذم
 على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون
 غير مكررة ذالم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الاعلى قول أي الحسن وأبي العباس وهو وضعيف
 (وهذه سيمويه ان حب فعل) ماض (وذافاعل) واليه أشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وانهم باقيا
 على اصلهما) من كونها ماجة فعالية ماضية لان الأصل عدم التغيير ولا تقتصرهم على حب اذا عطف
 على حبذا كقوله * فحبذا رباو حب ديننا * أي وحبذا ديننا فحذف ذا لم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو
 انما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف
 وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيمويه والخليل لان سيمويه قال حكاية عن
 الخليل ولكن ذابوا بجزلة كلمة واحدة نحو ولولا هو اومهم رفوع ألا ترى انك لا تقول للثوئ حبذا اه
 والخصوص على هذا المذهب مبتدأ أو الجملة من الفعل والفاعل خبره والرباط بينهما اسم الإشارة وقيل
 مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان فيقول بدل (وقيل ركبنا أو غلبت الفعلية لتقدم الفعل
 فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من الخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبنا أو غلبت الاسمية
 لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده) من الخصوص (خبره) والجملة اسمية واصل الخلاف
 قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعالية الجميع أو اسمية قوله كل دليل على مدعاه
 فاستدل مدعي التركيب بأفراد الإشارة وبزوم الأفراد والتذكير بامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة

مقرر والذي في المغني ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ محذوف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم (قوله وقيل
 عطف بيان) قال في المغني ويرده قوله وحبذا انفحات من يمانية * تأتيتك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفه بقابل ذكره (قوله
 وقيل بدل) قال في المغني ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه اه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في
 المغني وهذا ضعن ما قيل لجواز حذف الخصوص كقوله الاحبذا الولا الحياه وربما * منحت الهوى سالىس بالمقارب
 والفاعل لا يحذف (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المغني وبالعكس عنده من يحذف في قولك زيد الفاضل وجهين

(قوله بخالف الخبر والخبر عنه) أي أفراداً وتركيباً (قوله ومن تميز باليس بمهم) أي لانه قديماً كره كثيراً مع جنداً تميزاً ما قبل المخصوص
أو بعده كقوله ألاحظ أقوماً سالم فانهو وفواذتوا صواباً بالاعانة والصبر وقوله حبذا الصبر شمة لا مري * رام مباراة مولع بالمعالي
والى ذلك أشار الناظم بقوله واول الخ أي اجعل المخصوص والياتا بالذا (قوله فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت
بخط المصنف مانصه عندي ان سبب ذلك اراحتهم الابهام ثم البيان كانهم قالوا حبشي فبعلموا ذلك اشارة الى كل مشار اليه من حيث
هو شي ثم يشوه بعد هذا كما قالوا ١٠٠ ربه رجلاً وتدل هو الله أحد فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهي المثل

بني انهم أرادوا أن يكون
كالصيغة الراجعة للمدح
والذم لا يغيرونه كما انهم
يريدون في الأمثال الثبوت
وعدم التغير فهو يضاهيه
من هذه الارادة لانهم
يريدون استعماله كثيراً
فلم يعقبوا عليه التغير لان
استعمال شيء أخف من
استعمال أشياء وهذه هي
العلة في الأمثال ثم ان
المثل فيه امر زائد وهو انك
اذا أتيت به كما قيل أولاً
فكأنك قلت هذه الواقعة
تستحق ان يقال فيها اللفظ
الذي قيل قديماً في الواقعة
المشهورة وليس ذلك في
صيغة حبذا انما عدم
التغير لمعنى آخر وهذا
معنى قوله فهو يضاهي
المثلاً أي من حيث فيه
علة تقتضي ان لا يغير
لانه مثل من كل وجه
فهذان تاويلان حسنان
فالمدح الذي هذان لهذا
وأظن اني عشت على
تفسير كلام النحاة في
قولهم انه يضاهي المثل

الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفاً وسلامة مدعيها مما لزم مدعي
الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والخبر عنه ومن تميز باليس بمهم وهو المادح وروح وبقولهم لا تحبذه فجاؤها
بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضيه وابن السراج في أصوله والسيرافي في شرح
الكتاب بان الاسم اشرف ويستقبل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيراً وأما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال
له حبذا (و) اختلاف القائلون بعدم التركيب في علة كونه (لا يتغير ذاعن الافراد والتذكير بل يقال حبذا
هندان و) حبذا (لزيدان) في تنقية المذكر والمنداد في تنقية المؤنث (أو) حبذا (الزيدون) في جمع
الذكور (أو المندات) في جمع الاناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لان ذلك كلام جرى مجرى المثل)
السائر الذي لا يغير عن حاله في الاستعمال الاول (كفي قولهم الصيف ضيعت اللين يقال لكل واحد)
مذكر اكان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً (بكرس التاء وافرادها) لانه في الاصل خطاب لامرأة كانت
تحت رجل مؤسرف كرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول
تسترفده فقال لها هذا الصيف مضموب على الظرفية قاله الجوهري والمثل بل يفتح المنة قول مركب
مشهور شبهه مضر به بمورده (وقال ابن كيسان لان المشار اليه) مصدر (مضاف) الى المخصوص (محذوف)
أي حبذا حسن (هند) وكذا الباقي ورده ابن العلام بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات
لان ذاجنس شائع فالترمز فيه الافراد كفعل نعم وبئس المضمحل وهذا اجماع التمييز فيقال حبذا زيد رجلاً
(ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا ان انه كلام جرى
مجرى المثل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذاهو يضاهي المثل

(وقال ابن بابشاذ) انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوههم ان في حبضهم) مرفوعاً على
الفاعلية يعود على المخصوص (وان دام فعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون
المنع من أجله ثم علمه بجر يانه مجرى المثل كما تقدم (منبه) اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب
فعل (المضموم العين) المتقدم ذكره (في الفصل قبله) (ويجوز في حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه
(والضم) (بنتقل حركة العين اليها) (كما تقدم) من انه يجوز أن تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان
لم تكن الفاء حلقية فبالا بها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله * ودون ذانضمام الحاء اكثر *
(فان قلت حبذا فتح الحاء واجب) للتركيب (ان جعلتها كالسكامة الواحدة) والافجائر
* (هذا باب أفعال التفضيل) *

وهو الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبها على غيره في أصل الفعل وأما خير وشرف في التفضيل فأصلهما

اخير

أحسن مما عايناه انتهى وما ذكره أولاً سيأتي في كلام الشارح نقله عن الفارسي (قوله لئلا

يتوهم) قال اللغاني انما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طردا الحكم الى غير المفرد
* (باب أفعال التفضيل) * حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم قارة يريد المدح والذم عموماً والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا
ابناتاً وذكراً يريد خصوصاً من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع
لذلك أفعال التفضيل (قوله المبني على أفعال) قال الزرقاني مخرج لمساعد بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله
لزيادة صاحبها على غيره مخرج لذلك كاشيب ومأحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصيغ ان

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بأنه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعل) هذا ما اشتهر وقيد به الرضي كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في القرائد بينهم حيث قال شاع فيهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصاص والمعنى أنه أشد الخصوم خصوصاً لا من جهة أن ألد أفعل تفضيل بل من جهة أن اللد شدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة إلى ما دونه أشد دفعي الاضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجهها وذلك لأن اللد دما يبنى منه أفعل صفة بديل لد في جمعه ولده في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل إلى هنا كلامه ١٠١ وليس الأمر كما شاع كما أفصح عنه

رضي الدين حيث قال في شرح الكافية ويبنى أن يقال في الألوان العيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أب له من فلان وأحق من فلان وأرعن وأهـ وج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع أنها تبنى منها أفعل لغير التفضيل كما حق وحقاء وأهوج وهو جاه وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وأنوك ونوكاء فلا يطرد أيضا تعالى له بان منها أفعل لغيره إلى هنا كلامه ومن هنا تبين أن الفاضل التفتازاني كما أخطأ في دعوى أن ألد ليس أفعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللد مما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووي رحمه الله هو بفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو قال وهو أحد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب

أخبر وأشرر وحذفت الهاء من بديل ثبوتها في قراءة أبي قلابه من الكذاب لاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الأخير * واختلاف في سبب حذف الهمزة منهم ما قيل الكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهم المسالم يستقامن فعل خولف لفظها فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما الافعل لهما وأما قوله * وسبب شيء إلى الانسان ما منعا * فضرورته (انما يصاغ) أفعل التفضيل (مما يصيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم يعلم هو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضرب به و) ما (أعلمه و) ما (أفضله) وأضرب به وأعلم به وأفضل به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

صغ من صوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل واب اللذان

(وشذذ بناؤه من) اسم عين نحو هو أحسنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أأكلهما أي أشدهما كلا ومن (وصف لافعل له كهو أقن به أي أحق) بنوه من قولهم هو قن أي حقيق (و) هو (ألص من شظاظ) بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبطاء عين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقل يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لاشذوذ (و) شذذ بناؤه (مما زاد) إلى ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيًا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في المتعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفعل المذهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فقل يجوز مطلقا وقل يمتنع مطلقا وقل يجوز أن كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذ على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شقي التفضيل (هو اعطاهم للدراهم) وأولاهم للمعروف (و) سمع شذوذ على إثاني (هذا المكارأفقر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو أزهى من دين) بنوه من زهى بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب إلا مبنيًا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهايز هو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لاشذوذ فيه لأنه من المبني للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تسمية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زرق السمن وذات النحيين امرأة من بني تميم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت نحيما منها فملوا فقال لها أمسك به حتى أنظر إلى غيره ثم حل الاترو وقال أمسك به فلما شغل يديها حارها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضى الله عنه (و) سمع هو (أعنى بحاجتك) بنوه من غنى بالبناء للمفعول وسمع فيه غنى كرضى بالبناء للفاعل فعلى هذا لاشذوذ فيه (وما توصل به إلى التعجب مما

ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تميم اللات وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع سمن في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبت فخرج فتذكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فخلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فامسكته وحملت آخر فذاقه فقال أمسك به فداغلت بعيري فقالت أصبر حتى أوثق الأول قال لا والآخر كته من يدي يهرق فأتى لأجد بعيري فأمسكته بيدها الأخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك وفيها انه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمصر الظهران قال فخرجت من خباتي فاذا بنسوة يتحدثن فاعجبني فرجعت فاخذت حلتى فلمستها وجلست إليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبة فلما رأته هبتته فقلعت بارسول الله جل شرفنا بتمني له قيد الحديث بطوله

(قوله لان المؤول بالمصدر معرفة) قد حقه قنا فيه امر ان ذلك ليس بالازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجوز المصنف في أو برسل رسولاني
قراءة النصب أن يكون بتاويل ارسالا ١٠٢ * (فصل) * (قوله اما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخجلوا مجردا لبا من مشاركة

لا يتعجب منه بل غظه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك أشار الناظم بقوله
وماله الى تعجب وصل * لما منع به الى التفضيل صل
(ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراحا وجررة) ويسمى من ذلك فاقد الصوغ
للفاعل والفاعل للثبات فان أشديا في هنا نحو لا ياتي هنا وذلك مستفاد من قول الموضع ويجاء بمصدر
ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة وان تمييزا واجب التنكير كما نبه عليه الموضع في الحواشي
* (فصل) * ولا سم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والاضافة فيجب له حكمان
(أحدهما) في نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى أو مجموع (نحو)
قولك زيد افضل من عمرو وهذا افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو
والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) الى
أبنائنا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آبائكم وأبناؤكم الآية) الى قوله أحب اليكم فافرد في الآية
الاولى من الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أي ومن أجل ان أفعال التفضيل اذا تجردت من
أل والاضافة لزم الافراد والتذكير (فيل في آخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنشأ آخر بالفتح (انه
معدول عن آخر) لموازن لافعل التفضيل وليس من باب أفعال التفضيل بل حقيقة لانه لا يدل على
مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعال ولا ملحقا به بل ملحقا بالماضي به وهو أول لانه به
أنسب لانه أشبهه في لو ن وكون معناه نسبي او كون لا يدل على زيادة وعلى الالتحاق به فهو يخالف باب
أفعال في ثلاثة أمور أحدها يطابق ولو كان فذكره الثاني انه لا يليه من لا فظا ولا تقدير الثالث انه
لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (في قول) في نواس الحسن (بن هانئ) الحكمي يصف الخيرة
(كان صغيرا وكبرى من فقا قعها) * حصباء در على أرض من الذهب
(انه لمن) حيث أنت صغير وكبرى وكان حقه انه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بانه لم
يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصله صغير وكبرى وقول الفرزدق
اذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثم
أي لثام الفقا قع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخت التي تعلو
وجه الخيرة وسبب تلخيصه بالي نواس بنون مضمومة بعدها واو لا همزة لانه كان له ذواتان تنوسان أي
تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثاني) فيما بعد أفعال (أن يؤتى بعده من جارة للمفضول) كما تقدم من
الامثلة وهي عند المبردوسيويلا بتداء الارتفاع في نحو وأفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه
واعترضه ابن مالك بانه لا يقع بعدها الى واختار انه لا يجوز فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمره
في النضل واعترضه في المعنى بانه لو كانت للجائزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف
موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وهو هنا مانع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يضاف
من حروف الجر الا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للعلم بهما (نحو والآخر خير وأبقى) أي من
الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك) والى ذلك أشار الناظم
بقوله وأفعل التفضيل صلا ابدا * تقدير اللفظ ان حردا
(وأكثر ما تحذف من) مع المنضول (اذا كان أفعلا خبرا) في الحال أو في الاصل فيشمل خبر المبتدأ وخبر

المفضل عليه في المعنى
لفظا أو تقدير أو المراد
بقوله أو تقدير أو مشاركة
بوجه ما كتبه في
البيضين هذا أحب الى
من هذا وفي الشرين هذا
خير من هذا وفي التنزيل
قال رب السجن أحب الى
 مما يدعونني اليه وتاويل
ذلك هذا أقل بغضا وأقل
شرا ومن غير الغالب
قولهم العسل أحلى من
الحل والصيف أحسن
الشتاء فانظر حواشينا
(قوله فقا قعها) كذا في
نسخ الشارح بالقاف بعد
الفاء وهو المناسب لضبط
الآتي والذي في خط
المصنف وهو المحفوظ
في رواية البيت فقا قعها
بالواو وبعد الفاء (قوله)
حيث أنت الخ) أي حيث
أنت ولم يات بال أو
بالاضافة ومذكره الشارح
هرومة تضي سياق المصنف
وماء علمناه مقتضى قول
المعنى وانما الوجه
استعمال أفعال فعلا بأر
أو بالاضافة ولذلك لم يحن
من قال الخ لكن لو أتى بال
أو بالاضافة كان يجب ان
لا يؤتى بـ ن (قوله)
وأجيب عنه الخ) لان
المجرد كما في التسهيل يؤول

بمال لا تاويل فيه ويطابق حينئذ كما في المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بان من زائدة وانهما مضافان على حدين ذراعي وجهة كان
لأسدوه ذابنا على اجازة زيادة من مطالعة واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفي التخريج على مثل ذلك فاندفع قول
المصنف في المعنى ان هذا التخريج مردود لان الصحيح ان من لا تحتمل في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور (قوله أسود الليل) كذا في النسخ

والذي في العيني أسود العين وأنه اسم جبل لا رجل كما توههم والمعنى أنهم ألبان الجبل لا يغيب (قوله أحجية بن الجلاح) هو صحابي رضي الله عنه على ما حرره ابن حجر في الإصابة رد على ابن عبد البر وقال أحجية بمهماتين ١٠٣ مصغروا الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام

وأخره مهملة وقال الفري في حواشي المطبول أنه بتشديد اللام وهو عيب

في الصحاح ما يوافق كلام الحفاظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن خيران أحجية بياء مخففة فهو

فعل في جامع الأصول أنه بياء مشددة فهو فعل وبذلك صرح الفري (قوله وقال العيني أن

الخطاب للفصيل) أي بفتح الفاء وكسر السين المهملة (قوله وادعي أن السوابق

الخ) ادعي أيضا جماعة من الشراح حتى الأفاضل الذين قصدوا الشرح مثل

الكشاف وهو وافيه وغيرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى

الرواح وقت العشي (قوله لأن ذلك إنما يتبع بالنسبة إلى العامل فيه

فقط) المحصر ممنوع لانه يمتنع أن يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان جملة كما

امتنع بتقديم خبرها النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل في ماله الصدر في مسألة

الإضافة نحو غلام أي يوم سفره لأن الصدارة في صورة الإضافة صارت للمضاف وأعلم أنه قد

كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفعيل أعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وان زيد أفضل وظننت زيدا أفضل وأعامت عمر ازيدا أفضل (ويقل) المحذف (إذا كان) أفعل (حالا) كقوله دنوت وقد خلناك كالبدراجلا * فظل فؤادي في هواك مضللا

فاجل حال من تاء المخاطبة في دنوت والبدرا مفعول ثان للخلناك (أي دنوت أجل من البدرا) وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل (أو) إذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحجية بن الجلاح (تروحي أجدران تقيلي) * غدا يجني بادر ظليل

فاجدر صفة لمخدوف هو وعامله المعطوف على تروحي (أي تروحي وأنتي مكانا أجدر من غيره بان تقيلي فيه) غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لما فيه وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشي وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني أن

الخطاب للفصيل وهو صغار النخل من تروح النبات إذا طار وأنه كنى بالقيلولات عن غوها وزوها وادعي أن السوابق واللاحق تشبه بذلك وجنبي تشبيهه جنب مضاف إلى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل يجنبي ما بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من

ومجرورها عليه) أي على أفعل (أن كان المجرور بمن) (استفهاما) لأن الاستفهام له صدر الكلام (نحو أنت من أفضل) والاصل أنت أفضل من تقدم من على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وان تكن بتلوم من مستفهما * فلهما كن أبدا مقديما

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل النظم بقوله كمثل من أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لأن المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح وسأني أنه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لانها بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدرية لانه لأن ذلك إنما يتبع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا إلى

الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل) والاصل أنت أفضل من غلام من تقدمت من ومجرورها على أفضل لأن ما أضيف إلى ماله الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الأمين الخلي في المفتاح عليك بآداب الصدور فن غدا * مضافا لآداب الصدور تصدرا

(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعل (في غير الاستفهام) وهو الأخبار (كقوله) وهو جرير إذا سارت أسماء يومنا طعينة * (فاسماء من تلك الطعينة أملاح)

والاصل فاسماء أملاح من تلك الطعينة فقدم من ومجرورها على أملاح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدي * أخبارا لتقديم نراوردا * وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة أحواله الثانية أن يكون أفعل مقرونا (بال) فيجب له حكمان أحدهما أن يكون مابقا لموصوفه في التأنيث والأفراد

والثانية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلوال طبق (نحو زيد الأفضل وهذا الفضلي والزيدان الفضلان) والحمدان الفضليان (والزيدون الفضلون) أو الأفاضل (والهذه ذات الفضليات أو الفضل) بضم الفاء وفتح الصاد المخففة كالكبر في عابق موصوفه لزم ماله نقص شبهه بأفعل المتعجب به لاقتربه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد على بن سعيد في كفاية المستوفى ما لم يخصه ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما إلا شارف وأشرف والأظرف

تعارض في هذه المسئلة أمران تأخير ماله الصدر أن معمولا أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل في ما قبله أن قدم وابن مالك ترجع التقديم محافظة على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكمان) لا ينبغي أن أحيد

الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكان الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالاكثر) التاء للخطاب زائدة (قوله محذوفاً مبدلاً لاخ) فيه حذف البدل قال انداميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا مقاله المصنف في المعنى في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدونشري قوله أو متعلقة لاخ فيه نظرو لم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدونشري فيه نظرو وانما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافاً) قالوا المضاف لا يضاف الا الى جنس وهذا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم المحاكمين لأن الخالق من الله بمعنى الإيجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله أن جلت على الإرادة صرح المعنى لأنه يصير أكثر ارادة من سائر المريدين وأن جعلته من مجاز التشبيه وهو أن معاملة الله تشبه معاملة الراحم صرح المعنى أيضاً لأن ذلك مشترك بينهما وبين عبادته وأن أريد به إيجاد فعل الرحمة كان مشكلاً لا دلاًمو جدد الله عز وجل وأجاب السيف الأمدى بأن معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لأنه حمل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بازائه وهذا يساعد المعتزلة وصرح على مذهبه لأن الفاعلين عندهم كثيرون وأقول الأقرب في الجواب أن أفعل إنما يلزم كونه مضافاً الى جنسه إذا أضيف الى نكرة أو معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما إذا قصد به الزيادة المطلقة أو أول بما لا تفصيل فيه فلا كما نصوا عليه والآت مما تصدق فيه الزيادة المطلقة (تنبيه) رأيت بخط المصنف ما نصه مسألة قول النحاة لا يضاف أفعل الا الى ما هو جزؤه وهذا شرطه أن يكون المضاف اليه هو المفضل فاما اذا لم يكن مفضولاً فيصح نحو يوسف أحسن اخوته وهو ألد الخصام في أحد ١٠٤ التأويلات ولاولى رجل ذكر اهـ ومرفى كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لاولى

رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الاول ما أشير اليه في كلام المصنف هنا وهو انه كيف أضيف أفعل الى ما ليس جزأ منه وجوابه ما عرفت ان في ان قوله رجل يقتضى أن لا يدخل الطفل الذي ليس برجل لانه لا يقال له عرف اللغة رجل وأجاب عن هذه الفقهاء في كتاب

والظرفي كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والابجد قيل فيهما الا كرم والاما جدد ولم يسمع فيهما الكرمي والمحدث اهـ (و) الحكم (الثاني أن لا يؤتى معه بمن) لا من وأل يتعاقدان) فلا يجتمعان كأل والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشى) ولست بالاكثر منهم حصاً * وانما العزة للكثير (فخرج) جمع بين أل ومن (على زيادة أل) في الاكثر (أو على انها) أى من ليست متعلقة بالاكثر المعروف بال وانما هي (متعلقة بما أكثر نكرة) حال كونه محذوفاً مبدلاً من أكثر المذكر (كور) بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر أكثر منهم أو على أن بمعنى في أى فيهم أو لبيان الجنس أى من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انت في واغفر الفصل بين أفعل ومميزه للضرورة وحصى تميز أى عدداً والكثير بمعنى الكثير (الحالة لثلاثة أن يكون) أفعل (مضافاً فان كانت اضافته الى نكرة لزمه أمر ان التذكير والتوحيد كما لزم ان المجرد) من أل والاضافة (لاستوائهما في التكمير) والكونها على معنى من والى ذلك أشار الناظم بقوله وان لم تذكر يضاف أو مجردا * ألزم تذ كبر او ان يوحدا (ويلزم في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و (الزيدان) أفضل رجلين

القرائض بان المراد بالرجل ما ليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهذا قيل لاولى ذكر والزيدون والاطهر ان يقال ان أولى أفعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل أولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أى أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد قوله أولى رجل نفي الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالحال ونحوه لان الحال أولى الميت يعنى من ابن عم العم مثلاً لانها ولادة بطن لا ولادة صلب وافاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن أنات فذكر نعت لاولى ولهذا كانت مخفوضاً في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوى السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من يعلى المال ليقول أولى رجل ذكر بالانصب (قوله فان كانت اضافته الى نكرة) قال في الترشيع واذا عطف على النكرة المضاف اليها قلت هذا أفضل رجل وأعقل نساء وأعقله وأفضل رجال وأعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت الى معرفة ثبتت وجعت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد عليه قوله ومية أحسن الثقلين جيداً * وسالفة وأحسنه قد لا كأنه قال وأحسن من ذكرنا اهـ وحاصله ان افراد الضمير مع عوده على غير من ضمير دلتاً ويليها بالوصول وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائهما في التكمير) قال اللغاني يؤخذ نفاقه للعرفة تفيد التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اهـ وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

كلام الشارح (قواه اذا فضلوا) هو وما بعده بالاضافة المعجمة كما هو المناسب للمقام وفي بعض المواضع انه بالاضافة الملهمة ولا داعي له وانتشر فساد حتى ألحق بالاصل في كثير من النسخ (قوله لا تتم) أي عموما شموليا وانما تتم عموما بدلية وقوله فن أين جاء العموم أي الشمولي حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا (قوله ان يؤول بما لا تفضل فيه وقواه بعدوان كان على أصله من افادة المفاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأوما إلى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التي إيمان الجنس اتخلف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان الفعل لا بد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثاني كلاله والمجرور

من لا بد أن يكون غيره
وتفضيل المقال في
حواشينا على الانفية
واعلم انه اختلف في نحو
الله أكبر والله أعظم فقيل
ان أفعل على حقيقته
وحذف المفضل عليه
أي أكبر من كل كبير
وأعظم من كل عظيم
وقيل أفعل بمعنى فاعل
قال المصنف والسري
هذا ان اطلاق الكبير
والعظيم الموجود ونحو
ذلك على القديم والحادث
هل هو بطريق التواطئ
أو بطريق الاشتراك
اللفظي أو المعنوي فان
قلنا بالاشتراك اللفظي
امتنع في هذه الاشياء ان
تكون للمفاضلة لعدم
المشاركة في المعنى وان
قلنا بالاشتراك المعنوي
جاز والمحق الاول فانه
لامناسبة بين القديم
والحادث في معنى من
المعاني وانما الاسم واحد
والمعاني مختلفة وأما
قولهم في دعائه أعز وأطول

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والمهندان أفضل امرأتين والمهندات أفضل نساء اذا قصد
ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد
أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا وأفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين
والزيدون أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأة امرأة
والمهندان أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والمهندات أفضل من جميع النساء اذا فضلن
نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تتم فن أين جاء العموم قلت أجيب عنه بان العموم
فيه باعتبار أصله اذا فصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك
صحبت الاضافة لان الفعل لا يضاف الا ما هو بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافرين) بالافراد
ومقتضى القاعدة كافر بن الجمع ليطابق الواو في تكونوا (فا) لجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف
(والتقدير أول فريق كافر) وقال الفراء انه واحد لانه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم
لم يحز الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب
افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتم أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافرين وذلك
هو القياس لان النكرة تميزه وقد خفضت بالاضافة فاشبهه ما ذكره جل وتدلأ جازوا قياسا لاسماء انا يثني
وان يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجالا والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة
في الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم بقصد زيادته على
ماضيف اليه وقسم بقصد به زيادة مطلقة وقسم ثلثا لا تفضل فيه (فان أول) افعل بما لا تفضل
فيه) أو قصده زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعروف بالاف في الاخلاء عن لفظ من
ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد (كقولهم الناقص والاشج أعدا لابي مروان) فيحتمل أعدا لان
يؤول بما لا تفضل فيه (أي عادلاهم) لانهم الم يشاركون ما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به
زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق
الجنود والاشج بالسن المعجمة والحم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان محبته أثر شجة
من دابة ضربته والى ذلك أشار الناطم بقواه وان لم ينو فهو طبق ما به قرن (وان كان) افعل (على أصله
من افادة المفاضلة) على ماضيف اليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعروف بال (كقواه تعالى) وكذلك جعلنا
في كل قرية (أكبر مجرميها) فأكبر مفعول أول لجمع لنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها
مضاف اليه أكبر ولولم يطابق لقييل أكبر مجرميها وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) ولولم يطابق لقييل أراذلنا
(و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة لشبهه بالمعروف بال (كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس)
أحرص مفعول ثان لتجد ولولم يطابق لقييل أحرص بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب)

(١٤ تصريح في) ان أفعل بمعنى فاعل أي عزيزة طويلة فان كان معتمدا هم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس
بشيء لانه يكون مثل والاخرة خير لمن اتقى فان قالوا له هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهما ليس كذلك قلنا قدروه عاما فان
قيل لا يستقيم أحرص من غيره لعامة ايماننا بأشياء غيره أعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لامن
غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يري تفضيل هذا اعلى اقله ذانقينا التفضيل قلنا انه في تمام التمدح
والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة
وهذا أعز منها احتقار لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمل اه ومن خطه نقلت

(قوله فان قدر) قال اللقاني أي ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في أكبر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان أكبر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرمها مفعولا أول ورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة في المجرم من آل والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور ان يكون مجرمها مفعولا أول لانه معرفة وهو في الاصل مبتدأ وأكبر خبر ولا يجوز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة على ما تقرر في موضعه (قوله على نحو تعلتها الخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عمر وأجمع للسال من زيد ومحمد أرأف بكم اهـ واعترض عليه بان أجمع للسال ليس من هذا القبيل بل مما يتعدى الى واحد (قوله ان كان الخفوض كالا الخ) وذلك اذا أضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا لنكرة قال المرادى أفعال التفضيل بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف ١٠٦ الى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيه منع منه المفعول به)

في الاستعمال (وابن السراج يوجبها) ويجعل افعال فيه كالبحر دو، تنزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكبر مجرميها (فان قد رأك بمرفعولا ثانيا) لجمعنا (ومجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة في المجرّد) من أل والاضافة كما قال أبو حيان والى جواز الوجهين أشار الناطم بقوله

وما المعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة * هذا إذا نويت معنى من
وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعال يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشئين نحو قوله تعالى أهم خير أم
قوم تبع أي لا خير في الفريقين اهـ * (مسئلة) * يتعلق بالفعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها
بافعل التعجب وأما الخفض به فيجوز ان كان المخفض كالأفعال بعضها وعكسه وأما النصب به
فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلامه - في الان كان افعلا مضافا الى
غيره ويجوز الباقي وأما الرفع به فانه (يرفع افعلا التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل)
ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المفصل والاسم الظاهر
في لغة قليلة) حكاه سيبويه وأشار اليها الناظم بقوله * ورفعه الظاهر نزل * (كررت برجل
أفضل منه أبوه أو) أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على انه صفة لرجل و برفع الاب وأنت
على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على
انه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ
والخبر في موضع خفض نعت لرجل و رابطها الضمير المحرور بمن و يطرد (ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل)
افعل التفضيل (محل الفعل) مع مواضعه المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك
أشار الناظم بقوله * ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (وذلك اذا) كان افعلا صفة لاسم جنس و (سبعة نفى
وكان مرفوعه - أجنبيا) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبى (على نفسه
باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)
فأحسن افعلا تفضيل وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبق بنفى ومرفوعه الكحل وهو أجنبي
من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في

ليوافق ما في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا للغير لتعذر اضافته مرتين عين
(قوله وأشار اليها الناظم بقوله ورفع الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز في تلك ولم يتعرض له أيضا في التسهيل قال ابن
الصائغ فينبغي ان يزيد أو ضمير منفصلا أو قول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا (قوله اذا حل محل الفعل) إشارة الى ان
علة عمله في الظاهر في هذه الصورة حلوله محل الفعل اذا كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العامة هو انه لا يوجد له فعل بعينه
وسمى ان انه قيل في تعليقه غير ذلك (قوله اذا كان أفعل صفة) قيل اشتراط ذلك لئلا يأتي التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء
العامة لا بد لها من الاعتماد أو اعتراض بان ذلك يكفي فيه النفي وأجيب بان أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان
وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) كذا اشتراط ابن الناظم وماده الاشتراط عن السببي بل ما في المذكور
ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفعلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد
بالسببي المحترز عنه ما ذكرنا في اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى الموصوف به تعلق ما

الزيادة فيها يصدق
بالمساواة وبمنقصاتها
عن عين زيد وفي صورة
الفعل النفي منصب على
المماثلة وهي تصدق
بشئين الزيادة والنقص
وأجاب ابن الصائغ بان
المراد في الاستعمال في
الصورة الاولى النقصان
وفي الثانية اثبات الزيادة
لثاني قضاء لحق التشبيه
(قوله من حسن الجميل
يزيد) قال اللقياني اعلم ان
المفاضلة انما تقع بين
عينين او معنيين متماثلين
فقولهم من حسن الجميل
يزيد لا يظهر التقدير الحسن
فيه وجهه وذلك لان المفاضلة
انما وقعت بين الجميل
وكونه يزيد لا بين الجميل
باحد وحسنه يزيد وكان
الداعي الى تقدير حسن
ليتعلق به الجورور ويمكن
الاستغناء عنه بتعلقه
بجميل أو بتقدير مصدر
فتامله (قوله ولما لم يكن
الح) ظاهره ان علمه رفعه
الظاهر عدم الامكان
المذكور وهو ما جرى عليه
بعضهم واعتراض بما أجاب
عنه ابن الناطم والذي
قاله المصنف تبعه لابن
مالك ان علة ذلك حلوله
محال الفعل فكان على
الشارح ان ينبه على

عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضل والمعنى ان الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في
عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشيء يخص يكون له جهة ان كالاصالة في الدار
المغصوبة والسبب في اطراد رفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيبته بالقول ان التي
قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل
كحسنة في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعال التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله
ابن مالك وناتشه أبو حيان في ذلك (والاصل ان يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعال التفضيل
(بين ضميرين أو لهما الموصوف) بأفعال التفضيل وهو الها في عينه (وثانيهما بالظاهر) وهو الها في منه
فيكون المفعول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت
رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالمفعول (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد الى الكحل
فيكون المفعول مقدر (وتدخل من) الجارة للمفعول (اما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثلنا (أو)
تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت
رجلا أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما
رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما
رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) اذا
أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد)
الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) أصلا وذلك اذا تقدم المفضل على أفعال التفضيل فيستغنى عما بعد
المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله
اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضل لفظا (وقالوا ما أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحسن
أحسن به الجميل من حسن الجميل يزيد) فالجميل الثاني هو المفضل وهو الجميل الاول (ثم انهم) أضافوا
الجميل الى زيد للاستعانة به في المعنى (فصار التقدير من جميل زيد) (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا
المضاف اليه وهو زيد مأمرا فصار من زيد (ومثله) قول النظم

(ان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني هو المفضل وهو الفضل الاول (ثم) انهم أضافوا
الفضل الى الصديق للاستعانة به في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو
فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة
فان الاسم الظاهر وهو النزل أجنبي مسبوق بنفي بلان مكتنف بضميرين أو لهما ضمير الموصوف وهو
المسامن به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان
الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر واذا حذف
ضمير المفضل لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ مثلا
يفصلوا به بين أفعال التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعه على القاعدة وشروط تقدم النفي عليه وقاس
ابن مالك في شرح التسهيل النفي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطار ولم يرد به سماع عليه
فلاولى الاقتصار على ما قاله العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب) لفظا وتقديرا أو محلا (خمس

ذلك هنالك أو هنا) (قوله في شرح التسهيل) هو في مثله أيضا (قوله فلاولى الاقتصار على ما قاله العرب) أجيب بانه قد استقر ان النفي
والاستفهام الانكارى يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة *(هذا باب النعت)* (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعته لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اه وأقول فيه وان أقره الدنوشري نظرا لان الخلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال اللقاني جمع الشارح تبعه الناظم بين التوابع معطوفة بالواو اشارة الى ما قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعته ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شيء منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب وفي بعض النسخ منه أي من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى ١٠٨ الامثلة وكذا في منه يتاويل ما ذكر هذا ويجاب عن الاشكال ان المراد يتبع في

النعته والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قوام زيد ونعم نعم ولا افانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل المحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل أو لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق أو لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت يبدأ بالنعته ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فتعال الجهور والعامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيدييه وقيل العامل فيها تبعيته المساجرت عليه وهو قول الخليل والافش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجهور ويدل لهم ظهوره جارا جوارا مع الظاهر ووجوه المصـمر نحو زبديه وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيدييه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة واما النسق فقيل الجهور وعامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف وإليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل (فالنعت عند الناظم) المشار اليه بقوله في النظم

الاعراب وجودا وعدما
وقرئ منه أن يقال
المراد يتبع في الاعراب
ان كان هناك اعراب
(قوله ودليل المحصر في
الخمس ان التابع الخ)
هذا الدليل لا يتناول
التوكيد اللفظي كما لا يخفى
(قوله ولها أبواب) قال
الزرقاني أي لكل منها
فان مقابلة الجمع بالجمع
تقتضي انقسام الاتحاد
على الاتحاد (قوله يبدأ
بالنعته الخ) قال الزرقاني
وجهه ان النعت كجزء
من متبوعه وعطف
البيان جارا مجراه والتوكيد
كعطف البيان في جريانه
مجري النعت والبدل
تابع كالتابع لانه
كالمستقبل وآخر النسق
اتخلل بواسطة (قوله
وقيل الايضاح الخ) قاله
السعد في المطول نقلا عن
النجاة وقوله رفع الاحتمال
في المعارف بيانه ان زيدا

فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أو وسيم ما به اعتناق

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلا لانه على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد النعت كميل النسق والبدل) فانها لا يكملان متبوعهما لانها مبنية على الايضاح والتخصيص ومجى البدل للايضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانها لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بالكمال الموضوع للعرفه كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمخصص للذكره كجاء في رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو مجرى مجرى بيان المحمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو مجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا المحذوف) ليس بجامع لانه (غير شامل لأنواع النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون للمدح كالحمد لله رب العالمين أو للمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو لا تعمم نحو وان الله يرزق عباده المؤمنين والعلماء من أو

للتفصيل

في قولك جاء زيد مثاله مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الخائن

منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات * أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الاول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول (قوله وهذا المحذوف غير شامل الخ) قال اللقاني انما يشتمل ذلك لتفصيله التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسر بهذا ما هو من تمامته وتكملته التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمول ذلك اه وهذا

أحسن من جواب الشارح الآتي (قواه مجاز الخ) قال الدوشري فيه نظر فليتأمل اه ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغیر
الايضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل أي الغالب * (فصل) * (قوله
فلا يجوز تخالفهما في الاعراب) لا يرد على هذا جرح ضرب بخر بخر لانه تابع للنعوت في اعرابه تعديرا على ما حرره الدماميني ولا
يرد على عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة
بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخير ما سمي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما قبل المعين (قوله لان
التعريف يقتضي الخ) أو رد على ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يقدّر فيهما الايضاح وأجيب بان النعت والنعوت
احد بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما اذا قاما بعد ابدل كل من كل جعل هو على أخوانه وأيضا البدل على نية تكرار
لعامل وكانه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما يرفع الضمير

حقيقيا لان المراد بالتحقيق
ما قابل السببي سواء كان
الاسناد فيه حقيقيا أو
مجازيا كما بينه الشارح
بعد (قواه باعتبار حاله
في التذكير الخ) قال
الدوشري كان ينبغي اه
ان يقول والا فرد أيضا
(قواه ويستثنى من ذلك
شيان) في المحرر نظر لان
مفهوم العدد يقيده في مقام
البيان وبقي أشياء مستثناة
كما بيناه في حواشي الالفية
ومن ذلك صفة مذكر مالا
يعقل قال ابن الحاجب في
أمل القرآن أنت فيها
بالختيار ان شئت عاملتها
معاملة الجمع المؤنث وان
شئت عاملتها معاملة المفرد
المؤنث فتقول هذه الكتب
الفاضل والفضليات
والفضل والفضلي فالفاضل

للتفصيل نحو مرت برجلين عربي وعجمي أو لالهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو لترحم نحو
اللهم أنا عبدك المسكين أو لتوكيد نحو) فاذا نفخ في الصور (نقطة واحدة) وجوابه ان الاصل في النعت
ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه بغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في
غير ما وضع له * (فصل) ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة
الرفع والنصب والمجر (ومن التعريف والتنكير تقول) في التعريف (جاءني زيد الفاضل) برفعهما
(ورأيت زيد الفاضل) بنصبهما (ومرت بزيد الفاضل) بمجرهما (و) تقول في التنكير (جاءني رجل
فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك
يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه
بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما ما جمع بين
النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك أشار الناظم بقوله وليعطف في التعريف والتنكير ما
لما تلا (وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير
الموصوف المستتر ووافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءتني امرأة
كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على
الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة
الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول
الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان
نكرة نحو (جاءتني امرأة كريمة الاب) بالاضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاءني رجلان كريمان الاب)
بالاضافة (أو كريمان أبا) بالتمييز (وجاءني رجال كرام الاب) بالاضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق
النعت منعه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقة له في أوجه الاعراب الثلاثة
وفي التعريف والتنكير وكمل له الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير
الموصوف المستتر) اصالة أو تحويلا ويستثنى من ذلك شيان أحدهما الوصف باسم التفصيل اذا

على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراءه مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعمل والفضلي اجراءه مجرى الجماعة وهذا جار في
لصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء آخر نعت اللأيام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال
ورجل آخر لم يجز حتى يقول أو آخر أو آخرون لانه ممن يعقل اه ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى
أموالكم التي جعل الله في قراءة الجهور وروقراءة اللواتي شذوذ من معاملة معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجهور وقول ابن
الحاجب في الشافية انصرف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست باعراب وان دفع بما قاله استشكل الدماميني بعدم
تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجهور والاستشهاد بها
ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا
عرفت حسن قولي وان كان فيه حشوله كنهه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في * نعوته في اللسان الخالص العربي

يجوز صاح وجوه كلها سمعت * وكل وجهه ميل الى سبب فان نظرت الى لفظ سمعت اذن * جمع المذكر باذا الفضل والادب
ولاجتماعه ان راعيت جثته * كما يجي مع الانثى بلا عجب فباتي نعتت أموالكم وأوت * معدودة بعد أيام ولم يعب
وان تعام له كالجـ مع المؤنث لم * يخفك ما حكمه ان كنت غير غبي فاجع على فعليات ان أردت وان * ترد على فعل يا على الرتب
ومن هذا فعل المعدول جى به * ١١٠ نعت اللفظة أيام بالاربب وجمع معدود بالتابعى به * نعتاها واردا في أشرف الكتب
والحال كالنعت والاخبار

مثلهما
فاحفظ ولا تعتمد يا ذا على
الكتب
(قوله ولكنهم خالفوا الخ)
فيه اشارة الى الاعتراض
على اطلاق قول الناطم
كالفعل المقضى لانه
لا يجمع جمع تكسير
لكون الفعل كذلك مع ان
جمع التكسير أفصح من
الافراد (قوله اذا كان
الاسم المرفوع بالوصف
الخ) قال الزرقاني وسواء كان
الموصوف جمعا أو مفردا
فخور رجل يعود غلامانه
وقاعدن (قواعد وفصل
آخرون) قال الزرقاني
لاهر هذا القول المفصل ان
القول الاول يرى ان جمع
تكسير حيث رفع الرفع
جمعا أفصح سواء كان
الموصوف جمعا أو مفردا
وهو ظاهر فان المـ راعى
المرفوع (قوله وتقول في
الوصف اذا رفع الضمير
البارز) قوله مررت بامرأة
مما قام الالهى لان الضمير
مرفوع بتائم والنعت غير

استعمل عن أو أضيف الى ذكره فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التأنيت والتثنية والجمع نحو
مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد
وبامرأتين أفضل من زيد وبذات أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل
شخصين وبرجل أفضل شخص الى آخر المثل والثاني الوصف بما استوى فيه المذكر والمؤنث من
الوصف الاثنية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه فخور رجل
صبور وامرأة صبور ورجل قتل وامرأة قتل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير
البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) في الافراد والتذكير والتثنية والتثنية
والجمع (تقول) في الوصف اذا رفع الظاهر (مررت برجل قاتل أمه) بتأنيث قاتلة لانها مسندة الى الام
وان كان الموصوف مذكرا (أو بامرأة قاتل أبوها) بتذكير قاتل لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف
مؤنثا (كما تقول) في الفعل (قامت أمه) في المثال الاول (وقام أبوها) في المثال الثاني (و) تقول (مررت
برجلين قاتل أبواهما) بافرا د قائم وان كان المنعوت مثنى (كما تقول) في الفعل (قامت أبواهما) بافرا د
الفعل (ومن قال) من العرب كضيمى وازدشنوأة (قاما أبواهما) بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند
الى المثنى الظاهر (قال) في الوصف اذا أسند الى المثنى الظاهر (قامت أبواهما) بتثنية الوصف (وتقول)
في جمع التذكير (مررت برجل قاتل أبواهم) بافرا د قائم وان كان الموصوف جمعا (كما تقول) في الفعل
(قام أبواهم) بافرا د الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهـم (قاموا أبواهم)
بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في أكلوني البراغيث (قال) في الوصف اذا
أسند الى الجمع الظاهر (قامت أبواهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل
اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى (جمع
التكسير) في الوصف (أفصح من الافراد قيام أبواهم) وقال الابدى والشلوبين وطائفة افراد
الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كررت برجل قيام أبواهم
فالتكسير أفصح وان كان لمفرد ومثنى كررت برجل قاعد غلامانه وبرجلين قاعد غلامانهما فالافراد
أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز
جاء في غلام امرأة ضاربته هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضاربته هي وضربها هو وحائى غلام
رجلين ضاربهما كما تقول ضربه هما ومن قال ضاربها هما قال ضاربها هما وتقول جاء في غلام رجل
ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضاربهم هم قال ضاربهم هم وجمع التكسير كضاربهم هم أفصح
من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستقادم قول النظم

وهو لى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل

* (فصل والاشياء التي ينعت بها أربعة) * كما في النظم (أحدها المشتق) وهو المشار اليه في النظم بقوله
وأنت بمشتق وهو في الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به) هنا

سبب لانه مسند في الحقيقة الى المحذوف قبل الاقنامل (قوله ضاربته هي) قال الزرقاني ضاربته بالرفع صفة
مضاف وهو ليس له اذا الضارب هو المرأة فهو ووصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق
البصريين والكوفيين اذ لو لم يبرز محل الالتباس لان الوصف ظاهر في كونه للمضاف اليه مع ان الفرض كونه للمضاف فان قلت الرفع
ينفي الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك في حصوله حاله المجرى فحمل بقية الاحوال عليه أو يقال قد يغفل عن المحركة * (فصل)
(قواعد للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقاني فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان فخره مدلوله منسوب لاصدرا كونه بمعناه

(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي انصف به أو وقع منه فالقياس ثارة بـ ما في مقابلته الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة بـ ما في مقابلته الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على ان المراد يدفع الاراد اذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ اذ لا يحصل الوسم اسم المصدر والزمان المسكان والالات وبهذا يندفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بان المراد لا يدفع الاراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه وحينئذ فالمشتق له اطلاقان اه وظاهره وان الاطلاق الثاني حقيقي وفيه نظر والظاهر انه محاذي من اطلاق العام وارادة الخاص وحينئذ فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثاني المجامد) قال اللقاني تلخيص القول أن يقال المنعوت به امام مفردا وجملة والمفرد اما مشتق أو شبهه وشبهه المشتق امام مطلق جار مجرى المشتق أبدا كذا في معنى صاحب أو في حال دون حال كاسماء الاشارة غير ١١١ المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل وأما غير مطرد

(مادل على حدث وصاحبه) من قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان معناه ما هو معنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضارب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومعناه معنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فانه لا ينعى به فلا يرد نقضا (الثاني) مما ينعى به (المجامد المشبهة للمشتق في المعنى) واليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق (كاسم الاشارة) غير المكانية (وذى معنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهى المنبئة عليها في النظم بقوله كذا وذى والمنسب فاسم الاشارة ينعى به المعارف (تقول مررت بزيدا هذا) ذو بمعنى صاحب ينعى بها النكرات تقول مررت (برجل ذى مال و) أسماء النسب ينعى بها النكرات والمعارف تقول مررت (برجل دمشقي) وبالرجل الدمشقي يفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيد المشتق (لان) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذى مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشقي معناها (منسوب الى دمشق) فلما أفادت ما يفيد المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما أشبهها في قياس على اسم الاشارة جميع الموصولات الامن وما على ذى الصاحبية ذواتها و فروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار و تار و تمر مما هو منسوب الى التمر فيهن وأما أسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا وهناك أو ثم فمعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروفي وليست صفات (الثالث) مما ينعى به (الجملة) واليه أشار الناظم بقوله * ونعتوا بحملة منكرا * (وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوم تخرجون فيه الى الله) فجملة تخرجون في موضع نصب نعت ليوم وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المحرور في (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف بالجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول

(ولقد أمر على اللثيم يسبنى) * فاعف ثم أقول لا يعنيني
فعله يسبنى في موضع جر نعت للثيم وهو الذي والاصل الشحيح النفس وضح نعتها بالجملة نظر الى معناها فان المعرف بالجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارشاف ولا ينعى بالجملة المعرف بالجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس بمبدوءة بهمزة كمن أو مبدوءة بهمزة قطع كأي (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوا وذوى والياء وذوات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بالجنسية) في هامش نسخة الدونشرى بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أي الذي أشير به الى فرد غير معين أخذ من قوهم ان معناه نكرة بذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فليست أم (قوله ولقد أمر على الخ) قيل ان المراد بضمير غير المتكلم في أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لانه المناسبات لكون المراد باللائيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك الا في ضمير المخاطب نحو ولوترى اذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والحل كما سيبيدي لى ضمائره * من الصفات ويخبرها مع الكدر فالضمير في لى ليس المراد به معينا كما ان الحل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لان الوصفية تحتل ما هو المقصود وهو ان هذا وصف دأبه ودينه مراد لم يرد ويحتمل غيره وهو ان هذا

الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأم الحالية فلا تتحمل خلاف المقصود لأن معناها أنه يمر حال السبب وهو تعرض عنه
 تكرما فلا ينبغي العدول عنه لأنه يغني عن الاعتذار عن الرصف بالجملة واعتراض بأن الحالية لا تفيدان الوصف المذکور دأبه بجعلها
 وأجيب لا وكدة لأن كونه لثيما يفيد دوام سببه لا تقيده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) وفي نسخة الدونشري بخط
 كاتب الأصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فان جملة جلا صفة له زوف أي
 رجل جلا لا وراه وكتب عليه شيخنا الغنيمة رحمه الله قلت لا يرد لأنه ضرورة وإنما يطرد المحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به
 المحلل السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقاني اختلف هل تغني أَل عن الضمير وأجاز ذلك الناظم كافي قوله
 كأن حفيف النمل من نور عجمها ١١٢ * عواذب نحل أخطا الغار منطق أي غارها اه وقال المرادى أفهم قوله ما أعطيته خبرا
 أنها لا تتبرن بالواو بخلاف

الحالية فإذا لم يقل ما
 أعطيته حالا ولا يرد عليه
 كما توهم بعضهم جواز
 اقترانها بواو اللصوق
 لأن تلك ليست رابطة
 بل الرابط الضمير الذي
 في الجملة نحو وما أهلكنا
 قرية إلا أولها كتاب معلوم
 (قوله أومعذر) قال
 الدونشري قال المرادى
 ليس حذف العائد من
 النعتية كحذفه من
 الخبرية في القلة والكثرة
 بل ذكر في التسهيل أن
 المحذف من الخبرية قليل
 ومن الصفة كثير ومن
 الصلة أكثر اه وكتب
 شيخنا الغنيمة بعده
 فقلت وينظر بقية الجمل
 التي تحتاج إلى رابط (قوله
 إذا كان المنعوت بالجملة
 اسم زمان) قال الزرقاني
 نخرج باسم الزمان نحو
 رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان إذا لم يوصف الظرف
 التي
 بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما إذا وُصف فلا يجوز المحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوءك فيه راحتك فان الظرف ووصف
 بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حية (قوله أو مجرور) قال الزرقاني
 يشترط أن يكون متعينا كما في المثال المذکور بخلاف سري في شهر صمت منه يحذف لاحتمال صمته (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وامنع الخ) قال الدونشري عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضع أوضح وأحسن اه ووجه ذلك أن الناظم عبر بالطلب وهو
 لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لأن الطلب قسمه من الانشاء وقد يقال استعمل الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء الآن ذلك لا يثبت
 أن عبارة الموضع ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدرى ما الذي دل النجاة على أن هذا ووصف يمكن أن

نظر إلى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور
 بمن أوفى كما سيأتي (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف امامغوظ
 به كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله (أومعذر) اما رفوع كقوله
 ان يمتلئوا فأن قتلك لم يكن * عاراه عليك ورب قتل عار
 أي هو عار او منصوب كقوله * وما شئ حجت بمسئباح * أي حجة أو مجرور في إذا كان المنعوت
 بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه) وهل حذف
 الجار والمجرور معا وحذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الأول
 عن سيبويه والثاني عن الاخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا
 أي منه واثاني نحو عندي بر كبرهم أي منه (و) الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي محتمة
 للصدق والكذب) واليه أشار الناظم بقوله * فاعطيت ما أعطيته خيرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة
 الظلمية والانشائية فلا يقال مررت برجل أضربه ولا مررت (بعبد بعثك فاصدا لانشاء البيع) لا الاخبار
 بذلك لأن الطلب والانشاء لا خارجي لهما ما يعرفه المخاطب في تخصص به المنعوت وإلى ذلك أشار الناظم
 بقوله * وامنع هنا يباع ذات الطلب * (فإن جاء) من لسان العرب (ما ظاهر ذلك يؤول على اضمار
 القول) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وإن أتت فالقول أضمر نصب * لأن القول كثيرا اضماره في
 الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا
 بأبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب
 حتى إذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قلا)
 فظاهره أن جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف
 وجملة الاستفهام معمول الصفة (أي جاؤا بأبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط
 وقال ابن عمرون الأصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت
 كذا وفي الحديث كلاب مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها
 مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فتألولوه بمقول عند رؤيته (هذا
 الكلام) فقول هو العفة وجملة الاستفهام معموله لها اه والمذق بفتح الميم وسكون الذا المبعجمة مصدر
 قولك مذقت اللبن إذا مزجته بالماء والمراد به هنا المذوق بمبالغة والمعنى جاؤا بأبن سمار فيه لون الورقة

رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان إذا لم يوصف الظرف
 التي
 بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما إذا وُصف فلا يجوز المحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوءك فيه راحتك فان الظرف ووصف
 بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حية (قوله أو مجرور) قال الزرقاني
 يشترط أن يكون متعينا كما في المثال المذکور بخلاف سري في شهر صمت منه يحذف لاحتمال صمته (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وامنع الخ) قال الدونشري عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضع أوضح وأحسن اه ووجه ذلك أن الناظم عبر بالطلب وهو
 لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لأن الطلب قسمه من الانشاء وقد يقال استعمل الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء الآن ذلك لا يثبت
 أن عبارة الموضع ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدرى ما الذي دل النجاة على أن هذا ووصف يمكن أن

يكون مستأنفا وكان قائلا قال ما صنعت فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللين الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللغاني أورد على إطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كزار وميسر فانه لا ينعى به اه وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المنتفى منه الشروط غير مسموع فافادته هذه الشروط فالجواب ان فادته اضبط ما سمع (قوله ان لا يؤنث) يخرج فعله للآرة وفعله للهية وقوله ولا يشئ الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فيشئ ويجمع (قوله او برنة مصدر ثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه برنة مصدر ثلاثي كقطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظره ان الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى فان اسم المصدر يطابق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بغيره وينبذ عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدوشري مثل به اشارة الى أن المراد بالمصدر ما يشمله اما تغليبا أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدوشري قد خالف الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جاز يدركضان البصر بين صرحوا هناك بان المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا نبذ عليه المصنف في الحواشي ١١٣ وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون

ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والاخير) فيه اشارة الى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه انما يأتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا نبذ عليه المحفد (فصل) *

(قوله واذا تعددت المنعوت الخ) المنعوت والنعت اما ان يتعدد أو ينفرد أو يختلفا وعلى كل فلا نعت حكمان الاول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعددت المنعوت والنعت لانه اذا كان

التي هي لون الذئب والسمار اللين الرقيق والورقة بيضاء يضرب الى سواد (الرابع) ما ينعى به (المصدر) سماعا بشروط أحدها ان لا يؤنث ولا يشئ ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي أو برنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاء والثلثة الاول مصدر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعم اللغات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومقطر) اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مرت برجل هلك وشرعت وحسبك فدل على محظمة معنى الضقة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاها وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث فأحروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجل أضيف وضيوف وضيغان وامرأة ضيفة فقليل

(فصل) * واذا تعددت المنعوت فتارة تكون لواحد وقارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسمي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما ان يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفردا وتفرقه اما ان يكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف

(١٥ تصريح في) المنعوت واحد او بهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعددت المنعوت حيث قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف ذلك والشارح خلط أحدا الحكمين بالآخر كما تعرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتمثلية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه مسئله وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعته وانه لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه على مفهومه مسئله وهي اذا فرق المنعوت واختلف تعريفاته فكبر او اختلف نعته الا أن يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التبعية مانع وأما اذا فرق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرذلان صريح كلام الشارح الا في مسئله الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذا لم يقتضى لذلك وان وجب القطع للأنع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسمي الكلام عليها) الذي يأتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الاختلاف وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جازيد العالم الفاضل أو الفاضل (قوله ان يكون المنعوت مثنى أو جمعا) قال الزرقاني أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فان المثنى والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتيان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفریق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفردا وليس مفهومه قوله الاتي واذا تعددت المنعوت مع تفریق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفریق المنعوت لان تلك مسئلة غير هذه لانها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه وان كانا في مجتمعهما وكلام الشارح بوجه اتحادهما خصوصا قوله في التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم انه اذا كان المنعوت مفردا جاز تفریق النعت المختلف نحو جاز يد وعمر والكریم والبخیل ويتعين الاول للثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقاني زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع ان حكمهما حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع لما لم يتأثرا باختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفریق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب التذكير ١١٤ والمقل عند الشمول وجوباً وعند التفصيل اختياراً اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول

مررت برجل وامرأة صالحين
وبريدوه هذا الصالحين
واشتريت عبداً وفرساً
مختارين وتغليبهما عند
التفصيل مررت باثنين
صالح وصالح ويجوز صالح
وصالحه وبأثنين ذي عذار
وذي عذرة ويجوز ذي
عذار وذات عذرة وانتفعت
بعبيد وأفراس سابقين
وسابقين ويجوز سابقين
وسابقات (قوله لان نعت
الخ) علمه عبد القاهر بان
اسم الاشارة شديدة
الاحتياج الى صفته فلم
يجز فيها التفریق (قوله
وان قدرته بدلاً أو بياناً)
فيه نظر لان عطف
البيان شرطه المجمود
والبدل لا يقع في المشتق

مقامهما واما تعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثني أو مجعوعاً من غير تفریق و(التحد بمعنى
النعت) ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع مع عن تفریق) بالعطف (نحو جاءني رجلان فاضاً لان ورجال
فضلاً وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكریم أول فلفظه دون معناه كالذاهب والمنطوق أو
معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوه والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها
(وجب التفریق فيها بالعطف) لانه أفضل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك
أشار الناظم بقوله ونعت غيره احداً الخ لمف * فعاطف اقر قولا اذا اختلف
(كقوله) بكيت وسابكاً رجل خزين * على ربعين مسلوب وبال
مسلوب وبال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلمة بحيث لم يبق
له عين ولا أثر والبالى هو الذي ذهب عينه وبقى شيء من آثاره وبكاً مقصور) وكقوله مررت برجل شاعر
وكاتب وفقه (فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعت لرجل والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوماً
والكاتب هو الذي يأتي به منشوراً والنهنية من فقهه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت
الاشارة فلا يتأتى فيه التفریق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيديوه والمبرد
والزجاج والرياض وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا
التطابق في الجماد عوضاً عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزبادي وان قدرته بدلاً أو بياناً جاز قد أجاز
سيديوه هذان زيد وعمر وعلى البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضع في الحواشي (واذا تعددت
المنعوت) مع تفریق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحداً فان اتحاد العمل فلا اتباع نحو مررت بزيد وعمر
العاقلين ومررت بشيخ وطفل ويجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت
نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمر الظربقين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمر افا لقطع عند
البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان

الابضعف (قوله واذا تعددت المنعوت) قبل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد المنعوت ان يقول كان
هنا واذا تعددت المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط المصنف
لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها في الاتباع والقطع والجمع والتفریق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتم
قسم المسئلة الاولى ولم يشرح منظوق النظم ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرنا لذلك كله في مامر (قوله فان كان العامل فيها) أي المنعوت
وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحداً لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحداً كونه
كذلك في المنعوت وانما أخرجنا الضمير للمنعوت واحتجنا هذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره
بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيها الضمير المحرر راجع الى المنعوتات فلم تأمل اه لا يخفى ما فيه (قوله فالاتباع) قال الدنوشري
كان ينبغي ان يقول أو القطع في أما كنه كما قال المرادي اه وقال الزرقاني قوله فالاتباع أي جائز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا
كان العامل واحداً وكذا العمل فلا اتباع والقطع جائز ان نحو جاز يد وعمر والعاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل اليهما) الانسب
بسياق الكلام اليها وذلك لقوله أو لان فان كان العامل فيها ولكنه ثني مراعاة للمثال فان فيه النعت مثني لكون المنعوت مثني ولكنه مفروق

(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضع لاتحاد العامل ولا لتعدد وهو صريح بديع لان قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكره للعامل الواحد كقام زيد وعمر والعاقلان وقوله وان اختلفا فيهما أو في أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبتة اليهما كما ضرب زيد وعمر أو اتحدت كخادم زيد وعمر أو كل ذلك منصوص عليه (قوله وانظروا وجنسه) فضيحه ان الاتحاد في أحدهما شرط للاتحاد في المعنى والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة ١١٥ له صورتان ومن هنا ذكر مثالين

وأوفي قواه أو جنسه
مانعة خلو أعني يمنع
المخلوع من الاتحاد في أحد
هذين فلا ينافي اجتماعهما
اذا للاتحاد في اللفظ أو
الجنس قد يجتمعان وما
أفاده كلامه من اشتراط
الاتحاد اما في الجنس أو
اللفظ بخالفه اطلاق
الشارحين للنظم وكلام
الشارح في الحاصل
الآتي يقتضي ان
الجمهور ولم يعتبرا
الاتحاد في الجنس فكان
الانساب ان يقول هنا
وجنسه سواء اتحد
اللفظ أولا (قوله ومثال
ما اتحد الخ) لا يخفى ان
قوله ومثال لا يليق بمزج
الكلام لقول المصنف
كجاء بكاف التمثيل (قوله
كجاء زيد وأتى عمرو الخ)
قال اللقاني مثال المجرور
ومرت برزيد وجزت
على عمرو والمكرمين

كان العامل متعدداً أو (اتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله) وانظروا وجنسه (جاز الاتباع مطلقاً) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعولين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين فقال ما اتحد عمله ومعناه وانظروا ذهب زيد وذهب عمرو والعاقلان وهما ذان زيد وهما ذان عمرو والقاض لان رأيت زيد ورأيت عمرا الظرفين ومررت برزيد ومررت بعمرو والمكرمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمرو والظرفين) وهذا زيد وذاك عمرو والعاقلان ورأيت زيدا) يعني (وأبصرت خالدا الساعرين) وسقت النفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع أو توكيد الاول هو العامل جاز الاتباع (وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو والظرفين (أو خبري مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو والعاقلان أخذ من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو والعاقلان وقولك أحببت زيد ليو ددت عمرو والعاقلين وقولك مرت برزيد ومررت بعمرو والعاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا اهـ وجزم به في النظم فقال

ونعت معمولي وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استثناء

(وان اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمرو القاضين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناعز زيد ويخزل عمرو والعاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو والكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا لم زيد) بالجر (وموجع عمرا) بالنصب (الشاعران وجب القطع) عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل، يمنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيد الاول والحاصل ان صور العاملين أربع احداها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرايت زيد ومررت بعمرو والصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمرت برزيد وكرت بعمرو وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما أو ابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي ينبع الثاني فيهما دون الاول والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو والضالة أجاز قوم فيها

مثل به ابن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح بذلك اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضع وظاهر كلامه أن العاملين في الاول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احترازاً عما توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كإضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلاً للتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرايت زيد ومررت بعمرو) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المرور فانهما قد تحصل من غير وجه اختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كمرت برزيد وكرت بعمرو) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل متافعة وأما معنى العاملين فواحد لان المرور هو الذي (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشار كه في اسمه ثلاثة الخ) قال اللقاني فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشار كه في اسمه ووصفيه الاولين أي التجارة والقبيل قلنا أما قبل التكلم فلم يتكلم به ان يأتي بالاخير أولا للتوضيح ثم في الباقيين الاوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع ١١٧ لان الموصوف وان تعين بالاخير فقط

الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يمنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمي هل مثل النكرة المعرف بالجنسية لانه تكرر في المعنى فيه نظرا فليحذر (قوله والمراضع جمع مرضع) قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى والمراضع أصله المرضع بدون الياء لانه جمع مرضع فالمدة لا شباع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كصايح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزرقاني عبر بقوله يحمل لان ظاهره شمول ما يأتي مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد (قوله وجلة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرئت بالواو أولا قال الرضي والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبية أو رفعتة اه وجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد

لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبوع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله * واقطع أو اتبع ان يكن * معينا بدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الابجهموعها وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد) واليه أشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد نلت * مقتصر الذكركه ان اتبع

(وذلك كفولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشار كه في اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عد ذلك البعض) الذي تعين به (الوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبوع على الأصح واليه الإشارة بقول الناظم * أو بعضها اقطع معنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص (وجاز في الباقي) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أو لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بثبوت الاول (كقوله) وهو أبو أمية المذلي يصف صائدا (وياوئ الى نسوة عطل * وشعثا مرضيع مثل السعالى)

فاتبعت النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهم لمتين قال عطالت المرأة اذا خالجا جديها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهم له وفي آخره مثانة جمع شعثاء بالمدة وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعثا ونحوه والمراضع جمع مرضع والسعالى جمع سعالاة وهي أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يحجز القطع الا في الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصب بالان يظهر

(كقولهم) في المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدأ والحميد خبر (وقوله تعالى) في الذم (وامرأته حمالة الحطب بالنصب) حمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجلة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدّر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرفع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا الضمار العامل اماراة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لمحل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (لمغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة) فالجرح على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولكان) تظهر كلاما من المبتدأ والفعل (تقول هو التاجر وأعني التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعني

النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعدى في حواشي الكشف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما قصد به من مدح أو ذم أو ترحم قلت ان في الافتتان للغة الاعراب وغير المؤلف زيادة تنبيهه وإيقاظ السامع وتحريكه من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعني أو من هو) قال الزرقاني في بعض النسخ

من هو) أو تعني من وهذه أحسن من الأولى * (فصل) * (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أى الرجل راكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء الصاحب أى الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل المصاحب (قوله أما باختصاص الخ) قال الدنوشرى هـ ذابيان لما يحصل به العلم لا يكون النعت صامخا لمباشرة العامل قال الدمامنى اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن فانه تدبر ادا لا بهام فخورايت طويلا أى شيئا طويلا اهـ وحيث كان قوله اما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف ان علم ثلاثتهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولوباردا أو اختصاص الوصف بالعمل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كمررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعاً (قوله أى نبأ الخ) قال الدنوشرى هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فالتعيين كون الفاعل ضمير ارجع الى النبأ المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اهـ وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله بخطه بعده قالت قوله فالتعيين غير صحيح كما يعلم من الوقوف

على كلام المعربين للآية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل يعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه وأجاب عنه بان المنوع هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتأمل اهـ ولعله غما مربا للتأمل لان في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اهـ ما كتبه شيخنا الغنيمى ومراده بشيخنا الشهاب القاسمى ثم كتب الدنوشرى بعده ثم رأيت في بعض شروح الفقيه ابن معطى مانعه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى أن

* (فصل) * ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا (صامخا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا أى فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو) وألناه الحديد (أن اعمل سابعات أى) اعمل (دروعا سابعات) حذف المنعوت لانه لم يمع به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صامخا لمباشرة سا كان المنعوت مباشرة فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاء من نبأ المرسلين أى نبأ نبأ من المرسلين بناء على ان من لا تترادف في الايجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كمال الفارسي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض عن أوفى فالاول كقوله لهم مناظعن) أى سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملة ثان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (أى منافريق ظعن ومنافريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المحرور بمن هذا تقدير البصريين وقد را الكوفيون المحذوف هو ولا أى الذى ظعن والذى أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) كقولهم ما فى الناس الا شكرا وكقراى الارجل شكر اورجل كقروا والمنعوتان بعض اسم مقدم محرور بنى وهو الناس و (كقوا) وهو أبو الاسود الجمالى يصف امرأه (لومات ما فى قومها لم تبشم * يفضلها فى حسب وميسم) ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير (أصله لولت ما فى قومها أحدي يفضلها لم تبشم) فى مقالك (حذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم محرور بنى وهو قومها وكسرحف المضارعة (ن تبشم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة بياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جوابلو) وهو لم تبشم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) فى قومها الذى هو (الحجار والمحرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخر الان التكرار الخبر

من ترادف مطلقا فى الواجب وغيره وفى المعرفة والتكرار واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث عنها وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبهه والاتصال عند أشبهه من ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين قيل من فيه زائدة فى الفاعل أى ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أى ولقد جاءك هذا النبأ من نبأ المرسلين والحجار والمحرور فى موضع الحال أى كائنا من نبأ المرسلين والمعنى ناس بما جرى للرسول قبلك فهذا النبأ الذى جاءك هو من نبئهم فمن فيه للتبعية وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لى فى بعض الافاضل عن العلامة الرضى عنه فى باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبأ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اهـ وقد قدم أيضا الكلام لهل ذلك فى باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فليما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى فى حل المتن هنا فقد أصاب خله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقدر فى الكلام مع العاطف عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صامخا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخر الخ) قال

الدنو شرى فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا الوصف وانما قدر متأخر الثلاث لم يلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهي جملة الجواب اه ومذكره من ان الشارح أشار للمسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه أن وجوب تقديم الجرح لا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق ان التقديم لا يدخل له في التسويغ كما تقدم لكن برز أن محل ذلك ما لم توصف النكرة والا جاز تأخير الخبر نحو وأجل مسـمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بالا وعنده أنها لا تعرض بين الصفة والموصوف وأيضا ١١٩ جواب القسم لا محل له فان

قال الجواب مع القسم قلنا الانشاء لا يكون صفة وان كانت من أهل والتقدير ما احدم من أهل فلم يوجد الشرط اذ لا شيء مقدم (قوله لم يحذف الا في الضرورة) قياس ما فرغ من المصاح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غايبا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة (قوله أرمي البشر) قال الزرقاني أفعـل تفضيل والمجارو والمجرو وخبر (قوله كان ويجوز حذف النعت) بقي انه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافعة وقد يحذفان اذا قام مقام النعت معموله كما قالوا في ماهي بنعم الولد وكانهم لم يتعرضوا لهذا لان النعت كان لم يحذف للقيام معموله مقامه وفي شرح القطر ان المعمول قام مقامهما وعليه فكانهما

عنها بطرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من مفارخ آياته والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلمت الواو بالوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنادون ذلك أى فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما تريد أى الارجل فوق ما تريد وقولك ما مننا الا على أهبة أو ما فينا الا على أهبة أى الارجل على أهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض عن أوفى لم يحذف الا في الضرورة كقوله * يرمى بكفى كان من أرمي البشر * أى بكفى رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا) لحذف النعت وبقي المنعوت (أى كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان تعميمها لا يخبر جهاعن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذاتدرا * (فلم أعط شيئا ولم امنع) لحذف النعت وأبقى المنعوت (أى شيئا مثلا) والذي أحوج الى تقديره هذا النعت تحرى الصدق فان الواقع انه أعطى شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسب بها الكلام جالب الصدق ويتجلى بزنة المحق وعمله في المغنى بدفع التناقض واعتراض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حين مائة مائة اعطاه ابا عرسة فسخطها وقال

أجعل نهي ونهب العبيد بين عينينـة قولا لقرع
وقد كنت في الحرب ذاتدرا * فلم اعط شيئا ولم امنع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهمـم * ومن تضع اليوم لا يرفع
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا السانعة حتى فرادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعنى عيينة بن حصن والقرع بن حابس والتدرا بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الاكبر
ورب أسيلة الخدين بكر * (مهفهفه لسا فرع وجيد)
لحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أى فرع فاحم وجيد طويل) بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيدة طلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالقاء والعين الشعر

يحذفان فليتأمل (قوله كقوله تعالى ياخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين باموالهم وأنفسهم على القاعدين أى أولى الضرر درجة وكلوا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أى غير أولى الضرر أجز اعظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدر ابان المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة أى غير أولى الضرر وجمع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظرها في الكشف والبيضاوى (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال الشهاب القاسمى ومثل ذلك برده عليه فان عدم المنع لا يقتضى انه أعطى شيئا حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيئا لا كما زعمه ويجاب بان مراد صاحب المغنى بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا فتأمل (قوله أجعل الخ) هذه الايات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والقرع والذي تقتضيه

الشيء ان يقول دون ومنع صرف مرداس في قوا، يفوقان مرداس والظاهر مرداسا لا ضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي
 المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو متطوعة
 وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدى ما يدل على الوجوب في الجمل نحو مرت برجل يحفظ القرآن ويعرف
 الفقه ويتق الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف الا بالواو كما مر (هذا باب التوكيد)
 (قوله لرفع الجاز) قال اللغاني أي لرفع احتمال الجاز بدل قوله بعد ان رفع احتمال الجاز وقال الزرقاني اذا قيل جاءني القوم ثلاثتهم لو
 جاؤني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضى ثم قال ولا يؤكده ثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية
 العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التاكيد لرفع الاحتمال ولولم
 يعلم المخاطب العدد لم يكن التاكيد مفعيلا المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول
 المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع
 المصنف لانه عبر هنا برفع الجاز عن الذات وقال في الالفاظ الاتية انه يؤكدها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من
 حذف المضاف وأيضا اذا كان ١٢٠ ما هنا على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير

مستعمل في معناه غاية
 الامر انه ليس هو المسند
 اليه بل المسند اليه
 مضاف حذف توسعا
 فالوجه ان التجوز في الذات
 استعمالها في غير معناه
 الموضوع له بان تريد
 بالخليفة مثلا نقله لكن
 يشكل على ذلك اذا كان
 المسند اليه عاما لقول
 الاصوليين ان الاعلام
 من الصرائع التي لا تحتمل
 غير ما استعملت له
 والحاصل انه اذا قيل جاء
 الخليفة يحتمل انه من
 حذف المضاف والمسند

والفاحم بالقاء والحاء المهملة الاسود والجيء بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكأني قال لها شعر
 أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله
 وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل
 * (فصل) * ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف
 وصوبه الموضع في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا للمباشرة
 العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجوز وان كانا نكرتين نصب
 النعت على الحال نحو * لمية موحش طال * واذا نعت بمفرد وظرف ووجه قدم المفرد على الظرف
 والظرف على الجملة غالبا فيهن * (هذا باب التوكيد)
 والتاكيد ايضا لغة ولم ينفرد أحدهما يتصرف فيجعل أصليا يقال وكرتو كيدا وكدا كيدا والواو أكثر
 ولذلك شاع استعماله بالواو عند الحاجة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسماوي) آخر الباب
 (ومعنوي) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع
 لها اللفظ (الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما الرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد بهما اشار
 الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * (تقول جاء الخليفة فيحتمل) انه على تقدير مضاف
 وان الجائي خبره أو نقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحدا لا ثقال وفتحهما متاع المسافر وحشمه
 (فاذا كدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

اليه مستعمل في حقيقة ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها ويسمى مجازا الحذف ويحتمل
 انه من المجاز اللغوي بان استعمل المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان
 يكون التجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في حقيقة ولا حذف وكلام الشارح تبعه لابن الناظم ناظر للاول والمصنف للثاني وقول
 ابن الحاجب التوكيد تابع بقرأه المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذا الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل
 بالتوكيد اللفظي الاحتمال الثالث فيرفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم مما كان المسند اليه من ألفاظ العموم
 ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الاعلى احتمال المجاز العقلي فيرفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شيء منها بالالفاظ الاتية
 ويجري فيه على وجه آخر اقتصر واعليه وهو ان القوم استعمل في البعض مجازا للواو والمسند اليه على حذف مضاف تقديره بعض
 أو تجوز في اسناد البعض للكل وهذه الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الاتية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء
 الخليفة وفيما ياتي بالقوم ليس للتقيد وحيد فالنفس والعين مجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا اقول ان ألفاظ التوكيد اذا اجتمعت
 قدمت الخ والحاصل ان المؤكد ان لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألفاظ العموم احتملها
 ولكل توجيه ان وفي هذا تجتمع النفس والعين مع الالفاظ الاتية (قوله أو بهما) قال السباطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم يجعل أو

للإباحة لأن المعنى كد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله كد بصيغة الامر وان كان بصيغة الماضي الجهول فهمي
 لاحد الشيتين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان التأكيد سائر ولوعطف على المؤكد وهو الذي ارتضاه الرضي ونصه وقال هشام اذا
 عطفت على شيء لم يحتاج الى تأكيد والعطف عليه دال على انك لم تلفظ فيه وهو الاول الجواز نحو ضرب يدي زيد وعمر
 لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد وأردت ضرب بكره عطفت بناء على ان المذكور بكر اه وظاهر
 قوله اذا عطفت على شيء ان الحكم المذكور في التأكيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقواه والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك
 ولا ينافي ذلك قوله لم يحتاج لان ما لا يحتاج مستغنى عنه والاثيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالهما بالخ) قال الحفيلد ان
 تقول يلزم من هذا الذي ذكره اضافة الشيء الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن أن يدفع هذا بانه وانما يلزم اضافة الشيء الى نفسه لو كانا
 مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف اعم من المضاف اليه (تنبيه) * ينفرد النفس والعين بجواز جرهما باماء زائدة كما في التسهيل
 قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم وقتحها فليس من ألفاظ التوكيد وان أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال
 الزرقاني وفي الرضي ما نصه وقد يضاف أجمع اضافة ظاهرة فيؤكده لكن باماء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءني
 القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكدها مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على
 كلام الرضي ان التأكيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تأكيد التزام فيه لدفع هذا

الاستبعاد كالتزامها في فعل
 التعجب في نحو أحسن بزيده
 فانه لما كان يشبه فعل
 الامر وهو لا يرفع الظاهر
 التزم فيه الباء لدفع هذا
 كذا قاله بعض شيوخنا
 (قواه والى ذلك أشار الناظم
 بقوله مع ضمير) لا يخفى
 ان هذا انما هو إشارة الى
 اتصالهما بضمير مطابق
 للمؤكد لالو جوب كون
 لفظهما مطابقة من الافراد
 والجمع وكان يجب تقديمه

أوعينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع
 المحذور وبنت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التأكيد يضعف احتمال الجواز ولا يرفع احتمال البتة
 (ويجب في النفس والعين اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب
 (ان يكون لفظهما مطابقة في الافراد والجمع) والى ذلك أشار الناظم بقوله * مع ضمير مطابق للمؤكد * تقول
 جاءني زيد بنفسه عينه وهند بنفسها هما والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز
 نفوسهم ولا أعينهم ولا أعيناهن في التوكيد (وأما في التثنية فالأصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع
 قوله (على افعل) بضم العين فيقال جاءني لزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الأفعص نفسيهما
 عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأحاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول
 تبعا لابن معطي ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال وأجمعهما ما فعل ان تبعهما بالسر واحدا
 وانما ترك الاصل في المتن كراهة اجتماع تنزيهين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح
 افرادهما على تنزيههما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية ووجهي
 التصحيح ويختار في المتضايقين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظا لافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على

(١٦ تصرح في) على قواه ويجب ان يكون الخ (قواه جمعهما على أفعل) قال اللقاني أحسن منه قوله في التسهيل
 جمع قلته لان عيناي جمع على أعيان أيضا ولا ينعى بها الا في المتن ولا في الجمع كما لا ينعى فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه
 وظاهر ان قوله ولا ينعى وقوله كما لا ينعى سبق قلم والصواب ولا يؤكده ولا يؤكده (قوله في المتضايقين) قال الزرقاني تثنية مضاف
 ومضاف اليه وهما حذف أي في مضاف المتضايقين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا
 كان معناه تعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فانه يختار في المضاف الجمع على الافراد والافراد على التثنية
 فقولك قطعت رؤس الكباشين ومن الكباشين رؤس الكباشين والى كباشين قطعت منهما
 الرأس مختار على رأسي والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس مثله لانه رؤسهما انظر شرح
 التسهيل اه ورأيت بخط المصنف في النذرة من تحريره كل مني واحده لا يكون في الواحد منه الا واحد وضعافا أو قصدا فانه اذا أضيف
 لفظا أو تقدير الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية
 ومثال ذلك فقد صغت قلوبكم فهذا مني واحده قلب وهو لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقد
 أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بانها جازاه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس في الانف واللسان وما
 أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا اذا أردت به قلعت عينان من كل منهما واجبت
 التثنية ولم يجوز الجمع للبس ولا أبعد أن يجوز الافراد لمن اللبس والاستحضار يقول النحاة في ذلك وقولي وضعافا قلوبكم أو قصدا

استظهر ارا على نحو أعينهم اذا أردت به النفس من قوله سبحانه عيني اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهم فان اليد بطريق الوضع في الواحد منهم أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون في الواحد منهم الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود أيهم ما قولنا فانه اذا أضيف لفظاً واضح أو تقدير استظهر ارا على نحو قول الشاعر

رأيت ابني البكرين في حومة الرغى * لعافري الافواه عند عرين
فان التقدير لعافري أفواههم ما قولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احتراماً من ان يضافا لتفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقواه حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر رأيت بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد لوجوه فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمنع وقولنا بالجزئية واضح وقدمت أمثله وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لاني بكر وعمر رضي الله عنهما أما أخرجهما من بيوتكما وقوله لعلى وفاطمة رضي الله عنهما اذا أو يتما الى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أحر وفي حديث على وجزرة فضر بهما باسمي فها وهذا كإسما هذا للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك عن ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلبس احتراماً من نحو قبضت درهمي كما فانه يجب فيه مطابقة ما أردت والألبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال همنان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت * ظهر اهما مثل ظهور الترسين * ولم يذكر في الايضاح الافراد أساساً وفي شرح الغاية التثنية فصيححة في نحو فتحا لسانهما والافراد قليل ثم اعلم ان أبا علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فانه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتم اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلى هذا أقوم بان أكثر ما وقع ذلك في الاعضاء ١٢ وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليد والرجلين اذا ضم زوج منهما الى الآخر حصل

الجمع حقيقة من حيث
تصير أربعة فاطلاق لفظ
الجمع على كل شيء من اثنين
كالرأسين اجراء للباب مجرى
واحد قال عبد القاهر
وهذا يحكى عن البغداديين
وكان شيخنا يرتضيه
واعلم انه يجوز بعد مجيء
الجمع مراعاة لفظه ومراعاة
معناه من الاول قوله
خديلي لا تهلك نفوسكما أسي

لفظ الافراد اه كلام الناظم (وغیره بعكس ذلك) فیرجع التثنية على الافراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد لاني الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا لثنى) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلاتهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أى لغير المثنى وهو الجمع مطلقاً والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والمندبات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصاله بضمير المؤكد) لفظاً ليحصل الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعاً بالضمير موصلاً

(فليس منه) أى من التوكيد (خلق لكم ما في الارض جميعاً) لعدم الضمير (خـ) لافان وهم) وهو ابن عقيل فانه قال جميعاً تو كيداً لما الموصولة الواقعة من عولاً الخلق ولو كان كذلك لقليل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحتمل عليه التثنية قال في المغنى (ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خـ) لافان للفراء

* فان لها في ما به ذهبت أسا ومن الثاني قواه قلوبكم يغشاهما الامن عادة * (والنحشري) اذا منكم الابطال يغشاهم الذعر وحمل عليه المبرد قوله أقامت على ربعيها اجاراً ناقصاً * كيننا الاعلى عالي جونتاً مصطلهما فاعاد الضمير المضاف اليه المصطل على الاعلى لانها مناة من حيث المعنى وهو تو جيه حسن اه ومن خطه نقلت وسقته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أى فكلا المذكور وكلتا المؤنث قال اللقاني وقد رد كلا بمعنى كلاً كما قوله * تمت بقري الزينين كليهما وخرجه ابن عصفور على تأ كيد المعنى أى بقري الشخصين كليهما وقد يغني كليهما عن كليهما وكلاً جاء الزيدان أو الهندان كليهما (ثم لفظاً) هذا مستفاد من قول المصنف اتصاها لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصالهما بضمير المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنية خلافاً لمن أجازوه الى منع اضافته الى ظاهر خلافاً للناظم في بعض كتبه حيث أجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤ كدبها مستدلاً بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على ان كلانعت أى أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلاً يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤ كذا دأل فيه للعهد لذكرى الراجع لقواه ضمير مطابق المؤ كد اه وصرح في المغنى بان ألفاظ التوكيد انما تربطها الضمير المفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتي والاعتراض الا في بدل أيضاً على ان المراد الاتصال لفظاً وقول اللقاني وخرج على ان كلانعت الخ لخرج لذلك أبو حيان ورده في المغنى بان التي ينعت بها الة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنبيك على المصنف وأنه أدخل بافاده ذلك لانه لم يأت بالفتدبر (قوله انا كلا فيها) قال الدنوشري قال البيضاوي وقرئ كلا على التوكيد لانه بمعنى كلاً وتو نيته عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالاً من المستكن في الظرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول النحشري والفراء قد يقال

فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المغني ودل عليه كلامه هنا نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والفراء والزنجشري لا يوافقون على اشتراطه ان يكون ملفوظا به (قوله حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصاً والمقام مقام الامتنان وقديمتوقف في الحالية بماقتضائها ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع ويحاج بان خلق به -ني قدر (قوله وكل في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حيان بدل كل من كل لكونه مفيداً للاحاطة ١٢٣ لم أتحيل صحته لاني لم أجد البديل الذي من هذا النوع

الامتصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تأكيداً على ذلك اه ومن خطبه نقلت وقوله قلنا اجعله تأكيداً على ذلك انما يظهر لو كان الضمير في ألفاظ التوكيد يقدر كالبديل وهو لا يوافق كلام المصنف في المغني وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز ان يكون الاصل الخ) قال الزرقاني استشهد بكل ذلك بان تأكيد الزيدين بما ذكر لا ينفى الاحتمال المذكور لان ما ل ذلك الى قول الزيدان كلاهما جاءني أحدهما (قوله لا امتناع التقدير المذكور) أي وان أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكلا الزيدين لكن هذا لا يؤكده لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في التأكيده كلا (قوله واشتريت العبد كاه) قال الزرقاني قال الرضي وقد كان يحتمل

والزنجشري) في قوله ما ان كلاتو كيد لا سم ان (بل) الصواب ان (جميعاً) في الآية الاولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابداً الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيداً للاحاطة نحو قمت ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئه بديل لا يخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الظرف) يعني فيها وفيه ضعفان تمكيد كل قطعها عن الاضافة لفظاً ومعنى وتقدم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني (و) كلا وكلا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعه من فن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاء) أن يقال (جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلاهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين) وانه أطلق المتن وأريد به واحد (كما قال) الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلاهما لا امتناع التقدير المذكور) لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة -هذ قول الاخفش وهشام والفراء أي على وذهب الجمهور الى اجازته وتبعه -م ابن مالك في المسهيل واحتج الحيزبان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المحي الى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غير يب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(فدالك حتى خولان * جميعهم وهمدان) وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان
فجميعهم توكيد محي خولان وفدالك من التقديرة بالدال المهملة ويجوز في الغاء الكسرية فيكون مبتدأ وحى خبره ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضياً وحى فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الخاء وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال - قبيلتان من اليمن وقحطان أبو اليم وعبدان أبو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقدي يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيداً كقوله * فاني * نهيتك عن هذا وانت جميع * (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بـ) نزلتها في (اللزوم في) النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت (الامة عامتها) (العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفي ذلك تعرض بالردي على الشارح حيث حمل قول والده في المظم واستعملوا أيضاً ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله

نحو اشتريت العبدتين واشتريت العبيد افتراق الاجزاء حكماً كما احتمله الفرد أعني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد ان قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكماً لا شبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حساً والاحتمال الثاني أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبيدين وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعريض الخ) قال السنباطي لك ان تقول لم ير الموضوع التعريض بذلك وانما أراد وجهاً آخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائدة على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وليس هو

زائد حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بأنه كان ينبغي على هذا أن يتعرض لجمع الضياء فإنه كذلك لا وجه له (فصل) * قوله ويجوز إذا أريد تقوية التأكيد الخ قال الزرقاني مقتضاه أنه ليس الغرض من اتباع كل باجع الا مجرد التقوية مع أنه يمكن أن يقال الغرض منه دفع توهم أن يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناك آياتنا كلها فان الله تعالى لم يطلع على جميع آياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم أن التوكيد بكل للاحاطة والشمول اهـ ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين أن كلا تأتي للكل الجيعي وللكل المجموعي فتدبر (قوله ان ينبع كله باجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعهما على كل وهو كذلك وقد برز زيادة التقوية فينبع أجمع وفروعهما كنع وأخوانه ويتبع أكتع وأخوانه بأصع وأخوانه بأبع وأخوانه وترك ذلك هنا تبع للنظم لقلة استعماله وبحسب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت بانها كلها تأكيد الاول ولا يجوز ١٢٤ قطع شيء منها أو ألفاظ التوكيد كلها معارف اما بالاضافة الى الضمير نحو كلهم واسما بالعلمية

فجاء أجمعون ومن ثم امتنع نصب شيء منها على الحالية ويمتنع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم أن أجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وانها تنفيد مطلق العموم بدليل لا غوينهم أجمعين فتأمل اهـ وقوله والحكم عليها أنها إذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاءني القوم كلهم

أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكأنهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكانهم وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد أجمعين الاتحاد في الوقت اذا وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الافادة في لاغوينهم أجمعين

وبعد كل أكدوا باجعا * وجاء أجمعين ثم جاءا (وقد يؤكدهن) استقلالا (وان لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لا غوينهم أجمعين) ان جهنم (لموعدهم أجمعين) واليه أشار الناظم بقوله ودون كل قد يحیی أجمع * وجاء أجمعون ثم جمع (ولا يجوز تنذية أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تنذية أجمع وجمعاء والى ذلك أشار الناظم بقوله واغن بكاتافي مثني وكلا * عن وزن فعلا ووزن أفعل (كما استغنوا) غالبا (بتنذية سي) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تنذية سواء) بالمدة فقالوا سيان ولم يقولوا سيان الانادرا (وأجاز الاخفش والكوفيون ذلك) أي تنذية أجمع وجمعاء (فتقول) على رأيهم (جاء الزيدان أجمعان) بتنذية أجمع (والهندان جمعاء وان) بتنذية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تنذيتهما فقد تكلف وأدعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء (واذا لم يفتو كيد النكرة لم يحز اتفاق) لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس في شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين أجازوا كيد النكرة مطلقا في قدح في دعوى الاتفاق (وان أفاد جاز عند الاخفش وعند الكوفيين وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه أشار الناظم بقوله وان يفتو كيد منكر وقبل * وعن نسخة البصرة المنع شمل

(قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الاولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما أنها اذا كانت للبالغه تدخل (وتحصل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيا) ان التغيير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي انما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم ان انتفاء التقديم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجودها وكان المصنف اتكل في ذلك على أنها توابع كل فلا تأخر (قوله ولا يجوز تنذية أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعها لكلا وكلتا ككل وقال انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد شمول الأفراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان اما اذا قصد شمول أجزاء الأفراد كما في اشترى ثياب العبدین أو الامتین فان كلا وكلتا لا تنفیه فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما ان سواء تطلق بحالها على المثني كقولك زيد وعمر وسواء ولا كذلك أجمع وجمعاء (قوله واذا لم يفتو الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله أولاك بنو خير وشركليهما * جميعا ومعلوم أنهما ومنكر فحمل كليهما على البدل عند أهل المصريين أولى لان خير وشركليهما وثقتين اهـ وقوله ومعلوم معطوف على خير أي هم متصفون بالوصف الاربعة وقوله أولى أي من جملة على الشذوذ (قوله في قدح في دعوى الاتفاق) قال اللقاني قد يحسب بان دعوى المصنف

بعد فهم ما خلف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللغوي فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التاكيد
للكرة واختلافوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة أولا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير منحصرة في التأقيت بل انهاء غيره
وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول بشرط الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمان قال الزرقاني
حصره المحدث وفيه اذكروا تقديره زمانا غير ظاهري بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم دينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك
لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيه افسر به الشارح وعدل للحدود ولشموه كما قررنا قال الرضي وقد اجاز الكوفيون تو كيدا المنكر
اذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم دينار ويوم وايه وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأ كيد والمؤ كد تعريفا وتكثيرا عندهم خلافا للعصرين (قوله قد صرت
البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتا والبكرة بفتح الكاف واسكانها الغتان حكاه ما صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب
الاسكان وهي التي يسقى به الماء اهـ من الاشارة قال العيني اراد صرته بكرة البئر يومان اولاه الى آخره (قوله رجب) قال الدونشري
هل رجب منصرف وكذا صفر اولاه قال سعد الدين في حاشيته على الكشف ان اريد بهما معين فهما غاير منصرفين والافه صفران
قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا في سحرانه معدول عن السحر فربما اريد به
سحر بعينه ففهم العلمية والعادل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمانا) قدره تبعال لمرادى وابن الناطم
لكن مثل الرضى والشاطبي دينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمانا قال الشهاب القاسمي ١٢٥ وانظر هل يشمل المفيد اذا كان
العامل نحو الشراء نحو

(وتحصل الفائدة بان يكون) المنكر (المؤ كد) زمانا (محدودا) وهو ما كان موضوعا للمدة فها ابتداء
وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد
صرت البكرة يوما اجعا (كاعتكفت اسبوعا كله وقوله)

لكنه شاقه أن قيل ذار رجب * (بالت عدة حول كله رجب

ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد حذفه) من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد
عليه لان الشاعر عني أن يكون عدة المحول من اولاه الى آخره جمعا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح
أن يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب
حتى يتمنى ان يكون كله رجبا (ولا يجوز صمت زمانا كاه) لان النكرة غير محدودة فان الزمن
يصلح للقليل والكثير (ولا) صمت (شهر انفسه) لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة
ولافائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد انفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد
التوكيد المعنوي رفع توهـم استعمال اللفظ في معناه المجازي لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد
اعترف ابن مالك بذلك وأما جازيد بنفسه ففائدة رفع الجواز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد
نفسه فانه لرفع الجواز اللغوي قاله الموضح في الحواشي (واذا أ كد ضمير مرفوع متصل بالنفس

اشترت عبدا كله فانه
يفيد دفع توههم شراء البعض
وقال السنباطي قوله زمانا
الظاهر جواز اشترت
كله فكان ينبغي اسقاط
لفظة زمانا لکن الشارح
سلفه في ذلك المرادى
وكذا الرضى وغيرهما
ولعل اقتصارهم على
ذلك لانه الغالب اهـ
وفي قوله اشترت

العبد كله بتعريف العبد اشكال لان الكلام في النكرة لان يقال أل فيه للجنس فهو نكرة بمعنى وقوله وكذا الرضى يخالف لما نقلناه
قبل من انه مثل دينار ودرهم ويأتى عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدونشري كلام فيه تكرار فليتنظر اوله وآخره
اهـ وأقول لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علم به نعم لو علم عدم
جواز ما بين المؤ كد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة حسن موقعا ثم ان ما علم به انما يظهر على ما جاء عليه كلام
المصنف من ان رفع الجواز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما جعل عليه الشارح
من انه على حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاها كلامه من عدم امكان الجواز اللغوي في جاء
زيد بنفسه ظاهرا على ما نقلناه سابقا من عدم مجيئه في الاعلام اذ لم يجعل مجازا الحذف منه مكنا فيه وان الاصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم
امكان الجواز العقلي في جاء أسد بنفسه ممنوع لا يمكن ان يكون المحي في الحقيقة لصائده أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجازة على
عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لان المسند هنا هو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع
لاستعمال من التجوز غالب في لفظ الاسد دون الاسناد اليه (قوله اذ ليس من فوائد الخ) قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز (قوله واذا أ كد)
قال الدونشري هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أو على الجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير
مرفوع متصل) قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل بالظاهرة كظواهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اهـ ولا يخفى ان المصنف
لم يسكت عنه لان تمييزه بالم متصل يفيد ان المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح في المترزات وكان يليق بالشارح ان يعم به فيقول

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فاعمل (قوله وجب تو كيد الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزائدة بان الواجب أحد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح ان يقال قتم يوم الجمعة أنفسكم وياقي عن المرادى مثله (قوله كراهة انبها المفاعلية الخ) علة لوجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أنصح عنه الخنيد والحق انه تعليل لا اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التوكيد بالمنفصل أولا ان المرفوع المتصل بمنزل منزلة الجزاء فكروها ان يؤكدوا الجزاء بما هو مستعمل من الظاهر فتصدوا ان يؤكدوا أولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا المستعمل الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيد المرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة الاختصاص بالضمير وتخصيصه بالمنفصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعلة بعضهم بانه الذي يقع فيه الاستنار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان لمذكور نحو خرج نفسه أو عينه لا لبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التانيث ان المؤنث هنا مجازي يجوز فيه التجريد من العلاقة فاللبس حاصل ومثل الخفيد للبس بالذكور جعل منشاء وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب المفاعل الخ) قال الزرقاني يعني ان التفريق بين اعراب المفاعل والمفعول بالرفع والنصب لحوف اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك (قوله وما ذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادى فرع اذا قلت لهم انكم أنفسكم حازدون توكيد للفصل الذي هو انكم وهذا بخلاف فلا ١٢٦ يتوهم انه لا بد من التاكيد ذكره في الارشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وما ذكرناه من

التعليل الخ اه وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتاكيد لما قبله وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراده الفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد

أوبالعين وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكم وقاماهما نفسهما (قوموا أنتم أنفسكم) وقاموا هم أنفسهم وقتن هن أنفسهن وقتن أنتن أنفسكن كراهة انبها المفاعلية عند استنار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لبس فيه على ما لبس كما في مسألة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب المفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف (بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر ان يكون الضمير أقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع أن يكون تكلفا لها هو أضعف منه (وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك أشار الناظم بقوله وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتما (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد في

وقدم مثل في كتابة أخرى للفصل بالفرع الذي ذكره المرادى وقال لهم هنا قاصرو اللام زائدة مقوية والمعنى انتم أنفسكم (قوله ان يكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما ساقى له في قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه وقد يجب ان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فن العجب اراده الجواب بما يوههم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التاكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضاً لانت يكمل المنعوت مع جواز اخلافهما في رتبة التعريف (قوله أما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفاً فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لوجعل علة اللبس في النفس والعين ايلاهما العوامل وهما يرجع على ذلك رخص اللبس بالمؤنث مع ان العلة في اللبس مطلقا ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم ان تعريف المصنف للتاكيد مبني على ان المراد به المؤكد كد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في التسهيل من قوله إعادة اللفظ أو تقويته بمرادفه معني فني على ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أي معنى ما قبله فيشمل التاكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان في كلام الشارح نظرا من وجهين أولهما انه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زائد على ما هاتما عن ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما تبين لك من ان تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتباره المصدر فكيف يجمع بينهما ما وكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على

التسهيل

المكرر اى اولفظ المقوى بمرة اذفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما في التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة اليه هو واما بالنسبة لما في التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشري نقل الدمايني في شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الادباء على أن التأكيذ اذ وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات واما قوله تعالى ويل للكاذبين في جميع السورة فليس يتأكيذ بل كل آية قيل قبلها ويل للكاذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأى الآراء يكذبان في سورة الرحمن انتهى وقال الزرقاني ظاهر قول الرضي يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثلاث (قوله كتأكيذا سمع اذفه) قال الدنوشري كان الاولى حذفه ليكون على غلط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا لاسم الفعل في المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضي صحة مقاله ووجه ما ياتي عن الزرقاني (قوله وصمت سكنت) قال الزرقاني ظاهره أنه معطوف على مدخول فحو وليس بظاهر لان مدخولها مثال لتأكيذا لاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أى كتأكيذا سمع اذفه وفعل وحرف وجمله كذلك نحو الخ (قوله فالأكثر ائتمرا بها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيذ المعنوي قال الزرقاني وانما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون ألفاظ التوكيد المعنوي لان التأكيذ اللفظي لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوي فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجوز الاتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيذا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا ١٢٧ وأجاب بعض شيوخنا بنفي الكلام

عن كل منهما (قوله كما صرح به في الارشاد) لم يصح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على ثم ولا خصوصية في الاقتصاد لان ابن مالك في التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضي بان الفاء كتم قال الزرقاني ومثله في الكشف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح في

التسهيل او تقوى بتموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاء زيد وقيام قام زيد ونعم وقتقت والثاني كتأكيذا سمع اذفه نحو حقيقة جدير وصمت سكنت زيد واول جبر وقعدت جلست او فعل باسم فعل نحو أنزل فزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو وقت أنا الى ذلك أشار الناظم بقوله * وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا (فان كان المؤكد جملة) اسمية او فعلية (فالأكثر ائتمرا بها بالعاطف) وهو ثم خاصة كما صرح به في الارشاد (نحو كلا سوف تعلمون الآية) اى ثم كلا سوف تعلمون وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين (ونحو أولى لك فاولى الآية) اى ثم أولى لك فاولى لك فارشده بقوله الآية ان مؤكدا ما بعده ثم وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فاولى ولم يزد فاهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء (وتأني) الجمل المؤكدة (بدونه) اى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة والسلام والله لا غزوة في قريشا والله لا غزوة

التمثيل بأولى لك فاولى وصرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيد اللفظية ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمي اعلم انهم أطلقوا في المعاني وجوب ترك العاطف في تأكيذ الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون امتناع غير هاوفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ما له محل لتمثيلهم بالاثنتين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو في القرآن كان في سورة الكافرون فانه قال فيها ثانيا ولا أنتم عابدون ما عبد قلت قوله الاول محله النصب لانه مقول القول اى جزء مقول وجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك في حواشي المختصر والفاكهى وفي كون جزء المقول حكم القول وان قاله السجدة مخالفة لكلام المعنى وقد بينا ما يتعلق بذلك في حاشية المختصر في مباحث الفصل والوصل (قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء) قال الزرقاني ان قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أول ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فاولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرت فأنكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشري قال العلامة جلال الدين المحلى في تفسيره في النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين اى وليك ما تكره فاولى أى هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فاولى تأكيذا والظاهر من كلامه انه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لاسم مفعول وقال البيضاوى أولى لك فاولى أى ويل لك من الولاة وأصله أول الله ما تكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم وأولى لك الهلاك وقيل أفعـل من الويل بعد القلب كأدنى من دون او فعل من آل يؤل بمعنى عقبك اثار ثم أولى لك فاولى اى يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اه وقال في القاموس وأولى لك تهديد وعيد اى قارب ما يهلكه وفي غالب نسخه تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأني بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

العاطف بشم والحكم على الواو شرها غير عاطفة عالم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم بدليل اعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدنوشري ذكر ثلاث مرات اللهم الآن يؤول وكذا يقال فيما بعده اه اي لانه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدنوشري هو بكسر الكاف لماسياني (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر انه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام الاني انت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا كد مثله على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكدة قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصل - يل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رأيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك بجواز هـ وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعاً وقد أوضحناها في حواشي الالفية وبيننا على مذهب البصريين ١٢٨ حكمة وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه تؤكداه (قوله فاياك اياك) حكموا

بان التوكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله حاز أن يؤكده) قال الزرقاني التعبير بالجواز اشارة الى أن الامر في قول الناظم أكد للإباحة اذ يجوز أيضا أن يؤكده المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكده الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فقال رأيتك اياك ورأيت هـ اياه لكانهم لمسا أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اه وهذا يقتضي ان توكيده

قر يشا والله لا غزون قر يشا كررها (ثلاث مرات) ويجب الترك للعاطف (هـ) اللبس و(ايهام التعدد) نحو ضربت زيد اضربت زيدا) اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الامرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لم يما المرأة تكحت نفسها بها بغير ولي (فنهكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله) فاياك اياك المراد فانه * الى الشر دعاء ولا شر جالب فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراد بكسر الميم والمد المهاداة منصوب على التحذير ودعاء بشديد العين من أمثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضمير منفصل مرفوعا حاز أن يؤكده كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومضمرة الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل (نحو) أحسنت أنت وأكرمتك أنت وممرت بك أنت) فيقع ضمير الرفع توكيد الجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور ولان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملنا في الجمع كما اشترك الجميع في نأخو ففنا وأكرمنا وغلامنا وهو التماس لان أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي وبقي عليه ان يقول واسم ضمير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حاله التبعية اذا المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضمير متصل اوصل بما وصل به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل (نحو) جعلت جعلت وأكرمك أكرمك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجرد دعاء وصل به تخرجه

بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من في رأيتك اياه ونحوه البديل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت او ما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشري صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشري الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدأ (قوله) احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين المخفوض وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عداد ولا اصرار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لا متنازع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالمؤكدة لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا أعيد معهما الفعل كان من توكيد الجملة وقد تقدمت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يختص واحتمال

من

بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من في رأيتك اياه ونحوه البديل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت او ما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشري صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشري الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدأ (قوله) احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين المخفوض وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عداد ولا اصرار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لا متنازع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالمؤكدة لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا أعيد معهما الفعل كان من توكيد الجملة وقد تقدمت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يختص واحتمال

كونه من الجملة لا يمنع لانه اجمال لا لبس بخلاف الجملة فيما مر ولذا دعم السارح وكل الامثلة (قوله او حرفا جوابيا) ان قلت لم يبحى
 في الجواب الى الامران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكما ان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شي فكذلك
 ما هنا (قوله لا لا ايوح الخ) قال اللقاني ان قلت الجوابي ما وقع جـ وبالسؤال متقدم كلا او نعم جوابا لمن قال اقام زيد ولا في البيت
 نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذهى رد الكلام سابق عليها كما قيل يجيبها او اتجيبها فقال لا لا ايوح
 الخ (قوله حذف ياؤه ضرورة) هذا نظر الـ كونه بمعنى ميثاق اما اذا نظر الى لفظه فجمع مع على موافق هو القياس كـ جدوم ساجد
 والظاهر انه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والموافق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله موافق جمع
 ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله أبعادكم انكم اذا تم الخ) قال الدونشري جوز الزمخشري في كشافه في هذه الآية أعاريب الاول ان
 انكم الثانية تأكيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك لفصل الاولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبران الاولى واذا تم الخ ظرف مقدم
 لمخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثاني انكم مخرجون مبتدأ والظرف خبره مقدما والجملة خبران الاولى الثالث
 ان انكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوف وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبران ١٢٩ الاولى وكون الفصل محسنا للتأكيد
 فيه نظر اذا اصل عدم

الفصل بين التابع
 والمتبوع وقد يقال معنى
 كلامه انه من حيث
 الفصل الذي صرح ان شبه
 التأسيس الذي هو الاصل
 وظاهر كلامه ان جملة
 وانكم مؤكدة لانكم وكلام
 الموضح بخالفه فانه
 جعل المؤكد كالحرف
 (قوله مفعولا ثانيا) قال
 الدونشري فيه مسامحة
 وقواه وهو الكاف والميم
 مبنى على مذهب الصحيح
 خلافه اه ووجه
 المسامحة في الاول ان
 المفعول انما هو المصدر
 المؤول (قوله ووجب)
 قال السباطي قدر ووجب

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكد (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب
 نفي او اثبات (فواضح) امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك قام قام زيد) وبلى وبلى ونعم نعم
 (وقوله) وهو جميل بن عبد الله (لا لا ايوح بحسب بشنة انها) * أخذت على موافقاه هو دا
 فيكرر حرف الجواب وهو لا تين وبتنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة وفي آخره هاء التانيث اسم
 محبوبة وتصغيرها بشينة مشهورة وموافق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله موافق كصايب حذفت
 ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكد حرفا (غير جواب ووجب أمران ان يفضل بينهما) اي بين الحرفين المؤكد
 والمؤكد (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء
 منه والى الام الثاني أشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب (نحو) قوله تعالى (أبعدكم
 انكم اذا تم) وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة
 مفعولا ثانيا ليعدو فصل بينهما بالظرف وبما بعده وأعيد مع ان الثانية ضمير المتصل به ان الاولى وهو
 الكاف والميم (و) ووجب (ان يعاد هو) أى لفظ المتصل بالحرف المؤكد (او ضميره) اي ضمير المتصل
 بالحرف المؤكد (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسما (ظاهرا نحو ان زيد ان زيد افاضل) فان الثانية
 مؤكدة لان الاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد (وان زيد افاضل) فان
 الثانية مؤكدة لان الاولى وأعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو
 الاولى) من اعادته بلفظه وبه جاء التثنية قال الله تعالى في رجة الله هم فيها خالدون في الثانية توكيد لفي
 الاولى وأعيد مع في الثانية ضمير رجة ولا يكون الجار والمجرور توكيد للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكده
 الظاهر لان الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من

(١٧ تصریح فی) اشاره الى ان ان يعاد معطوف على أمران لا على ان يعاد لانه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس
 كذلك وبهذا يدفع قول اللقاني (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهرا ان الفصل معمول بالخبر مثلا لا يكفي من اعادته ما اتصل
 بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الداران زيدا قائم وطريقه الرضى خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا
 واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الداران زيدا قائم (قوله نحو ان زيدا الخ) ان قلت
 هذا المثال ليس فيه الافادة المتصلة دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كانه قصد
 التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى في رجة الله هم فيها
 خالدون لمحصل الفصل (قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بان في محل نصب بل لا محل له لانه
 أتى به لقصد محكا كانه ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور
 نقله بعض شيوخنا عن ابن هذام (قوله فان الثانية الخ) لما لم تلزم العرب اعادته ما اتصل بالحرف بل أعادته تارة وأعادوا ضميره أخرى
 علم النحاة انه ليس توكيد المجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكده الظاهر فليتام (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لا اجل عدم
 التكرير ضرورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا بما يوهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكده الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر

بحث التوكيد المعنوي وسيأتي في باب البدل ما يخالفه لانه قال ونحو رأيت زيدا اما ليس بمسحوح وسمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضح خلافه) اي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف ان كان جوابيا أو مفصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط نحو لا أبلج بحب بثنة انها ونحوها * مامن حسان أجدع تصما ونحو ليت وهل ينفع شيأليت ونحو ليت شعري هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤ كد الثاني) قال الزرقاني ظاهره انه معطوف على التوكيد الاول وفيه نظر فان المؤ كد الثاني ليس فاصلا بالنسبة الى مؤكده فلعل الاصل عن المؤ كد الثاني ١٣٠ (قوله لانهما) قال الدنوشري ومن محيى الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق

السماء بالغمام اي عنه (فائدة) قال الزرقاني قال في التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مائة على الاصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الاخفش والفارسي ونعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيداي ضربته نفسه فان التوكيد ينافي الحذف أنظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضى القول الثاني فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك في الصلة كقولك جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبعدها الضمة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القليلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان

مظهر لا يقولون قام زيد وهو وانما يجوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافته التوكيد لضميره ونحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لميلين ولا يعاد الحرف المؤكد ووحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه (وشذا اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكدم من غير فصل (كقوله) ان ان الكريم يحلم مالم * برن) من اجاره قد ضيما فاكد بان الاولى ان الثانية من غير فصل بينهما واجازة الزخشرى اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزخشرى مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حاجة له في هذا البيت فانه من الضرورات (وأسهل منه) اي من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المشاجعي وقيل الاغلب العجلى (حتى تراها وكان وكان) * أعناقها شددات بقرن (لان المؤكد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل لفظ بئله) بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول للمؤكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مفصول بالتأكيـد الاول والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخففت كان الثانية للقاافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو لان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التمازع وأقره والضمير في تراها وأعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحين جبل يقرن به البعير (وأشد منه) أي من البيت الاول (قوله) وهو رجل من بني أسد فلا والله لا يلقي لماني * وللاسا بهم أبدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فأتصل لفظ بئله (وأسهل من هذا) البيت (قوله) هو الاسود بن جعفر (فأصبح لا يسألنه عن عابه) * أصعد في علوا هو أم تصوبا (لان المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكـد وهو الباء على حرف واحد (ولا اختلاف للفظين) وهما عن الباء ووضح توكيد عن الباء لانها بمنزلة توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما ان عن دلي حرفين والثاني ان لفظ المؤكـد مخالف للفظ المؤكـد بخلاف للسا بهم قاله في شرح الكافية * (هذا باب العطف) * وهو في الاصل مضاف عطف الشيء اذا أئتمته وعطف الفارس على قرنه اذا التقت اليه (وهو) في الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتي) في باب يلي هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار الناظم بقوله * العطف اما ذو بيان او نسق * والكلام الآن في عطف البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغرض الآن بيان ما سبق * وسمى بياناً لانه تكرر الاول لمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على

الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتناظرا ه وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتأكيـد التطويل وفيه نظر بل نفسه الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكـد او حذف اه وأقول نقل في المغني في مباحث الحذف ان مذهب سيبويه والتحليل جواز حذف المؤكـد وقد حرمنا المسئلة في حواشينا * (هذا باب العطف) * (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفته ومساو به في الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الـآتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان بـاي نحو عند عسجد أي ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشري غير واضح اذ يأتي ان صديـد من قوله من ماء صديد عطف بيان وليس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندى ليت أسد وقد قال ان هذا بشرط فيه التوضيح او التخصيص

(قوله وخرج بذلك الايضاح الخ) الدنو شري ان عطف النسق اذا كان مرادفا للمعطوف عليه ونحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فان الرحمة أعمن من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر ناقلا عن شيخه العلامة الطبري ثم لانسلم حصول الايضاح بما ذكرنا من سلامة فليس مقصودنا بخلاف عطف البيان فتأمل منه صفا (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله مخالف لاجماعهم) قال الدنو شري قد يقال عليه ان الزخشي مجتهد فلا يبالى بمخالفة الاجماع وقد بين البضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذان المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من دون الصغار ١٣١ وابقاءه دون آثار سائر الانبياء وحفظه

مع كثرة أعدائه ألوف سنة ويؤيده انه قرئ آية بيّنة على التوحيد اه كلام البضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقليل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا لمتبوعه في التنكير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجماعهم ضعيف وأشار الى ضعفه المرادى حيث قال بعد نقل كلام الزخشي قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه ما أشرنا اليه في أول الحاشية وأنا لانسلم الاجماع المذكور فتأمل ثم رأيت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من مجاوز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أي عن الزخشي

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى قول النظم فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصدية من كشفه فخرج بالمشبه للصفة ألغت لان المشبه بالشئ غير ذلك الشئ فكانه قال تابع غـ ير صفة وخرج بذلك الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله أقسم بالله أبو حفص عمر) * مامسها من نقب ولادبر فعمر عطف بيان على أي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة آله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة بنفاه جهور البصريين أثبتة الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم نرى وابن عصفور وابن مالك وولده وأشار اليه في النظم بقوله وقد يكونان منكربين * كما يكونان معرفين جوزوا أن يكون منه أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مسا كين فيمن نون كفارة) طعام مسا كين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصد يد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويجعمون عطف البيان بالمعارف) محتملين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يمين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يمين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والافراد والتذكير والتثنية وفروعهن) ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أو سهل فأبوسهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردوا الافراد واحد من ثلاثة أيضا وهي الافراد التثنية والجمع مذكروا التذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك أشار الناظم بقوله فالويل منه من وفاق الاول * مامن وفاق الاول النعت ولي (وقول الزخشي ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات بيّنات مخالف لاجماعهم) لان البصريين

فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفًا وتذكيرًا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي احدها قال الحامي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزخشي ورد عليه بان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل أن يكون الزخشي أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجماعة تسموا وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيرها ويؤيده قوله في أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسيره وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الامة قال وهذا امام الصنعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا في المغني اجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزخشي مجتهد لا تقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأبي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وانما قالوا فرقا بين ما يعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق

البدل والمبدل منه نعر يفوت تكبير الخلف عطف البيان والجواب بحوز المخالف في المسمى عطف البيان أيضا اه نعم الاظهر ان يقال في الكلام مع النخشي انه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فاقاله في آيات بينات مقام ابراهيم غلطوان كان لا يشترط فيه ذلك فخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان فمما لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في القنون الادبية كما مروا الجواب عن النخشي بانه أراد بالبيان البدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الآية مانعا آخر من البيان والبدل وهو المخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لابين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتأويل احدهما بما يوافق الآخرة ذلك بان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على انه لا يتعين أن يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا فتأمل (قوله واخص) قال الزرقاني ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للذكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان

معنى أخص أعرف كما يقال في المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد منع المخالفة لاحتمال ان سيبويه بنى ذلك على ان أل في الجملة لتعريف المحذور فدخلوا ما يفيد الجنس بذاته والمحذور بدخلوها والاشارة انما تدل على المحذور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سيأتي في باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة أعرف من محبوب آل (قوله نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى الخ) قد يقال أي فرق بين أوضح وأجلى

والكوفيين أجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لابين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ وخبر مبتدأ (وقوله) أي النخشي (وقول الجرجاني يشترط) في عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في ما هذا اذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة أوضح) وأخص (من المضاف الى ذي الاداة) لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان في الجماد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لمكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي (ويصح في عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبدل (أن يعرب بدل كل) من كل لمسا فيه من البيان (الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلا (فخو هندا قام زيد أخوها) فأخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر المند اذا جملة الواقعة خبر الابدان من رابط ربطها بالخبر عنه والرباط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلما أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيان لا بد لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلوا الجملة الخبرية عن رابط (أو) امتنع (احلاله محل الاول نحو يا زيد المحرث) فالجواب رث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا المحرث لم يجز لان باوأل لا يحتمل معان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب (أيا أخو ينام عبد شمس ونوفلا) * أعيد كما بالله أن تجدنا حريا فبعد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ونوافل يمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فكون التعدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا

وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه أوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى عطف ولا شك ان كون الشيء أوضح وأجلى انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدوشري قد يقال اذا قصد به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيهي بعده قلت نعم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد مرح بعضهم بهذا فقول الشارح اذا قصد به الخ في محله بل متعين والله أعلم اه والا قرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بمحد يخرج الاخر فتدبر (قوله فلما أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقولهم في قوة السقوط انه ساقط ولا بدوا انما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما عرجه الشارح فيم اسيا في أول باب البدل وقد أجاب المصنف في المغني والقواعد عن جعل أن عبدوا الله بدلا من الضمير في ما اعترضه بانه يلزم عليه خلوا الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدوشري لا يناسب قوله لان البدل الخ اه أي لان المناسبات لقوله لان البدل الخ تركه كأن وان يقول فهو من جملة أخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كأن للتحقيق كافي قوله * كأن الارض ليس بها هاشم * (قوله وهو طالب بن أبي طالب) به كني أبو طالب لان اسمه على المشهور عبد

عليه عطف بيان وذكر ان الزنخشي زهل عن هذه النكتة فاجاز أن يكون أن أعبد الله ببيان الله في الاما أمر تني به قال الدماميني
ولست هذه النكتة التي تصل في القوة الى حيث توصف الزنخشي بالذهول عنها وانما آها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشيء
لا يلزم أن يشد جميع أحكامه اذ لا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور
ومع ذلك لا يمنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ ولك أن تقول الاصل في ما نزل منزلة الشيء أن يشد له جميع أحكامه وقول القوم
عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه الا في ذلك لقصرهم المغارة بينهما على الجود والاشد تقاقل ولو
لم يكن الزنخشي ذاهلا لنبه على مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذ كر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير
وانما يقول انه بني لوقوعه وموقعه فتأمل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جملة) في المغني في الباب الثاني عند الكلام على الجملة
التفسير مانصه ولم يشد الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها
محل وان ذلك يقع في النسق والبدل ١٣٤ خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثله بنوسوس

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعة لجملة ولا فعلا ولا تابعة للفعل ومنها انه ليس في ذية احلاله محل الاول وليس
من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع
(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا أتيت به متتابعوا كثيرا ما يسميه سيبويه
باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحرف الا في ذكرها) وهو معنى قول الناطم
* قال بحرف متبوع عطف النسق * فخرج بالتوسط المذ كر ما عدا الحدود بفتح الهمزة في حرف الا في
ذكر ما بعد أي التفسير ية من نحو قولك مرتب بغضنفر أي أسد فان أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف
التفسير وهو أي وليس من الاحرف الا في ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلي
على الاخرى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (وهي) أي
الاحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجود الاعراب (و) في (المعنى اما
مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) تقول جاء القوم زيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى
زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المحي هو الى ذلك أشار الناطم بقوله
* قال لعطف مطلقا أو ثم فإ حتى * وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) بقيد
(وهو) اثنان (أو أم فشرطهما) في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا ضربا) لان القائل أزيد
في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار هو أحد المذ كورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعدهم مساو للذي قبلها
في السلاحيمة لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاء حصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شركتهما في
المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك أو مشركتهما بما قبلها في المعنى كما ذكره في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب
غيرهما وان اقتضيا ضربا بانا كما مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب
الجمهور الى ان أو أم مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) الثاني (ما يقتضي

اليه الشيطان قال
يا آدم فانظر شرح المغني
(هذا باب عطف النسق)
قيل المناسب لتواها سابقا
بعد الترجمة بباب العطف
وهو ضربان الخ أن يقول
هنا والنسق تابع يتوسط
الخ (قوله بفتح السين الخ)
قال الدنوشري قال الشيخ
تاج الدين بن عمر اللخمي
السكندري في كتابه
تلخيص العبارة في شرح
الاشارة في مبحث عطف
النسق يقال نسق ونسق
بفتح السين واسكانها
على اختلاف المعنى قال
الجوهري نعر نسق اذا
كانت الاسنان مستوية
وخر نسق منتظم والنسق
ما جاء من الكلام على

تظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفست بعضه على بعض فعلى هذا ينبغي التشريك
أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ المذ كور بينهم انما هو النسق بالفتح اهـ وأقول في قوله
فعلى هذا ينبغي أن يقال الخ نظر اما أولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما
ثانيا فلان المناسبة حاصله اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي التشريك الخ)
فان قلت فإين التشريك في قام زيد ولم يعم عمر وقلت انما التشريك في المفرد فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمر وفالاعطوف
هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشري تمثيل الشارح
بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء وثم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتى كما في المغني وعجيب من الشارح ذلك
مع تصريحه بالمسئلة فيما رآني وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني بانه في الفاء وثم يراد بالقوم معهود ليس فيهم زيد على أن المثال
يشامع فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع النحويين على عدم
واحد فان النحويين انما سلكوا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل في محل النزاع انما هو

لا أحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر في القصد وابن مالك تحكم فيما يؤل إليه هذا الكلام إذا قصد المشكك منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو أم ما بعده (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعدان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فإنه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لأن ينفي عنه الحكم قطعاً فلا ابن الحاجب وسياق تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل مجزياً ١٣٥ * (فصل) * (قوله لمطلق

الجمع) قال الدوشري محل كونها لمطلق الجمع مالم تقع قبل أما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاب بينهما) هو المصنف في المعنى قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتيه إطلاق وانما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معينة أو غيرها فالتقييد بالمعنى إطلاق في المعنى فزعم أنه غير سديد (قوله وهـ) وتحقيق الخ) تعرض باني حيان حيث قال وهـ هذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفر داخ) تبع الناظم في ذلك هنا وينبغي تأخير الفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل فزال بقي معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل

النشر يك في اللفظ دون المعنى أما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بأن لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها الزواو وصححه ابن عصفور وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه والثالث أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان ومذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما لكونه بالعكس) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (كقوله) وهو وليد وإذا أقرضت قرضاً فاجزء * (انما يجزى الفتى ليس الجمل)

يرفع الجمل عطفاً على الفتى وخزجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وأتبع لفظاً لحسب بل ولا * لكن

*(فصل) * في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلم يطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافاً للفرأوه شام وتعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاب بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف وإذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فمعطف متأخر في الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحاً وأبراهيم) فإبراهيم معطف على نوح عطف على نوح عطف على نوح عطف (متقدماً) في الحكم على متأخر (نحو كذلك نوحى إليك وإلى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحباً) للمعطوف عليه في الحكم (نحو فأنجيئناه وأصحاب السفينة) فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب وإلى ذلك يشير قول الناظم

فاعطف بواو لاحقاً وسابقاً * في الحكم أو مصاحباً موافقاً فهذه ثلاث مراتب وهي مختصة في الكثرة والقلة فجميعها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للغمية بارحمة وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بأنها) تختص بأحد وعشرين حكماً الأول أنها (تعطف اسماء على اسم لا يكتفى بالكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواء زيد وعمرو (وجالست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (إذا الاختصاص والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني

واحداً من تلك الأمور لا بالجموع على ما حره الدماميني واستشكل عبارة المعنى لعدة مما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لأن حتى يشار إليها في ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتقطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لأنه ذكر الأمر السابع ولقوله بعد ذكر الأمر الخامس عشر وأما عكسه إلى قوله في مشاركتها فيه حتى إذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقاني انفرادها بذلك بمعنى أنه لا يوجد غيرها جميع ذلك وإن كان يوجد فيه بعضها فلا إشكال اه بعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيده كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منحر يرى ذلك

(قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن في الكلام مضافا محذوفاً وبه يزول الاشتغال وأن يكون هذا تفسيراً معنوباً ولا مضاف محذوف في الكلام ولا يمكنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتقاً على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شيء آخر لانه متعدد اهـ وهو شرح حسن لكلام المصنف لانه نسبته للاجتماع يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله اذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشري صواب العبارة أن يقال اذا كان كل فرد من كل فريق خصماً لمن هو من فريقه فيكون اختصاص العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصاص الزيد بن بعضهم مع بعض (قوله قلت أجيب عنه الخ) قال الدنوشري الجواب غير ظاهر عند التأمل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتفوا بالفاء كما كتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط في الجمل وعلموه بانها تجعل الجملة من واحدة فتكون مشتقة على الربط فقد يقال اذا كتفوا بها في الجمل في الواحدة أولى لاقتضاءها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو في الربط ههنا (قوله عطف ما تضمنه الاول) قال الدنوشري الظاهر انه من عطف الخاص على العام وسبق ذكره فيكون مكرراً فليتأمل مع مشاركة حتى لها في ذلك فكيف يكون من خواص الواو اهـ وأقول ١٣٦ الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الا في لانه يشمل مثل فاكهة ونخل

ورمان وان الاول ليس عام لان النكرة في سياق الاثبات لا تعم عما مشمولها ويقال انه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الخاص على العام وهذا بناء على ارادة العام الاصولي لكن كان ينبغي للشارح أن يمثّل بنحو هذا لا بالآية الشرعية لان المعطوف عليه فيها عام تعريفة بال وفي الإشارة الالهية للطوفى في الكلام على قوله تعالى فيه ما فاكهة ونخل ورمان بان يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض

النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعداً) والواو مطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بها عطف الذي لا ينفى * متبوعه (ومن هنا) أى من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الاصمعي) بفتح الميم في قول امرئ القيس * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء في احدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهي القياس لان البدنية لا يعطف فيها بالفاء لانها تبدل على الترتيب (وجه الجماعة) السماع واختلافوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادى انه على اعتبار التعدد حكماً لان الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأما كنهاو (ان التقدير بين أما كن الدخول فاما كن حومل فهو بمنزلة اختصاص الزيدون فالعمران) اذا كان كل فرد من منهم خصماً لصاحبه قال وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذاً اذا ثبتت الرواية اهـ والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهمة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبة التي لا يعطف فيها الا بالواو ودجاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الأصلية اذا لاصل سواء عليهم الا نذار وعندها فالعطف بطريق الاصل انما هو الواو قاله الموضع في الحواشي الثاني مما انفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد ضربت عمراً وأخاه وزيد مرتباً وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذاتية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنها جاز الخماس عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوءوا الدار والايمان الساس جواز فصلها من

الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لان شرطه أن يكون المعطوف عليه عامياً تناول المعطوف بعمومه معطوفها ثم يعطف بعد ذلك فخصيصه بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة في سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأى انما كلامه فيه وانما نبه عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سياتى في كلام المصنف فكان ينبغي التنبيه على ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معني واحداً والورد اشتريته بدرهم فصاعداً اذا التقدير فذهب الثمن صاعداً قاله في المغني (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقاني قال الرضي وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فختلف فيه منع منه الكسائي والفرأ وأبو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفاً بل يكون معمولاً من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده نحو ضربت زيداً وعمراً وبكرراً وجاءني زيد واليوم عمر وو قد فصل الشاعر بالظرف قال أتعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاءه من عام أولاً فان كان الفاصل أيضاً معطوفاً على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع قطار وتارات حريق كأنها * مضلة تبرق رعيلاً تعجلاً

والمنصوب وفي غدم جواز في الجهر ونحو جاد أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرو بكر خالد ولا يجوز مرث اليوم يزيد وأمس عمرو كما لا يجوز مرث يزيد وأمس خالد قال أبو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لأن العاطف كانه ثب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير الجهر ونحو بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو وإذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قد عمر ولانه تكون الجملة اذن جوا بالقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز النصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيد ان أكرم مني عمرو بالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينقص لان من معطوفيهما ولا أم لان أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما سيحكي في حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضى على ما عند التفتازاني واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمور ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالواو بما معناها ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وشم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمروا وفعمر او ثم عمروا وفعمر او لا عمر ازيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت زيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولا سبب شاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائما وعمرا زيدا ضربت وعمروا ضعف ١٣٧ المحرفين فلا يعملان مع الفصل

بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمرو زيد فخط لقان والذي وأبو زيد ضاربان أنا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل أيضا وهو اما لا ابتداء أو

معطوفها بظرف أو عدليه نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وخشاغية ونغمة * خذالا ثلاثا لست عنهما برعوى وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وشم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحركة التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أميت العاشر ايلؤها الا اذا عطف مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلؤها اما مسبوقة

(١٨ تصريح في) الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطرارا التاخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون مقرونا بالواو بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيدا لا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حين غير ما قبلها انما خلفها انفيها واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حين ما بعدها وقوله كالا لانه لا إشارة الى انه ليس آلة حقيقة وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة وانما المؤثر هو الفاعل فكذا آله ليست آلة حقيقة وقوله لانه يكون اذن متقدما الخ أي لان العامل اما ان يقدر مؤخر الافادة الاختصاص كما هو رأي بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لانه يلزم تقديمه على العامل وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله به لزم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيهه في الامتناع خاصة تعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا الاستدنا اشتراط ان لا يكون العامل حرفا وقوله التاخير عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتاخر عن العامل الذي هو الا ابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التفتازاني) أي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) أي بناء على انه يكون في النسق وفي الباب اثنان من المعنى انه لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المعنى ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكي أبو الحسن أعطه درهما درهماين ثلاثة وخرج على اضمارا ويجتمل البدل المذكور يعني الا ضربا انتهى وقال الرضى وقد نحذف او أي دون معطوفها كما نقول لمن قال أكل اللبن والسمك كل سمك لبننا أي أوله بنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال الدنوشري كان الأولى ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي اتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أولى بمصنعه لايهاه ان ما قبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فان في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرح جوابه في باب المبتدأ والخبر

(قوله العطف على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من نافي ينفى إذا زاد وهذا الحكم محله عند إدارة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والافلامانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب بلامهلة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد إذا لمذكور ههنا اثنتان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أنى نواس ألقأها يوم ما يوم ما وثالثا * ويوم ما يوم الترحل خامس والمحق أن مدة الإقامة ثمانية لأن ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغنى وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لأن الناظم أطلق ان افتتان العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شرأه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء الصواب ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيد او عمر افرأج باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوى) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبغي عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب

الذ كرى والمتبادر انه جعلهما إذا خاين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المغنى ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذ كرى لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوى فلا ينبغي ادخال الذ كرى في كلامه والدليل على انه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توصف غسل الخ وجوابه بان المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد لاحتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذ كرى فيهما جوابا ثانيا وهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذي أوقعه في ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم

بمثله غالبا إذا عطف مفعلا ونحو ما العذاب وما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو أخذ وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربيعين مسلوب وبالي * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لأرزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فنشار كهافيه نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصة على عام قاله في المغنى السادس عشر اقترانها بـ لا يمكن نحو ولا يكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيد بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو وفاة الله وسقيها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله المحادى والعشرون عطف أى على مثله نحو * أنى وأليك فارس الاحزاب * (وأما الفاء للترتيب) المعنوى وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وودت تكون للترتيب الذ كرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذ كر لفظا لان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو وقد سألو موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلامهلة (نحو أمانة فأقره) وتعقيب كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولده إذا لم يكن بينهما الامدة الحمل وان كانت مدته متطاوأة ودخل البصرة فبغداد إذا لم يقيم في البصرة ولا بين البادين (وكثيرا ما تقتضى) الفاء (ايضا النسب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى ففضى عليه) والثانى نحو لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهاكناها فغناها بأسنا) فان الهلاك متأخر عن مجي البأس في المعنى وهو متقدم في الآخرة وذلك يناقض الترتيب الذى

بالمراجعة ولوان الشارح اقتصر على تقييد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا في بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلته ولاد كرى وحمل ما في الآية والحديث على الذ كرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام والحاصل ان الآية ونحوها انما يعترض بها إذا لم تكن الفاء للترتيب الذ كرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شئ بحسبه) كذا في المغنى قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المتعبر ما بعد في العادة مرتبان غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى في مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يتغير بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقضى العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء في زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر في أمثاله وبطريق المحاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة بتعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيق

فقاله انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف هنا ياتي من اجل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه أراد ما يشهد له دليل اعتراضه الا في عليه وما ذكره من جوابه كما أشيرنا آنفا اليه (قوله ورجليه) يحتل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله أي يابس أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فغنى أحوى صفة لغناه وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة الكثيرة التي كما قسر مدهامتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وآخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغناه كجعل قيمة صفة لعوجا فإله في الباب الخامس ١٣٩ من المغنى (قوله فغضب مدة) قال

اللائق في هذا التقدير لا يدفع
الاعتراض لأن مضي
المدة لا يعقب ما قبله
انتهى وفي الرضى اعلم ان
إفادة الغاء للترتيب بلا
مهلة لا ينافيها كون الثاني
المرتب يحصل بتمامه
في زمن طويل اذا كان
أول أجزاء متعقباً لما
تقدم كقوله تعالى ألم تر
أن الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الأرض مخضرة
فإن اخضرار الأرض
يبتدئ بعد نزول المطر
لكن يتم في مدة ومهلة

في الغاء ولو قيل ثم تصيب
نظر إلى تمام الاخضرار
جازا انتهى وبه ينسج
ما قاله اللقاني وقد يستغنى
عن جواب المصنف بما
تعلق في كلام الشارح تبعاً
لغيره من ان التعقيب في
كل شيء بحسبه الأثرى
أهم جعلوا تزوج فلان
قوله له من التعقيب (قوله
لأنها رفعت الظاهر الخ)
قال الدونشري فيه مسامحة
(قوله وإنما أبرز الضمير
لأن الفعل الخ) قال
الدونشري جعله ذلك من

في الغاء قاله الفراء (و) اعترض أيضاً (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث)
فإن غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الغاء للترتيب لما حسن ذلك
(والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضممار الارادة والتقدير (أردنا ههنا كها) فجاءها
بأسنا فجيء بالباس مترتب على الارادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب
على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الغاء فيها للترتيب الذي لا المعنوي والمحصل ان الجمهور يقولون
بإفادتها الترتيب مطلقا والغراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرجي لا تفيء الترتيب في البقاع ولا في الامطار
بدليل بين الدخول فحول وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا اذا كان وقوع المطر فيها في وقت واحد
(و) اعترض (على) المعنى (الثاني) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذي أخرج المرعى (فجعله غناء) أحوى
فإن أخرج المرعى لا يعقبه جعله غناء أحوى أي يابس أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة
فجعله غناء معطوفة على جملة محذوفة وان (التقدير فغضب مدة فجعله غناء) الثاني (بان الغاء نابت عن
ثم) والمعنى ثم جعله غناء (كما جاء عكسه) وهو نبتا ثم من الغاء كقوله * جرى في الانابيب ثم اضطرب *
أي فاضطرب (وسياتي) قرينا والى إفادة الغاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله
* والغاء للترتيب اتصال * (وتختص الغاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لمخلو من
العائد) على الوصول والى ذلك الإشارة بقول الناظم

واخصص بقاء عطف ما ليس صله * على الذي استقر أنه الصلة
(نحو اللذان يقومان في غضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة
يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لمخلوها عن ضمير
يعود على الموصول لأنها رفعت الظاهر وهو زيد ولو كانت الماعطفت بالفاء صالحة لذلك لان ما في الغاء من
معنى السبب أغنى عن الضمير لان الغاء تجعل ما بعده ما قبلها في حكم جملة واحدة لا شعارها بالسببية
فكما قلت اللذان يقومان في غضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الغاء
تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة (نحو الذي يقوم أخواك في غضب هوزيد)
فالذي مبتدأ و يوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهى لا تصلح ان تكون صلة لمخلوها عن ضمير عائد
على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها الاشتمال على العائد الى الموصول وهو
الضمير المرفوع يغضب وإنما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضمير اوجب
إبرازه وزيد خبر الذي (ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والمحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه
خبراً لمخلو من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض
مخضرة) جملة تصبح الأرض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبران وكان القياس ان لا يصح
العطف لمخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذا المعطوفة على الخبر خبر ولكنها ما قرنت بالفاء ساغ ذلك (و)
الثاني نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلان (وانسان عيني يحسر الماء قارة * فيميدو) وتارات يحم فيغرق

ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وإنما كذا بالضمير لزيادة الايضاح (قوله فالاول نحو ألم تر
الخ) هذا بناء على ما في بحث الروابط من الباب الرابع من المغنى وفي الجملة السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجب ان يدعى ان
الغاء أخذت المعنى السببية وأخرجت عن العطف في هذه الآية ونحوها وقول أبي البقاء في هذه الآية انها عطفة تجوز أو سهو ويأتي
نقل كلامه هذا آخر البحث في كلام الشارح فتدبر (قوله بحسر) قال في المصباح من باب ضرب وقتل

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من نافي ينفذ إذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والافلام منع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثمان عشرين إذا قصد الترتيب بلامهالة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد إذا ما ذكر وهما اثنتان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ماحقه التثنية ومثال ماحقه الجمع قول أبي نواس أقتناها يوم ما ويوما وثلاثا * ويوما له يوم الترحل خامس والمحق أن مدة الإقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغني وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لان الناظم أطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والغاء فالصواب ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيد او عمر افرأج باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوي) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما بينى عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب

الذكرى والتبادر انه جعلها ما دخل في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المغني ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكرى لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوي فلا ينبغي ادخال الذكرى في كلامه والدليل على انه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضاف ل الخ وجوابه بان المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليجتاح الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الغاء للترتيب الذي كرى فيهما جوابا ثانيا وهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذي أوقعه في ذلك الصنيع كلام المغني وهو مشكل كما يعلم

بمثله اغا إذا عطف مفردا نحو ما العذاب واما الساعة الثانية عشر عطف العقد على النيف نحو أخذ وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفردة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربيعين مسلوب وبالي * الرابع عشر عطف ماحقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فنشار كهافيه نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصة على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بليكن نحو ولاكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيد بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو وانه الله وسعياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحامدي والعشرون عطف أى على مثله نحو * أى وأيلك فارس الاحزاب * (وأما الغاء فللترتيب) المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقت فسواك وقد تكون للترتيب الذي كرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكرا لفظا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو وقد سألو موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلامهالة (نحو أمانته فأقبره) وتعقيب كل شيء بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الامدة الحمل وان كانت مدته متطاوأة ودخل البصرة فبغداد اذ لم يقيم في البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الغاء (ايضا التسبب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثاني نحو لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوي (بقوله تعالى أهلكناها نساءها بأسمائها) فان الهلاك متأخر عن مجيئ الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب الذي

بالمراجعة ولوان الشارح اقتصر على تعبيد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوي ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا في بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوي ولو جعلت له ولأذكرى وجمل ما في الآية والحديث على الذي كرى لم يتجه الا اعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بالساليب الكلام والحاصل ان الآية ونحوها انما يعترض بها اذ لم تكن الغاء للترتيب الذي كرى بل كانت للمعنوي فقط (قوله وتعقيب كل شيء بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المتعبر ما بعد في العادة مرتباً من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى في مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستغرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الغاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقضى العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الغاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر في أمثاله وبطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيماً وان طال الزمن استعمال حقيقي

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل في أخواتها السابقة بيان ذلك وهو ترتيب أجزائها قبلها
 ذهنا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) ثم امتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يرجع في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون
 منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبيه اللغوي هناك على أنه الحق خلافا لما هنا وتعبه بأن الكلام في الحلين مبنى على اعتبارين كما بيناه
 في حواشي الفاكه في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المغني اشتراط حصول الافادة فلو قال آتيتك الايام حتى يومالم
 يجوز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لان معناها كون ١٤١ المعطوف متصفا بزيادة أو نقص

بأن يزيد ذكره تعجبا
 وبالمغة في المغني بحيث
 لم يذكر لم يحصل الشعور به
 (قوله أو افراد من جمع)
 قال الدنوشي فيه نظرا ذ
 الظاهر ان المشاء جزء من
 كل فهو داخل في الاول
 فليتنامل انتهى وكتب
 شيخنا العلامة الغنيمة
 رحمه الله بعده تأييدا لذلك
 فوجدنا غيرة ناشئ عن
 تحرير في المسئلة وهو ان
 الحجاج ان أريد به
 المجموع اتجه كلامه
 والشارح لم يرد ذلك بدليل
 عطفه على ما قبله فلا
 نظري كلامه اذ لم يدخل
 في الاول كما زعم ثم كتب
 الدنوشي بعده ثم رأيت
 الشحني قال في حاشيته على
 المغني قوله الثاني ان يكون
 بعضا من جمع قبلها كقدم
 الحجاج حتى المشاء أو جزأ
 من كل نحو أكلت السمكة
 حتى رأسها يعني بعضا من
 جمع في المغني سواء كان
 جمعا للغة أو لم يكن وفي
 الشرح أراد ما يكون

والرديني صفة للرمع يقال رمع رديني وقناة ردينية قال الجوهرى زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينية
 كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانايب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين
 من النصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكيفية ويحملون
 نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت باليوم حتى أبيلك على ان حتى فيه ابتداء وانه
 ما بعدها على اضماعا عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدهما كون المعطوف اسما) لا فعلا
 لانها منقولة من حتى المجارة وهى لا تدخل على الافعال ولا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر
 عليه حتى أقت نفسي خادما له وبخل على زيد بكل شئ حتى منعتني دانقا وأحازه ابن السيد (والثاني كونه
 ظاهرا) لا مضمر كما كان ذلك شرط مجرورها (ولا يجوز ز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت النوم حتى أياك
 وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الحضرة) قال في المغني ولم أقف عليه غيره (والثالث كونه بعضا من
 المعطوف عليه) ما بالتحقيق (بان يكون جزأ من كل) (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع
 نحو قدم الحجاج حتى المشاء أو نوعا من جنس نحو أعجبتني التمر حتى البرنى (أو) بعضا (بالتأويل
 كقوله) وهو ابن مردان النحوى في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فيمن نصب نعله فان ما قبلها) وهو ألقى الصحيفة والزاد (في تأويل ألقى ما يشقه) ونعله بعض ما يشقه
 قال أبو البقاء فيكون معا وفاقا على الصحيفة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها
 فألقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها
 فعلى ان حتى جارة وألقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفه هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك
 فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وأمره فيها بقتلهما وختمها وأودعهم بها انه كتب لهما بصلية
 فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فآلقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام وأما طرفه فآلى ان
 يفتجها ودفعها الى العامل فقتله (أو شديها بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني المجارية حتى
 كلامها ويمتنع) ان يقال أعجبتني المجارية (حتى ولدها) لان ولدها ليس جزأ منها ولا شديها به بخلاف
 كلامها فانه لشدة اتصاله بها ما ركب جزئها (وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول
 حتى) وان لم يحسن امتنع ألا ترى انه يحسن ان تقول أعجبتني المجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة
 بعضها ويمتنع ان يقال أعجبتني المجارية الاولدها على ارادة الاتصال لان مسمى المجارية لا يتناول ولدها
 لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها وانصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناءه
 فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غايية) لما قبلها (في زيادة حسية) مر جمعها الى الحس والملاحظة (نحو

جزئيا من كلى بدليله تقابله بالجزء من الكل والافلور اريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج
 المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاء حينئذ جزأ لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلى ان الجزء مقابل الكل
 والجزئي يقابل الكلى والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلى هو المفهوم الذى لا يمنع نفسه تصوره وتوقع الشركة
 فيه انتهى كلام الشمني وتبين به ان ما قلناه ولا نشأ عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو أجم الغنيمة انتهى وأقول الذى تبين ان
 الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام الغنيمة فاقاله الغنيمة وجيه نعم ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك انه الخ)
 من هذا امتنع ضربت الرجلين الأفضلهما لانه لا يجوز الافضلهما ما ذكره الشارح من ان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول الخ

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كما هو قضية كلام المصنف وقال اللغائي أن قول القائل حتى الصبيان من النقص المحسوس كحتى مثقال الذرة المعنوي (قوله وبقى شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل يغني عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية في المعطوف وأيضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في أو اذا كانت للتخيير أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحويات الناس حتى عجب الذنب لعله أوضح من أمثاله وإن كان لا يتخلو عن شيء اهـ وكأنه قدس سره فهم أن المثال حتى عجب الذنب لا يمكن صومه لغة لانه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أولا) أي أولم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من ما أدري وما أبالي ونحوهما (قوله ١٤٢ بحيث تكون الخ) فيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله هي الداخلة على جملة في

محل المصدر ظاهره أن الذي في تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع انها والهمزة جميعا في تأويل المصدر وأعلم أن المتبادر من صنيع المصنف أن هي الثانية عائدة على همزة النسوية لا على أم كهى الاولى والا لم يحتاج إلى إعادة هي ولا العطف بل كان يكفي أن يقول الداخلة والشارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوقه الخ لأن المسبوقه بهمزة النسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وإن كان صحيحا لأن كلاما من الجملتين في محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدنوشري خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعدهمزة النسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضع قال المرادى

فلان يجب الاعداد الكثيرة حتى (الالف) فإن الف في غاية في الزيادة المحسوسة (أو) في زيادة (معنوية) مرجعها إلى المعنى (نحويات الناس حتى الانبياء أو الملوك) فإن الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك (أو في المص) حسي أو معنوي (كذلك) فالاول (نحو الماثون يحزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فإن مثقال الذرة غاية في النقص المحسوس (و) الثاني (نحو غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالانوثه والصبا والتحقيق كما قال في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزائها قبلها ذهنا من الضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب المحارحي لجواز أن تكون ملابس الفعل ما بعدها قبل ملابس الأجزاء الأخر نحو مات كل أبلى حتى آدم وفي أمثالها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى زيد اذا جازك معا وزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضع انه لو لم يكن ما بعده حتى من جنس ما قبلها تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية لم يكن يدل على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحيث فلا يجوز قلت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لأن الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافله ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعفه وإلى ذلك أشار النظم بقوله بعضا بحيث اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذي تلا وبقى عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صميت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضع في الحواشي (وأما مفضل بن منقطة وسياتي ومثله وهي المسبوقه أمامهمزة النسوية) سواء وجدت لفظة سواء أولا (و) المسبوقه بهمزة النسوية (هي الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (في محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقه بهمزة النسوية (هي و) الجملة (المعطوفة عليها فاعليتين نحو سواء عليهم أن نذرتهم الآية) أي أم لم تنذرهم أي سواء عليهم الانذار وعدمه (أو اسميتين كقوله) واست أبالي بعد فقدى مالكا * (أموتى ناه أم هو الآن واقع) أي لست أبالي بعدموتى أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بأن تكون المعطوف عليها فعليه والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون) أي سواء عليكم دعائكم أيهاهم أم صمتكم أو بالعكس نحو سأبالي أزيد قاعد أم قام أي ما أبالي بعوده أم قيامه (وأما) مسبوقه (بهمزة يطلب بها وبأما

وقد عادت بين مفرد وجملة كقوله * سواء عليكم النصر أم بت ليلة * (قوله أي لست أبالي الخ) التبيين قال الدنوشري كان الاولى الاتيان بمصدرنا وهو النأي كما أتى بمصدر وقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وانه جائز اتهمي وأعلم أن الداميني قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقت أم قعدت الذي يظهر لي فيه أن الجملة الواقعة بعده في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكرت به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل الغالب لأن معنى لا أكرت به لا أذكر فيه ازدرائه فخاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالي هنا بنفسه حيث قال أي لست أبالي بعد وعداءه بعد الباء حيث قال أي ما أبالي بعوده الخ وفي تهذيب الاسماء واللغات أن الفقهاء استعملوا لا أبالي به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لمحن وأن الصواب لا أباليه فانه لم يسم مع من العرب ألا هكذا غلط فانه ثبت في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء وبسط الكلام في ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشري فيه نظر وكان ينبغي أن يقول وصمتكم كما في قوله أي سواء عليكم الانذار

وعدمه فاعطف بالواو وكذا يقال في قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل في قولنا أقام زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك أن المطلوب في هذا المثال التعيين لاحد الشئين المحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت ١٤٣ (قوله او متاخر عنهما) قال اللقاني

وظاهر قول ابن الناطم في أقام زيد أم قاعد يجوز أن يدق أقام أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وان أدري أقرب أم بعيد متوعدون) فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط مالا يسئل عنه في الأولى وهو اشد خلقا وآخر في الثانية وهو متوعدون وذلك لان شرط الهمزة المأدلة لام ان يليها احد الامر من المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعدل الاخر ليعلم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استقهممت عن تعيين المبتدأون الخبر أزيد أقام أم عمرو وان شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فوسط الخبر وتؤخر لانه غير مسئول عنه وتقول اذا استقهممت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد وان شئت قلت أقام أم قاعد از يد فوسط المبتدأ وتؤخر لانه غير مسئول عنه (و) تقع (بين) جملة (فعليتين) ليستا في تأويل من رد (كقوله) وهو زيد بن جل بفتح المهملة والميم فقامت للطيف مرتا عافار قني * (فقلت أهي سرت أم عادني حلم لان الارجح كون هي) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بعقل محذوف) يفسر سرت لان همزة الاستقهممت بالفعل أولى من حيث ان الاستقهممت عايشة فيه وهو الاحوال لانها متجددة واماعن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو أزيد اضربه والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم والمرتع الخائف وأرقني اسهرني وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمين رؤيا النوم قال ابن المحاجر يري داني فقت من أجل الطيف منتهبا مذعورا للقائه فارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمر كئاما أدري وان كنت داريا * (شعيب ابن سهم ام شعيب ابن منقر) فشعيب في الموضوعين بالتصغير واوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبزة ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستقهممت (والاصل أشعيت) بالهمزة في أوله والتنوين في آخره (في حذف الهمزة والتنوين منها للضرورة بناء على انه مصروف نظر الى الحى بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظر الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبار بن) قال السيرافي لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا ادري أي النسبين هو الصحيح نسب شعيب ابن سهم ام نسب شعيب بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضع بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم ورمح حذف الهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن

مختلفين نحو أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بعقل محذوف يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل ان أم المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما أن تقدم عليها همزة النسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صار ما في افادة الاستقهممت بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا بمعنى

عنه فاقبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدماميني لان الاستقهممت بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان لفظة مرجحاهو كثيرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللأسمية مرجحاهو متناسب المتعاطفين فاستويا وايضا فان الاستقهممت بالمهمزة ليس حقيقة فلا

عنه فاقبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدماميني لان الاستقهممت بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان لفظة مرجحاهو كثيرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللأسمية مرجحاهو متناسب المتعاطفين فاستويا وايضا فان الاستقهممت بالمهمزة ليس حقيقة فلا

عنه فاقبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدماميني لان الاستقهممت بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان لفظة مرجحاهو كثيرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللأسمية مرجحاهو متناسب المتعاطفين فاستويا وايضا فان الاستقهممت بالمهمزة ليس حقيقة فلا

ينبغي على رآيه أن تكون أم فيه متصلة ١٤٤ (قوله انما الابل ام شاء) قال اللقاني جرى أول كلامه على التبعين فلما تبين له الخطأ

ورجع هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعرض بان الوجه الثاني انما يتأق في المسبوبة بهمزة الاستفهام لاهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه ان تصير في المعنى وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاسم تفهما في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وانما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل مفردين كما مر وليس كذلك والى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله وأم بها اعطف بعدهمزة التسوية * او همزة عن لفظ اي مغنيه (و) ام (المنقطعة هي الحالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعمين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع ومعنى بل وف * ان تلك مما قيدت به خلت (وقد تقتضي مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطائي (نحو) قول العرب (انها لابل ام شاء) بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لواحده من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف (اي بل أهى شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وانما قد رتبنا بعد ما مبتدأ انما لا تدخل على المقدرد) لانها بمعنى بل الابتداءية وحرف الابتداء لا يدخل الاعلى جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل بانه قد سمع ان هناك ابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل يمكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء محذوف اي ام أرى شاء (او) استفهاما (انكاريا) كقوله تعالى ام له البنات) ولكم البنون (اي بل أله البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي ام المنقطعة الاستفهام (البتة) لاحقيقيا ولا انكاريا (نحو) هل يستوى الاعمى والبصير (أم هل تستوى المظلمات والنور أي بل) هل (تستوى) ولا يتقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمي في المنام ضجيعتي * هنالك (ام في جنة ام جهنم)

اي بل في جهنم ولا يتقدر بل في جهنم (اذ لا معنى للاستفهام هنا) لانه للتحنن ونزل ابن السجري عن جميع البصريين ان ام ابد بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك اه وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبت عينك ام رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيال

قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (وأما أوفاتها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او أختها او لا اباحة كجالس العلماء والزهاد (والفرق بينهما) اي بين التخيير والاباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير) فلا يجوز ان يجمع بين زينب وأختها في الترويج لامتناع الجمع بين الاختين (وجوازه) أي الجمع بين المتعاطفين (في الاباحة) فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد في الجاهلية (وبعد التخبر) وهو مقابل الطلب أي الكلام المخبري الذي من شأنه ان يحتمل التصديق والتكذيب (لأنك) من المتكلم (نحو) انما يوم او بعض يوم) فلبثنا كلام خبري واولئك من القائلين ذلك

اضرب عنه معقبه بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدونشري ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلافا لابن جني) قال الدونشري قال الدسائيني ان مذهب ابن جني والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدونشري وتكون ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك (قوله وحذفت الهمزة) قال الدونشري مراده انها محذوفة قبل ان والتقدير ان هناك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدونشري ويفهم منه ان في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان يعطف جنة لان أم المنقطعة ليست عاطفة الاعلى رأى تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في ام الاولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما انها الخ) قال الدونشري هذا قول أبي عبيدة فقط كافي المعنى (قوله بعد الطلب)

اي بعد صيغة الطلب لانه لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر اذا الاستفهام لا يتأق به تخيير ولا اباحة (او) وكذا باقي أنواع الطلب فليتأمل في الرضى من مخالفة في غير الاستفهام (قوله اوللا اباحة) ليس مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام في

معالي أو قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسن العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله أو لا بهام) المفهوم من كلام النجويين ان الابهام هو التشكيك ومقتضى كلام المأول والمختصر انه غيره لان فيه ما بعد قول التلخيص أو التشكيك مانصه أو الابهام ومثله بالآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخفاء بحسب بادئ الرأي اه وأما الفرق بين الشك والابهام فواضح قال بعضهم الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعاقب بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم بحقيقة الامر (قوله نحو أو أيا كم الخ) قال الدنوشي فيه نظر اذ لم تقع أو بعده في الخبر وكذا يقال في التقسيم في ما يأتي وفي كلام الشارح اشارة الى ما قلنا حيث قال فيكون الشاهد في أو الثانية اه وأقول لا يخفى ان هذا النظر قليل لان المصنف مثل بالآية ولم يعين ان الشاهد في الاولى أو الثانية وجل كلامه على الثانية يمكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذا وفي أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الأنا يقال الخبر انه المجموع في الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هنا بناء على اشتراط تقدم الخبر في التقسيم ويأتي ما فيه وكان اللائق بالدنوشي ان يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذي أشار اليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبري دون الاولى لعدم تقدمه لان ان واسمه ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله لعلى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثاني أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وان صليح لذلك كونه جاراً ومجروراً فيمكن تقديره متعلقه مثني وحينئذ فالشاهد في الاولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال في المغني بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرى دما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبّر بالتفصيل ١٤٥ ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا

هوذا أو نصارى اه
وهذا يقتضى ترادف
التقسيم والتفصيل فقد
مثل ابن الناطم بهذه
الآية للتقسيم والعجب
ان شراح المغني كالشارح
لم يتعرضوا للمعارضة
الوضع للمغني ولا يقال
التفصيل يستدعي سبق
اجمال بخلاف التقسيم
كما قد نفي عن كلام

(أو لا بهام) على المخاطب (نحو أو أيا كم لعلى هدى أو في ضلال مبين) فانا أو أيا كم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبدته فهو على هدى وان من عبد غيره من جمادات أو غيره فهو في ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الاجمال (نحو وقالوا كونوا هوذا أو نصارى) فقالوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق (أي قالت اليهود كونوا هوذا وقالت النصارى كونوا نصارى) فالتفصيل الاجمال في فاعل قالوا هو الواو (أو للتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف (قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرى (ولا ضرب) كبل مطلقاً (عند الكوفيين وأبي على) الفارسي وابن برهان نحو أنا نخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن

(١٩ تصریح فی)

الاقسام كما قال الشمني وقال اللقاني الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبين للامور المجمعة بلفظ واحد والتقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة في الآية جمعت اليهودي والنصارى في لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال المتضمن لمجمع مقولهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبري الخ) اشارة الى دفع ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو كونوا او حاصل الجواب انه انما هو في الخبر اذ التفصيل الذي في أو لا لاجال الذي في قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لا بد ان يتقدمه الخبر كما هو قضية عطية على الشك لكن صرح الشاطبي كما نقلناه في حواشي الالفية بان ما عدا التخيير والاباحة والشك والابهام من معاني أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ ينبغي ان يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد اعطاف والتقدير يكون للتفصيل ويدل له ما يأتي من حكمية الفراء والحق ان الشارح انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو في الآية بعد الخبر اذ لم نر من صرح باشتراط تقدم الخبر فيما عدا الشك والابهام والعطف في كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله في التقدير فتأمل (قوله وعدل عنه في التسهيل الخ) قال في شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود قال الدماميني لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرى على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا حلول التقسيم ثابتاً في محل قلنا يسوغ الاثبات بما شئت من الواو واو ولكن استعمال الواو أجود وقال الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشيء أقساماً يستدعي تقديم ما يتناول الانقسام سواء كان كلياً نحووا كلمة اسم وفعل وحرف أو كلياً نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول فهو أعم من التقسيم عموماً مطلقاً وبعبارة أخرى التقسيم الخبري يقع في كل

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب الى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقتضي بخلاف ذلك فان قوله وللأضراب معطوف على قوله قبل للشك المشترك فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن يقدر له عامل يكون به منقطعاً عما قبله كان يقدر تأتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعد المشايخ أن أو الأضرابية ليست بعاطفة أه وهو بعد معرفة ما نقلنا عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف وللتفصيل لا هنا الموهوم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ذلك موهوم أنهم إما فريق ملجم وإما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بأنهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لبقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغني عن ربه الله بعده أقول لامنافة لأن المقام يقتضي ١٤٦ المحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع أن تكون أو حينئذ للتفصيل

أو يقال أنه لا مانع من كون القوم إمام ملجمون فقط أو سافعون فقط (قوله على هذا) أي على معنى التفصيل والمحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متأخراً عن حصول مضمون عاملها والعامل فيها هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك في تاجر الشكر والكفر عنه لأن المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليس بمقارنين لنصب الدليل (نكتة) * قال صاحب ابن عباد القاضي عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعل وأحدهما للبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بازائها قليل وكل كفر

الخروج ثم أثبت الإقامة فكانت لابل أقيم (حكى الفراء ذهب الى زيد أودع ذلك فلا تبرح اليوم) نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لا والأضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل نحو است زيدا أو است عمر أو لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو عند الكوفيين) والاختفش والجرحى (وذلك عند من اللبس كقوله) وهو حميد بن ثور الهلالي قوم إذا سمعوا الصرخ رأتهم * (ما بين ملجم ومهرة أو سافع)

أي وسافع لأن البيضة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لأحد الأمرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العلماء أو الزهاد أو الصريح صوت المستصرخ والمجم هو حامل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الأسياف بخاصية فرسه ومنه لتسفع بالناصية وإلى معاني أو أشار الناظم بقوله

خير أبح قسم يا وواهم * واشكك واضرابها أياضاني

وربما عاقبت الواو إذا * لم يلف ذو النطق للبس منقذا

(وزعم أكثر النحويين أن اما الثانية في الطلب والخبر) فالاول (نحو تزوج اما هند أو اما أختها) الثاني (جاء في أماز وأما عمرو وغيره) وفي العطف والمعنى (فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو أما ما شاكر أو أما كفور أو انتصاهما على هذا على الحال المقدرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل أو في القصد اما الثانية * (وقال أبو علي وابننا كسان وبرهان) بفتح الباء والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لاني العطف وإنما ذكروها في باب العطف لما صاحبته المحرفة قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم أنها جامعة للواو) العاطفة (لزووما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما قوله) وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري

بأيتها أمناشالت نعامتها * (أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذا) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وأبدال ميمها الأولى بياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتتاح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فإن النعمة باطن القوم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاؤه وانتكس رأسه وظهرت نعمة قدمه ولا خلاف في أن اما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام أما زيد أو أما عمرو ونحو رأيت أما زيدا أو أما عمرا (وأما إكن فعاطفة خلافا لليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وانما تعطف بشرط) ثلاثة (أفراد معطوفها

عظيم فحاشا كر غير لفظ المبالغة وكفور بلفظها) قوله وإلى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال إن كلام الناظم وان صريح في أنها مثل أو في المعنى لاني العطف (قوله وأما إكن) قال الزرقاني أي الخفيفة وأما الخفيفة من الثقلية فهي حرف ابتداء غير عامل خلافا للاختفش ويونس فأنهم ما يريان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المعنى وانما تعطف لدخولها على الجملة من اه بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تغيد الاستدراك وذلك لأنه نظري الفرق بين الخفيفة والخفيفة حيث دخلت جملة فقال أنظر (قوله خلافا لليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من واو اه فان قلت فالذي بقوله في مقام زيد لكن عمرو هل يمنع ذلك ويجوز فاجبه فالجواب أنه يجوز قال الرضي وذهب يونس إلى أن لكن في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد

يقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند بنو نيس مخففة من الثقلية ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفي) هل النفي خاص بالحروف او لو كان بالافعال النافية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام في جميعها او خاص بما وانظر لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بانها اذا تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وان لا تقتن بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية بقدر ما سياتي وخصوصا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما في بل الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا (قوله فقييل عطف على صالح) قال الزرقاني أي فقييل الجز عطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا لجمعه ما ذكر مثالا للمعطوف المقدر وقواه وقيل بجماعه قدر أي وقيل بالجز بجماعه قدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجملة ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا لقوله ابن المصنف (قوله لكن وقائه الخ) قال الزرقاني لما كان عدم خشية حدثه رعايته وهم منها انه كذلك في قتاله استدرك على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧ الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجملة

وان تسبق بنفي او نهي) عند البصريين واليه اشار الغاطم بقوله * وأول امكن نفيها ونهيها * (وان لا تقتن بالواو) عند الفارسي والاكثرين فالنفي (نحو ما مررت برجل صالح - لكن طالح) بالجر سما عا فقييل عطف على صالح وقيل بجماعه قدر أي لكن مررت بطالح وجازا بقاء عمل الجار بعد حذفه لانه دلالة عليه بتقديم ذكره (و) النهي (نحو لا يقيم زيد لكن ع - وروهي حرف ابتداء) جي به لجر دافادة الاستدراك وليست عاطفة (ان تلتها جملة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين (ان ابن ورقاء لا تخشى بواذره * لكن وقائه في الح - رب تنتظر) فوقائه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالدهو الح - رث الصيداوي وورقاء أبوه والباوادر جمع بادر وهي الحدة (او تلت) لكن (واو) فهي حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها أن لا تقتن بالواو (نحو) ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم (وا - لكن رسول الله) فليكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكن بخبره (اي ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على ان أبأ أحدكم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب) لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما بالايجاب وسلبا ونحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقيم عمرو وزعم ابن أبي الربيع ان لكن حين اقتراها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه (أوسبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقيم) فليكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو ومبتدأ لم يقيم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه معطوف) على زيد لقوات شرطه وهو النفي أو النهي (خلافا للكوفيين) في اجازتهم ذلك وليس ذلك بمجموع وأما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها (بعد الاولين) وهما الايجاب والأمر (سلب الحكم عا قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ (وجعله

استقلا تاما) قوله وزعم ابن أبي الربيع) ينبني على قوله أن تكون الواو قبلها زائدة (قوله انه - اراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفي الرضى واما بل فاما بليها مفرد أو جملة والتي تليها جملة فائدتها الانتقال الى جملة أخرى أهم من الاولى وقد تكون لتدراك الغلط ومثله في الفصل والوصل وعلى مجي بل عاطفة في الجملة جرى الامام الذ - ووي في المنهاج في مسألة الاجتهاد حيث قال او ما و بول لم يجز على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف

الح - بل والذي ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا انه فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم يبين حكمها اذ لم يفرده معطوفها كما فعل في لكن فانظر المغني (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل في الايجاب (قوله ومعناه بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد بعد الاولين أمرين تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعده او بعد الاخيرين أمرين تأكيد وهو تقرير ما قبلها وتأسيس وهو اثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كأنه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ما ذكره ولا أسقط الكاف وقد يجعل كان للتحقيق (قوله حتى كأنه مسكوت عنه الخ) قال الذنوشي ليس هذا معنى سلب الحكم وكال شارح أراد ان يحمل كلام الموضع على ما قاله الشيخ سعد الدين في المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فيحتمل ان يلاسه الحكم وان لا يلاسه فنحو جاءني زيد بل عمرو ويحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي وقطعا ما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا اه في كلام الموضع صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعدوان كانت عبارته في المغني تفيد موافقته اه وبغير خطه بجانبه مانصه وقال السيد في حاشيته على هذا الهل قد وقع في كلام ابن الحاجب ان الحكم على الاول كان غاطا وأراد ان يقع النسبة عليه والاخبار عنه كان غاطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به أيضا شارحوا

كلامه وامانه يدل على انتفاء المسند عن الاول فمالم يقل به أحد ولا يرضى به ذوا أدب وبخطه أيضا نقل كلام السبيدي في شرح المفتاح وهذا يغني عن نقله لانه بمعناه اه وأقول قد أشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية الالغية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قيل بل اثبات امر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في نقيض الحكم وهو لا يحكم ولم يدخل في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور ولا لابن المحاسب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشرح خلاف ما قاله الدنوشري لكن قول الشارح فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبتت القيام في المثالين لعمر ولا زيد فتدبر (قوله فالقيام في المثالين) قال الدنوشري فيه نظر اذا ثبت له عمرو في الثاني الامر بالقيام فلا يتم اه بقي ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أولا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشري ظاهره انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي أو نهي لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وبعبارة المطول تفيد ١٤٨ ما قلناه وهي مذهب المبرد انها بعد النفي تفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه

أو الحكم متحقق الثبوت له فغني ما جاء في زيد بل عمرو بل ما جاء في عمرو وعدم محيى وعمرو متحقق وعلى الاحتمال أو مجيئه محقق اه والحق ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تفيد ما قاله في بعض التراكيب مع افادتها في البعض الآخر التقدير المزبور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكره ونقل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد ثبوت الحكم للتابع مع

لما بعدها كقيام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمر ورومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفي والنهي (تقرير حكم ما قبلها) من نفي أو نهي على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يمتدى بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله بل وكلاكن بعدم صحوبها * كأم كن في ربيع بل تبها

فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسه وتثبت لها الكون في أرض لا يمتدى بها (ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وتامر عمر بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها نافذة معنى النفي والنهي لما بعدها في جوزه على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ما هو قاعدا) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائما شيئا لأن شرط علمها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الإيجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وانقل بهما للثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي

نحو قيام زيد بل عمرو (واضرب زيد بل عمرو) قال المرادى تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو ودون زيد والمأمور بضربه عمرو ودون زيد وتزاد لاقبل بل لتوكيد الاضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله

وجهك البدر لابل الشمس لولم * يقض للشمس كسفة أو أقول

والثاني كقوله وما هجر تلك لابل زادي شغفا * هجر وبعده تراخ لالى اجل

السكوت عن ثبوته وانتفاءه عن المتبوع فغني ما جاء في زيد بل عمرو وثبوت المحيى لعمر ومع احتمال محيى زيد (واما وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد اه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح في اجازتها ما قاله الجمهور والالغال بذهب المبرد الخ فلا ينبغي ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا في المعنى قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا ضمت لالى بل بعد الإيجاب فنحو قيام زيد بل عمرو واضرب زيد لابل عمر انفيت بلا القيام عن زيد واثبت له عمرو ولولم تجب بل لا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه بحيث ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد لابل عمر أى لا تضرب زيد بل اضرب عمر اولو لا المذكورة لاحتمل ان يكون أمر اضرب زيد وان لا يكون مع الأمر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست برائدة بل انها التأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغيير الى السواد والاقول والغيموية (قوله والثاني كقوله وما هجر تلك الخ) لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد مغلوفها وزاد في جملة قوله أولا وتزاد لاقبل بل المراد بل من حيث هي أعم من ان تكون عاطفة أولا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في المعنى انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل تكون للاضراب امام ابطال أو الانتفال

(قوله وأما لا في عطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لالنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للتبوع ولا يجب إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقوله ولا يجب أي لا تنبت وفي كلام بعض شراح الألفية شيء بخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شرط جمع الكثرة موضع جمع الجمع لأنه لا شرط ليس اه جمع قلة وحيدته فلا يسر هذا من القليل لأن محل ذلك ما إذا كان جمع قلة وبقى عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكر في المغني فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل جاء زيد لا بل عمرو والعاطف بل ولا رد لما قبلها وليس عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر والعاطف الواو ولا تو كيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمع أيضا في ولا الضالين وسيد كر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبنى على خلاف ما حققه السعد في التلويح في أن الجمعين إنما يفترقان في الغاية لا في المبتدأ وقوله أن شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جوع القلة لأن ذلك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى الزام الشيء والتزامه (قوله أفراد معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لاهام موضوعه لأن ينفي بها ما أوجبه للتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم ولا عمر وليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الأعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لافعله فبيع ١٤٩ لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحة قياسه لأنه بمعنى قولك حسن الوجه لا يبيع قوله حسن الوجه لا يبيع الفـ عمل (قوله بإيجاب) قال الزرقاني أي باثبات خبري لأن الأمر أيضا بإيجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم إن الدماميني استظهر فيما إذا انتقض النفي بالأ أن يكون مما تقدمه الإيجاب نحو مقام القوم إلا زيد لا غيره قال إذا التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه أنهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره

وأما لا في عطف بها بشرط (ثلاثة) أفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا (فالاول) كزيد لا عمرو (والثاني) نحو (أضرب زيد الأعمرا) زاد سيديويه (أونداء خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لأن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي ما بعده وانص عليه أيضا الأبدى في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاءني رجل لا امرأة) إذا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والأبدى مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لا فك إذا أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأ كيدافلا مانع منه إذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معنيهما معا كسين وللبحث في ذلك مجال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فـ عمل ماض فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال لأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لاجاء عمرو والاعلى الدعاء (ورده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لا تمتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى الباس المحـ بر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسألة ليس

(قوله فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما إذا قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثل له لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك لأن هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر أن المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الأفراد والجمعية (قوله مع أن بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بن عبد الله بن الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله أن معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد وادواستنفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللتكامل مقصود صحيح في إيهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة المحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد وادوا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لأن مبنـ كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما يعدل إلى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فإذا لم يحصل مقصوده فيظهر امتناعه ولا يعدل إلى الجمعتين ما قدر على واحدة ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم أن مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيهقيين شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لاشاعر وأجاب والده بأن معنى عدم تنافي الوصفين إمكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتناقضين كالعالم والجاهل لأن الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما أو أمال الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معنيهما متباينين والتباين أهم من التنافي فكل متباينين متباينان ولا عكس والبيهقيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي إلى آخر ما حرره في رساله سماها نيل العلا

في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديره هما وفي الثالث ان
ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وهما عمرو ولا ان عمرا (قوله وان زيد الاعمر اقامتان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع ان الخبر الواقع
بعد المعطوف بلا يجب افراده في مطابق أحدهما قاله الرضي في آخر باب العطف وفي التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل
والذي يظهر كون الحكم الاول نحو زيد لا هند قائم (قوله في تفسيره) أي قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل
فاندفع قول المصنف لدليل فيه لجواز كون التقدير نافع لك جديك أو بنتك جديك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أي قال انه
ثنية الخ ولم يذكر انه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفا من حيث هي لا بقيد كونه
في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أي الجبال ١٥٠ الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعني ان جملة شروط كون لا

عاطفة أن لا يكون
مدخولها ما ذكر فان كان
مدخولها ذلك فهي غير
عاطفة وذلك لان
مدخولها الا الاولى ما ذكر
مع انها مستوفية للشروط
كلها حتى لا تتفاءل العاطف
فاستدرك الشارح على
المصنف بذلك هذا الشرط
والذي قبله ظاهر (قوله
وليست عاطفة) لأن ان
تقول حينئذ ما سبب
جعل بل العاطفة وانما
لا وقواه ولا رد ما قبلها
صرح في أنها ليست
برائدة لانها حينئذ مفيدة
للمعنى ولذا قال الدماميني
ان ما قاله ظنا معارض
لـ قوله في بل ان لا تزداد
قبلها التوكيد لا ضراب
بعد الإيجاب والتوكيد
تقرر بما قبلها بعد النفي
اه قال الزرقاني ويمكن
أن يقال المعنى رد ما قبلها
المستفاد من بل وحينئذ

والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد و عمرو و رأيت ابني زيد
وعمر و وان زيد الاعمر اقامتان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جديك لا كديك قيل في تفسيره
نفعلك جديك (قوله) هو امر والقيس السكندی
(كان دنارا حلفت بلبونه * عقاب تنوفا لعقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلفت ودنارا بالمتلثة اسم راع وحلفت
ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات الالبين وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة
فوق كجملوا مقصور وللضرورة ثنية مشرقة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المعنى انه جبل عال
والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهب بابل التي يرعاها
عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها الا عقاب هذه الجبال
الصغار لعدم ارتفاعها وانصرا الماظم على قوله * ولا ينداء أو امر أو اثباتا تاء لا * فنداء وما عطف عليه
مفعول متقدم يتلوه بلا خبر لا والتقدير ولا تلاءنداء أو امر أو اثباتا وياك أن تظن ان لا معطوف على لكن
كما ظن المرادى فنزل هذا اذا لم تنه عن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكرا أو خبرا
أو حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لابل عمر وفا العاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في
المعنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو وانها
بقر لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا صاحبا ولا بابا كما قاله في المعنى

(فصل في عطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب
بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقمام زيد و عمرو) والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا
وأنت قائمان والمنصوب نحو (ياك والاسد) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والاولين)
فالاولين معطوف على الكاف والتميم (ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو
مستترا لا بعد توكيده) بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم)
ونحو اسكن أنت وزوجك في أحد الوجهين أو بتوكيد معنوي كقوله

ذعرتم أجمعون ومن يليكم * برؤيتنا وكنا الظاهر بنا

(أو) بعد وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو
يدخلونها ومن صلاح) فن صلاح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

النافية

(قوله ولا

(فصل) * (قوله ولا

فهي مفيدة لما أفادته بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة

يحسن الخ) فيه إشارة الى أن لا مرفوع في قول الناظم فاصل ليس للإيجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف الصنفين والقرينة قوله
وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد
بالتنصيص عليه مع شمول قوله فاصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله في أحد الوجهين) وهو وان زو جك عطف على
الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف
المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاول أن يقول هالالهاه كما لا يخفى وكان الاول
أيضا أن يضم إليها النون اللهم إلا أن يقال ان الفصل بها كذا (فصل لكونها علامة اعراب فلي تأمل) (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

الدنو شري هذا داخل في قولهما قبل أو بعد وجود فاصل أي فاصل كان الخ إلا أن يحض الأول بان يدون الفاصل بين المدطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر في أنه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المدطوف عليه والعاطف اهـ ولا يخفى أنه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أولا بين التابع وقواه ثانيا بين العاطف والمدطوف صريح في مغايرة القسمين وأنه لا بد في الأول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الأخير الرد على مكي حيث قال إن الآية من قبيل العطف بالفاصل ولا حاجة في دخول لالانها إنما دخلت بعد واو العطف والذي يفصل به انما يتأق قبل واو العطف (قوله بالابادة الخافض) قيل هذا الاستثناء منقطع لان العطف حينئذ على الخافض والخفوض لا على المخفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والمحق أن ١٥١ العطف على المخفوض لكن هل

العامل في الارض اللام الأولى والثانية كالعدم أو الثانية تجري فيه ما يأتي عن الجاهلي في عود الاسم (قواه قال لها وللارض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة والاول جائز كما نبه عليه الهاء السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدمامي في بحث من الجارة وأطال في ذلك واستدل على خصوص هذا الذي وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحجر ما أنزل الله على فيها شيئا الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا ورويه في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورأيت بخط النووي بغير فاء (قوله على الهاء) قال الدنو شري كان

النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على ناو لا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمدطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلابن العاطف والمدطوف (في) نحو ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلابن الواو وآباؤكم مقول ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما (ونضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء (مكررت برجل سواء والعدم) بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق (أي مستوه وهو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش في الشعر) واليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل بردي النظم فاشيا (كقوله) وهو حر في هجو الاخطل ورجالا الاخطل من سفاهة رأيه * (مالم يكن وأب له لينا لا) فعطف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروي بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الابادة الخافض) واليه أشار الناظم بقوله وعود الخافض لدى عطف على * ضمير خفوض لازما قد جعلنا (حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالخرف (نحو فقال لها وللارض) فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبده الهك واله آباءك) فآباءك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة الهاء وأعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها وللارض ونعبده الهك وآباءك وانما أعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتموين في شدة اللزوم قاله المحوفي وكلما يعطف على التنوين لشدته لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليدونس والخنفس والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا (بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) كجمزة (تسألون به والارحام) بالخفوض

الأولى أن يقول على ها إلا أن يقال ان الضمير هو الهاء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالاول قاله الجاهلي قال والثاني كالعدم معني بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا تصاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنو شري واستدلاله بما ذكره وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينفيه قول السعدان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافي الفصاحة إلا ان قال محل ذلك مالم يساعد الدليل غير الجمهور اهـ وأقول هذا الذي قيده كلام السعدي بتعين أنه مراده وانما عبر بما قاله لان الغالب قوة دليل الجمهور ولكن بقي ان المصنف عرج بان الموضع قد لا يتخرج الاعلى وجهه رجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجى المؤمنين بالادغام واستشككته الدماني بكلام السعد والمحق أنه يكفي في الفصاحة موافقتها واجها نحو ما لم يشتد ضعفه (قوله كجمزة) فيه تنسكيت على المصنف لان كلامه يوهم انها غير سبعة

لأن حجة يقر اساءة لون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يقضيه ضيق الشارح (قوله خلافا للزنجشري) قال التقاضي
كتب صاحب الكشف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصائته التي من جلتها والمسجد
الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والعاد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله
وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم
لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للمصدر وضمير انه عائد الى
المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري ١٥٢ فيه انه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوف في غير المواضع المشهورة اللهم لا

أن يقال محل المنع اذا
حذف استتلا او اما
بطريق التبعية فلا قوله
والصواب الخ قال
الدينوشري هو ومخالف
لقوله هنا وليس بلازم الخ
اه أي لان قول الصواب
يقضي لزوم ذلك ثم
انظره لا اوردانه يلزم
حذف الجار مع بقاء عمله
ويجوز بما تقدم ما مررت
بصالح لكن طالع من
قوة الدلالة عليه بتقديم
ذكره هذا وورد بعضهم
ان ما قاله في المعنى يؤدي
الى تعطيل مسألة
العطف على الجار و
يدون اعادة الجار اذ
تعد الجار تدكن في
كل جزء من جزئياتها
كقراءة حجة ويجوز بان
الاصل عدم حذف
الجار فلا ترتكب الا عند
قوة الداعي كالعطف
على المصدر قبل استكمال
(قوله في الماضي
والاستقبال) قال

عطف على الماء المحفوظة بالماء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالخفض عطف على
الماء المحفوظة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف
في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أي من العطف على الضمير المحفوظ من غير
اعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الماء
المحفوظة بالماء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المحفوظ بعن خلافا
للزنجشري (لانه صلة المصدر) وهو صدقانه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفرو)
الغادة انه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان
من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان المصدر
معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلم اعطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه
معطوف على الماء من به اذ ليس معنسا واهما وقد انتفى أحدهما ليتعين الآخر لا يقال المحصر ممنوع
لجواز أن يكون معمول المصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لاننا نقول المصدر لا يعمل
محذوف فاعند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المعنى والصواب ان خفض المسجد
محذوف لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على
الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في الماضي والاستقبال (سواء اتحدتا نوعا هما) في الفعلية كأن يكونا
مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو نوحى به بالذمة ميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف
على نوحى بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وان تؤمنوا وتنفقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم)
فعطف تنفقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل
ظهور الجزم فيهما ونحو وقام وقع أدخالك (أم اختلنا) نوعا في عطف الماضي على المضارع وعكسه
فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار) فأوردتهم معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و)
الثاني (نحو تبارك الذي أنشأ جعل لك خيرا من ذلك جنات الآنية) وتماها تجري من تحتها الأنهار
ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماضى لا اتحاد زمانيهما في الاستقبال والى
ذلك أشار الناظم بقوله * وعطف الفعل على الفعل يصح * (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على
الاسم المشبه له في المعنى) ونحو فالمغبرات صبغنا فأنثرن ونحو صفات ويقبضن) فعطف في الاولى أنثرن وهو
ماضى على المغبرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية
يقبضن وهو مضارع على صفات لانها في معنى يصفقن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن
بقايات وأنثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي
أوالمضارع (كقوله) يارب بيضاء من العواهج * (أم صبي قد جبا أو دارج)

الدينوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقني على التوقف في كلام الشارح فعطف
شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الاولى أنثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بها مش نسخة الدينوشري قديقال ان
المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف في الاولى أنثرن على العاديات ويجوز بان محل
قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا تبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن
الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أنثرن من الاهراب لاجاز ان يكون الجار لعدم دخول الافعال ولا جاز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذ
القرض انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجار لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جرف لم يكن فاشترن في محل جرف ولا اشكال قلت الغرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليتلأمل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشري قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبة لكونها صفة لا تنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صرح بذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجرف في دارج ما هو فليحذر ثم كتب الدنوشري بعده ردنا النظر في ذلك والذي استقر عليه ان العامل فيه أم لأنه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلا ما لم يتأمل ثم كتب الغنيمي بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان مفشتردد النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتضى لان لا يكون العامل هنا أم لأنه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لأم وهو من حيث كذلك ليس معمولا لأم ودعوى ان العطف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب ١٥٣ الدنوشري لم يبين سند المنع ولا يسلط عاقل ان قوله دارج من

عطف الصفة على مثلها
اه أصل السؤال والجواب
ما خوذان من كلام
الشهاب القاسمي كما بيناه
في حواشينا على الالفية
(قوله سهو) قال الدنوشري
وانما الساهي هو الجواز
كون بيضاء معقول لفعل
محذوف يفسره معدي
رب المحذوف على وزان
رب رجل صالح لقيته وان
كان المفسر فيما نحن فيه
محذوف فهو مشكل اذ
يلزم عليه حذف المفسر
والمفسر جميعا وكتب
شيخنا الغنيمي بعده
وقد قال العيني لم يسمه
وانما أم عطف ببيان
مقطوع فنصب اذ عطف

فعطف دارج على حبال التأول دارج بدرج أو حبال بحباب والعوادج جمع عو هج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجرف على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لم يمتد المحذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهولان بيضاء محجور ورب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفه لالف التأنيت المودة (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج المحي من الميت ومخرج الميت من المحي) فقد در مخرج معطوفه على يخرج الأول مخرج ييخرج (وقدر الزمخشري عطف مخرج على فائق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولا كل منهما مخرجان فراجع الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ومخرج الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

* (فصل * تختص الغاء والواو بحواجز حذفهما مع معطوفيهما للدليل) وتشار كهما في ذلك أم المتصلة (مثاله في الغاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبعثت) أي فضر ب فانبعثت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحيا من قوله تعالى في سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذا استسقاء قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبعثت وانبعثت معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبعثت فانفجرت (أي فضر ب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو سهولان انفجرت في البقرة وليس في آيتها ان ولا أوحينا وتلاوتها واذا استسقى موسى لقومه فتلأنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الغاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابغة الذبياني

(فاكان بين الخير لوجاء ساسا * أبو حجر الاليل قلائل)
لخذف الواو ومعطوفها (أي بين الخير وبين) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث

(٢٠ تصریح فی) البیان كالنعت في جواز القطع في صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العيني * (فصلی) * (قوله وتشار كهما في ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما أتوا بشئ ثم أتوا آخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري وانما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة الى الغاء والواو اه وسياق ان الشارح على اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم عما قال الدنوشري والاولى بالدنوشري ان يكتب ما هنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجمل لامن عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الغاء العاطفة على مقدر فصيحة) في التلخيص ان المحذوف قد يكون جامة سبيل المذکور ونحو فانفجرت ان قدر فضر بهها ويجوز ان يقدرفان ضربت بها فتد انفجرت قال السعدوظاهر كلام صاحب الكشف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقريرين اه وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما نبه على هذه الفائدة الفصيحة وفيه أيضاً على تقدير فضر بهها دلالة على ان المأمور بالامر وتسميتها حينئذ فصيحة

من الجواز العقلي (قوله معطوف ١٥٤ - على اسكن) قال الدنوشري فيه نظر اذ ذلك من عطف الجمل وكذا يقال فيما أشبهه (قوله

الغباني (وقولهم راكب الناقة عليه جان) فطليحان خبر المبتدأ محذوف وما عطف عليه في التقدير (أى) راكب الناقة (والناقة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تشبيه الخبر والافرد ويحتمل ان يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح يفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره طاء مهملة من قولهم طلع البعير اذا أعيا ومثاله في أم قول أبي ذؤيب وقال صحابي قد غبت وخلتني * غبت فادري أشكلكم شكلي قال أبو الفتح أى فادري طريقة كم طريق أم غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعاً لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطف * والواو اذا لدس (وتختص الواو بحواز عطفها عام لا قد حذف ويبقى معموله مرفوعاً كان نحو وأسكن أنت وزوجك الجنة) فز وجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أو منصوباً نحو والذين تبوءوا الدار والايمان) فالإيمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا (أى وأنفوا الايمان) فهو من عطف جملة على جملة (أو مجرور نحو ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (أى ولا كل بيضاء وإنما لم يجعل العطف فيهن) أى في الامثلة الثلاثة (على الموجود في الكلام) بدون حذف (المثال يلزم في) المثال (الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل - الامر) وهو اسكن (للاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة تأنه لو جعل معطوفاً على فاعل اسكن المستتر فيه لمكان شريكه في عاملة والامر بالصيغة لا يرفع ظاهره فلا يعطف على فاعله ظاهر وقيل يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استقلاً لا كالحاج عن غيره يصلح عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اهـ ولو لم فاجتمع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سيأتي له في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) المثال يلزم (في) المثال (الثاني) وهو الذين تبوءوا الدار والايمان (كون الايمان متبوعاً) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفاً على الدار لمكان معموله ولا لتبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عاملة وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوء (وانما يتبوء المنزل) اذا التبوء التهيؤ يقال بؤأت له منزلاً أى هيأته له وفي اعراب الخوفي في سورة آل عمران يقال تبوءوا فلان الدار الزمها اهـ فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر (و) المثال يلزم (في) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولي عاملين) مختلفين ببيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمر معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو شحمة على تمر لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين وأجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقاً حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقاً لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيدو الحجرة عمر ووافقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وزيد في الدار وعمر الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قال السيد عبد الله (ولا يجوز في) المثال (الثاني) كون الايمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناطم بقوله وهي انقردت

بعطف عامل مراد قديقي * معموله دفعلوهم اتقي

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

فهو من عطف الامر (أى) دال الامر اذ قوله ليسكن ليس بامر بل الامر مستفاد من اللام (قوله نحو والذين تبوءوا الدار والايمان) نقل السيد السهمودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره ان من أسماء المدينة الايمان واستدل بالآية وحيداً فاعطف بلا تقدير مع التبعيى بمعنى التهيؤ (قوله فهو من عطف جملة على جملة) قال الدنوشري فيه رد على قول المتن سابقاً بجواز عطفها عام لا حازه ظاهر في ان المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتام ولقد يقال انما قال ذلك على سبيل التجوز أو تغليباً فانه في مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور (قوله وفي التسهيل لا يشترط الخ) فيه بعد مانق له الشارح انه يشترط صلاحية المعطوف إذا ما هو بمعناه لمباشرة العامل وفي أقسام العطف من الباب الرابع من المغني وشرطه أى العطف امكان توجه العامل الى المعطوف (قوله الانصار) فيه اشارة الى ان ما اقتضاه صنيع المصنف من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) في المغني في بحث ثم في

(كقول

من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) في المغني في بحث ثم في

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عاطفة على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم خلق منها زوجها وحينئذ قسم تشارك الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف ١٥٥ في الآية دفع لزوم ان تكون الذرية

قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب في الاخبار (قوله وهو قول الزنخشري) حيث اختار المصنف قول الزنخشري فكان عليه أن لا يخص هذا الحكم بالفاء والواو لان ثم كذلك كما في المعنى

(هذا باب البديل) (قوله ولذلك يقولون البديل الخ) أشعر قولهم في حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح في بحث الاشتغال عامل البديل ليس كالمعطوف به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والام يمكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اهـ لكن سياق قوله تعالى تكون لامية دلالة على ذلك (قوله ما تدبر على ذلك) قد اذلولم يعتد بزيادة الخ قد يقال يكفي الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه في اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك باحد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ)

(كقول بعضهم بك وأهلا وسهلا جوا بالمن قال له مرحبا) بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي اعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قال في المحاشي (والتقدير ومرحبا بك وأهلا) فبك متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجملة (نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة (أي أنهم لم يروا) بتقديم الفاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا) الى ما بين أيديهم وما خلفهم (فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أي أعمو أفلم يروا) وظاهره ان الفاء عطف على جملة مقدرة بينها وبين المهمة وان المهمة في محلها الاصل وهو قول الزنخشري وطائفة ذهب سيبويه والجمهور ان المهمة قدمت من تأخير تنبيهها على اصلها في التصدير ومحلها الاصل بعد الفاء والاصل فانضرب فلم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أي أعلمتم ان الجنة حقت بالمكارة أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدها هنا استبح *

(هذا باب البديل) هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البديل في حكم تكرير العامل وقولهم البديل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبادون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذلولم يعتد بزيادة اصل الما كان للضمير ما يعود عليه والبديل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا (خارج بالفصل الاول) وهو الما مقصود بالحكم (كم ثلاثة توابع) (النعمة والبيان والتوكيد فانها كملات المقصود بالحكم) وهو متبوعها وليس مقصودات بالحكم (وأما بالنسبة فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب ويبدل ولكن بد النفي (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو) ولكن عمرو وأما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات المحيى (لزيد) منفي عنه (بلا) (وأما الاخران) وهما المعطوف بيل والمعطوف بلسكن بعد النفي (فلان الحكم السابق هو نفي المحيى) والمقصود به انما هو الاول (دون الثاني) (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) هو (المقصود) و(ذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا أو نفيا (نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذا النوعان) وهما الاول والثاني (خارجان عما خرج به النعمة والتوكيد والبيان) أما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الاثبات نحو جاء في زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر كرا كن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد لذلك للبديل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل وأقسام البديل أربعة) أشار اليها الناظم بقوله

قال اللقاني ذكر كرا كن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين باها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله واقسام البديل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جئات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وحينئذ فذكرته البيانية تقرير خلودهم واقامتهم فيكونها عدليا وانما هي

مؤعد الرحمن الذي لا يحلف وعده أولتقر برانها جنات كثيرة لاجنة واحدة كإرواء البخاري من حديث أنس قال أصيب طرقة يوم بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة طارئة فاني إن يكن في الجنة صبرت وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال الجنة واحدة أنها جنات كثيرة وأنه في الفردوس الأعلى (قوله بدل مطابق) قال الدنوشي هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وإنما يطلق كل على ذي أجزاء) قال الزرقاني أحجب عن ذلك بأن الشيء هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعني أنه غلب الالفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الأولى فقيـل في الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقاني أنظر ما الذي يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما ما سميانه بدل اضرب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدنوشي وقال الناطم في شرح كافيته اشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال ضميراً عادداً على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسئلة مذكورة في المرادى مبسوطة فلترجع اه وتقدم في كلام ١٥٦ الشارح في باب الاستثناء ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظاً وتقديرافانه قال في قوله تعالى

ولا يلتفت منكم أحد إلا
أمرأتك فأمرأتك بدل من
أحد بدل بعض من كل
ولم يصرح به بضمير لأن
قوة تعلق المستثنى بالمستثنى
منه تغني عن الضمير غالباً
اه فان قوادلاً قوة الخ
يشعر بعدم الاحتياج
إليه هنا وإن كان قوله ولم
يصرح يشعر بتقديره
بقي أن ظاهر كلامهم أن
الربط في هذا الباب لا
يكون إلا بالضمير وبذلك
صرح في المغني (قوله
متصل بالبدل أو بغيره)
قال الدنوشي يتناهي ظاهر
قول المتن ولا بد من اتصاله
بضمير يرجع إلى المبدل
منه وقد يجب أن الاتصال
في كلام المتن ليس على
حقيقته والاتصال في

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يلقي أو كعطوف بيل

(الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت
عليهم فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناطم) في النظم (البدل
المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز
الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز ببدل مطابق ولا يقل فيه بدل كل من كل (وإنما) لم يقل
ذلك لأن كلاهما (يطابق) على ما يقبل التجزى فعند الإطلاق تدل (كل على ذي أجزاء وذلك ممزوج هنا)
لأن الله تعالى منزوع عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه لأنه نفس المبدل منه
في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لربط (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل
الجزء من كله فليس إلا كان ذلك الجزء) بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه (أو مساوياً له) (أو أكثر) منه
(كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساوٍ للنصف الثاني
(أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع الأعلى
مادون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) في بدل
البعض (من اتصاله) بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكلمة (مذكور) ذلك الضمير متصل
بالبدل أو بغيره فالأول (كلامه المذكور) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني (كقوله تعالى ثم
عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الأولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة
والأصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي جعلناه على ذلك أنا وجعلناه بدلاً من الواو بن معالزم
توارد على ما ين على معمول واحد وان جعلناه بدلاً من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على
إجازة حذف البدل وان جعلناه بدلاً من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ
والجملة قبله خبره فقال البيضاوي أنه ضعيف لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع اه وان جعلناه فاعلاً لا أحد
الفاعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما أنه يخرج على لغة أكلوا في البراغيث

كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الآية مثلاً لذلك نظر ظاهر إذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة والثاني

بل كلاهما يرجعان إلى شيء واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو أنت قت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فإن
المفسر لم يحضر من هما له ولا نسلم عود الضمير إلى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على إجازة حذف البدل) يعني ولم يثبت ولذا لم
يذكر المصنف في المغني حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدنوشي كلام البيضاوي هذا
يتناهي ما جزم به في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظالموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه
التفرقة بينهما أو أجاب بعض الأفاضل بأنه انما ترك التضعيف في الثانية كتماع يذكره في الأولى كما هو عادته وبعده فلم يظهر وجه
التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا أخوتك بخلاف زيد قام لا لتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشي البيضاوي
قال ورد بان ذلك انما يمتنع إذا كان الفاعل مستتراً وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلوا في البراغيث لأنها لغة ضعيفة لا يبالى بها
وقال أيضاً وجه أبو البقاء الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوب بغيره وفيه نظر (قوله وان جعلناه فاعلاً لا أحد الفاعلين
الخ) قال الدنوشي لم يظهر الوجه من وجهي الضعف ظاهراً بل وتوارد على ما ين على معمول واحد جائز في نحو جاز يد وأني عمر

والظرف يفتان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العرب بنية يجوز نسبة الاثر الواحد الى أكثر من واحد ولهذا الحز جماعة رتبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لمخضه ابن هشام حيث قال لان الكلام با تحرة الخ (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صح فخراده انه لا ضمير لفظا أو يكون ما شيئا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خطأ المصنف ما قاله انه الظاهر وهو لا ضمير (قوله والحق انهما الخ) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي انه عام أريد به الخصوص كما قال ابن اياز وأعام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المعنى وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخيرها محذوف أو شرطية فالجحذوف جوابها والتقدير عليها من استطاع فليحج قال وعليها فالعموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يرده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ) قال الدنوشري كونه باللامبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد المذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو

سقدم رتبة لان رتبة التقديم واذ قدمت المبتدأ وهو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه انك أو أتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم اصح فقد سد الضمير مسدأل ومصحوبها وهو علامة أل التي للعهد المذكري بل جعلها كذلك مقدمة فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظر القرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المعنى

والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير وجوب استئثار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العرب كماله في المعنى وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مصدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقرر (أي منهم) قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اه قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام با تحرة ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج وردبانه لا حاجة الى المحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مقعوله وردبانه يقتضى انه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلمه الجزولي بان الثاني اما صفة الاول كما عرفت في الحاشية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالا كاوربانه يلزم منه ان يحجز ضرب زيد اعلمه على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه وردبسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يقتضي به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى محضة صابغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني أكثرهم لم يقصحو اعنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامه على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

جمعا وقال أيضا اذا جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ اه وظاهرة بل ضرب يجه ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اه وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية أجاب به عما رده على ابن السيد ولا مانع أن يكون في الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي أرجح لان حاصلة ان الله على الناس أن يكون محجوا جاوله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه و ينبغي ان يقدر الجواب هكذا فعليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الآية ليست من العام المخصوص ولا الذي أريد به المخصوص وقد سقنا في حواشي الفاكه في باب اعمال المصدوكلامه برمتة (قوله وانما المشتمل المسند الخ) قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثاني أو العامل و ينبغي تحري هذه المسئلة فان قوله وانما أسند اليه على قصد غيره غير متأهنا (قوله يشتمل عامه على معناه الخ) قال الدنوشري قال المرادى لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما امكان فهم معناه

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبنى زيد أخوه بدل اضرب لابل اشتغال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والا فخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منه - صاحب تلخيص المفتاح واعترضه الهاء السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى المفعولين فحمل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك نخل بالمعنى المقصود من الكلام وهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزمكا في وحاصله انه أجاز ما في قول الحريري

فلم يزل يبتز دهره * ما فيه من بطش وعود صليب (قوله الا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري فيه نظر ظاهر لان المجاز والحقيقة ١٥٨ من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله قيل والاصل تارة) قال الزرقاني

هذا يدل على جواز جاني زيد الأخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضى قال ابن الخشاب لا يجوز جاء في زيد الأخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى إذا لا الأفق ذنب السرحان وأن انبلاج العجرو حان وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلد كان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله الساج السبكي في الطبقات عنه وانه رأى بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لا لا وتقدر ذنب بدلا أي حتى إذا لا الوجود الأفق

في الحواشي هذا هو الذي يظهر ووجه قال المبرد والسمراني وابن جنى وابن الباذش وابن البرش وابن أبي العافية وابن ملاكون وذلك (كما عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فان زيدا مسروق محازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مقرر دفان قلت فأتصنع بقوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعلم الى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا إشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا عرب ماله بدلا من زيد الا أن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأقاد به هذه الامثلة ان بدل الاشتغال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا افتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا لاشتغال الظرف على المظروف كالشوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدل المصدر لانه الأكثر (و) بدل الاشتغال (أمره في الضمير) الرابط له بالبدل منه (كأمر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتغال من الشهر والرباط بينهما الهاء المحرورة بنى (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقول محمد بن متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدر (والاصل) بانه ثم بابت آل عن الضمير) وهو قول الكوفيين والاخذ ودشقي في الارض وأصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذونواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وماؤه نار او قالوا من لم يكفر والأتقى فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتغال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبنى زيد علمه فالعلم أكلت بعض الرغيف وأعجبنى وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف للدليل عليهما (والرابع البدل المبين) للبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لانه لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم في المحذوم الاول)

ذنب السرحان وهو بدل اشتغال ونظيره سرق زيد فرسه يضعفه أو يردعه عدم الضمير وقد يقال ان آل خلف وهو عن الضمير أي ذنب سرحانه قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار وما نصب به ما على ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والأفق مفعول به وذنب بدل منه أي لا الله الأفق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الأفق واضح وعكسه مشكل اذا لاقى لم ينور الذنب نعم ان كان تجوز يزه على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاخذود شق الخ) قال الزرقاني والاخذود من الحد وهو الشق في الارض ونحوها (قوله والأتقى فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب السيرة والافقل يارلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن آخذا بيدي واليا خذ بيدي وهو تأكيد للشرط الاول ثم اعترضه قال سمعت من يقول بين اليقظة والنام قوله والازايدة في الكلام اه وما المحوج لرب كابه ذلك هنا وكان المناسب اسقاطها ولعل الايمان بها سبقي قلم والله أعلم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر ألقى فيه

ومن كفر ترك ومن ألقى فيه اه كذا رأيت فيه باسقاط الالباب اثباتها كما هنا (قوله اى بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقاني هذا حل معني وذلك لان الاضافة لا تكون على معني عن بل هي هنا على معني اللام اى منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مبدعا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب قاله ملاجى قال الرضى ومعني بدل الغلط البديل الذى كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لأن يكون البديل هو الغلط (قوله وان كان قصدا الخ) قال اللقاني اى ولا يكرهه فاضرب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البديل هو المقصود بالحق وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافي ارادة الاعراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال الرضى وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هذبنجم بدر (قوله في حكم ١٥٩ المتروك) قال الدوشري قد ينافيه

وهو المبدل منه (ان لم يكن مقصودا البتة ولا يكن سبق اليه اللسان فهو بديل الغلط اى بديل عن اللفظ الذى هو غلط لأن البديل نفسه هو الغلط كما نديتوهم) من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل نسيان اى بدل شيء ذكره نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) في قوله في النظم * ودون قصد غلط به سلب * (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بديل غلط) قال ابن عصفور هذا النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما اسماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبديل اضرب) واليه أشار الناظم بقوله * وذلك لاضراب اعزان قصد اصحب * (ويسمى ايضا بديل بداء) بالبدال المهمة والمدى قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فبديل بداء وقيل معطوف حذف عاطفة قال في الحواشي وهو الواو والابل لان لم يثبت حذفها (وقول الناظم) في النظم (خذنبلامدى يحتمل الثلاثة وهى الغلط والنسيان والبداء) (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الارادات (وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالتصريح (جمع مديقه وهى السكين فان كان المتكلم) بقوله خذنبلامدى (انما أراد الامر بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فيبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر بأخذ المدى فيبدل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر بأخذ النبل (ثم اضرب عنه الى الامر بأخذ المدى وجعل الاول) وهو الامر بأخذ النبل (في حكم المتروك فبديل اضرب وبداء) لانه اضرب عن الامر الاول حين بداله الامر الثانى (والاحسن فيهم أن يؤول بيل) لئلا يتوهم ارادة الصفة اى نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حار اتر يد جاهلا او بليدا

* (فصل * يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم) ذهب ابن مالك في التسهيل الى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) (وقوفام السماع) (ونحو أنت أنت) (ورأيتك أنت) (ومرت بك أنت) (توكيد اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك أياك) (توكيد عند الكوفيين والناظم) لا بديل خ لافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندى أصبح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيد فان الفرق بينهما محكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أنت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك

نقل سيبويه الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا قالوا ما التهم عن العرب وتلقى غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك أياك) قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضى أن نحو مرفت بك تأكيد عند النحويين خلافا للزخشرى فقط في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه وأقول سيأتى أن الشاطبي جعل مررت به بدلا لا يأتى الاستشهاد بآيتين أعيد معهما العامل واعادته لا تنافي البدلية في المنهل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره وتزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا الذين استضعفوا المن آمن منهم ونحو ان هو الاذ كر للعالمين لمن شاء منهم كم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزخشرى المجرور بديل كالمنصوب لا توكيده

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله في تحذف لفظ البدل والتوكيد) قضيت مجواز البدلية في وقت أنت وهو كذلك وإن اقتصر المصنف على قوله توكيد فقد نقل الحفيد عنهم تجوز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيدا) برده عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤكدا الظاهر بالضمير لأن الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لمناقضاته لما هنا (قوله سواء كان كلا أو بعضا الخ) قد ذكر الكل ومثال البعض زيد ضرب بته رأسه والاشتمال زيد استجدته عقله والغلط زيد ركبت فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئه لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتم بماثلة الأقسام (قوله الثلاثة) الأولى تركه فقد ذكر المصنف في المعنى في حرف الواو أن في الآية أحد عشر وجها وأنهما بعضهم إلى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر فخرج بدل الغلط منه مع أنه حكمه حكم ما ذكر قال الرضوي اهـ لم أن بدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اهـ وهذا الاعتراض وارد على حصر النظم أيضا وكأن بدل الغلط لعدم الاعتناء بشأنه لم يعتبر اهـ وكتب الدونشري فاحصله أن سكوت المصنف عن بدل الأضرب يفهم عدم مجوازه كغيره بتك حصارك ثم ذكر أن الحلبي وغيره صرحوا بالمجواز (قوله فرجلي) ١٦٠ قال الزرقاني مروى بالغامو بالواو وعلى الأول فالغاء سببية وعلى الثاني فالواو للحال

ورجلى مبتدأ خبره شئنة
ومعنى ذلك أن رجلى
لغظها المشابهة لحف
البعير لا تبالى بما ذكر
واستشككت البدلية هنا
بأن الرجل لا تعد
بالسجن وأجيب بانها لما
كانت سببا للدخول
ناسب وعددها بذلك
اهـ وذكر الأشكال
المصنف في التذكرة ثم
قال فإن قلت أجره على
شراب ألبان وسمن وأقط
قلنا شرطه تأخر المتجوز
فيهم ثم حقق أن البيت
من العطف على معمولي
عاملين وبيان في حواشينا
على الألفية (قوله شئنة
المناسم) قال الدونشري
قال في القاموس شئنت كفه كفر حو كرم شئنا أي خشنت وغلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) بدل (بلغنا)

الذي شرى هذا مبني على غير كلام الاخفش في الآية اذ زعم أن كان بر جو بدل كل ولا يجوز في ذلك أن يجعل بدل بعض والالزم انقسام الصحابة إلى من ير جو الله ومن لا ير جو الله ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بأنه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخاطبون بالصحابة من المنافقين اهـ من شرح لب الباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدونشري الظاهر أن هذه الأعادة غير واجبة بل هي جائزة والمجر بها باللام الأولى ولا يخفى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال إنها مؤكدة لا أولى فالعمل لا أولى بناء على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وإن قلنا أن العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا اهـ وأورد بعض الفضلاء أنه كيف يكون بدلا مع وجود العامل لمفوضا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصاً مع قول الشارح في باب الاستعمال عامل البدل ليس كالمفوض به من كل وجه وإنما هو تقدير معنوي وجوابه أن وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا وورد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل أن الفصل محسن للأعادة والالجواز لا إعادة لا يتوقف

عليه بدليل ان هو الاذ كر للعالمين لمن شاء منه ثم ان يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات لا رغب ولما قال الجعدي في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فنال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فاض فوقه (قوله مفيد للاشارة) مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان لا تكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا بنو رزيد كذا وقوله بنا تيمنا يكشف الضباب بنصب تيمنا على المدح والاختصاص ولو خفض تيمنا على البدل لمساقيه من البيان لجازعدي ولم أر هذا الا حد قاله المصنف في التذكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أي لكونه بدلا من المجرور باللام فانه انما زاد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقدم بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها بخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال الدنوشي في اقتصاره على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ما ضربتكم الارز يداه كذا نقله الاشموني وغيره وفي المثال نظر اذ بدليس بدل كل من ضمير مخاطبين فليتمأمل ولعل الشارح أسقطه لعدم ظهوره وجه الامتناع ان لم يقدر الاحاطة عدم الافادة حيث قد فقهوا خلافا لا لا خفش قال السيد في حواشي المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل ينبغي أن يفيد ما يفيد البدل منه ومن ثم لم يجز مرت بزيد رجل و بدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلما أبدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من البدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة لان مدلولهما واحد وفي

الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني فيهما ما غير مدلول الاول وأجاب الأخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد مفهومهما هما كان الثاني توكيد للاول لا بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين يعني بتك المسكين مرت وعليك

(بلغنا السماء بمجدنا وسناؤنا) وانا لرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بديل اشتمال من ضمير المتكلم وهونا (أو) يكون (بدل كل مفيد للاحاطة) والشمول كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيد الاولنا وأخرنا) فأولنا وأخرنا بديل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل والى ذلك أشار الناظم بقوله ومن ضمير المحاضر الظاهر لا * قبله الاما احاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا * (ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير بدل كل (ان لم يفدها) أي الاحاطة (خلافا لا لا خفش فانه أجاز) تبعا للكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا بدل من الكاف (ورأيتني عمرا) على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفيينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا * (فصل * يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة (والفعل) كذلك عند الشاطبي اذا أفاد زيادة بيان للاول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما بضاعف) فيضاعف بدل من يلقى بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله ترجل فتسجد بدلا من تصل بدل بعض من كل و بدل الاشتمال كقوله ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها أو تجبى وطائعا

(٢١ تصريح في) الكريم المعول فان الثاني فيه ما يبدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مرت بزيد رجل عاقل أذرب نكرة تفيد ما لا تفيد مد المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة * (فصل) * (قوله يبدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم والعكس كما جاز في العطف نحو زيد متقى يخف ربه أو يخاف الله متقى (قوله اذا أفاد زيادة بيان للاول) هذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزقاني انه احتراز عما اذا كان مساويا فانه توكيد لا بديل قال الرضي وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان توكيدا لا بدلا لنحو ان تنصر تغرأ نصره (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الآية لجملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود ببيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنية الفعلين لبيان الاثام بالعذاب جعل ابدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال الدنوشي مخالف لجعل المرادى ذلك من بدل الاشتمال وكلام المرشح محتمل لكن الاول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك والاثام جزء الاسم أو هو الاسم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزء اثم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادى لا بديل كل (قوله ان على الله الخ) قال الرقاني الله منصوب على نزع الخافض أي والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق بالخبر والالف في تبايعا لاطلاق وهو من بايع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اه وتؤخذ وماعطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضية هذا ان يكون بضاعف في الآية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقي
 الاثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادى على تجويز بدل الكل من
 الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أو لا يفهم من صريح كلام المرادى ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثله
 المرادى لبدل الكل بقوله متى تأتاتلهم بنافى ديارنا * تجدد حطباً جزلاً وناراً قاجباً ونقل المرادى عن بعضهم ان بدل الغلط
 يقتضى القياس جوازه وما قاله المرادى حجه غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقان اه وصرح السيوطى بعدم الخلاف في بدل
 البعض فقال لا بدل بعض بخلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه
 فلاشك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد
 (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فانهما قد يتحدان لفظاً كقوله تعالى بالناسية ناسية وكقوله
 تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه ان
 التأكيد المعبر في الجمل لا بد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكررها فلا يحصل تمييز البديل عن التأكيد
 بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز أيضاً بهذا القيد

والحاصل ان التمييز
 لا يحصل الا بمجموع
 الأمرين والجمل التي لا محل
 لها تنفى عنها الامران
 والتي لا محل لانتفى عنها
 أحدهما (قوله لاختلاف
 لفظيهما) قال الدنوشري
 قديقال انه تو كيد
 بالمرادف وقد قال ان
 طلب الرحيل غير النهى
 عن الإقامة فليس عنه
 فلا يكون توكيداً (قوله
 والفرق بين بدل الفعل
 وحده والجملة ان الفعل
 الخ) قضية هذا انه لا
 يتصور في الفعل المرفوع
 أن يكون بدلاً من فعل

لان الاخذ كرها والحى طائعا من صفات المبايعه وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيداً تكسبه
 أكرمك اه كلام الشاطبي ملخصاً وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل
 (والجملة) كذلك الا في بدل الكل نحو وقع حدث جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن
 التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من
 الاعراب قاله التفتازانى في شرح التلخيص وبدل البعض (قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم
 بانعام وبنين) وجنات وعيون فامه أمدكم الثانية أخص من الاولى باعتبار ما تعلمون فامه فامه تكون داخله
 في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله

أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والا فيمكن في السر والجمهوره سلماً
 فلا تقيم عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس تو كيداً لاختلاف
 لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداده كما تقدم ولا غلطاً لوقوعه في
 الفصيح وبدل الغلط كقم اقعده والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه
 لفظاً أو تقديره والجملة تتبع ما قبلها محلاً ان كان له محل والافطلاق التبعية عليها مجاز اذا تابع كل ثان
 أعرب باعراب سابقه المحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في
 الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (قوله) وهو الفرزدق
 (الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان
 أبدال) جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صاع ذلك لر جوع

مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والحازم فرفعه لتجرده
 لا لكونه تابعاً لغيره فكيف يكون بدلاً مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل
 المرفوع على مثله وما يشك في البديل قول البضاوى وغيره ان يتركى في سورة الليل اذا يغشى بديل من قوله يؤتى ماله يتركى مرفوع
 لتجرده فلم يعرب باعراب سابقة وأجاب بعضهم بان المراد ان البديل جملة من جملة يؤتى ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البضاوى
 لان ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الاستاذ الصنفوى ان ذلك لا يمكن في المرفوع
 وقد يقال لامانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وان كان فيه ممة تقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد
 السبب فليجرد (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بديل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة
 أولاً واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحجروا ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من
 المذكرين وانما الظاهر انها بديل اشتمال منها لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد
 يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجاً لنهض في معنى المفرد أى جعله مستقيماً وقد
 ذكر ذلك ابن قاسم العبادى في شرحه على الالفية لكن لم ينق له عن أبى حيان لكنه جزم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم أقول صرح في
 الجمع بان بدل الجملة من المفرد بديل اشتمال وفي المعنى في بحث كيف ان جملة كيف خلقت بديل من

الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله ألم ترى الى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مقرر
 * (فصل) * (قوله مضمن معنى حرف) خرج بالمضمن ماصرح مع الحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل احد جاءك زيد أو عمرو وان
 تضرب احدا رجلا أو امرأة اضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل اذا التفصيل يقتضي ان كلاما من البدل والمبدل
 منه مقصود قصدا بآية ما يطابقه لا يخرج بدلا غلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود قصدا بآية التبيين فساد
 وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقتين ونحو ما أكلت أثلاث ١٦٣ الرغيف أم نصفه من بدل الكل لان

المراد بما المفهوم الشامل
 لثلاث الرغيف ونصفه
 فهما متطابقان والثاني
 تفصيل للاول وبما تقرر
 من ان بدل التفصيل بدل
 كل من كل علم انه لا يحتاج
 لضمير كما قد يتوهم ان كل
 واحد بعض (قوله عن
 معرفة الكميات) قال
 الدوشري لو حذف لفظ
 معرفة لكان أحسن ولو قال
 لمعرفة لكان جيدا وتكون
 اللام للغاية (قوله وعن
 بيان المعاني) قال الدوشري
 حذف لفظ البيان أبين
 (قوله وللزمان والمكان)
 قال الدوشري هو
 داخل في غير العاقل
 فيكون من عطف الخاص
 على العام (قوله وقد
 يتخالف الخ) قال الدوشري
 قد يقال لا نسلم أن اذا
 شرطية هنا فلا يتخلف
 (قوله على ان مسألة
 الشرط لا تتخلو عن
 اشكال الخ) يجاب بان
 ان الشرطية انما تمنع
 دخولها على المتدا اذا

الجملة الى التقدير مفرد (أى الى الله أشكوها تين الحاجتين تعذر التقائهما) فتعذر مصدر مضاف الى
 فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة تنبه بها على
 سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلا دسميت بشام بن نوح فانه بالشين
 المعجمة السريانية أولان أرضها شامات بيض وجر وسود وعلى هذا لا يهمل وقد ذكر كذا في المقاموس
 * (فصل) * واذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام) وهو الهمزة (أو حرف شرط) وهو ان
 بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه في تادية
 المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذات وعن بيان المعاني
 فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وماعطف عليه بدل من كم بدل تفصيل (و)
 الثاني (كقولك (من رأيت أزيدا أم عمرا) فزيدا وماعطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث
 كقولك (ما صنعت أخيرا أم شرا) فخير او ماعطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع
 لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثاني) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول
 (نحو من يقوم ان زيد وان عمرو أقم معه) فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثاني (نحو) ما تصنع
 ان خير وان شر اتجزيه) فخير او شر ابدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث (نحو) متى تسافران
 غدا وان بعد غد أسافر معك) فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين
 المحراب وان يساره أجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل
 من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض
 زلزالها كذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال * و بدل المضمن الهمزيلى * همزا
 وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسألة الشرط لا تتخلو عن اشكال لانك اذا قلت من
 يقوم ان زيد ان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا
 البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتداء وهو غير جائز على الاصح وان
 جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل لان الايضمر الفعل بعدها الا
 اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان انما جى بها البيان المعنى لا للعمل فلا يلزم
 المحذور

* (باب النداء) *

بالمدو بكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بالحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الاول في)
 ذكر (الحرف التي ينبه بها المادى) اذا دعى (و) في ذكر (أحكامها وهذه الاحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية
 الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة أى (مقصورتين وممدودتين)

استعملت في معناها أما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا
 مقصود من جوابه وان أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يومها انها مستعملة في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما في
 الكشف اما بمنع البدلية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية
 * (باب النداء) * (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحا واما في اللغة فهو الدعاء بآى لفظ كان (قوله الاحرف) قال الدوشري عبر
 بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها أسماء أفعال اه وربما توهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف

لجمع القلة في المبدأ والتحقيق خلافه كما مر (قوله وآي) قال الدونشري بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير هذه (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من ايا ذالابدال تصريف والحرف يرى منه لكنه قال في المعنى في بحث أيا وقد تبدل هـ مزتها هاء قال فاصاخر جوا أن يكون حيا * وية قول من فرج هيا ربا (قوله الحقيقي) لعل هذا بالنسبة لجمع حروف النداء فان ياتكون للبعيد حقيقة أو حكما في المعنى يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى به القريب توكيدا (قوله وذهب المـ برداج) قال الدونشري ينظر ما حكم آي ممدودتين ١٦٤ عنده هل ينادى به ما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم الآن يقال انهما

محمد ودتين داخلتهما في كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فان قيل ان ما للبعيد وهو تعالى أقرب الى كل شخص من جبل الوريد فالجواب ان ذلك لاستقصاء الداعي نفسه وابعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضى رضى الله عنه ويفهم من قوله فليد بنية الاحرف ان وا يستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد في غير الندية وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندية وان كان قايلا (قوا) وتعين في نداء اسم الله تعالى قال الدوشى وتعين يا أيضا في أيها وايتها قاله في المغنى (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني المجازى مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذا المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبهه وانما يظهر جعل هذا من الشبهة المضاف

لانها عوض عما تضاف اليه أى (قوله على احد الوجهين) قال الدنوشرى والوجه الثانى ان يكون عباد الله فاجبر
مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشرى انما قال ظاهرا لانه لا يلزم من ذكره فى عدادها كون نذائه مطردا (قوله ويأتى
على صيغتي الخ) اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة
لرفع واما مجيئه بصيغة المنصوب فاعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف لان الضمير المتنادى هو أيا على الصحيح واتصل به شئ من تمام
معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص اليربوعى قال ذلك لما قدم على ابنه على معاوية وخطب ووثب أبوه ليخطب وكفا

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا اياك الخ) يلزم من هذا ان يقال في يا زيدا يا اياه معقول به أيضا حذف عامله (قوله اذالم يعرض الخ) سكت عن محترزه وهو اذ اعرض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا ١٦٥ منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز

ان يكون حال من فاعل ادين (قوله اسم الإشارة) قال الدنوشري يفهم منه جواز نداء اسم الإشارة ومجمله اذ لم يتصل به كاف الخطاب فان اتصلت به ففي جواز نداءه خلاف الصحيح المنع لاستلزامه اجتماع التقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى الخطاب لوجوب تعاريفهما (قوله وهو ما اجتمع فيه الخ) قال الدنوشري قال ابن الانباري في باب الترخيم مع ما ملحة بالفتح واختلاف فيه فقيل مرخم والتقدير باطلح ثم أقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث وهو ظاهر كلام سيدي به فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المؤدية وقيل ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على أصل المنادى ولم ينون لانه لا ينصرف وقيل مبني على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لتشكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار وانشد هذا الغائل

فاجبر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه معقول حذف عامله والكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب اولانه لما اطرده مجيئه بلفظ المرفوع حاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن ائمال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء وياك في المثال من باب الاشتمغال وانت الاول في البيت مبتدأ وان في كذلك أو تو كيدا وبديل او فصل والموصول خبر وانفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداءهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه (و) السادسة (اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذالم يعرض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل الحذف انما يكون للدليل (وأجاز بعضهم وعليه قول أمية بن أبي الصلت) المتقي (رضيت بك اللهم رباعين أرى) ادين الها غيرك الله راضيا) اي يا الله وأرى من الرأى في الامور وأدين مضارع دان بالشئ اذا اتخذته ديناً ودينناى عادة والاصل ان ادين لحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حذف قولهم تسمع بالمعيدي والهاء معقولة وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حذف قولهم قم قائماً أي قياماً وعلى الوجهين فهو مؤكده ما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربيا يا الله فلان أرى أن اتخذ الها غيرك يا الله (و) السابعة والنامنة (اسم الإشارة واسم الجنس لمعين) لان حرف النداء في اسم الجنس كالعرض من أداة التعريف في حقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فخرى مجراه قاله الشارح (خلافاً للكوفيين فيهما احتجاجوا) بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تعلمون انفسكم أي يا هؤلاء (بقوله) وهو ذو الرمة اذا همت عني لها قال صاحبي * (بمثلك هذا الوعة وغرام) يريد يا هذا ولوعة مبتدأ أو تقدم خبره في المجرور وقوله (أطرق كرا) * ان النعام في القرى وهو مثل يضرب ان تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أي طأطيأ كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فان أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى (وافتح مخنوق) وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل باقتدائه نفسه بماله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب ان يظهر الكراهة للشئ وأصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم ياتفت اليها فخرجت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه أي سر صبح يا ليل كقوله * يتولون نور صبح والليل عاتم * والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلت الواو أنفا وافتد يا مخنوق وأصبح باليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم (وشذوذ) في الشعر قال الماردي في شرح النظم وانضاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يوجد الا في الشعر وأما نحو ثم انتم هؤلاء فتأول على ان كنتم مبتدأ وهو لا خبره او بالعكس وجهه تعلمون حال واقتصر في النظم على قوله

وغيم من دوب ومضمروما * جامسة تغا ناد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يعمه فانصر عادله

(الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه) المنادى على أربعة أقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به (من حركة او حرف لو كان معرباً) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع فيه أمر ان احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو (زيد في قولك يا زيد) فزيد معروف بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وبقية الناطم

* ياريج من نحو الشمال هي * بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا أريد اضافة منه كرفا الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقائه تعريفه كانت الاضافة لغواً لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تكرير المنادى

(قوله المزجي) هل يدخل فيه العذدي خمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفاً على حذوه فيكون المراد المجموع على غير حذوه وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله المر كـب المزجي وأفراد الضمير باعتبار المذكر فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمر (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسر وإنما ذكره استيفاءً للاقسام أي سـ واهـ كان مبنياً قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون أو الكسر نحو وأنت وهؤلاء وهذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعني بناءً على أن الضمير مجموع أنت أما على الأصح من أنه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة إذ هو مبني على السكون والضممة مقدرة على النون (قوله اتفاقاً) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فإن الظاهر أن من يجعل أعرابهم مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي بعد أن ذكر أن بناءهما على الالف والواو يقال ١٦٦ الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي أعراب (قوله كفى وقاض) قال الدنوشري قال

في التسهيل ويحذف
تنوين المنقوص المعين
بالنداء وتثبت بأؤه عند
الخليل لا عند يونس قال
الداميني فهم متفقان
على ترك التنوين والخلاف
بينهم ما ناهوا في ثبوت
الياء وحذفها ووجه
الاول انه لما بني حذف
تنوينه فثبتت الياء
لنوال موجب حذفها
وهو التنوين وقدرت
الضممة على الياء لثقلها
ووجه الثاني ان النداء
داخل على اسم منون
محذوف الياء فذهب
التنوين وبقي الاسم على
حاله وقدرت الضمة على
الياء المحذوفة هذا إذا كان
المنقوص معينا بالنداء أو ما
غيره فيقال فيه يا قاضيا
بالياء والتنوين ويبدل
التنوين في الوقف ألفا هـ
وقوله فهم متفقان على

وقيل سلب تعريف العامية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد ببناء اسم الله تعالى واسم
الاشارة فانهم لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التذكير (أو) كان التعريف (عارضا في النداء
بسبب القصد والاقبال نحو يارب رجل تريد به معيناً) واليه ذهب ابن الناطم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت
يا عنهما (و) الام (الثاني) الافراد ونعني به أن لا يكون مضافا ولا شذها به فيدخل في ذلك المر كـب المزجي
والثني والمجموع) على حذوه وغيره تذكيرا أو تأنيذا فالمزجي (نحو يا معذب كـرب) ومعناه فيما قال أحد بن
يحيى عذاء الكرب أي تجاوزه حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثني نحو (يا زيدان) والجمع على حذوه
وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون) تشبیه المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجلا) ويا مسلمون) والجمع
المكسر في التذكير نحو (يا زبود) (و) الجمع السالم في التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو (يا هندود) وما
كان مبنياً قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالاول (كسبويه) في لغة من ناه (و) الثاني (نحو
حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا كيف وأنت فما كان معربا صحيح
الآخر غير مثني ولا مجموع على حذوه أظهرت فيه الضمة وما كان مثني أو مجموعا على حذوه بذية على نائب
الضممة وهو الالف في المثني والواو في الجمع اتفاقا وما كان معطلا كقضى وقاض أو مبنيا قبل النداء (قد رت
فيه الضمة) ففي نحو يا سبويه وباهؤلاء وبأنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (و) يظهر أثر
ذلك (التقدير) في تابعه فيقول يا سبويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة
لحله فان محله نصب على المنعولية (كما تفعل في تابع ما يجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل) برفع الفاضل
مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لحله (و) العلم المر كـب الاسنادي (الحكي) ما كان عليه قبل العامية
(كالمبني) في تقدير الضم في آخره (تقول يا تابط شر المقدم) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدم)
بالنصب مراعاة لحله ومتعضى التشبيه ان الحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان
سبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتابا شر يناسبه الاقدام ومعناه جعل السـ لاح تحت ابظه
واحتزرت قوله الحكي من لغة من أعربه اعراب المتضايقين فانه ينصب الاول ويحذف الثاني بالاضافة ويصير
من قسم المضاف وفي الرضى في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما غير ذلك اللفظ فالواجب
الاعراب اه فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء كم ومنذا علما يا كيف وباهؤلاء يا كم وبما نذ ضمة
ظاهرة فهي متجددة للنداء والى هذا القسم أشار الناطم بقوله ابن المعرف المنادى المفردا يا ابنتين

ترك التنوين مخالف لما نقله الرضى عن يونس ونصه يونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض (و)
لانه لم يهذلام المنقوص ثابتا مع السكون بل الام أو اضافة اه وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضى ان يونس مخالف في الوجهين ثم
قال في التسهيل فان كان للمنقوص أصل واحد ثبتت الياء باجماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى اذا نوى فانه يبقى على أصل
واحد وهو الراء فيقول يا مـ ياء ساكنة اذا وقفت عليه (قوله نحو يا زيد الفاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء
العلم على الفتح في نحو يا زيد الفاضل فيعلم ان ما ذكره نامة بغير مذهبهم (قوله والمنقول انه مبني) الذي ذكره السـ يند في حاشية
المتوسط في موضعين أنه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما اذا كان العلم
مر كـبما من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه وتجري وعليه فهل يضاف الجزء الاول فقط او كيف الحال وينظر أيضا فيما اذا
كان الجزء الاول غير قابل للاضافة كاسم الاشارة ونحوه (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الاشارة

(قوله النكرة غير المقصودة) ينبغي ان يشمل المتن والمجموع كما لو قال الاعمى يارجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين أي يامساكين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا الخ) قال الدنوشري هو شبيهه بالضاف أيضا عمله النصب في الجملة بعده وهي حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وانما كرا الشواهد الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت وأما ما قبله فهما مثالان لاشاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقديقال أطاق على الجميع شواهد من باب التغليب كالقمر من اشرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا هناعمالو كان المضاف مبنيا اصاله قبل النداء كيما يسمويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لان المندى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ١٦٧ اشتغال الآخر بحركة البناء قلت

لا يمكن ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور أعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط بكذا وقضيته ان تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهره رقول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فان ظاهره ان الموصول المفردة قد رفيه به الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في يا جواد لا يخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معمولا لعظيمه والموصوفة

(و) القسم (الثاني) من أقسام المندى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارجلين خذ بيدي وقول الشاعر) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي (في اراكم بما عرضت قبلن) * ندماي من نجران أن لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) انما كرا الشواهد رد المسائل (عن المازني انه حال وجود هذا القسم) مدعيان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ وضرورة وعرضت أي أتيت العروضا وهو مكية والمدنية وما حو لها وما نجران بلديا لمن النوع (الثاني) ما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهي الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أي ياربنا (أو غير محضة) وهي اضافة الصفة لمعمولها (نحو يا حسن الوجه) نقل (عن ثعلب) وهو أحد بن يحيى (اجازة الضم في غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولما ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسن الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تقيد التخصيص نظر الى ان حسن الوجه أخص من حسن النوع (المثال الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسننا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثاني نحو (يا طالع اجبلا) خبر لا منصوب على المفعولية بطالع (و) الثالث نحو (يارفقا بالعباد) فبالعبادة على برفقة (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما لا طول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكاملتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فاشبهه ضاربا زيدا أو أم نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (ويمتنع ادخال يا على ثلاثين) لانه الجزء الثاني من العلم فاشبهه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) في اجازة ذلك التخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو

كالموصولة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لا اتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالع اجبلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أنت خير بانه حيث وقعت التسمية ببالكاملتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا أن يقال اعراب كل بالاعراب الذي استحقه المجموع فدعا للتجزم كقولهم الرمان حلوا حمض (قوله وان ناديت جماعة هذه هدتها الخ) قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسئلة ثلاثة وثلاثين اذ لم يكن علما طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الانصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمي بعده

وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو اريد بهما معين وهو محال وقفه ومعنى قوله حكمه بحكم المعطوف الخ أنهم من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما أو ما قوله قيل ويبنى الخ فحل نظر اذا كونها كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مهمة محل نظر ايضا اذا لزم في لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نرد ادنى المسئلة علما وبتجدد دلل فيها فهم والله الموفق للصواب اه وأقول ذكر الحفيدان محل ضم الاول اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا للمعين وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع آل الوجهان الا اذا اريد به معين أما اذا اريد بالجموع معين فالظاهر نصبهما كما ليسمى رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصل لا يلزم من حصول الشئ ارادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس اريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان

يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حـ واشينا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدونشري فيه نظربل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكر وعند قول الالفية تابع ذى الضم انه يشمل المثنى والجمع كيازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله أجيب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لانه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله قلما اختلف الخ) قال الدونشري فيه نظر لانه ان اعتبر ورود النداء على

اما ان تكون معينة أولا (فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضمت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثاني ال) وجوب الالف اسم جنس وأريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي أل (وزعمته أو رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي (الان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريد من أل) لان لا تدخل على ما فيه أل وانما حاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (اعادة يا وتخيره في الحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس أريد به معين وينبغي ان ينظم في سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حتى الغرائب ارجلا كريما قبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا بقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للمعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ردد على الصفة موصوفا فاعلم على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو يا زيد العاقل لاجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل التشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لارجحنا أجيب بان النداء قارة ترد على الموصوف وفتحها عند ذلك لا بد من النصب وقارة ترد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدر كان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حتى ينس عن العرب يا يا سق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بانه نعت مفرد في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطنه منه والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيم ما يرجي لكل عظيم وبالطيف عالم يزل ويا حليمه لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو مخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في باطالعاجب الاول في حرف المضارعة الياء وانما على حد ما تم كلهم أو كما هم اه فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم أشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المادى (ما يجوز ضمه وفتح

وهو الصفة مع موصوفها كالنصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فأنى يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا العرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أى ترجع ما ذكر أى بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدونشري فاعل أخبر راجع الى بنس وسيبويه مفعولاه وكتب شيخنا الغنيمي به وهو يحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فاخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول أقرب وأمتنع (قوله أجيب الخ) قال الدونشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية بنس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ولا يلزم بذلك فيقال ما معرفة صرح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدونشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني اذا اقسام لا بد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقدير اعند من يجعل فتحه فتحة ابداع لمسا بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا

يصح جعله قسماً برأسه الا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لا فتحة اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشري لا جائز أن يكونا صفة لابن
لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلاً منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ابن مذكراً
وان اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لا يجوز فيه الا الضم خلافاً لمن جوز فيه الوجهين أيضاً وعلى بعض اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة
استعمال المنادى حينئذ مع كونه في الاصل مفعولاً لفتح تحفة الفتحة مع انها مناسبة لمحركة ١٦٩ صفة وهو واضح الاقوله في

الاصل فتأمل (قوله وفتحته
اعمال على الاتباع) قال
الدنوشري وعلى كون
الفتحة للاتباع تقدر
الضمه فيه والمانع من
ظهورها حركة الاتباع
وعلى اقحام ابن فيكون
زيد مضافاً الى سعيد كما قال
الشارح وينظر ما وجه
فتح ابن وقديقال انه فتح
تخفيفاً أهو تاً كيدولا
ينافي التاً كيد الاقحام كما
صرح بذلك المرادى نقل
عن بعضهم في ياشعبد سعد
الاوس على قول سيدويه
من ان الاول مضاف
للاوس والثاني مقحم
عند الفتح (قوله أو منادى
سقط منه الخ) قال الدنوشري
قديقال لا قرينة على
حذف حرف النداء
فكيف حاز حذفه وقد
يجاب عنه بعدم تسليم ان
لا قرينة (قوله وأنشدوا
الخ) قال الدنوشري ورد
استدلال الكوفيون بان
عمر محذوف الالف بناء
على جواز الحاقها في غير
تعجب أو استعثة أو ندية

وهو نوعان أحدهما ان يكون المنادى (علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به) أي العلم (مضاف) الابن
(الى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتح ما على الاتباع لفتح ابن اذا الحاخز
بينهما اسماً كن فهو غير حصين وعليه افتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما
شيئاً واحداً كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن
واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافة اليه لانه يلاسه حكماً في البسيط مع الوجهين
السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب
وفتحه ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والمتخارعة البصر بين غير
المبرد الفتح) لفتحته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابن وان كان على التركيب فهو نظير لارجل
ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليه عملات اذا فتحت الاول على قول
سيدويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو
رؤية عند الجوهري أو رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب
(يا حكم بن المنذر بن الجارود) * سراق الجعد عليلك مدود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضمة لكان أولى لانه الاصل (ويتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة
بان كان بدلاً أو بياناً أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولاً بفعل محذوف وتقديره أعني ونحوه
ويتعين الضم أيضاً اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافاً لغير علم كما (في) (نحو) يا رجل ابن عمرو ويا
زيد بن أخينا لا انتقاء علمية المنادى (وهو رجل) (في) الصورة (الاولى) (و) انتقاء (علمية المضاف اليه في)
الصورة (الثانية) (و) يتعين الضم أيضاً اذا فصل بين العلم والابن كما (في) (نحو) يا زيد الفاضل ابن عمر ولو جرد
الفصل (بالفاضل) (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (في) (نحو) يا زيد الفاضل لان الصفة (وهي
الفاضل) (غير ابن) (والى ذلك الاشارة بقول النظم * ونحو زيد ضم وافتحن * البيتين) ولم يشترط ذلك
الكوافيون (وهو ان يكون الوصف ابناً بناء على ان علة الفتح التركيب وقدر جاء في باب لا تحول لاجل
ظريف بفتحهم الخوز واذلك هنا) (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فما كعب بن مامة وابن سعدى * (بأجود منك يا عمر الجواد)
الرواية بفتح عمر) والجواد والقوا في منصوبه وكعب بن مامة هو كعب الياضى الذي آثر رفيقه على
نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه
و يروي أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش ان بعض
العرب يضم ابن اتباع الضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة بائق من اللاتباع وفي
كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لانه مخالف في كونه اتباعاً معرباً لمبنى والحمد لله بالعكس
(والوصف بائنة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك لان ابنة هي ابن بن زيادة التاء (نحو)
يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعاً لابنة لان الحرف الساكن بينهما خارج عن حصين وتاء التأنيث

(٢٢ تصریح فی) ذكره الانبساط في شرحه للالفية والمرادى كذلك وزاد انه يحتمل انه نوى ضرورة وحذف
التنوين لا لتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت للضرورة (قوله رفيقه) هو الفتى النمري صاحبه الذي كان معه في السفر
(قوله وحكى الاخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوباً بتقدير مانع من ظهور فتحته ضمة الاتباع (قوله
في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهره انما ليست مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقديقال انما لا يندب ذلك لانه الذي قدمه
الموضع فلي تأمل (قوله اتباعاً) مقتصر اعليه فيه نظر اذا الاوجه الثلاثة المذكورة تأتي أيضاً هنا (قوله وتاء التأنيث

في حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام اثباتي على حركة الاخر ونون ابنة التي ائبعت ليس آخر او انما يجعل الاتباع لتأنيده لان النون تكون حينئذ خارجا حصيالة حركة بينهما وانما احتاج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتحة في بنت كما يعلم مما قبله عن أبي عمرو بن العلاء وهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي قضية قول الشارح وقاء التأنيث الخ ان الاتباع لحركة نون ابنة دون التأنيث لانهم من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح للاتباع لحركة نون ابن لان الاسمين لما كثرا استعملهما صادرا كالاسم الواحد فلهذا فيهما من الاتباع ما جاز في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الى ان يقال ان التأنيث في ابنة حيث ألحقناها بابن في حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخر الالها آخر حكما ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التأنيث ووردان النون خارجا حصين لتحركه افتدبر (قوله في النهاية الخ) قال الدنوشري فيه نظرا لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التأنيث اعاب عليه في الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محتمل نظرا وأما يجوز يدين وزيد بن مسمى بهما فها بالتاء على قياس يازيد بن سعيد بالفتح اعتماد الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيمطل قول الشارح ولا في المثني ١٧٠ والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب فيه نظرا ما في المثني

في حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فنحو يا هند ببنت عمرو واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما خارجا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجوزة أبو عمرو بن العلاء سمعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يازيد بن عمرو وتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثني والمجموع مسمى بهما في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيد بن وبزيد بن حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح وبمسلمات بن عمرو بالكسر وبازيد بن عمرو وبازيد بن ابن عمرو وعلى من ضم تقول يامسلمات بن عمرو وبازيد بن عمرو وبازيد بن عمرو ومن أجرى الاعراب في النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا فلا اتباع في مسلمات اذا كسر التأنيث ولا في المثني والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفرأه والزنجشري واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحذف فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطأ كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو يحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول

والمجموع فلمما علمت وأما في نحو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح لا الأكثر كما علمت أيضا اه وأقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب ان القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث في النصب الكسرة وقوله وأما نحو - وزيد بن الحفان أرادانه مع كونه بالياء آت على القول بالاتباع تم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان أرادانه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح ولا في

جارية من قيس بن تميم تزوجت شيخة اغليظ الرقبه وان كان الابن خبرا انعكس الحذف فيمنون المخبر عنه وثبت ألف ابن خطأ تقول زيد بن عمرو بن تنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد بن أخينا بن تنوين زيد واثبت ألف ابن خطأ قالكم المذكور متعلق بشرط - ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فتزال أحد الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع (ان في ان يكمر) المنادى حال

المثني والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية مبني على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه في وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الاعراب الخ لا يمكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع فقوله وأما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشري ضمير اعرابه راجع للمذكر (قوله فيفتحها) أي ان ركب وقوله أو يضمها أي ان لم تركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يفتح آخره (قوله فنحو يا عيسى الخ) قال الدنوشري علل في شرح التسهيل عدم صحة تدوير الفتح في نحو يا عيسى بعدم الفائدة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال الدنوشري وحذف التنوين وما بعده واجب لاحاطة (قوله والالف الخ) قال الدنوشري قيده بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما قيل في ابن ياتي في ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثاني الخ) قال الدنوشري يتدبر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول أي نوان يكون مضافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على انه مفرد وبصير من القسم الاول واذا فتح ففيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول والثاني فذكره زيادة ايضاح انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغي لناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها المسئلة الوصف بابن في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل

قادم المنادى على الوجه له (قوله مضافا) قال الدنوشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف
(قوله يا سعد الخ) قال الدنوشري أشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد
ابن معاذ وسعد بن عباد وهى قوله فان يسلم السعدان يصح محمد * بمكة لا يخشى خلاف المخالف
فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا * ويا سعد سعد الخ زرجين الغطارف أحييتا الى داعي الهدى وتمنيا *

على الله في الفردوس منية عارف
يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشري الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلاف المار في بازيد بن سعيد انتهى
وأراد الخلاف المار من المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشري وشمل ١٧١ قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ

العلم واسم الجنس والصفة

نحو يا صاحب صاحب

زيد وخالف الكوفيون

في اسم الجنس فنعتوا نصبا

وفي الوصف فذهبوا الى ان

لا ينصب الا من وناقتقول

يا صاحب صاحب زيد ولم

يختلفوا في جواز الضم في

جميع ذلك وينظر ما وجه

مخالفة الكوفيين وما وجه

مذهبهم (قوله يا ضماريا)

الفرق بين هذا الوجه

وما قبله ان هذا يجوز معه

ذكر حرف النداء ولا يجوز

على الاول وان قيل ان

البدل على نية تكرار

العامل اذ هو تارة

معنوي (قوله واعترضه

أبو حيان الخ) اعترضه

واعترض المصنف انما

بردان سلم ابن مالك ذلك

والا فقد يستمسك بظاهر

تعريف التأكيد اللفظي

فانه صادق مع اختلاف

وجهى التعريف ومع

كونه (مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم
والفتح جاريان (في) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله

في نحو سعد سعد الاوس ينصب * ثان وضم وافتح اولا نصب

(فان ضمته) وهو الاكثر لانه منادى مفرد (فالثاني بيان) للاول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان

(يا ضماريا أو) مفعول باضمار (أعني) أو تو كيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز التوكيد

لاختلاف وجهى التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضع في

الحواشي وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بالاول (وان فتحته) أى الاول (فقال

سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم) أى زائد (بينهما) وهما ذاعبني على جواز اقحام الاسماء

وأشهرهم بأماه وعلى جواز فقيهه فصل بين المتضايين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني

لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف عمائل لما أضيف اليه الثاني) والاصل يا سعد الاوس سعد

الاوس فحذف من الاول دلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد رجل من قائلها وهو

قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو تو كيد لان المضاف اليه الاول مراد

أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان) الاول والثاني (مضافان للذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو

ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو العلم (الاسمان مركبان تركيب

خمس عشرة ثم أضيفا) الى الاوس كخمس عشرة زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو

سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خثعم

ابن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز

ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة

فالعلم (كقوله) وهو الاحوص (سلام الله يا ماطر عليها) * وليس عليك يا ماطر السلام

بتنوين ماطر الاول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير

(أعبد اهل في شعبي غريبا) * أو مالا بأالك واغتربا

بتنوين عبد امع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه

وجهها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا أى في حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبودية قاله ابن

السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمجازي (الضم) مطلقا لانه الاكثر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو)

اتصال الثاني بما لا يتصل به الاول (قوله والثاني بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم أن ينون

الثاني) قال الدنوشري فيه نظر اذ قال به بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لما كاد ما قبله المؤكده ومن ذكر انه تو كيد على رأى سيبويه

المراعى (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري لم يجوز فيه كونه مفعولا لمحذوف على قياس ما سبق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان

يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشري قد

بردان العاملين هنا معنى واحد لفظهما متحدة فكأنهما واحد فهو نظير قولك جاز يد وأنى عمرو والعاملان (قوله وهو أخو الخزرج

الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشري نحو قائمين اذا أريد به معين بنى على الواو والانصب بالياء وهل يجوز في

المعين الا أن بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبد اهل في شعبي الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مسامحا فيه لما عرج به في التسهيل ان المفرد

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضى على أن هذا من الشبهة بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشبهه بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كاس- يأتى فى أوزان الألف المقصورة وتقدم فى باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدوشى ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ١٧٢ ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لأنه عال

الثالثة بإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة بمعنى حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الإجراء وعدم التقاء الساكنين بحذف ألف يا واثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما إذا حذف ألف يا (قوله ووجهه حذف ألف يا) أى مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال فى الجمع مذهب الجليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أى غير متمكن فى الاستعمال وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه برفع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطم فى قوله اللهم فاطر السموات والأرض صفة له قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنه لم يسمع مثل اللهم الرحيم أرجئنا والآية ونحوها محتملة للنداء

ابن العلاء (وعيسى) بن عمرو بن يونس والمجرى والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه فى ضم (العلم) كما طر فى البيت الأول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى) فى نصب (اسم الجنس) كعبدا فى البيت الثانى قال ابن مالك أن بقاء الضم راجع فى العلم لشدة شبهه بالضمير مروج فى اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف فى تنوين المضموم فقيل تنوين لأن هذا المبنى يشبه المهرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الجباز قال فى المغنى وبقواه أقول لأن الاعم مبنى على الضم وخير فى النظم بين الضم والنصب فقال واضمم أو انصب ما اضطرارنا نونا * محاله استحقيق ضم يننا وتظهر فائدته ما فى التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابيع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجوز ضم

* (مسئلة * ولا يجوز نداء ما فيه أل) لأن نداءه يفيد التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال بالرجل عند البصريين (الائى أربع صور احداها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا الله بآيات الالفين) ألف يا ألف الله (و بالله بحذفهما) معا (و بالله بحذف الثانية فقط) وابتداء الاولى وعلى سيبويه جواز نداء الجلالة بأن أل لا تغارقها وهى عوض عن همزة اله فصار بذلك كأنها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجلالة فى النداء كما كان الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمى بقطع همزة تقول جاء فى أنصر واضرب بضم الهمزة فى الاول وكسرها فى الثانى ووجه حذفها فى الوصل النظر الى أصلها ووجه حذف ألف يا أن اثباتها يؤدى الى التقاء الساكنين على غير حده لكونها من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة (والاكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم فى آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجمع زيادة الميم وأل فى الاول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زيادتها آخر الكلمة زرقم قاله السيرافى وما ذكره من أن الميم عوض عن ياء هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الميم بعض أمنأخبر فيجيزون يا اللهم فى السعة ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنأخبر والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أى بين يا والميم المشددة (فى الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلى

انى اذا ما حدث ألسا * (أقول يا اللهم يا الهما)

والى ذلك أشار الناظم بقوله والاشتر اللهم بالتعويض * وشد يا اللهم فى قريض وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين احدهما أن يذكرها الجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك أريد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثانى أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم الآن تدعوى أى ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله فى النهاية الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوء بأل (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لأنه بمنزلة تابط شر لأنه لا يتغير عن حاله إذ قد عمل بعضه فى بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا فى أنصر قطع الهمزة والى هاتين أشار الناظم بقوله

* الامع الله ومحكى الجمل * (وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو) (الذى) قام

(و)

(قوله لئلا يجمع الخ) وتير كابا بداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) فى القاموس الزرقم يعنى للزاي

والقاف الشديد الزرق للوث والمذكر وفيه الزرق والزرق لون (قوله وذهب الكوفيون الى أن الميم بعض أمنأخبر) أى أقصده نابه بحذفت الهمزة وجعلها شيا واحدا كما فعل فى ذلك فى هلم على القول بأن أصلها هلم أم (قوله ويبطل ذلك الخ) يبطله أيضا أنه يخالف للمعنى بدليل أنهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله أقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدوشى المراد منه أنها تخرج

عن النداء المحض فلا ينافي انها في الاستعمالين الاخيرين تفيد مع غيره ودلائلها على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما في دعوى دلائلها على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلائلها على الغير بطريق التضمن لا أدري مامعنا الاقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالهما في ذكر مجاز مرسل والقريظة استجالة النداء وينبغي تحرير العلاقة (قوله لانه قد عمل بعضه في بعض) أي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكي بحالته ١٧٣ التي ثبتت له قبل التسمية) هذا

لامدخل له في الفرق لوجوده في المنطلق زيد وكان الاظهر أن يقول الفسرق ان الذي قام المانع من بقائه قبل التسمية وجوده بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيئا ان الجملة وأل فاذا زال أحدهما بقي الآخر * قلت لو صح هذا امتنع ندائه وانت تسم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادي هو المجموع وأل ليست داخلية على المجموع بل على جزء الاسم فاشبهه ما لوسميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذي وصلته فانما يحكي حكاية المفردات لا حكاية الجملة فالمنادي انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في آخر الذي ولهذا اذا سميت بآية م ضربته وأي موصولة لم تحل اعراب الرفع في أي بل تعرب بها بحسب العوامل فتقول رأيت آية م ضربته وممرت بآية م ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارباً زيداً وممرت بضارب زيداً ولما كانت الصلة لا تدخل لها في ذلك مثل الموضع بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك الى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبهه بقوله يا خليفة هيمه نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول ما عليه لانها في التقدير داخله على غير أل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمنزلة القبح التجمع بين يا وأل والجاريا القرية لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان تقدير ابن مالك صحيح ومنزلة القبح بدليل قولهم قضية ولا أباحسن لها فان تقديره ولا مثل أي حسن فلولا ان تقديره بمنزلة القبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجهه وللازم عمل لافي المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لافي المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) واليه أشار الناظم بقوله * وباضطرار خص جمع يا وأل * (كقوله

(و) يا (التي) قامت (وصوبه الناظم) في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثنه في بقية كتبه * فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمى بالذي قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكي لانه قد عمل بعض في بعض كفي الجملة * قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود أل وذلك المانع اق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيئا ان الجملة وأل فاذا زال أحدهما بقي الآخر * قلت لو صح هذا امتنع ندائه وانت تسم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادي هو المجموع وأل ليست داخلية على المجموع بل على جزء الاسم فاشبهه ما لوسميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذي وصلته فانما يحكي حكاية المفردات لا حكاية الجملة فالمنادي انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في آخر الذي ولهذا اذا سميت بآية م ضربته وأي موصولة لم تحل اعراب الرفع في أي بل تعرب بها بحسب العوامل فتقول رأيت آية م ضربته وممرت بآية م ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارباً زيداً وممرت بضارب زيداً ولما كانت الصلة لا تدخل لها في ذلك مثل الموضع بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك الى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبهه بقوله يا خليفة هيمه نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول ما عليه لانها في التقدير داخله على غير أل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمنزلة القبح التجمع بين يا وأل والجاريا القرية لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان تقدير ابن مالك صحيح ومنزلة القبح بدليل قولهم قضية ولا أباحسن لها فان تقديره ولا مثل أي حسن فلولا ان تقديره بمنزلة القبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجهه وللازم عمل لافي المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لافي المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) واليه أشار الناظم بقوله * وباضطرار خص جمع يا وأل * (كقوله

عباس يا الملك المتوج) والذي * عرفت له بيت العلاء عدنان فجمع بين يا وأل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبغداديين) والكوفيون في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جازى الله بالاجاع فيجوز يا بالرجل قياساً عليه بجماع ان كلامهم ما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا في الغلمان اللذان فرا * ايا كما ان تكسبا ناشرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول في الغلمان اللذان فرا وأجاب المازعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

(الفصل الثالث في أقسام تابع المنادي المبني وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادي) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما ان يكون) التابع (نعتاً أو بياناً أو توكيداً

وقوله وكأنه الخ معناه ان الموضع مثل به مجرد الينبه على انه ليس كجملة لعدم عمل بعضه في بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل انما يكون قاله اشبهه الشاطبي لوتعين تقدير مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان أباحسن في تأويل فيحصل أي ولا فيحصل لها بل عمل الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشري مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف * (الفصل الثالث) (قوله المبني) قال الدنوشري هذه العبارة وقع نحوها لابن المحجب قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادي المبني غير المستعانت الذي في آخره زيادة الاستعانة فان توابعه لا ترفع نحو

بازيد او عمرو ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور وباللام لا تكون الا مجرورة تقول بالزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها الظهور الاعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المبني بيان لمنطوق قول النظم ذي الضم وحكم مفهوما وهو المنادى المعرب أن بوافقه غير البدل والنسق فيجب نصبه ولو لم يكن المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين لمبني كما يبينه المصنف (قوله ان يكون مضافا) ولم تكن الاضافة غير محضه فيجوز رفعه وكما مضاف شبهه كما جزم به السيوطي ان كان صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستلحا حيث يجب نصبه انه في حكم المقر وهو تابع فيغتنق فيه ما لا يغتنق في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يجوز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت زائدة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جاءني هؤلاء الكرام بجرا الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على المحل لكن لما كانت

الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وترتد بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لارجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدوشري ظاهر الاقتضار على ذلك ان البيان ليس مثلها وما ينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما شبهه (قوله فان رفعه الخ) قضيه جـ واز قطع التوكيد ويحذفه ما صرح به في شرح الازهر به تبعاً للمصنف في بعض كتبه ان ألقاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت

(و) الامر (الثاني ان يكون) التابع (مضافا مجرودا من آل) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو) البيان (نحو يا زيد أبا عبد الله) (أو كيد نحو) (يا تميم كلهم أو كما) (نصب صاحب وأبا وكل وجوابا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والقرأ والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير حي به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى المحصور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وقد اجتمع في قوله فيما أيها المهدي الخنا من كلامه * كأنك يصفو في ازارك خرق ويصفو بضاد وغين معجمتين بصوت فخرق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال واما قو لهم يا تميم كلهم فان رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلهم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف أي كلهم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله * تابع ذي الضم المضاف دون آل * الزنه نصبا * (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الإشارة) فيهما (اذا كان اسم الإشارة وصلة لذاته أي اداء نعته) (نحو يا أيها الناس ويا أيها النفس) فاي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا واما التنبيه فيهما مازائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوب مراعاة للفظ أي وأية انما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب لداخل عليه وكذا القول في أمثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله * واياهما محبوب آل بعد صفه * يلزم بالرفع * (و) نحو (قولك يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (ان كان المراد أولاداء الرجل) والمرأة وانما أتيت باسم الإشارة وصلة لذاته كما فيجب رفع نعتها مراعاة للضم المقدري اسم الإشارة وانما يلزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك أشار الناظم بقوله وذا إشارة كأي في الصفه * ان كان تركها يفتت المعرفة

وان (قوله فبفعل محذوف) قال الدوشري برده انه يلزم عليه ايلاء كل مضافة لضمير العوامل اللفظية وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول أشبهه بساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وآخر النسق والبدل لانهم في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمهما الخ) حاصل هذا ان ضمة النساء بنائية وضمة أي ضمة اجماع وهذه عكس ما يتخيلة الناس وان الشبيهة نزل مع أي منزلة الشيء الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحقت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو هذا فلما جرى أولا مجرى المجرى ذلك المجرى آخر الحذف ألقه فان قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا اتباع كراه امرئ (قوله وانما جاز) أي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونهم مرفوعين لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد مخالفته وتعليله الوجوب بان المقصود بالنداء هو التابع واسم الإشارة وصلة الى ندائه يأتي هنا وبه عمل بعضهم (قوله لذاته) أي الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشييت الضمائر ولو قال وانما يلزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت

لقرينه في قوله فيجب رفع نعتهم ما سلم من ذلك هذا ومع انهما المقصودان بالنداء في ان لا يكون محلها منصبا لهما بحسب الصناعة
 ليسا معولين بل تابعا (قوله واستشككاه ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله به هذا النص في المغني في بحث ال و زاد في الجملة
 السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشككاهما ان الب ان تعرف من المبين وهو
 جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قدر نعتا
 فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الاشارة وتبين بدعيها بافادته الجنس
 المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيه ما قاله نظر لان الذي يؤول النحويون بالحاضر أو المشار اليه انما هو اسم الاشارة
 نفسه اذا وقع نعتا كمرت بز هذا وأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يحمل معنى ما قبله تفسيره الى انتهى
 ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان مؤولا بذلك كان مساويا
 لاسم الاشارة لكن قضية ما في بحث ال انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد الخ وانظر قوله
 في بحث ال لدلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم مؤول بقولك الحاضر والحوج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المز يد هنا ان مجرد
 جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل ال للعهد ما مر في بحث ال ١٧٥ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق

بقي أنه مر في عطف البيان
 ان قول الجر جاني
 والنحوي يرى ان البيان
 أعرف مخالف لقول
 س في باه اذا الجملة
 فلاشكال انما يتجه على
 قولهما وليتأمل ذلك مع
 قول ابن عصفور ان ما ذكره
 في الجواب معنى قول س
 وقد يؤخذ منه أن ما ذكره
 س لا ينفي كلام الجر جاني
 والنحوي يرى بناء على
 هذا التفصيل فلا يتم
 لاعتراض الرد عليه ما
 بكلام س كما بينهما عليه
 هناك (قوله أو موصول)
 الموصول حينئذ في محل
 رفع وكذا اسم الاشارة

وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما اجاز فيهما الرفع والنصب على ماسيأتي (ولا يوصف اسم الاشارة
 ابدا) في هذا الباب وغيره (الابما فيه ال) نحو مرت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا لاسم الاشارة
 واستشككاه ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون أعرف من
 المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور
 فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا
 قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مرت بهذا وهو الرجل المعهود بينهما فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل
 عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أي وأية في هذا الباب) المعهود للنداء
 (الابما فيه ال) من معرفتها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيها المرء أو يا أيها الذي نزل عليه الذكر
 ويا أيها التي قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصعق مما هي فيه لالح الاصل أو الغلبة (أو باسم الاشارة)
 العاري من كاف الخطاب (نحو يا أي هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان وإلى
 ذلك أشار الناطم بقوله وأيهذا أيها الذي ورد * ووصف أي بسوى هذا بر
 (و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فان نصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيهه لفظ المنادى
 بالمرفوع تنزيلا لمحرك البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة تحركة الاعراب بسبب دخول
 العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرفع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو
 العامل في المتبوع في غير البدل والافان الرفع والقول بان الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج
 عليه والخاص من رتبة هذا الاشكال ان يحاول في المادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى

في المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي (قوله العاري من كاف الخطاب) قال الدونشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم
 تو الى خطابين اذا المنادى متضمنا له (قوله تنزيلا لمحرك البناء الخ) قال الدونشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين الهندي المفسر في
 شرحه على كافي ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادى والرفع بالشبه بالرفع في كون أثر كل عارضا طرذا ولم يظهر أثر هذا الشبه في
 المنادى لمكان البناء وظهر في التابع لاحتمالها الى المؤثر انتهى وقوله في كون أثر كل عارضا طرذا فيه نظرا لان الضمة مثلا في المنادى
 ليست أثر ألياء وانما هي أثر علة بناء المنادى التي قررناها وقوله ولم يظهر الخ لوجهه لان ياعلى ما قرره انما أثرت الرفع في التابع لتأثيرها
 ضمة البناء في المتبوع فقد تقررت بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لمكان البناء مما طهر للشيخ على العصامي مع
 مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والخاص الخ) قال الدونشري لك أن تقول عليه لا يتخلو الخ من كون العامل في التابع لفظيا أو معنويا
 وظاهره ان ليس معنويا فبقي أن يكون لفظيا أو يتجه عليه ان العامل اللفظي اما ملفوظ به أو مقدر لا جائز أن يكون ملفوظا به وهو ظاهر
 ولا جائز أن يكون مقدر لان المقدر في النداء ادعوى ونحوه لا يحصى عن هذا الاشكال الابان يقال نختة رانه لفظي ولا نسلم انحصار
 اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التلفظ به ومن دون تقدير فيه ونظيره العامل في عطف
 التوهم مثل قولنا ليس زيد قاهدا ولا قائم بحجر قائم فان العامل في المعطوف البناء المتوهمه وهي ليست ملفوظا بها في الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادى مقول به وقد اعترضنا بامتناع الفاعل كما ذكر فلم لم يعتبر كل مقول به نائباً عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا الخوج الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الاطلاق فهي نمكة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرافها ولو ذهبنا الى ان حركة تابع المنادى حركة اتباع لاحركة اعراب ما يلزم عليه من التمحولات لكان له وجه وجيه لكننا لم نطاع على أحد ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدراً فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع قامت لاصح الذهاب الى ما ذكر من الاتباع لعدم تانيه فيه اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الآن يقال بمكة تباع الحرف للحركة وبالعكس مولانا على العصامي وكانت عبد الله (قوله) والتقدير مدعو زيد (قال) الدنوشي لوقال بدله نودي زيد مثلاً لكان أولى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجهه لرفع مدعو الاعلى مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الراجع المكتفي

به (قوله) المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضي ووجه جواز الامرين فيهما المحاقه - ما بالمفرد لان اضافة المقرون بال كلا اضافة ولم يلحقابه اذا نودي مستقائين محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل فالحقابه تابعين للشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما - ما اعراب ولم يلحقابه مستقلين محافظة على الاعراب فروعي الاعراب في الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلا مع انه ليس مما تقدم انه يجوز بنؤه (قوله) والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جازان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وأنتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في

والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع (الثاني ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيداً وكان معطوفاً مقروناً بال) فالنعت (نحو يا زيد الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (يا غلام بشر) بالرفع (بشر) بالنصب (و) التوكيد نحو (يا قسيم اجمعون) بالرفع (واجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سواه ارفع أو انصب * وكما قال الله تعالى يا جبال أوتيني معه والطير قرأه السبعة بالنصب (عطفاً على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي وبنو نيس والجرمي (وقري) في غير السبع (بالرفع) عطفاً على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) (والمأزني) (وقدروا بالنصب) في الطير (على العطف على فضلا من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلاً) والتقدير وآتينا الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت أل) في المعطوف (للتعريف مثلاً في الطير فاختار النصب) في المعطوف (أو غيره) هي الزائدة (مثلاً في السبع فاختار الرفع) وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه لاكثر وجه اختيار النصب ان ما فيه أل لم يجز أن يلي حرف النداء فلم يجعل نفعه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء معاً الا عرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان أل في نحو السبع لم تعد تعريفاً كما هي اليست فيه فياز يدو السبع مثل ياز يدو سبع وأل في نحو الطير مؤثرة تعريفاً وتركيباً ما شبه ما هي فيه المضاف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن محبوب أل مانسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقي (و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه تابعاً ما يستحقه اذا كان منادى مستقلاً وهو البدل والمنسوق (المجرد من أل) فيضم ان كان مفرداً وينصب ان كان مضافاً والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعلاً * كاستقل نسقاً وبدلاً (وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالتائب عن العامل تقول) في البدل المبرد (يا زيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد الجرد من أل (يا زيد بشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) في البدل المضاف (يا زيد يا عبد الله بالنصب) كما تقول يا عبد الله (وكذلك) في المنسوق المضاف الجرد من أل (يا زيد يا عبد الله) بالنصب كما تقول يا عبد الله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق الجرد من أل (مع المنادى المنصوب) فيضمان أن كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر يا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ما يابعد الله أخا زيد يا عبد الله وأخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافاً للمأزني

العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلة من كل وجه ويوضح هذا والكوفيين انك تقول ليس زيد خارجاً ولا عمر وذاهما فاعاطف ناب عن ليس في العمل وليس بمنزلة ألا ترى انه لا يجوز وليس لا عمر وذاهما (قوله) وهو البدل لم يقيده أيضاً بالخلو من أل فاقضى جواز ابدال ذي أل فانه لا فرق في الحكم وفي المعنى مع خلاقه ووجه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما يأتي (قوله ان كان مضافاً) قال الدنوشي كان ينبغي أن يزيد عليه قوله أو شبيه بالمضاف (قوله) وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكبت على قول النظم واجعلاً * كاستقل نسقاً وبدلاً لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقاً (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب وأما

الموضع فلان عبد الله لا موضع له لا ذم ولا غيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعده هذا ما نه نحو وحسبت زيدا وعمر حاضر بن ويجوز عندى ان يعتبر في البديل حالان حال يجعل فيها مكسقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالنوكيد والنعت والبيان والذم في ذى ال في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو ياتم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على ان العامل في البديل منه عامل في البديل (الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) (قوا بالالف) قال الدنوشري قديقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظي كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلوو كان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوا للالباس) قال الدنوشري مراده انه اذا حذف ياء و قيل يافتي مثلا التيس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر ان اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتأمل (قوله المتقدم القسمين) يعني ان افراد اسم ١٧٧ الاشارة مع ان المشار اليه مثنى لتأويله

بالمقدم وقد أسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتأويل بل اذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أوله أو بالوصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التأويل كان المناسب ان يقول أى ما تقدم اذال في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لاموصولة لان المراد به الثبوت (قوله ونحو والليل اذ اسير) مثال للتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه أجرى مجراه وفي شرح هود الجحان للجلال السيوطى ان بودج السدوسى سال الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على باني ليله ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه والليل لما

والكوفيين في نحو يزيد وعمر اوقال في شرح التسهيل اجرو المنسوق العارى من أل مجرى المقرون به اقال ومارواه غير بعيد من الصحة اذ المينوا عادة ياقان المتكلم قديقصدا يقاع نداء واحد على اسمين كما يقصدان يشتر كافي عامل واحد اه

(الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) * الدالة على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المادى (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياءه) المضاف هو الياء (واجبة الثبوت والفتح نحو يافتي ويا قاضى) فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لثلاثى ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلها على الياء (و) القسم (الثانى ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياءه ثابتة لا غير) فانها في حكم الانفصال فلم تخرج ما اتصلت به فلم تست كياء قاضى (وهى امام مفتوحة أو ساكنة نحو يامكرمى ويا ضارنى) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدماني باب المضاف الى ياء المتكلم واحتزب المشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضى فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الاتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهى ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبوا ولا مأخو يا غلامى فلا كثر) فيه (حذف الياء أو الالقاء بالكسرة نحو يا عبادى فاتقون) أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل اذ اسير) ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء (نحو يا عبادى لا خوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو يا عبادى الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحريكها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء (نحو يا حيرتا) والاصل يا حسرتى بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتى بفتحهم ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والفارسي والمجازنى (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها تقول يا حسرة (قوله) واستبراجع ما فات منى * (بلهف ولا بليت ولا لوى) فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولى) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل (يا لهفا) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات منى بقولى يا لهفى ولا بقولى باليتنى فعلته لا بقولى لو أنى فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو (وهم من) يحذف الياء (ينتمى من الاضافة بنيتها ويضم الاسم)

(٢٣ تصریح فی) كان لا يسرى وانما يسرى فيه نقص من حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار الى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوا وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هى مضاف اليه أو لا محل تأمل اه وأقول قال الشهاب القاسمى الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر وظهر أثره في التابع بل قديسمى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتأمل (قوله المنقلبة عن الياء) أى فهى بدل عنها لا عوض فاندفع ان فى حذفها جعابين حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولى يا لهفا) هـ هذا لا يلقى كون قوله بلهف بالياء الموحدة أوله الا ان يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولى باليتنى) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير الى كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهره انه مبنى على الضم وهو اختيار المصنف والمماثل به تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

بحركة المشابهة أى مشابهة للنكرة المقصودة كذا قيل اه وأقول يابى على الأثر تحقيق الكلام وفى حواشى المحميد ما نصه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه قد درا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام فى المنادى المضاف الياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدونشوى فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا يتم صرفها على هذين اللفظين والمدار فيه ساعلى القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو على الشلوبى وزهدا لم يلبس يعنى ١٧٨ بالمنادى المعتل عليه (قوله تشبيهها بالنكرة) قال الدونشوى قد يقال وجه الشبه انه ليس

علم او ليس فيه أل ولا
اضافة ظاهرة (قواه وظاهر
كلام الموضح الخ) لا قرب
عندى ان الخلاف بين
الموضح وصاحب النهاية
معنوى وانه على كلام
الموضح نصبه بمقدور كفى
سائر المضافات للياء منع
من ظهوره الاشتغال
بحركة مشابهة للنكرة
المقصودة وان حكمه فى
الاتباع حكم المضاف وعلى
كلام صاحب النهاية هو
فى محل نصب وحكمه فى
الاتباع حكم المبنى على الضم
ودعوى انه على طريقة
الموضح عمومى لمعاملة
المفرد فاعطى حكمه
وان لم يكن منه حقيقة
فيه خفاء وقول الشهاب
القاسمى انه يجب وزان
يجرى حكمه فى الاتباع
على ما عوض له من البناء
على الضم تشبيهها وان كان
من أقسام المضاف أى فلا
يلزم فى تابعه على طريقة
الموضح النصب محل نظر
هذا ورجح المرادى القول

المضاف للياء (كما تضم المفردات) فى غير الاضافة (وانما يفعل ذلك) الضم (وما يكثر فيه ان لا ينادى
الام مضافا) كالام والاب والرب جملا للقليل على التثنية (كقول بعضهم يا أم لا تفعل) بضم الميم حكاه
يونس (وقراءة آخر ب السجى أحب الى) بضم رب لان الام والاب الاكثر فيه ما ان لا ينادى الام مضافين
الياء والاصل يا أمى وياربى في حذف الياء تخفيفا وبذا على الضم تشبيهها بالنكرة المقصودة بخلاف
يا عدوى فلا يجوز يا عدوى بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لان نداء مضافا للياء لم يكثر وظاهر
كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح فى
النهاية بالتأني فقال جعلوه معرفة بالقصد فينوء على الضم وهذه الضمة كهى فى يارجل اذا قصدت رجلا
بمعينه اه واعل هذا هو الذى حمل الناطم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات فى قواه
واجعل منادى صح ان يضاف ليا * كعبد عبدى عبد عبد عبد

والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنووية لانهم جعلوه لغة فى المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن
لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيه ما مع اللغات الست) المقدمة اربع آخر
بأى ذكرها وأفصح الست حذف الياء وبقاء الكسرة نحو يا أبى ويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة
أو متحركة بالفتح نحو يا أبى ويا أمى ثم ثبوتها بالفتح نحو يا أبى ويا أمى ثم حذف الالف وبقاء الفتح نحو يا أبى
ويا أم بفتحهما أو أقلها الضم نحو يا أبى ويا أم بضمهما أو الربعة الباقية (ان تعوض) اذت (تاء التانيث
من ياء المتكلم وتكسرهما هو الأكثر) فى كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه
قبل بقاء المتكلم وزال حين طالت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء لام فتحوط وتوجيه الفراء بان الياء فى النية
رده الزحاحى بانه لا يقال يا أمى (أو تفتحها وهو الاقرب) لان التاء تبدل من ياء حركتها بالفتح فتحرى بها
بحركة أصلها هو لا صل فى القياس وقيل لان الأصل يا ابتا ويرد ما رد قول الفراء (أو تضمهما على
التشبيه بنحو ثمة ههـ وههـ شاذ) حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا أمت بالضم وأجازته الفراء
والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبما الكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم
قرئ فى الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فتقيل يا ابتا ويا أمتا) وعليه قواه * يا ابتا علك أو عساكا *
(وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقواه) * أقول يا اللهم يا اللهم * وسبيل ذلك الشعر (وزعم
ابن مالك ان الالف فى يا ابتاهى التى يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستهتات وانها ليست
بدلا من الياء والاول قول ابن جنى وربما جمع بين التاء والباء فتقيل يا بتي ويا أمتى وعليه قواه

أيا بتي لازلت فينا فائما * انما أمل فى العيش ما دمت عاشا
وهو ضرورة خلاف الكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا الذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما
قيل يا ابتات وعليه قوله * كأنك فينا يا ابتات غريب * فتقيل أرا ديا ببت ثم أشبع وقيل أرا ديا ببتا ثم قلب

الذى هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوى الاضافة لكان فى الأصل صفة لاى وأسماء الله لا يوصف وقيل
بها أى فتعين كون الأصل ياربى ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبنى على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتأمل فانه غير
ظاهر (قوله ان تعوض تاء التانيث الخ) قال المحميد انه عوضت تاء التانيث عن الياء اذ أضيف اليها الاب والام لانهم ما مظنة التثنية
والتاء تبدل عليه كما فى علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى فى هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على
ما قبل التاء منع من ظهوره الاشتغال الهل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتفتح ما قبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى يسبقها اعراب
المضاف اليها وهذا ظاهر (قواه وربما جمع الخ) قال الدونشوى يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أى قلبا ما كانا يان قدم

الالف على التاء وآخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا * (فصل) * (قوله فلا كثر) قال الدنوشري يعلم منه انه يأتي فيه الالف المارة مع الالف وبذلك صرح شراح كافية ابن المحاجب وغيرهم ولا يكن هذا يحالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر المحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الا ان كان الح استثناء من قوا فالتاء ثابتة ١٧٩ لا غير الا ان المحذف لازم لما ذكره

المصنف فتركه اختصارا ثم ان في كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر موضع المضمحل لان الظاهر ان يقول الشارح حذفها أي الياء لتقدم ذكرها وكان الظاهر ان يقول المصنف عنها (قوله ثم قال الزجاجي الخ) ظاهر هذا ان الزجاجي وأصحاب أبي حيان متفقون على موضع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف اليه وفيه نظر اذ على الترتيب ليس هناك اضافتان فتدبر (قوله وقال في الارتشاف الخ) قال الدنوشري وينظر على كلامه هل هما خمسة عشر في البناء أولا * (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) *

ولما أسماء لازمت غير النداء منها غلامك كما تقدم في كلام الدنوشري وسياتي في كلام الشارح أول الندبة (قوله ولا مفعولة) أي في غير النداء (قوله كناية عن نكرة الخ) قال الدنوشري هـ هذا غـ ير واضح لانه من المعلوم انه لا دلالة له

وقيل أراد يا أبا على لغة القصر ثم قدر المحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله

وفي النداء أبت أمت عرض * وأكسر وافتح ومن الياء التاء عوض

(ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاءني أبت ولا رأيت أبت) ولا مرت بابت (والدليل على ان التاء في يأبت ويأمت عوض من الياء انه لا يكادان يجتمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) (الدليل على ان التانيث انه يجوز ابدالها في الوقف هاء) عندهم وهو البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء صياقلة وحجة الفراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين ورسمت في المصنف بالتاء ويجوز رسمها بالتاء

* (فصل) * واذا كان المنادى مضافا الى مضاف اليه (نحو يا غلام غلامي) (والياء ثابتة لا غير) ولا يجوز حذف الباء من المنادى وهي اماها كنة أو مفتوحة (كقولك يا ابن أخي ويا ابن خالي) هـ يا بنت أخي ويا بنت خالي (الا اذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فلا كثر) حذف الياء (والاجتزاء بالكثرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تتركيب بل اضافة ثم قال في الارتشاف نقلا عن أصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا عاها هو الياء فليس الاضافة واحدة اهـ (أو أن يفتح) ثم قيل (للتركيب المزجي) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عموما ما قبل الياء ألفا فت الالف وبقية الفتحة ذالا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وأبي عبيد ووحكى عن الاخفش (وتدقري) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما أشار الناظم بقوله وافتح واكسر وحذف الياء استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر (و) (العرب) لا يكادون يشبثون الياء ولا الالف (فيها) ما (الاف الضرورة) كقوله (وهو أبو زيد السائي واسمه حرمله بن المنذر في مربية أخيه) (يا بن أمي ويا شقيق نفسي) * أنت خلقتني لدهر شديد (وقوله) وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة

(يا بنت عمك لا تلومي واهجعي) * وانمي كل انمي خضاب الاشجع

ويروى * لا يخرق النوم حجاب مسمعي *

* (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) *

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة (منها فل) بضمه (وفلة) بفتحهم الاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة وقال ابن مالك وجاعة) منهم ابن عفرو وابن العلاء فلة كناية عن علم من يعقل ففل (بمعنى زيد و) فلة بمعنى (هذو ونحوهما) من اعلام الانباء ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لازم من قواه ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلان وهما كنايةتان عن علم من يعقل فانه المرادى (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخبرني بعض الافاضل ان الدماميني صرح بانها مادان على اللفظ فليتاامل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اهـ واعلم ان ظاهر ما تقدم من ان فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة انه ماستعمل لان استعمال النكرة المقصودة يجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والا قرب انه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فل لانه المناسبات اقصرهما على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر انه جعل هو تو كيد الابن مالك أو بدلا منه وهو غـ ير جائز فلو بقي المتن على حاله كان أولى اذ

بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذي هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لافل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان أصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان أصلهما افلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيدومادته فلى وتصغيره فى لى اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامة نون وأصله فلان ثم رخم بحذف الالف النون ومادته فى ل ن وتصغيره فى ل ن وتصغيره فى ل ن وأصله فلانا القيل فى ترخيمه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلى تفضل منه ابلى بالموجى * (فى لجة امسك فلانا عن فل

فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعماله (فى غير النداء) (مجرورا) (بعن) (للضرورة) وصرح بذلك فى النظم أيضا فقال * وحرفى الشعر فل * وليس كذلك (والصواب ان أصل) فل (هذا) (المجرور) (بعن) (فلان) وانه حذف منه الالف والنون) (والتقدير امسك فلانا عن فلان أى عن ذكره فى لجة بفتح اللام أى اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو) (للضرورة) (كقوله) (وهو وليد

(درس المنازل) (حذف الزاى واللام ضرورة ودرس عقاوم متاع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفى آخره سين مهملة والسويان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون أسماء واضع) (ومنها لؤمان بضم الواو وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) (والخبث) (ونومان بفتح الواو وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم

وفل بعض ما يخص بالنداء * لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) (بالعين المعجمة) (وفى سبأ لاكر) (بمعنى) يا غادر يا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) (فيعاين عليه ما أشبهه) (و) (اختار) (ابن مالك) (كونه سماعيا) (والىه أشار فى النظم بقوله) (وشاع فى سبأ الذى كور فعل * ولا تنفس) (و) منها (فعل) (بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعله) (أو تعيلة) (كفساق وخبث سبأ المؤمن) (بمعنى) يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله) (وهو الخطيئة) (بجوارم) (أنه) (أطوف ما أطوف ثم آوى * (الى بيت قعيدته) (لكاع) (فيعيدته) (مبتدأ) (لكاع خبره) (فاستعمله) (فى غير النداء) (خبرا) (ضرورة) (وقيل) (للضرورة) (والخبر قول محذوف

والتقدير تعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وتعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيته (وبنقاس) (فعال) (هذا) (الذى هو سبأ المؤمن) (وفعال بمعنى الامر كنزال) (بمعنى) انزل وترالك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثى) (مجرد) (تام متصرف) (تصرفا كاملا) (خرج نحو دحرج) (لانه رباعى وشذذالك من أدرك) (و) (خرج نحو) (كان) (لانه ناقص) (و) (خرج نحو) (نعم وبش) (لاهم) (ما جامدان وخرج نحو يذرو يدع لانها ناقصة التصرف هذا مذهب سيبويه (و) (خالقه) (المبرد) (فى الثباين فقال لا يقال منهم الامام سمع و) (لا يقىس فيهما) (والاول) (أصح) (والىه أشار الناظم بقوله

* واطردا * فى سبأ آلاشى وزن يا خبات * والامر هكذا من الثلاثى

* (هذا باب الاستغاثة) *

وهى نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة (اذا استغاث اسم منادى وجب كون الحرف) (الذى ينادى به المستغاث) (يا) (لانها أم حروف النداء) (و) (وجب) (كونها مذكورة) (لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم) (والحذف منافى لذلك) (وغلب) (فى المنادى المستغاث) (جره بلام واجبة الفتح) (لانه وانع

هو فى المتن راجع الى القول والشارح راجعه الى القائل (قوله) (الموجى) (المراد به هنا) (الفلاة التى لا اعلم بها) (ويطلق على الرجل الا هو ج كفى قوله شهدا اذا ما نام ليل الهو جيل (قوله) (وفعل) (قال) (الدنو شرى المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتى) (قوله) (والخبر قول محذوف) (فيه) (نظر لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح) (قوله) (خالقه المبرد) (فيه) (حذف الفعل وبتاء رافعه فى غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيها) (الامام سمع لا يحسن مزج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقىس وانما كان اللائق به ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد على انه مبتدأ خبره لا يقىس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيها ما الامام سمع * (هذا باب الاستغاثة) * (قوله) (وغلب جره) (صرح) (بانه ليس فى نوابغه حينئذ) (الاجزوفى النهاية) (لا يعد نصب الصفة جملا على الموضع

اذ الحقت المثني والجمع على
حده صار امين بن علي
الياء (قوله العجيب) قال
الدنوشري صفقة للعجب
ويقال ايضا عجاب بضم
أولاء كما يقال رجل طويل
وطوال وفعل وفعل
بتعاقبان في المعنى نحو كبير
وكبار فان قصد المبالغة
شدد نحو كبير في قوله
تعالى ومكروا مكرا كبيرا
مرزوقى (قوله يا عجبيا)
قال الدنوشري ينظر هل
هو من القسم الاول أو
الثاني أو ليس واحدا
منهما فيشكل الحال (قوله
القوباء) هي الداء الذي
يظهر بالجسد ويسمى
خزازا وجعها قوباءات
ويقال قوباءا يسكون الواو
والصرف وجعها قواب
(قوله وقد يخلو المتعجب
منه) قال الدنوشري ينأيه
ظاهر قول المرادى جاء
عن العرب في نحو
يا للعجب فتصح اللام
باعتبار استغاثته وكسرها
باعتبار الاستغاثه من
أجله وكون المستغاث
مخدوفا فيعلم منه ان ذلك
مستغاث أو مستغاث به
لامتعجب منه فليتأمل
(هذا باب الندبة) *
(قوله وهو المتفجع عليه
الخ) أى بيا والادخل
المجروفي نحو تفجعت

موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله * اذا استغيث اسم منادى خفضا *
باللام مفتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يا الله) للمسلمين (وقول الشاعر
بالقوى وبالا مثال قوى) * لا ناس عتوهم في ازدياد
(الان كان) المستغاث بيا المتكلم نحو بيا أو (معظوفا) على مستغاث (ولم تعد منه يا فتكسر) اللام نحو
بازيد ولعمرو للمسلمين فان أعيدت معه ياء تحت اللام نحو بازيد ولعمرو للمسلمين وعليه البيت
السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر ائذيا
(ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (يا الله للمسلمين) بكسر لام
للمسلمين (وكقول الشاعر) يبكىك ناء بعيد الدار مغرب * (بالكهل وللشبان للعجب)
بكسر لام العجب الآن يكون المستغاث له ضمير اغير بيا المتكلم فتفتح لامه نحو بازيد لك أوله ويجوز
أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يا لك لى تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية (ويجوز أن
لا يبتدأ المستغاث باللام فلاكثر حينئذ أن يختم بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار
الناظم بقوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف * (كقوله

يا يزيدا لا أمل نيل عز * وغنى) بعد فاقة وهو ان
فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولا أمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل
بفتح النون مصدر نال مفعول أمل والعزم مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل
(وقد يخلو) المستغاث (منهما) أى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث
كقولك يا زيد لعمرو (كقوله أيا قوم للعجب العجيب) * وللغفلات تعرض للاربيب
فالاحرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف ليا المتكلم مخدوفا اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث
له والغفلات عطف عليه والاربيب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من
غير فرق والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثله اسم ذو تعجب ألف * وهو على قسمين أحدهما ان يرى
أمر أعظم ما فينادى جنسه (كقولهم يا لئسا ويا لئلا واهى اذا تعجبوا من كثرتهم) والثاني ان يرى أمرا
يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ومكانة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله
يا عجب الهذه القليلة * هل تذهبن القوباء الريقة

وهذا البيت لا عراى أصابته قوباء فقليل اذا جعل عليها شيأ من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب
فتعجب من ذلك والقليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب
(هذا باب الندبة) *

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز
* وقت فيه بامر الله يا عمرا * أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بحجب شديد أصاب
قوسا من العرب واعمره واعمره (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول تيس العامري
فوا كبدا من حب من لا يحبنى * ومن عبرات ما لمن فناء
أو لكونه سبب ألم كقول تيس الرقيات

يبكىهم الدهماء معولة * وتقول سلمى واززيته
وكقول القائل وامص يبتاه لان الرزية والمصيبة سببا للالم الذى حصل له وصورة المندوب صورة المنادى
المخاطب وليس منادى ألا ترى انك لا تريد منه ان يحبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك
لان خطاب أحد المسلمين يناقض خطاب الآخر ولا يجتمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك

على زيد قال الدنوشري والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشري من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أى لفظاً أو تقدير أو ذلك ان كان من قبل الندبة كالموصول اذا لم يجعل من الشبهة بالمضاف ويأتى تفصيل الكلام فيه قريباً (قوله أو مطولاً كما في نحو واضرباً عمراً) يؤخذ من قواه الألف فذلك لا يندب الا المعرفة الخ جل قوله أو مطولاً على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي (قوله وافتقار الخ) قال الدنوشري وبندبه ألبى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على ابلى المادب اه والشاهد في قواه وافتقار حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قواه ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لانه الاصل في المندوب المنرد والضرورة تدفع بالتنوين مع البتاء على الأصل وأما قواه وأين معنى فقعس فلا شاهد فيه لانه غير مندوب (قوله الا انه لا يكون نكرة) هذا ما هو في المتفجع عليه أما المتوجع منه فأنك تقول واصيد امه وان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال وأيهاه) أى في ندبة أى وهما التنبه حتى يهاجروا عما يضاف اليه أى وحذف أنفها لانتفاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة (قواه وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذي اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذي اشتهر به لكن فيه حذف العائد المحرور بمثل ما حربه الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لان الاول متعلق بـ يندب والثاني باشتهر وكان المعنف راعى هذا الامر اللفظي لكن يرد عليه انه لا يلزم من اشتهار الصلة ١٨٢ اشتهار الموصول بها في الذي اختاره تفويت رعاية المعنى لمرعاة الصنعة اللفظية مع

امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وإبدال الفعل اليه (قوله وامن حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصل في محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبهة بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحق الألف هنا لم يؤثر في الموصول شيئاً لعدم اتصال الألف به وهى انما تؤثر في الذي تلحقه كزفرهم ولهمذا فتعوان

فلذلك قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال الناطم ما للنادى اجعل المندوب (فيضم) ان كان مفرداً كما (في نحو وازيد وينصب) ان كان مضافاً كما (في نحو وأمر المؤمنين) أو مطولاً كما في نحو واضرباً عمراً واذا اضطر شاعر الى توثيقه جازمه ونصبه كقوله * وافقعسا وأين معنى فقعس * (الانه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجله خلاف للرباشى مدعي انه جاء في الحديث واجبله فان صح فهو نادر (ولا) معرفة (مهما كائى) والمضمر (واسم الاشارة والموصول) فلا يقال وأيهاه ولا وأنتاه ولا واهذه ولا وامن ذهباه لان القصص من الندبة الاعلام دغمة المصاب فذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك أشار الناطم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما أبهما (الساكن) موصولاً غير مبذوع وبال و صلته مشهورة في يندب) عند الكوفيين خلاف للبصريين (نحو وامن حفر بئر زمراء فانه) في شهرته (بمثلة واعبد المطالباء) وذلك شاهد عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبذوع وبال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر بئر زمراء اذ لا يجمع بين حرف الندبة وآل وبذلك يقيم قول النظم * ويندب الموصول بالذي اشتهر * وتقدم الخلاف في نداه وأصل زفرهم زمر أبداً الميم الثانية زاي اقاله في الفرديوس (الان الغالب ان يختم بالالف) اطال للاصوت (كقواه) وهو حرير (وقت فيه بامر الله يا عمراً) والى ذلك أشار الناطم بقوله * ومنتهى المندوب صله بالالف * وأما لحاقها بتوابع المندوب فقال ابن الجباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابناً بين الممنون ونحو وازيد بن عمراً وأما البدر والبيمان والتوكيد فقياس قول سيديويه والتحليل أن لا تلحق البيان والتوكيد عندى انها تدخل آخر البديل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيدا وتدخل العطف النسقي فنحو وازيد وعمراً اه وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر وعمره وعمراء (ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف

كان مصر وفافهم وعرب مقدر الجحرا ان كان منصرفاً أو الفتح نائبة ان كان غير منصرف نحو وكذا المطالب في عبد المطالبه مقدر الجحر على قياس ما قاله الشهاب القاسمى في عبد المالكه كما يأتى (قوله اذ لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والحمل المحكية واسم الجنس المشبهة كما تقدم في المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجامى انه نكير المستغاث بالالف وقضيته أنه مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان البناء فيه ما سبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف الندبة ثم انه أراد بالآخر ما يشمل الآخر حكماً كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما مندوباً الا أنه في حكمه قال الدنوشري وأطلق هنا ان الالف تلحق آخر المندوب بشرط في التسهيل أن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يقال في عبد الله واجهجهاه وعبد اللاهه ولا واجههاهاه وأجاز بعض المغاربة وتوابع معطى (قوله اذا كانت ابناً الخ) قال الدنوشري انما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ثم رأيت منه نقولاً في المتوسط وأما الصفة اذا كانت غير ابن ففيه خلاف التحليل ويونس فيونس مجوزاً والتحليل لا يمنع (قواه فقياس فقول س الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون عدم لحاقها فقياس قولهم ما الماتيس عليه فليس ذلك (قوله آخر البديل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال في عطف النسقي

(قوله نحو و اموساه) ينبغى أن يكون نحو و اموساه مبني على الفتح المحذوفة لعل السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الآخر وليس المقدرا الضم كما قال الشهاب القاسمى لان المندوب ١٨٣ المختوم بالالف مبني على الفتح

كما تقدم وعلى ما أحازه الكوفيون من قلب الالف بياء يكون مبدأ على الفتح الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) أى فيه حذف أنما طرد الباب وأما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندبة في الجملة فيحذف لان ما قبله لم يبق تمام (قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغى ان المضاف اليه هنا أعني الملكاه معرب مقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وا زيد لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جر الفتح لاجل الالف فيقدر الجر اه يعنى المنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فمخلص ان ألف الندبة لا تنمى البناء على الفتح اذا لحقت المنادى حقيقة لاما اتصل به من مضاف وشبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتي في ياعبد واعلم ان ما ذكره الشهاب انما يتجه في نحو و اغلام زيد واعبد الملكاه ونحوه مما جعل علما اذ ذلك ينبغى الجزم بان فتح ما قبل الالف بناء عند

نحو و اموساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله: متلوها ان كان مثلها حذف: وأجاز الكوفيون قياسا قلب الالف بياء فلو و اموساه (او) من (تنوين) ظاهر او مقدر (في) آخر (صلة) نحو و امون حفر بشر زمناه) بحذف التنوين من زمر فانه منصرف باعتبار انه علم على القلب وان اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الاضائة (او) تنوين (في مضاف اليه) نحو و اغلام زيداه او (في) علم (محكي) نحو و اقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله: كذا التنوين الذى به كل: من صلة او غيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون و اغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة ومع كسره وقلب الالف بياء فيقولون و اغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع ابتداء الكسرة وقلب الالف بياء فيقولون و اغلام زيدنيه ولا يجيز المصريون الاحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين (و) يحذف لهذه الالف ما قبلها (من ضمة) بنائية (نحو و ازيداه) واما نداء فيمن اسمه من (او كسرة) اعرابية (نحو واعبد الملكاه) او بنائية (نحو و اخراماه) لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أرفع حذف الكسرة او الضمة في لبس اقبيا وجعلت الالف بياء بعد الكسرة نحو و اغلامكى) اذ لو قيل و اغلامك التبس بالمذكر (و و اوبعد الضمة نحو و اغلامه أو و اغلامكمه) اذ لو قيل و اغلامها والتبس المذكور بال مؤنث في الاولى والجمع بالمتنى في الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما اوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابس

(ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو و ازيداه و اغلامكيه و اغلامكمه والى ذلك أشار الناظم بقوله: وواقفا زدها سكت ان ترد: فان وصلت حذفتم الاقضى الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنى: واحرق قلبه من قلبه شيم: * ولك حذفت ضمها تشبيها بها هاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين (فصل واذناب المضاف للياء) الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالضم) او ياعبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (او ياعبد بالالف) المنقلبة عن الياء (او ياعبدى بالاسكان) فى الياء (يقال) فى هذه اللغات الخمس (واعبدا وعلى لغة من قال ياعبدى بالفتح) فى الياء (او ياعبدى بالاسكان) فى الياء (يقال) ياعبدا ببقاء الفتح على الاول) وهو ياعبدى بالفتح (واجتمعا على الثانى) وهو ياعبدى بالاسكان (وقد تبين) من جواز و اعبد او و اعبد او و اعبد فى ياعبدى بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) فى الندبة يقول و اعبد او و يقول و اعبدى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقائل واعبدا واعبدى * من فى الندى الياء اذا سكون أبدا

(والفتح رأى سيمويه) وهو أقيس وأقل عملا (والحذف رأى المبرد) والمحصل انه اذا نذب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا فرت الفتحة على حالها وأتى بالف الندبة وان كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الالف المبدلة وزيدت ألف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصود وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم يحتاج الى عمل ثان لان الياء متممة بالفتحة مباشرة الالف وعلى لغة من ثبتت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل يا غلام غلامى لم يحذف فى الندبة حذف الياء لان المضاف

الرضى واتباعه فتدبر (قوله و اغلامكى) قياس ما ذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام فى هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها فى محل جراد لا يتصور فيها الاعراب التقديرى (فصل) (قوله واعبدا) قال الشهاب القاسمى الفاهران عبداهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لانهما الظاهر لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى فى النداء

فليتأمل * (هذا باب الترخيم) * (قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا المذيع ان الترخيم المنادى شروط طاعامة في الهتوم بالتاء والمجردهما شروطا خاصة بالمجردها وأقهم أن معنى قول النظم وجوزبه مطلقا انه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التي تختص بالخالي منها لانه لا يشترط فيه أصلا وعلى هذا فكان ينبغي أن يذكر في محترز باب الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضا فيقول ولا يرخم قول الاعشى يا انساناخذ بيدي يا امرأة خذي بيدي وقولك يا لمعة فمرويا بالعمرة قال المؤنث بالهاء هو الذي يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد تعميم المصنف أولا ثم تخصيصه بعد في قوله ثم ان كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) اي بالعلمية ان كان مجردا من التاء وبها أو بالقصد في ذي التاء بدليل قوله الا في في جارية ١٨٤ معين يا جاري (قوله ولا مندوب) قال الدنوشري هذا خارج بقوله أولا ولا

يجوز ترخيم المنادى فانه غير منادى كما قدمه الشارح قوله ولا ذي اضافة) قال الدنوشري ومثله المضاف المشبهة فلا يرخم نحو يا مستخرج المال يشترط أيضا أن لا يكون مخصصا بالتاء فلا يرخم نحو قوله ودخل المعرفة المذكورة المتصودة فيجوز ترخيمها خلافا للبرداه وظاهره وان لم تكن مؤنثة الهاء خلاف ما أسلفناه آنفا (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشري فيه نظر (قوله وانما علمت الخ) قال الدنوشري هذا مبني على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله أعام لك الخ) الشاهد في أعام فانه منادى مستغاث به وأصله أعام وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال ابن الضائع) قال الدنوشري الظاهر ان الضرورة من حيث

اليها) وهو غلام الثاني (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف الندة

*(هذا باب الترخيم) *

وهو لغة التسهيل والتلين يقال صوت رخيم أي سهل لين واصله طلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في بابيه (يجوز ترخيم المنادى اي حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة) لان المعارف كثر نداءؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعشى يا انسان خذي بيدي) لانه ذكره (و) لا نحو (قوله يا لمعة) لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبهه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم يعمل أداة النداء في لفظه وانما علمت في موضعه فان لم يجز باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصغار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيًا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله

* أعام لك ابن صعصعة بن سعد * قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله

كلاما نادى مناد منهم * يا أيتها الله فلما بالمال

وهو ضرورة اتفاقا (و) لا يرخم نحو (واجع غراه) لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت ضرورة صوره ضرورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و) لا يرخم نحو (يا أمير المؤمنين) لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (يا تابطشرا) علما لان أصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى (و) نزل (عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه) كما بنى نحو قوله

أبا هريرة ولا تبعه في كل ابن حرة * سيدعوه داعي ميته في حبيب

اراديا بأعرودة في حذف حرف النداء ورخيمه بحذف التاء وأجيب بانه نادى بتبعه بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتح تين وهو الحلال وميته بكسر الميم هيئة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف اليه باسمه كقوله * يا عبد هل تذكرني ساعة * اراديا بعبء وعمر وعبد عمر وعلم له (وزعم ابن سالك) في النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذوالاسم نادوان عمر انقل ذلك) عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابطشرا يا تابط ورثب على ترخيمه النسب اليه اه ولاشتمار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذلكها ونبهه على ان صاحب المنع هو النازل للاجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه

عدم بالامن حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الا أن يكون مراد من

وقع

ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجه ما تقدم من أنه لا يستعمل في الندة من حروف النداء الا يا (قوله قلنا بالمال) هو موضع الاستشهاد اذ أصله المال لك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله المضاف اليه) قال الدنوشري أوضع عن قول المتوسلان المضاف لورخم لرخم آخره وأخر المضاف اليه فلورخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله اراديا بعبء عمرو) عبارة العيني والشاهد في عبء وانه منادى مرخم اذ أصله يا عبء هذا يخاطب به عبء هذا الخمي (قوله ورثب على ترخيمه الخ)

وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا أضفت الى الحكاية حذف وتركت الصـ در بمنزلة عبد
القيس وخمسة عشر فلم يمه الحذف كما لم يمه او ذلك في تابط شرانا بطي قال ويدل على ذلك ان من العرب
من يفر د في قول ياتابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفر د في الاضافة يعني في النسب هذا نصه
في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واءـ لم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان
ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو ياتابط شر اقال ولورخم هذا الرخت رجا لا يسمى
* يادار عمله بالحواء تكلمى * اهـ واذا كان للجهت في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل
على المذكور في ما به لانه يصدد تحقيقه وايضا بخلاف ما يذكر في غير ما به فانه لم يعتن به كاعتنا به بالاول
لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هـ ا لك تاريخ وقول النظم وقول
* ترخم جملة وذاعمر ونقل * يوهـم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمر وهذا) المذكور في النظم
(هو اسام النحويين رجه الله وسببوه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال الباطمي وسي في
شرح الغصاح الاضافة في لغة العجم مقبولة والسبب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل
كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشمه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم
التفاح وقيل لقب بذلك لللطافة لان التفاح من الخيف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كان
خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه وان كان
لقب بسببويه جماعة غيرهم منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصقحاني وأبو
الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقرئ (ثم ان كان المنادى مخموما بباء التانيث حاز ترخيمه مطلقا)
سواء كان تـ مرفقه بالعلمية أم بالقصد والاقبال وسواء كان على أربعة أحرف أم أقل وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله * وجوزنه مطلقة في كل ما * أنث الهـ (تقول في هـ عـ علمه اياهـ) بحذف التاء (وفي
جارية عينة يا جاري) بحذف الهاء ومنع المبرد ترخم ما فيه التاء من التكررات المقصودة وبرده السماع
قالوا يا شادجني بالجم المضمومة وبالنون أي يا شاة أفيمي ولا تسرحي يقال شاة داجن اذا ألفت البيوت
واستأنست قاله ابن السكيت و(قال) العجاج

(جاري لا تستنكر عذيري) * سبيري واشغافني على بعيري

أراد يا جارية فحذف حرف النداء ورجحه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز من اسم الجنس
المعتن الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الدال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان
مما عذره عليه وسبيري واشغافني بدل تفصيل من عذيري (وان كان) المنادى (مجردا من التاء) اشتراط
لجواز ترخيمه كونه عامرا زائدا هـ (أحرف) ثلاثة وإلى ذلك يشير قول النظم * واحظلا
* ترخم ما من هذه الهاء قد خلا * الا الرباعي فإفوق العلم (كجعمـ) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال
فيهما يا جعف ويا سعا (ولا يجوز ذلك) الترخم (في نحو انسان لمسين) لان تعريفه بغير العلمية وأجاز
بعضهم ترخمه قياسا على قولهم أطرق كرى ويا صاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (في نحو زيد)
من كل ثلاثي ساكن الوسط (ولا في نحو حكـ) من كل ثلاثي محرك الوسط لانـ ما وان كانا عامين فليسا
زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما اجفاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخم (في
محرك الوسط) كحكـ وحسن فيقال يا حـكـ ويا حـسـ (دون ساكنه) كزيد وعمر وهذا التفصيل للفقهاء
أجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر بحركه وسطه مجرى زيد في ايجاب منع
الصرف لا مجرى هـ في اجازة الصرف وعـ دمـ (وقيل يجوز) الترخم (فيـ ما) وهو قول بعض
الكوفيين أما المحرك الوسط فلما روأما الساكن الوسط فقياسا على نحو زيد في غير الترخم فان أصلها
يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوباً فادخاها جوازاً أولى

قال الدنوشري بين قوله
ورتب الخ وقواه ولا
خلاف نوع ووقفة (قوله)
واذا كان للجهت الخ ذكر
الداميني في المنهل الصافي
انه لا تعارض بين المولين
اذما نقله في أبواب الترخم
محول على المستعمل عند
أكثر العرب وما نقله في
بعض أبواب الاضافة الى
النسب محمول على
المستعمل عند بعضهم
وقوله ويدل على ذلك ان
من العرب من يفر د
ويقول ياتابط اقبل
يشعر بما أشعرنا اليه اهـ
ونقل أولا كلام المصنف
واعترض عـ على تعبيره
بالزعم لان المسئلة مسطرة
في كلام س ثم قال ولعل
ابن هشام رأى كلامه في
باب الترخم فاستعصب
نقل ابن مالك خلافا
(قوله قياسا على اجرائهم
الخ) قال الدنوشري قد
يقال انما ترانا الحركة
منزلة الحرف الرابع لان
في حذف الآخر اجحافا
كما ذكره الشارح

﴿فصل﴾ (قوله والذي حسن الترقيم الخ) قال الدنوشري لا يخفى ان أهل النار لم يرجعوا الى الآن وإنما ذلك حكاية عنهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لانهم في غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه مستغن عنه غير محتاج اليه وهذا غير واضح لان أهل النار محتاجون الى الترقيم لان فيه تخفيفا فافليسوا في غنية عنه وينظر ما للمعلل بقوله لانهم الخ والظاهر ان المهمة سقطت بعد لانا في اه وأيضا قال ابن جني وللترقيم في هذا الموضوع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه خفتت قواهم وذات أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما شغل أهل النار عن الترقيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصد نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما أشغلك عن هذا اما يصدر عن هذا ما أنت فيه من ١٨٦ الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترقيم لم يصدر عنهم من التكاف بل من الضجر

وضيق المجال اه وأقول هذا مذكور في شرح للمصنف وعندى فيه نظر لانه كلام يشم منه رائحة ان القراءة بالرأى لا بالرواية والافلا وجه لا تكرار ابن عباس رضى الله عنهما على ابن مسعود رضى الله عنه (قوله ببناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بنشدديد الياء كما قال ابن مالك ان زيد لينا (قوله وعلى الثاني كاشف) قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله سا كنا خبر كان وقد صرح الاثمة بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه فلا يقال القاضي غلام

﴿فصل﴾ والمحذوف للترقيم اما حرف واحد (وهو الغالب نحو) يا جعفو (يا ساعو وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يا مال) والذي حسن الترقيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترقيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف اللين) وهى الالف والواو والياء حال كون حرف اللين (سا كنا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء اكانت ساكنة أو متحركة والمحذوفون يخصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهى أصوب لان الاصل في القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذى تلا * ان زيد لينا سا كنا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الاصح (لفظا) كروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كصطفون ومصطفين علمين سواء اكان الحرف الاخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمد علمان منقولان من جمع اسم فهمزته أصلية لانهما بدل من لام الكلمة وأصلهما السماء ابدلت الواو همزة لتطرفهما اثر الالف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منتهيان من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثانى أصليتان وما قبلهما زائد في حذف عند الترقيم من مروان الالف والنون وتقول يامرو ومن أسماء الالف والهمزة وتقول ياسم ومن منصور الواو والراء وتقول يامنص ومن مسكين الياء والنون وتقول يامسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يامصطف كإسباقي (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك (يامروان مصطقي محبوبتي) * ترجوا الحباور بها الميلاس أراد يامروان فرجه بحذف الالف والنون والحباور بكسر الحاء المهملة وبالياء الموحدة والمد العطاءور بها صاحبها (وقال) أبو زيد الطائي على مازعم اللخمى أو لبيد على مازعم النحاس في شرح الكتاب (يا اسم صبرا على ما كان من حدث) * ان الحوادث ملقي ومننظر أراد يا أسماء فرجه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فان بعضها ملقي وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمال) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام فعد دون الهمزة (لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال في النهاية واختفى في نحو

معد

زيد غلام ولا عبد سيدة قاض وهذا واضح اذا عرب خبر السكان بعد خبر وأما اذا أعرب حالا

فتكون مؤكدة (قوله لان الاصل في القيد التخصيص) قال الدنوشري هذا مخالف لقول المهققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته أصلية الخ) قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسي انها الف الثانية الممدودة ذكر في شرح المفصل الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجاهلي فيصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشري اشار به الى ان ملقي ومننظر خبران لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير منهما ملقي ومنها منتظر (قوله قال في النهاية الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهى كالتقديم لقوله وذلك اذا كان الذى قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذى قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لفظه كافظه يذنبى ان يضم اليه في التحليل واذا حذف الاصل مع اصلاته حذف الزائد والافعل الثانى قديقال يحذف الاول أيضا لان لفظه كافظه الثانى

(قوله وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان الفراء يحذف الباء والالف واثبتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيقوله -م جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة ١٨٧ على لغة من لا ينتظر مع انها ظرف

غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعاً لايه نقلاً عن الفراء وفي ثمود يلتزم حذف الحرفين معاً ذلوا بقيت الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في مجيد وعمد (قوله نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد - مد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر وابنه فيما حكاه النقاش وقاج القراء في تفسيرهما و لقب كل من ملك مصر أو عات متهم كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتفرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدهاء والذكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بلغين كفر نيق بلدة بمصر منها صاحب ناسراج الدين عمر ابن رسلان ولم يضبط في الكلام على غرنيق الا الغين وانها مضمومة وكأش لم يضبط غير الشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف

معدّل الزائد فيه الاول والثاني قن قال لزم الاول حذف الآخر اطر فثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذا المسئلة ذكرها سيبويه في محرم وسود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمنشأة التحانية المشددة وفي آخرها معجمة الغلام الممتلئ (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء معجمة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور (علمين) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقنوب بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحريك حرف اللين) فيهما هو والياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد علمين) فتقول في ترخيمهما يا مختارو يا منقاد بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقاد بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما ما قبل الالفين والمنقلب عن الأصل أصل وأجاز الاخفش أن يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما - مع الآخر نلنا الى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمرود وعمد) فتقول في ترخيمهم ياسعي ويا ثمود ويا عمد بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلهما من الياء والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زائد (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا محترز قوله مكمل أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعمد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسماً برأسه ولا ينتظر الحذف فيقول ياسعو ويا ثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يحذف الآخر بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره والاولى ضرورة قبلها ضمة ودبابة يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحذف كما يحذف الآخر بل يحكم المحشوف لا يلزم ما قاله (وبخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء ففتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علماء) فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرن في بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة) فيحذفان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرعو ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله والخلق في واو وياهم ما فتح في (ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفىون ومصطفين علمين) فتقول فيهما يا مصطفى مصطفى بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفىون ومصطفين) بضم الياء في الاول وكسرهما في الثاني ولكنهم قلبوها ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالجذبة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جذبه لفظاً أو تقدراً وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحدوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم (و) أما كلمة برأسها ذلك في المركب المزجي) واليه أشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب (تقول في) ترخيم (معدي كرب) وبذلك سيبويه وخمسة عشر علماً (يا معدي) ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما أجازوه النحويون قياساً (واما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علماً تقول) اذا رخمته (يا اثن) بحذف

من بلقين مفتوحه وهو المشهور على الالسنه - كن في مراد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب الباب للبيوطي (قوله واما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية وأما بعد ما فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء للترخيم المركب العددي بان في ترخيمها جحافاً اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يضم

اليه حذف آخره وينظر ما وجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله في اثنان عالما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال
يعني ابن عصفور اذا رجعت مسمى بأثنا عشر قيات ياتى بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكن فحذف وحذف
ما قبله كما في مسكن قلت هذا مشكل في تعليقه في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثنا عشر لا تضاف لانك ان أثنت عشر أثنت ما هو
بمنزلة النون وان حذفها التمس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا بالباس هذا ابتداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت
بالخمس فانه يلتبس ابتداء خمسة وسألت بعض أصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مما هو مركب تركيب مزج
أعيد ما حذف فكذلك ما هنا قلت والعلة في ذلك ما ذكره في المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبلوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها في
الوصل دون الوقف اه فاعتزضت على نفسي بعد ان قبلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم أجبت بانه لا يلزم من مراعاتهم في
الالباس مطلقا فاني في حالة دون حالة وحكي لي هذا المسؤول عن تذكرة الفارسي انك تعقف على خمسة عشر على الهاء فتقول بالخمس فتفي
ثبت أن غير الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال ما في قولي ومما خطر لي أن يقال انا اذا قلنا بالخمس فيذفني أن
لا ينطق به الا على لغة من ينوي المحذوف فتقول ١٨٨ يا خمسة اثلا يلتبس ابتداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لازم لهم فانهم

نصوا على مسألة نحو
مسألة فقالوا لا تقل
يا مسلم لا يلتبس
بمخلاف يا مسلم وسألت
الشيخ عن ذلك فقال اثنان
عشر لا يرخم الا اذا كان
علما واذا كان علما فلا
يلتبس باثنان الذي هو
عدد بخلاف الاضافة اه
سعدناه برمته لما فيه من
الفوائد التي منها وجه
تقييده هنا بقوله علما ولم
يذكر الشارح فائدته ولا
من كتب عليه فله در
الموضع رحمه الله
(فصل)
(قوله فلا يغير ما بقى) قال
الدنوشري لا يرد عليه ان

الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تر كبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع النون فنزلت هي
والالف بمنزلة الزيادة في اثنان عالما) ولذلك أعرب ووة ويحذف المضاف اليه وأخر المضاف جميعا نحو
يا صاح أصله يا صاحي قاله ابن خروف والمجوهري وابن بري وجاعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على
غير قياس (فصل الاكثر) في لسان العرب (أن ينوي المحذوف فلا يغير ما بقى) عن حاله من حركة
أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا (تقول في جمع ياجعف بالفتح) على كسره ان كان
مكسورا تقول (في حارب ياحارب بالكسرة) على ضمّه ان كان مضموما تقول (في منصـور يامنصـور
بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هرقل ياهرقل بالسكون
و) تقول (في ثودو علاوة وكروان) علما (يا ثودو ياعلاو ويا كرو) ببقاء الواو على صورتها في المسائل
الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية المأفوض به وتسمى
لغة من ينتظر واليه أشار الناظم بقوله وان نويت به حذف ما حذف فالباقى استعمل بغيره ألف
(ويجوز أن لا ينوي) المحذوف (فيجعل الباقي) به المحذف اسم برأسه ويجعل الحرف الذي قبل
المحذوف (كأخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من
لا ينتظر واليه أشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوف كما لو كان بالآخر وضعنا
(فتقول ياجعف ويا حارب ياهرقل باضم فيهم وكذا تقول يامنصـور بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي
كانت قبل الترخيم بدليل ان هذا يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول يانمي ببدال الضمة كسرة
والواو ياء كما تقول في جمع جرب) بتثنية الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الأجرى والادلى) والأصل
الأجر والادلو بضم الراء واللام فقبله والضمة كسرة والواو ياء اثلا يلزم منه عدم النظم (لانه ليس في العربية

ما حذف الواو الجـ مع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثرين لزال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل اسم
عدم العود نعم يرد عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف نحو ضارب بالكسر ان كان اسم فاعل بالفتح ان كان اسم مفعول
وكذلك تجاح بالضم علما لان أصله تجاح هذا ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لذت حرك بالفتحة لانها أقرب
الحركات اليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وتيقـل يحذف كل ساكن كالرافع والالف فيصير بالسح (قوله
وكروان) قال الدنوشري السكون مفرد ووجهه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذوالرمة
من آل أبي موسى يرى القوم حوله * كأنهم الكروان أدهم من بازيا (قوله لانها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة
لنحو ثودو علاو واضح وأما كونه علة للكروان فلا يعمل بقاء الواو في كروان بشرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها أن لا يكون
بعدها ساكن وههنا اسأكن بعدها هو الالف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسميه لغة من ينوي
المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النجاة ولو قيل ان الاول تسمى لغة من ينوي المحذوف
والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدنوشري صدقة لموصوف محذوف تقديره في اللغة
العربية وسره والله أعلم فريد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة ونظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يحز في الاول و جاز

في الثاني مع انه أثقل من الاسم وكذا يقال في المبني (قوله وما تجد بناؤه) جواب عما يقال ١٨٩ ان التعليل بقوله لانه ليس الخ

ظاهر في الاجرى والادلى
لا في يائى لانه مبني والمبني
يجوز ان يكون في آخر
الواو المذكورة وحاصل
الجواب ان المبني بناء
متجدد غير لازم كالمعرب
(قوله ولم يكن بعدها
سا كن) جواب عما يقال
مقتضى ما عمل به قلب
الواو الفاني هذه الحالة ان
تقلب الف على لغة من
ينتظر وايضاح الجواب
ان من شروط القلب ان
لا يليها سا كن وهو موجود
تقدر على لغة من ينتظر
لا على لغة من لا ينتظر

(فصل)

(قوله علما) قال الدونشري
فيه نظر لانه يفهم انه اذا
كان غير علم لا يكون المحكم
كذلك وليس كذلك (قوله
مهلا) قال الدونشري
منصوب بحذف أى
امهلى مهلا ومعناه كفى
عنى اه و نصب بعضا
لان مهلا ينوب مناب دع
والتدال ان يشق الانسان
بحب غيره اياه فيؤذيه
على حسب ثقته به والاسم
الدل والدالة والدلال
(قوله أى أحكمت
عزمك) عبارة شرح
المعلقات وأزمت الامر
وأزمت عليه وطئت
نفسى عليه (قوله والصرم

(فصل)

اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) ومتجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل
نحو يدعو) وجعله علم اعراض (و) خرج (بالمعرب المبني) اصالة (نحو هو) وأما أسماء البلدان نحو
سنبو والبيهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كسندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان
ما قبل الواو سا كن (و) خرج (بالزوم نحو هو - هذا أبوك) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها قلب الفاني
النصب ويا في الجر (وتقول يا علما ببدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ككافي كسام) فان أصله
كسا ولانه من كسوت فابدلت الواو همزة لسا ذكر (وتقول يا كرا ببدال الواو ألفا لتجر كها وانفتاح
ما قبلها) ولم يكن بعدها سا كن (كافي العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام
الوقر والمكر وان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى

(فصل) يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيجه علمية) بل مطلق التعريف
فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كإمر) في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث
جاز ترخيجه مطلقا تقول في هبة علما يا عجب وفي جارية لمعية يا جارى (و) منها (انه اذا حذف منه التاء
توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى
ذلك أشار الناظم بقوله * والذي قدرنما * بحذفها وفرة بعد * (فتقول في) ترخيم (عقوبة) بفتح
العين المهملة والالف وسكون النون بعدها موحدة قال فتاء تانيث صفة لعقاب يقال عقاب عقوبة
أى ذو مخالب حداد (يا عقوبة بالالف) ولا تحذف لاسم (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف)
خوف الالتباس بالذكر (تقول في) ترخيم (مساحة) بضم الميم (وخارثة) بالحاء المهملة والتاء المشددة
(وحفصة ياء لم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فهين ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فهين
على لغة من لا ينتظر المحذوف (لثلاثا ليس بذا مذكور لا ترخيم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله
* والترم الاول في كسامه * (فان لم يخف لبس جاز) ترخيجه على لغة من لا ينتظر المحذوف (ككافى نحو
همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة
وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومساحة) بفتح الميم علم رجل وياست التاء فيه للفرق بين
المذكر والمؤنث فتقول اذا رخصتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيه ما ذل لاسم بذلك والى
ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين في كسامه * (و) منها (ان نداه منجسا كثر من ندائه
قالا من غير ترخيم) (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(أفأطم مهلا بعض هذا التدل) * فان كنت قد أزمعت صرمى فاجلى

أراد يا فاطمة وأزمعت برأى وعين مهملة أى أحكمت عزمك والصرم القطع والاجال الاحسان
(لمكن يشاركه في هذا) المحكم الاخير (مالك وعامر وحارث فترخيجهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة
استعمالهن) في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا
(فصل) ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة (الشرط الثاني أن
يصلح الاسم) المراد ترخيجه في الضرورة (للنداء) أى مباشرة حرف النداء واليهما أشار الناظم بقوله
* ولا ضم لمرار ونحو ادون نداء * مالا نداء يصلح للنداء فلا يجوز ترخيم الضرورة (في نحو الغلام) مما
فيه أل لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج
* أو القامكة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحما بالتحفيف فحذفت الميم الثانية
وقلبت الالف باء للقافية وقيل حذفت الالف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الالف

القطع) قال في الصحاح وصرفت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم
(قوله وقلبت الالف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

(قوله المهملة) فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعبد يجر للافراط في الخمر (قوله ورما) أى بكسر الراء (قوله بضم الراء) أى من رمة
* (هذا باب المنصوب على الاختصاص) * ١٩٠ (قوله وهو خبر الخ) قال الدونشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب

والميم للضرورة كقوله درس المني بمثل وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع
ورقاقوهى التى فى لونها يبايض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم فى الضرورة (اماز انداعلى
الثلاثة) وذلك ما خوذ من قول الناظم نحو أجد (أو) مخنوما (بهاء النانث) فالاول (قوله) وهو
امرؤ القيس الكندى (لنعم القنى يعشوا الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة المجموع والمحصر)
أراد ابن مالك فرجه في غير النداء ضروري وترك ما بقى كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر يعشو
يسير في العشاء وهو الظلام والمحصر بفتح الحاء والصاد المهملة شدة البرد وانتهى الى كقول الاسود بن يعقوب
وهذا رداى عندى يستعبره * ليس لى حتى أمال بن حنظل
أراد ابن حنظلة فرجه في غير النداء ضرورة (ولا يمنع) الترخيم فى الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف)
عذسبويه وجهه والبصريين (خلافا للبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسمع ومنه قول
أوس التميمي ان ابن حارث ان أشق لردىته * أو امتدحه فان الناس قد علموا
أراد ابن حارث فرجه المحذف التاء على لغة من ينتظرو (قوله) وهو جر
الأضحت حبالكم رساما * (وأضحت منك شاة اماما)
أراد امامة بضم الهمزة علم المرأة فرجها المحذف التاء على لغة من ينتظرو رساما جمع رمة بضم الراء المهملة
وهى التغطية باليعة من الجمل وأنشد المبرد * وما عهدي كعهدك يا اماما * قال ابن مالك فى شرح
الكافية الانصاف يقتضى تقرير الرواية ولا ترفع احداهما بالآخرى اه وفهم من عدم اشتراط
التعريف فى ترخيم الضرورة انه يحكى فى التكرات كقوله ليس حى على المنون يخال أى بخالد
* (هذا باب المنصوب على الاختصاص) *
والاختصاص فى الاصل مصدر اختصاصه بكذا أى خصصته به وفى الاصطلاح تخصيص حكم عاقل
بضمير ما تار عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فى اوتواضع أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها
الجواد يعتمد الفقير والثانى نحو ابنى أيها العبد فقير الى عفو الله انشأت نحو نحن العرب أفرى الناس
للضيف وهو خبر استعمال بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو أحسن بريد والامر
والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة
ولامبه (معمول لاخص) مضارع خص (واجب المحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فان كان)
المنصوب على الاختصاص (أيها) فى التذكير افراد وتذنية وجعا (أو أيها) فى التانيث افراد وتذنية
وجعا (استعملا) فى الاختصاص (كما يستعملان فى النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل
بهما هاء التذنية وجوبا (ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظيهما (محلى بال) الجنسية
(نحو انا فعل كذا أيها الرجل) فانا فعل مبتدأ وخبر وأيها فى موضع نصب على الاختصاص
بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أى على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيها العصابة)
بكسر العين فإيتها بضم فى موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والعصابة
نعت أيها على اللفظ وجعل الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال والمعنى انا فعل كذا
مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات وما ذكره من ان أيها وأيتها
مبنيان على الضم فى موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفاه ومذهب الجمهور وذهب الاخفش
الى أن كلامهما منادى قال ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضى الله عنه

المذكور وليس كلمة
كذلك (قوله) معمول
الاخص) فهو مفعول به
ولذا قال السيوطى كغيره
من المنصوب مفعولا به
بفعل واجب الاضمار
الاختصاص وقدره س
بالمعنى ولا ينافى كونه
منصوبا على المفعولية
قول ابن الناظم على
معنى اللهم اغفر لنا
مختصين من بين
العصائب الخ حيث دل
على النصب على الحال
وشرح به الشارح فيما
بأن لان المنصوب على
المفعولية هو اسم
الاختصاص والمنصوب
على الحال جملة الاختصاص
وهى الفعل المحذوف مع
اسم الاختصاص وكون
الجملة حالا ليس بالازم
فقد تكون معترضة كما سنبه
عليه (قوله فيضمان) قال
الشهاب الخبى ان اياوايه
اذا لم يكن هناك نداء أصلا
للفظ ولا معنى وكانا
معمولين لاخص لم يكن
معهما ما يقتضى البناء
على الضم ورفع تابعهما
فلا يكون هـ هذا الضم
وهـ هذا الرفع الاحكامية
لحالهما فى النداء بان

نقلنا لهما عن النداء واستعملنا فيه غير فليتامل (قوله الجنسية) قال الدونشري فيه نظر اذا الظاهر انها
للعهد المحضورى (قوله فى المثالين) فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا فى جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو فى
الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيىم بعمل اعراب قال شيخ الاسلام الانصارى فى حاشيته أى بل يكون فى محله نحو ارجو فى

أبها القى اذ جملة الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله فنحن العرب أسخى من بذل اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لهما من الاعراب (قوله والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أشار بهذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ليس لفظ الحديث وإنما لفظه انما معاشر الانبياء كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وان رواه البراء كما ياتي بلفظ نحن وتتممة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركتنا صلته والعائد محذوف أى تركناه وصدقة خبر ما على رواية الرفع وهى أجود لما وافقته لرواية ما تركناه هو صدقة وأما النصب فتقديره ١٩١ ما تركناه مبتدول صدقة فحذف الخبر

لسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهى على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أى شئ فهو صدقة * (تنبية) * الحكمة في ان الانبياء لا يرثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة موت مورثه لياخذ ماله فنه الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك وأمثلا يظن بهم مبطل انهم يجمعون المال لو رثتهم ولانهم كالأبائهم فيكون ما لهم لجميع الامة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى فهبلى من لدنك وإياي رثي ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد لو رثته في العلم والنبوة وهذا يندفع ان عدم الارث مختص بديننا صلى الله عليه وسلم لم فإن قيل ان الله أخذ من

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى أن أبى الاختصاص معرفة وزعم انها تحتل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أن أفعل كذا هو أبى الرجل أى المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أبى الرجل المخصوص انما المذكور (وان كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أى غير أبىها وأبىها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للضعيف والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم اننا (معاشر الانبياء لا نورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الانبياء والى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء المبتدئين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها افادة الاختصاص بالتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالخطاب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون الالفاظ والتوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان (ويفارق المنادى في الاحكام) لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور (أحدها انه ليس معه حرف نداء لالفاظ ولا تقدير) بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك (الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أى وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبعد اننا (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انما معاشر الانبياء كما شرحتنا (أو بعد تمامه) أى الكلام (كالواقع بعد اننا) ونافى المثالين قبله (وهما اننا أفعل كذا أبىها الرجل والى الله اغفر لنا أيتها العصابة فالاختصاص وهو أبىها في المثال الاول وأبىها في المثال الثانى وقعا بعد تمام الكلام لان كلام من قولك اننا أفعل كذا والى الله اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في أول الكلام فنحريا الله اغفر لنا (والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما معناه) في التكلم والخطاب (والغالب كونه) أى كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) يخصه أو يشارك فيه فالاول نحو اننا أفعل كذا أبىها الرجل والثاني نحو والى الله اغفر لنا أيتها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بلى الله نرجوا الفضل) فبلى متعلق نرجوا والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجوا وفي هذا المثال شذوذاً كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز ضميرهم معاشر العرب ختمت المكارم ولا يزيد العالم يقتدى الناس (والرابع والخامس انه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كما في هذا المثال) وهو بلى الله نرجوا الفضل ومثله سبحانه الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضعيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر ان لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارشاد والمنادى يكون كذلك الحادى عشر ان اياها

بعضهم بقوله وانى خفت الموالى اذ لا يخاف الموالى على النبوة أوجب بانه خاف من الموالى الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتبنى ولداندا يقوم فيهم بى هنائش لا بأس بالتنبية عليه وهو ان الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لا هم قسموا الناس الى أقسام منها من يرث ولا يرث وهم الانبياء وقال الرزكى انما الاقرب لكن قال صاحب التتمة ان النبوة سائغة من الارث وذكر أبو الحسين البراء الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا يرث ولا نورث وبعارضه ما ذكره الماوردى في الاحكام السلطانية أنه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بكرة خمسة أجال وقطعة من غنم ومولا مشقران واسمها صالح وقد شهد ببراء ورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله في المثال وبعد اننا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن

يكون في الحديث واقعه بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ (قوله لا توصف باسم الإشارة) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول وقال الدنوشري وانما لم توصف هنا باسم الإشارة لان المراد بها المتكلم وهو لا يشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف احدها انه ليس مع حرف النداء لالفاظ ولا تقديرا * (هذا باب التحذير) * (قوله مصدر حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيهه مخاطب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب بنفسه وعبارته الملاحم وهو ان التحذير في اللغة تخويف شيء من شيء وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما ر في الباب المتقدم فكان على المصنف ان يقول وهو اسم معمول لا حذر محذوف وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الحكم اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيهه مخاطب) تيمنه لان التعريف للتحذير المنعكس وتحذير المتكلم والغائب ٩٢ : شاذ (قوله بياك) أي بذكر المحذو حينئذ اما ان يعطف عليه المحذو ونحو بياك والاسد أو يخفف عن بياك من

لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة أيا هنا واجبة الرفع بخلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء طرقه خلاف أجاز لما زنى زعمها الثالث عشر ان أيا هنا يختلف في ضمته اهل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بخلاف الرابع عشر العامل المحذوف هذا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وان لا يعنى به الانفس المتكلم وان لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون أنه لا يستغاث به وأنه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فأمور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما * (هذا باب التحذير) *

(وهو) في الاصل مصدر حذر بالشديد والمراد به هنا (تنبيهه مخاطب على أمر مكرره ليحذره) ويكون بثلاثة أشياء بياك واخوانه وبمناياك من الاسماء المضافة الى ضمير مخاطب نحو ونفسك وبذكر المحذو منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذو (بلفظ ايا فالعامل) في محلها نصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل (سواء عطف عليه) المحذو منه نحو بياك والشئ (أم كررته) نحو بياك اياك المراد (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو بياك الاسد والى ذلك أشار الناظم بقوله اياك والشئ ونحوه نصب * محذو بما استتاره وجب ودون عطف ذا اليا أنسب (تقول) اذا عطف عليه المحذو منه (اياك والاسد) فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لا اتصل به فقبل احذر قيل لم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بفعل القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير مخاطب

يخفف عن بياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذو ران وصلتها كما يأتي (قوله وبمناياك عنها من الاسماء المضافة الخ) أي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذو ومعطوف عليه المحذو وعلى المحل المخوف عليه نحو ما ز رأسك والسيف (قوله فان ذكر يلفظ ايا) هي من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل اياك الخ (قوله والاسد واميعة) (اسد) جار العام (ل) قال الدنوشري وعمل بعضهم لزوم المحذوف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو بياك الاسد) هذا بناء

على جواز هذا التركيب وباتى تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنج وباعد (قوله ثم قيل الخ) المستتر قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكره والغرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المفصل بسبب الحذف فليست امل ثم على هذا القول لامعنى لامر مخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنه ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشري بان المراد لزوم بحسب الاصل نعم قد يدعى ان ذلك أمر تقديري فلا يضر التاظنه ولا يخفى انه لا بد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الاربعة لانه انما افارقتها في تقدير العامل مؤخر لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعـل من عطف المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لامعنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذر والاسد وهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنوا من الاسد الخ والافلامعنى له كما يعلم من الاقوال الاربعة في الكلام على اعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما ألحق بها) هو عدم وقف (قوله والاصل احذر الخ) أي في تقديره مقـدما

(قوله ان تدن من الاسد الخ) قال الدنوشري فيه حذف البدل اذ قوله ان تدن من الاسد في الاول وان يدنو منك في الثاني من بدل الاشتمال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير جائز مردود فان البدل يحذف كما في المغني في بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المغني في هذا المبحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على حذف البدل منه نعم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه وقال ينبغي تحرير النقل فيه (قوله واجيب الخ) قال الدنوشري توضيحه ان معنى الحرف هنا هو الواو اجمع في معنى العامل وكل مسلط على الخوف والانتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشري تقديره واحذر الاسد وقديقال لا معنى للاول حية تدنو وهو احذر نفسك اللهم الا ان يقدر معه ان تدنو من الاسد ويلزم عليه ما تقدم (قوله حذف المضاف) قال الدنوشري ١٩٣ مراده الجذس فيشمل المتعدد (قوله

المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد ثم حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (واُنْبِ عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم حذف المضاف الثاني) وهو نفسك (واُنْبِ عنه الثالث) في التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلاف في اعراب ما بعد الواو فقل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعتراض بان اياك محذور والاسد محذوره والعطف يقتضي المشار كفة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمتنع ان يكون أحدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولنا ثالثا وهو ان يكون معه عطف مفعول لا على التقدير الاول بل على تقدير اتقى تلاقى نفسك والاسد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا أقل تسكفا انتهى وظاهر صنيع الموضع موافقة (وتقول) اذالم تعطف ولم تذكر (اياك من الاسد) اختلاف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعدلواحد (الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفسك فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوف و من الاسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعدل اثنين و (التقدير احذر من الاسد) قاله ابن الناطم تبعه الا في البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنجو اياك الاسد) يحذف من ونسب الاسد (ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من ونسب المجرور وهو غير مطرد الامع ان وان وكى كما تقدم في باب التعدى والالزوم (وجائز على) التقدير (الثاني وهو روى ابن الناطم) وأنى البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناطم خبري (ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل) على التقديرين جوازه على الاول (لصلاحيته لتقدير من) أى من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدى الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون اياك في هذا الباب المتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ قول عمر رضي الله عنه لتلك) من التذكية (لكن لا سل) بفتح

وظاهر صنيع الموضع موافقة) قال الدنوشري قديقال بل ذلك صريح صنيعة فليتأمل (قوله والتقدير احذر) فيه تقدير الفعل مسندا الى ضمير المتكلم وهو ان صح في هذا التركيب لم يصح في اياك والاسد يذكر الواو ولم يصح ان يؤكديا في قوله فاياك أنت وعبد المسيح البيت (قوله فنجو اياك الاسد الخ) ظاهره امتناع هذا التركيب وجوازه مبنى على التقريرين المذكورين وانه لا نص على احدهما وقال المصنف في الحواشي انهم نصوا على المنع وأنه اذا ذكر المحذوران لا بد ان يعطف عليه المحذوران أو يخفض عن ظاهرة أو محذوفة ان كان ان وصلتها كما أسلفناه وفي

(٢٥٠ تصريح في) الارشاف ولا يحذف العاطف بعد اياك والمحذوران منصوب باسمنا عيب آخره مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو الجدار وروى ان أبا السحق أجاز في الشعر فاياك اياك المرء وقال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك فعلا فقال اتقى المرء انتهى وفي كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذوران عامل المحذوران المحذورين ذكر بعد المحذرين بل اعطف ولا من وهذا يدل على جوازه اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناطم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تحريكه على وجه معين وقال المصنف في التمام والمحذوران بعدهن امام معطوف أو مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المرء وسهله انه بمعنى ان تمارى ويمتنع اياك الاسد (قوله ممتنع على التقدير الاول) قال المحفيد أى اذا كان باقيا على معناه أيا اذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وانما ممتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذوران والمحذره فان قيل هلا عمل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قديقال هذا التعليل أظهر

لان فيما عال به فيما يأتي نوع مصادره لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله حذف من جملة) أي ففيه النوع البدني المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاج كلام الجمهور وخفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا يدخله اذا ياي ويا كما على كلام الزجاج لا بداه من عامل فصيح ان يقال على قول الجمهور وحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى وعلى قول الزجاج حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذور نعم الزجاج جعله معاطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الارب (قوله وباعدوا أنفسكم) أي عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيد) أي بحرف الجر (قوله ومعاطف الخ) هو غني (قوله شيان) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار ياي (قوله فان فيه حذف اياكم) ١٩٤ هذا يقتضي ان تقدير الجمهور وباعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا مقصود لهذه النكتة

والظاهر ان التقدير النفس لبيان الاصل وان الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندرج في سلك النوع البدني المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كإمر والظاهر ان يعمل على قياس ما مر في كونه لا يكون للتركيب بقوله لان الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر (قوله آخران) أي غير كون الاغراء الغائب فان قيل شذوذ

المهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هذا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الضياء الاصل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (وياي وان يحذف أحدكم لارب) فقبل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله اياي وحذف الارب ويايكم وحذف الارب يحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى (و) قال الجمهور (أصله اياي باعدوا عن حذف الارب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحدكم الارب ثم حذف (من الأول المحذور) وهو حذف الارب (و) حذف (من الثاني المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقليل الكلام جملة واحدة ثم اختلف قليل حذف أربعة أشياء وأصله اياي باعدوا عن حذف الارب وحذف الارب عن حذف فعل وفاعل ومفعول مقيد ومعطف على هذا المفعول المقيد وان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيان فقط وأصله باعدوني وحذف الارب ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف أما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها المسألة رملها في هذا الباب من أنها بديل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الأول دلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من ضيعه في اياك والاسد فهم ما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدهم اعد عن حذف الارب مباعده لحذف الارب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح فان باعدوني ليس أمرا بالماعدة المطلقة بل بالماعدة عن شيء خاص وكذا مباعده حذف الارب انما هي عنه فرجع القولين الآخرين الى قول واحد وان ظن شارحون انها غير ان (ولا يكون) اياي في هذا الباب (الغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أي العرب (اذ بلغ الرجل الستين فإياه ويايا الشواب) قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالسين المعجمة وفي آخره واحدة مشددة جمع شابة ويروى السوات بالسين المهملة جمع سولثة والمعنى اذ بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة أولا بفعل سواء أو الكلام جملة واحدة (والتقدير فلجذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبدل أنفس بيايا لانها المعنى تلاقى في (وفيها شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المحزوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد فقد نفسك كل نفس أي لتفقد حذفها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ الثاني إقامة المضمر وهو

اغراء الغائب هو المدعى ولا سبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعدوجهما للشذوذ قلت المدعى ان التحذير ايا لا يكون الغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا ياه ويصح ان يعد من أسباب شذوذه مخالفة له لا حكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلى تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية في قول النظم وياه أشذ فكان ينبغي التنبيه على ذلك ولذلك صار أشذ من اياي هذا ينبغي الاقتضار على أولهما لانه يرجع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثاني فانما يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المحزوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المحزوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر يدل على هذا قول المصنف في الحواشي قولك ليقيم زيد فيه على فعل والتقدير مر وازيد ابان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه على فعل التحذير وعلى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه

أيا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس) واطافتها الى الشواب (لان المستحق للاضائة الى الاسماء الظاهرة) اتفاقا الى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضائة بالاعتريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان أضيف احدهما الى الآخر والى الشذوذ أشار الناظم بقوله * وشذباي وياه أشذ * (وان ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ أيا) واقتصر على ذكر المحذر منه فالتحذير لا يجب التحذف (للعامل) (ان كررت او عطفت فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو الاسد الاسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوب لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير

(خل الطريق لمن يبنى المناربه) * وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر

فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خل من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله ان يلزما * الامع العطف او التكرار *

(هذاباب الاغراء)

بالمد (وهو) في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على امر محمود ليعمله وحكم الاسم المنصوب (فيه حكم) الاسم في التحذير الذي لم يذكرفيه أيا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم (كقوله) في العطف (المرواة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمي في التكرار (أخاك أخاك) ان من لا أخاله * كساع الى الهيجاء بغير سلاح

بنصب أخاك بفتح دبر الزم وجوب أو أخاك الثاني تو كيدوا الهيجاء بالقصر هنا والاكثر فيها المد المحرر بولا يعطف في التحذير الاغراء بالاولا وخاصة لان المراد فيها الجمع والاقتراض في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (يقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير احضر واوجامعة على الحال) من الصلاة وناصبها احضر والمحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر بتمتد محذوف والى حكم الاغراء أشار الناظم بقوله وكحذر بلا أيا جعللا * مغرى به في كل ما قد فضلا

(هذاباب أسماء الافعال)

وهل هي أسماء لالفاظ النائية عن الافعال والمعانيها من الاحداث والازمنة أو أسماء للمصادر النائية عن الافعال او هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين واثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها أسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء أو غنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائية عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائية عنها او وقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع له من

وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ماصورته ذكر النسي في تفسيره ان قواه تعالى ناقة الله وسقياها اغراء ولا شك في اشكاله بحسب الظاهر لان الاغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه انما هو التحذير وهو الذي يذكركه غالب المفسرين قال أسدنا المذکور في كلام النسي على المسامحة والمراد الاغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالاغراء على الشيء أعم من ان يكون فعله او تركه *(هذاباب الاغراء)* (قوله تنبيه المخاطب الخ) فيه نظر ما مر من ان الانصب ان يقول هو اسم منصوب بالزم محذوف (قوله وحذف الخبر) تقديره يحضر اليها (قوله ونصب جامعة على الحال) أي من فاعل الخبر المحذوف (قوله لمبتدا محذوف) تقديره هي (هذاباب أسماء الافعال) (قوله أو أسماء للمصادر) يحتاج على هذا للفرق بينها حيث بقيت وبين المصادر حيث اعربت وفي المرادى تتمه لهذا القول (قواه او هي أفعال) واذا

كانت أفعالاً سبب تسميتها حيث يذهب باسماء الافعال (قواه وأغنى مرفوعها عن الخبر) صريحاً عنه وان لم يعتمد عليه فما الفرق بين هذا وما تقدم (قواه النائية عنها) قال الدنوشري قد يقال انها ليست نائية وانما هي نائية عما ناب عنها وهو المصدر الا ان يقال

ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل نائب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان المصنف ماش على القول الثاني انها دالة على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قدم انها على الثاني مبتدأ فلا ابتداء عامل فيها اللهم الا ان يقال انها عليه لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو هذ هب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعا لذلك الجواز ان تكون موضوعا للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر قواه والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولات لا لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية كالا ابتداء والمبتدأ فلا ينافي ما قدمه لكن مرفى باب الاضافة في الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللغزية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قواه كما يرشد ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذكور راجع للقول بانها اسماء لمعاني الافعال لا للمسافرة

عليه بدليل مقابلة لغيره من الاقوال (قوله كونه أبدا عام لا غيره معمول) اى لان الافعال كذلك والمراد انها غير معمولات للاسم والفعل والافهـى تكون معمولات للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمولاً لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعمام يقتضى الخ اشارة لهذا لما أسلفنا وعلى هذا فالخاص ل ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتامل (قوله فانها وان نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى على ما دل عليه

الاعراب و (اسم الفعل نائب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عام لا غير معمول) لعمام يقتضى الفاعلية او المفعولية (فخرجت) الحروف نحو ان وأخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكانها قد تحمل اذا اتصلت بهما ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النابتة عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن ضرب (وأقامم الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللغزية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بمائب عنه وهو ضرب وأقامم مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وآمين) فصح (بمعنى اسكت و) بمعنى (انكف) لا بمعنى (انكف لان انكف يتعدى ومه لا يتعدى) قاله في شرح النذور تبع الغير ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبلا مالة لا يشديد الميم معنى (استجب ونزال) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس في كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذذ الرمن أدركه وبدار من بادر قال * بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناء من أفعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب من أفعل وشذذ قارم معنى قرقر أى صـوت من قرقر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وودع وهاب ووداع للجمود ولا كوان قائم للنقص ويجوز من التامة ولم ينقاس المبرد شيأ من الباب لانه ابتداء للملمس مع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالانواع وان فقد السماع وبنائه على الحر كالاتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو أسد فتحة تباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضى والمضارع) المبدوء بالهمزة (قائل كشتان وهيئات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان القراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا اطلاق الجهور وروقيـد الزنجشري يكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرو كالعلم والجهل والحق والباطل قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افتراقه انتهى وهيئات حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة وهيئات وأيهات وهييان وأيهان وهيها وأيهاء كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة وكل

الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تنب عنه في المعنى وهو واضح ولا واحدة في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها نابت في الاستعمال ثم نفاها اذا المراد بالاستعمال ان تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك اذ ينزل العمل بالكف (قوله وأقامم مرفوع بالابتداء) قال الدنوشري فيه مساحطة ظاهرة للأنامل انتهى يعنى ان المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ) يجاب بان آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده وموجده فعل موافق له فأمكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه (قوله وبدار من بادر) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بدر اذ يقال بدرته بكذا (قوله وعلى بنائهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشري يفهم ان بناء همامنه اتفاقى وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذذ الرمن أدركه وبنو أسد فتحة

اتباعا قال الدنوشري انظر هل يعينون الفتح أولا و مراده الاتباع لما قبل الالف اذا الالف خارج غير حصين (قوله و ايها بكاف الخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيا و ايها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايهاك اه قرنت لمحق الكاف للغة ايها فلما اخرجها الشارح كان أحسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قوا و ايها) قال الدنوشري مقصود ما قلها مدودة (قوله فاهو بمعنى أتوجع وأف الخ) قال الدنوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر اذا الظاهر ان أوه وأف كل منهما بمعنى أتوجع ويكون أتضجر عطفًا على ما قبله و كتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قد تاء لما فوجدا الظاهر مع الشارح وهو وثقة واللغة أمر مرجعه الى النقل عن الأئمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله و واها) قال الدنوشري قال المرزوقي هذا أي واهما مقارن لاختواته لان أسماء الأفعال أكثرها جاء في الأمر والنهي وهذا جاء في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر عن نوع ويؤيده ما ياتي عن الجوهري (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشري الظاهر ان ١٩٧ الصواب ان يقال وكان للتشبيه (قوله

كلمتان) قال الدنوشري في نسخة عليها خط المصنف

مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخرج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويملك) قال الدنوشري كان الاحسن ان يقال ما خوذوا نحو (قوله أقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما أي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر للفرس كأنه يؤمر بالاقدام وفي حديث المغازي أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فان كان أقدم

واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكي غيره هياك و ايها بكاف الخطاب و ايها و ايها وهياك فهذه احدى وأربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعد و أوه وأف) فاهو (بمعنى أتوجع) أف وفيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى (أتضجر و وا ووي وواها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون) فوى اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هـ ذاقول الخليل وسنبويه وقال أبو الحسن وى بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وى محذوف من ويملك قال عنتره

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها * قول الفوارس ويملك عنتره أقدم

فهما الكلمة واحدة (وقول الشاعر

وابأبى أنت وفوك الاشذب) * كأنما ذكر عليه الزنوب * أو زنجبيل وهو عندى أطيب فواها اسم بمعنى أعجب وبأبى جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشذب من الشذب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان ويقال برود عذوبة كذا قاله الجوهري وكأنما ذكر البناء للجهول خبر فوك وهو من ذرت الحب بالذال المعجمة والزنوب الزاى كجعفر ضرب من النباتات طيب الرائحة كرائحة الانرج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهري

(واهو اسلمى ثم واهو واهو) * هي المنى لو انما نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله أي ما أطيبه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ماناب عن فعل * البيتين

* (فصل * اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الامر كذلك) أي اسمها للفعل (كشتان وصه ووى) فانها موضوعات من أول الامر أسماء لتلك الأفعال (والثاني) منقول وهو (ما) وضع من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره اليه وهو) أي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) للكان (أو جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان أمرا بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في أمره ما يستعمل في زجر الفرس (قوله كأنما ذكر) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ذلك قوله عليه الزنوب اذا أخبر الجميع لا ما ذكره * (فصل) * (قوله كشتان) قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لشئ بمعنى قرب أو سرع وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالهم وشكان ذا خروجا فاعل وشكان وخروجاته يميز قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسم السرع وفي أوله ثلاث لغات فتمحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تميز ومن أسماء الفعل هيت قال في المعنى في بحث لام التبيين انه بمعنى هيات في قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم مستتر في اسم الفعل الماضي أولا ويجوز في تأنيها ففتح والكسر والضم ويجوز في الماء الفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعاسم لا تتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمرير الميت نعش لانه يرتفع على رؤس الناس والتنوين في لعالتنكير ودعنا في معنى لعاه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود في اسم الفعل الماضي استثناء ضمير الغائب والمستتر في هيت في الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل ان يكون

ضمير غيبة تقدير هي فتحيات في قوله بمعنى تهيات بسكون التاء يكون حكاية كلامها وليس غنا العلامة أجد الغنيمى رحمه الله
كلام في ذلك يطلب من حواشي على الالفية (قوله بمعنى الزم) عبارة ابن الناظم وشذلي بمعنى أولنى اه فجعله بمعنى الامر وهو أنسب
لكنه قال بعدو الى بمعنى أتجى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب لأننى ان يؤتى بالامر فيقال نحنى

(قوله نصب على المفعولية)

برده قولهم عايك زيد
بمعنى خذوخذنا
يتعدى لواحد (قوله رفع
على الفاعلية) أى
استعارة ضمير غير الرفع
له ولعل الفراء لا يقصر
نيابة ضمير عن ضمير في
الماتل على الضرورة فلا
يرد عليه ان من شروطها
ذلك فلا يكون في
الاختيار نعم يلزمه ان
ضمير الرفع غير مستتر
في أسماء الافعال (قوله
وقيل الجر بالاضافة)
انظر مع اطلاقهم ان
أسماء الافعال لا تعمل
الجر بالاضافة المتبادر
منه أن ذلك جار على
القول بان مدلولها
المصدر وان كان وجه
منع عملها ذلك انما يظهر
على القول بان مدلولها
لفظ الفعل أو معناه
أز على انها افعال (قوله
أسماء للمصادر) أى
والمعنى الزامك (قوله
فلا كاف موضع خفض
ورفع) قضيته انها
غير متحملة لضمائر
الرفع وهو خلاف ما قالوه
من ان أسماء الافعال

قوله نقل عن موضوعه الاصل واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم
فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا أو أنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أى الزموا شأن أنفسكم) المنقول
من ظرف المكان (نحو دونك زيد بمعنى خذوه مكانك بمعنى أثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى
تأخرو) من المنقول من الجار والمجرور (اليك بمعنى تنح) وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر
المتعدى من الظرف الجار والمجرور وعلى حده والقاصر منه على حده وذكر أربعة ظروف واحد
متعدى وهو دونك وثلاثة قاصرة وهى مكانك وأمامك ووراءك وهى منقصة بالذات لما أنت فيه
ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعدي وهو عليك والثاني قاصر وهو
اليك وزعم الكوفيون ان اليك تاتي بمعنى أمسك فتعدي بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء
كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به * أحدا اذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذجي على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل
ليزم الباب كاسماعى عند البصريين والكسائي يقس بقية الظروف على ماسمع بشرط الخطاب
نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك وأخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور
ضمير الخطاب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء
رفع على الفاعلية وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء
للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضع في الحواشي فقال ان على
مثلا اسم للزم تقول عليك بمعنى الزامك فلا كاف موضع خفض ورفع اه واستقيد منه ان اسم
الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثانى (منقول
من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله) النوع الاول نحو رويد زيد فاتهم قالوا
أروده اروا بمعنى أمهلهم امهلهم صغروا الاروا الذى هو مصدر أرود (تصغير الترخيم) فخذوا
الحزمة والالف الزائدة بن وأوقعوا التصغير على أصله فقالوا رويدا وصمى تصغير ترخيم لما فيه من
حذف الزوائد والتخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر واستعملوا تارة مضافا الى مفعوله
فقالوا رويدا وتارة منونا ناصبا للمفعول به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيه ما معنى أرود وفاعله
مستتر فيه وجوبا بالانه نائب عن فعل أمر رويدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثانى وتارة منونا
غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يذو قد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالاً عند
سببويه نحو سار وارو يدا أى مردودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول
نحو سار واسيرارويدا والثانى نحو سار وارويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله
فقالوا رويدا زيدا) بفتح الدال من رويدا وصمى بها من زيد (والدليل على ان) رويدا (هنا)
المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيًا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بناءه
كونه غير ممنون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوامه وفتح ثانيه واجتلاب
باء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون بحديثه متعديا ولو كان
تصغير رويدا معنى المهمل والرفق من قولهم يمشى على رويداى على مهل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع

لغير الماضى يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله واستعملوا تارة الخ) ظاهرة ورود ذلك عن العرب (الثانى)
ووروده منونا ناصبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه مكبرا للمصغراتى عمله ولذا منع المبرد ان نصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك
الاشتراط (قوله والدليل على بناءه) قال الزرقانى قال الرضى وانما فتح رعاية لاصل الحر كمالا عرابية (قوله ولو كان تصغير رويد) قال
الزرقانى قال الرضى ويجوز أن يكون تصغير رويد بمعنى الرضى على الى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله معناه

﴿فصل﴾ * (قوله في التعدي وال لزوم) قصر العمل على ذلك مع انه اعم لشموله للجبر بالاضافة على القول بان مسماها المصدر ليس من أنهم أطلوا وانما لا تعمل الجبر بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي وأسماء الافعال حكمها في التعدي وال لزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الآن الباء ترادفي مفعولها كثير انحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادية ايصال المتعدي الى المفعول (قوله تقول هيئات) قال الدنوشري هيئات بفتح التاء للتحفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر ١٩٩ وهي لغة أسد وتقيم وقد تضم عن أناس

من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنبهون لارادة التذكير قال الشاعر
تذكرت أياما مضين رواجها
فهيات هيئات اليها رجوعها

فتنوع هيئات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل هيئات الاول ان جعل هيئات الثاني تأكيدها وفاعل الثاني على الاصح ان لم يجعل تأكيدها ويكـون ذلك من باب التنازع واصل الثاني لقربه واصل الفاعل في الاول والصواب أن الثاني تأكيده ورجوعها فاعل الاول اه ولا يخفى ما في هذه القواعد من عدم وضعها في محلها اذ حقها أن تذكر في الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه أسلف ما ذكره الدنوشري من جملة لغتها وما فيه من عدم التحرير في اعراب البيت فان تردد في اعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قاله انه الصواب فاعتبروا يا أولى

(الثاني) المهمل فعله نحو (قولهم بله زيدا) أي دعه (فانه في الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) ودع لامصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد) بالاضافة الى المفعول وأما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد ان نقلوه وسموا به فعله (بله زيد انصب المفعول وبناء به) على الفتح وفاعله ضمير المستتر فيه وجوب بالانه نائب عن فعل أمر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل انه اسم فعل كونه مبتدئا والدليل على بناءه كونه غير ممنون وسكت الموضع عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم بابه ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف
تذرا لجم ضاحياها ماتها * بـله الا كف كأنهم لم تخلف
وقد تأتي غير ذلك والى ذلك أشار الناطم بقوله

والفعل من أسمائه عليكا * وهكـذا دونك مع اليكا

كـذارو يد به ناصـبين * ويعملان الخفض مصدرين

﴿فصل﴾ * يعمل اسم الفاعل عمل مسماه في التعدي وال لزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيئات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير
(فهيات هيئات العقيق ومن به) * وهيئات دخل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيئات الاول وخل فاعل هيئات الثالث وهيئات اثنى لفاعل اثنى لانه لم يؤت به للاسناد بل لحرر التقيوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه محلا لا يكتفي برفع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شـتان زيد وعمر وكما تقول افتقر زيد وعمر) لان الافتراق من المعاني النسيبة التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا (و) ان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دارك زيد) انصب المفعول (كما تقول أدرك زيد) بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيد بالياء والراء والكاف وهي أحسن لان دراك شاذ لانه من أدرك وتراك مقيدس لانه من ترك ومن غير الغالب آمين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعدي نحو رب استجب دعائي وزدني علما والى ذلك أشار الناطم بقوله * وما لما تنوب عنه من عمل * لها (وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعدي بحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حييل الثريد) بالنصب (بمعنى انت الثريد) وهو خبر مقدم وجرمق اللحم (و) قالوا (حييل على الخير) فعـدوه بعلى (أي اقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون في الآخرة) فعـدوه بالباء وحذفوا المضاف (أي أسر عوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخلف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرع في العمل

الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح أن يؤتى به باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والاخر بتوسط الواو وراذبا ما كقوله شتان ما يؤتى على كورها * ويوم حيان أنحى جابر (قوله أي أسر عوا بذكره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر الصالحون في جهنم بغير بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فيها لا بالنون يجعله نكرة وأما فيها لا بالنون فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فالغة رديئة وانما قول ليديذ كـر صاحبها في السفر كان أمره بالرحيل يتماري في الذي قلبه * ولقد سمع قول حي هل * فانما سكته للغاوية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً (قوله وهي جارية من بني مازن) في عروس الافراح للبهاء السبكي في بحث الحمد والكلام على انه هل
 يحمد غير الله أو لا مانع من فعل خير اثنان من كان كقول تلك المرأة في الحديبية * بأيها المانع دلوى دونك *
 اني رأيت الناس يحمدونك وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السجري في
 أماليه لرؤية قوله في مال لافي ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة في الحديبية أنشدته من
 كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشري ينظر ما رمع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشري
 لا يخلو الحال اما ان يراد بالكتابة ٢٠٠ الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد

بها الرقم في اللوح المحفوظ
 الى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخر ما الذي فيه العمل * خلافاً للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه
 المحال للفرع باصله (وأما ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أي الشخص وهي جارية
 من بني مازن أيها المانع دلوى دونك * اني رأيت الناس يحمدونك *
 (فؤولان) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدوم منسوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل
 المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صيغة الله
 ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضع
 في شرح القطر وتأويل البيت ان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض
 حتى يخرج عن الدلو يكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوى منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك
 المفروضة مستند القول سيؤويه في زيد اعليك كأنك قلت عليك زيداً وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل
 محذوفاً كما عرجه الموضع في متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيؤويه فحمل على تفسير المعنى
 لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى منصوباً بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول
 دلوى وسكت عن دونك والمائع من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البثر فيملاً الدلو اذا قل ماؤها
 * (فصل * وما نون من هذه الاسماء) النابتة عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك)
 التنكير (في واهاء وبيها كما التزم تنكير نحو أحد وعرب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح
 الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لأحد وأطلق أحدهما أولاً استعمالاً أحدهما مرادف الأول وهو
 المستعمل في العدد نحو أحد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف
 افسان نحو وان أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسماً عامياً في جميع من يعقل نحو وما منكم
 من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالباً من تعريفة قوله

بها الرقم في اللوح المحفوظ
 مثلاً فان كان الاول فلا
 نسلم الاستلزام المستلزم
 للغايرة بينهما اذهى عين
 التحريم حذوئذ وان كان
 الثاني فليس ذلك
 الاستلزام عقلياً وانما ذلك
 باعتبار الوقوع (قوله
 لان المعنى ليس على الخبر)
 قال الدنوشري فيه نظر
 وما المانع من أن يكون
 ذلك خبراً محضاً قصدت به
 تذييله على أن دلوهادونه
 ويكون الدال على أمره
 مقدراً تقديره فتأوله كما
 قاله بعض المحققين (قوله
 وفيه ما قاله نظر) قال
 الدنوشري فيه نظر لان
 ابن مالك قد لا يكون
 مختاراً لما قاله في مستن
 القطر أو يكون محله مالم
 يقوم شيء مقامه لاسيما اذا
 كان القائم مقامه عينه
 وأما ما استند اليه الخ فهو
 في محمل المنع فليتامل

وليس يظلمني في حب غانية * الا كعمرو وما عمرو من الاحد
 قاله الموضع في الحواشي (ومالم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والزاى
 (وترك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات
 والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا أريد بها غير معين فانهما استعمال النكرات فتوصف
 بالنكرة نحو صراخ الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضع في باب الاستثناء وفي ضمير
 الغائب أقوال ثالثة ان رجوع الى واجب التنكير كرهه رجلاً فذكره وان رجوع الى جائز التعريف كجاء

(قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشري معناه ان القائل بكونه مفعولاً محذوفاً لم يتعرض
 لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوى أو غير ذلك * (فصل) * (قوله وله استعمال الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن
 الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اه ويمكن أن يقال في التمييز ان الرابع أعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن
 (قوله فهو معرفة) أي من قبيل المعرفة بالعهدية ومرافيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل
 الخ) قال الدنوشري المراد كل ما أخوذ من فعل الخ على وزنها أو طر يقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه
 والاولى ارجاءه لجميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الإشارة نحو انكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما اذا أريد بها)
 الخ) قال الدنوشري ظاهره انها باقية على تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله اذا أريد بها غير معين يقتضي انها

رجل

نكرة اه وأقول هي باقية على تعريفها نظر الوضوح وأذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدونشري قال بعضهم وإمامه فاقم لا كفف الكف المعهود فان نكرونا وكسر لا التقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدونشري فيه نظر إذا ظاهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضى ان مسميها الاحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدونشري كان ينبغي ان القطع بذلك لانه لو كان معربا لنون اذ لا مانع من التنوين * (هذا باب أسماء الاصوات) * (قوله والدليل الخ) قال الدونشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشيء واعتراض على ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات وأجيب بانها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن ٢٠١ أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا

يشكل ذكرها في الاسماء المبنية تأمل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت النوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه يصدق اثبات الاسمية هذا وقال الدونشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا حق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع اه وهو مبني على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بلازمة (قوله وقد

رجل فأكرمته فهو معرفة كالراجع الى معرفة والصحیح انه معرفة مطلقة (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صومعه وأيه وألفاظ آخر) نحو أف فانون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس) فمع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذي ينون * منها وتعرف سواها بين

وذهب بعضهم الى أن أسماء الافعال كلها معارف مانون منها وما لم ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها نظرا فخر كته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي أن لا يقول به فيما كان مصدرا فحور ويدر وبه اه * (هذا باب أسماء الاصوات) *

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان مخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث مخاطب به من يعقل لا فهم معناه حتى يرد ما ذكره النعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت (وهي نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء (كقولهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم أنهم امر للابل بورود الماء اه يقال جأ جأت الابل اذا دعوتها لتشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي وأفره والاسم المجى على مثل البيع والاصل جابهزتين سا كنه فمتحركة أبدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهى قال أبو عمر والهى الطعام والمجى الشراب قال

وما كان على المجى * ولا الهى امتدادا حكا

(و) كقولهم (في دعاء الضأن حاحاو) في دعاء (المعزعا) بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاجيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بالان قولك حاجيت انما هو صوت بذيت منه فعلا يعنى على فعالت وليست فاعلت قال والذي

(٢٦ تصريح في) يستشكل الخ) كان ينبغي أن يمهـ دل هذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله في الاكتفاء به) قال الدونشري فيه نظر اذا سم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم مرفوعه اليه (قوله مكررين) قال الدونشري فيه نظر اذا لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفي المحكم الخ) قال الدونشري ظاهره ان ذلك فعل أمر وورده انه لو كان كذلك لاتصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الهى) قال الدونشري أى بابدال الهمزة الاولى ياء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدونشري هو تابع للخليل في ذلك فانه قال كما قال ابن ابي عمير في شرح الفصول الاصل جميعيت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والممازنى يقول الاصل حوحوت فقلبت الواو الاولى ألفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة ألفا والى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما هله قلب الواو والياء ألفان غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت)

قال الدونشري فيه نظرا ذلنا لم ذلك بل هو فعل (قوله لا يكون غير مكتفي به) فيه نظرا لانه مكتفي به بدليل ان صيغة النداء كلام اصطلاحي أو نائب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله أقوت) فيه ما يأتي (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلى) قال الشهاب القاسمي فيه نظرا فان احتياجه لما ذكر ان كان لا يكون ٢٠٢ منادى والمندى ليس مكتفي به فيلزم عليه ان قولنا يازيد ليس مكتفي به وهو

يمنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام في الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفي به وان كان لا يكون خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلى غير مكتفي به لانه لا يعقل وهو غنى عن لان الظاهر انه مكتفي به وان كان لا يكون له برتبة حقيقة الطلب بل اظهار التآلم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفي به لانه بمنزلة قولك طال الليل على وزاد ألمي وهذا مكتفي به (قوله لا يحكي صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أول للصوت به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمة في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير الذي صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق في البيت مع احتمال ان كسره بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضي غاق بكسر الغاف وقد ينون

بدل ذلك على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحياء والعياء بالفتح فيهما اه (والمصدر حياء ووعياء) بكسر أولهما وأصاهما حياء ووعياء أي بدلت الياء همزة لتطرق فيها اثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا (يا غنر هذا شجر وماء * عانيت لوينة فعني العياء و) الزجر كقولهم (في زجر البغل عدس) بفتح العين والبدال المهملةين وباءهال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عبادة بن زياد بن أبي سفيان (عدس ما لعباد عليك اماره) * أمنت وهذا تكملين طليق فعديس صوت بزجره البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم (وقولنا ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني (يا دارمية بالعليا فالسند) * أقوت وطال علمها سالف الامد فان قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل وانه لم يشبه اسم الفعل لانه غير مكتفي به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخاطب الدار توجعاً منه ما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله يا دارمية اسم موصول وبالعليا صلة والعليا ما ارتفع من الارض والسند عطف على العليا وسند الجبل ارتفاعة حيث يسند فيه أي يصعد والغاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الزهر (وقوله) وهو امرأة القيس السكندی

(الأيها الليل الطويل ألا انجلى) * بصبح وما الاصبح منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل وانه لم يشبه اسم الفعل لانه غير مكتفي به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع (الثاني ما يحكي بصوت) مسموع والحكي صوته قسما حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالعين المعجمة والغاف (حكاية صوت الغراب) وشيب لحكاة صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثاني نحو (طاق) بالطاء المهملة والغاف حكاية (لصوت الضرب وطاق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهي الدركة (والنوعان) من أسماء الاصوات (بمبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنها الاعمال ولا معموله) كما ان أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة (كليت) (في أنها عاملة غير معموله وقدم مضى ذلك في أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فية عين حمل قول الغظم * والزعم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعي أسماء الاصوات وهما المذكوران في قواه ومابه خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل * كذا الذي أجدى حكاية كعب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أول تركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للحكي صوته أول للصوت له به فيكون حينئذ مراد فالاسم متمكن فالاول كقوله * كمارعت بالحوب الضماء الصواديا * روى الحوب بأوجهين على الحكاية وعدمها أي كما زعت بهذا اللفظ الذي بصوته وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل وأما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهو ولد عاء الابل للزجرها واثاني كقوله * اذلتى مثل جناح غاق * فهذا بمنزلة قوله مثل جناح غراب واثالث كقوله * ووقعت في عدس كأني لم أزل * قال الموضح

وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لفته سوداء لا شتار جناح الغراب بالسواد والمثب بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهي شحمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة عليها خط الشارح معججه بعض تلامذته ضبط متى على صيغة المسامى من لم وضبط منك بالنون في

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فاي جرر (قوله لا يجوز فيها الاعراب) لعل وجهه انه ما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز ان يبدى امرعاة لاصلاهما واما النوع الاول فوجهه بناءه ان التركيب لا يقتضى الاعراب لان جميع المذيات تركب مع العوامل ويتأثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها مجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نونى التوكيد) (قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذوم مذوم يحتمل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة ابلغ وأتم قال الشهاب القاسمى وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتى عن شرح تصرف العزى الاشارة لما قاله وقال الدونشرى ويؤخذ من كلام ابن ايازان هناك قولاً باصلة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايها الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة أزيد لفظاً وأزيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعارى منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتاً الخ) اقتصر الشارح على ٢٠٣ تعليل اشتراط كونه مستقبلاً ولم

يعال اشتراط كونه مثبتاً ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان في أدوات النفي ما يخص الفعل للحال فينصافى التوكيد بالنون المختص بالفعل للاستقبال وعمم في الباقي طرد الباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينصافى التاكيد فلا يجمع بينهما لتنافى ما يترتب عليهما (قوله لا بغض) قال الدونشرى بضم أوله وكثر ثلثه من البغض ضد الحب قال فى القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغضة فهو بغيض ويقال بغض جدك كتمس جدك ونعم الله بك عيننا وبغض بعدوك عيننا

في حواشيه وهذا النوعان الاخيران ينبغي أن لا يجوز فيها الاعراب اه
 * (هذا باب نونى التوكيد) *
 الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليس جن وليكونا) وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة ألفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لاتهن الفقير وكلاهما عمتنع فى الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص باليسل الاصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه فى أن المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اه ويدل اه ليس جن وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينوته صاغرا (ويؤكدهما الامر مطمعا) من غير شرط لانه مستقبل دائم وسواء فى ذلك الامر بالصيغة نحو قوم والامر باللام نحو ليقوم من زيد بكسر اللام والدعاء نحو * فأتران سكينه علينا * (ولا يؤكدهما الماضى) لفظا ومعنى (مطلقا) لانها مختصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينصافى الماضى وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما أدركن أحدامنكم الدجال وقول الشاعر * دامن سعدك لورجت متيما * فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) الجرد من لام الامر (فله حالات احدها أن يكون توكيدهما واجبا) أى لا بد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جواب القسم غير مفصول من لامة) أى لام القسم (بفصل نحو والله لا كيدن أصنامكم) فا كيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو والله وليس مفصولا من لام القسم بفصل (ولا يجوز توكيدهما اذا كان منفيا) لفظا أو تقديرافا لا أول نحو والله لا أقوم والاثانى (نحو والله لا تفتؤن ذكر يوسف) فتفتؤننى بلا محذوفة (اذالتقدير لا تفتؤن) وحذف لافى جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لا أقسم بيوم القيامة وقول الشاعر
 يميننا لا بغض كل امرئ * ينحرف قولاً ولا يفعل)
 فأقسم فى الآية بتوأبغض فى البيت معناه المحال لدخول اللام عليهما وانما يؤكدا بالنون لكونهما مختصين بالفعل للاستقبال وذلك ينصافى المحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بمعموله أو بحرف

وأبغضه وببغضنى بالضم لغعدريشة وما أبغضه لى شاذو أبغضوه مقتوه وبغض بن ريث بن غطفان أبو حى والتبغيض والتبغض ضد التعجب والتعجب والتعجب وبغض التميمى غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه بحبيب اه فقوله وأبغضه وبغضنى لغعدريشة فلا ينبغي حمل كلام الفصحاء عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (الخفيفة) فى معنى هذا البيت قول الشاعر وأراك تفعل ما تقول وبعضهم * مدق الحديث يقول ما لا يفعل قال المصنف فى موقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أى الاشارات الخفية ان رجلا سيرا المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا أجاب أجاب من غير زيادة فيمنها مارا كبان اذمر بينت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذى يقول فيه الشاعر
 حذر العدا وبه القواد وكل * فقال له هل أخذت مارسمنا لك فقال لا فامر ان يعطاه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت انه يشير الى قول الشاعر فى القصيدة
 وأراك تفعل ما تقول وبعضهم *

مَذْقُ الحديث يقول ما لا يفعل (قواء ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتزنيهما منزله أحد أجزاءه كلام التعريف مع الاسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع ٢٠٤ والاسم فلولا ان سوف قد صار كاحرف الفعل لا منع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان

شرطا الخ) قال الدنوشري
وايكن ذهب المبرد
والزجاج الى لزوم نون
التوكيد بعد ما ويرى
ان حذفها ضرورة مرادى
(قوله نهى أو دعاء الخ) قال
الدنوشري كان ينبغي ان
يضم الى ما ذكره التحضيض
أيضا اللهم الان يكون
اكتفى عنه باعرض أو
سماء عرضا تغليبا وينظر
هل وقوعه بعد أداة التبرجى
مسوغ لتوكيده بكثرة كما
شمله قول المصنف بعد
أداة طلب أو لا كما قد يشعر
به عدم ذكر الشارح
وكذا يقال في التحضيض
(قوله يوم الماتى) قال
الدنوشري هو يوم الحرب
ومن عادتهم ان الواحد
منهم ينشطه نشاطا تاما
بذكر محبوبته (قواء وذلك
بعد لا النافية) قال الزرقاني
في المغني جعله شاذا وهو
خلاف ما هنا انظره في
مبحث لا (قوله في كيف
تكون) قال الزرقاني أى
الاصابة (قوله وأسند
المسبب الى فاعله) قال
الزرقاني المسبب هو الاصابة
فان قيل الاسناد الى الفتنة
كان حاصلا قبل العدول
فالجواب ان المراد بقوله
أسند بنى مسندا أو يقال
المراد أسندا الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن للنهى عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير

تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلت لالى الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم
محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم أو قتلت لتحشرون الى الله
(و) الثانى (نحو ولسوف يعطيك ربك) فترضى فيه عطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك
ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوى تبعه اللزخشرى واللام في ولسوف يعطيك
للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لانت سوف يعطيك لالا قسم فانه لا تدخل على
المضارع الامع النون المؤكدة بخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لامع انفصاله
عنه فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبنيت لام القسم وحدها كقوله
فوزنى اسوف يجوزى الذى أسـ * لفعه المرء سيئا أو جيلا
أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) المحالة (الثانية أن يكون) توكيده بما (قريمان الواجب وذلك
اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤكدة بما) الزائدة (نحو واما تخافن) من الاجوف (فلما
تدعبن) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله
يا صاح أمانا تجدنى غير ذى جدّة) * خال التخلي عن الخلان من شمس
أراد يا صاحبي لحذف المضاف اليه وأخر المضاف معاقلة ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط
وترك وتنوين تجدنى تخفف النون (وهو قائل) فى النشر (وقيل يخفف بالضرورة) المحالة (الثالثة أن
يكون) توكيده بما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهى أو دعاء أو عرض أو تمن أو
استفهام فالاول (كقواء تعالى ولا تحبب الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثانى كقول خرق
لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الحزور
فا كدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة
(هلا من بوعد غير مخلفة) * كما عهدت فى أيام ذى سلم
فأ كدتمن بكسر النون الاولى بدحرف العريض وأصله كدتمنن حذف نون الرفع مع الخفيفة جلا على
حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء الخطابة ومخلفة بقاء
التأنيث مضاف اليها وذى سلم موضع الشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا
(لم يك يوم الماتى ترميتى) * لى كى تعامى الى امرؤ بك هائم
فأ كد ترميتى بتشديد النون الاولى على حذف ما ترين بعد حرف التمنى (و) الخامس نحو (قوله
* أفبعد كدرة تمدحن قبيلا) * فأ كدتمدن بعد حرف الاستفهام وكدة بكسر الكاف وسكون النون
اسم قبيلة فى كنان وقبيل لا ترخيم قبيلة للضرورة * المحالة (الرابعة أن يكون) توكيده بما (فليلا وذلك
بعد لا النافية أو) بعد (ما الزائدة التى لم تسبق بان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة) فأ كد تصيبن بعد لا النافية تشديدها بانها هي صورة وجه لا تصيبن خبرية فى
موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لاختصاصها بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب
الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لانها هي وأقيم المسبب مقام السبب والاصل لا
تعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة
عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قايلا

بل
فى قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذى هو الاصابة اذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذى هو التعرض
وفاعله ضمير مخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أى أردت لو أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

أى القول الثانى (قوله بل كثيرا) قال الزرقانى أى بل يكون كثير الاقترا به بحرف الطالب (قوله شخص والده) قال الدنوشرى لوقال صفات والده كان أوى (قوله قاله العيني) قال الدنوشرى فيه نظرا ذعبارة العيني ان الابن يشبه أباه فن رأى هذا ظنه هذا كان الابن مسروق وهى تخالف ما نقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشرى أصل العضة عضه حذفت منها الهاء وهى واحدة العضاء وهى كل شجرة يعظم وله شوك (قوله وشكيراهاشو كهها) قال الدنوشرى الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفى آخرها راء مهملة وهو ما يندب حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى ٢٠٥ ان كبار الخ) قال الدنوشرى ينظر هل هو جار على ما فهمه

بل كثيرا ولو كان وقوع الطالب صفة للذكرة متمنع فوجب اضافة القول أى واتقوا فتنة مقلولا فيها ذلك (و) الثانى (كقولهم) فى المثل نظاما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضة ما يذبتن شكيراها)

فأ كذبتن بعدما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني واقصر الموضح فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما أبطن والعضة شجرة وشكيراهاشو كهها وقيل صغار ورورها يعنى ان كبار الورق انما تذب من صغارها أى ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالهم ما تحت ذنبه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بدله منه وهو خطاب لمرأة فى الأصل والهاء للسكت وقولهم لجهد ما تباعن يقال لمن جملته فعلا عيايه أى لا بد لك من فعله بمسقة وقولهم بعين ما أرى ينك تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصيره أى انى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم العائى (قليلابه ما يحمد نك وارث) * اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة فى الاماكن الخمسة وهى على معنى النفى أى ما يحمد نك وكذا الباقي ولا يقاس عليهم ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة ان يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقهسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفنه النبات

(يحسبه الجاهل ما لم يعلم) * شيخا على كرسيه معهما

أراد ما لم يعلم بنون التوكيد التحفيقة المبدلة فى الوقف ألفا (و) الثانى (كقوله

من تثقف منهم فليس بايب) * أندا و قتل بنى قتيبة شافى

فا كد تثقف بنون التوكيد التحفيقة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجدد والاياب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمسة واجبوا كثروا كثيرا وقيل وأفل لان آخرها مشبهة بما قبله وما قبله مشبهة بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به ليس الحاجة اليه اما فى الحالة الاولى وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو مشددا فى قسم مستقبلا * فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياحا الى التوكيد وأما الحالة الثانية وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو شرطاما نالها فلان ان الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * يؤ كدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب فلان ما بعد اداة الطلب أشبه ما بعد اداة فى استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وقل بعد ما ولو وعدلا * فلان لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وغير اما من طوالب الجزا * فلان لم للنفي والنفى أشبه النهى معنى وغيران من

هل هو جار على ما فهمه عن العيني وغيره من انه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه من ابن هشام من انه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير ما ذكره أخص من تفسير العيني له عند التأمل والظاهر انه جار على الاول (قوله قليلا به الخ) قال الدنوشرى قبله أن للذى يهوى التلادفاته اذا مات كان المسال بهتا مقسما

(قوله وما زائدة فى الاماكن الخمسة) نازع الدماميني فى دعوى الزيادة فى الاخوين وقال لا أدري الوجه الذى عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما ما بين ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به جد الوارث اياك وقال الشمنى الوجه الذى عين ذلك فى أولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفى وكونه عجزيت

لا ينافى ذلك وفى قول المصنف كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى يحمد نك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لا ترتفع قليلا ولا كانت النون داخله على المضارع اه ما خصا (قوله على معنى النفى) قال الدنوشرى غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لان القسم الثانى من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الشارح فيما سياتى انه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه الاشياء فى مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لا يشبهه ما قبله بل أشبهه النفى بل النهى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفي والنفى أشبه النهى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيها ان لا النافية (٢) قوله اذ يحتمل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سطة طامن النسخا فخر

تشبه الناهية ضرورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة أشبهت بالنافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضح أصلاً (قوله غير واجب) قال الدونشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أى غير موجود في الحال فاشبهه بالنهي اذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهى عنه أو معناه أن تمنعنا في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع عند وجود الشرط والاول أقدم له مومه ٢٠٦ * (فصل) * (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدونشري يؤخذ مما حكاه

سبويه ومن معناه ان الفعل حينئذ مضارعاً أو أمر مبني على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لالتقاء الساكنين المبين في كلام الشارح وقول الشارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو أتى في كلام المصنف بلا تقييده كان صواباً واستثناء المصنف الفعل المسند للالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح مـ هـ كما عمله قوله فانه يحرك آخره حينئذ يحركه بحركات ذلك وتقييد الشارح في قول المصنف ثانياً ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضاً فان الامر كذلك أيضاً كما يصرح به قول المصنف فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل ألفاً آخره واواً وباءً فانه كالصحيح في حذف واو الضمير وباءه مـ هـ

أدوات الشرط أشبهت لم في الجزم ولا يؤكدهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما أو فئت في علم * ترفعن ثوبى شمالات والذي سهل ذلك أن ربما للالتقاء والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شديد بالنهي كذا على التفتازاني وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأمنه فزاة تمنعنا * أى تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سبويه وقال شبهه بالنهي حيث كان مجزوماً وغير واجب * (فصل في حكم آخر) * الفعل (المؤكدة) بالنونين (اعلم ان هنا أصليين يستثنى من كل منهما مسألة) واحدة (الأصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكدة يفتح) كما أشار الناظم بقوله وأخر المؤكدة كدافع (تقول) في المضارع (ليضربن) زيد (و) في الامر (اغربن) يا يزيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سبويه والسيرافي والزجاجي عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى (ويستثنى من ذلك) الأصل الاول (أن يكون) المضارع (مسند الى ضمير) بالنونين (ذى لين) ألف أو واو أو ياء فانه يحرك آخره حينئذ يحركه بحركات ذلك اللين من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريباً اليه أشار الناظم بقوله وأشككه قبل مضمير لين بما * جانس من تحرك قد علمنا (والأصل الثاني ان ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه ان كان ياء أو واواً) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والمضمر احذفه الا الالف * (تقول اضربن يا قوم دغم الباء واضربن يا هند بكسر هاو الأصل اضربون واضربين) بشديد النون فيهما فالتى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذف الواو) في الاول (الياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حذف التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده وامامنا لم يشترط ذلك فلان الكلمة لم تنقل واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفوا هذا مع الثقبلة أما مع الحفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقاً (ويستثنى من ذلك) الأصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) مضارع (ألفاً كيجئني فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي * واو وياشك كل مجانس وفي (فتقول يا قوم اخشون) بضم الواو (يا هند اخشين) بكسر الياء والأصل اخشيون وأخشيين حذف الضمة والكسرة لاستئصالهما على حرف العلة ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياء في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً حذف الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجوز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلاصاً من التقاء الساكنين (فان أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (الى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل ثقله ياء) والى ذلك

فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هند كما تقول اغربن واضربن وان كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله أشار وقال سبويه) قال الدونشري نسب القول الاول الى سبويه أيضاً (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأق في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقوم زيد لان آخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التاكيد فإى ساكنين حينئذ يلتقيان وحذف الالف لالتقاء الساكنين بهذا ما يقوى القول الاول اللهم الا أن يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى في ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

قال الدنوشري لو حذف لفظ الاول كان اولي ليسهل النون الحقيقية فليتمام * (فصل) * (قوله على غـ ير حدهما) كذا في النسخ
بالثنية والتعبير الشائع غير حده بالافراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل
الجواب ان الالف والنون فيهما كجزء الكلمة الذي اتصاله فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما
مدغم في كلمة واحدة جائز فكذا فيهما هو كلمة واحدة بخلاف الحقيقة فان فيه التقاء ٢٠٧ الساكنين فيهما هو كلمة الواحدة

وليس مدغما في غير الوقف
فان قيل فليجزا ضربان
في غير الوقف قلت اجاب
الامام الحديثي بان الوقف
تابع لانه عارض فليل
ان كانت اللام متحركة
يلزم الخروج عن أصلها
من السكون وان كان
ساكنا يلزم التقاء الساكنين
في غير الوقف والمدغم
(قوله وحجتهم الخ) قال
الدنوشري كان ينبغي
تأخير عن قوله ثم صرح
الفارسي الخ (قوله والتقت
حلقة البطان) أي
بأبواب الالف في حلقة
شد وذو القياس حذفها
كما تقول غلاما لا ميرا ذلا
يتلفظ به بالالف قال أوس
وازدحت حلقة البطان
بأقوام وكاشت نفوسهم
جزعوا البطان المحزام
الذي تحت بطن البعير
وفيه حلقتان فاذا التقتا دل
على نهاية المزال وهـ ذا
مثل يضرب لشدة الامر
وتفاقم الشر كأنهم
لم يجدوا فيه ألف التثنية
تفطيعا للحادثة بتحقيق
التثنية في اللفظ المذكور

أشار الناطم بقوله * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو يا (فتقول)
اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيدة) الى الضمير المستتر (لتخشين يازيدو) الى الالف (لتخشين
يازيدان) والى النون (لتخشين ياهنداث)

* (فصل) تنفرد النون الحقيقية بأربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوموا واقعدا فلا يقال
قومان واقعدان بسكون النون (لثلاثي ساكنان) على غيرهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين
اجازته) وحجتهم كما قال الخضر اوى انه قد لا يلقى ساكنان في الوصل نحو محياي ومعاي نحو أنذرهم
ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقة البطان ونحو لام راء وكاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسي في)
كتابه (الحجة بان يونس يلقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي) بسكون الياء واصله (وذكر
الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرناهم
تدميرا) على انه أمر للاثنتين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناطم (في قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو والعطف واللام في قال الشارح ويحجزان
تكون الواو واللام ولا للثني والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أي بعد الالف (انفقا)
من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الحقيقة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها
أشار الناطم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقي السبعة ولا تتبعان) بشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها نازلة بعد ألف
زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفقت في غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن ففتحت
كما فتحت نون أين هذا تعليل سيئ وبه الحكم (الثاني) من أحكام الحقيقة (انها لا تؤكدا الفعل المسند
الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بالالف فاصله بين النونين) وهما نون
الاناث ونون التوكيد (قصد للتخفيف) والى ذلك يشير قول الناطم

الفازد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اخر بنان) يانسوة (وقدمضى) قريبا (أن الحقيقة لا تقع بعد الالف) وعدل في التعليل عن
تعليل تصرف العزى للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها يرتب
عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازها هنا بشرط كسر النون) فرار من
التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه
منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والحقيقة فرعها وادخلت الالف
مع الثقيلة فتلزم مع الحقيقة وان لم تجتمع النونات لثلاثي لا يلزم للفرع فريضة على الاصل واعترضه التقناني
بان اصالة التثنية انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام
اه ولك أن تقول نصره لابن الحاجب الجـ ير وقوع الحقيقة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

(قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين في نحو اضر بن الرجل ولا تحرك (قوله قال
الشارح الخ) كتب العلامة الغني عن يونس نسخة الدنوشري مانصه المنقول ان الجملة المصدرة بالمضارع المنفي لا تجرد من الواو
ويلزمها الضمير قال المرادى فان وردت بالواو قدر المبتدأ على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيم ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل
وقول الشارح وقد يجي بالضمير والواو ظاهر عدم التاويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وانما كسرت) قال الدنوشري ظاهرة
انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالالف فاصله بين النونين) لا يقال هـ لا ترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما

وجازم لغاتها * (هذا باب ما لا ينصرف) * قال الدنوشري وجه ذكر ما لا ينصرف عقب مبحث نو في التوكيد ان ما لا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كالماتعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنون التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فخلصت المشابهة بين البابين (قوله واختلف في اشتقاقه) قال الدنوشري الضمير المضاف اليه فيه عائدا الى المنصرف المعلوم بما لا ينصرف وليس عائدا الى ما لا ينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادى وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الح وهو ناظر يقان الاولى ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق الصرف الى آخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولوحذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى فابن اياز تنبّه لهذا حذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدنوشري قال المرادى وقال في شرح الكافية تسمى منصرفة لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدنوشري أى صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذى

يسمى لما قال النابغة
* له صريف صريف
العقوب بالمسد *

والعقوب بالبكرة (قوله أو

من الانصراف الى جهات

الحركات) قال الدنوشري

ذكرنا فيما مر أنه لو حذف

لفظ الحركات كان أولى

لانه بصدد المأخذ اللغوى

قال ابن اياز والثانى انه

من صرفته اذ اردته

وقلبته فى الجهتين وقع

الصاحب ابن عباد لرجل

كان قد استخدمه الاختيار

صرفك والاختيار صرفك

تخشين ما هند ثم أبدلت ثم حذف الضمة ثم الواو والياء لم يحل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضوع فى حواشيه عن الخليل وبنوفس قال الخضر اوى واذا وقعت على اضربان واخر بنان عندهم جوزه ما أبدلت النون ألفا فالتقى ألفان فتبدل الثانية همزة كما فى جرأ فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه و يقولون فى الوقف اضربوا و اضربنا فممدون وهو قياس قولهم لانها تصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مدا الحرف

* (هذا باب ما لا ينصرف) *

واختلف فى اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللين والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكأن الاسم ضربان ضرب أبدا على شبه الفعل فنع ما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف الى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أقوال (الاسم ان أشبه الحرف) فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كمار) فى بحث المغرب والمبنى (وسمى غير متمكن) لعدم تمكنه فى باب الاسمية (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب ان أشبه الفعل) فى فرعيتين من تسع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو فى واحدة تقوم مقامها وذلك لان فى الفعل فرعيتين عن الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه الى الاسم فى الاسناد (منع الصرف كما سياتى) بيانه

(٢٧ تصریح فی) وجوز ان يكون مأخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقل وهو الفعل (قوله الذى هو القلب) أى القلب فهو قريب مما قبله (قوله فى فرعيتين) قال الدنوشري يشير به الى ان العلة الواحدة لا أثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فیرجع قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلوراعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضا لا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوى (قوله احدهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كاجيما لتصغير اجمال جمع جل فان فيه فرعيتين التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما للفظ وكعائض وطامث فان فيهما فرعيتين التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لانها المعبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التانيث انها هى من جهة اللفظ وان لم توجد علامته فى اللفظ وأما تسمية تانيث نحو زينب معنوا بجمعنى آخر كما باتى فالحق ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعياته اللفظية من التسع كاذر بيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور ولا ينحصارها فى العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) قال الدنوشري هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب

فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الازهرية ويمكن رده بان التركيب جاء للقول من حيث المعنى لان من حيث اللفظ على ان كثير من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كصنوج وغبوق وضارب واكرام فليتم امل قال الاشمو في بعد كلام نقله من ثم صرف ما جاء على الاصل كالمفرد والجماد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وماتعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيمال او من جهة المعنى كعائض وطامث لانه لم يصير بتلك الفرعية كامل الشبه اما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير غير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتها واحدة وهي التصغير واما اجيمال ففرعية من جهة التصغير لانه فرع الاتحاد واما عائض وطامث ففرعية من جهة ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ٢١٠ وجهتها المعنى اه وقد عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقيق ليسا من العلل المعتبرة

وان التانيث راجع الى اللفظ وانما نقلناه للتنبيه على ان الدنو شري اقرب مع اشكاله واما ان كنهه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احدهما الخ كما نقلناه (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ) فيه بحث لانه اسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى ان المنصرف هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع انشاء مبدأ الاشتقاق اللهم الا ان يجعل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وامر آخر يصدق على جمع

(ويسمى غير أمكن) اعدم أمكنية (والا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) اتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل وبناء ومن مكن مكانا اذا بلغ الغاية في التمكن لان تمكن خلافا لاني حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المحرذ شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون لاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أتى مينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) الدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (ان غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير أعيم (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالف وتام زيدتين (فانه منصرف مع انه فاقد له) اذ تنوينه لم يقابل تنوين جمع المذكور (السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لا جمل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معرور وواضع كتاب غلاط الزخشرى ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتكنيا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجر تبعه له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين امتضا منعهما معا والعلل المأذومة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا أنت بعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كالا

(ثم لاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعله واحدة وهو شيان أحدهما ألف التانيث مطلقة أي مقصورة كانت أو معدودة) واليه الإشارة بقول النظم

قالف التانيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع

لان وجود ألف التانيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزخشرى في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكرى (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبي (أم مفردا كما تقدم) تمثيلة (أم جمعا كجرحي) بالقصر جمع جر يح (وأصدقاء) بالمد

المؤنث واقصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالاختصاص وأما من قال ان المراد انه

علامة له لان نفسه والعلامة لا يجب اطرافها فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الافية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنو شري هذا هو الاولى لان ما خذنا لاشتقاق وجوده حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضى تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لان وجود ألف التانيث الخ) فيه ان المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم بمنزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وزكرياء) قال الدنو شري ظاهره بل صريحه ان ألفه للتانيث وفي كلام الاندلسي ما يدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسئلة ما يجوز فيه الامران يا جوج وما جوج ان اخذنا من أج صرفا وان لم تستقمهما لم تصرفهما ومن ذلك زكريا

جمع

٣ من اشتقه من زكر أو تزكر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف مع ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير منصرف للعجمة والتعريف في القصر أولان آخره ألف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف إحدى الياءين فيصير مثل عم وشج منقوصا مصر وفا اه فليتامل ٣ (قوله من اشتقه الخ) لم يذ كر مقابله أي ومن اشتقه صرفه على قياس قرينتيه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقرير غير منصرف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وزكرياء في ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من

تزكر بطن الصبي اذا امتلا وهمزته للتانيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح هيا جوج وما جوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتانيث لانها اسمان لقبيلتين ومن همز فاما فيهما من الاجعة وهي شدة الحرف فبطل بذلك قول الاندلسي المار فليتامل كلامهما (قوله وجرء) قال الدونشري تسمية ألف جرء ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها المدرد والافليس فيهما مد كما هو ظاهرهما وهذا مع قصوره لا قصاره على خصوص لفظ جرء مستفاد من قول الشارح الا في فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم منه ان قولهم ألف التانيث الممدودة مساححة فان المدود ما قبلها (قوله فان الجمع متى كان الخ) فيه ان هذا يقتضي ان من صيغة منتهى الجموع عاتين لاما يقوم مقامهما ثم ان جعله

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كعجلى) بالقصر (وجراء) بالمد وأصلها عن دسيبويه جرى بالقصر بوزن سكري فلما قصصوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الألف الأولى لغات المدود وحذفوا الثانية لغات الدلالة على التانيث وقلب الأولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الألف الأولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعال ومؤنث فعلا نضعف بأنه يقتضي الى وقوع علامة التانيث حشا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظر اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين (و) الشيء (الثاني الجمع الموازن لمفاعيل أو مفاعيل) في كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملحوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف ولا فرق بين الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدرهم) ومساجد بكسر ما بعد الألف لفظا ودواب ومدارى بكسر ما بعد الألف تقديرا اذ أصلها مداد وارب ومدارى بالكسر فيهما أو ثلاثة أو سطها ساكن غير مننوي به وبما بعده الانفصال كصايب (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعمة اللفظ بخروج عنه صبيغ الاتحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صبيغ الاتحاد العربية انك لا تجد مفر دأ ثلثة ألف بمد هار فان أو ثلاثة الأو له مضموم كعذار بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الألف عوض من إحدى ياءى النسب تحقيقا كيما ن وشاء وأصلها بمعنى وشامى أو تقديرا كتهام فان الألف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض فكانت نسب الى فعل مثل شامى يكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلى الألف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقل ألقى عليه عبالته أي ثقله أو مفتوح كبركا بفتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كوان وتدان وأصلها متواترى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعلال قاض أو ثنى الثلاثى محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثانى والثالث عارضان للنسب مننوي بهما الانفصال وضابطه ان لا يبقيا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفرى ووبارى نسبة الى ظفار ووبارى قبيلتين أو غير منفكين عن الألف كجوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحال بخلاف نحو قارى وكراسى فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قارى وكرسى فليست الياءان عارضتين في الجمع فقمارى ونحوه بمنزلة مصايبغ والى ذلك أشار الناظم بقوله وكن مجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنزلة كافلا (واذا كان مفاعلا) معتملا (منقوصا فقد تبدل كسرتة فتحة فتقلب ياء أو ألفا) لتحركه وانفتاح ما قبلها ويجرى مجرى الصحيح (فلا يوزن) بحال اتفاقا وقد راعاه في الألف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهي

فرعية المعنى الدالة على الجمعية لا يوافق حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قررته في ألف التانيث ان تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدونشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناطم ليس فيه انه جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ان عبال معناه الثقل فيقتضى انه مفرد فليتامل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدونشري الظاهر ان هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوار وغواش جوارى وغواشى بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيما مفردة ألف التانيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخييف الى فعلى بالافتح الا في فعلا اسما محض لا مذكر له كصجرا ولا يجوز في سكرى سكارى لان له مذكر اقاله الشارح في مبحث البدل (قوله ويجرى مجرى الصحيح) قال الدونشري المراد بالصحيح

نوعه كساجدة لامطلق الصحيح والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذاري ونحوه
كصاري اصله بيا مشددة قال وأصله ٢١٢ أى صحارى بالفتح صحارى بالتشديد وقد جاء في الشعر لانك اذا جعت صحرا جئت بالف

قبل الواو وكسرت الراء كما
تكسر ما بعد ألف كل جمع
كساجد فتقلب الالف
الاولى التي بعد الراء
لكسر ما قبلها وكذا الثانية
التي للتأنيث فتدغم ثم
حذفوا الياء الاولى
وأبدلوا الثانية ألفا فالوا
صحارى لتسلم الالف من
الحذف عند التنوين
وانما فعلوا ذلك ليعرفوا
بين الياء المنقلبة عن ألف
التأنيث والياء المنقلبة
عن ألف ليست للتأنيث
نحو ألف مرمى ومغزى اذا
قالوا مرمى ومغزى
وبعض العرب لا يحذف
الياء الاولى لكن يحذف
الثانية فيقول صحارى بكسر
الراء وهذه صحارى كما تقول
جواراه وكذا يقال
فيما فيه ألف التأنيث
المقصود ان لا تشديد
فيه ويعلم ان ما فيه ألف
التأنيث كجوار لا يجوز
فيه هذا التخفيف (قوله
على حالها) قال الدونشري
قد يشكل بان الياء تحذف
كما قال به - وهو مراده انها
لا تقلب ألفا كما قبلت
في الاستعمال الاول فلا
ينافي انها تحذف (قوله
وقيل انه منقول عن جمع
سروالة) أى وهو عربى
كما قال ابن المحاسب

البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال
غير غالب (والغالب أن تبقى كسرية) وبياؤ على حالها (فاذا دخل من أل) بن (الاضافة أخرى في)
حائى (الرفع والجرجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (في حذف يائه وثبوت تنوينه
نحو) هؤلاء جوار ومرت بجوار قال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليلال) فغواش مرفوع على
الابتداء وليلال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجزا كسارى

(و) أخرى (في) حالة (النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور ففتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت
جوارى قال الله تعالى (سيراوا فيها إلى) وسبب ذلك ان في آخر نحو جوارى زيد ثقل لكونه ياء في آخر
اسم لا ينصرف فاذا دخل ما هي فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التخفيف
بالحذف مع التعويض تخفف بحذف الياء وعوض عنه التنوين لما لا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع
وقد راعى ربه رفعا وجرا المستقلة للضرورة والفتحة الغائبة عن الكسرة على الياء المكسورة وما قبلها ولم تخفف
في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجمع الالف
واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام
وزالت صيغة منتهى الجموع ودخله تنوين الصرف وردان المحذوف في قوة الموجود والكان آخر ما بقي
حرف اعراب واللازم باطل فالمزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركة على
الياء وان الياء محذوفة لاتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان
التعويض عن حركة الالف في نحو موسى أولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالمزوم كذلك وذهب
المبرد الى ان فيه لا ينصرف تنوينه ما قدر ابدال الرجوع اليه في الشعر فكم واله في جوار ونحوه بحكم
الموجود وحذفوا الاجله الياء في الرفع والجرجرى وهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذفت التنوين الظاهر
وهو بعيد لان المحذف لا يقاء ساكن متوهم او جود عما لا يوجد لا يغير فلا يحسن ارتكابه مثله قال الشارح
وقال المرادى المشهور عن المبرد ان تنوين عند عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية (وسراويل
مزعج الصرف مع انه مفرد) واختلف في سبب منع صرفه (فقييل) انه (أعجمى) حمل على موازنه من
العربى كدنانير (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمى به المفرد الجندى واختلف في سماع سروالة
فقال ابو العباس انها مسموعة وأشد عليها عليه من اللؤم سروالة * فليس برق لمستعطف

وقيل لم يجمع والبعض مصنوع فلا حاجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من
العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سروايل جمع سروال كشمالييل جمع
شمال حكاية المحربرى في المقامات (ونقل ابن المحاسب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك
عليه) وردبانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع

(وان سمى) شخص (بهذا الجمع) لذى هو على زنة مفاعل او مفاعيل (او بما وازنه من لفظ أعجمى مثل
سراويل وشرا حيل) بمعجمة ومهملتين (او) من (لفظ مرتجل للعلمية مثل كساحم) بالكاف والشين
المعجمة والجمع اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كساحم كعلايط
اسم اه ولا خلاف ان علايط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) والى ذلك أشار

وقال انه جمع سروالة تدبروا وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل محمولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه وان
هم ميلان العجمى غريب في لغة العرب فلا يعد في جملة على ماله اعمالة في لغة العرب والعربى لا يتبع ما هو مماثل له (قوله وردا) قال

الدنوشري قدیر الدردویقال ان مانقله ابن المحاجب انقرد به ولم یحفظ عن غیره فلم یعول علیه ۲۱۳ (قوله وهو ما وضع صفة) قال

الدنوشري قال الهندی
المراد بالاصلى الى الاصلى
ولو حكما كمثلات أو
تقديرًا كاجمع أو بناء
على قانون وضعي كادير
تصغير ادور (قوله وهو
وزن أفعل) أى ذو
وزن أفعل له الالم يصح
الحمل كما هو ظاهر (قوله
بفتح الفاء) قيس بذلك
لان الالف والنون
في الصفة لا تكون على
وزن فعلا ن بكسر الفاء
وبضم الفاء لان تكون
الامع فعلا نة كعربان
فان مؤنثه عربانة (قوله
ان لا يقبل التاء) لابد
أيضا ان تكون الوصفية
أصلية نظير ما ياتي مع
وزن الفعل ليخرج نحو
صفوان بمعنى قاس وهذا
مستفاد من قوله السابق
وهو ما وضع صفة (قوله
فالاول الخ) قال الدنوشري
قد ينافي مع ما سياتي عن
بنى أسد من انهم
يصرفون باب سكران
ويجاب بان ذلك غير
معتد به لما سياتي (قوله
وقال أبو حاتم الخ) وجه
كونها منكرا كبرائها مخالفة
للغات الفصيحة وقد يقال
كيف يذكر عليهم ما هو
لغتهم التي طبعهم الله

الناظم بقوله وان سمي أو بما لحق به فالانصراف منه يحق
والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكير انصرف على مقتضى
التعليل الثاني لقوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول
لوجود الصيغة وهو مذهب سيديويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيديويه لانهم منعوا سراسر اويل
من انصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح (النوع الثاني ما يتنع صر فيه بعلمتين وهو نوعان احدهما
ما يتنع صرفه) حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو ما مر في آخره ألف ونون أو موازن
للفعل وهو وزن أفعل في المكبر وأفعيل في المصغر (أو معدول) عن لفظ آخر (أما ذو الزيادة فهو فلان)
بفتح الفاء (بشرط ان لا يقبل التاء) الدالة على التانيث (أما لان مؤنثه فعلى) بالالف التانيث المقصورة
(كسكران وغضبان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغضى وعطشى (أو لكونه لا مؤنث له) أصلا
(كاحيان) للكبر اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلا ن والمؤنث منه على فعلى
وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقيق الفرعية بين بد فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه
الوصفية وهي فرع عن الجود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجماد لا يحتاج الى
ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادة بين المضارعين لان التانيث في نحو جراء في انهما في بناء يخص
المذكر كما ان ألفي التانيث في جراء في بناء يخص المؤنث وفي انهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كمالا
يقال جراءة والمراد فرع عن المجرد فلما اجتمع في فعلا ن المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل
عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردى
وقال أبو حاتم ابنى اسدنا كبر لا يؤخذ بها والثاني وهو لا مؤنث له كاحيان مختلف فيه والصحيح منه
من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقدير الان لا وفرضنا له مؤنثا كان فعلى اولى به من
فعلا ن لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود دليل الاجماع على منع صرف اكر
مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف كاحيان جملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان
بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للثيم) بهمزة بعد اللام (وسفيان) بسين مهملة فباء
مثناة تحت ثمانية فحاء (للتويل) الممشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء
المثناة تحت (لكبرية الآية) من ذكور الغنم (وندمان من المندامة) وهى المكاملة (لا من الندم) على
ما فات (فان مؤنثاتها فعلا نة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو فاعل) غالبا (بشرط ان لا يقبل التاء اما
لان مؤنثه فعلا نة كجر أو فعلى) بضم الفاء كفضل او لكونه لا مؤنث له (اصلا) كأكبر (للعظيم الكبرة
وهى الحشفة) (وآدر) باللام للكبر الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلية
ووزن فعل فان وزن أفعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا
في الفعل لان ما زيادته معنى اولى مما زيادته غير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من
الصفات كأرمل وهو الفة غير ضعيف الشبه باللفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك أشار الناظم
بقوله * ووصف أصلى ووزن أفعل * ممنوع تانيث بتاء * (وانما صرف أربع في نحو مرت بنسوة أربع)
مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لمساطرأله من الوصفية وايضا
فانه قابل للتاء) في نحو مرت برجال اربعة والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغين عارض الوصفية كاربعة *
(وانما منع صرف باب أبطع) وهو المكان المنبسط من الوادى وأجرع وهو المكان المسطح وتوى وأبرق
وهو المكان الذى فيه لونان (و) باب (أدهم للقيح وأسدود) للحمية السوداء (وأرقم للحمية) التى فيها
نقط سود وبيض كالرقم (مع انها أسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية)

عليها (قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ومن خطه نقلت فان قلت ما معنى
أربع مستوية في الوصفية العارضة ومعناها اذ لم تستعمل فيها بل في معنى المجرى العددي قلت معناها الاول ذوات وعدداى ذوات لها

العدد أى الكمية
المخصوصة كضارب
معناه ذات وضرب وفى
الثانى مجرد العدد أى
الكمية المخصوصة
(قوله بعضهم) قال
الدنوشرى ينظر ما مرجع
الضمير فى قوله بعضهم
هل هو العرب أو النجاة
فإن كان العرب رباننى
قوس س المتقدم (قوله
والايداء) قال الدنوشرى
فى القاموس ولا تغل
ايداء بل تقول اذبة
فالايداء غير مستعمل
لكن ذكر بعض العلماء
ان كلام القاموس
مردود وكان المرحوم أبو
السعود مفتى الديار
الرومية ابن الشيخ محمد
العجمادى يقول قولوا
ايداء ايداء للاسترا باذى
صاحب القاموس
مستشهد بما ذكره
العلامة حسين الزوزنى
فى كتابه المصادر من أنه
مسموع وذكر فى
القاموس أيضا أن
التشويش والتشوش
والتشويش كلها الحن
قال ووهـم الجوهري
والصواب التشويش
والمهوش والتشوش اهـ
وهو مردود أيضا
ذكره الزوزنى فى مصادر
كذا قال بعضهم وفيه نظر

وفى الافصح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف ستة أدهم للقيد وأسدالخ وأرقم لنوعين من
الحيات وأجرع وأبطح وأبرق وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وعارض الاسمية أى الغينه (وربما اعتد
بعضهم باسميتها) الطارئة (فصر فيها) وصرح ابن جنى بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح
وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم
صفات عامة ويفترق هذان البابين وباب أجدل فى الصرف وعدمه فاسما أدهم وأبطح فاصلهما الوصفية
ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا منعنا من الصرف (وأما أجدل لاسم قروا خيل لطائر ذى خيلان) بكسر
الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط الخسنة بقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسعى
أخيل لانه يتخيل فى لونه المخضرة من غير خلوصها (وأفعى لاجبة) واختلف فى اشتقاقها فقال أبو على
مشتقة من يافع فاصلها يافع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فاصلها أفوع فنقلت فافوع على الاول
وعينه على الثانى الى موطن لامة وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا تغل لقولهم أرض مفعاء أى كثيرة
الافعى (فاه اسماء فى الاصل) وفى الحال فلهذا صرفت فى لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها (والى
ذلك أشار الناطم بقوله وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفه وقد ينل المنع
(للح معنى الصفة فيها وهى القوة) فى أجدل (والتلون) فى أخيل (والايداء) فى الافعى لكن المنع فى افعى
أبعد منه فى أخيل وأجدل لانهما من المهيول وهو الكثير الخيلان ومن أجدل وهو الشدة واما افعى فلا
مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصورا يذاتها فاشبهت المشتق قاله المرادى تبعه للشارح (قال)
القطامى كان العقيليون يوم لقيتهم * (فراخ القطى لاقين أجدل بازيا)
فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وازيا يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون معطوفا على
أجدل باسقاط العاطف وهو من يرى اذا تناول (وقال) حسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه
ذرى وعلامى بالامور وشيمتى * (فساطائر يوم اعليك باخيل)
فمنع صرف أخيل والعرب تشاءم باخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب
أصبع نحو أحيير وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن أبيطر قاله
المرادى تبعه للشارح (واما) لوصف (ذوالعدل) فوعان احدهما وازن فعال (بضم الفاء) ومفعول (بفتح
الميم والعين) وهما مسموعان (من الواحد الى الاربعه باتفاق وفى الباقي) من العشرة (على الاصح) وقيل
فى العشرة والخسة فدونها اسماعا وعاينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه
اكثر والصحيح كما قال فى الموضع هنا وفى الحواشى ان البنسامين مسموعان فى اللفظ العشرة كما حكاه
الشيدانى ولا يعارض بقول أبى عبيدة والبخارى فى صحبه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما
سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوى انه يعدل أيضا الى فعال بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا
اليه زوجات ووجدانا (وهى معدولة عن الفاظ العدد الاصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد
جاءوا واحدا واحدا) فعلى عن واحد او احدا الى أحاد تخنيظا للفظ (وكذا الباقي) ولا تستعمل هذه
الالفاظ الانعوتة نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع (فثنى وثلاث ورباع) (أو أحوا) (أو أنحو)
فأنكحوا مطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع (فثنى وثلاث ورباع) (أو أنكحوا) (أو أنكحوا)
صلاة الليل مثنى مثنى (فثنى الاول خبر صلاة مثنى مثنى الثانى تكرر) (وانما كرر لقصص التوكيد لا لفائدة
التكرير التأسيس) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكان فى المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف
أبنة الآلف واللام فعلى هذا فهى فى الآتى تبين بدل كما قال الحوفى اذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجرى
الحال معرفة الابتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات
فى التبعية كقوله

(قوله بمعنى مغاير) قال الدنوشري مع قولنا من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التامل اذ تفسيره باسم الفاعل يقتضي انسلخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجاهلي ان آخر كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راى الاصل والثاني راى المحلة الراهنة قال شيخنا العلامة شحادة الحملي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان آخر مشابه الخ في التامل (قوله فتد كر ٢١٥ احداهما الاخرى) قال التفتازاني

في حواشي الكشاف مما ينهـ عن أن يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكورة هي المناسبة الا أن يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح أن يقول فتد كر الاخرى فلا يدل عدول من ذكته اه وفي أمالي ابن الحاجب ان المقصود هو افادة كون التذ كير من احداهما للاخرى كيفما قدر ولا يستقيم الا كذلك لا ترى أنه لو قيل ان تغفل احداهما فتد كر ها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك بخلاف المعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمد كره حينئذ هي الضالة فاذا قل فتد كر ها الاخرى لم يفد ذلك

وخيل كفاها ولم يكفها * ثناء الرجال ووحدانها
النوع (الثاني آخر) بضم الهمزة وفتح الحاء (في نحو مرت بنسوة آخر) والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظه ثني وثلاث وآخر (لأنها جمع لاخرى وأخرى أنشأ آخر بالفتح) لاختلاف (بمعنى مغاير وآخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان اصله آخر بهمزتين مفتوحة فحسا كنه أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال مجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثني أو مجموع أو وثنت فالاول (نحو ليو سوف وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل ان كان أبناؤكم وأبنائكم الى قوله أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هذا أحب الى من عمرو (فكان القياس ان يقال مرتت بامرأة آخر وبنساء آخر ورجال آخر ورجلين آخر) بفتح الهمزة المدودة فيهن (ولكنهم) في التانيث (قالوا أخرى) في جمع المؤنث المكسر قالوا (آخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرين و) في المثني قالوا (آخران و) بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتد كر احداهما الاخرى فعدت من أيام آخر وأخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص الذخويون آخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ما عداه (لان في أخرى ألف التانيث وهي أوضع من العدل) في منع الصرف (واما آخرون وآخران فعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثني والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا ب اثنين مغاير ومغاير كما ان أفضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبه به من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريقه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريقه مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة تلمها خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مرتت بنسوة آخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدول لا تقول من الآخر لانه نكرة مجر به على نكرة نعتا ولا عن آخر بن لما بيننا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت أخرى بمعنى آخره) بكسر الحاء وهي المقابلة للاولى (نحو قات) آخراهم ولاهم وقات (أولاهم لاخراهم جمعت على آخر مصروفا) لانه غير معدول ذكر ذلك القراء (لان مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشأة الاخرى) أى الاخرة بدليل (ثم الله يثني النشأة الاخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخره (من باب اسم التفضيل) والفرق ان انشئ المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلا يكلف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنشئ المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمى بشئ

لثنين عودا للضمير الى الضالة واذا قيل فتد كر احداهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فاذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلها لان عكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لوقوع قوله فتد كر احداهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتد كر ها الى فتد كر احداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تضل احداهما أى احدى الشهادتين أى تضيع بالنسيان فتد كر احدى المرأتين الاخرى لثلاث تكرار لفظ احداهما بلا معنى وما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسبي الشهادة ولا يجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت

كما قال عز وجل قالوا لعلنا نرى ضاعوا (قوله وانما مرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التناوب ما حكاه المرادى عن
 القراء قال تنبيهه أجاز القراء صرف هذه الالفاظ مذهبا بها مذهب الاسماء وقال يقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله
 تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادي يحكي على
 ما هو عليه وهل هو معرب أو مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متعجم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيين اضافة
 صدره الى عجزه وساقى في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه الاول أن يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب اعراب ما لا ينصرف الثالث
 أن يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف نحو شجر يغرو بيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى
 عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال ٢١٦ يجوز التركيب والبناء (قوله وحضر موت) قال الدنوشري وبغضهم يقول

حضر موت بضم الميم نقله
 ابن اياز عن التبريزي
 (قوله فان هذا النوع)
 قال الدنوشري ليس
 مراده به النوع الثاني
 لعدم صحة التعليل بما
 ذكره بل مراده النوع
 الاول من السبعة (قوله
 ثم ان كان الخ) قال
 الدنوشري قضيته ان
 هر من منع صرفه للعلمية
 والعجمة مع أنه لاعلمية
 فيه وانما المجموع هو
 العلم ويحجب بان جزء
 العلم كالعلم (قوله ولا
 تظهر فيه الفتحة) قال
 الدنوشري ويلغز بذلك
 ويقال لنا اسم منقوص
 تقدر فيه الحركات الثلاث
 ولا تظهر الفتحة ونظمته
 في قولي

أفدني أي منقوص
 وفيه النصب لم يظهر
 (قوله والا صرف
 كحضر موت) قال
 الدنوشري قال المرادى

من هذه الانواع) الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادة والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي
 على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهب بالتسمية خلفته العلمية) وبقي كل من الزيادة
 والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بشئ أو أحد أخواته انصرف
 لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة
 وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضا بن عصفور وربيان هذا مذهب لا نظير له الا يوجد بناء فيصرف
 في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وبعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه
 قال الرصف يزول فيعلمه التعريف الذي للعلم والعلم قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان
 شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محقة فسدب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول
 ثعلب والقراء وغيرهما من الكوفيين شئ وثلاث وربع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي
 وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح (النوع الثاني ما لا
 ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار اليه في النظم
 بقوله * والعلم المنع صرفه مركبا تركيب مزج (كعليك وحضر موت) علمين ابداين وسيبويه في لغة
 من أعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعيتين المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد
 يضاف أول جزأيه الى ثانيهما) تشبيه ابدع الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجزئ الثاني
 بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ممنوع صرفه كالعجمة كرامهر من منع من الصرف والا صرف
 كحضر موت وان كان آخر الجزء الاول بكاء كعدي كرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه
 الفتحة تشبيها بالالف فلزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليل
 وقال غيره يفتح في النصب يسكن في الرفع والجرح كقاضى القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب
 وجرح بالكسرة وسمع جر بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على
 الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا لغير منصرف لم يبحى فيه الصرف لانه محرك
 الوسط ودفع بابه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال
 الامرين (وقد بيننا على الفتح) تشبيها بخمسة عشرة حكا سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو
 معد يكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى
 اللغات الثلاث) وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة أول جزأيه الى ثانيهما أو بناؤهما على الفتح
 (فان كان آخر) الجزء (الاول معتلا) بالياء (كعدي كرب وقالى فلا وجب سكونه مطلعا) في الرفع

وأما كرب من معد يكرب فصرف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال
 غيره) قال الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جرح بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائم قوله بعد وقال قوم
 مبني على الفتح فلوقال وسمع فتحة كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع ان
 شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكرة زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجب بان العلم انما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه
 فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه
 بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجرح بالكسرة
 والفتح على القوانين فيه (قوله كعدي كرب) قال الزنحشري معدي ما خوذ من عداء أي تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه

الفساد وفيه شذوذ وهو آتيه على مفعول بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعول بفتح العين كالمرمي والمغزى وقال
الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدي بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقل معدي بياء مشددة ثم خففت الياء
فبقى معدي بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا معني لانه محذوف اللام (قوله وغيره نحو غطفان) قال الدنوشري مشكل فانه علم
على الاناسي أيضا اللهم الآن يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي أو يقدر قبل قول الشارح الاناسي لفظ
افراد تصح به المغيرة أو يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لما على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس ان صح انه علم جنس
(قوله زيد تامعا) قال الدنوشري أي فاشبهتها ألفي حمراء (قوله وفيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الاولى الصرف لاصالته في الاسماء
أو منعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر واكن كلام الشارح فيما يأتي قد ينافي ذلك (قوله فن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه
نظر فان رمانا فعال لا فعال لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فاذا سمى به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم
بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند سيبويه والتحليل ممنوع من الصرف لكثرة ٢١٧ زيادة الالف والنون في نحو ذلك

ومصرف عند الاخفش
لان فعلا في النبات أكثر
ويؤيده قول بعضهم
أرض مرمنة قال
الاشموني وعليه بشكل
كلام الشارح (قوله فان
اعتقدت الخ) قال
الدنوشري الظاهر انه
عند الاعتقاد الذي ذكره
يجب العمل بمقتضاه
والاعتقاد ان معاجاز ان
ليكن ينظر ما لا يرجح
منهما وقال ابن مالك في
حسان والحجوهري في
حمار قيان لدويبه انه لم
يسمع فيه ما الامنع
الصرف لكن قال الشيخ
ذكر يا ولا يؤثر ذلك فيما
قاله ابن المحجب من
جواز الوجهين لان

والنصب والحجوهري سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبذيا كما في غيرهما وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني
العلم ذو الزيادة في الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله * كذلك حاوي زائد فعلا ناسيا سواء كان أوله
مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كروان وعمران وعثمان) لا فرق بين أعلام الاناسي كما تقدم
وغيره (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم
أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الواو وحده علم
بلد سميت بذلك لان أول من تركها أصبهان بن فلوح بن لمطي بن يافت فهذه اللفاظ منوعة
الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها يزيدان معا وما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتملت
النون فيه الاصاله والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزادتها في ذلك
رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيطن
لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنه صرفتها واذا تحضت
لجهة الاصاله صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن أو بتيان من التين أو بسمان من السمن
ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف الباء علماء في صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون
أصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعال وانه منقول من أبان الشيء يسين والجهو وعلى المنع كما قال
ابن يعيش واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبديل حكم المبدل منه وذلك نحو
أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك
نحو حنان مسمى به أصله حناه أبدلت همزة نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منه من الصرف ان
كان بالياء) واليه أشار الناظم بقوله * كذا مؤنث بها مطلقا سوله كان علم مؤنث أم مذكر (كقاطمة
وطلمحة) وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم
تؤثر في الصفة نحو قاطمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترب بها (أوزائد على) أحرف
(ثلاثة كزيب وسعاد) تنزلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

(٢٨ تصریح فی) المثبت مقدم على الثاني وفيه نظر لان مثل صاحب المحاح يتبعه اتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشري الرم
الاصلاح والحس العقل والدهق الاعطاء (قوله أو سمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وشكون ثانيه
أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لقيد زيادة النون وجعلها في تبيان متمحضة للاصاله ينافيه ما صرح به
ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه مأخوذ من التبع بمعنى الحسار ومنه تبدد
أي لمب قال بعض الافاضل وما المانع من أن يكون سمان كحسان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصرفا ويجوز أخذه من السمن
فيكون غير مصرف (قوله واختلف في أبان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية
تشبهها بالرائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد
النون وابدال همزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وان نزولا للحركة في
نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أصل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الحشو وفصار كالرباعي في الثقل ولا ينافي

النسب كالحرف الخامس فلونسب الى جزى لقلت جزى بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط سا كنالجزا فيه الامران (قوله بلذين) أشار بذلك الى وجه تانيث العلمين فان أسماء الاماكن قد يلتزم فانيتها تاويل البلدة وقد يلتزم تذ كيرها بتاويل المكان وقد يتخير المتكلم في اعتبار ما شاء والمرجع السماع وما لم يسمع وافيها شيئا من كلام العرب يجوز وافيها الوجهين وكذا أسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحقى قال العصام أقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي أن يصرف لا غير لان الأصل في الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدين قال الدنوشري اعلم ان ما هو جوارنا بما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماها بلدة بالتاء وأما اذا اعتبرته بلدة فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهري (قواه وانما أثرت تحتهم) بتي انه لم يعتبر المانع من ما هو جوار العجمة بشرط التانيث ويحاج بترجيح التانيث على العجمة ٢١٨ لقوته بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات (قوله في نحو هند)

قال الدنوشري ذكر الاندلسي ان لفظ هند منقول من مذ كرسى به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهه كلام الموضح (قوله أو تقدير) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هاني يعني به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترزه مما هو على غير قياس كافي في أيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وانما لم يكتبوها هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث

(كسقر وظى) اقامة الحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقدرا كدارونا وعلمى امرأتين فيلحق بباب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كما وجور) بضم الجيم علمى بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها لم تؤثر بمنع الصرف وانما أثرت تحتهم وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا (منقولان المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ما خوذ من قول النظم * وشروط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجورا وسقر * أوزيد اسم امرأة لا اسم ذكر (ويجوز في نحو هند ودعد) وجعل من الثلاثي الساكن الوسط اذ لم يكن أعجميا ولا مذكرا الاصل (الصرف وتركه) فن صرفه نظرا الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظرا الى وجود السببين في الجملة وهم العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذ كير اسبق * وعجمة كهند والمنع أحق (والزجاج بوجه) أى المنع وعلمه بان السكون لا يغير حكما أو جبه اجتماع علمين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى بن عمر الثقفي (و) أبو عمرو (الجرمي) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (في نحو زيد اسم امرأة انه كهند) في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمى مذكرا مؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزيد أو تقدرا كجبل مخفف جئيل الثاني أن لا يكون مسبوقا بتذ كير انغرد به تحقيقا كزباب علم امرأة فانها منقولة من مذكرا فلو سمى بها مذكرا صرفت أو تقدرا كجنوب وشمال فانها مصفتان لمذكر مقدار الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بتذ كير غالب كذراع فانه مؤنث بدلية ذراع رأيتها فاذ اسمى به مذكرا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومن جدى الشرط الرابع أن لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجوع كرجال فان تانيثها ينبغي على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذ كرفاذ اسمى به مذ كرا انصرف (الرابع العلم الأعجمي) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الأعجمية فيمنع من الصرف (ان كانت علمية في اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين

وابن

جدا فاحتاجوا الى تقوية معنى

التانيث بانوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع مما يدل على قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في عقرب بخلاف حركة الوسط كما في قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم كتفائهم هنا بالعجمة (قوله ان كانت علمية في اللغة العجمية) قال الدنوشري فان قيل لو سميت رجلا لبا جرفين خفف الراء لم تصرفه فالوجه في ذلك قيل هذه مخالطة وذلك لانا انصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو أخذوا كل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا رد على قولهم ان العجمي اذ لم يكن عاميا في لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشري انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس في كلام سيبويه تصريح والفتح سيبويه غيره في ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب الحسام وقالون مسمى ما قالوا لوجه ما قاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلمهم لم يحفظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقع الخلاف

أوتكون العرب اختلفت في ذلك * (فائدة) * قال الاندلسي لوسميت بحائض وطالق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالثبوت لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بهامؤنث بالفظ مذكر ولوسميت نساء انصرف اذا سميت به مذكر الان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اه و مراده في الاول انك لوسميت مذكر الحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرى عن حروف الذلاقة) قال الدنوشري قال المرادى فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا ونحوه عسجد وهو قليل (قوله ونحوه) قال الدنوشري فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا مشكل بما تقدم في ما وجور علمين على بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث تحت المنع وكذا يقال في شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضمها الى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ٢١٩ ممنوع من الصرف وأما على مذهب

الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ بجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التقرير مع قنامله اه وقال ايضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال ايضا فان قلت في هندود عدسيمان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما ايضا قلت ان التأنيث سبب محقق قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب

وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو فالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علماء وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ومنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كإبراهيم واسماعيل) فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لهيئة على أصل ما تبني عليه الاتحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولوا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بأى لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة الثاني خروجه عن أوزان الاسماء العربية كإبراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو جناسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهى الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يحجم معهما بنقل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف وغير فاضل نحو قوج وجق والصاد والجيم نحو الصولج ان والكاف والجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو ندرمه ندرمه اليه أشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع (واذا سمى بنحو لجام) بالجيم وهو آله تجعل في فم الفرس ونحوه (وفرند) بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف المحمدية ونحوه) (قوله علميته ونحوه) (لوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء اثنا عشر فوق اسم قاعة من أعمال أران بفتح الهمزة وتشديد الراء أقام باذربيجان (مصرفه) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدده كعدد (والمحركة) أى الوسط كـ شتر (متحتم المنع) كزيب إقامة لمحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهو هذا التفصيل قال به عيسى بن عمر اللغوي وابن قتيبة والجرجاني والزنخشري (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الأمر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذى يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا فى علم أو أعجمي أو ندرمه فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين عالما كان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الا ما سكتنا خضما * أى بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لفرس) والعجمي كبقم انضبع وبذر لماء (و) النار دما كان على صيغة الماضي المبني للفعل نحو (دئل) اسما (لقبيلة)

سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستعملا في لغة العجم (قوله باذربيجان) قال في مطالع الانوار بفتح الهمزة وسكون لذل وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو المشهور ومد الاصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكى الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياسا على هندو يفرق بينهما بان جذس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التأنيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليعنى في كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته ايضا ان اللغة الفصحى منصرف فلينظر رأى السكلامين أصح (قوله وقال الجوهري) قال الدنوشري الذى في شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وبذر لماء) قال الدنوشري فيه نظرو في كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولا نعلم انه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودئل لقبيلة) قال الدنوشري قال

ابن المصنف فالنادر نحو دثل لدو يمة وينجلب مخززة ويكشر الحائر وهو يدل على ان دثل مشترك بين القبيلة والدو يمة اه بقي ان
ظاهر كلام المصنف ليس علما ولذا جعله مغايرا لخصم وشمروا الظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لا ينافي ذلك لما قررناه في حواشي
الالفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لا يوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضى انه جعل الوزن الذي يخص الفعل
قسمين مالا يوجد في غير الفعل الا فيما سبق الثاني مالا يوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حذرا ان يزيد فيما سلف قوله أو لا يوجد
في غيره أصلا ليكون توطئة لما فرجه هنا في كلام المصنف بعدوا والعطف فانه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف
مساو لما قبله في المحكم وانما أعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل
لكن بقي هنا شيء وهو انه ما افرق بين انطلق وما بعده وبين خصم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحذر
(قوله أو تاء المطاوعة) قال الدنوشري لوقال أو تاء لم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدنوشري لو
قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت ٢٢٠ بفعل أو اه همزة وصل قطعت في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم أو اه همزة وصل

فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لاحكم لهما وان العلم منقول
من فعل فلا اختصاص فيه باق (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المتفتح همزة
وصل أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج) نحو (تقاتل) واتصال حال كونها (أعلاما) وحكم همزة
الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم
فيه بقطع همزة بخلاف المنقول من اسم كاقترافان همزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من
اسم لم يعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو (الثاني لوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالبا فيه)
وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال * كذا ذو وزن يخص الفعل * أو غالب * فالغالب (كأنشد)
بكسر همزة والميم وسكون المنة بينهما وبالذال المهملة جحر الكحل : أمامضموم همزة والميم فاسم
موضع (وأصبح) بكسر همزة وفتح الموحدة واحدة الاصباع وفيها عشرة لغات حاصلة من ضرب
ثلاثة أحوال همزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع (وأبلم) بضم همزة واللام وسكون الموحدة
بينهما سبعة المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم (كلامر من
ضرب) فانه موازن (أنشد) (و) الامر من (ذهب) فانه موازن أصبوع بفتح الباء (و) الامر من (كتب) فانه
موازن أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدوا بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولا تدل)
على معنى (في الاسم نحو أفعل) بفتح همزة وسكون الكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذ
الافكل اذا أصابه رعدة (وأكلب) بفتح همزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كاب (فان همزة
فيها لا تدل) على معنى (وهي في موازنها من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع
كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء (ثم لا بد من
كون الوزن لازما باقيا) في اللغة على حاله الاصلية (غير مخالف المريعة الفعل فخرج با) لقيدا (لاول)
وهو اللزوم (نحو امرئ علما فانه) في الرفع نظيرا كتب (في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير

فانك تبقى وصلها بعد
التسمية لان المنقول من
فعل قد بعد عن أصله
فيالحق بنظائره من الاسماء
ويحكم فيه بقطع همزة
كما هو القياس في الاسماء
والمنقول من اسم لم يعد
عن أصله فلم يستحق
الخروج عما هو (قوله
الثاني لوزن الذي الفعل
به أولى) قال الدنوشري
وفي شرح الفصول لابن
اباز لوسميت بضر بن من
قولك ضرب بن الهندات
وجعلت النون حرفا دالا
على ان الفاعل مجموع
لم يصرف للتعريف ووزن
الفعل المختص اذ ليس من
الاسماء مثل جمع قمر بفتح

اضرب

الجيم والعين وسكون الفاء وذكر البس في تعليقه انه سأل أبا علي عن قرن في

مثل قولك قرن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة فعل ودرج وان أردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للضمير ولا يمكن
خلع الضمير عنه وذكر البس ايضا انك اذا سميت بضر بوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو التي
في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في ان كلامهم ما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان
المفتتح الخ) قال الدنوشري لوقال بدله فكان المفتتح بهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء كان أحسن (قواه في الرفع نظير اكتب)
لله درالشارح ما أدق نظره وما أدرام صناعة فخرج الكلام فانه تم كلام المصنف بذكر النظر في الرفع ووربط لاحق الكلام به ببقية بما
قدرة بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما وما تفرع مع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير
مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي ان قول الناظم ان امرأ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزة مكسورة كما
لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمبايئته للفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الاخيرين لئلا يلزم ما لا نظيره

وهو وزن ما لا ينصرف في النصب والمجرى وينصرف في الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع ٢٢١ حركة لامه) قال في الحواشي

لا نسلم أن يجوز فيه من
الاتباع ما كان يجوز قبل
التسمية لان ذلك ثبت
على خلاف الاصل
والتسمية كوضع
مستأنف فيمنعني أن
يجري على القياس ألا
ترى أنهم لما سموا بابا ضرب
قطعوا همزته فقد يقال
لوصح ذلك لزم قطع امرئ
ونحوه في العلمية فلا تترك
هنا ذكر النظم في حالة
الرفع وفات ذلك الشارح
(قوله انما هو في المشترك)
قال الدنوشري مراده به
الذي هو فيهما على السواء
والا فالغالب في الاسم
مشترك بينهما أيضا
فليتأمل (قوله الا اذا
كان الخ) قال الدنوشري
ردشه - يخنا العلامة أبو
بكر بان الشرط المذكور
غيره معتبر كما نبه عليه
السعد التفتازاني اه
أي في بحث الاجاز حيث
حكاه بقل وأقر أن في
البيت حذف الموصوف
وكذا أقر المصنف ذلك
في المغنى في مباحث
الحذف هذا وقد أسلف
الشارح في باب النعت
ان هذا الشرط خاص
بما اذا كان الموصوف
مرفوعا ولا يخفى في انه في
البيت مجرور فقامل

اضرب في لم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة (لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل يكون حركة
عينه تتبع حركة لامه والفعل لا يتابع فيه (و) خرج (با) لقيدا (الثاني) وهو البقاء على حاله الاصلية
(نحو رد وقيل ويبيع) مبذيان للفعل فانها لم تبق على حالها الاصلية (فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر
العين) ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل والنقل فقط في بيع
(و) صارت صيغة رد (بمنزلة) صيغة (فعل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة
(ديك) بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف بالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب)
بضم الضاد وسكون الراء (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لان
التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلية
أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) بتسكين ما قبل آخره فاذا
فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لانه عنده كالسكون الاصل واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد)
والمازني ومن وافقهما اتفقوا من الصرف (لانه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيدا (الثالث)
وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو البب بالضم) في البناء الموحد فيما رواه القراء (جمع لب)
بضم اللام وتشديد البناء الموحد وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر أن يجمع على أبواب
ويقال بنات أبواب في القلب تكون منها الرقة وألب حال كونه (علما) ينصرف (لانه قد بان
الفعل بالفك قاله أبو الحسن) الاخفش (وخالف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة)
لكا كتب ولان الفك رجوع الى الاصل متروك فهو كتحريك استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن
الفعل اجسا عا ولان الفك قد دخل الفعل لزوسا كما شد به في التعجب وجواز اكاردد ولم يرد وشذوذا
كضرب البب والبقاء اذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علما فانه
وان وجد في الفعل كضارب أمر من ضارب الا انه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو)
موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعل نحو وشجر وضرب وجمع فروع (وقال
عيسى) بن عمر ان قتي البصري شيخ الخليل وسيبويه (الا أن يكونا من الفعل) فانهما يؤثران
فالاول (كلام من ضارب) بفتح الراء (و) الثاني (كضرب وخرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبي تبعاً
للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك
المنقول من فعل ويقول كل فعل ماضى سمى به فانه لا ينصرف الا اذا كان فارغاً من فاعله (واحتج) على
ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل البربوعي (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) متى أضع العمامة تعرفوني
وجه المحجة منه ان جلا فعل ماضى خال من فاعله وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه
(وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا) أى هو (ففيه ضمير) مستتر يعود
على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله) نبئت أخو الى بنى يزيد (يزيد
مسمى به من قولك المسال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والاولو كان مجردا
عن الضمير مجرماً بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس
بمعلم بل) هو وفاعله جملة في موضع خفض (صفة لمخدوف أى) أنا (ابن رجل جلا الامور) أى كشفها
وفي كلا الاحتمالين نظر أما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير وأما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف
بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدراً مخفوضاً عن أوفى كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول
عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعب وهو فعل من الكعبية وهو

(قوله ابن وثيل) قال الدنوشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات بطالع فيهما من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب
العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الاعرابي يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان جلي الشرف واضح الامر

(قوله كعلقي باتفاق) قال الدنوشري أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسي في شرح المفصل مسألة ألف علق وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته ان لم تسم بها اه ففيه كما ترى تجوز ان يكون ألفا للتأنيث اه وأقول تجوز ذلك سياقي في المتن في باب ألف التأنيث ٢٢٢ فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال في دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع

الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للالحاق اذ العلمية وحدها لا تستقل بال منع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كجاميم اسم رجل) قال الدنوشري وكجمدون فيما يراه أبو علي من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة بمعنى شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للاتحاد العربية فلما أشبهه الأعجمي عومل معاملة ما قاله ابن المصنف (قوله كعلماء) قال الدنوشري العلماء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشري العدل في الاصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى في فعل ذلك على قراءة التخفيف أي فسوال وثانيها الاقسط ويتعدى في يقال عدل في حكمه أي أقسط ولم يجز وثالثها المبالغة ويتعدى في يقال عدل عن الطريق أي مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال

العدو الشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بالف الحاق المقصورة كعلقي) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونها (علمين) فانها ملحقة بجمعها من المانع لها من الصرف العلمية وشبهه ألف الحاق بالف التأنيث في الزيادة والموافقة للمثال ما هي فيه فانها على وزن سكري وشبهه الشيء بالشيء كثير اما يلحق به كجاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بما ييل في الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبهه الأعجمي عومل معاملة ما الى ذلك أشار الناظم بقوله وما يصير علمنا من ذي ألف * زيدت للحاق فليس ينصرف وقيل ان أرطى أفعل فأنعه من الصرف العلمية وزن الفعل ولذلك قات على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع ألف الحاق الممدودة كعلماء فانه ملحوق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزته متقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن أبي الربيع وايضا حان الحرف اذ كان متقلبا عن ما منع منع كالمهمزة في صحراء فانها سبيل من ألف التأنيث واذا كان متقلبا عن غيرهم لم يمنع كهمزة علماء والعلق نبت والارطى شجر وبقي عليه ألف التثنية كقبح عثري ومن أدخلها في ألف الحاق فقد ساءها ذابس في أصول الاسم سداسي فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (هي خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (في التوكيد وهي جمع وكتع) من تكتع الجماد اذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (ودع) بوحدة فثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فانها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لغظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي أعلام على الاضافة لمساتبه وأيده بعضهم بحمها باوا والنون مع انها ليست بصفات وردة في شرح الكافية فقال وليس يعني جمع بدم لم لان العلم اماشخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وهو جمع بخلاف ذلك فالجميع علمية باطل اه قلت علم الاضافة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يعترف في منع الصرف من المعارف العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب وأما العلم بدل فانها (معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاو بصعاب وتعاو وانما قياس فعلاوات اذا كان اسما) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا العليل فقال لان جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاؤا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاء وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفرداها فعلا أفعل كصحراء وأجر فانها جمعاء معان على جر وقال آخرون معدولة عن فعلا من جهة ان مفرداها اسم على فعلا كصحراء او الصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممنوع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعها وأما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل

الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام وأما السبب الآخر ففيه أي في أجمع وفي جمع فعن التحليل انه تعريف اضافي لان الشروط الاصل في جاني النجوم أجمعون أي جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله أن يقول انما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يجب مع اعتباره (قواه واذا بطل الشرط الخ)

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بفتح بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لاما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتأمل (قوله الا اذا كان مؤثلا لأفعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا أن يقال يشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين ذكره ومؤثته فانه لا يجمع بتر بالواو والنون ويجمع مرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكركه فقول الشارح لا مذكركه تفسير لما قبله لكن عبر التسهيل في النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكركه على أفعل وكان اسما محضا اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسم ان لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان النافي للمحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتأمل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوري ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خله نقلت تصريح الملا عيسى بشبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لا يكفي في جمع فعلا على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله اذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقيق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا لمنع من الصرف فلا يرد انه لا اختصاص لسحر بالآخرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من أل والاضافة ونظير سحر أمس الا في هذا وقال

الدنوشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغروا ان لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشري قال في المغنى في مبحث اذا وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر فحو أنبت يوم الجمعة سحر

المشروط فجمع بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤثلا لأفعل صفة كحمر اه ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكركه كحمر اه وجمع واخواته ليس كذلك واليه أشار الناظم بقوله والعلم المنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد (الثاني) من المعدول (سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من أل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل عاملا لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل يشبه العلمية لانه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضع ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر) المقرون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعل دل عن اللفظ بال وقضيه التعريف ففتح الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلاف في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية أل (وقال صدر الافاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي

قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما باصداق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمل اه قال الشمني وأقول قوله اللهم الا لا يفتضى ان سحره يعني أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما السكليات الا ان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية الامر ان ما يصدق عليه سحر في المثال جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما يصدق عليه جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة فليتأمل اه وأقول ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بلا منافاة بينهما في الوجود ومراد الدماميني بأول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والاضافة الى الفجر لادنى ملازمة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد يصدق عليه سحر جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حيث يفتضى يكون عين قوله غاية الامر الخ قال الشمني يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكل لجزئه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئتك يوم الجمعة جزءا منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكره يتيق اليوم على حاله ولم يتعرض لاعتراضه بغير سحر حيث نذر الظاهر انه بديل بعض من كل لان الفرض ان سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرغيف ثلثه أو بضعه ولكن ينافيه قول المغنى

وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا للبيعة ولم يظهر لي منع البداية مع فرض ان سحر مراد به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا لا تبيك مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوم سفار الى آخر ما بينه في المغني فليتأمل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بان أريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل ٢٢٤ شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم

يا بابا (قوله - على الفتح) قال الدونشري الظاهر ان الفتح - على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الحلال السيوطي في أوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائبا عن الكسر اللهم الآن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتأمل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قواه) وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ قال الدونشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتذكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدونشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل بخا اسم رجل فانه معدول عن جاج وهو عندهم ماخوذ من حجابا لما كان اذا قام به بالحاء قبل الجيم

المكسار المطرزي تلميذا الزنجشري هو (مبنى) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كما مس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتح فيه لئلا توههم كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائزا لاعراب جواز حين في قوله * على حين عاتبت لتساويهما في ضعف الب - ب المقتضى للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمنين والعدل ان التضمنين استعمال الكلمة في معناها الاصل مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور وغيره عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التذكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف (واحتراز القيد الاول) وهو ان مراده سحر يوم بعينه (من المبهم) فانه ينصرف اتفاقا (نحو نجينا هم بسحر) أي من الاسحار (وبا) لقيدا (ثاني) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعمين (نحو طاب السحر سحر لي لمتنا وبا) لقيدا (الثالث) وهو ان يجرد من أل والاضافة (من) ان يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانع اسحر * اذ اذ التعمين قصدا يعبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم انقاء وفتح العين (علما للمذكور اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفلا (نحو عمر) مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجثم (وجح) وقزح وعصم وجحاو لف وهذل وبلغ وتعل (فانهم قدروه معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامر ثابت في الاتحاد النكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيق (كغدر وفسق) فانهما معدولان عن غادر وفاسق (و كجمع وكتع) فانهما معدولان عن جمعاء وكتعاءات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمدوفا فائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضهم يقول عن أفع - ل نحو تعل فان ورد فعل مصر وفا حكمه بعدم عدوله كأد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه - ه الثاني باعتبار البقعة لا العدل عن طاولانه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو الثاني (فلا وجه له تكافؤه) أي العدل (ويؤيد) أي اعتبار التأنث (انه) أي طوى (يصرف باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الورد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونغر أو صفة كحطم ولبداد ومص - درا كهدي وتقي فانها مصروفة اتفاقا بقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كأدود وعالم يسمع فيه - ه صرف ولا عدومه فان فيه خلافا فقال سبويه يصرف جملا على الاصل في

الاسماء فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو ماخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض شروح ألفية ابن معطى ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بحجا ويحمل ذلك شره لانه الشارح مثل به كما في نسخة الدونشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قدروه الخ) قال الدونشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصر وف خاليا من سائر المواضع العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع المواضع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجبة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث وهذه الخمسة من تنقية

والعجاج وأنى يحمله ويحتمل أن الاعشى من هذه الطبقة (قوله فان بعض بني تميم الخ) وينظر ما وجه اختلاف الغرب في أمس دون سحر بل وقع الحزم في سحر عند استيفاء الشرط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبني على الاختلاف السابق وقالوا هنا في أمس إذا كان ظرفا مراداه معين بني باجتماعهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما ما عان كلاهما من ما ظرف يمكن أن يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوادخسا) قال الدنوشري قال العيني ونحسنا صفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان وينظر هل يصح كونه حالاً منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشري أسندنا ما نوع إلى ضمير الأعراب فيه تجوزو الممنوع في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتران على التميميين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لا بدله من نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فإنه مهم (قوله والحجازيون يذنبونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني فائدة قال الرضي إذا سميت بأمس وجلا على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به وذلك أن كل مفرد مبني تسمى به شخصاً فالواجب فيه الأعراب مع الصرف كما يجب في باب الأعلام ٢٢٦ وان سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الأحوال كلها لأنه لا بد من صرفه

في النصب والجرا لانه مبني
على الكسر عندهم
فيه ما واذا صرفته في
الحالين وجب الصرف
في الرفع أيضا إذا ليس في
الكلام اسم منصرف
في الجرح والنصب غير
منصرف في الرفع (قوله
أوصغرتي) قال الدنوشري
يفهم منه جواز التصغير
وهو مذهب ومنعه
بعضهم فقالوا لا يصغر
والاول ذهب إليه المبرد
والفارسي وابن مالك
والحريري والثاني عن
س وقوفانه مع السماع
والاولون اعتمدوا على
التكسير فان التكسير
والتصغير أخوان قال في
الاصحاح ولا يصغر أمس
انتهى وذكر نحوه

واللام) ولم يصغر لم يكسر (ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعه وانصبا وجرا (لانه) علم
على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الامس) المعروف بال فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين
وشاهدت أمس وما رأيت زيدا ما أمس بالفتح فيه ما (كقوله
لقد رأيت عجيبا ما أمسي) * عجائز مثل السعال على نحو
فامسي مجرورا بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء على خلاف اللزجاني ووجهه
الموضح في ذلك في شرحي القطر والذوروز عم بعضهم ان أمسي هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه
عائد على المصدر المفهوم منه أي مذي أمسي هو أي المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم
(وجههم ورهم يخص ذلك) الأعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتى النصب والجرح
فيمنيه على الكسر فيهما (كقوله اعتصم بارجاء ان عن باس * وتناس الذي تضمن أمس)
فرفع أمس على الفاعلية يتضمن ولم يذنبونه وعن بالنون من عن يعن اذا عارض ويروي عز بالزاي بمعنى
غلب وتناس أمر من التناهي وهو ان يرى من نفسه انه نسيه (والحجازيون يذنبونه على الكسر مطلقا)
في الرفع والنصب والجرح (على تقدير متضمنه معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن
الاقرن منع البقاء تقلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى
وطلوعها جراء صافية * وغروبها صفراء كالورس
اليوم اعلم ما يجب به (ومضى بفصل قضائه أمس)
فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع
أمس بتضمنه في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى (فان أردت بامس يوما من الايام
الماضية مبهما) أي أمسا ما من الاموس (أو عرفت به بالاضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته
(بالاداة) نحو الامس أو صغرتي نحو أميس أو كسرتي نحو أموس (فهو معرب اجماعا) اعراب المنصرف
(واذا استعملت المجرد) من أل والاضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا) لتضمنه معنى الحرف

الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال
ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا وان ثني أو جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين
اشباهه فاذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك الثني والجمع من هذا الجنس شهرة لواحد انتهى
وقوله فتظهر اللام أي اذا أراد يديها من امسان معينان وبالجمع أموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما اذا أراد
واحد من المعين لما ذكر من الاشتهاز وأما اذا أراد يديها من امسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كما لمفرد المنكر
فستعملان كما ستعمله انتهى ويسد نقاد منه ان من شروط بناءه أن لا يثنى (قوله فهو معرب اجماعا) قال الزرقاني أي لزوال علته
البناء أي تقدير اللام قال الرضي مانعه وربما بني المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال
الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الاخر مبنية
اليوم الذي قبل يومك بليلة تبني معرفة فاذا دخلها أل فعربة وسمع رأيت أمسا منونا وهي شاذة الجمع أمس وأموس وأماس

فصل

وخالف الاخفش الخ
قال الدونشري الذي
بتمضية النظر صحة ما قاله
الاخفش وكونه هو
الصواب لانه عند قصد
التكبير لا يعود الوصف
ولا الدلالة عليه لان
معنى أحجر خيئذ
شخص مسمى به ذا
الاسم ولا نسلم ان الزائل
عادو قوله واذا زال المانع
الخ غير مسلم (قوله اذا
لم يكن معتادا) قال
الدونشري الضمير
المستتر في يكن راجع
للزوال المفهوم من
قوله لا يزول شيئا ووضح
ذلك ان المهمة في نحو
أجد اعتيد زوالها
لاجل التصغير بخلاف
العدل في نحو عرفتانه
لم يعتد زواله لاجله
فتامل (قوله خدر
عنيرة) بدل من الخدر
والويلات مبتدأ ولات
مقدمة خبره وهي معترضة
بين القول ومقوله قاله
العيني وأقول لان سلم ذلك
بل الكل مقول القول
وكل شبهته كسران بعد
القول ويرد بانها مكسورة
لكونها بجملة استثنائية
قبل دخول القول
(قوله ينبغي ان يحمل
الخ) قال الدونشري
أقول هذا الحمل لا حاجة

* (فصل) * يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربعة أسباب الاولى أن يكون أحد سببيه (المأزعين
له من الصرف) (العلمية ثم يذكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو ما التأنيث أو الزيادة
أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف اللاحق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر
ويزيد وابراهيم ومعدي بكر وادطي) لقيمتهم بالحجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب أحد
موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرفن ما ذكرنا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) (المصرف) (ما كان صفة قبل العلمية كالحجر وسكران) اذا نكر (فسيبويه يقيه
غير منصرف) (للو وزن أو الزيادة وعود الوصف الاصل بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل) (وخالف
الاخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وورد بان زوال
الصفة كان مانعا وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش
رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الاطول) وان أكثر المصنفين لم يذكروا الا مخالفته
وذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه انتهى * السبب (الثاني) التصغير المزيل لأحد السببين (المأزعين
من الصرف) (كحميد وعمر) (يرقى) تصغيري (أجد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان
الزوال أحد السببين أما زوال وزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي
ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم
بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا يلزم انما ارتكبه وحفظا
لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا
ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلى) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالمهمزة
آخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا
ينصرف مصغرا الاستكمال العليتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلى بضم
أواه وفتح ثانيه وسكون ثالثة وكسر رابعة فهو على زنة تخرج وتطير * السبب (الثالث) ارادة
التناسب (للمنصرف) (كقراءة تافع والكسائي سلاسل) (بالصرف لمناسبة اغلالا) (وقواريرا) (قواريرا
بصرفها ووصلا ليناسب الاول آخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبصى (و) (نحو
(قراءة الاعمش ولا يغوثا وبعوثا) بصرفهما التناسب وداو وسواعا ونسرا وأفاد بهاتين القراءتين انه
لا فرق فيما يمنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعليتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول
من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاتحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز
مطاعا على لغة * السبب (الرابع) الضرورة (اما بالكسرة كقوله

اذا ما غزا في الجيش خلق فوقهم * عصائب طير تهتدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امر والقيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيرة) * فقالت لك الويلات انك مرجلى

فصرف عنيرة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فباء تصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل
لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غير ها والخدر بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال الموحدة قاله الاعلم
وفي الصحاح الخدر السرو ومعنى انك مرجلى بالجيم انك تصير في راجلة أى ماشية لعقرك ظاهر بعيرى قال
الدمايني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على انه يجوز للضرورة أن يحمل غير المنصرف
كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمناقاته
لوجود العليتين المحققين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطرا ذلك في لغة) حكاهما

اليه بل هو تنوين صرف ويمكن انتفاء فائدته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

(قوله بدل من غائلة) قال الدونشري أو خبر مبتدأ محذوف كما قال العيني (قوله فاجاز الخ) قال الدونشري يؤخذ من التعليل ان غ- ير
العامية من الاسباب مثلها الوجود - د السبين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمة بعد ذلك أن تقول هذا الأخذ لا يصح
أهذه القائل مصرح بالاجازة مع العلمية ٢٢٨ دون غيرهما فلا يصح أن يؤخذ من تعاليه معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان

التعليل مقدوح فيه بكذا
وكذا على اننا لنسلم ان تعاليه
مقدوح فيه وانما معناه
فيما يظه- ر الآن ان
أحد سدي المنع الذي لو
فرضنا انضاهم سبب
آخر اليه منه - مع فاذا وجد
حازمه - ذلك ونحو قائم
الذي أوردته ليس كذلك
فليتأمل مع التحرير
والله أعلم انتهى ثم كتب
الدونشري بعده قول
هذا المحشي فلا يصح
الخ مردود وكان الصواب
أن يقول مثلاً لمزية
العامية على غيرها
ويبين وجه المزية
(قوله وحكي الفخر
الرازي الخ) قال الدونشري
هذا مذهب مردود بها
قال الشارح ولان الأصل
في الاسماء أن تكون
منصرفة فلا يس للعلة
الواحدة من القوة
ما يجزئ من الأصل وشبهوا
ببراهة لذة فانها لما كانت
هي الأصل لم تصرف مشقة
الابشهادة عدلين وذلك
لان الاصول تراعى
ويحافظ عليها والثاني
ان لاسماء التي تشبه
الافعال من وجه واحد
كثيرة فلوراعينا الوجه

الاخفش وقال كانتها لغة الشعر لانهم اضطروا اليه في الشعر فخرت ألسنتهم على ذلك في الكلام
(وأجاز المحكوفيون) الا بأماوسى الحامض من ش- وخهم (والاخفش والفارسي) من البصريين
(للاضطر أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه
الاصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) أى باقيرهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاخطل
(طلب الازارق بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور
فنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ في أمره
حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزلة أيضاً خارجية وكانت شديدة البأس
حتى كان الحجاج مع هذه يخف منها والازارق جمع الازرق براى فرا من عول طلب والاصل الازارقة
بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الحيوش وهوت من هوى به الامر أطمعه وغيره والغائلة الشر وغدور
فعول من الغدر بالغين المعجمة تبدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبى العباس أحمد بن يحيى (نعلب انه
أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) من الملقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية
وغيره فاجاز مع العلمية لوجود أحد البين ومنعه مع غيره ما يؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكي
الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والافخش ان الـ ب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية
وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمدرفزالت فرعية الاشتقاق وما بقى الا
فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا يصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون
الـ ب لوا - د يمنع الصرف * قلت ولزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم
ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولا اضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف
(فصل * المنقوص) وهو لذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم
حذفت باؤه رفعاً وجواباً بفاق) - واء كان جعلاً لتليها في الأحاد أم مصغراً فاولول (كجوار) فان
مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثاني نحو (أعيم) تصغير أعمى فان مانعه من الصرف
الوصف ووزن الفعل وهو أبطر بناء على ان وزن أفعيل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه
(وكذا ان كان علماً كقاضي علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والثاني المعنوي (وكبرى
علماً) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المقول عنه فتقول جاني جوار وأعيم وقاض ويرم
ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالنون وحذف الياء في الجميع في حالاتي الرفع والجور واليه أشار الناظم
بقوله وما يكون منهمنة و صافى * اعرابه - ج جوار يقتضى
هذا قول يميويه والخليل وأبى عمرو وابن أبى اسحق وجهه والبصريين (خلافاً ليرنس وعيسى) بن
عمر من البصريين (والكسائي) أبى زيد والبغداديين (فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً)
فية ولون في الرفع جاني جوارى وأعيمى وقاضى ويرمى بالياء ساكنة فية من مقدراً فيها الضمة
ويقولون في الجر مررت بجوارى وأعيمى وقاضى ويرمى بفتح الياء فية (كما) تفتح (في النصب
احتجوا بقوله) وهو الفرزق (قد عجبت منى ومن يعيليا) * لما رأتني خلقاً مقلوليا
بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبطروا ألفه

الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الاسماء غير منصرف وحيدثة ثم تخالفه الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للاطلاق
في الاعراب فلا ينبغي أن يجذب الاصل الى حيز الفرع لاسبب قوى قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدونشري ينظر
هل يخالف ذلك قال الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولاً * (فصل)

(قوله ان الفرزدق اخطأ) نظير هذا قول الجرجاني ان قول الفرزدق ما انت بالحكم ٢٢٩ الترضى حكومته خطا باجماع وفي ذلك

للإطلاق وخلفا بفتح الحاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا ثار الهيئة والمقلوب
بفتح الميم المتجاني المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق المحضري النحوي ان الفرزدق اخطأ في فتح
الياء من يعيليا وردبانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو
الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى هجوته * (ولكن عبد الله مولى مواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حذف الفجر وال

* (هذا باب اعراب الفعل المضارع)

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والمجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيتوم
وانما اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو على أحوال أصحها قولهم (رافع المضارع تجرد من الناصب
والمجازم وفاقا للقراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاعفوش واليه أشار الناظم بقوله

ارفع مضارعا اذا تجرد * من ناصب وجازم كنسعد

(لا) رافعه (حلو) محل الاسم خلافا للبصريين) غير الاعفوش والزجاج قالوا لهذا اذا دخل عليه ان ولم
امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ محلا محمل الاسم ولا رافعه حرف المضارعة خلافا
للكسائي ولا مضارعة الاسم خلافا للعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول القراء
بان التجرد أمر عديم والعدم لا يكون سببا لوجود غيره وأجيب بان التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا
من ناصب وجازم لاعدن الناصب والمجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد (لانتقاضه بنحوه لا
تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيه امر فروع وليس محلا محمل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف
التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم
يغيره اذا أثر العامل لا يغيره العامل آخر واعترض قول الكسائي بان جزأ الشيء لا يعمل فيه واعترض قول
العلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل
يقتضيه وأجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالاجل على الاسم ومضارعة اياه
(وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها ان وهى لنفى سيفعل) أى لنفى الفعل
المستقبل اما الى غاية ينهى اليها نحو ان يرح عليه عاكفين حتى يرجع اليناموسى فان نفي البراح مستمر
الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو ان يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر أبدا لان خلقهم الذباب
محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والامكان ممكن لا محالا (ولا تقتضى) ان (تأبى النفي) خلافا للزمخشري
في أنموذجه لانها لو كانت للتأبى دلزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم
التكرار بذكر ايد في قوله تعالى وان يتمنوه أبدا ولم تحتج مع ما هو لا انتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن
أبرح الارض حتى يأذن لي أى وتأبى النفي في ان يخلقوا ذبابا لا مخرجي لامن مقتضيات ان (ولا)
تقتضى (توكيده) أى النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسيره ان ترانى بل قولك ان أقوم محتمل
لان ترديده انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم
افادة التأكيدي والتأبى (ولا تنقم) ان (دعائية) ان يكون الفعل بدعا (خلافا لابن السراج) وابن
عصه وروا آخر من مسلمين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان عناء فاجعاني لأكون
ولا حجة لهم فيها الامكان جعلها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء
لذلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضع في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتأتى ان للدعاء
كما كانت لا كذلك وفاقا للجماعة والحجة في قوله

دليل على انه ليس كل
عربي يحتاج بكلامه وقد
مرقربا ما يتعلق بذلك
* (هذا باب اعراب الفعل)
(قوله وسلم من نوني
التوكيد) هذا انما يحتاج
اليه اذا أريد كان مرفوعا
لفظا أو تقديرافقط وهو
الذي يقتضرون عليه في
تعريف الاعراب والمغرب
فان أريد ما هو أعم من
ذلك ومن الرفع محلا فلا
وجه لهذا القيد لان
المضارع المؤكد بنوني
التوكيد والذي اتصلت
به نون الاناث اذا تجرد من
الناصب والمجازم مرفوع
محلا (قوله لزم التناقض
بذكر اليوم) قال الدونشري
قد يقال ان محل افادتها
التأبى دائما هو عند
الاطلاق قاله الشمني
(قوله ولا تنقم الخ) قال
الدونشري ينظر عليه
هل ان دالة على النفي
تضمنا أو التزاما والظاهر
الثاني حتى تكون لالتها
على النفي كدالة العمى
على البصر في الآية
المذكورة لن دالة على
طالب عدم الكون ظهيرا
للمجرمين فهي موضوعة
اطاب المضاف لا لادمع عدم
الكون ظهيرا ومن ادعى
دلالة على النفي تضمينية
ولم يحجز كونها التزامية
وادعى بداهة ذلك فذلك

تشبهه فليحذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل الشهى من هذين القائلين أيضا فان المراجع

في مدلولات اللفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة ان مدلولها المطابق انما هو النفي على ما فيه من المساحة المشهورة وان هذه المعاني الزائدة انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التراما على ما حرق في محله وكان الشارح أشار الى ذلك بقوله بان يكون الفعل بعد دعاءه ويقوله مدعين ان معناه الخ فليفهم (قوله لن ترأوا الخ) قال الزرقاني هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لازالت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم هو وقوله ثم لازلت الخ أي لانما هم وقوله خالدا الخ أي باقية اء الجبال قال الدماميني البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن ترأوا كذلك خبر لدعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بشم دعاء بناء على ٢٣٠ جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كافي ويلمه) قال الزرقاني أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله

خلفا للخليل والكسائي) قال الدنوشري رد من مذهب الخليل والكسائي بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيد الن أضرب وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى أن لن هي لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادي (قوله وتر كئنا الثلاثة الباقية الخ) مرأحد الثلاثة وجوابه في كلام الدنوشري والثاني ان التركيب فرع عن البساطة فلا بدعي الا بدليل قاطع والثالث انها لو كانت مركبة مما ذكر لمكانت لا داخلية على مصدر مقدره من ان والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من

ان ترأوا كذلك ثم لازالت لكم خالدا اخلود الجبال

انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصل عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الالف نونا خالدا لافرا) وحجته انها حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا او يردها ان الابدال لا يغير حكم المعمل في جعله مفعلا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كنسفا لالعكس (ولا) أصلها (لان) فتكون مركبة من لا النافية نظرا معناها ومن ان المصدرية نظرا عملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كافي ويلمه (والالف للساكنين خلفا للخليل والكسائي) والخازنجي وحجته قرب لفظها من اوان معناها من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الانصاري فان أمسك فان العيش حلو * الى كانه عسل مشوب

يرجى الممره ما لان يلاقى * ويعرض دون أبدله الخطوب

أي لن يلاقى ورد عليهم باربعة أمور أفواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلوا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين وتر كئنا الثلاثة الباقية مخوف الاطالة الناصب (الثاني كي المصدرية) وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقدير نحو جئتلك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنية فان لم تقدر اللام كانت كي تعليمية (فاما) المصدرية فناسبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك (أسا) التعليمية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة (لزو ما في النشر) (وقد تظهر في الشعر) كقوله * كيما ان تغر وتخذعا * وسيا في ما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والحارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجته قولهم جئتلك كي أتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا قال زعم ان كي تأكيد للام كقوله * ولا لا بهم أبدا دواء * ربحان القصيص المقيس لا يخرج على الشاذ عن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان أجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن المصدر وحذف ألفها في غير البحر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبة قد ثبتت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يوه ثم ناضرة كيما فيعود أي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان المحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو

غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا خبرا ولا في الكلام ما ينوب منابه وانما ذكرناها لاتبقي النفس منسوقة لها (قوله وانما) لكيلا بالاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعاً نحو كان ماذا ونصباً كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولا بن المرحل المغربي في ذلك رسالة (قوله وتعين المصدرية الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل وتعين أي كي المصدرية بعد اللام على رأي وهو رأي س والجمهور ومعلقا على رأي أي وهو رأي الكوفيين فانها ناصبة ندهم مطلقا ندهم اللام أولم تتقدم لهوتين الثانية أي وهي الحارة مطلقا أي على رأي أي وهو رأي قوم من النحويين يردها الحارة على كل حال تقدمت اللام أولم تتقدم وتترجع مع اطهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدماميني كقولك جئتلك كي أن نكرمني فيترجع أن تكون كي حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لما وانما يترجع الاول بوجه

أما أولاً فلأن أم الباب فالأولى الاعتناء بشأنها وإذا جعلت كي تعليمية لزم أن يكون كي هي الناصبة ففيه وفاء بما استحققه من الاعتناء بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانياً فلأن ما كان أصلاً في باب لا يجعل تو كيد الغيرة وأما ثالثاً فلأن أوليت الفعل فكانت لقر بها ومجاورتها أحق بالأعمال من البعيد انتهى فان قلت قواد وترجع مع اظهار ان مرادفة اللام الخ ل وقوله ومثله ويتعين الثانية مطلقاً الخ فيفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرة له في غير ضرورة فيه خالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار فان خص بغير ذلك سئل عن المعنى الغارق واتجه حينئذ أن يقال ساع ذلك في بعض المواضع فليسغ مطلقاً ليتبين أمكانه قلت لان سلم المخالفة من هذه الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذي جربا بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جرو وهذا لا ينافي انه يجوز تو كيد حرف الجر بحرف جرو آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد اللام الذي هو مذهب سن والجمهور ولا مكان حمل كي على انها حرف جرم مؤ كدة للام والنصب ان مقدرة بعدهما كما فالوه في عكسه نحو جئت كي لافراً فالحاصل انه ان أريد دخول حرف الجر المتنع مطلق اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وان أراد به ما اذا كان الثاني هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جرم مؤ كدة للام قبلها كما في عكسه فليتأمل من خط ابن قاسم العبادي (قوله لكي لا تأسوا) قال الدنوشري ما خوذ من الاسي ٢٣١ وهو الحزن قال بعضهم والتاسي

عند الأئمة ان تنظر الى
أسي غيرك أي حزنه وأنه
مثل حزنك فتصبر والاسي
هو الحزن ولا يعجبني
هذا وهو عندي ماخوذ
من قوله م أسي الجرح
والجرح أي داوى
والأسي هو والطبيب
المداوى فكان معنى
التاسي التطيب والتداوى
بالصبر ولو كان على ما ذهبوا
اليه لكان معنى التاسي
التحزن تقول أسييت
أي حزنيت وناسيت انتهى
من سلوان المطاع (قوله
لتقضي قال الدنوشري

لكي لا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليمية ان تأخرت عنها اللام أو أن) فالاول (نحو قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات (كي لتقضي رقية ما * وعدتني غير مختلس) فكي هنا تعليمية لتأخر اللام من تقضي عن تقضي رقية ما بان مضمرة وأما حكاية الاخفش لكي ما أضربك بالرفع فخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤ كدة للام كما كدت الكاف بمثل في ليس كمثل شي ومثل بالكاف في مثل كعصف ما كول (و) الثاني نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لاجسان خلافاً للزنجشري فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً * لسانك (كي ما ان تغر وتخدعاً) فكي هنا تعليمية لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لما نحاول لسانك مفعوله الثاني وتغرضم الغين المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامر ان) المصدرية والتعليمية ان فقد سبق اللام وتأخر ان أو وجدنا فالاول كما (في نحو كي لا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليمية فيكون على الاول منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضع في باب حروف الجر (و) الثاني كما في (قوله أردت لكيما ان تطير بقرتي) * فمتر كهاشنا ببيداء بلقع فكي تحتل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتل ان تكون تعليمية لتأخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان مؤ كدة المعنى السبك وان كانت تعليمية فاللام مؤ كدة للمعنى التعليل وكونها تعليمية أولى من كونها مصدرية لازنا كيد الجار بجار أسهل من تا كيد حرف مصدرية بحرف مصدرية قاله

هو بسكون الياء من تقضي لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر مخذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدره يهي أي قضاء غير اختلاس أي ذى اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله) وأما حكاية الاخفش الخ قال الدنوشري مراده منه ان ما موصول حرفي هو والفعل اسم تاويل بحرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما كدت اللام بمثل الخ هذا مبني على ان الكاف أصلية ومثل زائدة مؤ كدة للمعنى المعنى وان كانت الكاف مضافاً اليها أو حرفاً جارياً لها وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهي المؤ كدة واذا قلنا لازائدة فلانا كيد لا حدها بالآخر فليتأمل (قوله ويجوز الامر ان) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادي تنبيه فحصل ان كي اذا تجردت لفظاً عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جروان مقدرة بعدها لا تظهر الا في الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها ترجع كونها جارة بمعنى اللام وبقي ما اذا تأخرت عنها اللام نحو جئت كي لافراً وتعين حينئذ انها حرف جرو اللام تا كيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون كي زائدة لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيجعل هذا عليه كذا في شرح جيع الجوامع للسبيوطي ثم قال أبو حيان وأجمعوا على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالانافية وما الزائدة أو الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقهم من

الكوفيين في الاختصار وجوز الكسائي بمحلول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط في بطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبار التسهيل ولا يتقدم معمول معمولا ولا يجوز جئت النحوي أن تعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئتكم في النحوي تعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسئلة من (قوله في الابتداء) قال الدونشري لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مساحقة وكذا في ما يأتي * (فائدة) * أن المصدرية الداخلة على الماضي والامر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليها حذف الحرف ولم يدل على معنى التثنية من زعم إنهما معنى فعلية بيانه وقد يقال في أن انه يكفي في صدق حذف الحرف عليها دلالة انتهاء على الاستقبال حين دخولها على المضارع فإن صدق المحذوف على أفراد الحدود بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع المحمول ٢٣٢ في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حذف الحرف عليها دلالة انتهاء على السبيل

دائما وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبيل (قوله) ومحملة لهما أي موضع النصب والمجروء وجه الاحتمال أن محل أن وصلت بعد حذف الحرف هل هو نصب أو حرف كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدونشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج إلى نكتة وقد يقال في عبارته إشارة إلى قلة ذلك (قوله) والقول بأن أصله يتمون الخ) قال الدونشري جعل الدماهيني كون الأصل يتمون منصوبا بأن أولى من أهمل أن ووجهه بأن جعل أن الناصبة على أن المصدرية في الإهمال قليل وليس بقياسي وإنما وقع في شذوذ

الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القرية الحلقمة مفعول ثان لتترك والابتداء بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلع الأرض القفراء التي لا شيء فيها الناصب (الثالث أن) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير الية يتمون فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت أن أعياها وفي موضع جر في نحو ومن قبل أن يأتي يوم ومحملة لما في نحو (والذي أطعمه ان يغفر لي) خطيئة أصله في أن يغفر لي فحذفت في فنصب ما بعده وأبقى على جر هو أكثر العرب على وجوب إعمالها (وبعضهم يهملها) جواز (جلا على ما اختار أي المصدرية) بجماع أن كلامهم ما حرف مصدرى ثنائي واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل أن جلا على * ما اختار حيث استحققت عملا (كقراءة ابن محيصن لمن أراء أن يتم الرضاغة) برفع يتم والقول بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو لساكنين لفظا واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله) أن تقرأن على أسماء ويحكمنا * مني السلام وان لا تشعرا أحدا

فان الأولى والثانية مصدريةتان غير مخففتين من الثقلية وقد أهملت الأولى وأعلنت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية جلا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولي عايكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من أن هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيين أنها مخففة من الثقلية شذذا تصالحا بالفعل المنصرف الخبري والقياس فصله منها بقدا واحدا أي أخواتها (وتأني أن مفعلة بمنزلة أي (وزائدة) دخولها وخرجها سواء (ومخففة من أن) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الاحوال الثلاثة وكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجماد (فخوفا وحينا إليه ان اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملا منكم ان امشوا) أي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج وآخروا وهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغرى على الجملة أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكر عسجد ان ذهبنا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس وقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب ان التخريج وعن على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة هل ورد في الحديث كما تكونون يولي عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع في مجمع من حديث الحسن بن أبي بكرة وفيها بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولي عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان بالفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها انه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد انه منصوب أو رده يشاهد على مذهبه ان ما تنصب الثالث انه من تغييرات الرواة (قوله لان الجملة السابقة الخ) قال الدونشري ينظر اذ لم تكن مفسرة

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليتناول (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهم رخصه الله ان الجماعة أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير المكتبت نفسه فباطله بتغيرهما وليس الامر كما فهم ان التفسير لم يتعلق ككتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشئ قال الرضى وان لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ بالا على معنى القول كقوله تعالى ونادىناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول نادىناه المقدر أى نادىناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله ككتبت اليه ان قم أى ككتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسر للمفعول المقدر لا ككتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله ٢٣٣ تعالى اذ اوحينا الى أمك ما يوحى

أن اذفيه انتهى وقال الشمني وأقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كشير عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) أى كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغيته بالامرازا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله ارقم بن علماء الشكرى (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الآتي (قوله حتى اذا ان كانه) قال الدنوشري ينظر هل اذا شرطية أو هي ظرف مجرد عن الشرط أو هي فجائية فان قلنا بالاول فان شرطها وجوابها أو بالثاني فان الجملة الفعلية المترتبة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعدها حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره

وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المغنى وهو متجه لانك اذا قلت ككتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس ككتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أى ذهب ولهذا لو حثت باى مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية للباء) التوقيفية (نحو فلما أن جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت الشكرى (كأن ظبية تعطوا الى وارق السلم) فيمن جرتببية أى كظبية وتعطوا تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أو ورق والسلم بفتح حتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور (ولو) كقوله

فاقسم ان لو التقينا وأنتم) * لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق أى أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جى به ليربط الجواب بالقسم ويبيده ان الاكثر تركها والمحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المغنى أو الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا أن كانه * معاطى يدي في لجة المساء غامر

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد الما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تترادف في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدة تان الاسم جعل منه ومالنا ان لا تتوكل على الله وأجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل ومالنا في ان لا تتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيهما الجر (والخففة من ان) المشددة (هي الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم أم لا فالاول (نحو علم ان سيكون) والثاني (نحو أفلا يرون ان لا يرجع) وقيد العلم بالخالص احتراز من اجرائه مجرى الاشارة فنحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تاويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الاصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أى على النصب (في) ألم (أحسب الناس ان يتركوا) يحذف النون (واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرأ غير أى عمرو والآخرين) جزوة والكسائي (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وجزوة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا واو انما يقرأ بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التحويل في كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ لا ترى انك ترفع في رأيت ان لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل أفلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافة فتنة بالنصب ان الواقعة بعده الفعل

(٣٠ تصريح في) حتى اذا يقال فيه كأنه الخ المعاطاة المتأولة والوجه باللام المضمومة وتوابعها الجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المعطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطى ان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقائه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في الوجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان في لجة المساء متعلق بغمر وهو غير متعين (قوله فتنة بالنصب ان الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المنفى وكذا قوله وترفع

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشري لو دبر بقوله والامر ان كان أولى (قوله بهذا العلم الصريح) قال الدنوشري الباقي في معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشري مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والا اصل ان يقول اذا جئتني أكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور وقاله المرادى (قوله بان اعتمد الخ) ظاهره حصر وقوعها حشا وفي ذلك وانه ليس من وقوعها حشا ونحوها يزيد اذن أكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافه لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم بطلان العمل عن الفراء واجازته عن الكسائي قال ولا نص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم ان تصدر في عملها ان لا تعمل والحالة ٢٣٤ هذه لانها غير مصدرية ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تصدر لفظا فهي مصدرية

في النية لان النية بالمفعول التأخير اه فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين فيما تقدم فيه النداء هـ ذواويني ان يكون المقصود حصر المحشوا الذي يحمل معه وجوبها والافسياني فيما اذا سبقها العاطف انها تحمل في غير هذه المسائل الثلاث (قوله أو مقدر الخ) قال الدنوشري ينافيه ما صرح به العيني في شرح الشواهد ان ذلك جواب للقسم المذكور في البيت قبله خلقت برب الراقصات الى مني يقول الفيا في نصها وذيملها لكن العيني تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه عنه ولا أقبلها في موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات ابل المحجيج التي يتبخترن في مشيهم كانهن يرقصن ويغول

ولا اجراء غير مجزاه فيرفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجزاه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بهذا العلم الصريح والى النواصب الثلاثة أشار الناطم بقوله وبل انصبه وكى كذا بان * لا بعد علم والتي من بعد ظن فان نصب بها والرفع صحيح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا تخفيفا من الثقلية ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لامر كية من اذوان أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لان مضمره بعدها (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقتها محض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذا لجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء ما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يحجب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءا لمضمون كلام آخر وكان القياس الغائها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعمالها ثلاثة أمور أحدها ان تصدر) في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها (فان وقعت حشا) في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهمات) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية ان يكون جوابا لشرط قبلها نحو وان اذن أكرمك الثالثة ان يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج أو مقدر (قوله) وهو كثير عزة (لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذا لا أقبلها) برفع أقبلها لان اذن لم تصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجوب الشرط محذوف وأهمات اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لابين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعه الشارح وضمير مثلها عائدا على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان الكثير وذلك ان كثير المتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي أعطك ثم عني أن يكون كاتباله فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وأمكنني منها لم اترك مقالاتي الاولى وأتمني عليه ان اكون كاتباله كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (وأما قوله لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا أهلك أو أطيرا) بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشا وبين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و (الخبر) أي خبر ان

يقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير في بمثلها محذوف) ولا أقبلها يرجع الى خطبة الرشيد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا في قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطبة الرشيد اه وأقول لا يتأني المحقق الامر بن وذلك لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبي الخليفة عمر وكان نائبا بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز بالخلافة وان وقع للدمايني ذلك وكان مدحه فاعجب به فنهأ فطلب منه ان يكون كاتباله فلاح منه القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله عجبت لترك خطبة الرشيد بعدما * بدالي من عبد العزيز قبولها ثم ندب على ذلك وقول الدمايني انه لم يجبه بعيد من الكلام وظاهر هذا معنى خطبة الرشيد وروي خطبة الحمد

(قوله وجملة اني) قال الدنوشري اضافة الجملة الآن لادنى ملاسة (قوله لاحال) قال الدنوشري اثاربه الى ردساقاله العيني انه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واوا اوفاء) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك خاص به ما وان غيرهما ليس مثلها فاذا قلت انا اخرج الى البغاة ثم اذن اقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضي التسوية ٢٣٥ فانه قال * وانصب وارفعها *

اذا اذن من بعد عطف وقعا
(قوله أو يفصل) قال
الدنوشري ان عطف على
متصلا كان ركيكا وان
جعل منصوبا بعد أو بمعنى
الا كان حسنا قاله بعض
الافاضل انتهى ووجه
قوله كان ركيكا انه اذا
عطف على قوله ان يتصلا
اقتضى ان الشرط الثالث
أحد الامرين اما ان يتصلا
أو ان يفصل بينهما بالقسم
الشرط اتمها والاتصال
غاية الامر ان الفصل بالقسم
مغتفر في الكلام ان
يقال ان يتصلا ولا يضر
الفصل القسم (قوله تشيب
الطفل) قال الدنوشري
جملة تشيب بالتاء أوله
صفة لمحرب عيني انتهى
ووجه كونه بالتاء يعني
المثناة من فوق لا بالمثناة
من تحت ان الحرب مؤنثة
بدليل عود ضمير المؤنث
اليها في قوله تعالى حتى
تضع الحرب أوزارها وهذا
بناء على ان فاعل تشيب
مضارع أشاب وهو الظاهر
لعدم احتياجه لم حذف
الرابط من جملة الصفة
ويجوز ان يكون يشيب
بالياء المثناة تحت والطفل

(محذوف أي اني لا استطيع ذلك) أولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة بين
اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن أهالك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدير والشطير بشين
معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مقول ثان لتتركني لاحال والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله
* ان صدرت * (فان كان السابق عليها) أي على اذن (واوا اوفاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع
باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب دخله وبعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما
بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) في الشواذ (واذن لا
يلبثوا فاذن لا يؤتوا) بالنصب محذوف النون فهموا والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبي بن
كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فهموا والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وانصب وارفعها * اذا اذن من بعد عطف وقعا * قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني أزرلك
واذا أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشا وأوعلى الجملة
معاجاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدهامسة انف أولان المعطوف على
الاول أول انتهى * الامر (الثاني أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب واليه
الاشارة بقول النظم * ونصبوا ذن المستقبلا * (فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا أحب
زيدا) لانه حال ولا مدخل للجزء في المحال كما تقدم * الامر (الثالث أن يتصلا) أي أن يكون المضارع
متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول النظم * والفعل بعد موصلا
* (أو يفصل بينهما بالقسم) وهو المشار اليه بقول النظم * أو قبله اليمين * (قوله
اذن والله نرهم بهم بحرب) * تشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرهم بهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤ كد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع
من الجرح في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربحها حكاء أبو عبيدة واشترىته بوالله ألف حكاه ابن
كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم لو كان ظرفا أو عدليه فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن
معه على العمل فيما بعدها واعتقر في المعنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ
الفصل بالتداء أو الدعا والكسائي وهشام الفصل بعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب
وعنده هشام الرفع وحكي سبويه عن بعض العرب الغناء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها
غير مختصة وإنما أعملها الا كثرون جملة على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها
وتوسطها بين جزأها كما جلت ما على ليس لانها مثلها في نفي المحال والمرجع في ذلك كله الى السماع
* (فصل) * ينصب المضارع بان مضمره وجوبا في خمسة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض (لفظا ومعنى أو معنى لالفاظ) (منفي) الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من أدوات النفي (نحو وما كان
الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويعقر منصوبان بان مضمره بعد اللام عند البصريين لا باللام
واللام متعلقة بمحذوف لازائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم
الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال
سموت ولم تكن أهلا لثمنه * ولكن المضارع قد يصاب

اعل ويشيب مضارع شاب فخرف المضارعة مفتوح والجملة صفة لمحرب والطفل من (قوله بالظرف) قال
الدنوشري أي والجار والمجرور اذا افترقا جتمعا واذا اجتمعا افترقا (فصل) * (قوله وجوبا) وأخره عن قوله بان مضمره كان أولى لان
الوجوب قيد في الاضمار لا في النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أي فجعلوا اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشري لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني أخف منه في الاول لكونه جارا ومجرورا واللبصيرين
 أن يقولوا انها ضعفت بالترام حذفها فجاز تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وببحث فيه بعض الفضلاء بان ضعفها
 يقتضي عدم تقديم معمولها لانه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي
 وعبارة الدماميني نقل عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقل كان أصله ليفترى فلما
 حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جازاظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالناثبة عن ان اه وينظر ما معنى
 قوله جازاظهار ان هل معناه جاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رده قوله بما
 تقدم وتعليقه بقوله لان الكلام الخ قد يرد وما المانع من ان الخبر هنا نحو مريد أي وما كان القرآن محلا للاقتراء على

قياس ولم تكن أهلا
 لئله هو المار وأنا أقول
 ما قاله هذا الزاعم غير
 متعين ويكون ان وصلتها
 خبرا عن كان على تاويل
 المصدر المؤول باسم المفعول
 أي وما كان هذا القرآن
 افتراء أي مفترى أو على
 حذف مضاف انتهى وما
 قاله ذكره المصنف في
 المغني قال في القاعدة
 السابعة من الباب الثامن
 ان اللفظ قد يكون على
 تقدير وذلك التقدير على
 تقدير آخر ومثل بالآية
 ثم قال فان يفترى مؤول
 بالاقتراء والاقتراء مؤول
 بمفترى (قوله تقدمه نفى)
 قال الدنوشري ظاهره
 عدم تقييده بما ويلى بل كل
 أدوات النفي كذلك وينظر
 ما وجه هذه الاقوال وما وجه
 اختصاص هذا المحل بـ

فهذا بمنزلة ما قدره من قولك ما كان زيد مريدا للفعل أو مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله
 لقد عدتني أم عمره ولم أكن * مقالتهما كنت حيا لاسمها

اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك تمتنع وعورض بمجى ذلك في
 صريح ان في قوله * كان جزائي بالعصا أن أجدا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود ان
 ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر
 مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن
 يفترى ورد بان أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد
 بالقرآن المقرء ولا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه يريد ان نحو وزعم
 بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بـ كان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه
 يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيد ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فجاز ذلك في كل فعل تقدمه
 نفي نحو ما جاز زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة
 عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطبقوه وأرادوا الثاني والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
 * وبعد نفي كان حتما أضمرنا * الموضوع (الثاني بعد أو) العاطفة (اذا صلح في موضعها) حتى المرادفة
 الى (نحو لا زمنك أو تقضي حتى) أي حتى تقضي (وقوله

لا تسهلهن الصعب أو أدرك المني) * فما انفادت الا مال الاصاب

أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لا قتله) أي الكافر (أو لم) أي الآن
 بـ لم (وقوله) وهو زباد لا عجم * وكنت اذا غمزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيم)
 أي الآن تستقيم فلا كسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية لا كسر وغمزت
 بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالاناف والنون الرمح والكعوب النواشر في أطراف الانايب
 وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم تصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يذسا
 عنها فسادهم الآن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمزت قناته معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا
 يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الآن تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

يكن وما كان وما المانع من أن يكون النفي بل ما وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد ليفعل أولا
 (قوله لام الجحود) قال الدنوشري يقال جحد بجحد جحدا أو يقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل الخبر (قوله
 اذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشري تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الانبائي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الأول
 والى لانه يوههم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترزه عما اذا لم يصلح واحده منهما في موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعد جاز
 اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبع فيه
 ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة الى أو كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لا الزمنك أو تقتضي حتى فانه صلح
 للتعليل بـ كي وللغاية بالي ولا استثناء من الا زمان بالاو يتعين الاول في لاطين من الله أو يغفر لي وانما في لا تنتظره أو يجي وانما ثالث
 في لا تظن الكافر أو بـ لم وما ذكر يرد على من زعم ان تقديرها بالامطر د وعلى من قال أيضا ان تقديرها بـ كي أو بالي مطرد

والعلة في نصب الفعل بعد هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها الما بعد في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها الما بعد في كون الأول محقق الوقوع أو مرجحه والثاني مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أو فعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا اليمزوا بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا إلى عامل للنصب وليست أوصالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لا جدل لك أو تلك مني بيدي صغار طارفا وتليدا والنصب بـ عند الكسائي وقال القراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالخالفة والجمهور على أن النصب بان مضمر بعد أو بالخالفة ولا بالأول حرف عطف ولا عمل لها وإنما عطف مصدر أو لا على مصدر متوهم فإذا قلت لا تنظر نه أو يجي ولا فتان الكافر أو يسلم فتقديره ليكون انتظار مني ٢٣٧ أو يجي منه وليكون قتل مني للكافر

أو أسلام منه * (فائدة) *
إذا كان ما قبل أو ينقض شيئا فصاح في موضعها حتى بمعنى إلى والافلا (قوله ومحى التي الخ) قال الدونشري اقتصر على مذكر ولم يبال بما قال في التسهيل أنها قد تكون أيضا بمعنى لا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة حتى بخود وما لديك قليل لما قيل أنه لا دليل في البيت لا مكان حل حتى فيه على أنها بمعنى إلى وذ كر غيره أن الغالب كونها للتعليل فينظر ما لا يصح (قوله وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا في الذخ وفيه قلب وصوابه إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله

على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكون لزوم مني أو قضاء منه لمحق وليكون استسها مني للصعب أو ادراك للثبوت ويكون قتل مني للكافر أو أسلام منه وليكون كسر مني لكعبها أو استقامة منها واليه أشار الناظم بقوله * كذاك بعد أو إذا يصح في * موضعها حتى أو لا * الموضع (الثالث بعد حتى) (الحجارة) (ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن) (التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفي) (فتفي) مستقبلا باعتبار زمن التكلم بالامر وباقتال والقائه إلى المخاطب به (أو) مستقبلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلوا حتى يقول الرسول) فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الاخبار وقعه علينا إلا أنه مستقبلي بالنسبة إلى زلزله المحم وحى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعده نحو أو سلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعده نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضع مما يصلح للعنيين معافية جمل أن يكون المعنى كى تفي أو إلى أن تفي والمثال الثاني حتى فيه بمعنى إلى خاصة أي إلى أن يقول الرسول وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله * وبعد حتى هكذا ضميران * حتم * (ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا) أو مؤثلا بالحال (مسببا) عما قبلها (فضلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الآن لا يرجي ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضله لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (في قراءة نافع له مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا مع انهم يقولون ذلك) حينئذ وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيه مبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعدها حتى عند ارادة الحال حقيقة أو مجازا لان نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المسافات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بالآخر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل ان نبرح عليه كافرين حتى يرجع اليناموسى لا انتفاء الحال (ويجب النصب في مثل لا سيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

فالمثال الأول الخ) فيه نظر اذا ما ذكره شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي انه أتى بجمع منها وهو انما أتى بثنيتين ويحاج عن الأول بانه لا مانع من كونه منه لا اذا مراده الايضاح وان كان يصح أن يراد بالاثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بان أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال التي تتعين فيه حتى للتعليل نحو أو سلم حتى تدخل الجنة كان أحسن (قوله ومسببا) قال الدونشري كان الأولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدونشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره غير ما ذكره المصنف وليس كذلك فلنأمل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدونشري وجوب الرفع عند ارادة الحال مجازا لا بشا في جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فلنأمل (قوله لا انتفاء الحال) قال الدونشري ينظر ما المانع من الرفع فان ما بعدها ماض بالنسبة إلى زمن التكلم ونزول الآية تظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا

الانصب ليكون الفعل مستقبلا اذ ذلك والمحكي لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهى
 وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشي كون النصب باضم
 ان بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه منصوب باء الفة وبعضهم ذهب الى انه منصوب بالواو ونفسها كافي
 أو قاله ابن الانباري فها هو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها الاصل اه فليحذر وان كثرنا قوله وجل متلقوه (فائدة)
 قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كافي الفاء
 (قوله حال كونهم مسبوقين الخ) ٢٣٨ أشار الى أن مسبوقين حال من فاء السببية وواو المعية لكن فيه مجيء الحال من

المضاف اليه ولعله لانه
 كجزء المضاف اليه لانه
 لو أسقط لفظ بعد استقام
 الكلام وفيه م المعنى
 فتامل (قوله وما كان
 نقلا الخ) قال الدنوشي
 هذا يشمله قوله أو فعل
 فليتامل وقوله كان
 بحرف يتعين أن تكون
 فيه كان تامة اذ لو كانت
 ناقصة لوجب حذفها كما
 لا يخفى أي لانه اذا وقع
 الجار والمجرور صلة أو
 صفة وجب تعلقه
 بحذوف وجوباً اذا ما يجوز
 أن تكون موصولة
 أو موصوفة ثم ظهر ان
 شرط الوصل بالجار
 والمجرور والظرف
 كونها تامين وهنا
 الجار والمجرور راعى قوله
 بحرف ليسا من قبيل
 التام فلذا ذكر المتعلق
 (قوله ولما يعلم الله الذين
 جاهدوا الخ) نفي العلم
 في هذه الآية مستعمل

(وما سرت) الى البلدة) حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها الانتفاء السببية) فيمن أما الاول فلان طلوع
 الشمس لا يسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير
 لم يتحقق وجوده فلورفع لزم أن يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان
 ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى
 يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك في عين (الفاعل) في
 الاول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم
 أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولوعر ضمت هذه المسئلة بهذا المعنى على
 سببويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعها اذا كان النفي مساعداً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و)
 يجب النصب (في نحو سيري) بفتح السين (حتى أدخلها عدم الفضلية) فيسري مبتدأ وحى أدخلها
 خبر ولورفع الفعل لصار المبتدأ بالآخر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كان سيري أمس حتى
 أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحى أدخلها الخبر (ولم تغدر الظرف) وهو أمس (خبراً) لكان بل قدرته
 متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار
 محذوف على انه خبر كان رفعت لان سابع رحتى حال مسدب فضلة وحى فيه ابتداءية وعلامة كونه حالاً
 أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه أشار الناطم بقوله

وتلوح حتى حالاً أو مؤولاً * به ارفعن وانصب المستقبلاً

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب
 محضين) واليه أشار الناطم بقوله * وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين والواو كالقائمان تقدم مفهوم
 مع فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان نقلياً لمراد به النفي فالاول (نحو لا يقضى عليهم
 فيموتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضر افيكم أمك والثالث نحو أنت غيـرات فتجد ثنا والرابع نحو فلما
 تأتينا فتجد ثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم وبعـلم الصابرين) وقس
 الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتخصيص والتمني والاستفهام فهذه سبعة
 مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترحي مثال الفاء بعد التمني (يأليني كنت معهم فأفوز) ومثال
 الواو بعده (يألينا نردولاً نكذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب في قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء
 بعد النهي (لا تطغوا فيمحل غيظي و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلي
 (لاتنه عن خلق وتأت مثله) * عار عليك اذا فعلت عظيم

وشرط

في نفي المعلوم كما قاله العزيز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشذور بما حاصله

ان الخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم ووصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق
 بالشيء على ما هي عليه وانما يتعلق بجهادهم ولا وعدهم صبرهم (قوله يأليني كنت معهم) قال الدنوشي يمكن التمني
 أيضاً لا نحو أأرسل منافي خبرنا وبلو كقوله لوزعان فنشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب تمن انشائي تقديره ودنا لوزعان الخ
 وما ذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظرفة دذ كرا التفتازاني في المطول ان الترجي لا طلب فيه
 انما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله انتهى واختلفوا في التمني فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ
 أحمد بن قاسم العبادي في حاشية جمع الجوامع وشرحه للحلي (قوله في قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشي قدر أن بالنصب

في نكذب وفي نككون بعده معا واتفقهما ابن عامر في نصب نككون فقط والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أو لا محضين (قوله يانا ق سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلامة من سياحة حيث نصب فذستريحا لانه جواب بالغاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فترادف ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتأمل اه وأقول انما حذفه الشارح لظهور ان معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس هذا يحتاج لتأمل (قوله بعض الروح) ٢٣٩ قال الدنوشري قال الشيخ الاسلام زكريا

في حاشية شرح ابن المصنف
واختلف في الروح من
تكمم بها فقال جمهور
المتكلمين انها جسم
لطيف مشتبك بالبدن
اشتبك الماء بالعود
الاخضر وقال كثير منهم
انها عرض وهي الحياة التي
صار البدن بوجودها حيا
وقال الفلاسفة وكثير من
الصوفية انها جوهر مجرد
قائم بنفسه غير متغير
متعلق بالبدن للتدبير
والتحريك غير داخل
فيه ولا خارج عنه اه
بحروفه وأقول ليت
شعري أي داع الى نقل
مثل هذا في هذا المقام
وفي هذا الفن الذي مبناه
على متعارف العرف
(قوله مستقبل) قال
الدنوشري مضاف اليه
ومصدر قبله مضاف له
والتقدير سبب مصدر
فعل مستقبل منه وينظر
هل يصح ان يكون مستقبل
صفة لمصدر والظاهر

وشرط النهي عدم النقص بالافلو نقصت النهي بالالم يحز النصب نحو لا تضرب الاعمر افي غضب فيجب
في بغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبة السيبويه (و) مثال الفاء بعد لام (قوله) وهو أبو النجم العجلي
(يانا ق سيري عن قافسها * الى سليمان فذستريحا)
والعق بفتح حين ضرب من السبر والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الاعشى أو الحطيثة
فيما زعم ابن يعش أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزخشي أو دثار بن شيبان التمرى فيما زعم ابن بري
(فقلت ادعي وادعو) ان اندى * لصوت ان ينادي داعيان
فادعو مضارع منصوب بان مضمره وجوبه بعد الواو واندى افعال من النداء بفتح حين وهو بعد الصوت
ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبران وداعيان تثنية فاعل ينادي
والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجمع دعائي ودعائك فان أرفع صوت وأبعد دعاء داعيين معا (وقد اجتمع
النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية) وتماها بالغداة
والعشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فطردهم فتكون
من الظالمين (لان تطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وتكون جواب النهي)
وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الاية ظاهرة ان فتكون
جواب فطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجاب والشئ الواحد لا يكون له جوابان كما
نص عليه النجاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب ووفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن
وبعد العرض قوله يا ابن الكرام ألا تندبوا فقبصر ما * قد حدثوك فإراءا مكن سمعا
وبعد التحضيض قولك هلا تقيت الله في غفر لك وهو والعرض متقاربان يحجمعهما التنبية على الفعل
الآن في التحضيض زيادة تو كيد وحث وفي العرض ايما ورفقاو بعد الاستفهام قوله
هل تعرفون ليماناني فارحوا * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضرب بته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعد سبب
مصدر مستقبل منه والترجي سياق في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من
أربعة وهو النفي والنهي والامروا والتمني ولذلك اقتصر الموضع في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه
بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه (واحترز) الناظم
(بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من
النفي (المنتقض بالا) فالاول (نحو ألم تاتني فاحسن اليك) بالرفع (اذا ترد الاستفهام الحقيقي) وانما أردت
ان تحمل مخاطبتك على الاقرار والاعتراف بآيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي فيرفع الفعل حيثئذ وكان الاولى ان يقول بكونهما محضين مثلا أو بتحضيمهما ومثل
ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض باربعة أمثلة وتبعه عليه اولده وهي ما أنت الا تاتينا فحدثنا وما تزال تاتينا فحدثنا وما
قام فيا كل الاطعامه وقوله وما قام منا قائم في نديننا * فينطق الابا التي هي أعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقض
بالا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأشد عليه فينطق الابا التي هي أعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز بكون
الطلب محضاً عن المصدر نحو سقيا ورعا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيداً وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطلب انما
يكون من متكلم مخاطب وهو معدوم في الاول والمراد بالتركيبين الايجاد في الثاني قاله ابن الانباسي واحترز بقوله فاه الجواب عما اذا

كانت لمجرد العطف نحو ما تأتينا فمجد شامعني نفى الفعلين وعسا إذا كان ما بعدهما مستأنفا وانما ينصب إذا قصد بهما معنى الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى الخ) قال الدنوشرى وقع للزخشرى انه قال في قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة أنى ان انتصاب ٢٤٠ أوارى بان في جواب الاستفهام قال في المغنى وهو فاسد لان جواب الشئ مسبب عنه

والمواراة لا تشد بعن العجز قال الدمامينى أقول قال التفات زانى يحتمل ان يكون الاستفهام فيه لانكار الاباطالى فيفيد النفي وهو سبب أى ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لنفسه بحسب الانكار التوبيخى على الامرين ويشعر بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب بخلاف العقل حيث جعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا المحل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهدى اليه غراب (قوله فلان زال للنفى) قال الدنوشرى لو قال فلان ترال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشرى برد قول الانباسى ان الفعل فى الاتية مبنى على اضممار مبتدأ والتقدير فهم يعتذرون ووجه الردانه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ زكريا

مختصره معنى قوائنا الممزة للتقرير انك أبحاث الخاطب الى الاقرار بما قد كان تقول أضربت زيد اولا يكون غرضك أن يعلمك أمر الم تكن تعلمه ولكنه أردت أن تقر به أى تحمله على أن يقر بفعله قد فعله أه والمعنى أنت أتيتنى فاحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال فى التلخيص وهذا مراد من قال ان الممزة فيه للتقرير أى ما دخله النفي لا بالنفي أه فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع فى جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه منصوبا لمرعاة صورة النفي وان كان تقريراً أولاً لانه جواب الاستفهام (و) الثانى (نحو) مترال تأتينا فمجد شامعني (الثالث نحو) ما تأتينا الا وتحسدنا فان معناها ما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفى النفي اثبات وأما الثانى فلان تنقاص النفي بالاولك فى نحو ما تأتينا فأكرمك أربعة أوجه أحدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف النفي للفعل على لفظ سابق لها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تأتينا فأكرمك فهو شريكه فى النفي الداخلى عليه الثانى أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدهما مستأنفا ومعنى استئنفاه أن تقدره خبرا مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والحجاز والمعنى ما تأتينا فأكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كاره الاثبات والفرق بين هذا الوجه الذى قبله فى النفي أن النفي فى الذى قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعده وفى هذا الوجه انصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع ان تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر لفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه وقدرته على ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام والحاصل فى الرفع وجهان وفى النصب وجهان (و) احتراز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (باللفظه الخبر وسياق) الكلام عليهم بعد أسطر (و) احتراز (بتقديم الفاء بالسببية و) تقديم (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذا لم يشعر بالسببية ولا معية (ومن الاستثنايتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف) فعطفت بعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفي الداخلى عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا مثل لايةضى عليهم فيجوتوا ولكنه أوتر الرفع لتناسب رؤس الاتى قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد ودوا انتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لمساوا فليس الاذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستثنائية (نحو قوله) وهو جيل صاحب بئينة (ألم تسال الربع القواء فينطق) * وهل يخبرنك اليوم ببدء اسمى فينطق مرفوع وهو مبنى على مبتدأ محذوف أى فهو ينطق ولا يضراقترا بالفاء (فانها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (اذا العطف يقتضى المحرم) لما بعده الكونه معطوفا على محزوم وهو

تسال

قال فى حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أى فهم يعتذرون قال البيضاوى

عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح فى جعله مثالا للاستئناف لانه يقتضى ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فنهينك بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشرى أى ويكون حينئذ المعنى

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله ليبينون) كذا في كثير من النسخ باثبات النون والصواب حذفها كما في بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشري وعبارة العيني والسماق الارض لا تبت شيئا (تنبيه) الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه بصير الماء مني النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لوبال في الماء فقط كان داخل تحت النهى ويجوز فيه الحزم أيضا اه من شرح ابن الانباسي وفيما رده على ابن مالك نذر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان النهى عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا لا يكون مطلق البول فيه داخل تحت النهى وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهى عن البول وفي حفظي ان حكمة النهى عنه انه ماوى للشياطين فقد يتأذون فيؤذون من يبول فيحصل له الضرر فهو نهى ارشاد اه وما اعترض به ابن الانباسي على ابن مالك ما خوذ من كلام النووي في شرح مسلم ٢٤١ وقد اجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالغية

في باب الجوازم (قوله واذا سقطت الفاء) أي لم يؤت بها (قوله المحض) قال الدنوشري التقييد به غير واضح لما سيجي من قوله ولا خلاف في جواز الجمع بعدهما اه ووجه كلام الشارح حمل آل على العهد الذكري وكون الغالب في النكرة اذا أعيدت معرفة ان تكون عينا (قوله معنى الجزء) يحتمل ان الاضافة بيانية أي معنى هو الجزء والمراد بالجزء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الاضافة حقيقة وهي على معنى اللام والمراد بالجزء فعل الجزء لان الجزء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول

تسال (والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع عن اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المعنى والتحقيق ان الفاء في العطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النجوىون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والربيع المنزل والقواء بفتح القاف ومدأ أكثر من قصره الخالي الذي لا أنيس به والبيداء الفقر الذي يبيد من سلك فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف (وتقول) مع او او (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذانيتها عن الاول فقط) وأجبت له الثاني وكأنت قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن (فان قدرت النهى عن الجمع) بينهما (نعمت) على ارادة المعية وكأنت قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهى (عن كل منهما) على حديثه (جزمت) على العطف وكأنت قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والحزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الحزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه الفاء (معنى الجزء) للطلب السابق عليه (حزم الفعل) والمراد بقصد الجزء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلاف في تحقيق جازمه فالجهم ويرجع لونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدره هي وفعل الشرط (لا جوابا للطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيما في والفارسي ثم اختلفوا في علمته فقال الخليل وسيبويه انما حزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما حزمت لذلك وقال الفارسي والسيما في لنيابة مناب المحازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضر باي قولك ضرب باز يد النيابة عن اضرب لا تتضمنه معناه (خلاف لراعي ذلك) ومذهب الجمهور راجع لان المحذف والتضمين وان اشترك في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك المحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضرب باز يد ان زيدا

(٣١ تصريح في)

قد بعد لفظ عرف ولعله غير الاسلوب اشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقد حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثاني فلا يتصور ارادته هنا قد بر (قوله ولان نائب الشيء الخ) قال الدنوشري مردود بان امانا بثة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دلالة على ما دلا عليه قطعاً وحروف النداء ليست دلالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التي هي نائب عنه ومنع قواه والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بان المراد ان نائب الشيء يؤدي معناه المقصود (قوله ولان الارجح في ضرب باز يد الخ) قال الزرقاني هذا بالنسبة الى القول الثالث القائل بان الحزم بالطلب لنيابة مناب المحازم كما ان النصب بضر بالخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف مبني على رأي المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضرب باز يد أن تعتقد ان زيدا معجول لضربا خلافا لقوم من النعويين لان المصدر

هنا لما محل محل الفعل وخذه بدون ان وما قول اضرب زيد او انما زيد منصوب بالفعل المحذوف المصدر له واعتض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو ان يحل محله فعل مع ان او ما انما هو في المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال في التسهيل فصل يحى بعد المصدر المكثر بدلا من الفعل مع مول عام له على الاصح البديل لا المبدل منه وفاقا لسيويه والاخفش اه قال ابن عقيل في شرحه لهذا المحل هو ايضا قول الزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الى ان عام له ناصب المصدر المبدل من لفظه والاصح الاول بدليل اضافة المصدر اليه قال تعالى فاضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه ان النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدر بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان او ما محله بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدر بل بجهة الاشتراط المذكور (قوله نحو تعالوا اتل) قال الدنوشري قال في المغني واما قول بعضهم في قل تعالوا اتل ما حرم بكم ٢٤٢ عليكم ان لا تشر كوابه شيان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه

يتخلص من اشكال ظاهر محجوج للتاويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من ما حرم موصولة وان لا تشر كوا بدل او خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشرار لا عدمه فيحجج ذلك الى التاويل بادعاء ان لازمة لانافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري امر من اخذ محذوف الفاء شذوذ او نظيره من امر وكل من اكل وقد ردت الهمة التي هي الفاء في ر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى و امرأهات بالصلاة وهذه الافعال لارابع لها (قوله صفة

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك (نحو تعالوا اتل) تقدم الطالب وهو تعالوا وتأخر المضارع المحرر من الفاء وهو اتل وقصده الجزم بخزم بحرف شرط مقدروا والتقدير تعالوا ان تأتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزى اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معني ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة تطهرهم فتطهرهم صدقة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فهب لي من ذلك واياي رثني في قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صفة لوليا لاجوابا للطلب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبه غير النفي جزم اعتمد * ان تسقط ألفا والجزاء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تجدنا بجزم تجدنا خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاثبات سببا للتحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (الحجة الجزم بعد النهي صحة وقوعه في موضع) وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بالانافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادى في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى أن تضع * ان قبل لادون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالماء وشرحه على ذلك الشاطبي (فن ثم) بفتح التاء المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم) الحجة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد كك) لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد كك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تدن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا)

لوليا) قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء على ان نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعاء النبي قد يتخلف وذلك لانه بموته قبله لم يرته ومعلوم ما يورث من الانبياء ورأى هذا المستشكل ان الجملة مستأنفة لاصفة وأجيب بان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لبنينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سال في ثلاثة أمور فاستجيب له في اثنين وتأخرت الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الانبياء لا يتخلف قطعاً وأجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله ذكر بالاسم كان مسنأ غلب على ظنه انه متي وهب له وليرثه اه وذكرا لجلال السيوطي الاشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد اذ النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهى ما ينحى الرجوع اليه (قوله وهو ان تضع الخ) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا ينحى ان هذا انما يتسبب عن كون لانافية والمناسب لكونها ناهية أن يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لانافية وناهية وان الامثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحدها على مدعاه

(قوله ونزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فانها مشتقة من النزول (قوله ٢٤٣ وجشأت بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة

الشواهد وجشأت بالجيم
والشين المعجمة يقال
جشأت نفسي جشوا إذا
نهضت اليك وهو وهموز
اللام وجشأت بالجيم
والشين المعجمة أيضا
من الجيش يقال جاشت
نفسى بمعنى غشت (قوله
ومذهب البصريين ان
الترجي الخ) قال الدنوشري
المفهم الى الآن وجهه
منع البصريين النصب
بعد الترجي وما الفرق
بينه وبين التمني ثم رأيت
الشيخ زكريا في حاشية
بدر الدين بن مالك قال
قوله اولتقدم ترج يقتضى
ان الترجي ليس بطلب
وليس كذلك بل هو
كالتمنى نعم كل منهما طلب
باللازم لا بالوضع وعليه
يقال فلم ألحق بالطلب
الوضعي التمنى دون الترجي
وعلى مذهب الفراء
اللاتى وهو اختيار الناظم
لاشكالك اه وهو
صريح فيما توقفت فيه
(قوله لكثرة استعمالها
الخ) علل الدماميني في
المهل الصافي ذلك بقوله
لبعد الرجوع عن الحصول
وبهذا أشبه الحالات
والممكنات التى لا طمعية
فى وقوعها (قوله وفى
الارتشاف وسماع الجزم
الخ) فيه نظرا لانه يلزم من

برج الثوم (فالجزم) فى يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتغال (لا) على (الجواب)
لأنه لاعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الابداء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي
قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لاتدن من الاسديا كلك
بالنصب وفى التنزيل لا تغفروا على الله كذبا فيسحقكم بعدا وبقول أبى طاحه للنبي صلى الله عليه وسلم
لا تشرف بصبك سهم ويروى لا تتناول بصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب
بعض وأجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد الدن فى قياسه على النصب
و يصبك بدل من تشرف أو تتناول ويضرب مدغم وفى رد القياس نظر فانهم قالون يجوز الجزم بعد
النفي كما تقدم (والحق الكسائي فى جواز النصب بالامر) بالنفع (مادل على معناه) أى الامر (من اسم
فعل) مطلقا سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) وصه فنجدك ووافقه ابن جنى وابن
عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما فى معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما فى معنى
معنى الفعل دون حروفه (أو) مادل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس)
بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدا وحديث خبره والخبر متضمنة معنى اكفف وعبر
الموضع بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف فى اعرابه فقال المرادى مبتدا
وخبره محذوف أى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه فى
معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو
باضماران والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانهما غير مشتقة
(ولا خلاف فى جواز الجزم بعدهما) أى بعد اسم الفعل والخبر المثبت (اذ سقطت الفاء) لعدم مقتضى
السبك والى ذلك أشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعلا فلا * تنصب جوابه وخبره أقبلا
(كقوله) وهو عمرو بن الاطنابة الانصارى

وقولى كما وجشأت وجاشت * (ميكافك تحمى أو تستريحى)

فجزم تحمى فى جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه فى معنى ائبى وقولى مصدر مبتدا خبره مكانك
تحمى على حد قولى لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والمهمزة ارتفعت وجشأت بالجيم والشين
المعجمة غشت من الغثيان (وقولهم) أى العرب (اتق الله امرؤ فعل خبرا يثب عليه) بجزم يثب لان اتق
وفعل وان كانا فاعلين ماضيين ظاهرا هما الخبر الا أن المراد بهما الطلب (فأى ليتق الله وليفعل) فلذلك
جزم فى جوابهما (والحق الفراء الترجي بالتمنى) فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا
(بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطاع بالنصب) فى جواب لى أباع الاسباب والى ذلك أشار الناظم
بقوله والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب * كنصب ما الى التمنى ينتسب

ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتاء لواقراءة النصب بان لعل أشربت معنى
ليت لكثرة استعمالها فى توقع المرجو وتوقع المرجو لازم للتمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي
بدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

* (فصل * وينصب) المضارع (بان مضمرة جواز ابد) أحرف (نخسة أيضا) مصدر آض اذا عاد (أحدها
اللام) الجارة (اذ لم يسبقها كون ناقص ماض منق ولم يقتصر الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول الناظم
* وان عدمه لان اعمل مظهر أو مضمرا * (نحو وأمرنا ناسم) (لرب العالمين) وأمرت لأن أكون أول
المسلمين فاضمرت فى اناسم وأظهرت فى أكون وما ذكره الموضع من ان الناصب هو أن هو مذهب جمهور
البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهارا بعد هاتوا كيدا وقال

سماع الجزم النصب بدليل ما من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف فى النصب بعدهما

(قوله لنيا بتهاعن ان المحذوفة) قال الدنوشري يؤخذ منه ان اذا ظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدنوشري منادى مخم عيني (قوله فاسوءك معطوف) قال الدنوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة ان المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو اسوءك ٢٤٤ (قوله حي من نعيم) قال الدنوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله أو ارسالا) فيه دليل على ان

المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المعنى انهم حكموا المصدر لان وأن المقدرتين للمصدر معرف بحكم الضمير في انه لا ينعت معناه اذا قدر المعرف لاقتضاء المقام ذلك لانه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حرنا ذلك سابقا (قوله وتقر عيني) قال الدنوشري فائدة يقال قرت عينه تقر اذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك الا في القرع وهو مشتق من القرو يقال سخنت عينه اذا كان دمعها حارا ولا يكون الا في الترح وهو مشتق من السخونة وجاء سخن من باب ظرف ومن باب فصر (قوله ابن مدركة) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ان هذا البيت لانس بن مدرك بغيره اه وروى البيت على غير هذا الوجه هكذا اني وقتلي سايكا بعد مقتله كاثور يضرب لمعاقت البقر فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدنوشري

نعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيا بتهاعن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تعين أن لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام العاقبة فحذفتها فلو كان آل فرعون لم يكون لهم عدوا وخزنا ولا التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فان سبقت) اللام (بالكون المذكور ووجب اضممار أن كابر) حكمه وتعليقه (وان قرن الفعل بالنافية أو) زائدة (مؤكد وجب اظهارها) لئلا يتوالت مثلان وهما اللام كي ولا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك أشار الناطم بقوله «وبين لا ولا مجر التزم» اظهار أن «نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة» بادغام النون في النافية لتقارب مخرجيهما (لئلا يعلم أهل الكتاب) بادغام النون في لا المؤكدة والمحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضممار وذلك بعد لام الجحود وجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا جواز الامر بن ذلك بعد لام كي ولا العاقبة ولا التوكيد (و) (الاحرف) (الاربعة الباقية) من الاحرف الخمسة التي تضرر أن بعدها جوازا (أو الواو والغاء) ثم اذا كان العطف بها (على اسم) صريح (ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المرى ولولا لرجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من غير والمصدر (نحو) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالانصب) باضممار أن بعد أو والتقدير أو أن يرسل وأن يرسل في تاويل مصدر منصوب (عطف على وحيا) والتقدير الا وحيا أو ارسالا وحيا مصدر ليس في تاويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد (وليس عبادة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف)

فتقرر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تتحقق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف وفي بعض النسخ اللبس باللام وهو تحريف نبيه عليه الموضع في شرح بافت سعاد (قوله لولا توقع معترفارضيه) * ما كنت أوثر أترابا على ترى فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الغاء وان وأرضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معترفارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتبر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض المعروف والتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وأرضاه ما أثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو انس بن مدركة الخنعمي (اني وقتلي سليكاثم أعقله) * كاثور يضرب لمعاقت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بدتم وان وأعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكاثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بانه تصغير اسم رجل مفعول قتلي

من عقات القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتلي) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان المعاطيف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمدطوف عليه بناء على ان الصحيح مطابق هو الياء من اني والبعض المقيده هو الكمال بن الممام كما أسلفه الدنوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تاويل الفعل) اشتراط

وكاثور

من عقات القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتلي) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لان

الصحيح ان المعاطيف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمدطوف عليه بناء على ان الصحيح مطابق هو الياء من اني والبعض المقيده هو الكمال بن الممام كما أسلفه الدنوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تاويل الفعل) اشتراط

صححة خلول أن والفعل محل المصدر في عمله كما هنا لان قتلى عمل في سليكالا يقتضى تاويله بالفعل فاندفع ان التمثيل به - هذا البيت هنا مناف لما قالوه في باب افعال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أى لكدردته أولقطة العطش والعرب ٢٤٥ تزعم ان الجن هي التي تصد

الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك (قوله ثور الطحلب) قال أبو العلاء - ماء باثور وذكره مع البقر ليلغربه على السامع وانما ذكر هذا المثل على وجه الانكار ووضع الشئ في غير موضعه فالثور لا ذنب له اذا عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل

* (فصل) * (قوله نهيا الخ) قال الدنوشري ينبغي ان يضم الى النهى والدعاء الالتماس وكذا يقال فيه ما ياتي في لام الامر اه (قوله والالتماس من المساوى) قال الزرقاني قال في المعنى ان لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا قال الدماميني انما احتج الى قوله غير مستعمل مع انه قد فرض ان الخطاب نظير المتكلم لان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من النظير بل من الادنى ايضا اه ومقتضى هذا ان الطلب من المستعمل نهى لالتماس فلا تكفى

وكالثور خبران والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تنبئه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فتد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيضرب البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليهخص عن الماء فيشرب به والمناسب للنسبية الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تحويره غير (و) احتراز الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صله للالان واللام فانه في تاويل الفعل (تقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) في يغضب (وجوب لان الاسم) هو طائر (في تاويل الفعل) وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صله أل واعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول (أى الذى يطير) فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخران للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها الضم - هار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للعلية بعدن في أو طاب محضين أو بمعنى الى أو لا ويجوز اذا عطف على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشار كهن في الجواز دون الوجوب وأطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابته أزم حذف (ولا ينصب الفعل) المضارع بان مضمره في غير هذه المواضع العشرة) وهى الخمسة المذكورة في وجوب ضم اران والخمسة المذكورة في جوازه (الاشاذ) وهى في ذلك على قسمين قارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وقارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسامع بالمعيدى خير من أن تراه) بنصب تسمع باضم اران والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضع في شرح الشذور وقول طرفة ألا أي هذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد الذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر بان مضمره ويؤيده وان أشهد (و) الثاني كقول عامر الهذلى * ونهنت نفسى بعدما كدت أفعله * بالنصب (قول آخر خذ اللص قبل ياخذك) بالنصب (وقراءة بعضهم بل تحذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه وقرأة الحسن تأمرونى أعبد بالنصب تحذفت أن فيهن وليس معهما ما يحسن حذفها والجحيع شاذ واليه أشار الناظم بقوله وشحذف أن ونصب في سوى * ما مرفا قبل منه ما عدل روى وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمرونى أعبد وتسمع بالمعيدى في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاما كن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت * (فصل) وجازم الفعل نوعان جازم بالفعل واحد وهو (أحرف) أربعة (أحدها) لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا أو التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها على المتكلم) المبدوءة بالمهزمة والمبدوءة بالنون حال كونها (مبتدئين للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبياني

(لأعرفن رب رباحور امدامعها * مردفات على أعقاب أكوار) فلاناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكدا بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أى لا يكن رب فاعرفه والرب براين مهملتين وبأين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في

لمساواة في نفس الامر في كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بنى آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الاخ - يراد هو في وصف بقر الوحش وانما هي مسودة كل العين الا أن يكون أراد الانسان بطريق الاستعارة اه وعلى هذا فكان ينبغي للشارح ذكر المعنى الاخير

(قوله الواسع البطن) قال الزرقاني ظاهره أن المراد الواسع التحقيق وهو ظاهر قول المعنى العظيم البطن وفي كلام الشارح نظر لان الدماميني اعترض على المعنى بأنه لم يفسر في القاموس والاصحاح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن أن يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الحجم الذي يشبه الجبل بل المراد بالعظم المعنوي وهو الـكون أو كولا وكان الشارح فهم ان ما لهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدونشري ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذي عبر به في لافيمار والظاهر ان القليل يقع في القرآن بخلاف النادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدونشري جعل هذا في المعنى ضعيفا واقتصر على قول

الشاء - رلتقم أنت الخ ورأيت فيه فلتقتضى بالغاء لا بكي قبل اللام قال الدونشري اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستند كرو قد ذكر هو في حرف اللام انه قرأ جماعة فسد ذلك فلتفردوا وفي الحديث لاتخذوا مضافا (قوله فلتقتضى جوائج المسلمين) في هذا نص في جميع حاجة على جوائج قال المصنف في التذكرة مسألة في درة الغواص ان لفظة الجوائج مغلط الناس في استعمالها ومما يحكي أن الحريري لم يحفظ لتصحیح هذه اللفظة شاهد ابل أنشد لبيد في الزمان فسيان بين العنكبوت وجوسق

رفيع اذا لم تقض فيه الجوائج ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان وقوله

شدة سوادها ودمامها مرفوع مجرور أو أراد بها العيون لانها ماضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل مردفات حال من ربر بالوصف بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والا كوار جمع كور يضم الكاف وهو الرجل بادانه (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق

(اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد) * لها أبادامادام فيها الجحرا ضميم فلاناهية أو دعائية كما في المعنى ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهى نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الاعلى الجواز تنزيلا منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قسبة الشام والجحرا ضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاونة رضى الله عنه (ويكثر) جزمها فعلى المتكلم مبني للمفعول (نحو لا أخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرج جنى أحد ولا يخرج جنأ أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون اتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التثنية وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبرة الشارح وتصح فعل الخطاب والغائب كثير وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين الخطاب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق للظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فاتفقت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي (و) الثاني (اللام الطلبية) امر كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض عاينار بك أو التماسا نحو ليقم الامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعلى المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فاصلواكم) أى لا جاكم والياء زائدة وقوله تعالى (وانحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلا لامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون (وأقل منه جزمها فعلى الفاعل الخطاب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (في قراءة) لعثمان وأبي وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لاتأخذوا مضافا لكم) وقول الشاعر

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقتضى حوائج المسلمين

وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والتجهور جعلوا جزمها الفعل الخطاب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الاكثر استغناء عن هذا) وهو جزم فعل الخطاب (بفعل الامر) نحو افرحوا واخذوا وقوموا أصل لام

ان الله عبادا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت في كتاب الطلب الالفاظ ان حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حو جاء كصهارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حو جاء قوله من كان في نفسه حو جاء يطلبها * عندي فان له رهنا بصحار وغلط الاصمعي في هذه اللفظة فجعلها مولدة لحروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشي والسجستاني حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعي أنه رجع عن هذا القول وكان الحريري لم يمر به الا القول الاول (قوله في قراءة لعثمان) قال الدماميني من قرأ في تلك الاية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة اذا تصحیح في الشاذانه ما وراء القراءات العشر وقراءة يعقوب من العشر

فينظر لاي شيء اقتصر الشارح في عزوه هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني (قوله خلافا لاي موسى الخ) قال الزرقاني قال الدماميني وذهب قوم الى أنها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى الماضي باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في الجني الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعدلوا واقول الثاني لا نظيره (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضى وكان ذلك ٢٤٧ ليكونا فاصلة قوية بين العامل

الحرف في أو شبهه وهو معموله
اه وأراد بشبهه الحرف في
أسماء الشروط كمن
تقول من لم يذكر مني أهله
ولا تقول من لم قال
الدماميني هذا تصريح من
الرضي بان حرف الشرط
هو العامل للجزم في
المضارع المقترن بحرف
النفي وليس كذلك قال
السمين في اعراب فان لم
تفعلوا ان الشرطية داخلية
على جملته تفعلوا وتفعلوا
محزوم بلم (قوله انما هو
باعتبار ما ذكره من ذلك
الحين) قال الزرقاني أي
ونفي كونه شيئا مذكورا
مستمر في جميع ذلك الحين
ووجوده انما هو بعد ذلك
الحين وقوله لا مطلقا أي
ليس ذلك النفي باعتبار
ما ذكر من ذلك الحين وما
بعده حتى يأتي الانقطاع
والكون بعد ذلك كما فهمه
ابن مالك وهذا البحث
غير ظاهر وذلك لان
الاستمرار والانقطاع
بالنسبة الى زمن التكلم
كما قاله الدماميني ولا شك
أن هذا الانقطاع والكون

الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن
معتذر في كسرت وقد تفتح عند سالم فاذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت الى سكونها الاصل غالبا
(و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي
والجزم والقلب للنفي) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهم فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه
وينفي معناه ويقرب زمانه الى الماضي وفاقا للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضي الى المضارع خلافا لاي موسى
ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن (لما) بمصاحبة) أداة (الشرط نحو وان لم تفعل فبالغت رسالته) ولا
يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما تقول ان قد قام زيد
فعول بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريره من المحال
والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفي
منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئا
مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل أتى على
الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفي منفيها
مستمر الى زمن المحال (ومن ثم) أي ومن أجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال في لم (لم يكن)
الانسان شيئا مذكورا (ثم كان) شيئا مذكورا (وامتنع في لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض
لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي
نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في المحال قاله الدماميني (وتنفرد لما)
عن لم (بجواز حذف محزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المحزوم (أي ولما أدخلها) وذلك لانها نفي لقد
فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهرملي

احفظوا ويعتلك التي استودعتها * (يوم الاعاز بان وصلت وان لم)

أي وان لم تصل (فضرورة) والاعاز يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالعين والراء المهملة التبعاء
(و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أي ثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أي الى الآن ما ذاقوه
وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) أي الى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا
تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما النفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها نفي فعل ولا دلالة فيه على
التوقع والتوقع في لما غالب لالزام كان التوقع بعد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم
(ومن ثم) أي من أجل ان لما يغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة
اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتعارض أن المصدر يقول فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم
جلا على لا النافية فيرفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فابدلت الالف
ميمما كما قال في ان أصلها فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما قيل بسيطة
(و) النوع الثاني (جازم لفعلين وهو) احدى عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقةتها وعددها
(أربعة أنواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم الباب (وحرف على الاصح وهو

بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله في المحال) لو قال بدل في الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أورد الدماميني أن لم لنفي
عمل وهو مما يجوز حذفه للدلائل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يتمنى (قوله فيجزم
بان) كقوله اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن ياتنا الصيدين نخطب وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم ألم نشرح وانما
جعل التقارض بين أن ولم لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله لن يجب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك المحلقه

لأنه نقل في قاعدة التقارض
من المعنى أن بعضهم ذكر
أن لم أعطيت حكم لمن
واسمه بتلك القراءة
وقال فيه نظر إذا تحل لن
هنا وإنما يصح أو يحسن
حمل الشيء على ما يحل محله
أه أي وإن لا تحل هنا
لأن المعنى بها المستقبل
وبل الماضى لكن يردان
لم لا تحل محله أن فيما
استشهد به على جزه ما ولذا
جعله في بحث أن لغة
لبعضهم ولم يذكر أنه من
التقارض (قوله كالمضارع
الح) قال الدنوشري مثله
في ذلك الماضى الداخلة
عليه أدوات الشرط فانه
يغير معناه ولم يغير ذاته بل
هو باق على كونه ماضيا
(قوله حيثما استقيم الح)
ظاهره أن حيثما في البيت
للمكان وفيه نظر فقد قال
المصنف في المعنى بعد أن
ذكر أن حيث للمكان
اتفاقا وإنها قد ترد للزمان
وإنه إذا انصابت بهما
الكافة ضمنت معنى
الشرط وخزمت الفعلين
واستشهد بالبيت مانصه
وهذا البيت دليل على
مجئها للزمان (قوله فلا
يعمل) قال الدنوشري
أدخل الغاء في خبر المبتدا
وليس محلها

إذا) فقال سيبويه أنها حرف تنبيه أن الشرطية فإذا قلت إذا ما تقوم أقوم فعنائه أن تقوم أقوم وقال المبرد وابن
السراج والفارسي أنها ظرف زمان وإن المعنى في المثال متى تقوم أقوم واحتجوا بأنها قبل دخول ما
كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل
فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه
موضوع لأحد الزمانين الحال أو الاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى الماضى مع بقاء ذاته على
أصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأي وأين وأنى وحيثما واسم على الاصح وهو
مهما) فقال الجمهور أنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتينا به من آية وزعم السهيلي
وإن يسعون بمهملةين أنها حرف وهذه الأنواع الأربعة ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب
على الشرط وهو وإن وإذا ما نحو وإن تعودوا وعدوا إذا ما تقوم أقوم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن
معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى
الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتينا به من آية والرابع ما وضع للدلالة
على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأين وأنى ونحو متى أضع العمامة تعرفونى ونحو أين تؤمنك
تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما ونحو أينما
تكونوا يدرىكم الموت ونحو أين تأتينا تستجربها ونحو حيثما تستقيم بقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو
متردد بين أنواع الاسم الأربعة وهو أى فانه يحسب ما تضاف إليه فهى فى أيهم يقوم أقوم معه من باب من
وفى أى الدواب تركب أى ركب من باب ساوى فى أى يوم تصم أى صم من باب متى وفى أى مكان تجلس أى جلس
من باب أين (و) هذه الحكامات (كل منهن يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطاً) لتعليق الحكم عليه (و)
يسمى (ثانيهما جواباً) لأنه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال (و جزاء) لأن مضمونه جزاء
لمضمون الشرط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسمما

وفهم من قوله وجازم لفعلين أن أداة الشرط جازمة لمهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره
ابن عصفور والأبدى واعترض بأن الجازم كالجازم فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا
ويختلف كرفع ونصب ويوجب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجازم
وإن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كما فعلوا ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة
والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب إلى الاختفش واختاره
في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما مترافعا وهذا نقله ابن
جنى عن الاختفش وقيل الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر
ونسب هذا القول لسيبويه والتحليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل
الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وإن أحد من المشركين
استجارك وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله
الكوفيون قياسا للجزم على الجزم وروى أنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاوزه (و) لا يشترط في
الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وإن تعودوا وعدوا) تارة يكونان
(ماضيين نحو وإن عدا) تارة يكونان مختلطين (ماضيا مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة
نزد) له في حرثه وفي الحاطرات لابن جنى قال أبو بكر الناجس لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو
مضارع فمكانه قال من يرد نرد وليس مثل قولك إن أتيتي آتتك قال الموضع فتبعت ما ورد به التزيل

من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعاً فاضياً (وهو قليل) حتى
 خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفقهاء ومن تبعه جواز في الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (من
 يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له) رواه البخاري (ومنه ان نسا أنزل عليهم من السماء آية فظلت)
 أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جواباً (لأن تابع الجواب
 جواب ورد الناظم) في شرح التسهيل (بـ هـ ذين) الحديث والآية (ونحوهما على الأكثرين اذ خصوا
 هذا النوع بالضرورة) وقالوا لا نأذاً علمنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضياً كنا قد هيأنا العامل
 للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه تجوز روايته بالمعنى فليس
 نصافي الدليل وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين
 أو مضارعين تلتفهم أومتخالفين تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال فانه يكون ماضى اللفظ أو
 مضارعاً عارياً من لم أو محو بابها أو الجزاء كذلك وإذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمان تجوز
 في الاختيار اتفاقاً واحدة مختلفة فيها وهي أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً عارياً من لم كما في
 الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي لم قوى كقوله) وهو زهير يمدح
 هرم ابن سنان (وان أماء خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم)

(قوله فقلت تحمل)
 خطاب للسبختي وقوله
 انها أي القرية مطبعة
 أي مملوأة بالطعام
 * (فصل)

يرفع بقول والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ماض رفع الجزاء حسن * والذي حسن ذلك ان الاداة
 لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قرينه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالتحليل هنا التقدير
 المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سألته سؤالاً أو مسئلةً ويرى مسئلةً
 مكان مسئلةً وعلى هذا أنشده الجمهورى والمسئلة المجاعة والحرم بفتح الحاء الملهمة وكسر الراء مصدر
 كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أى لا غائب مالى ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات
 (ونحو ان لم تقم أقم) برفع أقوم لأن مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضى (ورفع الجواب في غير ذلك
 ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفع بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي
 فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبعة (من ياتها لا يضرها)

يرفع بضرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ (أي نمتا تكونوا يدر ككم الموت) برفع يدر ككم
 ووجه ضعفه ان الاداة قد علمت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجها عند سيبويه
 على نية التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع
 المذكور كقوله * انك ان يصرع أخوك تصرع * والمبردي قطع بتقدير الفاء فيهما لأن ما يحل محل لا يمكن
 أن يكون له لا ينوي به غيره وهذا التخريجان ضعيفان لأن التقديم والتأخير يحوج الى جواب
 ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلاً خلاف الأصل وخلاف فرض المسئلة لأن الغرض انه الجواب
 واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة

* (فصل) يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلاً غير ماضى المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس
 فت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلباً
 فلا يجوز ان قم ولان لا تقسم والثالث أن لا يكون جامداً فلا يجوز ان عسى ولان ليس والرابع أن
 لا يكون مقروناً بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقوم والخامس أن لا يكون مقروناً بقدر فلا يجوز ان
 قد قام ولان قد يقيم والسادس أن لا يكون مقروناً بحرف نفي غير لم فلا يجوز ان لما يقيم ولان ان يقوم
 اذا تم ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطاً بان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجرداً من قد وغيرها
 أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلم أو لا فلا كثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أي لا يصح إيلاء الجواب أداة الشرط وجمع ذلك ابن المهام بقوله تعلم جواب الشرط حتم قراءته *
 بقاء إذا ما فعله طالبا أي كذا جامدا أو مقسما كان أو بقدر * ورب وسين أو بسوف أدري باقي كذا اسمية أو كان منفي ما وان
 وان من يحدد عمادنا فعدنا قال الدنوشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الاول بقاء إذا ما كان ذا طلب أي كان أشمل إذا
 فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به ٢٥٠ الشارح وزاد عليه بقوله كذا ان يكون مجموع شرط مع الجزاء *

وفي سورة الانعام قد
 جاء متبنا
 وكالفاء اذا في اسمية
 وأداتهم
 يكون اذا أو ان تكن متبنا
 وبين اذا والفاء تجمع بأن
 ومنع اجتماع قيل فاسمعه
 منصتا

وقوله في سورة الانعام
 الخ هو قوله تعالى وان كن
 كبر عليك الى آخر الآية
 (قوله وقد اجتمعنا) قال
 الدنوشري قد يقال عليه
 لان سلم ان جملة فن ذا الذي
 ينصر كم من بعده غير طلبية
 اذا الاستفهام فيم اليس
 حقيقة لان المعنى فلا
 أحد ينصر كم من بعده
 فهو بمعنى النفي وقد يقال
 انها طلبية لفظا وفيه
 نظر (قوله أو ان) قال
 الدنوشري قال بعضهم
 يستثنى من ذلك جواب
 اذا المقترن به فانه
 يجوز عدم افترائه بالفاء
 كما قال سبحانه وتعالى واذا
 رآك الذين كفروا أن
 يتخذونك الاهزوا
 فليتامل (قوله والجملة
 الطلبية) قال الدنوشري

المضارع نحو ومن جاء بالسيدة فكبت وجوههم في النار ونحو فن يؤمن بر به فلا يخاف قاله الشارح
 وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق
 اه بجمناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لترابطه بشرطه لان
 الجزم المحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصصت الفاء بذلك لما فيهما من معنى السببية
 ولما نسبتها للجزء معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على
 الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير)
 فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قد ير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها
 عليها قلت قدم مضى في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيهما من راجحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم
 (و) الجملة (الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) وتس عليه ببقية أنواع الطلب من النهي
 والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتضيض والتعني والترجي ولا تطيل بامثلةها فالذي
 ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد
 (وقد اجتمعنا في قوله) تعالى (وان يخذلكم فن ذا الذي ينصر كم من بعده) فجملة من ذا الذي ينصر كم
 اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ اذا اسم اشارة خبرها والذي
 نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذاملة لغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ماضى
 المعنى نحو ان كان قصصه قد مضى قبل فصدقته قاله الموضع في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على
 اضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها (جامد نحو ان ترى أنا أقل منك ملا وولد افعسى ربي) أن يؤتيني
 خيرا من جنتك (أو مقرون بقدر نحو ان يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو تنفيس نحو) وان تعاسرت
 فستر ضعه له أخرى (وان خفت عيلة فسد فغنيمكم الله) من فضله (أو لن نحو وماتت فعلن من خير فلن
 تكفروه أو ما نحو فان توليت فاسألتكم من أجر) أو ان نحو ان تقوم فان أقوم والمحال ان الفاء تدخل
 لامتناع الجملة من أن تقع شرطا لماذا اتها أو لما اقترن بهام نفي أو اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة
 الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما ولان النافيات والثالث
 ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله صلى الله عليه
 وسلم لأني بن كعب لما سألته عن الآية فأن جاء صاحبها والاستمعة بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة
 كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد الله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحن يشكره ويرد
 بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله)

ومن لا يزال ينقاد لغي والصبا * سيلي على طول السلامة نادما
 أراد فسيلي بالفاء أي سيموجد من أني بمعنى وجدوا الى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله
 واقرن بفاحتمه اجوابا للوجه * شرطا لان أو غيرهما لم يجعل

عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فانها يجتمعان في نحو (ويجوز
 قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية في نحو وان يمسك الخ وتنفرد الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله (قوله والثالث
 ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشري فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها انها أدوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما
 سوف يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد والسين وسوف حرف اثبات لا يكون

الفعل بعدها الاثبات (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عضي زيدا اذا ويل له وانما يقال فويل له ولا يقال ايضا ان يقوم زيدا اذا ما عمر وقائم وانما يقال فسا عمر وقائم (قوله وقد يجمع بين الفاء واذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الرنخشري في نفسه - يرحى اذا فتحت يا جوج وما جوج الآية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هي واذا الاولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصة وفيه نظرا لانه كيف تكون الفاء الجوابية واذا الفجائية مجتمعتين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب اذا ساقط من التقدير ٢٥١ والتقدير اذا فتحت واقترب

ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب اذا ما دل عليه فاذا هي شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز في قوله ان فاذا هي جواب الشرط وانما حقيقة انه دليل الجواب فهذا كما عد جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقرئ منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وانما يصح أن تجعل شاخصة هي العامل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا في باب أم ما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا * (فصل) * (قوله وهو قليل) في الشذوذه ضعيف والرفع جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشاء الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو

(ويجوز أن تغني اذا الفجائية عن الفاء) في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها اشبهت ان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بان التوكيدية (نحو وان) تصبهم سبعة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فجعلتهم يقنطون جواب ان والربط اذا الفجائية نحو اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيديا داخلان منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا وقال الرنخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسددة الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا انه والى خلف اذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله * وتختلف الفاء اذا المفاجاه

* (فصل) * واذا انقضت الجملتان (جملة الشرط وجملة الجواب) ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا أو جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمره وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر في غفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقهم بالجزم) عطف على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) أبو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمره وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقيون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وجزء مع الياء والنصب بأن مضمره وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزاء ان يقرن * بالفا أو الواو بثلاث - ن (واذا توسط المضارع المنزوع بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط الجزم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بان مضمره وجوبا بعد الفاء أو الواو واليه أشار الناظم بقوله وجزم أو نصب لفعل أثرفا * أو واوان بالجملتين اكنفا وامتنع الرفع اذا أصبح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني أو وتحدثني أحدك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه جاء النصب مصرح به (كقوله . ومن يقترب منا ويخضع تؤوه) * ولا يخش ظلمنا ما أقام ولا هضمنا الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الابه والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه اذا لم ينصفه ويوفه

عديله فعرض لغير القوى ما رجحه كما رجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في في غفر (قوله ورفعته على الاستئناف) معني الاستئناف البناء على مبتدأ محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المعنى بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم إشارة الى - فانه - انما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اه أقول يؤيده ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال وبوافقه ما مر في باب المحال

من جواز وقوع المضارع المحدث حال مع الواو على اضمار المبتدأ (قوله والنصب في مسـ مثله التوسط الخ) قال الدونشري تعليقه بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يحى، فيما بعد الجواب أى لان العطف الخ فليتأمل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجزوا الخ) قال الاشمونى وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمـ متى لم يذكر وازيادة أو الا فيمابين الشرط والجزء دون ما بعد الجزء واطلاق عبارة السيموطى يقتضى عدم الفرق فليحذر رأى وذكري في مسـ مثله ما بعد الجزء انه يمتنع النصب ولعل وجه امتناعه ان وجهه في مسئلتى الواو والغاء شبه الواقع بعد الجزء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والغاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين ٢٥٢ في مسـ مثله الواقع بين الشرط والجزء اعليهـ ما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط

حقه وقابل الظلم بالمضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلاما ولا هضما والنصب في مسـ مثله التوسط أمثل منه في مسـ مثله المتأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قرىبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم أجزوا ثم مجرى الغاء والواو في قولون أن تاتى ثم تحدثنى أكرمك بنصب تحدثنى واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدير كره الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدير كره وهى قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهى قراءة طلحة بن سـ ايمان وابراهيم النخعي والجزء قراءة الجماعة وهذه القراآت لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

*(فصل) يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان معارذميم الخلقه وتحت امرأة جميلة فطامها فلست لها بكف * (والاي عمل مفرق الحسام)

حذف الشرط لدلالة قوله فطامها عليهـ وابقى جوابه (أى والاتلقة هايعل) وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانبارى فى الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص فى الجواز والثانى نحو وان امرأة خافت من بعلها فخذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تأخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا فى الصـ فاديزيد

أى متى تشقوا تؤخذوا وخذف الشرط مع انتفاء الامر بن والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يؤثبه الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه ما ض (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت أن تدبني نفقا الآية) وعماها فى الارض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية قال استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتقطع لهم بآية أو سلما تصعديه الى السماء فتترن منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزء معا وبقاء الاداة كقول النمر بن توبل فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط فى قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فخذف من الاول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فرددنا اليه وان لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى) ولا يصح جعله جوابا بصناعة امال كونه جملة اسمية مجردة من الغاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أى فانت ظالم واما لكونه جملة منفية

قرىب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدونشري ربما يشكلى على قول فيما مضى اذ لا يصح الخ وان كان ذلك فى الواو والغاء وهذا فى ثم وقوله وهذه القراآت الخ قد يقال الذى لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم فى هذه الآية التى اقتصر الشارح عليها وهى قراءة واحدة لا قراآت ثم رأيت فى نسخة عليها خط المؤلف القراءة بالافراد *(فصل) (قوله ان كانت الاداة الخ) قال المحميد لا بد من العطف أيضا كما فى البيت (قوله) والثانى نحو وان امرأة خافت من بعلها (ففيه ان الكلام كما قال الدمامينى فى الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد

حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور فى هذا الباب لشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام بلم المصنف يوههم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاء صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشئ الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزء معا) دفع لما يشوههم من كلام المصنف من انه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يخف حذفهما بالضرورة وقال المصنف فى الحواشى انه خاص بالضرورة الامع أن يقال لا آتى الامير لانه جائز فتقول اللهـ وان الاداة فى البيت الذى ذكره الشارح أنهما وسكت عن حذف الاداة وحدها لا يجوز الا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الالغية

قوله ولا التزام العرب الخ قال الدنوشري قد ينافي وقوع المضارع ومد الاداة في قوله فلم أره ان ينبج منها (قوله فانه ينافي جملة جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنافي لجملة جواب بالزوم رفعه كما أسلفنا (قوله وأجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان أداة الشرط الخ ولا رد الثاني وهو قوله ولا التزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكنه لا عمل للاداة فيه ٢٥٣ ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان

يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الزخشرى لا ينقض قوله حجة عليهم على انه يحتمل أن يقدر المبتدأ بعد الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله اذ الكلام باخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم لا الى حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وانه لا نظرية لان مجيئها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الاصبع في البرهان في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من أقسامه

بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أره ان ينبج منها واما الكونه مضارعا مرفوعا والزوم نحو أقوم ان قت والجواب في ذلك كله محذوف وجوب بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا التزام العرب حيث يكون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلم يدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزومة فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافي جملة جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء انما تدخل لانها تناسب الصدر ولا نه اخلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزخشرى في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقديم ان افتخرتم بقتلوهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخير جازما ثم بدله التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وابقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم (أو) كان الدال على جواب الشرط (ماتأخر من جواب قسم سابق عليه) أى على الشرط (نحو لئن اجتمعت الانس والجن الآية) فتمامها على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقوم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمقدم والى ذلك الإشارة بقول النظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليه ما ذو خبر (واذا تقدمه ما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجع مطلقا بلا حذر (نحو زيد والله ان يقوم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقوم لا قوم والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجع جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لغيره والتوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم (ان لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا له)

لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمون ليتكامل سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولوعطف على المجزوم لما أفاد انه لا ينصر الا زمن المقاتلة ووقت التولية وذكر أن النحلة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه رد عليهم انه ما الداعي للعدول عن عدة النحو الى ما يحتاج للتأويل وأقول هذا عجيب فان كلاما من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كل أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة انه جوابا على زعمه انه عطف على المجزوم من عطف

المفردات لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتنصل للخطاب ويعتذر اليه من ذنب حكى عنه. وكذا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق مع القاع على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ باقاف والظاء المعجمة حار الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس اقيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر الصيف وبأدب حال من فاعل أصم ثم قال وقال القراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسر ج قيل معرب من سوك بالفارسية والفروة ٢٥٤ ما يلبس وجلدة الرأس والفروة قطعة ثياب مجتمة يباسة والخانام لغة في الخاتم اه

وينظر ما معنى قولها واركب حمارا الخ فان ظاهره يقتضي انه بين السرج والفروة فامعنى البنية فليتامل (قوله واذا دخل الاستفهام) قال الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من أنواع الطلب (قوله فعن يونس الخ) رده سيمويه رحمه الله تعالى بقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون لان دخول الفاء على الجواب دليل على انه جواب للشرط

(فصل)

(قوله وأكثرو وقوعها بعد ود الخ) قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارته ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا مفهم من قال مثل أحب وأختار ونحوه ووردود والسماع ثابت بعدهذين وعده أحب واختار من

أى لابن مالك في قول النظم وربما رجح بعد قسم * شرط بلاذى خبر مقدم (و) خلافا (للقراء) في إجازته ذلك (و) ما استدلا به وهو (قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهارة القيظ للشمس باديا) واركب حمارا بن سرج وفروة * وأعر من الخانام صغرى شماليا فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية (وحيث حذف الجواب) جواز أو وجوبا (استرط في غير الضرورة مضى الشرط) لفظا أو معنى كما مثلنا (فلا يجوز أن تقول لا فومن) لكون الشرط مضارا غير منفي بلم عند البصريين والقراء وأجازه بنية الكوفيين قياسا واحتز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليك بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك أن الجواب لا ولهما السبقه وفصل بغيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع فحوان فأتى وان تحسن الى أحسن اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهم لان أو لاحد الشئين فحوان جازيذ وان جاءت هندا كرمه أو فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لا ولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة ووقعه كقوله

ان تستغيثوا بنا ان تذرنا وتجذبوا * منامعا قد عززنا بها كرم

فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذرنا وبالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجذبوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه للشرط قياسا على مسألة تقدم القسم على الشرط نحو ان تام زيد تقوم

*(فصل في) أوجه (لو * للثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فتترادف أن) المصدرية في المعنى والسبب لانها لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ود ونحو ود والوتد) أي الأدهان (أو) بعد (يود ونحو يود أحدهم لوي عمر) أي التعمير (ومن القليل قول قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والهاء المنناة فوق بذت النضر بن الحرث الاسدي مخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبرا بالافراء بعد ان انصرف من غزوة بدر

(ما كان ضرك لو لم تزد وربما * من الفتي وهو المغيظ المحقق)

أى ساكن ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهما انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يا تيكم باخبار عاد ونحوه وأنا آتيكم بخبر الاكاسرة والقيصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم

أمثلة ما يفهم تقييما متقدرا لآثاره في المعنى لان الانسان قد يحب الشيء ولا يتحنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قتله أمجد ولا نت في نجبية * في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لوسعه عنه قبل قتله ما قتله راعقوت عنه بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المحترم فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتله يدل على أن القتل وعدمه مقوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معا فقبل له لك أن تار بقتله وأن لا تار ونحو ذلك ويجوز ان وحيا نزل بانه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجبية الكريمة الحسنة والفحل

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لومنت لو
أنعمت وأحسنتم ثم قال الدماميني لومنت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الاصح من جواز
قديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه لكن قال العيني
ان ما استفهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليتمأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك منك أن لو وصلتها فاعل ضر
والظاهر انها وصلتها مفعول ضر على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة ضر خبرا عن
ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ماضرك في المن أو ما كان ضارا لك فيه ولو جعلت لوشريطة وما تقدم دليل الجواب
كان حسنا (قوله فاه اسمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمرير وعبارته فيقال
والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الأبيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمذنت عليه وكثيرا ما يسئل عن وجه انشاد أبي تمام
الطائي بعد ذكره هذه القطعة في الحجة قول النابغة

ففي كذمت أخلاقه غيرانه * جوادا فأتى على المال باقيا وأجاب ابن المنير في كتاب المقتنى بأن أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة
مالا يجوز نسبته من القسوة على الضر فبين أن الاساءة إلى العدو من مكارم الأخلاق ولا سيما ٢٥٥ العدو في الدين ومن لم يسوء عدوه

لم يصبر صديقه (قوله ولا
خفاء بما في ذلك من
التكلف) قال الزرقاني الباء
مقوية والخبر محذوف
أي وعدم خفاء بما في ذلك
حاصل وعدم تنوين اسم
لامع عمله قليل (قوله
ويشهد الخ) قال الدوشري
في حفضي أن هذه القراءة
يجوز تخريجها على أن
يدهنوا منصوب بان
مضرة جواز وأن والفعل
معطوف على لو وصلتها
على حذف لا توقع معترخ
والتقدير ودوا ادهانك
فادهانهم ثم رأيت
الدماميني قال بعد قول

عليه وسلم فلم اسمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لوسمعت
قبل قتله ما قتله ولعنوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا وهو المغيظ بفتح الميم اسم مفعول من
غاظه يغيطه بالغين والفاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والحنق بضم الميم
وفتح النون اسم مفعول من أحققه بالحاء المهملة إذا غاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها
ومن ذهب إلى مصدرية قول الفراء وأبو على الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الآخرون
إلى المنع ويدعون أن لو في نحو يودأ أحدهم لو يعمر شريطة وإن مفعول يودو جواب لو محذوفان والتقدير
يودأ أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة أسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد
للمثبتين قراءة بعضهم ودوا وتدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن ما كان
معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تودلون بينها وبينه أمدا بعيدا
و جوابه أن لو أنما دخلت على فعل محذوف مقدربه دلوة تقدره تودلون بت أن بينها اه (و) لو المصدرية
(أذوليتها) الفعل (الماضي بقى على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلف للاستقبال كما أن المصدرية
كذلك) الوجه (الثاني) من أوجه لو (أن تكون للتعليق) أي التعليق الجواب على الشرط (في المستقبل
فترادف أن) الشريطة لأنها لا تجزم على الإفصح (قوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى
(ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا) * ومن دون رمسينا من الأرض سبب
أظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى لي يهش ويطرب

المغني ويشهد الخ أقول الذي يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضرة جواز والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو
من باب عطف مصدر آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فانه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه أن تدهن)
قال الزرقاني الذي عند الشمني أن عطف المعنى هو عطف التوهم فكان يوههم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض
شيوخنا بان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف التوهم فانه مراعي فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع
(قوله فترادف أن الشريطة) قال الزرقاني هذا يدل على أنها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على أنها لا دلالة لها على
الامتناع وهو كذلك أنظر المرادي (قوله أنها لا تجزم على الإفصح) قال الزرقاني فيه دلالة على أنها لا تجزم بها على غير الإفصح قال الرضي
ولسكون لو معنى الماضي وضعه لم يجزم بها الا اضطرار الان الجزم من خواص العرب والماضي مبنى قال لويشأطار بها ذومعة *
لاحق الا طال هند ذو خصل وزعم بعضهم أن جزمها مترد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المغني فراجع
(قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وإن كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب أن
محذوف ويهش خبر نزل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقول من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله
أولا ولو تلتقي أصداؤنا وقوله ثانيا الظل صدى صوتي اه وقوله وجواب أن محذوف أي بناء على أن لان هذه وهي الوصلية جواب

وفيها خلاف بيننا في الحواشي (قوله وهو الذي يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم
لا تفتنه ما حيت الأبحر *
ليكون الجبل رد اليك قدر أينما الصدى وذلك جواد * كل شيء تقول رد عليك وأطلق الجواد على الصدى تجوزاً أو بناء على أن
التقابل بينهما وبين الحيوان من تقابل السلب والإيجاب لا العدم والمملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا
والأفاطرب كما قال الدماميني خفة تكون اسروراً وخرن والمراد هنا الأول (قوله أي ان شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشف وذلك عند
اختصارهم اه وسيأتي نصه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائماً فلم قيد بحال المشارفة فالجواب أن الخوف في هذه الحالة أشد من
الخوف في غير هافلذا أمر وأن يخافوا كخوفهم على ذريتهم في هذه الحالة (قوله لان الخطاب للأوصياء) قال الزرقاني التأويل المذكور
لا يتقيد بكون الخطاب للأوصياء بل هو جارولوقلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضاً كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ
فذكر الأوصياء ليس للاحتراز ٢٥٦ بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشف الى انه لا بد من حمل

تركوا على المشارفة لا لما
ذكره المصنف بل ليصح
وقوع خافوا جزاء وذلك
لكون الخوف منتقياً بعد
الموت فلا يتأق خوف
بعد الترك وأما المصنف
فجعل الباعث على ذلك
تجميع الخطاب للأوصياء
بعد الموت قال الدماميني
والاول الظاهر فتأمل اه
وقوله لان الخطاب
لا خطاب هنا فكيف
عبر بالخطاب فالجواب
ان المراد بالخطاب هنا
الامر وأمر الغائب بمثابة
الخطاب قال في الكشف
* فان قلت ما معنى
وقوع لو تركوا وجوابه
صلة للذين * قلت معناه
وليخش الذين صفتهم
وحالهم انهم لو شارفوا ان
يتركوا خالفهم ذرية

فلو تلتقي شرط وظل جرابه والاصداء بالمدجع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال
وغيرها والصدى أيضاً ذكر اليوم والرمس القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح
والسبب بهما تين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء اعظام البالية ويخش يرقاح من هششت بكسر
العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له اه والطرب خفة اسرور
والصوت بكسر اللام متعلق بيخش ومتعلق بطرب محذوف مماثل لمتعلق بيخش والتقدير بيخش لصوت
صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت لوللة عليق في المستقبل (وليها) فعل (ماض) لفظاً (أول) الفعل
(المستقبل) معنى كما أن كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم أي
ان شارفوا ان يتركوا أو انما أول الترك لمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء وانما يتوجه اليهم قبل
الترك لانهم بعده أموات قاله في المغني وأنكر ابن الحجاج في نقده على المقرّب وتبعه ابن الناطم بحجّ بلو
للتعليق في المستقبل قال ابن الحجاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمر ومنطلق كما تقول ذلك مع ان وقال
ابن الناطم وعندى ار لولا تكون غير الشرط في الماضي ومتكسوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين
لو تركوا الاحجة فيه لصحة جملة على المضي اه ورد عليه الموضح في المغني بآيات ومثال وشاهد فليظنظر
منه (أء) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلفك الراجوك الامظها * خالق الكرام ولو تكون عديماً
(كما ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في)
الزمن (الماضي) وهذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناطم بقوله
لو حرف شرط في مضي ويقبل * ايلاؤها مستقبلاً لكن قبل
ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقته ان فان ان لعقد السببية
والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على
الزمن الماضي ألا ترى انك تقول ان جثتي غداً كرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جثتي أمس

وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم

الضياح بعدهم لذهاب كافهم وكاسبهم اه قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما نصه يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية
معلومة للخطاب ثابتة للوصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الأوصياء أو الجالسين أو
الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الغاء في الجواب وقال
الدماميني ليس امتناع هذا التركيب قاضياً بانتهاء كونهما للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع أحكامه
(قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فخما قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على
فرس وأما الشاهد فقوله قوم اذا حازبوا شاهدوا ما نزرهم * دون النساء ولو بان باطهار (قوله لا يلفك الراجوك الخ) قال الزرقاني
اسقاط الياء من يلفك يدل على انه ليس خبراً * فان قيل يحتمل ان يكون خبراً والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة حينئذ

فهو منى واستشكك كونه من باب المنهى هو الفاعل والفاعل هو الراجي وهو ليس من باب الدعاء مثل المنهى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان المسمى مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن المسمى الذى تحققى وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجودا بحسب الاتصاف بالمضى والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعدمه انقضائه بالمضى قال اللقاني في حواشي التصريف (قوله وكيف افادتها) أى وعلى ٢٥٧ الافادة اختلفت في كيفية افادتها

(قوله من التلازم العقلى)

قال الزرقاني أى لا الشرعى لان النهار في الشرع من طلوع الفجر لامن طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) في جمع الجوامع ثم يثبت في التالى ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره فحولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا لان خلفه كقوله لو كان انسانا لمكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كلو لم يخف لم يعص أو المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب اولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولوجعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط اولى أشكل جعل ثبوت الجزاء في المثال بالاولى

أكرمك وفي السابق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلفت النجاة في افادتها وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تنفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تنفي امتناع الشرط وامتناع الجواب معا وردهما في المعنى (ه) الثالث انها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثلنا كان أو منقيا (خلاف الشلوبين) و (لا) تقتضى امتناع (جوابها) خلافا للعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لازم (امتناعه) أيضا لما لزمه شرعا أو عقلا أو عادة فلاول (نحو) قوله تعالى في العلم من باعورا (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هذا الدلالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسوخ منغية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسوخ منغيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منغيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء السبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثاني (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لوعليه فينتفى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منغيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهم آلهة الا الله لفسدنا أى السموات والارض ففسادها هو خروجهما عن نظامهما المشاعد مناسب لتعدد الآلهة للزومها على وفق العادة عند تعدد الحماكم من التمانع في التنى وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المقاد بلونظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها تماسيقت لاثبات الوحدة دائية ونفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لا انتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (والا) بان كان الجواب لو سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو) لو كانت الشمس طالعة بانفعل (كان الضوء وجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى (ومنه) لاثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه زعم العبد صهييب (لوم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهييب رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وان لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما التدلل على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة اذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذا المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا

(٣٣ تصریح فی) وقوله بعد فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى وأشكل ما قرر به الاثر لانه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجرى فيما ذكر انه يكون المساوى وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط اولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفرقه بين المثال الاول والاخيرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب في المثال الاخير أدون بل بالاولى لان التحريم بالنسب أقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقاني فيه نظر لان الكلام ههنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلالة للوعلى امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفاءه وهذا تناقض

الى قضاء الله (قوله أخلاي) قال الدنوشري بياء مفتوحة قال التبريزي في شرح ديوان الحاسنة والناس ينشدون أخلاي بياء مفتوحة
وكأنهم حملوه على قصر المدود وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلاهمزة مكسورة ويراديا أخلاي فحذفت يا، بالإضافة
وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقيله أقول وقد فاضت لعني عبرة * أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهب (قوله ما على
الدهر معتب) قال الدنوشري أعرب العينني معتب مبتدأ وعلى الدهر خبر أول يعربه الشارح كذلك لعدم تعيينه لجواز كونه فاعلا بالجار
والجرور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصدتها) أي لانه كان من عادة الجاهلية أن كل دم
الفصد في الخمصة (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بر بقة من لا إذا غص
يشرق فهو شريق والغصان يفتح الغين المعجمة هو ذو الغصنة وهو ما يعترض في الحلقى من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار
ازالة الغصنة بشرب الماء قليلا يقول لو غصنت بغير الماء احتلت في ازالتة ولكن شرقت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحميلة
وقد صار الدواعين الداعوي شبه هذا قول بعضهم إذا محاسنى الالاتي أدل بها * كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذار اه وقبل هذا البيت
أبلغ النعمان غير ما لك * انه قد طال حبسى وانتظاري وهما العدى بن زيد ٢٥٩ والعروضيون يذكرون البيت الثاني

شاهد على الضرب المتصور
وهو خطأ منهم فانه ضرب
تام بالياء بعد الراء وقصة
عدى مشهوره أطال بها
الدنوشري (قوله ويجوز
أن يلي لو) المتبادر أن
يقول أن يليها لانه اللفظ
المتقدم في كلام المصنف
فهو بعينه المقدر بعد
الواو العاطفة هـ هذا
واستفيد أن ذلك لا يتقيد
بالشرطية بل يجري في
غيرها وهو المصدرية لأنها
التي تعرض لها المصنف
غير الشرطية والى للتخني
بل قد يقال تلك شرطية
بدليل انها تجاب بجوابين
كفي قوله

(أخلاي لو غير الحمام أصابكم) * عتبت ولكن ما على الدهر معتب
فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت
جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب (وقولهم) في المثل (لوزات سوار لطممتني)
أخذ من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأثور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمه أن
صاحبة المنزل أمرته أن يفصد نافقة لملأ كل دم فصدتها فخرها ففعل اه في ذلك فقال له هذا فصدى
فلطمته الجارية ففعل لوزات سوار لطممتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير
والتقدير لو لطممتني ذات سوار وذات السوار الحركة لان الماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
تقديره لسان على ذلك والثاني لو زيدارأيته أكرمه الثالث نحو الشمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان
خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري
فولي لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلاف البصريون في تخريج
فقال الفارسي حلقى فاعل بفعل محذوف وشرق خبره مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقى هو شرق
فحذف الفعل أو لا ثم المبتدأ آخر أخرجه غيره على انهما كان الشانية واسمها وجلة ما بعد لو اسمية خبر
كان (و) يجوز أن يلي (كثيرا أن) المشددة الموصولة (وصلتها نحو لو أنهم صبروا) وموضعها عند
الجميع رفع ثم اختلف في رفعه (فقال سيبويه وجهه البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبره) لاشتغال صلها
على المسند والمسنود اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل لا يقدمه ما على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم على
حدو آية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور لا يقدمه مؤخر على الأصل أي ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون
والمبرد والراجح والنخشي فاعل بثبت مة درا) أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فاعله أعطى معنى

ولو نبدش المقابر عن كليب * فيخبر بالذائب أي زير * بيوم الشعثمين لقرعينا وحيد نذ صرح ما تجميع به المصنف
من الاستشهاد في المعنى على ان الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو أنهم يادون في الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في
الوافية لو أنهم يادون في الاعراب وللتخني ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذي ذكره لالو
المصدرية يقتضي ان في هذه الآية مصدرية وانه اذا ولي أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان المصدرية
انما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب (قوله موضعها) أي مع اسمها وخبرها وقول رفع أي محل رفع (قوله
لاشتمال صلها الخ) قال الزرقاني أي وحيث اشتهرت على ذلك كفي عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر
(قوله على حدو آية لهم أنا حملنا) قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل
الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التي أوجبه فيها تقديم الخبر
وانما وجب لئلا يلبس ان هنا بان التي بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له انه يأتي مؤخر بعدما كقوله
عندي اصطبار واما اني خرج * يوم النوى فلو جدد كادي بريني لان اهل لا يقع هنا فلا تشبه ان المؤكدة اذا تقدمت رأتى بمعنى لعل

فأولاً أن يقدر الخبر مؤخر على الأصل (قوله كما قال الجميع مع الخ) فديقرق بأن الموصول المحرف في أحوال الفعل (قوله واختصت ان
من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع ٢٦٠ لا بمعنى باقى وذلك لأنها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى باقى استعمال سائر معنى جميع

فان كثيراً من الأئمة أنكره
وقد يقال لا مانع من جعلها
هنا بمعنى باقى والمراد من
بين باقى ما يؤول غيرها
وقوله لأنها كلها الخ
لا ينافي ذلك فمامل ذلك
(قوله بالوقوع) قال
الزرقاني البناء داخل على
المقصود اه أى على
ما هو الكثير الشائع في
الاستعمال وهو مجاز
مشهور أولئك من
الاختصاص معنى الانفراد
وأصل الوضع دخولها
على المتصور عليه وبعضه
ظن وجوبه وقد حررنا
ذلك في حواشي المختصر
وغیرها (قوله غدوة)
قال الزرقاني يحتمل أن
يكون ممنوعاً من الصرف
لإرادة لفظه ويحتمل
نصبه على حكاية ما وقع
في البيت (قوله ولهاذا
دخلت في لونها لجعلها
حطام الخ) في البرهان
في اعجاز القرآن لابن
أبي الاصبع * فان قيل
لم أكد الفاعل باللام في
الزرع ولم يؤكّد في الماء
* قلت لان لزراعتين
وجفافه بعد النضارة حتى
يعود حطاماً محتمل
أنه من فعل الزراع ولهذا

المثبت (كما قال) النحاة (الجميع في) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) في موضع
رفع على الفاعلية ثبت مقدراً (في) لا أكله ما أن في السماء نجماً) أى ما ثبت أن في السماء نجماً ورجح
هذا بان فيه إبقاء النوع على اختصاصها بالفعل وبمعده أن الفعل لم يحذف بغدلو وغيرهما من أدوات الشرط
الامفسر بفعل بعده الاكان والمتمرون بلا بعد أن قاله الموضح في شرح بانث سعاد واليه أشار الناظم بقوله
* لكن لو أن بها قد تفتتن * واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد دلوك
اختصت غدوة بالنصب بدلن (وجواب لو اما ماضى معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو) ماضى (وضعا
وهو) أى الماضى وضعا (اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاماً أكثر من تركها نحو لو نشاء
جعلناه أجاباً) قال ابن عبد اللطيف في باب اللام تسمى لام التوسيف لأنها تدل على تأخير
وقوع الجواب عن الشرط وتأخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أى ان الجواب يقع عقيب
الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لونها لجعلناه حطاماً وحذفت في لونها لجعلناه أجاباً أى لوقتها في المزن
من غير تأخير والغدوة في تأخير جعله حطاماً وتديم جعله أجاباً تشديد العقوبة أى اذا استوى الزرع
على سوية وقويت به الاطماع جعلناه حطاماً كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه
(وأما ماضى) عطف على مثبت (فالامر بالعكس) فالأكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالأول
(نحو ولو شاء ربك ما فعلوه) الثاني نحو (قوله

ولو نعطى الخيار لما اخترقنا) * ولكن لا خيار مع اللبالي

فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على نافية غيرها وتقدم في باب ارجحيه ذلك (قيل وقد تجاب)
لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لنؤتيهن من عند الله خير) صرح بذلك
ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في مثوبة جواب لو وان بين الماضى والاسم تشابهاً من هذه
الجهة قال الزحشرى وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة
مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في مثوبة لآلام التبتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد
احتمالي الزحشرى (أجواب القسم مقدرة) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال
واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاء في المثنى فقال والاولى أن تكون لام مثوبة لام جواب
القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بأنها لام جواب لروان الاسمية استعرت مكان الفعلية ففيه
تعسف اه (وار لوفى) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (لتمنى) فلا جواب
لها على الادح الا فى الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون لتمنى نحو لو تأتيتني فتحدثني بالنصب
واختلاف فيهما قال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي
لو الشرطية أشربت معنى لبست الوجه الخاءس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خير اذكره في
التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعايل نحو تصدقوا ولو بخلاف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره
(فعل في أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (وهى حرف شرط) أى متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيد
دأما) حرف (تفصيل غالباً يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (مبنى) الفاء بعدها (غالباً) نحو فاما
الذين آمنوا فاعلموا أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فاقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على
الخبر اذا لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها والمسلم يصح الاستغناء عنها ولا
عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أمال الشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

(استقراء)

قال تعالى أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو انه

من سقى الماء وجفافه من عدم السقي بوحارة الشمس أو مرور الاقراص فانه سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله
حطاماً في حال غوه لو شاء وانزال الماء من السماء مما لا يتوهم أن لاحد قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصاً وهو كلام حسن * (فصل)

(قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا اتم الشارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ) جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المعنى الخ لا يخلو عن نظروا انما كان يظهر جعل الآية من الثاني لقول المصنف قسيمه في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه ٢٦١ وهو الراسخون الخ قد علم من قول

الشارح وقد نزل الخ حكمه
قول المصنف ومنه لان
التفصيل في ذلك غير ظاهر
(قوله بالمهمل) المراد به
ما لا يفهم انما طبت معناه
لاما لا معنى له لعدم صحته
هنا كما يفهم من كلام
الشارح (قوله وأما المعنى
الثاني الخ) قال الدنوشري
آخر عن الاول والثالث
لانه ليس مشهور الا عن
الزنجشري فانه المستخرج
له (قوله وهي نائبة عن
أداة شرط وجملة) قال
الدنوشري ربما يخالف
بحسب الظاهر قوله أولا
فهى حرف شرط والمنقول
في كافي ابن الحاجب أنها
شرطية وأن شرطها فعل
محذوف وجو رادها ولا
يضر في ذلك كونها مقسمة
بهمه ما يمكن من شيء قال
بعض المحققين واعلم أنه
أما حرف مفر على الاصح
وفيه معنى الشرط بدليل
لزوم الغاء لما لا ذلك قدرها
سببويه بما فانه قال
ان قلت أما زيد فمطلق
فكانت قلت مهما يكن
من شيء فزيد مطلق فلو
لم يكن معناها الشرط لما

(استقرأ مواتعها) وعطف مثلها عليها (نحو فاما ليتيم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر (فاما الذين
أسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من نحل واستغنى
(الآيات) الثلاث وقد تترك تكرارها استغناء عن الآخر أو بكلام يذكّر بعدها
فلاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى وأما الذين كفروا فإلهم كذا وكذا (و) الثاني (منه)
هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فاما الذين في قلوبهم
زبغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقوف دونه) وهو وقف
تام فيقف التام في هذه الآية على قوله تعالى الا الله ويتبدى بمساعده (والمعنى وأما الراسخون) في
العلم (فيقولون) آمنابه (وذلك) مبنى (على ان المراد بالمشابهة) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه)
أى اختص به فلا يشار فيه غيره ولا طريق للخلق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا
التمهيد الذي قدره الموضع في هذه الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل
وتقرير الدليل منه انه لم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون
قوة والراسخون كلاما مستأنفا لا يوقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون
عطف على قوله الا الله فاذا ابتدأ بقوله يقولون آمنابه كان المراد به قائمين آمنابه فيكون حالا وهو باطل
لانه لا يخلو اما أن يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم
قالوا آمنابه كل من عندهم بنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط
وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لانه منفصل لقاعدة المقررة
في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان
الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف
بالحال حيث لا المس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط
وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخلف التفصيل
قوله أما زيد فمطلق) هذا هو المنقول وبحت فيه الموضع في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد
فمطلق لا يقال اذا وقع تردد في شخصين نسباً أو أحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل أى وأما غيره
فهو ليس كذلك اهـ (وأما المعنى الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزنجشري فقال أما حرف يعطى
الكلام فضله) بالمعجمة أى زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت) توكيد ذلك (أنه لا محالة
ذاهب) وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة (قلت أما زيد ذاهب) اهـ (وزعم أن ذلك) التوكيد
(مستخرج من كلام سببويه) حيث فسر أمهما ما يمكن من شيء قال الزنجشري وهذا التفسير مدلل
بغائذين بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط اهـ وقال العيني ما معناه وتحريره مهما قدر من الموانع
والحوادث فانه لا يمنع زيد من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة اهـ (وهي نائبة عن أداة شرط وجملة)
وموضعها صالح لها وهي قائمة مقامهما التضمنها معنى الشرط وليست أمهما معنى مهما وشرطها لانها
حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بهما

صح تفسيرهما بما هو في معناها ولا يقال يلزم من تفسيرهما بما ان تكون اسم الا انما يجب بمنع لزوم فان المحرف يفسر بالاسم ولا يلزم
كون المحرف اسم الا انما تقول معنى ان التوكيد وليت التمني ولا يلزم أن يكونا اسمين اهـ وبه يسطر ما نقله الشارح عن المرادى
معتقده وليست أمهما معنى مهما وشرطها الخ أما أولان سببويه كما قال هذا المحقق انما فسر أمهما فقط وبغرض انه فسرهما بما يمكن
من شيء فهو بلا حطة شرطها المحذوف بعدها وأما ثانيان فلا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكور من النيابة) انما

احتاج للتأويل بذلك لان المشار اليه مؤنث وهو النياية وقوم ما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدونشري مخالف لقول غيره انه باق على عمومته ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلمها الامان شئ على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير ٢٦٢ مستتر ارجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكك الدساميني بانه لم يجز على

جنس بعينه وأجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدونشري بمعنى صدور (قوله يجز من الجواب) قال الدونشري فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط والنسبة الى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين أما والفاء ليست جزءا من الجواب وإنما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معقول لا مالا فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أول الفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو - ومصرح بان الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت وبعد أما فافصلان بواحد من ستة ولا تنف براءد مبتدأ والشرط ثم الخبر معمول فعل بعد فاء يذكر

يكن من شئ) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشي في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهم ما وجد شئ من موانع مصدر جوابها انابا ثبت للسند اليه فانظرت اذا انتقت الموانع وانما عم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرهابا يشمل جميع موارد هـ او يتلخص انها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد منه ما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هذا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهم ما ولهذا لا يكاد يشعر عليها الامر دفعة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بداهة بل قولهم أما العسل فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اهـ وكون اما تقدر بمهم ما هو قول الجهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط وفعل الشرط وأنبت امامنا ب ذلك وعلى القولين لا بد لامان جملة (ولابد) لها (من فاء تالية لتاليها) نحو اما زيد فنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير امامان أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع امارة من قبعة لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدأ كما مثلنا والثاني المخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو واما السائل فلا تنهروا ما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب محذوف يفسر بما بعد الفاء نحو اما زيد فاضربه والسادس ظرف نحو واما اليوم فاضرب زيد او الى ذلك أشار الناظم بقوله أما كهماء من شئ وفا * لتتلوها و جوابا بالفاء

(الان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (بالمقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عنها بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم) بعرايما نكم فا كفرتم مقول القول محذوف والقول وعقوله جواب اما (أي فيقال لهم أ كفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القاتل لا قتال لديكم) * ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لاجمع عرصته بمهماتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد سبال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والاصل فبال رجال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي الفاقل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا

*(فصل في) * ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (لولا ولوما وجهان أحدهما أن يدل على امتناع جوابها للوجود تاليها فيخصان بالجل الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا

كذلك معمول الفعل فسر * ما بعد فاء بعدهما مؤخره والظرف والمجرور تلك الست * قد قالها كل امام ثبت (نحو وأشار بقوله واحد الى أنه لا يفصل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين أما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزداد عليه قاله الشنخي بعناه اهـ ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الآن يقال لما كان مفسره جزءا من الجواب كان هو كجزء من كلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جزء من الجواب * (فصل) *

(قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة) قال الزرقاني هو قول القراء قال الدماميني ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لمخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما بعمل الجرف فقط كحروف الجر واما بعمل النصب والرفع كان وأخواتها واما المجازية أما عمله الرفع فقط فلا نظير له (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أره الى الآن والذي رأيته في الجني الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتهام ناب لولم يوجد حكاة القراء عن بعضهم ورد به ابن مالك بانك تقول لولا زيدا لا عمر ولا تبتك ولا يعطف بالبعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أي لانها على هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيته بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني ٢٦٣ في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن

(نحو لولا أنتم لكننا مؤمنين) وقوله

لوما الا صالحة للو شاة كان لي * من بعد سخطك في رضاك رحا

وهذا رد على المسالقي حيث زعم ان لوما لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول القراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاة القراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والاجاز حذفه وذكره والخبر في هذه الآية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد ان جانا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد ان جاءكم ولم أفق على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يعد مجيء (و الوجه) الثاني ان يدل على التحضيض بمهملة ومعجمتين واليه أشار الناظم بقوله وبهما التحضيض من (فيختصان ب) الجمل (الفعلية) لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتمتع الطالب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا نزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما في) افادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا وألا) بفتح أو لمها وتشد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا أهنته وألا شتمته فيتأدب الى ذلك أشار الناظم بقوله * وهلا وألا وأولينها الفعلا * وأما قوله * فلانفس ليلى شقيعها * فتدبره فهلا كان هو أي الشان (وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لم يجبر حين أخبر به انه تزوج ثيب (فهلا بكرا اتلاعبا وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أي فلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا اذ سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفي المغني يجوز انها هنا للتوبيخ واذم متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتوه مجرور باضافة اذاليه (أي هلا قلتم اذ سمعتموه) واليهما أشار الناظم بقوله

وقد يليها اسم بفعل مضمير * علق أو بظاهر مؤخر

(* هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) *

التي والذين واللاتين واللاتي (وبالالف واللام) وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص أو

ابن عبد النور المسالقي
وارتفاع الاسم بعد لولا
عند الكوفيين بفعل
محذوف نابت عنه لولا
فلولا زيدا كرمك أصله
لوانه دم زيدا كرمك
خذف ان عدم ونابت عنه
لا وهذا هو الصحيح لان لا
اذا زالت جاء الفعل
واتفق الطائفتان على ان
لولا مربة من لولا متناعية
ولا النافية وكل منهما
باقية على بابها في المعنى
الموضوعة له قيل التركيب
هذا مع ان خبر المبتدأ
الذي زعم البصريون لم
ينطق به في وقت ما وما
يدل على ان الاسم بعدها
ليس مبتدأ فتج ان
بعدها ولا تقع في موضع
المبتدأ الا ان المكسورة
فاعلمه قال عبد الله بن
هشام هذه عشرة لا تقال
اه وأستفيد منه
ان هذا القول قول

الكوفيين وان لانا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف ان قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ شرة لا تقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل ان يكون كونا مقيدا) قال الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتدبره فهلا كان هو أي الشان) قال في المغني وقيل التقدير فهلا شفعت ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقس وشقيعها على هذا خبر لخذف أي هي شقيعها (* هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) (* قوله وكثيرا ما يصار اليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شي من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى المحكم وتشويق السامع يؤتى تركيب دال عليه كذا التركيب من غير تغيير له من أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه اما التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

الآخران نحو بيان والثلاثة
قبله بيانية والاول كقولك
الذي قام زيد رداعلى من
قال قام عمرو وخالدوا الثاني
ظاهر لان في هذا الاخبار
اسنادين فهو أقوى مما
فيه اسناد واحد والثالث
كقول أنى العلماء المعرى
مشير للمعاد الجسمانى
والذى حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جاد
ويجمعها قول بعضهم
قصداختصاص أو تقوى
الحكم أو
تشويها أو سببا الباب
عنوا
(قوله ثم يعوض من ذلك
الاسم ضمير مكانه) أى
غالب الماسياتى من أنه قد
تقدم لقصد الاتصال
(قوله وان عن معنى الباء)
قال الزرقانى والباء بمعنى
عن اه أى لان تمام
النوحيه المذكور انما
يحصل بذلك ولذا ادعى
الشهاب القاسمى ان ذلك
ساقط من كلام الشارح
يسقى ان كلام الشارح
يتتضى ان ذلك من تمام
وجه القلب وفي كلام ابن
جاعة ما يقتضى انه وجه
مستقل كميناه في
جواشى الالقية

تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن أو قوة ملائمة في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الاول (باب السبك) أى سبك النحوى هو تسمية قديمة وقد بالغ فيها النحويون ووضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملائمة تقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الانية وهى كيف تبني من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقة وتناهما في بيان شروط ما يجبر عنه

*(الفصل الاول في بيان حقيقة) * وهى ان تدخل الموصول على أول الكلام الذى فيه الاسم المخبر عنه وواقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضمير مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والثنائية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقة للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذى أردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك (اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدأ (من قولنا زيد منطلق بالذى) متعلق بتخبر (فاعمد الى ذلك الكلام) الذى فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبتدئه بموصول) يكون في موضع رفع الابدأ (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في افراده وتذكيره) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذى) الواقع في الابدأ العمل (الثاني أن تؤخر زيد الى آخر التركيب) لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث ان ترفعه) أى زيدا (على انه خبر للذى) العمل (الرابع أن تجعل في مكانه) أى مكن زيد (الذى نقلته عنه ضمير مطابقا ومعناه) في (اعرابه فتمت قول الذى هو منطلق زيدفا) لموصول وهو (الذى مبتدأ) فن حيت كونه موصولا لاحتياج الى صلة وعائده من حيث كونه مبتدأ محتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ والخبر (صلة للذى والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابدأ (الذى جعلته خلفا عن زيد) في اعرابه (الذى هو الاثن) وهو زيد (كلام الكلام) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ما قيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر
ومأسواهما فوسطه صلة * عائدها خلف معطى التكملة

(وقد تبين بما شرعنا ان زيدا) في المثال المذكور (مخبره لآعنه وان الذى بالعكس) أى مخبر عنه لآه (وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذى فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذى مخبر به (فوجب تأويل كلامهم على) أوجه أحدها ان ابن عصفور انهم أرادوا بقولهم الاخبار بالذى ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذى فعبر عن المسمى بالذى فاذا قيل أخبر عن زيد بالذى كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذى) وتانيها ان الضائع معجزة فجملة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه به مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن معنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان المخبر عنه مثنى أو مجرعا على حد مؤنثا جى بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالذين والذين والتى * أخبر راعيا وفاق المثبت

(تقول في نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن النساء) من بلغت (بالذى الذى بلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا) فالذى مبتدأ وأنا خبره وما بينهما ماصلة وعائدها ضمير

مستتر في بلغ لانه أمكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالثنائية (قلت للذان
بلغت منهما الى العمرين رسالة أخوأك) فاللذان مبتدأ وأخوأك خبره وما بينهما ماصلة وعائد هاضمير
الثنائية المحرور عن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك اليهم رسالة
العمرين) فالتنين مبتدأ والعمرين خبره وما بينهما ماصلة وعائد هاضمير الجمع المحرور ربالي (أو) أخبرت
(عن الرسالة قلت التي بلغتها من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فالتنين مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما
صلة وعائد هاضمير من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلة لا يكون التقدير التي
بلغت من أخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله)
بالفعل (لانه اذا أمكن الوصول لم يحجز العدول) عنه (الى الفصل) الا في الضرورة (وحينئذ) أي حين اذ
قدمته ووصلته (فيجوز) لك (حذفه) وإثباته (لانه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدم في باب
الموصول ان العائد اذا كان منصوباً بمصلاً بالفعل جاز حذفه نحو وما علمت أيديهم وشرط الضمير العائد
الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلقاً عن حاضر وأجاز أبو ذر الحشني المطابقة
في الخطاب فيقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه اجازة ذلك في التكلم نحو الذي
قت أنا اذا فرق وودبانه يلزم ان تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب
التأخير عند الجمهور ونقل ابن العالج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبراً عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند اعادة الاخبار (اعلم أن الاخبار ان
كان بالذي أو أحد فرعه) من التأنيت والثنائية والجمع (اشترط للخبر عنه سبعة شروط أحدها ان يكون
قابلاً للتأخير) لما مر من انه يجب تأخيره (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لانك
تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدرية) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه
نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ وخرو قال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره
والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقاً (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام
(و) أسماء الشرط وكما الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن) على القول بان له صدر الكلام (لا يخبر عن شيء
منها لما ذكرنا) من ازالة قوله صدر الكلام عن صدرية وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط
من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكك الذي
أياه عبد ملكك كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيد الذي هو أحسن زيداً وما وعن ضمير الشأن
من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتريل ماله صدر الكلام عن صدرية وثم مانع آخر وهو ان
الضمير المحال محل الخبر عنه لا يضمن معناه ولا يعمل عمله أما في مسألة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم
به وأما في مسألة الشرط فلان الضمير لا يجزم وأما في مسألة كم فلان الضمير لا يضاف وأما في مسألة
ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب وأما في مسألة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن
لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك
لان الضمائر المتصلة كالتاء من قيت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر ولو كان يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل
تقول) اذا أخبرت عن التاء من قيت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منقوصاً لانه كونه خبراً أو بصير
التكلم غائباً العوده على الذي فلذلك عزا للتسهيل الشرط (الثاني ان يكون) الخبر عنه (قابل للتعريف
فلا يخبر عن المحال والتمييز) مما هو ملازم للتكثير (لانك لو قلت في جاز يد ضاحكاً) وفي ملكك تسعين
نعجة (الذي جاز يد اياه ضاحكاً) والتي ملكك تسعين اياها نعمة (لكنك قد نصبت الضمير) في الاول
(على المحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك ممنوع لان المحال) والتمييز كل منهما (واجب التكثير وكذا

(الفصل الثاني)

(قوله من التأنيت الخ)

قال الدونشري فيه مسامحة

ظاهرة وهو على حذف

مضاف أي من موصول

التأنيت الخ (قوله سبعة

شروط) نيه الشاطبي على

انه لا حاجة الى الشرطين

الاولين للاستغناء عنهما

بقبول الاستغناء بالضمير

لان ما يخرج به ما يخرج به

ولذلك لم يذكر في التسهيل

الشرط الثاني استغناء عنه

بالرابع (قوله على القول

بان له صدر الكلام) أي

وهو خلاف الاصح بذليل

انهم قالوا في قوله اذا مت

كان الناس صنفان ان

اسم كان ضمير الشأن وفي

قوله تعالى ان الحمد لله

رب العالمين اسم ان ضمير

الشأن ولو كان له صدر

الكلام لم يتقدم العوامل

عليه (قوله فلان ضمير

الشأن الخ) قال الدونشري

قديقال ان ضمير الشأن

الذي جعل مكان الخبر

عنه جزء الصلة لانه تقدم

عن الصلة

(قوله قال شراحه أبو خيان الخ) ٢٦٦ لا يخفى ان الموضع لا يرضى ما قاله الشراخ فلا يمترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل

منوباعنه بضمير مثل
قوله في النظم أو بمضمير
أى والغنى عنه بمضمير
وسياقى انه يجعل للاحتراز
عن الجور وبحثى ومذ
ولو كان مراده في التسهيل
الاحتراز عن المحال لم يكن
لاستراطه في الالفيه
قبول التعر يف فائدة
وهذا مبني على ان هذه
الشروط هل يحتاج
جميعها أو بعضها من
عن بعض وقد فصلنا ذلك
في حواشينا على الالفيه
(قوله الذهابية جارية
صاحبها) انتقد عليه
بعضهم بان الجارية
مضافة والاضافة تكون
بادنى ملابسة فلا تدل
اضافة الجارية على انها
ملكه بل قد تكون جارية
جاره فاضافها باعتبار
الحجـ وارثم قال صاحبها
فأفاد انها ملكه وقد مدنا
ذلك في باب ان وأخواتها
(قوله فلا يخبر عن الجور
يحتى أو بما ذومند) قال
الزرقانى لوزاد ونحوهـ وهن
كان أولى لي يدخل ما أشبه
ذلك كوا والقسم وتائه
والكاف ولا يخبر بالرفوع
بعدمذ ومند قال الرضى
لان شرطه لفظ الزمان أى
واذا أخبر عنه ينتفى ذلك
لوقوع الضمير حينئذ
بعدهما (قوله اباه زيد)
قال الدنوشرى صوابه

القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله

قبول تأخير وتعر يف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) الناظم (في التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوباعنه بضمير قال شراحه أبو
حيان وم تابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيـ والسمين واللفظة قوله منوباعنه بضمير أى عن
ذلك الاسم الذى تريد ان تخبر عنه وتخبر بذلك من الاسماء التى لا يجوز اضمارها كالحال والتميز
والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغة والمصدر والصفات المشبهة
وأسماء الافعال اه الشرط (الثالث ان يكون) الخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبى) في صحة وقوعه
موقعه قبل الاخبار كزيد من ضرب زيد فانه يصح وقوع عمر ومثلا موقعه في تركيب آخر فتقول
ضربت عمرا بخلاف الماء في زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبى موقعها القوت العائد الى المبتدا (فلا تخبر
عن الماء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبى كعمر وبكر) لما ذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما
هو كذلك لانك لو أخبرت عنه لقلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر في آخر
التركيب (هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الماء (خاف عن ذلك
الضمير الذى كان متصلا بالفعل) (فصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الماء من
ضربته (ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول) وهو الذى (بلا عائد وان قدرته عائدا
على الموصول بقى الخبر بالارابط) (ولاسيدل الى كونه عائدا عليهم اذ هو ضمير مفرد على شيتين محال
من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارمى لافائدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لاز ياد فيه
على المبتداهو كقولك الذهاب جارية عا حباها اه الشرط (الرابع ان يكون) الخبر عنه (قابلا للاستغناء
عنه بالضمير فلا يخبر عن الجور ويحتى أو بما ذومند لان لا يجوز ان الاظهاره الاخبار يستدعى اقامة
مضمير مقام الخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجور
فلا يقال الذى أكلت السمكة حتمه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيت به ذومند يومين فلا تقل اللذان
ما رأيت به مذهبهما أو منذ هما يومان لان حتى ومندومند لا يجوز ضمير الى هذين الشرطين أشار الناظم
بقوله * كذا الغنى عنه باجنبى أو بمضمير شرطه وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا
عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفة ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (اذا
قيل سرأاز يدقرب من عمر والكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقي لان
الضمير) يخلف زيد أو (لا يخلفهن) تقول في الاخبار عن زيد الذى سرأاز يدقرب من عمر والكريم زيد ولا
تقل في الاخبار عن الاب وحده الذى سرأاز يدقرب من عمر والكريم أب ولا عن قرب الذى سرأاز يد
هو من عمر والكريم قرب ولا عن عمر والذى سرأاز يدقرب منه الكريـ عمر ولا عن الكريـ الذى سرأاز
زيد قرب من عمر وهو الكريـ (أما الاب فلان الضمير) المحال محله (لا يضاف وأما القرب فلان
الضمير) المحال محله (لا يتعلق به جارو مجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصر بين وذهب
الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمر والكريم فلان الضمير) المحال محـ
عمر (لا يوصفـ) الضمير المحال محل الكريـ (لا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف
اليه معا) وهما أباز يد (أوعن العامل ومعموله معا) وهما قرب من عمر (أوعن الموصوف وصفته
معا) وهما عمر والكريم (فأخت ذلك) الخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له في معناه
واعـ راه (جاز ذلك) (فتقول في الاخبار عن المتضايقين) وهما أباز يد (الذى سره قرب من عمر
الكريم أبوزيد وكذا الباقي) فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذى سرأاز يدقرب من عمر

سرر زيد الخ لانه اذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشرى كان الانسب وصل هذا الضمير لفصله الكريـ

بقوله في هذا الباب
لان المبتدا والخبر
مطلقا لا بدان يتحدا
ما صدقا ويختلفا فهو ما
فهو ومنوع هنا لان
مفهوم المبتدا وهو
الموصول غير مفهوم
الخبر وهو الاسم الذي
يخبر عنه سواء كان
ظاهرا او مضمرا
كما لا يخفى وقد مضى
اشكال اللقائي في باب
المبتدا والخبر في قولهم ان
الجملة اذا كانت نفس
المبتدا في المعنى لا تحتاج
لرابط ورجوابه والظاهر
انه لا يأتي في الخبر الجواب
هنا فتامر (قوله وان
يكون فعلها متصرفا)
قال الزرقاني أي سواء
كان ماضيا او مضارعا
(قوله لا يصاغ منه) قال
الزرقاني أي من الفعل
وذلك لان الصوغ انما
هو منه اذا الفاعل موجود
مع الوصف كما انه موجود
في الجملة وحيد ثم في قول
الشارح كغيره لانه في جملة
اسمية لا يصاغ منها صلة
أل تجوز لان الصوغ ليس
من الجملة بل من الفعل
كما علمت (قوله وفي بعض
النسخ مبدئا) ان كان
المراد زيادة على قوله
مقدما لزم أن يكون
الشرط أحد عشر وان

الكريم ففي ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلاف عن قرب وكان القياس أن يوضع في محله
لكن ضرورة الاتصال ألجأت الى تقديمه واتصاله بهاملة فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف
وصفته معا وهم الكرم الذي رآنا يزيد قرب منه عمر والكريم الشرط (الخامس جواز ورود
في الاثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاء في أحد لانه لو قيل الذي ما جاء في أحد لزم وقوع أحد في
الايجاب) فانه خبر الذي بفاعل جاء في ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل في باب العدد
على أن نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الايجاب كقوله * اذا أحد لم يغنه شأن طارق * فان قلت
الضمير في جاء في يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا
* الشرط (السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (في مثل اضرب
زيدا) فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد (لان الطلب لا يقع صلة) للموصول لما في بابه
* الشرط (السابع أن لا يكون) الخبر عنه (في إحدى جملتين مستقلتين) ليس في الأخرى منها ضمير ولا
بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو
زيد لان جملة قعد عمرو وليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون
معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (ان
قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة
الواحدة وبخلاف ما اذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء
فانه يجوز الاخبار لموصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضرب بني
وضربت زيد ونحو أكرمني وأكرمه عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب بني وضربت بني
عمرو والذي أكرمني وأكرمه عمرو والثاني كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد فتقول في
الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد
ويكفي بضمير واحد في الجملتين الموصول به - لان ما في الفاء من معنى السببية نزلها من منزلة الشرط
والجزاء فجاز ذلك جواز قولك الذي ان يطير فيغضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالانف واللام اشترط
عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخرى أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا)
لا يصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبتا (فلا
يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة (ولان قولك عسى زيد
أن يقوم) لان الفعل جامد (ولان قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه
وأل لا يفصل بينهما وبين صلتها بنفي ولا غيره الى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا هنا بال عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما

* ان صح صوغ صلة منه لآل *

في خبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل
والمفعول في نحو قولك وفي الله البطل فتقول) اذا أخبرت عن الفاعل (الواقي البطل الله) تقول اذا
أخبرت عن المفعول (الواقية الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز ذلك أن
تحذف الهاء من الواقية خلافا للشارح (لان عائدا لالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله

ما المستفزا هو محمدا عاقبة) * ولو أتبع له صفوا بلا كدر أي المستفزه

* (فصل) اذا رفعت صلة أل * اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو
اما أن يكون (راجع الى نفس أل) واما أن يكون راجعا الى غير هاء فان كان راجعا الى نفس أل (استتر)

كان بدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقديم الذي نص عليه الناظم

بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أى في انه اذا رفعت صله أل ضميرا راجعا الى نفس أل استتر في الصلة وان رفعت ضمير الغير أل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبية على ذلك لما في ذلك من الخلاف الا ترى فيما اذا أخبر بال غير المتنازع فيه (قوله على رأى الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين أولا ما ذهب الاخفش وغيره وكانه اكتفى بماتر من ذلك في باب التناسع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر في تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على ما المتكلم التحنانية وتائه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لانها تكون له والمخاطب والمخاطبة والتحنانية لا تكون الا للمتكلم

ذلك الضمير (في الصلة) جوابا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي اه (تقول في الاخبار عن التاء من بلغت) من أخويك الى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبالغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا في المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لانه في المعنى لا لانه) أى الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المفعول خبرا (وأل للمتكلم لان خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدا) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى أل ولذلك وجب استناده (وان رفعت صلة أل ضميرا) راجعا (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر أن الصلة اذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضمير مستترا والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يكن مارفعت صلة أل * ضمير غيرها بين وانفصل

(كما اذا خبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول في الاخبار عن الأخوين المبالغ أنا منهما الى العمرين رسالة أخواك) (تقول في الاخبار) عن العمرين المبالغ أنا من أخويك اليهم رسالة العمرين (وتقول في الاخبار) (عن الرسالة المبلغها أنا من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فانافيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير أل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لانه نفس الخبر الذي أخرته) وهو الأخوان في الاول والعمرين في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره (تقول في الاخبار بان عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضارب زيدا) انما البرزنا فاعل الاول لان أل الاولى كأل الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد الضارب الاول ليس لزيد (تقول في الاخبار بان عن غير المتنازع فيه على رأى الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا أخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيد والضارب به هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول المتنازع فيه لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الاول ضمير اغائباء على أل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجر يانه على من هو له لان أل نفس أنا لان الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لأل وأثبت مكان ما المتكلم بهاء الغيبة ليعود الى أل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان أل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا أنا هو زيد كما ن فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلى بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضارب به أنا وهو والضارب به زيد أنا ووجه أنا خبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوتعنا أل الاولى على المضروب كما أوتعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلاته بضمير المفعول العائد على أل ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجر يانه على غير من هي اه ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ما المتكلم ليعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة الماساني وشرح كلامه كما تقدم علمك مؤاخذه من ثلاثة أوجه أحدها أنك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني أنك أخرت لخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقدير الجملة الثانية والفرص انها متأخرة واختار الموضع في الحواشي ان يقال الضارب به أنا والضارب به زيد أنا فتأتى للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو التاء وتفضل الفاعل وهو أنا وتجهله خبرا وتجعل مكان التاء

(هذاباب العدد) قال ابن أبي الربيع العدد المعدود والعد المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم لبستم في الارض عدد سنين انما ساعدكم عددا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى مادونه والعليا ما فوقه وسادون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلى تسعة والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد تساوت العشرة ونصف مجموع الحاشيتين وهذان مثلا لان لما حاشيتهما قريبتان ومثال ما حاشيتهما بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد تساوت العشرة ونصف مجموع حاشيتها البعيدتين (قوله لا يجمع ٢٦٩ بينهما) أي لا على طريق الاضافة

كما مثل ولا على طريق الوصفية مالم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود في ما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وافرأس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنين * فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل المعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد مخصوص فاذا أرادت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي

التي فصلتها ضمير اسمها في المعنى والاعراب ليكن تجعله غائبا يعود على الموصول وتجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فخرت الصفة على صاحبها وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

(هذاباب العدد)

بفتح حتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنتين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعه اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا اللفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكرا مع المذكر فتقول واحدوا اثنا عشر مؤنث فتقول واحدةوا اثنا عشر مؤنث على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وزن فاعلاما والعشرة اذار كبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثلاث عشرة (والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالاء وثلاث امهاتر كسا قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليل وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمر وقامة وفرقة فالاصل ان تكون بالاء لتوافق نظائر هان فاستحبب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اه (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحدوا اثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع لواحدا فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حفظا قليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال الاول ان يقصد بها العدد المطابق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكروا الثالث ان يقصد بها معدود ولا يذكروا فاما لوقد صديها العدد المطلق فانها كلها بالياء نحو ثلاثة ونصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا أريد بها معدود ولم يذكروا في اللفظ فالوجه ان تكون بالياء لئلا يذكروا ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أيا ما وسهرت خمسائر يد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شؤال وأما اذا قصد بها معدود وذكروا (فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة واذ قصدت الافادتين وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث امهاتر مع المذكر وبعدهما مع المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالياء قبل للعشرة * في عدما آحاده مذكروه في الضجرد

يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو اله واحد ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الاهمية لا الواحدانية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدنوشري قديقال انه يحتاج الى ذلك اذا لا يستفاد من واحد الا انه مذكروا ما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج الى الجمع بينهما واذ كر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكروا العدد حينئذ ويقتصر على المعدود المفرد والمثنى وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كفي الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهى (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم انما لا يفيد كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيد باعتبار المنطوق والمفهوم

﴿فصل﴾ * قوله وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً أي إما يكون التاء في المفرد نحو نقيق ونبقة أو يكونها في اسم الجنس نحو كم وكما ومن غير الغالب أنه يفرق ٢٧٠ بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب) فإن له

﴿فصل﴾ * ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضاً عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة عشرة وما بينهما وما ركب وهو تسعة ألفاظ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما وما معطوف وهو واحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما مائة والعشرين والثمانين وما بينهما مائة والأحد والعشرين والتسعة عشر وما بينهما مائة والأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مائة مفرده منصوب ويميز المائة والألف مفرده بجر وبالاضافة ويميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ما كان اسم جنس (وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً) كشجر وقمر واسم جمع (وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالباً) كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرسها وخسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الاختصاص امتناع الاضافة إلى اسم الجنس بأنه قديمة مع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد كذا ما أشبه به قال الموضع في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد ودان كان لا ينطلق على الواحد دل على أنه يعمل لفظاً معاملة الواحد أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ويقر بالخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد يخفض) يميز اسمي الجنس والجمع (بإضافة العدد) إليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيمادون خمس ذود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود) * لقد جاز الزمان على عيالي

والذود من الابل ما بين الثلاثة إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذو الالوي معجمة والثانية مهملة والآنفس جمع نفس وهي مؤنثة وإن أنث عدد هالان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادى واسم الجنس كقول جندل بن المثنى

كأن خصييه من التمدل * طرف يحوز فيه ثنتا حنظل

فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حدث تسعة رهط قاله الموضع وانفق الجميع على خفض بمن وإما بالاضافة ففيه مذاهب أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضع تبعاً لابن عصفور واثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نقر ورهط وذود جاز وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجوز حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا ما يدل على الكثرة وإما الثلاثة قرو فسموع اه (وان كان) يميزها (جمعاً خفض بالاضافة العدد إليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث اساء (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكير أو تأنث (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فإن كان ضميرهما ذكر أنث العدد وان كان مؤنثاً ذكر (فتقول) في اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندي (بالتاء) في ثلاثة (لأنك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر في كثير (وثلاث عن البقر التاء) من ثلاث (لأنك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر في كثيرة (و) تقول (ثلاث من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتر كذا (لان) ضمير البقر يحوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك ان (في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرى تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

مفرد وليس له مفرد من لفظه غالباً من لفظه وهو ركب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدنوشري تسمية ذلك جمعاً فيه نظر (قوله يميز اسمي الجنس والجمع) قال الدنوشري اضافة يميز إلى ما بعده ببيانته وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال فتأمل وما نقلناه أولى (قوله كان خصييه الخ) قال التمثيل به لما نحن فيه نظر ظاهر إذا الكلام في الثلاثة والعشرة لا فيهما وأعم من ذلك وقال رأيت في بعض كتب اللغة كأن خصييه من التمدل مكان التمدل ويروي سحق جراب وكان حقه أن يقول حنظلتان وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب حتى يكون في طرفها ما تفرز به وله كنهان تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية عيني (قوله خفض بالاضافة الخ) قال الدنوشري ظاهره أنه لا يجوز بمن فلا يقال عندي عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لأنك تقول غنم كثير

التذكير

بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفي المصباح أنه يجوز في غنم تذكير ضميره وتأنينه (قوله

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه في باب الكلام اطلاق أن الافصح في اسم الجنس التذكير كما بينهما عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكري يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من أنه مؤنث فانظر حاشية الالفة

ويبدل على ثابته رد الماء في تصغيره كما في الحديث ورجل في شقة له في غنية الخ (قوله في حكمه حكم المذ كراخ) قال الدنوشري فيه نظر
 لأن نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفردة الخ)
 قال الدنوشري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور
 وثلاث حمامات ذكور رأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكور ومرت على
 ثلاث حمامات فتؤنث والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من ٢٧١ الأبل فقول فتؤنث العدد إذا كان يليه

الأبل والغنم لأنهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا واحد لشيء منهما من لفظهما وهما يتبعان على الذكور والأنثى وهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الأبل لما فرقت بين الثلاثة وبين الأبل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على اللبالي والعلم يحيط بأن الأمام قد دخلت معها قال المجتهد يصف بقرة فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر إلا في اللبالي خاصة تقول مر راعشاً فيعلم أن مع كل ليلة يوماً أه وهو إذا تأملت مع ما في الشرح والمتمن وجدت المخالفة ظاهرة فليحذر ذلك (قوله خلافاً للبغداديين) قال الدنوشري الظاهر أنهم لا يعينون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضاً (قوله بل ينظر إلى

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البطل وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان لمن يعقل في حكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنقروان كان لا يعقل في حكمه حكم المؤنث كالحامل والباقر (والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفردة) فإن كان مفردة مذكراً أنثى عدده وإن كان مؤنثاً ذكر (فلذلك تقول ثلاثة أصطبلات) جمع أصطبل يقطع الهمة المكسورة (وثلاثة حمامات) جمع حمام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتباراً بالأصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتر كما اعتباراً بالجمع خلافاً للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه والقراء أن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتباراً بالسحابة فانهما مؤنثتان (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التانيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظر إلى تانيث لفظ واحد وهو طلحة (ولا يعتبر (حال معناه) تذكيراً وتأنيثاً) حتى يقال ثلاث أشخاص بتركها أيضاً) نظر إلى تانيث معني واحد وهو شخص (يريد نسوة) لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخاص بالتاء فيهما فاما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخص كاعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخص بالتاء ولا كنه كني بالشخص على النساء (والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) أي هن كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التانيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافاً للنظام) بل قال إن اقترن باللفظ ما يرجع جانب المعنى ترجع والكاعب التجارية حين يمدونديهم للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة التجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (وإذا كان المعدود صفة) منوياً بوصفها (فالمعتبر) في التذكير والتانيث (حال الموصوف المنوياً لحالها) فإن كان الموصوف مذكراً أنثى العدد وإن كان مؤنثاً ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لأن الموصوف مؤنث (أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقليل عشرة) بالتاء (لأن المثل) الذي هو واحد الأمثال (مذكراً) وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (إن قدرت) الموصوف (رجالاً وبتر كما إن قدرت) الموصوف (نساء) لأن ربعات بفتح الباء في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة سكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء إذا قصدوا ذكوراً لأن الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الأرض (صفة في الأصل) غلبت عليها الاسم (فكأنهم

ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود مذكراً التأويل بالمؤنث فأوجه به الكرماني ساقى بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمساو عشر من ضعفها بترك التاء في خمس من أنه لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظر لأنه إذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص إذا أريد به المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤنث بالمؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقليل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بأن الأمثال حسنات وبأن المضاف كمنسب من المضاف إليه

﴿فصل﴾ * (قوله لي مطابق العدد المعدود للفظا) قال الدنوشري هذا غير ظاهر اذا العدد ليس بجمعاء مكسر حتى يتطابقا ولعل مراده أن العدد ليس بجمعاء بالواو والنون ٢٧٢ ولا بالالف والتاء فاقى بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشري هو شامل

لتخلف الثلاثة معا
وتخلف اثنين منها
وتخلف واحد منها كما هو
ظاهر وقول الشارح في
مسئلتين الاولى الخ هذا
معلوم سبق في قوله وقد
يخفض باضافة العدد اليه
وقوله والثانية في لفظ واحد
لوحذف اللفظة في صح
وهذا يستثنى من اسم
الجمع فانه لا شك في أن مائة
اسم جمع ويضاف العدد
اليه كثير الا قليلا فيفيد
بذلك قوله فيهما ران
أضافة العدد الى اسم الجمع
قليلة فليتامل (قوله فان
جمع قرع بالفتح على اقراء
شاذ) فيه ان قرأه بناء قلة
ليس بشاذ وهو اقراء كما
سيأتي في باب جمع التكسير
أن افعول يطر في فعل
بفتح الفاء اذا كان صحيح
العين (قوله كان قياسا)
لا يخفى الضمير المستتر في
كان على اسمها عائد على
اقراء لا على قرع أي كان
اقراء قياسا لا شاذ ولم يقل
نعم ان جعل اقراء الخ لانه
يصدق الكلام على
استعمال قرع في الآية
الذي هو بناء أكثر لان
مفرده وان كان له بناء قلة
الا أنه شاذ كما أنه قال
انما يكون الآية من

قالوا ثلاثة أجرة) جمع حمار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم) اعتبروا
تأنيث اللفظ (أجر والدابة مجرى) الاسم (الجماد) نزل الى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله
ابن مالك أخذ من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعمل الدابة اسما
﴿فصل الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان أحدهم الثلاثة والعشرة وما بينهما﴾ * وذلك
ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعاء مكسرا) لي مطابق العدد المعدود للفظا (من أبنية القلة)
لي مطابقا معني والى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز اجر * جمعا بلفظ قلة في الأكثر (نحو ثلاثة أفلس)
من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبجر) من الماشيات وثلاثة
احمال وتسعة صدية وعشرة أرغفة) وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير
والقلة (فيضاف للمفرد) في مسألتين احدهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود
والثانية في لفظ واحد وذلك ان كان نحو ثلثمائة وتسعمائة) لان المائة وان أفردت لفظا فهي جمع معني
لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضع في الحواشي (وشذ في الضرورة قوله) وهو الفرزدق
(ثلاث مئين للملوك وفيها) * ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم
ووجهه شذوذ ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوما منها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب
(ويضاف لجمع التجميع في مسألتين احدهما ان يحمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات
وسبع بقرات) فان سماء وصلاة وبقرة لم يجمع لتكسيرا أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما يجمع
لها جمع تكسيرا أضيف اليها وهي جمع تجميع لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية ان يجاور
بالراء المهملة) ما أهمل تكسيره) وان كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فانه) كسر عن سنابل
والكنه (في التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تجميعه وقد جاء في التنزيل مكسرا
نحو سبع سنابل وبقي مسألتان احدهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقدس نحو ثلاث سعادات فان
جمع سعاد على سعاد خالف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطر في المؤنث
بالعامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة
قائلا استعمال نحو في تسع آيات قال الموضع كذا ظهر لي فان تكسيرا أية على أي جائز لانه ليس
بافغاشي وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مسألتين
احدهما ان يحمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربع جوار وخمسة دراهم) فان جار يتور جلا ودرهما
لم يستعمل لها جمع قلة وأما ر جل فجمع ر جل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء
قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم) و يعدل منه الى جمع الكثرة (فالاول) وهو
الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قرع وفان جمع قرع بالفتح على اقراء شاذ) كما سيأتي في باب جمع التكسير
نعم ان جعل قرع وجمع القرع بالضم كان قياسا والقرع بالفتح والضم يطلق على الظاهر والمحض
(والثاني) وهو الشاذ سماعا (نحو ثلاثة شسوع) بجمعة ففهمه (فان اشساعا) وان كان قياسا
لان مفردة شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سبورات النعل وافعال قياس فيه كحمل وأجال بالحاء
المهملة وليكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والالف وحقهما ان
يضافا الى مفرد نحو) فاجادوا كل واحد منهما (مائة جادة) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وانما
كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افرق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة
عليه ما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مائة وهي

ذلك ان كان قرع في الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بناء القلة حينئذ قياسي (قوله
فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولوعكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

(قوله لانه يقتضى الخ) قال الدوشري بيانه ان كل واحد منها ثلاثة فالجموع تسعة مائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا
 لامن التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل (قوله فاجرى الخ) قال الدوشري يريد ان الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بثنوين
 أونون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح * (فصل) * (قوله وقد يخفف) قال الدوشري أى بحذف يائه الاولى
 المزيدة وأصله نيوف اجتمع الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله وهو التسعة فها
 دونها) قال الدوشري والظاهر انه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ٢٧٣ ويؤتى بدمع العشرين وما بعدها

فتقول نيف وعشرون
 رجلا عندى (قوله الا
 أنك تاتى باحد واحد)
 لا تستعمل احدى
 الامر كبة أو معطوفا عليها
 أو مضافة نحو انها الاحدى
 الكبير (قوله من النيف
 والعقد) قال الدوشري
 كلام مردود وانما مراده
 بالجميع جميع ألفاظ
 النيف فقط وأما العقد
 فسيأتى فى كلام المصنف
 انه يبنى على الفتح فلو جعل
 كلامه هذا ملاملا لكان
 فيه تكرر (قوله لتعادل
 خفته الخ) لا يخفى ان
 البناء على الفتح يستلزم
 ان البناء على حركة وهذا
 تعليل لكون الحركة
 فتحة وأما على البناء على
 حركة مع ان أصل البناء
 السكون فهو ان لهذه
 الكلمة حالة أعراب
 كالمنادى والاسم (قوله
 فلانها نزلت منزلة صدر
 الكلمة من عجزها)
 أى وصدر الكلمة ليس
 محلا لأعراب لان محله

تميز فمردوخفوض فعولت الالف معاملة ما عوضت منه (وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين)
 حزمة والكسائي (ثلاثمائة سنين) بحذف التنوين للاضافة قيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة اذ
 كانت عشير اللعشرات والعشرة عشير الالاتحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقييل
 هو عطف بيان أو بدل من ثلث مائة ووردان المدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى
 ولبشوا فى كفهم سنين فيموت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون
 سنين تمييز لانه يقتضى انهم أقل مالبشوات تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح فى الحواشى الى ذلك أشار
 الناظم بقوله ومائة والالف للمفرد أضف * ومائة بالجمع نزر اقدر د

(وقد تميز) المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبيح الفزارى
 (اذا عاش الفتي مائتين عاما) * فقد ذهبت المسرة والفتاء
 فعاملتا بيز من منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك بقوى ما أجازه ابن كيسان من نحو الالف درهم
 والمائة دينار بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه ونحن ما بين الست مائة الى السبع مائة بالنصب
 فاجرى أل فى تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروى تخفص مائة على زيادة أل أو تهدير
 مضاف بمائل لمحبوب أل أو بادل مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل فى جنات ونهر
 والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة

* (فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف) * بفتح النون وتشديد الاء مكسورة وقد
 يخفف كهين وأصله الواو من ناف ينوف اذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فادونها) وقال أبو جعفر
 النحاس فى شرح المعالقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفى الصحاح
 والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اه والعقد ما كان من مرتبة العشرات
 أو المئات أو الألوف (وحكمت لها) أى لكلمة الاولى وهى النيف (فى التذكير والتانيث بما مدت لها
 قبل ذلك) التركيب (فاجريت الثلاثة وتسعة وما بينهما على خلاف القياس و) أجريت (مادون
 ذلك) وهى الاحد والاثنان (على القياس لانك تاتى باحد واحد) بادل الواو همزة فيه ما الآن
 الاول شاذ لانه غالبا والثانى مطرد على الاصح كاشاح وكاف ولهذا نون وعلى الاصل فى أحد فقط الواو واحد
 ولم يذهبوا عليه فى احدى أو أو باحد واحد مع التركيب (مكان واحد واحد) مع الافراد خوف
 الالتباس بالصيغة (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل
 التركيب أما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الثانية فلاتضمنها
 حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (الاثنين واثنين فتعربهما) بالالف رفعها بالياء عزا ونصبا
 (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون وليساء ضايقين للعقد وقيل مضافان اليه وعليه ما تقدم مبنى
 لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنين مبنيان مركبان مع

(٣٥ تصریح فی)
 الاخر وفيه ان البناء كذلك لانه لم يزد آخر الكلمة حالا واحدا أو ما حى به فى الآخر
 لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب على ما بين فى محله وتفصيل المقال فى المقام يطلب من حواشى الاغنية والفاكهة (قوله
 وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفى قوله الا تى لما بنسأوه ما مع اثنين واثنين الخ نظرا لما حققه ابن الناطم من ان
 التنوين انما يكون فى الاعراب الموقوف على الاسناد والتركيب الاسنادى فى الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنى عشر من المركبات
 المزجية فى الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال محل المتأخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظرا لان الاضافة تمنع من

ذلك اذ لا يقال في غلام زيد أصله ٢٧٤ غلام وزيد وتمام الكلام في حواشينا المتقدمة (قوله لئلا يجمع بين علامتي تانيث)

جواب عما يقال لم لا جرى
الجزآن مع المذكور على
ما كانا عليه من لحاق
التاء لهما (قوله اما بناؤهما
مع اثنين الخ) قال
الدونشري سبق منه انه
علله بقوله وعليهما فالعقد
مبنى لتضمنه معنى حرف
العطف فلو أخر ما قدمه
الى هنا وأضافه الى ما عمل
به كان حسنا وقوله وأما
بناؤهما مع غيرهما الخ
سبق منه أيضا تعليل
ذلك بقوله وأما بناء
الثانية فلتضمنه حرف
العطف الخ ما قال فلو أخر
ما ذكره هناك الى هنا
كان حسنا أيضا فليتامل
كلامة فانه مختل الوضع
وفيه تكرار لا حاجة
اليه والظاهر انه حال
تاليه لم يكن خالي البال
والله أعلم بحقيقة الحال
(قوله وبذلك قرأ يزيد
ابن القعقاع) هو أبو جعفر
ولم تنقل هذه القراءة
عنه في الكتب المشهورة
وانما نسبت هذه
القراءة في المختص
للأعشى (قوله وبذلك
قرأ يزيد بن القعقاع)
توزع في ذلك فان يزيد
لم يقرأ (قوله وانما جمعوا
بين تانيثين الخ) قضيته
ان ألف إحدى التانيث
وهو كذلك فلماذا منعت

العقد كسائر أخواتهما وورد بانهم لو كانا مبنيين لما الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا الا يدين
لهالك (والاعشى في ذلك فتح الياء) لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض (و) لك (اسكانها)
كافي معدي كرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت المكسرة دليلا عليها
فانتهت باعادي فاتقون (و) نقل حذفها (مع فتحها) أي النون لانها الساكنة تضاف في الآخر اذا كان
الآخر النون كقوله لها ثانيا أربع حسان * وأربع فتعربا ثمان
جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمات (العشرة) ويرجع بها الى القياس في
التذكير مع المذكور والتأنيث مع المؤنث) فتجردا مع التاء مع المذكور وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى
الأصل لئلا يجمع بين علامتي تانيث (وتدنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع
غيرهما اما بناؤهما مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبهه الاضافة والاسم اذا وقع
موقع الحرف بني واما بناؤهما مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون
وخالف في البناء حكم ما وقعت موقعه تدنيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت)
العشرة مختومة بالتاء سكنت) أنت (شبه في لغة الحجاز بين) فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي
أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (وكسرها في لغة) أكثر بني (تميم) تشديدا بتاء كتف
(وبعضهم) وهم الاقلون من بني تميم (يقفها) ابتداء على أصلهما من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن
القعقاع فانفجرت منه اثنا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة تيم قول احد عشر احترأ من
توالي المتحركات قاله في المفصل (وقد تبين ما ذكرنا انك تقول) عندي (احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا
بتد كبيرهما) أي النيف والعقد من المثاليين (وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول) وهو ثلاثة (وتد كبير
الثاني) وهو عشر (وتقول) عندي (احدى عشرة أمة واثنا عشرة تجارية بتانيثهما) أي النيف والعقد
من المثاليين وانما جمعوا بين تانيثين في إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنا عشرة اما لان
التاء بدل من الياء وليست للتانيث أولا لانها زائدة للحاق بإصمبان واما لان اثنين واثنتان معربان
وعشرة بمبذة والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايقان حقيقة
بدليل حذف النون قال الموضع كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا في
اسم الفاعل خامس عشر في المذكور وخامسة عشر في المؤنث فانثوا الكلمات جميعا وبنوهم على
الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمات قبل التركيب اه (و)
تقول عندي (ثلاث عشرة تجارية بتد كبير) الجزء (الاول) وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل أشار
الناظم بقوله هو وأحد ذكر وصلته بعشره الابيات الستة (فاذا تجاوزت التسعة عشر في التد كبير والتسع
عشرة في التانيث استوى لفظا المذكور والمؤنث تقول) عندي (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون
عبدا (وثلاثون أمة) والمدار في التد كبير والتانيث على التمييز (وتميز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني
رأيت أحد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا او وعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر
فتم مائة ربه أربعين ليلة) فليست فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مكية تاذر عها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة (ان هذا اني ادعوت تسعون نعمة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
أسباطا) أمما (فأسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتي عشرة) بدل كل من كل (والتمييز
محذوف أي اثنتي عشرة فرقة) قاله السلو بين وابن أبي الربيع وغيرهما (ولو كان أسباطا تمييزا) عن
اثنتي عشرة (لذ كر) بتشديد الكاف (العددان) ولقيل اثني عشر بتد كبيرهما وتجريدهما من
علامة التانيث (لان السبط) واحد الأسباط (مذكور) فكان يجب ان تجرد التاء من عدده (وزعم
الناظم) في شرح الكافية (انه) لا حذف وان أسباطا (تمييز وان ذكر أعمار جمع حكم التانيث) في

(قوله وحمله على غير الغالب لا يحسن تخرج القرآن عليه) لك ان تقول خرج عليه ٢٧٥ قراءة الاخوين ثلاثمائة سنين وما بالعهدة

من قدم فبين الموضعين
قرب لا يحتل زلة القدم
(فصل) * (قوله الى

مستحق المعدود) قال
الدنوشري لوعبر بقوله
ماله تعالى بالمعدود كان

احسن ليشمل نحو هذه
اشارة الى جماعة لهم يزيد
تعلق وليس بالكلهم ولا

مستحقا لهم ثلاثة عشر
زيد (قوله فيستغنى عن
التمييز) قد يقال ما معنى

الاستغناء مع ان اضافته
الى مستحقه لا تفيد جندس
المعدود كما يفيد التمييز

(قوله فكما ان الخ) قال
الدنوشري ينظر ما اعراه
وهل قوله كذلك تو كيد أم

لا (قوله بقاء البناء) قال
الدنوشري قال شيء خنا
ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة

الاعراب لقلتها والامر
للغالب (قوله ترد الاسماء
الى اصلها الخ) بدليل مالا

ينصرف والاسماء الستة
(قوله نحو كم رجل
عندك) ونحو من لدن

حكيم خبر (قوله وقد
يفرق الخ) نرد عليه ان أى
شرطية أو استفهامية

بناؤها أصلى وردت الى
الاعراب عند الاضافة
نعم قد يفرق بين كم والعد

ان بناء كم للشبه الصوري
وقد يقال انه لا تعارض كما

اسباطا لكونه وصف باعماج مع أمة (كارجحه) أى التأنيت في شـ خصوص (ذكر كاعبان ومعصر في
قوله) * فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخص كاعبان ومعصر)

وكان القياس ثلاثة شخص لان الشخص مذكور واسكنه ما فسر به كاعبان ومعصر وهما مؤنثان
رجع تأنيثه وما ذكره الناظم في الآية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بديل لتمييز اه والقول

بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالباً ولو قبل وقطعناهم اسباط
لغات فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخرج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على

قولهم ان تمييز العدد المر كب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعت لفرقة ثم
حذف الموصوف واقیمت الصفة مقامه وأعماع لاسباطا وأنث العدد وهو واقع على الاسباط وهو

مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفاس يعنى رجالا اه فارتكب الوصف بالجمادى الكثير خلافة
وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد أيضاً ما روى من قول ابن مسعود

رضي الله تعالى عنه قضى في دية الخنا عشرين بذت مخاض وعشرين بنى مخاض وتخرج الى حيان على ان
بنى مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المر كب أشار الناظم

بقوله * ويميزوا مر كبا بمثل ما * ميز عثرون فسو بينهما
(فصل ويجوز في العدد المر كب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى

عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضاف اثنا
عشر واثنتا عشرة لان ما بعده اثنتين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك

تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي (ويجب) حيث نذ (عند البصريين بقاء البناء في الجزأين) معا كما
يبقى مع التمييز (وحكى سيمويه الاعراب في آخر) الجزء (الثاني) بحسب العوامل وابقاء الجزأين

على بناءه على الفتح (كفى بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد رأيت أحد عشر زيد ومررت بأحد عشر
زيد بفتح أحد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه

اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيمويه في هذه اللغة (هى
لغة رديئة) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد

الاسماء الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك
اه وقد يفرق بين ما بناؤه اصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد الى ما بناؤه

ملا بسة والى ذلك أشار الناظم بقوله
وان أضيف عدد مر كب * يبقى البناء وعجز قد يعرب
(وحكى الكوفيون وجهائها ثلثا وهو أن يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثاني) فيعرب الجزء الاول

بحسب العوامل ويجرب الجزء الثاني بالاضافة (كفى عبد الله نحو) ما حكى الاخفش انه سمع من سمع من
أبي فقعس الاسدي وابن الهيثم العنبل (ما فعلت خمسة عشر ك) برفع خمسة وجر عشر ك (وأجازوا أيضاً

هذا الوجه) وهو اعراب المتضايقين (دون اضافته) الى مستحق المعدود ونحو هذه خمسة عشر ورأيت
خمس عشر ومررت بخمس عشر يجرب عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل (استدلوا

بقوله) وهو نقيع بن طارق على ما قيل
(كلف من عنائه وشقوته * بذت ثمانى عشرة من حجنه)
فبذت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمانى مضاف اليها وعشرة بالتثنية

مرج به الشهاب القاسمى في الكلام على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشى الالفية في باب المعرب

والمبنى (قوله وهو نقيع) قال الدنوشري هذا محكى بقيل في شرح الشواهد للعيني وقال قد له ربح لم يدر راجحه

قبل بنت أي حب بنت
الخ ومن الثانية بمعنى في
وعطف الشقوة على العناء
عطف تفسيرى والمعنى
كلفه الله لاجل عنايته
وشقوته بمشاق حب بنت
ثماني عشرة في حجته
* (فصل) * قوله فاعل
قال الدنوشري لو قال بدله
مصير كان حسنا فليتمأمل
(قوله وقوله مصوغ
الخ) أي فاعل بمعنى جاعل
كما هو صريح كلامه
لا بمعنى بعض أصله فانه
مصوغ من العدد حقيقة
(قوله وفي الصحاح الخ)
قال الدنوشري الماعى
الذى ذكره من باب ضرب
يضرب بفتح العين في
الماضى وكسرها في المضارع
وكذلك في الجميع الاربع
القوم أر بعهم وسبعهم
أسبعهم وتسبعهم تسبعهم
فان هذه الثلاثة من باب
سأل يسأل لاجل حرف
الحلق قاله المرزوقى في
شرح فصيح ثعلب (قوله
ويجب حينئذ اضافته)
قال الدنوشري هلاجاز
خامس من خمسة اللهم
الأن يقال المراد بالوجوب
الاضافى والغرض منع
النصب فقط الاتى عن
الاخفش (قوله واثنان
مضاف اليهما) قال
الدنوشري لو قال اليه كان

مجرورة باضافة ثمانى اليها ولم يضاف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعجب والمشقة
والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى
الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح
* (فصل) * ويجوز أن تصوغ أى تشتق (من) لفظ (اثنان وعشرة وسابعا) اسم فاعل (على وزن فاعل
(كما تصوغه من فعل) المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله

وصغ من اثنان فافوق الى * عشرة كفعل من فعلا

(فقه قول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول) من فعل المتعدي (ضارب) من اللازم (قاعدة) الا ان
الاشتقاق من اسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كقربت يدك من التراب
واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين فى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا أريد به معنى فاعل فان
له فعلا كما صرح به فى التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال فى شرح التسهيل وقوله مصوغ من العدد
تقريب على المتعلم وفى الحقيقة فانه مصوغ من الثالث الى العشر وهى مصادر ثلث الاثنان الى عشرت
التسعة اه وفى الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشر اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد
(يجب فيه ابدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه)
من أسماء الفاعلين (فاما مادون الاثنان فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فليل) فى المذكر (واحد
(و) فى المؤنث (واحدة) وهما من وحيد (ولك فى اسم الفاعل المذكور) وهونان وعاشروما بينهما (أن
تستعمله بحسب المعنى الذى تريده على سبعة أوجه احدها أن تستعمله مفردا) عن الاضافة (ليفيد
الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف
بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبياني

نوهمت آيات لها فعرفتها * (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع فى وهمى أى ذهني علامات لم أره فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه
سابع * الوجه (الثانى أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد ان الموصوف به بعض تلك
العدة المعينة لا غير) واليه اشار الناظم بقوله * وان ترد بعض الذى منه بنى * تصف اليه * (فتقول
خامس خمسة أى بعض جماعة من خمسة أى واحد من خمسة لازداعا لها) ويجب حينئذ اضافته
الى أصله) كما مثل (كما يجب اضافة البعض الى كله) كيد زيد (قال الله تعالى اذا أخرجه الذين كفروا ثمانى
اثنان) ثمانى فى حال من الهاء فى أخرجه واثنان مضاف اليهما (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث
ثلاثة) فثالث خبران وثلاثة مضاف اليه (وزعم الاخفش وقطرب) من البصريين (والكسائى
وثعلب) من الكوفيين (انه يجوز اضافة الاول) وهو الفرع (الى الثانى) وهو الاصل (ونصبه اياه)
فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجوز ثلاثة ونصبها (كما يجوز فى ضارب زيد) جرز زيد ونصبه (وزعم الناظم)
فى التسهيل (ان ذلك جائز فى ثان فقط) دون غيره وعمله فى شرح التسهيل بان العرب تقول ثبتت
الرجلين اذا كنت الثانى منهما يعنى ولا تقل ثلث الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فن قال بانى اثنان
بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثلث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعبه أبو حيان فقال ثبتت الرجلين
مخالف لمقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثبتت الاثنان حتى يبنى عليه جواز ثبتت الاثنان قال الموضح وما
نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثبتت الرجلين جاز ثبتت الاثنان ولا
يتوقف فى ذلك الاظهارى جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع مادون أصله) الذى صيغ منه
بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التمييز) والتحويل واليه اشار الناظم بقوله

وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق في كم جاعل له احكما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بثمنين رابع ونصب ثلاثة (أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) أى الا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أى حين اذا كان معنى مصير (اضافته) الى مادونه (واعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال اعتماده على نفي أو استقحام أو ذى خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الاضافة والاعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحد) نص على ذلك سيبويه (وأجاز به بعضهم) وهو الكسائي (وحكا عن العرب) فقال تقول ثانى واحد وحكى الجوهري ثان واحد وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أى فصيرتهم ثلاثين أثلاثهم فاناثناهم وهكذا الى كانوا تسعة وثلاثين فثسعتهم أى فصيرتهم تسعين أتسعتهم فاناثناهم لان المضارع من ربعهم وسبعتهم وتسعتهم مقموح العين لامكسور هافاذ تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم على وزن أفعلتهم وكذا كانوا تسعة وتسعون تسعين فألفتهم فانامئى ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهو اذى كان القوم عشرة فثدعشتهم الى تسعشتهم وهم ممد عشون وأنا ممد عش وتسعش قال وكذا العتود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والالف مئى ومؤلف لان فعلهما أمأى وألف اه الوجه (الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بصاحبة العشرة) وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادى عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيدهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكور وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الحزب الخامس عشر) بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيدهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشر من فانك تقلب فاءهما) وهى الواو (الى موطن لامهما) وهى الدال وتقول حادى وحادوة (وتصيرها) أى الواو (ياء) لان الواو اذا تطرقت أثر الكسرة قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا أنك نعل حادى اعال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتوين ولا تلح حادية لتحرك الياء (فتقول حادى) بحذف الياء ووزنه عا كف (وحادية) باثبات الياء ووزنها عا كفة لانهم من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلزم القلب كل العرب الوجه (الخامس ان تستعمله معها) أى مع العشرة (ليفيد معنى ثانى اثنين وهو انحصار العدد فيما ذكره) في هذه الحالة ثلاثة أو وجهه أحدها وهو الاصل ان تأتى بأربعة ألفاظ أولها الوصف) وهو اسم الفاعل والثانى العشرة حال كون الوصف (مركباً مع العشرة) واللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركباً أيضاً مع العشرة) وتضيف جملة التركيب الاول) وهو الوصف المركب مع العشرة (الى جملة التركيب الثانى) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثانى مضاف اليها الوجه (الثانى) من هذه الحالة (ان تحذف عشر من) التركيب الاول (استغناء به) فى التركيب (الثانى وتعرّب) الجزء الاول (من أول التركيبين) (لزوالم التركيب) منه (وتضيفه الى) جملة (التركيب الثانى) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث ثلاثين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعماله الاوجائز اتفاقاً وعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز لأعمال فى ثانى اثنين ان يميزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الاول) وتحذف (النيف) وهو الثلاثة فى مثالنا (من) التركيب (الثانى) ولأن

(قوله فتقول حادى عشر بتذكيرهما) أى ببناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شرح التسهيل وهو معلوم مما يأتى فى الوجه الخامس

عشر الخ) بحسب منع ان معناه ذلك بل يجوز ان معناه استغنى به في الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتامل (قوله يقتضيهما) أنت خير بانه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتي فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزأين واعراب الاول وبناء الثاني وقياس ما مر عن ابن السيد من بناءهما بناء الجزأين هنا فلم يحل الشارح الكلام هنا على ما قال ابن السيد حتى احتاج الى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر أن يقرر فيه الوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للالباس وان أعربا أو الاول وفيه نظر لانه يزول الالباس الخ لكن هذا انما أوقعه فيه ظنه ان الالباس هنا كالالباس المتقدم الذي رده كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الالباس وكتب الشهاب السنباطي هنا ما هوهم ان بيان الالباس بما قلناه غير

في هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان أحدهما ان تعربهما الزوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فيهما تجري الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والمجر (وتجرب الثاني) وهو العقد (بالإضافة) دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومرت بثالث عشر بجرب عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل خرم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الالباس ما فيه من الاجحاف (الوجه الثاني) من هذين الوجهين (ان تعرب) الجزء (الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبنى) الجزء (الثاني) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائي) (ويعقوب) (ابن السكيت) وابن كيسان ووجهه انه (أعرب الاول لزوال التركيب) (وقدر ما حذف من الثاني فبقى البناء بحاله) لنية المقدرو غيره لاحول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بني مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو أبو محمد ابن السيد (انه يجوز بناءهما المحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومرت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح في الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ) أي حين اذ بنينا (على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء (الاول) فانه يدل عن ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر النظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني (بل ذكر امكانه) في الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكر) أي النظم وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضع (والنحرير ما قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لافيهما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره النظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد لا فقهه فقال أبو حيان انه باطل لانه يلتبس بما ليس أصله تركيبين ورده الموضع في الحواشي بان الذي أجاز ابن مالك في التسهيل لا يمنع بشرطه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين اه وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان فان قوله هوشاع لا يستغنى حادي عشر معناه استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسئلة خمسة أوجه الاول الاتيان بأربعة ألفاظ واليه يشير قول النظم فحقى بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم

بأعراب الأول ناشئ من ظنه أن المراد باللباس الالباس بما ليس أصله تركيبين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذي بمعنى بعض
 اذ يحتمل أن رابع عشر ما خوذ من رابع أربعة عشر لأن رابع ثلاثة عشر وحينئذ لا يزول الالباس المذكور بالأعراب فليتأمل ثم إن
 بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فله الحمد والمنة * (هذا باب كنيات العدد) *
 (قوله عن عدد) قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح تعليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ الى التمييز بقوله لأن كلا منهما

عدد مجهول فاحتاج
 الى التمييز قال الرضى
 الاستفهامية والخبرية
 يدلان على معدود وعدد
 فالاستفهامية لعدم مبهم
 عند المتكلم معلوم في ظنه
 عند المخاطب والخبرية
 لعدم مبهم عند المخاطب
 وربما يعرفه المتكلم وأما
 المعدود فهو مجهول عند
 المخاطب في الاستفهامية
 والخبرية فلذا احتيج الى
 التمييز المبين للمعدود
 (قواه والحقيقة) قال
 الزرقاني نفسه يراد بالجنس
 قال وقوله والكمية تفسير
 للمقدار اه ومعنى جهل
 الجنس انه لا يدري انه
 من الاتحاد أو غيرها
 ومعنى جهل المقدار انه
 لا يدري هل هو خمسة مثلاً
 أو غيرها (قواه يستحق
 الوضع) قال الدنوشري
 ظاهره ان التكميل لموضع
 له حرف وليس كذلك
 اذ رب موضوعه كلياتي
 في كلام الشارح في قوله
 بجامع التكميل (قوله أوفى
 الوضع على حرفين) أى
 بناء على انه لا يشترط كون

الحرفين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الالباس بأعراب الأول كما ذكره في
 الوجه الخامس ولم أره من طور الوجه (السابع ان تستعمله مع العشرين وأخواتها) الى التسعين
 (فتقدمه) في اللفظ (وتعطف عليه العقد باو) خاصة فتقول حاد وعشرون وحادية وعشرون وكذا
 الباقي الى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذ كر

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالته قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لان الأقل
 سابق للاكثر طبعاً ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو
 للجمع * (هذا باب كنيات العدد وهي ثلاثة كم وكأى وكذا) *

والكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتقسم الى استفهامية بمعنى أى عدد)
 قليل أو كثير أو يستعمل من يسأل عن كمية الشيء (و) الى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من
 يريد الافتخار والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كونها كنياتين عن عدد مجهول الجنس)
 والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثاني (كونها مبنيين) وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى
 وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع أو في الوضع
 على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الاصل في البناء (و) الرابع (لزم
 التصدير) فكل منهما له صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج الى التمييز) لان كلا منهما عدد مجهول
 (ويقتربان في خمسة أمور) أيضاً أحدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 * ميز في الاستفهام كم بمنزل ما ميزت عشرين (نحو كم عبد الملك) بفتح تاء الخطاب اما افراده فلازم
 خلافاً للكوفيين فانهم يميزون جمعه نحو كم شهودك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع
 يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجاعات
 نحو كم غلمانك اذا أردت أصنافاً من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم ولا
 يجوز جرّه مطلقاً وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جرّه مطلقاً على
 الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والقارسي (و) الثالث انه يجوز جرّه بمن مضمرة جواز ان جرت كم
 بحرف) والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجزان تجرّه من مضمراً * ان وليت كم حرف جر مظهر

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذ كر سيبويه جرّه الا اذا دخل على كم حرف جر ليهكون
 حرف الجر الداخل على كم عوضاً من اللفظين المضمرة وذهب الزجاج الى أن جر التمييز انما هو باضافة كم
 اليه وورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في عجزه فكذلك ما كان بمنزلة قال ابن خروف
 (وتميز الخبرية بجزور) باضافتها اليه جملاً كم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من
 لان من كثرة دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الجباز في

الثاني حرف لين ورم أول الكتاب عن الشاطبي خلاقه (قوله تميز بمنصوب مفرد) قال الزرقاني قال الرضى واذا كان الفصل بين كم والخبرية
 وتميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنامن
 قرية وحال كم الاستفهامية الجرور وتميزها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ما ذكرنا (قوله جوازاً) مقتضى كونها كالعوض منه
 أيهما لا يميزهما ان فيكون الاضمار واجباً وبكونه واجباً صريح في المعنى

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لانه اذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيه
يروى الخ) حاصل هذا التنبيه ٢٨٠ ان الكلام السابق دل على ان كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا والكلام على هذا البيت

يدل على انها قد تكون
تحتملهما واختلاف
حكمهما في التمييز
لا ينافي ذلك كما قد يتوهم
لامكان التأويل (قوله بحر
عمة وخاله) على هـ ذا
الفتحة في فداء فتحة
خفص وعلى رواية
النصب فالفتحة فتحة
نصب وعلى رواية الرفع
ففداء بالرفع كما لا يخفى
لان فداء صفة تابعة
لموصوفها غاية الامر انه
اذا كان محجورا كان جرها
بالفتحة لانه لا تنصرف
(قوله فقيلا ان تميم الخ)
قال الزرقاني قال الرضي
وبعض العرب ينصب
مميز كم الخبرية مفردا كان
أو جمعا بلا فصل أيضا
اعتمادا في التمييز بينها
وبين الاستفهامية على
قرينة الحال فيجوز على
هذا ان يكون عمة بالنصب
وكم خبرية (قوله وافرد
الضمير الخ) أشار به ذا
المزج اللطيف الى ان
قول المصنف والتاء
للجماعة سؤال عن جواب
تقديره كيف يصح ان
يكون قد حلت خبرا عن
كم وهي واقعة على متعدد
والتاء في حلت للوحدة
وحاصل ما أشار اليه
المصنف في الجواب

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفردا ومجموع) لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف
الى مميزة قارة الى جمع كالعشرة فسادونها وتارة الى مفرد كالمائة فافاستعمل بالوجهين احواله
بحر الضربين (نحو كم رجل جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة
جاءتك (والافراد أكثر) في الاستعمال (وأبغ) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية
معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم
صدقوني والى ذلك أشار الناظم بقوله واستعملها خبرا كعشرة أو مائة (و) الامر (الثاني ان الخبرية
تختص يا) لزم ان (لما في كرب) بجماع التكمير فيها فافلهذا (لا يجوز كم غلمان سامكهم كما لا يجوز رب
غلمان سامكهم) لان التكمير والتأنيل انما يكونان فيما عرفت حده والمستعمل مجهول (ويجوز في
الاستفهامية) كم عبد استترى لان الاستفهام لتعيين المجهول (و) الامر (الثالث) مما تختص به الخبرية
(ان المتكلم بها الاستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية
فانه مستخبر (و) الامر (الرابع انه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه اليه التصديق والتكذيب) لانه
مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشيء والانشاء لا يحتمل
ذلك (و) الامر (الخامس) مما تختص به الخبرية (ان المبدل منها لا يقترب منه الاستفهام) لانه خبر
والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجل في الدار عشرة وبل ثلاثون) بخلاف المبدل من
الاستفهامية فانه يجب افتراء به من الاستفهام لتضمنه معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك
عشرون أم ثلاثون) فكيف وضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس
وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة قرينة لمعنى الاستفهام وتسمى معادلة المهمة وثلاثون معطوف على
عشرون (تنبيه يروى قول الفرزدق) وهو هو ما من غالب التميمي في هجو جرير
(كم عمة لك يا جرير وخالة) فداء قد حلت على عشاري

بحر عمة وخالة على ان كم خبرية بنصبها فاقيل ان تميم التمييز نصب مميز الخبرية مفردا) أي كثير من عماتك
وخالاتك من جهة خدمي (وقيل على الاستفهام التكمي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن
تخدمني فقد نيتي (وعليهما) أي الجر والنصب (فهى) أي كم (مبتدأ أو جملة) قد حلت خبره (افرد
الضمير جملا على لفظ كم أو التاء) في حلت (للجماعة لانهما) في معنى (عمات وخالات و) يروى (برفعهما
على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوضعه بلك وبفداء محذوف مدلول عليها بالمدح كورة اذ ليس المراد
تخصيص الخالة بوصفها بالقدح كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى (و) قد حلت خبر للعمة
أو الخالة وخبر الأخرى محذوف والاقيل قد حلتا) لان الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره
زينب وهند قامت (والتاء في حلت) على هذا (للولحده لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا
الوجه محلها (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية (أي كم حلبة) على المصدرية (أو) كم
(وقتا) على الظرفية والفداء يكون الدال المهمة من الفداء بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرفع من
اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء
المثناة تحت المشددة وهو الجانب اليسر على رأى أبي زيد واليمن على رأى الاصمعي والعشار بكسر العين
جمع عشرة وهي العاقبة التي أتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى على كرهه منى لان

منع ان التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح الى جواب آخر حاصله تسامح ان التاء للوحدة والافراد نظر الى لفظ
كم فتأمل (قوله والاقيل قد حلتا) قال الدونشري فيه نظر اذ يقال ما المانع من كون قد حلت خبرا عنهما والافراد على تأويله بكل
منهما كما قيل الاذان والاقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدونشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

(قوله وأما كأي) * (فائدة) * في كأي خمس لغات قال ابن مالك في الكافية الشافية وفي كأي قيل كائن وكثن * وهكذا كائن وكئين فاستبين وقال في شرحها أصلها كأي وهي أشهرها وهاقرأ السبعة إلا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الأعشى وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة في وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ للغتين الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشري كان وجهه ان كأي نونه تنوين ٢٨١ في الاصل فنعنت من الاضافة نظر الاصل (قوله ومنها

على يستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعلمها ما اكتسبت (وأما كأي فيمنزلة كالحبرية) في خمسة أمور (في افادة التكثير) وفي الابهام (وفي لزوم التصدير) وفي البناء (وفي انجرار التمييز لان جر بمن ظاهرة لا بالاضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأي من دابة لا تحمل زرعها وقد ينصب) تمييز كأي (كقوله

اطرد اليأس بالرجاء كأي * الماحم يسره بعد عسر)

فالله المزمزة على وزن فاعلامن ألم يالم اذا وجع منصوب على التمييز لكأي واطرد أمر من طرد يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المنثناة تحت القنوط والرجاء بالقصر للضرورة الامل وحم يضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تنقط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأي يخالف كم في أمور ومنها انها مركبة من كاف التشبيه وأي المنوثة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذف ألفها للدخول الجاروسكنت ميمها للتخفيف لتقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانها أجازا بكأي تبين هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مقردا (وأما كذا فيمكن بها عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأي في أربعة أمور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه والاشارة والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد (و) تحتها في ثلاثة أمور أحدها انه (يجب في تمييزها النصب) فلا يجوز جر بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكهوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح قال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا (و) الثاني انها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قمضت كذا وكذا درهمما) والثالث انها لا تستعمل غالبا لامعطوفا عليها كقوله

عدا النفس نعمي بعد يؤساك ذا كرا * كذا وكذا الغنابة نسي الجهد

والى كأي وكذا أشار الناظم بقوله

كم كأي وكذا وينصب * تمييز ذين أو به صل من نصب

* (هذا باب الحكاية)

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهي ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بآي ومن الاستفهاميتين في حكاية الجمل (مطرودة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما (نحو) وقولهم انا قتلنا المسيح (قال اني عبد الله) أم يقولون ان ابراهيم الانية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هم لهم الينا فتحكي الجمل على

(٣٦ تصريح في)

تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله كم كأي الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا الجر بمن لانه جعل الوجهين الكل من كأي وكذا والموضع أو جب في تمييز كذا النصب * (هذا باب الحكاية) * (قوله وتختص بالعلم) في الاختصاص به نظرو كذا قوله بعد وتختص بآي ومن في الاختصاص بهما نظرو فقد روى انه لما أشد كعب قنوا في حريقها البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه ما حريقها وفيه الحكاية بمحاكاة المعرفة غير العلم (قوله نحو قل ان ربي يقذف بالحق) في صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظرنا هراذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف لان يقال انه ايراده مقدر لانه اذا قال ذلك فقد أورده على حسب ما أورده المتكلم

نظر الاصل (قوله ومنها ان خبرها لا يقع مقردا) قال الدنوشري كون خبر كأي لا يكون الاجمالة يحتاج الى تأمل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولي

بين لنا يا عالما

غدا امامار حله

مبتدأ ذا خبر

غدا دوا ما حله

والشطر الاخير من نظم

صاحبنا العلامة عاشر

الزبني ويمكن ان يكون

أيضاف أسماء الشرط اذا

وقعت مبتدآت تأمل اه

وأقول قد يجب كون الخبر

جملة في غير ما ذكر كما في خبر

ضمير الشأن ومر تفصيل

ذلك في باب الممتدأ والخبر

(قوله وأما كذا فيمكن بها

عن العدد) قال الزرقاني

وقد تكون لغير العدد نحو

قال فلان كذا (قوله على

ضرب الخ) قال الدنوشري

ينظر ما معناه قال شيخنا

الامام شحاذة الحاي يمكن

ان يكون معناه ان كذا

(ثوله ويجوز حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير أعراسها (حكاية معنى لا لفظا فلا يقال ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا) (قوله وحكاية المفرد) أى حاله (قوله وكقول ذى الرمة الخ) قال الدنوشري جعل بيت ذى الرمة من حكاية المفرد فيه نظرا والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أسنسكه فكتبت ثم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضى ان جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال أى سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا ففعل سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذى هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على المحذوف فى ذلك فعلى هـ هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراد ببلال بن أبى بردة القاضى وصلة غيثا محذوفة أى مريعا نافعاً فقلت لى انا قى لما سمعت قولهم ٢٨٢ المذكور لا تنتجى الغيث وانتجى بالافه وأجدى من الغيث والاتجاع طلب الغيث

وقيل طلب السكلا وهو قول أنى عبيدو منع صيد حيتئذ للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن ان يكون من هذا) أى من حكاية المفرد فى غير الاستفهام (قوله والختمار الخ) قال الدنوشري هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكر فاعلم ان الخوالا فى كان المناسب الوالوالاء قال شيخنا العلامة شحادة الحلبي وقول الشارح وعندى الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل لمختار المحققين وتأنيده الاول واضح والثانى فيه نظر ظاهر لانه ينابى الغرض المذكور فليتأمل فان قلت كيف يكون محكيا وماذا حكى قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار المحكية والمحكية فكيف قالوا انه

ترتيب اللفظ (ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فان كانت الجملة ملحونة بعين المعنى) فى حكايتها (على الاصح) صونا عن ارتكاب اللحن والمثاليته وهم ان اللحن نشا من المحاكى فعلى هذا اذا قال شخص جازيدا بالجور وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولاكنه خفض زيد التنبيه بالاسم تدراك على لحنه والالتواء هم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثانى تقول قال فلان جازيدا بالجور مراعاة لفظه (وحكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرش يارد على من قال ان فى الدار قرشيا) وكقول ذى الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا * فقلت لصيد ح انتجى بلالا

فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيد ح اسم ناقته قاله الزجاجى فى جملة قال ابن مالك فى شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتبوا فى خط الصحابة رضى الله عنهم فلان ابن أبوفلان بالواو كأنه قيل فلان ابن المقول فيه أبوفلان فالتختمار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنديها على ان المنطوق به منقلب عن واو اه وعندى انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان الغرض انه محكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانهما غير محكيتين والثانى انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم فى أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (فى) الاستفهام فان كان المسئول عنه مذكورة (السؤال بالواو بمن حكى فى لفظ أى وفى لفظ من ما ثبت الملك المذكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجروته كبر وتأنيت وافراد وتثنية) حقيقة أو ضاحية لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو ضاح لوصفها به (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة غلامين ورجارين بنين وبنات أيا) فى حكاية رجلا (وأية) فى حكاية امرأة (وأين) بالثنائية فى حكاية غلامين (وأيتين) فى حكاية جارين (وأينين) بالجمع فى حكاية بنين (وايات) فى حكاية بنات وقولنا فى الثنائية أو ضاح لوصفها بها بالثنية مثل رأيت شاعرا وكاتباً فانك تقول فى حكايتهم أياين مع انهما يستاه ثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالثنائية فتقول النظر يفين وقولنا فى الجمع السالم أو ضاح لوصفها به ليشمل مثل رأيت رجلا أو نساء فانك تقول فى حكاية الاول أياين وفى حكاية الثانى آيات مع انهما ليسا جمعى سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

محكى وقد يجب ان يانه محكى اعتبارا (قوله مذكرة) قال الدنوشري قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف واختلف لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول مريد التعمين المحاكى أيا فتحكى ما فيها مع حذفها الظاهر ان مثل هذا لا يمنع فليتأمل (قوله الظريفةين) قال الدنوشري لو قال بداه ظريفتين كان أولى اه أى ليطابق الصفة الموصوف فى التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء ان المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) فى المقرب مانصه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأى اذا استئنت بهما عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويتقدر بعدهما اه وظاهر قوله وقول منان ومنين وقوله وقول منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغى لابن عصفوران يميز تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى أن الاستفهام اذا كان استنباطا لم

يكن له الصدز وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من ادخال الجر متعين على القول بان الحركات اعراب والالزام اضمار الجار وابقاء عملة
(قوله في الحركات) قال الدنوشي لوقال والحروف كان أحسن ولم يصح واحدا من القولين ولعل الاصح انه حركات وحروف حكاية
لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يميزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخر) قال السنباطي
ويجوز اظهاره مقدما أيضا على كلام الكوفيين كما عرجه المرادى ومقتضى قول الشارح الا في الكوفيين يميزونهم ما انه يجوز ان
يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخر على ان أيا فاعل به أو مبتدا والفعل خبرها وقوله تو كيدا قال الدنوشي مع قول قوله يصرح
فيكون التصريح على سبيل التاكيد وان كان العامل المصريح به ليس مؤكدا بل هو للتباس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد
البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان أيا مبتدا والخبر محذوف أي أيهم فعل (قوله فان سالت بها عن
منصوب) قال السنباطي هذا قسم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع ٢٨٣ فهو على القول بان الحركات اعراب

فقول الشارح والحركة
للحكاية بخلاف
فرض المسئلة وان كان
الكلام صحيحا في نفسه
مع قطع النظر عن فرض
المسئلة وعلى تقدير ان
يكون الكلام مقطوعا
عما قبله يكون تكرارا
مع قوله بناء على انها
للحكاية وأي في موضع
رفع الخ لانه شامل للاحوال
الثلاثة ولا خلاف فيه
عندهم اه وأقول لم ينقل
المصنف في الحواشي
خلافا بين الفريقين فيما
اذا سئل بها عن منصوب
أو مجرور وعبارته فان
نصب أي بفعل مضمر
يجوز اظهاره واذا ظهر
لم يجب تأخيرها مع أي
ومن وما لانها لما كن

واختلف في الحركات اللاحقة لا في فصيل حركات حكاية وأي نزاهة من في موضع رفع بلا بداءة والخبر
محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل ففعل أي فأى
فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكأنك أعادت ما قاله السائل
وكأنك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخر أو كيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد
البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره أي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام
لا يتأخر والكوفيون يميزونهم فان سالت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا
والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة محذوف متاخر ولك أن تصرح به تو كيدا مع التأخر فتقول
أبارأيت وبأى مررت وعند الكوفيين منعها ما على القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للطابقة
(وكذلك تقول في من) اذا حكيت بها النكرة رفعها ونصبها وجرها وفرادا وتثنية وجمعها على حدها تذكيرا
وتأنيثا كما تقدم من الامثلة (الان بينهم ما فرقا من أربعة أوجه أحدها ان أيا عام في السؤال فيسئل بها
عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت حجرا أو حجارتين) أو
أنا أو أمانين أو حجرا أو أنا (ومن خاصة) لسؤال عن (لعاقل) الفرق (الثاني ان الحكاية في أي عامة
في الوقف والوصل يقال جاءني رجل لان فتقول أيا بالوقف) والاسكان (أو أيا يا هذا) بالوصل
(والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءني رجلان (منان بالوقف والاسكان) في النون (وان
وصلت قلت من يا هذا) بالاسكون (وبطلت الحكاية) لما سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومننا
ومنى وهذه الحرف كحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف (فاما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبي أو
تأبط شرا (أتواناري فقلت ممنون انتم) * فتألو الخن فقلت عمو اظلاما
والقياس من انتم (فنادر في الشعر) وحله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز ممنون على
هذا فهو عندهم عرب كأي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية
في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا ووجهه كأي وحكي الكوفيون

للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت مني لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا أظهرت
متعلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما في الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص بأى ومن كما أسلفنا (قوله محذوف
متاخر) أي ولو بواسطة حرف الجر فيقال بأى لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضى انه لا يحكى بها ما في النكرة
الحرورية لا بدون الجار اذا ابتداء مع مشكل فليتامل (قوله وعند الكوفيين منعها) قال السنباطي اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية
للمحذوف والتصریح به تاكيدا فشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز في
المرفوع وبذلك لذلك ان شرح التسهيل ذكر واحدا من النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال
الدنوشي ضمير المنى في قوله منعها ما عائد الى كونها مبتدا الى كونها معمولة محذوف متاخر (قوله أتواناري الخ) وقبل هذا البيت
ونار قد حضأت بعيدوهن * بدار لا أريد بها مقاما سوى تخليل راحتي وعيني * أكالها نخافة أن تناما وبعده
فقلت الى الطعام فقال منهم * زعيم نخسدا الانس الطعاما

ان منهم من يقول منو أنت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا لليونس) وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منو ومنو منان قال ضرب رجل رجل لاحكامه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدرية وأعرّب أحدهم افعالا والآخر مفعولا في الاولين وحكماهما في الوصل في الباقيين واستبعد سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخر ان أحدهما انه حكى الضمير في أتوا وهو معرفته وليس وجهه شذوذ انه حكى مقدر اخلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها بالسكون وعموا بكسر العين المهملة أي أنعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي أنعموا في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيد انه ينشد عموما ص باحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم هم فموا في ظلام أو في ص باحا وانما المراد انهم نعم ظلامهم و ص باحهم اه الفرق (الثالث ان اما حكى فيها حركات الاعراب غير مشجعة فتقول) في حكاية المفرد المرفوع (أي) في حكاية المنصوب (أي أو) في حكاية المحرور (أي ويحب في من الاشباع) للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منو) لمن قال رأيت رجلا (منو) لمن قال مررت برجل (منى) ومن العرب من يحكى عن اعراب المسئول عنه فقط ولم يرد علامة التانيث أو التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو امرأة أو امرأتان أو نساء ممنوفي الجميع وفي المنصوب منا وفي المحرور منى وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية بقرائنها ثم اشبه عواييا بالاحكام في الوقف اذ لا يوقف على متحرك و ر د بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في أنا وحدها لا خاصة وبان الموضوع للوقوف ولا حركات فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف اجتمعت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها و صوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قبل منو فالحكاية بالاضمة والواو بدل التنوين وكذا منو منى و رده أبو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا أعيدت أن تعاد بالفتح المعروفة للاثنية وهم انها غير هاء الفرق (الرابع ان ما قبل تاء التانيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والاسكان في من) اذا اتصل به تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قبلت مع فتح ما قبلها ولم تغلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) بفتح النون الاولى (ومنتان) بسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما سبنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضوع في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه ههنا انها التانيث والقول بانها في آية للتانيث وفي منه للحكاية مجرد عنانية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقوف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات بسكان التاء للوقوف ههنا حكم غير العطف وأما العطف فاذا قال جاءني امرأة أو رجل فانك تقول من ومنو واذا قيل جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بسوق ورجل قلت من ومنى واذا خلط ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعن بعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وجارا قلت من وأيا وإذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومنى واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنو وكذلك ما أشبهه ذكره الزجاني ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجمع له قسيمات لقوله أولا فان كان

(قوله خلافا لليونس) قال الشهاب بن قاسم هو ممنوع منه عواضجا بل هو سهو لان قوله أتوا ناري بعد ذلك اخبار بالحالة الواقعة له معهم في ماضى (قوله نشأت من حركات الاشباع) لو قال بدله نشأت من اشباع حركات الحكاية

المسؤول عنه نمكرة فقال (وان كان المسؤول عنه عالما لمن يعقل غير مقرر بتابع) من التوابع الخمسة
 (وأداة السؤال من غير مقرر وبه عاطف فالحجازيون يميزون حكاية اعرابه فيقولون من زيد لمن قال
 رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مرت زيدا) فالفتحة والكسرة لا حكاية والرفع في موضعهما مقدر
 لان الواقع بعدم مبتدأ خبره من عند الجهور وأو خبر مبتدأ من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا
 كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد فرفع ما بد من على اللغتين يخالف التقدير فعلى لغة المحكي يكون
 الاعراب مقدر الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير
 فالمحكي يظهر (وتبطل المحكاية في نحو) أي زيد لان أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيد لاجل
 العاطف) الداخل على من (وفي نحو من غلام زيد لا انتفاء العلمية) خلافا لليونس في اجازته حكاية جميع
 المعارف وفي نحو من شذم لا انتفاء الفعل (وفي نحو من زيد الغاضل لوجود التاديع) وهو النعت
 ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو أو عاملا مع لوبا) بالواو خاصة
 (كرايت زيد او عمر افتجوز فيه ما المحكاية على خلاف في الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو
 من زيد بن عمرو ومن قال مرت زيد بن عمرو بن نصب زيد في الاول وخفضه في الثاني
 وتقول لمن قال رأيت زيد او عمر ام زيد او عمر ابن نصبهما ومن قال مرت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو
 بخفضهما وذهب يونس وجماة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل المحكاية وبنو قيس
 لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا
 فيها المحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون المحكاية بمن دون أي
 لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني ان من مبذبة لا يظهر معها قبح
 المحكاية لكونها على كل حال بخلاف أي فانه لو حكى بها أي زيد او أي زيد برفع أي فيه ما ونصب زيد
 في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الصائغ والاول أولى وعليه
 اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجهان الشا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلاهم
 استغنوا بما تالتة عن المحكاية واستثنى النعت بابتداء لانه صار مع المنعوت كشي واحد واستثنى عطف
 النسق لانه ليس فيه بيان للتبوع فلا يبين الابا المحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان
 الغرض بالمحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذ كر لا غير فاذا عطف جملة السؤال على كلام
 المسؤول صار في ذلك بيان ان المسؤول عنه هو الاول فلم تحتج للمحكاية والى ذلك أشار الناظم بقوله
 والعلم احكيه من بعدم * ان عريت من عاطف بها اقترن

* (هذا باب الثالث) *

* (هذا باب الثالث) *

اعلم ان من المعاني الملول عليها بالفاظ أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجناد والحيوان
 ضربان ذكر وأنثى و (لما كان الثالث فرع التذكير) لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال
 سيبويه (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي اما تاء محركة) بوجوه الاعراب (وتختص
 بالاسماء كقائمة) وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو تاء ساكنة وتختص بالافعال)
 الماضية (كقامت) ونعمت (واما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كحبلى) وسكرى (أو ألف قبلها ألف)
 زائدة (فتقلب هي) أي الالف اثنائية (همزة كهمراء) هذا مذهب الجهور ومن البصريين وذهب
 بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها مع علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث
 وليست مبدلة من ألف التانيث (والالفان المقصورة والمدودة) يختصان بالاسماء (الظاهرة والى

(قوله وان جنحو السلم فاجنح لها) ذكر في الكشف في تفسير هذه الآية ما يقتضي ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنيث
 نقيضها وهي الحرب قال السلم تأخذ منها ما رضىت به * والحرب يتكفيك في انقاسها جرع انتهى وعده ابن كمال باشا في
 رسالة المؤنث مما يدكر ويؤنث وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفار في السلم تذكر وتؤنث فقول التانيث لغة وقيل على
 معنى المسألة وقيل جلا على النقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء
 مزدوجا فالغالب عليه التانيث الا المحاجبين والمنخرين والتخدين فانها مذكرة والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي
 عد الانثى من غير لان الانثى اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخر الا أنفا وكلام شيخنا الغنيمة في شرح الشعراوية يوهم
 التنافي ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد انها قد تذكر وأُنثى ولو كفي اليمين تقيك خوفا لا فردت اليمين عن الشمال
 ولم يقل اليمين وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمين وقال ابن يسعون ذكر جلا على العضو ثم رجع الى التانيث فقال تقيك
 وما كان من الاعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانها قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو
 في وهي للحال يقال قوس فرع اذا عملت ٢٨٦ من رأس القضب وليست بفاق ولم يرد بقوله وأصبح حقيقة مقدار الاصبع ولكنه

أشار بذلك الى كمال القوس كما يقال انثوب سبع أذرع وزائد ترديداتها موافقة هذا العدد عني (فصل) * (قوله وفي الصفات الخ) قال الدونشري ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يصح الابان يكون كاف كحائض أسما فليتأمل انتهى وأقول تأملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطف على قوله في الاسماء وكلا الطرفين متعلق بعجوز دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب أن تكون في الاسماء الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل

التاء والالف أشار الناظم بقوله * علامة التانيث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما ما فلا يقال حبلالة واما علامة الف فالالف مع وجود التاء للحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث (و) العرب قد أنشوا أسماء كثيرة بناء مقدرة ويستدل على ذلك (النقد) بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحو السلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحمة من الطباق (و) بالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها بالاشارة المؤنث وهي هذه (و) بشبهتها أي التاء (في تصغيره نحو عينة وأذينة) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) نبوتها في (فعله) نحو ولما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وسبق قوطها من عدده كقوله) وهو جيد الارقطي صنف قوسا عربية أرمي عليها وهي فرع أجمع * (وهي ثلاث أذرع وأصبح) فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفي أسام قدر والتا كالكتف *

ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالد في التصغير (فصل) * الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة و غلام و غلامه وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في أحد الزمان لمحققتها التاء فقول طامث وطامثة وان لم يقصد بهما ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية لا حيض والطامث (ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أو زان أحدها فعول) بفتح الفاء

للبصريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند التحليل اه على النسب كلاين وتامر كأنه قال ذات حيض وذات طمث (بمعنى) وعند سيمويه أنه مؤول بانسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما المحادثة فلا بد لها من علامة التانيث فتقول حائضة وطالعة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشف الفرق بين الصفة المحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة الارضاع ملقمة ثديها للصبى وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تفضيل شأن الرزاة وهي أدخل فيها وقال في المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء في محل الالتباس كضامر وعاشق وأيموثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض باثبات التاء في الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصيبة وكنية مجرية على ما في الصحاح فليس بسديد لان ما ذكره مجوز لا موجب لانهم يقولون الاثبات بالتاء في ضرورة الاستغناء على الاصل كحاملة في المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلى فن قال حامل قال هذا نعت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناء على حملت فهي حاملة وأنشد لعمر بن حسان

تمحضت المنون له بيوم * أقي وليكل حاملة تمام

فإذا جملت شيئا على ظهرها أو على رأسها ذهبي حاملا لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) إشارة للرد على الإمام ابن جني حيث قال أنه فعيل ولو كان فعولا لقليل بغوا كما قيل نهو ورد بان نهو واشذوق قال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي فلبت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للبالغة أو للنسب كطالقي اه وتوقف بعضهم في قوله لانه للبالغة فان قضيته ان فعلا اذا كان للبالغة محولا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي ان صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمارو امرأة تمارو وينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سـ عدى جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي الكشف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقليل بغوا كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بانه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء ٢٨٧ وادغامها في الياء والشاذ لا يقاس عليه قواد ولذلك لم تلحقه

التاء لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقوله لانه للبالغة ويجوز أن يكون تشبيها بفعول كفي ملحقة جديدة ورد القطب كونه للبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من باب نفي المقيد وقيد انتهى كلام سعدي جلبي بحروفيه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي إنما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الارديبيلي ماوافقـه انتهى ومـ عن المفصل ما هو صريح في ان صـيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محي السبعة كل ما كان

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم ادغم) الياء في الياء والاول كان فعلا بمعنى فاعل لحقة التاء وسأل المازني جماعة من نخاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجاب بما قاله الموضع (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقت التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وانما هي (للبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة وأما امرأة عدوة) أصله عدووة بواو ين ثم ادغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه (محمول على صديقة) كفي عكسه وهو حمل صديق على عدوة في قوله لم أنجل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو رجل ركوب وناقرة كوبة) وانما لحقته وان لم يحجر على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى مجروح وعلته فيه ما تقدم (وشذ ملحقة جديدة) بالتاء فانها بمعنى محدودة ولحقته التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وانما لحقت فعلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بقتيلة بنى فلان لحقت التاء خشية الالباس) بالمذكر (لانك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعول) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من الميقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا يقينه وامرأة ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة ههنا لانه صفة لا تجرى على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الانباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاها سيبويه (و) الوزن (الخامس مفعول) بكسر الميم وفتح العين (كغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريد وهو هواء من شجاعته

معدول عن وجهه ووزنه كان مصر وفاعن اخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لانهما كانت مصر وفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بركته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجبا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله والاولا) قال الدنوشري كان الصواب قرن لوبالغاء لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالغاء كقوله تعالى وان كان كبر عليك الح انتهى وغرض الشارح تميم ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان بغيا لو كان فعلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومما اجاب به البيضاوي ومما فيه وما اجاب غيره وكان على الشارح أن يهتم بنقل ما استدلل به ابن جني ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الا صواب ان يقول على عدو فليتامل (قوله جوازا) قال السنباطي يعقيد بظاهره ان فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه لحق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شارح التسهيل وغيرهم ان لحق التاء انما هو على وجه الدور في اسما مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه ان التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى

(قوله والزنديق هو الذي لا ينتحل الخ) في لغة المناج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الراعي اختلف في حقيقة مانصه وادعى صاحب المستعذب على المذهب ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر لئلا يظن هذا هو المنافق فالاقرب انه من لا ينتحل ديناً انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الزنديق عن ٢٨٨ العلامة في شرح المفتاح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه في لسان

العرب يطلق على من ينفي البسائر وعلى من يثبت الشريك له وعلى من يذكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالناسي كما هو الظاهر من كلام الجوهري

ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بتقديم الدهر واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهري وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم لم يظهره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو في الزنديق الاسلامي

والافقديكون من المشركين وقد يكون من أهل الزمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبراً فيه وبقيد اعترافه بوجود الصانع المختار يفارق المحدثان من مال عن المنهج المستقيم الى أي جهة من جهات الكفر قال في الكشف في تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون في آياتنا يقال تلحد المحافرو تلحد اذ مال

(ومدعس) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولاً * الآيات الثلاثة (وتأى التاء لفصل الواحد من الجنس) الجماد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتقر بفتح المنة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أي لفصل الجنس من واحد (في جباة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها حمزة ضرب من الحكمة أحمر (وكماة) بفتح الكاف وسكون الميم بفتح الميم وهي التي تميل الى الغيرة والسواد وقول الموضع (خامسة) مخرج سيارة ومبارة فانه ما جعل اسيار ومبارا من أسماء الاجناس لعلبة التانث عليها ما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونها من أسماء الاجناس فالقيد ضرورة الى الجماد وهذا مشتقان وتأى التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق فليلا لمخلوقين ولينة وقوة تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكور المؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والذئاء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تأى التاء (عوضاً من فاء كعدة) وأصلها وعوضاً عن كسر الواو فكروها ابتداء الكلمة بواو مكسورة ففتحوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانث لا تقع صدر او تأى عوضاً من عين كقامة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنه دليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فكروها تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا عنها التاء في محل المعوض منه على القياس (أو) عوضاً (من) حرف (زائد المعنى) وهو باء النسب (كاشعنى وأشاعنة) وأزرقى وأزارقة ومهلبى ومهالبة نسبة الى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيمن عوض من باء النسب ألا ترى انهم لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعنة وكذا الباقي (أو) عوضاً (من) حرف (زائد غير معنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جى ما ياء لم يحأ بالتاء بل ية الزناديق فالياء التاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل ديناً رقيقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر (و) تأى التاء (للتعريب) بالعين المهمة أى تعريب الاسماء الاعجمية (كوازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على ان أصله أعجمى فعرب وبالفريق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمى فان خالفت بين ألفاظه فقد عرب به والافلا (و) تأى التاء (للبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أنشوا المذكر لانهم أرادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولما كيدها) أى المبالغة المحاصلة بغير التاء (كذسابة) وذلك لان فعلاً يقيده المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت كيد المبالغة لان التاء المبالغة (و) تأى التاء (لما كيد التانث) كنسبة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانث كعجوز وان كان فكان يكفي أن يقال نعي لان يقيده التانث بنفسه فدخلت التاء فيه لتأكيد التانث * (فصل) لكل واحد من ألفى التانث المقصورة والممدودة (أو زان نادرة ولا تتعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (أو زان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فشهور أو زان المقصورة اثنا عشر) وزناً (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثانى كاربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسماً (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواء

عن الاستقامة فحرف في شق فاستعير للانحراف في تأويل آيات القرآن عن جهة الحق والاستقامة انتهى ولم يصب في تقييد المستعار له بقوله في آيات القرآن فانها في الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الحق والاستقامة مطلقاً للانحراف عنها في آيات الله والامساك احتيج الى قوله في آياتنا وله ذابان الفرق بين الملحد والزنديق والدهرى والمنافق وان الزنديق ليس الملحد والدهرى كما ظن صاحب المعرب * (فصل)

(قوله أهد الخ) بهذه قوله فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمعا الخ) لا يشك كل عليه نحو كسرى علما لانه معرب قال الامام المرزوقي وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختر كسره وفعلى في الاسم موجود نحو دلفى وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة أن النسبة اليه كسروى باتفاق بفتح الكاف وأن فعلى أكثر في الكلام من فعلى بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه

أ كاهرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصر بين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمعا الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفعلى من وجه لا هم يقولون أديم ماروط اذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه في الصحاح ان قولهم ماروط يدل على ان الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على ان أرطى أفعل والالف في آخره منقلبة عن ياء ومرطى كرمى من رميت وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعى فتأمل (قوله ولا ثالث لهما في المجموع) في القاموس انهما اسمان جمع قال الدنوشري وما لنا جمع بوزن فعلى بكسر فاء غير ظر بي جلي

وأعظمها الموت (وأدى وشعبي) بمجوعة فهملة فموحدة اسمين (لموضعين قال) جرير (أهدا حل في شعبي غريبا) * أؤلولا أبالك وأغترابا (وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أرفى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يجين به اللبن وجنى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجنى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظم لا عظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعرضن ولهن أفواه واسعة قاله القالي ورجي بالراء والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحل كي بالحاء المهملة لدوينة قال أبو على الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القدر (وقد تبين) من عدم اشتها ما ذكر (ان عدم الناطم لفعلى في الاوزان المشهورة شـ كل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب المرادى انها شاذة لوزن (الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كهمي) بالموحدة اسما لندت قاله الجوهري يقال أبهمت الارض كثر بهماها (أو صفة) لا مذكر لها (كجلى) أ (و) الما مذكر نحو (طولى) أنشئ الاطول (أو مصدر كرجي) مصدر رجع الوزن (الثالث فعلى بفتح حتمين اسما كان كبرى) بالموحدة (النهر يد مشق أو مصدر كمرطى) بالطاء المهملة (المشية أو صفة كجيدى) بالحاء والادال المهملة بينهما ياء مشنة تحتانية يقال حمار جيدى أى يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن (الرابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اسما جمعا كقتلى) جمع قتيل (وجرى) جمع جريج (أو مصدر كدعوى) مصدر دعا (أو صفة كسكرى وسينى مؤنثى سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى فى ألفه و جهان) مبنيان على الصرف وعدمه فن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل دبغ به الاديم يقال أديم ماروط أى مدبوغ وقد يكون أرطى أفعل لانه يقال أديم مرطى حكاه في الصحاح والعلقى ثبت الوزن (الخامس فعلى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كجبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطاثرين) ذكرين أو اثنتين (وفي الصحاح ان ألف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل ان ألفه للتأنيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى) بالهملة (للباطل) ولا كذب وللهواء بين السماء والارض الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بهملا توموحدة (ودققى) بالادال والفاء والقاف (الضر بين من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه امام مصدر كاذ كرى) مصدر كذا كذا كرى مما توافق فيه كلمتان فيماعد ألف التأنيث (أو جمعا وذلك) شيان (نجلى) بالحاء المهملة والجيم (جمع اللجج بفتح حتمين اسما لطاثر وظربى بالطاء المشالة) والراء والباء الموحدة (جمع الظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما في المجموع) وذلك معلوم من عدم الايمان معهما بالكاف ولكن ذكره فاكيد الوزن (التاسع فعلى بكسر أوله وثانيه مشدد نحو حشيشى) بالحاء المهملة وثانيه مثلثين بينهما ياء مشنة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا خض عليه (وخليفى) بالحاء

(٣٧ تصريح في) * (وقال في القاموس) * هذان اسمان جمع * وهذا القول عندى اسما قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد دلالة على التعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمريرة وبالجملة لا ثمره لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لان سلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المراد ولم يجئ الا مصدر او ذكر ان خصيصا يجوز قصره وقد يقال ان اسم

المعجمة والقاء الخ لاقه وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخ لاني لا ذنت (وحكى الكسائي هو من خصيه اقومه بالمده وهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثة ككفري) بالقاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفري والكافور (لوعاء الطالع) أي طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره أي يستره ويغطيها والشيباني يجعله للطالع نفسه والفاء يجعله للطالع حين يثقف قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذري وبذري) بذالين معجمتين ورايين مهملتين وبحاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثاني وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذري بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادي عشر فعلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالحاء والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم أمرهم (وتببببببب) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للتلطيف) الوزن (الثاني عشر فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقاري) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازي) بالحاء المعجمة والباء الموحدة والزاي اسمين (النتين وخضاري) بالحاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطانر * تنبيهه * نحو جنفي) مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين (ونحو خليفي) مما كان على وزن فعلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليعي) مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الاوزان المختصة بالمتصورة بدليل) وجودها في أوزان الممدودة فالاول كما في (مروء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومساه في أول رعدتها كما في القاموس زيادة على الصحاح (و) الثاني كما في (لخبراء) بكسر الفاء وتشديد الحاء المعجمة من الفخر والفخراء الرجل الفخر (و) الثالث كما في (دخيلة) بضم الدال المهملة وتشديد الحاء المعجمة ولم يحفظ بالمده غيره يقال هو عالم بدخيلة أمورك أي بيأطنها (ومشهور أوزان الممدودة تسعة عشر) وزنا (أحدها فعلا بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كحمر أو مصدر كزغباء) مصدر زغب بالراء المهملة والعين المعجمة (أو صفة كحمراء وديمة طلاء) بالذمة بكسر الدال المهملة وسكون الباء المنة تحت قال أبو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والمطل يتابع المطر (أو جمع في المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين والفاء ويضاف للغاية بالموحدة فيقال طرفاء الغاية وهي شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاء وطرفاء في الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثاني والثالث والرابع) أفعلا بفتح العين وأفعلا بكسر هاو أفعلا بضمها كقولهم يوم الأربعاء بفتح الباء وكسر هاو وضعها (سمع فيه الاوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف في تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم الأربعاء بفتح الباء وكسر هاو بفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها موضع (و) الوزن (الخامس فعلا) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كعقرباء) اسما (لمكان و) الوزن (السادس فعلا بكسر الفاء كقصاصاء) بقاء وصادين مهملتين اسما (للقصاص) الوزن (السابع فعلا) بضم الاول والثالث كقرفصاء) بقاء فراء فصاء مهملة لنوع من العقود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأمس الأرض إليه لوزن (الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر الحرم وحكى أبو عمرو والشيباني فيه القصر الوزن (التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لأحد جرة البر بوع) وهو حيوان فوق الفأر قديده أقصر من رجله عكس الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا غائباء ونافقاء * الوزن (العاشر فعلا بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء) بمعنى التكبر * الوزن (الحادي عشر مفعولا كشيوخاء) بالشين والحاء المعجمتين للشيخوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر * الوزن (الثاني عشر فعلا بفتح أوله وثانيه نحو برزاساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدري أي البراساء هو)

ليس مضافا لمصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا ينافي ما قاله ان الكافور يطلق أيضا على غيره وعاء الطالع فليتامل (قوله أو مصدر الخ) قال الدنوشري لو أدخله في قوله اسما لان المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل في قوله اسما طرفاء ونحوه ما هو جمع في المعنى لكان أولى أيضا تامل (قوله غائباء) ذكر بدله في باب جوع التكسير رهطاء وذكر ان الثلاثة أسماء لجرة البر بوع وبينها فراجع

(قوله فعلاء بفتحين كخفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلي في شرح المفصل ومن ذلك أي ما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلاء بضم الفاء والعين قالوا بفتح الفاء وقرمما ولم يأت صفة فالجاء اسم ما ملأ ماوية بن عامر قال الشاعر رحلت إليك من جنفاه حتى * انخت فناء بيتك بالمطال وقرمما بالقاف وتحرريك العين موضع والجوهري ذكره ٢٩١ بالقاف وهو وتصحيف انما هو بالقاف

وقد قالوا في الصفة الثلاثة

بمعنى الامة يقال ناداه

أودأنا مقلوب منه قال

ابن السكيت ليس في

الكلام فعلاء بالتحريك

الاحرف واحد وهو الدأناه

يعني في الصفات اه وهو

مخالف لكلام المصنف

من وجوه كما ترى فتأمل

وأصنف عبد الله وي فهم

من كلام ابن يعيش كما

يعلم من تصفح كلامه ان

فعلاء بضم أوله وضم

ثانيه تامل وقال في

الصاح وجنفي على فعله

بضم الفاء وفتح العين اسم

موضع عن ابن السكيت

انتهى وقال في القاموس

في مادة جنف وكجمزى

واري ويمدان وكجمراء

ماء لغزارة لا موضع ووهم

الجوهري انتهى وقال

الجوهري في مادة دأث

والدأناه الامة وقد يحرك

الحرف الخلق وهو نادر

لان فعلاء بفتح العين لم يبح

في الصفات وانما جاء

حرفان في الاسماء فقط

وهو قرمما وخنفاء وهما

موضعان انتهى وهذا

البحث يحتاج الى مزيد

تحرير فليتأمل

أى الناس هو (وبراء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البرء) وهو أن يبركوا بلبهم وينزلوا عن خيلهم ويقا تلوار جالة وبراء كل شئ معظمه وشدة يقال وقع في براءك الامر وفي براءك القتال أى في معظمه وشدة قال بشر بن أبى حازم

ولا ينبغي من الغمرات الا براءك القتال أو القرار

قاله القالى الوزن (الثالث عشر فعلاء بفتح أوله وكسر ثانيه فتح قريناء وكريثاء) بمثلين راعين

مهملتين فيهما بالقاف في الاول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة

قال الكسائي بسر قريناء مدود وهو أطيب الثمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريناء غير مدود الوزن (الرابع

عشر فعلاء بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبو قاء) بادل المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين

المهملة وكسر الال المعجمة الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحين كخفقاء) بالحاء المعجمة والفاء

والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناطم) في بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو

الغالب في نسخ ابن الناطم ونصه وفعله مخففا اسم مكان (ولا نظيره الا دأناه) بفتح الدال المهملة

والمهمزة والياء المشددة اسما (للامة وقرمما) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره في الصحاح في مادة الفاء

ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء و قول الجوهري فرمما موضع سهو وانما هو

بالقاف وقال في فصل القاف وقرمى كجمزى ويمد موضع بالياء مائة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة

والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعد الناطم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن

نادر جدا (وفي الحكم) لابن سيده (ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد أيضا موضع)

فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيرا) بالسين

المهملة والياء المشددة تحت ثوب مخلوط بحرير قليل ساعل من القز قليل برد فيه خلوط صفرو أيضا نبت

وأيا الذهب الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه كخيلاء) بالحاء المعجمة والياء المشددة

التحتانية الكبير والعجب

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا رأيت أخاك فلا

يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف

أولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الاسماء مدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوى وسماعى وهو

وظيفة اللغوى وقد) اعني اللغويون مهما حتى (وضعهوا في ذلك كتبوا ضابط الباب عند النحويين)

ليرجع اليه (ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما

قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) والى ذلك أشار الناطم بقوله

إذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتجاوكان ذا نظير كالاسف

فلنظـيره المعـل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى وهوى وعى

عوى فان نظيره من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشرا أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

(هذا باب المقصور والممدود) (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه ان يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال

وخرج بذكر الاسم نحو نحو شى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال في تعريف الممدود

الا تى كان حقه أن يقول بخلاف جاء الخ (قوله وبطر بطرا) تم به الشارح ليكون نظيره ما قبله في عدة الأمثلة وكونها ثلاثة

مطر دلان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحين (قال ابن عصفور وغيره) تبع السيمويه والقراء (وشذ الغراء) الغين المعجمة المفتوحة (المدم مصدر غري) بكسر الراء (فهو غري) وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشئ بالكسر أى أوقع به الاسم الغراء بالفتح والمد (وأشددوا) لكثير (إذا قلت مهلا غارت العين بالكسرة * غراء ومدتها مد مع نهل)

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيما قالوا، نظران أباع عبدة حكي) عن خالد بن مكتوم (غاريت بين الشيتين غراء أى واليت) بينهما (ثم أنشده) أى بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبدة (هـ) هذا المدم قياسى كسبائى لأن غاريت غراء) بالكسرة نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقالت قتالا) ثم قال أبو عبدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشئ أغرى (به وأنشد) أبو عبدة والجوهري (أسلوب بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أى كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أى مثلمة ولا يبعد عندى أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غري بالقصر وما حكاه أبو عبدة من باب فاعل لامن باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلافوا فى الغراء فى بيت كثير فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد أبو عبدة يرى أنه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتوارد على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمع الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فري) بالفاء والراء الكذب (ومرية ومري) بالراء الجـ دال (فان نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمع الفعلة بضم أوله وسكون ثانيه منخوذية ومدى) بالدال المهملة الصور المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحقة ميرة تحفر للأسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من الصحيح (حجة وحج وقربة وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله * كفعل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة * (ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعى ومقتضى من الخماسى (ومستدعى) من السداسى (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومكرم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر فيهن * القسم (الثانى) من أقسام المعتل بالألف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله وما استحق قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها أن يكون الاسم مصدر الافعل) بسكون الفاء وفتح العين (أو لفعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالاول (كأعطى اعطاه) الثانى نحو (ارتأى ارتأه) قال الجوهري ارتأى افتعل من رأى والتدبير اهـ والاصل ارتأى ارتأى فاقبلت الياء فى الفعل الفاعل كها وانفتاح ما قبلها وفى المصدر قلبت همزة لظرفها أثر ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار الناظم بقوله مصدر الفعل الذى قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى (فان نظير ذلك) أى نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح (أكرم اكراما) نظير ما كان مصدر الفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فانه من افتعل (واستخرج استخراجا) فانه من استفعل (ومنها أن يكون مفرد الافعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او ياء فالاول (نحو كساء وكسية) الثانى نحو (رداء وأردية) والاصل كساء ورداى (فان نظيره) من الصحيح (جارو أجرة وسلاح وأسلحة ومن ثم) أى من أجل أن أفعلة حقاها أن تكون جعل للمدود ولا تكون جعلاً للتصور (قال الاخفش أرحية)

(قواه غارت الخ) قال العينى وغارت من غار الغيث الارض يغيرها أى سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا اذا دخلت فى الرأس وغارت تغار لغة فيه والاول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغاربة اهـ ولو قال بمعنى غريبة كان أولى لأن الوصف غرو ينظر معنى قول المصنف وغاريت فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبي عبدة الحامى له عن تقدم غاريت بين الشيتين الخ فان الاول يقتضى أنه بمعنى الموالاة والناسى يقتضى أنه من غرى بالشئ أى أوقع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظره وقول الشارح وتابعه الخ وفيه نظر لأن الجوهري مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غري كما حكاه الشارح عنه بقوله وفى الصحاح الخ بحسب ما رآه ينظر هل العبارة بحسب ما رآه أو ما رواه

جمع رحي من الياسي (وأفقية) جمع قسي من الواوي (من كلام المولدين لان رحي وقف في مقصوران) والرحى الطاحونة مؤنثة والققام مؤنث العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمي (في ليلة من جمادى ذات أندية) * لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر ضرورة وقيل) ليس بضرورة ولا كنه (جمع) بالبناء الفعول (ندى) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجمع (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فأندية على هذا جمع الج-ج (و) هذا القول (يبيده انه لم يسمع نداء جمعاً) ولو سمع لنقل واللازم منتف فباللزم كذلك (ومنها أن يكون مصدراً لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالاً على صوت كالرغاء والغناء) بضم المهملة والمثلثة أولهما وفتح ثانيهما واجتماعهم والغناء صوت ذوات الخف والغناء صوت الشاة من الضأن والمعز (فان نظيره) من الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصحيح (الدوار) بضم الدال وفي آخره راء مهملة زائدة في القاموس فتح الدال قال وهو شبيه لدوران ياخذ في الراس (والزكام) بضم الزاي * القسم (الثالث ان يكون لانظيره) من الصحيح (فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فن المقصور سماعاً الفتي واحد الفتيان والسماع الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجم (العقل) وهو صفة تميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعاً الفتاة كدانة السن والثناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (للفعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذاق ضروردا * مدينقل كالحجى وكالحذا

* (مسئلة) * أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) والى ذلك اشار الناظم بقوله

* وقصر ذى المد اضطراراً لجمع * عليه * (كقوله

لا بد من صنعاً وان طال السفر) * وان تحنى كل عود ودبر

بقصر صنعاً للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احسب ودب والعود يفتح العين المهملة وسكون الواو والمس من الابل ودبر يفتح الدال وكسر الواو وحده من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبور اذا عقر ظهره (وقوله

فهم مثل الناس الذى تعرفونه * (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وأراد ان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل للناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلاً في كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفاء بالعهد ومن حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيماله قياس يوجب مده نحو فعلاء لان فعلاء تانيث أفعـل لا يكون الامدود افلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقشیر

فقلت لوبا كرت مشـمـولة * صقراكاون الفرس الاشقر

فقصر صفراء للضرورة وهى فعلاء أنشأ أفعـل فلماذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعاً للناظم (واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فجازاه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيعننى الذى أغناك عنى * (فلا فقه ريدوم ولا غناء)

فدغنى للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء بـرقه بالمد ووافقه هم ابن ولاد وابن خروف (ومنع البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقدروا الغناء في) هذا البيت مصدر (الغائيت) لانه يقال غائيت غناء كقائمت قتالا (لامصدر الغنيت) غنى كرضيت رضى (وهو تعسف) والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله * والعكس بخلاف يقع *

﴿ هذاباب كيفية التثنية ﴾ (قواه والقاضية) صدق خذ المنقوص عليه نظر الان تاء التانيث لما رثية عليه ينوي بها الانفصال فلا يتنافى كون آخره ياء كما ان فتح الياء قبلها لاجلها لا يتنافى كون التاء ساكنة اضافة (قوله متى ما تلقى الخ) الخطاب في تلقى لعمارة بن زياد وفرد بن حال من الفاعل والمفعول جميعا ويرجوع جواب الشرط (قواه وتستطارا) من استطير الشيء اذا طير وفيه جوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لانهم اتثنية في المعنى لان كل الياء لمار انفة من قبيل فقد صغت قلوبكم باللائية بن أو عائد على الخطاب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطارن أو عائد الى الروانف بمعنى تستطارن هي أو النصب باضمها في تاويل المصدر أى يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كعطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظروا وقد يقال انه بالغين المعجمة المفتوحة والهاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من عطى من الغطاء (قوله كفى) قال الدوشري مصدر الفتى الفتاء يقال فتي بين الفتاء وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح فان قيل الفتوة تدل على ان أصل ألف الفتى واذا قلت قال بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا فاضوا الرجل بقلب الياء واو الاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصاله الواو ونظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتأمل (قوله غير مبدلة) قال السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه وللمجهولة الاصل

﴿ هذاباب كيفية التثنية ﴾

وهي جعل الاسم القابل لمادليل اثنين بزيادة في آخره (الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحيح) وهو ما ليس آخره حرف علة (كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الجميع) وهو ما كان آخره ياء أو واو قبلها ساكون (كظي ودلوا وثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كالقاضي) والقاضية (وهذه الأنواع الثلاثة يجب ان لا تغير) عن حالها (في التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) (وشذفي) تنذبة (ألية) بفتح الهمزة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنتره متى ما تلقى فردين ترجف * روانف اليتيلك وتستطارا

والروانف بالراء النون والفاء أطراف الالية (وقيل) أليان وخصيان ليسا تنذبة اليه وخصية المؤنثين وانما هما تنذبة الى وخصي المذكرين * النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان احدهما ما يجب قلبه لأنه ياء في التثنية) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان تجاوز ألفه ثلاثة أحرف (بان تكون ألفه رابعة) كجبل وجبلان وملهي وملهيان (بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهي به أو خامسة كعطى ومعطيان أو سادسة كمدعي ومدعيان (وشذوه) في تنذبة قهقرى) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلى) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها اثناقل وقيل مشية بثمختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية ان تكون) الالف (ثالثة مبدلة من ياء كفى قال الله تعالى ودخل معه السبعان) بقلب الالف ياء (وشذفي) تنذبة (حى) بكسر الخاء المهملة (حوان بالواو) حكااء الفراء مع ان ألفه مبدلة من ياء تقول حيت المكن حامية والقياس حيان المسئلة (الثالثة ان تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء وهي المجهولة الاصل (وقد أميلت كمتى لو سميت بها قلت في تنذبتا متيان) اما قلب الالف في الجمع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثني بالمفرد عند الاضافة وأما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبما حمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وأنت لو نثيت فعلا مازاد على الثلاثة لقلت الالف الى

وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح فان قيل الفتوة تدل على ان أصل ألف الفتى واذا قلت قال بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا فاضوا الرجل بقلب الياء واو الاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصاله الواو ونظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتأمل (قوله غير مبدلة) قال السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه وللمجهولة الاصل

وهي التي في اسم لا يعلم أصله نحو ذواللهو واذا لم يكن ان تكون الالف في الاسماء أصلية بل هي امامة منقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة لا يعلم عين المنقلب عنه اذا تقرر هذا فقول الشارح وهي المجهولة الاصل افتصار على احد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا الاسيما وليس في أمثلة الموضع ما يصلح للتمثيل بها هو من أمثلة الاصلية ثم رأيت ما عله هو الحامل للشارح رحمه الله على الافتصار على المجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناظم والجماد الخ بما حاصله ان اطلاق الجماد على الحرف وشبهه ان كان قبل النسيمة فصحيح في نفسه لكن لا يصح تنذبة حينئذ اذا التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تنذبتة لكن لا يصح اطلاق الجماد عليه باجماع النحاة ما عداه لا طباقهم على ان الجماد اذا سمي به صار متصرفا فان كان على حرفين لم يكن وقد صار بعد النسيمة بمنزلة يدوم ثلاثي الاصل مخذوف الآخر ولذلك يرد في التصريف والتكسير ونحوه ما وان كان في آخره ألف كمتى صارت بعد النسيمة غير أصلية مبدلة من واو حسب ما يعطيه الدليل فالاصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء معهما فالجواب الياء على اللامات اغلب من الواو كما صرح به س وغيره فكثيرتها مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واو امع عدم ٢٩٥ الامالة وان كانت الياء اغلب على

الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل وأما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فدرت الياء في التثنية والى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله آخره مقصور يثنى اجعلها * ان كان عن ثلاثة مرتبها كذا الذي الياء أصله نحو الفتى * والحمد الذي أميل كتي (و) النوع (الثاني) من نوع المقصور (ما يجب قلب ألفه واو او ذلك في مسئلتين احدهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة في المن) بالتشديد (الذي يوزن به قال) الشاعر وقد أعددت لهذا عندى * (عصافى رأسها من واحد وشذوقهم في) تثنية (وضار ضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسئلتين (أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء (ولم تمل نحو لها واذا تقول اذا سميت بهما ثم تثنيتهم الدوان واذا وان) وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واو لان التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله في غير ذات قلب واو الالف * وأولها ما كان قبل قد ألف (و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) في تثنيتهم (قرا آن ووضا آن) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واو الى ذلك أشار الناظم بقوله وغير مذكور صحح (واقراء الناسك والوضاء الوضى الوجه) ماخوذان من قرأ ووضوا وانما لم تقلب الهمزة فيهما ما لقتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرهما النوع (الثاني) ما يجب تغيير همزته بقلها واو او هو ما همزته بدل من ألف التانيث كحمراء) عند الجمهور (وجمران) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كقولنا ثلاث ألغات واخير قلبها واو البعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بمطابق الاجود أن يقال انما قلبت واو اجل على النسب لان التثنية وجعي التصحيح والنسب تجري مجرى واحد اذ قاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله * وما كحمراء واو نديا * (وزعم السيرافي انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واو ان ليس بينهما الالف فقول في عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التي لا تبصر الا لا تبصر نهارا (عشوا آن بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واو (وشد) عند الفريقيين (جران بقلب الهمزة ياءو) شذ (فرضان) في تثنية قرفضاء بضم القاف وسكون الراء بضم الفاء بعده اصاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى الضياء ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من الحرم قاله في القاموس (بحذف الالف والهمزة معا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما شذ على نقل قصر * النوع (الثالث ما يترجع فيه التصحيح) وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واو (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساء وحياء) بالحاء المهملة والياء المشددة التثنية (أصلهما كساو وحياى) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطر فهما أثر ألف زائدة وانما يرجع التصحيح لان فيه اقرار اللحن على صورته الاصلية بخلاف

اللغات لانه لدس شيء من بنات الياء تلزم ألفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما أصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتمسواهم عدم الامالة في هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما لموافقا لعدم الامالة (قوله وحياء) قال الدونشوى هو بالمدة غير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بأنه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حي الرجل نقصت حياته كنسي اذا اعتل نساء وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة تنقص حياته وتضعف كذا قرره الزنجشوى وعكس الواحدى ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اه من شرح البرماوى على البخارى وقال العيني وحقيقته أى الحياة خلق يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق ونحوه

وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اه وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعريفة الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بأنه فرد من أفراد مطلق الحياء الذي عرفه بما سبق فان الرؤية ليست من الاخلاق

فليتأمل ذلك (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) (قوله مما يؤوله أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغني عن ربه الله أنظر هل ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أولية وليست منقلبة عن شيء نحو في الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى وإذا حوَّره (قوله والأصل فيها القاضيون الخ) اقتصر على الأعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجرح الأصل القاضين الأولى بـاء المنقوص والثانية بـاء الأعراب فما قبل بـاء المنقوص مكسور لمناسبة الياء فلا ضم هناك فتقول فيه حذف كسرة الياء للثقل ثم بـاء المنقوص لالتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الأعجمي غير مشتق وقول ٢٩٦ مكي أنه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف

ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيمويه وزنه مفعول وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج سيمويه بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخر ورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتانيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جـوز فعلى في الأبنية كما صار إليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للأحق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين أن كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون

ورداً على السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيمويه وزنه مفعول وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج سيمويه بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخر ورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتانيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جـوز فعلى في الأبنية كما صار إليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للأحق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين أن كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون

بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما موسى التي يحلق بها جمع الشعر فعربية ثم قيل إنها مشتقة من أسوت الشيء أصله واو وقيل مؤسب بالهمزة فأبدلت الهمزة واو وقيل من أوسيت حلقبت وهذا أشهر والأصل لواؤه على هذا في الهمزة والمشهور تانيثها وقيل هو مذكرو وزنها على الباعث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت بها أو لم تسم إلا إذا ثبت فعلا لا يصرف في النكرة والله أعلم فليتأمل مع كلام الشارح (قوله إلى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول إلى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني أوسرياني وجهه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومم رت بالعيسين ورأييت العيسين وقال أيضا أجاز الكوفيون

والاخذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا
والفتحة أبق مشعر بالماحذف * وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة فاجازوا في

بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما موسى التي يحلق بها جمع الشعر فعربية ثم قيل إنها مشتقة من أسوت الشيء أصله واو وقيل مؤسب بالهمزة فأبدلت الهمزة واو وقيل من أوسيت حلقبت وهذا أشهر والأصل لواؤه على هذا في الهمزة والمشهور تانيثها وقيل هو مذكرو وزنها على الباعث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت بها أو لم تسم إلا إذا ثبت فعلا لا يصرف في النكرة والله أعلم فليتأمل مع كلام الشارح (قوله إلى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول إلى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني أوسرياني وجهه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومم رت بالعيسين ورأييت العيسين وقال أيضا أجاز الكوفيون

ضم السين قبل الواو وكسر هاء قبل الياء لم يحجزه البصريون قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غير هاء والنسبة اليه عيسوي بقلب الالف واوا وان شئت حذفها فقلت عيسى وموسى اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارة لاتوفي بالمقصود بالاعناية وحق العبارة أن يقول ان قلنا ان ألفه زائدة حاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الانحاق) الموافق لما سبق ٢٩٧ في عبارة المصنف وللواقع ان

يقول من حرف الانحاق لان الهمزة في علباء بدل من ياء والاصل علباي لامن الالف

(هذاباب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

(قوله الاما ختم بقاء

التانيث) أي أو ما أشبهها

كتاء بذت وأخت فانها

ليست للتانيث فكان

القياس اثباتها في الجمع

وأن يقال بذتان وأختان

لان التاء فيهما كتاء

ملاكون من جهة سكون

ما قبلها في ابن جني في سمر

الصناعة وليست التاء

فيهما بعلامة تانيث

لسكون ما قبلها كما نص

عليه سيبويه في باب

ما لا ينصرف وان وقع له في

موضع آخر تجوز في اللفظ

فقال انه للتانيث ووجه

تجوزها انه لما كانت التاء

لا تبدل من الواو فيهما

الامع المؤنث صارتا كأنهما

علامتا تانيث وعلامة

التانيث في بذت وأخت

الصيغة أي بناؤهما على

فعل وفعل وأصلهما

فعل وابدال الواو فيهما

جمع موسي موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعول وألفه أصلية من أو سبت رأسه اذا حلقته بالموسي والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقته واتفق الجميع على ابقاء الفتح فيهما ألفه منقلبة من أصل باء أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفي التنزيل وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الأعليون والمصطفين تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلوا والصغوة وانفتح ما قبلهما فلبا ألفين ثم حذفوا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما ما دل على عليهما (و يعطى الممدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التانيث ومن جواز الامر بن فيما همزته بدل من ألف الانحاق أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقرأ وصفين لمذكر (وضاؤن) وقرأؤن (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لاصالتها (و) تقول (في) جمع (جرعاء علم المذكر) عاقل (جرأون بالواو) لان همزته بدل من ألف التانيث واحترز بقوله علما لان جرعاء صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين) عاقلان فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واو لانها في علباء للانحاق بقرطاس وفي كساء بدل من أصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذاباب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ماسلم في التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول في جمع هند) علم المؤنث (هندات) بزيادة ألف وقاء (كما تقول في تثنيته اهندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما (الاما ختم بقاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع) بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول في جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمات لمامر (و) تقول (في تثنيتهما مسلماتان) باثبات التاء ولا تقول مسلمان بخذفها للالباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير في التثنية تقول) في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة (جلبليات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالمدودة (صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما جلبليات بالياء) (صحراوان) بالواو وانما قبلوا المقصورة بياء لانهم لا يجمعون بين ألفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قبلوا الممدودة واو لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث ألفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واو لان الياء قرينة من الالف فلو قلبت بياء لادى الى اجتماع ثلاث ألفات (واذا كان ما قبل التاء) الدالة على التانيث في المفرد (حرف علة أجريت عليه) أي على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخر في أصل الرضع) قبل مجيء تاء التانيث (فتقول في) جمع (نحو طيبة وغزوة ظبيات وغزوات سلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألفا لسكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع (نحو مصطفاة وفتاة) بالفاء

(٣٨ تصریح فی) لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث ولشبهه التاء فيهما بقاء التانيث حذف في الجمع لكن ردت اللام في أخوات كذوات دون بنات لكثرة تظهر بالتأمل وسياتي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والسط (قوله لئلا يجمع بين علامتي تانيث) هذا يدل على ان التاء في الجمع للتانيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كجماعات واصطبلات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مسابغة ظاهرة ولو قال لان التاء يدل بها على التانيث لكان حسنا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء) فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولز يادتها على
الثلث في مصطفات لانها من الصفة (قال الله تعالى ولا تكرر هو افتاتكم) على الباء (و) تقول (في)
جمع (نحو فتاة) بالالف والنون وهى الرفع والخفية (فتوات بالواو) ردا الى أصلها لانها ثالثة (و) تقول
(في) جمع (نحو نساء) بفتح النون والياء الموحدة بعدها ألف زائدة فهززة بدل من واو قال الجوهري
النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد النادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة
بعدها همزة فتاء ثابته الصوت الحني اه وفيه نظر (نبات) باقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واو الماسر
من ان ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو نباء بفتح الموحدة وتشديد
النون مؤنث بناء بنا آت ونبايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى (و) تقول (في) جمع (نحو
قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهى الناسكة (قراآت بالهمزة لا غير) ماسر من ان الهمزة الاصلية يجب
سلامتها الى ذلك أشار الناطم بقوله * وان جمعه بقاء وألف *

شبه اجتماع ثلاث ألغات
لكان أولى (قوله وفيه
نظر) وجهه ان ذلك على
ضبط الشيخ عبد القادر
لا يناسب قول المتن بعد
ذلك بناآت ونباوات
وكان يقال عليه بنات لا غير

* (فصل) *

(قوله كان المجموع)
مراده بالمجموع الذى يراد
جمعه كما هو ظاهر فليتم
(قوله الفتح ولا سكان)
ينظر هل الاكثر الاسكان
أو الفتح يختص بالعلاء
قد يقال ان جمع السلامة
يكون لمؤنث نحو فارات
وهو غير مختص بالعلاء
فكلامه مشكل الا ان
يكون مراده المذكور (قوله
على احدى اللغات
الثلث) عبارة الصحاح
المجرو بكسر الجيم وضمة
ولد الكاب والسباع
والجمع أجروا وجمع
المجرأ أجريه والمجرأ والمجر
والصغير من القثاء وفي
الحديث أفى النبي صلى
الله عليه وسلم باجر زعباه

فالالف اقلب قلبها فى التثنية * وتأذى التا الزمن تنجيه
* (فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغها فان كانت فاقوه
مفتوحة لزم فتح عينه) * اتباع الفتح فيه سواء فى ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما
مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو سجد ودعد) علم امرأة (تقول) فى جمعها بالالف والتاء (سجدات
ودعدات) بفتح عينهم (قال الله تعالى كذلك يريد الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع
حسرة يسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو والعرجى

(بالله يا طبيبات القاع قلن لنا) * ليلاى منيكن أم ليلى من البشر
بفتح الباء الموحدة جمع ظلية يسكونها والقاع المستوى من الارض ليلاى بالاضافة الى ياء المتكلم
مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنيكن خبر المبتدأ وعدل من الاضمار الى التصريح
باسمها ثانيا لا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو اعراى من بنى عذرة
(وجلت زفرات الضحى فاطقتها) * ومالى بزفرات العشى يدان

يسكن الفاء من زفرات فى الموضع عين (فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد
والتذكير كقوله * يا عمرو يا ابن لا كريم نسبيا) يسكون السين واذا فعلوا ذلك فى الافراد فى الجمع
أولى والزفرات من زفر يزفر اذا خرج نفسا بانيين وانما أضاف الزفرات الى وقتى الضحى والعشى لان
من عادة المتيم ان يقوى به الهيام فى هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة
(مضموم الفاء نحو خطوة وجل) بالجمع علم امرأة (أو مكسورة هاء نحو كسرة وهند جازلك فى عينه الفتح
والاسكان مطلقا) عن القيد الآتى (والاتباع) كحركة الفاء (ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء
كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهى الصورة من العاج (وزبية) بالزاي والياء الموحدة
والياء المثناة تحت وهى حفرة الاسد فيقال فى جمعها دميات وزبيات بفتح عينهما واسكنها واذا
فتحت لم تقاب الياء الفاتحة لانياتى ساكنا وامتناع الاتباع فيهما الثقل الياء بعد الضمة (ولامكسورة
واللام واو كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر
الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجمع فلا يقال فى جمعها ذروات ورشوات
بكسر عينهما اتباعا لفائهما الثقل الواو بعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شذروات بالكسر)
فى الراء اتباعا لاجيم جمع جررة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الاثنى من
ولد الكاب والسبع والصغيرة من القثاء الى ذلك أشار الناطم بقوله والسالم العين الابيات الاربعة
(ويمنع التغيير) فى العين (فى خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

زينبات وسعدات لانهم اربع ايمان لا ثلاثيان) * النوع (الثاني) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالاضاد والحاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة (وعجلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عجلة وهي النامية الخلق (لانهم ما وصفان لاسمان وشذ كهلات بالفتح) في الما جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقها الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحة (خلافا للقطرب) * النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (وغرات) بكسر الميم (لانهن محركات الوسط) ومفردهن شجرة وسمرة وتمرقة بالنون أثنى النمر (نعم يجوز الاسكان تخفيفا) في نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (وغرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان (جائزا) تخفيفا (في المفرد) نحو سمرقة باسكان الميم فاستحب مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم تجسدا) له (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع * النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواوى (وبيضات) من الياء مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو وذلك) بالفتح ولم تستقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) الهذلي في مدح جملة (أخو بيضات رائح متأوب) * رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظلم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الراح هو الذهاب والمتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتجريكهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة ودومة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتح في جميع الباب فانه في المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح في غيرات جمع غير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهي الابل التي تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ في القياس لانه) مؤنث بدليل وما فصلت العبر فهو (كبيعة وبيعات فحقه الاسكان) واختلف الناس في غيرات اختلافًا كثيرا وحاله هل هي بكسرة فتحة أو بفتح تحتين على قولين الأول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم غير بكسرة أصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعبر أي تذهب وتجيء وقيل غير بكسرة منقلبة عن ضخمة جمع تكسير لعبر بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحجير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه أي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف أو القدم فقيه لانه اذ لك مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شيء شين منفصلين في الانسان ثونان كاليسدن والرجلين * النوع (الخامس) فاقد عدم الادغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء للهبة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تفسر العين عن سكونها (لادغام عينه فلو حركت انفك ادغامه فكان يثقل) فتقوت (فائدة الادغام) * (هذا باب جمع التكسير) *

ويفارق جمع السلامة في أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرف بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لفظا (هو ما تغير فيه هيعة الواحد ما بزيادة) ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير)
(قوله ان جمع السلامة مختص بالعلاء) قديقال
ان جمع السلامة يكون مؤنث وهو غير مختص بالعلاء نحو فارات في كلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر اه وأقول كون مراده المذكر متعين لاشبهته فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق الا فيه وبه تعرف ما في كلام الدونشري الا في (قوله ولا يسلم في التكسير) قال الدونشري قديقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظر لانه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالحروف) قال الدونشري هذا اذا كان جمع مذكرا اذا كان جمع السلامة مؤنث فانه يعرب بالحركات لا بالحروف ع-لى ان جمع المذكر السالم يقول بعضهم اعرابه بالحركات (قوله ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدونشري قديقال انه يؤنث اذا أسند الى جمع المؤنث السالم

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبها قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخل صنوان وينظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا ٣٠٠ (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلاً (قوله كتحمة) التاء في تحمة بمبدلة من الواو وأصلها

ونجة والوخامة الثقل ويقال كلا وخيم وفي كلامهم البغي مرتعة وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعنفق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتأخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تريده (قوله كرجل ورجل) في نسخة كرجل ورجل (قوله لان صنوان) كان الاولى تنوينه ونقص به لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال انها موضوعة للعدد لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي هذا وجوع القلة كما ذكر أربعة هي جوع تكسير ذكرها المصنف ومنها أيضا جوع السلامة قال الدوشري وقد جمعها بعضهم في قوله بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلية يعرف الادنى من العدد وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزدأ أقول ذكر العلامة

(وصنوان) لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فالواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتحمة) بضم التاء وفتح الحاء المعجمة للفراد (وتخم) لجمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للفراد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين لجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجل) أو بنقص وتبديل شكل كرجل (ورسل) أو بهن (أو بنقص) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلاما نازيدا في آخره ألف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم بعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعتبرص بانه لا تحذف يرفيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجب ان يلاحظ به نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الا في والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديرى فاللفظي ما تقدم له والتقديرى نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخوته جوع تكسير فيقدر في فلك زوال ضمة الواحد وتبديله باضمة مشددة مرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبذن وكذا القول في اخواته والباء ثلث على ذلك انهم قالوا في تشيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترط فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذا ان جنب وهو لا جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (والتغيير اللفظي) له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في الغيبة ولوقال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما السكان أولى (وهي أفعال) بضم العين (كأكل) جمع كلب (وأفعال كرجل) بالجمع جمع رجل (وأفعلة) بكسر العين (كأجرة) جمع حمار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصدية) جمع صبي وخضت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو كلب واجيما وأحيمرة وصدية بخلاف غيرها من الجوع فانها ترد الى واحد في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليه أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جوع قلة

وليس من جوع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كعرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلا للفراد (وثلاثة وعشرون) موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسبأتي قريبا (وقد يستغني ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعها أو استعمل لا تنكلا على القرينة قوله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا وليكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر أه فالاول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الأعناق وأفئدتهم هو أفاضل استغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعها وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيمتعني

العلاني ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من نحاة اشبيلية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان بعض جوع القلة للعشرة فسادونها لا ينافي تصريح أئمة الاصول بانها من صبيغ العموم لان كلام النحاة كما قال أمام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام بطلمب من الاصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مساهمة ظاهرة فليتامل

(قوله كرجال) في ألفية ابن معطى ان رجلا يجمع على رجالة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فعله بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسر واعليه الاسماء واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معطى ان من جوع التكسير فعولة وفعالة فالاول جمع واعليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفعل وفولة وخولة وخيطة وخيوطه وجمعوا على الثاني فعلا بفتح حتين نحو رجل وجمال وجرو وجارة قال بعض شارحي كلامه وهذا ان أعني فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تاء التانيث لتأكيد الجمع (قوله أو اعتلست بالياء) أى سواء ٣٠١ بقيت كما مثل أو حذفت كما في يدلان

يدافع فعل والادل يدى
والمنقوص الذى لم يكمل
بالهاء ترد اليه محذوفة ثم
يجمع على قياس نظيره
(ق-وا-ولا لامه مماثلة
لعينه) هذا الشرط نقله
المصنف في الحواشى عن
المعرب قال لكنه بعد ذلك
قال ان فعلا المضاعف

يجمع في القلة على أفعال
كاصكك وفي الكثير على
فعال وفعل كصكوك
وصكك فثبت ان ذلك
ليس بشرط (ق-وا-وجرو
الخ) قال لدنوشرى ظاهره
بل سمي بجمعه بفتح أوله
والذى رأيت في فصيح
ثعلبان جروا بكسر أوله
ذكره في باب المكسور أوله
قال الشارح المرزوق

وهو ولد كل سبع والجمع
أجروا اه فليتامل
اه وأقول هذا عجيب
فقد مر في يما في كلام
الشارح ان جروا بتشليلت
الجمجمة وظاهر ان الجرد من
تاء التانيث كذلك (قوله
وشذا عين) مثله في

بعض أبنية المكشورة عن بناء القلة وضعاء واستعمالا كما على القرينة فالاول (كرجال) جمع رجل
بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسما الطائر تقول
خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس
منه) أى من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة (مماثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفات
وهى الصخرة المساء صفي) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) في جمع قلتها (أصفاء حكا
الجوهري وغيره) بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنهم استغنيت ببناء الكثرة
عنه كقوله تعالى يتر بصن بانفسهن ثلاثة قروء ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله
صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة أيام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وبعض ذى بكثرة وضعاء في * كارجل والعكس جاء كما صفي

البناء (الاول من أبنية القلة أفعال بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما المجمع بشرط (أحدهما فعل)
بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لصفة (صحيح العين) لامعتلها (سواء صحت لاه أم اعتلت
بالياء أم بالواو) وليست فاء واوا كعدول الهمزة عن كرف وذلك (نحو كلب) وأ كلب (وظي)
وأظب (وجرو) وأجروا أصلهما اظبي وأجره بضم الياء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو في أجروا
وحذفت الياء الأصلية في اظبي والمنقلة في أجروا على حذف الحذف في قاض وغاز (بخلاف نحو ضم) فلا
يجمع على أفعال (فأبه صفة وإنما قالوا اعبد) جمع عدم انه صفة (لغلبة الاسمية) قال ابن مالك (وبخلاف
نحو سوط وبيت) فلا يجمعان على أفعال (الاعتلال العين) بالواو في الاول والياء في الثاني (وشذ قياسا)
لاسماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ قياسا وسماعا أثوب) جمع
ثوب (وأسياف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أوجيد بن ثور على خاف
(لكل دهر قد لبست أثوبا) * حتى اكنسى الرأس قناعا أشيبا

والقياس أثوبا أو ثيابا (وقال) آخر

(كانهم أسياف بيض يمانية) * غضب مضاربها باق بها الاثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض ومانية نسبة الى ميان وعضب قاطع
والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو ثبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والتاء المثلثة أثر الجرح
يبقى بعد البرء قال العين وشذا وجه جمع وجه لان فاء واو وشذا كف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه يحفظ
في أفعال ثمانية أوزان فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمه وصفة كشدة
وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضاع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضم ثنتين كعنق وفعل
بفتح حتين كجبل وفعله بفتح حتين كأ كقوف فعل بفتح فضة كضبع ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء وثلاثة

الشذوذ قوس وقوس وينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط أو لا وشذا أيضا أنيب جمع ناب (قوله وشذا قياسا وسماعا أثوب) فان قلت
كيف يكون أثوب وأسياف شاذ اسماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شذوذه سماعا وأما المنافي
فوجوده في غير الشعر لاسيما مع مخالفتها للقاعدة المشهورة وهى ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فليتامل (قوله
والاثر الخ) الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ومن مثل قتل ركن وأركن
وحكى أبضا غصن وأغصن ومن مثل جبل زمن قال * هل الازمن اللاتي مضين رواجع * وقياسه ان يجمع على ازمان

(قوله ألف أوياء) قال السبأطي لا يخفى ان الواو كذلك كعمود اذا سمى به أنشئ والتقيد بهذين أخذ الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخص فلا وجه للتقيد ٢٠٣ (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاء عجز وأعجاز ورجل جمع على رجا وسبع على سباع

ولم يجمع على افعال ومثل
عنب وأعصاب ضاع
واضلاع ومعى وامعاء
ومثل غرو وأغمار كبـد
واكبادونفـذ وأنفـذ
ووعـل وأوعـل (قوله نحو
جل) مثل جمل وأجمال
جبل واجبال وأسود وآساد
وباع وأبواع وناب وأنياب
ورجاء وأرجاء والرجا
الناحية (قوله وجل)
بالحاء المهملة مثل جل
واجمال وبشرو آبار وريح
وأرياح وجسد وأجساد
(قائدة) قال الاخفش
من جموع التكسير فعيل
جمعا الفعل كعبد وعبيد
ولفـعل بكسر وسكون
كضرس وضريس وهو
اسم جمع عند سيمويه
كالجمال والماقر وشي
ابن معطى على انه جمع
تفسير فقال
ثم فعيل كالعبيد قيسوا
قالوا الكليب وكذا الضريس
(قوله وابل) ومثل ابل
وآبار أطل وأطال والاطل
الخاصرة (قوله وتغل)
مثل قفل وأفقال جنـد
واجناد وخف واخفاف
وعود وأعد وادغـول
وأغوال ومدى لم يـكـيال
وامداء ومثل عنق وأعناق
أذن وأذان وطنب وأطناب
وسمع طنبه وينظر مامعنى

في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء الاغلب بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه
فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعل (الرابع المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره
مدة) ألف أوياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنشئ الجدى (و) المكسور نحو (ذراع)
بالذال المعجمة (و) المضموه نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها أعنق
ه أذرع وأعقب وأيمن (وشذ) أفعل (في نحو) مكان (وشهاب وغراب) وجمين (من المذكر) فخرج
بالرابعي نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطر دعند سيمويه وخرج بالثانيث نحو حمار وعمود وغيف وبلا
علامة نحو سحابة ورسالة ومدة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صرح عينا أفعل * وللرابعي اسما ايضا يجعل
ان كان كالعناق والذراع في * مدوتانيث وعدا الحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (افعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق افعل) السابق (امالانه على
فعل) يفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسيف (وثوب)
وأثواب (أولانه على غير فعل) يفتح الفاء وسكون العين فيثمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو
جل ونحو عضدو) ثلاثة مع كسر هاء نحو (جل وعنب وابل) اثنان مع ضم الفاء نحو (قفل وعنق)
فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضادوا جمال بالحاء المهملة واعناب وأبال بابدال الهمزة الثانية ألفا
واقفال واعناق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما فعل فيه مطرد * من انثلاثي اسما بافعال برد

(ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني أن يحى) جمعه (على فعـلان) بكسر أوله وسكون ثانيه
(كصرد) بالصاد والراء المهملة ين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قـيل وهو أول طائر صام لله
(رجز) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونغر) بالنون والغين المعجمة والراء
المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المنساقير (وخرز) بفتح الخاء معجمة وزاين
معجمة تن قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه أشار الناظم
بقوله

وغالبا أغناهم فعـلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو اجمال) جمع جل
بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والحاء المعجمة وأخبار جمع خبر بالحاء
المهملة والباء الموحدة (وازاناد) جمع زناد بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقـدح
به النار والزندة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الاحمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بانفتح لما
في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالجوهرين يحمل النخل قاله القراء وقال تعالى اتخذوا أخبارهم
(وقال الخطيب) بضم الحاء وفتح الطاء المهملة تن وفي آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء
وهي الضرطة والحطاة أيضا المعرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعه بالارض واختلج في تلقيه بذلك
فقليل لقصره وقيل لانه شرط في يوم بين قوم فقليل له ما هذا فقل حطية وقيل لانه كان محطوه الرجل
والرجل المحطوه هي التي لا أخص لها واسم جـرول بن أوس ويكنى أبامليكة قاله ابن السيد

(سأذا تقول لأفراخ بذى مرخ) * زعب الحواصل لاما ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه ياه وأراد بالافراخ بالحاء المعجمة

طنب (قوله نحو ارطاب) شمل قوله نحو ارطاب أربع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله الاولاد
لهجوه ياه) فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تنقيف اللسان وتلقيح الجنسان أن عمر حبسه لأجل ببت قاله في الزرقان بن بدر وهو

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي يريد أن تاكل اللابس وقال له الامام عمر يا حيث لا شغل لك
عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعد * ألقيت كاسهم في قعر مظلمة * فاغفر عليك سلام الله يا عمر فرق له
عمر رضي الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حرو وقوله لامة ولا شجر مع ان ذي مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به لذكركه
في مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعر الخ) يخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين

الزغب أول ما ينبت من
الريش وليست الشعرات
الصفرة على ريش الفرخ
كما هو ظاهره فليعلم
وان قلنا بحسب الظاهر
لان الشعرات الصفرة هي

أول ما ينبت من الريش
الآن قوله على ريش
الفرخ غير واضح وقال
بعضهم الزغب الريش
الاصفر (قوله فحوظ عام)

مثل طعام وأطعمة فذل
وأقذلة وهو مؤخر الرأس
وجواب وأجوبة وفدان
وأفدنة وزمان وأزمنة
وندر غزال وأغزلة (قوله

نحو جارا الخ) مثل جارا
وأجرة لسان وألسنة في
لغة من ذكره ومن أنشأ
قال لسان وألسن واحترز
عنه الموضع بقوله مذكر

(قوله نحو غراب الخ)
مثل غراب وأغربة
حوار وحوارة وسمع
نجد وأنجد ورحى
وأرحية وجاء فعال على

فعلة قليلا كغلام وغلمة
(قوله والترم بناء أفعلة
الخ) وانما الترم أفعلة
في فعال وفعال المذكرين
لثلاثين حرفا من جنس

الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أو فرخ أو فرخ وسمخ الميم والراء وبالحاء المعجمة
واد كثير الشجر قرب من فذلك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات
الصفرة على ريش الفرخ والحوصل جمع حوصلة الطير أراد ما قولك في اولاد صغار جد الاماء عندهم
ولاشجر اذا شاكوا اليك حالهم (وقال آخر) وهو الاعشى
وجدت اذا أصلا حواخيرهم * (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على ازناد وقياسه ازند وسمع أيضا فعل وأفعال في شكل وسمع ولفظ ومحظ ومحل ورأى
ورأوه أصل اللحين وسطل وجفن ولحن ونجد وفردو جلد وألف وأنف وتلج وليس منه أفنان من
قوله تعالى ذواتا أفنان انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس
كصل وصكوك البناء (الثالث) من أبذية النلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذكر رباعي

بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل) المحرف (الآخر) سواء كان مفتوحا أو مكسورا أم مضموما
فالالف مع فتح القاء (فحوظ عام) مع كسر هاء نحو (جارو) مع ضمها نحو (غرابو) الياء نحو
(رغيفو) الواو نحو (عمود) فتقول في جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وجماد وأجرة وجراب وأغربة
و رغيف وأرغفة وعمود وعمود وعمود وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقلوه قاله المهلبا ذى ووقع في

الصالح انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله أنهر والصواب أنهره كما في المحكم لان النهار
مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي عمد * نالت أفعلة عنهم اطرد
(والترزم) بناء أفعلة (في فعال) بالفتح وفعال بالكسر (حال كونهما) مضعفي اللام أو معتليا فالاول (وهو
مضاعف اللام) وأراد بضعفها عما نلتها العين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولا منه من جنس واحد

(كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مشتاين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد متاع
البيت وفي الحديث لا يؤخذ منه كم هشر البتات (وزيام) بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد
في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقديس هي المقود زماما وزيام الفعل ما يشد فيه الشسع
والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول في جمع ببتات

أبتة وفي جمع زمام أزمة والاصل ابنته وأزمة فالتقى مثلاً فننت حركة أو لهما الى السا كن قبلهما ثم
أدغم أحد المثلين في الآخر (والثاني) وهو معتل اللام ما كان لامه واو أو ياء (كقبا) بفتح القاف والباء
الموحدة (واناء) بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على أفعلة أقبية وأنية بالف بعد الهمزة والاصل
أأنية بضمزتين مفتوحة فسا كنة أبدلت السا كنة ألقام من جنس حر كة ما قبلها واليه أشار الناظم بقوله
وأزمنه في فعال أو فعال * مصاحي تضعيف أو اعلال

ويحفظ أفعلة في شحيس ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهو مصدروعي السقاء اذا انخرق
وسدوسد بالسنتين المهملة فتجا وض ما كل بناء سديه موضع قدح ووقن وخال وباب وقفوا جائز بالجمع
والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وطين بالطاء المشالة بمعنى متهم ونضيضة فنون
وضادين معجمتين المطر القليل وعي بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بكسر

واحد من غير ادغام لو قيل ابنت فجمع على افعال وهو مستنقل وأما المعتل اللام فلثلاثين الى ما ليس بوجود في اللغة وهو أن يكون
في آخر الاسم واولها ضمة نحو كسوان لم تغره وان أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين اذا لقيه بعد هاء ساكن
كالتمون فلا يجمع على فعل بضمه ما ذكرناه (قوله وزمام) مثل زمام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل في عروقي الجواهر
وعنان وأعنة وذباب وأذبة (قوله كقبا) ومثل قبا وأقبية كقبا أو كسبية وسقبا أو سقية ورشبا أو رشية قال الشاعر

اضطراب القوم اضطراب الارشيه (قوله مع انه ازائدة) قال الدوشري مرود في خوان فانه رباعي فهو كحماره وأجره وهو ما يجد عليه الطعام ومثله صوان واصونة ٣٠٤ هـ وفيه نظر في شروح النسب هيل ان حوانا بشديد الواو اسم لربيع الاول فهو زائد على أربعة

(تنبيه) سمع جار وجيرة وقاع وقبعة وفي التنزيل كسر اب بقية (قوله ولادة) قال بعضهم مسئلة ولادة القول فيه - انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثرة فلا ينكر ان يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على أخوة في العدد القليل وفي الكثير على فعلة لان تعالى يوما يجعل الزدان شيما كاخوان في قوله تعالى اخوانا على سرروا ماله قصه - در في الاصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا لدون بالواو والنون اه (قوله نحو صي) يدخل فيه على وصفه فافيه جمع على عليه بكسر أوله وسكون ثانيه يقولون فلان من عالية الناس أي - من رؤسائهم وكبرائهم والعامية تقول من عليتهم تشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم ان ذلك لغة والصواب الاول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين أو معتاه بالواو سادت ضمته وما عينه واو قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيا في كلام

الحجيم وتشديد الراء المهملة وعمل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فالماشحيح ونجى وظنين وعى فقاروا فيها الشحة وأنحية وأظنة وعية مع انها صفات اما عقاب فقالوا فيه أعقبه مع انه مؤنث واما نجدوهى وسدود قدح وخن وخال وقفوا باب وجرة فة الواو فيها أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأوبة وأنفية وأجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فة لولا فيها أرة ضة واخونة وانضضة مع انها زائدة على أربعة أحرف واما عيل فة الواو فيه اعولة مع خلوها من مدة قبل آخره واما جائز وناحية فة الواو فيها ما يجوز فة وأنحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من أبذية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه) لم يطر في شيء من الابذية بل (هو محفوظ) في ستة أوزان فعل بفتح حين (نحو ولد وقي) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيع ونور و) فعل بكسر أوله وفتح ثانيه (نحو ثنى) بكسر الداء المثناة وفتح النون والقصر كعدى حكاء الفارسي وهو الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا تثنى في الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين والثنى أيضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم المثناة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم أوله (نحو غلام و) فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو صي وخصي) وجليل فقول في جمعها على فعلة ولادة وفقية وشيخة وثيرة وثنية وغرلة وغامة وصدية وخصية وجلة والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعله جعابنقل يدري (ولعدم اطرا ده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الاول) من أبذية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه (وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجر داسا كن الوسط (وهو جمع لشئين أحدهما فعل مقابل فعلاء) بالمد (كاجر) وأبيض (أو ممتنعة بامتة لها) أي فعلاء (لما منع خلتى نحو أكر) لعظيم الكثرة بفتح الكاف وهى حشقة الذكر (وآدر) بفتح الهمة المدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمة وسكون الدال وهى الخصية الممتنعة (بخلق نحو آلى) بمد الهمة (لكبير الالية) والاصل آلى بهمزتين مفتوحة فسا كنة قلبت السا كنة ألفا كدم (فان المانع من ألياء) بفتح الهمة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوبة بياء مثناة تحت ثمانية (تخاف الاستعمال) فاتهم - قالوا في المذكر آلى على وزن افعال ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن فعلاء (والثاني) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة افعال كهمراء) وبيضاء (أو ممتنعة مقابلة لها) أي لا فعل (لما منع خلتى كبقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرق وهو انسداد الفرج بالجم (وعفلاء بالعين) المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجمع في قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلق نحو عجزاء) بالحجم والزاي (الكبيرة العجز) فان المانع من أعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال آلى ولانساء عجز الا اذا سمع فليحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن عقيل في شرحهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطر في هذا النوع كاطرا ده في أجرة وجره وبادكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز وهو على أشهر اللغات وقد حكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال آلى ونساء آلى ورجل عجز ونساء عجز وتقول في جمع نحو أبيض بيض بكسر الاول تحيى جالعين ثلاثين قبل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أجرة وجره * البناء (الثاني) من ابذية الكثرة (فعل بضم حين) وهو تدرج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك

الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشيئين) لم يذ كر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال لانهما المصنف في الحواشي يحفظ في سقف وورد صفة لفرس وغير ذلك مما بيناه في حواشي الالفية (قوله بضم حين) أي في الاصل أو في الحال فالاول ككتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

استئنه الا للضمه على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال * وفي الاكف اللامعات سور * وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين المحمودة تكون في متاع الغدان بضم الغاء على وزن فعال ويجوز العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لثلاثة لمب الياء او (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي متحبيبة الى زوجها وعرب بضم أوله وثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله في اسم) اخترزبه عن الصفة وشذ صناع ٣٠٥ وصنعه وكانوا كثر من الوصف المؤنث

و بعضهم جعله مقيد ساقى
الصفة أيضا وساقى
بعض ذلك في كلام الشارح
ومثل صناع وصنع
عوان وعون قال الشاعر
* بين ابكار وعون *
(قوله للمؤنث من الحجير)
قال في الصحاح الاتان
الحجارة ولا تقل اتانة وفي
القاموس الاتان الحجارة
والاتانة قليلة اه وظاهر
كلامه ما انه لا فرق
في الحجارة بين كونها أهلية
أو وحشية وذكركه أربعة
جـ و ع ونظـم ذلك
الدنو شمرى في رسالة فقال
أنشى الحجير سميت أنانا
بغير تاء أو بتأ أنانا
والاكثر التصحيح ترك التاء
وجعله آتن بالراء
وآتن وآتن والرابع
بوزن مفعولاً وزن شائع
تصغيرها آتين بغير تاء
وان تشأ آتينة كذا في
(قوله وكثير للمؤنث الخ)
ينظر في كون الكثير
مؤنثا هل صحيح أولا (قوله
وذلول الخ) مشكلا فانه
صفة وقد ذكر أولانه في

لانهم ما وزن لم يختلفا بالحر كة والسكون (وهو مطرد في شيتين) أحدهما (في وصف على فعول)
بفتح الغاء (بمعنى فاعل كضبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول
(و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من
غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا) لا غير وما مدته ألف ثلاثة
أوزان مفتوح الاول (نحو قدال) للذكر وهو جامع مؤخر الرأس ومعتد العذار من الفرس خلاف الناصية
(وأتان) بالمتناة الفوقانية للمؤنث من الحجير (و) مكسور الغاء (نحو حجار) للذكر (وذراع) للمؤنث
(و) مضموم الغاء (نحو قراد) للذكر (وكراع) للمؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للذكر (وكثيب)
للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) للذكر (وقلوص) للمؤنث وهي الشابة من الذوق (و) ما مدته ياء أو
واو مع التضعيف (نحو سرير) للذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء)
فلا يجتمعان على فعل (لأجل اعتلال اللام) لانهم ما لوجعا على فعل لازم قلب الضمة كسرة لتقلب واو
كسأ ياء ولئس لم ياء قباه فيصير على وزن فعل بضم الغاء وكسر العين وهو بناء قد رفضه لما فيه من ثقل
المخرج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش مانصه وقالوا في المعتل ثني وثن
والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لثلاثة لمب الياء واو اكما فعلا وذلك في أجروا دل (و) خرج
بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجتمعان على فعل (لأجل تضعيفها) أي
اللام (مع الالف) فلا يقال في جمعها هال ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر
العين لما يقاد به الفرس وبفتحها المطر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للأسفل (وعنن وحجاج)
بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحجاب
(وحجج) ووطواط بفتح الواو وبهمزة المن الضعيف ووط (ويحفظ) فعل بضمه تين (في) فعل بفتح
الغاء وكسر العين اسما (نحو غمر و) صفة نحو (خشن و) في فعل صفة نحو (نذرو) في فعيلة مطلقا اسما
نحو (صحيقة) وصفة نحو تحيية وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل
وشارف وفي فعل بفتح تين نحو نصف وفي فعال بكسر الغاء وفتحها صفة نحو كان بكسر الكاف
وصناع بفتح الصاد أي حائق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتح تين نحو خشبة
وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستروا في فعل بضمه تين أشار الناظم بقوله

(٣٩ تصریح فی) اسم رباعي الخ (قوله وبفتحها المطر) وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتأمل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب نافذة ونوق فان أصلها نوقاة قلبت واوها الفاتحة كرها وانفتاح ما قبلها واوقا في نافذة أيضا ياف وأينق وأصله أنوق فقدموا الواوهر بامن نقل الضمة عليها فاضاروا فقام قلبت الواو ياءا تماما للتغيير فوزه أعفل (قوله وزبيبة وزبي) الزبي بالعصر جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للأسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها الاسيل عظيم يقال بلغ السيل الزبي يضرب مثلا للامر الفظيع الجليل وكذلك جاور الحزام الطبيين اه قاله في متعة الاربيب والطبيان تمضية طي على زنة قفل وجذع وهو لذوات الخوافر

والسباع كالضرع لغيره أو قد يكون أيضا الذوات الخف والجمع أطباء اهـ . ملخصا من كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قرية وبدره كان حسنا ٣٠٦ وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر
 ما نوال الغمام يوم ربيع
 كنوال الأمير يوم سخاء
 فنوال الأمير بدره عين
 ونوال الغمام قطرة ماء
 (قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تخمة وتخم وأما قولهم رطب في رطبة فهـ واسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتانيته (قوله فانهما نقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكرنا في باب الجواز ان حاجة تجمع على حوائج فانظروا (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر انه يحفظ في شيء (قوله وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) في مفردات الراغب يقال برابه فهو بار وبروجع البر أبرار وبررة قال تعالى ان الأبرار في نعم وقال في صفة الملائكة كرام بررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث انه أبلغ من أبرار فانه جمع بر وأبرار جمع بارو برأباغ من بار كما ان عدلا أبلغ

(في الفعلي) بضم الفاء (أنشئ أفعل) صفة (كالكبرى) أنشئ الأكبر والوسطى أنشئ الأوسط (والصغرى) أنشئ الأصغر (بخلاف جلي) فانه ليست أنشئ أفعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على جلي (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بومة) بضم الباء الموحدة وسكون الميم وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهم الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدره) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدور ويدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتل نحو (نحية) ونحى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالياء المتناة فوق والحاء المعجمة والي فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله * وفعل جمع الفعل عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثمانى حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المتناة تحت (وهي الكذبة) وفري وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فانهما نقصا اللام وعوض منها التاء والياء أشار الناظم بقوله والفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدره وسدرولا يقال في ثنية واحدة التين تين جملا على سدر وفي المعوض من لامة تاء التانيث كعزة وعزى وفي فعلة الأجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الأصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذرية) بكسر الهمزة وسكون الدال المعجمة وسكون الراء وبالبناء الموحدة كما في الصحاح والضياع وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها مذرب وصمم والذرية المرأة المحمودة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الميم وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم واه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطر وفي وصف لعاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغار) وغزاة الأصل فيهن رمية وقضية وغزاة قلبت الياء والواو ألغيت لثخنتهما وانفتح ما قبلهما أو قيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حوت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيجهما إليه أشار الناظم بقوله * في نخورام ذواضطراد فعلة * فخرج بقوله وصف نخوراد بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد صارو بوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كى وكماة وفي فاعل اسماء نحو بازو براة ووادو وداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدره بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحيتين وهو شائع في وصف لذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكلة (وساجر) وسجرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأبدى سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم

من عادل اهـ ويمكن ان يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبرل دخوله في قوله وصف لذكر عاقل صحيح اللام بقوله وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وزن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتعطن اهـ

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسئلة السابعة من مسائل قلب الواوياء على نقل الاولين ونسب الاول للحققين من البصريين والثاني للبعثيين وبين وجهه ووضعه فلم يراجع ولا ينظروا وجه الثالث المذكور هنا (قوله ٣٠٧ كيس وكيسى) لا يقال كيس

على وزن فيعل كيت فهلا كان بما حل على فيعل لاننا را لاننا نقول شرط المحول ان يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جب تقول في جمعه جبيبة والحب البئر العميقة (قوله وديبة) قال الدوشري ينظر هل هو بفك الادغام أولا وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام اه وأقول سيأتي في شروط الادغام انه يمنع فيما وزن فعل ككال وذ كر الشارح ان مثلها ما وازنها صدره لا بجملة نحو جبيبة جمع جب فانه موازن بصدده لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه فلم يراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد نور تقول فيه ثير بقلب واو هاء لاجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقط فراقبته وبين الثور من الحيوان ومثل قرد وحمل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسله كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانيه نحو طناب وطنينة قال وهو نادر (قوله وقل في نحو ذكر الخ) انظر هلا عطفها

بقوله * وشاع نحو كامل ومكمله * فخرج بالوصف الاسم نحو وادوبازو بالتذكير نحو طالق وحائض والعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصفة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحين ما طراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بظرد لانه لا يلزم من الشيعاء الاطراد البناء (السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو) جمع (مبادل على آفة) من هلك او توجع أو نقص ما (من فعيل) حال كونه (وصف المفعول) فالتو جمع (كجريح) وجرى (وأسير) وأسرى (و) الملك نحو (قتيل) وقتلى وصرى وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مبادل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصفًا للفاعل) للفعول (كربض) ومرضى (و) الثاني (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمى وهذا ان الوصفان مما يدل على التو جمع (و) الثالث (فاعل كهاك) وهلكى (و) الرابع (فعيل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (مكث) أصله يموت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فعيل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتححة كسرة وفعيل كطويل اقوال محكية في سبأ أشهرها أولها (و) الخامس (افعل كاحق) وحقى (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذا ان الوصفان مما يدل على نقص ما ونذر كيس وكيسى ودر ب ودرجى وجلدو جلدى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قن

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وفرطة بالقاف والراء والطاء المهملة ما يعاق في شجمة الاذن (ودرج) بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعف نحو (دب) وديبة (وقليل في اسم على) زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالعين المعجمة والراء نوع من الكفاة وهو عند الغراء بفتح الفاء وعند غيره بكسر ها وظاهر الصحاح ان غردة جمع لمكسر وور الفاء (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا في نحو ذكر) بفتحين ضد الانثى وكتف (وهادر) وعالج ووقفة وخطوة واليه أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح لا مفعله * والوضع في فعل وفعل قلبه

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظي ونحى ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على زنة فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيحى اللام) سواء صحت عينهما أم اعتلت (كضارب وصائم وموثنيهما) ضاربة وصائمتان في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو حائض وحيمض وخرج بتعيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه أشار الناظم بقوله * وفعل لفاعل وفاعله * وصفين * (ونذر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أى سائل وعنى لاعتلال لامهما (كناذر) فعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف المحيية أى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المشناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها نذر وقالوا آخر القياس (ونفساء) ونفس (ورجل اعزل) ورجل اعزل اذ لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله

وأبقى رجالا سادة غير عزل * مصاليت أمثال الاسود الضراغم

على ما قبلها وعبر عوازه افعال وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحى اللام) أى بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذ كر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالذال المهملة مكمل كىأتى في كلام الشارح (قوله ونذر نحو غاز) المناسب ان يقول ونذر في نحو غاز لان الحكم بندوره هو الجمع ولذا قال كناندر في نحو خريدة ثم ما عني التشبيه وهلا عطف ما نذر بعضه

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقيل تارة بقوله ونذر فهل لذلك حكمة غير التفتن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعي قال بحضرة الرشيد ان صدادا جمع صادة خطأ ابن الاعرابي ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما يه من تخالف الضمائر) قد قدمنا في باب الاضافة ان مخالفتها ٣٠٨ فصيح لا ضعف فيه حيث لا الباس وانه وقع في القرآن المجيد فن بداه بعد ما سمعها فاعلم انه

وفارق باب احر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا أو سيفاً ورمحاًزالت عنه الصفة * البناء (اله اشرف قال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه هـ مزة أم لا (كصائم) ووصوام (ووثم) وقوام (وقارئ) وقراء (فيل ونذر) فعال (في) جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي

أبصارهن الى الشبان مائلة * (وقد أراهن عنى غير صداد)

قال الموضع في الحواشي لأعلم أحد اذكر بحبيته في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للأبصار لا للنساء) لانه يقال بصر صا كما يقال بصر حاد (فهو جمع صادلا) جمع (صادرة) لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لفاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما يه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير الحدث عنه (و) نذر فعال (في) فاعل (المعتل) بلواو والياء (كغزاه) جمع غاز (وسراء) جمع سارو والاصل غزاو وسراى قلبت الواو والياء همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (الحادى عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (ثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعـل وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما (اسمين أو وصـفين) غير يائى الفاء أو العين فالاسم منهما (نحو كعب) وكعب (وقصة) وقصاع (و) الصفة منهما (نحو) صعب (بمهملتين وصـعب) (وخدلة) وخدال بالحاء المعجمة والدال المهملة تمثلثة الساقين والذراعين (ونذر) فعاز (في) جمع فعل (يائى الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين المجدي ر بط في الزبينة للاسديقع فيها وفي المثل أذل من يعر (أو) يائى (العين نحو ضـيف) وضياف (وضيعة) بالاضاد المعجمة وضياع واليه أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما * وقيل فيهما عينه الياء منهما

الوزن (الثالث والرابع فعـل وفعلة) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما اسمين (غـير معتل على اللام ولا مضعيفهما كجمل) وجمال (وجبل) وجمال بالجم فيهما (ورقية) ورقاب (وثمرة) وثار فخرج نحو قى وعصى لا اعتلال للام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشـذ طلال وحسان والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل أيضا فعال * ولم يكن في لاهما اعتلال

* أولئك مضعفوا مثل فعل ذوالثا *

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبشر) وبشار (وفعل) بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورمح وشرط هـ ذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف ولو بشرط ثانيهما أن لا يكونا وى العين كحوت ولا يائى اللام كدى قاله المرادى أخذ من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل مع فعل فاقبل * الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيح اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غنى وولى ومؤنثيهما لا اعتلال للام ونحو جرح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائى فجعلهم جذاذ بكسر الجيم قال الفرعوا الزاج هو جمع جذيد مثل قيل ونقال والجذيد بمعنى المجذوذ وهو المك ورقاله الواحدى فى البـيط فاقضى هـ ذان فعلا الرصـف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضع فى

على الذين بدلوا فاعدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء وهو الى التبدل أو الى الايصاء المبذل (قوله نحو كعب) ومثل كعب وكعب كلب وكلاب وكشم وكباش وفحل وفحال وذلو وذلاء (قوله وقصة) مثل قصة وقصاع جفنة وجفان (قوله يائى العين) احترز بقوله يائى العين من نحو حوض وثوب فانه يقال حياض وثياب وققلب الواو ياء فى الجمع لاجل الكسرة (قوله نحو ضيف الخ) سيأتى انه يجمع على ضيفان أيضا والضيف مصدر فى الأصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل المذكور والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفى التنزيل هؤلاء ضيفى فلا تفضحون وانما ترك على لغته فى جميع الاحوال لكونه مصدرا فى الأصل وهو أفصح من فانيه وثنيته وجمعه على أى صيغة كانت (قوله رقية) مثل رقية ورقاب رجة ورقاب (قـوله وثـمرة وثـمار) فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثـمرة بفتح ضم لغته فى ثمره بالفتحات فلا

تكسر وانما تجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأماسر الحواشي فى سمرة لشجرة العضاء فام جذس كالثمر وليس يجمع بالالف والتاء (قواد ورمح) مثل رمح ورمح قرط وقراط (قوله كدى) أى بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتى قريبا فى كلام الشارح معناه زبج دنى بعض الذخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه

(قوله الانثى من ولد الضأن) والذكري يقال: حمل (قوله كسبح) مثل سبّح وسبّاع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبدش الجملي (قوله على غير القياس) فيه تامل ٣١٠٠ وعليه فيسثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم وغير ما أفعل فيعوطرد *

من الثلاثي اسما بافعال

برد

(قوله وضرس) مثل

ضرس وضرس عرق

وعروق وجذع وجذوع

واصل وصوص وديك

ودبوك وفيل وفيل ونحى

ونحى (قوله جندو جندو)

ويجمع أيضا عليه فعل

بكسر أو اه وفتح ثانيه

نحو ضلع وضلوع ويجمع

عليه أيضا فعل نحو بعل

وبعول وبطن وبطون

ونسر ونسور ودلو ودلى

وندى وندى ويجمع عليه

دواة أيضا وماه أيضا دواة

يدوى كنواة ونوى الظاهر

انه ليس بجمع (قوله وبرد

وبرود) مثله برج وبروح

(قوله اذا ما الماء خاظمها

سخينا) قال في الصحاح

في مادة سخا سخا يسخو

وسخى يسخى قال عمرو

ابن كلثوم اذا ما الماء

خاظمها سخينا أى جدنا

باموالنا قول من قال

سخينا من السخونة

نصب على الحال فليس

بشيء وقال في مادة سخن

سخن وسخين قال ابن

الاعرابي مثل مبرم

وبريم وأنشد

مشعشة كأن الحص فيها

أواه وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاي والخاء المعجمة الانثى من ولد الضأن وفي فعلة بفتح أو اه

وكسر ثانيه نحو غرة وغمار وفي فعلة نحو عباة وعباة وفي فعلة بضم أو اه وسكون ثانيه نحو برمة وبرام

ونطقة ونطاف وفي فعل بضم أو اه وفتح ثانيه كرسع ورباع وفي فعل بضميتين نحو جدو جاد وفي فعل

نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أو اه وضم ثانيه كسبّح وسبّاع وفي فعلة بفتح الفاء وسكون العين

كضبعان وضباع البناء (الثاني عشر) من أبنية الكثرة (فعل بضميتين ويطردي) الفاظ (أربعة

أحدها اسم على فعل) بفتح أو اه وكسر ثانيه (نحو كبّد) وكبّود (ووعل) ووعول (وهو) أى فعول

(فيه) أى في فعل (كاللازم) واليه يشير قول النظم * ويقعول فعل نحو كبّد * يخص غالبا ومن غير

الغالب نحو غمر وغمار (وجاء في نحو غمر غمر على القياس وغير) بضميتين على غير القياس (قال) حكيم

ابن معية الربيعي (فيها عيايل أسود وغمر) أنشد سيبويه فقال ابن الضائع أراد غمر بسكون الميم ثم نقل

أواتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أى مختصرا (من غور) فحذفت الواو (للضرورة) وقالوا

أيضا (في جمعه) (غمار) على غير القياس فتحصل في جمعه أربعة أوزان واحد قياسي وهو غور وثلاثة

على غير القياس وهي غمار وغمار وغمر والعيال جمع عيال واحد العال قاله الصغاني (والثلاثة

الباقية) من الأربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثي الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس

عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس ونخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذفي

فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسورها نحو حمل) بالمهملة وحول (وضرس) وضروس

(ومضمومها نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناظم بقوله كذا يطرد في فعل اسما

مطلقا ألفا (الافى ثلاثة) من مضمر يوم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه

حيثان (والثاني معتل اللام كدى) فان جمعه امداد قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم

المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكاييل ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع أمداء

وقال الجوهري هو القفير الشامي وهو غير المذ (وشذفي) جمع (نؤى) بنون مضمر موهمة بعددها همزة

ساكنة (نؤى) بضم النون وكسر همزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت الأياصر او ثويا) * محافرها كاشربة الاضين

فلا حرف استثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المشناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر

حبيل قصير يشد في أسفل الجباء الى وتد والنؤى بضم النون وكسر همزة وتشديد الياء جمع نؤى وهى

حفيرة تجعل حول الجباء لئلا يدخلها المطر وأصل الجمع نؤوى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء

وسبقت احدها بالسكون قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى الياءين في

الأخرى لتماثلها فصار نؤيا يقال فيه أيضا نؤى بكسر تين اتباعا لكسرة همزة وأنا نؤوى يقدمون

الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل أبأر وأبار والاضين بكسر الميم جمع اضاة وهى الغدير (و)

المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كبد) بضم الميم المكاييل فانه

يجمع على امداد (وشذفي) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمر موهمة والصاد المهملة (وهو اللورس) كما قال

الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشة كأن الحص فيها اذا ما الماء خاظمها سخينا

(حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (في فعل) بفتح تين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة

والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (ونذب) بفتح النون

والدال

اذا ما الماء خاظمها سخينا قال وأما قول من قال جدنا بام والنافليس بشئ (قوله كأسد وأسود) مثله ساق

وسوق وعصا وعصى وفتاوتى (قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها كتفاء بمتة قدم له عند الكلام على أفعال

فانه ذكرها لانهام معجمة (قوله كحوت وحيثان) مثله عود وعودى دان وغول وغيا لان وينظر هل مثل ذلك كوزو كيزان أولا

(قوله أو هلى فعل بفتحين الخ) قال الدنوشرى لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينهما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناطم وغيره وعبارة ابن الناطم ويطرد فعلا ان يجمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاب وتيجان) قال الدنوشرى مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فافراد المصنف له بالذكور فيما ياتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) ٣١١ يجمع أيضا على فعلان فعل

كعبدوعب—دان وثور
وثيران وفعل بضم ففتح
كنغروهو والعص—فود
ونغران وفي الاثر يا باعير
ما فعل النغير (قوله ظليم)
الظلم أيضا الابن قبل
ان يروى يقال ظلمت
الرجل اذا سقيته الظلم
وظاهر كلام الشارح انه
بهذا المعنى لا يجمع على
ظلمان فليتأمل وذكر
بعضهم ان القاموس

والدال المهملة وباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلود والجمع ندوب (وذكر) بفتحين
مقابل أنثى والجمع ذكور وطل وطلول البناء (الثالث عشر) فعلا بكسر أوله سكون ثانيه—هو يطرد
أيضا في (الفاظ) أربعة اسم على فعال (بضم الفاء) (كغلام) (وغلمان) (وغراب) (وغربان) (أو على فعل)
بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) (لطائر) وصردان (وجرد) بالجيم والراء والذال نوع من الفئران والجمع
جرذان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كخوت) (وحيتان) (وكوز) (وكيزان
بالزاي) (أو على) (فعل) بفتحين (كتاج) (بـالجـيم وتيجان) (وساج) (وسيجان) (وخال) (وخيلان) وهى
النقط الخافقة لبقية لون البدن (وحار) (وحيران) (ونار) (ونيران) (وقاع) (وقيعان) والالف في الجميع منقلبة
عن واولا في خال فانها منقلبة عن ياء والخال أخوالا أم ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) (فعلان
في) (فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) (حسل) (وحسلان) (وخرص) (وخرصان) (وخشف) (وخشفان) (وخيط
وخيطان) (ورثو) (ورثدان) (وشقدو) (وشقدان) (وشيع) (وشيعان) (وصنو) (وصنوان) (وقنو) (وقنوان) هذه تسعة
الفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

للحسل والحخرص في التكسير فعلان * وهكذا قل خشفان وخيطان

رثدوش قدوش—هـك—ذا جمعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والحخرص سنان الرمح والخشف الغزال والحيط قطع النعام والرثد مثل وأيضاً فرع
الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقد ولد الحرباء والشيخ نبت والصنوع والقنوم مثلال (و) في فعل
بفتحين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الجبارى سمى بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان
بكسر الخاء قاله في الضياء (و) في فعال بفتح أوله نحو (غزال) (وغـزلان) (و) في فعال بكسر أوله نحو
(صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في فاعل نحو (حائط) (وحيطان) (و) في فاعل نحو (ظلم) بفتح الطاء المسألة
ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فعول نحو (خروف) (وخرافان) وفي فعلة بكسر أوله
وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيغان أو على فعال نحو شـجـاع
وشجعان البناء (الرابع عشر) فعلا بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في (الفاظ) ثلاثة في اسم على فعل
بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمسألة وظهـران (وبطن) (وبطنان) (أو فعل) بفتحين حال
كونه (صحيح العين كذكر) (وذكران) (وجذع) (لشئ من المعز وجذعان قال الموضع في
الحواشي—هـذا مثال أبى حيان وهو خطأ لأن جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض
بالنظر الى الوصف الاضلى لا باعتبار غلبة الاسمىة (أو) على (فعل) كقضب (وقضبان
(ورغيف) (ورغفان) (وكثيب) (وكثبان) (وقل) (فعلان بضم الفاء) (في) (فاعل) (نحو ركب)
وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل على رجل كعجب ورجالة ورجال (و) في أفعال نحو

ليس فيه الظلم بمعنى اللين
قبل ان يروى فليحذر ذلك
(قوله على فعل بفتح
أوله الخ) هو شامل لمعتل
العين أو الفاء أو اللام
نحو بيت ويعرج—دى
وظاهر ان الجميع يجمع
على فعلا فليتأمل
وقوله أو فعل بفتحين
لم يشترط فيه أن لا يكون
معتل اللام ولا أن لا يكون
معتل الفاء وكذلك لم
يشترط في فاعل صحة
العين ولا صحة اللام ولا
صحة الفاء فليتأمل وليراجع
الاسم—هـو وفي غيره (قوله

وذكر وكران) مثل ذكر وكران (قوله على رجل الخ) فيه نظر لان فعلا بفتح أو لا يكون جمعا على الصحيح
(قوله ورجالة) أى بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أى بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء أو أمار جلة بفتح الراء وسكون
الجيم فليس يجمع بل اسم جمع كفى الشافية لان فعله ليس من أبنيه المجموع ونقل ابن الجباز عن ابن السراج انها لم تأت جمعا الا لهذا
الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجال وهم
خلاف الفرسان وحينئذ فـرجـل بمعنى الرجل خلاف الفارس

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع مع أيضا على إعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطى وجاء كالدثبان والزقان ودخل في قوله أو على فعيل ظلم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرهما كما نبه عليه الشارح سابقا (فوله كحوار) هو ولد الناقة لم يظلم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وإنما يجمع على فعال كما تقدم وكأنه كتب بتقدمه (قوله فان المعتل الخ) فيه نظر فانه قد يدعى ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكسب مع نفسه مما فسره قبل مشكلا فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دائق ودوانق فيه من فتح النون وانما قلت ألف في الجمع واوالا ل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعل نحو صيرف وصيارف او جملا على التصغير

(أسود) وسودان وأجر وجران وزعم الفراء ان سودان وجران جمع سود وجر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ودربان فعلا صفة لا يجمع على فعلا ن (و) في فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران (وزقاق) نراى وقافين وهو الساكنة وزقان بادغام عينه في لامه لزوال المسانع من التقاء المثلين وعبر عن المقدس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الخامس عشر فعلاء بضم واو وفتح ثانيه ويطردي في فعل) وصف المذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعول أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (ونجیل) وبخلاء والى ذلك أشار الناظم بقوله واكريم ونجیل فعلا * كذا المضافها ما قد جعل

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيديويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعهم اسمعاه وألماه قاله ابن مالك وشوح فيه ما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخاطفاته يقال في جمعهم اجلساء وخلاطاه وشذ أسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهم ما معنى مفعول (وكثر) فعلاء (في فاعل دالا على معنى) غير مكسب (كالغريزة) بالفتح المعجمة والراء والزاي وهى الطبيعة التى طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصالحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكسب (وشذ فعلاء في نحو جبان) وجبناء (وخليقة) وخلفاء قال سيديويه وقولهم خلفاء محمول في المعنى على خلاف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تنبت في تكسيره وقال أبو على جمع خليقة خلائف على حد كراتم أمواهم جمع كريمة (وسمع) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره هاء مهملة الكريم وجمعه سمعاء لا بالحاء المعجمة خلافا لابي حيان (وودود) وودداه ورسول ورسلا لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثة وهونائب عن فعلاء في المضعف) من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزير) وأعزاء (وفي المعتل) اللام من فعيل بمعنى فاعل (كولى) وأولياء (وغنى) وأغنياء وانما نأب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا فى غنى غنياء لتهجر حرف العلة وانفتح ما قبله فينة قلب ألفا فيلحق فى ألفان فتحذف احدى الألفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعتل لاجلها ولو قالوا شدداء اتى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذتق وتقواء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلاء (في) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاه (وهين) وأهواناء وأما طنين وأطناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالطاء المشالة بمعنى متهم فهو وصفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لصفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه أفعلاء في المعتل * لاما ومضعف وغير ذلك قل البناء (السابع عشر فواعل ويطردي) الفاظ (سبعة) ثانيا ألف زائدة أو واو أو غيرهما حقة بنحماسى وذلك (في فاعلة اسما) كانت (أوصفة كناية كاذبة خاطئة) فناسية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فية قال في جمعها نواص وكواذب وخواطئ (وفي اسم على فوعل كجواهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المثة وحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الاغصان زوبعة وهى ريح تشير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود قاله في الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) في العين (كخاتم) على احدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطابع (أو) اسم على

(قوله وراهطاه) ثم في باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بغائباء فعلة له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل خالد وخواله وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسما على فعلا نحو حائط وحيطان والياء ٣١٣ فيه من قبله عن واولانه من حاط

يحيط لسكونها وانكسار ما قبلها وغازط وغيطان وجان وجنان وحاجر وحجران وهو ما يسلك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلا بضم الفاء نحو فائق وفلقان الطمئن من الارض (قوله وهو) مجتمع الكتفين (عرفه غيره بقوله وهو مغرز العنق من الظهر) (قوله فديو كس) فيه نظر لانه اسلاف ان الواو ثانية - والواو في فديو كس ثالثة فكان

الصواب التمثيل بخورنق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني انه يصح ان يضب في كلام المصنف بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام اللحياني واعلم ان الشمال بالكسر ياتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه

أفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله أولم يروا الى ما خلق الله من شيء يتقيا ظلاله وجمع ثانيه مراعاة لغناه وقيس في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام

(فاعلا بالكسر) في عينه وبالممدود (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاه) ورواهط وناقعاء ونوافق والثلاثة أسماء لحجر اليربوع فالراهطاه بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاه فيسديه فم الحجر لئلا يدخل عليه والناقعاء بالنون والفاء والناق حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يربوعه فاذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز) وجوائز وهو بالجيم والزاى الخشبية المعترضة بين الماطين ومنه حائرة العساخون وقيل الخشبية التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو في وصف على فاعل) بكسر العين (المؤنث) لا تدخله تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطالق) ووطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطاق صفة نجم ووطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فن ذلك قوله - (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) في جمع سابق صفة لمذكر (سوابق) في جمع هالك (هوالك) قال

وأيقنت أني عند ذلك نائثر * غداة اذا وهالك في الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كلمة غير شاذ وان جمع لفاعله وكان قد قيل طائفة هالك وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضع في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتقاء التسمية بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فخاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثير اما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة ونخرج بقولنا ثانيه ألف زائدة نحو آدم فان ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أو آدم بزنة أفاعل لافواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو فديو كس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فدا كس بزنة فعائل لافواعل والي ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لفواعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله * وشذ في القارس مع ما مثله

البناء (الثامن عشر) فعائل ويطر في كل رباعي مؤنث ثالثة ممدودة سواء كانت المدة ألفا أو اياء أو واو أو سواء كان اسما أو صفة (سواء كان ثانيه بالتاء كسحابة) وسحائب (وصحيفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذوابة وذوائب وطريقة وطرائف (أو) كان ثانيه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل عين وبقة جهار يج تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكي اللحياني في جمع أسماء الریح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعيد علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان ثانيه بالالف المقصورة كجباري وجباري أو بالممدودة كجلال وجلال بالجمع قرية بناحية فارس وشذرة وضرائر وكنة وكنائن وطنة ووطنائن وحررة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه أشار الناظم بقوله وبفعائل أجعن فعاله * وشبهه ذاتاء أو مراله

البناء (التاسع عشر) فعالي بفتح أوله وكسر رابعه ويطر في (ألفاظ) (سبعة) أحدها (فعلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كومات) وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاة) بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان وجمعها سعالي قال * عجائز امثل السعالي نجسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

(٤٠ تصحيح في)

وعلى الآية الشريفة السهيلي رسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة

المصححة بخط الشارح بضم همزة وبعد الحاء تاء مشددة ولفظ الغيلان بكسر العين فالمراد اخوتها الغيلان في كونها مانوعين من الجن كما

يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة المحمّدية بخطه (قوله وصحار) أصله صحاري بالتشديد ٣١٤ قال في الصحاح وأصل الصحاري صحاري بالتشديد يدوقد جاء ذلك في الشعر لانتك اذا جمعت صحراء

أدخلت بين الحاء والراء ألفوا كسرت الراء كما يسكر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو ميسا جدوجعافر فتقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء لكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث أيضا فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا من الثانية ألفا فقالوا صحاري بفتح الراء النسب لم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التي ليست للتانيث فتحو ألف مرمى اذ قالوا رمى ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جواراتهنى كلام الصحاح (قوله وهجرع) قال في الصحاح المهجرع مثال الدرهم الطويل (قوله الاوصاف على إعلان) أى فاطلاق المصنف مقيد بغير ذلك (قوله وحبط) أى بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهي حبط اذا كثرت من الاكل حتى انتفخ بطنها وفي الحديث ان مما يندب الزبيح ما يقتل حبطا أو يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبضية ثياب بيض الخ) أى بكسر البختي قال في الصحاح القبط أهل مصر الى ان قال والقبضية ثياب بيض رفاق من كتان والجمع قباطى وفي

(كبرية) بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهى ما يتعاقب بأصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملتين والقاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبطى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظام البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفر رجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط (وقال ذو سوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بجمع حدة فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحد ترزح حذف أول زائديه من حذف ثانيه ما فانه يقال في جمعه ما حباط وقلانس على زينة فعال (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كصحراء) و صحار (أوصاف لا مذكر لها كعذراء) وهى البكر وعذار (و) السابع (ذوالالف المقصور لتانيث كحبل) و حبال (أو الحاق كذفرى) بكسر الدال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذى يعرف من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدبرهم وهجرع والجمع ذفار وعلاق (تمام العشرين) من أبنية الكسرة (فعال بفتح أوله ورابعه ويشارك الفعالي بالكسر) فى رابعه (فى صحراء وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبل وذفرى فتقول فى جمعه صحاري وصحار وعذاري وعذار وحبال وحبال وذفاري وذفار وعلاق وعلاق بالفتح والكسر فى الجمع والى ذلك أشار الناظم بقوله و بالفعالي والفعالي جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعها

وينفرد فعالي بالكسر عن فعالي بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وايس لفعالي) بالفتح (ما ينفرد به عن الفعالي) بالكسر (الاوصاف) على إعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضى فتقول فى جمعه مسكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجع فى هذين الوصفين فعالي بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعلى بفتحهما ويحفظ فعلى بفتح الفاء واللام فى نحو حبط وحباطى وينم ويتامى وأيم وأيامى وطاهر بنات بنى عون وطهارة ومهرى ومهارة وشاة رئيس اذا أصيب رأسها ورأسى ويحفظ فعلى بالضم فى نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعلى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعلى بالضم أرجح فيه من فعلى بالفتح وهو شيان فعلى وفعلى وصفين والثانى ما فعلى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعلى فيه ممتنع وهو ينم وحبط وأيم وطاهر ومهرى ورئيس بمعنى رؤس (الحادى والعشرون فعلى) بفتح فى الفاء (والتشديد) فى الياء (ويطرد) فعلى (فى كل ثلاثى) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة للنسب كبعثى) بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة وبخاتى (وكراسى) وكراسى (بضم القاف وقارى) بخلاف نحو) عربى وجمعى لانهما محركا العين ونحو (مصرى وبصرى) لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعلى غير ذى نسب * جدد وشد قبطى وقباطى نسبة الى قبط وفى الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطى والقبضية ثياب بيض رفاق من كتان والجمع قباطى وفى الصحاح أيضا والبخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربى وينشد لاني قيس الرقيات

يهب الخيل والالوف ويسقى * لبن البخت فى قصاع الخلع الواحد بختى والاثنى بختية والجمع بختانى غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول

حبطا أو يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبضية ثياب بيض الخ) أى بكسر البختي قال في الصحاح القبط أهل مصر الى ان قال والقبضية ثياب بيض رفاق من كتان تتخذ مصر وقد بضم لانهم يغيرون فى النسبة

البخاني قال الموضح فالياء في البخاني متجددة للنسب وليس بخاني كقمرى وقارى ألا ترى ان
الياء في قمرى ليست للنسب الى قمرى ولكنها في بخاني للنسب الى بخت وبخت وكترى وترك وكما
لا يقال في تركى ترى كان التماس ان لا يقال في بخاني بخاني انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب
الحقيقي ثم يكثر استعمالها في غير ما هي فيه حتى يصير النسب نسباً منسياً أو كما الذى في تعامل الاسم معاملة ما
ليس منسوباً كقولهم مهري ومهاري وأصل ال مهري بغير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم
كثر استعماله حتى صار اسماً للنسب من الابل قاله المرادى وبه تندفع شبهة الموضح ويحفظ فعلى في
انسان وظربان فافهم قالوا في جمعهما أناسى وظربانى ولما كان أناسى يتبادر الى الفهم انه جمع أنسى حتى
قاله بعضهم أشار الى جوابه بقوله (وأما أناسى فجمع انسان لا) جمع (أنسى) لان أنسياً آخره ياء النسب
وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعلى (و) أناسى (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وادغموا الياء
المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظربانى) وأصله ظربانين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب
نطقوا بذلك على الاصل فقالت أناسين وظربانين وهما ذاك بين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما
توهم ابن عصفور ولو كان أناسى جمع أنسى لقل في جمع خنى جنائى وفي جمع تركى ترى قاله ابن مالك
في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المسألة وكسر الراء المهملة
وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة كالمهرة من ثمة الرمح تزعم العرب انها نفس وفي ثوب أحدهم اذا
صاها فلا تذهب رائحته حتى يملئ الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصله الاذنين
طويل الخراطيم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسوا انتهى : البناء (الثاني والعشرون
فعال ويطردي) أنواع (أربعة) وهى الرباعى والخامس مجردين وفريديهما فافالاول (الرباعى المجرد
ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمة ومهما فاف مفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير
وجمعهم جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب
والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة وجمعهم زبارج والمضموم نحو برتن بالباء الموحدة والراء المهملة والتاء
المثناة فوق وهو مخاليب الضبع كالاصابع للانسان وجمعهم براتن (والثاني) الخاسى المجرد
(كسفرجل وجمعهم رش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعد دهاشين معجمة
العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخاسى (حذف خامسه) تخفيفاً لان الثقل به
حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) في جمع جعمرش (جعامر) بحذف
الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخاسى (مشبهاً
للحروف) العشرة (التي تزداد) في الدكام وهى حروف سألتمونيها وشبهها (أما بكونه بلفظ أحدها
كخدرنق) بفتح الحاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العندك بوبت
قال المتننى قواض مواض نسج داود عندها * اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

(قوله والتاء المثناة) صوابه
المثناة كما يقتضيه صنيع
الصاح والقاموس
وكذا رأيت بخط المصنف
(قوله والثاني الخاسى)
قال بعضهم وأما الخاسى
فلا يكسر الا على استكره
لانه مسـ ثقل لكثرة
حروفه فلو جمع بجملاتها
لازداد ثقل قال سيديويه
لا يزال الاسم في سهولة
حتى يبلغ الخمسة فيرتدع
قال السـيراني معناه
لا يكسر الا اذا سئل عن
تكميله فاذا كسر حذف
منه حرف ليصير رباعياً

ورابعة النون وهى حرف أصلى لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بـ ر و ط تأتي ولكنها من لفظ الحروف
التي تزداد (أو بكونه من مخرجه) أى من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهى القطعة من
العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من
حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان وأصول الثنتين العليتين
والحاصل انك اذا جمعت الخاسى فان لم يكن رابعة شديها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعة
شديها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس
فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الالف الخامس ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قد عمل فتقول في جمعه قد أعم (الثالث) الرابع المزيدي (فمخرج و متخرج والرابع) الخامس المزيدي (نحو قرطوبوس) قال ابن السكيت يفتح القاف الداهية وبكسرهما الناقاة العظيمة الشديدة (وخندريس) يفتح الحاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الأخيرين وهما الرابع المزيدي والخامس المزيدي في مزيد الرباعي ينتصر على حذف زائده فتقول في جمع مخرج و متخرج مخرج وحارج يحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخامس يحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطوبوس وخندريس قرطاب يحذف الواو والسين وخندار يحذف الياء والسين (الأذا كان) زائد الرباعي (لينا) رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم إن كان) الزائد (باء صحيح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واو أو أفعالبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسرادج) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالذال والحاء المهملة من الممكن اللين والناقاة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديج البناء (الثالث والعشرون شبه فعال) وهو ما مثله عدد اوهيئة وان خالفه زنة كفعال وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم) من نحو أخرج وسكران بصائم ورام وباب كبرى وسكرى فانه لا تقدم لها جمع تكسيرة فلا يجمع على فعال (ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة) سواء كانت أولا أو وسطا أو آخر اللاحق أو غيره وسواء كانت حرف علة أولا (كافضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الأولين غير اللاحق وفي الباقي لللاحق (ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق) (زائدتان) (اثنتان من نحو مخرج وهو مذكور) بشديد الكف (ويتعين ابقاء) الزائد (الفاضل) على غيره يحصل الفضل الواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول وهو كونه لللاحق والخروج عن حروف سالتهمونها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى آخر الذي ساء في جواز الحذف وردها في المسألة الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل للأصل أم لا وسواء كان ثاني الزائد من ملحقات أم لا ولا فرق في ذلك بين الخامس والسادس (فتقول في) جمع (منطلق مطلق) يحذف النون وبقاء الميم (لأنطالق) يحذف الميم وبقاء النون لأن الميم تفضل النون بدلاتها على الفاعل وتصديرها ووجوب بحر يكها واختصاصها بالاسم (وتقول في) جمع (مستدع مداع) يحذف السين والتاء مع الاز بقاءهما يحل بنية الجمع وبقاء الميم لأن لها فريضة عليها بما تقدم (الاسداع ولا تداع) يحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غيره وجود الميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناء وجودا كتماطيل لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد في نحو مقعنس) مما آخر زائده لللاحق (فانه يقول) في جمعه (قعاس) ويحذف الميم والنون ويبقى السين (ترجيح المماثل الأصل) لأن السين زيدت لللاحق لاحتجهم وبقاء الميم أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالمهمزة والياء) تحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كأندودو يندود) يفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الدوه والشديد الخضرة نص عليه الجوهرى وصاحب الضياء ومنه خصم الدو في التنزيل الدال الخصام (تقول) في جمعهما (الأذويلاد) يحذف النون وبقاء المهمزة والياء لتصديرهما وتحريرهما ولكنهما في موضع يقعان فيه دليل على معنى بخلاف النون فانه في موضع لا تدل على معنى أصلا والأصل الألدود يلدود فادغم أحد المثلين في الآخر

شارح الاختصار على انه يجمع على شبه فعال انه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يقيده حصر افلا ينافي ان الشارح ذكر سببا غير ما هو الاختصاص لاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع يدل على المعنى ذكره في جمع النندد و يندد على الأذويلاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله) وان لا يؤدي حذفه الخ الضواب اسقاط لا كما يعلم بما يأتي في قوله تعين حذف المعنى حذفها لانه حينئذ يكون الباقي مالا يغني وهو الفاضل فالذي من أسباب الفضل ان يؤدي حذف الحرف الى حذف آخر فأمـل (فـوا) سواء كان معها الخ) هذا التفسير وان طابق المقام لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالمهمزة والياء الخ وهو يقتضي ان معنى الاطلاق سواء صدر أولا (قوله واختصاصها) بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله) كتماطيل كذا في النسخة المصححة بخطه بالطاء

(قوله على مفاعل) فيه تامل اذ ليس في خرابن ميم بقابل بلغظها في الميزان ويحاب ٣١٧ بان الوزن مما لا ينصرف عروضى (قوله

سرندى) ويقال ناقة
سرنداة أى جربة قال الشاعر
كل سرنداة نعوب التعب
* عرنه كالمجل الاقب
قال بعضهم عقب هذا
البيت السرنداة الحجرية
والعرب التي تزرأسها
في سيرها والاقب الضامر
* (باب التصغير)

(قوله اما فوائده فست)
لا يخفى انها ترجع للتجوير
والتقليل (قوله تشبهه
صيغة التصغير) يتامل
وجه ذلك والظاهر انه
على صيغة التصغير وهو
فيعمل لان مبيطرا على
ذلك في هذا الباب وان
كان على وزن مفعيل في
التصريف (قوله وكل
وبعض) ينظر ما وجه
عدم قبول كل وبعض هاء
التصغير وقد يقال كما قال

مولانا الشيخ عبد الرحمن
الديصطى ان كلاتدلى على
العموم والشمول والكثرة
فصارت كجمع الكثرة
وان بعضا يدل بنفسه على
التقليل فلا حاجة الى
تصغيره المفيد للتقليل
وأما المحكي فلان تصغيره
مناف لمحاكيته المقضية
انه لا يغير وأما اسماء
الشهور والاسبوع فلانها
موضوعة لازمنة
مخصوصة وهى بحسب

والمزينة من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما يقول في جمعه تخارج يحذف السين وابقاء التاء لان له
ظهير او هو تماثيل ولا تغل سخار يحذف التاء وابقاء السين لان مفاعل معدوم والمزينة من جهة كون
الحرف لا يغنى حذفه من حذف غيره هي ما ذكره بقوله (واذا كان حذف احدى الزائدتين مغنيا عن
حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المعنى حذفها كياء حيزون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء
المثناة تحت وفتح الزاى وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (نقول) في
جمعه (خرابن يحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وانما او ثرت الواو بالبقاء لان الياء
اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيمفعل بها ما فعل بواو عصفور من قبلها
ياء (لا) تقل (حيازبن يحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يغنى
عن حذف الياء بل هو (محو ج الى ان تحذف الياء) أيضا (وتقول خرابن) لصيرورته على مفاعل (اذ لا يقع
بعد ألف التكدير ثلاثة أحرف أو سطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) كصا ببيع و قناديل (فان تكافات
الزائدتان) في الترجيع (فالحذف مخير) اذ لا مزنة لاحداهما على الاخرى (فحونونى سرندى) بفتح السين
والراء المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجوى على الامور وقال الجوهري الشديد
وقيل القوى (وعلمدى) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل
ندت وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قاله الجوهري (وألفيهما) المقصورتين فان النون رجحت
بالقديم على الالف والالف رجحت بتقديم الحركة للاحاقها بسفر جل فلما اتى تكافات الزائدتان تخير
الحذف قاله الشاطبي (تقول) في جمع سرندى (سراند) يحذف الالف وابقاء النون (وسراند) يحذف
النون وابقاء الالف (و) تقول في جمع علمدى (علماند) يحذف الالف وابقاء النون (وعلماند) يحذف
النون وابقاء الالف فان حذف الالف تبقى سرندو علمدى ينقل الى سرندو علمند كجعفرية قال في جمعهما
سراندو علماند كجعافروان حذف النون يبقى سردى وعلمدى ينقل الى سردى وعلمدى كاردطى فيقال
في جمعهما سرادو علماد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجر او يعوض منها التنوين كجوار
والى التخخير أشار الناطم بقوله وخير وافي زائدى سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلمدى
* (هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص باقى بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وأبذية أساقوا ثده
فست تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجل وتقليل كميته نحو درهمات وتقريب زمانه نحو
قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو
صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويبيه وخرجها البريون على التقليل لان الداهية
اذا ظمت نلت مدتها وزاد بعضهم آخر وهو التجبب نحو بذية وأما علامات ثلث ضم أوله وفتح ثانيه
واجتلاب ياء ثالثه وأما شروطه فاربعة احداها أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذما
أحسنه عند البصر بين الثامنى ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف
وتحويهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كيت لانه على صيغة التصغير
ولا يسيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يافى الرابع ان يكون قابلا لصيغة
التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولا أسماء الشهور والاسبوع عند سيمويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العامة وأما
أبنيته الموضوعية (له) فهي (ثلاثة أبذية) لازائد علميا (فعل وفعل وفعل) فالاول لتصغير
الثلاثى (كفليس) والثانى لتصغير الرباعى نحو (دريهم) الثالث لتصغير الخماسى نحو (دنينير) وهذه

ذاتها لا تقلل وأما الاسماء العامة فلان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذى عملت لاجله ولكن بشكل على ذلك رويدا فانهم صرحوا
بانه اسم عامل مع انه مفعول فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العامة عمل الفعل لا تصغر

الاوران الثلاثة من وضع الخليل فقليل له لم ينبت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة
الناس على فليس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دينير ليست في مكبره قلت اصل دينار
دنار بشديد النون ابدلت النون الاولى باء فاذا صغر رجح الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا وليس بحار على
مصطلح التصريف لا ترى ان وزن احيى ومكبر ومكبر في التصغير فعمل ووزنها التصريف في افعال
ومقيل وفعليل واصل هذه الابنية الثلاثة فعمل (وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة افعال ضم)
الحرف (الاول) ان لم يكن مضموم (ا) (وقمع) الحرف (الثاني) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب يا ساكنة
ثالثة) وتسمى باء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية
فعليل كفليس) تصغير فاس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني
كصر دقية دران في مصغره كصر يدا الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كافي فلك مفردا وجمعا
جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان لمكبر على هيئة المصغر كبيطرقانه يصغر بتقدير الحركات كفلت
وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل ثم تلحق بياء التصغير فيبقى
اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤال الا واجب عنه فعل فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذا لا يعلى
مصغر على لفظ مكبر والاف الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر
على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الامبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف ياءه لانه نجاسي
ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الودعه والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني لافضا
او تقدير اوز مادة باء ثلثة (ومن ثم) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل)
بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت (والغيزي) بضم اللام وتشديد الغين
المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (تصغير الان) الحرف (الثاني) منه ما هو
الميم في الاول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة
لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف والغيزي من الغز في كلامه اذا عجمي
مراده والاسم اللغز (وان كان) المصغر (متجاوزا لثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد باء التصغير
ثم) ينظر (ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) ألف او واو أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهى
بنية فعمل كقولك في) تصغير (جعفر جعيفروان كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل
الآخر) في المكبر (فهى بنية فعمل لان) ذلك الحرف (اللين) الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء
سالت في التصغير لمناسبتها للكسرة (قبلها) كقنديل وقنديل وان كان حرف اللين (واو او ألفا قبلها
باء لسكونها وانكسار ما قبلها ما كصغور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومضيبيح) بقلب
ألف ياء الى ذلك أشار الناطم بقوله فعلا اجعل الثلاثي البتتين (ويتوصل) في التصغير
(في هذا الباب) المقصود له (الى مثالي فعمل وفعليل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به)
في التكمير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (الى مثالي فعال وفعاليل) وللحذف
هنا من وجوب وتخفيفه في التكمير (فتقول في تصغير سفر جل) مما يجب فيه حذف
خامسه (وفرزق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف
منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (والسنددو ياندد)
مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهزة والياء (وحيزون) مما
يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) يحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش
سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفريزد) يحذف خامسه وهو القاف (أوفريزق)

(قوله لان المدغم الخ)
فيه نظر ولو قال لان المشدد
حرفان ادغم أحدهما
الخ لكان أحسن (قوله
هو كسر ما بعد باء
التصغير) هذا واضح اذا
كان غير مكسور نحو
مصباح وعصفور واما
اذا كان مكسورا فقد
يقال انه يجتلب كسرة
غير الكسرة التي كانت
في المكبر على وزن ما تقدم
من ان الاول اذا كان
مضموم ما فانه يقدر في
المصغر زوال الضمة التي
كانت في المكبر وكذا اذا
كان الثاني مفتوحا كما
فليتأمل

بحذف رابعه وهو الدال (ونحج) بحذف السين والياء وابقاء الميم لفضلهما عليهما (واليدو يليد)
بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصديرهما (وخر بين) بحذف الياء وتلب الواو ياء (وتقول في)
تصغير (سرندي وعندي) مما تكافأت فيه الزياتان وتخير الحذف في أحدهما (سرندي وعندي)
بحذف الالف وابقاء النون (أوسر يدوعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة
ولم تصحح ويقتح ما قبلها لانهم اللحق بسفير جل كما مروا ألف اللحق لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم أعادت
كياً قاض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ومابه لمنتهى الجمع وصل * به إلى أمثلة التصغير صل

(و يجوز ذلك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض عما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة)
لان ذلك لا يخل ببناءهما بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به (فتقول) في تصغير سفير جل وتكسيـره
(سفير يج وسفير يج بالتعويض) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وجائر تعويض يا قبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيها المحذوف

(وتقول في تكسير احرنجام) مصدر احرنجم (وتصغيره احرجم وحرجم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف
(لاشتغال محله بالباء المتعاقبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وما جاء في البابين) التكسير والتصغير
(مخالفا لما شرحتاه فيهما الخارج عن القياس) المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب
(مكانا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما انه مذكروا حق مثله أن يأتي على مثال أفعلة والثاني انه شبه
فيه الاصل بالزائد بحذف الزائد بالاصلي فثبت فقالوا أمكن والقياس في بناء مكان على أفعل أن يقال
أكون بحذف الميم الزائدة وابقاء عين الكامة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم
(رهط او كراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما كرع وأكرعة ورهط وأرهاط
(و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما باواطل وأحادثة وحدث وما ذكره من
أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع
لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جني أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى ثم جمع فـ كان
أمكن جمع مكن كفلس وكان أراهط جمع أرهط وكان أباطيل جمع أباطيل أو أبطول وكان أحاديث
جمع أحادثة وقال ابن خروف ان أحادثة انما تستعمل في المصائب والدواهي لافي معنى الحديث الذي
يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كذا جمع المرأة (ومثال في التصغير
تصغيرهم) أي العرب (مغربا وعشاء على مغربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغرب وعشي
باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (انسانا وليلة على أنيسيان ولييلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما
انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين إلى ان انسانا أصله انيسان من النسيان فلا
يكون تصغير على انيسان شاذ (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل
(وصدية وغلمة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام (وبنون) جمع ابن (على أصبمية
وأغيلممة وأبنون) بزيادة الهمزة في أولهما وقياسها صبية وغليممة وبنون (و) تصغيرهم (عشيمة على
عشيمة) بزيادة شين ثانية وقياسها عشيمة وقيل هذه اللفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل فغربان وعشيان كأنهما تصغيرا مغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما تصغيرا انيسان
ولييلة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصبمية وأغيلممة كأنهما تصغيرا أدبية وأغلممة وأبنون كأنهما تصغيرا
ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما
(فصل) واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل أحداها

(قوله مكانا على أمكن)
المراد يمكن المحموم على
ما ذكر الموضع وأما إذا كان
بمعنى التمكن كالمكانة من
مكن فيمعه أصلية لازائدة
(قوله والقياس فيهما
كرع الخ) فيه نشر غير مرتب
وفي قوله والقياس رهط
وأرهاط نظر لان أفعلا
غير متيسر في فعل صحيح
العين مفتوح القاء عند
الناظم وغيره (قوله فكان
امكن الخ) لوقال أمكننا
ورسم الالف كان أحسن
وكانه حاول حكايته وكذا
يقال فيما بعده (قوله
أنيسان) قد يقال بل
قياس تصغير انسان
أنيسين بكسر ما بعده ياء
التصغير وقلب الالف ياء
(فصل) *

(قوله ما قبل علامة التائيث) شرطه أن يكون متصلًا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم بتصل بها كسر كدخلة ودخيرة وزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب ٣٢٠ المزجي (قوله ان يبقى ما بعد ياء التصغير متوحا) قال السيوطي في الذمكت بعد ان

ذكرنا أن الواجب في الصور
المستثناة بقاؤها على
ما كانت عليه من فتح أو
سكون ولا يجب خصوص
الفتح ونقطة له الشهاب
القدس في الحواشي
وأقره ثم ذكر أنه يفيد أن
تقول معدي كرب بسكون
الياء أي يعني ياء التصغير
وفيه أن ياء التصغير ساكنة
دائما والكلام في ما بعدها
وهو لا يكون ساكنا بحال
مثلا بتوالي ساكنين بل
إما بكسور أو مفتوح
وفي معدي كرب مكسور
والظاهر أن عبارة النكت
محرفة وصوابه من كسر
أو فتح فتدبر (قوله أي
بأقيا على ما كان عليه)
لم يفد هذا التفسير زيادة
على المفسر لأن قوله فيه
أن يبقى مفيد لذلك (قوله
فلم يقائمه ما على حالهما)
اذلو كسر ما قبله - فالزم
انقلاب ما ياء فتذهب
صورة العلامة وفي قوله
ألفي التانيث تجوز لانه
سمى المدة التي قبل ألف
التانيث الممدودة باسمها
للجائز والمصنف راعى
الحقيقة فعملها - مثله

ما قبل علامة التانيث وهي نون تاء كشجرة وألف كجبل (المسئلة) (الثانية) قبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث كحمر (المسئلة) (الثالثة) ما قبل ألف أفعال كاجمال وأفراس (المسئلة) (الرابعة) ما قبل ألف فعلان الذي يجمع على فعالين (صفة) كان أو أوا ما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضومها (كسكران) وعمران (وعثمان فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعداء التصغير مفتوحاً أي باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير) أما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة وأما فتح ما قبل ألف التانيث فلبقيةاتهم ما على حاله أو أما فتح ما قبل ألف أفعال فللمحافظة على الجمع وأما فتح ما قبل الالف والنون فلما شابهتهما بألفي التانيث (تقول شـ) جيرة وجبلي وجسيرة واجمال وافراس وسكيران (وعمران) (وعثمان) لأنهم لم يجمعوهما على فعالين (وتقول في) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب (وسلطان) عا هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين وسلطين) بقلب الالف فيهما ياء (لأنهم جمعهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلطين) (والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكرين وعمارين وعمايين لأن الالف والنون فيها شابهة ألفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبههما أو ما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تعقيد الالف بالتانيث انه لو كانت للالحاق كارتى وعاباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما أربط وعليب فرقابين الاحاق والتانيث والدليل على ان ألفيهما للالحاق لالتانيث تنوينهما فارتى ملحق بجمع فروع عاباء ملحق بقرطاس والى ذلك أشار الناظم بقوله لتلويها التصغير البيتين

* (فصل في ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثال فاعيل وفعيعل بما يتوصل به من الحذف به الى
 مثالي مفاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها محتومة بشئ قد رانفصاله
 عن البنية وقد رانفصاله غير وارد على ما قبل ذلك الشئ) وكان ذلك الشئ غير موجود في المكيبر (وذلك)
 المقدرانفصاله (ما وقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تانيث) بيان لما
 (محدودة) نعت ألف (كقرفضاء) لنوع من القعود وسياقي حكم المقصورة (أوتائه) أي التانيث
 (كحنظلة) واحدة الحنظل (أو علامة نسب كعبقري) نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اقدم بلد الجن
 فيدسمون اليه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدين كزعفران وجلجلان) بجيمين (أو علامة
 ثمنية) وهي الالف والنون أو الياء والنون (كسلماتين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح لذكر)
 وهي الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو علامة جمع تصحيح للثؤث) وهي
 الالف والتاء (كسلمات) وكذلك عجز المضاف كأمري القيس وعجز المركب (المزجي) كعبابك فهذه
 المذكرات (كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة) عما قبلها (وتقدير التصغير واقع على ما قبلها)
 فتقول قري يفضاء وحنيفلة وعبقري وزعفران وجلجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
 وأميري القيس وعبابك وانما لم تحذف ألف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها أشبهت كلمة
 أخرى فلم تحذفت لانتبس بتصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأماني) جمع (التكسير
 فانك تحذف) كل واحد منها فيه ما أمكن تكسيه اذ لا ينسب الا المضاف فان تكسيه كصغيره
 كما سيأتي (فتقول قرافس) يحذف الالف (وحناظل) يحذف التاء (وعباطر) يحذف ياء
 النسب (وزعافرو وجلجل) يحذف الالف والنون منهما (ولوساغ تكسير البواقي) وهي الثمنية

مستقلة فتعقطن له (قوله فلا محافظة على الجمع) لم يقل فلبقة فائها على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف في الجمعان
أفعال لا دلالة لها على معنى وانما أتى بها لتحقيق بنية الجمع فالمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف ألفي التانيث * (فصل)
(قوله وجلجلان) هو السمس (قوله فلو حذف لا لتبس الخ) أي لان الذهن لا يبادر الى انه تصغير المجرى ولا يستوى عنده الامران

والجمان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف الآن المضاف يكسر بلا حذف
كلما التصغير تقول) في تكسيره (اسارى القيس كما تقول) في تصغيره (أميرى القيس) بلافرق (لانهما
كاملتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه) في النظم والى ذلك أشار الناظم
بقوله * وألف التانيث حيث مدا * الايات الاربعة

(فصل وثبت) في التصغير (ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة) لحقة الاسم (كجبل) فتقول
جبيلي (وتحذف ان كانت سادسة) للاستئذان (كغزى) فتقول لغيزة تحذف الالف وجوبا وتعويض
الهاء جوازا (أو سابعة كبردرايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف
فياء ثم انة تحتانية اسم موضع ووزنه فعلا يافا له ابن القطاع فتقول في تصغيره برى درى وذلك انك لما
حذفت ألف التانيث بقي برى درى فعلمت الالف بالانكسار سابقا لها عند التصغير وأدغمت فى الياء
الاخيرة عند حذف ألف التانيث وفى بعض النسخ بدل لغيزى قبعشرى وبدل بردرايا حولا يا حياء مهملة
ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبعشرى فالهاء ليست للتانيث باتفاق صاحبى الصحاح
والقاموس وأما حولا يافا فالهاء سادسة لاسابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف
(الخامسة ان لم تقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قرقر لان
بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالى فعيل وفعيعيل فان قيل جبيلي فعيلى وليست من
أبنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيل لافيم اعدا الكسرة التى منع منها مانع الالف (فان تقدمتها
مدة) زائدة (حذفت أيها ما شئت) لتكافئهما وعدم مزينة أحدهما على الأخرى (كجبارى) بضم المهملة
وبالموحدة والراء (وقريشا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثناة (تقول) في تصغير جبارى
(جبرى) تحذف المدة الزائدة قبل الراء (أو جبر) تحذف ألف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها فى موضع
يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها فى ياء التصغير أو نحو روى وعوض عن ألف التانيث هاء فيقول جبرة
(و) تقول في تصغير قريشا (قريشا) تحذف المدة وهى الياء (أو قريث) تحذف ألف التانيث وادغام الياء
فى ياء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التانيث ذات قصر * البيتين

(فصل * وان كان ثانيا المصغر اينما) ألفا أو ياء (منقلب عن لين رددته الى أصله) الذى انقلب عنه (فتزد
ثانى نحو قيمة ودومة وميزان وباب) بوحدين (الى الواو) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من
القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو فى الثلاثة الاولى ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها وفى الرابع ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قومة ودومة وميزان وبوب ياء
الواو الى أصلها التحريك وانضم ما قبلها وقلب الالف فى ميزان ياء لانكسار ما قبلها (ويزد ثانيا نحو
موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (الى الياء) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين
وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء فى الاولين واوا لسكونها وانضم ما قبلها وفى الثالث ألفا
لتحريكها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت ميقن وميسر ونيب ياء الياء الى أصلها والى ذلك أشار
الناظم بقوله * وازد لاصل ثانيا الساقب * (بجمل ثانيا نحو معة فانه غير لين) لانه ثمانية فوق مبدلة
عن واو اذ اضم له موعدا بدلت الواو ياء وادغمت فى التاء الاخرى لاجتماع المثلين (فيقال) فى تصغيره
(متبعلا) ويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهم ما يردانه الى أصله لزوال موجب قلبها وهوتا الافتعال
والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعلوه بانه اذا قيل فيه موعدا وهم ان مكبره موعدا او موعدا وموعدا
ومتبعلا ايها فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس فى مواضع كثيرة (وبجمل لاف ثانيا نحو آدم فانه)
منقلب (عن غير لين) لانه منقلب عن همزة تلى همزة والاصل آدم همزة من مفعلة فساكنة قلبت
الساكنة ألفا (منقلب) الالف (واو) كالالف الزائدة من نحو ضاربو) كالالف (المجهولة الاصل كصاب)

(فصل)

(قوله فتقول لغيزة) أى
بفتح ادغام الغين وادخال
ياء التصغير بين الغينين
ليكن قد يقال ما يقتضى
لحذف الياء التى قبل
الزاي وقية ساس ماسلف
بقاؤها وان يكون البناء
على فعيل لافى فعيل
(قوا برى درى) كذا فى
السخ والصواب اسقاط
الراء الثانية اذ باسقاطها
يتوصل الى بنية فعيل كما
لا يخفى (قوله وقريشا)
قال فى الصحاح الكسائى
نخل قريشا وبسر قريشا
مدود بغير تنوين لضرب
من التمر هو أطيب التمر
بسر او قال أبو الجراح تمر
قريشا غير مدود اه وعلى
هذا الاخير جرى المصنف
(قوله من النيب) ينظر
هل هو بفتح النون
وسكون الياء أولا (قوله
متبعلا) هو بحذف تاء
الافتعال الثانية فى متبعلا
مشددا (قوا أوهم ان
مكبره موعدا) أى فهو
الباس بدليل ما بعده
وفيه نظر لانه اجل لعدم
تبادر أحد المذكورات

سبق قول سيبويه أنه يقال في تصغيره متبعداً لا موبعداً لم يرد إلى أصله مع أن الهمزة زالت بالتصغير فالضابط أنما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسي (قوله) فرقاً بينه وبين جمع (عود) قال الدونشري (فائدة) قال بعضهم (ود الغناء) جمع على أحواد (ود الخشب) يجمع على عيدان والعيد يجمع على أعياد (أقول في المصباح وعود الله وعود الخشب جمعه أعود وعيدان والأصل عودان لكن قلبت الواو ياءاً المجازة الكسرة قبلها (ود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه أعياد على لفظ الواحد) فرقاً بينه وبين أحواد الخشب (الفائدة) التي قالها بعضهم تحتاج لنقل عن أمثلة اللغة (قوله وشه) مأخوذ من الوشي (قوله وخجته الخ) قال الدونشري هذا بحسب الظاهر لا يدل للأول ويمكن أن يقال إن معنى كلامه أن الياء إذا كانت لا ما فلا كثر اثباتها ويقبل حذفها فالحاقه بالأكثر أولى من إلحاقه

بالأصل المهملة والياء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها أو يدم وضو يرب وضو يب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيج يجعل * واوا كذا ما الأصل فيه مجهول وإن كان ثاني المصغر ليناً به دلاً من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلي همزة فإنه يرد أيضاً إلى أصله فيرد ثاني دينار وقيراط إلى النون وإلى الراء فتقول في تصغيرهما دينيرو قيريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط وأصلهما أدنار وقراط والتاء فيهما تبدل من أول المثاليين فلما صغرتا مازال سبب الإبدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء إلى الهمزة فإن أصله ذيب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فإذا صغرتا قلت ذؤيب بالهمزة رجوعاً إلى الأصل لأن قلب الهمزة ياءاً أنما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط أن ما أبدل لعله لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أبدل لعله تزول بالتصغير يرد إلى أصله (و) هلم جرافان قلت فقد (قالوا في) تصغير (عيد عبيد) فصغره على الغنة ولم يرد إلى أصله وقياسه عويد بالواو لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو * قلت أنما قالوا ذلك (شذوذاً كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا في تكسيره أعياد فرقاً بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واحد (وهذا الحكم) الذي ذكرناه في التصغير (نابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول كوازين وأبواب وأنياب وأعواد بخلاف) ما لا يتغير فيه الأول من (نحو قديم ودليم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وشذفي عيد عبيد وحتم * للجمع من ذام التصغير علم

(فصل) وإذا صغرت ما حذف أحد أصوله (فاء أو عين أو لام أو ثمان منها) (وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) (المحذوف الفاء) (نحو كل وخذ) (وعداً علماً) (و) (المحذوف العين) (نحو (مذ) (وقل وبع) (اعلاماً) (وهو الدبر) (و) (المحذوف اللام) (نحو (يد) (ودم) (وح) (يكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام) (نحو قهواه) (وشه) (اعلاماً) (المحذوف العين واللام) (نحو حوره) (علماً) (نقول) (في تصغيرها) (أكيل وأخيد) (وعيد) (برد الفاء) (ومنيذ) (وقويل) (وبيع) (وسئيه) (برد العين) (وميدية) (ودمي) (جرج) (برد اللام) (ووقى) (وولى) (وشى) (برد الفاء واللام) (وروى) (برد العين واللام) (وإلى ذلك أشار الناظم بقوله) (وكل المنقوص الخ) (وأنما وجب رد المحذوف في الجميع لئلا يمكن من بناء فعيل) (ولأنه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفاً) (كان يلزم تحريكها بحركات الأعراب وهي لا تكون إلا ساكنة) (وإذا سمي بموضع ثنائياً) (على حرفين) (فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هل) (وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء) (وهو الأولى) (فيقال) (في تصغير هل) (هليل) (بالتضعيف) (أو هلى) (بزيادة ياء) (وقيل إن شئت الحققة بماء) (فقلت في هل هلى) (أو بماء) (ووافقت هلى) (ثم أعلاه) (اعلال سيدوفيه) (بزيادة عمل فينبغي تعيين الأول وقد خرمه الأبدى واقتضاه كلام التسهيل وحجته أن ما حذف من لاه وأو أكثر مما حذف من لاه ياء) (قاله الموضح في الحواشي) (وإن كان) (ثانيه) (معطلاً) (وجب التضعيف قبل التصغير) (لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك) (وهذا لا نظير له بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحاً) (فإن نظيره من الأسماء المعربة يدودم) (فيقال في لوو كى وما) (الحرفية) (أعلاماً) (و كى) (بالتشديد) (فيهما) (وذلك لأنك زدت على واو لوه) (واو على ياء كى) (يا ثم أدغمت أحد المثليين في الآخر) (وما بالمد وذلك لأنك زدت على الألف ألفاً) (فالتقى الغان) (فأبدلت الثانية همزة) (لأجل اجتماعهما مع الألف الأولى) (والتقاءهما) (سأساكنين) (على حد الإبدال في جراء) (وقيل زيدت الهمزة من أول الأمر) (فإذا صغرت) (بعد التضعيف) (اعطيت حكم دووحى) (بفتح) (أولهما) (وتشديد) (ثانيه) (ما والدو) (بالبادية) (والحى) (القيمية) (له) (وماء) (بالمدة) (وهو الذى يشرب) (فتقول) (في تصغيره) (لوا) (بالتشديد) (لوى) (كما تقول) (في تصغيره) (دوى) (وأصلهما) (قبل الإدغام) (لوى) (ودوى) (و) (اجتمع فيهما) (الواو) (والياء) (والسابق) (منهما) (سأساكن قلبت الواو ياءاً) (وأدغمت الياء في الياء) (وتقول) (في تصغير

كي بالتشديد (كبي بثلاث يا آت) أولاها أصالية وثانيتها يا، التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف
(كما تقول) في تصغير حي (حيي) بثلاث يا آت أولاها وآخرها اصليتان ووسطاها يا، التصغير
(وتقول) في تصغير ماء بالمد (موي) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة لوقوعها بعد يا، التصغير
وادغامها فيها ولم تزل زوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واو الكون بعد التضعيف صارت
مجهولة الاصل (كما تقول في تصغير الماء المثر وب مويه) بقلب الالف واو ابدالها (الان هذا)
الماء المثر وب (لامه ماء فردا ليها) وأصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو ألفا على القياس
وأبدلت الماء همزة على غير القياس

(فصل) وتصغير الترخيم حقيقة أن تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان
ثلاثي الاصول أو فعيل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال
صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) انت (الى) الاسم (ذى الزيادة الصالحة للبقاء) في تصغير
غير الترخيم لعدم اخلاص الازنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أى من أجل انه مختص
بالمزيد (لا يتأني) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الاصول (وسفر جل) من الخماسي
الاصول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأني أيضا (في نحو متدرج ومخرنجم لا متناع بقاء الزيادة
فيهما) في تصغير غير الترخيم (لا خلاصا بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف
زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص بتصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرء
وتعرب فانهما قالا لا تصغر فاطمة ومالك وأسودا على فعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات (ولم يكن له الا
صيفتان) فقط (وهما فعيل كحميد) تصغير (أحمد وحامد ومحمد ووجدون وجدان) وحامد ولم يلتفت
للاباس ثقة بالقرائن وزوائد لا يحل بقاؤه في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحميد وحويد
ومحميد وحميدون وحميدان وحميد (وفعيل كقرطاس) تصغير قرطاس وأما قرطاس فليس تصغير
قرطاس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيل لانه ذو زيادة) وهي الياء
وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بر به وسميع مصغري ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام
بلفظ الزائد وان كانا أصليين بخلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها
ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصلتهما وان همتزهما كهمزة اصطلح وان بني على الخلاف في الهمزة
اختلاف في كيفية تصغيرهما الغير ترخيم فيقول سيبويه بر بهيم وسميعيل ويقول المبرد أبيره وأسيمع
وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بر بهيم وسيبويه يقول
يحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول يحذف الاخير لخساسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله في الحواشي والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ومن بترخيم نصغرا كتنى * بالاصل *

(فصل) ويلحق ما، التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عارمها (لفظا) ثلاثي في الاصل وفي الحال
الراهنه لثلاثي مجتمع فرعيتان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين)
مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال في تصغير هادورة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر
بعد التسمية فن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) ثلاثي في (الاصل دون الحال نحو يد) ويديته
(وكذا ان عرضت ثلاثية بسبب التصغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرت تصغيرا ترخيم أم لا
فتقول في تصغيره سمية والاصل سمي بثلاث يا آت أولاها يا، التصغير وثانيتها يا، المدة وثالثتها بديل لام
الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته
بسبب التصغير تحققت التاء كما تلاحق مع الثلاثي المجرى ولو سميبت بسما مذكر قلبت في تصغيره سمي

(فصل)
(قوله فلا يكون الخ) مراده
انه لا تحذف زوائدهما
لاجل تصغير الترخيم وان
كانت تحذف لالحالة
(قوله فقط تا كيد) لانه
يعلم من الاستثناء قبله
(قوله ولم يلتفت للاباس
الخ) فيه نظر لان هذا
اجال لا لباس كما (قوله
و قرطاس) هي الداهية
(قوله وانما حذف الخ)
هذا على قول المبرد فان
الظاهر انه يقول باصالة
الميم واللام وانما حذف
نسبها بالخاص وان لم
يكونا خامسين كما هو ظاهر

(فصل)
(قوله لثلاثي مجتمع
فرعيتان) قال الدونشري
قد يقال عليه الفرعيتان
يجمعان فيما لا ينصرف
وفي نحو ضو رب مضغر
ضارب فتأمل (قوله
حذفت احدى الياءين)
وفي نسخة من نسخ
المرادى احدى الياءات
بالجمع وكل صحيح كما
هو ظاهر والاول أولى

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث الخ) لو تم البيت بقوله كسن لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف نحو زنب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتأخرون من ذلك عشر بن لفظا) اقتصر المصنف فى الحواشى على عشرة ذكرها وقال جمعت فى بيت ذود و قوس و حرب درعها قوس * باب كذا نصف عرس ضحى عرب وضبط عرس بضم العين اه وفى بعض شروح الشافية والعرس بالكسر ام آة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكروا ثوث وانما لم تلحق التاء هما لان العرس فى الاصل مصدر سمى به والنظر فى عرس الى المصدر الذى هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض ٣٢٤ بان عرسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان

تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذ لما ذكر من انه يذكروا ثوث وقال المصنف فى حواشى ألفية ابن معطى فى الصحاح ان فى القوس التذكير والتانيث وانه جاء عاينهما قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدونشرى فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس ملابس اه وأقول هذا مبني على ان الاشارة فى قول الشارح ذلك راجعة الى ما لا لبس معه ولا داعى لذلك بل هناك داعى للتحذير وانما الاشارة للتثنية التى لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الاحاق ملبسا أولا فقامل فعدم الاحاق لبس شادا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فلا يتامل (قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها) قد عرفت معناهما وقوله وذود الذود الابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر (كعبك) النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لثلاث ملابس بضجوة مصغرا اه وظاهر ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحذر وقوله وطست هو الاءاء المعروف والطس لغة طيئ وقوله وسؤره هو بقية الماء المشر وبوضبطه فى بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال فى الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمنسنة وقوله وحرف هى الناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العسل الابيض وقوله ونعل هى معروفة (قوله وسمع فى بعضها التانيث) من ذلك قدبر وقديرة * (فصل) * (قوله أفعل) قال الدونشرى ظاهرا ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر فى ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم فى كلام الشارح فى الكلام على شروطه وشذما أحسنه عند البصر بين (قوله أوعددا) على حذف

بغير تاء التذكير مسماها (وجراء وحبلى) حال كونهما (مصغرين تصغير الترقيم) فتقول فى تصغيرهما تصغير الترقيم جيرة وحبيبة بالتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول فى تصغيرهما غير تصغير الترقيم جيرة وحبيلى ولا تبنى بالتاء فلا يجمع بين علامتى تانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * واختم بتاء التانيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى * (بخلاف نحو شجر وبقمر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فى من أنهما) فلا يقال فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لثلاثى لثلاثى بالالفرد) المصغرا لما من ذكرهما فلا أشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال فى تصغيرهما خمسة وسبعة (لثلاثى لثلاثى بالالفرد) المصغر (وبخلاف نحو زنب وسعد) فلا يقال فى تصغيرهما زنب وسعدة (لتجاو زهما للثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما فى ذلك من الاستئصال والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتأثيرى ذاليس * (وشذ ترك التاء فى تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالواو وحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملة (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن) وتانيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتأخرون من ذلك عشر بن لفظا وهى اسم الجنس كشجر واسم الجمع كهنم وإعم العدد كخمس وناب للثلاثة المنسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وسؤره وقدر ونصف بفتحين وحرف وضرب ونعل وسمع فى بعضها التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وشذ ترك دون لبس * (وشذ) (اجتلابها) أى التاء (فى تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا ورثة بضم الواو وفتح الراء بعدها يا تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة والياء الاولى بياء التصغير والثانية المبذلة من المدة التى قبل الهمزة وأمية بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فهمزة مفتوحة والياء الاولى بياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقد ديمع بضم القاف وفتح الدال وبياء مكسورة بعدها يا مشددة تحتانية وميم مفتوحة والياء الاولى بياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلم يظهر والتاء فيها الظن انها مذكرة فلا يعلم تانيثها بالآخر اعراضا لانها لازمة لا ظرفية ولا توصفية ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك أشار الناظم بقوله * ونذر * لحاق قافيمنا ثلاثيا كثر * * (فصل) * التصغير من جملة التصاريح فى الاسم فيصغر المتماكن كالمربى ولا يصغر من غير المتماكن الا أربعة (أحدها) (أفعل) بفتح العين (فى التعجب و) الثانى (المركب المزجى) عامه اكان أوعددا فالعلم

وعرس بضمها) قد عرفت معناهما وقوله وذود الذود الابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر (كعبك) النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لثلاث ملابس بضجوة مصغرا اه وظاهر ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحذر وقوله وطست هو الاءاء المعروف والطس لغة طيئ وقوله وسؤره هو بقية الماء المشر وبوضبطه فى بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال فى الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمنسنة وقوله وحرف هى الناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العسل الابيض وقوله ونعل هى معروفة (قوله وسمع فى بعضها التانيث) من ذلك قدبر وقديرة * (فصل) * (قوله أفعل) قال الدونشرى ظاهرا ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر فى ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم فى كلام الشارح فى الكلام على شروطه وشذما أحسنه عند البصر بين (قوله أوعددا) على حذف

مضاف أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدوشري هذا تعليل لتصغير أفول في الحقيقة التصغير للفعول لالاف مل وان كان التصغير في الفعل ظاهر اكاما هو ظاهر وقوله بالمع لوقال بداه الملاحه لكان أحسن اللهم ٣٢٥ الان يكون مصدرا اسما عيما وقوله

ما يح بضم أوله على التصغير
اه وضبط اللفظ ملح في
نسخة مصححة بخط
الشارح بكسر الميم وفتح
اللام وهو على هذا جمع
لام مصدر وقد ذكر في
القاموس انه يجمع عليه
وعلى ملحة وغير ذلك
فانظره ولم يذكر ملحا بكسر
الميم وسكون اللام في
مصادر ملح قال أول المادة
الملح بالكسر المعروف
وقد ذكر الرضاع الى
آخره ما قال وهو اسم جنس
للملاحه ويمكن ان يكون
هو الواقع في كلام الخليل
(قوله منه) حال من جنس
مقدمة لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها أعربت
حالا وكذا يقال فيما بعده
(قوله وذان وتان) فيه
نظرا ذهما معربان
والكلام في المبني غير
المتمكن وقد يجب ان
ذلك غير مذهب من زعم
بناءهما وكذا يقال فيما
بعد (قوله في جمعهما) في
قوله جمعهما مساححة
ظاهرة (قوله وجمع الذي
الخ) فيه مساححة اذ الذين
وما بعده اسم جمع لاجمع
(قوله زيادة ألف في
الاخر عوضا من ضم
الاول) فيه نظر لان

(كعبيلك وسيمويه في لغة من بناهما) على الفتح في بعبيلك وعلى الكسر في سيمويه (وأما من
أعربهما) أعرب ما لا ينصرف (فلاشكال) في تصغيرهما لانهم ما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد
نحو خمسة عشر فافعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المتمكن) في ضم أولهما وفتح
ثانيهما واجتلابياء التصغير ثلاثة (نحو ما أحسنه وبعيلك وسيمويه) وخمسة عشر اما أفعل في
التعجب فقال الخليل في قولهم ما يعاجز يد النمايعنون الشيء الذي يتصنف بالمع كانهم قالوا زيد مليح
وأما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله
وتتمه نزولهما بها تلك المنزلة فلذلك صغروا المصدر (و) الثالث (اسم الإشارة) وسمع ذلك منه في خمس
كلمات وهي (ذا) في التذكير (وتا) في التأنيث (وذان) في تنذية المذكر (وتان) في تنذية المؤنث (وأولاء)
في جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول) وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي (الذي) للفرد المذكر
(والتى) للفرد المؤنث (وتثنيتهما) للذان واللتان (و) جمع (الذي) الذين والاولى (و) هـ هذه الكلمات
العشرة من غير المتمكن (بوافق تصغير المتمكن في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب البياء الساكنة) و
الثاني (التزام كون ما قبلها) أي الباء (مفتوحا) الثالث (لزوم تكميل ما نقص منها عن) الأحرف
(الثلاثة ويحذف منه) أي تصغير المتمكن (في) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته
الاصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو غم تنبيه على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و)
الثاني (زيادة ألف في الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول) وذلك في غير المختوم بزيادة
تنذية أو (زيادة جمع) و) الثالث (ان الباء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذواتا تقول) في
تصغيرهما (ذباوتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الباء المنقلبة
عن ألف ذواتا تزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والاصل ذباوتيا) بثلاث باآت
أولاهما عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستلوا ذلك مع زيادة الالف آخره (فحذفت
الباء الاولى) لان باء التصغير هي المعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع بياء
التصغير آخر اذا كانت الالف في زنة حركته وهي الضمة ووقوع بياء التصغير طرفا تمنع لانها ان بقيت
ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت قلبا ياء في ذلك وقوع فيما فرمته وازالة الالف المحعولة عوضا
ووقوع بياء التصغير طرفا وان حركت فباء التصغير كالف التكسير فلا تحرك فتعيزت الاولى للحذف
وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذائلا في الوضع وان ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة وأما على قول
الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان
وتيان) ببقاء أولهما على فتحه وادغام بياء التصغير غير فيما بعده ولم يؤت بالف بعد النون لا طول بزيادة
علامة التنذية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) ببقاء أوله على ضمّه في حال التكبير و) باقصر في
لغة من قصر) وهم التميميون (و) بالمد في لغة من مد) وهم الحجازيون أساعلى لغة القصر فلاشكال
وأما على لغة المد فقال الفارسي الحذف بياء التصغير ثالثة وقبلنا الالف بعددها ما وزيدت الالف قبل
الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير نحاسي الا وقل آخره مدة وقال المبرد لو ألحقنا ألف التصغير
في آخر أولاء على الناحية في الممدودات التست لغة المدبلة القصر ويانه من وجهين أحدهما أن
باء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتقلب الالف بعددها ما ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل
فتقلب الهمزة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث باآت فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

الالف في الباء بالمد قبل الآخر ولا تزد في جميع ما ذكر كما يأتي وكون الالف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير أولاء وأما هو فأوله
مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة
الاصلية (قوله فيما فرمته) هو الثقل (قوله وقبلنا الالف الخ) لوقال بعدها وأدغمت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أي

تصغير عطاء فهو على حذف مضاف (قوله فاذا جاءت الالف الخ) فيه منظر ظاهر أما أولا فلا الالف التي تزداد للتصغير إنما تكون في
المصغر لا في المكبر خلافا لما هو ٣٢٦ صريح عبارته وأما ثانيا فلا أنه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقي بلفظه هكذا الياء

بهمزة بعد الياء المشددة
فلا يلتبس بتصغيره على
لغة القصر اذ لا همز
فليتامل وقد يقال اللبس
حاصل خطأ لاسيما اذا
لم يشك كل بالهمزة (قوله
وقال الزجاج الخ) قال ابن
اباز وكلما القولين أي
قول سيبويه وقول
الزجاج مخالف للقياس
أما الاول فلما فيه من
زيادة الالف حشا واما
الثاني فلما فيه من دعوى
انقلاب الهمزة عن الالف
وكثرة التغيير وفي كلام
بعضهم التصريح بان
الالف عوض وقد يقال
انها ليست عوضا عن ضم
الاول لوجود ضمه وانما
خالف القياس لان
اخوانه أعني ذواتا زيدت
الالف في آخرهما لا قبله
(قوله لئلا يلتبس الخ)
فيه نظر لان النون مقووضة
في الجمع ومكسورة في
التثنية اللهم الآن يقال
قد يغفل عن حركة النون
(قوله ثم جمعت الخ)
وحذفت الالف التي في
المفرد لا لتقاء الساكنين
(قوله كافي دراهم الخ)
دراهم بالفاء بعد الراء
جمعا أي فلا توقع التصغير
على لفظه كما لا توقعه على

الثاني أن أولاء فعال فاذا جاءت الالف آخر اصار أولا أعلى فعلى كعباري فيجب حذفها لانها خامسة
وأما اذا قدمت فانها تصبح رابعة وما كان خمسة ورابعة لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا
الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة أولا ومن قبله عن ألف للمد فاذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء
التصغير رجعت الهمزة الى أصلها ثم تأتي ألف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) في
تصغير الذي والتي (الذي واللتيا) ببقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف
واغناء ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف (و) تقول في تصغير الاذان واللتان (الذيان واللتيان)
بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤث بالفاء بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في
الحواشي هذا الذي أراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه
والأخفش فسيبويه يحذف الالف حذفاً اعتبارياً لمجرد تخفيف الكامة لطولها بعلامة التثنية فلا
يقدرها البتة والأخفش يحذفها لا لتقاء الساكنين في قدرها وأصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد المصغر
فهل يقدرا ن ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فراقبين تثنية
المتمكن وغيره أو يعتقد انها حذفت قبل مجيء ألف التثنية لمجرد التخفيف الاول للأخفش والثاني
لسيبويه ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكور فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والأخفش
يفتحهما كما في الاعلان (و) تقول في تصغير الذين (الذين) رفعه والذين جرا ونصباً يضم ما قبل الواو
وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفاً كما تفتح في التثنية فكأنها
لا وجود لها والأخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدرا حذف للساكنين والذال على القولين
مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي وأما اللذين فلانهم زادوا في الذين قبل الياء وقبل النون
ألفا فصار اللذان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والالف واو لئلا يلتبس بالتثنية اهـ (واذا أردت تصغير
اللاتي) الجمع المؤنث (صغرت التي) المفردة (فقلت اللتيا) كناية عن ضم (ثم جمعت بالالف والياء فقلت
اللتيان واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفردة (عن تصغير اللاتي واللاتي على الاصح) عند سيبويه فانه
قال في اللاتي واللاتي لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كافي دراهم ودرهمات بل
المؤنث أولى مما لا يعقل بهذا الجمع والأخفش يضمهما ويقلب الالف واو لانها صارا حين حقرا
بمنزلة ضارب اذا أجرى عليه ما حكمه ويحذف الياء التي هي لامهما لان ألف التصغير تزداد فيبقى
الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانها طرف والمجاز في ضمهما
والكن يحذف لالف لانهما زائدة والياء أصلية فتصير اللاتى اللاتيا واللاتي اللتيا وهذا يلتبس
بتصغير الواحد (ولا يصغري) من أسماء الإشارة (اتفاقا) عند الجميع (للا لباس) بتصغير ذاو بشكل
عليه تصغيرهم عمرو وعمر على غير مع الالباس (ولا) يصغري (في) الإشارة (للاستغناء) عن
تصغيرهما (بتصغير تاخلاقا لابن مالك) في قوله في النظم منها تا وفي قال المرادى وذلك يوهم أن في
صغركا صغرتا قد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل
فانه قال ولا يصغرن من غير المتمكن الا ذاو الذي وفروعه ما لا يذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث
غير تا خاصة اهـ والى جواز تصغير الإشارة والموصول أشار في النظم بقوله
* وصغروا شذوذ الذي التي * وذامع الفروع وانما ساغ تصغيرها لانها موصوفان ويوصف بهما
والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعمال موصوفا قاله أبو الحسن

لفظ اللاتي واللاتي بل اذا أردنا تصغيره صغرنه الذي هو درهم وجمعناه بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاتي ابن
واللاتي فاننا نصغر مفردهما الذي هو التي ونجمعه بالالف والتاء وفي بعض النسخ كافي درهم بالفاء او ليس ظاهرا في التنظير فليتامل
(قوله مع الالباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذيا ظاهرا في أنه تصغير ذالذي فلا لبس

(باب النسب) (قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسر هاء بمعنى الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدّمون المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معني حاد فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لمخفها واكثر زيادتها وانما لم تحق علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها والآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديرها ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى الجذر دعنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات اولها لغظى وهو ثلاثة اشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشددة في رفعه المضمرة والظاهر باطراد واعلم انك (اذا أردت النسب الى شيء) من بلدة أو قبيلة أو غيرها فلا بد لك من علمين في آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة (تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتدوّلها حركات الاعراب رفعها ونصبها وجر الصيرورته بمنزلة الآخر (و) العمل (الثاني أن تكسره) أي الآخر المناسبة الياء كما في ياءى المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشق) الى ذلك أشار الناظم بقوله

التعليل لا يثبت المدعى

الاعلى بعد فليتامل

وعلى ابن اياز تشديدها

بقوله اتجـرى بوجوه

الاعراب كقولك بصرى

وبصريا وبصرى ولو

كانت مفردة لاستثقلت

عليها الضمة والكسرة

(قوله قال في الصحاح

الواحد بختي الخ) قال في

الصحاح والبخت من الابل

معرب أيضا وبعضهم

يقول هو عربى وينشد

لبن البخت في قصاع

الخ لئلا يخلط بالواحد بختي والآخر

بختية وجمعه بخاتي غير

مصرف لانه بزنة جمع

الجمع ولك أن تخفف الياء

فتقول البخاتي والاثاني

والمهاري فاسما ساجدي

ومدايني فصر وفان لان

الياء فيهما غير ثابتة في

الواحد كما تصرف المهالبة

والمسامة اذا أدخلت

عليها ياء النسب اه

كلام الصحاح بخرفه

(قوله بتكرير جمع) قد

يقال الموجود في عبارات

القوم بزنة جمع الجمع تأمل

(قوله فوزنه قبل النسب

الخ) قال الدونشري فيه

ابن الباذش وحكى ابن العالج تصغير أوّه على أو يه وبقى المنادى المبني فحوياز يذفانه يصغر فيقال ياز ييد (هذا باب النسب)*

وسماه سيمويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معني حاد فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لمخفها واكثر زيادتها وانما لم تحق علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها والآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديرها ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى الجذر دعنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات اولها لغظى وهو ثلاثة اشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشددة في رفعه المضمرة والظاهر باطراد واعلم انك (اذا أردت النسب الى شيء) من بلدة أو قبيلة أو غيرها فلا بد لك من علمين في آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة (تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتدوّلها حركات الاعراب رفعها ونصبها وجر الصيرورته بمنزلة الآخر (و) العمل (الثاني أن تكسره) أي الآخر المناسبة الياء كما في ياءى المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشق) الى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) الزائدة للنسب (أو رف في الآخر أو مور متصلة بالآخر أما) الامور (التي في الآخر ستة أحدها الياء المشددة لواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت احداهما زائدة والآخرى أصلية فالاول) وهو ما آخرها أن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (فحور كرسى) مما آخرها أن ليست للنسب (وشافعى) مما آخرها أن للنسب (فتقول في النسب اليها كرسى وشافعى) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيتم حذف لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر أنهم ما مع الياء المحذرة للنسب غيرهما بدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقدير أثر في الصناعة وذلك انه اذا (كان بخاتي) جمع بختي يباء موحدة فخاء عجمة فناء مشناة فوقانية (علما للرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحب المالك عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعى وقيد بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفردة ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترزا عما اذا كان لامرأة فان ما نعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع (والثاني) وهو ما احدى ياءه زائدة والآخرى أصلية (فحور مرمى) بالتشديد اسم مفعول من الرمي (أصله مرمى) كضروب

نظر وجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة بخت فالباء فاء والحاء عين والياء فاذن وزنه جمعا وعلما منقولاً منه فعلى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعلى أيضا وهذا هو الوزن التصريفي ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغي مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن العروضي لا التصريفي وقوله وبعده مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتامل ذلك حق التأمل هذا والمحق أن كلام

الشارح منظوريه (قوله كما في ثمر) ٣٢٨ أي فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتي قريما (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ) قال

الدنوشري وينبغي أن يكون قوله -م خلوتي في المنسوب إلى الخلوة لمخنا أيضا وقد قلت في ذلك وأدخل ناء الخلوتي من الخطأ قياسا على البصري فالتاء تحذف (قوله يحذف التاء منها) أي وحذف التاء من خليفة أيضا سيما (قوله والدليل على أنها اصطلاحية الخ) بهذا ينبغي دفع ما أجاب الفناري في شرح إيساغوجي من أنه لا يلزم انتساب الشيء إلى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لأن للذات اطلاقين أحدهما حقيقة الشيء والثاني ما صدقها لذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب إليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة جزأى الحقيقة إلى ما صدقها (قوله وإنما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أي وإشارية وموصولة (قوله تشبها باللف ملهى) فيه فظان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهى فكيف يأتي التشبيه (قوله لأن شبهها باللف التانيث) هكذا في بعض النسخ والصواب بقاء التانيث (قوله خبر الارجح) فيه نظروا وإنما هو معطوف على المحذف كما إن قوله في التي للالحاق عطف على قوله في التي للتانيث وهو عطف على مفعولى عامل واحد وهو جائز والعذر له (والحذف

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحدهما بالساكنون (ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرة) لتسلم الياء من قايها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو لزائدة (في الياء) الاصطلاحية لاجتماع المثلين (فإذا نسبت إليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب (قلت مرمي) هذا هو الاقصح (وبعض العرب يحذف) الياء (الاولى) زيادتها ويبقى الثانية لاصالتها ويعلمها ألفا) لتجر كها وانفتاح ما قبلها (ثم يقلب الالف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياء (فتقول مرموى) وأطلق في النظم قوله ومثله مما حواه حذف وهو ممة يدكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) فرار لمن الاجحاف وتعين حذف لساكنها (وقلبت الثانية ألفا) لتجر كها وانفتاح ما قبلها (ثم قلبت) الالف واوا (كراهة اجتماع الياءات) (تقول في أمية أموى) وجاء أمي باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منها بل يفتح) الياء (الاولى) كما في ثمر (وتردها إلى الواو) ان كان أصلها الواو (والا بقيت على صورتها) (وقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع الياءات (تقول في طي وحى طووى وحوى) لانها -ما من طويت وحيت الامر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (تاء التانيث تقول في مكة مكى) يحذف التاء لأن بقاءها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو امرأة مكئية وإيقاع تاء التانيث حشوا (وقول المتكلمين) في علم الأصول الدينية (في) النسبة إلى (ذات ذاتي) وقول العامة (في) النسبة إلى (الخليفة خليفة) (بإثبات تاء التانيث فيها -ما (لحن) أى خطأ لخروجه عن القاعدة يقال للخطي لحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصوابها ذووى وخلفي) يحذف التاء منها وهو -ما منى على ان ذاتي نسبة إلى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح إيساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي منسوب إلى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية والالزم انتساب الشيء إلى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك اهـ والدليل على أنها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت عادت العين إلى الصحة فتصير على تقدير ذوم ثقلب الالف واوا فتقول ذووى الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الالف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متجر كائاني) كما تمها فالاول يقع (في ثلاثة) (في ألف التانيث كجباري) بالحاء المهملة والياء المشددة والراء الطائثر (و) (في) (ألف اللحق كجبري) يفتح الحاء المهملة والياء المشددة وتساكن الراء بعده كاف قال الجوهري القراء وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسفر رجل و) (في) (الالف المنقلبة عن أصل كصطفى) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول جباري وجبري ومصطفى يحذف الالف فيهن وجوب اللطول (والثاني) وهو ما ألفه اربعة وثاني كما تمها متحرك (لا يقع الا في ألف التانيث كجمرى) يفتح الجيم والميم والراء صفة يقال جمار جمرى أى سريع من الجمر وهو ضرب من السير تقول في النسب إليها جمرى يحذف الالف وجوب لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن ثاني كما تمها فيجوز فيها القلب) واوا تشبها بالالف ملهى (والحذف) تشبها بقاء التانيث لزيادتها (والارجح) في التي للتانيث كعجلى (الحذف) لأن شبهها بالالف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (و) (الارجح) في التي للالحاق كعلقى (فانه ملحق بجعفر و) (في) (المنقلبة عن أصل كملهى) من اللهو فالقه منقلبة عن واو (القلب) خبر الارجح وانما كان الارجح فيها القلب محافضة في الاول على حرف اللحق ورجوعا إلى الاصل في الثاني (والقلب في نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو علقى) مما ألفه زائدة للالحاق

إن قوله في التي للالحاق عطف على قوله في التي للتانيث وهو عطف على مفعولى عامل واحد وهو جائز والعذر له (والحذف

ان المعطوف على الخبر خبر

وقال بعض - هم اذا قلنا
الالف واوا في نحو ملهى
وحبلى وعلقى جازا لايمان
بالف قبلها فتقول
حبلى لاوى وعلقاوى
وملهى لاوى (قوله اسم
الموضع حانية) هو
بتخفيف الياء قال
السيرافى ذكر أصحابنا ان
الموضع الذى يباع فيه الخمر
يقال له حانية كناية
والمعروف حانة واعل
الذى قال الحانوى جعل
البقعة حانية لانها تعطف
على الشراب باللفظ
واللذة وفي شرح الشواهد
قال سيبويه الوجه الحانى
لانه منسوب الى الحانة
وهو بيت الخمار وانما جاز
ان يقال حانوى لانه بنى
واحدة على فاعلة من حنا
يحنوا اذا عطف بريدانه
نسبة الى مقدر كما أشار
اليه السيرافى والذى
في الصحاح والقاموس ان
الحانية أى بالتشديد الخمر
منسوب الى الحانة وهو
موضع بيعها (قوله فان
قلت الخ) قديقال ان
الفتح لغة لا توجد
في الصحيح فلا حاجة الى
قوله فالجواب الخ وكثيرا
ما يخالف المعتل الصحيح
فليتأمل (قوله بكسرتين)
بل بثلاث كسرات كما هو
ظاهر (قوله أمل عليها)
في شرح الشواهد وأمل
من املال الكتاب

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف في نحو وعلقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف
الاصل الامر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة اربعة) خامسة أو سادسة (كاعتد
ومستعمل) تقول في النسب اليهما معتدى ومستهلى يحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء
(الرابعة) كقاض فكألف المقصود والرابعة من نحو مسعى وملهى) مما انى ماهى فيه ساكن وألفه
منقابلة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب والحذف (ولكن المحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم ان
القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله

فكيف انما بالشراب ان لم يكن لنا درهم عن يد الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وايس في الثالث من ألف المقصور) المنقابلة عن ياء أو واو (كفى
وعصى) من (ياء المنقوص) الثلاثة (كم) بفتح العين المهملة من عى عليه الامر اذا اندس ورجل
عمى القلب أى جاهل (وشح) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى خزن (الا القلب واوا) فتقول فتوى
وعصى وعوى وشجوى فاما قلبها في فتى واوا وان كان أصلها الياء فلما لا يجتمع الكسرة والياءات وأما
في عصى فارجوع الى أصلها وأما في عم وشح فلاننا لأردنا النسب اليهما فتجنا عنهما كما في غرق قلبت الياء
ألفا تخرج كها وانفتح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليل (وحيث قلنا الياء
واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها لما تقرران بقلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا فان قلت فواجه
فتح العين في نحو قاض عندهم من قال قاضى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب انه
نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة في)
كل ثلاثى مكسورة العين سواء كان مفتوحا أو مضموما أو مكمسا ورها فاما مفتوح الفاء نحو (فعل
كنمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدؤل) المكسور الفاء نحو (فعل كابل) فتقول في النسب
اليها نمرى ودؤلى وابلى بفتح العين فيهن كراهة تولى الياءين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر
العين فيما فاؤه مكسورة كابلى بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة
فلا تنقل الامر (الخامس السادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التنذية وعلامة جمع تصحيح المذكر
فتقول في) النسب الى (زيدان زديدون) حال كونهما (علمين من عربين بالحروف زيدى) بحذف علامة
التنذية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء
النسب وحذفت النون تبعها لما قبلها لانهم ازيدان زيدان ما عافى حذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما
(فانما ينسب الى مفردهما) لا اليهما (ومن جرى زيدان علما مجرى سلمان) في لزوم الالف والاعراب
على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الاخر خلافا
للموضع (ألا يادار الحى بالسبعان) * أمل عليها باللام الملوأ

(قال في النسب) (زيدانى) بابتات الالف والنون كما تقول سلامانى والسبعان تنذية سبع اسم موضع
والمالوان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلى) في لزوم الياء والاعراب على النون منونة
(قال في النسب) (زيدنى) بابتات الياء والنون كما تقول غسلىنى (ومن أجره) أى زيدون (مجرى
هزون) في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجره (مجرى
عربون) في لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو) ألزمه الواو وفتح النون) كالماطرون (قال في
النسب على اللغات الثلاث) (زيدونى) بابتات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأما جمع
تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنحو تمرات) بالثنية مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع (ان كان
باقيا على جمعته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفردة) لئلا يجتمع تانينان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يمدفوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السراشق مشترك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن (قواه وبخلاف نحو مهميم الخ) قال الدونشري تجوز فيه ان يكون تصغير مهميم واضح وأما تجويزه ان يكون تصغير مهموم اسم فاعل ففيه نظر لان ابن الحاجب صرح في شرحه لشافيته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهموم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب ٣٣٠ لان مهموما اذا اريد تصغيره حذف منه احدى الواوين فصار بعد تصغيره مهمي وماتم

قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهمي ماثل اسم الفاعل مكبر من هيم أيضا والنسبة الى مهمم المصغر هيمي بـ ثلاث ياءات قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء انما جاءت عند النسب لاقبله فاندفع تجويز الشارح ان يكون مهميم تصغير مهموم وينظر هل تصغير مهميم مهمم كتصغير مهموم أولا واذا نسب الى مهمم اسم فاعل قيل مهمي يحذف الياء الثانية كطيبي في طيب فليتامل وقال أيضا قوله تصغير مهموم الخ قد يقال اذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الاولى ياء وتندغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهميم اه وأقول الذي قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه ان مهموما اذا صغر حذف

حيان (فيقال تسمى بالاسكان) في الميم لان مفردة ساكن العين قبل الجمع (وان كان علما فنحكي اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا (نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتانيث والعلمية (نزل تاءه نزلة تامة) (نزل ألفه نزلة ألف جزي) (ايكون اني ماهي فيه متحركا) (حذفهما) على التدريج حذف أول التاء كما في مكة ثم الالف كما في جزي (وقال تسمى بالفتح) في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما ساكنت العين في حالة بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العامة للفرق بين النسب اليه جمعوا والنسب اليه علم الان علامة الجمع تحذف في كلا الحالتين (وأما نحو ضخمت) مما هو جمع صفة فقال الموضع محذوف (فني ألفه) وجهان (القلب) واو (والحذف لانها كالالف حبي) بجامع ان كلامهما صفة ساكن اني ماهي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموى وضخمى كما تقول حبلى وحبلوى (وليس في ألف نحو مسلمات) من الجمع وع القياسية (و) نحو (سراشق) من المجموع الشاذة (الاحذف) لكونها خامسة فتقول مسامى وسراشقى بحذف الالف والتاء والسراشق قال في القاموس الذي يمدفوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشيء (وأما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ماهي فيه ياء العين كطييب أم واو ياء كهين (فيقال في) النسب الى (طييب وهين طيبى وهينى) يحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم ان قبل لولم تقلب ألفا ولم يلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلب (بخلاف نحو هيمم) بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالحاء المعجمة الغلام الممتلى وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هيمي بـ ياء ثابتة الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو مهميم) تصغير مهميم مفعول من هام على وجهه اذا ذهب من العشق أو من هام اذا عطف أو تصغير مهموم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هزر رأسه من النعاس أو تصغير مهمم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما فتقول في النسب الى ذلك كله مهمي بـ ياء ثابتة الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الاخرى بالياء الساكنة) التي هي عوض من ألف مهميم أو من الواو الثانية من مهموم أو من الياء الثانية من مهمم هذا حاصل كلام أبي حيان وتامم هذه الشهاب الحلي السمين (وكان القياس أن يقال في) النسب الى (طيبي) بتشديد الياء وبالمهمزة (طيبي) يحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قبلوا الياء الباقية) وهي الاولى (ألفا على غير قياس) لانها ساكنة (فقالوا طائي) ولوقيل حذف الياء الاولى الساكنة وقبلت الثانية المتحركة ألفا كان القلب على القياس * الامر (الثاني) مما يحذف الياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضاعفها (كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التانيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيها فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما في غمر (فتقول حنفي وصحفي وشذوقهم في) النسب الى (السليقة) وهي الطبيعية

منه الواو الاولى فصار مهمي وماتم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم ادغمت فليل مهمم كلفظ اسم الفاعل من (سليقي هيم) وانه اذا نسب الى المصغر زيد فيه ياء لئلا يلبس بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا فالياء انما جاءت عند النسب لاقبله ومثله كما قال الغزى مصغر مهمم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز في المصغر تعويض الياء قبل الاخر اذا حذف شيء من الاسم فتجوز الشارح تبعا لابي حيان وتلميذه السمين مبني على ان التعويض يحصل في التصغير وابن الحاجب مبني على عدم حصوله فسط كلام الدونشري (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

هذا أحسن من قول المتن
ثم تقلب الضمة فتحة وقد
يقال إن الضمة تقلب
فتحة كقلب الواو والياء
ألفا في نحو وقال وباع
فليتأمل (قوله وفيه قل
اللفظ به) مراده باللفظ
اللفظ به أي فيثقل
اللفظ به حال الفتح
فليتأمل * (فصل) *
(قوله لأن الالف) قال
الدونشري ينظر ما وجه
إتيانه بالالف ههنا إذ
الهمزة إنما قبلت نونا فيما
نحن فيه فكان الأولى أن
يقتصر عليها ثم نظرت في
ذلك فظهر لي أن معنى
كلامه ماصر حوايه في باب
منع الصرف من أن الالف
والنون في نحو سكران
يشبهان ألفي التانيث
ووجه الشبه مذكور ههنا
فما حدثت المشابهة جاز
إبدال الهمزة نونا فليتأمل
أه وهو كلام غير واف
بالمزاد أشكالا وجوبا
والحاصل أن القاعدة هنا
قلب همزة التانيث واوا
وقد قبلت فيما ذكرنا
وجه الشارح ذلك بالمشابهة
المذكور مع أنها بحسب
الظاهر غير واضحة
والجواب أن الهمزة لما
كانت منعقدة عن الالف
والالف مشابهة للنون في
الجملة كانت الهمزة أيضا
مشابهة للنون فقدم

(سليقي وفي) النسب إلى (عميرة كاب) وإلى سليمة الأزدي (عميري) وسليمي والقياس فيهن سلق
وعمري وسليمي يحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كاب وسليمة غير ازدي وليكنهم فرقوا
بينهما والسليقي من يتكلم بسليقة أي طبيعته معربا من غير تعلم أعراب قال
ولست بنحوي بلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فأعرب
(ولا يجوز حذف الياء في نحو وطويلة لأن العين معتلة فلا يمكن أن يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحريك ما بعدها
وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولولم يقلبوا الزم الاستئصال قاله الجار بردي (ولا يجوز حذف
في نحو جليلة لأن العين مضعفة فيلحق بها الحذف مثل أن فيثقل) لو أدغموا الزم زيادة التغيير مع
اللبس * الأمر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء فاعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون
العين مضعفة (كجهينة وقرينة) بالمشالة (تحذف تاء التانيث أو لا ثم تحذف الياء) لما مر (فتقول
جهني وقرطى وشذوقهم في) النسب إلى (ردينة) رمع (رديني) بإثبات الياء وتقول في النسب إلى
عينه وقوم عيني وقومي ولا يشترط هنا صحة العين لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم
الحذف والسابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قليلة) بضم القاف (لأن العين مضعفة) وحذف الياء
يؤدي إلى الثقل لولم يدغم أحد المثلين في الآخر (خروج زيادة التغيير مع اللبس لو أدغم * الأمر (الرابع) مما
يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشعوة) حتى من اليمن
(تحذف تاء التانيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيه لأنهم لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال
على معنى استعجبوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائد الغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شئني)
وأما قولهم شئني فعلى لغة من قال أزدشوة بنشد الواد قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فاعيلة وفعيلة من
وجوب حذف الياء فيها أو قلب الكسرة فتحة في الأولى فلأن علم فيه خلافا أو أفاعولة فذهب سيبويه
والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعوا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الأخفش والجرمي
والأبر إلى وجوب بقاءهما معا وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا
يجوز ذلك) الحذف (في) نحو (قولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) لما مر في طويلة (ولا يجوز ذلك
في نحو مولولة لأجل التضعيف) في العين وحذف الواو يؤدي إلى التقاء مثلين والادغام ممنوع لأن فعل
بفتحين واجب الفتح كمثل فيثقل اللفظ به * الأمر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فاعيل)
بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واو (نحو غني) وعلى تحذف الياء الأولى ثم تقلب
الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا)
كراهية اجتماع الياءات مع الكسرتين (فتقول غنوي وعلوي) * الأمر (السادس) مما يحذف لياء
النسب (ياء فاعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام) نحو قصي تحذف الياء الأولى ثم تقلب الثانية
ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) لما مر (فتقول قصوي وهذا النوعان) وهما
فاعيل وفعيل (المعتل اللام) (مفهومان) تقدم (في فاعيلة وفعيلة) وليكنهما أنما ذكرهنا استطرادا
وهذا (الموضع) (موضعهم) فإن كان فاعيل (بفتح الفاء وفعيل) بضمها (صحيح) اللام لم يحذف منهما
شيء وذلك نحو قولهم في عتيل وعتيل وعتيلي (وشذوقهم في عتيف وقريش) وهذيل (ثقف
وقرشي) وهذلي

* (فصل) * حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية) فهي إما للتانيث أو أصاية أو منقلبة عن
حرف أصلي أو عن حرف الالتحاق (فإن كانت للتانيث قلبت واوا كصراوي) ليكون الهمزة أنقل من
الواو ولم تقلب ياءا لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذوقه في النسبة إلى ضعاء اليمن ويهراني في
النسبة إلى بهراء اسم قبيلة من قضاة فابدلوا من الهمزة النون لأن الالف والنون يشابهان ألفي التانيث

(قوله وانماخير الح) قال
الدنوشري كان صواب
العبارة ان يقال بين
حذفها وقبلها واوا وقال
أيضا قوله جاز فيه التصحيح
والقلب كان الصواب ان
يقال بدل التصحيح المحذف
لما في المتن هو ويمكن ان
يقال مراد الشارح من
بقائها على حالها عدم
قلبها واوا ومع لم يلزمها
تخذف مما في الكلام
على ما المنقوص وكذا
المراد به تصحيحهما فتدبر
(قوله واستثنى الح) ينظر
هل هو صحيح أولا وهل
قوله بعد ذلك والمحفوظ
الح يفهم عدم جواز النسبة
الى المضاف فيما ذكره
هناك أولا (قوله لانه
المقصود بدلوله) قال
الدنوشري ينظر ما معناه
اهو وجه التنظير واضح
لان المدلول مدلول لكل
من المضاف والمضاف اليه
اصيرورة الجميع علما
بالوضع أو الغلبة لافرية
لاحد الجزأين على الآخر
فكل منهما كحرف من
حروف المباني (قوله من
جزأى المضاف) تبع فيه
غيره ولو قال من المضاف
والمضاف اليه كان أولى
وينظر هل يجوز فيما ذكره
النسب الى الصدر أولا
(فصل)

ومن العرب من يقول صناعوى وبهر اوى على القياس (أو) كانت (أص - لاسلمت) من القلب غالبا
لقوتها باصالتها (نحو قرأى) في قرأه وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا اسئلة والا وجود
التصحيح قاله في النسب هيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (للحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من
أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة وقوعها طرفا أثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة
والقلب واوا فيهما (فتقول كسائى) بالتصحيح (وكساوى) بالقلب واوا رجوعا الى الاصل (وعلمباوى)
بالقلب واوا تشديدا بالالف الثاني (وعلمباوى) بالتصحيح تشديدا بالاصمية والعلباء عصب العنق
والهمزة فيه متعاقبة عن ياء زيدت لللاحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من النشعر على خلاف الترتيب
*(فصل * ينسب الى مصدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستئصال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا
الثانية كما حذفوا ثانيا الثاني (ان كان التركيب اسنادا ككتابى وبرقى في) النسبة الى (تأبط شرا
وبرق نخره أو مزجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معطلا (كبعلى ومعدى أو معدوى في) النسب الى
(بعلى ومعدى كركب) وانما خيري الياء بين ابقائها على حالها وقبلها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثاني
صار الجزء الاول منقوصا وايا المقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى
وقضوى والارجح التصحيح كما تقدم في النسب الى المزجى خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا
لتنظيم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا لثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكى وكربى
واختاره الجزمى الثالث أن ينسب اليهما معا فزلاتر كيهما فتقول بكى وكربى واختاره أبو
حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافى

تزوجها رامية هرغرية * بفضله ما أعطى الامير من الرزق

فمنسبها الى رام هرغرية بلدة من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلى بكى
ومعدى بكربى الخامس ان يبنى من جزأى المركب اسماعلى فعلى ينسب اليه قالوا في النسب الى
حضر موت حضرى (أو اضافيا كمرثى) بكسر الراء تبع الكسرة الهمزة (ومرثى) بحذف الهمزة الاولى
وفتح الميم والراء (في) النسب الى (امرى القيس) قيل وامرئى شاذ عند سيديويه والمعر دعه مرثى بحذف
الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة في جوامر القيس
اذا المرثى شبه بنات * عقدن برأسه ابتوعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرقبى (الان كان) المركب الاضافى
(كنية كائى بكر وأم كائوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك) تحذف صدره
و (تنسب الى عجزه) لانه المقصود بدلوله (فتقول بكربى وكثومى وعمرى) ووزيرى (ووبما الحق بهما
ما خيف فيه اللبس كقولهم في) النسب الى (عبد الاشهل أشهلى) في النسب الى (عبد مناف منافى)
فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى
لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف اسم لصم والحاصل ان المركب
الاضافى ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث
ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذبهاء فعل من
جزأى المضاف منسوب اليه والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدى ومرقسى وعبدسى وعبدسمى في النسب
الى تيم اللات وعبد الدار وامرأ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس

(فصل) * اذا نسبت الى ما حذف عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسألة واحدة نحو رب بتخفيف
الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربى بر العين ساكنة
ولا تحرك لتقل الفل اجاعا) واذا نسبت الى ما حذف لامه رددتها وجوبا في مسألتين احدهما أن

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيه في كلام واحد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جنى فاما شاة فوزنه فعلمه ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة أو متحركة فادعى انها متحركة فسأله عن الدلالة على ذلك فقال انقلب ألفا لانهم لو كانت ساكنة لوجب اثباتها كما ثبتت في حوضه ثوب فقلت نحن مجمعون على ان سكون العين هو الاصل وان الحركه زياده فلا ثبتت الابدليل وانقلابها ألفا غير دليل على ان أصلها الحركه لان الحركه دخلتها المحو وزتها التاء الثانية التي لا يكون ما قبلها إلا ممتوحا فوقه هذا فاصل شاة شوهة فاما احذفت الهاء بقيت شوهة ففتحو الواو والتاء الثانية فانقلبت ألفا فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت الفاء ان تعود الى سكونها * قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك الحاء عند سبب دليل انه لم يحتج على بحركه عين يدعنه في قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لانه قد جاء مثله ٣٢٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

يديان يضوان عند محكم
قد منعناك أن تضام
وتصهرا

اه ما خلاصا لم يبين وجه
حذف الهاء ولعله اعتباطا
لمجرد التخفيف وبه
يعرف ما في كلام الشارح
وانه مشكل من وجهين
الاول ان مجاورة الهاء
ليس من أسباب تحريك
الواو الثاني ان التاء موجودة
في شوهة باعتباره فكيف
يقول انها عوض عن
الهاء المتقضى لعدم وجودها
مع الهاء الا ان يقال ان
معناه انه قصد بها العوض
ولله در اللقاني حيث قال
عند قول المصنف
أصلها شوهة بيهاء أي
حذفت الهاء للتخفيف
وفتحت الواو لاجل تاء
الثاني بعد ما قبلت ألفا
(قوله وعلى القولين قلبت
الخ) فيه تأمل وعبرة
بعضهم واعلاها يعني

تكون العين معتملة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كحقيقة ثم لما بقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء (بديل قوله) في تكسيرا (شياء) بالهاء وقلب الواو يا لانكسار ما قبلها والتمسك براد الاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى شاة ردت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا وترد الى سكونها الاصل في فسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول وأبو الحسن الاخفش الى الثاني (فتقول شاهی) على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصل بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وأبو الحسن بقول شوهی) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصل) فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في الذب الى غددوى وحكى عن أبي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه * المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامه (ان تكون اللام قدردت في تنذية) كآب وأبوان أو في جمع تصحيح مؤنث (كسنة وسنوات) في لغة غير أهل الحجاز (أو سنهات) في لغة أهل الحجاز (فتقول) في الذب الى أب وسنة (أبوى وسنوى أو سنهى) يرد اللام كما ردت في التنذية والجمع بالالف والتاء لان الذب أقوى على الرد لانه أجل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهرا المزيته في الرد (وتقول في) النسب الى (ذو وذات ذوى) باتفاق سيبويه وأبي الحسن لان ذوهما فاعل بالتحريك ولا مهايأ لان طويت أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فاعل بالسكون نظر الى أن الاصل السكون والى أن لا مهايأ وأنه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلب الالف واو في النسب وذات هي ذو وزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذوى (لأمرين اهتلال العين ورد اللام في تنذية ذات نحو ذواتنا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتنذية والتاء الثانية كافي مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلمت حال النقص لئلا يجتمع اعلا لان في حال التمام والسلامة من ذلك حاله النقص (وتقول في) النسب الى (أخت أخوى كما تقول في) النسب الى (أخ) أخوى (وتقول في) النسب الى (بنت بنوى كما تقول في) النسب الى (ابن) بنوى (اذا ردت محذوفه لقولهم) في الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية) وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب (وسره) أى وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أى صيغة أخت وبنات

ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستثناة لاجتماعها مع الواو في فتحة ثم الواو التي هي اللام لا تتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو على مذهب سب يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلب ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبني وتنوين التمكن لا يدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدونشري فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تأمل أه وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التخفيف لان الذي في النسخ الصحيحة عن منقلبة عن واو يعني أن الالف عن الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وانما صحت أى لم تقلب ألفا كما قبلت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذفت في الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم أن ما وجب الخ) قال الدونشري فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامها في الجمع بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أعيدت في بنات

الانها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بناء الواحد لانهما
 يمت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع فبوايه ان هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان
 الاصل ان يقولوا بنوات لكن لما تحركت ٣٣٤ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفت لالتقاء الساكنين

ولم يفعلوا ذلك في اخوات
 لان بنات أكثر استعمالا
 تخففوه لذلك اه وأقول
 قد بين اللقاني أن الموضع
 اشار الى رد الواو في بنات
 لانهم لما قالوا بنات بفتح
 الباء وتحريك النون مع
 أن الباء في المفرد مكسورة
 وتونو ساكنة دل على أنهم
 ردوها في الجمع الى صيغة
 المذكر وذلك يستلزم عود
 اللام المحذوفة في جمع ردها
 في الجمع لطريان حذفها
 منه بعد ذلك وقال بعض
 الفضلاء انما أعيدت
 اللام في اخوات لانها واو
 ومفرد اخوات أخت بضم
 الهمزة والواو بنت الضمة
 فناسب رجوع الام في
 جمع ما أوله مفتوح بالذات
 ولا يخفى ان نكتة النجاة
 من زهر الادب الذي
 لا يحتمل الفرق (قوله
 بحذف التاء الخ) معناه انا
 نحذف في النسب تاء أخت
 وبنت ونردهما الى
 صيغة المذكر كما فعل ذلك
 اذا أردنا جمعهما فانما نحذف
 تاءهما ونجلب تاء الجمع
 ونردهما الى صيغة المذكر
 (قوله فعلى الصحيح عند

(كلها للتأنيث) وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي لا لحاق بعقل وجذع الحاقا للثنائي
 بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنت (الى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما
 وجب حذف التاء في) النسب الى مكة وبصرة ونحو (مكي وبصري) في الجمع بالالف والتاء نحو
 (مسلمات) لثلاثية تاء التأنيث حشوا هذا قول سيديويه والخليل أجروا الياء وان كانت للالحاق بحري
 تاء التأنيث لاختصاصها بال مؤنث وفتح أولها ما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء (وبنوس)
 يوافق على حذف التاء في الجمع فيجرى بها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف
 التاء ويجمع بينهما وبين ياء النسب فيجرى بها مجرى الملحق به ويبقى أولهما على حركته (يقول فيهما أختي
 وبنتي محتجا بان التاء لغير التأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب
 فتحه نحو قصعة وضبعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولانها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء
 التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو رجمة ونعمة (وذلك) المذكر من كونها ليست للتأنيث (مسلم ولكنهم
 عاملوا صيغتهما) مع تاء الاحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التأنيث بدليل مسألة الجمع) بالالف والتاء
 وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالالف وتاء زبدتين وقالوا اخوات
 وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أخمات وبنات وألزمه الخليل ان ينسب الى
 الى هنت ومنه ثابتا التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجب عن مسألة
 الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا بدس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب
 الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسألة هنت ومنه بان التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت لان
 التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منته في الوقف خاصة وتذهب في
 الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فانهما يشبان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسألة مذهب ثالث
 للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبني بسكون الخاء
 والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتقا فإيقال ابني أو بنوي كما يأتي في
 ابن (ويجوز رد اللام وتر كما فيهما عددان ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لاه في تشبيه ولا جمع (نحو يدوم)
 مما لا معاملة محذوفة ولم يعرض منها شيء (وشقة) مما لا معاملة صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التأنيث
 (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياء (أويدي) بغير رد للمحذوف
 (ودموي) بالقلب والرد (أودمي) بغير رد (وشني) بغير رد (أوشقي) بحذف التاء ورد الماء المحذوفة وما
 ذكره في شني وشقي بالرد وعده (قوله الجوهري وغيره) وقول ابن الجباز انه لم يسمع الاشقي بالرد لا يدفع
 ما قلناه من جواز الامرين (ان سلمناه فان المسألة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتر كنه (قياسية
 لاسماعيلية) حتى يقتصر على المسألة (ومن قال) في شقة (ان لامها واوفانه يقول اذا رد) اللام
 (شقي) بالواو (الصواب ما قدمناه) من أنه يقال شقي بالهاء لان لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك
 (شافهت و الشفاء) بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وأصل يدوم
 وشقة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيديويه والاخفش وذهب

المبرد

سيديويه) لان قولهم في جمع دماء يدل

على انه فعل بسكون العين لانه كدلوود لا وظيفي وظيفا وأما قوله يقطر الدماء وقولهم الدميان فشاذا لا يعتد ادبه وقال ابن جني في شرح
 الجمل ذهب المبرد الى تحريك العين من دم لانه مصدر دميت دماء مثل هويت هو قال ابن السراج وليس بشي لان دما جوهري والمصدر
 حديث فهذا غير ذلك فقولهم دمي دما انما هو فعل مثل ومصدره اشتقي من الدم كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بعظام ودماء

فعل على حذف مضاف أي ذى دماؤه كذا قوله يقطر الدما وليس في قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحريك العين من دم لانها لما جرى عليها الاعراب في قولهم دم ودماء ثم رددت اللام في التثنية بقيت الحركة في العين ٣٣٥ على ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان

وأجمعوا على سكون العين من يداها مخلصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه) يتأمل ذلك فإن اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال تبقى الحركة العارضة بخلاف شاذ (قوله أي الفاء والعين) قال الدونشري هما نفسير ان للضمير المنصوب في قوله رددتها وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد أي عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتأمل اه ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد أي عطف بيان أو بدل وحيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا الشك كالأقوى مما قاله وهو ان الصواب في الضمير الرجوع للعطوف بأول التنوين بعبارة وجوب لمطابقة واوهنا تنوينية فكان الواجب ان يقول رددتها ما وعلى تسليم انه يفر دبعدها كالتى للابهام فكان الواجب رددته ونظير ما هنا قوله تعالى واذا رأتوا تجارة أولهوا انقضوا اليها وقد استشكل ما في الآية وأجيب بان

المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردي وأما شذوذ نص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاختلاف من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه (وتقول في ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابن واسم) بعدم رد اللام (فان رددت اللام) حذفتم همزة (قلت بنوى وسموى باسقاط همزة) ولا تقول ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والاختلاف يسكن الميم ويقولان بنوى بالفتح لا غير وتقول في ابن زيادة الميم ابنه وبنوى ولا تقول ابنه سموى لما ذكره على الاول فاننون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب (واذا نسبت الى ما حذف فآؤه أو عينه رددتها) أي الفاء والعين (وجواب في مسئلة) واحدة (وهي أن تكون اللام معتلة كبرى علما) وأصل يرى يرى أي نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفتم همزة وهي عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم حذفتم الواو وهي فآؤها وعوض منها تاء التانيث (فتقول في) النسب الى (يرى) علما (يرى بفتحيتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء وردد العين وهي الهمزة (على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الدال) المحذوف (وذلك لانه يصير) بعد الدال (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جزى) بالجيم والزاى (فيجب حينئذ حذف الالف) لانها اربعة متحركة ثاني كلماتها (وقياس قول أبي الحسن برئ) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف (أو برأوى) بقلب الالف واوا (كما تقول) في النسب الى ملهى (ملهى) بحذف الالف (وملهوى) بقلبها واوا لانه اذا ارد المحذوف يرد الساكن الى أصله فاذا ارد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الأصلي فيصير برأى بوزن جرعى والمقصود اذا كانت ألفه اربعة ثاني ما هي فيه ساكن كجلى يجوز في ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول في) النسب الى (شقة على قول سيبويه) في ابقاء الحركة بعد الدال المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لان الدال رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشى بكسر تين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة والباء (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي الكسرتين والياء من (كما تفعل في ابل) اذا نسبت اليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الالف واوا) لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول أبي الحسن وشى) بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الأصلي وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفا لانه لا مقتضى له (ويعتبر الرد في غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول في) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة وبالماء وهو الدال بر مما حذف عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعدمه مما حذف فآؤه (وأصلها ما استه و وعد) بكسر الواو وحذف من الاول عينه وهي التاء ومن الثاني فآؤه وهي الواو وعوض منها تاء التانيث (بدليل) رجوعه الى الأصل في (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير تاء (سهى) بلارد (لاستهى) برد العين (وعدى) بلارد (لا وعدى) برد الفاء (لان لامها صحيحة) وانما يرد المحذوف منها فارقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو أولى بالرد و جاء عدوى في النسبة الى عدمه وليس هـ ذارد الفاء المحذوفة والواجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف (واذا سميت بشئناى الوضع) حال كونه (معمل الثاني ضعفه) أي الثاني (قبل النسب) فزدت عليه من جنسه مثله (فتقول في لو وكى عامين أو وكى بالتشديد فيهما) وذلك انك زدت على الواو واو وعلى

الضمير في الياء عائد الى الرؤية المفهومة من رأوا الملاحظة على الامرين كما بيناه في حواشى الفاهى وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشى بل تاء لكان أحسن كما سيأتي في عدة قينظر ما للفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله ما كانت لامه معتلة

* (فصل)

(قوله كآبائيلى) قال

الدنوشرى صرح البيضاوى

بما يدل على ان له واحدا

من لفظه فانه قال عقب

أبايلى أى جماعات أبالة

وهى الحزمة الكبيرة

شبهت بها الجماعة من

الطير فى تضامها وقيل لا

واحد لها كعباديد

وشماطيط اه وأقول ما

صرح به البيضاوى سبقه

اليه الزنخشى فقال

أبايلى خرائق الواحدة

أبالة وفى أمثالهم ضغت

على أبالة وهى الحزمة

الكبيرة شبهت الحزقة

من الطير فى تضامها بأبالة

وقيل أبايلى مثل عباديد

وشماطيط لا واحد لها

اه هذا وقد سقط من

خط الدنوشرى بين جماعات

وأبالة لفظ جمع وعبرة

البيضاوى جماعات جمع

أبالة (قوله كالعلم) فيه

نظر فان الاصول علم على

العلم المخصوص وقوله

قبله لاختصاصه بطائفة

بأعيانهم يقتضى ان

الانصار علم فيكون

ككلاب وانمار فليتأمل

(قوله المذكور من اسم

الجمع الخ) أشار الى توجيه

اسم الإشارة مع تعدد

المشار اليه ورم أنه لا يحتاج

الى تاويل وان ما أول

فيه غير واضح فى باب الاضافة

الياء ياء ثم أدغمت احداهما فى الاخرى (وتقول فى لاعلاما بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا أخرى
فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة هـ بـ من تجاورسا كنين وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فإذا
نسبت اليهن قلت لوى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقرر أن حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحذف
الأول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما فى غمر وتقلب الثانية واو والثالثة تجتمع الياءات وان
كان واو أبقيت اذ ليس اجتماع الواو ين والياءين فى الاستئصال كاجتماع الياءات الأربع (ولأى أو
لاوى) لما تقرر أن الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واو اهـ اذا قلنا زدنا على
الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فانه يقول لأى لاغـير ولا يجوز لاوى الا
على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الجباز (كما تقول فى النسب الى الدوق) بفتح الدال المهملة وتشديد
الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكسائى) بالمد (دوى)
بشديد الواو (وحوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتخفيف (أو كساوى) بقلب الهمزة واو ولا يخفى ما فى
كلامه من التنظير باللف والشرع على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله
ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والأولان نوعان ما يجب فيه الردوم يمتنع
فالأول مالا مة معلة نحو شية ويرى علما والثانى مالا مة صحيحة نحو وعدة وسه والثالث نوعان واجب الرد
وجائزه الأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه فى التثنية كآب وأخ وما ترجع فى الجمع بالالف والتاء كآخت
وبنت وسنة وما عينه معلة نحو شاة وذووا والثانى ما عد اذ لك نحو يدوم وشقة والنسبة الى نسائى الوضع
خارجة عن ذلك

(فصل وينسب الى الكامة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من
لفظه أولا فالأول كصبي وركبى والثانى (كتومى ورهطى) ولا يرد الى مفرد فى اللفظ فلا يقال صاحبي
وراكبى ولا الى مفردة فى المعنى فلا يقال رحلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس
كشجرى) لا يقال يحتمل ان يكون منسوب الى مفردة وهو شجرة وحذفت التاء كما فى مكى لانا نقول ليس
الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم فى النسب الى الشعير شعيرى بأببات الياء بعد العين
ولو كان منسوب الى الشعيرة لقيل شعرى يحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فى فعيلة فعلى
كفرضى فى فريضة قاله خطاب الماوردى فى الترشيع (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحدا) من
لفظه (كأبايلى) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه أوله واحد ولكنه شاذ
كجاسنى جمع حسن حكاة أبوزيد نزلوا الشاذ بمنزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه
بطائفة بأعيانهم (كأنه أرى) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالاعلام
والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وانمار علمين)
لقبيلتين وضباب ومدائن ومعاقر اعلاما (فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية
بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد فيقال كلابى وانمارى وضبابى ومدائى
ومعاقرى وقد ردد الجمع المسمى به الى الواحد ان أمن اللبس قاله فى التسهيل ومشلوه بالفراهمى بالفاء
والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن أحمد والفراهمى دى فقالوا
الفراهمى على لفظ الجمع والفراهمى نسب الى واحد لانه من اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفراهمى
وفيه نظر قال فى الصحاح الفرهمى الضم الغليظ والفراهمى من نجد وهو بطن من الازد اهـ فاللبس حاصل
اذا قيل فرهمى فانه يؤهم انه منسوب الى الفرهمى اذ قيل انه أبو بطن (وفى غير ذلك) المذكور من اسم
الجمع والجنس والجمع الذى لا واحدا له والجارى مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر) الى مفرد ثم ينسب

(اليه)

اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا
تعليل سيديويه وعلاه غير بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينهما وبين ذلك الجنس ملازمة
وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعاً وبينه مسمى به (فتقول في النسب الى
فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وجمر) بالسكون جمع أجمراً وجرأ (فرضي وقبلي بفتح أولهما
وثانيهما) وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما في حذف الياء المثناة تحت وتاء التانيث
وقلبت الكسرة فتحة كما في غمر (وأجرى وجرأوي) وذلك لان جمر الما جمع أجمراً وجمع جمرأ فان كان
جمع أجمراً رددته اليه وقلت أجرى وان كان جمع جمرأ رددته اليها وقلت جرأوي لان الهمزة فيه للتانيث
وهمزة التانيث يجب قلبها واو في النسب وانما قال بردا المكسر الى مفردة ولم يقل يردا لانه الى مفردة لان
جمع التكميل لا يرد الى مفردة وانما تحذف منه علامة التجمع ويظهر أثر ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسبت
الى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الى تمرات قلت تمرى بالسكون

*(فصل) وقديستعني عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وذلك
غالب في الحرف) جمع حرفة (كبراز) برازين معجمتين لبيع البز (ونجار) بالنون والتجيم لمن حرفته
النجارة (وعواج) لبيع العاج (وعطار) لبيع العطور ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله)
وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذى ربح فيه اعني به * (وليس بذى سيف وليس بنبال
أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل في فعال في غير الحرف بمعنى ذى كذا (وجعل عليه قوم) من
المحققين كما قال ابن مالك (ومار بك بضم الميم) أى بذى ظلم والذي جعلهم على ذلك ان النفي منصب
على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منز عن ذلك وأمثله فعال كـ ميرة ومع كثرتها فقال سيديويه
غير مقبلة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكهة ولا لصاحب البراءة الممهلة برار
ولا لصاحب الشعر شعاراه والمبردي قيس هذا (أو) بصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح
أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كئامر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى ابن (وطاعم) أى ذى طعام
(وكاس) أى ذى كساء (والثاني كطعم) أى ذى طعام (وابن) أى ذى ابن (ونهر) أى ذى نهار (قال)
الراجز
(است بليلي والكنى نهر) * لا أدج الليل ولكن ابتكر

أنشده سيديويه في كتابه والكنى نهارى أى عامل بالنهار

*(فصل) وما خرج في النسب (عما قرنا في هذا الباب فشاذا) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحرير
فقط (كقولهم أموى بالفتح) في الهمزة نسبة الى أمية بضم الهمزة (وبصري بالكسر) في الباء نسبة الى
البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثاني بالزيادة
فقط كقولهم (مروزي بزيادة الزاء) نسبة الى مرو وروبانى وفوقانى وسفلانى وتحتانى نسبة الى الرب وفوق
وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزوينى (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الالف) نسبة
الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان (وجلولى) بحذف الالف والهمزة نسبة الى
جلولاء بالتجيم والمدقرية بناحية فارس (وحرورى بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حروراء بمجملات والمد
قرية بنماهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحرير نحو عالمة وعلموى
وشتاء وشتوى وخريف وخرفى بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحرير نحو أنف
وأنافى والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب نحو طافى وصنعافى
وبهرانى وروحافى نسبة الى طى وصنعافى وبهرام وروحاه والثامن بالقلبة بحر بفتح ثوب حارى
نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فخبرى والتاسع بتوقير ما يستحق التغيير نحو أميتى نسبة الى

(قوله الى فرائض) فيه
نظر فقه مذكور بعض
الافاضل ان الفرائض
من قبيل العلم فهو مثل
أنمار وكراب السابقين
فليتأمل (قوله فى نحو
تمرات وتمار) كل من
تمرات وتمار جمع تمر
بالتاء المنة فوق والميم
الساكنة ولكنها تفتح في
الاول فعند النسب
تحذف علامة الجمع فقط
وتبقى الميم مقتوحة
*(فصل) *

(قوله في طعننى به) قال
العينى بالنصب لانه
جواب النفي (قوله ان
النفي منصب على
المبالغة) أى كما هو
الغالب والافقدي نسب
الى أصل الفعل كقوله
على لاحب لايته لى
لمناره

(باب الوقف) * قوله لا الاختباري ٣٣٨ بالموحدة) هو ما أشار إليه الشاطبي في سورة النمل في الكلام على قراءة الكسائي

ألا يا اسجدوا بالتحفيف
وقف مبتلى ألا ويا اسجدوا
ومعناه أنه إذا قيل لك قف
على كل كلمة من كلمات
هذه القراءة فقف على ألا
لأنها كلمة استفتاح ثم على
بالتأخر فنداء ثم على
أسجدوا لأنه فعل أمر
وفاعل وخص ذلك
بالاختبار لأنها كلمات
لا يوقف عليها في الاختيار
لا يقال كان ينبغي أن يقول
ولا الاضطراري لأننا نقول
هذا خاص بالقراء لأن
الكلام إما أن يتم أو لا فإن
تم كان اختياريا أو لا كان
اضطوريا لأنه لعدم تمامه
لا يوقف عليه الاضطرورة
انقطاع النفس وقوله
ولا الإنكاري هو الوقف
بزيادة مدة الإنكار تابعة
لحركة ما قبلها إن لم يكن
منونا فحذف عرويه وأعراه
واحداهميه لمن قال جاءني
عمر ورأيت عمر ومررت
بجذام وإن كان منونا
كسر التنوين وتعينت الياء
فحذف زيدنيه بضم الدال
وكسر النون المبدلة من
التنوين وقوله ولا
التذكيري هو عبارة عن
الوقف بمدة تلحق آخر
الكلمة بحساسة لحركة
الحرف الأخير من الكلمة
فحذفوا لا يقولوا ومن العادي
وقوله ولا الترنمي هو

أمية وبجراني نسبة إلى البحر بن اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضع منها على أربعة أحدها
الاستغناء بشئ عن شئ ومثل له بمثلين أموي وبصري فالأول كأنه منسوب إلى المكبر وهو أمية والثاني
كأنه منسوب إلى البصر وهي حمارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد
قصدا إلى إزالة اللبس ومثل له بمثلين دهري ومروزي فالأول للفرق بينهما وبين الدهري بفتح الدال وهو
القائل بالدهر من الممثلة والثاني للفرق بينهما وبين المذوب إلى المروية وثالثها العدول من التثنية إلى
الخطبة ومثله بمثل واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثله بمثلين جلوي وحروي فحذفوا
الهمزة تشديدا للممدود بالمقصود
(هذا باب الوقف) *
وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختباري بالياء المثناة التختانية لا الاختباري بالموحدة ولا
لأنكاري ولا التذكيري ولا الترنمي ويقال له الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك
العمل يتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون تمام الغرض من الكلام وتتمام
النظم في الشعر وتتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الأول الأسكان المحرر الثاني الروم الثالث
الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال التاء الثانیة هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء
السكت الثامن اثبات الواو والياء وحذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشرة التضعيف الحادية عشر نقل
الحركة والمذكور هنا سبعة جعلها بعضهم في بيت فقال

نقل وحذف واسكان ويثبعها ال * تضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما
(إذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فلا عرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون
مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا لغة الفصحى وواو بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة
الازدو التفصيل بين المفتوح وغيره (فارجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة
والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (لأنه إذا زيد ومرت بزيد) يسكون الدال في المثالين (وأن يبدل ألفا
بعد الفتحة اعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كأيها) بكسر الهمزة وسكون الياء التختانية
بمعنى انكف (وويها) بفتح الواو يعني أعجب وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفوا ولو غير فتح احذفوا

وانما ابدال التنوين بعد الفتحة ألفا لأن التنوين شبه الالف من حيث أن اللين في الالف تقاربه الغنة
في التنوين فابدلوا ألفا ما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة وواو وبعد الكسرة ياء لمكان نقل الواو
والياء في أنفسهما وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف
ثقل فتركوا على حالها وأما مؤنث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وابدل التاء
هاء ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قائمان على إحدى اللغتين وإذا وقف
على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح
فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والحذف بدل من لام الكلمة فإذا قلت هذا فاقبلي ومررت بقبي
ووقفت عليه فالالف هي الأصلية نظير الدال من زيد وإذا قلت رأيت فتي فالالف هي المبدلة من التنوين
نظير الالف في رأيت زيدا وحذفت الالف الأصلية لاجتماع الساكنين هدام ذهب سيبويه فيما نقل
أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني أن الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة
واسمها حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفها هدام ذهب إلى الحسن والقراء والمأزني والقول الثالث
أنها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلم يحذف عادت الالف وهو مروى عن أبي

الوقف بالتنوين نحو والعتابن كما مر في بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) وحذف عمرو

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والتحليل وفي الالف الموقوف عليها الغات أشهرها أن تقرر على صورتها الثمانية قلبا يا لان الياء أبين من الالف وهي لغة فزارقة وبعض قيس والثالثة قلبا ساوا والالف الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيبي والرابعة قلبا همزة لان الهمزة أخت الالف وهي أبين المحروف كلها وهي لغة بعض طيبي أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن أن يكون من الالف الأصلية وأن يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا اذن بالمتون المنصوب فايدلوا نونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأشبهت اذن منون نصب * فالألف في الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبني على ذلك أنها كتبت بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجتماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو وإن تفلح - وا إذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عل الناس يقفون على اذن بالالف والمأزني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة الن وهي بلن أشبهه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجة وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل اذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاعف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فإن كانت) الهاء مفتوحة ثبتت صلتها (وهي الالف) لحقتها (كرأيتها ومررت بها) بإثبات الالف بعد الهاء (وإن كانت) الهاء مضمومة أو مكسورة (وكان ما قبلها متحركا) حذفت صلتها (وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة (كرأيتها) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستئصال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي أو زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الأول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الأول والمأزني نسب اليه الثاني فإن قلنا بالاول فلا بد من إخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فذلك قبيح لدنا الكلام بقولنا ساكن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك واحترازنا بقولنا كان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومن هو وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم ير مه ولم ير مهى وادعه وادعه وارمه وارمه قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واو أو ياء (الافى الضرورة فيجوز إثباتها كقوله) وهو روبة

(ومهمه مغبرة رجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

بإثبات الواو فيهما لفظا لأن صلة الضمير المرفوع والجور والصوره لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفاضة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والأصل كأن لون سماؤه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاعف وعكس التشبيه بمبالغة (وقوله تجاوزت هندارغبة عن قتاله * إلى ملك أعشوا إلى ضوء ناره)

بإثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار

وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله اختيارا كقوله * لست في لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء إلى الغاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قائل (واذا وقف على المنقوص وجب

مطنتهم من الاول كان
أخصر وأظهر لان اثباتها
أولا يوههم ان كلا لغة
وان اندفع الوهم بقوله
بعدهما هو لغة ربعة
(قوله فلا يحتاج إلى ذلك)
ينظر سامعني ذلك وما
المشار إليه (قوله فتقول
منه ومنه) انظر رسم
الصلة في هذه المواضع
مع ما يأتي قريبا ان صلة
الضمير المرفوع والجور
لا ضرورة لهم في الخط (قوله
واذا وقف على المنقوص)
لم يذكر حكم الوقف على
آخر ياء المتكلم فإثباتها
أكثر من حذفها سواء
حركت وصلا أو سكنت
فيقال جاء غلامي ورأيت
غلامي وضميرني ويجوز
جاء غلام ورأيت غلام
وضمير وفي المفصل
والفتح ما يدل على أن
من يحرك ياء المتكلم
وصلا لا يحذفها وتقالان
المقصود من حذفها
الفرق بين الوقف والوصل
وذلك حاصل بتحريكها
فلا حاجة إلى حذفها
والحق جواز حذفها فقد
جاء في التزيل في آفاق
الله مفتوحا وصلا محذوفا
وقفا في قراءة أبي عمرو
وقولون وحفص

اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفي)
بالفاء أو القاف (أو بمضارع وعي) بالعين المهملة (فانك تقول) في الرفع (هذا يني وهذا يني) وفي الجر
مرت يني ويبيعي (بالاثبات) للياء فيه ما رفعوا جر (لان أصلهما يني ويبيعي فحذفت فائهما) لوقوعها
بين ياء مفتوحة وكسرة (فلوحذفت لاهما) في الوقف (لـ كان اجحافا) ما اذ لم يبق من أصولهما غير
حرف واحد ساكن * المسئلة (الثانية ان يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم
فاعل من رأى وأصله مرئي) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعي فتقلب) الكسرة وهي
(حركة عينه) عينه (هي الهمزة الى الراء) قبلها وهي ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم
اعل اعلال قاض (ولم يحجز حذف الياء) وهي لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الاجحاف به من حذف عينه
ولامه وابقائه على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله * وفي * نحو مر لزم رد الياء اتقي *
المسئلة (الثالثة ان يكون) المنقوص (منصوبا بمنونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا أو غير منون نحو
كلا اذا بلغت التراقي) فيجب اثبات الياء فيه ما وقع لانها اتحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال
(فان كان) المنقوص (مرفوعا أو مجرورا جازا اثبات يائه) في الوقف لانها كانت ثابتة في الوصل ولم
يحدث ما يوجب حذفها (و) جاز (حذفها) فراق بين الوصل والوقف (ولكن ارجح) من الوجهين
مختلف فلا رجح (في المنون المحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضي
ومررت بقاضي باثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير ولا كل قوم هادي) وما عند الله
(رقي وما لهم من دونه من والى) باثبات الياء فيهن (والارجح في غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات)
الياء (كهذا القاضي ومررت بالقاضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله فيجب اثبات الياء
فيهما) خالف في المنصوب
في الفصل

* (فصل) *

(قوله الذي ليس هاء
التانيث) تبع في هذا
التعبير الناظم ولوعه بقوله
الذي ليس تاء التانيث
كان أجود لان الهاء انما
ثبتت وبقا ولو كان النظر
الى الوقف لقلب ألف
الصرف الى التنوين
لانقلاب التنوين فيه وقد
يقطن لذلك بعد فقال
ويتعين ذلك في الوقف
على تاء التانيث

وحذف بالمنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلها
وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليه ما بالحق حذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف
الجمهور على المتعال والتلاق من قواه تعالى وهو ال كبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء
على الوجه الارجح وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا
تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قد روى الوقف على المنكر
بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص
غير المنون أربعة أنواع أحدها ماسقط تنوينه بدخول آل وقرة تقدم والثاني ماسقط تنوينه للنداء نحو
يا قاضي فالتحليل يخالفه لاثبات لان المحذف يحاز ولم يكثروا يونس مختارا المحذف لان النداء محمل
حذف والثالث ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما
تقدم في المنصوب والرابع ماسقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في
المنون قالوا لانهم سالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببه او هو التنوين بخلافه ما جاز في
المنون والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف بالمنقوص ذي التنوين * البيتين

(فعل ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث نجسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون) المجرد
عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاعقاب (وهو الاصل)
لان سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا
جعلها سيبويه والمراد حذف أو تخفيف وناقشه الموضح فقال انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما
مختص من أجزم انتهى والظاهر انها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما رمن ان الوقف استراحة
وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفرو وهو الذي لاشئ فيه من المدد وجعلها بعضهم دال او كاتهم

(قوله خط بين يدي الحرف) قال أبو حيان إنما كان خطأ لأن الروم أكثر من الأشمام ٣٤١ والخطأ أكثر من النقط وكان بين يدي

الحرف لئلا يلتبس بالفتحة (قواه في اسم أو فعل) بنظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه بما ذكر أولا فليتأمل الظاهر والله أعلم أن التقييد لاخراج وذلك لأن الحروف لا تصرف فيها وفي هذه الأمور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف يرى تأمل (قواه) وهي أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا هذا هو الشرط الذي زاده على المصنف حيث قال بل ستة أركان قديقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل في الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة (قواه لقبح خشيت الخ) تمام البيت مثل التحريك وافق القضا قال العيني والشاهد في جدبا حيث شدد الباء والغياض جدبا وهو تقيض الخصب وأما قوله القضا فالغياض فيه القصب لكنه اضطرب في تركه في الوصل ما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في الوقف تشديدا

لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون (في الوقف على تاء التأنيت) إذ لا يتأتى فيها الوجه الباقية (و) الوجه (الثاني أن تقف بالروم وهو إخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيه على حركة الهمزة (و) لا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها) ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لمحنة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للفرع في منعه إياه) أي الروم (في الفتحة) (و) أكثر القراء السبعة (على اختيار قواه) ووافقتهم أبو حاتم على المنع لأنه يشبهه الثوباء فيغضى إلى تشويه صورة الغم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته - الوجه (الثالث أن تقف بالأشمام ويخص بالضموم) ولا يكون في المفتوح والمكسور لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويه لميثة الغم وروى الأشمام عن بعض القراء في الجرح وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي (و) الأشمام (حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الأسكان من غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفتيك بعد الأسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركتين فهو شئ يختص بادرالك العين دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبمعنى الكوفيين يسمى الروم أشماما والتحقيق خلافه فإن الروم فيه مع حركة الشفة صوت يكاد الحرف يكون به متحركا فيذكره الأعي والبصير بخلاف الأشمام (فإنما يذكره البصير دون الأعي) وعلامة الأشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركتين هيات العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال (و) الوجه (الرابع أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامة رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لحي التضعيف في محل التخفيف ولهذا يؤثر عن أحد من القراء الأعاصم في مسطرة في سورة القمر (وهو لغة سعية وشروطه خمسة أمور) بل ستة (وهي) أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لأن التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجار بردي (و) (أن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة كخطأ ورشاء) لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (ولا ياء كالعاض ولا واو كيدعو ولا ألفا كيشي) (لاستئصال حرف العلة) (ولا نال السكون كز يدوعم - رو) لئلا يجتمع ثلاثه سواكن الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه قيل وأن لا يكون منصوبا وشذ * لقد خشيت أن أرى جدبا * بالجيم والموحدة وورد بان الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محركا ووصلا * الوجه (الخامس أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة إلى الباء (وقوله أنا بن ماوية إذا جدد النقر) وجاءت الخيل أنا في زمر

بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه واختلاف في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله فدكي بن عبد الله المنقري وقال ابن السكيت أظنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضع أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس أوجد النقر بالغاء المضمومة يريد النقر بالسكان أو العامل في إذا ما في ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدم أو مشهور انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) ليقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وأن يكون ذلك الساكن

للول وصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتأمل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم أن مراده بقوله الوصل وصل الباء بالألف بعد ما وكذا في قوله للوصل (قوله وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) أي حال النقل إليه والافتقار يكون متحركا ثم تسلب حركته

لا يتعذر تحريكه) فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) أن يكون ذلك الساكن (لا يستثقل) تحريكه فالمتعذر من حركته كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال (وأن لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الأصح عند جمهور البصريين لأن المفتوح أن كان منوالياً من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي (وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له) لأن ذلك لا يجوز وأن يكون المنقول منه صحيحاً إذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هـ ذا جعفر لتحررك ما قبله) لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احتراز بقوله أن يكون ما قبل الآخر ساكناً (ولا في نحو أنسان ويشد) لأن ما قبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احتراز بقوله وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لأن ما قبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احتراز بقوله ولا يستثقل (لأن الألف) في إنسان (والمدغم) في يشد (لا يقبل) لأن الحركة (لأن الألف والمدغم واجباً السكون إلا أن سكون الألف ذاتي وسكون المدغم عرضي) (والواو والمضموم ما قبلها) في يقول (والياء المكسور ما قبلها) في يبيع (تستثقل الحركة عليهما) لأنهما أثقلان في أنفسهما فلو نقلت إليهما حركة زاد ثقلهما (ولا يجوز النقل) (في نحو سمعت العلم لأن الحركة فتحة) لأنهما إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكررهما وحذفهما والفتحة خفيفة فاغفروا حذفها قاله الجار بردي وعنه واحتراز بقوله وأن لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والاختف) طرد الباب (ولا يجوز النقل) (في نحو هـ ذا علم) بكسر العين لأن النقل فيه يؤدي إلى بناء لا نظيره (لأنه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احتراز بقوله وأن لا يؤدي الحذف إلى جواز النقل في نحو غزو ووطي لأن المنقول منه غير صحيح (ويختص الشمر طان الأخيران) في كلامه وهما أن لا تكون الحركة فتحة وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظيره (بغير المهموز في جواز النقل في نحو والله يخرج الخب) فتقول الخبا (وأن كانت الحركة فتحة) لأنك لو قلت الخب بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالاً واضحا ولو أبدل الجلا أن بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هـ ذارد) فتقول ردو بكسر الراء وضم الدال (وأن أدى النقل إلى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كمثل المهمزة إذا سكن ما قبل المهمزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمه) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وزعم أن الدال منقول عن الفعل لم يحز في نحو بقل) من قولك مررت بقل (النقل) لأنه بعد النقل يصير بقل بضم القاف وكسر الفاء (ويحيزه في نحو ببطء) من قولك مررت ببطء (لأنه مهموز) وعدم التنظير في النقل من المهمزة مغتفر لنقل المهمزة لا عند بعض تميم فيغفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعاً فيقولون هـ ذارد بكسر تين ومررت ببطء بضم تين وإذا نقلت حركة المهمزة فالحجازيون يحذفون المهمزة ويغفون على حامل حركتها كما لو وقف عليه مستبدأ بها فيقولون هذا الخب بالمقل والحذف فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف المهمزة لأنه إنما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرف على الأعراب من الزوال ثم منهم من يثبت المهمزة فيقول هـ ذا البطء ورأيت البطا ومررت بالبطء بسكون المهمزة في الأحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هـ ذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي والخب بالحاء المعجمة والباء الموحدة ما خفي في غيره والرداء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلهذا لم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز

ما زال شيبان سديدا رهصه * حتى أتانا فرنه فوقه

قال أراد فوقه فلما وقف على الماء نقل ضمته إلى الصاد قبلها فحر كها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك أشار الناطم بقوله وغيرها التائيد الآيات الخمسة

(قوله وأن لا يكون المنقول منه صحيحاً) هذا هو الشرط السادس لذى زاده أخره هنا وقدم ما زاده سابقاً يقيناً وتأخر ما هنا خص قول المصنف والشرطان الأخيران بقوله في كلامه

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيمويه والتحليل وفي الالف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقر على صورتها اثنا عشر ألفا لان الياء أبين من الالف وهي لغة فزارقة وبعض قيس والثالثة ثلثها والاولان الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيبي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة أخت الالف وهي أبين المحروف كلها وهي لغة بعض طيبي أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا اذن بالنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) والى ذلك أشار الناظم بقوله وأشبهت اذن منون نصب * فألفا في الوقف نونها قلب

مطابقا - من الاول كان
أخصر وأظهر لان اثباتها
أولا يوهم ان كلا لغة
وان اندفع الوهم بقوله
بعدهما وهو لغة ربعة
(قوله فلا يحتاج الى ذلك)
ينظر سامعني ذلك وما
المشار اليه (قوله فتقول
منه ومنه) انظر رسم
الصلة في هذه المواضع
مع ما يأتي قريبا ان صلة
الضمير المرفوع والمجروح
لا ضرورة لهما في الخط (قوله
واذا وقف على المنقوص)
لم يذكر حكم الوقف على
آخره ياء المتكلم فاثباتها
أكثر من حذفها سواء
حركت وصلا أو سكنت
فيقال جاء غلامى ورأيت
غلامى وضربنى ويجوز
جاء غلام ورأيت غلام
وضربن وفي المفصل
والفتح ما يدل على ان
من يحرك ياء المتكلم
وصلا لا يحذفها وفعالان
المقصود من حذفها
الفرق بين الوقف والوصل
وذلك حاصل بتجريكها
فلا حاجة الى حذفها
والحق جواز حذفها قد
جاء في التنزيل فما آتاني
الله مفتوحا وصلا محذوفا
وقفا في قراءة أبي عمرو
وقولون وحفص

(وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبني على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجتماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تغلجوا اذ بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال على الناس يعقون على اذن بالالف والمآزى يخالفهم ويقول هي حرف منزلة لان وهي بلن أشبهه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجة وذهب أبو سعيد على بن مسعود في المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فان كانت) الهاء مفتوحة ثبتت صلتها (وهي الالف) لحقتها (كرأيتها ومرت بها) باثبات الالف بعد الهاء (وان كانت) الهاء مضمومة أو مكسورة (وكان ما قبلها متحركا) (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة (كرأيتها) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستئصال الواو والياء وهما من نفس الضمير كما في هو وهي أو زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيمويه فالزجاج نسب اليه الاول والمآزى في نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فذلك قبيح دنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بانائنا في فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنه وهي ولم يدعه ولم يدعه ولم يرمه ولم يرمه وادعه وادعه وارمه وارمه قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واو أو ياء (الافى الضرورة فيجوز اثباتها كقوله) وهو روية

(ومهمه منبهة رجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

بإثبات الواو فيهما لفظا لان صلة الضمير المرفوع والمجروح لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفاضة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كأن لون سماؤه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه بمبالغة (وقوله تجاوزت هندارغبة عن قتاله * الى ملك أعشوا الى ضوء ناره)

بإثبات الياء فيهما لفظا لاختلافهما تقدم والضمير لهندوهو علم رجل والى ذلك أشار الناظم بقوله واحذف لو وقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار

وذكر في التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة الى ما قبله اختيارا كقوله است في لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء الى الغاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قبيح (واذا وقف على المنقوص وجب

والله أنجباك بكفى مسلمات * من بعد ما وبعد ما وبعد ما
كانت نفوس القوم عند الغلصمة * وكادت الحيرة أن تدعى أمت
فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعد ما وبعد ما وبعد ما في التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق
بقية القوافي هذا تعليل الجار بردي وذكر ابن جني في الخطايات أنه أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيهاً لها
بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والغلصمة رأس الحقوم
وهو الموضع النائي في الحقوم واختلف في ذات من نحو علم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن
كيسان يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبداً وقال السكسائي والجرجاني يوقف عليها بالهاء
لأنها تاء تانيث فتقول ذاه قاله الحوفي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذاتي جميع تصحيح وما * ضاهي وغير ذن بالعكس انتمى

*(فصل * ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت
همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لأنها سكت عليها دون آخر
الكلمة (ولها ثلاثة مواضع أحدها الفعل المعلن بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يخره ولم يخشه
ولم يرمه) بالحقاق هاء السكت فيهن جوازاً (ومنه) أي من الحذف للجزم (لم يئس منه) على القول بأنه من
السنة واحدة السنين وإن لامها واو محذوفة والاصل يئس فقلت الواو ألفاً لتحرر كهوا وانفتاح ما قبلها
وحذف الالف للجزم ثم لحقة هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما إذا قلنا إن لام سنة هاء على
رأى المجازين فالهاء في يئس أصلية لأنها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من
الحجاء المسنون فاصله لم يئسن ثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الأمثال كما قالوا في
مثله تظني والاصل تظن وفي نظيره تظني البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفعل
في الجميع ضمير مفرد مستقر عائداً على الطعام والشراب لأنهما كالجنس الواحد ومعنى لم يئس منه لم يتغير
بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنباً وشرابه عصيراً أو لبناً وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف
(لأجل البناء) كما في فعل الامر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أي من الحذف
للبناء (فهم يدهم اقتده) وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسر هاء هي ضمير
المصدر وأشبهها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير أشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في)
ذلك كله حائرة لا واجبة) تقول في الوقت لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم غير هاء سكت
وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس والابودالوقف بالهاء لأن هذه
الأفعال حذفت لامتدادها وبقيت حركات ما قبلها لاعتنائها فلولم تالحق الهاء لذهبت الحركات
بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تحب الهاء (الافى) مسئلة واحدة وهي أن يكون
الفعل قد دخله الحذف (بقي على حرف واحد) في اللفظ (كالامر من وعى يعى فأنك تقول)
فيه (عه) بحذف فائه ولامه كضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالسكسائي
أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) في النظم وغيره تبعاً لغيره (وكذا) يجب هاء السكت في الفعل
(أذاً) بعد الحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يبعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذي قاله الناظم
(مردود) بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا أن ينفوا (على نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء)
خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضع وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقتله فصار
مشتركاً للالزام فما كان جوابه فهو وجوب الناظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقف بها السكت البيتين الموضع (الثاني ما للاستفهامية المحرورة) بالحرف أو بالماضي (وذلك أنه
يجب حذف ألفها إذا جر) ولم تركب مع ذاك المحرورة بالحرف (نحو هم وفيهم) المحرورة بالماضي نحو

*(فصل)

(قوله المسنون) المراد
بالمسنون المصوب (قوله
وهي لغة الخ) قال
الدنوشري الظاهر ركبا
يؤخذ مما يأتي أن آخر الفعل
حينئذ ساكن إذاً يوقف
على متحرك اه وانظروا
المانع من الوقف بالروم
(قوله لئلا يلزم الابتداء
بالساكن الخ) ينظر ما
معنى قوله لأنه يلزم
الابتداء بالساكن لو لم يرد
السكت فليتامه بل وقد
يقال معنى كلامه أنه
يلزم الابتداء بالساكن
لو سكن الحرف والوقف
على متحرك أن لم يسكن

(قوله وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدته جوبها بني عائذ بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم أولها ان تصالح فانك عائذي * وصالح العائذي الى فساد ٣٤٥ والذي رأيته في ديوانه فقيم يقوم وقال

الدنو شري كـون ما
استفهاميه في قول حسان
على ما قام الخ محل نظر
فليتأمل اه هذا وانما
لم يصرح الشارح هنا بان
حسانا هو الصحابي لان
حسان حيث أطلق
انصرف اليه اذا يعرف
شاعر عربي غيره يسمى
حسانا ولانه لما كان في
مقام المهجو كان من الادب
عدم التصريح بكونه
صحابيا وانما احتاج
الشارح فيها ياتي لقوله
الصحابي لقول المصنف
الشاعر فانف الشارح
من الافتصار على وصفه
بالشعر الذي يستوى فيه
الفاضل والمفضول وتترك
الوصف بالصحة التي بها
بلوغ المامول (قوله كياه
المتكلم) قال اللقاني ان
قالت في التمثيل بها نظرا
كثيرا ما تكون ساكنة
قالت هي مبنية على
الحركة دائما باعتبار
الاصل والسكون لها
عارض القصد التخفيف
أو يقال البناء لها دائما ثم
تارة تبنى على السكون
وتارة على الفتحة (قوله
وقال حسان الشاعر) قال
بعضهم زعم حسان بن

(جبي هم جئت) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت جبي هم وهو سؤال عن صفة الجبي أي على أي صفة
جئت ثم آخر الفعل لان الاستفهام لا صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذف ألفها اذا جرت
بحرف أو بمضاف (فرقا بينا وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سألت عنه)
أو عن مثل ما سألت عنه فافيهما موصولة ونحو ما تفرح أفرح وكما جئني أكرمتك فافيهما شرطية
ولم يعكسا وافي حذف وافي الخبرية ويثبت وافي الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا
بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمطرفة تقدير لانها في حشو الصلة والشرطية زعم المبرد ان حذف ألف
الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت (فاذا) حذف ألف الاستفهامية المحرورة (وقفت عليها
ألمحقتها الماء حفظا للفتحة الدالة على الالف) المحذوفة (ووجبت) الماء (ان كان الخافض) لما
الاستفهامية (اسما كقولك في جبي هم جئت واقتضاهم اقتضى جبي هم واقتضاهم وتر جئت) الماء
(ان كان) الخافض لما (حرفا نحو عم يشاء لون وبها) أي بهاء السكت (قرأ البرني) بخلاف عنه والفرق
ان المحرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزة فلذلك جازت الماء وأما
المضاف فستقل بفائدته في مذلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت
معه الماء وما ذكره الموضع من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية اذا جرت فسلم في المحرورة بالحرف وأما
قول حسان على ما قام يشتمني لئيم * كخزير يقرع في رماذ

قصر ورد وحكاة الاخفش لغة وأما المحرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز
ان تقول جبي ما جئت نص على ذلك سيديويه الان الاجود الحذف انتهى والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وما في الاستفهام البيتين الموضع (الثالث كل مبنى على حركة بناء دائما ولم يشبهه المعرب) فهذه ثلاثة
قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبهه المعرب وسيصرح بذلك فاذا
استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت (وذلك) المستوفى لها (كياه المتكلم وكهى وهو فيمن فتحهن)
في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهو بالحق هاء السكت محافضة على الفتحة
(وفي التنزيل ماهيه ومايه وسلطانيه) والاصل ما لي وسلطاني (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي
الله تعالى عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام * (فان يقال له من هو)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدها قال الجار بردي وضر بنى مثل غلامى في
جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالاسكان وأكرمتك من الحق الماء أنرا لا يحذف
بالكامة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن
فلا مترجحه بالفعل حتى لا يلغظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جاء زيد لانه معرب)
بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالاعمال فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذأ عطني ابيضه حكا
سبويه وقال أراد ابيض فضعف وألحق الماء وتلحق المثني والمجموع على حده نحو مسلمانة ومسلمونه
لان اعرابهم بالحرروف وليست حركات النون باعراب قال ابن الضائع وغلام ابن خروف في المنع (ولا
تدخل هاء السكت) (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في
نحو لا رجس) بالفتح (ويأز يدومن قبل ومن بعد) بالضم فيمن (لان بناء عن عارض) غير دائم فالحركة
فيمن شبيهة بحركة الاعراب لغرضها بسبب شئ يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

(٤٤ تصریح فی) ثابت ان الغول لقيته في بعض السكاك فالقته على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا
على قافية واحدة لا قتلتك فقال اذا ما ترعرع فينا الغلام * فان يقال له من هو فقالت ثن فقال
اذ لم يشد قبل شد الازار * فذلك فينا الذي لا هو فقالت ثلث فقال ولي صاحب من بنى الشيصبان * فطورا قول وطورا هو

(قوله لا أظاله) أصل أظاله ٣٤٦ أظال فيه فحذف في ووصل الفعل اليه بنفسه وهو بضم أوله وفتح ثانيته وتشديد ثالثه وضم رابعه

وهاء ساكنة آخره وقوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرضاء وأصل من تحت من تحتى بالاضافة الى ياء المتكلم وأضحي مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحي إذا برزت قال الفارسي الهاء فيه مشكلة لانها لو كانت ضمهرا لوجب الجر لان الظرف لا يبنى في الاضافة ولو كانت للسكت لا يجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركه الاعراب وأجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فانهم (قوله المنشور) يمد به لان مطلق الكلام لا يقابل الشعر لانه كلام (قوله بابقاء تاء ثلاثة) الاظهر بابدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركه همزة أربعة اليها لان في كلامه تسع حركات في موضعين الاول قوله بابقاء تاء ثلاثة ولم يبق على حالها بل قلبت هاء الثاني قوله ونقل همزة أربعة والمنقول انما هو حركتها (قوله القصب) الثابت في أكثر النسخ بالصاد المهملة وفي بعضها بالصاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى (باب الامالة) *

وهو أبو مروان يارب يوم لي لا أظاله * (أرمض من تحت وأضحى من عل) فلحق ما بنى بناء عارضاً فان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب (الاضافة) فليراجع و أرمض وأضحى مبنية للجهول وقيل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كضرب) وركب من المتعدي (وقعد) وقام من اللازم لانه بنى على حركه (المشابهة للمضارع) (المعرب) (في وقوعه صفة) في نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذي ضرب (وخبر) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطاً) نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والهاء ان حركه البناء الجارية مجرى حركه الاعراب تكون في أربعة أنواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع عطفاً وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقاً لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو وقعه وتمنع ان حصل لبس نحو ضربه لا لتباسه بالمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ووصلها بغير تحريك بناء البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجر داوم مع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المنشور بالنسبة الى عدمه (كثير في الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (فن الاول) وهو النشر (قراءة) بعضهم وجئت من سبأ ببناء باسكان همزة سبأ في الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فيهما هم اقصدته قل باثبات هاء السكت في الدرج) فيه ما أفتى بالنظر في الاول وقل في الثاني لابين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة أربعة بابقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثاني) وهو الشعر (قوله) وهو رؤية كافي الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن بسعون

لقد خشيت ان أرى جدبا * (مثل الحريق وائق القصبا) جدبا بالجم تشديد الموحدة الجذب نقيض الخصب والتصب (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقد الوقف عليهم فشددها على حد قولهم في الوقف هذا خالداً بالثبديد ثم أتي بحرف الاطلاق وهو الالف وفي تضعيف الباء) بخلاف في الوصل تشبيهه بالوقف في التضعيف واليه أشار الناظم بقوله وربعاً اعطى لفظ الوصل ما * للوقف نشر او فشا منتظماً (هذا باب الامالة) *

(وهي) مصدر أملت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء عيمل ميل اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيان صوب الكسرة فتصير الفتحة بينهما وبين الكسرة (فان كان بعدها) أي الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء) فتصير الالف بينهما وبين الياء (كالفتي) بالامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالامال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كنعمة وبسحر وللأماله) فائدة وحكم ومحل وأصحاب (أسباب تقتضيها موانع تعارض تلك الأسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع) أما فائدتها فتناسب الاصوات وصيورتها من غط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عاد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدوا واستعلافاً اذا عدت الى الكسرة كان انحداراً وتسفلاً فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من غط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتي وأما حكمها فانه وجه جائز فلذا يجوز تفخيم كل عمال لانه الاصل اذا الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا أمملت تردت بين الالف والياء والاصل في التحرف أن لا يميز ج صوت صوت غيره قاله الجار بردي وأما محلها فالاسماء المتمكنة

(قوله وعندى ان هذا الجواب الخ) قال الدنوشري قال مولانا شيخ الاسلام شحاذة الحلبي ٣٤٧ أطال الله بقاءه قول الشارح وعندى

ان هذا الجواب لا يدفع
الاشكال الخ ممنوع لان
محط الاشكال ان جعل
التناسب سببا لامالة
فيما ذكر من تلا ونحوه
غير محتاج اليه لوجود
سبب غيره فيه وهو هذا
مدفوع بان ابن مالك لم يذكر
التناسب فيما ذكر لكونه
محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب
متفق عليه بين القراء
والنحويين وليس في
كلامه ما ينبغي ان يكون
غير التناسب سببا آخر
وفي جواب المرادى
ما يشير الى ذلك وقوله فلم
يتلاقى على اصطلاح
واحد ممنوع لان كلامه
الفرع يقين فائق بالتناسب
كما تقدم اجماعا بحرفه
ويمكن ان يوجه اقتصار
ابن مالك على ما ذكر
لكونه تمسكا باقوى
السببين لكونه متفقا عليه
وان كان غيره باعتبار امر
في ذات الكفاءة وهو كون
الالف تنقلب باء في بعض
التركيب فليتماثل ثم
رأيت في المرادى ان
التناسب أضعف الاسباب
اه ولا يخفى ما في قول
الحلبي وليس في كلامه
ما ينبغي ان يكون في غير
التناسب الخ لان قوله
بلاد اعسواء صريح في

والافعال غالبوا باقى التنبيه على غير الغالب وأما اصحابنا فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل
الحجازيون الامواضع قليلة (أما الاسباب) التي قال لاجلها (فتمانية أحدها كون الالف مبدلة من
ياء متطرفة في الاسماء أو الافعال) (مثاله في الاسماء المبدى والفتى) (مثاله في الافعال هدى
واشتري) فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت أخذ من قول
الشاطبي المقرئ وتمنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منها
(والايمان نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) في تكسيره (انياب لعدم
التطرف) الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يمسله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة
الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي (وانما أميل نحو فتاة) مؤنث فى (ونواة) وان لم
تكن الالف طرفا في اللفظ (لان تاء التانيث في تقدير الانفعال) فالالف فيهن مبدلة من ياء فهى وان
لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما (و) السبب (الثاني كون الياء تتخلفها) أى الالف (في بعض
التصاريف كاللف ملى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائدا للالحاق (و) ألف
(حبل) مما كان زائدا للتانيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو في الافعال (فهذه الامثلة) وشبهها
تماما لان الياء تتخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتمنية والجمع في الاسماء والبناء للفعول في
الافعال (كقولهم في التمنية ملىمان وارطيان وحلبان وفي الجمع) ملىمان وارطيان و (حلبات وفي
البناء للفعول غزى وعلى هذا) الاخير (فيش كل قول الناطم) في النظم وغيره (ان امالة ألف تلافى
والقمر اذا تلاها المناسبة امالة ألف جلاها وقواه) في شرح الكافية (وقول ابنه) في شرح النظم (ان
امالة ألف سجي لمناسبة امالة ألف قلبى بل امالتهما كقولك) اذا بنيت للفعول (قل وسجى) بضم أوهما
وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب
المرادى عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المعتضى الامالة نحو دعاء ألفه عن واو لم يعتبره
القراء يعنى بانفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما امالوا منه ما جاوز الممال فلما امالوا تلاها
ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى اسالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز
الامالة في نحو دعاء غزا لانه يؤل الى الياء اذا بنى للفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال
لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقى على اصطلاح واحد
(ويستثنى من ذلك) المذكر وهو كون الياء تتخلف الالف في بعض التصاريف (مارجوعه الى الياء
مختص ببلغة شاذ أو) رجوعه الى الياء (بسبب مما زجته الالف لحرف زائد) فلا يمال شئ من ذلك
(فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء ببلغة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو
(الى الياء في قول هذيل اذا أضافوها الى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما
والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون قلبت الواو ياء وأدغمت
الياء فى الياء (والثاني) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب مما زجته الالف لحرف زائد (كرجوعهما)
أى ألفى عصا وقفا (الياء) (اذا صغرا) عند الجميع (فقل عصية وقفى) بتشديد الياء فيهما
والاصل عصية وقفى وفعل به ما تقدم وقلبت ياء لما زجتها الياء التصغير وهى حرف زائد والممازجة
المخالطة والمجاورة (أو جمعا) أى عصا وقفا (على فعمل) بضم الفاء (فقل عصية وقفى) بتشديد الياء
فيهما والاصل عصو وقفو وقلبت الواو والاخير ياء كراهة اجتماع واو ياء فصار عصوى وقفوى
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة
الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فافوها اتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فاذا حباهم
وعصيه بضم العين حيث وقع ردا الى أصله فالياء الثانية المدغم فيها هى ألف عصا وقفا وقلبت ياء

انه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفرع يقين فائلا بالتناسب لا يصح ملاقة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد قد بر

لمازجتها الياء الخ (قوله فيما التحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله حادت يدها) قال اللقاني لقائل ان يقول ألف يدها تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الهاء في بعض التصاريح أى الكلمات المبينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان المحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهى الياء فليتامل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتعت الاسالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتامل (قوله الساكن فالتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الهاء هل يمالأولا وما مثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار الى ان قوله في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحيد فيكون قوله أو في كلمة فارقتها أعم من كون الالف الممالاة للتناسيب بعد الكلمة التى فى الالف فصل

لمازجتها الياء الخ (قوله فيما التحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله حادت يدها) قال اللقاني لقائل ان يقول ألف يدها تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الهاء في بعض التصاريح أى الكلمات المبينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان المحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهى الياء فليتامل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتعت الاسالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتامل (قوله الساكن فالتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الهاء هل يمالأولا وما مثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار الى ان قوله أو في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحيد فيكون قوله أو في كلمة فارقتها أعم من كون الالف الممالاة للتناسيب بعد الكلمة التى فى الالف فصل

لمازجتها الياء الخ (قوله فيما التحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله حادت يدها) قال اللقاني لقائل ان يقول ألف يدها تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الهاء في بعض التصاريح أى الكلمات المبينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان المحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهى الياء فليتامل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتعت الاسالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتامل (قوله الساكن فالتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الهاء هل يمالأولا وما مثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار الى ان قوله أو في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحيد فيكون قوله أو في كلمة فارقتها أعم من كون الالف الممالاة للتناسيب بعد الكلمة التى فى الالف فصل

لمازجتها الياء الخ (قوله فيما التحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله حادت يدها) قال اللقاني لقائل ان يقول ألف يدها تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الهاء في بعض التصاريح أى الكلمات المبينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان المحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهى الياء فليتامل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتعت الاسالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتامل (قوله الساكن فالتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الهاء هل يمالأولا وما مثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار الى ان قوله أو في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحيد فيكون قوله أو في كلمة فارقتها أعم من كون الالف الممالاة للتناسيب بعد الكلمة التى فى الالف فصل

المالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بالمالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقائى فقال أوفى كلمة معطوف على ما فى كلمتها أى وقعت الالف بعد الالف فى كلمة قارنتها أى قارنت الكلمة التى فيها الالف الممالة للتناسب وحيد فتكون الالف الممالة للتناسب مسبوقة بالالف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يقدر أوفى كلمة معطوف على بعد الضمير فى قارنتها على اختلاف الالف ذات السبب أى وقعت الالف الممالة للتناسب فى كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اهـ وكان وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف التى عاد عليها الضمير هى الممالة للتناسب لذات السبب ٣٤٩ وليس الاستخدام بمقبول فى كل مقام

(قوله أو المقدرتين) أورد عليه ان شرط الامالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها مقدار من كسرة أو ياء ومحبا بان ذلك فى السبب الموجود فى نفس الالف لافى الموجود بعدها كما ياتى فى كلام الشارح فى جادقة - دب (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعدها بط لفظهما (قوله وبعضهم الخ) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هناك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مانعا أولا (قوله و بعضهم يجعل الخ) وينظر الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعة من الامالة على هذا القول أيضا كما وتأخرت مفصولة أو يفرق بينهما وذلك بخروج ال (قوله لان الفصل بحرف واحد كلا فص - ل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم فى المثال الاول والثاء فى المثال الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثانى) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة فى كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجي ولى وما بعدهما) فان رعاية التناسب فى القواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة لسبب أما أن تكون سابقة على الالف التى لا سبب فيها أو آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما فى عماد فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت آتية بعدها فاما أن يقع ذلك فى القواصل أولا فان وقع فى القواصل فتمال لتناسب القواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن فى القواصل فلاتمال ولذلك اذا أمالوا فتحة ذال بمحاذير لكسرة راء لا يجيزون امالة ألفه مع انه ما فى كلمة واحدة فكيف اذا كانا فى كلمتين (وأما الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الاسباب (وهى الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهى الحاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة لطلب التجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعمل الى الخنك فلو أميلت الالف فى صاعد لا تخرت بعد اصعاد ولو أمالها فى هابط لصعدت بعد انحدار و كلاهما شاق لكن الثانى أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعا كما سيجى وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنهم مكررة فشبهت بالمستعلية للتركيب الذى فيها بل قيل هو أشد مانعا (وشرط المنع بالراء أمران) أحدهما (كونها غير مكسورة) الثانى (اتصالها بالالف اما قبلها) ولا تكون الامفتوحة (نحو فاش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم فى الاول والمتأخر فى الثانى (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا جار ورايت حمارا) وبعضهم يعيل ولا يلتفت الى الراء (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمصلة) فى منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدمة على الالف ان يتصل بها) أى بالالف (نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (الا ان كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فان أهمل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة فى التقدير بعد الحرف فى مناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى المستعلى من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (السا كن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية (وهى التى لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما جاورته وهو سا كن قدرت انها اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل

مفصولا بحرف بخلاف الراء فانه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل أنه لا يضم الفصل بالحرف الواحد فى كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرهما فليتأمل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لا تمنع لامالة مطلقة بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء المتصلة لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدونشرى فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذى بعده ثم رأيت بعضهم قال فى قوله من المتصل نظر لان كلاما من الامثلة منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا فلا يبد بعده من حرف فاصل لاجل الالف فتأمل اهـ وأقول قد أشار اللقائى لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المتصل بحرف دون المتصل اذا لمكسور

هـذا) الساكن (منزلة المكسور) ويجعله هاء بطن من الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي
 عن الالف (كونه امة متصلا) بالالف (كسائر) بالحاء المعجمة (وحاطب وحاطل) بالحاء المهملة فيهما
 (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كنافق ونافق وناقف وبالغ أو) منفصلا من الالف
 (بحرفين كواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لترأخي الاستعلاء) والمتأخر أقوى
 من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسورا ولا مفصلا بحرفين
 وأطلق في المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن
 التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة
 مقدرة) كخاف فان ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا يام مقدرة) كطاب فان ألفه منقلبة عن ياء فسبب
 امالة ألف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة
 ألفا فـ كسرة خاف وياء طاب مقدرة في ألفيهما (فان السبب المقدرة هنا) وهي الكسرة أو الياء (لهيكونه
 موجودا في نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) في
 اللفظ وهو الكسرة والياء المففوظ بهما (لانه) أي السبب الظاهر (امام تقدم عليها) أي على الالف نحو
 كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن في نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها
 (فن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدرة في
 نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جـ د في الامر وجواد جمع جادة
 وأصلهما جاد وجواد فدغم لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة المففوظة فلا تجوز الامالة على
 الافصح وبعضهم أجاز امالته اعتدال الكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفها لان
 السبب المقدم متأخر عن الالف * (مسئلة) يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا في كلمة أخرى مستقلة
 بنفسها كما لو كان في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منقاسم فلا
 يمال لاتصال المستعلي في اللفظ اذا درجت فهذا مثل قولك مررت بغاضل وتارة يفصل بينهما بحرف
 واحد نحو منقاسم وبما قاسم فهذا مثل قولك بناحق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو يدها سوط فهذا
 مثل قولك مناشيط قاله الشاطبي (ولا يؤثر سببها) أي الامالة (الامتصلا) في كلمة واحدة والفرق ان
 المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أقي قاسم لوجود القاف) المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف
 في كلمة أخرى (ولا يمال نحو) (لزيد مال لانفصال السبب) لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة أخرى
 (وهذا ملخص كلام الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين
 أحدهما) في التمثيل وثانيهما في الحد كـ وذلك (انهما مثلان في قاسم مع اعتراضهما بان الياء المقدرة) في
 أتي المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقر من أن شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون
 سببها ياء مقدرة (والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فبالا لث مع انفصاله (والمثال الجيد) السالم من
 الطعن (كتاب قاسم) فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا (و) الاعتراض
 (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (بخالفه لما ذكره من الحكمين) المذكورين وهما
 يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الامتصلا (قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر أسباب
 الامالة مانعه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال الا أن امالة المتصلة كائنتما كانت
 أقوى وقال أيضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل للكسرة عارضة
 نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اه) يعني
 لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين

قبل المتصل معتذر لان
 متساوا الالف لا يكون الا
 مفتوحا (قوله أو منفصلا
 الخ) ينظر ما الفرق بينها
 وبين الراء في ذلك حيث
 اختلفا حكما وقد يقال
 ان في كلام الشارح إشارة
 الى الفرق

(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه تصر يحه في شرح الكافية - قبانه يقال أتي قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على صورتين المذكورتين وان كان الظاهر أنه مانع من ذلك وإنما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخفاء في البعض الآخر الذي يمكن تحميجه ومنحن فيه كذلك تقليلا للخطا ما أمكن وخطؤه في البعض خير من خطئه في الكل فليتم له على أن المشاحة في المثال ليست من ذاب المخلصين وقد يقال انتصار الابن مالك ان أتي قاسم انما يقرأ بهزة ممدودة وتاء مكسورة ويا سا كنة ولا يقرأ بهزة وتاء مفتوحة وألف بعدهما ٣٥١ حتى تكون الياء المقدرة فيه اه وأقول

قال الشهاب القاسمي
معترضا على المصنف في
اعتراضه الثاني بان مجرد
كلام ابن عصفور ليس
حجة على الناظم ولا
يقتضي ان كلام النحويين
بخلاف ما قال وعلى قوله
ولولا ما في شرح الكافية
الخ لان ما في شرح الكافية
لا يمنع من صحة حمل كلام
النظم على ما ذكر مجاوز
أن تكون ما في النظم
مخالفا لما في شرح الكافية
اه وقد أشار الى ما قد
يدفع الاول بقوله وغيره
ثم بين بعد ذلك أن الغير
النفري ولكن ذلك
لا يقتضي أن نصوص
النحويين كذلك (قوله
والنفري) بسكون الفاء
وزاى نسبة الى نفزة قبيلة
من البربر كافي للزيادة
على أصله (قوله جون
الرباب) ضبط في النسخة
المصححة بنصب جون على
الحال وكان وجه عدم جره
تعريفه بالاضافة لما فيه
أل فلا يكون نعتا للكرة

وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد النفري بالنون والفاء والزاي (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله
وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتي أجد بالامالة وأتي قاسم بترك الامالة (لحملت قوله في النظم)
للخلاصة والكافية (والكف قد يوجب ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن
عصفور والنفري وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر
(لا شعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجب ما ينفصل (في عرف المصنفين بالتقليل) وإنما أثر
المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الامتصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج
عنه الا سبب محقق (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فانها تمنع) الحرف (المستعلي
(و) تمنع (الراء أن يمنع) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة
فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل
وعلى أبصارهم) غشاوة (واذهما في الغار مع وجود الصاد) في الاول (والعين) في الثاني (و) أميل (ان
كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أي القاف
المستعلية والراء المفتوحة لان كلاما من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في
ذلك كله متصلة (وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالمتصلة) في كونها ستمنع
المانع (سمع سيمويه الامالة في قوله) وهو سماعنا النعماني بهجور جلامن بنى غير بن قادر

(عسى الله يعنى عن بلاد بن قادر) * بمنهم رجون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدهال

* (فصل) * قال الفتحه قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقدمضت وشرطها أن لا تكون (الفتحه) في
حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة تنوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى
(فلا تمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التي هي من أسباب الامالة (ولا) تمال (نحو على
لارجوع الى الياء في نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الامالة (ولا) تمال (الى اجتماع الامرين) وهو
الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) في نحو اليك واليه وانما تمتعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع
وجود السبب المقتضى لها لكونها حروفا فلوسميت بشئ منها فان كانت ألفه رابعة كالأملة لان الالف
الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلي والى لم تجز اما لتها لان التسمية تجعل الالف
من بنات الواو لان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تنزيههما علوان والوان قاله الجار بردي
(ويستثنى من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للغائبة (ونا) للكلام المعظم نفسه أو و مع غيره (خاصة فانهم
طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقا لوامر بناو بها ونظر اليها واليها)
بالامالة لوقوع الالف مسبوقه بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك كررها مرتين (وأما ما لم يسم في

وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجواز كونه بدلا ثم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو
منهم فليحذر * (فصل) * (قوله فلوسميت الخ) قد يقال ان الا اذا سمى به فيه سبب آخر وهو الكسرة التي في أوله والى اذا سمى به
فيه سبب للامالة وقدر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هناك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرهات نحو سراح وشمال
فمنع امالة الى بعد التسمية فيه نظروا ويجاب عن ذلك بان شرط تأثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادى
بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو وتامل

(قوله والذي قبل أمثالها الخ) ظاهره أن ذلك جار في الجميع والذي في المرادتي وغيره أن ذلك إنما هو في بل وفي لا وفي بال أمثالها التي نابت عن الجمل دون أنى ومتى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره أنه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنعت الالة فلا تمال فتحة الميم من رهم وينظر ما للفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة (قوله ويشترط أيضاً أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه إذا كان متقدماً عليها وقد يقال وجهه أن حرف الاستعلاء إذا كان متأخراً أشد في المنع لما في الالة حينئذ من التصعبد بعد ٣٥٢ الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر في كلام الشارح فليأمل (قوله مردود) هذا الرد مردود

بان المصنف أعنى ابن مالك نص على امالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشيء نفيه وأيضاً هو لم ياتر في ألفيته أن ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع أنه مسطور في شرح المرادى والعجب منه حيث نسب للمرادى قبله ما نسب ولم ينسب إليه هذا ولكن هذا ذاب رجحه الله

(هذا باب التصريف) (قوله وهو تغيير الخ) قال اللقاني يدخل في هذا الحد الاعراب على أنه معنوى اه وفيه نظرية لم من كلام الشارح ثم إن هذا التعريف للصرف الذي هو فعل المصروف وأما حده بالمعنى العلمى فهو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام صحة وإعلا لا واليه أشار المصنف بقوله

ومتى من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) النافية (في قولهم أفعـل هذا امالاً فشا من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المحوز لا امالة لان الالف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها بكسرة والذي سهل امالها نابتها عن الجمل فصارت لها بذلك مرتبة على غيرها (و) الحرف (الثاني) من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أى الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجر بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف مستعمل نحو من المطر أو في راء نحو بشر أو في غيرهما (نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بمكسور نحو أشر (بخلاف نحو عوذ بالله من الغيرون مع فتح السير) لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضاً أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فإنه مانع من الالة نص على ذلك سيبويه أيضاً ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تقلب المستعمل إذا وقع قبلها فتمال نحو من الضر قال المرادى والتجريح ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اه (واشترط النظم) في النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رباح) بكسر الراء وذ كرهه انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرض والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (هاء) التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء (في الوقف خاصة كرجة ونعمة) وانما أميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الالة (لانهم شبهوا هاء التانيث بالفه) أى بالف التانيث المقصورة (لانتفاقهما في المخرج) وهو أقصى المخرج (و) في (المعنى) وهو الدلالة على التانيث (والزيادة) على أصول الكامة (وانتظرف) في آخر الكامة (والاختصاص بالاسماء) الجمادة والمشتقة ولا فوق في ذلك بين هاء التانيث وهاه المبالغة (وعن الكسائي امالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضاً) لشبهها بهاء التانيث في الوقف والنحو (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافاً لمعرب وابن الانبارى) فانهم ما صححوا زوال امالة فيما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخافاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقاً لمعرب وابن الانبارى وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة (تغيير) خاص (في بنية الكامة لغرض معنوى أو لفظى) فالتيغير جنس وبإضافته الى البنية وهى الصيغة خرج النحوفانه لا يتعلق بصيغة الكامة بل بالعوارض

اللاحقة

وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفى العلمى والعملى والعلمى (قوله خرج النحو

فانه لا يتعلق الخ) قال الدونشرى المفهوم من سياق الكلام وسبقه ان النحو تغيير ليس في بنية الكامة وليس متعلقاً بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصرفاً لعدم تعلقه بالبنية وانت خبير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة أو لادراكها أو للامانة المخصوصة وليس واحداً منها تغيير الكامة هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ به تعرف تلك العوارض ويدخل في قوله وغيرها الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام أو في أو من ووقوع الخبر مفرد أو جملة الى غير ذلك فليتم امل اه ويرد على قوله وأنت خبير الخ ان الصرف و... علم كذلك فالظاهر الاعتراض بان المعرف الصرف بالمعنى العملى وهو نفس التغير والنحو انما هو التغير لا التغير اذ لم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بان التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعلق بالمر كبات) ينظر ما معنى تعلق ما ذكر بالمر كبات اذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غير ها وكذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فليتم امل (قوله ولهذا من التغيرين احكام) قال اللغاني في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغير الثاني لاحكامه والاول لان الاعلال افعال فهو تغير ايضا والحق ان التغير الثاني هو حكم التغير الاول لانك اذا أردت بقاء قال من القول تقول قول وهذا هو التغير الاول ثم ينشأ حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول كما في المصدر وحيدة فلا يكون حكمه والاول ما قيل ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ما ذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لغرض لغظى فاما ان يكون المحذو غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٣ باطل ثم ان مقتضى كلامه التعاريف بين التصريف وبين علامه

حيث فسر التصريف بالتغير وعلم التصريف باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعني ان التصريف نفس التغيرين ثم ان وجود التغير في محل وامتناعه في محل آخر وجوازه في محل ثالث هو علم التصريف فدل على ان التصريف هو التغير في بنية الكلمة الواقع فيها

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية وضافة وغير ها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فا) لتغير (الاول) المعنوي (كتغير المفرد الى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون (وتغير المصدر الى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحجر كمة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضرب ومضرب واضرب وضرب للبالغة في الوصف (و) التغير (الثاني) اللفظي (كتغير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لفتح كنه وانفتاح ما قبله والابدال في أقت والحذف في قل والادغام في رد ولشبهه التصغير والتكسير والسبب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمر كبات ذكرت معهما ابن المحجب وطائفة ذكر وهما في علم التصريف وهو الاول (ولهذين التغيرين) للغرضين المذكورين (احكام كالصحة) وهي اقرار الحرف على وضعه الاصل كالياء في بياض وأبيض والواو في سواد واسود (والاعلال) وهو تغير الحرف عن وضعه الاصل كقلب الياء في بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك فقلب أحد الاصول من محله الى آخر كما ينق جمع ناقة وحادي (وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في أمرى اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصرف الدهر تقبلاته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقة اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرف في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية

(٤٥ تصريح في) بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا وهذا يتضح ما ذكره من الحدود والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من احكام التغير وتوضيحه ان قول مثل لا كونها يجب قلب عينها ألفا للحصول سببه هو من علم التصريف والتغير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس التصريف وجوب الصحة في لو اذ الحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لا وذهو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم التغير ليس تصريفا اذ التصريف علم التصريف يبحث عن التصريف الذي هو تغير سلبا وإيجابا اه باختصار قليل مختل في النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال الدونشري صريحه ان معنى علم التصريف غير معنى التصريف فان التصريف كما مر تغير في بنية الكلمة الخ والتغير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتم امل اه وأقول قد عرفت ان المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملى والعلمى ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العلم الى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملاكة والقواعد والمصنف هنا يسمى على الاطلاق الاخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو اخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرده نظر الى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازهما بذلك وتميز العلوم بتميز الموضوعات

(قوله كبراهيم واسمه عيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع انها مثنويان ويحتمل ان تقدم ان تغيير المفرد الى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله ٣٥٤ موضوع وضع الاصوات) ينظر ما معنى قوله موضوع وضع الاصوات وينظر هل قوله

لعدم معرفة الخ ينفيه
قوله مجله وله الاصل
لاقتضاء البعد انه يمكن
معرفة أصله (قوله ينقسم
الاسم) أي المتصرف فلا
يردان المبني قد يكون
على حرف أو حرفين وقول
الشارح لانه يحتاج الخ
باعتبار الوضع الاصل
وما حق الكامة أن تكون
عليه (قوله وذكرها)
المبتدأ رانه مصدر مبتدا
وقول المصنف لا يليق
خبره وفيه تغيير لكلام
المصنف لان يليق في
كلامه خبر عن قوله
وأمثله فهو مبتدأ بثناء
المثناة فوق ويلزم على
كلام الشارح ان يقر بألباء
المثناة تحت ويحتمل
ان يقر أقوله وذكرها
بصيغة الفعل الماضي
المسند الى ضمير الزيدى
(قوله قصيرى) في الصحاح
القصيرى الضلع التي تلى
الشاة وهى الواهية في
أسفل الاضلاع
والقصيرى أيضا أفعى
اه واقتصر في الصحاح
٢ على الثانى فقال
القصيرى مصغرا
مقصودا ضرب من
الافاعي (قوله خيزلى) في

كبراهيم واسمه عيل كما قال ابن جنى وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب (ولا
يدخل التصريف في الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوع وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين
واللام لعدم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل
التصريف (فيما أشبهها) أى أشبه الحروف (وهى الاسماء المتوغة) لانه في البناء كالضمائر وأسماء
الاستفهام والنسب وأسماء الافعال والموصولات وأسماء الاشارة (والافعال الجامة) وهى التى لم
تختلف أبنيتها الاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها أشبهت الحروف في الوجود وما دخله
التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ ذو وقف عند ما سمع منه فن ذلك مجىء الحذف في سوف
والابدال في حاصتى عيناه وهمة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا الذى وفروعها
والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عندنا اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أى لاجل ان التصريف
لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الاسماء والافعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على
حرف) واحد (أو) على (حرفين) اذا لا يكون كذلك (في الوضع) على حرف أو حرفين (الا الحرف كباء الحرف
ولامه) فانها موضوعان على حرف واحد (وقد بول) فانها موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف
كتاءقت) فانها موضوعة على حرف واحد (ونام قنا) فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما
تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتهديد القول (وأما ما وضع) في الاصل (على
أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظر الى أصل وضعه (نحو ويدوم) بحذف
لامهما (في الاسماء ونحو قزيدا) بحذف فائمه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (في الافعال) وقس على ذلك
* (فصل) ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد وأقله الثلاثى (كرجل) لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف
يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا
والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من
أن يكون متحركا أو ساكنا أو أيا ما كان يلزم التناهي مع أحدهما أجيب بانه لما جاز الحركه والسكون على
المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التناهي (وغايته الخاسى كسفر جل وما بينهما) أى بين الثلاثى
والخاسى (الرابعى كجعفر) ولم يجوزوا سداسيا لثلاثيته وهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) وأقله أربعة
كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينها ذوات الخمسة ككراهم وذو الستة كانطلاق (وأمثله كثيرة)
بلغت (في قول سيبويه) ثمانية مثال وشانية أمثلة وزاد الزيدى عليه نيفاً وثمانين مثالا وذكرها
(لا تليق بهذا المختصر) فلان شغلها رومالا اختصار بل نذكر أما كن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا
للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثلثتين وثلثا وأربعاً وموضعها أربعة مقابيل الفاء وما بين الفاء
والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل
الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علق
والزيادة ثلثين المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى
وبينهما الفاء والعين نحو عاصرو وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى
والمجتمعة ان قبل الفاء نحو منطاق وبين الفاء والعين نحو حراوين والعين واللام نحو خطاف وبعد اللام
نحو علماء والثلث المتفرقات نحو عمائل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو
سلايم وبعد اللام نحو عنقوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفغوان والاربعة نحو اشهباب

في النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكره في القاموس في مادة حزال مصدر
(قوله أجفلى) في القاموس ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أى لجعاعتهم وعامتهم والاجفلى الجماعة من كل شئ (قوله عنقوان) في
القاموس عنقوان الشئ وعنقه مشدداً أوله وبه حجة ٢ قوله واقتصر في الصحاح الخ في هذا النقل شئ فخر اه

(قوله طمع) من طمع بطمع طمعاً فهو طمع وطمع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشري (فائدة) فعل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليل في الصفات ومنه ما روى أي كثير وقوم عدو دين قيم ولحم زيم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيمو به على الثاني وينظر هل زيم بالزاي أو بالراء اه وأقول هو الزاي (قوله دثل) كان بعده ٣٥٥ في النسخة المصححة رثم وضرب عليه بالقلم

ولا أدري وجهه والمناسب

لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولا حقه وكونه منقولا لا يقتضي إسقاطه لأن دثل كذلك بل عدم النقل في رثم أظهر كما يأتي في كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال في تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم (قوله ووجه الجار بردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجار بردي وكلام ابن جني وينبغي أن ينظر ما رده ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجار بردي وابن جني من الذهول والغفلة عن كون الجار بردي اعتبر عمله الناري بعد تنانظه بالحاء المكسرة وابن جني اعتبر ميله إلى التراءة المشهورة وأما ما رده ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط وراءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا مكان

مصدر اشهاب (وأبنية الثلاثي) المجرى (أحد عشر) بناء (والقسمة) الانقياء (تقتضي) ان تكون (اثنى عشر) بناء وذلك (لان) الحرف (الاول واجب الحركة) لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذراً فاحواله ثلاثة (والحركات) الخاصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضمة (والحرف) الثاني يكون محرراً وساكناً فاحواله أربعة (فإذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الاول في أربعة أحوال) الحرف (الثاني خرج من ذلك اثنى عشر) بناء وأما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها (وأما ثلثها) في الاسم والصفة (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) بطل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضمة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أي متفرق بكسرة ففتحة (ابل) يلز بكسرتين (فغل) حلو بضمة فسكون (صرد) حطم بضمة ففتحة (دثل) بضمة فكسرة (عنق) جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهملة منها فعمل بكسر أوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها (وأما قراءة أبي السمال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والسماء ذات الحجب بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جني في المحاسب لابي مالك النفازي (فقل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل أتبع الحاء) من الحجب (لتاء من ذات) في الكسر (والاصل حجب بضمين) فكسر الحاء اتباعاً لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعاً لضم الدال قبلها (وقيل) لا اتباع وانما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة) اذ يقال حجب بضمين وحجب بكسرتين (فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجه الجار بردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة وورد ابن مالك في شرح الكافية والحجب تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح (وزعم قوم اهمال فعل) بضم الفاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر (وأجار عن دثل) اسم دويقة سميت به قبيلة من بني كنانة (ورثم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست (بانهما) ليسا من أصول الاسماء وانما هما (منقولان من الفعل) المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدثل لانه علم قبيلة لانه لا في الرثم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بان السير في ذهب إلى ان النقل قد يجيء في أسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) الفعل في أصول الاسماء (بوعلى) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكاة التحليل فثبت به هذا ان فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهملاً ولا منقول بل هو فاعل (و) على القولين فانه (انما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائماً على الاول وغالباً على الثاني (والرابعي المجرى) خمسة أبنية (مفتوح الاول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجميم للذهب وصفة كحزمل للمرأة الحقةاء (ومضمومهما) اسما (كدمالج) بالجميم

عروض ذلك له (قوله اسم دويقة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاها الاخفش وعن الايث ان الوعل لغة في الوعل ونقل عن التحليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تنوين فعل (قوله والرابعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبنية الثلاثي وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولاجر الرابعي اللام كما فعل فيما يأتي في قوله وللاخماسي المجرى أربعة

قوله (كفطحل) ومثل فطحل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جندب فسيبويه لم يشده ورواه بالضم وروى الفراء برفع وطحلب فالاجود ٣٥٦ فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن وأما جؤذرفانه أعجمي وأما جندب فالرواية

الحيدة فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففاً من جنداب كما قالوا ان عليطاً مخفف من عليابوا الاظهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون لان الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها وبقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعند دلالة الاحاق بجندب ولولم يكونا له لقييل سودد وعند فلو كان هذا البناء معدوماً لمتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجرداد الاخضر الطويل الرجلين وجندب أيضاً ابن الغنبر بن عمرو بن تميم (قوله للاخضر الذي يعملو الماء) أي الشيء الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله التبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تملأ الماء اه ووصفها بانها تملأ يقتضى انه أراد الجوزم الاخضر لا الوصف لانه لو قائم بالماء ولا يقال انه يملأ وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بمافي القاموس وان الذي يثبت في جوانب محل الماء يسمى خرباً بالحاء والزاي ولم يذكر ذلك في القاموس

وصفة كجرشع للجمال العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كفطحل) بالقاء والطاء والحاء المهملتين زمن خروج نوح من السفينة وصفة كسب طر لا طويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع لا طويل قال الاصمعي ولان الثالث لهما وزيد فضع وصنددوه بملع لا كول وقيل الهاء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجندب) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجرداد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجرداد أو الجسيم السمين من الابل (والختار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (أنه فرع من مضمومها) استئقالاتا لضميتين في رباعي ليس بينهما ما حذر حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (الاسم مع فيه الضم) من غير عكس (كجندب وطحلب) للاخضر الذي يعملو الماء برفع من الاسماء (وجرّشع) بالجسيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برتن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثناة فوق أحد براتن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالذال المهملة لكساء مخطط (وعرّط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم القاء والطاء المهملة شجر البادية (الا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماسي الجرداد ربعة) من الابنية (أمثاتها) مفتوح الاول والثاني والاربع اسما (سفرجل) وصفة شمر دل لا طويل وشقحطب للئيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لمحشفة الذكر وصفة نحو (ججرشع) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء والشين المعجمة لا عجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الاقعي العظيمة وقيل لم يات هذا لوزن الاصفة وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما (كقرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة والموحدة الشيء التافه المحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمال الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قعشر للاسد وصفة (قد عمل) بضم القاف وفتح الدال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (بجملة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزناً أحد عشر للاثني وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم القاء مكسور العين متفقا عليه اما الضم القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل وامال للتغليب وما ذكره من اصاله جميع حروف الرباعي والنجاسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على أربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادة فان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة) في اوله (كنطلق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرنجم) أو في آخره كحبل (أو بنقص أصل كيدودم) وأصلها يدي ودمي (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله عليا بط بدليل أنهم تعقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة الا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثائته في نحو جندب) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفم) بكسر الحاء

وانما فيه حذر كصر ذكر الراء (قوله لا طويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له المعجمة مثله في باب جوع التكسير وتقدم أنا فلنأني الصواب بضم التاء المثناة (قوله وشمر دل) بالذال المهملة واعجابهما لغة كما في القاموس (قوله الشئ التافه المحقير) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل الا بعد النفي اما

بها أو بغيرها فينظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خاصا وهو ندلح لبقلة والاطهر انه رباعي النون زائدة * (فصل)
(قوله وافعل) أى بتخفيف اللام الاولى وتثنية الثانية ومن أمثله اكفهر ٣٥٧ الرجل تجهم وفي الحديث اذا

لقيت الكافر قالقه بوجه مكفهر أى غير منسط (قوله وهو افعل) أى بتضخيف اللام الاولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجرز) يقال اجرز الرجل انقبض من الشئ وضم جر اميزه أى ما انشتر من لباسه (قوله لا يكون الامفتوحا) من لازم ذلك انه لا يكون الا متحر كما فقوله لرفضهم الابتداء بالسا كن علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لان الماضى بنى على حركة مشابهة العرب ليكون علة لحرارة اللام المطلقة وقوله للفتحة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ما جاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله ان الفتحة لا تكون الامفتوحة مع انها مكسورة قيمة ذكر وكان ينبغي أن يقول والاصل فيها فتح الفتحة العين (قوله ونفست المرأة) في الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال أيضا نفست المرأة غلاما على سالم يسم

المعجمة وشكون الراوضم الفاعل بالعين المهملة القطن الفاسد (وكتغير مكسورهما) أى الاولى والثالث (بضم ثالثة في نحو زبر) بكسر الزاى وشكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما بعوا الثوب الحديد (وأما سخرس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسین المهملة لبلدة (وبلخس) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالسین المعجمة لنوع من الجواهر (فانعميان) لا عربيان اذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الاولى والثاني * (فصل) وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودرج أى ذل (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كأكرم (وغايته ستة كاستخرج) وبينهما الخاسى كانطلى ومزيد الرباعي أقله خمسة كدحرج وغايته ستة كاحرجم (و) مزيد الثلاثى (أوزانه كثيرة) مشهورها خمسة وعشرون وزنا: مزيد الرباعي أوزانه ثلاثة تفعل كدحرج وافعل كاحرجم وافعل كافشعر واخلف في هذا الثالث فقيل هو بناءة متضبط وقيل هو ما حلق باحرجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعل نحو اجرز (وأوزان الثلاثى) المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورهما ومضمومهما (كضرب وعلم وظرف) لان الفاء لا تكون الامفتوحا لرفضهم الابتداء بالسا كن وكون الفتحة أخذت اللام مفتوح دائما للفتحة والعين لا تكون الامتحركة لئلا يلزم النقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فيها فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهما انه أصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازنى والثاني انه فرع من فعل الفاعل واليه ذهب جهور البصريين ونقل عن سيبويه (فن قال انه وزن أصلى مستدلان بنحو جن وبهت وطل دمه واهدر) دمه (واوابع بكذا وعنى حاجتى بمعنى اعتنى بها وزهى علينا بمعنى تكبر) وحدهم زيدوز كم ووعك فليج وسقط في يده ورهصت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال وأغشى على زيدواخواتها (لم تستعمل الا مبني للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فن قال وتقرر الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعاً لغيره لكان مستلزماً وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فاللزم ومثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبني للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جوعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأباييل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام في نحو سوير) وترك الابدال في نحو وورى (لم يعهده) وزنا رابعا وتقرر الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون فان الواو تغلب بالياء وتدغم الياء في الواو والواو ينمى اجتماعا في أول الكلمة أبدلت الواو في همزة لازما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهم ما وأجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا أما ترك الادغام فلأنه لا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير أو سير وأما ترك الابدال فلان الواو والثانية في وورى ليست متأصلة في الواو لانهما متباعدة عن ألف وارى (وللرباعي وزن واحد كدحرج) وزلز (ويأتى في دحرج بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في فعل المفعول)

فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس الرمى يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما والضم أفصح اه (قوله بالنقض) هو تخالف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا الجمل لا التباس (قوله ويأتى في دحرج بالضم الخلاف السابق)

(فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) اماثلة حروف الميزان محروفي الموزون في تعداد الحروف
 وهما ^١ وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلام في ثمانية أمور الحركات والسكنات والاصول والزوائد
 والتقديم والتأخير والحذف ودمه والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالقاء فالعين فاللام) على
 الترتيب المستفاد من القاء حال كون حروف الميزان (معطاة بالموزون من تحريك وسكون) أصليين
 (فيقال في) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الافعال (فعل) بفتح
 العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما
 (لان أصلهما) قبل القلب والادغام (قوم وشد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتجر كها وانفتاح
 ما قبلها في الاول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثليين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل) بفتح
 العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين
 فيهما لان أصلهما هيب ومل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام (و) يقال (في)
 وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لان
 أصلهما طول وحب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان
 الحركات الاصلية والسكنات (فان بقي من اصول الحكمة شئ زدت) في الميزان (لاما ثانية) في وزن
 (الرباعي فقلت في) وزن (جعفر فعل و) زدت لاما (ثانية وثالثة في) وزن (النجاشي فقلت في) وزن
 (جحمرش فعل) وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه
 على مذهبين أحدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان
 ما زاد على الثلاث زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا
 على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا يوزن لانه لا يدري كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل آخره بلفظه
 والثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله
 فالقراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعل كما يقول البصريون أو فعل بزيادة الراء أو
 فعل بزيادة الغاء أو لا يدري ما هو أو قال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) لتمييز عن الاصل
 الا في ما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (و يبطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو
 (أفعل وفيعل وفعل) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقدرد) بزيادة
 الهمزة والثاء (أفعل) وكذلك يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاءه صاد وقلبت ثاء الافتعال فيه طاء
 (وادكر) مما فاءه ذال معجمة وقلبت ثاء الافتعال فيه ذال المهملة افتعل (لان الاصل) فيها (اصتبر
 واذا تكرر) قلبت ثاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني ذال الماسيحي (و) يقال (في) وزن (استخرج)
 مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل) سواء كان للالحاق
 أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قبله ذلك الاصل) لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد
 اللفظي في علم النحو فكما ان ذاك يعطى حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما
 بان هذا تكرر الماسيحي (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح
 الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سحنون) بضم السين المهملة
 وسكون الحاء المهملة ونونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغ-دودن) بالعين المعجمة وبالذال
 المهملة ويقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر (فعلي-ل وفعلول وافعوع-ل) لفا
 ونشرا مرتبافا التاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بغضروق والذال في اغدودن
 لغير اللحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن حلتيت
 فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغ-دودن افعدول (واذا كان في الموزون تحويل) من مكان

أى لان الدليل دل على
 أن المبني للفعول من
 حيث هو أصل فلا يقال
 من قال باصالة المبني
 للفعول هناك استدل
 بافعال ثلاثية لازمة للبناء
 للفعول فكذا يقال لا يأتي
 ما قاله هنا

(فصل في)

في كيفية الوزن قدمه على
 ما بعده عكس النظم لان
 من فوائد الوزن معرفة
 الزائد من الاصل ووجهه
 ما في النظم ان بالغرق
 بين الزائد والاصل
 يتوصل الى طريق وزن
 الحكمة (قوله على
 الترتيب المستفاد من
 الغاء) أى العاطفة في
 قوله فالعين فاللام (قوله
 وهو مبني) لانه لا يظهر
 مبنيا لان البناء انما هو
 على المذهبين الآخرين
 كما لا يخفى وقوله فهل
 جعفر الخ عائد لكل
 بدليل قوله أو لا يدري

الى مكان ويسمى القلب المكاني (أو حذف) لبعض الاصول (أثبت) أنت (بمثله في الميزان فتقول في) وزن (ناء) بالمد ماضى يماي (فاع لانه من نأى) والاصل نأى فتقول اللام وهى الياء الى موضع العين وهى الهمزة فصارت ياء فقلت الياء ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها فصارت ياء بالمد (و) تقول (في) وزن (الحادى) وهو مبدأ العدد (عالف لانه من الموحدة) والاصل سل الواحد فتقول الفاء وهى الواو الى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصارت الحادى وقلت الواو ياء لوقوعها متطرفة أثر كسرة فصارت الحادى (وتقول في) وزن (يهب) مما حذف فآؤه (يعل) والاصل يوهب حذف فآؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل ففتح حرف الحان فيكون الحذف من يفعل بالكسرة قاله التفتازانى في يطاواخواته (و) تقول (في) وزن (يسع) أمر من باع (فـل) والاصل يبيع حذف عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (في) وزن (قاص) مما حذف لامه (فاع) والاصل قاضى حذف لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كسطاع واهراق وذلك لاننا نعتبر الحركة والساكنون باصلهما والفاء في ذلك أصلها الساكنون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال في وزنها ما فعل لان أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان

❖ فصل ❖ فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناطم في النظم

(والحرف ان يلزم فاصل والذي ❖ لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

فعرّف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم في جميع التصارييف وعرف الزائد بانه الذى لا يلزم في جميع التصارييف ومثله بقاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصارييف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وفي) كلاً (التعريفين نظراً) التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرن فل زائدتان كما ستعرفه) قريباً (مع انهما لا يسقطان) في جميع التصارييف (وأما) التعريف (الثاني) وهو تعريف الزائد (فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن في يعدو قل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد الزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الموضوع تحقيقاً أو تقديراً (وتحرير القول فيما تعرف بالزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لا يختص بحرف بعينها) بل يكون في جميع الحروف الا الف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سالتهمون بها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام كجلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملاحقة (أو) يماثل (العين اما مع الاتصال كقتل) بالثاء يديد وزيادة احدى التامين على الخلاف في انها الاولى أو الثانية (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كعققل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكتيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرريس) بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية (وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مشناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمر يث للتفرو ولا ثالث لهما) (أو) يماثل العين (واللام كصمصح) بمحلات التثنية وقال الجرعى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمصح أى أصلع غليظ شديد المحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفي تعيين الزائد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو صمصح يعنى الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها واربعا في نحو مرريس يعنى الميم الثانية والراء التى تليها واسند بل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمصح والميم الثانية في

(قواه قاله التفتازانى في يطاواخواته) أى قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الاصل والمراد باخوات يطايدع ويذر

❖ فصل ❖

(قواه فتعرف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف

الاصل غير مانع لانه يدخله

فيه ما ليس منه وتعريف

الزائد غير جامع لانه يخرج

منه بعض افراده وعند

التحقيق كل منهما غير

جامع غير مانع كما يظهر

بالتأمل لان ما ورد على

طرد أحدهما ورد على

عكس الآخر وبالعكس

(قواه ومرمر يث للتفر)

في النسخة المصححة ضبط

مرمر يث بالثاء المثلثة وضبط

التفر بالثاء المثلثة وقضية

صنيع القاموس ان

مرمر يث بالثاء المثلثة وفسره

بالداهية فهو مرادف

لمرريس ولم يذكر تفر بالثاء

المثلثة وانما ذكر تفر

بالمثلثة وقال انه السيف

مؤخر السرج وانه

بالتحريك وقد يسكن

مر مرتين بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميم مخ ومرتين عن الكوفيين في صميم مخ ان وزنه فعلل وأصله صميم مخ أبدلوا الوسطى ميم (وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما - مارا صا كنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديساج (أو) يماثل (العين المفصولة باصل كحدرود) بمهمات اسم الرجل ولم يجئ على فعل مخ بتكرير العين غيره (فاصلي) جواب وأما (واذا بنى الرباعي من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصله الاثني متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين باولى من الآخر فكم باصا لهما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعلل تكررت فاقوه وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كلمه) فانه يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (لمه) وهو أمر من الملتبى بمعنى لممت (فقال الكوفيون ذلك اثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل من حرف عا ثلثاني) فاصل للم على قولهم لم فاستثقل توالى ثلاثة امثال فايدلوا من أحدها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفا في الاصل لم ياء على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شئ) وقال بقية البصريين (أصل) واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله كضة قضت وكفت وكبكت اه (والنوع الثاني) من نوعي الزائد وهو ما زيد غير تكرار (مختص بحرف عشرة) جمعت في كلمات مرار او هي هم يتساءلون يا هول استتم اسلمني وناله هويت السمان أهوت سليمان سالتهمونيها (وجمعها النانظم في بيت واحد أربع مرات فقال هناء وتسليم تاليوم أنسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل)

وينبغي ان يعدوا الشين المعجمة في نحو أكرمتكش في خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه لاحرف بالزيادة دون غيرها لان أولى ما زيد حروف المد واللين لانها أخف الحروف وغير هاء من الاحرف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في الخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف في الخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمد في الخمس ممتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو في تجاها والسين حرف مهموس فيه صغير ويقرب مخرجه من مخرج الياء واللام وان كانت حرفا مهمجورا لكنها تشبه النون وقرينة من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الاحاق نحو كثر والدلالة على معني كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت في قه وبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزادقة والتكثير كقبح عثري قاله ابن عصفور ولها شرط (فتراد الالف بشرط ان تصحب أكثر من أصلين) ولا تكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب) ثلاثة نحو (عمادو) رابعة نحو (غضبي) خامسة نحو (سلامي) بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبح عثري وسابعة نحو برد راو يستثنى من ذلك اذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعي نحو ضوضى فانها فيه بدل من أصل لازادة (بخلاف نحو قال وغزا) لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين (وتتراد الواو والياء) اختصا (بثلاثة شروط أحدها ما ذكر في الالف) وهي ان تصحب أكثر من أصلين (والثاني لا تكون الكلمة) التي هما فيها (من باب سمس) من الرباعي المضاعف (والثالث أن لا تصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تصدر (الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) في زيادتهما ثابتي (وقضيب وعجوز) في زيادتهما ثالثتين (وحذرية وعرقوة) في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة

(قوله حيث قالوا صميم مخ) أي بياء التصغير بين الميمين ثم جاء بعد الميم الثانية وفي بعض النسخ صميم مخ بجاين بعد ياء التصغير وهو تحريف ناشئ عن الغفلة عن موضوع الكلام (قوله قلنا وهاء السكت كذلك) انما قيد بالسكت مع انها تراد فيه وفي غيره لانه أظهر في غرضه من انتفاء زيادة السين التي لا تراد الا فيه لظهور الجامع بين الشين والياء حينئذ وانظر هلا قال أنه ينبغي ان يعدوا الشين فيمن قال ماذا كرو وماذا كرفي الشافية ما تراد فيه السين قال وعدسين اليك سكة غلط لا يستلزامه شين اليك شكسة (قوله فانها بدل من أصل) هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين
 (و) بخلاف نحو (يؤيؤو وعوة) فانهما من باب سمس والياء فيهما التثنية بعدهما
 واوهموزة اسم طائر ذي مخالب يشبه الباشق والوعوة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا
 صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع والورنتل يفتح
 الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الذسر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف
 اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو أصلية ولم يذكره الجوهري واختلاف في لامة فقل زائدة واليه ذهب
 الفارسي وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين وزنه فعند الان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى
 الثاني أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه
 فعلم اللول كعصر فوط هـ ذاهو والصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو
 يدحرج وهو شجر يسوك بعيد انها قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء
 يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي يقال ذهب في يستعور في الباطل قاله الجار بردي
 (وتراد الميم بثلاثة شروط أيضا وهي ان تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق
 وذلك نحو مسجد) لمكان السجود (ومنبسج) يفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة والجيم قال
 الجوهري اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول
 والضرغام الاسد والمهد مهد الصبي (ومرر جوش) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك
 وهو يفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال
 المهملة والقاف وفي آخره شين معجمة بقلبة طيبة الرائحة (ومرعر) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره
 زاي وهو مالان من الصوف (فانهم قالوا ثوب مرعر فابتوها) أي الميم لزوما (في الاشتقاق) وهذا رد ابن
 مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كالمتهار باعية مؤلفة
 من حرفين كمر ومهمه (وتراد الهمزة المصدرة بالشراطين الاولين) وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها
 ثلاثة أصول فقط ولوقال بالشرط انما في الكفي لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدير
 المصدر لغو (نحو أكل) يفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذته الافكل اذا
 أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كئابل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة
 فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخر عييل اسم موضع باليمن لا تتفاء التصدير (وأكل) لان
 المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهمزة لكسورة لان المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان
 اصطبل نجاسي كجر دخل (وتراد) الهمزة (المطرقة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك
 الالف باكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر ام ضم فالاول (نحو جراء) الثاني نحو (علياء
 و) الثالث نحو (قر فضاء) فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث بأربعة أصول
 (بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فان الالف قبلهما مسبوقة بأصل واحد (وبناء وبناء) فان الالف
 مسبوقة بأصلين لا بأكثر وبخلاف نحو نبا وهو الحبر فان الهمزة لم تسبق بالفاء (وتراد النون متأخرة
 بالشراطين) المذكورين في الهمزة المطرقة وهما ان يسبقها ألف وان تسبق تلك الالف باكثر من
 أصلين سواء في ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وغضبان) وتراد متأخرة أيضا في المثني والمجموع على
 حده وما قبل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فان الالف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما
 (وتراد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة
 وأن تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر) وهو الاسد (وعققل) بعين مهملة وقافين وهو كتيب الرمل
 العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحبنتي) وهو القصير (وورنتل) وهو النسر (بخلاف)

(قوله كعصر فوط) هو
 ذكر العضاء وهو دويبة
 أكبر من الوزغة (قوله
 كجر دخل) فسر الشارح
 في قول الموضع
 وللخماسي المجر دأر بعة
 أبدية بعد قواه قرطعب
 بسطر واحد فقال
 وصيغة نحو جرحل
 لا جرحل الضخم وفي
 القاموس المجر دحل
 بكسر الجيم البعير الضخم
 وفي شرح الجمل لابن جنى
 انه الجمل الغليظ (قوله
 فالهمزة في الاول) الاظهر
 ان يقول فالالف

(قوله كمدبس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المعجمة بالتاء المثناة والصواب انه بالمثلثة (قوله وتراد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتضاه على ما ذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجان أصلية وهو أحد القوابين قال في القاموس الترجان كعنفوان وزعفران وريحان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعلا لأن وهو معرب وقيل عربى وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز أن يكون مأخوذا من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمى بالحطاب كما يرمى بالحجارة

في ذلك تكون تاء وزائدة ويكون وزنه تفعلا ن وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أى مقول بالظن وأقول المسمى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزنى والبيهقى فليتامل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال لم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتراد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم ترد السين وحدها يعنى مجردة عن التاء الا في اسطاع وبسطه قال المصنف ولمدع ان يدعى زيادتها في ضغوس وهو الضغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاستطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ)

نون (عبر) فان قبلها حرف وبعدا حرفان (و) نون (غريق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعل كمدبس قال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان وزنه فعل (وتراد) النون (مصدرة في المضارع) نحو وضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غنضنقر ورابعة نحو ورعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو ثبت طيب الرائحة (وتراد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كقوم) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرابعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج) في (الاستفعال) نحو والاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكمير (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعل نحو التريدي والترداد دون فروعهن لان فروعهن الاقفا فيها (وتراد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهمها الناطم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كاهات واهراق) وزيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أى الهاء (في) المصدر نحو (الامومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرحت الظلام باماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهات قال * امهتي خندف والباس أى * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهات فعله والهاء لكثير أو لا لحاق عندهم أنبت فعلا وجوز ابن السراج اصلها فيكون وزن أمهات فعله كاهة وهى العظمة ويقو به حكاية التحليل في كتاب العين تامهات أى اتخذت امائم حذف الهاء بقي اماو وزنه فقه لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع أمهات أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الادعوى الغلط من قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام أو هو خلق كثير المنسل كالذباب والنمل والموام قاله في القاموس (وأما تنسيل الناطم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو لم يرهو) تنيلهم (لللام بذلك) من أسماء الإشارة في البعد كثيرا ثانيا (فردود) جواب اما (لان كلاما من هاء السكت) في لمة (ولام البعد) في ذلك وتلك كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها الثلاث قال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقدم نسل بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصانته الا ان قامت حجة) أى دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همز في شمال) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما ما هو ريج الشمال (واجنط) بسكون الحاء المهملة وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء المهملة والهمزة في

آخره

قال الدنوشري قال شحاذة الحملي نسبة اهمال السين الى ولد الناطم سبق قلم لان كلامه في موضعين

كالتصريح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا الامهات قبجن الوجوه * وأمهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ جزء بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقر بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الآن

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع في نسخة اللغاني استطاع بالباء بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين
ترادف الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه ٣٦٣ للطلاب كالا استخراج واستخرج وهذا

ليس كذلك اه ووجه
السؤال ان الكلام
مفروض فيما خلا من
القيود المتقدمة
والاستفعال لم يخل منها
فتأمل (قوله هذا مذهب
سيميويه وجهه - ور
البصريين) اعترضه
المبرد بان العوض من
الشيء انما هو اذا كان
معدوما والفتحة ههنا
موجودة نقلت من العين
الى الفاء فلامعنى للتعويض
بل فيه جمع بين العوض
والعوض وأجيب بأنه
انما وقع التعويض من
ذهاب الحركة من العين
لامن ذهاب الحركة
بالكسبة وذلك لانهم لما
نقلوا الحركة من العين
الى الطاء الساكنة وقبلوا
العين ألقوا الحق الكلمة
وهن وتغير وصار معرضا
للحذف اذا سكن ما بعده
نحو أطع في الامر فعوض
السين من هذا القدرة
الوهن وهو جواز لا وجوب
ولهذا لم يعوضوا فيما كان
مثله نحو اقام (قوله اتباع
لضم النون صوابه لضم
الضاد (قوله قيل الخ)
لعل وجهه تضعيفه كما
يشعر به الاتيان بقيل أنه
لا يلزم من كونه منقولا
من الفعل ان لا يستدل

آخره للاحاق باحرف نجم والحجبتى الصغير البطون (دميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد
المهملة ملحق بملايين (وابنم) هو ابن والميم للبالغه (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والهاء المعجمة
وبينهم انون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتامى ملكوت) بفتح
الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسينى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحق بوصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس
(وأسطاع) بفتح الهمزة (لسقوطها في الشمول) بضم الشين مصدر شمل الريح تشمل شمو لا تذخوات
شمالا قاله في الصحاح (و) في (الحيط) بفتح حين راجع الى احبنتا وهو مبنى على انها خلقت همزة فوزنه
افغلا وقيل هذا الوزن مقفود وانما هو فعلى كاحرنى الديك اذا انتفخ للقتال ثم انقلبت الالف همزة
(و) في (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشئ البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودلمص
ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان بريان اصله ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست
لغات سادسها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة (و) في (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و)
في (الملك) راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالمهبت من الرهبة (و) في (العفريت) بفتح
أوله وهو التراب) راجع الى عفريت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى
قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم ففي كتاب التوقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد
المتقدم قومه وجهه قد اميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل اه (و) في (الطاعة)
راجع الى أسطاع وأصله أطوع كما كرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت
ألفا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيميويه وجهه والبصريين
ويدل على ان أصله أطاع قولهم بسطيع بضم حرف المضارعة (وفي قولهم حظلت الابل اذا أذاها كل
الحنظل) راجع الى حنظل (و) في قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثاني على الزيادة
لزوم عدم النظير بتقد الاصل في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فذلك (حكم بزيادة نونى نرجس)
بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة عجمية فكيف حكمتم بالزيادة قلنا
تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا
على الجاهل بان ألفه زائدة وكذا او نو دوزيا ابراهيم كقولهم لجم ونوازو بارهه (وهندلع) بضم الهاء
وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقله (وتامى) بالمشناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المشناة
فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحاربا ويروى بضم أوله وفتح
ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوى في سفر السعادة (وتخيب) بضم
التاء المشناة فوق والحاء المعجمة وكسر الياء المشناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل
يقال وتعوافى وادى تخيب أى باطل قاله الكسائى (لانتفاء فعل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع
لنرجس (وفعلال) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلال) بفتح أوله وضم ثالثه راجع
لتنضب (وفعلال) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظرا لانه
منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل انما لث سقوطه من فرع كسقوط
ألف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة في نظير كسقوط ياء ايطل من اطل ولا يطل
الخاصة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو
عقنفس بالفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا

على زيادته بدليل آخر وان كان كونه منقولا من الفعل كافيا في الدلالة على زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زائدة (قوله عقنفس) لم
يذكره في الصحاح وانما فيه في مادة عقنفس بالفاء ثم القاف والعقنة من العسر الاخلاق وكذا في القاموس زيادة على ما ياتي

(قوله كعدبس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المعجمة بالتاء المتعاقبة والصواب انه بالمثلثة (قوله وتراد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتضاه على ما ذكر ومن اقتضاه الشارح ان تاء ترجان أصلية وهو أحد القواين قال في القاموس الترجان كعنفوان وزعفران ورهبان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعلا لأن وهو معرب وقيل عربي وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز أن يكون مأخوذا من الرجم بالحجارة لأن المفسر يرمي بالحجارة كما يرمي بالحجارة

نون (عبر) فان قبلها حرف وبعدها حرفان (و) نون (غريق) يضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور المساطويل العنق فانها متحركة كلاسا كنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمّة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلا كعدبس قال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان وزنه فعلا (وتراد) النون (مصدرة في المضارع) نحو وضرب وثانية نحو وحفظ وثالثة نحو غنظن ورابعة نحو ورعشن وخامسة نحو ورعان وسادسة نحو وزعفران وسابعة نحو عبيثران وهو ثبت طيب الرائحة (وتراد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كتنقوم) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتدريج) في (الاستفعال) نحو والاستخراج (و) في (التفعل) نحو والتكسر (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعل نحو التردد والترددون فروعهم - مالان فروعهم الاقاء فيها (وتراد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهمها الناطم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كامهات واهراق) وزيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الامومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرحت الظلام باماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهات قال * امهتي خندف واليباس أي * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهات فعلها والهاء للكثير أو لا لحاق عند من أثبت فعلا وجوز ابن السراج اصلها فيكون وزن أمهات فعلة كأمهات وهي العظيمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين تامهات أما أي اتخذت أمائم حذف الهاء بقي اما ووزنه فعلا كنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع أمهات أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك مرد على المرد في دعاء عدم زيادة الهاء قالوا لا جواب له عنه الادعوى الغلط عن قوله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء دخلت الهمزة عليها فاسكتت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام أو هو خلق كثير المذلل كالذباب والنمل والموام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناطم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو لم يرهو) تمثيلهم (لللام بذلك وتلك) من أسماء الإشارة في البعد تكبرا وتانيثا (فردود) جواب اما (لان كلام من هاء السكت) في له (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جرأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها الثلاثية قال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جرأ من غيرها كقائمة وقدمت بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصاته الان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همز في شمال) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما ما هو ريج الشمال (واجنط) بسكون الحاء المهملة وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في

فحينئذ تكون تاءه زائدة ويكون وزنه تفعلا ن وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول المسمى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتامل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال لم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتراد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم ترد السين وحدها يعني مجردة عن التاء الا في اسطاع ويسطيع قال المصنف ولمدع ان يدعى زيادتها في ضغوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ)

آخه

قال الدنوشري قال شحاذة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناطم سبق فلم لان كلامه في موضعين

كالتصريح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا الامهات قبجن الوجوه * وأما هاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ جزء بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقر بنضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الواو وسكون النون) فذروه في مسنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

أصلهما اثنيان وثنيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتح تين فحذفت اللام
وأسكن الشاويحي بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالتقسيم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو
البركة وهمزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع بين وهمزة قطع والحاصل
أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي وأو وذلك في ابن وابتنة وأبهم وبعضها عن لام هي يا وذلك في
أثنين وأثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في اشت وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ
وأمرأة وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في أيمن (ويبغى أن يزيدوا أل الموصولة) بالصفة كالضارب
والمضروب (وأيم لغة في أيمن فإن قالوا) في أيم (هي أيمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزبدت الميم) فكان
جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حرركاتها
بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة
في أيمن فإنه لم يصير بهذه المثابة ثم لا خصوصية للعارض بذكر ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراتها
بزيادة التاء وحيث نظر إلى لغات الكلمة فكان ينبغي أن يقول وأم لغة في أل عند طيغ فاتهم ببدلون لام
التعريف ميماء فيقولون في الرجل أم رجل وإنما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة ثبتت في التصغير
فهي همزة قطع والافهي همزة وصل وإنما تركوا أل الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بأل المعرفة
صورة (مسئلة) اختلاف في أصل همزة الوصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسي
واختاره الشلوين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لو جوب التحريك في كل حرف ابتدأ به كلام
الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسرية كما في اضرب واذهب وإنما ضمت في نحو أخرج كراهية
للخروج من كسر إلى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في أخرج
وامتنع أن تفتح في اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل
(الهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها) في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الاولى (وجوب الفتح في
المبدوء بها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحوائه لمق واستخرج) حال
كونهما (بنين للفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقاتل اكتب) كراهية للخروج
من الكسر إلى الضم لأن الحجاز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكما ابن جني في
المنصف عن بعض العرب وجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان
مرجعهما للاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف امشوا اقصوا) فإن الهمزة فيه مام كسورة لان
عينها في اصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشوا واقتضوا أسكنت الياء للاستئصال
ثم حذفت لا لتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسليم من القلب يا وان شئت قلت استئصلت
الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على
الاعلال الاول مجتلية وعلى الثاني منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عارض جعل ضمة
عينه كسرة من نحو أغزى) بضم الهمزة راجعا وبكسر هاء جوحا (قاله ابن الناطم) في الشرح تبعه الألبه
في الكافية وشرحها ونصه فإن زالت الضمة للضرورة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو أغزى جاز
في الهمزة وجهان أجودهما الضم لان الاصل أغزى اه فاستئصلت الكسرة على الواو فنقلت ثم
حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر إلى ان الضمة الأصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر
نظرا إلى الحالة لراهنة ورجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا
لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضه أصليا ولا كذلك أغزى لان
هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا (وفي تكملة أبي علي) الفارسي

بإبدال الهمزة الساكنة
من جنس ما قبلها فجاز
اعلال لفظ امرئ بالسكان
ميمه واجتلاب همزة
الوصل توصلا إلى النطق
بالساكن لان الاعلال
يأنس بالاعلال والضمير
المنصوب في اعلو عائد
إلى امرئ والاشارة في قوله
لذلك إلى تخفيف همزته
الح وقوله وله كثرة
الاستعمال على ثانية
لاعلال لفظ امرئ ومعنى
ذلك أنه لما كثرت ضرور ذلك
على اللسان كثرت صيغته
فيصير المتكلم في فسخة
أن شاء نطق بالمرء وأن
شاء نطق بامرئ وأن شاء
نطق بمخففات المرء
فليتأمل

(انه يجب اشمام ما قبل ياء الخطابية) تنبيه على الضم الاصل (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفي التسهيل) لابن مالك (ان همزة الوصل) يعني في اختيار وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعني اذا اشمنت الثالث اشمنت الهمزة والافلا فيه مخالفة لكان على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر في أيمن وأيم) ثقل الخرج عن كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم) لان الكسر أخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام في نحو واختاروا انقاد) حال كونهم ما (مبنيين للفعول) فالضم في اختاروا انقاد والكسرة والاشمام في اختاروا انقاد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقي) من الاسماء العشرة والماء والافعال (و) الكسر (هو الاصل) * مسألة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في أل وأيم وأيم (اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت) همزة الوصل (المكسورة في نحو ألتخذناهم سخرى) في قراءة أي عمرو والآخرين (و) في نحو (أستغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل ألتخذناهم أأستغفرت لهم همزة مفتوحة للاستفهام فكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها همزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وتركت مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يتحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة) كقوله

ألا أرى اثنين أحسن شبيعة * على حدثان الدهر مني ومن جل
فأثبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضر اوى لم يذكر أبوعلى وجماعة غير البديل ولم يقر بأخلافه ولا جاف في كلامهم (وقد تباهل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا في ما ذكر اصحاب سيبويه بالبديل ونقل الشلو بين عن أي عمرو وان هذه ألف اجتلبت للفرق كألف اضر بنان وأنه خطأ من قال انها مدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع وأجاب الشلو بين بانها قد اشد بهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية واحتج بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو أحسن عندك فلولالاتفتات الى حركاتها الاصلية لم يحز بخلاف ألف اضر بنان ولا فرق في ذلك بين همزة أل وهمزة أيمن (تقول أحسن عندك وأيم الله يمينك بالمدة على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أي من التسهيل (قوله

أالحق ان دار الرباب تباعدت) * او أنبت جبل أن قلبك طائر
بسهولة الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أي بالمد والتسهيل (في نحو ألد كرين الآن) في السبع * (هذا باب الابدال)

بكسر الهمزة صدر أبدال وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كماء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الحرف التي تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل ابدالاً ثانياً لادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالاً نادراً وهو ستة أحرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والصاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهو بيت القطاف الجبل وقنة وفي أغن أخن وفي ربح ربح وفي خطر عطر وفي جلد جضد وفي تلعم تلعم وما يبدل (ابدالاً ثانياً لغير ادغام) وهو قسمان ما هو

(قوله وهـ وأولى من اجتلاب همزة) لوقال ألف كان اظهر وأوفق لما سلف عن أي عمرو * (هذا باب الابدال) * (قوله فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه) فهو أعم من مطلقا من الابدال (قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص من مطلقا من الابدال والعوض (قوله وما يبدل ابدالاً نادراً) أي لغير ادغام لكن ما عدا هذه الستة والستة هل تبدل من مبدل من غير شياع ونذور

من التسهيل بكسر اللام

والجسيم من الجذ وبناء
صرف للأجهول وشكس
بفتح الشين وسكون
الكاف وطى بالنصب
وثوب بالحجر وكذا عزته
وحيد نذ فاللام في الجذ
جارة والحجار والمجرور
متعلق بصرف والشكس
الخافق وأمن اسم فاعل
أمن وطى مفعوله وهو
مضاف وثوب مضاف
اليه وعزته مضاف اليه
والمعنى صرف شكس
موصوف بأنه آمن طى
ثوب عزته وهو كناية عن
تغير حاله لأجل الجدوى
الاجتهاد لان مقتضى
الاجتهاد عدم أمن ما ذكر
وضبط هذا الترتيب في
النسخة المصححة بتصحیح
الشارح على وجه يؤدى
الى اهمال معناه (قوله
تسعة يجمعها الخ) لا يخفى
ان هذه الحروف التسعة
بعض الاثنين وعشرين
المتقدمة فيلزم ان يكون
ابدائها ضروريا وغیر
ضرورى ذلك تناقض
فأحسن قول التسهيل
يجمع حروف البدل الشائع
لجذ الخ والضرورى
فى التصريف هجاء
طويت دائما (قوله كأنه
تصغير أصلا) أى بضم
المهمزة وسكون الصاد
جمع أصيل كبعبير

غـ يـ ضرورى فى التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هاء جاء قولك لجذ صرف شكس آمن طى
ثوب عزته وما هو ضرورى فى التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قولك (هدأت موطيا) وهى الهاء
والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف
(وخرج بقولنا شائعا) ما أبدل نادرا (نحو قولهم فى أصيلا) تصغير أصيل على غير قياس (كما يحكىه فى شرح
المهادى) وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السكيت كأنه تصغير أصلا وهو عكس قياس المصغر
لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحد وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفى الصحاح الاصـ
الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وأصل وأصائل ويجمع أيضا على أصلا مثل غير وبعران
ثم صغروا الجمع فقالوا أصـ يـ لان ثم أبدلوا من النون لاداء فقالوا أصـ يـ لال اه فهذان النقلان مخالفان
لصنيع الموضع وصنيعه أولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذاً أولى من الحمل على تصغير الجمع
شذوذاً لكثرة كغيره بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعه أولى من وجه
آخر لاسلامته من دعوى الزيادة التى الاصل عدمها (وفى الضطج) اذا نام على جنبه (وفى نحو على)
بتشديد الياء علما (فى الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلا) بأبدال اللام من النون لقراب المخرج وكان
الفراء يقول أصيلا تصغير أصل وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤا به على الأصل
لقالوا أو يصل وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا هار يروزم أنهم أرادوا داهير (والطجع) بأبدال اللام من
الضاد (وعالج) بأبدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما فى المخرج لكونهما من وسط اللسان
واشتراكهما فى الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيد اخفاء (قال) النابغة

(وقفت فيها أصيلا لأسائلها) * أعيت جوابا بواباربع من أحد

والمغنى وقفت بدار الحبيبة أحبانا وسالتها عن الحبيبة فجزت عن الجواب وما بها من أحد يـ يـ
(وقال) منظور بن مية الاسدى فى ذئب

لما رأى ان لادعه ولا شبع * (مال الى أرطاة حقف فالتجع)

والدعة سعة العيش والماء عوض من الخاوا والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل
والجمع حقف وأحقاف فالتجع قال المازنى بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان
الضاد أقرب الحروف اليها وهى اللام (وقال) أعرابى من البادية

(خالى عوف وأبوعلى) * المطمئنان اللحم بالعشج

يريد أبوعلى والعشى فابدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد فى شرح
الشافية (وتسمى هذه اللغة عجة قضاة) قال الجوهري وعجة فى قضاة يحولون الياء جيماء مع
العين يقولون هذا راعى خرج معج أى هذا راعى خرج معى اه وقد يحولون الياء جيماء وان لم تجتمع مع
العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيم فقلت من أيهم فقال من مرج يريد
فقيمى ومرى وقد تبدل من الياء المخففة جلا على المشددة كقوله

لاهم ان كنت قبلت ختج * فلا يزال شاجج بأتيك يـ * أقرنات ينزى وفر تـ

يريد اللهم ان كنت قبلت ختجى فلا يزال شاجج هذه صفة والشاجج معجمة فمهملة فخيم من شجع
البعث أى صوت والاقراء البيض والنهايات النفاق وينزى يحرك ووفر تـ أى وفر تى وهى الشعر الى شجمة
الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة قال يعقوب أهـ دأت الصـ بى اذا جعلت تضرب
عليه رويدا لينام (وموطيا) حال من التاء فى هدأت وهو اسم فاعل (من أوطانه جعلته وطيأ) الا انك
خففت همزته بابدالها ياء لانتفايحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه بدل من المهمزة وذكره الهاء) فى النظم

وبعران كما سياتى عن الصحاح ويدل على أنه جمع قواه وهو عكس قياس الخ

(قوله كقولهم في اياك هياك) وقالوا ايضا هن فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما في قول امرئ القيس
وقد رايت قولها يا هناه * ويحك ألم حقت شر ابشر ٣٦٨ فهناه فعال من هنو وأصلها هناه و فابدلت الهاء من الواو

وهذا هو الصحيح فيها
* (فصل) * (قوله في ابدال
الهمزة) أي من غير هاء
وليس المراد انها هي
المبدلة بغيرها (قوله ونحو
بناء الخ) قياس ما قبله أن
يكون بناء بكسر الباء
وظباء بضم الظاء بمعنى
السيوف وفناء بفتح الفاء
بمعنى الموت لكن ضبط في
النسخة الصحيحة بخطه
الاخير ان بكسر أولهما
فالظباء جمع ظبي وهو
الغزال وفناء المكان
رحبته ولا يظهر وجه هذا
الضبط (قوله هـ ذاقول
الاكثرين) ينظر هل قال
الاكثرين بذلك في مسألة
كساء وسما الخ (قوله
وقال المبرد الخ) قال
المرادي نقلا عن المبرد
أدخلت ألف فاعل قبل
الألف المنقلبة في قال
وباع وأشباههما الخ وهو
أحسن من نقل الشارح
فليتأمل (قوله ولا تنقط
الخ) الظاهر أنها لا تنقط
في المسائل الاتبية أيضا
فلا ينظر ثم رأيت في كلام
المرادي ما يدل على أنها
لا تنقط الا اذا كان ابدال
الهمزة اليها قياسيا نحو
ير فليتأمل (قوله عين)
بكسر الياء قال في الصحاح

(زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في) هجاء قولك (طويت دأئا) وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه
استقاط الهاء كالم وتكرار الالف واعمال الماضي في دأئا وهو مثل أبدأ قاله الموضح في الحواشي (ثم انه)
لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا) أي في باب الابدال (عليها مع عذها ياها) فيه (ووجهه) أي وجه عدم تكلمه
عليها هنا (ان ابدال الهاء من غير هاء انما يطرد في الوقف على نحو رجة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف)
فاستغنى به (وأما ابدال الهاء من غير التاء فمجموع) لا يقياس عليه (كقولهم) في اياك (هياك) في لاندك
قائم (لهنك قائم) في أرقى الماء (هرقت الماء) في أردت الشيء (هردت الشيء) في أرحت الدابة
(هرحت الدابة) فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقها ما نخر جالانها من أقصى الحلق
* (فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء) وجوبا (في أرب) مسائل احداها ان تنطرف احداهما
وهي لام أو زائدة للالحق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كتاب أم فتح أم ضم (نحو كساء وسما ودعاء)
فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسما وودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة
عن ياء والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة على أحد
القولين وقيل ان الواو والياء بدلتا ألفين لتحر كهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الاساكن
معتل زائد مع أنهما في مظنة التغير وهو الطرف فقلبتا ألفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف
أو التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذف الأولى ويفوت لام السكامة ان
حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثاني تعين التحريك وكانت الثانية أولى لاربعة أوجه أحدها
ان تحريك الأولى يفوت حكمها وهو الماد الثاني ان التغير في الآخر أولى الثالث ان حرف الاعراب
محرك تقدير افعلا بد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيل الاظهار والاعراب الذي يحصل
به الفرق بين المعاني ونحو علمباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقسطاس وقرناس
(بخلاف نحو قول وباع) نحو (اداة وهداية) لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن أما الأولى لان وقوعهما
عينيا وأما الاخير ان فلان كلمتهما بنيت على تاء التأنيث بخلاف التأنيث العارض فانه لا يمنع الابدال
كبناء وبناءة (و) بخلاف (نحو غز ووظبي) لعدم تقدم الالف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسما
للحرف (وأي) جمع آية لاصالة الالف فيهما ما واو فوزنه فعل بفتحة بين وفي كون عينه ياء أو واو
قولان الاول لاني على والثاني لاني المحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن أصله أي فاصلة
أي بفتحة بين فقلبت الياء الأولى ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (تشار كهما في ذلك)
الحكم (الالف) فانها اذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة وذلك (في نحو) وجه راء فان أصلها
جرى (بالف مقصورة) كسكري فزبدت ألف قبل الآخر لكألف كتاب وغلام) فالتقي ألفان
لا يمكن النطق بهما (فابدلت) الالف (الثانية همزة) لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التي
كانت مقدرة فيها المسئلة (الثانية) من ابدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع احداهما عينيا لاسم
فاعل فعل أعلت فيه) أي في الفعل (نحو قائل وبائع) أصلهما قاول وباع ولكنهم أعلوها ما جاء لأعلى
الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما ألفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلها ألفا لوقوعهما متحركة بعد
فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال
المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقي ألفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب
تحريك احداهما وكانت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على
حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي (بخلاف نحو عين فهو عين وعود فهو عاو) لان العين لما صحت في

الفعل

وعنت الرجل أصـدته بعيني فانا علين وهو عين على النقص ومعينون على التمام قال الشاعر في التمام

قد كان قومك يحسبونك سيدا * وأخال أنك سيد معيون

(قوله خوف الالباس بعان) قال في الصحاح ووربما قالوا عان علمنا فلان يعين عيانه أي صار لهم عينا فعان في كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل اللهم الآن يقال أنه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقوله وجائزة مؤنثة فيه نظير هل هي مؤنثة لا مؤنثة فتأمل وعبارة المرادى تنبيهات الاول هذا الابدال جارفيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعدت بآفة في جائز * أينما الريح تميلها تمل ٣٦٩ وقولهم جائزة وهي خشبة

تجعل في وسط السقف
أه فان قلت لا معنى لم
يقبل في افراد المسئلة
الثالثة من نحو عجز
وصحيفة ان الواو والياء
قبلتا ألفا ثم قبلتا همزة
كما قيل بذلك في نحو كساء
تأمل * قلت لانهم لاحظ
لهم في الحركة فلم يوجد
شرط قبلها ما ألفا كما يعلم من
قول الشارح وقال الخليل
الخ (قوله فرغ عن المصدر)
هذا اشتباه اذ فرعيت
عنه انما هي بحسب
الاشتقاق وأما بحسب
الاعلال فالأمر بالعكس
كما عرجه علماء الصرف
وأشار اليه الشارح سابقا
جلا على الفعل (قوله بعد
ألف مفاعل) المراد ان
تقع احدهما في موضع
العين من مفاعل (قوله
وكحل العينين الخ) قال
الامام العيني في شرح
الشواهد وصدده
غرك ان تقاربت أباعري
والشارح أنشد صدره خي
عظامي الخ فينظر أي
الروايتين أصح وقول
الشارح وهو الرمد الشديد
زاد عليه العيني قوله وقيل

الفعل خوف الالباس بعان وعارصحت في اسم الفاعل وما ذكره تبع الغير من ان اسم الفاعل فرع الفعل
في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قديد خله الاعلال ولم يكن له فعل
أصلا كجائز بالميم والراي وهو البستان وجائزة مؤنثة وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا أنها
نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان
الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال همزة من الواو والياء
(ان تقع احدهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) احدهما (مدة زائدة في الواحد نحو) عجزو (عجائز
(و) صحيفة (صحائف) وسيأتي توحيد (ب) بخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست بمدة
(ومعيشة ومعاش) لان المدة في الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحرك كلف كونه عين الكلمة فاذا
وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاضت عن الابدال (وشذذ مصيبة ومصاب ومنازة
ومناثر) بالابدال مع ان المدة في الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة شبهة الأصلية
بالزائد (ويشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الالف) تبدل همزة (نحو قلادة
وقلائد ورسائل) وذلك لانك لما جعلت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة
ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحدى الالفين أو تحريكهما فلو
حذفوا الالف الاولى فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان
يكون بعد ألفه حرف مكسور بينهما وبين حرف الاعراب لانه يكون كفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية
بالكسرة لانه يكون عين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجزو وياء صحيفة بالالف قلادة
ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فخريا مجرى الالف هذا لتعديل ابن جني وقال
الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن
الحركة وانما هي حروف مبنية لان دخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن
لأصلهن في الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه همزة من الواو والياء (ان تقع احدهما ثاني
حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان يامين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقود وهو
من نافي نيف وقول الشاطبي وأصله نيموف كهين مبنى على انه من نافي نيف وتقدم في العدد بمانه
(أو أوين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بان تكون احدهما ياء والاخرى واو (كسماذج جمع سيد
اذ أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء
وصو اد جمع صائد فابدل ما بعد ألف الجمع همزة في الامثلة الاربعه استئقلا لا توالي ثلاث لينات
متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المثني الطهوي

خني عظامي وأراه نائري * (وكحل العينين بالعوار)

بغير ابدال (فاصله بالعوار) بياض ثمانية تحتانية قبل الراء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو
(وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعل كطوا ويس لامفاعل) كساجد (فلذلك صحح) فيه الواو لبعده من
الطرف ثم حذف الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالأصل لان المحذوف في

(٤٧ تصریح فی) هو كالقذى والباء في قوله بالعوار ينظر هل هي بمعنى في أو لا فتأمل والظاهر أنها باء الالة بمعنى ان
الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عينيه وصار كالخجل لهما قال بعضهم والقذى يكتب بالياء وهو ما يسقط في العين مما تنذى به يقال قذت
وقذيت عينه قذبا اذا صار فيها القذى وقذيتها أخرجت منها القذى اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته
في شرح الالفية كقول جندل بن المثني بصف الدهر خني عظامي وأراه نائري وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى نائري قاتلي ومافي

حكم الموجود فاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في أبيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم بن معية الربيعي (فيها عياثيل أسود وغر) فابدلت المهمزة من ياء مفاعيل لان أصله مفاعل لان عياثيل جمع عيل بكسر الياء (المشددة وقبلهما عـ ين مهملة مفتوحة على زنة فيعمل وأصله عيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) في عياثيل (للاشباع مثلها في قوله) وهو الفرزدق

تنفي يداها المحصى في كل هاجرة * نفي الدراهم (تنه ادا الصياريف) بزيادة الياء (فالذالك أعل) بابدال المهمزة من الياء ونفي مصدر نوى مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والأصل كني الدراهم تناد الصياريف وما ذكر من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والياء هو مذهب سيمويه والخليل ومن وافقهما ذهب الاخفش الى ان المهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فتقول نيايف وسياء ووصايد على الأصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظير او هو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما اذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيمويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال في أوائل انما هو بالحل على كساء وراء لشيء به من جهة قر به من الطرف في كساء وراء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع ففي أبو زيد في سيقه سياتق بالهمز وهي فعيلة من ساق يسوق وحكي الجوهري في تاج اللغة جيد وجياث بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعيل ان هذا الابدال لا يختص بتالي ألف الجمع حتى لو ثبتت من القول مثل عوارض انما تقرأ بالهمز هذا مذهب سيمويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبوا الى منع الابدال في المفرد لمخففة بخلاف الجمع (وهنا مسألة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واو وان وكانت الاولى مصدرة) في أول الكلمة (والثانية امام متحركة) مطلقا (أو ساكنة متصلة أو واوية أبدلت الواو لاو ولي همزة) وجوب الامر من أحدهما ان التضعيف في أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كدندن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يميزون البدل في وجود ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضممة كالواوين كانوا اخلاء ان يلتزموا الابدال اذ وجد الواو ان لان الواوين أثقل من واو وضمة وهذا التعليان سيمويه ويدخل تحت ذلك صورتان احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متصلة الواووية (في الصورة الاولى) نحو واصله وواقية تقول أوصل وأواق (كضاربة وضارب) وأصله ما واصل وواق (بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واصل وأواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه أن ثبتت ياؤه كقواه

وقال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عياثيل مثل جيد وجياث وقد جاء عياثيل ثم أنشد البيت وعياثيل هو مضاف الى أسود إضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعراب ان الصواب عياثيل بالعين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الاجعة (قوله وغر) بضمه تين جمع غر (قوله) ولان لذلك نظيرا الخ) الاشارة في كلامه الى ابدال أول الواوين همزة وان كانت المبذلة في مسئلتنا ثالثة وفيما ذكره المبذلة الاولى نحو وأصل كاسياتي فتأمل وقوله لانه اذا التقت الياءان الخ تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المرادى بحروفها (قوله في سيقه) السيقه هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله متصلة الواووية) قال اللقاني نعت للساكنة فقط اذا لم تحركه العارضة تبدل معها الواو ولي همزة كما مثل له بجمع واصله وواقية اذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعلة اه وقد أشار الى ذلك الشارح فيما يأتي بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ

ضربت صدرها الى وقالت * يا عدو القدو قتل الاواق (و) الصورة (الثانية) نحو الواو انشئ الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها واو ولي بواوين أولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة) متصلة الواووية قلبت الواو الاولى همزة لما روجعها أول وأصله وول ففعل به ما تقدم (بخلاف نحو ووفي دوري) مبنيين للمفعول (فان) الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو (الثانية) ساكنة منعقدة عن ألف فاعل) يفتح العين وهو وافي ووارى فليست متصلة الواووية لانها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الواو ولي بواوين مخففة فامم الواو بواو مضمومة فهمزة وهي انشئ الأول افعـل) تفضيل (من وأل اذا جمعا) فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منعقدة عن همزة فليست متصلة الواووية ويفهم من نفي الوجوب الجواز (وخرج باشرط التصدر نحو هو وى ونو وى في

(فصل) (قوله لان المرأة مفعلة) أصلها مائة فقلت الياء الف التجر كما وانفتاح ٣٧١ ما قبلها (قوله لان هذه الهمزة الخ)

مراده انها أصلية في الجمع
لاصالتها في المفرد وقوله
وسبب الابدال عروضا
فيه أي وهو مفقود في
الجمع لاصالتها في الجمع
للاصالة (قوله مثل المريا
ولعاب الخ) قال الدونشري
ينظر ما معنى هذا الشرط
(قوله وخرج باشتراط
اعتلال اللام) فيه نظر
بالنسبة الى الهمزة فانها
ليست حرف علة اللهم الا
أن يكـون في عبارته
تغليب أو على مذهب
من يقول انها حرف علة
وهو ما أفهمه قول
المصنف الاتي فيما
لامه صحيحة نحو مداري
وقول الشارح فيما لامه
غير صحيحة (قوله وكون
لام الجمع الخ) فيه نظر
لان الهمزة ليست حرف
علة (قوله فيما لامه
صحيحة) يفهم من ظاهره
ومن صريح قول الشارح
فيما لامه غير صحيحة ان
الهمزة حرف علة وهو
مذهب والصحيح انها
حرف صحيح (قوله
مستشزرات) معناه
مرتفعات وروى بكسر
الزاي وفتحها قاله العيني
(قوله المفتوحة) قال
الدونشري لو حذفه لكان
صوابا كما يعلم بالتأمل اهـ

المندوب الى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها
(فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) الابدال (في بابين أحدهما باب
الجمع الذي على وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع) وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع
وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو آخر جياشترط العروض في الهمزة (نحو المرأة والمرأى فان الهمزة
موجودة في المفرد لان المرأة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغـير في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة
أصلية في الجمع وسبب الابدال عروضا هـ في قوله انه قد جمع المريا بالابدال شذوذا كقوله
(مثل المريا ولعاب الاقطار) (وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع
صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغـير الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع لغير علة الابدال
الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع
وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه إعلان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (يا في ثلاث مسائل
وهي أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واو أو منقلبة عن ياء) (و) قلب الهمزة (واو في مسألة واحدة
وهي أن تكون لام الواحد واو ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة
أمثلة (مثال مالا همزة خطايا) جمع خاتمة ففعل من الخاء (أصلها خائيا) على زنة مفاعل (يـاء
مكسورة هي يا خطيشة وهمزة بعد هـ هـ هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حذف الابدال)
المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائى بهمزتين) الاولى ابداً من الياء والثانية لام الكلمة
(ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء مـاسـيـاً أي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فساظنك بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الاولى
فتحة للتخفيف اذا كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيما لامه صحيحة نحو مداري) جمع مداري بكسر الميم
وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه السلة تكون مع المسانطة تصلح بها قرون النساء (وعذاري)
جمع عذراء وهي البكر (في المداري والعذاري) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندي
(ويوم عثرت للعذاري مطيتي) * فيما عجايب من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدا نره مستشزرات الى العلا * (تضل المداري في دثني ومرسل)

ففتح الراء فيها فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير
صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة أي تغيب والمثنى الشعر المقتول والمرسل بخلافه
والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألف التجر كما وانفتاح ما قبلها فصار خطايا
بألفين بينهما همزة والهمزة تشبهه الألف) لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبهه
ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فأبدلت الهمزة ياء) ولم تبدل الواو لان الياء أخف منها (فصار خطايا بعد
نجسة اعمال) أولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى
فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الألف ياء على الترتيب هذا مذهب سيدي ووجهه
البصريين ومذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لثلاثين بل تغلب
بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائى ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب
الألف ياء واعتراض بانهم قد نطقوا به على الأصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائى بهمزتين
ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال مالا ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها

ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لان الياء أخف منها) لو ضم اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما يأتي في قضايا كان
حسناً (قوله وخامسها قلب الألف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قوله فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الألف ياء

(قوله وجعها مطايا) مثل القضايا والمطايا والعشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غداة وجاء على الازدواج قواه في الحديث غير خزايا ولا ندماي فان القياس ولانادمين جمع نادم من الندم فان ندماي جمع ندمان من المنادمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ٣٧٢ ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتامر (قوله أصلها هراو) قال الدنوشري مراده به الاصل الثاني اذ

أصلها الاول هراو ثم همزة قبل الواو اه وقديقال بل مراده الاصل الثالث فقد صرح المكي بان أصل هراو هراو بالعين قبل الواو لا ولى ألف الجمع المشاكل مفعول والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التي هي مدة زائدة في المفرد بعد ألف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة الواقعة بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لاصل هراو بل قال وذلك اننا قبلنا فاعلم ان الاصل ما قاله المكي والثاني ما قاله الدنوشري والثالث ما قاله الشارح وبان به ان في هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لوقال ثم قبلنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الاصل) مراده به الاصل الثاني لان الهمزة أصلها الياء (قوله والثاني الخ) قديقال انه مكررمع قوله أولا واعترض بانهم الخ ويحاج بان ذكر هنا

قضاى بيامين لا ولى ياء فعمله والثانية لام قضية ثم أبدلت الياء (الاولى همزة كفى صحائف) فصار قضاى (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاى (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاى فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (فصار قضاى بعد أربعة أعمال) أحدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ملامه واو قلبت في المفرد ياء مطوية) وهى الراحلة (فان أصلها مطوية فعلة من المعاو وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير اى مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احدهما بالسين (ثم أبدلت الواو ياء ثم غمت الياء فيها) أى في الياء (وذلك على حد الابدال والادغام في سيود وموت اذ قيل فيهما سين وموت) بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء (وجمعها مطايا أصلها معاو) بياء كسورة قبل اراو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار معاني بيامين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (في الغازي والداعي) وأصلها الغازي والداع وقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة كفى صحائف) فصار معاني (ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار معاني (ثم أبدلت الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم أبدلت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) فصار معاني بعد خمسة أعمال (أحدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء ألفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها لان الواو أثقل من الياء ولأنها المسألت في المفرد أعلت في الجمع (ومثال ملامه واو) ظاهرة (سألت في الواحد هراوة) وهى العاص الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراو وبواوين (وذلك اننا قبلنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل) فصار هراو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هراوى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراوى (فأنت قلبت الياء ألفا) لتجركها وانفتاح ما قبلها فصار هراوى همزة بين ألفين (ثم قبلنا الهمزة واوا) ليتشاكل الجمع وواحدة (فصار هراوى بعد خمسة أعمال أيضا) أحدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله * حتى أزيروا المنيا * بالهمزة والقياس المنيا ولكنه أتى به على الاصل والثاني تحجيج الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائى بهمزتين والقياس خطاياى وهذا أشد مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هديه وهداو والقياس هدايا * (الباب الثاني) * من البابين اللذين يقع فيهما ما يبدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين الملتئمتين في كلمة) واحدة (والذى يدل منهما ابدال الهمزة الثانية لالاولى لان افراط التثنية بالثانية حصل) فاذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لانه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة (أو يكونا متحركتين) فيمتنع أن يكونا ساكنتين معا (فان كانت الاولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة (والثانية ساكنة) أبدلت الثانية حرفا (ألفا أو ياء أو واوا) (من جذس حركة الاولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثنية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والاصل آمنت بهمزة

مفتوحة

انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصريح المصنف بانها تبدل

من الهمزة فليظنر ما وجهه وقديقال وجهه انه قال أولا فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت الالف تشارك فيه الواو والياء فضم الالف اليهما جاز ياد على الباب تكميلا للغة وشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة في أوله مدونة ولا يكتب الالف بعدها وسبب اني

ان التزديد مكتوب بهمزة وألف بعده فان كان ذلك صحيحا في طلب الفرق بينه وبين نحو آمنت فليتامل (قوله وأجاز البغداديون الخ) قال الدنوشري ربحا يفهم منه الاعتراض على المطرزي وقد قال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث كذلك لان المحفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم التشديد فليتامل ذلك اهـ وأقول تاملناه فراءناه مخالفا لقول الشارح رواه مالك الخ ولم يرواه البخاري من حديث جابر في باب اذا كان الثوب ضيقا فآثر به وضبط قوله فآثر بزيادة غام الهمزة المقlosure تاء في تاء الافتعال وتخرج بذلك على طريق البغداديين أحسن من قول الكرماني ان قول البصريين آثر خطا هو الخطا فان تخلف الصرفين ٢٧٣ من أكبر الخطا وبقتدير عدم

ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب أيضا ان العيني نقل كلام الكرماني ثم أشار الى الجواب عنه بان مثل ذلك يجوز فيه قلب الهمزة ياء تحتانية وتاء فوقانية وهو مخالف لقوله لم انه يجب قلب الثانية في مثل هذا من جنس حركة ما قبل افتدبر (قوله كاتكل) أي من الاكل كما يأتي فتامل (قوله واذا جاز في الماضي جاز في المضارع) قد يقال ان مجيئه في الماضي المتصـور على السماع لا يقتضي جوازه في المضارع فليتامل (قوله ان يبتدأ) احتزر به عن الدرج فانه تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية الى حالها لزوال موجب قلبها واوا (قوله لاني ائتمن) هذا رد على المصنف حيث ذكر ان ابن

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لكونها وانفتاح ما قبلها (ومنه) أي ومن ابدال الهمزة الثانية ألفا (قول عائشة رضي الله تعالى عنها وكان) تعني النبي صلى الله عليه وسلم (يامرني) اذا حضرت (ان آثر وهو همزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزي (وعوام المحدثين بحرفونه فيقرؤنه بالف) مهموزة (وتاء مشددة ولا وجه له) في العربية (لانه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازار فقاؤه همزة ساكنة بعدهمزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لكونها وانفتاح ما قبلها وأجاز البغداديون آثر واتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكي الزنجشري آثر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصـور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث آخر وان كان قصيرا فليتزربه رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته وسياقي (و) تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان (أصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها وانكسار ما قبلها) وشدت قراءة بعضهم) وهو الأعمش راوى أبي بكر صاحب عاصم (اثلاثهم بالتحقيق) وأجاز الكسائي ان يبتدأ أثت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اهـ (و) تبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن (بالبناء للمفعول أصله اوتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لكونها وانضمام ما قبلها) وأجاز الكسائي ان يبتدأ أوتمن بهمزتين مضمومة فساكنة (نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وورده) بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة فذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدأ أثت بقرآن بهمزتين لاني ائتمن (وان كانت الهمزة الاولى ساكنة و) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين أو في موضع اللام (فان كانتا في موضع العين أدغمت الاولى في الثانية) لاجتماع المثلين وصححت (نحو سأل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للبالغـة في كثرة السؤال (ولأن ورأس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للذنب لبعائع اللؤلؤ والرؤس (وان كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ فرأى) بكسر التاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتقي في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء (مثال) فمرجل منه) أي من قرأ (قرأ ياء بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة) وهي غير طرف والاصل قرأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادي (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

الانباري رد اجازة الكسائي ان يبتدأ ائتمن بهمزتين وانما رد عليه ابن الانباري في اثت لاني ائتمن (قوله لان الطرف محل التغيير الخ) هذا عكس قول أبي الحسن لما سأل أبو عثمان في الفرق بينهما ان العيينيين لا يكونان الامن جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقرود وان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هو وي بواوين وامتناع ذلك في جمع واقية (قوله لانها في موضع اللام) هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلام الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يؤدي الى توالي همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان ابدلتا ائمة أو الثانية والثالثة ان ابدلت الاولى (قوله وصححت) لوقال بدله وصححتا

(قوله أو ادم جمع آدم) * (فائدة) * الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بالالف واحدة وهو مذهب التخفيف والنجويون يكتبون ذلك بالعين وهو مذهب التحقيق (قوله مبني على انه الخ) وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كآزر فقلب ألفه واوا كما قلب ألف ضاربة في ضواري فلم تجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا أصله افعل (قوله جاز في الممزة الخ) أي وجار الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين * (فصل) * في ابدال الياء من اختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانها انكسر ما قبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عولمت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدال الهاء توصلا للخفة وكتب أيضا ما نصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في ٣٧٥ قوى ياء وفي بقوى ألفوا لم يدغموا الواو الاولى

(فئة لوا فيهن) حركة اول المثليين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية (ثم أبدلوا الهمزة واوا) لانها
 تخاشر حركاتها (واذغوا أحد المثليين في الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعدمفتوحة او ادم جمع
 آدم) أصله آدم بهزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا الماسية الي (ومثال المفتوحة
 بعدمضمومة او يدم تصغير آدم) أصله أو يدم بهزتين مضمومتين مفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان
 الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا لقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم
 أو وضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتضغيره مبني على انه عري واضطرب فيه كلام
 الزمخشري فذهب في الكشف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كما زروذهب في المغسل الى أنه عري على
 وزن افعل (ومثال المفتوحة بعدمكسورة ان يبنى من أم) مثالا (على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح
 الباء) فتقول انهم همزة مكسورة وباء مفتوحة والاصل أمهم بهزتين مكسورتين فساكنة نقلت حركة الميم
 الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها اتوصلا الى ادغام المثليين ثم أبدلت الهمزة الثانية بياء (واذا كانت
 الهمزة الاولى من) الهمزتين (المتحركتين هـ همزة مضارعة) للمتكلم متعديا كان المضارع أولا لازم (نحو
 أقوم) القوم (وأئن) من كذا (مضارعى أمت) القوم (وأنت) من كذا (جازي) الهمزة (الثانية
 التحقيق تشبيهها بهمزة المتكلم لدالاتها على معنى) زائد في كلماتها (بهمزة الاستفهام نحو أنذرهم)
 وذلك مطرد في خمسة أفعال رواه أبو زيد في كتاب الهمزتين

*) (فصل في ابدال الياء من أختمها الألف والواو أما بدها من الألف ففي مسئلتين احدهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع (مصباح مصابيح وفي) جمع (مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك في تصغير مصباح مصبيح وفي تصغير مفتاح مفتيح فتقلب الألف في التفسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في) تصغير (غلام غليم) لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون الا مشحرا كواو الألف لا تقبل المحركة وما قبل الألف لا يكون الا محركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الألف حرفا فتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن مكرور ما قبله فتلبت الألف ياء لمناسبتها ما قبلها ولا نها لو قلبت واو الزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد (وأما ابدالها) أي الياء (من الواو في عشر مسائل احدها أن تقع بعد كسرة وهي اما طرف) سواء كانت في فعل مبني للفاعل أو في اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعني) مبنيين للمفعول (والغازي والداعي) في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الأمثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضولانه من الرضوان وقولانه من القوة وعقولانه من العفو والتعازر والداوولانه من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيت كشجية) اسم فاعلة

صورت المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو يا بما يحمل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لو فوقها طرفا) هو بحسب الظاهر
علة لقلبته لانه جعل قسما للقول اوله وقبل الخ (قوله بعد كسرة) احترز بقوله بعد كسرة من نحو دولو وغزو وشذوق ولم قنية وهو ابن عمي
دنيا اذا لاموجب القلب الواو فيهما اياه اذا كسر لان القنية من قنوت الشيء كسنيته ولان دنيا من الدنو وقيل لاشذوق في قولك قنية لانه
يقال قنية وقنوته ويقال هو ابن عمي دني دنيا وبالف الا لحاق أو التانيث (قوله او تقع الواو) هو تقع بدير بحسب المعنى والصناعة
لانه مقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذي هو خبره واحترز بقوله بعد كسرة وهى اما طرف أو قبل تاء التانيث من نحو غلاوة
وهراوة فان الواو وان وقعت قبل تاء التانيث لم تقع بعد كسرة وشذفيها اعلاية بقلب الواو يا كما شذفي شكاية قلب الواو يا والدليل على
انه واوى شكوت والشكوى قال السيرافي انما قلبت واو يا لان أكثر المصادر الانية على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعابة

والحياة فمماث الشككية عليه اقله ذلك في الواو والعلاوة ما يتعلق على المعبر بعده نحو السواء والسفرة والسفود وهي الحذبة التي يشوي عليها اللحم والهر او العصار (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله الا أنه زيد فيه الخ) ظاهره ان السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أضاً (قوله وقالوا سواسية على الاصل) مراده بالاصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو بياء لوجود مقتضى ولم يقولوا في مقاوتة أنه جاء على الاصل في الاعلال أيضاً وعبارة التاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاوتة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله وقع للجوهري الخ) قال الدونشري ينظر على كلام الجوهري ما معني سواء ومعني سوية فان لكل كلمة معني وقد ذكر انهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديبصطي وقد يقال ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيهه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معني كلام الجوهري انهما كلمتان في الاصل لكل منهما معني ووزن يخصه ثم ركبوا صارا كلمة واحدة بمعنى مستويين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من من سواسية أنه أبداً من مدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيد تاء التانيث ووزنه فعاسلة قبول الزيد بلقطه لانه بدل من المدة لاتضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل ٣٧٦ لان الهمزة بدل من المدة في رسالة فقوبلت بلقط الهمزة ومثله سواسية في أن أبداً

من مدته سواء سيناً مماثلة للفاء في عشيبة تصغير عشيبة حيث أبداً من مدة عشيبة سيناً مماثلة للعين ووزنه عشيبة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرا في فيه مشبهة ما بعده فهو من اضافة المشبهة الى المشبهة على حد الجين الماء وفي القاموس والنظريان دويبة كالهرة منبهة كالظرباء والجمع ظرايين وظراي وظراي وظرباء بكسر هاء السمان للجمع وفساينهم الظرباء أي تقاطعوا لانها اذا غشت

من الشجوب بالسين المعجمة والجمع هو الحزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقة) وترقية (في تصغير عريقة) وترقية فقلت اواو في الجميع بياء لوقوعها طر فابعد كسرة لان تاء التانيث في حد الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت السكامة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقة لا تطلب الواو بياء لان السكامة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم مغرب آخره واو قبلها ضمة فدل على ان عريقة بمنزلة عنقوان (وشذ سواسية) بالتصحيح (في جمع سواء) بفتح السين المهملة والمدغم معني مستوي يقال الناس سواسية في هذا الامر أي مستويون فيه فكأنه جمع مستوي بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كل منهما بوزن يخصها واتجرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم ظراي غربان بمجرودة النخل

ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرر الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيبة الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضاً كمرريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلاً نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكانه جمع سواسية ووزن سواسية فعلة كشوشاة لافعة لانه اندور باب سلس ولا فوعلة لاندور باب كوكب ولا فعافلة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعة وفعافلة وتعين فعالة وهذا كلام حسن نقله الموضع في الحواشي (و) شذ (مقاوتة) بتاني وتاء منبهة فوق (بمعني خدام) جمع مقتو واسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلت الواو الثانية بياء لتطرفها

في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال بنفسه

في جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتأكله اه وقيد ذلك بقوله بمجرودة النخل لانها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعافلة) أي سواء قلنا واسوة وسواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخدام مقتوي بفتح الميم وتشديد الباء كأنه مذسوب الى المقتي وهو مصدر اه فيكون مقاوتة جمع هـ هذا الجمع مقتواسم فاعل لانه من اقوى واقتوى من القوة لامن القتو وقال في الصحاح أيضاً وقد تخفف بياء النسب وأنشده البيت وهو متي الخ وقال الدونشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر ان مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته القتو والقائم لثمة حسن خدمة المملوك كالمقتي وبهاء التميمية والمتقوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوي ومقتي أو مقتو ومن وفتح الواو غير مصر وفيه وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقتوا واستخدمه شاذ لان افعال لازم البنية اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة المملوك الثاني ان المقتي في قوله كالمقتي بيم مقتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالغزى الثالث ان قوله والمقتوون وخدم سومباواوين وفيه نظر فانه لا جائز ان يكون مفرد مقتويا بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء بالواو والياء المشددة آخره والاقبل مقتويون كالاشعريون ولا جائز ان يكون

مفردة مقتى مخففاً والاقيل مقتون كالأعلون ولا جائران يكون مفرد مقتون كالألخني وهو لم يذكر إلا الواحد مقتوى ومقتى ومقتون وتعين ان يكون مفردة مقتو اسم فاعل وأصله من متو واعل كما ذكر الشارح الرابع ان قواه غير مصر وفيه راجع لقوله مقتون بكسر الواو وبفتحةها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف في منعهم من الصرف به ليس فيهما إلا علة واحدة وهي الوصفية اللهم الآن يقال هو مبنى على مذهب أبي على الفارسي القائل ان مطلق الزيادة في آخر الاسم اذا انضمت الى علة أخرى منعنا الصرف قال الجعبري في شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعنا الصرف هنا على رأي أبي على الفارسي في اعتبار مطلق الزائد وصرفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذ بالماضيين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بانهم ما غير مصر وفيه الخامس انه جعل مقتون واحداً كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافي قوله بعد ذلك وهي للواحد الخ فانه صريح في اشتراكه بين ما ذكر السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختاروا واختيروا صطفي وان أراد به ان افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قدياً في ذلك (قوله متى كئلاً هلك مقتوناً) في الصحاح بدل أهلك أمك وصدر البيت * ٣- ددنا فاعداً نارويدا * وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتو واسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كئلاً هلك مقتوناً * فانه صريح في انه جمع مقتوى بم ٣٧٧ مفتوحة فقفاف سا كنة فتاء مفتوحة

فواو فياء مشددة للنسب وهو منسوب الى مقتى كغزى كما في الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف ياء النسب ويجوز ان يكون أيضاً مقتوناً في قول الشاعر ليس جعاله مفرد وانما هو مقتون الذي يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل ان الشارح لم يحرك هذا المثل حق التحرير وقال ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم ومقتون اسم فاعل من القتل وهو الخدمة

بعد الكسرة ثم أعل اعلال قاض قال * متى كئلاً هلك مقتوناً * أي خداما وقال

اني امرؤ من بني جذيمة لا * أحسن قتلوا الملوكة والحفد

أي خدمة الملوكة وكان حق الجمع مقاتيبة ولا ثالث لها قال في المحكم قال أبو على أخـ برني أبو بكر عن أبي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفاً واحداً أخبرني به أبو عبيدة وهو سواسية ومعناه سواء اه أو تقع الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزوة مثل هند بافتقول غزوياء والممدودة كان تبنى من الغزوة مثل أرباء فتقول أغزياً (أو قبل الألف والنون الزائدة ين) المضارع تين لافي التانيث (كقولك مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزوة غزيران) بقلب الواو ياء لتطرفها أثر كسرة لان أني التانيث وما مضارعهما في حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (ان تقع) الواو (عيناً لمصدر فعل أعلت فيه) أي في الفعل (ويكون قبلهما كسرة أو بعدهما ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثي (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثي المزديد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقامت الواو فيهن ياء لانها المأعيت في أفعالها بقلبها ألفاً واسئلة قل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المداعلت في المصدر بقلبها ياء جلالاً لمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمى جنس فلا قلب الواو فيهما ياء (لانقاء المصدرية) بخلاف (نحو لولوا وذاو جوارا) بالجيم فان لولوا وذاو جوارا

(٤٨ تصریح فی) وقياسه مقتون بضم الميم لان فعله انتوى يقتوى ووزن اقتوى افعلی وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال اني امرؤ الخ) في الصحاح مكان خزيمة فزاره ومكان الحفد الخبيبا والحفد الخدمة فخر كت الفاء ضرورة كقول رثبة * مشبه الاعلام لما ع الخفق * أراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح اقتوا الخدمة وقوت اقتوا ومقتى أي خدمت مثال غزوت أغزو وغزواومغزى قال الشاعر اني امرؤ من بني فزاره لا * أحسن قتلوا الملوكة والخبيبا ويقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجزية لا تني غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كئلاً هلك مقتوناً * قال أبو عبيدة قال رجل من بني الحرماز هذا رجل مقتون ورجل مقتون ورجل مقتون كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بعام بطونهم قال سيبويه سألو الخليل عن مقتوى ومقتون فقال هو بمنزلة الاشعري والاشعريين اه كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعري واضح في مقتوى لافي مقتون فليتأمل (قوله له حجة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكأنه أراد بوضحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عودا احترز به عن عيادة فان الواو قلبت فيه ياء لاسيما في الشروط (قوله لولوا) قال بعضهم انما امتنع اعلال المصدر الذي هو لولوا ونحوه لئلا يتو الى اعلان وذلك انها لو قلبت في المصدر لغالاجتمع ألفان وقلب

الالف الاخيرة همزة على القاعدة في اجتماع الفين فيكون اجماعا بال الكلمة (قوله وبخلاف ثخوراح رواج) في بعض النسخ راج رواج بالجم وكلم صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن المحاسب في الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر لا في نحو عوض وخوان يا نحو قام قياما وعاد عيدا وادينا قياما لاعلال أفعالها بقلب الواو فيها الفوا وحال حول أي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيا لا وعيدا اهـ وخرج بقوله لاعلال أفعالها نحو لو اذ لان فعله لا و هو لم يعمل فتامل ٢٧٨ (قوله تعالى قياما) مصدر جى به للبالغة كما يعلم من مراجعة التفسير (قوله ويخاطن) هكذا

و جـ د بالواو في أوله فان ثبت فتكون زيادتها خما وهو من الرخ (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واو وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الالف أشد مبيانة للواو من الفتحة فتوى جانب الاعلال في ديار ونحوه وضعف في كوزة ونحوه (قوله وديمه وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح أنها يائية والمصنف ماس على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة وقامة الانسان أو بكرة البشر باداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لان تكثير الامثلة

وان كانا مصدرين لا تغلب الواو فيهما ياء (الصحة عين الفعل) فيهما هو ولا و ذو جاور وبخلاف راج رواج لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما هو وحال وعاد بقلب عينهما ألفا لا تغلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أي فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وازقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيمة للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة) وأصلهما ما قوما قبلت الواو ياء لان كسار ما قبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيار ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جني * ويخاطن بالتانس النوارا * قال في شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة ان تقع) الواو (عينها) جمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد ما معة (أي منقلبة) (نحو دار وديار وحيمة) بجاء مهملة ويا مثنى تحتانية (وحيول وديمه وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معة بقلبها ألفا في الاول والاخير ويا فيهما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلا فالمرادى وسيأتى ايضا (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد (وأما شبهة بالمعة وهي السا كنة وشروط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع ألف كسوة وسيط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد سا كنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح أوله) وهو العين المهملة (للسن من الابل) وهو الذي جاوز في السن البازل والبالز هو الذي له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدت الالف قل عمل اللسان تخف النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يجز اعلاها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصيل الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث (وشذ قولهم) في جمع نور (ثيرة) ببدال الواو ياء والقياس ثيرة بالتصحيح وقيل الاصل ثيرة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتح الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيرة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليعلم ان القاب دليل على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الالف والمخصص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس ثيرة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجار بردي (وتصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

ويجيب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافي في استفادتنا ياء من الضم (قوله وأما شبهة بالعلة) ووجه تبين شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعلن ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغني عنه بشم زاده تا كيد الدفع توهم ان ثم مستعملة في غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بشير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز ان يكون جمعا لطيال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلها ما يجمع على فعال قاله المرزوقي (قوله واستعمالا) فيه نثار لان هذا الشاعر استعماله ويجيب بان هذا نادرا والافالكثير بخلافه

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيلا من باب جواد لا يجدي نفعا لان الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لاجدي لان الواو فيه همزة فقلبت في الجمع لان الابدال ٣٧٩ يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

الشرط اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن المحجب في الشافية وشرحه ذكروا ان الشرط اعلالها في المفرد ومثلا لذلك يجيد وجياد وقالوا جياد أصله جيمود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقلبت الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافنات) أي من ابدال الواو ياء مع تحر كها في المفرد شذوذ وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذ اعلال الواو في جيمود بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو اعلمت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحر كت في الواحد وأنت خير بان اللام اعلمت في الجمع وأما المفرد فهي معتلة فيه لامعة ولو قال أو اعلمت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أي الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله انما يناسب لوعبر المصنف بقوله أو اعلمت لامه وهو لم يعبر به فتأمل

تبين لي ان القماء ذلة * (وان اعزات الرجال طيلاها) بابدال الواو ياء والقياس طولها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاته في الطول اه والقماء بالمدا القصير (قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبلك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العرب الخالص (الجياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وحارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سرعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة في الواحد (وقيل) الجياد في الآية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بنشيد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحر كت في الواحد كطويل وطوال (أو اعلمت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالكون قامت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جود) بفتح الجيم و (بنشيد الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) في جمعهما (رداء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهي الواو والاصل رواي وجوا وأبدلت الياء الواو وهمزة لتطرفهما أثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لثلاثا توالي اعلان) اعلال العين بابدالها ياء لا كسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقصر على اعلال اللام لانه محل التغير (وكذلك ما أشبههما) مما اعلمت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عين الخ (ليس محررا في الخلاصة ولا) في غيرها من كتب النظم فتأمل بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واوهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقضى ان فعلا قلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه وأما في نقل السماع فانه زعمه ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد تصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جمع فاقضى بقدر المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراءه تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور أن يكون في غير فعل نحو انقاد انقياد او الاصل انقواد أو أطلق فعلا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواه وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) لواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظير يستحق الاعلال فيحمل هو عليه ما قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وز كوت) بمعنى غيمت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وز كيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

(قوله وصححت فيه العين) لوحده لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا لام مفعول الذي ما ضيه على فعل بفتح العين كغزو ومدعوفانه يجب فيها التصحيح على ما سياتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذا الواو المذكور بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه والاف بالمسئلة الثامنة داخلية في المسئلة

الالف الاخيرة همزة على القاعدة في اجتماع الفين فيكون اجماعا بالالف (قوله وبخلاف نحو راج راجا) في بعض النسخ راج راجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الف) هذه طريقة وابن المحاجب في الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود الف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا بقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر لا في نحو عوض وخوان ياء نحو وقام قياما وعاد عيدا وادينا قياما لا لعل افعالها بقلب الواو فيها الف واو حال حول أي تغير كالعود في شذوذ والقياس حيلًا وعيدا اهـ وخرج بقوله لا لعل افعالها نحو لواذ لان فعله لا و ذ هو لم يعمل فتأمل ٢٧٨ (قوله تعالى قيما) مصدر جى به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفسير (قوله ويخاطن) هكذا

وان كانا مصدرين لا تغلب الواو فيهما ياء (اصح عین الفعل) فيهما هو لا و ذ وجا ورو بخلاف راج راجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولًا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما هو حال وعاد بقلب عينهما ألقا لا تغلب الواو فيهما ياء (لعدم الف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أي فيما عدم الف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما ورازقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس في قراءة تافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة) وأصلهما اقوما قبلت الواو ياء لان كسار ما قبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيار ولا يكتنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأشده ابن جني ويخاطن بالتانس النوارا * قال في شرح الكافية (وليس مع له نظير) المسئلة (الثالثة ان تقع) الواو (عينا) الجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة (أي منقلبة) (نحو دار وديار وحيلة) بجاء مهملة و ياء مشناه تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقاعة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها ألقا في الاول والاخير و ياء فيهما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدتا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الف بعدها كما في ديار خلا فالمرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد (وأما شبهة بالمعلة وهي الساكنة وشروط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع أنف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الف (فان فقدت) الف (صححت الواو ونحو كوز وكوزة وعود بفتح أوله) وهو العين المهملة (للسن من الابل) وهو الذي جاوز في السن البازل والبال هو الذي له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدت الف قل عمل اللسان تخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصيل الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث (وشذ قولهم) في جمع ثور (ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتح الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليمكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الابقط والخصص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردى (وتصحح الواو وان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

و جـ د بالواو في أوله فان ثبت فتكون زيادتها خما وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واو وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه واعلت تلك قلت الف أشد مباينة للواو من الفتحة فتوى جانب الاعلال في ديار ونحوه وضعف في كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح أنها يائية والمصنف ماس على الاول (قوله وقاعة وقيم) القاعة وقاعة الانسان أو بكثرة البثر باداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله) فتسلطت الكسرة عليها كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدتا الخ) قد يقال انما استفدتا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لان تكثير الامثلة

ويجيب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافي في استفادتنا ياء من الضم (قوله وأما شبهة بالعلة) ووجه تبين شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعمل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بشم زاده تا كيد الرفع توهم ان ثم مستعملة في غير معناها (قوله والخصص الخ) مراده الخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بشير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانهم ادق لطويل وكلما يجمع على فعال قاله المرزوقي (قوله واستعمالا) فيه نثار لان هذا الشاعر استعمله ويحجب بان هذا نادرا والافالكثير بخلافه

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيلا من باب جواد لا يجدي نفعا لان الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لاجدي لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت في الجمع لان الابدال ٣٧٩ يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

الشرط اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن المحجب في الشافية وشرحه ذكروا ان الشرط اعلالها في المفرد ومثلا لذلك يجيد وجياد وقالوا جياد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقلبت الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافنات) أي من ابدال الواو ياء مع تحرر كهافي المفرد شذوذ وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذ اعلال الواو في جريد بقلبها ياء لو جود مقتضيه (قوله أو اعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحررت في الواحد وأنت خير بان اللام اعلت في الجمع وأما المفرد فهي معلة فيه لامعة ولو قال أو اعلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أي الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعلت لامه وهو لم يعبر به فقامل

تبين لي ان القماء ذلة * (وان اعزات الرجال طيلاها) بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاته في الطول اه والقماء بالمد القصر (قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودية في الخيل لا تكاد تكون الا في العرب الخاص (الجياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وحارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سرعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة في الواحد (وقيل) الجياد في الالة ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحررت في الواحد كطويل وطوال (أو اعلت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) تقيض عطشان فعلا من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قامت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جود) بفتح الجيم (وتشديد الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) في جمعها (رداء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهي الواو والاصل روى وجوا وأبدلت الياء الواو وهمزة لتطرفهما أنثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينيها (لثلاثي التوالي اعلان) اعلال العين بابدالها ياء لكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء و رداء فاقصر على اعلال اللام لانه محل التغير (وكذلك ما أشبههما) مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ (ليس محررا في الخلاصة ولا) في (غيرها من كتب النظم فتامله) بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واوهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقضى ان فعلا قلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه وأما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والتادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جمع عا في بقدر المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونهه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور أن يكون في غير فعل نحو انقاد انقياد والاصل انقواد أو أطلق فعلا لا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواه وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) لواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظير يستحق الاعلال فيجمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفـ عمل (عطوت) بمعنى أخذت (وز كوت) بمعنى نمت باقرا الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وز كيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

(قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا لام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كغزو ومذعوفانه يجب فيها التصحيح على ما سياتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذا الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعول اه مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه والاف بالمسئلة الثامنة داخلية في المسئلة

(قوله نحو ضيئون) و ينظر هل واوه مكسورة أم مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيئون زائدة والواو أصالية لوجود في فعل كصيقل وعدم في فعل فتامل (قوله وانما يدغم الخ) قد يقال عليه كان الاولى وانما لم يقبل ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقته بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف فحول وسيد وميت ٣٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الاصلية قاله الشيخ زكريا في شرح

الشافية و ينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو متصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتامل (قوله بضم النون) فيه نظر لما قلته لقول الشافية وبعض شروحه وانما عن المنكر مما لفته فانه ظاهر في انه يفتح النون كضروب مباغلة ضارب فليتامل (قوله بكسر العين) قال الدوشري انما قيد بقوله بكسر العين حتى ياتي جعل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو مأخوذ من كلام اللقاني فانه قال قال انما قيد بكون ساضيه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار اشرح اليه بقوله لامه ياء جلا للاسم على الفعل (قوله فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل

القرائة وحكي ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكي بعضهم اطراده على لغة (ونوع صحيح مع استيفائها) أي الشروط (نحو ضيئون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنو والذكر وانما يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأبوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة أفعال لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أبوم أي كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) نبع (ورجاء) بالجيم والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث (ونوع) أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها (على عكس القاعدة نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونهر) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهي لان أصله نهي لانه فعل من النهي (واطر في تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (واسود) اسما (للحية) وأساود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطرد فتم قول في تصغير جدول وأسود جدول وأسود بالاصح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الادرج فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جدول وأسود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جى به لمدني فلو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أساود وقاله الشارح واحتز زبابة ولان من محرك الواو من نحو عجز وعجود فانه ما وان كسر على مفاعل فالااعلال واجب في مصغرها تقول عجز وعجود ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لغير وضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ساضيه على فعل بكسر العين) سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول (بحور ضيه فهو مرضي) الثاني نحو (قوى على زيد فهو مقوى) والاصل فيه ما مضى وومقو وبواين بعد العين أولهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامهما ياء جلا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الآخر مكسور فصار امرضويا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والاصل مغزو وومدعو وبواين واومفوعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثي

وقد علمت عرسى مليكة انني * (أنا الليث معديا على وعاديا)
فاعل معديا وأصله معدو ووعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازني معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازهما أشار الناظم بقوله
وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتجر الاجودا
فالتصحيح جلا على فعل الفاعل والاعلال جلا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام مفعول) بضم الفاء (جمع نحو عصا وعصى وتفاوطني

أولا وعلى الاول فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللقاني ان قلت فهل قل الشيء على النار كاللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلو كمغزو ومقلي كرمي قلت في الصحاح انك تقول قلت اللحم والسويق فهو مقلى وقلونه فهو مقلو لغة (قوله وتفاوطني) فيه احدى الجوع الستة التي جمعها ابن مالك في قوله جمع القفا أنف اقفا واقفية * مع القفي قفين واختمن بقفي وينظر ضبط كل جمع منها واقفا وراه العنق كالقافية ويذكر وقد عِد

(قوله قالوا أبو) وأنشد القناني مدح الكسائي أبي الذم أخلاق الكسائي وانتمعت * به المجد أخلاق الأبوا السابق (قوله عتبا الشيخ عتيا) قال اللقاني لعله عسى الشيخ عتيا في شرح الشافعية للحاربردي وعسى الشيخ ٣٨٣ يسوع عتيا إذا كبرو لي اه ولا يخفى

ودلوه دلى) والاصل عضوو وقفوو ودلوه فاستنقلوا اجتماع واوين فى الجمع فقبلوا الواو والاخيرة ياء ثم
أعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصحح (والتصحیح اذا قالوا أبو وأخو) جمعين للاب
وأخ حكاها ابن الاعرابى (ونحو) بحاء مهملة (جمع النجوه وهو الجبهة) - كى سبويه عن بعض العرب
انكم لتتظرون فى نحو كثيرة (ونحو بالجيم جمع النجوه وهو السحاب الذى هراق ماءه وهو) بفتح الموحدة
وسكون الميم (وهو المصدر) جمعه (هو) حكاها أبو حاتم عن أبى زيد والجوع المذكورة مضمومة الاولى
والثانى والاصل فيها أبو وأخوه ونحوه ونحوه وهو واوين أدغمت أولاهما فى الثانية (فان كان
فعل مفردا وجب التمهيع نحو وعثوا عثوا كبير الا يريدون علوا فى الارض وتقول غالمال غموا اذا
زاد (وسمازيد سموا) اذا علوا جميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاولى والثانى والاصل فيها عثوو
وعلموو وغموو وسموو واوين أدغمت أولاهما فى الثانية (وقد تعل) بقلب الواو والاخيرة ياء واعلال
الاولى كاعلال طى (نحو عثا الشيخ عثيا) اذا كبر (وقسا قلبه قسما) والذى فى النظم يقتضى التسوية بين
الجمع والمفرد فانه قال كذا ذوا جهين حال المفعول من ذى الواو لام جمع أو فرد يعن

الآن الاعلال في الجمع أولى اثقله والتصحيح في المفرد أولى لخفته المسئلة (العاشرة أن تكون) أو أو
 (عين الفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمعاً صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم
 وعينه ما أو أو أصلها ما صوم ونوم فاجتمع أو وان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث أوات مع ثقل الجمع
 فعدل إلى التخفيف بقلب الواو ين ياءين لأن الياءين أخف من الواو ين (والاكثر فيه التصحيح) على
 الأصل (تقول صوم ونوم) والتكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم * وشاع نحو نيم في نوم *
 (ويجب) التصحيح (ان اعتلت اللام لثلاثتي أو إلى اعلالان) اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوى
 وغوى) باعجام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما (جمعى شأ و غاه) اسعى فاعل من شوى يشوى وغوى
 يغوى والافصح في الماضي فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والأصل في الجمع شوى وغوى
 فاعتلت اللام بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم يحدفها لالتقاء الساكنين فلوأعت العين بقلبيها
 ياءاً لتوالي على الكلمة اعلالان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت
 أى ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (نحو صوام ونوام لبعدها) أى العين (حينئذ)
 ي حين اذ فصلت بالف (من الطرف وشذ قواه) وهو أن النجم السكالي

والقياس النوام بالتصحيح واليه أشار الناظم بقوله * ونحو نيام شذوذته في * أى روى
 * (فصل في ابدال الواو من أختيها لالف والياء أما ابدالها من الالف ففي مسألة واحدة وهى أن ينضم
 ما قبلها) سواء كانت في فعل أم اسم فالاول (نحو يبيع وضوب) مبنيين للمفعول وأصلهما ما قبل البناء
 للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضمنت أولهما فتعذر إبقاء الالف بعد ضم لان الالف لا يكون
 ما قبلها إلا مفتوحا فقلت الالف واو والمجانسة حركة ما قبلها (وفي التنزيل ما وروى عنهما) والثاني نحو
 ضوب رب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثانية متعاقبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى
 أصلها وهو الياء فتقول نبيب (واما ابدالها) أى الواو (من الياء في أربع مسائل احدها ان تكون) الياء
 (ساكنة مفردة) عن مثله (في غير جمع) سواء كانت في اسم أو فعل فالاول (نحو مو قن وموسر) أصلهما
 ميقن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسير أبدلت الياء فيه - ما واولو وقوعها بعد ضمة والثاني نحو

حسن وجهه وهبى البيت بهيمة وسعه وعلمه وبشرى بهيمة واسعة القم وتباهوا تفاخروا بهيمة كسمية قابعة اه عبارة القاموس (قواء ساكنة مفردة فى غير جمع) لابد ان يضم الى ذلك بعدد ضمة

(قوله لان حيز) كان صوابه لان حيزا بالالف (قوله ونجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويختب في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة لاعلال كما في الشافية وغيرهاتغير حرف العلة للتحفيف بالقلب أو الحذف ٣٨٤ أو الاسكان (قوله ولك ان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء في غزيان كظربان لوقوعها

بعد كسرة كما تقدم في المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مرمومة بقاء الياء واوا ايضا فان الالف والنون حرفان موجودان - ساقب عد من الطرف فالواو المضموم ما قبلها في الحشوة ولا في الطرف وقديقه ل أن الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف كما قال المردى وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وبما عطاء ما قبل الالف والنون في غزيان حكم ما وقع آخر المحضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وامارمو كعضوفه - آخر حقيقي فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى تقوى من أقيمت عليه أى رجته وقد يقال بقاء بضم اوله وبقيا بفتحها وبالياء قلبت ياؤه واوا في المفتوح وانما

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاصت بالحركة عن الابدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال المحوهرى هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهم في الارض ولا ترمى (أو أدغمت) الياء في مثلها (كحيز) جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واو الان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان به مادفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمحرك واذا كان كذلك لم تنسلط الحركة على قايها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله في غير جمع لان حيز جمع والمثال الجيد أن ينبنى من البيع مثل حماض فتقول يباع ولا يعل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (في جمع ويجب في هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهم) جمع أهيم وهيماء (ويبيض) جمع أبيض ويضاء (في جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بأزل وبزل والعائط مهملة من الناقصة التي لا تحمّل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء بعد ضمة وهى اسلام فعل كنه والرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من علة وقضائه (بمعنى ما أنهاء أى ما أعقله) والنية العقل (وما أقضاه) أى أحكمه والقضاء الحكم الاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيها واوا لوقوعها بعد ضمة (أولام اسم مخموم بقاء) للتانيث (بنيت الحكامة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كان ينبنى من الرمي) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرمومة) بالواو والاصل مرمية أبدلت الياء واو الوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء الحكامة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو تواتى تواتية فان أصله قبل دخول التاء تواتيا بالضم) للنون لانه من باب التفاعل فان تواتى تواتيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمة) أى ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لافادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقي الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم بإعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب فى آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة فى حكم الانفصال فلا يعتد بها (أولام اسم مخموم بالالف والنون) الرائدتين (كان ينبنى من الرمي) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذى يقول فيه) خلف (ابن أحر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا ياديار الحى بالسبعان) * أمل عليها بابلا الملوآن

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واو الوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطى ما قبل الالف والنون - حكم ما وقع آخر محضا كرمى ومقتضى هذا أن لا يقال فى مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز أن تقول فى مثال عضد من الرمي رموان لانه ليس لنا اسم متمكن آخره ولازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضع فى الحواشى المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لما فعلى بفتح الفاء اسما لاصفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى

لم يراع الضم فى تقوى لقلته فيه وكثرة فى طغيا وقال الدنوشرى تقوى أصله وبقيا قلبت واؤه تاء كما فى تراب ثم ياؤه واوا فصارت تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفى الشكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين مجع - الالف للحاق بجوفه كتنهى واقول يلزم فى تقوى اجتماع تعليمين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واو وهم يتخززون من اجتماع اعلالين فى الحكامة لكن ذلك موجود فى كثير من الكلمات

(قوله حكاه ابن جني الخ) أي تكون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد أن قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشرويه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لاشدوذ في ريا لأن قلب يائها واوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء الخ فقلبها واوا يؤدي إلى قلب الواو ياء عملا بما ذكر فعدم قلب الياء والواو المانع وهو ما ذكر فلا يرد بيا نقصا على ٣٨٥ هذا وهذا كله في رياء اسم الملائكة وأما

رياء من الري ضد صديا
فعدم القلب فيها راضح
لكونها صفة وسعيا
بإجماع أوله وإهماله اسم
لنبي وقيل بإجماع أوله اسم
لموضع وقال الدوشري
ينظر هل ريا وطفيا يكتب
بياء في آخره كما هو القاعدة
في الألف المحاورة للثلاثة
أو يكتب بالألف لاجل الياء
التي قبلها فإذا كتبت ياء
يجتمع يا أن فإيه حر ذلك
والظاهر الثاني كالدينا
والعيا ونظير ذلك ما قال
بعضهم أيضا أن الحيا
بالقصر وهو المطر والخضب
يكتب بالألف وإن كان
أصلها ياء كراهة اجتماع
ياءين ولذا ذلك لكتب
بالياء وتشذبه حيان وجعه
أحياء والحاصل كما قال
ابن المحاجب في شافيته
وغيره أن الألف المتجاوزة
ثلاثة أحرف تكتب ياء
الأذا كان ما قبلها ياء فأنها
تكتب ألفا كالدينا والافي
نحو يحيى وربي علمين
فأنه يكتب بالياء ولو كان
ما قبلها ياء فأنه (قوله

المثل يقال لك شرواه وشرويه أي مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف البازلي (وفتوى) بالفاء
والمنشأة فوقانية والاصل تقياء وشريا وفتيا لأنهما من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واوا فرقا
بين الاسم والصفة وخصوصا الاسم بالاعلال لأنه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) في شرح
الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وشذسعا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما
(لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر (فأما الأول) وهو وسعيا من السعي
(فيحتمل أنه منقول من صفة كزيا وصديا مؤنثي خريان وصديان) واستحب التصحيح بعد جعله اسما
كما أوله الفارسي (وأما الثاني) وهو ريامن الري (فقال النحويون) سيبويه وغيره ريا (صفة غلبت عليها
الاسمية) وليس بشاذ (والاصل رائحة ربا أي علوة طيبا وأما الثالث) وهو وطغيا من الطغيان (فلاكثر
فيه ضم الطاء فلعلهم استحبوا التصحيح حتى فتحوا الالف تخفيف) كذا تعقبوه وتبعهم الموضع ثم قال في
الحواشي وظهري بعد أن مراده شذوذ الاستعمال فأن قرأت بخطه في حاشيته هنا بدل الواو من الياء لاما
لفعل لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا بإجماع الغين ورواة ضبطه مخلفة
فقال الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال جبلي وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكري وقال أبو
عبيدة بفتح الطاء والتنوين قال ابن السيد المسئلة (الرابعة أن تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا الفعلي
بالضم) في الفاء (اسما كطوبي) بمعنى طيبا (مصدر الطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة
طوبى (أو صفة جارية مجرى الاسماء) في عدم جريانها على موصوف وإيلائها العوامل (وهي فعلى أفعل
كالطوبى والكوسى والنحورى) بالحاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء
تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة (والذي يدل على أنها جارية مجرى الاسماء) الجامدة (أن أفعل
التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) في جمع الأفاضل والأكابر كما يقال في جمع أفكل
وهو اسم جامد للعدة (أفكل) والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم أولها أبدلت الياء والواو السكونها
وانضمام ما قبلها (فإن كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أى جارية على موصوف (وجب قلب ضمته
كسرة) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمة ضيزى)
بالضاد والزاي المعجمتين (أى جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازره حقه بضيزه إذا بخشه حقه
وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أى يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك في
مشيه إذا حرك منكبيه وأصلهما ضيزى وحيكى بضم أولهما فإبدات الضمة كسرة لتصح الياء على حد
قولهم في جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) في النظم

وان يكن عينا الفعلي وصفًا * فذاك بالوجهين عنهم يلقي
(و) قال (ابنه) في شرحه (يجوز في عين فعلى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وتبدل الضمة
كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديدا

(٤٩ تصریح فی)
وأما الثاني الخ قال الناصر اللقاني لقائل أن يقول أصلها روبا فعارض قلب اللام
واوا ما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق أحدهما وتاصله ذاتا وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عملا
بالقاعدة الأولى للزوم الدور إذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع سبق أحدهما والتواصل المذكورين (قوله ثم قال في الحواشي الخ) فيه نظر أما
أولا فلان سعياء وريا وطفيا كذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلان الحاشية المقررة المذكورة فيها نظر لأن
قوله فيها لا انتفاء السبب ممنوع بما سبق في قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتامر (قوله في عديم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذي الخ (قوله كطوبى وكوسى) فيه نظر لان كوسى صفة لكنها كالاسم وما وى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق
 * (فصل) * (قوله مخفى جبال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعل في نحو جبال الان ابن جنى قال في المنسب سألت ابا على
 فقلت له من اخرى غير اللازم مجرى اللازم فقال في الاجر لمجرى يجوز له ان يقول في جيثل جبل وحال فقال لا وادما الى ان التلب اقوى
 من حكم الاعتد ادبا لمجرى كفة في لمجرى فلا يبلغ في الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه درة قول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما
 توأمان ولكن هذاتوأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نقاء أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل
 بكلام الخليل ورد الجلال السيوطى في التاج والدرة بانه خلاف قول أبى حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم
 أحدهما ولا يقال هما توأم وقال في تشييف اللسان ويقولون للولدين في بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اه وحيد
 فقول الزركشى ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح وعلم ان منشا منع ان يقال توأمان ان التوأم الولدان معا فلا يصح ان يقال توأمان
 ويراد ان لان ذلك مدلول مفردة وهذا مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما اتى عن القاموس
 فاذا أراد التنصيص على انهما اثنتان قيل توأم ن ووقع في شرح المنهاج لابن حجر عتيدة قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانی
 توأمين كلام غير محمول باس بذكره ٣٨٦ وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضى ان التوأم اسم لكل من المجتمعين

وظاهر القاموس بل
 صريحه انه اسم للمجموعهما
 وان التثنية انما هي للتوأم
 وتوامة وعبارته التوأم
 من جميع الحيوان المولود
 مع غيره في بطن من الاثنين
 فصاعدا ذكر او أنثى أو
 ذكر او أنثى وجمعه توأم
 وتوأم كخال اه وعلم
 ان التوأم بلا همزة اسم
 للمجموع الولدين فاكثر في
 بطن واحد من جميع
 الحيوان ويهمل ذكر رجل
 توأم وامرأة توامة
 مفردة وتثنيته توأمان
 فاعتراضه بانه لا تثنية

بين جملة على مذكرة تارة وبين رعاية الزنة أخرى اه ففيه مخالفة لكلام النحويين سيديويه واتباعه من
 وجهين أحدهما ان النظم وابنه أجاز في فعلی وصفوا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا تقلب
 يا فعلی اسما ووا كطوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبله الخ تسلم الياء كقولهم تسمة
 ضيزى وهشبة حيكى والوجه الثانى انهم ذكروا أنثى الافعل في باب الاسماء فيكم والمباحكم الاسماء في
 اقرار الضمة وتقلب الياء واذا كررها النظم في باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين
 مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجز من هذا ما قبلوا الافعلی أن فعل
 * (فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء) في الاسماء والافعال (وذلك) (الابدال) (مشروط بعشرة
 شروط) (مذكورة في النظم) (الاول ان يتحرك) (أى الواو والياء والياء الاشارة بقوله بتحرك بك (فلذلك)
 الشرط وهو التحريك (صحتا في القول والبيع) (مصدرى قال وباع (لسكونهما) (الشرط (الثانى ان
 تكون حركاتهما أصلية) (وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصالته المحركة (صحتا في جبل
 وتوأم) (بفتح أو لمحاو ثانيهما محال كونهما (مخفى جبال) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التثنية ففتح
 الهمزة بعدها لام اسما للضبيع (وتوأم) بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد بولد معه
 أخرى بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يولد لغيره المحركة (و) الشرط (الثالث ان يفتح ما قبلهما)
 وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور) لان الكسرة في الاولين والضممة
 في الثالث لا يجانسان الالف (و) الشرط (الرابع ان تكون الفتحة متصلة) (وهو المشار اليه بقوله متصل
 (أى في كليهما) ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لان الفتحة في كلمة الواو والياء في كلمة أخرى

له وهم علمت من الفرق بين التوأم بلا همزة والتوأم بالهمزة وان تثنية المتن انما
 هي للمهموز لا غير اه وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التوأم اسم للمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه
 وانه اسم لكل واحد بدعيه كونه مع غيره الثانى قوله ان عبارة التاموس صريحة في ان التثنية لتوأم وتوامة تعيب فان القاموس
 لم يتعرض للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توأم حيث جازت تثنيته فهي أعظم من ان تكون لتوأم وتوامة أو لتوأم وتوامة وليت
 شعري كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوامة دون توأم وتوامة وكونه تثنية لذلك أظهر انما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره
 مما ترده القواعد النحوية في باب التثنية فانه ليس المدارع على ما قاله في تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير المهموز أصل كالمهموز
 وليس كذلك كما بين في باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو
 لان المهموز خلف بنقل حركة الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له في نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة
 القاموس بعدم نقله ويقال توأم لذكر وتوامة للانثى واذا جمعاهما توأمان وتوأم اه وقوله واذا جمعاً أى اجتماعاً وليس المراد اذا
 جمعاً اصطلاحاً لان توأمين معني لاجمع وقوله وتوأم ان كان على وزن خال فشكل كل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان
 على وزن شذم فهو مبني على انه يطلق على الاثنين خلاف ما مر عن أبى حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى في كليهما)
 لواقعة على التفسير لسان أحسن (قوله ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لومثل بغيره من المثاليين لكان أحسن

لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء مانع من قلبهما أيضا فلم يتم حضي المنع لما ذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انه ما اذا كانتا فاءين يكون المحكم كذلك نحو توالي وتيامن فلا تقلب أيضا وما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدها ما هو ما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلوى وفتوى) اقتصر عليه ما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو لا الياء (قوله وبكى) هو بياء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من اليائي (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليه غير الالف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء والواو ألفين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى الواو الجماعة ولما أسند الفعل الى الواو الجماعة حذف ألفه لا لتغاهاها سكتة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاذي محوه محو او محيا اذا ذهب أثره ٣٨٧ قاله في القاموس (قوله وعورفهو

(و) الشرط (الخامس) ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عینین وان لا یلیهما ألف ولا یاء مشددة ان كانتا لامین) وهو المشار الیه بقوله
ان حرك التالی وان سكن كف * اعلال غیر اللام وهی لا یکف
اعلاها بسا کن غیر ألف * أو یاء التثنی فیها فإدألف
(ولذلك صحت العین فی بیان وطویل وخورنق) اسم قصر بالعراق لیسكون ما بعدهما هو الالف فی
بیان والیاء فی طویل والراء فی خورنق (و) صحت (اللام فی رمیا وغزوا) فی الافعال (وفتیان وعصوان)
فی الاسماء لیسكون الالف (وعلوی وفتوی) لیسكون أول یاء ینسب الالاف هم لوأعلوا قبل الالف
لاجتمع سا کنان فیحذف أحدهما ینصیر اللفظ رمی وغزافیلنسب الثنی بالمفرد وأما نحو فتیان
وعصوان فمحمول علیه وأما نحو علوی وفتوی فلا تبدل واوه أفغلا لانه یؤدی الی التسلسل لان یاء
النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو کال تحریک الواو وانفتاح ما قبلها یوجب قلبها ألفا لکنما لا نزاع
فی قلب الی الالف وقلب الی الواو (وأعلت العین فی قام وباع) من الافعال (وناب وباب) من الاسماء
(لتحرك ما بعدهما) أعلت (اللام فی غزا ودعا) من الواوی (ورمی وبکی) من الیاء (اذ لیس بعدهما
ألف ولا یاء مشددة وكذلك) تعل اذا ولایت غیر الالف والیاء المشددة من السوا کن کما (فی یخشون
ویمحون وأصلهما یخشیون ویمحون فقلبتا) أی الیاء فی یخشیون والواو فی یمحون (أنفین)
لتحرکهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفنا) أی الالفان (للساکنین) وهما الالف وواو الجماعة وماء مثل
به من یمحون بالواو المفتوح ما قبلها تتبع فیها بن مالک فی شرح الکافیة ولم یثبت لغة الا أن یقرأ بالبناء
للفعل (و) الشرط (السادس) أن لا تكون احدهما (أی الواو والیاء عینما الفعل) بکسر العین (الذی
الوصف منه علی افعال نحو هیف فهو أهیف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات
المذمومة واحتترز بقوله الذی الوصف منه علی افعال من نحو خاف فانه وان کان مکسور العین فاعصف
منه علی فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع) أن لا تكون (احدی الواو والیاء عینما المصدر
هذا الفعل) الذی الوصف منه علی افعال (کالحیف) بفتح الحاء وهما مصدر بالطن و رقعة الخضر

نحي بياءين أولاهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياءين ألفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أحمد العبادي فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حوى وعى ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها فلم تتركوا ذلك قلت تركوه لاجل على المفتوح نحو هوى الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع اعلان لان لامه أعلنت ووجه الجمل ان المفتوح لانه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل في عدم الاعلال ٣٨٨ اه وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله وجب اعلاله مطلقا)

ليس هذا الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق أولا حتى (قوله وهى سمرة الشفتين) الظاهر ان الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غشاء احوى واما اللعس واللى فهو سواد الشفتين فليتامل (قوله لان محل التغيير الطرف) لوقال بدله لان الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادى ومثله آية غاية وأصلها غية فأعلنت الياء الاولى وصحت الثانية وثابة وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يشوى عندها وطاية وهى السطح والدكان أيضا والآية هى الطائفة المخصوصة من القران وتطلق الآية أيضا على الشخص تقول رأيت آية لان أى شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدونشرى مراده ان هذا الوجه ليس فيه ما ينكر

(والعور) بفتحين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الفاضل بقوله وصح عين فعل وفعلا * ذا افعل كأنغيدوا حولا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور لاجل على افعـل لموافاقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالحق والاولان نحو أعوروا حول وحمل المصدر على فعله (و) الشرط (انما ان أن لا تكون الواو عينا لا فتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتروا) بالجمع من المجاورة (واشتروا) بالثنى المعجمة من المشاورة لان حركة التاء في حكم السكون (فانه في معنى فجاروا وتشاوروا) فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقرها من الالف) في المخرج (ولهذا أعلنت في استافوا مع ان معناه تسابقوا) أى تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والى هذا الشرط أشار الفاضل بقوله وان بين تفاعل من افتعل * والعين واسلمت ولم تفع (و) الشرط (التاسع أن لا تكون احدهما) أى الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال) وهو القلب ألفا (فان كانت) احدهما (كذلك) أى متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال (صحت) لاولى (وأعلنت اثنا عشر نحو الحيا والموى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والاصل فيهن الحى والموى والحوى ولانه من الحوة وهى سمرة الشفتين فتلبت لاهن ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت أعينهن ألفا لعلته كورة لتوالى اعلان العين واعلال اللام ولزم اجتماع ألفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التثنية عند التذكير فيصير الاسم المتكسر على حرف واحد وهو ممنوع فاقصرنا على اعلان اللام لان محل التغيير الطرف والعين تخصصت بوقوعها وحشاوا الى ذلك أشار الفاضل بقوله * وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول * (ورمى عكسوا فاعلوا الاولى) صححوا الثانية (والى ذلك أشار الفاضل بقوله * وعكس قد يحق * (نحو آية في اسهل الاقوال) الستة أحدها ان أصلها آية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس في اعلانها آية فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحررها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الشافى ان أصلها آية بسكون العين كحبة فأعلنت بقلب الياء الاولى ألفا كتقاء بشرط العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا اجترأ بشرط العلة واذا كانوا قد عدوا لواعليه فيما لم يجتمع فيه ما أن نحو طائي وسمع اللهم تقبل تاتى وصامتى فقيمما اجتماع فيه ما أن أولى لانه أقل الثالث ان أصلها آية كضاربة حذفت العين استئقالاتا لى ياءين أولاهما مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بالاصـل بالة قاله الكسائى وردبانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم آى الرابع ان أصلها آية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين ألفا وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان أصلها آية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى ألفا وردبانه ما كان كذلك يجوز فيه الفلك والادغام كحى حى السادس ان أصلها آية كقصبة كالاول لانه أعلمت الثانية على القياس فصار آية

و يخالف القواعد الا الاجترأ المذ كور بخلاف غيره من الواجه المذ كورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضا كحياة الأمر واحد يخالف للقواعد فساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه أسهل الوجوه وعلمه بما ذكره وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله وردبانه كان يلزم الخ) انما خص ما ذكره باتى مع تاتيه في آية كضاربة لانه على بقية اعداء أخرى وهى الحذف تخفية (قوله وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه كان يجب قلب

الضمة كسرة (قوله غير موجب) ربما ينافي قول الشارح سابقا حذف العين استثناة لا لتوالي ياءين أو لهما مأكسورة فليتامل (قوله والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة للاثانة بعده والافليس أول في كلام الموضح (قوله الساكن أولهما) فيه نظر فان الاول منهما اقيم انحن فيه متحرك بالكسرة لاساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتامل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللغاة في أي اصلها كما مر أئمة بهذه مرة متحركة فساكنة فداوا المربين ابدال الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها وهو الاعلال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد نقل كسرتها الى المهمزة ٣٨٩ الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياءا فقدم الادغام

المؤدى الى ما ذكر على الاعلال فان قيل يتأتى مع الاعلال بالقلب ألفا الادغام فيقال آمة قلت المراد الادغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتأتى مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تقرير الشارح لجعل اللغاة التقديم بين الاعلال والادغام نفسه لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الادغام وفي قول اللغاة في الزائد على كلام الشارح يتأتى الاعلال بالقلب ألفا محل نظر لان المهمزة الثانية متحركة بالكسرة والمهمزة المكسورة تقلب بعد المهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم يجوز ان المحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الالفية انما لم يجب اعلال أئمة اعروض الحركة لان الاصل أئمة أفعلة كاحرة فقلبت حركة الميم الاولى

كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فاعلة (فان قلت) قد ادعيت ان القول الاول أسهل الاقوال (لنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم انها فاعلة كنية فان الاعلال) في الاولى بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية تمتنع لعدم انفتاح ما قبلها (وأما اذا قيل ان اصلها آية بفتح الياء الاولى أو آية بسكونها أو آية على وزن (فاعلة فانه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور أما على القول بان اصلها آية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) الحرف (الاول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بان اصلها آية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال) الحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما (و) أما على القول بان اصلها آية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين) وهي الياء الاولى (غير موجب) لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها آية كنية سالم من ذلك (قلت ويلزم على) هذا القول (الاول) شئ آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألفا (على الادغام) وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحريك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكنين أو لهما وقد قدم فيه الاعلال على الادغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الادغام على الاعلال (بدليل ابدال همزة آية ياءا لألفا فتامل) وجه الدلالة من ذلك ان ابدال المهمزة ياءا انما هو لاجل الادغام لانه لا نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني المهمزة الثانية فلبت ياء مراعاة لحذف حركة المدغم وانما قلبت ياءا لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لا بدلت المهمزة الثانية ألفا لوجود شرطه فلما ابدلوا ياءا بعد النقل لم يبدلوا ألفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا ياءا قد يكونون متعلقين بالادغام على الاعلال فلا ينقدمو الادغام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجابر ردى وانما لم يوجب الادغام في باب قوى مع ان اصله قولان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز الفتى في حى اه وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخفى لو اما ان يكون في العين أو في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين (و) الشرط (العاشر) ان لا يكون (احدى الواو والياء) عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والفاء التانيث والياء اشار النماظم بقوله وعين ما آخره قد زيدما يخص الاسم واجب ان يسلم

(فلذلك صحت) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يحول بالشيء اذا طاف به (والهيمان) مصدر

للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود الياء متحركة مفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال بعضهم واظنه ابن خالويه انما لم يجعل ذلك لانهم لو أعلموه فقالوا آمة اشبه بآمة الرأس والجواب ما قدمته لك اه ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في آمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وانما ذكره الشارح لينبه على الاقوال في المسئلة وقال الدنوشرى هذا القول ارتضاء بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضح بخلاف ما قبله (قوله العاشر) ان لا يكون عينا الخ) ظاهره انه اذا كان لا مالم آخرة زيادة الخ تقلب ألفا ولا يس كذا على ما اقتضاه قول الشافية وشروحها وقد اختلفت أي الواو والياء في ان اراء قدمت عينا على الياء لا منحوطا يت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عينا على الواو

لما فانه غير واقع ولهذا قالوا وحيوان منقلبة عن ياء لعدم النظير وأصله حيوان وقياسه حيوان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن
أبقوه متحركا ليطابق مدلوله في التحرك كالجولان وفي الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان ولا نهم لو ادغموا
فيه لالتبس بثنية حتى لا يكون لما كرهوا ٣٩٠ اجتماع المثلين قبلوا الثانية واو ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاواخر أولى اه من

شرح الشيخ ذكر ياء مع المتن
وفيه مخالفة لما مضى
من جهة ان كلام الموضع
مبنى على مذهب سيبويه
والمازني وكلام شرح
الشافعية مبنى على مذهب
المسبرد كما يعلم من كلام
الشارح الآتي وبعد
فالمسئلة محتاجة الى
كشف القناع عن وجهها
وان شاء الله يتمر لما ذلك
وفيه نظر أيضا من حيث
انه لا يقتضى ان قلب
لام حيوان ياء قياس
وكلام الموضع بخالفه
* (فصل) *
(قوله ومنافاة الصفة)
ينظر ذلك ثم نظرنا في
ان صفة الواو والياء الجهر
والاستفال وصفة التاء
الهمس والرخاوة (قوله)
بانه يجوز ههنا للفرق (الخ)
فيه نظر ظاهر فانه واجب
على هذا أيضا غليتم
(قول الشاعر تضايق عنها)
ان توجها الاب (قديقال)
ان فيه قلبا بان يحمل ان
توجها الاب فاعل تضايق
وضمير عنها ارجع للمواضع
وبيانه ان المواضع هي التي
تتضايق عن ان تدخلها
الابر تتضايق عن

هام على وجهه يميم اذا ذهب من العشق أو نحوه (والصوري) بفتح الصاد المهملة والواو المهملة - حملة
اسم وادقاه الصغاني وقال المرادى اسم ماء وخلاعه الصحاح والقاموس (والحميدى) بفتح الحاء المهملة
والياء المشددة التثنية والادال المهملة المسائل وجر حميدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة
الالف والنون وألف التانيث يعدشبه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل (وشد الاعلال في ما هان
وداران) والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبردان القياس فيه - ما كان محتوما
بالف ونون الاعلال وان ما هان وداران لا شذوذ فيه - ما وان تصحيح الجولان والهيما شاذلان الالف
والنون لا يخرج جان الاسم عن مشابة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في
زعفران زعفران فبقية في التصغير ولم يحذفوا قيل لم يصحح انزوان والغليان وحرف العلة لام واللام
محال التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذا عين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش
الى ان تصحيح ما فيه - ألف التانيث المقصورة كصوري شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في آخر الاسم
لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على اتمية نحو فعل لا لم تحجره هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب
سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التانيث مختصة بالاسم فهي كالألف والنون في
الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البيع اسماء على وزن جزي فعلى قول الاخفش
تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صوري عنده قياس
* (فصل في ابدال التاء) المثناة فوق (من او او والياء) المثناة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال)
غير مبديتين من همزة (أبدلت) فاء للافتعال (تاء) مثناة فوقانية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء
المقلبة (في تاء الافتعال و) (في ما تصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالفعل الماضى والمضارع والامر
واسم الفاعل واسم المفعول لعسر انطق بحرف اللين الساكن مع التاء لايينهما من قرب المخرج ومنافاة
الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد فغاؤه ما واولاها (من الوصل والوعد) واصلهما
أرسل واوتعدا قبلت الواو تاء مثناة فوقانية - وأدغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب
الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة
فالاولى الاكتفاء بـاء - لال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التقطازنى وغيره نظرا لانه لو قلبت الواو ياء
تحتانية ليجوز قلب الياء التثنية فوقانية لغم كفى الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز
ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو
(واتسر) أصله ايتسر فغاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياءه تاء وأدغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام
لانه يصير الحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة
(فان تعدنى أتعذك بمثلها) * وسوف ازيد الباقيات القوارضا
اصل تعدنى وأتعذك توتعدنى وأوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والقوارض جمع
قارضة وهى الكلمة المؤذية (وقال) طرفق بن العيد
(فان القوافى يتلجن مواجها) * تضايق عنها ان توجها الاب
اصل يتلجن بوتلجن من اللوج بالجم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء لماسر ومواج جمع

دخولها القوافى وينظر هل يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التائين وفاعله ضمير عائذ الى
المواج وان توجها الاب سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون بدلانها متعلقات بتضايق أو لا يجوز ذلك والابر بكسر الهمزة كقربة
وقرب وهل يجوز ان توجها الاب بدلان من ضمير عنها وأنه وان كان مفسرا بذكر بعده اعتبارا بالحالة أو لا يجوز

(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فان الاقدام على ثغايظ الجوهري ليس بالهين ٣٩٤ فيجوز أن يكون ذلك مذهبا له كما ذهب

البغداديون الى ذلك في
اتزروا تزن واتهل واتكل
كما حكاه الشارح عنهم
ولا يقال الجوهري ليس
من أرباب المذاهب لانا
لا نسلم ذلك مع أن الظاهر
يساعده فاقاله الجوهري
وجهه والوجه الثاني ما قاله
الموضع وهو ظاهر والوجه
الثالث ما ذهب اليه
بعضهم وهو قريب مما
ذهب اليه الموضع
(فصل)

(قوله لا نطبق اللسان
الخ) قال الدونشري هو
مشكل بالنسبة للضاد
والضاد فان الضاد المعجمة
مما يلي الاضراس من
الجانب الايمن والضاد
المهملة مما يلي الاضراس
من الجانب الايسر فلا
ينحصر الصوت فيهما
بين اللسان وما حاذاه من
الحنك الاعلى فليتأمل
ثم راجعت بعض الفضلاء
فذكر لي ان الضاد من
حافة اللسان الايمن أو
لايسر وأما الضاد المهملة
فهى من الثنايا وطرف
اللسان (قوله لا يدغم الا
في صغرى مثله) ربما
أشكل بما قاله المرادى
من قوله والادغام الخ قاله
أدغم في غير مثله اللهم
الأن يقال ان صغيره
باق مع قلب الثانى (قوله

موجع موضع الولوج وتو لجها تداخلها والابرجع ابرة الحياط والى ذلك أشار الناظم بقوله
* ذوالين فاتا في استعمال ابدا * وقد ناهذه اللغة ولنا الفصحى احتراز من لغة بعض الحجازيين
فانهم يبدلون من جنس حركاتها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ابتعادا يسار وقيدنا الواو
والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احتراز من نحو ائتمن ائتمانوا اتزرو وهو المراد بقوله
(وتقول في افتعل من الازار ايتزر) بابدال المهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز ابدال هذه الياء) (التحتانية
(ياء) فوقانية (وادغامها في التاء لان هذه الياء) (التحتانية) (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) (وقول
من قال اتزرو من ايتزر خطأ قاله التفتازانى (وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل) (بشديد التاء فوقانية
واليه أشار الناظم بقوله * وشذ في ذى المهمة نحو اتكلا * وجعله في التسهيل قليلا لافعال وقد تبدل وهى
بدل من المهمة قال الموضع في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم ائمن وفي الياء قول بعضهم
اتزرو اه (وقول الجوهري في اتخذه افتعل من الاخذوهم) لانه لو كان من أخذ لو جب أن يقال ايتخذ
بغير ادغام قاله التفتازانى (وانما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي
وذهب بعضهم الى أن تخذما أبدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهى وخذبالواو فالياء ليست باء لوعلى هذا يقال
اتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين انهم أجازوا الابدال في ذى المهمة وحكوا من ذلك ألفاظا وهى اتزرو
واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصير اقل يترزبه كذا في
جميع روايات الموطا وقد تقدم

*(فصل في ابدال الطاء) تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذى فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء وتسمى هذه
الاحرف الاربعة (أحرف الاطباق) لا نطبق اللسان معها عن الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين
اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما
هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنه دواءنا أبدلت تاء الافتعال أثر المطبق طاء لاستئصال
اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف المهمس
والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها
من مخرج التاء والى ذلك أشار الناظم بقوله * طائنا افتعال ردائر مطبق (تقول في افتعل من صبر اضطر)
وأصله اصـ بـ ر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لان الصغرى) وهو الصاد (لا يدغم الا في)
صغرى (مثله) لئلا يذهب صـ فـ ر قال المرادى واخلفا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال
اضطر والادغام بقلب التاء الى الاول فيقال اصبر بصاده شدة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم
قرأ ان يصلح ان يضطلمحا اه (ومن ضرب اضطر) والاصل اضطر بـ ابدلت التاء طاء (ولا
تدغم) (الضاد في الطاء) (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء
قليلا اصلح واضرب بقلب الثانى الى الاول ثم الادغام قال التفتازانى وهذا عكس الادغام فعل رعاية
لصغير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهمة (اضطر) والاصل اططر ابدلت التاء طاء
(ثم يجب الادغام لاجتماع المثليين) وهما الطاء آن (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من
الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظلم) بمعجمة فمهملة والاصل اظلم ابدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه
الظهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الطاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثانى) على
القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثانى وهو الطاء المهمة طاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس
القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روى عن قوله) وهوزهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان المزنى
(هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفواو يظلم احيانا في ظلم)

على الاصل) مراده به انه أصل بالنسبة للادغام بوجهيه والافهور فروع بالنسبة الى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العيني يجوز فيه الرفع جملا على اللفظ والنصب جملا على المحل اهـ وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظروا الا لرفع في حال اللفظ فيكون نعتا تابعا له على لفظه (قوله وكفك الخضب) قال الدونشري ينظر ما عراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أولا يصح ذلك لا تمنع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء في يا غلامك حقيقي فيمنع اجتماع خطابين بخلاف ٣٩٢ كفك فان النداء غيبة ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اهـ وأقول ضبط في النسخة المصححة كفك

روى في ظلم بتشديد المهملة و يظلم بتشديد المعجمة ويظلم بلاظهار روى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجعفي والمعنى ان هو ما هو الجواد الذي يعطيك عطائه عفوا أي بسهولة ولا يمين به ولا يطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للجھول أي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم أي فيتم حمل ذلك من سألوه ولا يرد من استجد في الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجار بردي

*(فصل في ابدال الدال) المهملة (من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي) لا يستقل بحى التاء بعدها (فنقول في افتعال من دان) يدين ديننا (ادان ثم يدغم) الدال في الدال (لما ذكرنا في اطهر) من ان اجتماع مثلين في كلمة أو لهما ساكن بوجه الادغام (ومن زجر) أي منع (ازدجر) والاصل از تجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاي في الدال (لما ذكرنا في اصطبر) من أن حرف الصغير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايانحو اوجز ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فـ ل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة و بقلب المهملة اليهما واذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة اليها

*(فصل في ابدال الميم) أبدلت وجوبا من الواو في فم (أصله فوه) بدليل (تكسيره على) (أفواه) والتكسير برد الاشياء الى أصولها (فحذفوا الهاء) لحذفها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونها من مخرجها (فان أضيف) الى ظاهر او مضمرة (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقل) (فوزيدو) (فوك) لان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما بقي ابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول روبة

* يصح ظمآن وفي البحر فـ * وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرد الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين سكنها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانت في كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثاني (نحو) (من بعثنا) من مرقدنا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقبل يا قلب ميم النون اذا كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لان النون وغنتها تشبه الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميم لانها من مخرج الباء وكان النون في الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا في نحو قوله) وهو روبة

أراد يا هالة فرجه بحذف التاء لانه علم امرأة وانطق النطق والتمتاع من التمتعة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو والتاء تبدل من ثلاثة أحرف

بالجر فهو معطوف على المنطق أي وذات كفك والمعنى يرشد اليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم في التوكيد يا تيم كلامكم (قوله والبنام الاصابع الخ) فيه نظر من حيث ان البنام أطراف الاصابع لانفس الاصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتضاه على قوله حيث لم يتقدمها باء موحدة وكان ينبغي أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة ويضم اليه قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك في قوله ثمانية باء أصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الاصـ بـوع قد نقلا

وقد يراد بالاصابع بعضها وهي الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء كما في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم فالمراد بها بعضها وهي الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان

الذي يجعل في الاذن هو رؤسها الاكلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد وهي فرار من شدة الصوت والمراد أنامل السبابت لانها المتعارفة في ذلك وانما لم تذكر استبشاء لذكرها لانها من السبب فكان اجتنابها في التعبير أولى كذا في الكشف وعند صاحب الانصاف انها لا تعين لانهم في حيرة ودهشة فقصد هم سد الاذن غير معرضين على ترتيب معتاد وبما قصد سد الاذن حينئذ بالانملة الوسطى لانها أملا للاذن وأجيب للصوت واليه ميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الانامل

﴿ هَذَا باب نقل حركة المتحرك ٣٩٣ المعتل الى الساكن الصحيح قبله ﴾

(قوله ويجب بعد النقل في المسائل الاربع الخ) قال اللقاني سيجي ان صيغة مفعول من ذوات

الياء تنبت الياء فيها بعد النقل لثلاثا لتبس بذوات

الواو ويجب ابدال ضمة قبلها كسرة فينتقض

بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الاربع

الخ لان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف

العله مجانس للجر كقوفيه نظر (قوله يوجب قلبهما

الفتين لتحررهما وانفتاح ما قبلهما) قد يقال تحررهما عارض

لا يعمل لاجله كما قالوا في لتبطلون (قوله لانهم جملوه

الخ) قديقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما فاعل واما فاعل به

فليس موازنا له كما هو ظاهر ويحاج بان افعـ

به جل على ما فعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل

وكان ينبغي للوضع ان يستثنى اسم التفضيل

ايضا مع ما استثناءه (قوله او كان معتل اللام الخ)

هو واضح لشموله لنحو احييا وهو ياخلاف

ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل

لم يجتمع اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم

النقل في ذلك بطريق الجمل على احييا واهوى

وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والفاء تبدل من التاء والذال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

﴿ هَذَا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله ﴾

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل احدها أن يكون الحرف المعتل عينا للفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع أن يبقى الحرف المعتل ان جازس الحركة المقولة) منه بان كان واوا والحركة المقولة

ضمة أو ياء والحركة المقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف ضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الواو كسر الياء (مثل يضرب) استثناء الضمة على الواو في الاول والكسرة

على الياء في الثاني فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول والياء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهم ابحا انسان الحركة المقولة منهما

فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقلبه) أي الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها) أي الحركة المقولة من المعتل (نحو يخاف مضارع خاف) (ويخيف)

مضارع أخاف) أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيزهـب) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيزهـم) نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح

قبلهما وهو الخاء فان قلبت الواو في الاول ألقا لفتح كها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ان وانقلب في الثاني ياء لسكونها وان كسرا ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

﴿ لسا كن صرح انقل التحريك من ﴾ ذي لبن أت عين فعل (ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق وبن) بشديد الواو والياء ما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو

وهو الالف لا يقبل الحركة وما نحو عوق وبن فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفين لتحررهما وانفتاح ما قبلهما في ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبن وان حذفت

الثاني قلت عاق وبن فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صرح (أو كان فعل تعجب نحو ما بينه وأبين به) في اليائي (وما أقوم به وأقوم به) في الواوي لانهم

جملوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضـعفاً نحو أبيض وأسود) بشديد الضاد والذال فلا يعمل لثلاثا

يلتبس مثال لثلاث لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانتقلت الفاقية صير أبيض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها التحريك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من

البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلبس اسود بساكن السد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعمل لثلاثا لاني اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم

بقوله مالم يكن فعل تعجب ولا كايض واهوى بلام عللا

(المثـلة الثانية الاسم المشبه للضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو

وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألقا لفتح كها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ان (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كان) تبني من البيع أو من القول اسما على مثال تحلي بكسر التاء (الفوقانية وسكون الخاء المهملة وكسر اللام

(قوله فالاول الخ) قال
الدونشري الظاهر ان
فوجود دول مشابه للمضارع
في وزنه دون زيادته
فهو كقيام فينظر ماوجه
اعلاله (قوله فانها أشباه
أكرم) صوابه اعلم لان
أكرم اذا قرئ بصيغة
المضارع كما هو فرض
المسئلة كانت همزته
مضمومة فلا يكون
موازنا لابيض وأسود
(قوله وأما شبهه به معني
الخ) قال الدونشري فيه
نظر ظاهر وكان ينبغي له
ان يقول فلان كلامها
آلة للفعل وهو الخياطة
اه وهو نظر كليل وما
قاله الشارح موافق لما
يأتي عن سيبويه والتحليل
(قوله مرادهم انه مقصور)
خبر ان على حذف العائد
مجرور باباء والتقدير
مرادهم انه (قوله وحصول
الاستئصال الخ) فيه نظر
لانه لا يمكن الجمع بين
ألفين حتى يحصل
الاستئصال بالثانية وانما
يحصل ذلك بها لواجتماعها
وكان ذلك وجه اسقاط
الموضع لذلك فليتأمل

(وبهمزة بعد اللام) القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تبيع
بكسر تين) متواليتين (بعدهما باء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أوأ وسكون ثانيه وكسر ثالثه
نقلت كسرة الياء التحتية الى ألباء الموحدة (وتعيل كذلك) بكسر تين متواليتين بعدهما باء تحتانية
ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه
فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال
تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتعييل موافقين للفتحة في زيادته دون وزنه لان في أولهما الياء ولان
فعللا بكسر الاول والثالث من الابدنة المختصة بالاسماء (فان أشبهه في الوزن والزيادة مع أوأ يائنه فيهما
معاً وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالاول) وهو المشبه فيهما معاً (نحو ابيض وأسود) وصفتين
فانها أشبهها أكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقل فيهما الباض واساد فيلحقان بالفعل ولما كان
هنامظة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معاً مع ذلك دخله
الاعلال كيزيد علم افشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علم افشار) من الفعلية (الى العلمية) بعد
ان أعل اذ كان فعلاً) مضارعاً لانه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه أفعلاً أعل
في حال الفعلية ثم سمي به وأما من صرفه فهو عند فعل وليس من هذا الباب (والثاني) وهو المبين في
الوزن والزيادة معاً (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مبين للفعل في كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو
الظاهر) ولا التفتان بكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح
الخلاصة واللفظ (وكان حق نحو مخيط ان يعمل لان زيادته) وهي الميم (خاصة بالاسماء) وهو مشبه
لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه جعل على مخيط لشبهه به لفظاً ومعنى (اه) أما شبهه به
لفظاً واضح وأما شبهه به معني فلان كلامها يكون آلة وصيغة مقصودا بها المبالغة كعطر لل كثير
العطر فسوف بينهما في التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صرح ما قال) أي الناظم وابنه
(للمزم ان لا يعمل مثال تحلي لانه يكون مشبهاً بالتحسب في وزنه) بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكرة
(و) في (زيادته) وهي التاء واللازم بامل فاللزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التبريل وادخاء الغنان (لوسلم
ان الاعلال كن لازماً لذكر ا) أي الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر
حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل) يلزم (من بكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب
ان ما ذكره الناظم وابنه من ان آلة التصحيح في مخيط الحجل على مخيط مرادهم انه مقصور منه كما جنح
اليه التحليل قال سيبويه سألته يعني التحليل عن مفعول لا شيء أتم ولم يلجج بحري الفعل فقال لان مفعلاً
انما هو مفعول لانها في الصيغة سواء وقد يعتوران شيئاً واحداً نحو مفتع ومفتاح ومنسج ومنساج
ومقول ومقول ثم قال سيبويه وانما أتمت لما زعم التحليل من انها مقصورة من مفعول أبداً اه وهذه
العلة مطردة في لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تحلي لانه ليس مبني على فعل كما قال المبريد بل ذهب الى
تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهي مضارعاً وفيه وسيم

ومفعول صحيح كما في فعل (المسئلة الثالثة المصداق الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام
واستقوام) فانه يحمل على فعله في الاعلال فنقل حركته عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لجانس الفتحة
فليأتي ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين) واختلاف النحويون في
الحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقرها من الطرف) وحصول الاستئصال بها واليه ذهب التحليل
وسيبويه واختاره الناظم وذهب الأخفش والفراء الى ان الحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل
والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التأنيت (عوضاً) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى

الساكنة وألف لينية
وهمزة في آخره بدل من
لام الكلمة التي هي الواو
لوقوعها أثر ألف زائدة
فحذفت فتحة الهمزة
الاولى الى الراء فالتقت
ساكنة مع الألف اللينة
فحذفت الهمزة التي
سكنت وبقيت الألف
الزائدة والهمزة التي هي
بدل من الياء التي هي
لام الكلمة فعين الكلمة
همزة لا حرف معتل
اللهم الآن يكون مبني
على ان الهمزة حرف
معتل ويعلم بذلك ان
قول الموضح في صدر
المسئلة أن يكون الحرف
المعتل عيناً لفعل مراده
بالفعل ليس خصوص
الفعل الاصطلاحي
فيشمل الاسم اما
بالغلب واما بغیره
فليتأمل (قوله لان العين
كثيرا ما يعرض لها
الحذف الخ) قال
الدونشري ينظر ما مثله
هذا الكثير اه وقد
استحضرت منه نحو
استحي أصله استحيما
حذفت عينه أو لانه
فليتأمل ونحو اري محذوف
العين (قوله ولان قلب
الضمة الى الكسرة) لوقال
كسرة لكان أحسن وأما
قلب الكسرة فتحة في

أو الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة
واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيتمصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراء
اراء وأجابه اجابا بحكامه الاخفش ويكثر ذلك مع الاضائة (نحو و اقام الصلاة) والاصل و اقامة الصلاة
فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها ولمساكلة وابتاء الزكاة الى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

و ألف الافعال واستفعال

أزل لذا الاعلال والتاء الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعل بالنقل والحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدي
الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من انها زائدة وقرينة من
الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثير ما يعرض لها الحذف في غير هذا
الموضع فحذفها اولى (ويجب أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا
فتلبدس ذوات الياء بذوات الواو مثال الواو مقول ومصوغ) والاصل مقول ومصوغ واو غبواو بن الاولي
عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الزاوان حذفت واو
مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش وينتظر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعول
وعلى الثاني مقول (و) مثال (اليائي) بياء النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيع ومدين نقلت حركة
العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلبدس
بالواو وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو يا لئلا يلدس بالواو ومذهب
سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم
* فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف * قلنا لان سلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في
كلامهم الامكر ماومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم بدل على ذلك كونها علامة
المفعول في المزيد فيه من غير واو * فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصل في الحذف هو الاصل كالياء من
غازدون التنوين واذا التقي ساكنان والاول حرف محذوف الاول كما في قل وبع وخف * قلنا كل ذلك
انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واو ما هنا فليس كذلك بل هما حرفا فعلة (وبنوهم
تصحح اليائي) دون الواو لان الياء أخف عليهم من الواو (فيعولون مبيع ومبيع ومخيوط) كما يقولون
مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الحجرة * وكانها تفاحة مطيوبة * وكان القياس
أن يقول مطيوبة كميعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * (واخال انك سيد معيون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنف الرجل بعيني أصبت به العين فأنا عائن وهو معين على القياس
ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وينوأسد فتحتها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض
العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبلول (وفرس
مقوود) من قادي قدود وقول مقوول من قال يقول وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
وما لافعال من الحذف ومن * نقل ففعل به أيضا فن
نحو مبيع ومصوون ونذر * تصحيح ذي الواو في ذي الياء اشهر
(هذا باب الحذف) *

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة

نحو يا حسر تافيههم منه انه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الاول

تُحذف في أمثلة مضارعه ومثالي وصفه أعني وصفي الفاعل والمفعول) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة، أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ثم حملوا بقية أخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ويكرم ويكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ويؤكرم ويؤكرم وحذف الهمزة في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف همز أفعل استعرفني * مضارع وينتقي متصف (وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقهري (* فانه أهل لان يؤكرما *) فأنبت الهمزة واسم تعمل الاصل المرفوض (المسئلة الثانية تتعلق بقاء الفعل) وهي المشار إليها بقوله

فأمر او مضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذلك اطرد

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واولى الغاء مفتوح العين) في الماضي مكسور هاء في المضارع (فان فاء) تحذف في أمثلة المضارع (الاربعة) وفي الامرو في المصدر المنى على فعلة بكسر الغاء) وسكون العين (ويجب في المصدر تعويض الهمزة من المحذوف تقول) في المضارع للغائب (يعد) والاصل يوعده حذف فاءه وهي الواو استثناة لا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وجل على ذى الياء أخواته (و) هي (نعدو تعدوا وعدوا) أمره مصدره الكائن على فعلة بكسر الغاء وسكون العين تقول (يا زيدا عد عد) وأصل عدو وعدة بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذف فاءه وحركت عينه بحركة فاءه وهي الكسرة لايكون بقاء كسرة الغاء دليلا على بقاء الكسرة من الغاء تاء التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان وتحذف الواو من المضارع ثلاثه شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعده مضارع أو عدنا نيهما أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمة نحو يولد ويولد ويولد ويولد وشذيجد بضم الجيم في لغة عامية ويدعو ويذر مبنين للفعل في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذيسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذف من يطأ ويضع ويقع ويدع لانها في الاصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق ونائها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقيم من وعدو محذف الواو من فعلة بكسر الغاء شرطان أحدهما أن تكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذخورقة للفضة وخشة للارض الموحشة والثاني أن لا يكون لبيان أهمية نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما المهيئة فلا تحذف واوها والالتباس (وأما الوجهة فاسم) للكان المتوجه اليه فهي (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني أيضا وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذو المسوغ لإثباته فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله ألا يحفظ وجهه فلم أقدم مضارعه لم يحذف منه إذا لموجب لحذفه منه لاجله على مضارعه ولا مضارعه له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذف زوائده وقيل وجهه وجع الشلو بين القول بان مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال في جهة انها اسم لمكان اذا لبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف بما فاءه واو أن ما فاءه ما لاحظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يمش مضارع يمش أصله يمش فحذفت الياء وسر مضارع يسر أصله يسر (وقد تركت تاء المصدر) اذا أضيف (شذوذ) كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب

ان الخليط أجدا والبين فأنجردوا * (وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الامر فحذفت تاء التانيث عند الاضافة شذوذ آخر جه خالد بن كلثوم على ان عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظر فان نحو يورث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسور هاء فليتماثل (قوله ويدع ويذر مبنين للفعل في لغة) هي غير فصيحة واللغة الفصحى اثبات الواو لعدم الواو واجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فان نحو وورث يورث أصل بما ذكر (قوله انه مصدر) يناق ما فاءه انه اسم مصدر (قوله والمصدر الجاري عليه التوجه) كان ينبغي أن يقول والاتجاه وقوله زوائده فيه نظر اذا المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أي الفتح أولا اهـ والمتبادر ان مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشئ أي بالفتح أهم بضم الهاء اذا أردته (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والامر الجائز فيه ما الوجهان المذكوران يشترط فيهما الجريان ٣٩٧ الوجهين كسر عينهما كما عرّح به الشارح

حيث قال المكسور العين
اذ ليس الكلام في الشاذ
كحسب يحسب وانما
امتنع الوجه الثالث أعني
الحذف بدون نقل لما
يلزم عليه من التقاء
الساكنين على غير حده
فاما ان يتخلص منه
بالحذف وفيه اجحاف
واما بالكسر الذي هو
الاصل في التخلص من
الساكنين وهذا مستغنى
عنه بالنقل الذي هو أقل
مؤنة وقول الشارح بفتح
اللام وكسرها متعلق
بالكامة من حيث ذاتها
وأما صحة التمثيل بها
فوقوفة على الفتح ويقاس
عليه ينظر وما قاله ابن
مالك في المضارع
المضموم جار في الماضى
المضموم وينظر ما مثاله
(قوله جاز الوجهان
الاولان) قال اللقاني
أي وامتنع الثالث منهما
وهو حذف العين
وحذفها ذفاء كل من
الامر والمضارع ولا مهما
ساكنان لزوما فيؤدى
الحذف المذكور الى
التقاء الساكنين على غير
حده (قوله ولان المشهور)
قال اللقاني علة ثانية يعنى

جمع عدوة وعدوة لاناحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهى المشار اليها
بقول النظم ظلت وظلت في ظلمات استعملا * وقرن في اقرن وقرن نقلا
(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسورا العين وعينه ولا منه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده
الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحدوف العين بعد نقل حرفها الى الفاء (ومع ترك النقل
وذلك نحو وظل تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك (ظلت) بالادغام وفك الادغام لا لتقاء الساكنين
(وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الاولى منهما التعذر الادغام مع اجتماع المثلين
لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهى العين بالحذف لانها اندغم قيل
المحدوف الثانية لان النقل انما يحصل عندها أما ففتح الفاء فلانه لما حذف اللام مع حرفها بقيت الفاء
مفتوحة وأما الكسر فلانه لما نقل حرف اللام الى الظاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة
(وكذلك) تقول (في) ظلالنا وظلات وظلاتنا وظللتهم (ظلال) بلفظ و يقال ظلت أفعل بكسر الظاء
ظلموا اذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة
تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز (قال الله تعالى فظلمت تفكهنون)
وظاهر اطلاق الموضع ان هذا الحذف مظهر في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين
ومرّح سيمويه بشذوذه وان لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما اظلمت ومست في ظلمات ومست وفي
لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست وعن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال
في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانبارى الحذف في لفظ من المفتوح وهو هممت في هممت واطلاق
التسهيل شامل للمفتوح والمكسور الثلاثي وزيده (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين
(مضارعا) أو امر او اتصلا بنون نسوة جازا الوجهان الاولان) التمام وحذف العين بعد نقل حرفها الى
الفاء (نحو يقرن) بالاتمام والفك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حرفها الى الفاء (و) (نحو) (اقرن)
بالاتمام والفك (وقرن) بحذف عينه ونقل حرفها الى الفاء وهى القاف (ولا يجوز في نحو قول ان ضللت)
بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو فيظللن رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل بظل
ويغل مثل صل بصل ويصل قاله في الارشاف (الاتمام لان العين مفتوحة وقر أنافع وعاصم وقرن
بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقرب به بكسر الماضى وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان
أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست (وهو قليل لانه مفتوح ولان المشهور قررت
في المكان بالفتح أقرب بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقرب بالفتح (في قررت عينا) بالكسر (أقر)
بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح أمر من قار يقارون الى ان قرن على قراءة الكسر أمر من
الوقار يقال وقر يقرفه يكون قرن محدوف الفاء مثل عدن وأجاز الناطم في الكافية وشرحها الخاق
المضموم العين بالمكسور فجاز في اغضض أن يقال غضض واحتج بان فك المضموم انقل من فك
المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق
بالجواز قال ولم أره منقولا * (هذا باب الادغام) *

اللائق بالنصر يف وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهى عبارة سيمويه واصحابه
ان كونه بكسر الماضى وفتح المضارع ماضى الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار بقار) معناه
اجتمع يجتمع ومنه القارة وهى الاكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوى أو ياء في والوقار هو الثبات
ذكره المذكور والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست * (هذا باب الادغام) *

(قوله رفعك اللسان ووضعك اياه) قال الدشرى الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحمالية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهرة اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل ادغام وهو من مقتضى بادغام في حرفين ليس فيهما الارتفاع فقط أو الوضع فقط الآن يقال الواو في كلامه بمعنى أو فالمدار على الأمرين ولا يصدق التعريف على الادغام في ريبا لانه لا مدخل للسان في النطق بالياء قاله الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما في الآخر لا يظهر أنه فائدة على أنه مضر وذلك أن بعضهم جمع له تعريف الادغام فالادغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد مدوله المعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم في هذا المقام بالادخال مجاز اذ ليست حقيقة الادخال متحققا وليكن لما خفي الساكن عند المتحرك خفاء الداخل في المدخول فيه - معر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف في حرف اطلاق لغوي كما في القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال فالتمسية بالادخال ليست اصطلاحا بل هي لغة لأنه لما كان ادخال الحرف في الحرف لا يصح - على حقيقة فسرته أرباب الاصطلاح بقولهم أن تأتي بحرفين ساكنين متحركين من مخرج واحد من غير فصل كشفا لمراد أهل اللغة وأشار الى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضاحه أن المء المذكورة أتى بها الوقف وعلى فرض وصلها بما

بعدها الوقف عليها منوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأني الادغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدشرى ينظر ما وجب منه منع الادغام وردائه في نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم ردائه في نحو - وسأل (قوله لئلا يذهب المد بالادغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الآن يراد المد اللغوي وهو يذهب بالادغام بلا شك (قوله واعتقر زوال المدة في هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه نظر لانه لا يظهر

والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما في الآخر فيجب ادغام أول المثليين الساكن أو لهما المتحرك نأنيهما بش - ثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء سكنت فان كان هاء سكنت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ما ليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة متصلة بفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غير هادون لزوم فان كان مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن في آخر وجب الادغام نحو مغزو أصله مغزو وعلى وزن مفعول واعتقر زوال المدة في هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غير هادون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز أن لم يلبس نحو أنا ثاور يافي وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالاً لازماً وجب الادغام نحو أوب أصله أوب بهمزتين مضمومة فسأكنة أبدلت الثانية واو أو ادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما نحو ظلت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه (و يجب ادغام أول المثليين المتحركين باحد عشر شرطاً أحدها أن يكونا في كلمة) واحدة اسماً كانت أو فعلاً فالاول كضرب وطب وحب والثاني كشدومل وحب اصلهن شد بدالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم) فسكن أول المثليين وادغم في الثاني (فان كانا) أي المثليان المتحركان (في كلمتين) بان كان أولهما في آخر كلمة وثانيهما في أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائز الا واجباً) بشرطين أحدهما أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام في الهمزتين رديء والثاني أن لا يلي أولهما ساكناً غير لين نحو شهر رمضان

كون قوة الادغام علة لا تغتفر زوال المدة في هذه فليتأمل قال ابن المحجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والاقى نحو فهذا قالوا وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثليين فيه مدود وفي آخره كلمة فانه يمتنع فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى اليه بخلاف آو او نصر والانتفاء مد الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغزو ومرعى ونحو مرق ووبرى وأصلها مغزو ومرموى ومقرء ووبرى لان الاول ليس في آخر كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع أن الادغام أزال المد لان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك في كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واعتقر زوال المدة الخ ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلباً شديداً وفيه نظر (قوله ورياً) الرئي براء مكسورة وهمزة ساكنة وباء المنظر الحسن (قوله في وقف حمزة) إشارة الى ان حمزة قرأ بالادغام ووقف في قوله تعالى هم أحسن أنا ثاور ما اعتددا بالعارض أولانه من رويت أولانهم وولدوهم أي امتلأت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال أبل من الاوب أصله أوب فقلبت ثانية الهمزتين ولولا لسكونها بعد ضمة ثم ادغم وجوباً للزوم الابدال (قوله فان الادغام في الهمزتين رديء) مقيد بما اذا كانتا في كلمتين فلا يشمل سأل (قوله غير لين) احتج به عن اللين نحو شهر رمضان فانه يدغم حينئذ

فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو الادغام في ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة
وأجاز الفراء ادغامه الشرط (الثاني) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلين (كافي ددن) بدلين
مهمتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون أول
المثلين والابتداء بالساكن معتذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بدغم كجسس) بضم الجيم وفتح
السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما في الثاني لان قبلهما مثلاً آخر
مدغم في أول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقي ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع أن لا
يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) علما
لامأة (أرغيرهما) أي المثلين (كهيال) اذا قال لاله الا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلين وغيره (نحو
اقعنس) أي تأخروا جمع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو
الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كلاهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به
بالالف اما على لغة كناية لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا أو على أن أحد المثلين اسم كان مؤخر أو الملحق
خبرها مقدما (فانها) أي قردد ومهدد وهيل واقعنس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فان آخر
دالهما فريدة للالحاق (بجعفر) أما هيل فان الياء فريدة فيه للالحاق بنحو (دحرج) وهي غير أحد
المثلين (و) أما اقعنس فان أحد السينين والهمزة والنون فريدة فيه للالحاق بنحو (أحرجم) ولا يجوز
ادغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس
والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص
من آثار الديار (ومهدد) بمهمتين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل) بضميتين (كذلك) بالذال
المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد أو) على (فعل) بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم
جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن (وكل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد
اللام وهي الستم الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على
(فعل) بضم أوله وفتح ثانيه كدردر (جمع درة وهي اللؤلؤة) (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد
الدال (وهي الطريقة في الجمل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة) وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة
المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) أما الثلاثة الاول فلما تقدم من أن الادغام يفوت
المقابلة في الالحاق وأما النوع الاول من الاربعة فانه وان وزن الفعل لم يدغم تنبيهها على فرعية الادغام في
الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل
لفرعية وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدده لا
بحملته فانه يمتنع ادغامه نحو خشاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدده لفعل بضم أوله وفتح ثانيه
نحو صنف قاله المرادى وفي الصحاح يخالفه فانه قال الخشاء أصله الخشاء على فعلا فادغم ونحو ددان
من الردفانه موازن بصدده لفعل بضميتين نحو ذلل ونحو حبيبة جمع حب فانه موازن بصدده لفعل بكسر
لأوله وفتح ثانيه نحو كل ونحو الدججان بفتحتين مصدريه بفتح دجج بفتح دجج بفتح دجج بفتح دجج بفتح دجج
بفتحتين نحو طلل (و) الشرط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هي (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة
نحو اخصص أي واكفف الشرأصلهما اخصص واكفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة الهمزة) من
أي وهي الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من ا كفف بالكسر (لالتقاء الساكنين)
فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكونا مثلان يامين) تحتانيتين (لازم تحريك ثانيهما نحو حي
وعى ولا يامين) فوقانيتين (في افتعل كاستروا قتل) من استروا القتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز
الادغام والفك قال الله تعالى ويحي من حي عن بينة) بالفك (ويقرأ بضم من حي) بالادغام فنأدغم

(قوله ان لا يتصدر أولهما)
قال ابن مالك الا ان يكون
أولهما ناء المضارعة فقد
يدغم بعد مدة أو حركة
نحو لا تيمموا وتكاد تميز
وقال المرادى ويجوز
الادغام أيضا في الفعل
الماضي اذا اجتمع فيه تاءان
والثانية أصلية نحو تتابع
ويؤتى بهمزة الوصل
فيقال اتابع وقد ذكر
هذا الشرط في الكافية
(قوله والابتداء بالساكن
الح) قد يقال كان يمكن
الادغام ويحلب همزة
الوصل كما في اضرب (قوله
وفي هذه الانواع السبعة
الح) قال اللطائي سياق
ان أولى التامين الزائدين
في أول المضارع يجوز فيها
الفك والادغام فيمنعني
استثناؤه من قوله هذا
وفي هذه الانواع السبعة
(قوله ددان) ينظر ما
(قوله حبيبة) بالحاء
المكسورة والياء الموحدة
جمع حب وهو الاء الذي
يوضع فيه الماء وفي بعض
النسخ بالجيم وفي بعضها
بالحاء المعجمة فليكنظر

(قوله في ثلاث مسائل أخر) قال اللقاني أحداها على ما سيحى الأمر وهو أحد الثلاثة المذكورة قبل نحو الخفض أبى وكفف الشرفاء ذكر هناك لبيان أن الحركة العارضة لا توجد ادغاماً وهما بالبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها إلا أن الحق أن الحركة لم توجد حتماً لأنها أو جبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن ابن حالك وإنه من أجل علماء الإسلام وقد ذكر أنه يجوز الادغام في الابتداء وتجتنب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين إما أن يكون استنداداً فيه إلى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما ينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بأن الله لم يخلق همزة ووصل في أول الفعل المضارع لأنهما مثبتان والراد عليهما نافي والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن بهما أنهما أقدمتا على ما ذهب إليه بمجرد التثني من غير استناد إلى شيء تعمدان عليه ويستندان إليه لأن سوء الظن بالأئمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات أن ابن مالك ٤٠٠ قال طاعت الصحاح فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك

صريحاً وإن ذكرناه تلويحاً قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن أو أه ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى أه لأنها ثقتان مؤثقتان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجسيم من باب النون لما تكلم على جيان ومنها أعلام العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فإنه مبحث شريف وسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الإسلام قال ومن خطه نقلت ولفائل أن يقول أن أردت لم يخلق الله في أول المضارع أصالة فلم يولد أن الكلام فيهما هو على سبيل العروض أو لم يخلقهما مطلقاً فموضع اه

نظر إلى أم - ما مشلان في كلمة وحركة ثانيه - فالأزمة ومن فك نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب جحي كالعارض لكونه مختصاً بالماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالباً وكلاهما فصيح والغث أ كثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياء من غير لازمة لنحو أن يحیی ورأيت محيي المبحر الادغام خلافاً للقرء (وتقول استروا قتل) بالفك (وإذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الأولى إلى الفاء) وهى السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) أى همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء في التاء (فتقول) في الماضي (ستروا قتل) بفتح أو لهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستروا قتل بفتح أو لهما) وثانيه ما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (في المصدر ستاروا قتل بالكسر أو لهما) وتشديد ثانيهما وإنما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل أن يكون على أصله ويحتمل أن يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما إلا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذى وزنه فعل يستر بضم أو أه لأن ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تستير على وزن تفعيل لا وفي مضارع الذى أصله استتر يستمر بفتح أو أه لأن ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستمر فنقل وأدغم وفي مصدره ستاروا أصله استتاراً فلما أريد الادغام نقلت الحركة وطرححت الهمزة (ويجوز الوجهان) الادغام والفك (أيضاً في ثلاث مسائل أخر: أحداها أولى التاءين) (الفوقانييتين) (الزائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعى تجلى وتذكر (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في شرح الخلاصة (أنك إذا أدغمت) التاء الأولى في الثانية (ايماءت همزة الوصل) ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تتجلى اتجلى أه (و) فيه نظر فإنه (لم يخلق الله) أحداً من الفقهاء فيما نعلم أدخل (همزة وصل في أول) الفعل (المضارع وإنما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء) قال الحوفي فإن وقف ابتدئ بالأظهار ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه - لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه - هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعدم أو حركة نحو ولا تيموا وتكاد تميز أه كما تقدم (وبذلك قرأ

ولقائل أن يقول التردد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بأن المراد أن الله لم يخلقهما مطلقاً إلا الغرض البرى أنها عارضة في نحو أتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس إلا في ذلك فليتأمل أه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا أن لا يحكم بسهولة أحد من العلماء ولا خطئه والآن محل النسيان وقد ذكر الشارح أن ابن مالك نفسه - هذه المسئلة على الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف (قوله أحداً من الفقهاء) قال الدنوشري قصديه تبين مراد الموضوع ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحاً لأن الله لم يخلق الأجسام يخلق الأعراف التى من جملتها همزة الوصل المذكورة أه وأقول عدم خلق الله الهمزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح إخلال بذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشري ينظر هل هو بادغام الدال في التاء بعد حذف إحدى التاءين فالدال قلبت تاءً وهو بقاء الدال مضمومة وينطق بعدها بتاءاً كنه مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعدمدة أو حركة ثم رأيت بعد القرء صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحمد ابن قاسم العبادى ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

(قوله وكنتم تمنون) تقرأيم مضمومة بعدها ناء ساكنة مدحمة في مثلها (قوله وحجتهم ٤٠١ الخ) فيه نظرها تعارض بالمثل

فيقال التاء الاولى لها
معنى كما ذكر الشارح بقوله
لدلائل التاء الى المضارع
ويرجع مذهب سيديويه
والبصريين بان الثانية
بها حصل الثقل وبانها
قريبة من الطرف وقد
تكون الثانية لامعنى
لها أصلا كما في مضارع
ترمس بمعنى زمس
فليتأمل (قوله ويجاب
عن أولاه الخ) فيه نظر
لأنه لا يخرج القرآت
عن اللغات الشاذة فان
الظاهر ان تسكين ياء
الماضي لغة شاذة
لا سيما مع تسير غيرها
فلا يشك كل ذلك بقراءة
الاعمش والحسن وقوله
قبل ذلك مع انه مفهوم
من الفعل فيه نظر فقد
يدعى ان المراد نوع
خاص منه وهو غير
مفهوم منه ومثله وحيل
بينهم (قوله فاناب غير
المفعول به مع وجوده)
فيه نظر كما يعلم من مراجعة
كلامهم في الكلام على
هذه الآية (قوله واذا
اتصل بالمدغم فيه واو
جمع الخ) ينبغي المحاق
الالف بما ذكره لوجود
العلية فيه واوقوله كذا
قالوا فيه اشارة الى التبري
من التعليل بما ذكر

البرى في لوصول نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون) والاصل تيمموا وتبرجن وكنتم تمنون بتاءين
أدغمت أولاهما في آخرهما (فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التاءين وهى الثانية)
وفاقالسبويه والبصريين لان الاستئصال بها حصل (لا الاولى) لدلائلها على المضارعة (خلافا للمشام)
الضرب وأصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يحل بهذا
المعنى (وذلك جاف في الوصل أيضا قال الله تعالى نار اتلظى) الاصل تملظى فحذفت احدى التاءين ولو
كان ماضيا لقليل تملظت لان التانيث واجب مع المجازى اذا كان ضمير متصلا (ولقد كنتم تمنون)
الاصل تمنون (وقد يحكى هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول
(الظاهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجى المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون
الياء (أصله تنجى بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع تنجى فحذفت النون الثانية
وبضعفها لا يجوز في مضارع نبات ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون
الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل تنجى بسكونها) أى
النون الثانية (فادغمت) في الجيم (كاجاسة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاسة وانجانة
فادغمت النون في الجيم والاجاسة واحد الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهى بفتح الهجزة وكسرهما
قال صاحب الفصيح قصيرة يغسل ويعجن فيها ويوقل انجانة كما يقال انجاسة وهى لغة عمانية فيهما
أنكرها الا كثرون قال ابن السكيت (وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا
تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجى نجو) بتخفيف عينه وهى الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول
(وأشد الضمير المصدر) والتقدير نجى هو اى النجاة (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا
لفتحت الياء لانه فعل ماض) مبنى للجهول نحو قضى الامر والثانية انا به ضمير المصدر مع انه مفهوم من
الفعل والثالثة انا به غير المفعول به مع وجوده قاله في المعنى ويجاب عن أولاهما بان تسكين الياء المفتوحة
للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فذسى ولم نجد وقرأ الحسن ما بقى من الرباسكون الياء فيهما او صلا وعن
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبى جعفر ليعجزى قومابما
كلاوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التى يجوز
فيها الادغام والفك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالهكون (أو فعل أمر) مبني على السكون
فانه يجوز فيه الفك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقر بألفاظه فهو لغة أهل الحجاز
والادغام وهو لغة تميم) اعتمد ادابته حرىك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يرد القوم واردا القوم
وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر
فغض الطرف انك من غير) * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا أدغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه
سمع من عبيد القيس اردوا غرض واقر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين واذا اتصل
بالمدغم فيه واوجع نحو ردوا أو باء مخاطبة نحو ردى أونون تو كيد نحو ردن أدغم الحجازيون وغيرهم من
العرب كذا قالوه وعلموه بان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل
بالمدغم ها غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رد ولم يردوه وجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردوها
ولم يردوها والآن الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد ولت الالف نحو ردوا وحكى الكوفيون
ردوها بالضم والكسر وردها بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء

لعروض الحركة بعروض هذه العلات بلاشك ويمكن توجيه التعليل بان كلامنا
(٥١ تصریح فی)

ردوا وردى ووردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عرض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لوزاد فيه فيه كما سبق لكان حسنا

(قوله والتمزام الخ) قال الدونشري هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم اه وكأنه لم يقف على كلام اللغائي فانه قال ان قلت هلم فعل امر عند تميم تلحقها علامات التانيث والتنثنية والجمع فالتمزام الادغام فيها على أصلهم في فعل الامر وعند المحجاز بين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتمزام الادغام فيها عند المحجاز بين ناقص الاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما في أي شيء استثنيت ٤٠٢ قلت لعل قوله والتمزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من أفعال الامر

في الادغام والتمزام حركة الفتح فتامله (قوله واذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله اذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب الفتح أيضا قال المرادى واذا اتصل به نون الاناث فالقياس هلمن وزعم القراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعده واوقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون أيضا وحكى عن أبي عمر وانه سمع من العرب هلمن يانسوة بكسر الميم مشدودة وباء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادى الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردوها والتمزوا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يردوها لان الهاء خفية فلم يعتمدوا بوجودها فكان الدال قدولى الالف والواو نحو ردا وردوا اه وأشار بقوله قالوا الى التبري عن التعليل بما ذكر اعدم اتصاحه

الغائب وغلطوه في تجوزة الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وغضه بالكسر والتمزم أكثرهم بالكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعاليه قول جرير فغض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد فتح اه وحكى ابن جني الضم أيضا وهو قليل فان لم يتصل بالفتح هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطاوعة نحو ورد وغض وفرو وهو بنى أسد وناس غيرهم والكسر مطاوعة نحو ورد وغض وفرو وهي لغة كعب ونمير والاتباع لمحركه الفاء نحو ورد وغض وفرو وهذا كثير في كلامهم (والتمزام الادغام في هلم لتقلها بالتر كيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعرك أي جمعه وكأنه قيل أجمع نفسك اليها خذف ألفها تخفيفا ونظر الى ان أصل لام لم السكون وقال الخليل ركب قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفرارم مركبة من هـ التي للزجر وأم معنى اقصد فحذفت الهمزة بالتقاء حركاتها على الساكن قبلها فصارت هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوخيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلي في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عاينه (ومن ثم) أي ومن أجل نقلها بالتركيب (التمزوا في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يميز واقية) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو رد وشد من الضم للاتباع) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) اعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلم لم يضم بل يفتح واختلاف فيها العرب على لغتين احدهما ان تلتزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يازيد وهلم يازيدان وهلم ياهند وهلم ياهندان وهلم ياهندات وهي لغة أهل المحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم اليها وهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدي وبمعنى أتت في اللازم واللغة الثمانية ان تلحقها الضمة مائرا للبارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلموا وهلموا وهلمى وهلمن بالفتح وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين الى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتمزام الادغام ولو كانت فعلا لم تجزى رد في جواز الضم والكسر والاضمار وأجيب بان التزم أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتمزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفتح في أفعل) بكسر العين (في التعجب) باجتماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالياء أم لا فالاول (نحو أشد بيباض وجهه المقتين و) الثاني نحو (أحبب الى الله بالهسنين) بالفصل بالجوار والمجرور والاصل أحبب بالهسنين الى الله (واذا سكن المحرف المدغم فيه لا اتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فلت الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الاسا كذا (فحوادث وقل ان ضللت وشدنا أمرهم) والفرق بينهما وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفتح والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض بزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن

كليا في نحو لم يرد لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن جملة على المشيع وكان الشارح لم يظن ذلك فقصر العلة وائل على هاء الغائبة والالف في قوله فقد وليت الالف مفعلة فاعلام حذف المفعول والالف والواو في قول المرادى قدولى الالف والواو ثم فوعان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يانظر عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمة البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لا مكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا بزول بزوال الضمير المذكور

(قوله فحوت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم الجمع في العين سلاق يصيبها والتصاق وقيل هو التزافها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو ان تصاقها بالرمص وقد لححت عينه تلحح لحجا باظهار التضعيف وهو أحد الحرف التي خرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مشتت الدابة وأل السقاء وأللت اسنانه وصكت الدابة والادغام لغفة في لححت عينه ولححت عينه كثرت دموعها وغطت اجفانها اه (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعديا أولا يجوز وهل يجوز الادغام في أل السقاء ولححت عينه وما معهما أولا يجوز قال في الصحاح لسق به ولسق به والتسقى به والتسقى به والسقى به غيرهما والسقى به غير ٤٠٣ اه ففهم منه ان لصق كسمع في انه لازم (قوله وهو وسخ

الح) لوقال بده وهو وسخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سائلا فهو عمص لكان احسن كما لا يخفى (قوله له قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمص بالتحرير وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جده فهو رمص وقد رمصت عينه بالاكسر والرجل ارمص (قوله أوفى ضرورة) معطوف على قوله شذوذ الاله على نية نزاع الخافض والتقدير في شذوذ اوفى ضرورة * فان قلت قوله شذوذ اصفة لمصدر محذوف أحوال * قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أوفى جدد ذلك في ضرورة ويؤيده ان انصب على نزاع الخافض لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان

واثل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانتهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذ نحو لححت عينه) بجاءين مهملين أي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو عمص وان جده فهو رمص قاله في الصحاح (وأل السقاء) أي تغيرت رائحته وضرب البلد أي كثر ضربه ودبب الانسان أي نبت شعره في جبينه وصكت الفرس أي اصطط بكت عرقوبها وقطط الشعر أي اشتدت جعوده وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتحصيص (أوفى ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلي (الحمد لله العلي الاجل * الواسع الفضل الوهوب المجزل) والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله خالصة لوجهه موجباً للفوز لده بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تأليفه يوم عرفة من شهر رنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول خادم التحصيص الفقير الى الله تعالى ابراهيم بن محمد الخنفي)

الحمد لله مفيض الانعامات الذي جعل لغة العرب احسن اللغات والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد المنتخب من خلاصة ولد عدنان وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال * (وبعد) * فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على التوضيح الغني عن الثناء والمدح محلي الهوامش بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحم الله مؤلفي الجميع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الانيق الباهر

بالمطبعة الازهرية المصرية ادارة صاحب المصمم العلية

أكبر العائلة المهدية (وشركا) في أوائل شهر ربيع

الاول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى

التحية

تم

المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذ اوفى والتقدير الحالية ايضا والتقدير وديفك الادغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذاً أو كأننا في ضرورة وقال الدونشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذ اوفى ينظر هل هذا العطف صحيح أولا اه والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذ اوفى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام والله درهمه ما أدراه بالاساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله وجميع المسامين وأسأل الله حسن الخاتمة لى وجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

* (فهرست الجزء الثاني من التصريح) *

صحيفة

صحيفة

باب حروف الجر	٢	الثلثي بفعلة بالفتح الخ	
فصل في ذكر معاني الحروف الجارة	٤	باب ابنية أسماء الفاعلين	٧٧
فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين	١٨	فصل ويأتي وصف الفاعل من غير	٧٩
الحرفية والاسمية		الثلثي المحرر بلفظ مضارع الخ	
فصل تزداد كلمة ما بعد من وعن والباء	٢١	باب ابنية أسماء المفعولين	
فصل تحذف رب ويبقى عملها الخ	٢٢	باب افعال الصفة المشبهة باسم الفاعل	٨٠
باب الاضافة	٢٣	المتعدى الى واحد	
فصل وتكون الاضافة على معنى اللام	٢٥	فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل	٨١
باكثرية الخ		في الدلالة على الحدث الخ	
فصل والاضافة على ثلاثة أنواع الخ	٢٦	فصل لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الخ	٨٤
فصل تختص الاضافة اللفظية بحوز دخول	٢٩	باب التعجب	٧٦
أل على المضاف في خمس مسائل الخ		فصل وانما ينبغي هذان الفعلان مما اجتمعت	٩٠
فصل الغالب على الاسماء أن تكون صالحة	٣٤	فيه ثمانية شروط الخ	
للاضافة والافراد الخ		فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد	٩٣
فصل وما كان من أسماء الزمان بمنزلة اذا واذا	٤١	على ثلاثة الخ	
فصل ويجوز في الزمان المحمول على اذا واذا	٤٢	باب نعم وبئس	٩٤
الاعراب على الاصل والبناء الخ		فصل ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم	٩٧
فصل مما يلزم الاضافة كلا وكذا الخ		بفعلة نعم وبئس الخ	
فصل يجوز أن يحذف ما علم من مضاف	٥٥	فصل وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه	٩٨
ومضاف اليه الخ		فانه يجوز استعماله على فعل الخ	
فصل زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل	٥٧	فصل ويقال في المدح جذا وفي الذم لا جذا	٩٩
بين المتضايقين الا في الشعر الخ		باب افعال التفضيل	١٠٠
فصل في احكام المضاف الياء	٦٠	فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات الخ	١٠٢
باب افعال المصدر واسمه	٦١	باب النعت	١٠٧
باب افعال اسم الفاعل	٦٥	فصل ويجب موافقة النعت لما قبله الخ	١٠٩
فصل تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير	٦٧	فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة الخ	١١٠
فصل تشبيه اسم الفاعل وجمعه وتشبيه أمثلة	٦٩	فصل واذا تعددت النعوت الخ	١١٣
المبالغة وجمعها كقوله في العمل والشروط		فصل واذا تكررت النعوت لواحد الخ	١١٦
فصل يجوز في الاسم الفعولة الذي يتلو الوصف		فصل ويجوز بكثرة حذف النعوت ان علم	١١٨
العامل ان ينصب به وان يخفض باضافته		باب التوكيد	١٢٠
باب افعال اسم المفعول	٧١	فصل ويجوز اذا أريد تقوية التوكيد ان	١٢٤
باب ابنية مصادر الثلاثي	٧٢	يتبع كلمة باجمع الخ	
باب مصادر غير الثلاثي	٧٤	باب العطف	١٣٠
فصل ويدل على المرة من مصدر الفاعل	٧٧	باب عطف النسق	١٣٤

صحيحة

- ١٣٥ فصل في كيفية استعمال حروف العطف
وبيان معانيها
- ١٥٠ فصل يعطف على الظاهر والضمير
المنفصل والضمير المتصل الخ
- ١٥٣ فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما
مع معطوفيهما للدليل الخ
- ١٥٥ باب البدل
- ١٥٩ فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ولا
يبدل المضمرة من المضمرة الخ
- ١٦١ فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة
من مثله
- ١٦٣ فصل وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى
حرف استفهام الخ ١٦٣ باب النداء
- ١٦٣ الفصل الاول في الاحرف التي يذهب بها
المنادى واحكامها
- ١٦٥ الفصل الثاني في اقسام المنادى واحكامه
- ١٧٣ الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى
المبنى واحكامه
- ١٧٧ الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء
- ١٧٩ فصل وإذا كان المنادى مضاف الى مضاف
الى الياء الخ
- ١٧٩ باب في ذكر اسماء لازمت النداء
- ١٨٠ باب الاستغاثة
- ١٨١ باب الندبة
- ١٨٣ فصل وإذا ندب المضاف للياء الخ
- ١٨٤ باب الترخيم
- ١٨٦ فصل والمخدوف للتخيم اسحق الخ
- ١٨٨ فصل الاكثر أن ينوي المخدوف الخ
- ١٨٩ فصل يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام الخ
- ١٨٩ فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة
شروط الخ
- ١٩٠ باب المنصوب على الاختصاص
- ١٩٢ باب التحذير ١٥٩ باب الاغراء
- ١٩٥ باب اسماء الافعال
- ١٩٧ فصل اسم لفعل ضربان الخ

صحيحة

- ١٩٩ فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماه الخ
- ٢٠٠ فصل وما نون من هذه الاسماء فهو نكرة الخ
- ٢٠١ باب اسماء الاصوات
- ٢٠٣ باب نون التوكيد
- ٢٠٦ فصل في حكم آخر الفعل المؤكد
- ٢٠٧ فصل تنفرد النون الحفيفة باربعة احكام
- ٢٠٩ باب ما لا ينصرف
- ٢٢٧ فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد
اربعة اسباب الخ
- ٢٢٨ فصل المتغوص المستحق لمنع الصرف ان
كان غير علم حذف ياءه الخ
- ٢٢٩ باب اعراب الفعل
- ٢٣٥ فصل وينصب المضارع بان مضمرة وجود
- ٢٤٣ فصل وينصب المضارع بان مضمرة جواز
- ٢٤٥ فصل وجازم الفعل نوعان الخ
- ٢٤٩ فصل يشترط في الشرط ستة أمور
- ٢٥١ فصل وإذا انقضت الجملة بان ثم جئت
بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو الخ
- ٢٥٢ فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كان
الاداة ان الخ
- ٢٥٤ فصل في لو ٢٦٠ فصل في أما
- ٢٦٢ فصل في لولا ولوما
- ٢٦٣ باب الاخبار بالذي وفروء
- ٢٦٤ الفصل الاول في بيان حقيقته
- ٢٦٥ الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه
- ٢٦٧ فصل اذا رفعت صيغة الضمير الخ
- ٢٦٩ باب العدد
- ٢٧٠ فصل ميز الثلاثة والعشرة وما بينهما الخ
- ٢٧٢ فصل الاعداد التي تضاف للعدد وعشرة أو
- ٢٧٣ فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكاهية
- ٢٧٥ فصل ويجوز في العدد المربك غير اثني عشر
واثنى عشرة الخ
- ٢٧٦ فصل ويجوز ان تصوغ من اثنين وعشرين
وما بينهما اسم فاعل الخ

صحيحة	صحيحة
٣٣٦ فصل و ينسب الى الحكامة الدالة على جماعة على لفظها الخ	٢٨٩ باب كنايةات العدد
٣٣٧ فصل وقد يستغنى عن ياءى النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال	٢٨١ باب المحكاة
٣٣٧ فصل وما خرج عما قررناه في هذا الباب	٢٨٥ باب التانيث
٣٣٨ باب الوقف	٢٨٦ فصل الغالب في التاء ان تكون لفصل
٣٤٠ فصل ولان في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث الخ	صفة المؤنث الخ
٣٤٣ فصل واذا وقف على تاء التانيث التزم	٢٨٨ فصل لكل واحد من ألفي التانيث أوزان
٣٤٤ فصل ومن خصائص الوقف اجتناب هاء السكت ٣٤٦ باب الامالة	نادرة وأوزان مشهورة الخ
٣٥١ فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة الخ	٢٩١ باب المقصور والمدود
٣٥٢ باب التصريف	٢٩٤ باب كيفية التننية
٣٥٤ فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد الخ	٢٩٦ باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
٣٥٧ فصل وينقسم الفعل الى مجرد الخ	٢٩٧ باب كيفية جمع اسم جمع المؤنث السالم
٣٥٨ فصل في كيفية الوزن	٢٩٨ فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما
٣٥٩ فصل فيما تعرف به الاصول والزوائد	ثلاثيا الخ
٣٦٤ فصل في زيادة همزة الوصل	٢٩٩ باب جمع التكسير ٣١٧ باب التصغير
٣٦٦ باب الابدال	٣١٩ فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد
٣٦٨ فصل في ابدال الهمزة بتبدل من الواو والياء في أربع مسائل الخ	ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل
٣٨١ فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين الخ	٣٢٠ فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى
٣٧١ الباب الاول باب الجمع الذي على مفاعل الخ	مثل فعيل وفعيعيل الخ
٣٧٢ الباب الثاني باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة	٣٢١ فصل وتثبت ألف التانيث المقصورة ان
٣٧٥ فصل في ابدال الياء من أختيها الالف والواو	كانت رابعة الخ
٣٨٣ فصل في ابدال الواو من أختيها الالف والياء	٣٢١ فصل وان كان ثافي المصغر لينا منقلبا عن
٣٨٦ فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء	لين رددته الى أصله الخ
٣٩٠ فصل في ابدال التاء من الواو والياء	٣٢٢ فصل واذا صغر ما حذف أحد أصوله الخ
٣٩١ فصل في ابدال الطاء	٣٢٣ فصل وتصغير الترخيم الخ
٣٩٢ فصل في ابدال الدال من تاء الافتعال	٣٢٣ فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس
٣٩٢ فصل في ابدال الميم	من مؤنث عار منها الخ
٣٩٣ باب نقل حركة التحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله	٣٢٤ فصل التصغير من جملة التصارييف في الاسم
٣٩٥ باب الحذف ٣٩٧ باب الادغام	الخ
	٣٢٧ باب النسب
	٣٣١ فصل حكم همزة المدود في النسب كحكمها
	في التننية الخ
	٣٣٢ فصل ينسب الى صدر المركب ان كان
	التركيب اسناديا الخ
	٣٣٢ فصل اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحيت
	لامه رددتها الخ

* فهرست الجزء الاول من التصريح *

صحيفة	صحيفة
١٣٠ باب الموصول	١٧ الكلام وما يتالف منه
١٤٠ فصل وتقتصر كل الموصولات الى صلة	٢٩ فصل بتميز الاسم عن الفعل بخمس علامات
١٤٢ فصل ويجوز حذف العائد المرفوع الخ	٣٩ فصل ينحلي الفعل بأربع علامات
١٤٧ باب المعرفة بالاداة	٤٤ فصل والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع
١٥٠ فصل وقد ترد ألى زائدة	٤٦ باب شرح المعرب والمبني
١٥٣ فصل من المعرفة بالاضافة أو الاداة	٥٤ فصل والفعل ضربان مبني وهو الاصل الخ
ما غلب الخ	٥٨ فصل وأنواع البناء أربعة
١٥٤ باب المبتدأ والخبر	٥٩ فصل الاعراب أثر ظاهر أو مقدر الخ
١٥٩ فصل والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة	٦١ الباب الاول باب الاسماء الستة
١٦٦ فصل ويقع الخبر ظرفا	٦٤ فصل والافصح في الهم النقص
١٦٨ فصل ولا يبتدأ بذكر	٦٦ الباب الثاني المثني
١٧٠ فصل ولا خبر ثلاث حالات	٦٩ الباب الثالث باب جمع المذكر السالم
١٧٦ فصل وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه	٧٢ فصل وجملا على هذا الجمع أربعة أنواع
١٨٢ فصل والاصح جواز تعدد الخبر	٧٧ فصل نون المثني وما حمل عليه مكسورة الخ
١٨٣ باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٧٩ الباب الرابع الجمع بالف وباء مزيدتين
١٨٦ فصل وهذه الافعال في التصرف ثلاثة	٨٣ الباب الخامس ما لا ينصرف
أقسام الخ	٨٥ الباب السادس الامثلة الخمسة
١٨٧ فصل وتوسط أخبارهن جائز الخ	٨٧ الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر
١٨٨ فصل وتقديم أخبارهن جائز الخ	٨٩ فصل وتقدر الحركات الثلاث الخ
١٨٩ فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال	٩١ باب النكرة والمعرفة
معمول الخ	٩٥ فصل في المضمر
١٩٠ فصل قد تستعمل هذه الافعال تامة الخ	١٠٤ فصل القاء لانه متى تاق اتصال الضمير
١٩١ فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها	لم يعدل الى انفصاله
١٩٦ فصل في ما ولولات وان المعملات عمل	١٠٩ فصل قد مضى ان ياء المتكلم من الضمائر
ليس تشبيهها	المشتركة
٢٠١ فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس الخ	١١٢ باب العلم
٢٠٣ باب أفعال المقارنة	١١٤ فصل ومسماه نوعان
٢٠٧ فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة	فصل وينقسم الى مرتجل ومنقول
الماضي الخ	١١٦ فصل وينقسم أيضا الى مفرد
٢٠٨ فصل وتختص عسى واخولوق وأوشك الخ	١١٩ فصل وينقسم أيضا الى اسم وكنية ولقب
٢١٠ باب الاحرف الثمانية	١٢٥ فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع
٢١٤ فصل تتعين ان المكسورة الخ	١٢٥ باب أسماء الاشارة
٢٢١ فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة	١٢٨ فصل واذا كان المشار اليه بعيدا الخ
٢٢٥ فصل وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف الخ	١٢٩ فصل ويشار الى المكان القريب بهنا

صحيحة

صحيحة

- ٢٢٦ فصل يعطف على أسماء هذه الأسماء ح
٢٣٠ فصل تخفف ان المكسورة ثقلا
٢٣٢ فصل وتخفف ان المفتوحة الخ
٢٣٤ فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا أعمالها
٢٣٥ باب لا العاملة عمل ان المشددة
٢٣٨ فصل واذا كان اسمها مفردا الخ
٢٤٠ فصل والث في نحو لا حول ولا قوة الا بالله
نخبة أوجه
٢٤٣ فصل واذا وصفت النكرة المبتدئة بمفرد الخ
٢٤٤ فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ
٢٤٦ باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فعلها
على المبتدأ والخبر الخ
٢٥٢ فصل لهذه الأفعال ثلاثة أحكام
٢٥٨ فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين
اختصارا
٢٦١ فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول الخ
٢٦٤ باب ما ينصب به الجمل ثلاثة
٢٦٧ باب الفاعل
٢٨٦ باب النائب عن الفاعل
٢٩١ فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
٢٩٣ فصل يضم أول فعل المفعول مطلقا الخ
٢٩٦ باب الاشتغال
٣٠٨ باب التعدى والازوم
٣١٣ فصل لبعض المفاعيل الاصاله في التقديم
على بعض الخ
٣١٤ فصل يجوز حذف المفعول لغرض الخ
٣١٤ فصل وقد يحذف ناصبه ان علم
٣١٥ باب انتزاع في العمل
٣١٩ فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما
شئت باتفاق
٣٢٣ باب المفعول المطلق
٣٢٥ فصل ينوب عن المصدر في الانتصاب على
المفعول المطلق الخ
٣٢٩ فصل انفقوا على ان يجوز لدليل مقالي أو
- حالي الخ
٣٣٤ باب المفعول له
٣٣٧ باب المفعول فيه
٣٤٠ فصل وحكمه النصب وناصبه الخ
٣٤١ فصل أنما الزمان كلاها صالحة للانتصاب
٣٤٢ فصل الظرف نوعان متصرف الخ
٣٤٢ باب المفعول معه
٣٤٤ فصل للاسم بعد الوار خمس حالات
٣٤٦ باب المستثنى
٣٥٤ فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
وجب نصبه
٣٥٦ فصل واذا تنكرت لا فان كان التكرار الخ
٣٦٠ فصل وأصل غير أن يوصف بها ما نكرة الخ
٣٦٢ فصل والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير الخ
٣٦٢ فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب
النصب الخ
٣٦٣ فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان
٣٦٥ فصل والمستثنى بحاشاء عند سيبويه مجرور
لا غير
٣٦٥ باب المحال
٣٦٧ فصل للمحال أربعة أوصاف
٣٧٥ فصل وأصل صاحب المحال التعريف
٣٧٨ فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات
٣٨١ فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا
٣٨٥ فصل ولشبهه المحال بالخبر والنعت الخ
٣٨٧ فصل المحال ضربان مؤسسة الخ
٣٨٨ فصل يقع المحال اسما مفردا الخ
٣٩٣ فصل وقد يحذف عامل المحال جوازا الخ
باب التمييز
٣٩٦ فصل والاسم المهم أربعة أنواع
٣٩٧ فصل من يميز النسبة الواقع بعدم ما يفيد
التعجب
٣٩٨ فصل ويجوز جواز التمييز بن الخ
٤٠٠ فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما

